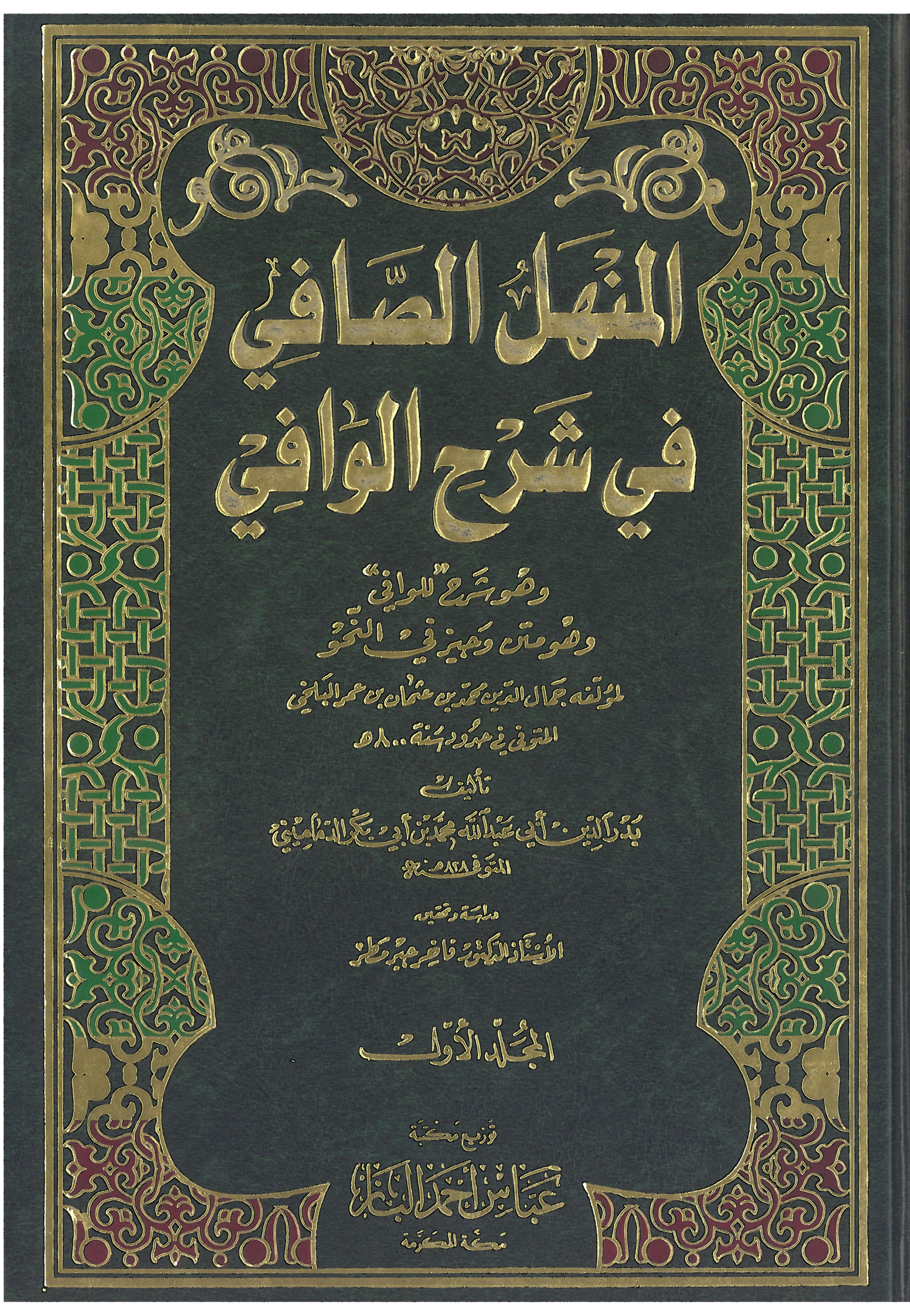
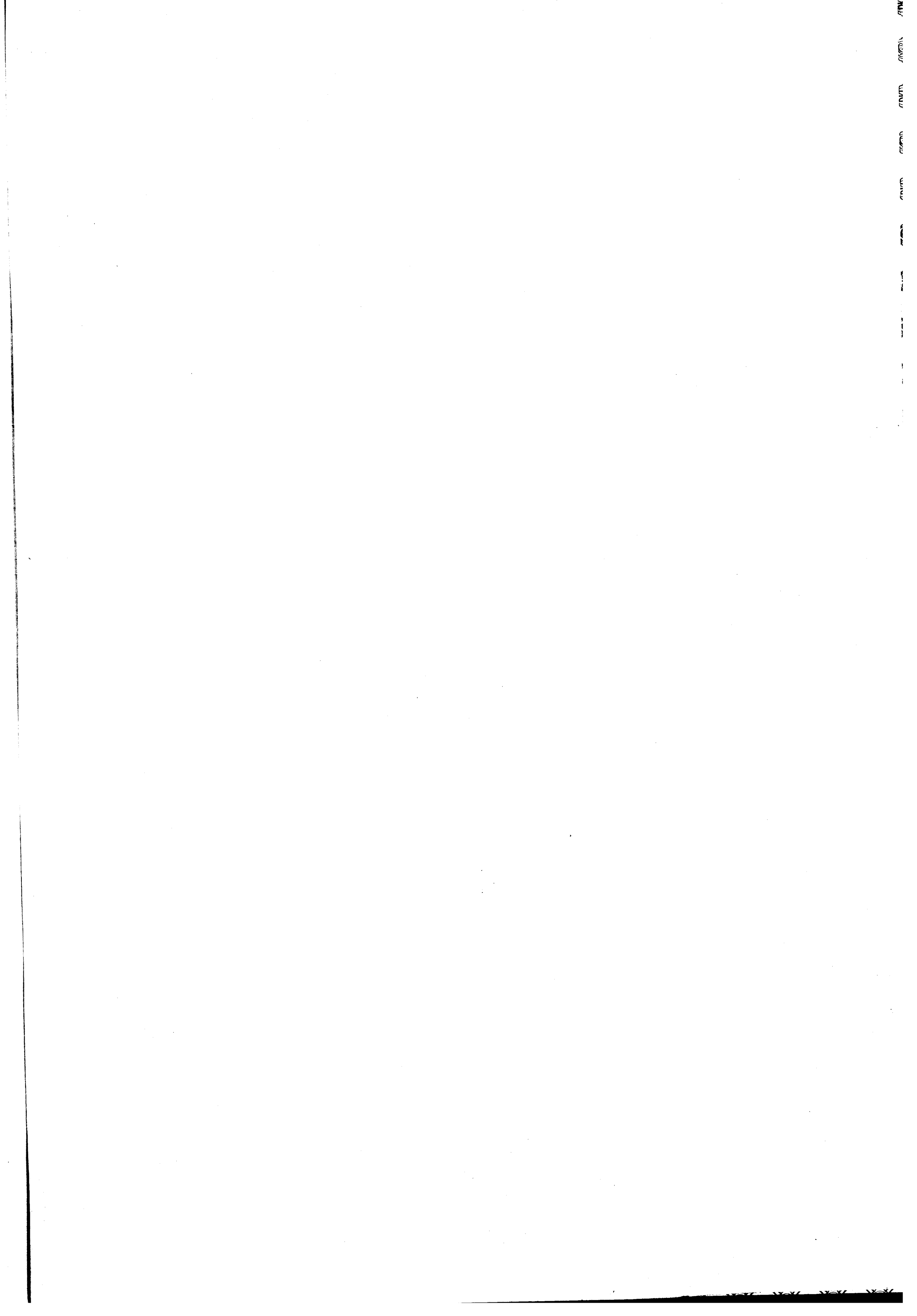

المنهل الصافي
في شرح الوافي
وهو شرح "للوافي"
وهو متن وجيز في النحو
لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخي
المتوفى في حدود سنة ٨٠٠ هـ
تأليف
بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني
المتوفى سنة ٨٢٨ هـ
دراسة وتحقيق
الأستاذ الدكتور فاخر جبر مطر
المجلد الأول
توزيع مكتبة
عباس أحمد الباز
مكة المكرمة



المنهل الصافي في شرح الوافي

وهو شرح "للوافي" وهو متن وجيز في النحو
لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخي المتوفى في حدود سنة ٨٠٠ هـ

تأليف

بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني
المتوفى ٨٢٨ هـ

دراسة وتحقيق

الأستاذ الدكتور فاخر جبر مطر

الجزء الأول



http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales @al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Title: AL-MANHAL AL-ṢĀFI FĪ ŠARḤ AL-WĀFI

classification: *Syntax*
Author : Badruddīn al-Damāmini
Editor : Dr.Fakher J.Matar
Publisher : Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Pages : 1112 (2 volumes)
Year : *2008*
Printed in : Lebanon
Edition : *1st*

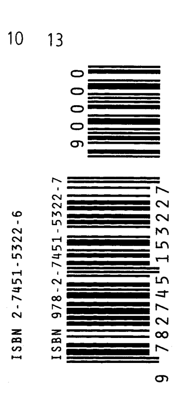
الكتاب: المنهل الصافي في شرح الوافي
التصنيف : نحو
المؤلف : بدر الدين الدماميني
المحقق : د. فاخر جبر مطر
الناشر : دار الكتب العلميـــة - بيروت
عدد الصفحات: 1112 (جزءان)
سنة الطباعة : *2008*
بلد الطباعة : لبنان
الطبعة : الأولى

أصل هذا الكتاب أطروحة دكتوراه



عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

Aramoun, al-Quebbah,
Immbl. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
B.P: 11-9424 Beyrouth-liban,
Riyad al-Soloh Beyrouth 1107 2290



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

ربِّ يَسِّرْ وأعِنْ، وصلِّ على محمَّدٍ وعلى آلِهِ الطيبين الطاهرين وصحبِهِ الغرِّ المنتجبين.

إنَّ أصلَ هذا الكتاب هو أطروحة دكتوراه، إذ كانَ حبِّي للعربِ وللعربيةِ لغةِ القرآنِ، ورغبتي في الإسهامِ في إحياءِ تراثِنَا الذي ما زالَ جزءٌ كبيرٌ منهُ غيرَ منشورٍ، دفعاني إلى أنْ يكونَ موضوعُ رسالتي تحقيقَ كتابٍ في النَّحوِ العربي، ولعلِّي في نشرِهِ أكونُ مِمَّنْ يشاركونَ في إحياءِ التُّراثِ العربيِّ، وكانت لديَّ نسخةٌ خطِّيَّةٌ مصوَّرَةٌ من كتابِ المنهلِ الصَّافي في شرحِ الوافي لبدرِ الدين الدَّماميني المتوفى سنة٨٢٧ أو ٨٢٨هـ، حصلتُ عليها من معهدِ المخطوطاتِ العربيَّةِ في الكويت، وهي مصوَّرةٌ عن مخطوطةِ مكتبةِ الأَحقاف، كانَ ذلكَ بتوجيهٍ من الأستاذ الفاضل الدكتور طارق الجنابي، ولَمَّا عرضتُ الموضوعَ على أستاذي الكريم الدكتور عدنان محمد سلمان - أمدَّ اللهُ في عمرهِ - وبعدَ أنِ اطَّلعَ على الكتابِ شجَّعني على تحقيقِهِ، وقد مَنَّ اللهُ عليَّ أنْ يكونَ هو المشرفُ على هذهِ الرسالةِ، فمضيتُ بالعملِ وجمعتُ أربعَ نسخٍ خطِّيَّةٍ من الكتابِ لكي أُخرجَ نسخةً من الكتابِ (المنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني) محقَّقَةً تحقيقًا علميًّا لينتفعَ الباحثونَ بِهَا، آملاً أَنْ يحظَى عملي هذا بالقبولِ والرِّضا من لدن المتخصصينَ بتتبعِ آثارِ علمائِنَا الذينَ أسهمُوا في بناءِ تراثِنا العظيمِ.

وقد استدعتْ طبيعةُ البحثِ أَنْ تنقسمَ هذهِ الاطروحة إلى قسمينِ، قسمٌ للدراسةِ وآخَرُ للتَّحقيقِ.

وقد شَمِلَتِ الدِّراسةُ حياةَ الدَّماميني اسمَهُ، ونسبَهُ، وكنيتَهُ ولقبَهُ، ومذهبَهُ الفقهي، وولادتَهُ، وحياتَهُ، وشيوخَهُ، وتلاميذَهُ، وآثارَهُ، ومنزلتَهُ، وشعرَهُ، ونثرَهُ، ووفاتَهُ.

أمَّا القسمُ الآخرُ، فقمتُ فيهِ بدراسةِ كتابِ المنهلِ الصَّافي في شرحِ الوافي، فحققتُ اسمَ الكتابِ، وعرفتُ بالكتابِ الذي شرحَهُ الدماميني صاحبُهُ، وذكرتُ بعدَ ذلكَ زمنَ تأليفِ الكتابِ ومكانَهُ، وسببَ تأليفِهِ، ثُمَّ ذكرتُ مواردَ الكتابِ، وبعدَهَا بَيَّنْتُ طريقةَ الدَّماميني في شرحِ الكتابِ، وأَهَمَّ سماتِهَا، ثُمَّ تحدثتُ عن شواهدِ الكتابِ، ثُمَّ أبوابِ

الكتابِ، وبعدَها أبديتُ ملاحظاتٍ على الكتابِ، ثُمَّ بَيَّنْتُ شخصيةَ الدَّماميني فيهِ، ثُمَّ ختمتُ دراستي بوصفِ النُّسخِ الخطِّيَّةِ وبيانِ منهجي في التحقيقِ.

وفي الختامِ أَرَى من الواجبِ عليَّ أنْ أقدِّمَ شكري واعتزازي إلى أستاذي الفاضل الدكتور عدنان محمد سلمان الذي أَشرفَ على رسالتي في مرحلةِ الماجستير وتفضَّلَ بقبولِ الإشرافِ على اطروحتي في الدكتوراه، وكان - أطالَ اللهُ عمرَهُ - قد منحني من وقتِهِ وعِلْمِهِ وكرمِ أخلاقِهِ، فقد قدَّمَ لي ما أعانني على إنجازِ بحثي هذا، وكانَ مرشدًا صائبًا وموجِّهًا سديدًا، وقد قرأَ الكتابَ من أوَّلِهِ إلى آخرِهِ كلمةً كلمةً بدقَّتِهِ الفائقةِ والمعهودةِ، فكانَ بحقٍّ سراجًا منيرًا في طريق عملي، إنَّ كلماتِ الثَّناءِ تعجزُ عن أَنْ تردَّ إليهِ جزءًا من عطائِهِ الكريمِ، فَلَهُ منِّي التَّقديرُ الكبيرُ والامتنانُ الوافرُ.

وأتقدَّمُ بالشكرِ الوافرِ والامتنانِ الكبيرِ إلى أستاذي الفاضل عَلَمِ التَّحقيقِ الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن على مَا قدَّمَهُ لي من إرشادٍ وتوجيهٍ، وتوفيرِ ما احتجتُهُ من مصادرَ، حيثُ إنَّهُ - أمدَّ اللهُ في عمرِهِ - قد فتحَ لي بابَ خزانةِ كتبِهِ النفيسةِ والنادرةِ، فكانَ لَهُ الأثرُ البَالغُ في سدِّ نواقصِ الكتابِ.

ومن الوفاءِ أَنْ أذكرَ بالشكرِ والتقديرِ الأستاذَ الشاعر محمد الشرفي من الجمهورية العربية اليمنية الشقيقة على تفضُّلِهِ بإهداءِ مخطوطةِ الكتابِ (الأصل)، بعدَ أَنْ بذلَ جهدًا كبيرًا للحصولِ عليها من خزانةِ جامعِ صنعاء الكبير.

وأتقدَّمُ بالشكرِ إلى الأستاذِ الفاضل الدكتور قحطان الناصري مدير مركز دراسات الخليج العربي على رعايتِهِ الكريمةِ وعلى ما قدَّمَهُ لي من عونٍ ومساعدةٍ في إنجازِ هذا البحثِ.

وأتقدَّمُ بالشكرِ والاحترامِ إلى الأساتذة الكرام الدكتورة خديجة الحديثي، والمرحوم الدكتور عناد غزوان، والدكتور حسين علي محفوظ، والدكتور عبد الجبار جعفر القزاز، والدكتور فاضل السامرائي، والمرحوم الدكتور عبد الحسين الفتلي، والدكتور طارق الجنابي، والدكتور عبد الحسين المبارك، والدكتور هادي عطية مطر، والدكتور زهير غازي زاهد، والدكتور نهاد حسوبي صالح، والمرحوم الدكتور محمود جاسم الدرويش، والدكتور مهدي عبيد جاسم، والسيد حكمة البدري على ما قدَّموهُ لي من عونٍ ومساعدةٍ في إنجاز هذا البحث، وأَشكرُ كلَّ مَنْ قَدَّمَ لي مساعدةً وفاتني ذِكْرُ اسمِهِ، أسأَلُ اللهَ تعالى أَنْ يجزيهم عنِّي وعن العلمِ خيرَ الجزاءِ.

فاخر جبر مطر

قسم الدراسة

القسمُ الأوَّلُ: حياةُ الدماميني وآثارُهُ

اسمُهُ ونسبُهُ:

اسمُهُ:

هوَ بدرُ الدين أَبو عبد الله محمد بن أَبي بكر بن عمر بن أَبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر بن يحيى بن حسين بن محمد بن أَبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح بن إبراهيم القرشي المخزومي الاسكندراني، ويعرفُ بالدَّماميني أَو ابن الدَّماميني[١].

نسبُهُ:

الدماميني أو ابن الدماميني نسبة إلى دمامين، بفتح أَوَّلِهِ وبعد الألف ميم أُخرى مكسورة، وياء تحتها نقطتان ونون، وهي قرية كبيرة بالصعيد شرق النيل على شاطئه فوق قوص، وفيها بساتين ونخل كثير[٢]. وقد نصَّ الدماميني نفسه على أَنَّ نسبه الدماميني في مقدمة كتابه المنهل الصافي[٣]. والدماميني لم يولد في قرية الدمامين، فقد اتفقت المصادر التي ترجمت له على أَنَّ ولادته كانت في الاسكندرية[٤]، ولعلَّهُ اشتهرَ بنسبةِ أَبيهِ، وقد رجَّحَ المُفَدَّى أَنْ تكون نسبتُهُ ابنَ الدَّماميني[٥].

كنيتُهُ ولقبُهُ:

يكنى الدماميني بأَبي عبد الله[٦]، ويلقب ببدر الدين، وقد اجمعت المصادر والمراجع التي تعرضت لترجمته على أَنَّ لقبه بدر الدين، إلاَّ حاجي خليفة الذي انفرد بتلقيبه بشمس الدين في موضع واحد من كشف الظنون[٧]، ويبدو أنَّ وهماً قد وقع له في ذلك.

---

(١) الضوء اللامع ٧/ ١٨٤، وحسن المحاضرة ٢/ ٥٣٨، وبغية الوعاة ١/ ٦٦، وشذرات الذهب ٧/ ١٨١، ومعجم المؤلفين ٩/ ١١٥، والأعلام ٦/ ٢٨٢.

(٢) معجم البلدان ٢/ ٤٦٢، والتاج: (دمم) و(دمن). وينظر الدماميني حياته وآثاره ٥٤.

(٣) المنهل الصافي في شرح الوافي ق ٥.

(٤) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، وبغية الوعاة ١/ ٦٦، والاعلام ٦/ ٢٨٢.

(٥) الدماميني حياته وآثاره ٥٤.

(٦) خزانة الأدب لابن حجة الحموي ٢٢، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ٨٧٩، وفهرس مخطوطات الظاهرية (الطب والصيدلة) ٣٨٣.

(٧) كشف الظنون ١/ ٦٩٦.

مذهبُهُ الفقهي:

مذهبُ الدماميني هو مذهب الإمام مالك وقد نصَّ الدماميني نفسه على ذلك في آخر ورقة من كتابه المنهل الصافي[١]، فضلاً عن أَنَّ الذين ترجموا له قد أَجمعوا على أَنَّهُ مالكي المذهب[٢].

ولادته:

اتفقت المصادر التي ترجمت لبدر الدين الدماميني على مكان ولادته وهو الاسكندرية في مصر. واختلفت قليلاً في زمنها، فهو سنة ٧٦٣ [٣]، أَو ٧٦٤ هـ[٤].

حياته:

تلقى بدر الدين الدماميني ببلده الاسكندرية في مراحل شبابه الأُولى العلم على فضلاء وقته، فمهر في العربية والأَدب، وفاق أَقرانه في النحو والنظم والنثر والخطبة، ودرَّسَ بالاسكندرية في كثير من المدارس وناب بها عن التنسي[٥] في الحكم، وقَدِمَ معه القاهرة ونابَ بها أَيضًا، وتصدَّرَ بالأزهر لإقراء النحو. ودخل دمشق مع ابن عمه سنة ثمانمائة، وحجَّ منها، ثم رجع إلى بلده الاسكندرية وأقام بها يقرئ، وولي خطابة جامعها، مع إقباله على الأشغال وإدارة دولاب متسع للحياكة وغير ذلك، إلى أَنْ ترتب عليه مال كثير، وربَّما يكون سببه هو احتراق داره بما فيها، ففرَّ من غرمائه إلى جهة الصعيد، فتبعوه وأَحضروهُ إلى القاهرة مهانًا، فأَعانه الشيخ تقي الدين بن حجة الحموي[٦]، وكاتب

---

(١) المنهل الصافي ق ٢٩٩ ظ.

(٢) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، وبغية الوعاة ١/ ٦٦، وشذرات الذهب ٧/ ١٨١، والبدر الطالع ٢/ ١٥٠، ومعجم المؤلفين ٢/ ١١٥.

(٣) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، وحسن المحاضرة ٢/ ٥٣٨، والبدر الطالع ٢/ ١٥٠، وهدية العارفين ٢/ ١٨٥، والاعلام ٦/ ٢٨٢.

(٤) شذرات الذهب ٧/ ١٨١، والدماميني حياته وآثاره ٥٥.

(٥) هو قاضي القضاة ناصر الدين أحمد بن محمد الاسكندراني المالكي المعروف بابن التنسي، فقيه وأصولي وعالم بالعربية، له شرح التسهيل لابن مالك، وكانت وفاته سنة ٨٠١ هـ. (الضوء اللامع ٢/ ١٩٢-١٩٣، وحسن المحاضرة ٢/ ١٨٩، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥٣).

(٦) هو أبو بكر تقي الدين بن علي بن عبد الله بن حجة الحموي، له خزانة الأدب، وثمرات الأوراق، وقهوة الإنشاء وغيرها، توفي سنة ٨٣٧ هـ. (الضوء اللامع ١١/ ٥٣، وشذرات الذهب ٧/ ٢١٩-٢٢٠).

السِّرِّ ناصر الدين البارزي[١] حتى صلحت حاله. وحضر مجلس المؤيد[٢]، وعين لقضاء المالكية في القاهرة، فرمي بقوادح غير بعيدة عن الصحة[٣]، واستمرَّ مقيمًا فيها إلى شوال سنة تسع عشرة وثمانمائة، فحج وسافر الى بلاد اليمن سنة عشرين وثمانمائة، فدَرَّسَ بجامع زبيد نحو سنة، فلم يرج له بها أَمر، فركب البحر إلى الهند. وحين وصل إليها حل في ولاية الكجرات، وحصل له إقبال كبير من قبل أَهلها، وأَخذوا عنه وعظَّموهُ فحسنت حاله وأَقبلت عليه الدنيا[٤].

وكان ملك الكجرات آنذاك السلطان أَحمد شاه[٥]، وكان هذا السلطان محبًّا للعلم والعلماء، ومن المهتمين بنشر الدين الإسلامي[٦]، وقد أَهدى الدماميني أَغلب مؤلفاته التي أَلَّفَهَا في الهند إلى هذا الملك، ذكر ذلك الدماميني نفسه في مقدمة مؤلفاته التي منها شرحُهُ للتسهيل[٧]، والمنهل الصافي[٨]، وهو الكتاب الذي نحقِّقُهُ، وشرح البخاري[٩]، وعين الحياة[١٠]، وقد حظى الدماميني في هذه البلاد بالجاه والمال، فاستقرَّت به الحال، فكثرت

---

(١) ناصـــر الـــدين محمد بن محمد بن عثمان، ولي القضاء عدة مرات، وكتب الإسراء اكثر من مرة، واتـــصل بالملـــك المؤيد في القاهرة، فلقي لديه حظوة توفي سنة ٨٢٣ هـــ، (الضوء اللامع ١/ ١٣٧، وشذرات الذهب ٧/ ١٦١).

(٢) هـــو أبو النصر شيخ بن عبد الله المحمودي الظاهري، من ملوك الجراكسة بمصر والشام، أصله من ممالـــيك الظاهـــر برقوق، خلع الملك العباس بن محمد سنة ٨١٥ هـــ، وتولى السلطنة، وتلقب بالملـــك المـــؤيد، كانت وفاته سنة ٨٢٤ هـــ. (الضوء اللامع ٣/ ٣٠٨، وشذرات الذهب ٧/ ١٦٤، والاعلام ٣/ ٢٦٥-٢٦٦).

(٣) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥.

(٤) الـــضوء اللامع ٧/ ١٨٥، وبغية الوعاة ١/ ٦٦-٦٧، وشذرات الذهب والبدر الطالع ٣/ ١٥٠، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ٨٧٩.

(٥) هـــو أبـــو الفتح أحمد شاه بن محمد بن السلطان مظفر شاه الكجراتي، تولى حكم الكجرات سنة ٨١٣ وقـــيل سنة ٨١٨ هـــ. وقد عمر مدينة كبيرة بالكجرات سماها أحمد آباد.كانت وفاته سنة ٨٤٥، وقيل ٨٤٧ هـــ.

(٦) نزهة الخواطر (معجم الامكنة) ٤٤.

(٧) مقدمة شرح التسهيل (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد).

(٨) المنهل الصافي ق ٢.

(٩) مقدمة شرح البخاري (مصابيح الجامع)، وكشف الظنون ١/ ٥٤٩.

(١٠) كـــشف الظـــنون ١/ ٦٩٦-٦٩٧، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الطب والصيدلة) ٣٨٣.

مؤلفاته في مختلف أَنواع المعرفة.

شيوخه وتلاميذه:

لقد أَغنانا الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدَّى في كتابه (الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد)، عن إعادة ترجمة شيوخ الدماميني وتلاميذه، إذ عقد عنوانين في كتابه، ذكر في الأَول شيوخه وترجمَ لهم[١]، وذكر في الثاني تلاميذه، وترجم لهم أَيضًا[٢]، وسنكتفي بذكر أَسمائهم، ومصادر تراجمهم، مع ذكر اسم شيخ من شيوخ الدماميني وتلميذ من تلاميذه، كنا قد وقفنا عليهما، ولم يذكرهما الدكتور المفدَّى في كتابِهِ.

١- أَبو الفضل محمد كمال الدين بن أَحمد بن عبد العزيز بن القاسم النويري[٣]، المتوفي سنة ٧٨٦ هـ[٤].

٢- محيي الدين عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن يحيى بن أسد الاسكندراني القروي[٥]، المتوفي سنة ٧٨٨ هـ[٦].

٣- بهاء الدين عبد الله بن أَبي بكر بن محمد بن سليمان الدماميني الاسكندراني[٧] المتوفى سنة ٧٩٤ هـ[٨].

٤- إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد التنوخي البعلي الشامي[٩]، المتوفى سنة ٨٠٠ هـ[١٠].

٥- قاضي القضاة ناصر الدين أحمد بن محمد الاسكندراني المعروف بابن

---

(١) الدماميني حياته وآثاره ٥٧ وما بعدها.

(٢) الدماميني حياته وآثاره ٦٧ وما بعدها.

(٣) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، والبدر الطالع ٢/ ١٥٠، وعصر سلاطين المماليك ٤/ ١٨٢، وينظر الدماميني حياته وآثاره ٥٧.

(٤) ترجمته في الدرر الكامنة ٣/ ٢٢٨-٢٨٠، وأبناء الغمر ٢/ ٧٤-١٧٦.

(٥) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، والدماميني حياته وآثاره ٥٨.

(٦) ترجمته في الدرر الكامنة ٢/ ٤٣٠-٤٣١، وانباء الغمر ٢/ ٢٣٨-٢٣٩.

(٧) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، والبدر الطالع ٢/ ١٥٠، والدماميني حياته وآثاره ٥٨.

(٨) ترجمته في الدرر الكامنة ٢/ ٢٥١، وانباء الغمر ٣/ ١٢٩-١٣٠ وفيه شمس الدين.

(٩) لم اقف على من ذكر انه من شيوخ الدماميني، سوى في كتاب الدماميني حياته وآثاره ٥٩.

(١٠) ترجمته في انباء الغمر ٣/ ٣٨٩-٤٠١، وشذرات الذهب ٦/ ٣٦٣-٣٦٤.

التنسي[1]، المتوفى سنة ٨٠١ هـ. وهذا هو الشيخ الذي لم يذكره المفدًّى في كتابه.

٦- أبو الفداء مجد الدين اسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن علي بن موسى الكناني المصري الحنفي[2]، المتوفى سنة ٨٠٢ هـ[3].

٧- أَبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن احمد بن محمد بن عبد الله المعروف بابن الملقن الأنصاري الاندلسي[4]، المتوفى سنة ٨٠٤ هـ[5].

٨- أبو البقاء كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري المصري[6]، صاحب حياة الحيوان، كانت وفاته سنة ٨٠٨ هـ[7].

٩- أَبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن الحضري المالكي المشهور بابن خلدون[8]، صاحب المقدمة المعروفة بـ (مقدمة ابن خلدون) المتوفى سنة ٨٠٨ هـ[9].

تلاميذه:

١- علي بن عبد الله البهائي الدمشقي، ت ٨١٥ هـ[10].

٢- شمس الدين محمد بن عبد الماجد العجيمي، ت ٨٢٢ هـ[11].

٣- شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، ت ٨٦٠هـ[12] وهو ابن بدر الدين الدماميني.

---

(١) المنهل الصافي ق ٥٧ظ.

(٢) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥. وينظر الدماميني حياته وآثاره ٥٩.

(٣) ترجمته في انباء الغمر ٤/ ١٥٨-١٦٠، والضوء اللامع ٢/ ١٨٦-١٨٧.

(٤) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، والبدر الطالع ٢/ ٢/ ١٥٠، وينظر الدماميني حياته وآثاره ٥٩.

(٥) ترجمته في أبناء الغمر ٥/ ٤١-٤٦، والضوء اللامع ٦/ ١٠٠، وشذرات الذهب ٧/ ٤٤.

(٦) الدماميني حياته وآثاره ٦٠.

(٧) ترجمته في انباء الغمر ٥/ ٣٤٧-٣٤٨؟، والضوء اللامع ١٠/ ٥٩، والبدر الطالع ٢/ ٢٧٢.

(٨) الضوء اللامع ٧/ ١٨٦، وينظر الدماميني حياته وآثاره ٦١.

(٩) ترجمته في انباء الغمر ٥/ ٣٢٧-٣٣٢، والضوء اللامع ٥/ ١٤٥، وشذرات الذهب ٧/ ٧٦.

(١٠) الضوء اللامع ٥/ ٢٥٤. وينظر الدماميني حياته وآثاره ٦٧.

(١١) انباء الغمر ٢/ ٢٠٨-٢٠٠، والضوء اللامع ٨/ ١٢٢، وشذرات الذهب ٧/ ١٥٧. وينظر الدماميني حياته وآثاره ٦٨.

(١٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٥-١٠٦، وينظر الدماميني حياته وآثاره ٦٨.

٤- زين الدين عبادة بن علي بن صالح الانصاري الخزرجي، ت ٨٤٦هـ[١].

٥- علم الدين بن سراج الدين بن كمال الدين العمري الدهلوي ت ٨٠٩ هـ.

٦- شهاب الدين أحمد بن المقرئ الصالح شرف الدين أبو القاسم بن محمد المشهور بالسهامي، نشأ بمدينة زبيد فقرأ بفن الأدب على جماعة من الأئمة أجلهم الشيخ العلامة بدر الدين الدماميني الاسكندراني، وأَجاز له وكان مشهورًا بالمعرفة في الأدب[٢]. وهذا هو التلميذ الذي لم يذكره الدكتور المُفدَّى من تلاميذ الدماميني.

آثاره:

للدماميني مشاركة واسعة في التأليف، فقد أَلَّف في عدة علوم وشرح وردَّ، فقد ذكر الدماميني نفسه قسمًا من هذه المؤلفات، فضلاً عمَّا ذكره الذين ترجموا له، وسأذكر جلَّ مؤلفاته مرتبة ترتيبًا معجميًّا:

١- إظهار التعليق المغلق لوجوه حذف عامل المفعول المطلق، في مسألة نحوية[٣]، منها نسخة خطية في جامعة ليدن تحت رقم ٢٣١[٤].

٢- تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب. الجزء الاول منها مطبوع بهامش كتاب المنصف من الكلام على مغني اللبيب، لتقي الدين أحمد بن محمد الشُّمُنِّي ت ٨٧٢ هـ. ومن هذا الشرح مجموعة نسخ خطية[٥]، تحتفظ بها كل من مكتبة المجمع العلمي العراقي، أَرقامها على التتالي ٧، ٨، ٩، لغة، ونسختان تحتفظ بهما مكتبة المؤسسة العامة للآثار والتراث - دار المخطوطات تحت رقم ١٤٩٣، ١٧٦١٧. ونسخة واحدة تحتفظ بها مكتبة أمير المؤمنين في النجف الأشرف تحت رقم ١٢٦٥. ونسخة خطية مصورة في خزانة كتب مدرسة يحيى باشا الجلبي بالموصل تحت رقم ٤١٥.

(١) الضوء اللامع ٧/ ١٨٦، وشذرات الذهب ٧/ ٢٥٨، وينظر الدماميني حياته وآثاره ٦٨-٦٩.
(٢) طبقات صلحاء اليمن (المعروف بتاريخ البريهي) ٢٩٧.
(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (بالالمانية) ٢/ ٣٣، والاعلام ٦/ ٢٨٢.
(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (بالالمانية) ٢/ ٣٣، والدماميني حياته وآثاره ٩٠.
(٥) ينظر الدماميني حياته وآثاره ٩٠-٩٢.

٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد[1]. قام بدراسة هذا الكتاب الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المُفَدَّى، تحت عنوان (الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، وذكر في هذه الدراسة أَنَّهُ قامَ بتحقيق الجزء الأَول من الكتاب وأَنَّهُ قد علم أَنَّ أَحد الدارسين قام بتحقيقه[2]. وقد أَخبرني أَستاذي الدكتور حاتم صالح الضامن أَنَّهُ قد طبع جزءان من هذا الكتاب في المملكة العربية السعودية ولم يصلا إلى العراق بعد. ومن هذا الكتاب نسختان خطيتان تحتفظ بالأُولى منهما مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم ١٢١٦، عدد أَوراقها ٤٥٤ ورقة، والثانية تحتفظ بها المكتبة العباسية بالبصرة تحت رقم ح - ٤٩ وعدد أَوراقها ٥٠٨ أَوراق.

٤- جواهر البحور وهي أرجوزة في العروض[3]. منه نسخة خطية في الجزائر تحت رقم ٢٣٩ [4].

٥- ديوان شعر، ذكره صاحب هدية العارفين[5].

٦- رسالة في العروض، وهي ضمن مجموعة خطية تحتفظ بها مكتبة أوقاف بغداد تحت رقم ٤٠٣/ ١٢٣٣١. وربما تكون هذه الرسالة هي كتاب جواهر البحور في العروض المتقدم ذكره.

٧- شمس المغرب في المرقص والمطرب (في الأدب) [6]، وهي مجموعة قصائد في الخمر أنشأها في شبابه. منه نسخة خطية في برلين تحت رقم ٤/٣٩٥٣ [7].

٨- عين الحياة: وهو مختصر لحياة الحيوان للدميري[8]. وقد ذكر حاجي خليفة في

---

(١) المصدر السابق ٢٩-٩٤.

(٢) المصدر السابق ٥ هامش ١.

(٣) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، بغية الوعاة ١/ ٦٧، كشف الظنون ١/ ٦١٣، هدية العارفين ٢/ ١٨٥، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (بالألمانية) ٢/ ٣٣.

(٤) ذكر ذلك الدكتور المفدى في كتابة الدماميني حياته وآثاره ٩٤.

(٥) هدية العارفين ٢/ ١٨٥.

(٦) هدية العارفين ٢/ ١٨٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (بالألمانية) ٢/ ٣٣، والاعلام ٦/ ٢٨٢.

(٧) الدماميني حياته وآثاره ٩٤.

(٨) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، كشف الظنون ١/ ٦٩٦، هدية العارفين ٢/ ١٨٥.

كشف الظنون أَنَّ لحياة الحيوان مختصرين، واحد منهما للدماميني، ثم قال: "أَوله: الحمد لله الذي أوجد بفضله حياة الحيوان.... إلخ. ذكر فيه أَنَّ كتاب شيخه هذا كتاب حسن في بابه، جمع ما بين أحكام شرعية، وأخبار نبوية، ومواعظ نافعة، وفوائد بارعة، وأمثال سائرة، وأبيات نادرة، وخواطر عجيبة، وأسرار غريبة. لكنه طول في بعض أماكنه ووقع في بعضه ما لا يليق بمحاسنه، فاختار منه عينة، وسماه عين الحياة مهديًا إلى الأمير أحمد شاه بن مظفر شاه من ملوك الهند. وفرغ منه في شعبان سنة ٨٢٣ هـ"[١].

ومن هذا الكتاب نسخة خطية تحتفظ بها دار الكتب الظاهرية تحت رقم ٥٦٢٠ وعدد أوراقها في حدود (١٥٠) ورقة[٢]. وذكر الدكتور المفدَّى أن منه نسخة خطية في الخزانة البارودية الكبرى في بيروت[٣].

٩- العيون الغامزة على خبايا الرامزة: وهو شرح على قصيدة معروفة بالرامزة، وتسمى الخزرجية، وهي منظومة في البحر الطويل للإمام ضياء الدين بن محمد الخزرجي ت ٦٢٦ هـ. في علم العروض[٤]، وهي مطبوعة أكثر من مرة آخرها بتحقيق الحساني حسن عبد الله في مطبعة المدني في القاهرة سنة ١٩٧٣.

١٠- الفتح الرباني في الرد على البنباني: وهو رسالة في الحديث رد فيها على البنباني الذي اعترض على مصابيح الجامع من تعليقات البخاري[٥]. ومن هذه الرسالة نسخة خطية مصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، عدد أوراقها (٢٠) ورقة ذكر ذلك الدكتور المفدى[٦].

١١- الفواكه البدرية[٧]: قال عنه الحموي في خزانته: "جمعه من ثمار أدبه"[٨] أمَّا

---

(١) كشف الظنون ١/ ٦٩٦-٦٩٧.

(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الطب والصيدلة) ٣٨٣.

(٣) الدماميني حياته وآثاره ٩٤.

(٤) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، وكشف الظنون ٢/ ١١٣٥-١١٣٦، وشذرات الذهب ٧/ ١٨١، والدماميني حياته وآثاره ٩٤.

(٥) هدية العارفين ٢/ ١٨٥، وايضاح المكنون ٢/ ١٦٢-١٦٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (بالالمانية) ٢/ ٣٣، والاعلام ٦/ ٢٨٢.

(٦) الدماميني حياته وآثاره ٢٣.

(٧) بغية الوعاة ١/ ٦٧، وهدية العارفين ٢/ ١٨٥، ومعجم المؤلفين ٩/ ١١٥.

(٨) خزانة الأدب للحموي ٢٣.

حاجي خليفة فقد ذكره في موضعين من كشفه، سماه في الأول: الفواكه البدرية[١]، وفي الثاني: الفاكهة البدرية، وقال فيه: أوَّلها: " أمَّا بعد حمد الله المنظومة آلاؤه بعقود الدرر... الخ جمع فيها من غرر كلامه خاصة دون كلام غيره. فرغ من تعليقها سنة ٧٩٠ هـ"[٢].

وقد سماها الدكتور المفدى: الفواكه البدرية شرح الحلاة السكرية في النحو وقال: والأصل المشروح أرجوزة يبدو أنها للمؤلف، ثم شكَّ الدكتور المفدَّى أَنْ تكونَ للدماميني[٣]. ولم أَقف أَنا على كتاب للدماميني بهذا الاسم، ومِمَّا يعزز شكَّ الدكتور المفدَّى أَنَّ ابن حجة الحموي معاصر الدماميني ذكر أنَّ الفواكه البدرية جمعه الدماميني من ثمار أَدبه[٤]، أي: إنَّ الكتاب في الأَدب وليس في النحو كما ذكر المفدَّى.

١٢- لمحة البدر: وهي مقامة مختصرة[٥].

١٣- المثني على كتاب المغني في النحو: ذكره صاحب طبقات صلحاء اليمن[٦]. ويبدو أنَّ هذا الكتاب هو الحاشية اليمنية على مغني اللبيب.

١٤- مصابيح الجامع: وهو شرح على صحيح البخاري[٧]. والكتاب يحتوي على غريب وإعراب وتنبيه[٨]، وقد أَلَّفه الدماميني في الهند، والكتاب مخطوط، توجد منه نسخة خطية في مكتبة جامع الباشا بالموصل تحت رقم ١١٣، ويقع في مجلدين، وقد أحال عليه الدماميني في كتابه تعليق الفرائد[٩]. وقد ذكر الدكتور المفدَّى مجموعة نسخ خطية منه في مكتبات العالم[١٠].

١٥- معادن الجوهر: وهذا الكتاب ذكره أصحاب التراجم ولم أقف عليه.

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٢٩٣.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٢١٥-١٢١٦.

(٣) الدماميني حياته وآثاره ٩٥.

(٤) خزانة الأدب الحموي ٢٣.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٥٦١، وهدية العارفين ٢/ ١٨٥.

(٦) طبقات صلحاء اليمن ٣٤٣.

(٧) حسن المحاضرة ٢/ ٥٣٨، وكشف الظنون ١/ ٥٤٩، وشذرات الذهب ٧/ ١٨١، وهدية العارفين ٢/ ١٨٥.

(٨) كشف الظنون ١/ ٥٤٩، والبدر الطالع ٢/ ١٥٠.

(٩) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ق ٣٦٥.

(١٠) الدماميني حياته وآثاره ٩٦-٩٧.

١٦- مقاطع الشرب: وهي منظومة ومنثورة[١]، وسمَّاها الحيمي في طيب السمر في أوقات السحر بـــ مقطعات الشراب[٢].

١٧- المنهل الصافي في شرح الوافي: وهو الكتاب الذي نقوم بتحقيقه وسنفصل فيه القول - إن شاء الله تعالى- في مقدمة التحقيق.

١٨- نبذ من مطارحات شعراء العصر: منهم المولى بدر الدين الدماميني. منه نسخة خطية في مكتبة طوب قابي سرايي في استانبول تحت رقم A ٢٣٣٦ ٨٣١٨.

١٩- نزول الغيث المنسجم[٣]: وهو نقد وتجريح لكتاب غيث الأدب الذي انسجم في شرح لامية العجم لصلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي، ت ٧٦٤ هـــ، ذكر الدماميني فيه أنَّ بعض الطلبة في الاسكندرية مدحه، ثم لما ارتحل إلى القاهرة سنة ٧٩٤ هـــ وقف عليه فزيفه، ووجد الصلاح قد ارتكب فسادًا، ورأى فيه سقطات كثيرة، فأَراد تبكيت ذلك المادح، فكتب ما تيسر من الاعتراضات، وفرغ منه سنة ٧٩٥ هـــ. أَوله: "أمَّا بعد حمد الله الذي لا يتوجه عليه الاعتراض... الخ". منه نسخة خطية في مكتبة المؤسسة العامة للآثار والتراث - دار المخطوطات تحت رقم ٩٩٧٢ تقع في ١١٢ ورقة، وأُخرى في المكتبة الظاهرية تحت رقم ٥٤٣٣[٤]، وهناك رد لابن اقبرس علي بن محمد ت ٨٦٢ هـــ. على نزول الغيث للبدر الدماميني سماه تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول، منه نسخة خطية في مكتبة جامعة ييل بالولايات المتحدة الامريكية تحت رقم - L ١٦٦-٧٠ - FF ٦٤٠ [٥]. وأورد أحمد بن الحسن الحيمي الكوكباني ت ١١٥١ هـــ في كتابه طيب السمر في أوقات السحر أَنَّ له كتابًا اسمه نضارة الروض بلا ريث عقيب نزول الغيث، وهو مختصر يدافع به الحيمي عن كتاب الصفدي، الغيث المنسجم، لما نال منه الدماميني[٦].

---

(١) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، وبغية الوعاة ١/ ٦٧، وكشف الظنون ٢/ ١٧٨١، وهدية العارفين ٢/ ١٨٥، والدماميني حياته وآثاره ٩٦.

(٢) طيب السمر في اوقات السحر ١/ ٦٧.

(٣) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، وبغية الوعاة ١/ ٦٧، وكشف الظنون ٢/ ١٥٣٨، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (بالالمانية) ٢/ ٣٣، والاعلام ٦/ ٢٨٢.

(٤) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الشعر) ٤٠٦-٤٠٧.

(٥) فهرس مخطوطات مكتبة جامعة ييل ٢١٣.

(٦) طيب السمر في اوقات السحر ٢/ ٢٥٨-٢٦٠.

٢٠- نظم سيرة المؤيد لابن ناهض، ذكره صاحب عصر سلاطين المماليك عندما ترجم لبدر الدين الدماميني[١]. وهذا النظم ليس نظمًا لسيرة المؤيد بل هو تقريظ لسيرة ابن ناهض الفقاعي التي كتبها في تاريخ المؤيد، وقد أورده ابن حجة الحموي في خزانته[٢]، وذكره السخاوي في الضوء اللامع[٣]، ونقل من هذا التقريظ صاحب عصر سلاطين المماليك في موضع آخر من كتابه[٤].

وهناك كتاب نسب إلى الدماميني خطأ، وهو كتاب الوافي نسبه إلى الدماميني صاحب عصر سلاطين المماليك[٥]، ويبدو أَنَّه تبع في ذلك بروكلمان حينما سمى كتاب البلخي (الوافي) بالقوافي[٦] وهو خطأ، والصحيح هو الوافي لمحمد بن عمر البلخي الذي شرحه بدر الدين الدماميني وسماه: بالمنهل الصافي في شرح الوافي، وهو موضوع تحقيقنا.

منزلته:

كل من ترجم لبدر الدين الدماميني نعته بصفات العالم الأديب، ففي خزانة الأدب قال عنه ابن حجة الحموي: "من طبقات الأدباء الذين أمست قواعد الأدب بهم قائمة..."[٧]. وفي موضع آخر قال عنه: "... وكتبت إلى المقر المخدومي المشار إليه سيدنا الإمام العلامة الذي صَلَّتْ جماعةُ أَهل العصر خلف إمامته، وملك قياد البلاغة ببراعته وعبارته، بدر الدين رحلة الطالبين أبو عبد الله محمد بن الدماميني المخزومي..."[٨].

وقال عنه السخاوي: "مهر في العربية والأدب، وشارك في الفقه وغيره لسرعة ادراكه وقوة حافظته... وكان أَحد الكملة في فنون الأدب، أَقر له القدماء بالتقدم فيه وبإجادة القصائد والمقاطيع والنثر، معروفا بإتقان الوثائق مع حسن الخط..." [٩].

(١) عصر سلاطين المماليك ٤/ ١٨٣.
(٢) خزانة الأدب ٧٩.
(٣) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥.
(٤) عصر سلاطين المماليك ٦/ ٤٠٣.
(٥) المصدر السابق ٧/ ٢٧٩-٢٨٠. وينظر الدماميني حياته وآثاره ٩٦.
(٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (بالالمانية) ٢/ ٢٥٨.
(٧) خزانة الأدب ٣٦٧.
(٨) المصدر السابق ٢٢.
(٩) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥.

وقال عنه السيوطي: " تعاطى الأدب ففاق في النحو والنظم والنثر، وشارك في الفقه وغيره، ومهر واشتهر ذكره"[١].

أَمَّا صاحب طبقات صلحاء اليمن فقال عنه: "وكان مشهورًا بالمعرفة في الأدب..."[٢]، وقال في موضع آخر: "هو من الأئمة البلغاء والسادة الفضلاء، متبحر في علم الأدب، له فيه مصنفات... وكان له في الشعر اليد الطولى"[٣].

وقال صاحب معجم المؤلفين عنه: "ناظم نحوي، عروضي، فقيه، مشارك في بعض العلوم"[٤].

وعدَّهُ صاحب عصر سلاطين المماليك "من طبقة الأدباء الذين أمست قواعد الأدب بهم قائمة"[٥].

شعره:

للدماميني ديوان شعر كما أسلفنا في آثاره، إلاَّ أَنَّنا لم نقف عليه، ولعلَّ الأَيام ستكشف لنا عنه. أَمَّا شعر الدماميني الذي وصل إلينا في مصادر ترجمته فهو نزر يسير ومعظمه مقطعات قصيرة من بيتين أو ثلاثة وبلغ بعضها ثمانية أبيات ويغلب على هذه المقطعات طابع البديع، فهي غارقة بالمحسنات اللفظية والبديعية كالجناس والطباق والتورية، ولم تتجاوز في موضوعاتها الغزل والمديح والوصف والشكوى والألغاز. وقد عقد الدكتور المفدَّى في كتابه (الدماميني حياته وآثاره) عنوانًا لشعر الدماميني[٦] أورد فيه جملة من شعره، فأَغنانا عن إعادة ما أورده، وسنكتفي بذكر قسم من نماذج شعر الدماميني الذي لم يذكره المفدَّى في كتابه.

قال في الغزل:

سَلَّ سيفاً مِن الجفونِ صَقيلاَ ... مذُ تصدَّى جلاهُ رحتُ قَتيلاَ

صَحَّ عن جَفْنِهِ حديثُ فتورٍ ... وهوَ ما زالَ مِنْ قديمٍ عَليلاَ

---

(١) حسن المحاضرة ٢/ ٥٣٨.

(٢) طبقات صلحاء اليمن ٢٩٧.

(٣) المصدر السابق ٣٤٣.

(٤) معجم المؤلفين ٩/ ١١٥.

(٥) عصر سلاطين المماليك ٧/ ٢٧٢.

(٦) الدماميني حياته وآثاره ٧٨ وما بعدها.

حِينَ أَبْدَى[١] لنا مِنَ الخَصْرِ رِدفًا ... فَأرانا مَعَ الخفيفِ ثقيلا
ذُو قوامٍ كأنَّهُ الغصنُ لكنْ ... بالهَوَى نحو وَصْلِنَا لَنْ يَميلا
كاملُ الحسنِ وافِرُ ظِلٍّ، وَجدِيَ ... فيهِ يا عاذِلِي مَدِيداً طَوِيلا
فاتِكُ الجَفْنِ ذو جمالٍ كثيرٍ ... أَتْلَفَ العاشقينَ إلاَّ قَليلا
قُلْتُ إذْ لاحَ طرفُهُ وَلُمَاهُ ... فاتُرُ اللَّحْظِ بُكْرَةً وأَصيلا
كيفَ حالي وهَلْ لِصَبٍّ إليهِ ... مِنْ سبيلٍ فقالَ سَلْ سَبِيلا[٢]

وقالَ يتغزَّلُ:

قلتُ لَهُ والدُّجَى مُوَلٍّ ... ونحنُ بالأُنسِ في التَّلاقِ
قَد عَطَسَ الصُّبحُ يا حَبِيبي ... فَلا تُشَمِّتْهُ بالفِراقِ[٣]

وقالَ:

أُمنيَتي أَنتَ يا مليحاً ... ما مثلُهُ في الوجودِ ثانِ
فكيفَ يُبْدِي جِفاكَ خَوْفاً ... وأنتَ لِي غايةُ الأَمَاني[٤]

وقولُهُ

وعزيزُ الجَمالِ أوْجَبَ ذُلِّي ... وهَواهُ عليَّ أصبحَ فَرْضَا
فهوَ في الحُسنِ والجَمالِ سماءٌ ... صرتُ يا صاحِ مِنهُ بالذُّلِّ أَرْضَا[٥]

وقالَ:

بدرٌ إذا شمتُ فوقَ الخدِّ عارضَهُ ... يومًا أرىَ الصُّبحَ بالظلماتِ مختلِطًا
وظنَّ أنَّ صوابًا هَجرُ عاشقِهِ ... لَمَّا رأَى مِنْهُ شيبًا باديًا وخَطًا[٦]

وقولُهُ أَيضاً:

شقائِقُ النُّعمانِ أَلْهُو بِها ... إنْ غابَ مَنْ أَهوَى وعزَّ اللِّقا

---

(١) المستطرف في كل فن مستظرف.وفيه:من أبدى، والتصحيح اقتضاه الوزن والمعنى.
(٢) المستطرف في كل فن مستظرف ٤٠٦.
(٣) الضوء اللامع ٧/ ١٨٦، وشذرات الذهب ٧/ ١٨٢، وأنوار الربيع ٥/ ٧٨، وفيه: ونحن في مجلس التلاق، والبدر الطالع ٢/ ١٥١، وفيه: فلا تشمتنه.
(٤) أنوار الربيع ٢/ ٥٦، ٥/ ٧٨.
(٥) المصدر السابق ٢/ ٥٧، ٥/ ٧٩.
(٦) خزانة الأدب للحموي ٩٢.

١٦- مقاطع الشرب: وهي منظومة ومنثورة[(١)]، وسمَّاها الحيمي في طيب السَّمر في أوقات السحر بـــ مقطعات الشراب[(٢)].

١٧- المنهل الصافي في شرح الوافي: وهو الكتاب الذي نقوم بتحقيقه وسنفصل فيه القول - إن شاء الله تعالى- في مقدمة التحقيق.

١٨- نبذ من مطارحات شعراء العصر: منهم المولى بدر الدين الدماميني. منه نسخة خطية في مكتبة طوب قابي سرايي في استانبول تحت رقم ٢٣٣٦ A ٨٣١٨.

١٩- نزول الغيث المنسجم[(٣)]: وهو نقد وتجريح لكتاب غيث الأدب الذي انسجم في شرح لامية العجم لصلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي، ت ٧٦٤ هـــ، ذكر الدماميني فيه أنَّ بعض الطلبة في الاسكندرية مدحه، ثم لما ارتحل إلى القاهرة سنة ٧٩٤ هـــ وقف عليه فزيفه، ووجد الصلاح قد ارتكب فسادًا، ورأى فيه سقطات كثيرة، فأَراد تبكيت ذلك المادح، فكتب ما تيسر من الاعتراضات، وفرغ منه سنة ٧٩٥ هـــ. أَوله: "أمَّا بعد حمد الله الذي لا يتوجه عليه الاعتراض... الخ". منه نسخة خطية في مكتبة المؤسسة العامة للآثار والتراث - دار المخطوطات تحت رقم ٩٩٧٢ تقع في ١١٢ ورقة، وأُخرى في المكتبة الظاهرية تحت رقم ٥٤٣٣[(٤)]، وهناك رد لابن اقبرس علي بن محمد ت ٨٦٢ هـــ. على نزول الغيث للبدر الدماميني سماه تحكيم العقول بأفول البدر بالنزول، منه نسخة خطية في مكتبة جامعة ييل بالولايات المتحدة الامريكية تحت رقم - L ١٦٦-٧٠ - FF ٦٤٠ [(٥)]. وأورد أحمد بن الحسن الحيمي الكوكباني ت ١١٥١ هـــ في كتابه طيب السمر في أوقات السحر أَنَّ له كتابًا اسمه نضارة الروض بلا ريث عقيب نزول الغيث، وهو مختصر يدافع به الحيمي عن كتاب الصفدي، الغيث المنسجم، لما نال منه الدماميني[(٦)].

---

(١) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، وبغية الوعاة ١/ ٦٧، وكشف الظنون ٢/ ١٧٨١، وهدية العارفين ٢/ ١٨٥، والدماميني حياته وآثاره ٩٦.

(٢) طيب السمر في اوقات السحر ١/ ٦٧.

(٣) الــضوء اللامــع ٧/ ١٨٥، وبغية الوعاة ١/ ٦٧، وكشف الظنون ٢/ ١٥٣٨، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (بالالمانية) ٢/ ٣٣، والاعلام ٦/ ٢٨٢.

(٤) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الشعر) ٤٠٦-٤٠٧.

(٥) فهرس مخطوطات مكتبة جامعة ييل ٢١٣.

(٦) طيب السمر في اوقات السحر ٢/ ٢٥٨-٢٦٠.

٢٠- نظم سيرة المؤيد لابن ناهض، ذكره صاحب عصر سلاطين المماليك عندما ترجم لبدر الدين الدماميني[١]. وهذا النظم ليس نظمًا لسيرة المؤيد بل هو تقريظ لسيرة ابن ناهض الفقاعي التي كتبها في تاريخ المؤيد، وقد أورده ابن حجة الحموي في خزانته[٢]، وذكره السخاوي في الضوء اللامع[٣]، ونقل من هذا التقريظ صاحب عصر سلاطين المماليك في موضع آخر من كتابه[٤].

وهناك كتاب نسب إلى الدماميني خطأ، وهو كتاب الوافي نسبه إلى الدماميني صاحب عصر سلاطين المماليك[٥]، ويبدو أنّه تبع في ذلك بروكلمان حينما سمى كتاب البلخي (الوافي) بالقوافي[٦] وهو خطأ، والصحيح هو الوافي لمحمد بن عمر البلخي الذي شرحه بدر الدين الدماميني وسماه: بالمنهل الصافي في شرح الوافي، وهو موضوع تحقيقنا.

منزلته:

كل من ترجم لبدر الدين الدماميني نعته بصفات العالم الأديب، ففي خزانة الأدب قال عنه ابن حجة الحموي: "من طبقات الأدباء الذين أمست قواعد الأدب بهم قائمة..."[٧]. وفي موضع آخر قال عنه: "... وكتبت إلى المقر المخدومي المشار إليه سيدنا الإمام العلامة الذي صَلَّتْ جماعةُ أَهل العصر خلف إمامته، وملك قياد البلاغة ببراعته وعبارته، بدر الدين رحلة الطالبين أبو عبد الله محمد بن الدماميني المخزومي..."[٨].

وقال عنه السخاوي: "مهر في العربية والأدب، وشارك في الفقه وغيره لسرعة ادراكه وقوة حافظته... وكان أَحد الكملة في فنون الأدب، أَقر له القدماء بالتقدم فيه وبإجادة القصائد والمقاطيع والنثر، معروفا بإتقان الوثائق مع حسن الخط..."[٩].

---

(١) عصر سلاطين المماليك ٤/ ١٨٣.

(٢) خزانة الأدب ٧٩.

(٣) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥.

(٤) عصر سلاطين المماليك ٦/ ٤٠٣.

(٥) المصدر السابق ٧/ ٢٧٩-٢٨٠. وينظر الدماميني حياته وآثاره ٩٦.

(٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (بالالمانية) ٢/ ٢٥٨.

(٧) خزانة الأدب ٣٦٧.

(٨) المصدر السابق ٢٢.

(٩) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥.

وقال عنه السيوطي: " تعاطى الأدب ففاق في النحو والنظم والنثر، وشارك في الفقه وغيره، ومهر واشتهر ذكره"[١].

أَمَّا صاحب طبقات صلحاء اليمن فقال عنه: "وكان مشهورًا بالمعرفة في الأَدب..."[٢]، وقال في موضع آخر: "هو من الأئمة البلغاء والسادة الفضلاء، متبحر في علم الأدب، له فيه مصنفات... وكان له في الشعر اليد الطولى"[٣].

وقال صاحب معجم المؤلفين عنه: "ناظم نحوي، عروضي، فقيه، مشارك في بعض العلوم"[٤].

وعدَّهُ صاحب عصر سلاطين المماليك "من طبقة الأدباء الذين أمست قواعد الأدب بهم قائمة"[٥].

شعره:

للدماميني ديوان شعر كما أسلفنا في آثاره، إلاَّ أَنَّنا لم نقف عليه، ولعلَّ الأَيام ستكشف لنا عنه. أَمَّا شعر الدماميني الذي وصل إلينا في مصادر ترجمته فهو نزر يسير ومعظمه مقطعات قصيرة من بيتين أو ثلاثة وبلغ بعضها ثمانية أبيات ويغلب على هذه المقطعات طابع البديع، فهي غارقة بالمحسنات اللفظية والبديعية كالجناس والطباق والتورية، ولم تتجاوز في موضوعاتها الغزل والمديح والوصف والشكوى والألغاز. وقد عقد الدكتور المفدَّى في كتابه (الدماميني حياته وآثاره) عنوانًا لشعر الدماميني[٦] أورد فيه جملة من شعره، فأَغنانا عن إعادة ما أورده، وسنكتفي بذكر قسم من نماذج شعر الدماميني الذي لم يذكره المفدَّى في كتابه.

قال في الغزل:

سَــلَّ سـيفاً مِــن الجفــونِ صَقيلاَ   مــذُ تــصدَّى جــلاهُ رحــتُ قَتيلاَ
صَــحَّ عــن جَفْــنِهِ حــديثُ فتــورٍ   وهــوَ مــا زالَ مِــنْ قــديمِ عَلِــيلاَ

---

(١) حسن المحاضرة ٢/ ٥٣٨.
(٢) طبقات صلحاء اليمن ٢٩٧.
(٣) المصدر السابق ٣٤٣.
(٤) معجم المؤلفين ٩/ ١١٥.
(٥) عصر سلاطين المماليك ٧/ ٢٧٢.
(٦) الدماميني حياته وآثاره ٧٨ وما بعدها.

حـيـنَ أَبـدَى[1] لـنـا مِنَ الخَصْرِ رِدفًا ... فَأرانـا مـعَ الخفـيـفِ ثقيـلا
ذُو قـوامٍ كأنَّـهُ الغصـنُ لكـنْ ... بالهَـوَى نحـو وَصْلِنَا لَنْ يَميـلا
كامـلُ الحـسنِ وافِرُ ظِلٍّ، وَجـديَ ... فـيـهِ يـا عاذِلي مَديداً طَوِيـلا
فاتِـكُ الجَفْـنِ ذو جمـالٍ كثيـرٍ ... أَتْلَـفَ العـاشـقـينَ إلاَّ قَليـلا
قُلْـتُ إذْ لاحَ طرفُـهُ وَلُمَـاهُ ... فاتُـرُ اللَّحْـظِ بُكْـرَةً وأَصيـلا
كـيفَ حـالي وهَـلْ لِصَبٍّ إليـهِ ... مِـنْ سبيلٍ فقالَ سَلْ سَبيـلا[2]

وقالَ يتغزَّلُ:

قلـتُ لَـهُ والدُّجَـى مُـوَلٍّ ... ونحـنُ بـالأُنسِ في الـتَّلاقِ
قَـد عَطَـسَ الـصُّبحُ يـا حَبِيبي ... فَـلا تُـشَمِّتْـهُ بالفـراقِ[3]

وقالَ:

أُمنـيَتي أَنـتَ يـا مليـحاً ... مـا مِـثْلُهُ في الوجـودِ ثـانِ
فكـيفَ يُبْدِي جِفـاكَ خَـوْفـاً ... وأنـتَ لِـي غايـةُ الأَمَـاني[4]

وقولُهُ

وعزيـزُ الجَمـالِ أوْجَـبَ ذُلِّي ... وهَـواهُ علـيَّ أصبـحَ فَرْضَـا
فهـوَ في الحُـسنِ والجَمـالِ سمـاءٌ ... صـرتُ يـا صاحِ مِنهُ بالذُّلِّ أَرْضَا[5]

وقالَ:

بـدرٌ إذا شمـتُ فـوقَ الخدِّ عارِضَهُ ... يـومًا أرىَ الـصُّبحَ بالظلماتِ مختَلِطَا
وظَـنَّ أنَّ صـوابًـا هَجـرُ عاشقِهِ ... لَمَّـا رَأَى مِنـهُ شيبًا بادِيًا وخَطًّا[6]

وقولُهُ أَيضاً:

شـقائِقُ الـنُّعمانِ أَلْهُـو بِهـا ... إِنْ غـابَ مَـنْ أَهـوَى وعـزَّ اللِّقـا

---

(١) المستطرف في كل فن مستظرف.وفيه:من أبدى، والتصحيح اقتضاه الوزن والمعنى.
(٢) المستطرف في كل فن مستظرف ٤٠٦.
(٣) الضوء اللامع ٧/ ١٨٦، وشذرات الذهب ٧/ ١٨٢، وأنوار الربيع ٥/ ٧٨، وفيه: ونحن في مجلس التلاق، والبدر الطالع ٢/ ١٥١، وفيه: فلا تشمتنه.
(٤) أنوار الربيع ٢/ ٥٦، ٥/ ٧٨.
(٥) المصدر السابق ٢/ ٥٧، ٥/ ٧٩.
(٦) خزانة الأدب للحموي ٩٢.

فالخَـــدُّ في القُـــربِ نعيمـــي وإنْ غـــابَ فإنِّـــي أكتفـــي بالشَّقَـــا[١]

وقال في مدح الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من قصيدة مطلعها:

أنـــا راضٍ بنظـــرةٍ مـــن بعـيدِ فأجـــبروا ســـادتي ولاءَ العبـــيدِ[٢]

ومن مدائحه:

وقـــاسَ الـــوَرَى بالنَّـــيلِ نائلُكَ الذي حَـــلاَ وصَـــفَا والنّيلُ يَبـــدو مرنَّقا

فقلـــتُ وهَـــلْ ينقاسُ مَنْ خُلْقُهُ الوَفَا بِمَـــنْ بالـــوَفَا في العامِ يومًا تَخَلَّقَا [٣]

وكتب قاضي القضاة صدر الدين بن الادمي[٤] إلى بدر الدين الدماميني مُلَغِّزًا في لوزينج:

يـــا مَـــن لـــهُ في عروضِ الشِّعرِ أيُّ يدٍ فـــاقَ الخليـــلَ بِهـــا فضـــلاً وتَمْكِينَا

مـــا اســـمُ دوائِرُهُ في لفظـــةٍ ائتلَفَتْ والـــثَّلْمُ في صـــدرِهَا مُـــستعَمَلٌ حِينَا

أجـــزاؤُهُ من زحافِ الحَشوِ قَد سَلِمَتْ وقَـــد تُقَطَّـــعُ مطـــويًّا ومخبونَـــا

تـــصحيفُ معكوسِـــهِ لفـــظٌ يُرادِفُـــهُ يـــا فـــردُ يـــا رحلةُ قـــومٍ مُقِيمُونَا

والعـــبـــدُ منتظـــرٌ مـــن حلِّهِ فرجًـــا لا زالَ ســـعدُكَ بالإقـــبالِ مقـــرونـــا

فأجابه بدر الدين الدماميني:

يـــا مرُسلاً من شَهيِّ النَّظمِ لي كَلِمًـــا مِـــنهُ ابـــنُ ســـكَّرة قد راحَ مغبونـــا

للهِ درُّكَ صـــدرًا مـــن حلاوتِـــهِ وجوهـــرُ الـــنَّظمِ لم يـــبرَحْ يُحلِّينـــا

حلِّـــيـــتُ لُغـــزَكَ إذْ ابْهَمْتَهُ فِلـــذا يـــا فـــاتِني رحـــتَ بالإعجابِ مفتونَا

هـــذا وكـــم [قَدْ][٥]رأَينا في دوائـــرِهِ للكـــفِّ قبـــضًا يـــزيدُ العقلَ تَمْكِينـــا

ولـــيسَ إضمـــارُهُ مستحسنًـــا فـــأَدِمْ بالكـــشْفِ عَـــنْهُ لِمَـــنَ وافاكَ تحسينَا

وكُـــنْ لَـــنَا هاديًا صوبَ الصَّوابِ وَدُمْ فيـــنَا أميـــنًا رشـــيدَ الـــرَّأيِ مَأْمُونا[٦]

---

(١) العيون الغامزة على خبايا الرامزة ١٧٤ وأنوار الربيع ٣/ ٨٩.

(٢) طبقات صلحاء اليمن ٣٤٣.

(٣) خزانة الأدب للحموي ٤٢٠.

(٤) هو أبو الحسن، صدر الدين علي بن محمد بن الادمي، قاض من الشعراء الكتاب المترسلين مولده ووفاتـــه في دمـــشق، جمع له في دولة المؤيد بين القضاء والحسبة، توفي سنة ٨١٦ هـــ. (الضوء اللامع ٦/ ٨، والأعلام ٥/ ١٦٠).

(٥) الزيادة يقتضيها الوزن.

(٦) خزانة الأدب للحموي ٣٧٣-٣٧٤.

وقال مُلَغِّزًا بقِرْبَة:

تُشَدُّ وكَمْ في الأرضِ قارٍ أَمَالَهَا ... وصَدِّق إذا ما قِيلَ تُملَى وتكتبُ[١]

وقالَ يذكرُ الصَّعيدَ:

يا طالِعاً للصَّعيدِ تَقصُدُهُ ... لِتَجتَلي العينُ حُسْنَ مَرآهُ

دَعْ عنكَ باللهِ قوصَهُم وقَنَا ... فَمَا يسرُّ القلوبَ إلاَّ هُو[٢]

نثره:

لبدر الدين الدماميني نماذج نثرية متناثرة في كتب الأدب والتراجم. تغلب عليها الصنعة اللفظية والمحسنات البديعية كالمطابقة والمزاوجة والتورية والجناس والسجع والموازنة والمماثلة وغيرها من المحسنات البديعية، فتبدو قطعه النثرية كحلل موشاة بالزخرف، ليجذب القارئ ويستهوي بأسلوب رصين تستعذبه النفوس، وتسترقه الأحاسيس، لاحتوائه على الألفاظ الرقيقة، والجمل الرصينة، وكثيرًا ما كان يحشي كلامه بذكر المصطلحات العلمية وأسماء أُمات الكتب، ويتجلَّى ذلك كله في مقدمات كتبه، من ذلك ما قاله في مقدمة كتابه المنهل الصافي: "الحمدُ للهِ على إحسانِهِ الوافي بكل جميل، وإنعامه الكافل لمن توجَّهَ إلى نحوِهِ بكلٍّ خيرٍ جزيل، أَحمدُهُ حمدَ مَنْ خفضَ له جَناحَ الذُّلِّ فعزَّ فارتفع، وانتصب في الحال للإعراب عن جمل الثناء فزال النصب عنه واندفع، وأَشكرُهُ شكرَ من أَجزاه من ألطافه الكافية على أَجمل العوائد، وأَمَدَّهُ بعباب كرمه، فظفر بلباب المقصود، وفاز بتسهيل الفوائد، وهو أسأله أنْ يجعل آمالنا المضافة الى طلب بره في يوم الحشر فائزة، غير خائبة، وأنْ يعيذنا من حال قوم لهم "وجوهٌ يومئذ خاشعةٌ عامِلَةٌ ناصِبَةٌ"، وأَشهدُ أنْ لا إله إلاَّ الله وحدَهُ لا شريكَ له، إلهٌ تمَّت كلماته صدقًا وعدلاً، وجل كلامه الذي أوضح المشكلات وجلى، "إليهِ يصعدُ الكَلِمُ الطيِّبُ والعَمَلُ الصالحُ يَرفعُهُ" ولَهُ الحكم في الخلق، هذا يصرفه إلى جهة الخير وهذا يمنعه، تعالى عن الحركة والسكون، وأحاط علمه بما كان وما يكون، وأَشهد أَنَّ سيدنا محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ النبي العربي الذي لا تجارى فصاحة لسانه، ولا تبارى سماحة بنانه، ولا براعة بيانه، المنادى بأعلى الصفات

(١) عصر سلاطين المماليك ٨/ ٤٨٩.

(٢) الجواهــر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر (مطبوع مع الجزء الخامس من انباء الغمر) ٥/ ٥١.

وأجلها، ورفع مقامه على الخلق بلا استثناء، فارتفع قدره في كل أَرض وسماء، الماضي في أمر مولاه مُضيًا ليس له من مضارع، المشار إليه بسيادة ولد آدم من غير منازع..." [١].

ومن نثره تقريظه لسيرة ابن ناهض الفقاعي التي كتبها في تاريخ المؤيد، قال: "وأمَّا منُشيء السيرة، فماذا أَقول وقد رأيت الخَطْبَ جليلاً، وماذا أصف وقد حمَّلني العجز عبئًا ثقيلاً، هو كبير أناس، مزمل من البلاغة بأنواع وأجناس، يأتم به الهداة كأنَّهُ علمٌ، وتروم الأُدباء المقايسة به فيقاسون ولكن من شدة الألم، له في الأَدب صريمةٌ وشهامةٌ، وفراهةٌ تجريه إلى المقامات الرائقة فلا تعتريه سآمة، ما هم بتركيب معنًى، إلاَّ وشرح الصدور بذلك الهمِّ، ولا شنَّ فارس فكرَهُ غارةً إلاَّ وتَمَّ منها على بيوت الشعراء ماتَمٌ، طالما أظهر برغم أنوف الحسدة في المجالس فضله، وصعبت الآداب على غيره ولكنَّها أَصبحت عليه سهلة، وعقل غراب نكته عمَّا سواه فللَّهِ ما أَبدع عقلُهُ، كدر عيش الحلِّي، بما ابتدعه من العجائب ولا ينكر لمثله تكدير الصَّفيِّ، واكتفى في ميدان البراعة بجواد فكره الذي جال وهو مكرٌّ مِفَرٌّ، وهكذا يكون المكتفي، أتى في تاريخه بألفاظ لو رآها ابن الأثير لتأثَّرَ، وابن سعيد لتعثَّرَ، وابن بسَّام لأُ صيبَ منها بالقارعة فعبسَ وتولَّى، أو الحجازي لرمَى منها بالداهيةِ التي هدمت ما بناه وثقلت عليه حملا،... ولو تشبَّهَ به مادح كافور لعاد من برده بكبد حرًّا، ولو كلف مجاراته صاحب القطر لقال ربَّنا أَفرِغْ علينا صبرًا..." [٢].

وللدماميني إجازة عراضة لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن شمس الدين أبي عبد الله محمد العمري الشافعي حين عرض عليه كتاب (عمدة الأحكام) للحافظ عبد الغني، ت ٦٠٠ هـ، وكتاب شذور الذهب لجمال الدين بن هشام المصري، ت ٧٦١ هـ. وذلك سنة ٨١٧ هـ. فقال في مستهلها توريات لطيفة "أَمَّا بعد حمد الله على كرمه الذي هو عمدتنا في النجاة يوم العرض، وناهيك بها عمدة، وسندنا الذي لا يزال لسان الذوق يوري حديث حلاوته عن صفوان بن عسال من طريق شهده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أحيا بروح سنته الشريفة كل من جاء ومن ذهب، وأعربت كلماته النفيسة عن عقود الجوهر وشذور الذهب، وعلى آله وصحبه الذين أحسنوا الرواية والدراية، وبنوا الأمر على أساس التقوى، وأعربوا عن طريق الهداية، وما أنهل من أُفق

(١) المنهل الصافي ق ٤ ظ.

(٢) خزانة الأدب لابن حجة الحموي ١٠٠، وينظر عصر سلاطين المماليك ٦/ ٤٠٣.

الكرم المُحمَّدي كل عارض صيِّب، وتحلَّت الأسماع والأفواه من أخباره بنفائس الشذور البديعة وحلاوة الكلم الطيب، فقد عرض عليَّ الجناب العالي البارعي الأَوحدي الألمعي اللوذعي الشهابي، شهاب الدين نخبة النجباء، أَوحد الألباء نجل السادة العظماء سلالة الأعيان العلماء، أبو العباس أحمد بن سيدنا المقر الكريم العالي المولوي العالمي الفاضلي البليغي، المفيدي الفريدي المفوهي، الشمسي العمري- أطاب الله حديثه، وجمع له بالإعراب عن علو الهمة قديم الفضل وحديثه- طائفة متفرقة من عمدة الأحكام للحافظ عبد الغني المقدسي، وشذور الذهب للعلامة جمال الدين بن هشام رحمة الله عليهما، عرضًا قَصُرَت عنهُ القرائحُ على طول جهدها، وكانت الألفاظ الموردة فيه لامة حرب الفئة الباغية عليه، فأحسن عند العرض في سردها...." [١].

وفاته:

اختلف الذين ترجموا له في تحديد سنة وفاته قليلاً، فكانت في شعبان من سنة ٨٢٧ هـ[٢]، أو ٨٢٨ هـ[٣]. وقد انفرد السيوطي في بغية الوعاة إذْ جعلها سنة ٨٣٧ أو ٨٣٨[٤]، ويبدو أَنَّهُ وقع خطأ طباعي في الرقم، بدليل أَنَّ السيوطي نفسه قد ذكر في حسن المحاضرة أنَّ وفاة الدماميني كانت سنة ٨٢٧ هـ[٥]. وقد ذكرت أَغلب المصادر التي ترجمت له أَنَّهُ مات مسمومًا[٦]، وأَمَّا مكان وفاته فهو في كلبرجا من بلاد الهند[٧]، وقيل عنبا[٨]، وسمَّاها ابن معصوم أَبنج[٩]، وذكر في رحلته أَنَّهُ مرَّ على كلبرجا وكان مدفن الدماميني فيها.

---

(١) عصر سلاطين المماليك ٥/ ١٩٢-١٩٣.

(٢) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، وحسن المحاضرة ٢/ ٥٣٧، وشذرات الذهب ٧/ ١٨١، وايضاح المكنون ٢/ ١٦٣، ٥١٠، وهدية العارفين ٢/ ١٨٥ والاعلام ٦/ ٢٨٢.

(٣) الضوء اللامع٧/ ١٨٦،١٨٥، وكشف الظنون١/ ٥٤٩، ٦٩٦، ٢/ ١١٣٥، ١٢١٥، ١٢٩٣، ١٥٣٧، ١٩٩٨.

(٤) بغية الوعاة ١/ ٦٧.

(٥) حسن المحاضرة ٢/ ٥٣٧.

(٦) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، وشذرات الذهب ٧/ ١٨١، ورحلة ابن معصوم ١٨٣.

(٧) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥، وشذرات الذهب ٧/ ١٨١، ورحلة ابن معصوم ١٨٣، والاعلام ٦/ ٢٨٢.

(٨) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥.

(٩) رحلة ابن معصوم ١٨٣. وقال محقق الكتاب: إن (عنبا) هي (انبج) نفسها.

القسم الثاني

دراسة كتاب المنهل الصافي في شرح الوافي ومخطوطاته ومنهج التحقيق

اسم كتاب الدماميني:

إنَّ اسم الكتاب كما هو مثبت في صفحة العنوان،(المنهل الصافي في شرح الوافي) وقد نصَّ المؤلف على ذلك في مقدمة الكتاب فقال: "وكتبت هذا التأليف مشتملاً على مباحث حسنة الإيراد والإصدار، وبذلت جهد الطاقة في تصفيته من شوائب الأكدار، وسميته بالمنهل الصافي في شرح الوافي[1]، وتتفق هذه التسمية مع عنوان النسخة التي اتَّخذتُها أَصلاً وسائر النسخ المعتمدة في التحقيق. وقد أجمعت المصادر التي ترجمت للدماميني على تسميته بهذا الاسم أيضًا[2].

الكتاب الذي شرحه الدماميني:

إنَّ الكتاب الذي شرحه الدماميني هو متن وجيز في النحو اسمه (الوافي) لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخي ثم الهندي الحنفي، وهو عالم نحوي مشارك في بعض العلوم، له عين العلم وزين الحلم في اختصار إحياء علوم الدين للغزالي[3]، وهذا الكتاب مطبوع، ولكنني على كثرة السؤال والتفتيش لم أحصل عليه.

وقد اختلف الذين ترجموا للبلخي في سنة وفاته، فكانت سنة ٨٣٠ هـ، في هدية العارفين[4]، ومعجم المؤلفين[5]، أَمَّا بروكلمان فقال: إِنَّهُ توفي في حدود سنة ٨٠٠ هـ[6]. ولم يذكر حاجي خليفة سنة

---

(١) المنهل الصافي في شرح الوافي ق ٦ و- ٦ظ.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٩٩٨، ورحلة ابن معصوم ١٨٣، وهدية العارفين، ٢/ ١٨٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان بالالمانية ٢/ ٣٣.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٩٩٨، وهدية العارفين ٢/ ١٨٧، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان بالالمانية ٢/ ٣٣، ومعجم المؤلفين ١٠/ ٢٨٤.

(٤) هدية العارفين ٢/ ١٨٧.

(٥) معجم المؤلفين ١٠/ ٢٨٤.

(٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (بالالمانية) ٢/ ٢٥٨.

وفاتــه[١]. والــراجح ما ذهب إليه بروكلمان، حيث إنَّ الدماميني قال في مقدمته لشرح خطــبة المؤلــف: "قال المؤلف- رحمه الله تعالى وعفى عنه[٢]... "يريد بذلك البلخي صاحب الوافي، فإذا علمنا أَن سنة وفاة الدماميني هي ٨٢٧ هـــ أو ٨٢٨ هـــ فستكون وفاة البلخي قبل هذا التاريخ.

وقد بذلت ما في وسعي وفتشت في كتب تراجم علماء الهند وتراجم علماء بلخ وكتب التراجم الأُخرى فلم أقف على ترجمة وافية للبلخي.

ويبدو أنَّ كتاب الوافي كان منتشرًا بين الطلبة في الكجرات الهندية التي قصدها الدماميني، وهو كتاب مختصر في النحو، قال عنه الدماميني في مقدمة شرحه: "لما قدمت من الديار المصرية الى الكجرات الهندية، وجدت لكثير من طلبتها شغفًا بالمختصر النحوي المسمى بالوافي، وكلفًا بالتطلع الى ظهور ما أُشكِلَ من معناه الخافي... [٣]". فيظهر أَنَّ الوافي كان كتابًا متداولاً بين أيدي طلبة العلم، يتبين ذلك من كثرة نقل الدماميني من الحواشي التي عليه [٤]، ومن نسخه الأُخرى [٥] غير نسخة الأَصل التي اعتمد عليها الدماميني فــي شرحــه وأَحال عليها. ولكن لم تصل إلينا أَيُّ نسخة من نسخ هذا الكتاب سوى ما أورده الدماميني في شرحه. أمَّا عبارة الوافي، فهي عبارة موجزة جدًّا، وكان صاحبه قد اعتمد على كافية ابن الحاجب ولباب الإعراب للاسفراييني وشرح الكافية للرضي، وأودع فيه نصوصًا كثيرة من هذه الكتب، وسنتحدث عن ذلك في ملاحظاتنا على الكتاب.

زمن تأليف كتاب المنهل الصافي ومكانه:

ذكر الدماميني في آخر ورقة من الكتاب زمان تأليفه ومكانه فقال: " كانَ تأليفُ هذا الكتاب بجزيرة مهائم من بلاد الهند في مدَّةٍ أَوَّلها أواخر شهر رمضان المعظم سنة خمسٍ وعشرين وثمانمائة، وآخرها يوم الأحد الحادي والعشرين من ذي الحجة من السنة المذكورةِ، وابتدأَ نقله إلى هذه المبيضة بأحسن آباد في يوم السبت الثالث والعشرين من

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٩٩٨.

(٢) المنهل الصافي ق ٦ ظ.

(٣) المنهل الصافي ق ٥ و.

(٤) المنهل الصافي ق ٤٦ و ق ٥٠ و، ق ١٠٣ ظ.

(٥) ينظر المنهل الصافي ق ٧ و، ق ٥٠ ظ، ق ١٥٣ ظ، ق ٢٧٤ ظ، ق ٢٩٤ و.

صفر سنة ستٍّ المذكورة،قالَ ذلك وكتبه مؤلفه أقل عباد الله محمد بن أبي بكر المخزومي المالكي..." [١].

سبب تأليف المنهل الصافي:

لقد بيَّنَ الدماميني سبب تأليفه المنهل الصافي في مقدمته، فقال: " أمَّا بعد، فيقول العبد الفقير إلى المولى الغني محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني - أَمدَّ الله بلطفه الخفي، وأَجزاه على عوائد بره الحفي- لما قدمت من الديار المصرية إلى الكجرات الهندية، وجدت لكثير من طلبتها شغفًا بالمختصر النحوي المسمى بالوافي، وكلفًا بالتطلع الى ظهور ما أُشكل من معناه الخافي، وأَخبروني أَنهم لم يقفوا له على شرح إلى الآن، ولا ظفروا بمن يتفرغ لتحرير ما هو به من مسائل هذا الفن ملآن، وأَنَّ قصارى حالهم فيه النظر في ما رقم عليه من حواش تهلهل نسجها، ونكب في كثير من المحال عن سواء السبيل نهجها والتمسوا مني كتابة شرح شاف للصدر في حل معاقده، واف بالغرض من تحرير مقاصده، فعاقني عن ذلك شغل البال، وما منيت به من الشجن والبلبال، وفارقت تلك الديار قبل إجابتهم إلى مطلوبهم، وإسعافهم بمرغوبهم، ثم تحرَّك عزمي بعد السكون إلى السفر، والرحلة الى أحسنآباد لاجتلي صبح محاسنها الذي سفر، فإنِّي رأيت كلمة الإجماع منعقدة على تعظيم شأنها... وكتبت هذا التأليف مشتملاً على مباحث حسنة الإيراد والإصدار... "[٢].

موارد الكتاب:

تفاوت نقل الدماميني من المصادر التي اعتمد عليها في كتابه هذا، فمنها ما نقل منه كثيرًا، ومنها ما نقل منه قليلاً، ونظرة يسيرة إلى هوامش التحقيق تعطي القارئ فكرة واضحة عن أَسماء مصادره المختلفة. ومن هذه المصادر وهي مرتبة ترتيبًا زمنيًّا:

١ - الكتاب — سيبويه، ت ١٧٥ هـ.

٢ - صحيح البخاري — البخاري، ت ٢٥٦ هـ.

٣- صحيح مسلم — مسلم بن الحجاج، ت ٢٦١ هـ.

٤ - الايضاح — أبو علي النحوي، ت ٣٧٧ هـ.

---

(١) المنهل الصافي ورقة ٢٩٩و - ٢٩٩ظ.

(٢) المنهل الصافي ق ٥ و، ق ٦ و.

الكتاب	المؤلف
٥- الحجة	أبو علي النحوي.
٦- الحلبيات	أبو علي النحوي.
٧- الدمشقيات	أبو علي النحوي.
٨- الخصائص	ابن جني، ت ٣٩٢ هـ.
٩- التمام في تفسير اشعار هذيل	ابن جني.
١٠- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة	ابن جني.
١١- الصحاح	الجوهري، ت ٣٩٣ هـ.
١٢- حلية الاولياء	الحافظ أبو نعيم، ت ٤٣٠ هـ.
١٣- المحكم	ابن سيده، ت ٤٥٨ هـ.
١٤- الكشاف	الزمخشري، ت ٥٣٨ هـ.
١٥- المفصل	الزمخشري.
١٦- الأنموذج	الزمخشري.
١٧- شرح أبيات الإيضاح	ابن يسعون، ت في حدود ٥٤٠ هـ.
١٨- التبيان في اعراب القرآن	العكبري، ت ٦١٦ هـ.
١٩- شرح الأنموذج	صدر الافاضل، ت ٦١٧ هـ.
٢٠- مفتاح العلوم	السكاكي، ت ٦٢٦ هـ.
٢١- شرح المفصل	السخاوي، ت ٦٤٣ هـ.
٢٢- شرح المفصل	ابن يعيش، ت ٦٤٣ هـ.
٢٣- الكافية	ابن الحاجب، ت ٦٤٦ هـ.
٢٤- شرح الكافية	ابن الحاجب.
٢٥- الأمالي	ابن الحاجب.
٢٦- الإيضاح في شرح المفصل	ابن الحاجب.
٢٧- شرح الوافية نظم الكافية	ابن الحاجب.
٢٨- شرح الجمل	ابن عصفور، ت ٦٦٩ هـ.
٢٩- التسهيل	ابن مالك، ت ٦٧٢ هـ.
٣٠- شرح التسهيل	ابن مالك.
٣١- الألفية	ابن مالك.

الكتاب	المؤلف
٣٢- شواهد التوضيح والتصحيح	ابن مالك.
٣٣- الدقائق	النواوي، ت ٦٧٦ هـ.
٣٤- تفسير الكواشي	الكواشي، ت ٦٨٠ هـ.
٣٥- لباب الإعراب	الإسفراييني، ت ٦٨٤ هـ.
٣٦- شرح الألفية	ابن الناظم، ت ٦٨٦ هـ.
٣٧- شرح الكافية	الرضي، ت ٦٨٨ هـ.
٣٨- مدارك التنزيل	النسفي، ت ٧٠١،أو ٧١٠ هـ.
٣٩- شرح لباب الإعراب	الفالي، كان حيا سنة ٧٣٣ هـ.
٤٠- التلخيص	الخطيب القزويني، ت ٧٣٩ هـ.
٤١- حاشية الكشاف	الطيبي، ت ٧٤٣ هـ.
٤٢- شرح الألفية	أبو حيان، ت ٧٤٥ هـ.
٤٣- الجنى الداني	المرادي، ت ٧٤٩ هـ.
٤٤- شرح التسهيل	المرادي.
٤٥- شرح الكشاف	الفاضل اليمني، ت ٧٥٠ هـ.
٤٦- مغني اللبيب	ابن هشام، ت ٧٦١ هـ.
٤٧- اوضح المسالك	ابن هشام.
٤٨- حواشي التسهيل	ابن هشام.
٤٩- شرح قصيدة بانت سعاد	ابن هشام.
٥٠- شرح المنهاج	تاج الدين السبكي، ت ٧٧١ هـ.
٥١- العباب في شرح اللباب	النقرة كار، ت ٧٧٦ هـ.
٥٢- حاشية الكشاف	التفتازاني، ت ٧٩١ هـ.
٥٣- شرح المفتاح	التفتازاني.
٥٤- التلويح	التفتازاني.
٥٥- شرح المفتاح	الشريف الجرجاني، ت ٨١٦ هـ.
٥٦- حاشية الكشاف	الشريف الجرجاني.
٥٧- القاموس المحيط	الفيروز ابادي، ٨١٧ هـ.

٥٨- الشرح السعيدي على الكافية. النجم سعيد، ت..... [١].

وهذه المصادر قد تفاوت نقل الدماميني منها، فقسم منها لم ينقل منه إلاً مرة أو مرتين، ومنه ما نقل منه أكثر من ذلك، وهذا ظاهر في حواشي التحقيق واستطيع القول إنَّ نقله من شرح الكافية للرضي كان أكثر من نقله من أيِّ كتاب آخر، ثم يأتي بعده مغني اللبيب ثم الكشاف، ثم التسهيل، ثم الكتاب ثم الإيضاح في شرح المفصل.

طريقته في الشرح:

لقد اتَّبعَ الدماميني طريقة الشرح الممزوج، وذلك بأَنْ يذكر عبارة قصيرة من عبارات المتن، ثم يعقبها بالشرح بأسلوب متصل وكأَنَّ العبارتين في غالب الأمر عبارة واحدة صادرة من منشيء واحد. وقد فرَّق بين عبارته وبين عبارة الأصل، فكتب الأصل بالمداد الأحمر والشرح بالمداد الأسود، وقد أوضح ذلك في مقدمة الكتاب فقال: "... مزجت عبارتي بعبارة الأصل، فاعتدل مزاجها، واستقام على حسن الألفة منهاجها، وأَلبست الشرح شعار السواد، فقامَ خطيبًا بمحاسن هذا الكتاب، وأطلعت في ليالي السطور نجوم معانيه هادية إلى طريق الصواب، ولم أترك من المتن - فيما أظنُّ- عقدةً إلاً حللتها، ولا منزلةً تحتاج إلى البيان إلاً حللتُها...." [٢].

وقد فَرَّقتُ في تحقيقِ النَّصِّ بين العبارتين بأَنْ وضعتُ عبارةَ الأَصلِ بين قوسين مربعتين [ ] وبلون أكثرسوادًا من الشرح.

وكان الدماميني قد يكتفي بذكر كلمة واحدة من المتن ثم يشرحها[٣]، وقد ترددت هذه الطريقة في كل الشرح، ولا حاجة لذكر الأمثلة على ذلك، فنظرة يسيرة إلى صفحات الكتاب تعطي فكرة واضحة عن طريقته في الشرح.

ونذكر فيما يأتي أَهم سمات الشرح:

١- كثرة الاسئلة الافتراضية: كان الدماميني كثيرًا ما يضع أسئلة افتراضية ثم يتولى الإجابة عنها، من ذلك ما أورده في مسألة العلم الشخصي والجنسي حيث قال: "....[ثم هو]، أي: العلم.. [إِمَّا] موضوع [لشخصٍ] معيَّنٍ كزيدٍ وعمرٍ، [أو] موضوع

---

(١) لم تذكــر المصادر التي ترجمت له سنة وفاته، والراجح انه من علماء القرن السابع واوائل الثامن الهجريين.

(٢) المنهل الصافي ق ٦ ظ.

(٣) ينظر على سبيل التمثيل: ق ٢٧و، ٢٨و، ق ٤٦ و، ق ١٤٣ ظ، ١٤٤ و.

[الجنسِ]..، كأسامةَ للأسدِ. فأن قلت: فهو إذن كالمعرَّف بألِ الحضوريَّة، فهل بينهما فرقٌ؟ قلت: نعم، لأنَّ الإشارة إلى حضورِ المسمَّى في نحوِ أُسامةَ بجوهرِ اللَّفظِ، وفي نحو الأسد، بأمرٍ خارج عنه، وهو الأَداة"[١].

٢- **الاستدراكات على المؤلف:** كان كثيرًا ما يورد استدراكات على المؤلف، منبِّهًا على أَنَّ مسألة من المسائل قد فاتته، أو أَنَّهُ قد ترك قيدًا من قيود الحدود، من ذلك مثلاً ما أَورده في حديثه عن مسألة تضمن الجملة الإسناد الأصلي حيث قال: "... [**وهي**] أي: الجملة [**المتضمنة إِيَّاهُ**] أي: الإسناد الأَصلي، [**وإنْ لَمْ يَكُ**].. [**مقصودًا لذاته**].... إذا تقرر ذلك [**الصفات**] أعنيها حال كونها [**مَعَ فروعِهَا لا كلامٌ ولا جملةٌ، لكونِ إسنادِها غيرَ أصليٍّ**] كما عرفته فيما سبق. غير أَنَّ المؤلف ترك قيد عدم الاعتماد على النفي والاستفهام، ولابد منه، فيرد نحو: أَقائمٌ الزيدانِ، ومضروبٌ أخواكَ، إذ الصفة مع فروعها في ذلك كلامٌ وجملةٌ "[٢].

٣- **ردوده على العلماء:** لقد أكثر الدماميني من الرَّدِّ على النحاة الذين سبقوه، فضلاً عمَّا أَورده من ردود على صاحب المتن الذي شرحه أو على بعض ممن وضع عليه الحواشي، وسأضع بين يدي البحث ثلاثة أَمثلة، واحدٌ يتصل بالرد على صاحب الوافي الذي شرحه، والآخر يتضمن الرَّدَّ على أحد محشِّي الوافي، والثالث يتضمن الرَّدَّ على ابن هشام.

أ- قال في باب الحال في مسألة دخول الواو على الجملة الاسمية مِمَّا كان الخبر فيها ظرفًا مقدَّمًا: "... [**ولكن كَثُرَ الواوُ في نحوِ: جاءَ زيدٌ وعلَى كتفهِ سيفٌ**]، مِمَّا كان الخبر فيه ظرفًا مقدَّمًا. وهذا الكلام معترض من وجهين، أمَّا الأوَّل، فلا معنى للاستدراك في هذا المقام، لأَنَّهُ بصدد ذكر ما بقي من الجمل، والاسمية قد تقدمت، فليست مِمَّا بقي بل مِمَّا ذهبَ، وأَمَّا ثانيًا، فلأنَّ التفصيل بين كون الخبر ظرفًا مقدَّمًا أو غيره، إنَّما أَوهمه كلام صاحب التلخيص نقلاً عن الجرجاني، وهو عكس ما في المتن، فقال: يكثرُ فيهِ تركُ الواو..." [٣].

---

(١) المنهل الصافي ق ٢٣ و. وينظر على سبيل التمثيل ق ٩ و، ق ٥٤ظ، ق ٨٠ظ. ق ١١ ظ.

(٢) المنهل الصافي ق ٤ ظ. وينظرعلى سبيل التمثيل ق١٩ ظ، ق ٣٧ ظ. ق ٦٢ و، ق ٧٣ ظ، ق ١٢٩ ظ.

(٣) المنهل الصافي ق ١٠٩ ظ. وينظر على سبيل التمثيل ق ١٤ ظ، ق ١٥ ظ، ق ٢٢ ظ -٢٣، ق =

ب- وقال في باب منع الصرف في مسألة العدل:... [إنْ حُكِمَ بِهِ] أو بالعدل [للمنع]، أي: لمنع الصرف... [كعمرَ] فإنَّهم قدَّرُوهُ معدولاً عن عامر... [وإنِ ارتُجِلَ] عَلَمٌ [بمثالِه] على صيغَةِ فُعَلٍ بضمِّ الفاء وفتح العين. وفي بعض الحواشي مُثِّلَ ذلكَ بأُدَد، وليسَ بصحيحٍ، لأنَّ أُدَداً مصروفٌ لزومًا بحسب السماع، فليس من محل القولين في شيء. قال سيبويه: العرب تصرف أُدَداً، وهو اسمٌ يقالُ معدُّ بن عدنان بن أُدَد".

جـ- وقالَ في بحث ما يضاف إلى الجملةِ ومحلُّها الجرُّ: "... وعدُّ (قولٍ وقائلٍ) من ذلك- كما ظنَّ ابن هشام- نحو: قولُ يا للرجالِ... و:... قائِلَ كيفَ أنتَ، غيرُ سديد، لأنَّ الجملة في ذلك مرادٌ بها لفظُها، فهي في حكم المفرد، فلا ينبغي عدُّها في هذا المقام، لأنَّهما ليسا مِمَّا الكلام فيه " [(١)].

٤- **تَعَرُّضُهُ لمسائل الخلاف النحوي:** دأَبَ الدماميني على تناول مسائل الخلاف بين النحاة لا سيما البصريون والكوفيون. وأَضعُ بين يدي البحث هذين التمثيلين:

أ- قال في مسألة إضافة الاسم إلى اللقب: "واعْلَمْ أَنَّ مشهور مذهب البصريين وجوب الإضافة في نحو: سعيدُ كرزٍ، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى ما ذكرناه من جواز الاتباع والقطع، ويشهد له ما سُمِعَ في رجل اسمه (يحيى) ولقبه (عينان) لضخامة عينيه، حيث قيل: هذا يحيى عينان، وهو قاطع بعدم الإضافة، ودعوى أَنَّهُ جاء على لغة من يلزم المثنى بالألف مطلقًا، تبطل، بأَنَّهُ قد سُمِعَ فيه: رأيت يحيى عينين، ومررت بيحيى عينين، نصَّ عليه أبو حبان في ما كتبه على الألفية"[(٢)].

ب- وقال في مسألة تقديم المبتدأ على الخبر: ".... [والأصلُ تقديمُهُ] أَي: تقديم المبتدأ [على الخبر]... [فجاوز] بسبب كون هذا هو الأصل [في دارهِ زيدٌ] لعود الضمير إلى متقدم تقديرًا وإن كان متأخرًا لفظًا. وجواز هذه الصورة مجمع عليه. وهُنَا دارُهَا عبدُ هند، والكوفيون يمنعونهما معًا، نظرًا إلى أَنَّ الضمير لم يَعُدْ على المبتدأ، بل على ما أُضيفَ إليه المبتدأ، والمستحق للتقديم إنَّمَا هو المبتدأ. والبصريون يجيزونهما، وإن

=

٧٣ ظ/ ق ٧٤ ظ.

(١) المنهل الصافي ق ١٩ ظ. وينظر على سبيل التمثيل ق ٢٣ و – ٢٣ ظ، ق ٣٤ و، ق ١٠٨ظ – ١٠٩ و، ق ١٢٢ ظ.

(٢) المنهل الصافي ق ٢٠ و.

أوهم كلام ابن مالك في التسهيل اختصاص الأخفش بإجازتها، ووجه ذلك أَنَّ المبتدأ مستحق للتقديم كما سموه، فما هو من تمامه كذلك، والسماع شاهد بالجواز، كقولهم: "في أَكفانِهِ دَرْجُ المَيِّتِ "، وكقولِهِ:

بِمَسعاتِهِ هُلْكُ الفَتَى، أو نجاتُهُ فنفسَكَ صُنْ عن غَيِّها تَكُ ناجيا[1]

٥- **اعتذاره للمؤلف والدفاع عنه**: يبدو لي أَنَّ الدماميني كان معجبًا بمؤلف الوافي، وآيةُ ذلك أَنَّهُ كان كثيرًا ما يعتد برأيه ويدافع عنه ويعتذر له، والأمثلة على ذلك كثيرة، نختار منها هذينِ التمثيلينِ:

أ- قال في باب اسم إِنَّ وأخواتها: "... **[ولا يُحْذَفُ]** الاسم في هذا الباب وقتًا من الأوقات **[إلاَّ إذا كان ضميرَ الشَّأنِ، بشرطِ الضرورة]**... فإن قلت: كان على المؤلف أنْ يستثني حذفَهُ عند تخفيف (أنَّ) المفتوحة، فإنَّهُ لا يناط بالضرورة؟ قلت: تركه اتِّكالاً على ما ذكره في الحروف المشبهة بالفعل "[2]. واعتذاره له هنا واضح حيث افترض أَنَّ معترضًا قد اعترض عليه فيما يتصل بعدم إشارته إلى جواز حذف ضمير الشأن مع أَنِ المخففة من أَنَّ المفتوحة في غير الضرورة إذ أَغفل ذكره هنا، فاعتذر له بأَنَّهُ قد ذكره في باب الحروف المشبهة بالفعل[3].

ب- وقال في باب الاشتغال في مسألة وجوب نصب الفعل بعد إِنْ، ولو الشرطيتين: ".... **[و] بعد [أن ولو]** الشرطين لأَنَّهما يلزمان الفعل لفظًا أو تقديرًا... فإن قلت: قد جوز في قول المتنبي:

ولَو قَلَمٌ أُلقيتُ في شَقِّ رَأْسِهِ مِنَ السُّقمِ ما غَيَّرْتُ من خَطِّ كاتبِ

نصب قلم ورفعه، مع أَنَّهُ اسمٌ بعد لو الشرطية... ومع ذلك لم يجب النصب فكيف هذا؟

قلت: لما كان الفعل المشتغل بالملابس يناسبه فعلان، أَحدهما ينصب والآخر لا ينصب، روعيت الجهتان... وعلى كلا التقديرين لم يخرج (لو) عَمَّا عهد فيها من

(١) المنهل الصافي ق ٥٩ ظ. وينظر على سبيل التمثيل: ق ١٦ و، ق ٢٨ و ق ٨٠ ظ، ق ١٢٣ و – ١٢٣ ظ، ق ١٤٤ و.

(٢) المنهل الصافي ق ١٢٤ ظ. وينظر على سبيل التمثيل: ق ٢٣و، ق ٢٤ظ، ق ٣٨و، ق ٤٢ ظ، ق ٦٧ و، ق ١٣٦ و.

(٣) ينظر المنهل الصافي ق ٢٧١ و.

وجوب لصوقها بالفعل، فظهر عدم ورود مثل ذلك على المؤلف، فتأمَّلْهُ"[١].

٦- **موازنته بين آراء العلماء:** لقد دأبَ الدماميني على إيراد أقوال المصنف ثم يوازنها بأقوال غيره مبيِّنًا ما يرجحه ويميل إليه، نذكر من ذلك هذا التمثيل:

قال: "... [﴿ وإذا قِيلَ لَهمُ آمِنُوا ﴾ **الإسنادُ فيهِ إلى اللَّفظِ**]، أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظ. [**والممنوع**] الإسناد [**إلى المعنى**]، وهو مفقود في الآية، فلا يرد على قولهم: الإسناد إلى شيءٍ يقتضي اسميته، وهذا جنوح من المؤلف إلى رأي ابن مالك في التفريق بين الإسناد المعنوي واللفظي، حيث جعل الأول هو المختص بالاسم والثاني يصلح للكلم الثلاث وللجملة أيضًا، فعنده أنَّ (ضَرَبَ) في نحو: ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ، باقٍ على الفعلية، والإخبار عنه بحسب لفظه لا ينافيها... والمحققون على أنَّ الإسناد كلَّهُ معنوي، وأنَّ كلَّ لفظ وضع بإزاء معنى، اسمًا او فعلاً او حرفًا او جملةً، فلهُ اسمُ علمٍ هو نفسُ ذلك اللَّفظ... فإنْ قلت: جَوَّزَ هشام وثعلب وجماعة كون الفاعل جملة نحو: يُعْجِبُني تقومُ، وليسَ المرادُ اللفظ قطعًا؟ قلت: هو مثل: تَسْمَعُ بالمُعَيديِّ، أي: يُعْجِبُني قيامُكَ، فأُقيمَ الفعلُ مقامَ المصدرِ"[٢].

٧- **عنايته بالتعليل:** وسنتوسع في ذلك عند الحديث عن شخصية الدماميني في الكتاب.

٨- **عنايته بشرح ألفاظ المتن:** ليزيد المسألة بيانًا ووضوحًا، والأمثلة على ذلك كثيرة، نختار منها هذا التمثيل:

قال: "... والمراد باليد هنا: القدرة. والتصريف: التقليب والتغيير. والأحوال: جمع حال، بمعنى الشأن والأمر، يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ... والنحو: القصد والطريق، وهو هنا محتمل للأمرين... والآمال: جمع أمل كفرس، وهو الرجاء"[٣].

٩- **عنايته بتكملة الشواهد وشرحها:** نختار من ذلك هذا التمثيل:

---

(١) المنهل الصافي ق ٩٦ و- ٩٦ ظ. وينظر على سبيل التمثيل ق ٤٢ ظ، وق ١٠٤و، ق ١٠٥ و، ق ١٣٦و.

(٢) المنهل الصافي ق ١٨ ظ، وينظر على سبيل التمثيل: ق ٢٦ و، ق ٤٠ ظ، ق ٥٦ و، ق ٦٣ ظ، ق ٩٠ ظ، ق ١٣٠ و، ق ١٤٥ و.

(٣) المنهل الصافي ٧ و،٧ ظ. وينظرعلى سبيل التمثيل: ق٤٢ ظ، ق ٧٨ و، ق ٩١ و، ق ١٣٢ ظ-١٣٣و.

قال: "... [وعلى لو] في قول الشاعر:

أُلامُ علَى لَوٍّ ولو كُنْتُ عالِمًا بأذنابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوائِلُهْ

... ومعنى البيت أَنِّي أُلامُ على العجلة في الأُمور التي تحوجني إلى أَنْ أقول: لو كان لم يكن كذا، والمَلاَمُ غيرُ متَّجه، لأَنَّ تلك الأُمور مغيبة لا تظهر إلاَّ بعد وقوعها، ولو كنت عالمًا بعواقبها لم تفتني أَوائلها، وهذا ينظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الغَيْبَ لاستَكْثَرْتُ مِنَ الخَيْرِ وَمَا مَسَّنِي السُّوءُ﴾ [(١)].

١٠- ذِكْرُهُ الروايات المختلفة للشواهد الشعرية: من ذلك قوله:... يشير بذلك إلى قول الشاعر:

إنَّ الشَّبابَ الَّذي مَجْدٌ عواقبُهُ فيه نَلَذُّ ولا لذَّاتِ للشَّيبِ

رُوِيَ البيتُ بفتح التاء من (لذَّاتِ) وكسرها..." [(٢)].

١١- عنايته بإعراب عبارات المتن: نضرب لذلك مثالاً: قال: "... وبَيِّنٌ، في المتن خبرٌ وقُدِّمَ وجوبًا على المبتدأ الذي هو إنَّ وصلتها..." [(٣)].

١٢- ضبط أبنية الكلمات بالحروف والحركات: ومن أَمثلة ذلك قوله: "... ويَشِذُّ بكسر الشين المعجمة وضمها، مضارع شَذَّ، إذا انفردَ وقلَّ... والفَرَا، مقصور بفتح الفاء: حمار الوحش"[(٤)].

١٣- عنايته بذكر قسم من المصطلحات البلاغية: والأمثلة على ذلك كثيرة، نختار منها هذا التمثيل وهو قوله: "... ولا يخفى ما في الكلام من براعة الاستهلال، حيث ابتدأَ الكتاب بما يناسب المقصود الأصلي من إيراد بعض الألفاظ الدائرة بين أهل الفن..." [(٥)].

---

(١) المنهل الصافي ق ١٧ ظ-١٨ و. وينظر على سبيل التمثيل: ق ١٨ ظ، ق ٤٦ ظ، ق ٤٨ ظ، ق ٤٩ ظ، ق ٥٨ ظ، ق ١٠٣ و، ق ١٣٤ و- ١٣٤ ظ.

(٢) المنهل الصافي ق ١٢٥. وينظر على سبيل التمثيل: ق ٤٦ ظ، ١٣٦ ط، ١٤٠ ظ.

(٣) المنهل الصافي ق ٩ و. وينظر على سبيل التمثيل: ق ١٢ ظ، ق ١٧ و، ق ٣٩ و، ق ٦٤ ظ- ٦٥ و.

(٤) المنهل الصافي ق ١٠ ظ. وينظر على سبيل التمثيل: ق ١٢ ظ- ١٣ و، ق ٢٠ ظ، ق ٥٠ ظ، ق ٩١ ظ، ق ١٤٤ ظ.

(٥) المنهل الصافي ق ٧ ظ. وينظر على سبيل التمثيل: ق ٨ و، ق ١١ و، ق ١١ و، ق ١٢ و، ق ٤٨ و، ق ١٣٥ و.

١٤- اتباعه أُسلوب الإحالات: قد يتناول مسألة سبق أَنْ بحثها أَو بحث بعضًا من جوانبها، أو يتناول مسألة في باب ليس مخصَّصًا لها، فيشير إليها إشارة موجزة، ثم يذكر أَنَّهُ سيبحثها، فمثلاً لَمَّا تحدث في خصائص الأسماء عن كلمة " آية " قال: "... [آية] بالجرِّ عطفا على ظرف، ولك جره بالفتحة بناء على أَنَّهُ غير منصرف، إذ المرادُ به هذا اللفظ، فهو علم مختتم بتاء التأنيث، ولك صرفه للتناسب... وهذا على قول سيبويه في جواز إضافة (آيةٍ) إلى الجملة، وأَنكره ابن جني... وسيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى في ذلك كلام في باب الإضافة"[١]. اكتفى هنا بإشارة موجزة، وعقَّبَ على ذلك بقوله: (وسيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى في ذلك كلام في باب الإضافة)، لأَنَّهُ سيبحث هذه المسألة في باب خاص بها وهو باب الإضافة[٢].

ولَمَّا تحدث في باب العطف عن مسألة عدم جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا تأكيد قال: "... لأَنَّ الضمير المتصل لَمَّا تأكد اتصاله بالفعل لفظًا من حيث هو كجزئه بدليل ما مرَّ في باب الفاعل، ومعنى من حيث هو فاعله، كرهوا العطف عليه، فأَتَوْا باسْمٍ مستقلٍ موافقٍ له في المعنى... وقد مرَّ فيه كلام في باب الفاعل"[٣]. وهذه المسألة كان قد تناولها في باب الفاعل[٤].

١٥- كان كثيرا ما ينهي كلامه على المسائل بعبارة (فتأمل) او (فتأمله): من ذلك مثلاً ما أورده عند بحثه في انقسام الكلمة حيث قال في آخر المسألة "... ودليل الحصر الاستقراء لا هذا التقسيم، فتأمَّلْ"[٥].

وقال في ختام حديثه عن مسألة إعمال الظرف المستقر: "... كذا في مسائل الدمشقيات الدائرة بين أبي علي وأبي الفتح، وهو مما يشهد أَنَّ التنازع قد يقع في الحرف، فتأمَّلْهُ"[٦].

---

(١) المنهل الصافي ق ١٩ و.

(٢) المنهل الصافي ق ١٣٥ و.

(٣) المنهل الصافي ق ١٤٣ ظ.

(٤) المنهل الصافي ق ٤٧ ظ، ق ٤٨ و، ق ٤٩ و. وينظر على سبيل التمثيل: ق ١٣ و، ق ١٤ ظ، ق ٢٥ و، ق ٤٥ ظ، ق ٥٣ ظ، ق ٦٦ ظ، ق ١١١ و، ق ١٢٣ و.

(٥) المنهل الصافي ق ١٥ ظ.

(٦) المنهل الصافي ق ٨٠ ظ. وينظر على سبيل التمثيل: ق ٢٨ ظ، ق ٣٥ و، ٤٦ و، ٧١ و، ق ٩٦ظ.

١٦- يعترض كثيراً على اقوال العلماء بعبارة (وفيه نظر) [١]، ولا يعلل ذلك. وسنتحدث عن ذلك في ملاحظاتنا على الكتاب.

١٧- ينهي نقله للنصوص غالبًا بعبارة (هذا كلامُهُ) [٢].

١٨- يقيِّدُ الدماميني وعودَهُ بالمشيئة الإلهية (إنْ شاءَ اللهُ تعالى) [٣] **في كثير من الأَحيان.**

١٩- كان يذكر - أحيانًا - عبارة (واللهُ أعلَمُ) [٤] **بعد انتهائه من بحث المسألة النحوية**، وهذا يدلل على تواضعه في عمله.

٢٠- كان يجمل - أحيانًا - المسألة النحوية بملخص قصير بعد قوله فالحاصل، أو بالجملة: نورد لذلك هذين التمثيلين:

قال "... فالحاصل أَنَّهُ وجد موجب الحذف، وهو قيام القرينة، ونيابة شيء عن الخبر المحذوف في محله"[٥].

وقال: "... وبالجملة أَمرُهُ كأمرِهِ في كلِّ شيءٍ **[إلاَّ في تقديمه]** فإنَّ الخبر لا يتقدم على الاسم، وفي باب المبتدأ يجوز تقديمه على ما مرَّ"[٦].

شواهد الكتاب:

أَوَّلاً: القرآن الكريم:

عوَّلَ النحاة على القرآن الكريم وجعلوه مصدرًا أساسيًّا في بناء الأحكام والقواعد النحوية، وقد سلك الدماميني هذا الطريق في شرحه للمسائل النحوية. وكان يقتصر في مواضع كثيرة من كتابه هذا عند استشهاده بالآيات على الاستشهاد بجزء من آية، مثل قوله تعالى: ﴿وأَسَرُّوا النَّجوَىَ الذينَ ظَلمُوا﴾ [٧]. وقولُهُ تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ

(١) ينظر على سبيل التمثيل: المنهل الصافي ق ١٤ و، ٣٢ ظ، ق ١٣٥ و.

(٢) ينظر على سبيل التمثيل: المنهل الصافي ق ٤١ و، ق ١١١ و، ١١٢ و، ق ١١٧ و، ق ١١٧ ظ.

(٣) ينظر على سبيل التمثيل: المنهل الصافي ق ١٩ و، ق ٥٣ و، ق ٦٢ و، ق ٦٦ ظ، ق ١٢١ و،

(٤) ينظر على سبيل التمثيل: المنهل الصافي ق ٢٥ ظ، ق ٣٤ و، ث ٣٤ ظ.

(٥) المنهل الصافي ق ٧٢ و.

(٦) المنهل الصافي ق ٧٣ ظ. وينظر على سبيل التمثيل ق ٧٢ ظ، ق ٨٥و، ق ١١٠ ظ، ق ١٤٢ و.

(٧) الأنبياء ٣، والمنهل الصافي ق ٤٧ و.

رَسُولٌ﴾ [١]، وقوله تعالى: ﴿فإنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [٢]. أَو يستشهد بالآيات كاملة، مثل قوله تعالى: ﴿وأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أحَدًا﴾ [٣]. وقوله تعالى: ﴿والَّذينَ إذا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا ولَمْ يَقْتُرُوا وكانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوامًا﴾ [٤]. وقوله تعالى: ﴿والَّذينَ يُمَسِّكُونَ بِالكِتَابِ وأَقامُوا الصَّلاةَ إنَّا لاَ نُضيعُ أَجْرَ المُصْلِحينَ﴾ [٥].

وقد يستشهد بأكثر من آية في إثبات حكمِ المسألة: قال[٦]:".... [**ولزومًا عند ذكْرِ المُفَسِّرِ**] بكسر السين، نحو ﴿وإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[٧]، و﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [٨]، ﴿وإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [٩].

إنَّ ما استشهدَ به الدماميني من آيات قرآنية كثير جدًّا، حيث زخر الكتاب بآيات الذكر الحكيم. وقد استشهد الدماميني بالقراءات القرآنية في كثير من مواضع الكتاب، وقد يذكر اسم القارئ الذي نسبت إليه القراءة، من ذلك قوله: "ووقع العكس في نحو: ﴿إِنَّهُ في إِمِّ الكِتَابِ﴾ بكسر همزة " إمِّ " اتباعًا للياء في قراءة الكسائي وحمزة"[١٠]. ورُبَّما أَغفلَ ذِكْرَ القارئ، من ذلكَ مثلاً قوله: "... كما قراءة مَنْ قرأَ "صادَ" و"قافَ" و"نونَ" بالفتح"[١١].

ثانياً: الحديث النبوي الشريف[١٢]:

كان الدماميني مِمَّنْ يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وكان ينتصر لهذا

---

(١) آل عمران ١٤٤، والمنهل الصافي ق ٦٢ و.
(٢) النساء ٤، والمنهل الصافي ق ١١٣ ظ.
(٣) الجن ٧، والمنهل الصافي ق ٥١ ظ.
(٤) الفرقان ٦٧، والمنهل الصافي ق ٦٤ ظ.
(٥) الأعراف ١٧٠، والمنهل الصافي ق ٦٩ ظ.
(٦) المنهل الصافي ق ٥١ ظ، وينظر ق ٦٤ ظ، ق ١٠٩ ظ، ق ١٣٦ ظ.
(٧) النساء ١٢٨.
(٨) النساء ١٧٦.
(٩) التوبة ٦.
(١٠) المنهل الصافي ق ٨٤ و. وينظر على سبيل التمثيل ق ٤٤ ظ، ٥١ و، ق ٨٤ و، ق ٩٣، ق ١٤٥ و.
(١١) المنهل الصافي ق ٣٨ ظ. وينظر على سبيل التمثيل ق ٥١ و، ق ١٤٠ ظ.
(١٢) ينظر في مسألة الاستشهاد بالحديث كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي.

المذهب، وقد استشهد بكثير من الأحاديث الشريفة في هذا الكتاب للتدليل على المسائل النحوية، من ذلك قوله: "... وهي لغة طيِّئٍ وأزد وبلحارث فيقولون: قامَا أخواكَ، وقاموا إخوتُكَ، وخَرَّجَ عليها الحديث: "يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهار..." [(١)].

وقال في باب الفاعل في مسألة وجوب تقديم الفاعل إذا قُصِرَ على مفعولِهِ بإنَّما: "... إنَّ مذهب الزجاج أَنَّ المقصور عليه بإنَّما لا يجب أنْ يكونَ هو المتأخِّرُ، بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة. قلت: ويظهر أَنَّ منهُ حديثَ البخاري وهو قولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّم: "لاَ يَحْلِبَنَّ أَحدُكُم ماشيةَ أَحدٍ إلاَّ بإذنِهِ، أَيحبُّ أَحدُكُم أَنْ تُؤتَى مشربتُهُ فَتُكْسَرُ خزانتُهُ فينتقلُ طعامُهُ، فإنَّما تخزنُ لهم ضروعُ مواشِيهِم أطعمتَهُم... " الحديث، إذ المرادُ – واللهُ أعلمُ- إنَّما تخزنُ لهم أَلبانَهُم ضروعُ مواشِيهِم..." [(٢)].

وقال في مسألة حذف الفاء من الخبر الواقع بعد أَمَّا في الضرورة: "... أَو حيث يدخل على قولٍ محذوفٍ استُغْنِيَ عنهُ بالمقولِ، نحو: ﴿ فَأَمَّا الَّذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُم أَكَفَرْتُمْ﴾ الأصل: فيقال لهم أَكفرتُمْ. وحذفها في غير ذلك قليل، نحو ما جاء في الحديث: "أَمَّا موسى كأَنِّي أَنظُرُ إليهِ إذ ينحدرُ في الوادي..."، الحديث "[(٣)]. وفي باب الاستثناء في مسألة المستثنى بعد التام غير الموجب بين أَنْ يكون متراخيًا وبين أن لا يكون متراخيًا، قال: "... ومع التراخي لا يتبين ذلك كما إذا قلت: ما ثبتَ أحدٌ ثباتًا ينفعُ النَّاسَ في المواقفِ الصعبة إلاَّ زيدًا، ونحوهُ الحديث: "ما لِعَبْدِيَ المُؤمن جزاءً إِذا قبضتُ صَفِيَّهُ من أَهلِ الدُّنيا ثُمَّ احتسبَ إلاَّ الجَنَّةَ "[(٤)].

إنَّ إكثارَ الدماميني من الاستشهاد بالحديث يعود فيما أَحسبُ إلى كونِهِ من علماء الشريعة، ومن شرَّاح صحيح البخاري، إذ له عليهِ شرحٌ سَمَّاهُ (مصابيح الجامع) في مجلدين، وقد تقدَّمَ التعريف بهذا الكتاب في آثاره، فاطِّلاعُهُ على الحديث قد يسَّرَ له الاستشهاد به هذا الاستشهاد الواسع، ومن هنا وجدنا الباحثين المحدثين يعدُّونَه من جملة الذين أَجازوا

---

(١) المنهل الصافي ق ٤٧ ظ.

(٢) المنهل الصافي ق ٥٠ و.

(٣) المنهل الصافي ق ٦٧ و.

(٤) المنهل الصافي ق ١١٦ ظ. وينظر على سبيل التمثيل ق ١٨ ظ، ق ٢٧ و، ٣٣ و، ١٣٧ و، ق ١٤٧ ظ، ق ١٤٨ ظ، ق ١٦١ ظ.

الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو واللغة [١].

ثالثاً: الأشعار والأرجاز:

لقد أكثر الدماميني من الاستشهاد بالأشعار والأرجاز، فالكتاب زاخر بها، والشواهد التي استشهد بها أَغلبها من شواهد النحو المشهورة، وكان لا ينسب الأشعار إلى قائليها في عامة الأمر [٢]، وقد ينسبها [٣]، وقد بذلت جهدًا كبيرًا في تخريج تلك الشواهد كلها، وسأقتصر على ذكر أمثلة منها، على نحو ممَّا يأتي:

أ- استشهاده في باب غير المنصرف بقول امرئ القيس [٤]:

ويـومَ دخلـتُ الخِـدْرَ خِـدْرَ عُنَيْزَةٍ   فقالـتْ: لَـكَ الوَيْلاَتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

ب- واستشهاده على حذف الخبر في ليت شعري إنْ ناب عنه جملة استفهامية بقول زهير [٥]:

أَلاَ ليتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى   مِـنَ الأَمـرِ، أَوْ يَـبْدُو لَهُمْ مَا بَدَا لِيَا

جـ- استشهاده على حذف اسم إنَّ وأَخواتها إذا كان اسمها ضمير شأن، وذلك في ضرورة الشعر بقول الشاعر [٦]:

إنَّ مَـنْ يـدخُلِ الكنيـسةَ يـومًا   يَلْـقَ فـيها جـآذرًا وظِـباءَ

قال: والمجوِّزُ لحذفه - على ضعفه- صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه من حيث إنَّ نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة [٧].

د- استشهاده في باب مفعول ما لم يسم فاعله في مسألة بناء الفعل الثلاثي المعتل العين بقول الراجز:

حُوكَتْ على نَيْرَيَنِ إذْ تُحَاكُ

---

(١) ينظر الاستشهاد بالحديث في اللغة ١٩٩، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٣-٢٤.

(٢) ينظر المنهل الصافي ق ١٣ و، ق ١٩ و، ق ٤٦ و، ٤٨ ظ، ق ٥٦ ظ، ق ١٠٩ و، ق ١٢٩ و، ق ١٤٣ و، ق ١٤٤ ظ، ق ٧٨ و، ق ١٠٨ و،

(٣) ينظر المنهل الصافي ق ١٩ ظ، ق ٤٠ و، ق ٤٦ و، ق ٥٤ ظ، ق ٧٨ و، ق ١٠٨ و.

(٤) المنهل الصافي ق ٣٢ و.

(٥) المنهل الصافي ق ٧٣ ظ.

(٦) الاخطل في ملحق ديوانه ٣٧٦ (المطبعة الكاثوليكية).

(٧) المنهل الصافي ق ١٢٤ ظ.

وقوله:

لَيتَ شباباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ[١]

رابعًا: الأمثال والأقوال:

اعتمد النحاة واللغويون على أمثال العرب ونماذج من تعبيراتهم، وقد استشهد بها الدماميني في مواضع متفرقة من الكتاب، من ذلك:

أ - استدلاله لمذهب البصريين في مسألة تقديم المبتدأ على الخبر فقال: ..." **[فجاز]**... **[في دارِه زيدٌ]**... وجواز هذه الصورة مجمع عليه. وهنا صورتان أُخريان وقع فيهما الخلاف، وهما قولك في دارِه قيامُ زيدٍ، وفي دارِهِمَا عبدُ هندٍ، والكوفيون يمنعونهما معًا،... والبصريون يجيزونهما... والسماع شاهد بالجواز كقولهم: "في أَكفانِهِ دَرْجُ الميت"[٢].

ب - واستدلَّ في باب خبر ما ولا المشبهتين بليس في مسألة إبطال عمل (ما) إذا تقدم الخبر فقال: "**[وتقدَّمَ الخبرُ]** على الاسم لضعفهما في العمل لِمَا مرَّ، فلا يتصرف بأنْ يعمل النصب قبل الرفع كالفعل، وذلك نحو قولهم: "ما مُسِيءٌ مَنْ اعتْبَ..." [٣].

جـ - وقال في باب العطف في مسألة عدم جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلاَّ بإعادة الجار: "... وأَمَّا ما ورد من السماع فمحمول على الشذوذ، وإضمار الجار كما أُضْمِرَ في مواضع أُخرَ، كقولهم: "ما كلُّ بيضاءَ شحمةً ولا سوداءَ تمرةً"[٤].

أَبواب الكتاب:

أبواب كتاب المنهل الصافي هي أبواب الأَصل (الوافي) الذي سلك صاحبه في ترتيبه ترتيب أبواب كافية ابن الحاجب الذي ابتدأ بالكلمة [٥] والكلام[٦] والاسم[٧]، ثُمَّ

---

(١) المنهل الصافي ق ٥٥ ظ.

(٢) المنهل الصافي ق ٥٩ ظ.

(٣) المنهل الصافي ق ١٢٩ و.

(٤) المنهل الصافي ق ١٤٥و. وينظر على سبيل التمثيل: ق ١٧ ظ، ق ٤٩ ظ، ٦١ظ، ق ٩٤ و، ق ٢٣٢ و.

(٥) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ٢، والمنهل الصافي ق ١٤ و.

(٦) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ٧، والمنهل الصافي ق ١٤ ظ.

(٧) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ٩، والمنهل الصافي ق ١٥ ظ.

المعرب[١]، ثُمَّ العامل[٢]، ثُمَّ غير المنصرف [٣]، ثُمَّ الفاعل [٤]، ثُمَّ مفعول ما لم يسم فاعله [٥]، ثُمَّ المبتدأ والخبر[٦]، ثُمَّ خبر إِنَّ وأَخواتها[٧]، ثُمَّ (لا) لنفي الجنس[٨]، ثُـمَّ اسـم ما ولا المشبهتين بليس[٩]، ثم المفعول المطلق[١٠]، ثم المفعول به[١١]... إلى آخر أَبواب الكتاب، فأخذ البلخي هذا الترتيب وأودعه في كتابه.

ملاحظات على الكتاب:

لا يخلو أَيُّ كتاب من أَخطاء أَو أوهام، إِلاَّ كتابه عزَّ وجلَّ، فإِنَّهُ متعالٍ عن الوهم والخطأ. لقد قرأتُ الكتابَ واطَّلعتُ عليه وأمعنتُ النظر فيه، فوقعتْ لي ملاحظاتٌ يسيرة لا تقلل من قيمته العلمية، وأَهم هذه الملاحظات هي:

١ــ وجدت صاحب المتن (الوافي) يأخذ نصوصًا من كتاب لباب الإعراب للإسفراييني، والكافية لابن الحاجب، دون أَن يشير إلى ذلك، أَو ينبه عليها، من ذلك:

أ - قال في حدِّ الكلمة: **[لفظٌ... وضِعَ... لمعنًى]**[١٢]، وهي عبارة لباب الإعراب[١٣] والكافية لابن الحاجب[١٤].

ب - وقال في حدِّ المركب: **[وسُمِّيَ هو: كلامًا وجملةً]** [١٥]، وهي عبارة صاحب لباب الإعراب[١٦].

---

(١) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ١٦، والمنهل الصافي ق ٢٦ ظ.
(٢) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥، والمنهل الصافي ق ٢٧ ظ.
(٣) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ٣٥، والمنهل الصافي ق ٣٢ ظ.
(٤) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ٧٠، والمنهل الصافي ق ٤٥ ظ.
(٥) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ٨٣، والمنهل الصافي ق ٥٥ ظ.
(٦) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ٨٥، والمنهل الصافي ق ٥٨ ظ.
(٧) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٩، والمنهل الصافي ق ٧٣ ظ.
(٨) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ١١١، والمنهل الصافي ق ٧٤ ظ.
(٩) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ١١٢، والمنهل الصافي ق ٧٤ ظ.
(١٠) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ١١٢، والمنهل الصافي ق ٧٤ظ.
(١١) ينظر على سبيل الموازنة شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٤، والمنهل الصافي ق ٧٩ ظ.
(١٢) المنهل الصافي ق ١٤ و. (١٣) لباب الاعراب ١٢٤.
(١٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٤. (١٥) المنهل الصافي ق ١٤ ظ.
(١٦) لباب الإعراب ١٤٩.

جــ- وقــال في حــدِّ المفعــول لــه: [المفعولُ لَهُ.. الباعثُ على الفعلِ] [...المذكــورِ]... [والزجاجُ يجعلُهُ مصدرًا][(١)]، وهي عبارة لباب الإعراب[(٢)]. وقد أَشار الدماميني إلى أَنَّ البلخي كان يأخذ من لباب الإعراب والكافية في مواضع متفرقة من الكتاب[(٣)].

أَمَّا المنهل الصافي للدماميني فلي عليه الملاحظات الآتية:

١ـ يذكرُ الأقوال أحيانًا غفلاً عن ذكر أصحابها:

أ ـ من ذلك قوله في (حيث): "فأَمَّا استعمالها غير ظرف، فقد قال به الفارسي وتبعه عليه جماعة"[(٤)]. ولم يذكر مَنِ المقصودُ بهذه الجماعة.

ب ـ وقال في موضع آخر:... والمراد بعلم العربية النحو... وقد يطلق على ما هو أَعمُّ منه كما صرح به بعض القوم"[(٥)]. ولم يفصح لنا عن هؤلاء القوم.

جــ - وقال في موضع ثالث: "... كما في أَجمعَ وأَخواته **[في رأيٍ]** ذهب إليه بعض النحاة"[(٦)]. ولم يذكر لنا هذا البعض من النحاة.

١ـ ينقل نصوصًا كاملة من كتاب شرح الكافية للرضي أو مغني اللبيب أو أوضح المسالك لابن هشام دون أَنْ يشير إلى ذلك: والأَمثلة كثيرة، نختار منها ما يأتي:

أ - في باب المفعول معه قال: "... واعترض بأَنَّهُ لو صح هذا، لجاز نصب ما بعد الواو في (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ)، جوازًا مطردًا "[(٧)]. وهذا النص هو عبارة الرضي في

---

(١) المنهل الصافي ١٠١ ظ-١٠٢ و.

(٢) لــباب الإعــراب ٢٨٣، ٢٨٤. وينظــر علــى سبيل الموازنة: في انقسام الكلمة الى اسم وفعل وحــرف: المــنهل الــصافي ق ١٥ و- ١٥ظ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧. وفي حد المفعول المطلق/ المنهل الصافي ق ٧٤ ظ، ولباب الإعراب ٢٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٤. وفي عامل المبدل: المنهل الصافي ق ١٤٣ و، ولباب الإعراب ٣٩٥.

(٣) ينظر على سبيل التمثيل: المنهل الصافي ق ٨٣ ظ، ٩٨ ظ، ١٠٩ و، ١١٩ ظ، ١٢٢ و.

(٤) المنهل الصافي ق ٩ ظ.

(٥) المصدر السابق ق ٩ ظ.

(٦) المصدر السابق ق ٣٨ظ. وينظر على سبيل التمثيل ق ١١ و، ق ١٤ ظ، ق ٢٢ ظ. ق٤١ ظ، ق ٦٥ ظ.

(٧) المنهل الصافي ق ١٠٤ ظ. وينظر شرح الكافية ١/ ١٩٥.

شرحه على الكافية.

أ - **وقال في باب الاستثناء**"... وحمل الزمخشري على هذه اللغة التميمية قوله تعالى: ﴿قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ في السَّمواتِ والأَرْضِ الغيبَ إِلاَّ اللهُ﴾، وخَرَّجَهُ ابن مالك على الإبدال... وفي الآية وجهٌ آخرُ، وهو أَنْ يُقدَّرَ (مَنْ) مفعولاً، و(الغيب) بدلَ الاشتمالِ، و(اللهُ) فاعلٌ. والاستثناءُ مفرَّغٌ "[١].

وهذا الكلام وارد في مغني اللبيب بَلفظِهِ ومعناهُ.

جـ- وفي باب الإضافة في مسألة المضاف إلى ياء المتكلم، قال: "... وقد جاء إسكانها بعد الألف في قراءة نافع "ومَحْيَايْ" في الوصل، وكسرها بعدها في قراءة الأعمش والحسن: "هي عصايِ" وهو مطَّردٌ في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة "ما أَنْتُمْ بمصرخِيِّ" بكسر الياء "[٢]. والنَّصُّ مأخوذ من أَوضح المسالك لابن هشام.

١- ينسب الأقوال أَحيانا الى أصحابها دون مصادرها:

أ - من ذلك قوله: "... قال ابن هشام: هو صوت يشتمل على الحروف..."[٣]. ولم يعيِّنْ من أَيِّ كتاب من كتب ابن هشام أَخذه.

ب - وقال: "وحكى ابن الأنباري عن قوم من النحويين: خاصمَ زيدًا عمرًا..."[٤]. ولم يذكر لنا من أَيِّ كتاب من كتب ابن الأَنباري أَخذ هذا القول.

جـ- وقال: "... قلنا أَجاب عنها ابن الحاجب بوجهين، الأَول... [٥] "ولم ينص على الكتاب الذي ورد فيه رأي ابن الحاجب الذي ذكره.

---

(١) المنهل الصافي ق ١١٥ ظ، وينظر مغني اللبيب ٥٨٦-٥٨٧.

(٢) المنهل الصافي ق ١٣٨ و. وينظر أوضح المسالك ٣/ ١٩٧. وينظر على سبيل الموازنة: في باب الاستثناء: المنهل الصافي ق ١١٦ظ، ومغني اللبيب ٩٨-٩٩. وفي مسألة اعراب المستثنى حسب العوامل: المنهل الصافي ق ١٢٠ و، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٦. وفي مسألة لزوم النصب في مكرر المستثنى ق ١٢١ و، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٥ وفي مسألة العطف على الضمير المتصل المرفوع: المنهل الصافي ق ١٤٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٢.

(٣) المنهل الصافي ق ١٤ و.

(٤) المصدر السابق ٤٧ و.

(٥) المصدر السابق ق ٦٣ ظ، وينظر على سبيل التمثيل ق ٧١ ظ، ٧٣ ظ، ١٠٤ ظ، ١٣٤ و، ١٤٤ و.

١ــ يستدرك على أَقوال العلماء في المسألة النحوية التي يناقشها، ثم يعقب عليها بعبارة (وفيه نظر) ولا يعلل ذلك، وقد تردَّدَ هذا الأمر في كتابه كثيرًا من ذلك مثلاً:

أ - "... وقدحَ فيه، لأَنَّهُ لا يشمل الحرف الواحد، كواو العطف وفائه، ولام الجر وبائه، ضرورة أنَّ الشَّيءَ لا يشتمل على نفسه، وفيه نظر"[١].

ب - وقال في موضع آخر: "... وهناك أمران، أحدهما لفظي، وهو نفس الألف، والآخر معنوي، وهو عدم انفكاكها، وفيه نظر"[٢].

جـ - وقال في موضع ثالث: "... وقدح الرضي في دعوى زيادته بأنَّ المعنى: ثُمَّ لفظُ السَّلامِ الدال عليه وكلمتُهُ، فالاسمُ لمعنًى، وليس بزائد، وفيه نظر"[٣].

١- نسب رأيًا إليه، وهو في الحقيقة كان مسبوقًا فيه، قال: "... قلت: ولنا في ذي الإسناد نحو: برَقَ نَحْرُهُ، وجهٌ آخرُ غيرُ الحكايةِ، وهو إضافة الصدر إلى العجز، فتقول: جاءَني برقُ نحرِه، بضمِّ القافِ مثلاً وكسرِ الرَّاءِ "[٤]. وهذا القولُ موجودٌ في الارتشاف وهو: "وربَّما أُضيفَ صدرُ ذي الإسناد إلى عجزِهِ إنْ كان ظاهرًا. قال ابن مالك: مِنَ العربِ مَنْ يقولُ: برقُ نحرِهِ، فيضيف. وأَقولُ: "لا يقاسُ عليه[٥]. وهذا يدلُّلُ على أَنَّهُ كان مسبوقًا فيه.

٢- نقلَ رأيًا ليونس اعتمادًا على شرح الكافية للرضي، وهو في حقيقة الحال عكسُ ما ذهبَ إليه. قال في باب الممنوع من الصرف في مسألة وزن الفعل المانع من الصرف مع علةٍ أُخرى: "وإِنَّما شرطُ هذا الاختصاص؛ لأَنَّهُ لو كان الوزن عريا عنه بأنْ يكون مشتركًا بين الاسم والفعل، ولم يؤثِّرْ مطلقًا، خلافًا ليونس في منعه نحو: جَمَلٍ وعضُدٍ، وكَتِفٍ أَعلامًا"[٦]. إنَّ ما عند الرضي والدماميني هنا مخالف لرأي يونس الذي نقله عنه سيبويه في الكتاب، وفيه: "زعم يونس أَنَّكَ إذا سميتَ رجلاً بضاربٍ من قولك: ضارِبْ، وأنتْ تأمرُ، فهو مصروف، وكذلك إذا سميته ضاربَ وكذلك ضَرَبَ..." [٧].

(١) المصدر السابق ق ١٤ و.
(٢) المصدر السابق ق ٣٢ ظ.
(٣) المصدر السابق ق ١٣٥ و. وينظر على سبيل التمثيل ق ٥٤ و، ق ٥٥ ظ، ١٤١ ظ.
(٤) المصدر السابق ق ٣٠ و.
(٥) الارتشاف ١/ ٤٩٨.
(٦) المنهل الصافي ق ٤٢-٤٢ ظ. وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٦٤.
(٧) الكتاب ٣/ ٢٠٦.

٣- ربما وقع له تصحيف في بعض ما نقله من شواهد، من ذلك مثلاً تصحيفه شاهدًا لذي الرمة حيث قال: "ويقوله- أي يقول ذي الرمة:

فَلَم يَدْرِ إلاَّ اللهُ ما هيَّجت لَنَا عشيَّةَ آناءِ النَّهارِ وسامُهَا

الوسامُ، بكسرِ الواو: جمعُ وسيمة، أي: حسنة "[١]. ورواية البيت المشهورة في الديوان[٢] وكتب النحو[٣] التي استشهَدَتْ بِهِ: (وشامُها) بالشين المعجمة وليس (وسامُها) بالسين المهملة. ولم أقفْ على راوية السين، ولعلَّهُ اعتمد على رواية مصحَّفَةٍ، أو أنَّ التصحيف قد جاء منه هو.

شخصية الدماميني في الكتاب:

لقد استطاع الدماميني أَنْ يشرح كتاب الوافي شرحًا دقيقًا محكمًا، وأَنْ يعلِّلَ ويناقش المسائل النحوية التي أَوردها صاحب المتن، ولم يترك مسألة إلاَّ تناولها بالشرح أو التعقيب عليها، مستعينًا على ذلك بالشواهد القرآنية والشعرية وآراء العلماء بصريين وكوفيين، وكانت تعليلاته مبنية على حجج وبراهين، فكان يورد آراء العلماء على مختلف مذاهبهم ويناقشها، وفي أَحيان يردُّ عليها، وربَّما فضَّل رأيًا واختاره ودللَّ على صحته بحجج ارتضاها، وربَّما ضعَّفَهُ وأَعرض عنه.

إنَّ كثرة الشواهد التي أوردها الدماميني في الكتاب للتدليل على صحَّةِ الأحكام والقواعد النحوية، وكثرة آراء العلماء التي ذكرها في المسائل المختلفة، تدلل على سعة علم الرجل ومعرفته بمسائل النحو ودقائقه. فكان له أثره المميز الذي برز في طيات الكتاب، فمثلاً عندما تناول شرح مسألة خواص الاسم، ومنها قبول اللاَّم، ودخولها على الفعل شذوذًا، ثُمَّ دخولها على (هل) قال: "...... [والمجرِّئُ] أَي: المشجِّعُ [عليه] أي: ادخال اللاَّم على الفعل [أتيةُ] أَي: مجيء اللاَّم [موصولاً] بمعنَى الذي....

[وأَشدُّ الهَلِّ] لا يرد [لجعلهِ اسمًا، ولذا شدَّدَهُ]، أي: شدَّدَ المتكلِّمُ بهِ لامَهُ. يشير بذلك إلى ما في الصحاح، حيث قال: "وهَلْ حرفُ استفهام، فإذا جعلته اسمًا شدَّدْتَهُ. قال الخليل: قلت لأبي الدَّقيش: هَلْ لكَ رغبةٌ في ثريدَةٍ، كأنَّ وَدَكَهَا عيونُ الضياون؟ فقال أشدُّ

---

(١) المنهل الصافي ق ٥٠ ظ.

(٢) ينظر ديوان ذي الرمة ٦٣٦.

(٣) ينظر المقرب ١/ ٥٥، وتخليص الشواهد ٤٨٧، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ١٠١.

الهَلِّ". انتهى... وهذا جواب سؤال مقدر، تقديره: أَنَّ اللاَّمَ دخلت على (هَلْ) وهي حرف، فلم تطرد الخاصة؟ وجوابُهُ: منعُ كونِ (هَلْ) هنا حرفًا، بشهادة تشديد اللاَّم كذا قرَّروهُ.

ولا أَرَى للشبهة ورودًا أصلاً، لأَنَّ هَلِ الحرفية مخففةُ اللاَّمِ، والمذكور هنا المشددة. هذا الذي أسلفناه مع أَنَّهُ - أي: اللفظ المذكور وهو (أَشدُّ الهَلِّ)- **[رُدَّ]**، أي: مردود، أَمَّا أَوَّلاً: فمدخول اللاَّم ليس علمًا للفظ، ولا لغيره، حتى يقدم عليه بلا سماع، بل استعمل اسم جنس، أي: أَشدُّ الرَّغبةِ أَو الحاجة، ولم يثبت النقل في أَسماء الأجناس، وبتقدير ثبوته فهو سماعي، وأَمَّا ثانيًا: فــ (هل) لفظ ثنائي صحيحُ الآخِرِ، فلا يضعف، وقد يقال التشديد للوقف، لا لجعله اسمًا، فلا يرد الثاني، ولا حجَّةَ في قول الجوهري إذا جعل (هل) اسمًا شُدِّدَ، إذ لعلَّهُ رآه في قول أَبي الدقيش مشدَّدًا فظنَّ التشديد للاسمية، ولا يتعيَّنُ لجواز كونه للوقف على اللغة المعروفة. هذا ما لاح لي في تقرير هذا المحل. والذي يظهر من تقريرهم: أَنَّ وجه الرد لهذا اللفظ، كونه لم يثبت عن فصيح يُعْتَدُّ بكلامه، فلا يقبل النقض به"[(١)].

وفي باب المبتدأ والخبر تحدث عن مسألة دخول الفاء على الخبر فقال: "... **[و]** يجب في الخبر أَيضًا أَنْ **[لا]** يكونَ **[معَ الفاءِ]**... **[إلاَّ إذا كانَ]**... **[مُصَدَّرًا بأَمَّا]**... **[أو]** إذا كانَ **[اسمَ شرطٍ وجوابَهُ مِمَّا لا ينجزمُ]**... **[أَو]** موصوفًا **[بالموصولِ بِهِ]** أي بأحدهما... **[وقصد سببيةِ الأوَّلِ للثاني]** كما في الشرط والجزاء، فيدخل الفاء حينئذ، لشبه المبتدأ باسم الشرط، وشبه خبره بجوابه. وظاهر كلامه وكلام جماعة أَنَّ دخول الفاء عند توفر الأُمور المذكورة واجب، حتى جعل بعضهم قول صاحب المفصل: "إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على الخبر" مثل قولهم: غير المنصرف يجوز صرفه للضرورة، مع أَنَّهُ واجب، فحمل الجواز على الإمكان العام الذي يصدق في مادة الوجوب. وهذا لا يتأتَّى في قول صاحب التسهيل: "تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوبًا بعد أَمَّا. وجوازًا بعد مبتدأ واقع موقع (مَنِ) الشرطية أو (ما) أختها". وقال الرضي: "كان حق الخبر أنْ تلزمه الفاء بكونه كالجزاء، لكن من حيث إِنَّهُ ليس جزاء الشرط حقيقة، جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو: الذي يأتيني لَهُ درهمٌ". وهذا نصٌّ لا يقبلُ التأويلَ،

---

(١) المنهل الصافي ق ١٦ ظ – ١٧ و.

وأُيِّدَ بورودِ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُم﴾ بحذف الفاء في قراءة نافع وابن عامر، وبإثباتها في قراءة الباقين. فإن قلت: كيف ساغ حذف الفاء وهو مفوت للسببية المقصودة؟ قلت: إنَّما فاتَ النص عليها لا نفسها، إذ هي باقية مع الحذف على سبيل الظهور، لأنَّ ترتب الحكم على الوصف مشعر بعلية الوصف له، أَلاَ تَرَى أَنَّك إذا قلت: الذي يأتيني لَهُ دِرْهَمٌ، فقد رتبت استحقاق الدرهم على الإتيان، فيكون الإتيان سببًا له بحسب الظاهر، وإنْ احتمل غيره. فإذا السببية المقصودة باقية، والفائت نصوصيتها لا وجودها كما قَرَّرْناهُ "[1].

وفي باب الأفعال الناقصة في مسألة حذف (كان) جوازًا قال: "**[وقد تُحذَفُ كانَ جوازًا]** على سبيل التخفيف لكثرة استعمالها، أو لأنَّ معناها إذا حذفت لا يخلُّ، فجاز حذفها **[في:]**... **["النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأَعمالِهِمْ إنْ خيرًا فخيرٌ]** وإنْ شرًّا فشرٌّ" **[بأربعةِ أوجهٍ، أَقواها هذا]**...، **[وأَضعفُهَا عكسُهُ]** وهو رفع الأول ونصب الثاني... **[وما بينهما متوسطٌ]** وتحته وجهان، أحدهما: نصب الجزئين معًا، والتقدير: إنْ كان عملُهُ خيرًا فيكون جزاؤه خيرًا، حذف من الشرط كان واسمها، وكذا من الجزاء، فالمحذوف إذن أَربعة أَشياء، والآخر رفعهما معًا....

وقد لاح بما ذكرناه أَنَّ الوجه الأَول أقوى؛ لأَنَّ الحذف فيه أَقل، وأَنَّ ما يليه هو الأضعف؛ لأَنَّ الحذف فيه أكثر، وأَنَّ الوجهين الأَخيرين متوسطان؛ لأَنَّ الحذف فيهما أَكثرُ من الأَول وأَقلُّ من الثاني. ثُمَّ المعنى في الوجه الأَول قويٌّ مطابقٌ للمراد... وقويٌّ أيضاً من جهة اللفظ، فإنَّ مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية. قال الرضي: "ويجوز أن يقال: إنَّ مجيء الفاء في الفعلية إنَّما يقلُّ إذا كان الفعل ظاهرًا، فأمَّا إذا كان مقدَّرًا فلا بُدَّ من الفاء في الفعلية نحو: إنْ ضربتني فزيدًا ضربتُهُ ". وأَقولُ: لا ترجيح بهذا الوجه، فإنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الجزاء مع النصب جملة فعلية بل اسمية، وإلاَّ امتنعت الفاء، فَيُقَدَّرُ: فهو يكون جزاؤه خيرًا، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ ﴾، أي: فهو ينتقم الله منه. وأمَّا تفصيل الرضي بينَ ظهور الفعل، فيقلُّ الفاء، وتقديره فتجب، فلم أَرَهُ لغيره، والمثال الذي أوردهُ ليس بقاطع، لجوار تقدير المبتدأ فيه، أي: فأنا زيدًا ضربتَهُ، ولا

---

(١) المنهل الصافي ق ٦٦ ظ، ٦٧ و، ٦٧ ظ.

مانع منه، بل يكاد يتعيَّنُ حفظًا للقاعدة المعروفة في اقتران الجواب بالفاء"[١].

وفي باب الاشتغال قال: "... [واخْتِيرَ النَّصبُ في الطَّلبِ] وهو الأمر والنَّهي والدعاء، نحو: زيدًا أكرمْهُ، وعمرًا لا تهنْهُ، وبكرًا عافاهُ اللهُ، لِمَا أَنَّهُ يلزم من رفع الاسم المتقدم كونه مبتدأ، وهذه الجمل الطلبية خبره، وهو قليل الاستعمال.

[و] بعد [الاستفهام] بالهمزة فقط، نحو: أزيدًا ضربتَهُ؟ لأَنَّهُ على هذا التقدير يكون الاستفهام داخلاً على الفعل، ولو رفع لكانَ داخلاً على الاسم. والاستفهام بالفعل أوْلَى،لأَنَّ الاستفهام عَمَّا يُشَكُّ فيه، وهو الأحوالُ كثيرٌ، لأَنَّها تتجدَّدُ، وعن الذَّوات قليلٌ. وإنَّما قيَّدنا الاستفهامَ بالهمزةِ لأَنَّ النصب بعد سائر الكلمات الاستفهامية واجب، نحو: هَلْ زيدًا ضربتَهُ، أينَ زيداً اكرمتَهُ؟ ومتى عمرًا أَهنتَهُ؟ وكيفَ بشرًا لقيتَهُ؟ فإنْ قلتَ: قد سُمِعَ: هَلْ زيدٌ ضربتَهُ؟ قلتُ هو قبيحٌ شاذٌ "[٢].

أَمَّا في مجال تعليل الأَحكام والقواعد النحوية، فكانت تعليلاته أكثر مِمَّا تحصى، ولا يخلو باب من أبواب الكتاب منها. ومن ذلك قوله في سبب إعراب الاسماء الستة بالحروف: "... وإنَّما أُعربت هذه الاسماء الستة حين تحققت القيود المذكورة فيها بالحروف، وعدل عن الحركات لأَنَّها كثيرة الاستعمال وأَواخرها حروف تقبل أَنْ تكون إعرابًا، فقصد التخفيف بأنْ جعلت تلك الحروف نفس الإعراب، وتركت الحركات لأَنها لو دخلت مع وجود الحروف ازداد اللفظ، فحصل الثقل "[٣].

وقالَ في باب الممنوع من الصرف: "وأَمَّا كون هذه العلل فرعية، فإنَّ العدل فرع إبقاء الاسم على حاله، والوصف فرع الموصوف، إذ لا يعقل وصف إلاَّ بتقدُّمِ موصوفٍ، والتأنيث فرع التذكير، والتعريف فرع التنكير، والعجمة في كلام العرب فرع العربية، إذ الأصل في كل كلام أنْ لا يخالطه ما هو من لسان آخر، والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون فرع المزيد عليه، إذ لا تعقل زيادة إلاَّ بمزيد عليه، ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم، لأَنَّ أصل كل نوع أَنْ لا يكون فيه وزن غيره"[٤].

وفي مسألة تقديم المبتدأ على الخبر قال: " [والأَصل تقديمُهُ]، أي تقديم المبتدأ

---

(١) المنهل الصافي ١٢٣ ظ، ١٢٤ و، ١٢٤ ظ.

(٢) المنهل الصافي ق ٩٦ ظ.

(٣) المنهل الصافي ق ٣١ و.

(٤) المنهل الصافي ق ٣٢ ظ – ٣٣ و.

[على الخبر]، لأَنَّ المبتدأ محكوم عليه، فلا بُدَّ من تَقَدُّمٍ عليهِ، ليكونَ الحكمُ على متحققٍ، وإنَّما وجب تأخير الفاعل عن مسنده لأَنَّهُ عاملٌ فيه، ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول"[١].

وقال في بحث كون المبتدأ معرفة: " [وتعريفه]... أي: والأَصل تعريف المبتدأ. وهذا إنَّما هو في أَحد ذينك القسمين، وهو ما كان مسندًا إليه، لأَنَّ الإسناد إلى الشيء ينبغي أَن يكون على معلوم، كذا قيل، وفيه نظر، إذ معلوميته لا تستلزم كونه أحد تلك المعارف المعروفة، وأَمَّا القسم الآخر، وهو ما كان مسندًا من الوصف لغير مستتر بعد نفي واستفهام، فذلك لازم التنكير لا يعرف بوجه، لشدة شبهه بالفعل، ولذلك انعقدت الجملة منه ومن مرفوعه، فلا مدخل له إذن في ما نحن فيه "[٢].

وفي بحثِه لمسألة عدم احتياج جملة الخبر إلى عائد يربطها بالمبتدأ إذا كان مخصوصًا بالمدح أو الذم، قال: "... أَو يكون المبتدأ [مخصوصًا] بمدح أو ذم، نحو: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، وبئسَ الرَّجلُ عمرٌو [على وجهٍ]، وهو الوجه المحكوم فيه، بأَنَّ المخصوص مبتدأ مخبر عنه بجملة المدح أو الذم ولا يحتاج إلى ضمير، إِمَّا للاستغناء عنه بالظاهر الذي بمعناهُ المذكور، كذلك لقصد التعظيم، وإِمَّا لاشتمال الجملة على جنس يندرجُ فيه المبتدأ، إذ اللاَّم فيه للجنس كما قيل، والجنس مشتمل على كلُ أَفرادِهِ، فيدخل المخصوص، فلا يحتاج إلى الضمير"[٣].

وفي مسألة إبطال عمل (مَا) المشبهة بليس، قال: **[ويبطلُ العملَ زيادةُ إِنْ]** كقوله:

بَنِــي غُدَانَــةَ مَــا إنْ أَنْــتُمُ ذَهَــبٌ ولا صَــرِيفٌ، ولكــنْ أَنْــتُمُ الخَــزَفُ

... وإنَّما يبطلُ العملُ بزيادةِ (إِنْ) لأَنَّ (ما) عاملٌ ضعيف عمل على خلاف القياس، أمَّا الأَوَّلُ فلأَنَّهُ محمول على ليس، وهو إِنَّما يشبهها معنًى لا لفظًا، وأَمَّا الثاني فلأَنَّهُ مشترك الدخول لا يختص بالاسماء، فلما فصل بينه وبين المعمول ضعف عن العمل"[٤].

---

(١) المنهل الصافي ق ٥٩ ظ.

(٢) المنهل الصافي ٦٢ و.

(٣) المنهل الصافي ق ٦٩ ظ.

(٤) المنهل الصافي ق ١٢٩ و.

وفي باب البدل في مسألة البدل والمبدل منه قال: "... [و]، يكونان [ظاهرينِ وضميرينِ ومختلفينِ]، أَو يكون الأول ظاهرًا والثاني مضمرًا، وبالعكس... [إلاَّ] ظاهرًا يبدل [مِنْ] المضمر [الغائب] بدل الكل، نحو: ضربتُهُ زيدًا، وإنَّما فعلوا ذلك لأَنَّهم لو أَبدلوا من ضمير المتكلم أو المخاطب اسمًا ظاهرًا لأَدَّى إلى أن يكون المقصود بالنسبة وهو البدل أقل دلالة من غير المقصود، لأَنَّ المضمر الموضوع للمتكلم أو المخاطب أَقوى وأَخص من الظاهر، فلم يقولوا: ضَرَبْتَنِي أَخاكَ، ولا ضَرَبْتُكَ زيدًا، وأَمَّا الغائبُ فلم يكن في القوَّةِ والوضوحِ كذلكَ، لاحتمالِ أَنْ يتوهَّمَ غيرُهُ، فجوَّزوا: ضربتُهُ زيدًا، لذلك. وإنَّما قال المؤلف أَولا:" في بدلِ الكلِّ "، لأَنَّ غيرَهُ يجوِّزُ إبدال الظاهر فيه من الضمير لفقدان المانع، وذلك لأَنَّ مدلول الثاني فيه ليس مدلول الاول، فلم يبال بكون الأَول أقوى وأخص، لأَنَّ الثاني يفيد فائدة زائدة على المتبوع، فلذلك جاز أَنْ نقولَ: اشتريتُكَ نصفَكَ، ويقولُ هو: اشتريتَني نصفِي، وأَعجبْتَنِي عِلْمُكَ، وأَعجبتُكَ عِلْمِي، وضربتُكَ الحمارَ، وضربتَنِي الحمارَ..." [١].

وقال في بحثه لمسألة تقديم المخصوص على أفعال المدح والذم:

"... [وَقَلَّ تقديمُهُ]، أَي: تقديم المخصوص [عليها] أي: على هذه الأَفعال. قيلَ في بعض الحواشي: لأَنَّها للإنشاء ولَهُ الصَّدرُ. قلت: ليس بشيءٍ، أَمَّا أَوَّلاً، فلأَنَّ التعليلَ سبقَ، لقلَّةِ التقديم، وصدارةُ الإنشاء تقتضي منع التقديم لا قلَّته. وأَمَّا ثانيًا فلأَنَّ التَّقديمَ في ما نحن فيه ليس مبطلاً لصدارة الأفعال الإنشائية، لأَنَّها في صدر جملتها، وليس من حكم ذي الإنشاء أَنْ لا يتقدَّمَ عليه شيءٌ أَصلاً، بدليل صحة: زيدٌ مَنْ أَبوهُ؟ وإنَّما المقتضي لقلَّةِ التَّقديم أَنَّهُ غير مناسب لما بُنِيَ عليه هذا الباب من اعتبار الإبهام، ثُمَّ التفسير ليكونَ أَوقع في النفس لِمَا جبلت النفوس عليه من الشوق إلى معرفة ما قُصِدَ إبهامُهُ، وتقديم المخصوص مفوِّتٌ لذلك، فمن ثَمَّ ادُّعِيَ في المخصوص ما سبقَ، ليحصلَ الغرضُ المذكورُ...." [٢].

وقال في باب حروف الجر في بحثه لمجرور "رُبَّ": [ومجرورُها نكرةٌ] بإجماع [موصوفةٌ على الأَصحِّ] أَمَّا كونُها نكرةً، فلأَنَّ وضعها لتقليل نوع من جنس، كما هو مذهب الأَكثرين، فوجب وقوع النكرة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف، إذ لو

---

(١) المنهل الصافي ق ١٤٢ ظ – ١٤٣ و.

(٢) المنهل الصافي ق ٢٥٣ و.

عرف لوقع التعريف زيادة ضائعة. وأَمَّا وصف النكرة فلتحصيل الإفادة بالنَّوع، لأَنَّ الصفة تخصص الجنس المذكور أوَّلاً، فيصير بها نوعًا، فيكون ما تقتضيه رُبَّ من دخولها على نوع من جنسٍ موفرًا عليها..." (١).

وكان الدماميني يذكر رأيَهُ صراحة في كثير من المسائل النحوية ويتبيَّنُ ذلك من قوله: [هذا هو الصَّحيحُ] أو الوجهُ. والأَمثلةُ على ذلك كثيرةٌ نذكر منها ما يأتي:

قالَ في عاملِ الخبرِ: "... والصَّحيحُ أَنَّ عاملَ الخبرِ لفظيٌّ، وأَنَّهُ المبتدأُ، وهو مذهبُ سيبويهِ..." (٢).

وقال عند حديثه عن الإعرابِ: "... [وتُسَمَّى هيَ] أي: الأُمور الثلاثة الرفع والنصب والجر [إعرابا] فيكون الإعراب لفظيًّا، وهو الصحيحُ... (٣)".

وقال في مسألة العدل المحقق: "... فيقالُ: أُحادُ وموحدُ، وثُناءُ ومَثْنَى، وثُلاثُ، ومَثْلَثُ، ورُباعُ ومَرْبَعُ فقط، هذا هو الصحيح "(٤).

وقال في باب المفعول المطلق في مسألة كون المصدر مثنًّى في معنى التكرار كَلَبَّيْك:"... وهو مصدر لَبَّ بالمكان إذا أَقامَ بِهِ، وجَوَّزُوا أَنْ يكونَ مصدرَ ألبَّ بمعنى لَبَّ، فيكون محذوف الزوائد. قلت: الوجهُ هو الأَول، إذ لا داعي إلى ارتكاب الحذف، مع إمكان عدمه...." (٥).

---

(١) المنهل الصافي ق ٢٦١ ظ.

(٢) المنهل الصافي ق ٢٨ و.

(٣) المنهل الصافي ق ٢٩ و.

(٤) المنهل الصافي ق ٣٣ و.

(٥) المنهل الصافي ق ٧٧ ظ. وينظر على سبيل التمثيل ق ٢٩ و، ٦٧ و، ٦٨ و، ٢٨٨ظ.

مخطوطات الكتاب ومنهج التحقيق

مخطوطات الكتاب:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على أَربع نسخ خطية، اتَّخذتُ واحدة أَصلاً، ورمزت للثلاث الباقياتِ بـــ (ك، ي، ل).

١- مخطوطة المكتبة الغربية بجامع صنعاء الكبير، تحت رقم ٩٢ نحو، وهي التي اتَّخذتُها أَصلاً، وهي نسخة كاملة وتعد أَجود النسخ التي اعتمدتُ عليها في التحقيق. وهذه النسخة راجعَها النَّاسخُ، فما سقطَ منها عادَ فوضعَ مكانه إشارة صح، ثم كتب الساقط على الحاشية في مقابل هذه الإشارة، ويبدو أَنَّهُ قابلها على نسخة أُخرى، فقد يشير في الحاشية إلى أَنَّ في النسخة الأُخرى (كذا)، أَمَّا الساقط فإِنَّهُ يضع في نهايته كلمة (صح).

خطُّها نسخي جيد مقرؤ وواضح، وأَكثر كلماتها مضبوطة بالشكل، وفي قسم من حواشيها تعليقات وشروح مكتوبة بخطٍّ مختلفٍ عن خطِّها.وهي لا تخلو من تحريف أو تصحيف أو اضطراب أو أخطاء في الرسم أو الضبط، وفي قسم من المواضع سَقْطٌ، وقد أَكملتُهُ من النسخ الأُخرى، وقد أَشرت إلى ذلك في التحقيق.

عنوانها كتاب المنهل الصافي في شرح الوافي.

أَوَّلها: " بسم الله الرحمن الرحيم - الحمد لله على إحسانه الوافي بكل جميل، وإنعامه الكافل لمن توجه إلى نحوه بكل خير جزيل...".

تقع المخطوطة في ٢٩٩ ورقة، في كل صفحة ٢١ سطرًا، طول الصفحة (١٩) سنتمترًا، وعرضها (١٤) سنتمترًا. وقد رقمت أورافها بالأرقام العربية.

تمت كتابتها في الحادي عشر من شهر ذي القعدة سنة ١٠٤٢ هـــ.

ناسخها علي بن عبد اللطيف بن محمد من بني النجار. كتبت عنوانات الأَبواب بالخط الكبير البارز ووضع كل عنوان في الحاشية بإزاء الباب. وكتب متن الوافي بالمداد الأَحمر، والشرح بالمداد الأَسود.

٢- مخطوطة معهد المخطوطات العربية في الكويت، تحت رقم ١٣٤، وهي مصورة عن مخطوطة مكتبة الأحقاف للمخطوطات بتاريخ ٢٥ محرم ١٤٠٣هـــ - ١١ تشرين الثاني ١٩٨٢م. وهذه النسخة راجعها الناسخ أَيضًا لأَنَّهُ عاد وأَتمَّ ما سقط منها

ووضع مكانه إشارة صح، أَمَّا الساقط فإنه وضع في نهايته كلمة (صح). ويبدو أَنَّها مقابلة على نسخة أُخرى، فقد أُشير في الحاشية إلى أَنَّ في النسخة الأُخرى كذا.

خطها نسخي مقرؤ، وهي كثيرة الأَخطاء والتصحيف والتحريف، وفيها سَقْطٌ كثير، وقد أشرتُ إلى ذلك في التحقيق.

عنوانها كُتِبَ على صفحة العنوان عنوانات ثلاثة:

أ- المنهل الصافي في النحو.

ب- المنهل الصافي في فن النحو لبعضهم.

جـ- المنهل الصافي في شرح الوافي.

أَوَّلها: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله على إحسانه الوافي بكل جميل، وإنعامه الكافل لمن توجه إلى نحوه بكل خير جزيل...".

تقع المخطوطة في ٢٨٢ ورقة، في كل صفحة ٢٥ سطرًا، طول الصفحة (٢٠) سنتمترًا، وعرضها (١٤) سنتمتراً.

تمت كتابتها في السابع من شهر رجب سنة ١٠٢٦هـ.

ناسخها محمد بن الشيخ ابراهيم بن الشيخ ناصر الدين بن الشيخ علي بن الشيخ ابراهيم من ذرية الشيخ عز الدين الرفاعي.

كتب متن الوافي بالمداد الأحمر، والشرح بالمداد الأسود. ولا توجد فيها عنوانات للأبواب، ورمزت لها بالحرف (ك).

٣- مخطوطة مكتبة جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية تحت رقم ٤٧٤ L.

خطها: نسخي مقروء، وهي كثيرة التصحيف والتحريف، وفي مواضع منها سقط، أشرتُ إلى ذلك في التحقيق.

عنوانها: المنهل الصافي في شرح الوافي.

اولها: "بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله على إحسانه الوافي بكل جميل، وإنعامه الكافل لمن توجه إلى نحوهِ بكل خير جزيل...".

تقع المخطوطة في ١٧٤ ورقة، في كل صفحة ٣٢ سطرًا، طول الصفحة (١٤) سنتمترًا، وعرضها (٩) سنتمرات تمت كتابتها في التاسع والعشرين من شهر رمضان المعظم من عام ١٠٨٠هـ.

ناسخها: شرف الدين الحسن بن صالح بن صلاح الغفاري.

كتبت عنوانات الأبواب بالخط الكبير البارز ووضع كل عنوان في الحاشية بإزاء الباب. وكتب متن الوافي بالمداد الأحمر، والشرح بالمداد الأسود. ورمزت لها بالحرف (ي).

٤- مخطوطة مكتبة جامعة ليدن في هولندا، تحت رقم ٢٥٥. كتبت بخط نسخي واضح، أكثر كلماتها مضبوطة بالشكل، وفي الهوامش تعليقات وشروح مكتوبة بخط مختلف، والنسخة مراجعة من لدن الناسخ، فما سقط منها عاد فوضع مكانه إشارة صح، ثم كتب الساقط منها على الهامش في مقابل هذه الإشارة، ويبدو أَنها مقابلة على نسخة أُخرى، فقد يشير في الهامش إلى أَنَّ في النسخة الأُخرى (كذا)، أَمَّا الساقط فيكتبه في الحاشية ويضع في نهايته كلمة (صح). وكتب الأَصل (الوافي) بالحمرة والشرح بالسواد.

لم يُكْتَبْ لها عنوانٌ مستقلٌ، بل جاء ضمن فهرس الموضوعات في الورقة الأُولى (فهرس موضوعات المنهل الصافي).

أَولها: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله على إحسانه الوافي بكل جميل وإنعامه الكافل لمن توجه إلى نحوه بكل خير جزيل... "تقع المخطوطة في ٣٤٩ ورقة في كل صفحة ٢٥ سطرًا، طول الصفحة (١٩) سم، وعرضها (٩) سم رقمت أوراقها بالأرقام العربية.

تمت كتابتها في فجر يوم الجمعة من شهر جمادى الأُولى من سنة ١٠٩٤هـ. وهناك ضرب على اسم ناسخها.

وفي مقدمة المخطوطة أَربع أوراق فيها تعليقات مختلفة وخطها مغاير لخط الكتاب، وفي الورقة الثانية من هذه الأوراق يوجد تملكان، جاء في الأول، "سلك في سلك مُلكِ الفقير إلى الله تعالى الغافر محمد أبي الطيب بن عبد القادر في ذي العقدة سنة ١١٣٨هـ" وفي الثاني: "سنة ١٢٨٠ قد تشرف بملكيته الفقير إلى ربِّ العباد محمد صالح بن المرحوم ابراهيم حماد".

والمخطوطة لا تخلو من تحريف أو تصحيف، وقد سقطت منها ثماني صفحات، ويبدو أَنَّها لم تصور على الرقائق المرسلة إلينا من مكتبة جامعة ليدن. وقد أَشرتُ إلى ذلك في التحقيق. ورمزت لها بالحرف (ل).

وقبل أَن انتهي من الحديث عن المخطوطات، أَودُّ أنْ أذكرَ أمانةً للعلم أَنَّ هناك مخطوطات أُخرى من هذا الكتاب تعذر الحصول عليها، وهي:

١- مخطوطة المكتبة العباسية (باش اعيان) في البصرة، تحت رقم (ب، ١٥٦).

وقد الزم نفسه أَمين المكتبة نفسه الدكتور عزوان فيصل المدرس في جامعة البصرة على غلق باب مكتبته بوجهي ومنعني من الاطلاع عليها أو تصويرها، على الرغم من كثرة التأكيدات الصادرة إليه من المؤسسة العامة للآثار والتراث التي تلزمه بوجوب فتح المكتبة وتسهيل مهمة الباحثين، ولكنه لم يأبَهْ بذلك كله.

٢- مخطوطة المكتبة الظاهرية ٦٢/ ٦ (علم).

٣- المكتب الهندي في لندن ٩٧٢/ ٣.

٤- المكتبة الشرقية (بانكي بور) HL/ ١٦١٦ A HL/ ١٦١٦ B، وقد وصلتني هذه المخطوطة بعد ما انتهيت من طبع الكتاب في هذه الأيام.

ولقد راسلت المكتبة الظاهرية، والمكتب الهندي في لندن للحصول على مخطوطة المنهل الصافي، وقد وصل إلي الجواب من المكتب الهندي في لندن بأَنَّ المخطوطة في طريقها إلينا، أَمَّا المكتبة الظاهرية فلم يصل إلينا منها أيُّ جواب إلى الآن. ولعلي عند طبع الكتاب ونشره أستطيع أَنْ اطلع على كل مخطوطات الكتاب أو قسم منها فانتقع بها إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

منهج التحقيق:

١- بعد أَنْ تمَّ لي اختيار النسخ، شرعت بنسخ الأصل، وهي نسخة المكتبة الغربية بجامع صنعاء الكبير تحت رقم ٩٢ نحو. وراعيت في النسخ قواعد الرسم المعروفة، وبعد أن تمَّ النَّسخُ قابلتها على النسخ الأُخرى المعتمدة بدقة، وأَثبتُّ التحريفات والتصحيفات والأَخطاء والاختلافات ومواقع السقط الواردة بين النسخ في الحواشي.

٢- خَرَّجْتُ الآيات القرآنية جميعها وحصرتها بين أقواس مزهرة ﴿ ﴾.

٣- خَرَّجْتُ أَكثر الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث وحصرتها بين أَقواس مزهرة " " ونبَّهتُ على الأحاديث التي لم أقفْ عليها.

٤- خَرَّجْتُ معظم القراءات التي ذكرها المؤلف من كتب القراءات.

٥- خَرَّجْتُ كثيرًا من شواهد الشعر والرجز من دواوين الشعراء أو من شعرهم المجموع، أَمَّا الذين لم تكن لهم دواوين أو شعر مجموع فقد خَرَّجْتُ شعرهم من كتب الأدب واللغة والنحو والمعجمات، وذكرت فضلاً عن ذلك مصدرين أو أكثر من المصادر التي ورد فيها الشاهد، وأشرتُ إلى الأبيات التي لم أَقفْ عليها.

٦- عنيتُ بضبط الآيات القرآنية والشعر والأساليب النحوية وما يحتمل اللبس من

الألفاظ.

٧- أَشرتُ إلى مواضع كثير من الأَقوال النحوية واللغوية في كتب أصحابها أو الكتب التي نقلت عنهم.

٨- شرحتُ قسمًا من العبارات التي تحتاج إلى بيان مع الإشارة إلى مصادر الشرح.

٩- عَرَّفتُ بالعلماء والقرَّاء والنحاة واللغويين الذين وردت أَسماؤهم في الكتاب، وأشرت إلى مصادر تراجمهم، كما نبَّهتُ على كل من لم أَقفْ له على ترجمة.

١٠- جعلتُ لونَ عبارة المتن (الوافي) أكثر سوادًا، وحصرتها بين أربع أَقواس مربعة هكذا]]   [[.

١١- حصرتُ ما أضفته من سائر النسخ بين قوسين كبيرتين {   } ولم أُنبِّه على ذلك.

١٢- حصرتُ ما أضفته من بعض النسخ أو مِمَّا يقتضيه السياق بين قوسين مكسورتين <   > ونبهت على ذلك.

١٣- حصرت العبارات الساقطة بين قوسين (   ) ونبهت على ذلك.

١٤- استخدمتُ قسمًا من المصادر التي طبعت أجزاء وما تزال أجزاؤها الأُخرى مخطوطة كشرح التسهيل لابن مالك وشرح التسهيل للمرادي، وأشرت في تخريج النصوص التي وردت منها في المنهل الصافي إلى المطبوع أوالمخطوط الذي تدلُّ عليه كلمة ورقة.

١٥- خَرَّجْتُ نصوصَ الكافية لابن الحاجب الواردة في المنهل الصافي من كتاب شرح الكافية للرضي وذلك لشهرتها وتوفرها وسهولة تداولها بين أيدي القرَّاء.

١٦- أَثبتُّ أَرقام صفحات المخطوطة ورمزت للوجه بـ (و) وللظهر بـ (ظ)، وحصرتها بين قوسين ( ).

١٧- رمزتُ للورقة بـ ق، ورمزت لمسائل كتاب الإنصاف بالرمز (م).

١٨- أَلحقتُ بمقدمة الكتاب نماذج من صور الصفحات الأُولى والأَخيرة للنسخ المعتمدة في التحقيق.

١٩- أَلحقتُ بخاتمة الكتاب فهرسًا لمصادر الدراسة والتحقيق ومراجعها.

نماذج من صور المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على احسانه الوافي بكل جميل وانعامه الكافل لمن تبتل إلى
[illegible] بكل خير جزيل أحمده حمد من خفض له جناح الذل فارتفع وانتصبت
الحال للإعراب عن جمل الثنا فزال النصب عنه واندفع وأشكره شكر من
أعطاه من اللطائف الكافية على أجمل العوائد وأمده بعباب كرمه فظفر
بلباب المقصود وفاز بتسهيل الفوائد وأسأله أن يجعل أعمالنا
المضافة إلى طلب بره في يوم الحشر فائزة غير خائبة وأن يعيذنا
من حال قوم لهم وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة وأشهد أن لا
إله إلا الله وحده لا شريك له الذي تمت كلماته صدقا وعدلا لا مبدل لكلامه
الذي أوضح المشكلات وجلى المبهمات إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه
وله الحكم في الخلق هذا بمعرفة إلى جهة الخير وهذا [illegible] تعالى عن الحركة
والسكون وأحاط علمه بما كان وما يكون وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله
النبي العربي لا تجارى فصاحة لسانه ولا تبارى سماحة بنانه ولا تراعه
بيانه المنادى بأعلى الصفات وأبنائها الحائز لأخبار لا تنازع في رفع محلها
الذي أقسم الله به وجعل قسما ورفع مقامه على الذي بلا استثناء فارتفع قدره في
كل أرض وسما في أمره ولاه شيئا ليس له من مضارع المشار إليه [illegible]
آدم من غير منازع المرجو للشفاعة العظمى النافعة إذا وقعت الواقعة ليس
لوقعتها كاذبة خافضة رافعة صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين أحسنوا
تصريف الأفعال وأجلوا [illegible] لأشرف متبوع فنالوا بالحظ الفعال صلاة
يعظم بورودها ومصدرها [illegible] بنفحات يحسن ظاهرها ومضمرها وسلم عليه
وعليهم أجمعين تسليما تأتي بركاته من الفضل بما هو أعذب من الماء المعين

الصفحة الأولى من نسخة الأصل



الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أسداه من النوال وأجزل من جزيل إنعامه [illegible] إلى عفو
بكل خير جزيل أحمده حمد [illegible] [illegible] وانتقم وانتقص
في الحال للإعراب عن [illegible] عنه [illegible] والشكر
[illegible] أجراه من لطائف الخافية [illegible] العوائد [illegible]
[illegible] فظفر باكتساب المقصود [illegible] تسهيل الفوائد [illegible] أسأله
أن يجعل أعمالنا [illegible] في يوم الحشر [illegible]
وأن يسعدنا [illegible] يوم [illegible]
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له [illegible]
[illegible] وجل كلامه [illegible] المشكلات [illegible]
الطبيب [illegible] الحكم في الخلق [illegible] إلى
جهة الخير [illegible] والسكون وأحاط علمه
بما كان وما يكون وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله النبي العربي
الذي لا تجارى فصاحته [illegible] ولا تبارى [illegible] ولا [illegible]
[illegible] الصفات [illegible] في رفع
[illegible] الذي [illegible] ورفع مقامه [illegible]
[illegible] في كل [illegible] الماضي في [illegible]
[illegible] ولذا [illegible]
المرجو [illegible] إذا وقف [illegible]
[illegible] صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
الذين [illegible] التنبيه [illegible]
[illegible] ومصدرها [illegible]
[illegible] عليه [illegible] أجمعين
[illegible] من [illegible] المعين [illegible]
فيقول العبد الفقير إلى المولى الغني محمد بن أبي بكر [illegible] المخزومي

الصفحة الأولى من نسخة ك

علامة له ونزاد ونقص الموش شيئاً لوجبنا تبدل العين من الفرق فاذا وصلوا
لم يعد بيداسينا لان حركة الثاني كانه في تمثيل العروض من التغيير المبين
الكافيين . وهذا ويكتبوه مما نعتد من في هذه الابواب الغريبة من اجازة
التعريف .. والله الموفق للصواب . وهو المرجو لانه اهل الاجر
والثواب واياه اسأل ان يختم لنا بالحسنى ويحظينا في الاولى
والآخرة بالمحل الاسنى والصلاة والسلام على سيدنا وعبده فاتح
خير السبل وخاتم الانبياء والرسل وعلى آله وصحبه وعترته وحزبه
وكان تأليف هذا الكتاب بحصن من حصون بلاد الهند من [illegible] اولها
اول شهر رمضان المعظم سنة خمس وعشرين وثمانمائة وآخرها يوم
الاحد الحادي والعشرون من ذي الحجة من السنة المذكورة وابتدأت
نقله الى هذه المبيضة بادستا باريز يوم السبت الثالث والعشرين
من صفر سنة ست وعشرين ووافق الفراغ من هذا النقل يوم الثلاثا
ثامن من جمادى الاولى سنة ست المذكورة قال ذلك وكتبه مؤلفه
لفقر عباد الله تعالى محمد ابن ابي بكر المخزومي المالكي حامدا ومصليا ومستغفرا
ومحوقلا نقل هذا اللفظ من الام المنسوخ منها وكان الفراغ من تكملة هذا
الكتاب المبارك يوم الثلاث سابع رجب الفرد الاصم الاصب من شهور سنة
سنة وعشرون بعد الالف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
والسلام على يد العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير الراجي عفو ربه القدير
محمد ابن المرحوم الشيخ ابراهيم ابن المرحوم الشيخ ناصر الدين ابن المرحوم الشيخ
علي ابن المرحوم الشيخ ابراهيم [illegible] ولي الله تعالى العارف به القطب الرباني
والفرد الصمداني الشيخ عز الدين الرفاعي [illegible] بلدا الشافعي مذهبا
الرفاعي طريقة وسلسلة غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه ورحم اسلافه
سلفه وابقى خلفه ولوالديه ولمن [illegible] واقاربه واحبابه [illegible]

الصفحة الأخيرة من نسخة ك

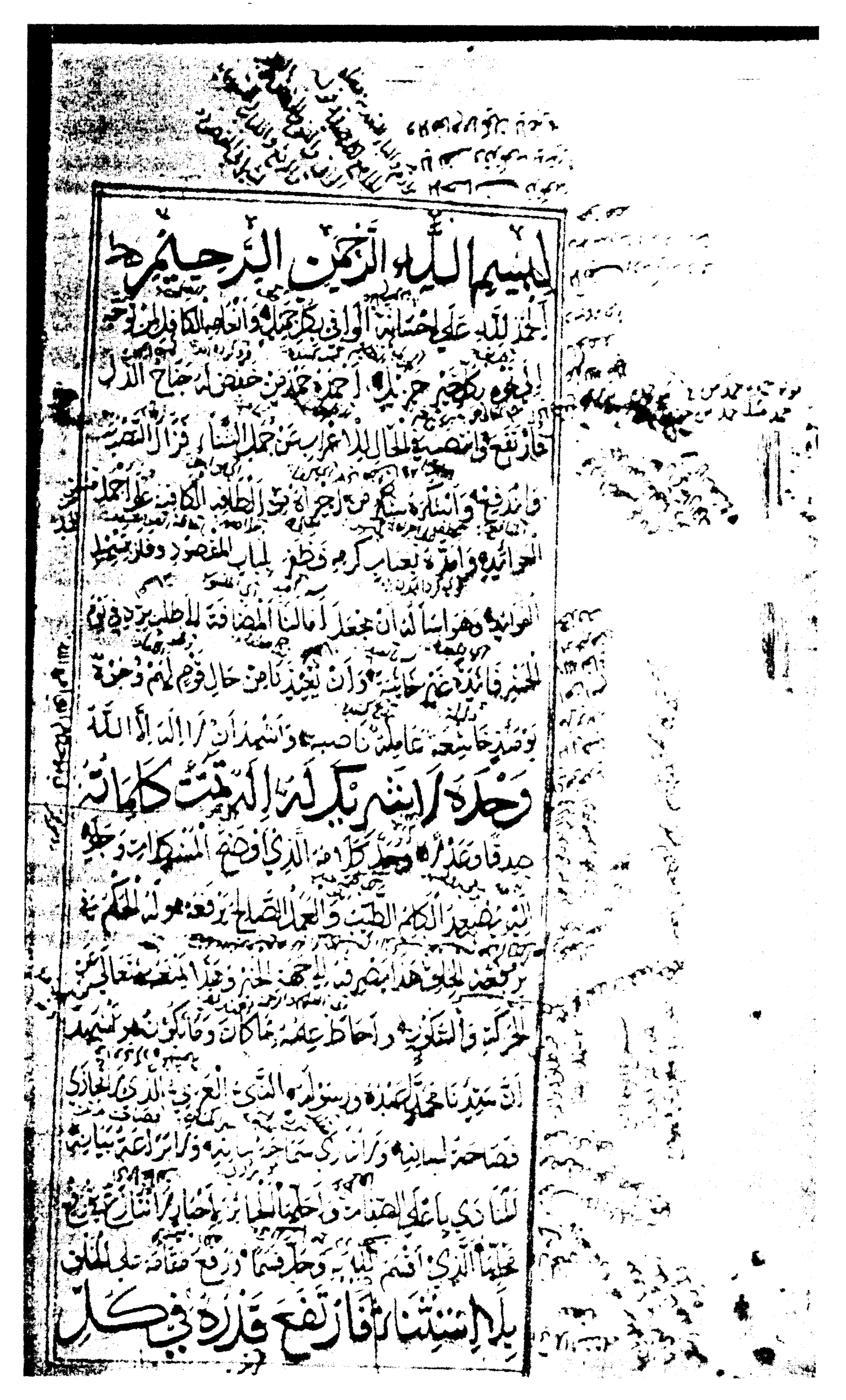
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الصفحة الأولى من نسخة ي

من بلاد اليمن [illegible] سنة خمس وعشرين
ومائة وأخذها يوم الأحد [illegible] والعشرين من ذي الحجة الحرام من السنة
المذكورة وابتهأت نقله إلى هذه النسخة [illegible] يوم [illegible]
العشرين من صفر سنة ست وعشرين ووافق الفراغ من هذا [illegible]
يوم الثلاثاء من جمادى الأولى سنة ست المذكورة [illegible]
وكتبه من خط مؤلفه [illegible] العلامة [illegible]
[illegible] محمد بن أبي بكر [illegible]
[illegible]

على صاحبها أفضل الصلاة والسلام [illegible]
ووافق الفراغ من تحرير هذا الكتاب المبارك [illegible] يوم [illegible]
وعشرين شهر رمضان المعظم من عام ثمانين وألف
بعناية مالكه سيدنا [illegible] العلامة شرف الدين الحسن بن صالح
بن صلاح [illegible] حفظه الله [illegible]
محمد صلى الله عليه وعلى آله [illegible]

الصفحة الأخيرة من نسخة ي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على إحسانه الوافي بكل جميله وإنعامه الكافل لمن توجه

إليه بكل خير جزيله أحمده حمد من خفض له جناح الذل

فارتفع وانتصب للحال الذي غرس من جميل الثناء في زلال القرب

واندفع وأشكره شكر من جرى به بحر الطاعة الكافية على أجمل

العوائد وأمده بعباب كرمه وظفر بلباب المقصود وفاز بنيل

الفوائد ونسأله أن يجعل أعمالنا المضافة للإخلاص [illegible] في

الخير فائدة غير خائبة وأن يعيذنا من حال قوم لهم وجوه

يومئذ خاشعة عاملة ناصبة وأشهد أن لا إله إلا الله

وحده لا شريك له الذي تمت كلماته

صدقا وعدلا شهادة [illegible] الذي وضع المشكلات وجلى

إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه مولى الحكم في

[illegible] الخلق هذا بصرفه إلى جهة الخير وعبدا [illegible]

الحركة والسكون وأحاط علمه بما كان وما يكون وأشهد

أن سيدنا محمدا عبده ورسوله النبي العربي الذي [illegible]

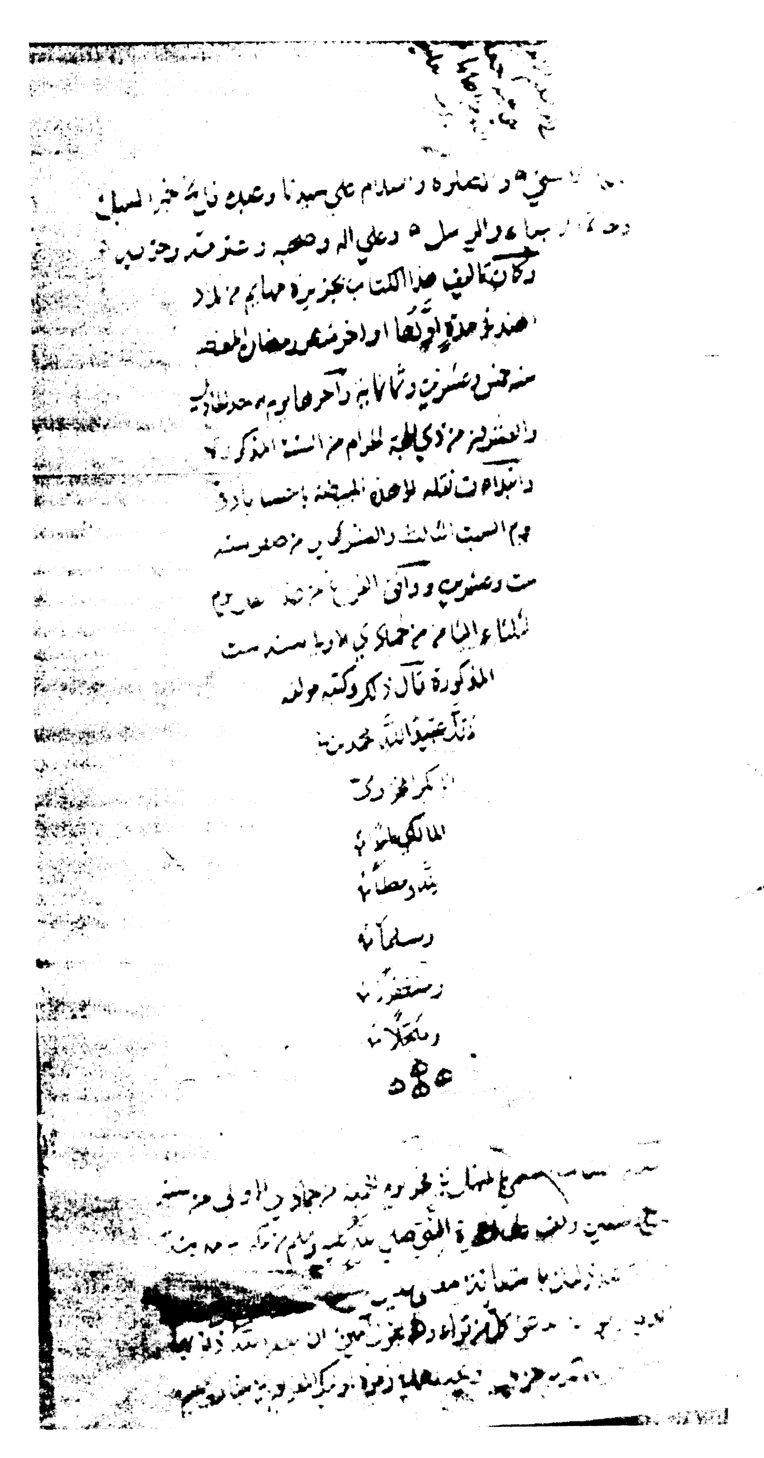
فصاحة لسانه [illegible] وبراعة بيانه

[illegible] الصفات [illegible]

[illegible] الذي [illegible] ورفع مقامه على الملك

بلا استثناء فارتفع قدره في كل

الصفحة الأولى من نسخة ل



والصلاة والسلام على سيدنا ومحمد خير المرسلين
الأنبياء والرسل وعلى آله وصحبه
وكان تأليف هذا الكتاب بجزيرة مهايم من بلاد
الهند أولها أواخر شهر رمضان المعظم
سنة خمس وعشرين وثمانمائة وآخرها يوم
والعشرين من ذي الحجة الحرام من السنة المذكورة
وابتداء
يوم السبت الثالث والعشرين من صفر سنة
ست وعشرين والفراغ من يوم
الثلاثاء الثامن من جمادى الأولى سنة ست
المذكورة قال ذلك وكتبه مؤلفه
عبد الله محمد
المالكي
حامدا ومصليا
ومسلما
ومستغفرا

الصفحة الأخيرة من نسخة ل

قسم التحقيق

المنهل الصافي في شرح الوافي

لبدر الدين الدماميني

المتوفى سنة ٨٢٧ هـ



(٤ / ظ) بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ على إحسانِه الوافي بكلِّ جميل، وإنعامِه الكافلِ لِمَنْ توجَّهَ إلى نحوِه بكلِّ خيرٍ جزيلٍ، أحمدُهُ حمدَ مَنْ خفضَ لهُ جناحَ الذُّلِّ <فعزَّ> [١] فارتفعَ[٢] ، وانتصبَ[٣] في الحالِ للإعرابِ عن جُملِ الثَّناءِ فزالَ النَّصبُ عنهُ واندفعَ، وأشكرُهُ شكرَ مَنْ أجزاهُ [٤] من ألطافِه الكافيةِ على أَجملِ العوائدِ، وأمدَّهُ بعبابِ كرمِه فظفرَ بلبابِ المقصودِ، وفازَ بتسهيلِ الفوائدِ، وهو أسألُهُ أَنْ يجعلَ آمالَنا المضافةَ إلى طلبِ برِّهِ في يومِ الحشرِ فائزةً، غيرَ خائبة، وأنْ يعيذَنا من حالِ قومٍ لهم: ﴿وجوهٌ يومئذ خاشعةٌ عاملةٌ ناصبةٌ﴾ [٥]، وأَشهدُ أَنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ وحْدَهُ لا شريكَ لَهُ، إلهٌ تَمَّتْ كلماتُهُ صدقًا وعدلاً[٦] ، وجلَّ كلامُهُ الذي أوضحَ المشكلاتِ وجلَّى، ﴿إليهِ يصعدُ الكَلِمُ الطَّيبُ والعملُ الصالحُ يرفعُهُ﴾ [٧] ولَهُ الحكمُ في الخَلْقِ، هذا يصرفُهُ إلى جهةِ الخيرِ وهذا يمنعُهُ، تعالى عَنِ الحركةِ [٨] والسكونِ، وأحاطَ علمُهُ بما كانَ وما يكونُ، وأَشهدُ أَنَّ سيِّدَنا محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ النَّبي العربي الذي لا تُجارَى فصاحَةُ لسانِه، ولا تُبارَى سماحةُ بنانِه، ولا براعةُ بيانِه،المنادَى بأعلى الصِّفاتِ وأجلِّها، الحائزُ لأخبارٍ لا تنازَعُ[٩] في رفعِ محلِّها، الذي أَقسمَ اللهُ بِهِ وجلَّ[١٠] قسمًا [١١] ، ورفعَ مقامَهُ على الخَلْقِ بلا استثناءٍ، فَارتفعَ قدرُهُ في كلِّ أُرضٍ وسماءٍ، الماضي في أمرِ مولاهُ مضيًّا [١٢] ليسَ لَهُ من مضارعٍ، المُشارُ إليهِ بسيادةِ ولدِ آدمَ من غيرِ منازعٍ، المرجوُّ للشَّفاعةِ العظمى النافعةِ.

---

(١) الزيادة من ك، ي.

(٢) في ك، ي، ل: وارتفع.

(٣) في ي: فأنتصب.

(٤) في الأصل: ك: اجراه، وهو تصحيف، وما أثبتنا في سائر النسخ.

(٥) الغاشية ٢-٣.

(٦) يشير الى قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً﴾ الأنعام ١١٥.

(٧) فاطر ١٠.

(٨) في ك، ي: الحركات.

(٩) اي الاحاديث. (حاشية الأصل).

(١٠) في ي: جل.

(١١) يشير الى قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ الحجر٧٢، وينظر تفسير الطبري ١٤/ ٤٤.

(١٢) في ل: مضيا مضيئا، بزيادة (مضيئا).

﴿إذا وقعَتِ الواقعةُ ليسَ لِوقْعَتِهَا كاذِبةٌ خافِضَةٌ رافعةٌ﴾ [١]. صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آله وصحبِهِ الذينَ أحسنُوا تصريفَ الأفعالِ، وأَجملُوا التبعيةَ لأشرفِ متبوعٍ، ففازوا بالحظِّ العالي، صلاةً يعظمُ موردها ومصدرها، وتعودُ بخيراتٍ يحسنُ ظاهرُها ومضمرُها، وسلَّمَ عليهِ وعليهم أجمعين، تسليمًا تأتي بركاتُهُ من الفضلِ بما هو أَعذبُ[٢] وأَغزرُ من الماءِ المعينِ.

(٥ /و) أمَّا بعدُ، فيقولُ العبدُ الفقيرُ إلى المولَى الغنيِّ محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني- أمدَّهُ اللهُ بلطفِهِ الخفيِ، وأجراهُ على عوائدِ برِّهِ الحفيِ-: لَمَّا قدمتُ من الديارِ المصرية إلى الكجرات الهندية[٣]، وجدت لكثير من طلبتها شغفًا بالمختصر النحوي المسمَّى بالوافي، وكلفًا بالتطلع إلى ظهور ما أشكلَ من معناه الخافي، وأَخبروني أَنَّهم لم يقفوا له على شرحٍ إلى الآن، ولا ظَفَرُوا بِمَنْ يتفرَّغُ لتحرير ما هو بِهِ[٤] من مسائل هذا الفنِّ ملآن، وأنَّ قصارَى حالهم في النظر في ما رقم[٥]، عليهِ من حواشٍ تهلهلَ نسجُها، ونكب في كثيرٍ من المحالِ عن سواء السبيل نهجُها، والتمسوا منِّي كتابةَ شرحٍ شافٍ للصدر في حلِّ معاقدِهِ، وافٍ بالغرض من تحرير مقاصدِهِ، فعاقني عن ذلك شغلُ البالِ، وما منيتُ به من الشَّجنِ والبلبالِ، وفارقتُ تلكَ الديار قبل إجابتهم إلى مطلوبهم، وإِسعافهم بمرغوبهم، ثم تحرَّكَ عزمي بعد السكون إلى السفر والرحلة إلى أحسنآباد[٦]

---

(١) الواقعة ١-٣.

(٢) في ي: أعز، وهو تحريف، و(أعذب و) ساقطة من ل.

(٣) الكجـــرات، بضم الكاف وإسكان الجيم وإهمال الراء بعدها الف فمثناة من فوق: إحدى ولايات الهـــند الكـــبيرة، طـــولها اثنان وثلاثمائة ميل، وعرضها سبعة ومئتا ميل، وأشهر مدنها: كنباية، وسورت، وأحمد آباد. والكجرات الآن ولاية تقع على الجانب الغربي من الهند على البحر العربي. ولد فيها المهاتما غاندي، عاصمتها الآن (غاندي نكر) بعد ان كانت العاصمة السابقة أحمد آباد. ينظر: الهند في العهد الاسلامي ٧١، ١١٢-١١٥، ودليل السياح لعموم الهند ٨.

(٤) في ي: ما صوبه مكان ما هو به.

(٥) (في ما رقم) ساقطة من ي.

(٦) في ي: حـــسن آبـــاد، والـــراجح لدينا أنّ اسم هذه المدينة هو أحمد آباد، اذ لا توجد مدينة في الكجرات باسم احسنآباد أو حسن آباد، وأَن المدينة التي قصدها الدماميني هي قصبة الكجرات الـــتي بناها الملك أحمد شاه ممدوح الدماميني المذكور، وهي مدينة أحمد آباد، وهي مدينة حسنة تقـــع على نهر سابر وكانت في الإسلام تشتمل على ستين وثلاثمئة محلة، وكانت أجمل مدن الهند، قيل كان فيها ألف جامع. وتعد مدينة أحمد اباد الآن المدينة الثانية في الهند بصناعة المنسوجات.

=

لأجتلي صبحَ محاسنِها الذي سفر، فإنِّي رأَيتُ كلمة الإجماع منعقدة على تعظيم شأنها، وألسنة الخلق تالية لفضائل[١] إمامها الأعظم وسلطانها، كاشف الكرب ملاذ سلاطين العجم والعرب، ذي الصفات التي[٢] تطابق على الشهادة بفضلها الخبرُ والعيانُ، والذات التي مرجَ اللهُ من كرمِها وعلْمِها البحرين يلتقيان، والهمم السنية السَّرية، والسيرة التي أَذكرَ عدلُها السيرةَ العمرية، أَفعالُهُ[٣] حميدةُ المساعي، وأَقوالُهُ[٤] تلاحظُ وجوهَ الحقِّ وتراعي، وأَحوالُهُ[٥] يقولُ لسانُهَا: أقاربُ الرَّعايا كوني آمنةً فلن تراعي، وتمتَّعي بدولةِ هذا السلطان الأَعظم الذي:

شَجْوُ حُسَّاده، وغَيْظُ عِداهُ ... أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ ويَسْمَعَ واعِ[٦]

الإمامِ العادلِ، والشجاعِ الباسلِ، ذي البنانِ المفضَّلِ الهطَّالِ، والجنانِ الذي يضعفُ عن قوَّتِهِ سائرُ الأبطالِ، إذا جادَ فما الغيثُ الوابلُ في إفراطِ هباتِهِ، أو جالَ فما اللَّيثُ المشبلُ في وثباتِهِ وثباتِهِ:

في حالَتَيْ جودٍ وبأسٍ لَمْ يَزَلْ ... للتِّبْـرِ والأَعْـداءُ منْـهُ تُبـارُ

يهبُ الأُلوفَ ولا يَهابُ أُلوفَهُم ... (٥ /ظ) هانَ العدوُّ عليهِ والدِّينارُ

ذي المغازي التي تُتْلَى آياتُ فتحِها في المحافلِ والمشاهدِ، وتسندُ العوالي أَحاديثها منه -نصرَهُ اللهُ- عن مقاتلٍ[٧] ومجاهدٍ[٨] والعلوم التي تضمُّ أَصدافُ المسامعِ دُرَرَهَا،

=

ينظر: الهند في العهد الاسلامي ١١٤، ودليل السياح لعموم الهند ٨.

(١) في ك: بفضائل.

(٢) في ي: الذي، وهو تحريف.

(٣) في ل: وافعال.

(٤) في ل: وأقوال.

(٥) في ل: واحوال.

(٦) البيت للبحتري: ديوانه ٢/ ١٢٤٤، وهو في دلائل الإعجاز ١٥٦.

(٧) هو أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي بالولاء، من أعلام المفسرين، له التفسير الكبير، ونوادر التفسير، والرد على القدرية، وغيرها، توفي سنة ١٥٠هـ. تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٠-١٦٩، ووفيات الأعيان ٥/ ٢٥٥-٢٥٧، والاعلام ٨/ ٢٠٦.

(٨) هو أبو الحجاج، مجاهد بن جبر المكي، أحد الأعلام من التابعين والأئمة والمفسرين، قرأ على عبد الله بن السائب، وعبد الله بن عباس، وتوفي سنة ١٠٣هـ. المعارف ٤٤٤، وطبقات القراء ٢/ ٤١، وطبقات الحفاظ ٣٥.

وتُطْلِعُ فكرتُهُ[١] الشَّريفَةُ في وجوهِ المسائلِ غُرَرَها، والأَحداقُ[٢] التي أُودِعَ اللُّطفُ في سكناتِها وحركاتِها، وأَرْبَتْ على لطافَةِ النسيمِ فما كأَنَّهُ اعتلَّ إلاَّ لتقصيرِهِ[٣] في محاكاتِها، والشهامةُ التي تُحَدِّثُ بعجائبِها مصارعُ الفرسان[٤]، وينطقُ السيفُ بصدقِ أنبائِها، وما السيفُ إلاَّ كاللِّسانِ، ومصاحبةِ القيامِ بفريضةِ الجهادِ في إعلاءِ الدِّينِ، وعمارةِ بلادِ الإسلامِ بتخريبِ ديارِ الكفرةِ المعتدينَ، وإعزازِ كلمةِ الإيمانِ، وإذلالِ عبدةِ الأوثانِ.

سَلْ عَنْهُ وانْطقْ بِهِ وانْظُرْ إليهِ تَجِدْ مِلءَ المسامعِ والأفواهِ والمُقَلِ[٥]

وقد استمرَّ بالعدلِ نعمةُ اللهِ عليهِ، وأحسنَ كما أحسنَ اللهُ إليهِ، وأَمرَ بالمعروفِ فإنَّهُ من أهلِهِ، ونَهَى عن المنكرِ كما تنزَّهَ عن فِعْلِهِ، وحلَّ مِنَ السلطنةِ العُظْمَى محلَّ الروحِ من الجسدِ، وظهرَ بمزايا الشجاعةِ، فحلَّتْ شمسُ السعادةِ منهُ ببرجِ الأسدِ، وأحسنَ رعايةَ السياسةِ في رعاياهُ، وأبدَى نتائجَ التوفيقِ من قضاياهُ، ووزنَ فعلَهُ بميزانِ العدلِ القويمِ، وعُرِفَ طريقُ الهدايةِ بمنهجِهِ[٦] الواسعِ[٧] المستقيمِ، فلم ينصرفْ عن الفضلِ لِمَا جاءَ بِهِ من وزنِ الفعلِ والتعريفِ، وناهيكَ بهما سببينِ يدركهما المتأمِّلُ إذا نظر في اسمِهِ الشريفِ[٨]، فهو الإمامُ الذي سارت الرُّكبانُ بأحاديثِ سيرتِهِ العظمى، وتنوَّعَتِ الأَلسنةُ في مدحِ مناقبِهِ الشريفةِ نثرًا ونظمًا، وختمَ الأَكارمَ فتحلَّتْ العليا منهُ بأشرفِ خاتمٍ، وحتَّمَ المكارمَ على نفسهِ الشريفةِ فهوَ على الحقيقةِ[٩] حاتم[١٠]، بل أعظمُ من حاتمٍ، ويَمَّمَ الغريبُ النازحُ جنابَهُ، وخيَّمَ بحماهُ الأعلى فلم يرضَ إلاَّ أنْ تكونَ الشُّهبُ أطنابَهُ، وقرَّتْ عينُهُ بذلكَ[١١] الحِمَى

---

(١) في ك: افكرته، وهو تحريف.

(٢) في الأصل: ك، ي: والاخلاق، وما أثبتنا من ل، وهو أنسب.

(٣) في ي: بالتقصير.

(٤) هكذا وردت العبارة في النسخ كلها، وهي لا تخلو من اضطراب.

(٥) البيت من قصيدة لابن شرف القيرواني محمد بن سعيد، ت ٤٦٠هـ. في أنوار الربيع ١/ ١٥٥، وبلا عزو في ذيل نفحة الريحانة ١٣٢.

(٦) في الأصل: بمنهجه الطريق، بزيادة الطريق، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(٧) الواسع ساقطة من ك، ي.

(٨) اسمه أحمد، وهو ممنوع من الإسراء.

(٩) في الأصل: التحقيق، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(١٠) يريد حاتم الطائي الجواد المشهور.

(١١) في ي: ذلك.

الشريف[١] حيثُ نظرَ في خلالِه، فما كأَنَّ الخناصرَ تحلَّتْ بالخواتمِ إلاَّ لأنَّها تعقدُ عليه، ولا كأنَّ العيونَ تزيَّنَتْ بالأنوارِ إلاَّ لأَنَّها تنظرُ إليه، ولا(٦ /و) كأَنَّ الدَّوَى[٢] فَتحَتْ أفواهَهَا إلاَّ لتنقلَ مدحَهَا لَهُ على أَلسنَةِ الأقلامِ، ولا كأنَّها حَبَّرَتْ بسوادِها بياضَ الطُّروسِ[٣] إلاَّ لتشيرَ إلى أنَّ اللَّيالِيَ والأَيَّامَ لَهُ من جملةِ الخُدَّامِ.

لَقَدْ سَمَا أَيَّدهُ اللهُ إلى أنْ بلغَ مجدُهُ السماء، وارتفعَ حتَّى امتدَّتْ يدُ الثُّرَيَّا تديمُ الإشارةَ إليهِ والإيماء، وتجاوزَ الغايةَ حتَّى ودَّ الفرقدُ لَوْ تمسَّكَ بأذيالِه، وتمنَّى الهلالُ لو كانَ سرجَ جوادِه، بل انْحَنَى ليؤدِّي حقَّ الخدمةِ لكمالِه، فما هبَّتِ الرِّياحُ إلاَّ خِلْتَ أَنَّ السَّماءَ تَنَفَّسَتِ الصُّعَداءَ لعجزِها عن رفعةِ مكانِه،ولا مطرتِ السُّحبُ إلاَّ حسبتَ أَنَّها بكت لقصورِهَا في المشابَهَةِ لكرَمِ بنانِه، ولا احْمَرَّتِ البروقُ إلاَّ خِلْتَها خجلتْ من شدَّةِ خفقانِهَا وثباتِ جنانِه، ولا زَمْجَرَتِ الرُّعودُ إلاَّ قلتَ هذهِ قعقعةُ سلاحِه، ولا ازهرتِ النُّجومُ إلاَّ قلتَ هذهِ أسنَّةُ رماحِه، ولا سالَ الشَّفَقُ الأحمرُ إلاَّ قلتَ هذهِ دماءُ عداهُ المسفوكَة، ولا لاحَتْ المجرَّةُ إلاَّ قلتَ هذهِ محجَّتُهُ البيضاءُ المسلوكَة، ولا طَلَعَ البدرُ إلاَّ قلتَ هذا[٤] شخصُهُ الشريفُ بينَ كواكبِ جُنْدِه، ولا بَدَا الصُّبحُ إلاَّ قلتَ اللهُ أكبرُ هذا سيفُهُ سُلَّ مِنْ غمدِه[٥] ، هو سيِّدُ سلاطينِ الزَّمانِ عَنْ آخرِهم وأعظمِهم، الذي إذا ذُكِرَ بعضُ مفاخرِهِ تلاشَتْ جميعُ مفاخرِهِم، مولانا أميرُ المؤمنينَ وإمامُ المسلمين، وقبلَةُ الآملينَ، المستنصرُ باللهِ الحنَّانِ المنَّان، الواثقُ باللهِ، المُستَعَان، أَبو المغازي شهابُ الدُّنيا والدِّين أحمدُ شاه السلطان.

في كُـلِّ يـومٍ لـنـاَ مِن مجدِهِ عَجَبٌ	وكُـلِّ لـيلٍ لَنَا مِـنْ ذِكْـرِهِ سَمَـرُ
سـقَى بِـهِ اللهُ دُنيانـا فأَخصَبَهَا	والعـدلُ يَفْعَـلُ ما لاَ يفعلُ المطَـرُ
مـا أَنْـصَفَتْ مجـدَهُ نُظَّامُ سيرتِـهِ	إنَّ الـذي سَتَرُوا[٦] فوقَ الذي سَطَرُوا[٧]

(١) في ل: الشريفة.

(٢) الدَّوَى، والدِّوَى، والدُّوَى: جمع دواة، وهو ما يكتب به. اللسان (دوا).

(٣) الطرس، بالكسر: الصحيفة والجمع أطراس وطروس. اللسان (طرس).

(٤) في ل: هذه.

(٥) في ك، ي: فهو.

(٦) في ك: سيروا، وهو تصحيف.

(٧) في ك: شطروا، وهو تصحيف. والأبيات بلا عزو في رحلة ابن معصوم ٣٠.

جعلَ اللهُ الممالكَ منظومَةً في سِلْكِ مُلكِه، وأَقطارَ الأَرضِ جاريَةً في حوزِهِ وملكِه، فأجمعتُ على الوفادةِ على أبوابِهِ الشريفَةِ، ومعالمِ معاليهِ المنيفَةِ[١]، وكتبتُ هذا التأليفَ مشتملاً على مباحثَ حسنةِ الإيرادِ والإصدارِ، وبذلتُ جَهْدَ الطاقةِ في تصفيتِهِ من شوائبِ الأكدارِ، وسمَّيْتُهُ(٦ /ظ) بالمنهلِ الصَّافي في شرحِ الوافي، ومزجتُ عبارتي بعبارةِ الأصلِ فاعتدلَ مزاجُهَا، واستقامَ على حسنِ الألفةِ منهاجُهَا، وأَلْبَسْتُ الشَّرحَ شعارَ السَّوادِ فقامَ خطيبًا بمحاسنِ هذا الكتابِ، وأَطلعتُ في ليالي السُّطورِ نجومَ معانيهِ هاديةً إلى طريقِ الصَّوابِ، ولم أَتْرُكْ من المتنِ -فيما أَظنُّ- عقدةً إلاَّ حَلَلْتُهَا، ولا منزلةً تحتاجُ إلى البيانِ إلاَّ حَلَلْتُهَا، وارْتَحَلْتُ بِهِ إلى سيِّدِ سلاطينِ الأَرضِ البعيدِ[٢] منهم والقريبِ، مُؤَمِّلاً أنْ يكرمَ وفادتَهُ فإنَّني[٣] غريبٌ بهذهِ الدِّيارِ[٤]، وهَلْ أحقُّ بالإكرامِ مِنَ الغريبِ، راجيًا أنْ يهبَ لي مِنْ مراحمِهِ الشريفةِ نسماتِ القَبُولِ[٥]، وأَنْ يقابلَ[٦] -أَيَّدَهُ اللهُ-[٧] كَسْرِي بما هُوَ عليهِ من الخَيْرِ والخِيَرِ[٨] مَجْبُولٌ[٩].

وأنا أَعتذرُ أَوَّلاً إلى النَّاظرِ في كتابي هذا عَمَّا يراهُ من خَلَلٍ، ويعثرُ عليهِ مِنْ زَلَلٍ، بأَنِّي فقيرٌ مزجَى البضاعَةِ، غيرُ معدودٍ في رجالِ هذهِ الصِّناعَةِ، وثانيًا بِمَا أَنَا فيهِ من مقاساةِ كربةٍ بعدَ كُرْبَةٍ، ومَا دفعتُ إليهِ بعدَ عزِّ الوطنِ مِنْ ذلِّ الغربَةِ، معَ ما رزيتُ بهِ من مصائبَ جمَّةٍ وخطوبٍ مدلهمَّةٍ، شتَّتَتْ الفكرَ وبلَّدَتْهُ، ووالتْ عليهِ الحزنَ وجدَّدَتْهُ[١٠]، ولكنْ حيثُ تَشَرَّفْتُ بالحضورِ بهذهِ الحضرةِ الشريفَةِ، فقد أَسفرَ لي صبحُ النَّجاحِ، وحيثُ صرتُ بهذا الأُفقِ الأعلى فقد طرتُ إلى أَوكارِ المسرَّةِ وأَنا غيرُ مقصوصِ الجَنَاحِ، وباللهِ أستعينُ في كُلِّ وردٍ وصدرٍ، وإِيَّاهُ أَسألُ أَنْ يسعدَنَا بنورِ التَّوفيقِ في كُلِّ نَظَرٍ، لاربَّ غيرُه ولا مأمولَ إلاَّ خيرُه، وهذا أَوانُ الشُّروعِ في المقصودِ، فنقولُ: قالَ المؤلِّفُ- رَحِمَهُ اللهُ تعالى وعَفَى عنهُ:

---

(١) في الأصل، ك، ي: المنيعة، وهو وجه، وما أثبتنا من ل، وهو أنسب.

(٢) في ك: البعيدة.

(٣) في ل: فأنه.

(٤) في ك، ل: بهذا الديار، و(بهذه الديار) ساقطة من ي.

(٥) في ل: نسيمات.

(٦) في ل: تقابل.

(٧) بعدها في ل: تعالى.

(٨) الخير، بالكسر: الكرم، والخير الشرف، والأصل. التاج (خير).

(٩) الجبلة: الخلقة والطبيعة.

(١٠) في ي: ووجدنه، وهو تحريف.

[[بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمدُ للهِ الذي بيدِهِ تصريفُ الأَحوالِ، ونحو كرمِهِ مقصدُ ذوي الآمالِ]].

ابتدأَ كتابَهُ بالبسملةِ[(١)] والحمدِ لَهُ، لأَنَّهُ أَمرٌ ذو بال، فينبغي افتتاحه بهما، فقد ورد في الحديث "كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدَأْ فيهِ ببسمِ الله الرحمن الرحيم فهوَ أَقطعُ ". وورد أيضًا "كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يبتدأً فيه بالحمدِ - وفي رواية- بحمدِ اللهِ فهوَ أَقطعُ"[(٢)] . لكن أثر الابتداء بالبسملة تيمُّنًا بها واقتداءً بالكتاب العزيز(٧ / و) وما عليه الإجماع، ولأنَّها مشتملة على الصفتين المادحتين[(٣)] ، فالناطق بها حامد، إِذ الحمد البشري هو الثناء باللِّسان على الجميل على جهة التعظيم، فيكون في الابتداء بها وفاءً بالحديثين. واللاَّم في (الحمد لله)[(٤)] إِمَّا للاستغراق، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى، فتكون المحامدُ كلُّها راجعة إليه، أو للجنس، ولا يفوت الغرض من الاستغراق، لأَنَّ اختصاص جنس الحمد بالله يستلزم اختصاص جميع المحامد به، إذ لو ثبت فرد من الحمد لغيره، لكان جنسه ثابتًا له في ضمنه، فلا يكون الجنس مختصًّا به تعالى، والمقدر خلافه[(٥)]. والمراد بـــاليد هنا القدرة. والتصريف هو التقليب والتغيير[(٦)] . والأَحوال: جمع حال، بمعنى الشأن والأمر[(٧)]، يذكر ويؤنث[(٨)] ، وإِضافة التصريف إليها من إِضافة المصدر إِلى المفعول، ويحتمل أَنْ يكون من إضافتهِ إِلى الفاعل[(٩)] ، بناءً على أَنَّ التصريف بمعنى التصرف، كالتبتيل بمعنى التبتُّل. والنَّحوُ: القصد والطريق[(١٠)] ، وهو هنا محتمل للأمرين، وعليهما فهو مبتدأ وخبره (مقصد ذوي الآمال)، على أَنَّ المقصد مصدر ميمي[(١١)]، فإِن أُريد بالنَّحو القصد، فالمعنى قد

---

(١) ينظـــرفي البـــسملة مقدمة ابن عطية ٢٨٧، وتفسير القرطبي١/٩١،والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٣٩.

(٢) مسند أحمد ٢/ ٣٥٩، وسنن ابن ماجة ١/ ٦١٠، وينظر الكشاف ١/ ٣١.

(٣) يعني الرحمن الرحيم.

(٤) ينظر المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٤٤.

(٥) ينظر المطول على التلخيص ٦-٧.

(٦) العين ٧/ ١٠٩، واللسان (صرف).

(٧) ينظر اللسان (حول).

(٨) ينظر المذكر والمؤنث للفراء ٢٥، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٨٣.

(٩) ينظر في مسألة إضافة المصدر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤-٢٦.

(١٠) ينظر العين ٣/ ٣٠٢، واللسان (نحا).

(١١) ينظر اللسان (قصد).

كرم الله هو قصد أصحاب الآمال، وإنْ أُريدَ بهِ الطريقُ، فالمعنى طريقُ كرمِ اللهِ، أي: الطريق الموصل إليهِ هو قصد الآملين، جعل الطريق نفس القصد مبالغة، والإسناد مجازي، كما صرَّحَ به الشيخ عبد القاهر[١] في قولها[٢] :

فَإِنَّما هِيَ إِقبالٌ وَإِدبارُ

وتقدير مضاف، في ذو مقصد ذوي الآمال مفوت لذلك الغرض، وجعل هذا المصدر بمعنى المفعول لا يحسن، لأَنَّهُ ميمي، ولم يرد كذلك إلاّ نادرًا[٣] ، نعم، يمكن ضبط المقصِدِ بكسر الصاد، على أَنَّهُ اسم مكان، فيصحُّ الحمل بلا تقدير، لكن تفوت المبالغة، ويوجد في بعض النسخ ضبط (نحوَ) بالفتحة على أَنَّهُ ظرفٌ مستقرٌّ، خبرٌ عن المقصد، وصحَّةُ ذلك تتوقف على ثبوت مثل ذلك الاستعمال في (نحو)، فإنْ ثبت فلا كلام، وإلاّ فالقياس المنع، لأَنَّهُ من الظروف المكانية المختصة، كالطريق والناحية والجهة، فلا ينتصب على الظريفة، بل لا بدّ من جره عند قصدها(٧ /ظ) بفي أو نحوها. والآمالُ: جمعُ أملٍ كفرس، وهو الرَّجاءُ[٤]. ولا يخفى ما في الكلام من براعة الاستهلال[٥]، حيث ابتدأَ الكتاب بما يناسب المقصود الأَصلي[٦] ، من إيراد بعض الألفاظ الدائرة بين أهل الفن[٧] ، كالأحوال والنحو. فإنْ قلت: فلم ذكر التصريف هنا ولا مدخل له في براعة الاستهلال؟ هذا معَ أَنَّهُ قُدِّمَ على المقصود بالذكر وهو النحو؟ قلت: المقصود الأصلي من هذا الكتاب ذكر الأَحكام النحوية، ولكن قد استطرد فيه إِلى ذكر أشياء يسيرة من التصريف[٨]، كالكلام في تثنية الاسم وجمعه، وصيغة المصدر سماعًا وقياساً، وصيغة الأمر، وصيغة اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة

---

(١) هـــو أبو بكر عبد القاهر بن الرحمن بن محمد الجرجاني، صاحب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، توفي سنة ٤٧١هـــ. (انباه الرواة ١/ ٦١٢، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦).

(٢) الخنساء، ديوانها ٥٠، وصدره:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إِذا ادَّكَرَتْ

والبيت في دلائل الإعجاز ٣٠٠.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ١٦٨، ١٧٤-١٧٥، والنكت للسيوطي ٢/ ٨٨٢.

(٤) اللسان (أمل).

(٥) ينظر الإيضاح للقزويني ٢/ ٥٩١-٥٩٤.

(٦) الأصلي، ساقطة من ك، ي، ل.

(٧) يعني أهل النحو.

(٨) في ك: ذكر أشياء من التصريف يسيرة منه، وفي ي: ذكر أشياء يسيرة ليس منه.

المشبهة، وحكم آخر الفعل المعتل عند اتصال نون التأكيد به، وَرَدِّ ما حُذِفَ من الأجوف عند اتصالها أيضًا به، وإبدال النون الخفيفة ألفًا في الوقف، وحذفها لالتقاء الساكنين، وَرَدِّ ما حُذِفَ لأجلها من حرف علة، إلى غير ذلك مما يبحث عنه في علم الصرف. فإذن له مدخل في الجملة بالنسبة إلى براعة الاستهلال، فذكر لهذا الغرض وقدم رعاية لتقدم رتبته على النحو من حيث إنَّ البحث في التصريف عن المفردات، وفي النحو عن المركبات.

[[وبحكمِهِ كُلُّ خفضٍ وَرَفْعٍ، وبقضائِهِ كلُّ عطاءٍ وَمَنْعٍ]]. القضاءُ والحكمُ مترادفانِ[1] ، فتخصيصُ الأوَّل بالحكمِ، والثَّاني بالقضاءِ. من بابِ التَّفنُّنِ بالعبارةِ. وفي كلتا الفاصلتينِ الطِّباقُ[2]، معَ مافي الأُولى من رعايةِ براعةِ الاستهلالِ. **[[والصَّلاةُ على مَنْ رُفِعَ لَهُ لواءُ النُّبوَّةِ، وَنُصِبَ عليه قبابُ الفتوَّةِ]]**. الصَّلاةُ في اللغةِ: الدُّعاءُ بخيرٍ[3]، وتعديةُ فعلها بـــ (على) لتضمنها[4] معنى العطفِ، وهيَ من اللهِ: الإحسانُ، أَو إرادتهُ. ومن غيرِهِ: طلبُ الإحسانِ. واللِّواءُ، بكسرِ اللاَّمِ وبالمَدِّ: معروفٌ[5] . والنُّبُوَّةُ، إمّا بالهمزة إنْ أُخِذَ النَّبيُّ من النَّبإِ، لأَنَّهُ أنبأَ عن الله، او أُنبِيءَ عنهُ، فهو فعيل بمعنى مُفْعِلٍ بالكسرِ على الأَوَّلِ كأَليمٍ، وبمعنى مُفْعَلٍ بالفتحِ على الثَّاني كضميرٍ وعليلٍ، وإمَّا بالواوِ الأصلية إنْ أُخِذَ من النَّبْوَةِ، والنباوَةِ: وهيَ ما ارْتَفَعَ من الأَرضِ، لأَنَّهُ رُفِعَ وشُرِّفَ على غيرِهِ[6] . وقد يكونُ هذا(٨ /و) اللِّواءُ المضافُ إلى النبوَّةِ أُشيرَ بِهِ إلى أمرٍ حقيقيٍّ هو[7] لواءُ الحمدِ الذي يكون يوم القيامة بيده عليه الصلاة والسلام، وفيه يقول: " آدمُ فيمَنْ دونَهُ تحتَ لوائي..." الحديث[8] . وَرَفْعُ هذا اللواء -وإنْ كانَ في ذلك اليوم المستقبل -محقَّقُ الوقوعِ، فَعَبَّرَ عنه

---

(١) ينظر اللسان (قضى) و(حكم).

(٢) ينظر التلخيص ٣٤٨ــ٣٤٩، والإيضاح للقزويني ٢/ ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٣) التاج (صلو).

(٤) في ل: لتضمنه.

(٥) اللسان (لوى).

(٦) اللسان: (نبأ) و(نبا). وينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٣١٩.

(٧) في ك: وهو.

(٨) في صـــحيح الترمذي ١٣/ ١٠٢: "عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا سـيد ولـد آدم يوم القيامة وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه تحت لوائي...".

بالماضي. وفي بعض الحواشي: أنَّ هذا من قبيل الاستعارة بالكناية، شبَّهَ النُّبوَّةَ بالمُلك، وأَثبتَ لها ما هو من لوازمِهِ على سبيل التخييل[١]. ونُصِبَ: أي: أُقيمَ[٢]. والقُبابُ: جمعُ قبَّةٍ، وتكون من بناء وغيرِهِ، وتجمعُ أيضًا على قُبَب، والفتوَّةُ: الكَرَمُ، وهذا من قبيل الكِناية المطلوب بها[٣]، تخصيص الصفة بالموصوف[٤] كما في البيت المشهور:

إنَّ الـــسماحةَ والمـــروءةَ والـــنَّدَى ... في قُـــبَّةٍ ضُـــرِبَتْ علـــى ابنِ الحشرَجِ

ولا يخفى ما في (رُفِعَ ونُصِبَ) من مناسبة المقصود.

[[خيرِ مَنْ مشىَ ومَنْ رَكِب، مُحَمَّدِ بن عبدِ اللهِ بن عبدِ المُطَّلب]]. في الفاصلة الأُولى الطباق باعتبار فعل المشي والركوب، وفي الثانية الاطِّراد[٥] كما في قوله عليه {الصلاةُ و} السَّلامُ: " الكريمُ ابنُ الكريم ابن الكريم ابن الكريم، يوسفُ بنُ يعقوب بن اسحق بن إبراهيم"[٦]. وفي كلامِ الصَّفِيِّ الحلِّيِّ[٧] في شرح بديعيَّتِهِ[٨] ما يوهم اختصاص هذا النوع من البديع بالشعر. وفيهما لزوم ما لا يلزم[٩]، وهو كسرُ الحرفِ الذي قبلَ الباءِ.

[[وعلى آلِهِ الذي صلاحُ الأُمورِ ببركاتِهِم، وأهلِ بيتِهِ الذينَ تناهَى سكونُ الدِّين في حركاتِهِم]]. آلِهِ: -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم- هم بنو هاشم وبنو عبد المطَّلب، على المشهورِ من مذهبِ الإمامِ مالك[١٠] -رحمه الله- وهو اختيارُ الإمامِ الشافعي[١١]

---

(١) ينظر التلخيص ٣٢٤-٣٢٧.

(٢) في ك: وأقيم.

(٣) في الأصل: هنا، وهو تحريف، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(٤) ينظر التلخيص ٣٤٢، والإيضاح للقزويني ٢/ ٤٦٢.

(٥) ينظر التلخيص ٣٨٧-٣٨٨.

(٦) صحيح الترمذي ١١/ ٢٨١. وورد الحديث في الإيضاح للقزويني ٢/ ٥٣٥.

(٧) هـــو عـــبد العزيز بن سرايا بن علي بن أبي القاسم السنبسي الطائي، شاعر عصره. ولد ونشأ في الحلة، توفي ببغداد سنة ٧٥٠هـــ. فوات الوفيات ٢/ ٥٧٩، والأعلام ٤/ ١٤١.

(٨) شرح البديعية ورقة ٦، ١٤.

(٩) ينظر التلخيص ٤٠٦-٤٠٧، والإيضاح للقزويني ٢/ ٥٥٣.

(١٠) مالـــك بـــن أنـــس إمام دار الهجرة وصاحب الموطأ، ينسب إليه المذهب المالكي، توفي سنة ١٧٩هـــ، الفهرست ١٩٨، والنجوم الزاهرة ٢/ ٩٦.

(١١) محمـــد بن إدريس بن العباس المشهور بالشافعي صاحب المذهب الفقهي المعروف، توفي سنة ٢٠٤هـــــ الفهرست ٢٠٩، ومعجم الأدباء ٦/ ٣٦٧، وشذرات الذهب ٢/ ٩. وينظر رأيه في =

وأصحابِهِ. وقيلَ: عترتُهُ، وهم نسلُهُ ورهطُهُ الأدنون[١]. وقيلَ: أتقياءُ أمَّتِهِ، فعلى الأخير تدخلُ الصحابةُ، وعلى الأوَّلَينِ إنَّما يدخلُ فيهم مَنْ شملَهُ النَّسبُ المذكورُ.

الصَّلاحُ: ضدُّ الفسادِ. والبركاتُ: جمعُ بركة، وهيَ نَمَاءُ الخيرِ وزيادتُهُ. وأهلُ بيتِهِ، من عطفِ الخاصِّ على العام. فعن عمر بن سلمة [٢]: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجسَ أَهْلَ البيتِ ويُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [٣]. وذلك في بيتِ أمِّ سَلَمَةَ[٤]، دَعَا النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عليًّا وحسناً وحسيناً(٨/ظ) وفاطمةَ وقال: اللَّهُمَّ هؤلاءِ أَهلُ بيتي فأَذْهِبْ عنهم الرِّجسَ وطَهِّرْهم تطهيرًا"[٥].

وتناهَى: بلغَ[٦]. والمراد بسكون الدين: استقرارُهُ على سنن الحقِّ وعدم اضطرابه مِمَّا[٧] يحصل فيه من شوائب البدع. والحركاتُ: جمع حركة، وهي[٨] معروفة، والمراد بها هنا[٩]: السَّعيُ في تثبيت الدين واستقامة أحواله. وليست هذهِ الفضيلةُ مقصورةً على أهلِ البيتِ كما يزعم الشيعة، بل كثيرٌ من غيرِهِم من الصحابَةِ يشاركونَهُم فيها -رضي اللهُ عنهم أجمعين- وحَشَرَنَا في زمرة مَنْ أحب الجميع وعرف لكلِّ ذي حقٍّ حقَّهُ، ولم يخرج عن طريق أهل السنة والجماعة.

=

شرح الحدود النحوية ٢٧-٢٨.

(١) ينظر السان (عتر).

(٢) هو عمر بن عبد الله بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، من أوائل الصحابة، ولد بالحبشة ورباه الأنبياء صلى الله عليه وسلم، وولي البحرين زمن علي (ع) وشهد معه وقعة الجمل. وله اثنا عشر حديثاً، توفي بالمدينة سنة ٨٣هـ الكامل في التاريخ ٥/ ٥٢٥، والأعلام ٥/ ٢١١.

(٣) الأحزاب ٣٣، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٢٦.

(٤) هي هند بنت أبي أُمية، أم المؤمنين، مهاجرة جليلة -رضي الله عنها- تزوَّجَها الرسول صلى الله عليه وآلهِ وسلم بعد وفاة زوجها أبي سلمة. قيل توفيت سنة ٦٠ أو ٦١ أو ٦٢هـ. طبقات ابن سعد ٨/ ٨٦-٩٦، واعلام النساء ٥/ ٢٢١-٢٢٧ والاعلام ٩/ ١٠٤.

(٥) صحيح الترمذي ١٣/ ٢٠٠.

(٦) في ك، ي: أي بلغ، وهو وجه.

(٧) في ك، ي، ل: بما، وهو وجه.

(٨) في ل: وهو، وهو تحريف.

(٩) (هنا) ساقطة من ك، ي.

وبينَ بركاتِهم وحركاتِهم الجناسُ اللاَّحقُ[١]، وفي السجعة الثانية الطباق باعتبار السكون والحركات، وجناس التصحيف[٢] باعتبار الدين والذين.

[[وبَعْدُ، فقَد قالَ أضعفُ عبادِ اللهِ القوي محمَّدُ بن عثمان بن عمر البلخي – أصلحَ اللهُ أحوالَهُ، وحقَّقَ آمالَهُ –]]. بَعْدُ: ظرف مقطوع عن الإضافة، مبنيٌّ على الضَّمِّ[٣]، والأصل بعد ذلك، أَي: بعد (ما سبق من البسملة والحمد والصلاة. وعامله محذوف، فإمَّا أَنْ يكون التقدير: وأَقول بعد ذلك، وثَمَّة جملة محذوفة هي معمول القول المحذوف، ولذا دخلت فاء السببية على (قد قال)، فأصل الكلام هكذا: وأَقولُ بعدَ ذلكَ تَنبَّهْ، فقد قال أضعفُ عبادِ اللهِ، وَإِمَّا أنْ يكونَ التقديرُ: وأشرعُ بعد ذلك في المقصودِ. والماضوية معطوفة على المحذوفة، والأصل: أشرع فأقولُ، لكن لَمَّا كانَ المقولُ في حيِّزِ المتحقِّقِ الوقوعِ عنده، عبَّرَ عنه بالماضي وأسندَ فعلَ القول إلى الظاهرِ لِمَا سنذكرُهُ، فعلى هذا تكونُ الفاءُ من قولِهِ (فقد قالَ)[٤] ، عاطفةً[٥]، وقد يجوزُ وَجْهٌ ثالث، وهو جعلها زائدة[٦] ، فيكون (قال) هو عامل (بَعْدُ)، ولا حذفَ، وفي بعض الحواشي: إنَّ هذه الفاءَ المنبِّهَةَ، أتَى بها مانعةً من توهُّمِ إضافةِ (بَعْدُ) إلى ما بعده. قلت: لا تُؤثَرُ[٧] تسميةُ الفاءِ بالمنبِّهَةِ عن أحدٍ من النحاة المعتبرين فيما أَعلمُ، والمشهورُ في الاصطلاح هو الفاءُ الفصيحةُ في بعض الصور كما هو معروف في محلِّهِ. أَمَّا أوَّلاً: فتوهُّمُهَا(٩/و) مدفوعٌ ببناءِ الكلمة على الضَّمِّ المؤذن بقطعها عن الإضافة لفظًا، فلا وجه مع وجود هذا لذلك التوهم، وأَمَّا ثانيًا فـــ (بَعْدُ) ليس مِمَّا يضافُ إلى الجملةِ، والواقع بعدَهُ في هذا التركيب جملة، فلا يتوهم الإضافة حتى يدفع التوهم بالفاء. فإنْ قلتَ: الواو الداخلة على (بَعْدُ) للعطف)، فما المعطوف عليه؟ قلتُ: مقدَّرٌ، وذلك أنَّ الجار والمجرور من البسملة إِمَّا ظرفٌ مستقرٌّ يتعلَّقُ بمحذوف منصوب على الحال من فاعل واقع في جملة محذوفة،

---

(١) ينظر التلخيص ٣٩١، والإيضاح للقزويني ٢/ ٥٤٠-٤٥١.

(٢) ينظر التلخيص ٣٨٩، والإيضاح للقزويني ٢/ ٥٣٧.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٥-٨٦، واللمع ٣/ ١٩٢.

(٤) (قال) ساقطة من ك.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٢١٣.

(٦) المصدر السابق ٢١٩.

(٧) في ك: لا يؤثر، وهو وجه.

والتقدير ملتبسًا بسم الله الرحمن الرحيم أبْتدِئُ[١] ، ومعنى ملتبسًا بحسب القرينة متبرِّكًا، وإمَّا لغوٌ يتعلَّق بنفس ابتدِئُ[٢] ، على أنَّ الباء للاستعانة، وجملتا الحمد والصلاة على الوجهين في محلِّ نصبٍ[٣] على المفعوليَّةِ[٤] ، حكايةً باسْمِ فاعلٍ من القولِ محذوف، هو حالٌ من فاعلِ ذلكَ الفعلِ، أَو متداخلة على التقدير الأَوَّل، والأصل: ابتدِئُ الكتابَ متبرِّكًا باسمِ اللهِ، قائلاً: الحمدُ للهِ[٥] ... إلى آخره، أَو ابتدِئُ <هذا> [٦]. الكتابَ[٧] بسمِ اللهِ، على معنى استعينُ على الابتداءِ[٨] بسم اللهِ[٩] قائلاً الحمدُ للهِ، وأَقولُ بعد ذلك أو أشرعُ بعد ذلك في المقصود، فالجملة المقدَّرَةُ بعد الواو معطوفة على الأُولى المحذوفة، وهي ابتدِئُ أو أشرعُ.

وقولُهُ: أضعفُ عبادِ اللهِ القويِّ: من قبيل الالتفات من التَّكلُّمِ إلى الغيبة[١٠]. والنكتة التوصل بذلك إلى هضمِ نفسِهِ واستعطافِ ربِّهِ وتعظيمِهِ. واختارَ الوصفَ بالقويِّ لأَنَّهُ من القوَّةِ، وبينها وبينَ الضَّعفِ المشتقِّ منهُ أضعفُ، طباقٌ.

[[بيِّنٌ لا يُدْفَع، ومكشوفٌ لا يَتقَنَّع. إنّ اللهَ تعالى عظَّمَ شأنَ العربيَّةِ، حيثُ أَنطقَ بها خيرَ البريَّةِ]]. البيِّنُ: المتَّضِحُ الظَّاهرُ. لا يُدْفَعُ: أي: لا يزالُ عن محلِّهِ من البيان. والمكشوفُ: المَظْهَرُ. والتَّقَنُّعُ: لبسُ القناعِ وما تُغطِّي بِهِ المرأةُ رأسَها[١١] . فلا يَتَقَنَّعُ: استعارةٌ تبعيَّةٌ[١٢] ، شَبَّهَ اشتمالَ الأمرِ على ما يسترُهُ بالتَّقَنُّعِ ثُمَّ نفاهُ، أي: ومكشوفٌ لا يتستَّرُ بما يمنعُ عن[١٣] إدراكِهِ، وهاتان الفاصلتان من كلام الزمخشري[١٤] في ديباجة

(١) في ي: ابتدأ. (٢) في ي: ابتدأ.

(٣) في ك، ي: النصب.

(٤) في ك: مفعولية، وينظر حاشية الكشاف للتفتازاني ورقة ٢، ٣.

(٥) بعدها في ي (قائلا) وهي زائدة. (٦) الزيادة من ك، ي.

(٧) بعدها في ك (متبركا)، وفي ي: باستعانة اسم الله.

(٨) في ك: ابتدائه، والعبارة (بسم الله، على معنى أستعين على الابتداء) ساقطة من ي.

(٩) بعدها في ك: باستعانة اسم الله. (١٠) ينظر: الإيضاح للقزويني ١/ ١٥٧ وما بعدها.

(١١) الصحاح واللسان (قنع).

(١٢) ينظر حد الاستعارة التبعية في الإيضاح للقزويني ٢/ ٤٢٩.

(١٣) في ك: من، وهو تحريف.

(١٤) أبو القاسم، جار الله، محمود بن عمر الزمخشري، صاحب الكشاف والمفصل وغيرهما توفي سنة ٥٣٨هـ. معجم الأدباء ٧/ ١٤٧، وانباه الرواة ٣/ ٢٦٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩-٢٨٠.

المفصل حيث قال: "وذلك أنَّهم لا يجدون عِلْمًا من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها، وعلمي تفسيرها[(١)] وأخبارها إلاَّ وافتقاره إلى العربية بيِّنٌ لا يُدْفَعُ ومكشوفٌ لا يتقنَّعُ"[(٢)]. و(بيِّنٌ) في المتن خبرٌ قُدِّمَ وجوبًا على المبتدأ الذي هو إنَّ وصلتُها مع ما فيه من التَّشويقِ[(٣)] إلى ذِكْرِ المسندِ إليه. (٩ /ظ) والعربية: لغة العرب، غلب استعمالها بدون موصوفها[(٤)]، ويعرُبُ بن قحطان أوَّلُ مَنْ تكلَّمَ بها، كذا في الصِّحاح[(٥)]. والبرية: الخلق، إمَّا من البَرَى، وهو التُّرابُ، أو من بَرَأَ، أي: خَلَقَ، ثم خفف بترك الهمزة[(٦)]. واستعملَ المؤلِّفُ (حيثُ) للتعليلِ اسمًا غيرَ ظرفٍ[(٧)]، والمعنى: أنَّ اللهَ تعالى عظَّمَ شأنَ العربية، لمكان إنطاق خير خلقه عليه الصلاة والسلام بها، وجعلها لسانه الذي يتكلَّمُ به[(٨)]، (فأمَّا استعمالُها غيرُ ظرفٍ، فقد قالَ به الفارسي[(٩)]، وتبعَهُ عليه جماعةٌ)[(١٠)]، وأمَّا استعمالُها للتعليلِ، فيقع في كلام المصنفين، وهو محلُّ نظرٍ. **[[وجَعَلَ المرقاةَ إليها فنونَ الأَدب، خصوصًا لِمَنْ لم ينشأْ بينَ أظهرِ العربِ]]**. قالَ الجوهري[(١١)]: " يقالُ رَقيتُ في السُّلَّمِ رَقْياً ورُقِيًّا، إذا صَعَدْتَ وارتقيتَ مثلَهُ، والمَرقاةُ بالفتح: الدَّرْجَةُ، فمَنْ كسرها شبَّهها بالآلةِ التي يعمل بها، ومَنْ فتحَ قالَ هذا موضعٌ يُفْعَلُ فيه "[(١٢)]. وضمير (إليها) عائدٌ إلى

(١) من (ما سبق من البسملة - في ق ٨ظ - الى.. تفسيرها) ساقطة من ل، ويبدو انها لم تصور على الميكروفيلم.

(٢) المفصل ١/ ٤، وينظر شرحه لابن يعيش ١/ ٨.

(٣) في ك: التسويق، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل ي: موصوف، وفي ك: الموصوف، وما أثبتنا من ل.

(٥) الصحاح (عرب).

(٦) اللسان (برأ) و(برى).

(٧) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٦٢.

(٨) في ك، ي: بها، وهو تحريف.

(٩) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي النحوي، صاحب الإيضاح، المتوفي سنة ٣٧٧هـ، تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥، ونزهة الألباء ٣١٥-٣١٧، وانباه الرواة ١/ ٢٧٣.

(١٠) من (فاما استعمالها... الى... جماعة) ساقطة من ك. وينظر في مسألة (حيث) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٨، والارتشاف ٢/ ٢٦٠-٢٦٢، ومغني اللبيب ١٧٦-١٧٧، والهمع ٣/ ٢٠٨.

(١١) هو اسماعيل بن حماد، أبو نصر الفارابي صاحب الصحاح، المتوفي سنة ٣٩٣هـ. معجم الأدباء ٢/ ٢٦٦، وانباه الرواة ١/ ١٩٤، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٦.

(١٢) الصحاح (رقى).

العربيةِ. والفنونُ: الأنواع، واحدُها فنٌّ، والمراد بها هنا أقسام علم الأدب، وهو علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظًا أَو كتابةً، وقد صرَّحَ الزمخشري وغيره بانقسامه إلى اثني عشر قسمًا، فمنها أُصول، والبحث فيها إِمَّا عن المفردات، فإِنْ كان من حيث جواهرُها وموادُّها، فهو علم اللغة، وإِنْ كان من حيث صورها وهيئاتها، فهو علم التَّصريف، وإِن كان من حيث انتساب بعضها إِلى بعض بالأصالة والفرعية، فهو علم الاشتقاق، وإمَّا عن المركبات على الإطلاق، أي: موزونةً كانت أَوْ غيرَ موزونةٍ، فإِن كان باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأَصلية، فهو عِلْمُ النَّحوِ، وإِن كانَ باعتبار إفادتها لمعانٍ مغايرة لأصل المعنى، فهو عِلْمُ المعاني، وإِنْ كان باعتبار كيفية تلك الإِفادة في مراتب الوضوح، فهو عِلْمُ البيان، وإِنْ كانَ من حيث أواخر أبياتها، فهو علم القافية. ومنها فروع، والبحث فيها إِمَّا أنْ يتعلَّق بنقوش الكتابة، فهو عِلْمُ الخطِّ، أَوْ يختصُّ بالمنظوم باعتبار النظر في محاسنِهِ ومعائبِهِ[1] من حيث هو منظوم، وهذا (١٠/ و) هو العلم المسمَّى بقرض الشعر، أو يختصُّ بالمنثور، وهو علم إنشاء النَّثر من الرسائل والخُطَبِ ونحوها، أو لا يختصُّ بشيءٍ منهما بل يكون شاملاً لهما، وهو علم المحاضرات، ومنه التواريخ.

وأَمَّا البديع فقد جعلوه ذيلاً لعلمي المعاني والبيان، وبعضهم يجعله قسمًا برأسهِ، فتكون الأقسامُ ثلاثةَ عشَرَ.

والمؤلف شبَّهَ فنونَ الأدب بالنسبة إِلى معرفة اللغة العربية بالدرجة التي يرتقى فيها، وَوَجْهُ الشَّبَهِ التَّوصلُ بذلك إِلى المقصودِ[2]. وخصوصًا: مصدرُ فعلٍ محذوف، أي: خُصَّ ذلكَ بِهِ خصوصًا، وهذه الجملة معترضة بينَ (جعل) وتعلُّقِهِ، وهو (لِمَنْ لم ينشَأ)، أي: جعلَ فنونَ الأدب مرقاةً إِلى لسانِ العرب لمن لم ينشأ بينهم، خصَّ ذلك بِهِ خصوصًا، كأَنَّهُ من حيث بعدُهُ عن معرفة اللِّسان العربي لعدم نشأته بينَ أَهلهِ، جعلَ هذا خاصًّا بِهِ لشدَّةِ احتياجهِ إليهِ، دون مَنْ نشأَ بينَ العربِ فإِنَّهُ وإِنْ عرض احتياجه إليها وقتًا ما، فليس كاحتياج الأَوَّل. ونشأَ فلانٌ في بني فلان: إِذا شبَّ فيهم، كذا في الصحاح[3]. والمرادُ بينَ العربِ. ولفظُ[4] (الأظهر) مقحمٌ، ومثلُهُ كثيرٌ.

---

(١) في ك، ي: ومعانيه، وهو تصحيف.

(٢) لم اقف على هذا النص في المظان المتيسرة.

(٣) الصحاح: (نشأ).

(٤) في ك، ي، ل: فلفظ.

[[ومِنْ أَهمِّها عِلْمُ العربيةِ، فإِنَّهُ لا تُخْفَى آثارُهُ، والصُّبْحُ لا تُنْكَرُ أنوارُهُ]]. ومن: تبعيضية، وضمير (أَهمها) عائدٌ إلى فنون الأَدبِ، والمراد بعلم العربية النحو، وكثيرًا ما يطلق عليه على الخصوص، وقد يُطْلَقُ على ما هو أَعَمُّ منهُ كما صرَّحَ به بعض القوم، حيث قال: علم العربية وعلم الأَدب مترادفان. والآثارُ: الفوائد: جعلَ ظهورَ فوائدِ عِلْمِ[1] النَّحوِ علَّةً لكونِهِ من أَهمِّ فنونِ الأدب، وذلك من حيث إنَّ الغرضَ من وضع اللغة حصول التفاهم بها، وهو موقوفٌ على تركيبِ الألفاظِ بعضها مع بعض، وتأْدية أَصل المعنى على الوجه الصحيح، وذا إِنَّما يتأتَّى لغيرِ مَنْ هو عربيٌّ بالسليقَةِ بهذا الفنِّ، فكان مِمَّا يهتمُّ به أشدَّ الاهتمام.

وقولُهُ: (والصُّبحُ لا تُنْكَرُ أَنوارُهُ) جملةٌ أُخرجَتْ مَخْرَجَ المَثَلِ لتوكيدِ الأَوَّل، أي: إنَّ عِلْمَ العربية فوائدُهُ ظاهرةٌ مكشوفةٌ لا تَخْفَى على أحد، فهو بمثابة الصبح في الظهور والجلاء، فلا يتمارَى في ظهور آثار(١٠/ و) هذا العلم[2]، كما أنَّ الصّبحَ لا تُنْكَرُ أنوارُهُ، لكونها ظاهرةً جليةً.

[[وكتابِي هذا وافٍ بجُلِّ نفائسه، وحاوٍ لأكثرِ أَوابدِه وأوانِه]]. إسنادُ الوفاءِ إلى الكـــتاب مجـــازٌ، كأَنَّهُ تخيَّلَ أَنَّهُ وَعَدَ إفادةَ ذلك فوفَّى بما وَعَدَ. وجُلُّ الشَّيءِ: معظمُهُ. والنفائسُ: جمعُ نفيسةٍ، والمرادُ بها هنا النكتةُ الحسنةُ، والفائدة المرغوب فيها. والحاوِي: الجامعُ. والأوابد: الوحوشُ، واحدُها آبدةٌ على وزن[3] فاعلة[4]. والأوانسُ: جمعُ آنسة، وهي التي تأْلفُ ولا تنفرُ من، وهو خلافُ الوحشةِ[5]. شبَّهَ[6] المسائلَ الغامضةَ الصعبةَ المأَخـــذِ بالأوابـــدِ المتوحشةِ النافرةِ، لصعوبة الحصول عليها والظفر بها، وشبَّهَ المسائلَ المشهورةَ القريبة المأخذ بالأوانس، لسهولة الوصول إليها، يعني أَنَّ كتابَهُ هذا جامعٌ لأكثر القـــسمين الصعب والسهل، وكلٌّ من ضمائر (نفائسِه، وأوابدِهِ، وأوانسِهِ) عائدٌ إلى علم العربية.

---

(١) (علم) ساقطة من ك، ي.

(٢) في ك: الفن، وهو وجه.

(٣) (وزن) ساقطة من ك، ي.

(٤) اللسان (أبد).

(٥) اللسان: (أنس).

(٦) في ك: وشبه، بزيادة الواو.

[[لا يضيعُ في أَلفاظِهِ قَيْدٌ، ولا يشذُّ مِنْ جوفِ الفرَا صيدٌ]]. الجملةُ الأُولى خبرٌ آخرُ لقوله (كتابي) والعائد منها ضمير (ألفاظه) والواو الداخلة على الجملة الثانية اعتراضية، ولا يصحُّ أنْ تكونَ عاطفة، لامتناع كون مدخولها خبرًا عن الكتاب، وإِنَّما أَتى بها تذييلاً كالمَثَلِ لتقرير مضمون الأُولى -كما ستعرف- وفي (ألفاظه) ظرفٌ مستقرٌّ حال من فاعل (لا يضيع) [(١)] ، وهو (قيد)، يعني أَنَّ القيود المحتاج إليها محفوظة فيه، مصونة غير ضائعة، فكأَنَّهُ [(٢)] يعرضُ لِمَنْ [(٣)] أَضاعَ بعض القيود من المصنفين. ويشذُّ: بكسر الشين المعجمة وضمها مضارع (شَذَّ): إذا انفرد وقَلَّ[(٤)]. والجوف: البطن[(٥)]. والفرَا مقصورٌ، بفتح الفاء: حمارُ الوحش[(٦)] . والصَّيْدُ هنا بمعنى المَصِيدِ، ولمَّا كان حمارُ الوحشِ صعبَ الاصطياد، شديد الإباء والنفور على مَنْ يروم اقتناصه، عُدَّ صائدُهُ كأَنَّهُ حصلَ على كلِّ مَصِيدٍ، ولم يفتْهُ شيءٌ منها، يشير بذلك إِلى أَنَّ مَنْ عرفَ كتابَهُ هذا، لم يَشذَّ عنهُ شيءٌ مِمَّا يحتاجُ إليهِ، وكأَنَّهُ حَصلَ على كلِّ كتابٍ و﴿كُلُّ حِزْبٍ بما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [(٧)]. فإِن قُلتَ: المثَلُ المشهورُ " كلُّ الصَّيْدُ في جَوْفِ الفرًا " [(٨)].

والأمثالُ لا تُغَيَّرُ[(٩)]، فماذا[(١٠)] الذي(١١/ و) ارتكبَهُ؟ قلتُ: هذا ليس من قبيلِ تغييرِ[(١١)] المَثلِ، وإِنَّما هو من باب التَّلميحِ، وهو أَنْ يُشارَ إِلى قصَّةٍ أَو شعرٍ أَو مَثلٍ من غيرِ جري ذِكْرِهِ، وأَصلُ هذا المثل أَنَّ جماعة ذهبوا إِلى الصيد، فصاد أَحدُهُم ظبيًا والآخرُ أرنبًا، والآخرُ حمارَ وحشٍ، فَسُرَّ صائدُ الظبي والأرنب بما نالاَ، وتطاولا على الثالث، فقالَ لهما: "كلُّ الصَّيْدُ في جوفِ الفرَا " أي: ما ظفرتُ بهِ يشتملُ[(١٢)]على ما عندكما، وذلك أنَّهُ ليسَ فيما يصيدُهُ النَّاسُ غالبًا أَعظم من حمارِ الوحش، ثُمَّ اشتهرَ هذا المثل واستعمل في كل أمرٍ حاوٍ لغيرهِ. وبينَ قيدٍ وصيدٍ الجناسُ اللاَّحقُ. **[[مَعَ أَنَّهُ اعْتُصِرَ ذلكَ**

---

(١) في ك، ي، ل: يضيع، وهو وجه.

(٢) في ك، ي، ل: وكأنه، وهو وجه.

(٣) في ك: بمن، وهو وجه.

(٤) الصحاح، واللسان (شذذ).

(٥) الصحاح، واللسان (جوف).

(٦) الصحاح، واللسان (فرأ).

(٧) المؤمنون ٥٣، والروم ٣٢.

(٨) جمهرة الامثال ٢/ ١٦٢-١٦٣، والمستقصى ٢/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٩) في ل: لا تغير.

(١٠) (ذا) ساقطة من ك.

(١١) في الأصل: تغيره، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(١٢) في ك، ي: مشتمل. وهو وجه.

الاعتصار، ولم يتجاوَزْ عن مَدَى الاختصار]].الضمائر الثلاثة عائدة أيضًا إلى الكتاب. و(مَعَ) هنا ظرفٌ[(١)] إمَّا لمكانِ الاجتماعِ، نحو: زيدٌ معَكَ، أو لزمانِه، نحو: جئتُكَ مَعَ صلاةِ العصرِ، وهو خبرُ مبتدإٍ محذوف، أي: هذا مَع أَنَّهُ، أي: هذا الذي ذكرتُهُ[(٢)] من وفائِهِ بجلِّ النَّفائسِ إلى غيرِ ذلك مِمَّا وُصِفَ بِهِ ثابتٌ، مَعَ أَنَّهُ قد اعتُصِرَ، أي ثابتٌ في محلِّ اعتصارِه، أو في زمنِهِ، يريدُ أَنَّهُ جمعَ بينَ فضيلتي الاختصارِ والوفاءِ بالمقصودِ المهمِّ. والمرادُ بكونِهِ اعتُصِرَ: أَنَّهُ اختُصِرَتْ أَلفاظُهُ الاختصارَ البالغَ، شَبَّهَ حذفَ ما لا يحتاجُ إليه من الكلامِ باعتصارِ الثَّوبِ مثلاً من فضولِ البَلَلِ التي لا يحتاجُ إليها. ففي اعتُصِرَ استعارةٌ تبعيَّةٌ، وفي قولِهِ: (ذلكَ الاعتصار) إشارةٌ إلى المبالغةِ في اعتصارِهِ. ولم يتجاوَزْ: أي: لم يتعدَّ، والمَدَى: الغايةُ. والاختصارُ: الإيجازُ، يعني أنَّ هذا الكتابَ لم يخرجْ عن غايةِ الاختصارِ، بل اقتصرَ عليها ولم يتعدَّها. وبينَ الاعتصارِ والاختصارِ الجناسُ المضارعُ[(٣)]. **[[ولا أَدَّعي فيهِ البراءَةَ من العَيْب، فكتابُ اللهِ هوَ المتعالي عَنِ الرَّيْب]]**.

فيهِ: ظرفٌ لغوٌ يتعلَّقُ بأدَّعي لا بالبراءَةِ، إلاَّ على رأيِ من يجوِّزُ إعمالَ المصدرِ في الظرفِ المتقدِّمِ عليهِ[(٤)]، ويجوزُ أنْ يكون مستقرًّا حالاً من البراءة، لا من العيبِ. والبراءَةُ بالمدِّ وفتحِ الباءِ: مصدرُ بَرِئَ كَعَلِمَ، وهي التخلُّصُ من الشَّيءِ[(٥)]. وقولُهُ: (من العيبِ) يتعلَّقُ بالبراءَةِ. والرَّيبُ: الشَّكُّ وما رابَكَ من شيءٍ. والاسمُ الرِّيبَةُ، وهي التهمة(١١ /ظ) والشَّكُّ، كذا في الصِّحاحِ[(٦)]. يقول: لا أدَّعي في كتابي هذا مَعَ اتِّصافِه بالصفات المتقدِّمَة أَنَّهُ بريءٌ من العيبِ، خالٍ من القوادحِ، فكتابُ اللهِ عزَّ وجلَّ هو المتعالي عَنِ الرَّيبِ ﴿ لاَ يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خَلفِهِ تنزيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيد ﴾[(٧)]. والفاء للسببيَّة، أي: إذا ثبتَ انحصارُ التَّعالي عَنِ الرَّيبِ في كتابِ اللهِ وحدَهُ، كانَ ذلك سببًا، لأنْ لا أدَّعي في

---

(١) ينظر مغني اللبيب ٤٣٩.

(٢) في ك: قد ذكرته، وهو وجه.

(٣) ينظر التلخيص ٥٤٠، والإيضاح للقزويني ٢/ ٣٩١.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢/ ١٩٥: "وأنا لا أرى منعًا من تقدم معموله عليه –أي المصدر– اذا كان ظرفًا أو شبهه نحو قولك: اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار. قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ .... الخ.

(٥) العين ٨/٢٨٩، واللسان (برأ).

(٦) الصحاح (ريب).

(٧) فصلت ٤٢.

كتابي رتبةَ الكمالِ باعتبارِ أنَّهُ لا عيبَ فيهِ ولا خَلَلَ، وكيفَ والبشرُ بمدرجة[١] التَّقصيرِ إلاَّ من حَفَّتْهُ العنايةُ الإلهيَّةُ.وبينَ العَيبِ والرَّيبِ الجناسُ اللاَّحقُ.[[**أَلَّفْتُهُ وأَتْحَفْتُهُ لحضرَةِ السَّيِّدِ الكبيرِ الكريمِ، العفيفِ النَّظيفِ، العميدِ السَّعيدِ، قُرَّةِ عينِ الرِّسالةِ، ودُرَّةِ بحرِ السَّفَارَةِ، ذي الأخلاقِ الرَّضيَّةِ، والخلالِ المرضيَّةِ، الشُّعْبَةِ السَّنيَّةِ، من الدَّوحَةِ الحسينيَّةِ، ركنِ الحقِّ والدِّين، حسن بن حسين بن علي الحسيني[٢] جعلَهُ اللهُ للمتَّقينَ إمامًا، وأدامَ لَهُ عافيةً وسلامًا، وهوَ الذي يَعْلَمُ قدره، ويطلعُ في أُفقِ القَبُولِ بدره**]]. التَّأليفُ: إيقاعُ الإلفَةِ بينَ الشيئينِ أوِ الأشياءِ[٣] فمعنى أَلَّفتُ الكتابَ أوقعتُ الإلفَةَ بينَ أَلفاظِهِ وأحكامِه، بحيثُ جَرَتْ على سننِ التَّناسبِ، أخذًا بعضُها بحجزة[٤] بعضٍ، ليس بينهما تنافرٌ. وأتحفتُ فلانًا <بكذا>[٥]، أي[٦]: بررتُهُ بهدية ونحوِها[٧]. وحضرةُ الشَّيءِ: قربُهُ[٨]، تقول: كنتُ بحضرةِ الدَّارِ، أي بقربِها وفنائِها، والأصلُ فيهِ الحضورُ، خلافُ الغيبة، واللاَّمُ متعلِّقةٌ بالفعلِ الأوَّلِ، تقولُ: أَلَّفتُ هذا الكتاب لحضرةِ السَّيِّدِ، أي جمعتُهُ لها، وأمَّا أتحفتُ، فيتعدَّى إلى المفعولِ الأوَّلِ بنفسِهِ، وإلى الثاني بالباءِ. تقول: أتحفتُ فلانًا بكذا. والظاهرُ أَنَّ ضميرَ الغيبةِ مِنْ أتحفتُهُ يعودُ إلى الكتابِ، فيكونُ المؤلِّفُ قد استعملَهُ مُعَدًّى إلى الثاني بنفسِهِ، وهو خلافُ وضعِهِ، ويحتمل أنْ يكونَ الضميرُ عائدًا إلى السَّيِّدِ، فيكونُ هوَ المفعولُ الأوَّلُ، والثاني محذوفٌ، أي: أَلَّفْتُهُ لحضرةِ السَّيِّدِ وأَتحفتُهُ بِهِ. والسَّيِّدُ: الذي يُلْجَأُ إليهِ في الأُمورِ[٩]. وقد شاعَ في العرفِ استعمالُ هذا اللَّفظِ في الشُّرفاءِ أَولادِ الحسنِ (**١٢/ و**) وأولادِ الحسين رضيَ اللهُ عنهم. قالَ ابنُ المُنَيِّرِ[١٠] "وأظنُّ أَنَّ أَصلَ ذلكَ قولُهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ في حقِّ الحسن رضيَ اللهُ عنهُ: "إِنَّ ابني هذا سَيِّدٌ، ولعلَّ اللهَ أنْ يصلحَ

---

(١) أي بمسلك أو بطريق. ينظر الصحاح (درج).

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) اللسان (ألف).

(٤) أي بسبب منه. اللسان (حجز).

(٥) الزيادة من ك، ل.

(٦) (أي) ساقطة من ك.

(٧) اللسان والصحاح (تحف).

(٨) اللسان والصحاح (حضر).

(٩) التاج (سود).

(١٠) الإسكندراني المالكي، كان إمامًا في النحو والأدب والأصول والتفسير، صنَّف الانتصاف من صاحب الكشاف، ومناسبات تراجم البخاري، وغير ذلك. توفي سنة ٦٨٣ هـ. فوات الوفيات ١٣٢/١ - ١٣٣، وبغية الوعاة ٣٨٤/١، ومعجم المؤلفين ١٦١/٢ - ١٦٢.

بِهِ بينَ فئتينِ عظيمتينِ من المسلمينَ[١] ". وأطلقَ أَهلُ العرف لفظَ السَّيِّدِ على مَنْ كان في أولاده، نظرًا إلى ذلك". قلتُ: وقد ورَدَ أنَّ "الحسن والحسين سيِّدَا شباب أَهلِ الجنَّةِ"[٢]. وهذا[٣] ممَّا يؤنسُ بذلكَ في أَولادهما معًا رضوان الله عليهما.

والكبيرُ: العظيمُ[٤]، وفِعْلُهُ: كَبُرَ كظَرُفَ، وأَمَّا باعتبارِ السِّنِّ، فكَبِرَ [٥]كفَرِحَ. والكريمُ: خلافُ اللَّئيمِ. والعفيفُ: الكافُّ عَمَّا لا يحلُّ، يقالُ: عَفَّ يَعِفُّ بكسرِ عينِ المضارعِ[٦]. والنَّظيفُ: النَّقيُّ السَّالمُ من ملابسةِ ما يُسْتَقْذَرُ[٧]. وعميدُ القومِ: سيِّدُهُم[٨]. والسعادةُ: خلافُ الشقاوةِ، يقال: سَعِدَ بفتحِ السِّينِ، فهو سعيدٌ، وسُعِدَ بضمِّها فهو مسعودٌ[٩]. وقُرَّةُ العينِ: سكونُها، أو بردُها النَّاشئُ عَنِ السُّرورِ. قالَ[١٠] الجوهري: "يقالُ أَقَرَّ اللهُ عينَهُ، أي: أَعطاهُ حتَّى تَقَرَّ، فلا يطمعُ إلى مَنْ هوَ فوقَهُ، ويُقالُ: حتَّى تبردَ فلا تسخنُ، فللسرورِ دمعةٌ باردةٌ، وللحزنِ دمعةٌ حارَّةٌ "[١١]. فقولُهُ: (قُرَّةِ عينِ الرِّسالةِ) من مجازِ الحذفِ، أي: قُرَّةِ عينِ صاحبِ الرِّسالةِ، وجَعَلَ الممدوحَ قُرَّةً على سبيلِ الاستعارةِ، شبَّهَهُ بما يحصل للعين عند السرور، كنايةً عن كونِهِ بالمحلِّ الذي تبتهجُ بِهِ النَّفسُ. ويحتملُ أنْ يكونَ عينُ الرسالةِ من قبيلِ الاستعارةِ المكنيَّةِ والتخييليَّةِ[١٢].

والدُّرَّةُ: اللُّؤلؤةُ[١٣]. والسِّفارةُ: الرِّسالةُ، والسَّفيرُ: الرَّسولُ[١٤] شبَّهَ الرِّسالةَ بالبحرِ في عمومِ النَّفعِ وكثرةِ النفائسِ، ثُمَّ أضافهُ إليها على طريقةِ قولِهِ[١٥]:

والرِّيحُ تعبثُ بالغصونِ وَقَد جرَى ذَهَبُ الأَصيلِ على لُجَيْنِ الماءِ

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٤٣/١٤، وفي صحيح الترمذي ١٩٤/١٣ برواية: " أنَّ ابني هذا. سيد يصلح الله على يديه فئتين عظيمتين ". والحديث في شرح الكافية الشافية ٧٤٢/٢

(٢) صحيح الترمذي ١٩١/١٣ــ١٩٢، وسنن ابن ماجة ٤٤/١.

(٣) في ك، ي: فهذا، وهو وجه.

(٤) اللسان: (كبر).

(٥) في الأصل: كبر وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) اللسان والصحاح (عفف).

(٧) اللسان والصحاح (نظف).

(٨) اللسان والصحاح (عمد).

(٩) اللسان والصحاح (سمد).

(١٠) في ك، ي: وقال، بزيادة الواو.

(١١) الصحاح (قرر).

(١٢) ينظر حد الاستعارة المكنية والتخييلية في الإيضاح للقزويني ٢/ ٤٤٤.

(١٣) الصحاح، واللسان (درر).

(١٤) الصحاح، والتاج (سفر).

(١٥) ابن خفاجة الأندلسي، ديوانه ٣٥٧. والبيت في الإيضاح للقزويني ٢/ ٣٨٨.

وشبَّهَ الممدوحَ بالدُّرَّة في النَّفاسةِ وعلوِّ القدرِ، وأضافَهَا إلى البحرِ، لأنَّهُ أصلُها الذي تخرجُ منهُ. والأخلاق: جمعُ خُلُقٍ بضمِّ الفاءِ والعينِ وتسكينِ العينِ تخفيفًا، وهي السجِيَّةُ[١]. والرَّضيَّةُ: التي ترضَى ولا تسخطُ [٢]. والخِلالُ: جمعُ خَلَّة بفتحِ الخاءِ المعجمةِ وتشديدِ اللامِ، وهيَ الخصلةُ [٣]، مثلُ جرَّةٍ وجرارٍ. وفي سَجْعَتَيِ الرَّضيَّة والمرضيَّة، لزومُ ما لا يلزمُ. والشُّعْبَةُ بالضَّمِّ كالغُرفَة: (١٢ /ظ) واحدةُ الشُّعب، وهيَ أغصانُ الشَّجرةِ [٤]. والسَّنيَّةُ: الرفيعةُ العليَّةُ، يُقالُ: سَنَا يَسنُو إذا ارْتَفَعَ وعَلاَ [٥]. والدَّوحَةَ: الشَّجرَةُ العظيمةُ العليَّةُ[٦]. والحسينيَّةُ: المنسوبةُ إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما، شَبَّهَ هذا النَّسبَ الشَّريفَ بالدَّوحة، وشَبَّهَ الممدوحَ بالغصنِ المُتَفرِّعِ منها، لرجوعِ نسبهِ إليها، وأنَّها ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثابِتٌ وَفَرْعُهَا في السَّمَاءِ﴾[٧]. و(مِنَ الدَّوحةِ) في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ من الضَّميرِ المستكنِّ في السَّنيَّة، أي: الشُّعبةِ المرتفعةِ في حالِ كونِها من الدَّوحةِ الحسينيةِ. و(ركنِ الحقِّ والدِّينِ) عطفُ بيان على ما تقدَّمَ، أو بدلٌ منهُ. وفيهِ استعمالُ الطَّريقَةِ القُلَّى[٨] من تقديمِ اللَّقبِ على الاسمِ[٩]، وسيأتي فيهِ كلامٌ[١٠].

(وجعلَهُ اللهُ للمتَّقينَ إمامًا)، مقتبسٌ من قولهِ تعالى[١١]: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمامًا﴾[١٢]. والعافيةُ: دَفْعُ اللهِ المكارِهَ عن العبدِ. والسَّلامُ: السَّلامةُ. والواوُ من (وهوَ الذي يَعْلَمُ) يمكنُ أَنْ تكونَ حاليةً[١٣]، أي: أَلَفْتُهُ للسَّيِّدِ المذكورِ في حالِ كونِهِ هوَ المختصُّ بِعِلْمِ قَدْرِهِ دونَ غيرِهِ، يشيرُ بذلك إلى حسنِ ذكائِهِ، وثقوبِ فهمِهِ. والأفقُ: الناحيةُ مطلقًا، لكنَّ المرادَ هنا ناحيةُ السماء. والقبولُ: أَخْذُ الشَّيءِ بطيبِ نفسٍ. شَبَّهَهُ بالسماء في العلوِّ والرفعة على طريق الاستعارة بالكناية، وأثبتَ لَهُ الأفقَ، استعارةً تخييليةً، ويطْلعُ بدرهُ ترشيحٌ[١٤]،

---

(١) الصحاح واللسان (خلق).

(٢) التاج (رضو).

(٣) الصحاح (خلل).

(٤) الصحاح واللسان (شعبة).

(٥) الصحاح واللسان (سنا).

(٦) الصحاح (دوح).

(٧) إبراهيم ٢٤. وينظر الكشاف ٢/ ٣٧٦.

(٨) القُلَّى: من الأقل والقلة، اللسان: (قلا).

(٩) ينظر المساعد ١/ ١٢٨ن والهمع ١/ ٢٤٦.

(١٠) ينظر ق ٢١ و.

(١١) (تعالى) ساقطة من ك.

(١٢) الفرقان ٧٤. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢١٠.

(١٣) ينظر مغني اللبيب ٤٧٠.

(١٤) ينظر الإيضاح للقزويني ٢/ ٤٣٣ في حد الاستعارة المرشحة.

وشَبَّهَ الكتابَ بالبدرِ في رفعةِ المنزلةِ، وميلِ النفوسِ إليهِ، ثُمَّ حذفَ الأداةَ، وأضافَ البدرَ إليهِ مثل (لُجَيْنِ الماءِ) كما مرَّ[١].

[[ومِمَّا حَدَاني إليهِ ودادي لأهلِ بيتِ الرَّسولِ، وانجذابُ فؤادي إلى أفلاذِ كبدِ البتولِ:

ومِنْ مَذْهَبِي حُبُّ الدِّيارِ لأَهْلِهَا ....

وأرجُو بهذا أَنْ أفوزَ بزادٍ في المحشرِ، ووسيلةٍ مزلفةٍ إلى سيِّدِ البشرِ، واللهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وبالإجابةِ جديرٌ]]. الحَدْوُ: سَوْقُ الإبلِ والغناءُ لَها[٢]. والوِدادُ بتثليثِ الواوِ: المحبَّةُ، حكاهُ في القاموسِ[٣]. شَبَّهَ المؤلِّفُ تحريكَ محبَّتِهِ لأهلِ البيتِ بحِدَاءِ الإبلِ والغناءِ لَهَا، من حيثُ كونُهُ يبعثُ على الجدِّ في المقصودِ، والنشاطِ لَهُ على جهةِ الاستعارةِ، ثُمَّ اشتقَّ من ذلك فِعْلَ (حَدَاني)، ففيهِ استعارةٌ تبعيَّةٌ، وعدَّاهُ بإلى، لأنَّهُ في معنَى حَرَّكَني. وضميرُ (إليهِ) للكتابِ. ولامُ (لأهلِ البيتِ) لامُ التَّقويةِ[٤]. والانجذابُ (١٣/و) بالذَّالِ المعجمةِ: الامتدادُ، تقولُ: جذبتُ الشَّيءَ فانجذَبَ، أي: مَدَدْتُهُ فامتَدَّ. والمرادُ هنا المَيْلُ[٥]. والفؤادُ: القلبُ أو باطنُهُ أو غشاؤُهُ، فيه أقوالٌ[٦]. والأفلاذُ بالذَّالِ المعجمةِ[٧]: جمعُ فِلذَةٍ بكسرِ الفاءِ، وهي القطعةُ من الشَّيءِ[٨]. والكَبِدُ على زنةِ الكَتِفِ وتُخَفَّفُ[٩]: مثلُهَا بالوجهينِ، والأكثرُ تأنيثُهَا، وقد تُذكَّرُ[١٠]. والبتولُ: بفتحِ الباءِ الموحدةِ وضمِّ المثنَّاةِ الفوقيَّةِ: المنقطعةُ إلى اللهِ تعالى عن الدُّنيا[١١]. والمرادُ بها هنا فاطمةُ بنتُ محمَّدٍ الرَّسولِ[١٢] النَّبيِّ الأُمِّيِّ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ -. وقولُهُ[١٣]:

ومِنْ مَذْهَبِي حُبُّ الدِّيارِ لأَهْلِهَا

صدرُ بيتٍ، عجزُهُ:

وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِبُ

---

(١) ينظر ق ١٢ و.
(٢) اللسان (حدا).
(٣) القاموس (ودد) وينظر المثلث لابن السيد ٢/ ٤٦٧.
(٤) ينظر مغني اللبيب ٢٨٦.
(٥) اللسان. (جذب).
(٦) اللسان (فلذ).
(٧) في ك، ي: بالمعجمة، مكان بالذال المعجمة، وهو وجه.
(٨) اللسان (فلذ).
(٩) في ك: ويخفف، وهو وجه.
(١٠) العين ٥/ ٣٣٢، واللسان (كبد).
(١١) اللسان (بتل).
(١٢) في ك، ي: رسول الله، وهو وجه.
(١٣) أبو فراس الحمداني، ديوانه ٣٥.

يعني الشّاعرُ أنّ محبَّتَهُ لأهلِ ودادِه تَحمِلُهُ على حبِّ ديارِهم ومعاهِدِهِم. وأرادَ المؤلِّفُ بالتَّمثيلِ بذلك، أنّ حبَّهُ لبيتِ النُّبوَّةِ حاملٌ لَهُ على محبَّتِه أهلَهُ المنتسبينَ إليه، وهذا أمرٌ حسنٌ، ما لم يكن مع ذلك تعصُّبٍ وتشنيعٌ[١] يحملانِ على الغضِّ[٢]، ممَّنْ أوجبَ اللهُ علينا تعظيمَهُ من الصحابةِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعينَ. والفوزُ: النَّجاةُ والظَّفَرُ بالخيرِ. والزَّادُ: الطَّعامُ الذي يُتَّخَذُ للسَّفَرِ. شبَّهَ أثَرَ حبِّهِ لأهلِ البيتِ ذلكَ، لمكانِ نفعِهِ. و(في المحشرِ) يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفًا مستقرًّا لزاد، و(في): للتَّعليلِ[٣]، أي: أفوزُ بزادٍ كائنٍ للمحشَرِ أي: مُتَّخذ لأجلِهِ، يعني لأجلِ السَّفرِ إليه، وأنْ يكونَ لغوًا متعلِّقًا بـــ (أَفوزُ)، و(في): على بابِهَا من الظرفيةِ، فإنَّ فوزَهَ بذلكَ يكونُ يومَ القيامةِ. والمحشَرُ: محلُّ الحشرِ، وهوَ الجمعِ في يومِ المعادِ[٤]. والوسيلةُ: ما يتقرَّبُ بِهِ. والمزلفةُ: المَقْرُبَةُ. والبشرُ: الخَلْقُ. وفي التَّسجيعِ بالمحشَرِ والبشَرِ، لزومُ ما لا يلزمُ. ومِنْ ثَمَّ كانَ الأَوْلَى ضبطَ شينِ المحشَرِ بالفتحِ[٥]، وإنْ سُمِعَ كسرُهَا[٦] رعايةً للمناسبةِ المطلوبةِ.

والجديرُ بالشَّيءِ: الحقيقُ بِهِ. وبينَ قديرٍ وجديرٍ، الجناسُ اللاَّحِقُ. وباللهِ التَّوفيقُ، وهو حسبُنَا ونِعْمَ الوكيلُ.

[[النَّحْوُ]][٧] في اللُّغة: ما أسلفناه، وفي الاصطلاحِ: [[عِلْمٌ]]، وذا جنسٌ يشملُ كلَّ عِلْمٍ، [[بأصولٍ]]، أي: بقواعدَ كلِّيَّةٍ تنطبقُ على الجزئياتِ لتعرفَ أحكامُهَا منها، كقولِهِم: كلُّ فاعلٍ يجبُ رفعُهُ، وكلُّ مفعولٍ يجبُ نصبُهُ: وكلُّ مضافٍ إليه يجبُ جرُّهُ، وذا فصلٌ يُخرِجُ علمَ اللغةِ، فإنَّهُ ليس علمًا بقواعد كلية، بل بجزئيات (١٣ /ظ) [[يعْرَفُ]]- بالمثنَّاة الفوقيَّةِ أو التحتية- [[بِها]]، أي: بتلكَ الأصولِ [[أَحوالُ اللَّفظِ العربيِّ]] وذا فصلٌ يُخرِجُ مثلَ الطِّبِّ وغيرِهِ مِمَّا لا يعرف به ذلك. [[مِنَ الإعرابِ والبناءِ]][٨] حالٌ من الأَحوال، و(مِنْ) لبيان الجنس، وذا فصلٌ يُخرِجُ ما عدا النَّحوِ من

---

(١) في الأصل، ي: وتشيُّع وهو تحريف، وما أثبتناه من ك، ل.

(٢) في الأصل: البغض، وفي ك، ي: الغضب، وكلامهما تحريف، وما أثبتناه من ل.

(٣) مغني اللبيب ٢٢٤.

(٤) اللسان (حشر).

(٥) العين ٣/ ٩٢.

(٦) المحيط في اللغة ٣/ ١٤٦.

(٧) ينظر منثور الفوائد ٣٢١، واللسان (نحا) والتعريفات ٢١٤.

(٨) ينظر شرح الحدود النحوية ٢٩-٣١.

العلومِ التي تتعلَّقُ بالألفاظِ العربية، إذ ليس فيها ما يعرفُ بِهِ أحوالُ اللَّفظ العربي من حيثُ الإعرابُ والبناءُ إلاَّ النَّحو فقط، ثُمَّ نَبَّهَ على الغرضِ من هذا العِلْمِ بقولِهِ: **[[لِيُحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الخَطإِ في التَّأليفِ]]** أي: في تركيبِ الألفاظِ بعضها مع بعضٍ، فعلمَ أنَّ نظرَ النَّحوي في أحوالِ اللَّفظِ العربي من حيثُ هو مركَّبٌ. **[[وموضوعُهُ]]** [1] أَي: موضوعُ[2] **[[عِلْمِ]]** النَّحوِ وهو ما يبحثُ في هذا العِلْمِ عن عوارضِهِ الذاتية: **[[لفظٌ مركَّبٌ]]** [3] أي: يكون ذا تركيب، فيصدق على مجموع المركَّب وعلى كل جزءٍ من أجزائِهِ، أَلاَ تَرَى أنَّكَ تقول: رَكَّبْتُ قامَ زيدٌ، أَي: جعلتُهُ ذا[4] تركيبٍ، فيصدق (المركَّبُ على المجموع، وتقول: ركَّبْتُ قامَ مَعَ زيدٍ، وزيداً مَعَ قامَ، فيصدق المركَّبُ[5] على كلِّ جزءٍ من جزئيهِ[6]، ضرورةَ أَنَّ كلَّ مفعولٍ لفعلٍ[7] يصحُّ إطلاقُ صيغةِ[8] المفعولِ عليه، والجزء قد يكون مفردًا كالاسم، والفعل، والحرف، وقد يكون مركَّبًا أو إضافيًّا أو غيرَهُ[9]. ولفظُ المركَّبِ، صادقٌ على ذلك كلِّه. ولا يدفَعُ دخولُ الحرفِ الذي لا يقبلُ الإسنادَ قولُهُ: **[[بإسنادٍ أصليٍّ]]** لأَنَّهُ صفةُ مركَّبٍ، والباءُ للمصاحبة، أي: مركَّبٌ متلبسٌ[10] بإسناد. والحرف الواقع في جملة كـ: قد **{في: قَدْ}** [11] قامَ **[[زيدٌ]]**[12]، وإنْ لم يمسَّهُ الإسناد، لكنَّهُ مركَّبٌ كائنٌ معَ إسنادٍ واقعٍ في الجملةِ، وموضوعيَّةُ المركَّبِ للنَّحوِ من حيث ما يكونُ فيهِ من إعرابٍ وبناءٍ، لكنَّهُ تركَ القيدَ لفهمِهِ مِمَّا سبقَ في التعريفِ. والمرادُ بالإسنادِ الأَصليِّ، النسبةُ الواقعةُ بينَ طرفَي جملةٍ فعليةٍ أَو اسمية، فخرجَ إسنادُ المصدرِ لمرفوعِهِ، وكذا إسناد ما لم يعتمد على نفي أو استفهام من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف إلى المرفوع. بقيَ هنا إشكالٌ، وهو أنَّ مِمَّا يبحثُ عنه في هذا العلمِ، المبنيُّ، وهو عند المؤلِّفِ ما ناسبَ مبنيَّ الأصلِ، أَو وقعَ غيرَ مركَّبٍ، والثاني ليسَ من عوارضِ المركَّبِ

---

(١) ينظر شرح الحدود النحوية ٣١.
(٢) في ي: موضع، وهو تحريف.
(٣) المركب: هو المركب من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد.
(٤) (ذا)، ساقطة من ن.
(٥) من (المركب.... الى... المركب) ساقطة من ي.
(٦) في ي: جزئه، وهو تحريف.
(٧) في ي: الفصل.
(٨) في ي: صفة.
(٩) في ي: وغيره.
(١٠) في ك، ل: مركب ملتبس، وفي ي: مركبا ملتبسا.
(١١) الزيادة من ك، ل.
(١٢) الزيادة من ك، ل.

قطعًا، وقد يُقالُ: إنَّما يبحثُ عنه من حيثُ صلوحُهُ لأَنْ (١٤ /و) يركَّبَ، وأنَّهُ على أيِّ حالٍ يكون عند التركيب، فشمله قولُهُ (مركَّب) باعتبار إرادةِ ما هو أعمُّ من التركيب بالفعلِ أو بالقوة، فالمركَّبُ إذن بمعنى المستحقِّ للتَّركيبِ وهو معنًى مجازيٌّ يعمُّ المركَّبَ بالفعلِ وهوَ المعنَى الحقيقيُّ، والمركَّبَ بالقوَّةِ وهو المعنَى المجازيُّ، إذ كلٌّ منهما مستحقٌّ للتَّركيبِ، وعلى هذا فهو من قبيلِ عمومِ المجازِ، لا من قبيلِ استعمالِ اللَّفظِ في حقيقتهِ ومجازِهِ كما قد يتوهَّمُ فيهِ[١]. [[والإسنادُ]] الواقعُ في ما هوَ كلامٌ في الحالِ، وليس المرادُ بِهِ الإسناد[٢] الأَصلي، وما يقالُ إنَّ النكرةَ اذا أُعيدت معرفةً كانت الثانيةُ عينَ[٣] الأُولى، ليسَ بكلِّيٍّ[٤]، بل قد يتخلَّفُ[٥]. [[ربطُ كلمة، وهيَ]][٦]، أَي: الكلمة من حيثُ هي لا باعتبار ربطها بأخرى، إذ التعريف للماهية لا لفرد منها، فعاد الضمير إلى الكلمة وإنْ كانت مقيَّدَةً، لكن باعتبار الإطلاقِ.[[لفظٌ]][٧]، أي: ملفوظٌ، وذا وإنْ كان مجازًا، لكنَّهُ مشهورٌ، فلا ينكر وقوعه في التعريف، واللَّفظُ: صوتٌ هو حرفٌ أو أكثرُ. قال[٨] ابنُ هشام[٩]: هو صوتٌ يشتملُ على الحروفِ[١٠]. وقدحَ فيه لأَنَّهُ[١١] لا يشملُ الحرفَ الواحدَ، كواوِ العطفِ وفائِهِ، ولامِ الجرِّ وبائِهِ، ضرورةَ أَنَّ الشَّيءَ لا يشتملُ على نفسهِ، وفيهِ نظرٌ. وقد خرجَ الصوتُ السَّاذَجُ لعدمِ كونِهِ شيئًا من الحروف، فلا يكونُ لفظًا. واللَّفظُ: جنسٌ يشملُ المهملَ والمستعملَ. واحترزَ بِهِ عن الدَّوالِّ الأربع: الخطُّ والعقدُ والنَّصبُ والإشارةُ، فإنَّها موضوعة لمعنًى وليست بلفظ[١٢]. قالوا: ولا يستنكر الاحتراز بالجنس إذا كان أَخصَّ من الفصل بوجهٍ، وهو هنا كذلك. لأنَّ الموضوعَ لمعنًى قد يكون

---

(١) (فيه) ساقطة من ك، ي، ل.
(٢) (الإسناد) ساقطة من ك، ي، ل.
(٣) في ي: غير، وهو تحريف.
(٤) في الأصل: فليست بكلية، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٥) في ك، ي: يختلف.
(٦) (وهي) ساقطة من ي.
(٧) ينظر التسهيل ٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢.
(٨) في ي: وقال.
(٩) هو أبو محمد جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري صاحب مغني اللبيب، المتوفى سنة ٧٦١هـ. الدرر الكامنة ٢/ ٤١٥-٤١٧، والنجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٦، والأعلام ٤/ ٢٩١.
(١٠) قال في أوضح المسالك ١/ ١١: الصوت المشتمل على بعض الحروف.
(١١) في ك، ي، ل: بانه، وهو وجه.
(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤.

لفظًا وغيرَ لفظٍ[١] . [[وُضِعَ]]، أي: عُيِّنَ للدلالةِ على معنًى سواءٌ كان دالاً بنفسه أو بقرينة، فدخل الحقيقة والمجاز. [[لمعنًى]] [٢] يتعلَّقُ بـــ (وُضِعَ)، وهو ما يُعنَى باللَّفظِ، ويُرادُ بِهِ، وهذا القيدُ لبيانِ الواقعِ لا للاحترازِ، لأَنَّ الوضعَ يستلزمُهُ، وإلاَّ كانَ عبثًا، ولم يقيِّدْهُ بالمفردِ، ليُخْرِجَ المركَّبَ، كغلامِ زيدٍ، وقامَ عبدُ الله، كما فعلَ جماعةٌ[٣] ، فكأَنَّهُ ذهبَ إلى قولِ مَنْ رَأَى أنَّ المركَّبَ غيرُ موضوعٍ [٤] ، فقد خرجَ بقيدِ الوضعِ، وليس بسديدٍ عندَ المحققين، إذ لا مرية [٥] في أَنَّ الواضعَ كما وضعَ المفرداتِ وضعَ قانونًا كليًّا يُعْرَفُ بِهِ المركَّباتُ (١٤/ ظ) القياسيةُ، كما بيَّنَ أَنَّ المضافَ مُقَدَّمٌ على المضافِ اليه، والفعلَ على الفاعلِ، وغيرُ ذلكَ من كيفيةِ تركيبِ أجزاءِ الكلامِ[٦] ، فالمركَّبُ إذن موضوعٌ بوضعٍ كُلِّيٍّ. فلا يستقيمُ سلبُ الوضعِ عنهُ بالكليَّةِ. [[بأُخرَى]]، يتعلَّقُ بــ(رَبْطُ)، وكذا يتعلَّقُ بِهِ. [[لإفادَةٍ تامَّةٍ]] والمرادُ بتمامِ الإفادةِ عدمُ الاحتياجِ بعدَ ذِكْرِ طرفي الإسنادِ إلى غيرهما، وخرجَ بذا القيدِ جملةُ الصفةِ في نحوِ:جاءَ[٧] رجلٌ أكرمتُهُ، والصلةُ، نحو: جاءَ الذي قامَ أَبوهُ، والخبرُ في نحوِ: زيدٌ ذهبَ أخوهُ، وأمثالُ ذلكَ مِمَّا يحتاجُ بعدَ ذِكْرِ طرفي الإسنادِ إلى انضمامِ أَمرٍ آخر إليهما[٨] . [[وسُمِّيَ هو]] أي: المركَّبُ من الكلمتينِ المربوطة أحدهما بالأُخرى لإفادة تامَّة [[كلامًا وجملةً]] [٩] ، فهمـــا لفظانِ مترادفانِ، وهو قضيةُ صاحبِ المفصَّلِ[١٠] ، وابنِ الحاجبِ[١١] في مختصرِهِ

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ٤، والهمع ١/ ٤.

(٢) لباب الإعراب ١٢٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٨، ولباب الإعراب ١٢٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٥٤.

(٥) في ك: لا مزية، وهو تصحيف. والمرية: الشك.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٥.

(٧) في ي ك: جاءني، وهو وجه.

(٨) شرح الكافية للرضي ١/ ٨، والنكت ١/ ١٨.

(٩) ينظر لباب الإعراب ١٤٩.

(١٠) المفصل ١/ ١٠-١١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٨.

(١١) هـــو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي صاحب الكافية في النحو، توفي سنة ٦٤٦هــ،وفيات الاعيان٣/ ٢٤٨-٢٥٠، وغاية النهاية١/ ٥٠٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤-١٣٥.

الأمالي[١] ، وجماعة[٢] . [[وهيَ]] أي: الجملة أعنيها[٣] في حالةِ كونِها [[في]] القول [[المشهور أعمَّ منهُ]] أَي: من الكلامِ، فكلُّ كلامٍ جملةٌ ولا ينعكسُ. وعلَّلَ أعميَّتَها بقولِهِ: [[إِذْ هوَ المتضمِّنُ إسنادًا أصليًّا]] [٤] وقد عرفتَ معناهُ [٥] . [[مقصودًا لذاتِهِ]] [٦] لا لغيرِهِ، نحو: قامَ زيدٌ وعمرٌو قاعدٌ، إذ ليس ثَمَّ شيءٌ خارجٌ عن هذا التركيب، قُصِدَ الإسنادُ لأجلِهِ. [[وهي]]، أي: الجملةُ [[المتضمِّنَة إِيَّاهُ]]، أَي: الإسناد الأصلي، [[وإنْ لَمْ يَكُ]]، يُحْذَفُ[٧] النُّونُ جوازًا لتوفُّرِ شروطِهِ، وهي: كون المضارع مجزومًا بالسكون، غير متصل بضمير نصب ولا ساكن، خلافًا ليونس[٨] في الأَخير، نحو: لم يكُ الشُّجاعُ ليفرَّ[٩] . أي: وإنْ لم يكُنْ ذلكَ الإسنادُ الأصليُّ [[مقصودًا لذاتِهِ]]، بل قُصِدَ لغيره كما في جملة الصلة، فإنَّ الإسنادَ الواقعَ فيها لم يقصد لذاتِهِ، بل قُصِدَ لأجلِ الموصولِ، وكذا القولُ في مثلِها من جملةِ الصفةِ والخبرِ والحالِ. إذ تقرَّرَ ذلكَ، [[فالصِّفاتُ]] أعنيها[١٠] حالةَ كونِهَا [[مَعَ فروعِها لا كلامٌ ولا جملةٌ، لكونِ إسنادِها غيرَ أصليٍّ]] [١١] ما عرفتَهَ فيما سَبَقَ. غيرَ أَنَّ المؤلفَ تركَ قيدَ عدمِ الاعتمادِ على النَّفي والاستفهام، ولابُدَّ منهُ، فَيَرِدُ نحوُ: أقائمٌ الزيدانِ، وما مضروبٌ أَخواكَ، إذ الصفةُ معَ مرفوعِها في ذلكَ كلامٌ وجملةٌ[١٢] .

---

(١) لم أقــف على رأي ابن الحاجب في أماليه، والذي وقفت عليه في كتابه الإيضاح ١/ ٥٩، ٦٢ أنه يوافق الزمخشري في رأيه.

(٢) منهم ابن هشام في قول جزم به في تعليقه على الألفية. ينظر النكت للسيوطي ١/ ٣٢، ورجح في المغني ٤٩٠ أن الجملة أعم من الكلام.

(٣) في الأصل: أعينها، وهو تصحيف، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨، وشرح شذور الذهب ٢٧.

(٥) ينظر ق ١٤ و.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨، النكت ١/ ٨١.

(٧) في ي: تحذف، وهو وجه.

(٨) أبوعــبد الــرحمن يونس بن حبيب الضبي، المتوفى سنة ١٨٢هـــ. مراتب النحويين ٢١، واخبار النحويين البصريين ٢٧، ومعجم الأدباء ٧/ ٣١٠.

(٩) ينظر التسهيل ٥٦، والمساعد ١/ ٢٧٦، والهمع ٢/ ١٠٧-١٠٨.

(١٠) في الأصل: أعينها، وهو تصحيف، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨.

(١٢) ينظر المصدر السابق ١/ ٨، والنكت ١/ ١٨.

[[والجملةُ التي لها محلٌّ]] كائنٌ [[منْ]] محالٌ [[الإعرابِ جملةٌ لا كلامٌ]] حُكِمَ بذلكَ [[لكونِ إسنادِها لم يُقْصَدْ لذاتِه]] [١] كما في جملةِ الخبرِ (١٥ /و) والصفةِ والحالِ، فإذا قلت: زيدٌ أبوهُ منطلقٌ، كانَ القصدُ في الأصلِ إلى إثباتِ انطلاقِ الأبِ لزيدٍ، لا إلى إثباتِ الإنطلاقِ لأبيه، فإنَّهُ مقصودٌ تبعًا. وكذا جاءَني رجلٌ ذهبَ غلامُهُ، وجاءَ زيدٌ وأبوهُ راكبٌ. فإنْ قيلَ: شرطوا في جملةِ الصفةِ والحالِ أنْ تكونَ خبرًا لا إنشاءً [٢]، وكلُّ خبرٍ كلامٌ؟ قلنا: لم يُريدوا أنَّها خبرٌ حالَ كونِها صفةً أو حالاً، بل أرادُوا أنَّها كانتْ خبرًا قبلَ ذلكَ. ولا تَرِدُ المحكيَّةُ بالقولِ مع أنَّها ذاتُ محلٍّ، فإسنادُها أصليٌّ مقصودٌ لذاتِه، لأنَّها عندهم في حكمِ المفردِ، والكلامُ في جملةٍ ليست كذلكَ، نَعَمْ، يَرِدُ المعلَّقُ عنها في: انْظُرْ أيُّ الرِّجالِ أَحسنُ وجهًا. [[و]] الجملةُ [[التي لا محلَّ لها منهُ]]، أي: من الإعرابِ قسمان: [[كلامٌ]] كما في نحوِ: قامَ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، [[وجملةٌ]] لا كلامٌ كما في جملةِ الصلةِ مِنْ مِثْلِ: جاءَ [٣] الذي أبوهُ فاضلٌ، فاندفعَ الاعتراضُ الذي طارَ في الكجراتِ كلَّ مطارٍ، حيثُ قيلَ: الصلةُ لا محلَّ لها من الإعرابِ فيكونُ كلامًا وجملةً، وقد فُهِمَ من قَبْلُ أنَّها جملةٌ لا كلامٌ، لأنَّ إسنادَها غيرُ مقصودٍ لذاتِه، ففي الكلامِ تناقضٌ، وقد عرفتَ وجْهَ الاندفاعِ، وليسَ فيهِ إلاَّ جعلُ الأعمِّ قسمًا للأخصِّ في الظاهرِ، وبما قدَّرناهُ يزولُ ذلكَ. [[وتنقسمُ]] الصادقةُ على الكلامِ وغيرِه [[إلى فعليَّةٍ]]، وهي ما كانَ صدرُها فعْلاً، نحوُ: قامَ زيدٌ، وضُرِبَ اللِّصُ، وكانَ زيدٌ قائمًا، [[ولَوْ]] كانتِ الجملةُ [[ظرفيَّةً]] وهي ما صُدِّرَ بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ، نحوُ: أَعِنْدَكَ زيدٌ؟ وأَفي الدَّارِ عمرٌو؟ فإنَّ الأصحَّ في مثلِ هذا تعلُّقُهُ بفعلٍ [٤]، فتكون الجملةُ من قبيلِ الفعليةِ، [[أوْ]] كانتْ [[شرطيَّةً]] نحوُ: إنْ جاءَ زيدٌ أَكرَمْتُهُ، وهذه [٥] أيضًا فعليَّةٌ [٦]، وإنْ تصدَّرَتْ بحرفِ الشَّرطِ، لأنَّ المرادَ بصدرِ الجملةِ المسندُ أو المسندُ إليهِ، ولا عبرةَ بما سبقَهُمَا من حرفٍ أو غيرِه [٧].

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨، والنكت ١/ ١٨، وشرح الحدود النحوية ٣٢-٣٣.

(٢) ينظر لباب الاعراب ٣٢٧، ٣٨٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١١، ٣٠٧.

(٣) في ك، ي: جاءني، وهو وجه.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٤٩٢، ٥٦٦.

(٥) في ك، ي: فهذه.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٤٩٢، ٤٩٤.

(٧) المصدر السابق ٤٩٢.

[[واسيَّةٍ]] بالجرِّ عطفًا[١] على (فعليَّةٍ)، أي: وتنقسمُ إلى فعليَّةٍ[٢] واسميَّةٍ[٣]، مثلُ[٤]: زيدٌ قائمٌ، وإنَّ عمرًا جالسٌ[٥]. وإنَّما قدَّمَ الفعليَّةَ نظرًا إلى أنَّ أصلَ المرفوعاتِ الفاعلُ[٦]، وأنَّ الأصلَ في العملِ الفعلُ، وأنَّهُ أقعدُ بالمسنديَّةِ، لأنَّهُ لا يفارقُها بخلافِ الاسمِ، فإنَّهُ يُسْنَدُ تارةً ويُسْنَدُ إليهِ أُخرى.

[[انقسامَ الكلمةِ]] بالنصبِ على أنَّهُ مصدرٌ نوعي، أي: انقسامًا مثلَ انقسامِ (١٥/ ظ) الكلمةِ **[[إلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ]]**، لأنَّها إمَّا أنْ تدلَّ على معنًى في نفسِها أوْ لاَ، الثاني الحرفُ، والأوَّلُ إمَّا أنْ يقترنَ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ أوْ لاَ، الثاني الاسمُ، والأوَّلُ الفعلُ[٧]. ودليلُ الحصرِ الاستقراءُ[٨] لا هذا التقسيمُ، فتأمَّل. **[[ولا تَعدُوهَا]]**، أي: الأشياء المتقدِّمَة، وهي الجملةُ المنقسمةُ إلى فعليَّةٍ واسميَّةٍ، وأنواعُ الكلمةِ الثلاثةُ[٩]، أي: لا يتجاوزُ هذه[١٠] الأمور **[[الأبحاث النحويَّة]]** وكانَ الأَوْلَى لا يعدوهُنَّ، نحوُ: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾[١١]. لأنَّ المعودَ إليهِ قليلٌ[١٢]. **[[الاسمُ: ما استقلَّ بالمفهوميَّةِ]]**[١٣]، أي: كلمةٌ استقلَّتْ، فالمرادُ بها الكلمةُ، بدليلِ تقسيمِها أوَّلاً إلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ. وتذكيرُ الضميرِ العائدِ إليها مِن استقلَّ رعايةً للفظ ما، ومعنَى استقلالِ اللَّفظِ بالمفهوميَّةِ: كفايتُهُ في مفهوميَّةِ المعنى منهُ، من غيرِ حاجةٍ إلى انضمامِ شيءٍ آخرَ إليهِ، فـ(ما) المرادُ[١٤] بها كلمةُ جنسٍ، و(استقلَّ بالمفهوميَّةِ) فصلٌ يُخرِجُ الحرفَ، لأنَّهُ لا يستقلُّ بها. وعبارةُ النُّحاةِ المشهورةُ: الحرفُ ما دلَّ على معنًى في غيرِهِ[١٥]، أي: لا في نفسِهِ.

---

(١) في ك، ي، ل: عطف. (٢) (أي وتنقسم إلى فعلية) ساقطة من ي.

(٣) ينظر شرح الحدود النحوية ٣٥. (٤) في ي: نحو، وجه.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٤٩٢.

(٦) ينظر الحلل في إصلاح الخلل ١٤٤-١٤٥، والهمع ٢/ ٣-٤.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧، وشرح الحدود النحوية ٤٦، ٤٨، ٥١.

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١-٦٢، والهمع ١/ ٧، والبهجة المرضية ٣.

(٩) الثلاثة، ساقطة من ي. (١٠) في ي: أحد هذه، وهو وجه.

(١١) التوبة ٣٦. (١٢) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٩٩.

(١٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠، وشرح الحدود النحوية ٤٦.

(١٤) في الأصل: فالمراد مكان فما المراد، وهو تحريف، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(١٥) ينظر الفصول الخمسون ١٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٩، وشرح الحدود النحوية ٥١.

وضميرُ في غيرِه إمَّا إلى اللَّفظِ، بمعنى أنَّهُ لاَ يدلُّ بنفسه، بل بانضمامِ لفظ آخرَ إليه، وإمَّا إِلى المعنىَ، بمعنَى أَنَّهُ غيرُ تامٍّ بنفسِه، أي: لا يحصلُ[(١)] من اللَّفظِ إلاَّ بانضمامِ شيءٍ آخرَ إليه، فصارَ الحاصلُ أنَّهُ لا يستقلُّ بمفهوميَّةِ المعنَى منهُ[(٢)] . [[مُجَرَّداً]]: حالٌ من ضميرِ استقلَّ، [[عَنِ الزَّمانِ]] المُعيَّنِ الذي هو أحدُ الأزمنةِ الثلاثةِ[(٣)] ، الماضي والحال والمستقبل، وأشارَ إلى ذلك باللاَّمِ العهديَّة، لأنَّهُ هو المعهودُ بينَ القومِ في مثلِ هذا المقامِ، وذا فصلٌ خرجَ بِهِ الفعلُ، لأنَّهُ وإنِ استقلَّ بالمفهوميَّة، فلم يَتَجَرَّدْ عن أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، بل اقترنَ بِهِ معيَّنًا، ولم يَخْرُجْ مثلُ الاصطباحِ، وهو الشُّربُ في أَوَّلِ النَّهارِ، والاغتباقِ، وهو الشُّربُ في آخرِه، فإنَّهُ وإنِ اقترنَ بالزَّمانِ لكنَّهُ لا يدلُّ على المعيَّنِ من الأَزمنة الثلاثة، لأَنَّ معناهُ يصلحُ أَنْ يقعَ ماضيًا أو حالاً أو مستقبلاً[(٤)] . وقولُهُ: [[وَضْعًا]] [(٥)] مصدرٌ نوعيٌّ، أي: تجريدُ وَضْعٍ، أو مؤكِّدٌ أي: وُضِعَ كذلكَ وَضْعًا، وإنَّما احتاجَ إليهِ ليدخلَ اسْمَا الفاعلِ والمفعولِ، مثلاً عند إعمالِهِمَا، لأَنَّهما وإنِ اقترَنَا إذْ ذاكَ بالحالِ أو الاستقبالِ معيَّنًا، لكنَّ ذلكَ لم يجيءْ مِنْ قِبَلِ (١٦ /ظ) الوضعِ، بل هو أمرٌ طارئٌ عندَ الاستعمالِ، وكذا يدخلُ نحوُ: القَتْل والضَّرْب، فإنَّهُ وإنْ وَجَبَ وقوعُهُ في أحد الأَزمنة الثلاثة معيَّنًا في نفسِ الأَمرِ، لكنَّ ذلكَ الزَّمانَ المُعَيَّنَ لا يدلُّ عليه المصدرُ وضعًا[(٦)] . [[ولَهُ]]، أي: وللاسمِ [[خواصُّ]] [(٧)] ، وهيَ جمعُ خاصَّة[(٨)] ، أي: علاماتٌ، إذا وُجِدَ شيءٌ منها، وُجِدَ الاسمُ، ولا يلزمُ من فقدِها عدمُهُ، فالخاصَّةُ إذن تَطَّرِدُ ولا يلزمُ انعكاسُها، وهذا بخلافِ الحدِّ، فإنَّهُ مطَّردٌ ومنعكسٌ[(٩)]، ومعنَى الاطِّرادِ يلزمُهُ المنعُ، فالحدُّ إذا كان مطَّردًا كانَ مانعًا من دخولِ غيرِ المحدودِ فيهِ، ومعنَى الانعكاسِ هو معنَى الجمعِ، فالحدُّ إذا كان منعكسًا كان

---

(١) أي: لا يحصل المعنى من اللفظ. (٢) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦٠.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩.

(٤) ينظـر الإيـضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣-٦٤، وشرح الكافية للرضي١/ ١١،وشرح الحدود النحوية ٤٦.

(٥) ينظر شرح الحدود النحوية ٤٦. (٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/١١.

(٧) تنظرهذه الخواص في شرح المفصل لابن يعيش١/٢٤-٢٥، والتسهيل٣وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣.

(٨) قـال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٦٦: "الفرق بين الحد والخاصة أَنَّ الحد لابدَّ أن يكون في جميع آحاد المحدود، والخاصة هي التي تكون في بعض آحاده خاصة".

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣.

جامعًا لجميعِ أفرادِ المحدودِ. [[كاللاَّمِ]](١) الساكنةِ المسبوقةِ بهمزةِ الوصلِ، ويُعَبَّرُ عنها بأَلْ، فيشملُ المعرِّفَةَ والموصولةَ والزائدَةَ، فالكلُّ من خواصِّ الاسمِ(٢) ، أَمَّا المعرِّفَةُ فلأنَّها لتعيينِ الذَّاتِ التي يدلُّ عليها اللَّفظُ في نفسه بالمطابقَةِ، والفعلُ لا يدلُّ على الذَّاتِ بالمطابقَةِ، والحرفُ لا يدلُّ على معنًى في نفسه(٣) ، وأَمَّا الموصولةُ والزائدةُ فلموافقتهما للمعرِّفَةِ صورةً، أُعطِيَتا حكمها، وإِنَّما قيَّدْنَا اللاَّمَ بما ذكرناهُ، احترازًا من نحوِ لامِ الابتداءِ، و(٤) جواب القسمِ وجواب لو ولولا، لدخولهنَّ على الفعلِ. [[واليَتَقَصَّعُ]] الذي دخلتْ فيهِ اللاَّمُ الموصولةُ على الفعلِ من قولِ الشاعرِ(٥) :

وَيستَخْرِجُ اليربوعُ مِن نافقائِهِ ... ومن جُحْرِهِ بالشَّيْحَةِ اليَتَقَصَّعُ

[[شاذٌّ]](٦) قبيحٌ لا يكون إلاَّ في الضرورةِ، خلافًا لابن مالك(٧) ، <والأخفش>(٨) فلا يَرِدُ. معروفٌ، والنَّافقاءُ: كوَّةٌ في جحرِهِ يكتمُها. والقاصعاءُ: كوَّةٌ أُخرى، إذا أَتَى من جهتِها أنفقَ، أَي: خرجَ من النَّافقاءِ. والجُحرُ: حفرتُهُ التي يأوي إليها. والشَّيْحَةُ، بشين معجمةٍ مكسورةٍ فمثنَّاة تحتيَّةٍ ساكنةٍ فحاءٍ مهملةٍ فهاءِ تأنيثٍ: قريةٌ كما(٩)

---

(١) التعريف باللام مذهب سيبويه وبأَل مذهب الخليل. ينظر: الكتاب ٣/ ٣٢٤، والتسهيل ٣، وشرحه لابن مالك ١/ ٢٨٤.

(٢) ذكر السيوطي في النكت ١/ ٥٦، نقلا عن ابن مالك: ان أل الموصولة غير خاصة بالاسم. وينظر شرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٤٩.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٣.

(٤) في الأصل: أو، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(٥) لذي الخرق الطهوي في نوادر أبي زيد ٢٧٦، وفيه: فيستخرج والمتقصع، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. ويروى: بالشيخة، بالخاء المعجمة، و: ذي الشيحة. ينظر: الإنصاف ١/ ١٥٢، ٢١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٣، وتخليص الشواهد ١٥٤، والخزانة ٥/ ٤٨٢.

(٦) ينظر لباب الاعراب ١٢٦-١٢٧.

(٧) جمال الدين محمد بن عبد الله، صاحب الألفيةِ المشهورة والتسهيل، توفي سنة ٦٧٢هـ.فوات الوفيات ٢/٢٢٧،وغاية النهاية ٢/١٨٠، وبغية الوعاة ١/ ١٣٠. وينظر رأيه في شرح الكافية الشافية١/٢٩٩، والهمع١/٢٩٣ـ٢٩٤.

(٨) الزيادة من ك. والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الاوسط، المتوفى سنة ٢١٥هـ. مراتب النحويين ٣٩، وأنباه الرواة ٢/ ٣٦، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠. وينظر رأيه في الصحاح (جدع)، وتخليص الشواهد ١٥٥، والخزانة ١/ ٣١.

(٩) في ك، ي، ل:كذا. وهو وجه.

في القاموس[١] . فالظَّرفُ مستقرٌّ حالٌ من الجحرِ، والباءُ ظرفيةٌ < بمعنى في >[٢]. أوْ واحدةُ الشِّيحِ، وهوَ نَبْتٌ[٣] ، فهو لغوٌ يتعلّقُ بـــ (يستخرِجُ) والباءُ للاستعانَةِ[٤] ، واليَتَقَصَّعُ في محلِّ رفع فاعل يستخرجُ، أي الصائدُ الذي يتقصَّعُ، أي: يقصدُ القاصعاءَ، أو في محلِّ نصبِ صفةٍ لليربوعِ أو جرٍّ صفةٍ للجحرِ. واقتصرَ عليهِ في العباب[٥] ، معَ أنَّ فيهِ حذفَ العائدِ المجرور بحرفٍ بدونِ شرطِه، إذ الأصلُ(١٦/ ظ) كما قال: ومن جحرِهِ الذي يتقصَّعُ فيهِ، أي: يدخُلُ. ولقائلٌ أَنْ يقولَ: شذوذُ اليتقصَّعُ لا يدفعُ نقضَ الخاصَّةِ المذكورةِ بِهِ، فإنَّها لم تسقْ على أنَّها خاصَّةٌ باعتبار ما هو شائعٌ في السَّعَةِ، حتَّى يكونَ وجودُها في الضرورةِ على طريقِ الشذوذِ، في ما ليس من محالِّ الخاصَّةِ، غيرَ قادحٍ. **[[والمُجَرِّئ]]**، أَي: المشجِّعُ **[[عليه]]** أي: على[٦] إدخالِ اللاَّمِ على الفعلِ **[[أَتْيهُ]]**، أي: مجيءُ اللاَّمِ **[[موصولاً]]** بمعنى الذي، فكما يُقالُ: الذي يتقصَّعُ، قيلَ: اليتقصَّعُ، حملاً على ما هوَ بمعناهُ، وما هنا خيرٌ ممَّا في اللُّبابِ، إذ قيلَ فيهِ: ومنها حرفُ التَّعريفِ، ثُمَّ أنشدَ البيتَ وحَكَمَ بشذوذِهِ[٧] ، إذ[٨] لا وجهَ لإيرادِ الشبهةِ باليتقصَّعُ إذن، لأَنَّ ألْ فيه موصولٌ اسميٌّ لا حرف تعريف. **[[وأشَدُّ الهَلِّ]]** [٩] لا يَرِدُ **[[لجعله اسمًا، ولذا شدَّدَهُ]]**، أَي: شدَّدَ المتكلِّمُ بِهِ لامَهُ. يشيرُ بذلكَ إلى ما في الصحاحِ، حيثُ قالَ: "وهَلْ حرفُ استفهامٍ، فإذا

---

(١) في القامـــوس (شيح). الشيحة بالكسر،ماء شرقي فيدوة بحلب. وفي مادة (شيخ) بالخاء المعجمة: الشيخة: رملة بيضاء ببلاد أسد وحنظلة، ومنه قول ذي الخرق الطهوي... وأنشد البيت المتقدم.

(٢) الزيادة من ك، ل، وينظر مغني اللبيب ١٤١.

(٣) المحيط في اللغة ٣/ ٣٦٢.

(٤) ينظر مغني اللبيب ١٣٩.

(٥) العـــباب كتاب في النحو للسيد جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار المتوفى سـنة ٧٧٦هـــــ، وهو شرح لكتاب اللباب للفاضل الاسفراييني المتوفى سنة ٦٨٤هـــ.كشف الظـــنون ٢/١٥٤٣ـــــ١٥٤٤، مقدمة لباب الإعراب ٥٢. وجاء في نشرة أخبار التراث ع ٣٢ يولـــيو أغـــسطس ١٩٨٧ ص٢٠: أن العباب سُجِّلَ رسالة ماجستير في قسم اللغة العربية بكلية الآداب- جامعة دمشق في ٢٣/ ٦/ ١٩٨٤.

(٦) (على) ساقطة من ك، ي.

(٧) لباب الإعراب ١٢٦-١٢٧.

(٨) في الأصل: اذا، وهو تحريف، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(٩) ينظر لباب الإعراب ١٢٧، واللسان (هلل).

جعلتَهُ اسمًا شدَّدْتَهُ. قالَ الخليلُ[(١)] : قلتُ لأبي الدقيش[(٢)] : هلْ لكَ رغبةٌ في ثريدة، كأنَّ ودَكَهَا عيونُ الضياونِ؟ فقالَ: أَشدُّ الهلِّ. [(٣)] " انتهى. والثَّريدةُ: خبزٌ يفتُّ ويُصبُّ عليهِ مرقُ اللَّحمِ المطبوخِ. والودكُ: دسمُ اللَّحمِ. والضياون: جمعُ ضيونٍ، وهوَ السنورُ الذَّكرُ[(٤)] . وهذا جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، تقديرُهُ: أَنَّ اللامَ دخلتْ على (هَلْ) وهيَ حرفٌ، فلم تطَّرِد الخاصَّةُ؟ وجوابُهُ منعُ كونِ (هَلْ) هنا حرفًا، بشهادةِ تشديدِ اللامِ، كذا قَرَّرُوهُ[(٥)] . ولا أَرَى للشبهَةِ ورودًا أَصلاً، لأنَّ هَلِ الحرفيَّةَ مخفَّفَةُ اللامِ، والمذكورُ هنا المشدَّدَةُ. هذا الذي أسلفناهُ معَ أنَّهُ- أي: اللَّفظُ المذكورُ وهو أَشدُّ الهلِّ - [[رُدَّ]]، أَي: مردودٌ، أَمَّا أَوَّلاً: فمدخولُ اللامِ ليسَ عَلَمًا للَّفظِ، ولا لغيرِهِ، حتَّى يُقَدَّمَ عليهِ بِلا سماعٍ، بل استُعْمِلَ اسمَ جنسٍ، أي أشدُّ الرَّغبةِ أوِ الحاجةِ، ولم يثبتِ النَّقلُ في أسماءِ الأجناسِ، وبتقديرِ ثبوتِهِ فهوَ سماعيٌّ، أَمَّا ثانيًا: فـــ(هَلْ) لفظٌ ثنائيٌّ صحيحُ الآخرِ، فلا يضعفُ. وقد يُقالُ التَّشديدُ للوقفِ، لا لجعلِهِ اسمًا، فلا يَرِدُ الثاني، ولا حجَّةَ في قولِ الجوهري إذ جعلَ (هَلْ) اسمًا شُدِّدَ، إذْ لعلَّهُ رآهُ في قولِ أبي الدقيش مشدَّدًا، فظنَّ التَّشديدَ للاسميَّةِ، ولا يتعيَّنُ لجوازِ كونِهِ للوقفِ على اللُّغةِ المعروفةِ[(٦)]. هذا ما لاحَ لي في تقريرِ هذا المحلِّ(١٧ /و) والذي يظهرُ من تقريرِهم [(٧)] : أنَّ وجْهَ الرَّدِّ لهذا اللَّفظِ، كونُهُ لم يثبتْ عن فصيحٍ يعتدُّ بكلامِهِ، فلا يقبلُ النقضُ لَهُ.

[[والجرِّ]] [(٨)] بالكسرِ عطفًا على مجرورِ الكافِ في قولِهِ: كاللامِ، والمرادُ بِهِ ما يحدثُهُ العاملُ من كسرةٍ أَو فتحةٍ أَو ياءٍ، واختصَّ بِهِ الاسمُ، لأَنَّهم قصدُوا أَنْ يوفوهُ لأصالتِهِ في الإعرابِ حركاتِهِ الثلاثَ، وينقصُوا من المضارعِ الذي هو فرعُهُ فيه واحدًا منها، فنقصوا منهُ ما لاَ يكونُ معمولَ الفعلِ وهوَ الجرُّ، وأعطوهُ ما يكونُ معمولُهُ وهو

---

(١) هـــو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى سنة ١٧٥هـــ.أخبار النحويين البصريين ٣٠-٣١، ومراتب النحويين ٢٧-٤١، وبغية الوعاة ٤/ ١١٥.

(٢) هو أحد الإعراب الذين دخلوا الحاضرة. الفهرست ٤٧، وانباه الرواة ٤/ ١١٥.

(٣) الصحاح (هلل) وينظر العين ١/ ٥٠، ٣/ ٣٥٢.

(٤) اللسان (ضون).

(٥) في ي: قرره.

(٦) ينظر في الوقف: شرح المفصل لابن يعيش٩/٦٦وما بعدها،والتسهيل٣٢٨،والمساعد٤/٣٠١ وما بعدها.

(٧) في ك: تقديرهم.

(٨) ينظر الأصول ٢/ ٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٤.

في القاموس[(١)] . فالظَّرفُ مستقرٌّ حالٌ من الجحرِ، والباءُ ظرفيةٌ < بمعنى في >[(٢)]. أوْ واحدةُ الشِّيحِ، وهوَ نَبْتٌ[(٣)] ، فهو لغوٌ يتعلَّقُ بـــ (يستخرِجُ) والباءُ للاستعانَةِ[(٤)] ، واليَتَقَصَّعُ في محلِّ رفع فاعل يستخرجُ، أي الصائدُ الذي يتقصَّعُ، أي: يقصدُ القاصعاءَ، أو في محلِّ نصبِ صفةٍ لليربوعِ أو جرٍّ صفةٍ للجحرِ. واقتصرَ عليهِ في العباب[(٥)] ، معَ أنَّ فيهِ حذفَ العائدِ المجرور بحرف بدونِ شرطِه، إذ الأصلُ(١٦/ ظ) كما قال: ومن جحرِهِ الذي يتقصَّعُ فيهِ، أَي: يدخلُ. ولقائلٍ أَنْ يقولَ: شذوذُ اليتقصَّعُ لا يدفعُ نقضَ الخاصَّةِ المذكورةِ بِهِ، فإنَّها لم تسقْ على أنَّها خاصَّةٌ باعتبار ما هو شائعٌ في السَّعَةِ، حتَّى يكونَ وجودُها في الضرورةِ على طريقِ الشذوذِ، في ما ليس من محالِّ الخاصَّةِ، غيرَ قادحٍ. [[والمُجَرِّئ]]، أَي: المشجِّعُ [[عليه]] أي: على[(٦)] إدخالِ اللاَّمِ على الفعلِ [[أَتْيهُ]]، أي: مجيءُ اللاَّمِ [[موصولاً]] بمعنى الذي، فكما يُقالُ: الذي يتقصَّعُ، قيلَ: اليتقصَّعُ، حملاً على ما هوَ بمعناهُ، وما هنا خيرٌ ممَّا في اللُّبابِ، إذ قيلَ فيهِ: ومنها حرفُ التَّعريفِ، ثُمَّ أنشدَ البيتَ وحَكَمَ بشذوذِهِ[(٧)] ، إذْ[(٨)] لا وجهَ لإيرادِ الشبهةِ باليتقصَّعُ إذن، لأَنَّ ألْ فيه موصولٌ اسميٌّ لا حرف تعريف. [[وأشَدُّ الهَلِّ]] [(٩)] لا يَرِدُ [[لجعله اسمًا، ولذا شدَّدَهُ]]، أَي: شدَّدَ المتكلِّمُ بِهِ لامَهُ. يشيرُ بذلكَ إلى ما في الصحاحِ، حيثُ قالَ: "وهَلْ حرفُ استفهامٍ، فإذا

---

(١) في القامـــوس (شيح). الشيحة بالكسر،ماء شرقي فيدوة بحلب. وفي مادة (شيخ) بالخاء المعجمة: الشيخة: رملة بيضاء ببلاد أسد وحنظلة، ومنه قول ذي الخرق الطهوي... وأنشد البيت المتقدم.

(٢) الزيادة من ك، ل، وينظر مغني اللبيب ١٤١.

(٣) المحيط في اللغة ٣/ ٣٦٢.

(٤) ينظر مغني اللبيب ١٣٩.

(٥) العـــباب كتاب في النحو للسيد جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار المتوفى ســنة ٧٧٦هـــــ، وهو شرح لكتاب اللباب للفاضل الاسفراييني المتوفى سنة ٦٨٤هــ.كشف الظـــنون ٢/١٥٤٣ــــــ١٥٤٤، مقدمة لباب الإعراب ٥٢. وجاء في نشرة أخبار التراث ع ٣٢ يولــيو أغــسطس ١٩٨٧ ص٢٠: أن العباب سُجِّلَ رسالة ماجستير في قسم اللغة العربية بكلية الآداب- جامعة دمشق في ٢٣/ ٦/ ١٩٨٤.

(٦) (على) ساقطة من ك، ي.

(٧) لباب الإعراب ١٢٦-١٢٧.

(٨) في الأصل: اذا، وهو تحريف، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(٩) ينظر لباب الإعراب ١٢٧، واللسان (هلل).

جعلتَهُ اسمًا شدَّدْتَهُ. قالَ الخليلُ[(١)] : قلتُ لأبي الدقيش[(٢)] : هلْ لكَ رغبةٌ في ثريدة، كأنَّ ودَكَهَا عيونُ الضياونِ؟ فقالَ: أَشدُّ الهلِّ. [(٣)] " انتهى. والثَّريدةُ: خبزٌ يفتُّ ويُصبُّ عليهِ مرقُ اللَّحمِ المطبوخِ. والودكُ: دسمُ اللَّحمِ. والضياون: جمعُ ضيون، وهوَ السنورُ الذَّكرُ[(٤)] . وهذا جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، تقديرُهُ: أَنَّ اللامَ دخلتْ على (هَلْ) وهيَ حرفٌ، فلم تطَّرِد الخاصَّةُ؟ وجوابُهُ منعُ كونِ (هَلْ) هنا حرفًا، بشهادةِ تشديدِ اللامِ، كذا قرَّرُوهُ[(٥)] . ولا أَرَى للشبهَةِ ورودًا أَصلاً، لأنَّ هَلِ الحرفيَّةَ مخففةُ اللامِ، والمذكورُ هنا المشدَّدَةُ. هذا الذي أسلفناهُ معَ أنَّهُ- أي: اللَّفظُ المذكورُ وهو أَشدُّ الهلِّ - [[رُدَّ]]، أَي: مردودٌ، أَمَّا أَوَّلاً: فمدخولُ اللامِ ليسَ عَلَمًا للَّفظِ، ولا لغيرِهِ، حتَّى يُقَدَّمَ عليهِ بِلا سماعٍ، بل استُعْمِلَ اسمَ جنسٍ، أي أشدُّ الرَّغبةِ أو الحاجةِ، ولم يثبتِ النَّقلُ في أسماءِ الأجناسِ، وبتقديرِ ثبوتِهِ فهوَ سماعيٌّ، أَمَّا ثانيًا: فـــ(هَلْ) لفظٌ ثنائيٌّ صحيحُ الآخرِ، فلا يضعفُ. وقد يُقالُ التَّشديدُ للوقفِ، لا لجعلِهِ اسمًا، فلا يَرِدُ الثاني، ولا حجَّةَ في قولِ الجوهري إذ جعلَ (هَلْ) اسمًا شُدِّدَ، إذْ لعلَّهُ رآهُ في قولِ أبي الدقيش مشدَّدًا، فظنَّ التَّشديدَ للاسميَّةِ، ولا يتعيَّنُ لجوازِ كونِهِ للوقفِ على اللُّغةِ المعروفةِ[(٦)]. هذا ما لاحَ لي في تقريرِ هذا المحلِّ(١٧ /و) والذي يظهرُ من تقريرِهم [(٧)] : أنَّ وجْهَ الرَّدِّ لهذا اللَّفظِ، كونُهُ لم يثبتْ عن فصيحٍ يعتدُّ بكلامِهِ، فلا يقبلُ النقضُ لَهُ.

[[والجرِّ]] [(٨)] بالكسرِ عطفًا على مجرورِ الكافِ في قولِهِ: كاللامِ، والمرادُ بِهِ ما يحدِثُهُ العاملُ من كسرةٍ أو فتحةٍ أو ياءٍ، واختصَّ بِهِ الاسمُ، لأَنَّهم قصدُوا أَنْ يوفوهُ لأصالتِهِ في الإعرابِ حركاتِهِ الثلاثَ، وينقصُوا من المضارعِ الذي هو فرعُهُ فيه واحدًا منها، فنقصوا منهُ ما لا يكونُ معمولَ الفعلِ وهوَ الجرُّ، وأعطوهُ ما يكونُ معمولُهُ وهو

(١) هـــو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى سنة ١٧٥هـــ.أخبار النحويين البصريين ٣٠-٣١، ومراتب النحويين ٢٧-٤١، وبغية الوعاة ٤/ ١١٥.

(٢) هو أحد الإعراب الذين دخلوا الحاضرة. الفهرست ٤٧، وانباه الرواة ٤/ ١١٥.

(٣) الصحاح (هلل) وينظر العين ١/ ٥٠، ٣/ ٣٥٢.

(٤) اللسان (ضون). (٥) في ي: قرره.

(٦) ينظر في الوقف: شرح المفصل لابن يعيش٩/٦٦وما بعدها،والتسهيل٣٢٨،والمساعد٤/٣٠١ وما بعدها.

(٧) في ك: تقديرهم.

(٨) ينظر الأُصول ٢/ ٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٤.

الرَّفعُ والنَّصبُ[١] . [[وحرفِهِ]] بالكسرِ أيضًا عطفًا[٢] على اللامِ أو الجرِّ، ووجْهُ الاختصاصِ أنَّ أثرَهُ لا يكونُ إلاَّ في الاسمِ، فلم يدخلْ على غيرِهِ ضرورةً، ولا اغترار بقولِ أبي حيَّان[٣] : إنَّ الباءَ في: كتبتُ إليه بأَنْ قُمْ، زائدةٌ، و(أَنْ) تفسيريةٌ[٤]، لأنَّهُ وَهْمٌ، إذ حرفُ الجرِّ زائداً[٥] أَو غيرَهُ لا يدخلُ إلاَّ على اسمٍ أَو ما في تأويلِهِ. [[وبنِعْمَ الوَلَدُ]] في قولِ أعرابيٍّ بُشِّرَ بمولودةٍ، وقيلَ لَهُ نِعْمَ المولودةُ، فقالَ: واللهِ ما هيَ بنِعْمَ الولَدُ[٦]، [[وعلى بِئْسَ العَيْرُ]] في قولِهم: "نِعْمَ السَّيْرُ على بئسَ العَيْرُ"[٧]، والسَّيرُ[٨]: شيءٌ يقدُّ من الجلدِ، ويُجْعَلُ في عنقِ البهيمةِ. والعَيْرُ[٩] بفتحِ العينِ وسكونِ المثنَّاةِ التحتيةِ: الحمارُ أهليًّا أَوْ وحشيًّا. وهو مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ ينالُ أمرًا محمودًا بواسطةِ أمرٍ مذمومٍ. لفظٌ [[محذوفُ الموصوفِ]] وذا خبرٌ عن بنِعْمَ الولدُ وعلى بئسَ العيرُ، أو خبرٌ لأحدِهما، وخبرُ الآخرِ محذوفٌ، والأصلُ: ما هيَ بولدٍ نِعْمَ الولدُ، أي: مقولٌ فيهِ ذلكَ، وعلى عَيْرٍ بئسَ العيرُ، أي: مقولٌ فيهِ ذلكَ، فلم يدخلْ حرفُ الجرِّ في التحقيقِ إلاَّ على اسمٍ، فطاحَ وذهبَ الاعتراضُ بدخولِها على الفعلِ صورةً، حتَّى أُوردَ النقضُ بِهِ. وقولُهُ: [[على خلافٍ فيهِ]] [١٠] يتعلَّقُ بالخبرِ، و(على) للمصاحبةِ[١١]، وضمير (فيه) يعود إِلى ما ذكر من فعلي المدح والذم. يشير إِلى دفع الاعتراض بوجه آخر، وهو أنَّ ثَمَّ من النحاة مَنْ

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٣.

(٢) في ي: عطف.

(٣) هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث وغيرها. توفي سنة ٧٤٥هـ.فوات الوفيات ٢/ ٥٥٥-٥٦٢، وبغية الوعاة ١/ ١٢١، والاعلام ٨/ ٢١٦.

(٤) ينظر البحر المحيط ١/ ٤٠٩، والجنى الداني ٢٣٥، ومغني اللبيب ٤٥، والهمع ١/ ٢٧٩.

(٥) في ك، ي: (زائد) وفي ل: زائدة.

(٦) ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ١٤٨، والإنصاف ١/ ٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١١.

(٧) ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ١٤٧، والإنصاف ١/ ٩٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢، ولباب الإعراب ١٢٧-١٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٤.

(٨) اللسان (سير).

(٩) اللسان (عير).

(١٠) ينظر لباب الإعراب ١٢٨.

(١١) ينظر مغني اللبيب ١٩٠.

خالفَ في فعليةِ هاتين الكلمتين وحَكَمَ باسميتِهما، وهم الكوفيون[١]، وكان مقتضى ترتيب البحث أنْ يجاب بذا[٢] ثم بذلك، فيقال: لا نُسلِّم فعليَّتَهُمَا، بل هما اسمان كما قال بِهِ جماعةٌ. سلَّمنا أنَّهما فعلان ولكن لا نسلِّم دخول حرف الجر عليهما، بل إنَّما دخل على اسم محذوف، وقد يقال حذف الموصوف بالجملة[٣]، إنَّما يكون في الضرورةِ، أو حيث يكون(١٧/ظ) الاسم بعضًا من متقدم جر بمن أو في، نحو: "منَّا ظَعَنَ ومنَّا أَقامَ"[٤]، و:

... ما في قومِها... يفضلها.....[٥]

أَي فريقٌ ظعنَ وفريقٌ أَقامَ، وأحدٌ يفضلُها- على ما يجيءُ في باب النعت-[٦]. وكلا الأمرين منتفٍ في التمثيلين. [[والتنوينِ]][٧] بالجرِّ عطفًا على الخاصَّةِ الأُولى أو الأخيرةِ [[غيرما]]، أي: غير التنوين الذي يُؤتَى به [[للتَّرنُّمِ]][٨] وهو ما يلحقُ الرَّوي المتحرك [[و]] غير التنوين [[الغالي]][٩] وهو ما يلحق الرَّويَّ الساكنَ الصحيحَ، فإنَّ ذينِ لا اختصاص لهما بالاسم، لأنَّ الرَّويَّ قد يكون بعض اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ، وما

---

(١) نظـــر في هذه المسألة: الإنصاف م (١٤) ١/ ٩٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٢، والارتشاف ٣/ ١٥، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/ ١٦٠.

(٢) في ك: بذا اولا، وفي ي: اولا بذا.

(٣) ينظر الأمالي الشجرية ١/ ٣٢٥، ومغني اللبيب ٨١٦-٨١٧.

(٤) ينظـــر في هـــذه المســألة معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٩، وشـــرح الكافـــية للرضي ١/ ٣١٧، ومغني اللبيب ٨١٦، ٨١٧، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٩-٣٢١.

(٥) يشير إلى قول الشاعر: لو قلتَ ما في قومها لم تيثمِ يفضلها في حسبٍ وميسمِ
وقـــد نـــسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٦١ إلى أبي الأسود الحماني، ونسبه البغدادي في الخـــزانة ٥/ ٦٤الى حكـــيم بن معية، وبلا عزو في الكتاب ٢/ ٣٤٥، ودقائق التصريف ٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٩، والارتشاف ١/ ٥٥٤، ٣/ ٦٠٣.

(٦) ينظر ق ١٥٠ ظ.

(٧) ينظـــر شـــرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤، والتسهيل ٣، ولباب الإعراب ١٢٨ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣-١٤.

(٨) ينظـــر في تنوين الترنم: الكتاب ٤/ ٢٠٦-٢٠٧، والأُصول ٢/ ٣٨٤، وسر الصناعة ٢/ ٥٠١، والمساعد ٢/ ٦٧٨.

(٩) ينظر في التنوين الغالي: القوافي للأخفش ٣٦، وسر الصناعة ٢/ ٥٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٩، ٣٤.

عداهما يختصُّ به. فتنوين التمكن اختصَّ لأنَّهُ وُضِعَ للدلالة على رسوخ قدم الكلمة في الاسمية، أي لم تشبه الحرف فتُبنىَ ولا الفعل فتُمنَع من الصّرف. وتنوين التنكير لأنَّهُ في بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها[١]، والفعل ليس فيه الأمران حتى يفرق بينهما، وكذا الحرف. وتنوين المقابلة لأنَّهُ الداخل على جمع المؤنث السالم في مقابلة نون جمع المذكر السالم[٢] وذا لا يتحقق في غير الاسم. وتنوين العوض لأنَّهُ يكون عوضًا عن المضاف إليه كـ يومئذ[٣]، والمضاف[٤] ليس إلاَّ اسمًا. فإن قلتَ: قد يعوض عما يعلُّ بالحذف كجوارٍ[٥]، والفعلُ قد يشاركُ الاسمَ في ذلك، كـ لم يرمِ، ولم يغزُ، فَلِمَ خصُّوا تنوين العوض عن الإعلال بالاسم؟ قلتُ: لَمَّا ثبتَ اختصاصُ الاسم[٦] بما يعوض عن المضاف إليه كما مرَّ، حَمَلُوا هذا عليه وقطعُوهُ عن الفعلِ[٧].

[[وعلى لَوٍّ]] في قول الشاعر[٨]:

أُلامُ علىَ لَوٍّ ولَو كنتُ عالِمًا ... بأذنابِ[٩] لَوٍّ لَمْ تَفُتْني أَوائِلُهْ

[[كأَشدِّ الهَلِّ]] [١٠]، أي: كالكلامِ فيهِ، سؤالاً وجواباً، فيقالُ: دخلَ غيرُ تنوين التَّرنُّمِ والغالي على (لَوِ) الحرفيَّةِ فلم تطَّرد الخاصَّةُ؟ فيجابُ بأنَّهُ إنَّما دخل على اسم بشهادة تشديد الواو، وقد عرفت أَنَّ الشبهة غير موجَّهةٍ، لأنَّ المذكور (لَوّ) المشدَّدَةُ، ولو الحرفية لا تشديدَ فيها، فَأَنَّى يتَّجهُ الإيرادُ؟ ومعنى البيت: أنَّى أُلامُ على العجلة في الأُمور التي تحوجني إِلى أَنْ أقولَ: لو كان كذا لم يكن كذا، والملامُ غيرُ متَّجهٍ، لأَنَّ تلك

(١) ينظر سر الصناعة ٢/ ٤٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٩.

(٢) ينظر سر الصناعة ٢/ ٤٩٥، والتسهيل ٢١٧، والمساعد ٢/ ٦٧٨.

(٣) ينظر سر الصناعة ٢/ ٥٠٣-٥٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٩، والمساعد ٢/ ٦٧٨.

(٤) في ي: والمضاف اليه، بزيادة اليه.

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٣٠٨، وسر الصناعة ٢/ ٥١١، ٥١٢.

(٦) في الأصـل: الاختـصاص، وفي ك، ي: اختصاصه، مكان: اختصاص الاسم، وهما وجهان، وما أثبتنا من ل أوفق.

(٧) ينظر سر الصناعة ٢/ ٥١٣.

(٨) بـلا عزو في الكتاب ٣/ ٢٦٢، والمقتضب ١/ ٢٣٥، والمتقصد ١/ ٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٣١، ولباب الاعراب ١٢٨، والهمع ١/ ١٠، ورواية المتقضب: بأعقاب لو.

(٩) في ك، ي: بأذيال، وهو وجه جائز لغة وعروضا، إلاَّ أنَّ الرواية جاءت بأذناب.

(١٠) تقدم في ق ١٦ ظ.

الأُمور مغيبة لا تظهر إلاّ بعد وقوعها، ولو كنت عالمًا بعواقبها لم تفتني أوائلُها، وهذا ينظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَلَو كُنْتُ أَعْلَمُ الغَيْبَ (١٨/ظ) لاستَكْثَرْتُ مِنَ الخَيرِ ومَا مَسَّنِي السُّوءُ﴾ (١). [[والإسناد إليه]] (٢) بالجرِّ عطفًا على الأوّل أو الآخر. والمرادُ بالإسنادِ إليه الإخبارُ عنهُ (٣)، إمَّا في الحال كما في: قامَ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، أو في الأصل كما في: بعتُ واشتريتُ الإنشائيتين، وهَلْ قامَ زيدٌ(٤)؟ قالَ الرضي(٥): " وكذا اضرِبْ، لأَنَّهُ مأخوذٌ من تَضْرِبُ، بالاتِّفاقِ، وقياسُهُ لتضرِب، بزيادةِ حرفِ الطَّلبِ قياسًا على سائرِ الجملِ الطلبيَّةِ، مخفَّفٌ بحذفِ اللامِ وحذفِ حرفِ المضارعةِ، لكثرةِ الاستعمالِ " (٦). فظهرَ وجهُ الاختصاص، لأنَّ الإخبارَ عن الشَّيءِ إنَّما يكون عن لفظ دالٍّ بالمطابقةِ على مفهومٍ مستقلٍّ، والفعلُ لا يدلُّ على المفهومِ المستقلِّ - وهو الحدثُ- بالمطابقةِ بل بالتضمُّنِ(٧). والحرفُ لا يدلُّ على معنًى مستقلٍّ بالمفهوميةِ أصلاً (٨).

[[وتَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ]] في قولِهم في المثلِ المشهورِ: " تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِن أَنْ تَرَاهُ " (٩) يُضربُ لِمَنْ لَهُ صيتٌ وذِكْرٌ بينَ النَّاسِ، فإذا رُئِيَ ازدرِيَتْ مرآتُهُ، والمُعيديُّ: تصغيرُ المعدِّيِّ(١٠)، منسوبٌ إلى مَعَدٍّ، فَخُفِّفَتِ الدَّالُ استثقالاً لتشديدين (١١) مع ياء التصغير.

(١) الأعراف ١٨٨، وينظر الكشاف ٢/ ١٣٥-١٣٦.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤، ولباب الاعراب ١٢٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥، وشرح شذور الذهب ١٥.

(٣) التسهيل ٣.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٣٢.

(٥) هو رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي، له شرح الكافية وشرح الشافية، توفي في حدود سنة ٦٨٨هـ. بغية الوعاة ١/ ٥٦٧-٥٦٨،وهدية العارفين٢/ ١٣٤، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٨٣.

(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ٨.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٥.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥.

(٩) القول منسوب إلى المنذر بن ماء السماء، ويروى: لأن تسمعَ بالمعيدي خيرٌ، وأنْ تسمعَ. جمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦، ومجمع الأمثال ١/ ١٧٧. وفي الكتاب ٤/ ٤٤: تسمعَ بالمعيدي لا أن تراه. وينظر في قصة هذا المثل: ضمرة بن ضمرة النهشلي، للدكتور هاشم طه شلاش في مجلة المورد العدد ٢ لسنة ١٩٨١ ص١٠٧-١١١.

(١٠) الكتاب ٤/ ٤٤.

(١١) في ك، ي: للتشديدين، وهو وجه.

[[محمولٌ على حذفِ أنْ]] والأصلُ: أنْ تَسْمَعَ[(١)]، فالإسنادُ إنَّما هو إلى اسم بحسبِ التَّأويلِ لا إلى فعلٍ. [[أو]] محمولٌ على [[إقامةِ الفعلِ مقامَ المصدرِ]] [(٢)] بدون ارتكاب حذف الحرف المصدري، [[كأَلْهو]] في قولِ الشاعرِ[(٣)]:

وقَالُوا: ما تَشَاءُ؟ فقُلْتُ: أَلْهو إلى الإصباحِ آثِرَ ذي أَثِيرِ

قالَ في العباب: " ولا يجوز أن يكون محمولاً على حذف (أنْ) كما في الأول، لأنَّ قوله: (ما تشاءُ) سؤالٌ عمَّا يشاؤُهُ في الحال ظاهرًا، فينبغي أنْ يكون الجواب أيضًا بما يشاؤُهُ في الحال لا في الاستقبال، ليطابق الجواب السؤال، ولو كان محمولاً على حذف (أنْ) لكانَ مستقبلاً. ومعنى (آثِرَ ذي أَثِيرِ): أوَّلُ كلِّ شيءٍ. " انتهى. قلتُ: وفيهِ نظرٌ، لأنَّ حالية (تشاءُ) لا تقتضي حالية مفعوله، أيضًا لجواز تعلُّقِ المشيئةِ الواقعةِ حالاً بما هو مستقبل كما في قولك: أشاءُ الآنَ السفرَ غدًا. وقولُ المبيِّتِ للصَّومِ: أَنوي صومَ غدٍ، فالنِّيَّةُ واقعةٌ في الحالِ ليلاً، وتعلُّقُها إنَّما يقعُ بعدَ ذلك إذا وُجِدَ زمنُ[(٤)] الصَّومِ، فَلِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ المعنَى في البيتِ: أيُّ أمرِ(١٨ /ظ) من الأمورِ الاستقباليَّةِ تشاءُ الآنَ؟ فلا يكونُ تقديرُ (أنْ) منافيًا للمطابقة، سلَّمْنا حاليَّةَ الأمرِ من[(٥)] (تشاءُ) ومتعلَّقِه، لكن لا نسلِّمُ أنَّ ذلك يستدعي تنزيلَ (أَلْهُو) منزلةَ المفردِ ولم لا يكون جملةً باقيةً على جمليتها[(٦)]، ومعناهُ أشاءُ اللَّهوَ، بقرينةِ السؤالِ من بابِ التعبيرِ بالفعلِ عن إرادتِهِ وهو كثيرٌ.

[[وأُمَيْلِح]] أي: وكأُمَيْلِحٍ في قولِ الشاعرِ[(٧)]:

---

(١) ينظر لباب الإعراب ١٢٥، ومغني اللبيب ٣٦٤، ٧٧٢، ٨٣٩.

(٢) ينظر لباب الإعراب ١٢٥-١٢٦، ومغني اللبيب ٥٥٩، والهمع ١/ ١٢.

(٣) عروة بن الورد، ديوانه ٥٧. والشاهد بلا عزو في الخصائص ٢/ ٤٣٣، والمقتصد ١/ ٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٩، ٤/ ٢٨، ولباب الإعراب ١٢٦، والهمع ١/ ١٣، ويروى في شرح المفصل، واللباب، والهمع: فقالوا: ما تشاء.

(٤) في ك، ي، ل: زمن، وهو وجه.

(٥) في ل: الأمرين، مكان: الأمر من، وهو تحريف.

(٦) في ك، ي: جملتها.

(٧) ينسب إلى العرجي ديوانه ١٨٣، وإلى المجنون ديوانه ١٦٨ وإلى غيرهما. ويروى:

يا ما أُميلح عزلانًا شدنَّ لنا من هؤليَّائكن بينَ الضَّال والسمرِ

ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، والإنصاف ١/ ١٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦١، ٣/ ١٣٤، ٥/ ١٣٥، ٧/ ١٤٣، ولباب الإعراب ١٤١، ومغني اللبيب ٨٩٤، والخزانة ١/ ٩٣، ٩/ ٣٦٣.

يَامَا أُمَيْلَحَ غِزْلانًا عَطَوْنَ لَنَا مِن هؤليَّاءِ بينَ الضَّالِ والسَّمُرِ

على الصحيح[١]. عطون: تناوَلْنَ. والضَّالِ بضاد معجمة: من شجرِ السِّدرِ. والسَّمُرِ كعَضُد: شجرٌ أيضًا. يعني أنَّ هذا ممَّا أُقيمَ فيه الفعلُ مقامَ المصدرِ فصغِّرَ، ولولا ذلك[٢] لم يدخُلْهُ[٣] تصغيرٌ، إذ هو من خصائص الأسماء[٤]، وبعضهم[٥] يعتذر بأَنَّ التصغيرَ راجعٌ إِلى المتعجب منه، أي هُنَّ مُلَيِّحَاتٌ، على معنى الشفقة نحو: يا بُنَيَّ[٦]، فهو مِمَا وُضِعَ بغيرِ[٧] محلِّه، كتاءِ قامَتْ هندٌ[٨].

[[﴿ وإذا قيلَ لَهُم آمِنُوا ﴾ [٩] الإسنادُ فيه إلى اللَّفظِ]] [١٠] أي: وإذا قِيلَ لهم هذا اللَّفظُ. [[والممنوعُ]]، الإسنادُ [[إلى المعنى]] وهو مفقودٌ في الآيةِ، فلا يرد على قولهم الإسناد إِلى الشيء يقتضي اسميته، وهذا جنوح من المؤلف إِلى رأي ابن مالك[١١] في التفريق بين الإسناد المعنوي واللفظي، حيث جعلَ الأَوَّلَ هو المختصُّ بالاسم، والثاني يصلحُ لِلْكَلِمِ الثَّلاثِ وللجملةِ أيضًا، فعنده أَنَّ (ضَرَبَ) في نحو: ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ، باقٍ على الفعلية، والإخبارُ عنهُ بحسبِ لفظِه لا ينافيها، وكذا (مِنْ) في: مِنْ حرفُ جرٍّ، وكذا الجملةُ المخبَرُ عنها في " لا حولَ ولاقوَّةَ إلاَّ باللهِ كنزٌ من كُنُوزِ الجَنَّةِ"[١٢] باقيةٌ على جمليتها، والإخبارُ عنها باعتبارِ اللَّفظِ[١٣]. والمحققونَ على أنَّ الإسنادَ كلَّهُ معنويٌّ، وأنَّ

---

(١) (على الصحيح) ساقطة من ك، ي، ل.

(٢) في ك، ي: ذاك، وهو وجه.

(٣) في الأصل: يدخل، وفي ل: يدخل الفعل، وهو وجه، وما أثبتنا من ك، ي.

(٤) الإنصاف ١/ ١٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣٥.

(٥) هو الرضي كما في شرح الكافية له ١/ ١٥.

(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ١٥.

(٧) في ك: لغير، وفي شرح الكافية للرضي ١/ ١٥: في غير.

(٨) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٥: ".. والتصغير للشفقة نحو يا بني، فهو شيء موضوع غير موضعه، كما أنَّ التأنيث في ضربت في غير موضعه". وينظر في المسألة: الأمالي الشجرية ٢/ ١٣١، والإنصاف م (١٥) ١/ ١٢٦ وما بعدها، وأسرار العربية ١١٣.

(٩) البقرة ١٣ و ٩١. وينظر الكشاف ١/ ١٨١، ولباب الإعراب ١٢٤، ١٢٥.

(١٠) ينظر لباب الإعراب ١٢٤-١٢٥.

(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩.

(١٢) سنن ابن ماجة ٢/ ١٢٥٦، ١٢٥٧، وفي فتح الباري ٢٣/ ٢٥١ "أَلاَ أدلُّكَ على كلمة من كنز الجنة؟ قلت: بلى. قال: لا حول ولا قوة إلاَّ بالله". والحديث ورد في شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٧٧، ومغني اللبيب ٥٢٥، ٥٥٩، ٧٨٣، كما أورده الدماميني.

(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩، وينظر منهج السالك ٤، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٣٨.

كلّ لفظ وُضِعَ بإزاءِ معنًى، اسْمًا أو فعلاً أو حرفًا أو جملةً، فلَهُ اسمُ علمٍ هو نفسُ ذلكَ اللّفظِ[(١)] - وسيأتي فيه كلامٌ - فإنْ قلتَ: جوَّزَ هشامٌ[(٢)] وثعلبٌ[(٣)] وجماعةٌ كونَ الفاعلِ جملةً نحوُ: يُعجِبُني تَقومُ[(٤)]، وليسَ المرادُ اللّفظ قطعًا؟ قلتُ هو مثلُ: تَسْمَعُ بالمُعَيْدي، أي يُعجبُني قيامُكَ، فأُقيمَ الفعلُ مقامَ المصدرِ.

[[وكونه]] بالجرِّ عطفًا على الأوّلِ،أو الأخيرِ [[مضافاً بتقديرِ الحرفِ]] نحو: غلامُ زيدٍ[(٥)]، وخاتمُ (١٩/و) فضّةٍ[(٦)]، و﴿ مَكْرُ اللّيلِ﴾ [(٧)] واحترزَ بهذا من أنْ يكونَ الحرفُ مذكورًا، فلا يلزمُ كونَ المضافِ اسمًا بل قد يكون فعلاً، نحو: مررتُ بزيد. يؤيِّدُهُ قولُ الكافيةِ في بحثِ الحروفِ: "حروفُ الجرِّ ما وُضِعَ للإفضاءِ بفعلٍ أو معناهُ إلى ما يليه"[(٨)].

والحقُّ أنَّ المضافَ لا يكونُ إلاّ اسمًا مطلقًا، كما صرَّحَ بِهِ الزمخشري[(٩)] وغيرُهُ[(١٠)] فإذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ، فمررتُ من حيثُ إنَّ زيدًا مفعولُهُ ليسَ مؤوَّلاً بالاسمِ، ومن حيثُ هو مضاف إلى زيد مؤوَّلاً بِهِ، أي (بمرورٍ) مضافٍ[(١١)]. وكونِهِ [[مضافًا إليهِ]] منسوبًا [[لغيرِ ظرفٍ]] [(١٢)] أي: لمضافٍ غيرِ ظرفٍ، يعني أنَّهُ إذا كانَ مضافًا إليهِ، والمضافُ ليسَ ظرفًا ولا ما سنذكرُهُ[(١٣)] معَهُ، كانَ ذلكَ علامةً على اسميَّةِ المضافِ إليهِ، ولو حُذِفَتِ اللامُ [(١٤)] ورُفِعَ (غير) على أنَّهُ نائبٌ عن الفاعلِ، لكانَ حسنًا. واحترزَ بذلك

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٦، ٧، والهمع ١/ ١١-١٢.

(٢) هـو هـشام بن معاوية الضرير من علماء الكوفيين توفي سنة ٢٠٩هـ. الفهرست ٧٠، ومعجم الأدباء ٧/ ٢٥٤، وانباه الرواة ٣/ ٣٦٤.

(٣) هـو أبـو العباس أحمد بن يحيى، من مصنفاته: الفصيح، والمجالس وغيرها. توفي سنة ٢٩١هـ. مراتب النحويين ٩٥، وطبقات الزبيدي ١٤١، والفهرست ٧٤.

(٤) ينظر رأي هشام وثعلب في مغني اللبيب ٥٢٤، ٥٥٩.

(٥) ينظر لباب الإعراب ١٢٨.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٧، ١١٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٢، ٢٧٨.

(٧) سبأ ٣٣. وينظر الكتاب ١/ ١٧٦، ٢١٢.

(٨) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٩.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤، ٢٥، ٢/ ١١٧ والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦٧-٦٨، ٤٠٠.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٥.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٢.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٥.

(١٣) في ك: سيذكره.

(١٤) اي من كلمة (لغير).

من أنْ يضافَ إلى اللَّفظ ظرفٌ[١] زمانيٌّ[٢] نحوُ: ﴿ والسَّلامُ عليَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾[٣]. أو مكانيٌّ، نحوُ[٤]: ﴿ ومِنْ حَيثُ خَرَجْتَ ﴾[٥]، فلا يختصُّ ذلك بالاسمِ، بل قد يوجَدُ في غيرِه[٦] كما رأيتَ: قلتُ: وذا لا يشملُ نحوَ: ﴿ وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ ﴾[٧] ونحوَ: ﴿هَذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ﴾[٨]. ففي[٩] العبارةِ قصورٌ. [[وآيةٍ]][١٠] بالجرِّ عطفًا[١١] على (ظرفٍ)، ولكَ جرُّهُ بالفتحةِ بناءً على أَنَّهُ غيرُ منصرفٍ، إذِ المرادُ بِهِ هذا اللَّفظُ، فهـو عَلَـمٌ مختتَمٌ بتاءِ التأنيثِ، ولكَ صرفُهُ للتناسبِ، أي: (وآيةٍ)، والمرادُ بها العلامةُ[١٢] كقولِ الشاعرِ[١٣]:

بآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا ... كأَنَّ على سَنابِكِها مُدَامَا

أي يقدمـونَها مغيرةً كأنَّ على أطرافِ مَقْدَمِ حوافرِها خمراً لِمَا بها من الدَّمِ، وهذا على قولِ سيبويهِ[١٤] في جوازِ إضافةِ آيةٍ إلى الجملةِ[١٥]، وأنكرَهُ ابنُ جنِّي[١٦] مُدَّعيًا أَنَّها

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٥.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٥٤٧.

(٣) مريم ٣٣.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٥٤٨.

(٥) البقرة ١٥٠.

(٦) ينظـر شـرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٥، ٣/ ١٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٧-٦٨، ٤١٩، ولباب الاعراب ٣٧٤.

(٧) إبراهيم ٤٤.

(٨) المرسلات ٣٥.

(٩) في الأصل: وفي، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(١٠) ينظر الكتاب ٣/ ١١٧ والتسهيل ١٥٩، ومغني اللبيب ٥٤٩، والهمع ٤/ ٢٨٧.

(١١) في الأصل: عطف، وهو خطأ، وما أثبتنا من سائر النسخ.

(١٢) العين ٨/ ٤٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٨.

(١٣) نسـب في الكـتاب ٣/ ١١٨ إلى الأعشى، وليس في ديوانه. وبلا عزو في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٨، ومغني اللبيب ٥٤٩، ٨٣٦، وفي خزانة الأدب ٦/ ٥١٢: "والبيت الشاهد لم أرَهُ منسوبا إلى الأعشى إلاَّ في كتاب سيبويه، وفي غيره غير منسوب ". ويروى: يقدمون.

(١٤) هـو إمام النحاة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، وارث علم الخليل، وكتابه (الكتاب) عمدة الدارسـين قديمًا وحديثًا، توفي سنة ١٨٠هـ. مراتب النحويين٦٥، وطبقات النحويين واللغويين ٦٦، الأنبياء ٢/ ٣٤٦.

(١٥) الكتاب ٣/ ١١٧/ ١٨٨، وينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٨.

(١٦) هو أبو الفتح عثمان بن جني اللغوي المشهور المتوفى سنة ٣٩٢هـ. نزهة الألباء ٣٣٢-٣٣٤ وانباه الرواة ٢/ ٣٣٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

لا تضافُ إلاَّ إلى مفردٍ، نحوُ: ﴿ إنَّ آيةَ مُلْكِهِ ﴾ [(١)] وأنَّها في البيتِ بتقديرِ (ما) المصدريَّةِ [(٢)]. وسيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى في ذلكَ كلامٌ في بابِ الإضافةِ [(٣)]. [[وَذي]] التي بمعنَى صاحب، حالةَ كونِها [[في: بذي تَسْلَمُ]] من قولِهِم: "اذْهَبْ بذي تَسْلَمُ " [(٤)]. وقولهم: لا بِذِي تَسْلَمُ ما كانَ كذَا[(٥)]. وإنَّما قيَّدَهُ بذلكَ ليشيرَ إلى شروطِ إضافتِها إلى الجملةِ، وهيَ كونُها مجرورةً بالباءِ، وكونُ الباءِ متعلِّقةً إمَّا باذْهَبْ كما في الأوَّلِ، أو بأَقسِمُ محذوفًا (١٩/ ظ) كما في الثاني، وكونُ الجملةِ المضافِ إليها فعليَّةً، وكونُ فعلِها (تَسْلَمُ) مسندًا إلى ضميرِ المخاطبِ، فخرجَ نحوُ: اذْهَبْ بذي تَسْلَمُ بضاعتُكَ، والباءُ في المثالِ الأوَّلِ ظرفيَّةٌ، وذي صفةٌ لزمنٍ[(٦)] محذوفٍ، أي: اذهَبْ في وقتِ صاحبِ سلامَةٍ [(٧)]، أَي: وقتٍ هوَ مظنَّةُ السَّلامَةِ، وفي المثالِ الثاني قسميَّةٌ[(٨)]، والمعنى لا وصاحبِ سلامتِكَ، أي: الذي يسلِّمُكَ وهوَ اللهُ تعالى، وهذا قَسَمٌ يُستَعْطَفُ بهِ المخاطَبُ، ليقبلَ القولَ المحلوفَ عليهِ، ولا يمتنعُ أَنْ يكونَ الباءُ في المثالِ الأوَّلِ للقَسَمِ أيضًا، ويكونُ القَسَمُ استعطافًا[(٩)] نحو: افْعَلْ كَذَا باللهِ.

وقد فاتَ المؤلِّفَ عَدُّ (لَدُنْ) فيما يضافُ إلى الجملةِ[(١٠)]، كقولِهِ[(١١)]:

---

(١) البقرة ٢٤٨.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية٢/ ٩٤٨،والارتشاف٢/ ٥٢٥، ومغني اللبيب ٥٤٩، والهمع ٤/ ٢٨٨-٢٨٩.

(٣) ينظر ق ١٣٥ و.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ١١٨، ١٥٨، والأصول ٢/ ١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٨، ولباب الاعراب ٣٧٥ واللسان (سلم)، ومغني اللبيب ٥٤٩، والهمع ٤/ ٢٨٩.

(٥) التسهيل ١٥٩، والارتشاف ٢/ ٥٢٨، والمساعد ٢/ ٣٦٠.

(٦) في ك، ي: لزمان، وهو وجه.

(٧) ينظر اللسان(سلم)، والارتشاف ٢/ ٥٢٨.

(٨) ينظر المساعد ٢/ ٣٦٠.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢١-٥٢٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣٨.

(١٠) التسهيل ١٥٩، ومغني اللبيب ٥٥٠، والمساعد ٢/ ٣٥٨.

(١١) بلا عزو في مغني اللبيب ٥٥٠، والمساعد ٢/ ٣٥٨.

لَزِمْنَا لَدُن سَأَلْتُمُونَا وفاقكم ... فَلاَ يَكُ مِنْكُمْ للخِلافِ جُنُوحُ

و(رَيْثَ)[١] بمعنَى البُطْءِ[٢]، كقولِهِ[٣]:

خَلِيلَيَّ رِفْقاً رَيْثَ أَقْضِي لُبانَةً ... مِنَ العَرَصَاتِ المُذْكِرَاتِ عُهُودَا

أي: رفقاً زمنَ بطءِ قضائِي حاجةً. وعدُّ (قولُ وقائلٍ) من ذلك[٤] كما ظَنَّ ابنُ هشام[٥]، نحو:

قَوْلُ يَا للرِّجالِ.....[٦]

و:

... قائلَ كيفَ أَنتَ.....[٧]

غيرُ سديد، لأنَّ الجملةَ في ذلك مرادٌ بها لفظُهَا، فهي في حكمِ المفردِ، فلا ينبغي عدُّها في هذا المقامِ، لأَنَّهما ليسا مِمَّا الكلامُ فيه.

[[وابنُ جلاَ]] في قولِ سحيم[٨]:

أَنا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا ... مَتى أَضعِ العمامةَ تَعْرِفُونِي

وما أحسنَ قولَ بعضِ فضلاءِ الاسكندريةِ مضمِّنًا لصدرِ هذا البيتِ:

فَجُلْ بذاكَ[٩] واكتَسَبَ المَزَايا ... جَلاَ مِسْوَاكُ ثَغْرِكِ خيرَ ثغرٍ

---

(١) التسهيل ١٥٩، ومغني اللبيب ٥٥٠، والمساعد ٢/ ٣٥٩.

(٢) العين ٨/ ٢٣٥، واللسان (ريث).

(٣) بلا عزو في مغني اللبيب ٥٥١، والمساعد ٢/ ٣٥٩، والهمع ٣/ ٢١١.

(٤) أي: من الجملة المضاف إليها ومحلها الجر. ينظر مغني اللبيب ٥٥١.

(٥) مغني اللبيب ٥٥١.

(٦) جزء من صدر بيت وهو بتمامه: قولُ يا للرجالِ ينهضُ منا مسرعينَ الكهولَ والشبانا
والبيت بلا عزو في الارتشاف ٣/ ٨٠، ومغني اللبيب ٥٥١، والهمع ٢/ ٢٤٥.

(٧) جزء من بيت وهو بتمامه: وأجبتُ قائلُ: كيف أنتَ؟ بـ صالحٌ حتى مللتُ وملَّني عوادي
والبيت من غير نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/٢٠٧، والارتشاف ٣/٨١،ومغني اللبيب ٥٥١، والهمع٢/٢٤٥.

(٨) هو سحيم بن وثيل اليربوعي في الكتاب ٣/ ٢٠٧، والأصمعيات ٧٣.
والشاهد في المعاني الكبير ٥٣٠، وأمالي القالي ١/ ٢٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦١، ٣/ ٥٩، ٦٢، ٤/ ١٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٦، ومغني اللبيب ٢١٢، ٤٤٠، ٨١٧، والخزانة ١/ ٢٥٥، ٩/ ٤٠٢.

(٩) في ك، ل: بذلك، وهو وجه لولا انه يخل بوزن البيت ويكسره.

وأَنـــشدَ صَـــحْبُهُ تـــيهًا وفَخْـــرا (أَنَـــا ابـــنُ جَـــلاَ وطـــلاَّعُ الثَّنَايَا)[١]

[[فيمَنْ لَمْ يجعلْهُ عَلَمًا كـ بِنِعْمَ الولدُ]] وذا جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، تقديرُهُ أَنْ يقالَ: قد سُمِعَ إضافةُ (ابن) إلى الجملةِ وهو غيرُ تلكَ الأُمورِ الثلاثةِ، فلا وجْه لتخصيصِها؟ والجوابُ: أنَّ (جَلاَ) في البيت عَلَمٌ، إمَّا على أَنَّهُ فعلٌ[٢] خالٍ عن الضميرِ، ومُنِعَ الصرفَ عملاً بقولِ عيسى ابن عمر[٣]، أو على أَنَّهُ متحمِّلٌ للضميرِ، فهو جملةٌ يُسمَّى بها، وعلى كلٍّ منهما فلا يَرِدُ، وأَمَّا في رأيِ مَنْ لم يجعلْهُ عَلَمًا، فهوَ كـ بِنِعْمَ الولدُ، أي: محذوفُ الموصوفِ، يعني أَنَا ابنُ رجلٍ جَلاَ الأمورَ، أي: أَوْضَحَها[٤].

[[وأصنافٌ]] بالرَّفعِ عطفًا على (خواصٌّ). قالَ الجوهري:

" والصِّنْفُ: النَّوعُ، والصنفُ بالفتحِ لغةٌ فيه "[٥]. والمنطقيُّون[٦] (٢٠ /و) يقولون: هو النَّوعُ المقيَّدُ بصفاتٍ عرضيَّةٍ كليَّةٍ، كالتُّركي والرومي ورسموهُ بأَنَّهُ كلِّيٌّ، يقالُ عليهِ وعلى غيرِهِ: الجنسُ، في جواب ما هوَ قولاً غير أَولي، كما إذا سُئِلَ عن التُّركي والفرسِ بـــ ما هُمَا؟ فإنَّ الجوابَ يكونُ بالحيوانِ، ولا يخفَى أَنَّ قولَ الجنسِ ليسَ بأَولي، بل بواسطةِ حملِ النَّوعِ عليهِ[٧]، هذا معنًى ما في < كلامِ > [٨] القطبِ[٩].

---

(١) لم أهتد إليهما.

(٢) في ك: فعل ماض.

(٣) عيـسى بـن عمر الثقفي، من قراء أهل البصرة ونحاتها، ومن تلامذة ابن ابي اسحق، توفي سنة ١٤٩هـــ. (مـراتب النحويين ٢١، واخبار النحويين البصريين ٢٥، وانباه الرواة ٢/ ٣٧٤). وينظر رأيه في الكتاب ٣/ ٢٠٦-٢٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٦ والهمع ١/ ٩٨.

(٤) ينظـر شـرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦١، ٣/٦٢،وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٤٦٧-١٤٦٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٤.

(٥) الصحاح (صنف).

(٦) ينظر شرح الشمسية ١/ ٣٢١.

(٧) في ك، ي: عليها.

(٨) الزيادة من ك.

(٩) في الأصـل:القبطـي، وفي ي، ل: القطـبي. وما أثبتنا من ك.والقطب هو أبو عبدالله محمود بن محمدالرازي القطب المعروف بالتحتاني، كان احد ائمة المعقول، وله شرح على الحاوي والمطالع والإشـارات، وكـتب علـى الكـشاف حاشية، وشرح الشمسية في المنطق وغيرها توفي سنة ٧٦٦هـــ، (بغـية الوعاة ٢/ ٢٨١، شذرات الذهب ٦/ ٢٠٧، والاعلام ٦/ ٢٦٨). وينظر كلامه في شرح الشمسية له ١/ ٣٢١.

[[اسمُ الجنسِ]] وهو [[ما وُضِعَ لشيءٍ وشبهِهِ]][1] المشارك لَهُ في الحقيقةِ ذهنًا كالشَّمسِ، أو ذهنًا وخارجًا كالأسد، لا يردُ شيءٌ من المعارفِ، أَمَّا العَلَمُ فواضحٌ، وإنَّما وضْعُهُ لشيءٍ معيَّنٍ، وأَمَّا غيرُهُ فلأَنَّ مثلَ: هُوَ، وهَذا، والذي وغيرها، لم تُعْتَبَرْ فيها المشاركةُ في الحقيقةِ فإنَّهُ يصحُّ الإشارةُ بمثلِ (هذا) إلى الإنسان والجمادِ، ويعودُ الضَّميرُ إلى كلٍّ منهما في الإفرادِ والتثنيةِ بصيغة واحدة، وفي الجمعِ في بعضِ الصُّورِ، وكذا البواقي، وقولُ ابنِ الحاجب -رحمه الله-: " الصَّحيحُ أَنْ يُقالَ: اسمُ الجنسِ ما عُلِّقَ على شيءٍ لا بعينِهِ "[2]. فيهِ نظرٌ، إذ لم يبقَ فرقٌ بينَهُ وبينَ النَّكرةِ، والفرقُ ظاهرٌ، لأَنَّ الاسمَ إنَّما يكونُ باعتبارِ عدمِ تعيُّنِ مدلولِهِ، وإنَّما يكونُ اسمُ جنسٍ باعتبارِ إطلاقِهِ على المشتركِينَ في الحقيقةِ[3]، وهذانِ الاعتباران مختلفان، ولكَ أَنْ تجعلَ قولَهُ: (اسمُ الجنسِ ما وُضِعَ) جملةً استئنافيةً، جوابَ سؤالٍ مقدَّرٍ، كأنَّهُ لَمَّا قِيلَ: (وأصنافٌ)، قيلَ: ما الأصنافُ؟ وما حقيقةُ كلٍّ منها [4]؟ فقيلَ: اسمُ الجنسِ كذا، العَلَمُ كذا، المعربُ كذا، فَفُهِمَ أَنَّ هذهِ الأشياءَ أصنافٌ، وأَنَّ حقائقَها ما حُمِلَ عليها، فاسمُ الجنسِ ما عرفتَهُ كانَ: [[اسمَ عينٍ]]: وهوَ ما يقومُ بنفسه، [[جامدًا]]، وهوَ ما ليسَ بمشتقٍّ كرجلٍ، [[أو مشتقًا]] وهوَ الدَّالُّ على موصوفٍ مَصُوغًا من مصدرٍ مستعملٍ كـ قائمٍ ومضروبٍ وحسنٍ وأفضلَ، أو مِنْ مصدرٍ مقدَّرٍ كـ رَبْعَة، [[أو]] اسمَ [[معنًى]] وهو ما لا يقومُ بنفسِهِ كائنًا [[كذلكَ]]، أي: كما ذُكِرَ مِنَ الجامدِ والمشتقِّ. فالأوَّلُ كـ عِلْمٍ وَجَهْلٍ، والثَّاني كـ مفهومٍ ومضمرٍ.

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٥، وشرح الالفية للمرادي ١/ ١٨٣-١٨٤، والمطالع السعيدة ١/ ٢٢١-٢٢٢.

(٢) ينظر رأيه في كتابه الإيضاح ١/ ٦٨.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٢، والنكت ٢٥٠.

(٤) في ك، ي: منهما، وهو تحريف.

العَلَمُ

[[العَلَمُ: ما وُضِعَ [1] أو غُلِّبَ لشيءٍ معيَّنٍ ولم يتناولْ شبيهَهُ]] [2]، فـ ما وُضِعَ لشيءٍ: جنسٌ يشملُ اسمَ الجنسِ وغيرَهُ. ومعيَّن: فصلٌ يُخرِجُ اسمَ الجنسِ ولم يتناولْ شبيهَهُ[3]، أَي: بحسبِ الوضعِ، يخرجُ ماعدا العلمِ من المعارف،إذ كلٌ منها (٢٠/ظ) يتناولُ بحسبِ الوضعِ شبيهَهُ. أَلاَ تَرَى أنَّكَ إذا قلتَ: أنتَ[4]، مخاطبًا لزيد، صحَّ أنْ تقولَ: وأنتَ، مخاطبًا لعمرٍو، وكذا إِذا قلتَ: هذا، مشيرًا إِلى زيد، صحَّ أنْ تقولَ: وهذا، مشيرًا إِلى عمرٍو، وكذا البواقي[5]. وإِنَّما قالَ: (أوْ غُلِّبَ) [6] ليشملَ ما كانت علميَّتُهُ بالغلبةِ الاتفاقيَّةِ لا بالوضعِ المقصودِ كـ ابنِ عُمَرَ، فإِنَّهُ غُلِّبَ على (عبدِ اللهِ) دونَ سائرِ أَبناءِ عُمَرَ بن الخطاب -رضيَ اللهُ عنهُ [7]- وإِنَّما لم يَقُلْ (بوضعِ أحدٍ) كما فعلَ ابنُ الحاجب في الكافية [8]، لأَنَّ هذا القيدَ لم يُذْكَرْ للاحترازِ بل لدفعِ الوهمِ، فلا حاجةَ لَهُ في التحقيقِ. إذا عرفتَ حقيقةَ العَلَمِ [[فكنيةٌ]] أَي: فهوَ كنيةٌ، [[إِنْ تصدَّرَ بأَبٍ]] كأَبي القاسم، [[أوْ أُمٍ]] [9] كأُمِّ حبيبة، [[أو ابنٍ]] [10] كابنِ قِتْرَةَ، بكسرِ القافِ وسكونِ المثنَّاةِ الفوقيةِ: لِحَيَّةٍ صغيرةٍ خبيثةٍ[11]، [[ونحوِهِ]] أَي: بنت، كبنت طبقٍ، وهيَ حيَّةٌ، إِذا نامتْ استدارَتْ وكانتْ كالطَّبَقِ، وبِها كَنُّوا عن الدَّاهيةِ، فقالُوا: أَخَذَتْهُ بناتُ طبقٍ[12]. والمشهورُ أنَّ الكنيةَ عَلَمٌ إِضافيٌ صُدِّرَ بـ أَبٍ أو أُمٍّ، ولم يتعرَّضُوا إِلى تصديرِهِ بـ ابنٍ أو

---

(١) في ك، ي: منهما، وهو تحريف.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣١، والارتشاف ١/ ٤٩٦.

(٣) في الأَصل: شبيهه، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) (انت) ساقطة من ي.

(٥) (البواقي) ساقطة من ي. وينظر المساعد ١/ ١٢٥.

(٦) (او غلب) ساقطة من ي. وينظر شرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٠، والتسهيل ٣١، ولباب الإعراب ٢٤٥.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٠، والمساعد ١/ ١٢٥.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣١-١٣٢.

(٩) ينظر التسهيل ٣٢، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٢، والهمع ١/ ٢٤٦.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٦.

(١١) اللسان (قتر).

(١٢) اللسان (طبق). وينظر الإِيضاح لابن الحاجب ١م ٨٧.

بنتٍ، لكنَّ الرضي ذَكَرَهُ [١]، والمؤلِّفُ تابَعَهُ.

[[ولقَبٌ [٢] إنْ تضمَّنَ مدحًا]] كـ صدرِ الأفاضل، وفخر الإسلام، وسائر ما اشتهر في هذه الأعصار من الاسماء التي فيها إضافة [٣] إلى الدين، كـ جلال الدين، وقطب الدين، [[أو ذمًا]] كـ كلب وقفة وبطَّة، فإنَّ هذه الأشياء مذمومةٌ في العادة. وينبغي أنْ يُزادَ: ولم يُصَدَّرْ بـ أبٍ وأُمٍّ، حذَرًا من التداخلِ، فإنَّ الكنيةَ قد تتضمَّنُ مدحًا كـ أَبي الخيرِ وأبي الفضلِ، أو ذمًّا كـ أبي الشَّرِّ وأبي الجهلِ. وقولُ الرضي: إنَّهَا لا يعظَّمُ المكنَّى بمعناهَا [٤]، غيرُ مسلَّمٍ، أَلاَ تَرَى إلى قولِ الشاعرِ [٥]:

قَصَدْتُ أَبا المحاسنِ كَيْ أَرَاهُ [٦] ... بشوقٍ كادَ يجذبُني إليهِ

فَلَمَّـا أَنْ رأَيتُ رأَيتُ قِـرداً ... ولم أَرَ مِنْ بَنيهِ ابْنًا لَدَيْهِ

فلاحظ في الكنيةِ ما دلَّتْ عليهِ من المعنى الأصلي، وسلبَهُ عن المكنَّى بها.

[[وإلاَّ]] أَي: وإنْ لم يتصدَّرْ العَلَمُ بـ أبٍ أو أُمٍّ أو ابنٍ ونحوِهِ، ولم يتضمَّنْ مدحًا أو ذمًّا (فاسْمٌ) كـ زيدٍ وجعفرٍ، وإذا اجتمعَ هو واللَّقبُ، فالغالبُ تقديمُ الاسمِ، لكونِ اللَّقبِ أَشهرَ منهُ [٧] (٢١/و) لأَنَّ فيهِ العلميَّةَ مع شيءٍ من معنَى النَّعتِ، فلو أَتَى بِهِ أَوَّلاً لأَغنى عن الاسمِ [٨]، ورُبَّما قُدِّمَ اللَّقبُ [٩]، وقد اجتمعا في قولِهِ [١٠]:

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٢، ١٣٩.

(٢) ينظر التسهيل ٣٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٩.

(٣) في الأصل: إضافته، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/١٣٩.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) صدر البيت الأول ساقط من ي.

(٧) (منه) ساقطة من ك، ي.

(٨) ينظر التسهيل ٣٠، وشرح الألفيَّة للمرادي ١/١٧٠، ١٧١، وشرح الألفيَّة لابن عقيل ١/١٢١–١٢٢.

(٩) قال السيوطي في النكت ١/٢٤٣: " نصَّ ابن الأنبياء على أنَّ اللقب إذا كان أشهر من الاسم يبدأ بـه قـبل الاسم كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى﴾ فإن المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيـسى فإنـه يقع على عدد كثير. قال: وكذلك تقدم ألقاب الخلفاء لأنَّها أشهر من أسمائهم ". وينظر البحر المحيط ٢/٤٦٠، وتخليص الشواهد ١١٨.

(١٠) أوس بـن الصامت في شرح الشواهد للعيني ١/٣٩١(بهامش الخزانة)، وخزانة الأدب ٤/٣٦٥، ونـسبه في تخلـيص الشواهد الى بعض الأنصار. ويروى: أبوه عامر... وبلا عزو في الارتشاف ١/ ٤٩٨.

أَنَا[١] ابنُ مُزَيقْيَا عمرٍو وجَدِّي أَبُوهُ منذِرٌ ماءُ السَّماءِ

ولا ترتيبَ بينَ الكنيةِ وغيرِها، قالَ[٢]:

أَقسَمَ بِاللَّهِ أبو حفصٍ عُمَرْ

وقالَ حسَّان[٣]:

ما اهتَزَّ عرشُ اللهِ مِنْ أَجلِ هالكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلاَّ لِسَعدٍ أَبِي عمرِو

[[وَهُوَ]] أَي: الاسم أَعنيه **[[مفردًا يضاف]]** ومفردًا: حال[٤] من الضمير النائب عن الفاعل، أَي: يضافُ حال كونه مفردًا **[[إِلى اللَّقبِ]]** [٥] بشرط كون اللَّقبِ مفردًا أَيضًا، وهو قيدٌ لابُدَّ منه، أخلَّ به المؤلِّفُ، وذلك نحو سعيدُ كُرْزٍ، براءٍ فزاءٍ، وهو كخُرْجٍ[٦] زِنةً ومعنًى، وفي القاموس: أَنَّهُ خُرجُ الرَّاعي [٧]. وإِنَّما صحَّتِ الإِضافةُ معَ أَنَّهُ لا يضافُ اسمٌ لمساويهِ، لتأويلِ الأَوَّلِ بالمسمَّى والثاني باللَّفظ [٨]، فمعنَى جاءني سعيدُ كرز: {جاءني} مسمَّى هذا اللَّفظ. ولم يُعْكَسْ لعدمِ صحَّةِ الإسنادِ حينئذ، كذا قيلَ. ولا شَكَّ أنَّ العكسَ صحيحٌ، بل هو متعيِّنٌ في مثلِ (سعيدُ كرزٍ) مرفوعٌ بجاءَ، فالوجهُ أَنْ يستعملَ في كلِّ تركيب ما يليقُ بِهِ. **[[وقد يُبيَّنُ]]** الاسمُ **[[بِهِ]]** باللَّقبِ، فيتبع على أَنَّهُ بدلٌ أو عطف بيان، أو يقطع إِلى الرفع بإضمار مبتدأ، أو إِلى النصبِ بإضمارِ فعلٍ [٩].

---

(١) قبلها في ك زيادة، ويبدو أنها من عمل الناسخ، وهي (مزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وبسكون الياء وكسر القاف وتخفيف الياء الأخرى: لقب عمرو بن عامر، ملك من ملوك اليمن، زعموا أنه كان يلبس كل يوم حلتين فيمزقهما بالعشي، ويكره أن يعف فيهما، ويعاف أن يلبسهما غيره).

(٢) في الإصابة ٥/٩٧، وخزانة الأدب ٥/١٥٤ـــ١٥٦، ١٧٩، ٢٢٥ لعبد الله بن كيسبة، وفي الزاهر ١/٢٤١ لإعرابي. ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل٣/٧١ إلى رؤبة، وليس في ديوانه وبعد هذا البيت:

ما مسَّها من نقبٍ ولادَبَرْ

اغفرْ لَهُ اللَّهمَّ إنْ كانَ فَجَرْ

(٣) ديوانه ١/٤٨٠ برواية من موتر هالك. (٤) في ك: حالاً، وهو خطأ.

(٥) ينظر سر الصناعة ٢/٤٥٤،٤٥٣، والإنصاف ٢/٤٣٦ـــ٤٣٧، وشرح الكافية للرضي ١/١٣٩-١٤٠، والمساعد ١/١٢٨ـــ١٢٩.

(٦) في ك، ي، ل: كالخرج.

(٧) القاموس: (كرز).

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٣ـــ٣٤.

(٩) ينظر شرح التسهيل للمرادي ١/١٨٨، والهمع ١/٢٤٦ـــ٢٤٧، والنكت للسيوطي ١/٢٤٤.

واعْلَمْ أنَّ مشهورَ مذهبِ البصريينَ [١] وجوبُ الإضافةِ في نحوِ: سعيد كرزٍ، وذهبَ الكوفيون وبعضُ البصريينَ إلى ما ذكرناهُ [٢] من جوازِ الاتباعِ والقطعِ [٣]، ويشهدُ لَهُ ما سُمِعَ في رجلٍ اسمه (يحيى) ولقبه (عينان) لضخامةِ عينيهِ، حيثُ قيل: هذا يحيى عينان [٤]، وهو قاطعٌ بعدمِ [٥] الإضافةِ، ودعوى أَنَّهُ جاءَ على لغةِ مَنْ يلزم المثنّى الألفَ مطلقًا [٦]، تبطلُ، بأَنَّهُ قد سُمِعَ فيه: رأيتُ يحيى عينين، ومررتُ بيحيى عينين، نصَّ عليهِ أبو حيان في ما كتبَهُ على الألفية [٧]. [[ومضافًا]] [٨] عطفًا على (مفردًا)، وهو أعنيهِ مضافًا [[يبيَّن بِهِ]]، أَي: يفسَّرُ باللَّقبِ، إمَّا على الإتباعِ بوجهيهِ، أَو القطعِ بوجهيه. ولكَ جعلُ (مضافًا) حالاً من ضميرِ (يبيَّنُ) كما في قولِهِ: (وهوَ مفردًا يضافُ). وقولُهُ: [[فقط]] {أَي}: إذا وصلتَ إلى التبيُّنِ فقط، أَي: فَاتَه [٩] عن غيره، والمعنى أَنَّهُ لا يضاف كما كان في الوجه (٢١/ ظ) الأَوَّل لأَنَّ ذا الإضافةِ تتعذَّرُ إضافتُهُ من حيثُ هو مضافٌ ومضافٌ إِليهِ إلى شيءٍ آخر وفي قولِهِ (مضافًا) مسامحةٌ من جهةِ أنَّ المضافَ في نحوِ: عبدِ اللهِ، مثلاً، هو الجزءُ الأَوَّل، والاسمُ مجموعُهُمَا لا الاسمُ الأَوَّل وحدَهُ، والعبارةُ المحرَّرَةُ أنْ يقولَ: وذا إضافة. [[وأَيضًا]] هو مصدرُ آضَ إذا رجعَ [١٠]، ويجوزُ أنْ يكونَ مفعولاً مطلقًا حُذِفَ عاملُهُ [١١]، وأنْ يكونَ حالاً حُذِفَ صاحبُها وعاملُها [١٢]، وذلكَ أَنَّهُ قدَّم الإخبارَ عن انقسامِ العَلَمِ إلى كنيةٍ ولقبٍ واسمٍ، وذكَرَ طرفًا من الأحكامِ، ثُمَّ

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٤ـــ٢٩٥، وشرح الألفيَّة للمرادي ١/١٧١.

(٢) في الأصل: ما ذكرنا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر التسهيل ٣٠-٣١، والارتشاف ١/ ٤٩٨-٤٩٩، وشرح الألفيَّة للمرادي ١/ ١٧١-١٧٢، وشرح شذور الذهب ١٣٨.

(٤) أوضح المسالك ١/١٣٢..

(٥) في ك، ي: لعدم، وهو تحريف.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤،١٢٩/١٤٣، وظاهرة التثنية في اللغة العربية ٣٦٩.

(٧) منهج السالك ٢١.

(٨) ينظر التسهيل ٣١، والارتشاف ١/٤٩٩، وشرح التسهيل للمرادي ١/١٨٩، والهمع ١/٢٤٧.

(٩) في ك: كانته، وهو تحريف.

(١٠) إصلاح المنطق لابن السكيت ٣٤٢، والزاهر ١/٢٦٧.

(١١) المسائل السفرية ١٣٥.

(١٢) المسائل السفرية ١٣٥.

استأنفَ تقسيمًا آخرَ، فكأَنَّهُ يقولُ: فأرجعُ [١] إِلى الإخبارِ عن انقسامِ [٢] العَلَمِ رجوعًا ولا [٣] أَقتَصِرُ على ما قدَّمتُ، فيكونُ مفعولاً مطلقًا، أَو التقديرُ: وأخبرُ أَيضاً، أو أَذكُرُ أَيضًا، فيكونُ حالاً من ضميرِ المتكلِّمِ [٤]، أَي: وأقولُ حالةَ كوني راجعًا إِلى الإخبارِ [٥].

العلم [[إمَّا منقولٌ]]، وهوَ ما استُعْمِلَ قبلَ [٦] العلميةِ لغيرها [[عن مفرَدٍ]]، أَي: < عن > [٧] كلمةٍ واحدةٍ [[اسمِ عينٍ]] كـ ثَوْرٍ وأسد، [[و]] اسمِ [[معنًى]] كـ فضلٍ وَإِياسٍ [٨]، [[وصفةٍ]] كـ حاتمٍ علمًا للجوادِ [٩] المشهورِ، ونائلة علم صنم [١٠]. وقد استبانَ لكَ أنَّ الاسمَ يستعملُ على ثلاثةِ أنحاء، قسيمُ الفعلِ والحرفِ، وقسيمُ الكنيةِ واللَّقبِ، وقسيمُ الصفةِ. [[وصوتٍ]] كبَّة [١١]، وهو نبزٌ لعبدِ اللهِ بن الحارث بن نوفل [١٢] وبَبَّة: حكايةٌ لصوتِ الصغيرِ، ويُقالُ: إِنَّ أُمَّهُ [١٣] قالتْ وهيَ ترقِّصُهُ طفلاً:

لأُنكِحَـــــنَّ بَـبَّـــهْ ... جـــاريـــةً خِدَبَّـــــهْ

مُكـــــرَّمَةً مُحَـــبَّـــهْ ... تَجُـــبُّ أَهلَ الكَعْبَـــهْ

---

(١) في ل: وارجع.

(٢) في ك، ل: اقسام.

(٣) في ي: والا، وهو تحريف.

(٤) في ك، ي: متكلم.

(٥) المسائل السفرية ١٣٤ - ١٣٥.

(٦) في ي: فيه، وهو تحريف.

(٧) الزيادة من ك، ي.

(٨) في ي: وادد.

(٩) في ك، ي: علم الجواد، وهو وجه. وحاتم هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي، أحد أجـــواد العرب، شاعر جيد الشعر، من شعراء الجاهلية.الأخبارالموفقيات ١٠٣، والشعر والشعراء ٢٤١.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧-٢٩.

(١١) شـــرح المفـــصل لابن يعيش ١/ ٢٩، ٣٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٨، والارتشاف ١/ ٤٩٧.

(١٢) هـــو عـــبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي، المتوفى سنة ٨٤هـــ. تهذيب التهذيب ٥/ ١٨٠، والاصابة ٥/ ١٩، وينظر المساعد ٤/ ٢٢.

(١٣) هي هند بنت ابي سفيان اخت معاوية. والابيات منسوبة إليها في الاشتقاق لابن دريد ٧، وسر الصناعة ٢ / ٥٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٢ وفيه: تحب، والمساعد ٤/ ٢٢، وغير منسوبة في الخصائص ٢/ ٢١٧، والمقتصد ١/ ١١٠.

الخِدَبَّةُ بخاء معجمة مكسورة ودال مهملة مفتوحة وباء موحدة مشدَّدة: السمينةُ [(١)].
وتجُبُّ بالجيم: أيَ: تغلبُ [(٢)] أهلَ الكعبةِ حسناً وملاحةً. [[أو فعلٍ ماضٍ]] [(٣)] كـ شمَّرَ، اسمُ فرسٍ، وكَعْسَب، اسمُ رجلٍ [(٤)] نُقِلَ من قولِهِم: كَعْسَبَ الرَّجلُ: إذا مشَى مشيًا متقاربةً خطاهُ [(٥)]، وهوَ منصرفٌ عندَ الأكثرين [(٦)] كما سيأتي. [[ومضارعٍ]] [(٧)] كتغلب ويشكر، [[وأمرٍ]] كـ إصْمِتْ [(٨)] بكسرِ الهمزةِ والميمِ، مع أنَّ المسموعَ في الأمرِ الضمُّ، إمّا لأنَّ مضارعَ (فَعَلَ) يجيءُ عند بعضهم مكسور العين ومضمومها، كما قال ابن الحاجب [(٩)]، أو لأنَّ الأعلام (٢٢/ و) كثيراً ما يغير لفظها عند النقل نحو: شُمس، بضمِّ الشين في شُمس بن مالك كما قالَ الرضي [(١٠)]. وَإصْمِت: عَلَمٌ لبريةٍ معيَّنة [(١١)]، أَو علمُ جنسٍ لمكان [(١٢)]، قفر [(١٣)] [[بقطعِ الهمزةِ]] الواقعةِ في أَوَّلِ فعلِ الأمرِ [[ليدلَّ]] القطعُ [[على النَّقلِ]] فيكونُ تغييرُ اللَّفظِ دليلاً على تغييرِ المعنَى [[دلالته]]، أَي: دلالة مثل دلالة قطع الهمزة [[في يا أَللهُ على التَّجرُّدِ]]، أَي: تُجَرُّدُ الأَلفُ واللاَّمُ عَمَّا كانَا عليهِ من معنَى التَّعريفِ، وجَعْلُهُمَا للعوضِ عَنِ الفاءِ المحذوفةِ [(١٤)]، إذ الأَصلُ (إلهٌ) فَحُذِفَتِ الهمزةُ وعوِّضَ عنها [(١٥)] الأَلفُ واللاَّمُ وصارَ كجزءِ الكلمةِ، وقُطِعَتِ الهمزةُ للأَيذانِ بالتَّجرُّدِ

(١) اللسان (خدب). (٢) اللسان (جب).

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٩، والارتشاف ١/ ٤٩٦.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٠٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٤.

(٥) التاج (كعسب).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٤-٧٥.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٩، والارتشاف ١/ ٤٩٦.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٩-٣١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٨، والارتشاف ١/ ٤٩٧.

(٩) ينظر شرح الشافية للرضي ١/ ١١٤.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٨.

(١١) معجم البلدان ١/ ٢١٢.

(١٢) في الأَصل: لكل مكان، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٣) معجم البلدان١/ ٢١٢، واللسان (صمت). وينظر شرح الكافية للرضي١/ ٦٦، ٢/ ١٣٨، والهمع١/ ٢٤٨.

(١٤) في الأَصل: المحذوف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٥) في الأَصل: وعوض عنه، وفي ل: وعوضت عنه، وما أَثبتناه من ك، ي.

للعوضيةِ، حتّى لا يُستَكْرَهُ اجتماعُ حرفي النِّداءِ واللاّمِ، ولو بقيا على أصلهِمَا لسقطت الهمزةُ في الدَّرْجِ، إذ همزةُ (أل) المعرِّفة همزةُ وصلٍ، فوقعَ الأمرُ المُستَكْرَهُ [١]. واعْلَمْ أنَّ المنصوصَ في نحوِ (أُرْدُدْ) فعلُ أمرٍ من رَدَّ، أنَّهُ إذا سُمِّيَ به تُنْقَلُ حركةُ عينِه إلى الفاءِ، فيُستَغْنَى عن همزةِ الوصلِ، فتحذَفُ وتقول: رُدّ [٢]، وهذا [٣] فعلُ أمرٍ مفتتحٌ بهمزةِ وصلٍ ولم يُقْطَعْ عندَ النَّقلِ إلى الاسميةِ، بل حُذِفَتْ [٤]، فَيَرِدُ على المؤلِّفِ. وقد يُجابُ بأنَّ المرادَ بقطعِ الهمزةِ أنْ تثبتَ. [[وكذا تُقْطَعُ]] همزةُ الوصلِ [[في كلِّ فعلٍ سُمِّيَ بِهِ]] [٥] للعلَّةِ المتقدِّمَةِ، وهيَ الإيذانُ من أوّلِ الأمرِ بالنَّقلِ. أَو لأَنَّ الأقيسَ في همزاتِ الاسماءِ والأكثرَ فيها القطعُ [٦]، وقد صارَ هذا اللَّفظُ المنقولُ بالعلميةِ اسمًا، فَأُلْحِقَ بالأَعمِّ الأغلبِ فيه، [[بخلافِ الاسمِ]] الذي فيهِ همزةُ وصلٍ، فأنَّهُ إذا جُعِلَ علمًا لا يقطعُ فرقًا بينَ المنقولِ عن الاسمِ والمنقولِ عن الفعلِ، وخُصَّ الأَوَّلُ بالقطعِ لتخالفِ المنقولِ والمنقولِ عَنِ الفعلِ، وخُصَّ الأَوَّلُ بالقطعِ لتخالفِ المنقولِ والمنقولِ إليهِ من حيثُ الفعليةُ والاسميةُ، بخلافِ الثاني. ولا أعرفُ [٧] خلافًا في ذلكَ إلاّ ما حُكِيَ عن ابنِ الطراوةِ [٨] من شيوخِ الأَندلسيينَ من وجوبِ القطعِ فيهِ، وَرُدَّ بنحوِ عبدِ الله، علماً. [[أو]] منقول [[عن مركَّب جُمْليٍّ]] بتسكينِ الميمِ نسبةً إلى الجملةِ، نحو: شابَ قَرْناهَا، وبَرَقَ نَحْرُهُ، وتأبَّطَ شرًّا [٩]. قالوا: ولم يُسْمَعِ النَّقلُ عن الجملةِ إلاّ في الفعليةِ، ولكنَّهُم أجازوهُ في الاسميةِ بالقياسِ [١٠]. [[أو]] مركَّبٍ [[من اسمٍ وصوتٍ]] (٢٢ /ظ) كسيبويهِ ونفطويهِ [١١]،

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٥.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٥٣١.

(٣) في ك، ي،ل: فهذا.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ١٩٨، ١٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣١.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٦) في ك: للفظة، وهو تحريف.

(٧) في ك: ولا عرف.

(٨) هــو أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، له آراء في النحو تفرد بها، مخالفا جمهــور الــنحاة، مــن مــصنفاته: الترشيح في النحو والمقدمات على كتاب سيبويه، توفي سنة ٥٢٨هــ. بغية الوعاة ١/ ٦٠٢، وهدية العارفين ١/ ٣٩٨".

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧، ٢٨-٢٩، والارتشاف ١/ ١/ ٤٩٦-٤٩٧.

(١٠) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٧، ٣٢٦، وشرح الألفيَّة لابن عقيل ١/ ١٢٥.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٨، ٢٩، والارتشاف ١/ ٤٩٧ والمساعد ١/ ١٢٧.

وقد ظهرَ أنَّ هذا الظرفَ لغوٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ على مركَّبِ المتقدِّمِ، ولا غبارَ عليهِ، وفي بعضِ الحواشي أَنَّهُ معطوفٌ على جُمْلِيٍّ، من حيثُ المعنَى إذ المرادُ منهُ مركَّبٌ من فعلٍ وفاعلٍ، والتقديرُ: عن مركَّبٍ من فعلٍ وفاعلٍ، (أو مِن اسمٍ وصوتٍ) هو تكلُّفٌ لا داعي إليهِ.[[أو]] مركَّبٍ [[متضمِّنٍ للحرفِ]] كخمسةَ عشرَ، [[أو]] مركَّبٍ [[إضافيٍّ]] كعبدِ اللهِ، وامرئِ القيسِ، [[أو]] مركَّبٍ آخرَ [[غيرِها]] أي: غيرِ المركَّباتِ المتقدمَةِ، وهو المركَّبُ المزجيُّ، كبعلبَكَّ وحضرموتٍ [1]. [[فغيرُ الأَخيرينِ]] وهما الإضافيُّ والمزجيُّ [[فقط محكيٌّ]]، فيثبتُ لَهُ بعدَ التسميةِ ما كانَ ثابتًا لَهُ قبلَها، تقولُ: هؤلاءِ شابَ قرناها، وسيبويهِ، وخمسةَ عشرَ، وكذا حالُهُنَّ نصبًا وجرًّا [[على خلافٍ]] أي: معَ خلافٍ [[في الثَّالثِ]] وهو المتضمِّنُ للحرفِ، نحو: خمسةَ عشرَ، فبعضُهُم يقولُ: يُحْكَى كما مرَّ، وبعضُهُم يقولُ: يعربُ غيرُ منصرفٍ [2].

[[أَوْ مرتجَلٌ]] [3] بالرَّفعِ عطفًا على قولِهِ فيما تقدَّمَ (منقولٌ)، أَي: العَلَمُ إِمَّا منقولٌ، أو مرتجَلٌ، وهو ما لم يستعملْ قبلَ العلميةِ لغيرِها، كـ سعادَ وأُدَد من قولِهِم: ارْتَجَلَ الخطبةَ، أَي: اخترعَهَا من غيرِ رويَّةٍ، وارتجَلَ الأمرَ كأَنَّهُ فعلَهُ على رجلِهِ من غيرِ أنْ يقعدَ متأنِّيًا فيهِ [4]. [[قياسيٌّ]] صفةُ مرتجَلٍ، أو خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ. [[إِنْ طابقَ الأصولَ]]، أَي: وافقَ القواعدَ المقرَّرَةَ في أَمثالِهِ من النَّكراتِ كـ سُعادَ، فإِنَّهُ كغُرَابٍ، وأمثلتُهُ كثيرةٌ. [[وإلاَّ]]، أَي: وإنْ لم يطابِقِ الأصولَ [5] [[فشاذٌّ]] [6]، أَي: فهو شاذٌّ، نحوُ: مَحْبَبٍ، وقياسُهُ الإدغامُ لانْتفاءِ (م، ح، ب) [7]، ونحوُ: مَوْهَبٍ [8]، اسمِ رجلٍ، وموظَبٍ [9]، اسمِ مكانٍ [10]، بفتحِ الهاءِ والظَّاءِ المعجمةِ [11]، والقياسُ الكسرُ، لأَنَّ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٨، والمساعد ١/ ١٢٧.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٢٥، والهمع ١/ ٢٤٥.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧، والتسهيل ٣٠، والمساعد ١/ ١٢٦.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٨.

(٥) في ك: الأصل.

(٦) ينظر التسهيل ٣٠، والمساعد ١/ ١٢٦.

(٧) ينظر سر الصناعة ١/ ٤٢٧، و٢/ ٥٩٠، ٧٣٦، والارتشاف ١/ ٤٩٧.

(٨) ينظر سر الصناعة ٢/ ٥٩٠.

(٩) ينظر سر الصناعة ١/ ٤٢٧، و ٢/ ٥٩٠.

(١٠) معجم البلدان ٥/ ٢٢٦.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٣.

ذلكَ حُكْمُ كلِّ معتَلٍّ، فاؤُهُ واوٌ، [[و]] عينُهُ صحيحٌ، نحوُ [١]: مَوْعِد، وكذا مَعْدِي كَرِب، بكسرِ الدَّالِ، وقياسُهُ الفتحُ [٢]، لاعتلالِ لامِهِ، وحَيْوَة، وقياسُهُ حيَّةٌ بالقلبِ والإدغامِ [٣]. قلتُ: ظاهرُ تقسيمِ المؤلِّفِ العَلَمَ إلى المنقولِ والمرتَجَلِ أنَّهُ تقسيمٌ حاضِرٌ، بمعنَى (٢٣ /و) أنَّ كلَّ عَلَمٍ لا يخلُو عن أحدِهِمَا، وفيهِ نظرٌ، فإنَّ العلمَ بالغلبةِ [٤] كابنِ عُمَرَ وابنِ عبَّاسٍ، ليسَ بمنقولٍ ولا مرتجلٍ، ولعلَّهُ أرادَ بالمقسَّمِ ما هو علمٌ بالوضعِ لا بالغلبةِ فيستقيمُ. [[ثمَّ هُوَ]]، أي: العَلَمُ، وهذا تقسيمٌ آخرُ لَهُ، وكأنَّهُ أتَى بِثُمَّ تنبيهًا على تراخِي هذا التقسيمِ في المرتبةِ عن التقسيمينِ المتقدمينِ، لِمَا اشتملَ عليهِ من المباحثِ النفيسةِ [[إمَّا]] موضوعٌ [[لشخصٍ]] مُعَيَّنٍ كزيدٍ وعمرٍو، [[أو]] موضوعٌ [[لجنسٍ]]، وهو الماهيةُ المعيَّنَةُ [٥] الحاضرةُ في الذِّهنِ من حيثُ تعيينُهَا أو حضورُهَا كأسامةَ للأسدِ [٦]. فإنْ قلتَ: فهوَ إذن كالمعرَّفِ بألِ الحضوريةِ، فهلْ بينَهُمَا مِنْ فرقٍ؟ قلتُ: نَعَمْ، لأنَّ الإشارةَ إلى حضورِ المُسَمَّى في نحوِ أسامَةَ، بجوهرِ اللَّفظِ، وفي نحوِ الأسدِ، بأمرٍ خارجٍ عنهُ، وهو الأداةُ. وبعضُهُم يَرَى [٧] أنَّهُ < عَلَمٌ >[٨] تقديريٌّ لا تحقيقيٌّ، بناءً على أنَّا حَكَمْنَا بعلميَّةِ أُسامةَ، مثلاً، حيثُ وجدناهُمْ عاملُوهُ معاملَةَ الأعلامِ، فمنعوهُ من الصَّرفِ، ومن دخولِ ألْ، ومن الإضافةِ، وصحَّحُوا الابتداءَ بِهِ في قولِهِم: أسامةُ أَجْرَأُ من ثُعالَةَ، وجوَّزُوا مجيءَ الحالِ منهُ في قولِهِم: هذا أسامةُ مقبلاً، ونَعتُهُ بالمعرفةِ دونَ النكرةِ، ولولا ذلكَ لقضينا بأنَّهُ نكرةٌ لشياعِهِ في أفرادِ جنسِ الأسدِ، وهذا من بابِ الاستدلالِ بالأثرِ على المؤثِّرِ، كما في العدلِ التقديريِّ. سواءٌ كانَ [[سمَ عينٍ]] [٩] بالنَّصبِ على أنَّهُ خبرٌ لكانَ محذوفةً، نحوُ: أسامةَ، للأسدِ[١٠]، وثُعالَةَ للثعلبِ [١١]، وأبي

---

(١) في ل: صحيحة، وهو وجه.
(٢) ينظر الارتشاف ١/ ٤٩٧.
(٣) ينظر الخصائص ٣/ ٣٣-٣٤، وسر الصناعة ١/ ٤٢٧، و ٢/ ٥٨٩، ٥٩٠، ٧٣٥، ٧٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٢-٣٣، والمساعد ١/ ١٢٦.
(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٦.
(٥) (المعينة) ساقطة من ك.
(٦) ينظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٨٣، والهمع ١/ ٢٤٤.
(٧) في ك: يراعي، وهو تحريف.
(٨) الزيادة من ك، ل.
(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٤-٣٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٢-١٣٣.
(١٠) العين ١/ ٣٢٤، واللسان (اسم).
(١١) العين ٢/ ١٠٩، واللسان (ثعل).

جعدة للذئبِ [(١)] ، وأُمّ عِريَطٍ للعقربِ[(٢)] [[و]] اسمَ [[معنى حدث]] [(٣)] ، أَي: مصدرٍ، كسبحانَ علمٍ للتسبيحِ بمعنَى التنزيهِ لا بمعنَى قولِ سبحانَ اللهِ [(٤)] . وصرَّحَ ابنُ الحاجبِ بأنَّهُ إذا كانَ مضافًا لا يكونُ عَلَماً، إذ العلمُ لا يضافُ[(٥)] . وفيهِ نظرٌ، لأنَّ العلميةَ إنَّما تنافيها إضافةُ التعريفِ كما في: زيدِ المعاركِ، حيثُ يؤوَّلُ العَلَمُ بواحدٍ من الأُمَّةِ، فيكون نكرةً، ثُمَّ يضافُ ليصيرَ معرفةً، وأَمَّا الإضافةُ البيانيةُ كما في حاتم طيِّيءٍ، وعنترة عبسٍ، فلا، فَلِمَ لا يكونُ في سبحانَ اللهِ (**٢٣** /ظ) كذلكَ؟ [[أو وقتٍ]] بالجرِّ عطفًا [(٦)] على (حدث)، وذلك نحوُ: فَينَةَ وغدوةَ وبكرةَ وعشيّةَ، ممنوعاتُ الصرفِ [(٧)] . تقولُ العربُ: فلانٌ يأتينا فينةَ، أَي: الحين بعد الحين، ويتعهَّدُنا غدوةَ وبكرةَ وعشيَّةَ، أَي: الأوقات المعبَّر عنها بهذه الأسماءِ، فمُنعَتِ الصَّرفَ من حيثُ جُعِلَتْ أَعلامًا جنسيَّةً، ولكَ استعمالُها معرَّفَةً منكَّرَةً مصروفةً [(٨)] ، وكذا (سَحَر) [(٩)] في نحوِ: ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [(١٠)] . واستعملَ ظرفًا احترازًا من نحوِ: طابَ السَّحرُ سحرُ ليلتِنا، مجرَّدًا من (ألْ) والإضافةِ احترازًا من نحوِ: جئتُكَ يومَ الجمعةِ السَّحرَ، أو سحرَهُ، فإذا اتَّفقتْ في (سَحَرَ) تلكَ القيودُ، فهوَ معرفةٌ معدولٌ عن (السَّحَرِ) علمُ جنسٍ كما في تلكَ الأَلفاظِ [(١١)] ، وقالَ صدرُ الأفاضلِ [(١٢)] :

---

(١) العين ١/ ٢١٩، واللسان (جعد).

(٢) اللسان (عرط)، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٤.

(٣) ينظر الخصائص ٣/ ٣٢، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٤.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٢٢، ٣٢٤، والزاهر ١/ ١٤٤-١٤٥، ودقائق التصريف ٤٤٨-٤٥٢، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٨٨-٨٩.

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٨٩.

(٦) في ك: عطف.

(٧) ينظر الكتاب ٢/ ٢٩٣، ٢٩٤، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٥١، ٢٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٧، ٣٩ والارتشاف ١/ ٥٠٢.

(٨) ينظر الارتشاف ١/ ٥٠٢.

(٩) ينظر الكتاب ٣/ ٢٨٣، ٢٨٤، والأُصول ٢/ ٨٨-٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٧، ٣٩، ٢/ ٤١، والارتشاف ١/ ٤٣٥.

(١٠) القمر ٣٤. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٠٦.

(١١) الأُصول ٢/ ٨٨، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٥٠، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤١-٤٢.

(١٢) هو أبو محمد القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي النحوي له التجمير في شرح المفصل، وشرح سقط الزند، والمحصل في البيان وغيرها، قتله التتار سنة ٦١٧هـ. معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨-٢٥٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٢-٢٥٣.

هو مبنيٌّ لتضمُّنِهِ معنَى اللامِ [١]. واعتُرِضَ عليهِ [٢]، أَمَّا أوَّلاً: فلو كانَ مبنيًّا لبُنِيَ على غيرِ الفتحةِ لئلاَّ يتوهم الإعراب كما فُعِلَ في (قَبْلُ وبَعْدُ)، والمنادَى المفردِ المعرفةِ، وأَمَّا ثانيًا: فبناؤُهُ عارضٌ ومقتضاهُ جوازُ الإعرابِ كما في < قولِهِ [٣]:

عَلَى > [٤] حينَ عاتَبْتُ المشيبَ...

وهو لا يقولُ بِهِ، وأَمَّا ثالثًا: فلأنَّ مَنْعَ الصَّرفِ أسهلُ من البناءِ، لأَنَّهُ أبعدُ من الأصلِ، فَيُعْتَقَدُ فيهِ العدلُ لا التضمينُ. والفرقُ بينهما أَنَّ التضمينَ استعمالُ الكلمةِ في معناهَا الأصلي مزيدًا عليهِ معنًى آخر، والعدلُ تغييرُ الصيغةِ معَ بقاءِ المعنَى، فعندَ الجماعةِ أنَّ (سَحَرَ) المذكورَ مغيَّرٌ عن لفظِ السَّحرِ معَ بقاءِ المعنَى [٥]، وعندَ صدرِ الأفاضل أَنَّهُ مستعملٌ في معناهُ الأَصلي مزيدًا عليهِ معنَى صرفِ التَّعريفِ. [[أو عَدَدٍ]] [٦] بالجرِّ عطفًا على (حدثٍ) أو (وقتٍ)، [[عندَ إرادةِ]] مجرَّدِ [[نفسِهِ]] من غيرِ إرادةٍ للمعدودِ، نحوُ: ستَّةٌ ضعفُ ثلاثة، غيرُ منصرفينِ، هذا الذي قلناهُ من الحكمِ بعلميةِ العددِ عندَ هذه الإرادة [[على رأيٍ]] ذهبَ إليهِ ابنُ جنِّي في سرِّ الصناعةِ [٧]، وجارُ اللهِ في بعضِ نسخِ المُفَصَّلِ [٨].

ووجهُ القولِ بالعلميَّةِ أَنَّكَ لو لم تحكم بها في نحو المثالِ المذكورِ لكنتَ مبتدئًا بالنكرة بلا مُخَصِّصٍ [٩]. واستضعفَهُ ابنُ الحاجب من حيثُ إِنَّهُ يؤدِّي إِلى أنْ تكونَ (**٢٤** /و) أَسماءُ الأجناسِ كلُّها أَعلامًا، إذ ما من نكرةٍ إلاَّ ويصحُّ استعمالُها كذلكَ، نحوُ: رجلٌ خيرٌ منِ

---

(١) ينظر رأْيه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٩ والارتشاف ١/ ٤٣٥، والهمع ١/ ٨٧.

(٢) (عليه) ساقطة من ك. وهذا الاعتراض هو لابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) الأنبياء الذبياني، ديوانه ٤٤، وهو جزء من صدر بيت وتمامه:

... إِلَى الصِّبا وقلتُ: أَلَمَّا تصحُ والشَّيبُ وازعُ

والبيت في الكتاب ٢/ ٣٣٠، والزاهر ٢/ ٤١١ ودقائق التصريف ٢٠٦ ومغني اللبيب ٦٧٢ برواية: أصحُ.

(٤) الزيادة من ك.

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٢٨٣-٢٨٤، ٢٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٩.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٧، ٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥، والارتشاف ١/ ٥٠٣.

(٧) سر الصناعة ٢/ ٧٨٢-٧٨٣، وينظر الخصائص ٣/ ٣٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥.

(٨) المفصل ١/ ٣١، وينظر شرحه لابن يعيش ١/ ٣٧، ٣٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥-١٣٦.

امرأَة، أي: كلُّ رجلٍ، وذلكَ في كلِّ نكرةٍ قامتْ قرينةً على أَنَّ الحكمَ غيرُ مختصٍّ بواحدٍ من جنسِها[١]. فمسوِّغُ الابتداءِ بالنكرةِ هنا كونُها للعمومِ [٢]. [[أو كنايةً]] بالنصبِ عطفًا على (اسمَ عينٍ)، أَي: أو كانَ كنايةً عن الأَناسيِّ، كـــ (فلان) كنايةً عن مذكَّرٍ عاقلٍ معيَّنٍ، و(فلانة) عن مؤنَّثة عاقلة معيَّنَة [٣]. وقالَ ابنُ الحاجبِ: "هما علمان لأعلامِ الأَناسي، وهيَ من بابِ أسامةَ، لأَنَّها تطلقُ على كلِّ عَلَمٍ منها، فهيَ موضوعةٌ لحقيقةِ أَعلامِ[٤] مَنْ يعقِلُ، فإِنَّ لها حقيقةً ذهنيَّةً، كما أَنَّ لجنسِ الأَسدِ حقيقةً ذهنيَّةً وُضِعَ لها أُسامةُ، ولم يثبتِ استعمالُها إِلاَّ في الحكايةِ، تقولُ: قالَ زيدٌ: جاءَني فلانٌ ولا تقولُ: جاءَني فلانٌ، ابتداءً من غيرِ حكايةٍ " [٥]. قلتُ: نازعَهُ ابنُ هشام[٦] في الأَوَّلِ، بأَنَّهُمَا لو كانا علمينِ للأعلامِ، لكانَ معنى جاءَني فلانٌ وفلانةٌ: جاءني هذان اللَّفظانِ، وهو باطلٌ، فليسَ ذلكَ كـــ جاءَ زيدٌ، أنَّ المرادَ بزيد [٧] (مسمَّاهُ وهو ذاتٌ، بخلافِ فلانٍ وفلانَة، فإِنَّ مسمَّاهُمَا لفظٌ عندَهُ. < قلتُ >[٨]: ويمكنُ اندفاعُهُ بأَنَّهُ كما كانَ المرادُ في جاءَ زيدٌ: جاءَ [٩] مسمًّى زيد، يكونُ المـــرادُ فـــي:

جاءَني فلانٌ وفلانَةٌ: جاءَ مسمًّى مسمَّاهُمَا)[١٠]، وقد ذكرناهُ في شرحِ التسهيلِ[١١]. نازعَهُ[١٢] في الثاني، بأنَّ ابنَ السِّكيت[١٣] قالَ: إِذا كَنَّيْتَ عن الأَنَاسيِّ، قلتَ: لقيتُ فلانًا.

---

(١) الإِيضاح في شرح المفصل ١/ ٩٣-٩٤.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥-١٣٦.

(٣) ينظـــر شـــرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٨، والتسهيل ٣٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٧-١٣٨، والمساعد ١/١٣٤ــ١٣٥، والهمع ١/٢٥٥ــ٢٥٦.

(٤) في ك: أعلام الأناسي ممن، وفي ي: أعلام أناسي ممن، بدلا من: أعلام من.

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٠٧-١٠٨.

(٦) لم اقف على رأي ابن هشام هذا في كتبه المتيسرة، ولعله في كتابه المفقود شرح التسهيل.

(٧) في ي: جاءني مسمى زيد، مكان بزيد.

(٨) الزيادة من ك، ل.

(٩) في ك: مكان نجاء زيد جاء.

(١٠) من (مسماه... الى... مسماهما) ساقطة من ي.

(١١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ورقة ٩١/ ٩٢.

(١٢) أي: ان ابن هشام نازع ابن الحاجب.

(١٣) هو أبو يوسف يعقوب ابن اسحاق، من أئمة اللغة والأدب، أخذ عن أبي عمرو الشيباني والفراء، تـــوفي سنة ٢٤٤هــ. تاريخ بغداد ٤/ ٢٧٣، ومعجم الأدباء ٧/ ٣٠٠، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٩. وينظر رأيه في اللسان (فلن).

وهو مخالفٌ لقولِهِ[(١)]: (لم يثبت استعمالُهُ إلاّ في الحكايةِ). [[أو]] كان [[وزنًا]] لِلَفْظ آخرَ، وإذا كانَ كذلكَ [[فَلَهُ حكمُ موزونِه إنْ كانَ]] وزنًا [[لِفعْلٍ]] [(٢)]، فيجبُ حينئذٍ حكايةُ الحالِ التي كانَ عليها موزونُهُ، أيذانًا بكونِهِ مرادًا بِهِ الفعلُ الذي لاحظَ لَهُ في الصَّرفِ ولا في تركِهِ، فتقولُ: اسْتَفْعَلَ: فِعْلٌ ماضٍ ودالٌ على الطَّلبِ، وانْفَعَلَ: لازِمٌ مطاوِعٌ لِفَعَلَ. [[أو]] كانَ [[كنايةً]] عن الموزونِ [[كَفَعْلَةَ لَمْ تملأْ مواكِبُهَا]] [(٣)] في قولِ المتنبي[(٤)] يرثي خولةَ أختَ سيفِ الدَّولَةِ:

كأنَّ فَعْلَةَ لَمْ تَملأْ مواكِبُهَا ... ديارَ بَكْرٍ وَلَمْ تَخْلَعْ ولَمْ تَهَبِ

فَمُنِعَ (فَعْلَةُ) الصَّرفَ لأنَّ موزونَهُ (خَوْلَةُ) وهو غيرُ منصرف، وهذا (٢٤/ظ) مذهبُ سيبويهِ[(٥)]. وقالَ المازني[(٦)]: ليسَ في (فَعْلَةَ) علميَّةٌ، فينبغي صَرفُهُ[(٧)]. وهذا منهُ نظرٌ إلى لفظِ الكنايةِ، لا إلى موزونِهَا المكنَّى عنهُ، ولا يقالُ: المتنبي لا يحتجُ بكلامِهِ في العربيةِ، فكيفَ أوردَهُ المؤلِّفُ؟ لأنَّا نقولُ: إنَّما ذكَرَهُ مثالاً لا دليلاً، وهذا كما فعلَ الفارسي في الإيضاحِ[(٨)] حيثُ أنشدَ قولَ أبي تمَّام[(٩)]:

مَنْ كانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهُمُومِهِ ... رَوْضَ الأَماني لَم يَزَلْ مَهْزُولاَ

[[أو نفسِهِ]] بالجرِّ عطفًا على (موزونِهِ)، يعني أنَّ لَهُ حكمَ نفسِهِ [[إنْ كانَ]] موضوعًا [[لجنسِ ما يُوزَنُ بِهِ]] [(١٠)] لا لفردٍ معيَّنٍ، فيعتبرُ حكمُ نفسِهِ في الصرفِ، وتركُهُ بحسبِ فقدانِ المانعِ ووجودِهِ، تقولُ: (فَعْلانُ) الذي مؤنَّثُهُ (فَعْلَى) لا ينصرفُ،

---

(١) أي: لقول ابن الحاجب. وينظر شرح التسهيل للدماميني ورقة ٩١.

(٢) ينظر الخصائص ٣/ ٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٩، والارتشاف ١/ ٥٠٢.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥.

(٤) ديوانه ١/ ٨٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥.

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥.

(٦) أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني، عالم متسع في الرواية قرأ على الأخفش كتاب سيبويه، له التصريف، والعروض، والقوافي وغيرها. توفي سنة ٢٤٩هـ. مراتب النحويين ٧٧، واخبار النحويين البصريين ٥٧، وطبقات الزبيدي ٨٧.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥، والارتشاف ١/ ٥٠٢.

(٨) الإيضاح ١٠٣، وينظر المقتصد ١/ ٤١١.

(٩) شرح ديوانه للصولي ٢/ ٢٩١.

(١٠) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٩٥، والارتشاف ١/ ٥٠٢.

و(فَعْلانُ) الذي مؤنَّثُهُ (فعلانةُ) منصرفٌ، فهذا ما يُرادُ بِهِ الجنسُ، وقد اعتبرتَ حكمَ نفسِهِ، فلم ينصرفْ [١] فعلانُ في الموضعينِ، لوجودِ العلميَّةِ والزيادةِ، ولو اعتبرتَ الموزونَ لصرفتَ[٢] الثاني[٣]. وتقولُ: كلُّ (أفعَلَ) إذا كان صفةً لا ينصرفُ [٤]، فاعتبرتَ في (أَفْعَلَ) هنا حُكْمَ نفسه فصرفتَهُ، لأنَّهُ ليس بوصف، لأنَّ المرادَ منهُ كلُّ ما كانَ على هذا المثالِ[٥]، ولا بِعَلَمٍ[٦]، لدخولِ كلٍّ عليه. [[أو]] هو [[كالأوَّلِ]] وهو مالَهُ حكمُ موزونِهِ [[في رأي]] ذهبَ إليه الزمخشري[٧]، وارتضاهُ الرضي، قالَ: " لكونِهِ منقولاً من معنًى إلى معنًى آخرَ، هو الوزنُ، أو مرتجلاً، كما كانَ الأوَّلُ منقولاً من معنًى إلى معنًى آخرَ، هو الوزنُ، أَو مرتجلاً لَهُ[٨]. [[و]] [٩] مثلُ [[الثاني في]] رأيِ [[آخرَ، إنْ ذُكِرَ موزونُهُ]] وهو رأيُ الأكثرينَ، لأنَّهُ ليس كالعَلَمِ منقولاً إلى مدلولِ آخرَ، هو الموزونُ، أَو مرتجلاً، لأنَّ (إِفْعَل) في قولِكَ: إِفْعَل، وزنُ إِصْبَع [١٠]، ليسَ[١١] عبارةً عن الموزونِ، بل عن الوزنِ، أَي: وزنُ إِصْبَع هذا الوزنُ لا هذا الموزونُ، وقد عرفتَ أَنَّ الرضي قدَّرَ كونَهُ منقولاً إلى مدلولِ آخرَ هو الوزنُ [١٢]. ثُمَّ أَخذَ المؤلِّفُ يُفرِّعُ إلى الرأيينِ[١٣] فقالَ: [[فَمُنِعَ]] من الصرفِ [[فَعْلَهُ]] في قولِهِ: فَعْلَةُ [[وزنُ طَلْحَةَ]] وافقَ(٢٥/ و) بعضُهُم بعضًا على ذلكَ [[وفاقًا]]، أَمَّا مَنْ ذهبَ إلى الأوَّلِ فلإجرائِهِ مجرى موزونِهِ، وموزونُهُ ممنوعٌ من الصرفِ، فليكن[١٤] هذا كذلكَ، وأَمَّا مَنْ ذهبَ إلى الثاني فظاهرٌ، لأنَّ فيهِ العلميَّةَ

---

(١) في ك، ي، ل: تصرف، وهو وجه.

(٢) في الأصل: صرفت، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٠٣، والارتشاف ١/ ٥٠٢.

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٣-٢٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٤.

(٦) في ك/ ولا نعلم، وفي ي: ولا يعلم، وكلاهما تصحيف.

(٧) المفصل ١/ ٣٢، وينظر شرحه لابن يعيش ١/ ٣٩.

(٨) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥.

(٩) في ك (أو).

(١٠) في ل: إصبع إفعل، مكان: افعل وزن إصبع.

(١١) في ك، ي: (افعل ليس) بزيادة افعل.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٥.

(١٣) في الأصل: رأيين، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٤) في ك: فليكون، وهو خطأ.

والتأنيثَ. [[و]] مُنعَ [[إفْعَلُ]] في قولِكَ: إفْعَل [[وزنُ إصْبَع]] خالفَ بعضُهُم بعضاً في ذلكَ [[خلافًا]]، فَمَنْ جعلَ لَهُ حكمَ موزونِه صرفَهُ؛ لأَنَّ إصبَعًا منصرفٌ، ومَنْ جعلَ لَهُ حكمَ نفسِهِ منعَهُ الصرفَ للعلميَّةِ والوزنِ(١).

[[وتنوينُ]] مفاعلة في قولِكَ: [[فاعَلَ مفاعَلَةً، وزنُ ضارَبَ مُضارَبَةً، للتَّمكُّنِ]] (٢) وهوَ الصَّرْفُ [[على]] الرأيِ [[الأوَّلِ]] الذي ينظرُ صاحبُهُ إلى حُكْمِ الموزونِ، لأنَّهُ منصرِفٌ، وهوَ ظاهرٌ، [[وللمقابلَةِ على]] الرأيِ [[الثاني]] (٣) الذي يجعلُ للوزنِ حُكْمَ نفسِهِ، فليسَ تنوينَ الصَّرفِ قطعًا، لأَنَّ الوزنَ هنا وهو مفاعلةٌ غيرُ منصرفٍ للعلميَّةِ والتأنيثِ، فدخلَ التنوينُ فيه للمقابلةِ، أَي: ليكونَ تنوينُهُ مقابلاً للتنوينِ الذي في الموزونِ، وهذا مخالفٌ لقولِهِم: تنوينُ المقابلةِ هوَ التنوينُ اللاَّحقُ لجمعِ (٤) المؤنَّثِ السَّالمِ في مقابلَةِ نونِ الجمعِ المذكَّرِ السَّالمِ(٥). وقولُهُ: [[لاطِّرادِهِ]]، أَي: لاطِّرادِ التنوينِ [[في الموزونِ]] جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ أنْ يقالَ: لو كانَ (٦) طلبُ المقابلَةِ بينَ الزِّنَةِ والموزونِ معتبرًا، لَنُوِّنَ (إفْعَل) في قولِكَ: إفْعَل وزنُ إصْبَع، وليسَ، فليس (٧).

وتقريرُ (٨) الجوابِ بإبداءِ الفرقِ، وذلكَ أنَّ التنوينَ مطَّردٌ في جميعِ صورِ ما يوزَنُ بمفاعلَةٍ من قولِكَ: فاعَلَ مفاعلةً، وزنُ ضاربَ مضاربةً، إذ لم يَرِدْ إلاَّ منصرفًا، بخلافِ موزونِ (إفْعَل)، فإنَّهُ قد يكونُ غيرَ منصرفٍ، كأَعلم ونحوِهِ، علمًا، فلم يطَّرِدْ، ولا يلزمُ من طلبِ المقابلَةِ بالنسبةِ إلى ما اطَّردَ طلبُهَا بالنسبةِ إلى ما لم يَطَّرِدْ (٩). واعْلَمْ أنَّ استعمالَ هذه الأَمثلةِ التي يُوزَنُ بها أمرٌ(١٠) اصطلحَ عليهِ (١١) النحاةُ، من غيرِ أنْ يقعَ ذلكَ في كلامِ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٩-٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٤، ١٣٥.

(٢) في ك: للتمكين.

(٣) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٩٥.

(٤) في ك، لجميع.

(٥) ينظر الكتاب ١/ ١٨، ٣/ ٣١٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٦، والجنى الداني ١٧٧.

(٦) (لو كان) ساقطة من ك.

(٧) هكذا وردت في النسخ كلها، ولا تخلو من الاضطراب.

(٨) في ك: وتقدير، وهو تحريف.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٤، ١٣٥.

(١٠) في ي: أَمرا، وهو خطأ.

(١١) في الأَصل (عليها) وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

العربِ. وكذا حكمُوا بأَنَّ كلَّ كلمةٍ يُقْصَدُ بها لفظُهَا دونَ معناهَا، فهيَ عَلَمٌ لذلكَ اللَّفظِ، كما مرَّ، نحوُ: (أَينَ) كلمةُ استفهامٍ، و(ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ. قالَ الرضي: " إنَّ مثلَ هذا (٢٥/ظ) موضوعٌ لشيءٍ بعينِه، غيرِ متناولٍ غيرَهُ، وهوَ منقولٌ، لأَنَّهُ نُقِلَ من مدلولِ هذا المعنَى إلى مدلولٍ آخرَ هوَ اللَّفظُ "[(١)]. قالَ الشَّريفُ الجرجاني[(٢)] في شرحِ المفتاحِ: " إنَّما كانَ مثلُ هذا معرفةً، لأَنَّهُ بمعنَى هذا اللَّفظِ، فهوَ كالعَلَمِ في تعيينِ المرادِ وتشخيصِه، ولو كانَ علمًا حقيقةً للزِمَ أَنْ تكونَ المهملاتُ إذا أُريدَ بها أنفسُهَا موضوعةً كذلكَ، وهو ممَّا لا يلتفَتُ إليهِ ". قلتُ: وفيهِ نظرٌ، أَمَّا أَوَّلاً: فلا نزاعَ أنَّ اللَّفظَ إذا أُريدَ بِهِ نفسهُ معرفةً، ولا يصلحُ اعتبارُ شيءٍ فيهِ غيرُ العلميَّةِ، فوجبَ أَنْ يكونَ علمًا. فإنْ قلتَ: هو مثلُ (صَه) المجرَّدِ عَنِ التنوينِ من أَسماءِ الأَفعالِ، فأَنَّهُ معرفةٌ، لكونِهِ بمعنَى(اسْكُتْ)، السكوتُ المعهودُ، فاعتبَرُوا في تعريفِهِ كونَهُ واقعًا موقعَ الأَداةِ. قلت: لا نسلِّمُ أَنَّ تعريفَهُ لذلكَ، فقد قالَ ابنُ الحاجب: هو من قبيلِ عَلَمِ الجنسِ[(٣)]، وكذا ما نحنُ فيه. وأَمَّا ثانيًا: فلأَنَّهُ لا نزاعَ في منعِ صرفِ قائمة، مثلاً من قولِكَ: قائمةٌ، الواقعةُ في قولنا: هندٌ قائمةٌ، مرفوعٌ[(٤)] على الخبريَّةِ، ولا مانعَ إلاَّ التأنيثُ والعلميةُ، وكونُهُ في معنَى المعرَّفِ بالأَداةِ لاغٍ هنا. وأَمَّا ثالثًا: فلأَنَّهُ لا نزاعَ في مثلِ قولِنا: جسقٌ مهملٌ، كلامٌ، فيلزمُ تضمُّنَهُ لكلمتينِ، وكلُّ كلمةٍ يجبُ أَنْ تكونَ لفظًا موضوعًا لمعنًى، فيلزمُ أَنْ يكونَ (جسقٌ) موضوعًا لمعنًى، وهو ههنا[(٥)] اللَّفظُ. وأَمَّا رابعًا: فتشنيعُهُ بلزومِ وضعِ المهملاتِ غيرُ متَّجِهٍ، لأَنَّ الوضعَ العَلَمي لا ينافي الإهمالَ في الوضعِ اللغوي، إذ يجوزُ للمستعملِ أَن يعمدَ إلى ما يشاءُ من الأَلفاظِ المهملةِ، فيجعلَهُ علمًا على ما يشاءُ، ولا إشكالَ. واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

[[ومنَ العَلَمِ ما لَزِمَهُ]] أَي: عَلَم لزمتهُ **[[اللاَّمُ، كالمسمَّى والغالبِ "]]** حالةَ كونِهمَا ملتبسينِ **[[بِهِمَا]]** فالأَوَّلُ كاللاَّتِ والعزَّى، فيما هو من المنقولِ، والسَّموأَلِ

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٦.

(٢) هو علي بن محمد الحنفي، كانت بينه وبين الشيخ سعد الدين مباحثات ومحاورات، من مصنفاته: شرح القسم الثالث من المفتاح وحاشية المطول وحاشية المختصر وحاشية الكشاف. قيل إنه توفي سنة ٨١٤ أو ٨١٦هـ. بغية الوعاة ٢/ ١٩٦-١٩٧، وكشف الظنون ٢/ ١٣٧٠، والأعلام ٥/ ١٥٩-١٦٠.

(٣) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٩٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٤.

(٤) في ل: مرفوعة.

(٥) في ك، ي، ل: هنا، وهو وجه.

واليَسع، فيما هو من المرتجلِ، والثاني كالبيتِ للكعبةِ، والمدينة لطيبةَ، والنَّجمِ للثُريَّا، فإنَّ هذهِ الألفاظَ في الأصلِ لِمَا يعهدُ من بيتٍ ومدينة ونجمٍ، ثُمَّ غُلِّبَتْ على بعضِ ما هيَ لَهُ في الأصلِ، وهي تلكَ المسمَّياتُ حتَّى التَحقَتْ بالأعلامِ[1]. [[ولَوْ]] كانت الغَلَبَةُ [[إلحاقاً]]، أي: غلبةُ إلحاق (٢٦/ و) بما عُرِفَ اشتقاقُهُ كالدَّبرانِ[2] والثُريَّا[3] والسِّماكِ[4]، فهذهِ عُرِفَ اشتقاقُها، لأنَّ هذهِ الألفاظَ مشتقَّةٌ من الدَّبورِ والثَّروةِ والسُّموك، وهوَ الارتفاعُ، ثُمَّ غُلِّبَتْ مِنْ بَينِ ما يوصفُ بذلكَ على هذه الكواكبِ المخصوصَةِ[5]. ولنا ألفاظٌ لم تُعْرَفْ كيفيةُ غلبتِها في واحدٍ من جنسِهَا، كالمُشتَري في الكوكبِ المعيَّنِ[6]، فإنَّا لا نَدرِي ما معنَى الاشتراءِ فيهِ، فَنُلْحِقُهُ بما عُرِفَ فيهِ الاشتقاقُ. قالَ سيبويه[7]: " وما لَم يُعرَفْ من هذا الجنسِ أصْلُهُ فملحقٌ بما عُرِفَ "[8].

[[والفلانِ]]، أَي: وكالفلانِ [[والفلانة، كنايةً عن أعلامِ البهائِمِ]][9] وإنَّما زادُوا اللاَّمَ، لقصدِ الفرقِ بينَ ما يعقلُ وما لا يعقلُ[10]، وكانت كنايةُ أعلامِ البهائمِ أَوْلَى بالزيادةِ من كنايةِ أعلامِ الآدميينَ، لأنَّ أُنسَ الإنسانِ بجنسهِ أكثرُ، فهو عندَهُ أشهرُ من أَعلامِ البهائمِ، فكان فيها نوعُ تنكيرٍ. كذا في الرضي[11]. وقالَ ابنُ الحاجب: "جعلوا الزيادةَ في عَلَمِ غيرِ العاقلِ، لأنَّ علميَّتَهُ دخيلةٌ على علميَّةِ مَنْ يعقلُ، لأنَّ أَصلَ البابِ لِمَنْ يعقلُ، فكانت زيادةُ (أَلْ) في الأقلِّ أَوْلَى منها في الأكثرِ، تقليلاً للزيادةِ، فكانت في الدَّخيلِ

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١٠٠-١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٠، ٤١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٦، والارتشاف ١/ ٤٩٩، والهمع ١/ ٢٥٠-٢٥١.

(٢) وهو كوكب وقاد. ينظر الصحاح (دبر). والعمدة لابن رشيق ٢/ ٢٥٦.

(٣) وهو نجم. ينظر الصحاح (ثرا)، والعمدة لابن رشيق ٢/ ٢٥٦.

(٤) كتاب الازمنة لقطرب ١٢٧، والصحاح (سمك) والعمدة ٢/ ٢٥٤.

(٥) ينظر الكتاب ٢/ ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٢، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٠٠.

(٦) الصحاح (شرى).

(٧) قال في الكتاب ٢/ ١٠٢: ".... وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة. فإن كان عربيًّا تعرفه ولا تعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك، لأنا جهلنا ما علم غيرنا..."وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٠.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٢، ولباب الإعراب ٢٤٥.

(٩) ينظر الكتاب ٢/ ٤١٥ن ٣/ ٥٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٨ والتسهيل ٣٢.

(١٠) في ل: وبين ما لا يعقل، بزيادة (بين) و(ما لا يعقل) ساقطة من ك، ي.

(١١) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٧.

لضعفِ علميَّته أَوْلَى منها في القويِّ في بابِ العلميَّة " [(١)]. ولا يخفاكَ ما بينَ التَّعليلينِ.

[[والمُثَنَّى]] أي: كالمثنَّى نحو الزيدينِ[(٢)] **[[والجمعِ[(٣)] معنًى]]** [(٤)] لا صورةً فقط، كالعمرينِ، فخرجَ نحوُ أَذرِعات بذالٍ معجمة، لموضعٍ بالشَّامِ [(٥)] ينسبُ إليهِ الخمرُ، فإنَّهُ ليسَ بجمعٍ معنًى، وإنْ كانَ جمعًا بحسبِ الصورةِ [(٦)]. وفي كلامِهِ انتقادٌ من وجهينِ: أحدُهُمَا: أنَّ موضوعَ المسألةِ عَلَمٌ لزمتْهُ اللامُ، وذلكَ لا يصدقُ على نحوِ الزيدينِ والعمرينِ. والثاني: أنَّ لزومَ اللامِ لمثلِ ذلكَ وإنْ قالَ به جماعةٌ، غيرُ سديد، وإنَّما الصَّوابُ أَنْ يقالَ: إذا ثُنِّيَ العَلَمُ أو جُمِعَ، وقُصِدَ تعريفُهُ لَزِمَ أَنْ يُعَرَّفَ باللامِ [(٧)]. ويجوزُ أَنْ يبقى على التنكيرِ، وليسَ هذا بأبعدَ من العَلَمِ المفرد، وأَنتَ تقولُ: رأَيتُ زيدًا من الزيودِ [(٨)] وهكذا رأَيتُ زيودًا وهنودًا [(٩)]، وهو مسموعٌ من العربِ، قالَ الشاعرُ[(١٠)]:

رأَيتُ سُعودًا من شعوبٍ كثيرةٍ فَلَمْ أَرَ سعدًا مِثْلَ سَعْدِ بنِ مالكِ

[[إلاَّ في لازمِ الصحبةِ، كأبانَيْنِ]] لجبلينِ[(١١)] متقابلين، يقالُ لأحدهما (أَبانُ الرَّيان) (٢٦ /ظ) وللآخر (أَبانُ العطشان) لقلَّة الماءِ فيه، كذا قال الرضي[(١٢)]. وفي معجم ياقوت الرومي[(١٣)]: " أَبانان: أَبانُ الأَبيض، وأَبانُ الأَسود، جبلانِ، فالأَبيضُ شرقي الجانب، وفيهِ نخلٌ وماءٌ، يُقالُ لَهُ: الأكرةُ، وهوَ العلمُ لبني فزارة وعبس، وأَمَّا الأَسود فإنَّهُ لبني فزارة خاصَّةً، وبينَهُ وبينَ الأَبيض ميلان. وهُمَا أبانانِ اللَّذانِ **[[ذكرهُمَا مهلهلٌ]]**

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٠٨.

(٢) في ي: الزيدان.

(٣) في ك، ي: المجموع.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٥

(٥) معجم البلدان ١/ ١٣٠، وينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٧.

(٦) ينظر الكتاب ٢م ١٠٣، ١٠٤، ٣/ ٢٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٥-٤٧.

(٧) ينظر الكتاب ٢/ ١٠٤، والمقتضب ٢/ ٣١٠، والتسهيل ٣١، وظاهرة التثنية ٣٧٩.

(٨) ينظر الكتاب ٣/ ٣٩٥.

(٩) ينظر الكتاب ٣/ ٣٩٨.

(١٠) طرفة بن العبد، ديوانه ١٠٧. والبيت بلا عزو في الكتاب ٣/ ٣٩٦.

(١١) ينظر الكتاب ٢/ ١٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٥، والارتشاف ١/ ٥٠١.

(١٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٧.

(١٣) شهاب الدين، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي، مؤرخ ثقة، من أئمة الجغرافيين، ومن العلماء باللغة والأدب، له معجم الأدباء، ومعجم البلدان، توفي سنة ٦٢٦هـ. وفيات الأعيان ٦/ ١٢٧-١٣٩ والاعلام ٩/ ١٥٧. وينظر قوله في معجم البلدان ١/ ٦٢-٦٣.

في قولِهِ[١]:

لَوْ بأبانَيْنِ جاءَ يخطبُهَا ضُرِّجَ ما أَنْفُ خَاطبٍ بدمِ

فأظُنُّهُمَا اللَّذين ذكرَهُمَا الرَّضي[٢].

[[وعرفات]] [٣] لمواقفِ الحاجِّ، كأَنَّ كلَّ موضعٍ منها يُسَمَّى عرفة، فَقِيلَ: عرفات. ولا يلزمُ اللامُ ما كانَ من هذا القبيلِ، لأَنَّ أحدَ الجبلينِ لَمَّا لزمتْهُ صحبةُ الآخرِ، وعدمُ انفرادِهِ، جازَ أنْ يكونَ كالشَّيءِ الواحدِ المُسمَّى بالمثنَّى، كما يُسمَّى مثلاً شخصٌ واحدٌ بزيدين، بخلافِ شخصينِ يسمَّى كلُّ واحد[٤] منهما بزيد، فإنَّ الأَغلبَ فيهما لَمَّا كانَ هوَ الانفكاكُ لم يكونَا كشخصٍ واحد مسمًّى بالمثنَّى، حتَّى يقالُ لهما: زيدانِ. وعرفات كأبانين[٥] لمَا أَسلفناهُ، فظهرَ أَنَّ (أبانين) ليسَ بمثنًّى، وإنَّما هو عَلَمٌ لجبلينِ، أَحدُهُمَا أَبان، والآخرُ متالع. وعرفات ليس جمعًا بل هو عَلَمٌ للموقفِ كعرفة، معتمدٌ فيهِ على كلامِ ابنِ الحاجب في الإيضاحِ [٦]. وما قلناهُ نصَّ عليهِ الرضي[٧]، وهو ظاهرٌ لا يحوجُ إلى ارتكابِ مجازيةِ الانقطاعِ في الاستثناءِ.

[[وما جازَت]] اللامُ [[فيهِ]] وهذا عطفٌ على المبتدإِ، وهو (مالزمتْهُ اللامُ)، أَي: ومن العَلَمِ ما لزمتْهُ اللامُ كما مَرَّ، وما جازتِ فيهِ [[كـ أكثرِ المنقولِ عن الصفةِ]] [٨] مثلُ الحارثِ والعبَّاسِ والضَّحَّاكِ والحسنِ والحسينِ [[والمصدرِ]] كالفضلِ والعلاءِ [٩] [[إذ

---

(١) البيت منسوب إليه في الشعر والشعراء ٢٩٩، وعيون الاخبار ٣/ ٩١ ومعجم البلدان ١/ ٦٤ وبلا عزو في سر الصناعة ٢/ ٤٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٠٦. ويروى رمل مكان: ضرج.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٧.

(٣) ينظر فيها: الكتاب ٣/ ٢٣٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٧٢، وسر الصناعة ٢/ ٤٦٢-٤٦٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٦٢-١٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٥ن ٤٦-٤٧.

(٤) (واحد) ساقطة من ك، ي، ل.

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٢٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٦-٤٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٧.

(٦) الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٠٢، ١٠٣.

(٧) شرح الكافية ٢/ ١٣٧.

(٨) ينظر سر الصناعة ١/ ٣٦٠.

(٩) في ك: والعلي. وينظر سر الصناعة ١/ ٣٦٠.

لايُقالُ المحمَّد]] في محمَّد، [[والعليّ]] [1] في عليٍّ، وهذا < لا > [2] ينهضُ تعليلاً لعدمِ كليةِ الجوازِ، والمعلَّلُ في المتنِ الأكثريةِ، نَعَمْ، ينهضُ لو ثبتَ أنَّ امتناعَ اللاَّمِ عليهِ، [[وهي]]، أَي: واللاَّمُ الداخلةُ على العَلَمِ كما في قولِهِ[3]:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكًا ... شديداً بأَعباءِ الخلافَةِ كاهِلُهْ

(٢٧ و) [[والإضافة]] [4] كما في {قولِهِ} [5]:

عَلاَ زَيدُنَا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكُمْ ... بأبيضَ ماضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَماني

[[بقلَّة]] ظرفٌ مستقرٌّ، إمَّا في محلِّ رفعٍ على أَنَّهُ خبرُ ما تقدَّمَ من قولِهِ: (وهيَ والإضافةُ)، أَي: هذانِ الأمرانِ ملتبسانِ بقلَّةٍ، أو في محلِّ نصبٍ على أَنْ يكونَ الخبرُ محذوفًا، وهذا الظرفُ حالٌ من الضميرِ المستترِ في الخبرِ، أَي: وهيَ والإضافةُ جائزتانِ حالَ كونِهِمَا ملتبسينِ بقلَّةٍ، [[كالمؤَوَّلِ]] أَي: كقلَّةِ المؤَوَّلِ [[بواحدٍ ممَّا سُمِّي به]] نحوُ: رُبَّ زيد لقيتُهُ، ولكلِّ فرعون موسى[6]. وفي الحديث " إنَّ سعيدَ بن جبير قالَ[7]: قلتُ لابن عبَّاس [8]: إِنَّ نوفًا البكاليَّ [9] يزعمُ أنَّ موسى- يعني الذي سَأَلَ السبيلَ إِلى أنْ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٧، والارتشاف ١/ ٥٠٠.

(٢) الزيادة من ك. والسياق يقتضيها.

(٣) ابن ميادة، شعره ٨١. والشاهد في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٢، ٢/ ٤٠٨، وسر الصناعة ٢/ ٤٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٤ وفيه: باحناء، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣٩، ٢/ ١٣٦، ومغني اللبيب ٧٥.

(٤) ينظر الكافية للرضي ٢/ ١٣٦.

(٥) البيت نسبه المبرد في الكامل ٣/ ١٥٧ إلى رجل من طيِّئ، وروي عجزه: بأَبيضَ من ماءِ الحديد يماني ثم ذكر للبيت رواية أُخرى هي:

عَلاَ زيدُنا يومَ الحِمى رأسَ زيدِكُم ... بأَبيضَ مصقولِ الغرارِ يمانِ

ينظر: سر الصناعة ٢/ ٤٥٢، والمقتصد ٢/ ٧٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٤، وشرح الكافية للرضي٢/ ١٣٦، وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٤، ٤/ ٢٠٧، ٧/ ٢٤٧.والنقا: الكثيب من الرمل، ويوم النقا: الوقعة التي كانت عند النقا.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٦.

(٧) سعيد بن جبير تابعي ثقة، توفي سنة ٩٥هـ. طبقات ابن سعد ٦/٢٥٦، والجرح والتعديل٢/ ١/ ٩، ومعرفة القراء الكبار ٥٦.

(٨) هوعبد الله بن عباس بن عبد المطلب، توفي سنة٦٨هـ. طبقات ابن خياط ١٠، والمعارف ١٢٣، ونكت الهميان ١٨٠.

(٩) هو نوف بن فضالة الحميري البكالي إمام أهل دمشق في عصره، من رجال الحديث ورد ذكره في =

لقيَ[(١)] الخضرَ- ليسَ موسى بني[(٢)] إسرائيل، إنَّما هو موسى آخرُ، فقالَ: كَذَبَ عدوُّ اللهِ[(٣)].

وقد يضافُ العلمُ معَ بقاءِ تعريفِهِ، نحوُ: زيدُ الخيلِ، وأَنمارُ الشَّاةِ، ومضرُ الحمراءِ[(٤)]، وإنْ لم يكنِ اشتراكٌ في العَلَمِ. [[واللاَّمُ أقلُّ]] من الإِضافةِ، والذي في الرضي: " وهيَ أَكثرُ من اللاَّمِ " [(٥)]. وبينَ العبارتينِ فرقٌ ظاهرٌ.

= الـــصحيحين، وكـــان راويًا للقصص، وهو ابن زوجة كعب الأحبار. توفي سنة ٩٥هـــ. تهذيب التهذيب ١٠/٤٩٠، والأعلام ٩/ ٣١.

(١) في ي: الى لقاء، مكان: إلى أن لقي.

(٢) في ك: نبي.

(٣) فتح الباري ١٣/ ١٨٢، و ١٨/ ٧.

(٤) أَنمـــارُ الشاة، ومضرُ الحمراءِ، وربيعةُ الفرسِ، هؤلاءِ بنو نزارٍ، أُضيفَ كلُّ واحدٍ الى ما حكم له به من تراثٍ خلَّفَهُ لهم أبوهم، تعريفًا له بذلك. ينظر الصحاح (مضر) والكامل في التاريخ ٢/ ٣٠-٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٦.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٦.

المُعْرَبُ

[[المُعْرَبُ]] من الاسماء، لأَنَّهُ بصددِ ذِكْرِ أصنافِ الاسمِ، وقدَّمَهُ على المبنيِّ اهتمامًا بشأنِهِ، لشرفِهِ من حيثُ إنَّ الغرضَ من الكلامِ الإفهامُ، وهو معَهُ أَيسرُ، لأَنَّ العلاماتِ الفارقة بين الفاعلية والمفعولية والإضافة[1] ظاهرةٌ غالبًا.

اسمٌ: وذا جنسٌ يشملُ المعربَ والمبنيَّ بقسميهِ[2] المركَّبِ وغيرِهِ، وإِنَّما حَذَفَهُ اتِّكالاً على فهمِهِ من < حيثُ >[3] إِنَّهُ يتكلَّمُ في أصنافِ الاسماءِ، والمعربُ صنفٌ منها[4]. فتعيَّنَ أَنَّهُ اسمٌ. **[[جزءُ جملةٍ]]** وذا فصلٌ خرجَ بِهِ أَحدُ قسمي المبنيِّ، وهو الاسماءُ التي لم تركَّبْ، نحو: واحدٌ، اثنان، ثلاثةٌ، وحروف التَّهجي، نحو: أَلف، باء، تاء، ونحو: زيدٌ بكرٌ خالدٌ، والأصواتُ كـــ نَخَّ[5] وهِدَعْ[6]، فإِنَّ ما هوَ من هذا القبيلِ لا يصدقُ عليهِ في حالةِ كونِهِ غيرَ مركَّبٍ أَنَّهُ جزءُ جملة. واختارَ المؤلِّفُ هذهِ العبارةَ على قولِ ابنِ الحاجب: " المركَّبُ[7]، لشهرتِهِ في المركَّبِ المجموعي، فيقتضي ظاهرًا أَنَّ المعربَ من الاسماءِ لا يكونُ إِلاَّ مركَّبًا في شيئين فصاعدًا، كخمسةَ عشرَ، ونحوهِ[8]، وجزءُ الجملةِ سالمٌ من هذا.

[[غيرُ مناسبٍ لمبنيِّ الأصلِ]][9]، أَي: ممَّا لا يحتاجُ إِلى الإعرابِ (**٢٧ ظ**) أصلاً من حيثُ إِنَّهُ لا يقعُ فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافًا إِليهِ، وهو الحرفُ والفعلُ الماضي وأمرُ المخاطَبِ، وهذا فصلٌ آخرُ خرجَ بِهِ نحوُ: هؤلاءِ في: قامَ هؤلاءِ، فأَنَّهُ مناسبٌ لمبنيِّ الأصلِ[10] (وإنْ كانَ جزءَ جملة. وشِبْهُ أَيٍّ الموصولةِ - في نحوِ: اضربْ أَيُّهم خرجَ- لمبنيِّ الأصلِ)[11] عارضَهُ لزومُ الإِضافةِ التي هي من خواصِّ الاسمِ، فَغُلِّبَ جهةُ

---

(١) في ك: والإضافة المضافة، بزيادة (المضافة) وفي ي: (والمضافة) مكان (والإِضافة).

(٢) في الأَصل، ك: بقسيميه، وما أَثبتناه من ي، ل.

(٣) الزيادة من ك.

(٤) في ك: منهما، وهو تحريف.

(٥) نــخ، بفــتح النون، وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة: صوت عند إناخة البعير. اللسان(نخ) وينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٢.

(٦) هدع: تسكين لصغار الابل اذا نفرت. اللسان (هدع)، وينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٢.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦.

(٨) ينظــر المصدر السابق ١/ ١٦، والمتوسط (الوافية في شرح الكافية) ١/ ٢٧، ٢٨، والنكت ١/ ٩٨.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦.

(١٠) ينظر المصدر السابق ١/ ١٧.

(١١) من (وإن كان...) إلى (.... لمبني الأَصل) ساقطة من ي.

المناسبة، ومُنعَ أَثَرُها، فكانتْ كالمنتفيةِ. وشِبْهُ المصدرِ – في نحوِ: ضَرْبُ زيدٍ عمرًا أمسِ – بالماضِي ليسَ من حيثُ خصوصيتهنَّ، لأَنَّ مشابهةَ المصدرِ لمطلقِ الفعلِ سببُ عملِه، لا مشابهتِه للماضي، بدليلِ عمَلِه وإنْ كانَ بمعنى الحالِ والاستقبالِ[١]. وبهذا لم يَرِدْ غيرُ المنصرفِ أَيضًا، لأَنَّ مشابهتَهُ في الفرعيةِ من جهتينِ لمطلقِ الفعلِ لا لمبنيِّه على الخصوصِ[٢].

[[وحكمُهُ]] أَي: حكمُ المعربِ [[تغيُّرُ]] حالُ [[آخرِهِ]] لفظًا أو تقديرًا[٣]، نحو: جاءَني زيدٌ الفَتى، ورأَيتُ زيدًا الفتى، ومررتُ بزيدٍ الفَتى، وخرجَ بالآخرِ غيرُهُ، فإنَّ تغيُّرَ حالِ ما لا يكونُ آخرًا ليسَ حكمًا للمعربِ، كتغيُّرِ حالِ الرَّاءِ والنُّونِ من نحوِ: هذا امْرُؤٌ وابنُمٌ، ورأَيتُ امْرَءًا أو ابْنَمًا، ومررتُ بامْرِئٍ وابنِمٍ[٤]، [[بعاملٍ]][٥] يتعلَّقُ بـ (تَغَيُّر) احترازًا من تغيُّرِ آخرِ (مَنِ) الاستفهاميةِ في نحوِ: مَنِ الرَّجلُ؟ بكسرِ النُّونِ لالتقاءِ الساكنينِ، ومَنَ ابُوكَ؟ بالفتحِ، ومَنُ اكْرِمِ؟ بالضَّمِّ، للنقلِ فيهما، فإِنَّهُ وقعَ بلا عاملٍ[٦]. [[وهُوَ]] أَي: العامل أَعنيه [[مطلقًا]] لا مقيَّدًا بكونه لفظيًّا أو معنويًّا، عاملاً في الاسمِ أَو عاملاً في الفعلِ، ولكَ جعلُهُ حالاً على تقديرِ مضاف قبلَ (هوَ). والأَصلُ: ومفسِّرُهُ، فَحُذِفَ المضافُ لإشعارِ القرينةِ الحاليةِ بِهِ، فإِنَّ هذا الكلامَ ذُكِرَ في مقامِ التَّفسيرِ وإِرادة البيانِ إِليه. [[ما أوجبَ كونَ آخرِ الكلمةِ]] اسمًا كانتْ كـ: زيد في: قامَ زيدٌ، أَو فعلاً كـ: يقعدُ في: يقعدُ عمرٌو، [[على وجه مخصوصٍ]] من رفعٍ أَو نصبٍ أَو جرٍّ أَو جزمٍ، [[فالمبتدأُ والخبرُ والمضارعُ المرفوعُ]] أَي: فعاملُ المبتدإِ وما ذكرَهُ معَهُ على حذفِ المضافِ، [[وفي النَّعتِ]]، أَي: العاملُ في النَّعتِ [[على رَأْيٍ]] ذهبَ إِليه الأَخفشُ [[معنويٌّ]][٧]، أَمَّا المبتدأُ فلا خلافَ عندَ البصريين أنَّ عاملَهُ الابتداءُ[٨]، وفسَّرَهُ (٢٨/ و)

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦-١٧.

(٢) ينظر الأُصول ٢/ ٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨ن ٥٩، والهمع ١/ ٧٨.

(٣) نظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٩، ٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧، والارتشاف ١/ ٤١٥.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٥٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٣.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٢، والهمع ١/ ٤٠.

(٦) ينظر الهمع ١/ ٤١.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٩.

(٨) ينظر الكتاب ٢/ ١٢٧، والمقتضب ٤/ ١٢٦، والخصائص ١/ ١٦٦، والإنصاف (م ٥) ١/ ٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٠، ٣٥٥-٣٥٦.

قومٌ [١] بتجريدِهِ عن العواملِ اللَّفظيةِ، لإسنادِ الخبرِ إليه، أو لإسنادِهِ هوَ إلى فاعلِهِ أو النائبِ عنهُ. قيلَ: هوَ جعلُ الاسمِ في صدرِ الكلامِ لفظًا أو تقديرًا للإسنادِ إليه... إلى آخرِهِ، وعليهما فالعاملُ معنويٌّ. وأمَّا الخبرُ فمذهبُ الزمخشري [٢] وابنِ الحاجب [٣] وجماعة [٤] أنَّ عاملَهُ أيضًا الابتداءُ [٥]، لأنَّهُ اقْتَضَى الجزئينِ اقتضاءً واحدًا، فعملَ فيهما. واعْتُرِضَ بأنَّ أقوى العواملِ وهو الفعلُ لا يعملُ رفعينِ بدونِ اتباعٍ، فما ليسَ أقوى أَوْلَى بأنْ لا يعملَ ذلكَ. والصَّحيحُ أنَّ عاملَ الخبرِ لفظيٌّ، وأنَّهُ المبتدأُ، وهو مذهبُ سيبويه [٦]. قالَ -رحمَهُ اللهُ تعالى- في الكتابِ [٧]: "فأمَّا الذي يُبْنَى عليهِ شيءٌ هُوَ هُوَ، فإنَّ المبنيَّ عليهِ يرتفعُ بِهِ، كما ارتَفَعَ هوَ بالابتداءِ، وذلكَ قولُكَ: عبدُ اللهِ منطلقٌ" [٨]. وأمَّا المضارعُ المرفوعُ فرافعُهُ عندَ البصريينَ وقوعُهُ بحيثُ يصحُّ وقوعُ الاسمِ [٩]، كَمَا في: زيدٌ يَضْرِبُ، ورأيتُ رجلاً يضربُ، ومررتُ برجلٍ يضربُ، لأنَّهُ حينئذٍ كالاسمِ، فأُعطِيَ أسبقَ إعرابِ الاسمِ وأقواهُ، وهو الرفعُ. وعندَ الفرَّاءِ [١٠] وأكثرِ الكوفيينَ تَجَرُّدُهُ عن النَّاصبِ والجازمِ [١١]، وعليهما فالعاملُ معنويٌّ، وذهبَ الكسائي [١٢]

---

(١) منهم الزجاجي، وابن الوراق، وابن عصفور. ينظر شرح الجمل، لابن عصفور ١/ ٣٤٠، ٣٥٦، والعلة النحوية (علل النحو) ١٣٤.

(٢) المفصل ١/ ٦٨، ينظر شرحه لابن يعيش ١/ ٨٣.

(٣) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٢، ١٨٣.

(٤) منهم ابن الوراق في العلة النحوية (علل النحو) ١٣٥، والجزولي في شرح الكافية للرضي ١/ ٨٧.

(٥) ينظر الإنصاف ١/ ٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٧.

(٦) وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين منهم سيبويه. ينظر الكتاب ٢/ ١٢٧، والإنصاف مسألة (٥).

(٧) في الأصل: قال في الكتاب -رحمه الله- وفي ك: قال رحمه الله في الكتاب، و(رحمه الله تعالى في الكتاب) ساقطة من ي، وما أثبتناه من ل.

(٨) الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٩) ينظر الكتاب ٣/ ٩-١١، والمقتضب ٢/ ٥، والإنصاف م (٧٤) ٢/ ٥٥٠ والمقرب ١/ ٢٦٠.

(١٠) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء من ناحية الكوفة المشهورين توفي سنة ٢٠٧هـ. طبقات النحويين واللغويين ١٣١، وتاريخ بغداد ١٤/ ١٤٩.

(١١) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٣، والإنصاف م (٧٤) ٢/ ٥٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣١.

(١٢) هو ابن الحسن على بن حمزة الكسائي، كان امام مدرسة الكوفة، توفي سنة ١٨٣هـ. الفهرست ٦٥، وطبقات الزبيدي ١٢٧، وانباه الرواة ٢/ ٢٥٦. وينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣١.

إلى أَنَّ عاملَهُ لفظيٌّ، وهو حروفُ المضارعةِ، لأَنَّها لَمَّا دخلتْ في أَوَّلِ الكلمةِ حدثَ الرفعُ بحدوثِها، إذ أصلُ المضارعِ إمَّا الماضي أَو المصدرُ[(١)]، ولم يكن فيهما هذا الرفعُ، بل حدثَ عندَ حدوثِ الحرفِ، فإحالةُ العملِ على هذا اللَّفظيِّ الظاهرِ أَوْلَى من إحالتِهِ على المعنويِّ الخفيِّ، وإنَّما عزلَها عاملُ النَّصبِ والجزمِ لضعفِها وصيرورتِها كجزءِ الكلمةِ [(٢)]. وأمَّا النَّعتُ فعاملُهُ عندَ الأخفش معنويٌّ، وهو كونُهُ تابعًا، وكذا عطفُ البيانِ، والتأكيدُ عندَهُ [(٣)]. والمختارُ وفاقًا لسيبويهِ [(٤)] أَنَّهُ عاملُ المتبوعِ [(٥)]. وقال الرضي: " لأَنَّ المنسوبَ إلى المتبوعِ في قصدِ المتكلِّمِ، منسوبٌ إليهِ معَ تابعِهِ، فإنَّ المجيءَ في: جاءَني زيدٌ الظريفُ، ليسَ في قصدِهِ منسوبًا إلى زيدٍ مطلقًا، بل إلى زيدٍ المقيَّدِ بقيدِ الظَّرافَةِ، وكذا في: جاءَني العالِمُ زيدٌ، وجاءني زيدٌ نفسُهُ، فلمَّا انسحبَ على التَّابعِ حُكْمُ المتبوعِ معنًى، حتَّى صارَ التابعُ والمتبوعُ معًا كمفردٍ منسوبٍ إليهِ، وكأَنَّ [(٦)] الثاني (**٢٨** /ظ) هوَ الأَوَّلُ في المعنَى، كانَ الأَوْلَى انسحابَ عملِ العاملِ عليهما معًا تطبيقًا للَّفظ بالمعنَى" [(٧)]. وقد ظهرَ أَنَّهُ لا وجهَ لِمَا فعَلَهُ المؤلِّفُ من تخصيصِ النَّعتِ بالذِّكْرِ. وأَيضًا فانظرْ لِمَ غيَّرَ أُسلوبَ العبارةِ حيثُ قالَ: (وفي النَّعتِ) ولم يَقُلْ: والنَّعتُ؟ ولعلَّهُ فعلَ ذلكَ للإشعارِ برجوعِ قولِهِ: (على رأَيٍ) إلى الأخيرِ، إذ لو نسقَ الكلَّ على نمطٍ واحدٍ لَتُوهِّمَ أَنَّ [(٨)] القيدَ راجعٌ إلى جميعِها. فإنْ قلتَ: لاضيرَ في هذا التَّوَهُّمِ لأَنَّ الخلافَ مَأْثورٌ في الكلِّ كما مرَّ. قلتُ كأَنَّهُ قَصَدَ أَنَّ تنوينَ (رأَيٍ) للتحقيرِ، فأشارَ بِهِ إلى ضعفِ هذا القولِ جدًّا،

---

(١) ينظـــر في مسألة أصل المشتقات، أهو الفعل أم المصدر؟ العلة النحوية (علل النحو) لابن الوراق ٢٣٤، والإيضاح في علل النحو ٥٦، والإنصاف م (٢٨) ١/ ٢٣٥.

(٢) ينظر الإنصاف م (٧٤) ٢/ ٥٥١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣١، والهمع ٢/ ٢٧٣.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٩.

(٤) الكتاب ١/ ٤٢١.

(٥) قـــال السيوطي في النكت، ٢/ ٩٥٨: "... مذهب الجمهور ان العامل في النعت والبيان والتأكيد هـــو عامل المتبوع. مذهب الخليل وسيبويه والاخفش والجرمي واكثر المحققين كما قال أبو حيان في شـــرح التسهيل: ان العامل فيها والتبعية... "وينظر المقتضب ٤/ ٢١١-٢١٥، والارتشاف ٢، ٥٩٢، والهمع ٥/ ١٦٦.

(٦) في الأصل: فكان، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٩.

(٨) في ك: ان هذا، بزيادة (هذا).

وليسَ البواقي كذلكَ فتأمَّل.

[[و]] العاملُ أعنيهِ [[فيما عداهُ]] أَي: فيما عدَا المذكورِ من الأمورِ الأربعة [[لفظيٌّ وهو]] أَي العاملُ أعنيهِ عاملاً [[في الاسمِ]] لا في الفعلِ، أَو التقديرُ: ومفسِّرُهُ عاملاً في الاسم، فحُذفتِ الحالُ وعاملُها المضافُ. فإنْ قلتَ: لِمَ لا يتعلَّقُ الظرفُ بالضَّميرِ، لكونهِ هنا عائدًا إلى العاملِ، كما أَجازَ قومٌ عملَ الضميرِ العائدِ إلى المصدرِ، في نحوِ: مُرُوري بزيدٍ حسنٌ، وهُوَ بعمرٍو قبيحٌ [1]؟ قلتُ: يحتاجُ إلى نقلٍ، وقد قالَ ابنُ هشام في حواشيهِ على التسهيل [2]: " لا أعلَمُ أَنَّ أحدًا أجازَ إعمالَ اسمِ الفاعلِ مضمرًا". [[ما يقوِّمُ]]، أَي: يُوَجِّدُ ويُحَصِّلُ [[الفاعليَّةَ]] وهيَ كونُ الاسمِ عمدةً [[والمفعوليَّةَ]] وهيَ كونُ الاسمِ فضلةً [[والإضافةَ]] وهيَ كونُ الكلمةِ مضافًا إليها [[المقتضياتِ للرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ]] [3] ، خيفةَ التباسِ تلكَ المقتضياتِ، لو لم يُؤْتَ بهذهِ العلاماتِ، كما في المثالِ المشهورِ، وذلكَ أَنَّكَ لو قلتَ: ما أَحسَنْ زيدْ، بالسكون فيهما احتملَ أنْ يكونَ الغرضُ التعجبَ، فيكونُ (أحسنَ) فعلاً مقتضيًا لمفعوليَّةِ زيد، وأنْ يكونَ الغرضُ نفيَ الإحسانِ، فيكونُ (أحسنَ) فعلاً مقتضيًا لفاعليَّةِ زيد، وأَنْ يكونَ الغرضُ الاستفهامَ عن أحسنيَّةِ بعضِ أجزاءِ زيد، فيكونُ (أحسنُ) اسمَ تفضيلٍ مقتضيًا لكونِ زيدٍ مضافًا إليه. ولا شَكَّ أنَّ الرَّفعَ والنَّصبَ والجرَّ تُميِّزُ [4] هذهِ المعاني {في} مثلِ هذهِ الصورةِ، وتفصلُ [5] بعضَها عن بعضٍ [6]، وإنَّما اقتضاها(٢٩ /و) الفاعليَّةُ والمفعوليَّةُ والإضافةُ من حيثُ المحافظةُ على حصولِ إفهامِهَا من غيرِ لبسٍ، فما يكونُ فيهِ هذهِ العلاماتُ ممَّا لا يقعُ فيهِ لبسٌ، محمولٌ على ما يقعُ فيهِ ذلكَ طردًا للبابِ. [[وتا]] أَي: وهذهِ الأمورُ القريبةُ [7] التي هيَ الرَّفعُ والنَّصبُ والجَرُّ [[أَعلامٌ]]، أَي: علاماتٌ

---

(١) أجـــازه أهل الكوفة وأبو علي وابن جني والزماني. ينظر الخصائص ٢/ ١٩، والمساعد ٢/ ٢٢٦، وشرح التصريح ٢/ ٦٣.

(٢) ذكر الدكتور حاتم الضامن أنه من كتب ابن هشام المفقودة. ينظر المسائل السفرية في النحو ١١٦.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥.

(٤) في ك، ي: يميز.

(٥) في ك، ي: ويفصل.

(٦) ينظـــر الإيضاح في علل النحو ٦٩، وما بعدها، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ١٣٧-١٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥١، والهمع ١/ ٤٤.

(٧) في الأَصل: القرينة، وهو تصحيف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

لتلكَ الأمورِ السابقةِ عليها، وهيَ الفاعليةُ والمفعوليةُ والإضافةُ، [[وتُسمَّى هيَ]]، أَي: الأمورُ الثلاثةُ، الرَّفعُ والنَّصبُ والجرُّ [١] [[إعراباً]] فيكونُ الإعرابُ لفظيًّا [٢]، وهو الصحيحُ، وبعضُهُم يَرَى أَنَّهُ معنويٌّ [٣] [[وهُوَ]]، أَي: الإعرابُ، وذا مبتدأٌ [[إِمَّا]] يُلْفَظُ [[لفظًا]] دائمًا [[أو]] يُقَدَّرُ [[تقديرًا]] دائمًا [[أو]] يلفظُ [[لفظًا]] في بعضِ الحالاتِ [[و]] يُقَدَّرُ [[تقديرًا]] في بعضِها. وخبرُ المبتدإِ قولُهُ: [[بحركةٍ أَو حرفٍ]] وما بينهُمَا معترضٌ لبيانِ الأَحوالِ. [[فَذَا]] المذكورُ أَقسامٌ [[ستَّةٌ]] حاصلةٌ من ضَرْبِ اثنين، وهما الحركةُ والحرفُ في الحالاتِ الثلاث، وهيَ حالةُ اللَّفظِ فقط، وحالةُ التَّقديرِ فقط، وحالتُهُمَا معًا. القسمُ [[الأَوَّلُ]] وهـوَ الإعرابُ فـي جميعِ الحالاتِ بالحركةِ لفظًا [[في]] الاسمِ [[الصَّحيحِ]] [٤] الآخرِ كزيدٍ وبكرٍ [[وشبيهِهِ]] كظَبْيٍ ودَلْوٍ، يعربُ [٥] [[بالثَّلاث]]، أَي: بالحركاتِ الثَّلاثِ، وهي الضَّمَّةُ والفتحةُ والكسرةُ [[في المفردِ المنصرفِ]] [٦] كما مثَّلناهُ. [[والمكسَّرُ]] < بالجرِّ > [٧] عطفًا [٨] على المفردِ، ليكونَ الانصرافُ معتبرًا فيهِ، اعتبارَهُ في المفردِ [٩]، نحو: عَبيدٍ وإماءٍ. وهذا جارٍ على الأَصلِ من كلِّ وجهٍ، لأَنَّ أَصلَ ما أُعرِبَ أَنْ يُعربَ بالحركاتِ لخفَّتِها [١٠]، فإنْ أُعرِبَ بالحروفِ فلعلَّةٍ [١١]. وأَصلُ ما أُعرِبَ بالحركاتِ أَنْ يكونَ رفعُهُ بالضَّمَّةِ، ونصبُهُ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣٤.

(٢) ينظر المقتصد ١/ ٩٨، والارتشاف ١/ ٤١٣.

(٣) قال السيوطي في النكت ١/ ١٠٩: ما ذكره – ابن الحاجب – مبني على أنَّ الإعراب لفظي، وهو وان كان رأي ابن مالك، وابن هشام أيضًا إلاَّ أَنَّ المنسوب لظاهر كلام سيبويه، وللأكثرين مقابلة وهو أَنَّهُ معنوي واختاره أبو حيان وقوَّاه الرضي...". وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤، والارتشاف ١/ ٤١٣، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٣٦–٢٣٨، والهمع ١/ ٤٠–٤١.

(٤) ينظر التسهيل ٧–٨، والمساعد ١/ ١٩–٢٣.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٩،٥٠، ولباب الإعراب ١٥٣،وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦، ٢٨.

(٦) في ل: في المنصرف المفرد، مكان: في المفرد المنصرف، وهو وجه.

(٧) الزيادة من ك.

(٨) في الأَصل: عطف، وهو خطأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥١.

(١١) المصدر السابق ١/ ٥١–٥٢، ولباب الإعراب ١٥٤–١٥٦ وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨.

بالفتحةِ وجرُّهُ بالكسرةِ، وإنَّما كانَ كذلكَ لأنَّ الرفعَ عَلَمُ الفاعليَّةِ [(١)]، ولها قوَّةٌ من حيثُ هيَ عمدةٌ يُحتَاجُ إليها، فَجُعِلَ لها الضَّمَّةُ لقوَّتِها، إذ تحصلُ بتحريكِ الشَّفتينِ معًا [(٢)]. والنَّصبُ عَلَمُ المفعوليَّةِ [(٣)]، ولها ضَعْفٌ من حيثُ هيَ فضلةٌ، لا يَحتاجُ إليها الكلامُ في كونِهِ كلامًا، فَجُعِلَتْ لها الفتحةُ لضَعْفِها، إذ تحصلُ بدونِ تحريكِ الشَّفتينِ [(٤)]. والجرُّ عَلَمُ الإضافةِ [(٥)]، وهيَ متوسطةٌ لِتَرَدُّدِهَا بينَ العمدةِ والفضلةِ، فإنَّ المضافَ إليهِ يكونُ تارةً مكمِّلَ عمدةٍ، نحوُ: جاءَ غلامُ زيدٍ، (**٢٩ / ظ**) وأُخرى مكمِّلَ فضلةٍ، نحوُ: رأيتُ غلامَ زيدٍ، فَجُعِلَتْ لَهُ الكسرةُ لتوسطِهَا في الضَّمَّةِ والفتحةِ، إذ تحصلُ بتحريكِ الشفةِ السُّفلى [(٦)]، فإنْ تخلَّفَ هذا الأَصلُ فلعلَّةٍ.

وأصلُ ما أُعربَ بالحروفِ أنْ يُرفَعَ بالواوِ ويُنْصبُ بالألفِ ويُجَرُّ بالياءِ [(٧)]، والمناسبةُ ظاهرةٌ، فإنْ تخلَّفَ ذلكَ فلعلَّةٍ [(٨)].

[[وبالثنتَيْنِ]]، أَي: وبالحركتين المعهودتين في هذا المقام عند القوم **[[في غير المنصرف]]** [(٩)]، وهما الضمةُ رفعًا، والفتحةُ نصبًا وجرًّا، فتخلَّفَ عن الأَصل في حالةِ الجرِّ حملاً على مشابِهِ، وهوَ الفعلُ [(١٠)] كما سيأتي، فإنَّ الجرَّ لا يدخلُهُ. **[[وفي جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ]]** وما حُمِلَ عليهِ وهو أولاتُ [(١١)]. والثنتانِ هنا هما الضمةُ رفعًا والكسرةُ جرًّا ونصبًا، فتخلَّفَ عن الأَصل في حالةِ النَّصبِ إجراءً لَهُ مجرَى أَصلِهِ، وهوَ جمعُ المذكرِ السَّالمِ [(١٢)]، على ما سنذكرُهُ.

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣، ٢٤.
(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤.
(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣، ٢٤.
(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤.
(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣، ٢٤.
(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤.
(٧) ينظر التسهيل ٨، والمساعد ١/ ٢٣-٢٤.
(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥١-٥٥، ولباب الإعراب ١٥٤-١٥٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩.
(٩) ينظر التسهيل ٨، ولباب الإعراب ١٥٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦.
(١٠) ينظر الخصائص ١/ ١٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٦.
(١١) ينظر التسهيل ٨، والارتشاف ١/ ٤١٨، ٤١٩، والمساعد ١/ ٢٣-٢٤.
(١٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٥، والارتشاف ١/ ٤١٤.

[[**والثَّاني**]] من الأقسامِ وهو الإعرابُ في جميعِ الحالاتِ بالحركةِ تقديرًا [[**في**]] الاسمِ [[**المتعذِّرِ**]] أي: المتعذرِ إعرابِهِ لفظًا، [[**كعَصا**]] (١) والمرادُ بِهِ المقصورُ، فإنَّ آخرَهُ أَلِفٌ، وهيَ لا تقبلُ حركةً، فتقدَّرُ عليها. [[**وغُلامِي**]] وهوَ ما كانَ مضافًا إلى ياءِ المتكلِّمِ [[**في**]] القولِ [[**الأَصحِّ**]] (٢). وهذا القيدُ راجعٌ إلى الأخيرِ، لأنَّ المقصورَ عريٌّ عن الخلافِ. وأمَّا المضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ، فالصَّحيحُ أنَّ إعرابَهُ بالحركاتِ مقدَّرٌ في جميعِ الحالاتِ (٣)، لأنَّ ما قبلَ الياءِ مشتغلٌ بحركةٍ لازمةٍ، وهيَ الكسرةُ لمناسبةِ الياءِ، فلا يُحتَمَلُ اشتغالُهُ معَ ذلكَ بضمٍّ ولا فتحٍ ولا كسرٍ، ضرورةَ أنَّ الحرفَ الواحدَ لا يشتغِلُ بحركتينِ متخالفتينِ ولا متماثلتينِ. وثَمَّ قولٌ آخرُ (٤)، وهوَ أنْ يكونَ اعرابُهُ تقديرًا في حالةِ الرَّفعِ والنَّصبِ، ولفظيًّا في حالةِ الجرِّ، وسيأتي قريبًا(٥). [[**والمحكيِّ**]] بالجرِّ عطفًا على عصا أو غلامِي، أي: وكالمحكيِّ جملةً كانَ نحو: تأبَّطَ شرًّا، عَلَمَ شخصٍ، أو مفردًا نحو: مَنْ زيدٌ، ومَنْ زيداً، ومَنْ زيدٍ (٦)، في استعلامِ مَنْ قالَ: جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، لأنَّ الآخرَ مُشتَغِلٌ بحركةِ الحكايةِ، فاستحالَ اشتغالُهُ بحركةٍ أُخرى يُلفظُ بِها (٧). [[**ومنهُ**]]، أي: ومن المحكيِّ [[**خمسةَ عشرَ، عَلَمًا، على وجهٍ**]] (٨)، فإنَّ فيهِ وجهينِ، أحدُهُما: إجراؤهُ على ما كانَ عليهِ قبلَ التسميةِ بِهِ، فيكونُ إعرابُهُ تقديريًّا في الحالاتِ كلِّها، وهذا (**٣٠** /و) هوَ الوجهُ الذي أرادَهُ هنا، والآخَرُ: يعربُ غيرَ منصرفٍ، فتضمُّ الرَّاءُ رفعًا وتفتحُ نصبًا وجرًّا (٩). قلتُ: ولنا في ذي الإسنادِ نحو: بَرَقَ نَحْرُهُ، وجهٌ

---

(١) ينظر سر الصناعة ٢/ ٧٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٥، والتسهيل ١١ والمساعد ١/ ٣٤.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٤١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣١-٣٢، ولباب الإعراب ١٥٣-١٥٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٣، والمساعد ٢/ ٣٧٣.

(٣) ينظر الارتشاف ٢/ ٥٣٥-٥٣٦.

(٤) وهو قول ابن مالك. ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٩-١٠٠١، والتسهيل ١٦١، والارتشاف ٢/ ٥٣٦، والمساعد ٢/ ٣٧٣، ٣٧٤.

(٥) ينظر ق ٣٠ و.

(٦) ينظر لباب الإعراب ١٥٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٥، والارتشاف ١/ ٤١٤، والهمع ١/ ٥٧-٥٨، ١٨١-١٨٢.

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٢-١٠٣.

(٨) ينظر لباب الإعراب ١٥٤.

(٩) ينظر الكتاب ٣/ ٢٩٧-٢٩٩، ولباب الإعراب ١٥٤.

آخرُ غيرُ الحكايةِ، وهو إضافةُ الصدرِ إلى العجزِ، فتقولُ: جاءَني[١] بَرَقُ نَحْرِه[٢]، بضمِّ القافِ، مثلاً وكسرِ الرَّاءِ. وأَجازَ بعضُهُم في نحوِ: (قمتُ) علمًا، الإعرابَ، فتقولُ: جاءَ قمتٌ ورأَيتُ قمتاً، ومررتُ بقمتٍ، بالتَّنوينِ في الجميعِ [٣] مع الإتيانِ بحركاتِ الإعرابِ.

[[والثالثُ]] من الأقسامِ، وهوَ الإعرابُ بالحركةِ في بعضِ الحالاتِ لفظًا، وفي بعضِها تقديرًا، [[كغلامي على رأيٍ]] [٤] ذهبَ إليهِ ابنُ مالكٍ[٥]، فأنَّهُ يَرى أَنَّهُ في حالةِ الرفعِ والنصبِ معربٌ بالحركةِ تقديرًا، لِمَا تقدَّمَ من وجوبِ اشتغالِ ما قبلَ الياءِ بالكسرةِ وكلٌّ من الضَّمَّةِ والفتحةِ تنافيها، وأمَّا في حالةِ الجرِّ، فالكسرةُ الظاهرةُ موفيةٌ لحصولِ الغرضِ من الإعرابِ والمناسبةِ، فلا يعدلُ إلى التقديرِ لعدمِ الاحتياجِ إليهِ، وقد علمتَ أَنَّ الكسرةَ محكومٌ بثبوتِها قبلَ التركيبِ المقتضي للإعرابِ، فلا يتمُّ هذا من أَنَّهُ يلزمُهُ أَنْ يقولَ في (مسلماتِي) في حالةِ النَّصبِ: أَنَّهُ معربٌ بالكسرةِ لفظًا لا تقديرًا، لعينِ [٦] ما ذَكَرَهُ، ولم يَقُلْ بِهِ أحدٌ. [[وقاضٍ]] معطوفٌ على غلامي، وهو مثالٌ آخرُ لهذا القسمِ، فإنَّ اعرابَهُ بالحركةِ تقديريٌّ في حالةِ الرَّفعِ والجرِّ، استثقالاً للضمَّةِ والكسرةِ على الياءِ المكسورِ ما قبلَها، ولفظيٌّ في حالةِ النَّصبِ لخفَّةِ الفتحةِ على الياءِ، نحو: رأَيتُ قاضيًا [٧].

[[الرابعُ]] من الأقسامِ، وهو الإعرابُ بالحرفِ [٨] لفظًا، في جميعِ الحالاتِ [[في]] الأسماءِ [[المعربةِ بالحروفِ]] [٩] كالأسماءِ السَّتَّةِ والمثنَّى والمجموعِ على حدِّهِ،

---

(١) في ل، ل جاء، وهو وجه.

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٩٨: "وربما أُضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزه إنْ كان ظاهراً. قال ابن مالك: من العرب من يقول: برق نحره، فيضيف. وأَقولُ: لا يقاس عليه".

(٣) ينظر الارتشاف ١/ ٤٤٩.

(٤) ينظر لباب الإعراب ١٥٣.

(٥) التسهيل ١٦١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٩-١٠٠١، وينظر الارتشاف ٢/ ٥٣٦، والمساعد ٢/ ٣٧٣-٣٧٤.

(٦) في الأَصل، ل: بعين، وهو تحريف، وما أَثبتناه من ك، ي.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش١/ ٥٥، ٥٦،والتسهيل١١١، ولباب الإعراب١٥٤،والمساعد ١/ ٣٤-٣٥.

(٨) في ك، ل: بالحروف، وهو وجه.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥١، والتسهيل ٨، ولباب الإعراب ١٥٤-١٥٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦، والمساعد ١/ ٢٣.

وسيأتي تفصيلها. واحترزَ [١] بقولِهِ: [[في ما لَمْ تُحْذَفْ]] [٢] فيهِ الحروفُ [[لِلقاءِ ساكنٍ]] من نحوِ: جاءَني أَبو الحسن[٣]، وصالِحَا القومِ، وصالِحُو البلدِ [٤]. وبقولِهِ: [[ولم تغيَّرْ]] تلكَ الحروفُ فيهِ [[لِإعلالٍ]] عن نحوِ: مسلِمِيَّ [٥]، وسيأتي.

[[والخامسُ]] من الأَقسامِ، وهوَ الإعرابُ بالحروفِ تقديرًا في كلِّ حالٍ [[فيما حُذِفَتْ]] فيهِ الحروفُ [[لَهُ]] أَي: لأَجلِ لقاءِ ساكنٍ [[في جميعِ الأَحوالِ]] نحو: جاءَني أبو الحسن، ورأَيتُ أَبا الحسن، ومررتُ بأَبي الحسن(٣٠ /ظ) فإنَّ الحرفَ الذي بِهِ الإعرابُ قد سقطَ لالتقاءِ الساكنينِ في الصورِ كلِّها، فيكونُ الإعرابُ تقديريًّا [٦] لا لفظيًّا [٧]، ضرورةَ أَنَّ ما بِهِ الإعرابُ مقدَّرٌ غيرُ ملفوظ، وكذا نحوُ: جاءَ صالِحُو القومِ، ورأَيتُ صالِحي القومِ، ومررتُ بصالِحِي القومِ[٨]. [[وفي المحكيِّ]] في غيرِ الاستفهامِ من المفردِ، أَي: ما ليسَ بجملةٍ [[نحو: دَعْنَا [٩] مِنْ تمرتانِ [١٠]، في مَنْ يَحْكِي]] [١١]، أَي: في قولِ مَنْ جوَّزَ حكايتَهُ، وهو عندهم شاذٌّ. وقد عرفتَ أَنَّ هذا القسمَ مفروضٌ فيما إذا كانَ التقديرُ في جميعِ الحالاتِ، والمثالُ الذي أَوردَهُ مقصورٌ على حالتِهِ المسموعَةِ، وهيَ حالةُ الجرِّ، وليسَ لنا تعديتُهُ إلى غيرِها لِمَا [١٢] أَنَّهُ شاذٌّ، كما مرَّ.

[[والسادس]] من الأَقسامِ، وهو الإعرابُ بالحرفِ لفظاً في بعضِ الصورِ، وتقديرًا في بعضِها [[فيما حُذِفَتْ]] فيهِ الحروفُ [[أو غُيِّرَتْ في بعضِها]]، أَي: في بعضِ

---

(١) في الأَصل: فاحترز، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) في الأَصل، ل: يحذف، وما أثبتناه من ك،ي.

(٣) في ل: أبا.

(٤) وردت العبارة في ك: وصالحو القوم، وصالحا البلد، وهو وجه. وفي ي، ل: وصالحو القوم، وصالحو البلد، مكان: وصالحا القوم وصالحو البلد، مكان: وصالحا القوم وصالحو البلد. وينظر في المسألة: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٥، لباب الإعراب ١٥٥.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٤، ٣٥، ولباب الإعراب ١٥٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٤، والمساعد ٢/ ٣٧٤.

(٦) في ك،ل: تقديراً.

(٧) في ل: لالفظا. وينظر لباب الإعراب ١٥٥، والنكت ١/ ١٨٩.

(٨) ينظر لباب الإعراب ١٥٥.

(٩) في ل: دعني، وهو وجه.

(١٠) الكتاب ٢/ ٤١٣، والفصول الخمسون ٢٦٨.

(١١) لباب الإعراب ١٥٥، والارتشاف ١/ ٣٢٤.

(١٢) في ك، ي: كما.

الحالاتِ، كما في جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ مضافًا إلى ياءِ المتكلِّمِ، فإنَّ إعرابَهُ لفظيٌّ في النَّصبِ والجرِّ، نحو: رأيتُ مسلِمِيَّ، ومررتُ بمسلِمِيَّ [(١)]، لأنَّ الياءَ التي بها إعرابُهُ في هاتينِ الحالتينِ ثابتةٌ لفظًا، وإدغامُهَا في ما بعدَها لا يُخرجُهَا عن ذلكَ. وأمَّا في الرَّفعِ فإعرابُهُ تقديريٌّ، نحو: هؤلاءِ مسلمِيَّ، لأنَّ أصلَهُ: مُسْلِمُويَ [(٢)]، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ وسُبِقَتْ إحداهُما بالسكونِ، فوجبَ قلبُ الواوِ ياءً وإدغامُها في الياءِ [(٣)]. والقلبُ يُخْرِجُ الحرفَ عن حقيقَتِهِ، فيكونُ إعرابُهُ في هذهِ الحالةِ بالواوِ تقديرًا، ولايجوزُ الحُكْمُ بأَنَّ هذهِ الياءَ المنقلبةَ عن الواوِ علامةُ الرَّفعِ كما كانتْ علامةَ الجمعِ، لأنَّ كونَ الواوِ علامةَ الجمعِ من حيثُ هيَ لينٌ وهوَ باقٍ، وعلامةُ الرفعِ من حيثُ خصوصيَّةُ الواوِ وهوَ زائلٌ، كذا قِيلَ [(٤)].

[[وجميعُ]] الأسماءِ **[[المعربةِ بها]]**، أي: بالحروفِ **[[أبوكَ وأخواتُها]]**، أي: أخواتُ هذهِ الكلمةِ [(٥)]، وهنَّ: أَخُوكَ، وحَمُوكَ، وهَنُوكَ، وفُوكَ، وذُو مالٍ، أعني هذهِ الأسماءَ كلَّها: أباكَ وأخواتِها **[[مكبَّرَةٌ]]** [(٦)]، فأنَّها عندَ التصغيرِ تُعربُ بالحركاتِ [(٧)] **[[مضافةٌ]]** إلى غيرِ الياءِ [(٨)] **[[لا إلى الياءِ]]** فإنَّها إذا لم تكنْ مضافةً تُعْرَبُ بالحركاتِ، نحوُ: هذا أَبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ [(٩)]. وهذا القيدُ إنَّما تظهرُ فائدتُهُ في غيرِ ذي، وأَمَّا ذو [(١٠)] فإنَّها ملازمةٌ للإضافةِ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ، ولو كانت مضافةً إلى ياءِ المتكلِّمِ لكانَ إعرابُها بالحركاتِ تقديرًا كما في غلامِي، ولم يصرِّحِ المؤلِّفُ باشتراطِ كونِ هذهِ الأسماءِ {السِّتَّةِ}

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٥، ولباب الإعراب ١٥٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٤.

(٢) ينظر الخصائص ١/ ١٧٤، ١٧٥.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٥، والمساعد ٢/ ٣٧٤.

(٤) ينظر شرح املفصل لابن يعيش ٣/ ٣٥، ولباب الإعراب ١٥٦، وشرح الكافية للرضي ١، ٣٤، ٢٩٤.

(٥) (هذه الكلمة) ساقطة من ك، وفي ي: أبوك، مكان هذه الكلمة.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦-٢٧.

(٧) في الأصل: بالحركات تعرب، وهو وجه، وما أثبتناه من سائر النسخ، أوفق. وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧، والارتشاف ١/ ٤١٥.

(٨) في ك: ياء المتكلم، وهو وجه.

(٩) ينظر الإنصاف ١/ ١٩، والتسهيل ٨-٩، والمساعد ١/ ٢٥-٢٩، وشرح الألفيَّة لابن عقيل ١/ ٥٠.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦، والنكت ١/ ١٣٥-١٣٦.

غيرَ مثنَّاةٍ ولا مجموعة، اكتفاءً بقولِهِ: (أبوكَ وأخواتُها). ولا يُقالُ: {لِمَ} لَمْ يكتفِ بذلكَ عن قيدِ كونِها مكبَّرَةً؟ لأنَّا نقولُ: لفظُ (أبوكَ) مثلاً، قد يُوهِمُ أنَّهُ أُريدَ من حيثُ كونُهُ مفردًا مضافًا، فلا ينافي ذلكَ كونَهُ مصغَّرًا، فَذَكَرَ قيدَ التَّكبيرِ لإخراجِ المصغَّرِ، بخلافِ كونِهِ مثنًّى أَو مجموعًا، فلا يتأتَّى فيهِ هذا الوَهْمُ فتركَهُ. وإنَّما أُعربتْ هذهِ {الأسماءُ} السِّتَّةُ حينَ تحقَّقَتِ [1] القيودُ المذكورةُ فيها بالحروفِ، ولا عدلَ عن الحركاتِ لأَنَّها كثيرةُ الاستعمالِ، وأَواخِرُها حروفٌ تَقْبَلُ أَنْ يكونَ إعرابًا، فَقُصِدَ التَّخفيفُ بأنْ جُعِلَتْ تلكَ الحروفُ نفسَ الإعرابِ، وتُرِكَتِ الحركاتُ، لأَنَّها لو دخلتْ مَعَ وجودِ الحروفِ، ازدادَ اللَّفظُ، فحصلَ الثِّقَلُ [2].

[[والمثنى]][3] نحوُ: الزَّيدَيْنِ وما أُلحِقَ بِهِ، نحوُ العُمَرَيْنِ في أبي بكرٍ وعمرَ [4]، والقَمَرَيْنِ في الشَّمسِ والقمرِ[5]، فإنَّ مثلَ هذا ليسَ بمثنًّى حقيقةً **[[واثنان]]** وإنَّما ذَكَرَهُ لعدمِ صدقِ المثنَّى عليهِ، وكذا مؤنَّثُهُ، نحوُ: اثنتانِ وثنتانِ [6]. **[[وكِلا مضافًا إلى مضمرٍ]]** [7] وكذا المؤنَّثُ، نحوُ: كِلْتَاهُمَا، أَمَّا لو أُضيفَا إلى ظاهرٍ، لكانَ إعرابُهُمَا بالحركاتِ المقدَّرَةِ، وذلكَ لأَنَّ لهما حظًّا من الإفرادِ بحسبِ اللَّفظِ، وحظًّا من التثنيةِ بحسبِ المعنَى، فأُجرِيَا في إعرابِهِمَا مجرَى المفردِ تارةً، ومجرَى المثنَّى أُخرى، وخُصَّ إجراؤُهُمَا إجراءَ المثنَّى بحالِ الإضافةِ إلى المضمرِ، لأَنَّ الإعرابَ بالحروفِ فرعٌ عن الإعرابِ بالحركاتِ [8]، والإضافةَ إلى المضمرِ فرعٌ عن الإضافةِ إلى الظاهرِ، لأَنَّ الظاهرَ

---

(١) في ك، ي، ل: تحقق، وهو وجه.

(٢) ينظر الإنصاف م (٢) ١/ ١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥١-٥٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧.

(٣) ينظر لباب الإعراب ١٥٥.

(٤) جنى الجنتين ٨١، ١٢٧، ومعجم الألفاظ المثناة ٣٢٧.

(٥) المثنى ٧، ٨، ١٠، وجنى الجنتين ١٢٦، ومعجم الألفاظ المثناة ٣٨٨.

(٦) في الأصل: اثنان واثنتان، وما أثبتناه من سائر النسخ. وينظر لباب الإعراب ١٥٥.

(٧) ينظر في مسألة كلا وكلتا: الإنصاف م (٦٢) ٢/ ٤٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥١، ٥٤-٥٥، والتسهيل ١٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ٣٢، والمساعد ١/ ٤١، وظاهرة التثنية ٣٦٥-٣٦٧.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨.

أصلٌ للمضمرِ، فَجُعِلَ الأَصلُ معَ الأَصلِ، والفرعُ معَ الفرعِ [١]، تحصيلاً لكمالِ المناسبةِ. [[والجمعُ على حدِّ التَّثْنِيَةِ]] [٢] ، وهوَ جمعُ المذكَّرِ السالمُ، وإنَّما قيلَ فيهِ على حدِّ التثنيةِ، لأَنَّهُ أُعرِبَ كالمثنَّى بحرفينِ، وسَلِمَ فيهِ بناءُ (٣١ /ظ) الواحدِ [٣]، وخُتِمَ بنونٍ تُحْذَفُ للإضافةِ [٤]. [[وأُولو وعشرونَ وأَخواتُها]]، أَي: وأَخواتُ هذهِ الكلمةِ مِنَ الثَّلاثينَ والتِّسعينَ وما بينهما [[في]] الاستعمالِ [[الأَشهرِ]] [٥]. وذا قيدٌ في جميعِ ما تقدَّمَ، فإنَّ ثَمَّ مَنْ يُلزِمُ الأَبَ وأَخواتِه الأَلِفَ مطلقًا [٦]، نحوُ: جاءَ أَباكَ وأَخاكَ، مثلاً. وكذا ثَمَّ مَنْ يُلْزِمُ المثنَّى الأَلِفَ دائمًا [٧]، نحوُ: ضَرَبَ الزيدانِ، ومررتُ بالزيدانِ، ويُلْزِمُ جمعَ المذكَّرِ وكلَّ ما حُمِلَ عليهِ الياءَ، ويُعْرِبُهُ بالحركاتِ على النُّونِ [٨]. وخُرِّجَ عليهِ قولُهُ [٩]:

ولا يَزالونَ ضاربينَ القِبابِ

وقولُهُ [١٠]:

---

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٥٠.

(٢) ينظر لباب الإعراب ١٥٥.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥١، ٥٥، والتسهيل ١٢-١٣، ١/ ٣٨، ٤٤.

(٤) التسهيل ١٣، والمساعد ١/ ٤٤.

(٥) ينظر التسهيل ١٤، ولباب الإعراب ١٥٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦، ٣٣، والمساعد ١/ ٥١-٥٢.

(٦) ينظر الإنصاف ١/ ١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣، والتسهيل ٩، والمساعد ١/ ٢٧.

(٧) وذلك في لغة لخثعم، وهي فخذ من طيِّئ، وقيل إنها لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني سليم. ينظر نوادر أبي زيد ٢٥٩، ومعاني القرآن للفراء٢/٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور١/١٥١، والمساعد١/ ٤٠.

(٨) أَوضح المسالك ١/ ٥٩، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ١/ ٦٦-٦٨.

(٩) عمرو بن الأيهم التغلبي في شرح أبيات المغني للبغدادي٧/٣٦٤، والشاهد بلاعزو في الارتشاف٣/ ١٨٦برواية: ضاربين الرقاب، ومغني اللبيب ٨٤٣، والهمع ١/١٦٠، وصدره:

رُبَّ حيٍّ عرندسٍ ذي طلالٍ

أجرى الشاعر ضاربين مجرى غسلين في الإعراب، فصار إعرابه على النون.

(١٠) سحيم بن وثيل الرياحي في الأصمعيات ٧، وفيه: رأس الأربعين، والكامل ٢/ ١٠٨، وسر الصناعة ٢/ ٦٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١، ١٣، وخزانة الأدب ٨/ ٦١، ويروى صدره:

وماذا يدَّري الشعراءُ منِّي

و: وماذا يبتغي الشّعراءُ منِّي

وَقَد جاوَزْتُ حَدَّ الأربعين

واعْلَمْ أَنَّهُ يجبُ إخراجُ (أُولُو) [(١)] من تعلُّقِ القيدِ المذكورِ بها، فليسَ فيها إلاَّ استعمالٌ واحدٌ، وهو إعرابُها بالواوِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا، وليسَ لها استعمالٌ آخرُ غيرُ أشهرُ تَخْرُجُ فيهِ عن ذلكَ، حتَّى يتعلَّقُ ذلكَ القيدُ بها، وإنَّما ذَكَرَها وذكَرَ (عشرينَ وأَخواتِها) لأنَّها ملحقَةٌ بهذا الجمعِ، وليستْ منهُ حقيقةً [(٢)]. قالَ الرضي: " ولنا أَنْ نجدَ المثنَّى بأَنَّهُ اسمٌ دالٌّ على مفردينِ، في آخرِهِ أَلِفٌ ونونٌ، أَو ياءٌ ونونٌ مزيدتانِ، فيدخلُ فيهِ اثنانِ ونحوُهُ. ونجدُ جمعَ المذكَّرِ السالمَ بأَنَّهُ دالٌّ على أكثرَ مِنِ اثنينِ، في آخِرِهِ واوٌ، أَو ياءٌ ونونٌ مزيدتانِ، فيدخلُ فيهِ أُولُو وعشرونَ وأَخواتُهُ " [(٣)]. إنَّما أُعربَ المثنَّى وجمعُ المذكَّرِ السالمُ بالحروفِ لأَنَّ الحركاتِ استوفتْهَا الآحادُ معَ أنَّ في آخرِهِمَا ما يصلحُ لأَنْ يكونَ إعرابًا من حروفِ المدِّ، ومِنْ ثَمَّ أُعربَ المكسَّرُ وجمعُ المؤنَّثِ السالمُ بالحركاتِ، وإنَّما أُعرِبَا بهذا الإعرابِ المعيَّنِ - أَي: الألفُ في المثنَّى والواوُ في الجمعِ، رفعًا، والياءُ فيهما جرًّا ونصبًا- لأَنَّ الأَلفَ كان قد جُلِبَ [(٤)] قبلَ الإعرابِ في المثنَّى علامةً للتثنيةِ [(٥)]، والواوُ في الجمعِ (علامةً للجمعِ، ولمناسبةِ الألفِ بخفَّتهِ [(٦)] لقلَّةِ عددِ المثنَّى، والواو بِثِقَلِه [(٧)] لكثرةِ عددِ الجمعِ [(٨)]، فَجُعِلَ فيهما ما صلحَ لأَنْ يكونَ إعرابًا، وأَسبقُ الإعرابِ الرفعُ لأَنَّهُ علامةُ العمدةِ، فجعلوا أَلفَ المثنَّى واوَ الجمعِ علامةً للرفعِ فيهما، ولم يبقَ إلاَّ الياءُ للجرِّ والنصبِ في المثنَّى (**٣٢ /و**) والمجموعِ، والجرُّ أَوْلَى بها وحُمِلَ عليهِ النَّصبُ لكونِهِمَا علامَتَي الفضلاتِ " [(٩)].

---

(١) في ل: ألو.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣.

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٣.

(٤) في ك، ي: جعلت، وفي ل: جلبت، وما أَثبتناه موافق لشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩.

(٥) في الأَصل: التثنية، وما أَثبتناه من ك، ي، وهو موافق لشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩.

(٦) في الأَصل: الفية، وهوتحريف، وفي ل: لخفته، وما أَثبتناه من ك.

(٧) في الأَصل، ل: لثقله، وما أَثبتناه من ك.

(٨) من (علامة... الى.. الجمع) ساقطة من ي.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩-٣٠.

غيرُ المنصرفِ

[[غيرُ المنصرفِ]] وهذا من أصنافِ الاسمِ أَيضًا، [[ما]] أي: اسمٌ [[مُنِعَ التنوينَ]] أصلاً بالاتفاقِ، والمرادُ بِهِ التنوينُ الخاصُّ بالاسمِ، ليخرجَ تنوينُ التَّرنُّمِ والغالي، دالاً على تمكينٍ أو تنكيرٍ، لمنافاتِهِمَا لَهُ، أَمَّا الأَوَّلُ، فلدلالتِهِ على الانصرافِ، وأَمَّا الثاني فلاختصاصِهِ بالمبنيِّ، وغيرُ المنصرفِ معربٌ، وهذا بخلافِ تنوينِ العوضِ والمقابلةِ، فَإِنَّهُمَا يجامعانُهُ لعدمِ المنافاةِ، كجوارٍ عندَ كلِّ مَنْ قالَ بأَنَّهُ غيرُ منصرفٍ، وكمسلماتٍ مسمًّى بِهِ عندَ قومٍ [1]. [[و]] مُنِعَ [[الجرَّ تبعًا]] لمنعِ التَّنوينِ عندَ جماعةٍ [2] [[أو أصلاً]] عندَ آخرينَ، بناءً على أنَّ غيرَ المنصرفِ شابَهَ الفعْلَ [3]، فَمُنِعَ منهُ ما لا يدخلُ الفعْلَ، وهوَ الكسرُ والتنوينُ، فيكونُ حذفُهُمَا معًا هوَ منعُ الصرفِ [4]. وعندَ الأَوَّلينَ أَنَّ منعَ الصرفِ هوَ حذفُ التَّنوينِ فقط [5]، وأَمَّا الجرُّ فإِنَّهُ حذفٌ بطريقِ التبعيةِ بعدَ صيرورةِ الاسمِ غيرَ منصرفٍ، وأَيَّدُوهُ بأَنَّهُ لَمَّا لم يكنْ مَعَ اللامِ والإضافةِ تنوينٌ حتَّى يُحْذَفَ لِمنْعِ الصرفِ، لم يُحْذَفِ الكسرُ، نحوُ: ﴿ وأَنْتُمْ عاكِفُونَ في المَسَاجِدِ﴾ [6]. فظهرَ أَنَّ سقوطَهُ لتبعيةِ التنوينِ لا بالأَصالةِ. وأَيضًا فإنَّ الكسرَ يعودُ في حالِ الضرورةِ مَعَ التنوينِ [7]، كقولِهِ [8]:

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ   فقالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

مَعَ أَنَّهُ لا حاجةَ تدعُو إلى إعادةِ الكسرِ، لاستقامَةِ الوزنِ بالتنوينِ وحدَهُ، فلو كانَ الكسرُ كالتنوينِ لم يُعَدْ بلا ضرورةٍ، فدلَّ ذلكَ على أنَّ مَنْعَهُ [9] بطريقِ [10] التبعيةِ.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٣-١٤، وأَوضح المسالك ١/ ١٥، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ٣/ ٣٢٠.

(٢) ينظر الأُصول ٢/ ٧٩ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٦، ٥٧-٥٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٥، ٣٦، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ٣/ ٣٢١.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٢١، والمقتضب ٣/ ٣٠٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣٦.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨.

(٦) البقرة ١٨٧.

(٧) ينظر الأُصول ٢/ ٧٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٨، وأَوضح المسالك ٤/ ١٣٦، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ٣/ ٣٣٨-٣٣٩.

(٨) امرؤ القيس، ديوانه. والشاهد في أَوضح المسالك ٤/ ١٣٦.

(٩) في ي، ل: عوده.   (١٠) في ك، ي: بطريقة.

[[للعلَّتَيْنِ الفرعِيَّتَيْنِ]] كما ستعرفُهُ، وهذا يتعلَّقُ بـــ (مُنِعَ). وتسميَةُ كلّ منهما علَّةً، بمعنَى أَنَّ لها مدخلاً في العليَّةِ، ففيهِ تجوُّزٌ، وإلاَّ فمجموعُهُمَا هوَ العلَّةُ [[أَوْ]] لعلَّةٍ [[واحدةٍ بمنزلتِهمَا]] [(١)]، أَي: بمنزلةِ العلَّتينِ، كالجمعِ الذي على صيغةِ مفاعِلَ أَوْ مفاعِيلَ، كمساجِدَ ومصابيحَ، وأَلِفَي التَّأنيثِ المقصورةِ، كـــ حُبْلَى، والممدودةِ، كـــ حمراءَ [(٢)]، وإِنَّما اعتبرُوا ذلكَ ليحصلَ كمالُ الشَّبَهِ بينَ غيرِ المنصرفِ والفعلِ، فَيُحْمَلُ عليهِ في الحُكْمِ، وذلكَ لأَنَّ الفعلَ فرعٌ عَنِ الاسمِ [(٣)] من جهتينِ، إحداهُمَا (٣٢ /ظ) ترجعُ إِلى اللَّفظِ، وهيَ اشتقاقُهُ من المصدرِ، والأُخرى ترجعُ إِلى المعنَى، وهيَ احتياجُهُ إِلى الفاعلِ الذي ينسبُ إليهِ، والفاعلُ لا يكونُ إلاَّ اسمًا، فالاسمُ من هذا الوجهِ أَيضًا أصلٌ للفعلِ، لاحتياجِهِ إليهِ [(٤)]. فإذَن لا يكتملُ شَبَهُ الاسمِ بالفعلِ بحيثُ يحملُ عليهِ في الحُكْمِ، إلاَّ إِذا كانتْ فيهِ الفرعيةُ من جهتَي اللَّفظِ والمعنَى كما في الفعلِ، وبيانُهُ أَنَّ العِلَلَ التِّسعَ، منها ما هوَ لفظيٌّ، وهوَ العدلُ، والتأنيثُ بألفٍ، أَو تاءٍ، والمعنويُّ يرجعُ إِلى ذي التَّاءِ لتقديرِهَا في الثُّلاثيِّ، ووجودِ ما يقومُ مقامَهَا في الزائدةِ [(٥)] على الثَّلاثةِ، والعجمةُ، والجمعُ، والتَّركيبُ، والأَلفُ والنُّونُ المزيدتانِ، ووزنُ الفعلِ. ومنها ما هوَ معنويٌّ، وهوَ الوصفُ والعلميَّةُ، ولا يخفى أَنَّ العدلَ والألفَ والنُّونَ ووزنَ الفعلِ، إِمَّا مَعَ الوَصْفِ كـــ ثُلاثَ، وسكرانَ، وأبيضَ، أو مَعَ العلميَّةِ كـــ عُمَرَ وعمرانَ وأحمدَ، والبواقي، إِلاَّ الجمعَ والتأنيثَ بالأَلفِ لابُدَّ فيها من العلميَّةِ، كطلحةَ وزينبَ وإبراهيمَ وبَعْلَبَكَّ. فَعُلِمَ أَنَّ كلاً غيرِ منصرفٍ مِمَّا ذكرناهُ لابُدَّ فيهِ من أَمرينِ فرعيَّينِ، لفظيٌّ ومعنويٌّ. فإِنْ قلتَ: فما تصنعُ بالجمعِ وأَلِفَي التَّأنيثِ [(٦)]؟ قلتُ: أَمَّا الجمعُ [(٧)] فكأَنَّهُم

---

(١) ينظر الخصائص ١/ ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٥.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٩، ولباب الإعراب ٢٠٣.

(٣) ما ينصرف ٢، ٤، واسرار العربية ١٢١.

(٤) هذا على قول البصريين ان المصدر أصل. واما على قول الكوفيين ان الفعل أصل. فالعلة ان الفعل بمنزلة المركب مع عامله، والاسم بمنزلة المفرد، والمركب فرع عن المفرد، ينظر الإنصاف م (٢٨) ١/ ٢٣٥، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩١-١٩٢.

(٥) في ك، ي، ل: الزائد، وهو وجه.

(٦) ينظر ما ينصرف ٢٧، ٣٢، ٤٦.

(٧) ينظر الكتاب ٣/ ٢٢٧-٢٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور =

جعلُوا كونَهُ جمعاً، أَي: دلالتُهُ على أَكثرَ من اثنينِ، بمنزلةِ علَّةٍ، وكونَهُ على صيغةٍ لا نظيرَ لها في الآحادِ، بمنزلةِ علَّةٍ أُخرى، وللأُولَى تعلُّقٌ بالمعنى، والثانية مرجعُها إِلى اللَّفظِ، وأَمَّا أَلِفَا التَّأنيثِ [(١)] فهما لازمانِ لِمَا هُمَا فيهِ من غيرِ انفكاكٍ، وهناكَ أمرانِ: أَحدُهُمَا لفظيٌّ، وهو نفسُ الأَلفِ، والآخرُ معنويٌّ، وهوَ عدمُ انفكاكِهَا، وفيهِ نظرٌ، وأَمَّا كونُ هذهِ العِلَلِ فرعيَّةً، فإِنَ العدلَ فرعُ إِبقاءِ الاسمِ على حالِهِ، والوصفُ فرعُ الموصوفِ، إذ لا يعقلُ وصفٌ إِلاَّ بتقديمِ موصوفٍ، والتأنيثُ فرعُ التَّذكيرِ، والتَّعريفُ فرعُ التَّنكيرِ، والعجمةُ في كلامِ العربِ فرعُ العربيةِ، إذِ الأَصلُ في كلِّ كلامٍ أَنْ لا يخالِطَهُ ما هوَ من لسانٍ آخرَ، والجمعُ فرعُ الواحدِ، والتَّركيبُ فرعُ الإفرادِ، والأَلفُ والنُّونُ فرعُ المزيدِ عليه، إذ لا تعقلُ زيادةٌ إلاَّ بمزيدٍ عليهِ، ووزنُ الفعلِ (**٣٣** /و) في الاسمِ فرعُ وزنِ الاسمِ، لأَنَّ أَصلَ كلِّ نوعٍ أنْ لا يكونَ فيهِ وزنُ غيرِهِ.

[[وهي]]، أَي: العِلَلُ **[[تسعٌ في الأعرفِ]]** [(٢)] وصاحبُ اللُّبابِ [(٣)] زادَ عليهِ عاشرةً، وهيَ أَلفُ الإلحاقِ < كأَرطَى[(٤)] إذا سُمِّيَ بِهِ > [(٥)]. وغيرُهُ زادَ عليهِ حاديةَ عشرَةَ [(٦)]، وهيَ مراعاةُ الأصلِ في نحوِ أحمرَ العلمِ بعدَ التَّنكيرِ. **[[عدلٌ]]** أَي: منها عدلٌ، فالجملةُ صفةُ تسعٍ، أو عدلٌ وما بعدَهُ بدلُ تفصيلٍ. **[[عن أصلٍ]]** [(٧)] يتعلَّقُ بعدلٍ، باعتبارِ ملاحظةِ المعنَى المصدريِّ، يقالُ: عَدَلَ عن كذا عدلاً، أَي: خرجَ عنهُ، والمرادُ أنَّ العدلَ خروجُ الاسمِ عن صيغةٍ هيَ أصلٌ **[[بلا إعلالٍ]]** ليخرجَ مثلُ: مقامٍ

=

٢/ ٢٠٥، ٢٠٩.

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٥.

(٢) ينظر الأُصول ٢/ ٨٠-٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٥.

(٣) هو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد المعروف بالفاضل الاسفراييني له لباب الإعراب، والمفتاح في شرح المصباح وغيرهما. توفي سنة ٦٨٤هـ بغية الوعاة ١/ ٢١٩، وكشف الظنون ٢/ ١٥٤٣-١٥٤٤، ومعجم المؤلفين ١١/ ١٨٠، ولباب الإعراب - مقدمة المحقق.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٢١٠، ٢١١، وما ينصرف ٣٠.

(٥) الزيادة من ك، ي. وينظر لباب الإعراب ٢٠٣، ٢١٥.

(٦) في ك، ل: حادية عشر.

(٧) ينظر الارتشاف ١/ ٤٢٧.

ومقول، فأنَّهما خرجَا بالإعلالِ عن الصيغةِ الأصليةِ، وهيَ مَقْوَمٌ ومَقْوُولٌ. ويَرِدُ عليهِ نحوُ فَخْذ [١] وعُنْقٍ [٢]، بإسكانِ العينِ فيهما، لأَنَّهُ إخراجٌ عن الصيغةِ الأصليةِ، وهيَ فَخِذٌ، بكسرِ العينِ، وعُنُقٌ بضمِّها بلا إعلالٍ، ولو قالَ: بلا تخفيفٍ كما فَعَلَ الرضي [٣]، لشملَ الكُلَّ.

[[و]] بلاَ **[[ترخيمٍ]]** ليخرجَ نحوُ: يا حارِ في: يا حارِثُ، **[[و]]** بلاَ **[[قلبٍ]]**، أَي: تقديمٍ أو تأخيرٍ لبعضِ [٤] الأصولِ كَمَا في آرام جمعِ رِئْمٍ، والأصلُ أنْ يقالَ: أَرْآم، براءٍ ساكنةٍ تلي همزةً، فَقُلِبَتِ العينُ إلى موضعِ الفاءِ [٥]. **[[و]]** بلا **[[تغييرِ المعنى]]** ليخرجَ نحو: رُجَيْلٍ، فإنَّ فيهِ إخراجًا للاسمِ عن صيغتهِ الأَصليةِ، وهيَ صيغةُ رجلٍ المُكَبَّرِ، لكن معَ تغييرِ المعنَى بالتَّصغيرِ يحقِّقُ [٦] العدلَ **[[تحقيقًا إنْ حُكِمَ بِهِ لغيرِ المَنْعِ]]** أَي: إنْ حُكِمَ بِهِ لدليلٍ يدلُّ عليهِ غيرِ كونِ الاسمِ ممنوعًا من الصرفِ، بحيثُ لو وجدناهُ مصروفًا، لكانَ لنا سبيلٌ إلى معرفةِ أَنَّهُ معدولٌ، وهذا احترازٌ عن التقديرينِ **[[و]]** لغيرِ **[[التَّبعيَّةِ]]** احترازٌ عن نحوِ قطامِ، فأَنَّهُ حُكِمَ بعدلهِ تبعًا، لحضارِ طردًا للبابِ [٧]، كما ستعرفُهُ. **[[كأُحادَ ومَوْحَدَ إلى رُباعَ ومَرْبَعَ]]** [٨]، فيقالُ: أُحادُ وموحدُ، وثناءُ ومثنى، وثُلاثُ ومَثْلَثُ، ورُباعُ ومَرْبَعُ فقط [٩]، هذا هو الصَّحيحُ. وقد نصَّ البخاري [١٠] عليهِ في الجامعِ الصَّحيحِ في كتابِ التَّفسيرِ [١١]. **[[أو إلى عُشَارَ ومَعْشَرَ]]** وهذا قولٌ ذهبَ

---

(١) اللسان (فخذ).

(٢) اللسان (عنق).

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ٤٠-٤١.

(٤) في ك: كبعض، وهو تحريف.

(٥) اللسان (رأم).

(٦) في ك: تحققن وهو وجه.

(٧) ينظر الكتاب ٣/ ٢٧٤، ٢٧٧-٢٧٩.

(٨) ينظر المقتضب ٣/ ٣٨٠، وما ينصرف ٤٤، والعلة النحوية (علل النحو) لابن الوراق ٣٤٣-٣٤٤.

(٩) قال أبو عبيدة في كتابه المجاز ١/ ١١٦: " ولا تجاوز العرب رباع، غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال: فلم يستريثوكَ حتَّى رميتَ فوقَ الرجالِ خصالاً عشارا

وينظر الخصائص ٣/ ١٨١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤١، والهمع ١/ ٤١.

(١٠) هو أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، له كتب أشهرها الجامع الصحيح، أوثق كتب الحديث الأنبياء. توفي سنة ٢٥٦هـ. تاريخ بغداد ٢/ ٤-٣٤، ووفيات الأعيان ٤/ ١٨٩-١٩١، ومعجم المؤلفين ٩/ ٥٢-٥٣.

(١١) نص البخاري في صحيحه على أَنَّ العرب لا تتجاوز الأَربعة. ينظر البخاري بشرح الكرماني ١٧/ ٥٣.

إليهِ الكوفيونَ، ويحتاجونَ فيهِ إلى الإثباتِ بالسَّماعِ [(١)]. وصرَّحَ بعضُهُم بأنَّ المستندَ فيهِ القياسُ [(٢)]. ووجهُ كونُ هذهِ الأمثلة ممَّا فيهِ العدلُ (**٣٣ /ظ**) المحقَّقُ أَنَّ معنَى ثُلاث ومَثْلَث، مثلاً في قولِكَ: جاءَ القومُ ثُلاثَ، جاءُوا ثَلاثَةً ثَلاثَةً، وذهبُوا ثلاثَةً ثلاثَةً، لأَنَّ الأصلَ في أَسماءِ الأعدادِ الألفاظُ المشهورةُ، وهيَ: واحدٌ اثنانِ ثلاثةٌ إلى آخرِهَا، فكانَ قياسُ ذلكَ أنْ يُقالَ: ثلاثةً ثلاثةً، فلما غيَّروا الصيغةَ كانَ عدلاً محقَّقًا. وعندَ سيبويهِ [(٣)] أَنَّ المانعَ للصرفِ في هذهِ الأَمثلةِ هوَ العدلُ والوصفُ الأَصلي، لأَنَّ هذا التَّركيبَ المعدولَ لم يُوضَعْ إلاَّ مَعَ اعتبارِ معنَى الوصفِ فيهِ، بخلافِ أربعٍ، نحو: مررتُ بنسوةٍ أَربعٍ، فإنَّ وصفيَّتَهُ عارضةٌ [(٤)]. وعندَ ابنِ السَّراجِ [(٥)] أنَّ مانعَ الصرفِ في ذلكَ عدلانِ، لفظيٌّ ومعنويٌّ [(٦)]، لأَنَّ مَثْنَى، مثلاً، معدولٌ عن لفظِ اثنينِ وعن معناهُ، أعني الاثنينِ مرَّةً واحدةً، إلى معنَى اثنينِ اثنينِ. وإلى هذا يعودُ ما ذكَرَهُ صاحبُ الكشَّافِ [(٧)].

وههنا سؤالٌ يلهجُ بِهِ الطلبةُ كثيرًا، وهوَ أَنَّ قولَنا: جاءَ القومُ أُحادَ، إذا كانَ أصلُهُ: جاءَ القومُ واحدًا واحدًا، أُشكِلَ من وجهينِ، الأَوَّلُ: أَنَّ اسمَ العددِ هنا حالٌ مفردةٌ، فلابُدَّ من صحَّةِ حملِها على ذي الحالِ لأَنَّها خبرٌ عنهُ في المعنَى، وذلكَ غيرُ متأَتٍّ، إذ لا يصحُّ الإخبارُ بالواحدِ عن القومِ، وكذا نحوُ: جاءَ القومُ اثنينِ اثنينِ. الثاني: أَنَّ الحالَ إنَّما هوَ مجموعُ اللَّفظينِ لا واحدٌ منهما، والذي ينتصِبُ على الحاليةِ هوَ الحالُ لا جزؤُهُ، فكيفَ

---

(١) قال السيوطي في النكت ٢/ ١٠٧٢: "قال أبو حيان: الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة. حكى البناءين أبو عمرو الشيباني. وحكى أبو حاتم وابن السكيت من آحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ " وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤١، والارتشاف ١/ ٤٣٧، وشرح الألفيَّة للمرادي ٤/ ١٢٩، والهمع ١/ ٨٤.

(٢) ينظر المقتضب ٣/ ٣٨٠، ٣٨١، وما ينصرف ٤٤، والخصائص ٣/ ١٨١، والمخصص ١٧/ ١٢٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٢٥-٢٢٦، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٠.

(٤) في ك: عارضية، وهو تحريف، وينظر المقتضب ٣/ ٣٤١، وما ينصرف ١٢، والمقتصد ٢/ ٩٨٠.

(٥) هو أبو بكر محمد بن الإسراء بن سهل المعروف بابن الإسراء النحوي البغدادي، صاحب الأُصول في النحو، والموجز، وغيرهما، توفي سنة ٣١٦هـ. طبقات الزبيدي ١١٢-١١٤، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٩٧، وبغية الوعاة ١م ١٠٩-١١٠، والأُصول – مقدمة المحقق –.

(٦) الأُصول ١/ ٨٨، والموجز في النحو ٧١، والعلة النحوية (علل النحو) ٣٤٣-٣٤٤.

(٧) الكشاف ١/ ٤٩٦، وينظر مغني اللبيب ٨٥٨-٨٥٩.

انتصبَ كلٌّ منهما وهوَ جزؤُهُ؟ وهذا يجري أيضًا في قولِكَ: جاءَ القومُ ثلاثةً ثلاثةً، وأمثالِهِ.

والجوابُ: أَنَّ الإسنادَ في: جاءَ القومُ، وإِنْ كانَ في الظاهرِ إِلى مجموعِهِم، ففي المعنَى إِنَّما هوَ إِلى كلِّ قسمٍ من أَقسامِهِم، إذ هذا الكلامُ مستعملٌ في مقامِ التقسيمِ، وحَصْرُ الأَقسامِ فيما دلَّ عليهِ لفظُ العددِ. والمعنَى جاءَ كلُّ قسمٍ من أقسامِ القومِ واحدًا واحدًا، أو اثنين اثنين، أَو ثلاثةً ثلاثةً، وهكذا فالحملُ على هذا التقديرِ صحيحٌ، والحالُ إِنَّما هوَ اللَّفظُ السَّابِقُ فقط، والثاني تأكيدٌ لَهُ، لكن التُزِمَ ذِكْرُهُ، لأَنَّ التكريرَ علامةٌ على إِرادةِ التَّقسيمِ، وليسَ من لوازِمِ التأكيدِ جوازُ إسقاطِهِ، فقد قالَ سيبويهِ في الكتابِ: " رُبَّ تأكيدٍ يلزمُ حتَّى يصيرَ(٣٤ /و) كأَنَّهُ من الكلمةِ. ومثَّلَهُ بـــ (مَا) الزائدةِ للتأكيدِ في: لا سيَّما زيدٍ" [١]، بخفضِ زيدٍ، فطاحَ الإشكالُ بوجْهَيْهِ. واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

[[وكأُخَرَ]] جمعِ أُخْرَى التي هيَ مؤنَّثُ آخَرَ، بفتحِ الخاءِ [٢]، وأَمَّا أُخرى التي بمعنَى الآخرَةِ نحوُ: ﴿ وقالَتْ أُولاَهُمْ لأُخْرَاهُمْ ﴾ [٣] فإِنَّها تجمعُ على أُخرٍ مصروفًا. نصَّ عليهِ ابنُ مالك [٤] وغيرُهُ [٥]. تقولُ: مررتُ بأُخَرٍ وبأُوَلٍ، بالصَّرفِ لأَنَّ مذكَّرَها آخِرٌ بالكسرِ، بدليل ﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى﴾ [٦]، ﴿ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ ﴾ [٧]، وليستْ من بابِ التفضيلِ، فالعدلُ منتفٍ قطعًا، وأَشارَ المؤلِّفُ إِلى تحقيقِ العدلِ فيهِ بقولِهِ: **[[فإِنَّهُ]]** معدولٌ **[[عَنْ آخَرَ مِنْ، أَوِ الآخَرِ]]** [٨] وذلكَ أَنَّ أُخَرَ، جمعُ أُخْرَى، وأُخْرَى تأنيثُ آخَرَ، كما مرَّ، وآخَرُ أَفعلُ تفضيلٍ، وقياسُهُ إذا قُطِعَ عن الإضافةِ أَنْ يكونَ بِمِنْ أو باللاَّمِ [٩]، فإِذًا يكونُ أُخَرُ الذي هو جمعُ أُخْرَى المذكورةِ، معدولاً عن آخَرَ مِنْ،

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧١.

(٢) ينظـــر الكـــتاب ٣/ ٢٢٤، ٢٢٥، والمقتضب ٣/ ٣٧٦، ٣٧٧، وما ينصرف ٤٠، ٤١، والعلة النحوية (علل النحو) ٣٤٤-٣٤٥، وأَوضح المسالك ٤/ ١٢٣.

(٣) الأعراف ٣٩. (٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٨.

(٥) ينظر أَوضح المسالك ٤/ ١٢٣-١٢٤، الهمع ١، ٨٢-٨٣.

(٦) النجم ٤٧. (٧) العنكبوت ٢٠.

(٨) ينظـــر الكتاب ٣/ ٢٢٤، ٢٢٥، والمقتضب ٣/ ٣٧٦، ٣٧٧، وما ينصرف ٤٠، ٤١، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٥٢، ولباب الإعراب ٢٠٩، والارتشاف ١/ ٤٣٧.

(٩) ينظـــر العلة النحوية (علل النحو) ٣٤٥، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٥٢ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٤.

أَو عن الآخَرِ[١]، فهذا عدلٌ محقَّقٌ كما تراهُ. وأَقولُ: كذا قدَّروهُ، وفيهِ نظرٌ، وذلكَ أَنَّ قولَهُم: آخَرُ مِن بابِ أَفعلَ التفضيلِ، إمَّا أَنْ يُريدُوا أَنَّهُ كذلكَ في الحالِ، أَو في الأَصلِ، الأَوَّلُ ممنوعٌ، والثاني مُسَلَّمٌ، ولا يفيدُ، بيانُهُ، أَنَّكَ إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ ورجلٍ آخَرَ، لا يكونُ من بابِ التفضيلِ، إلاَّ إذا أَردتَ: ورجلٍ أشدَّ تأخُّرًا من زيدٍ، في معنًى من المعاني، وليسَ كذلكَ، وإنَّما المرادُ: ورجلٍ مغايرٍ، بدون اعتبارِ التَّأَخُّرِ في شيءٍ البتَّةَ، فدلالتُهُ على معنَى التفضيلِ قد أُنسِيَتْ[٢]، وصارتْ لا تخطرُ ببالٍ، بل وذهبَ مأخَذَ الاشتقاقِ الذي يتشاركُ فيهِ المفضَّلُ والمفضَّلُ عليهِ وَالتَّأَخُّرُ، وصارَ اللَّفظُ بمعنى آخَرَ، ليسَ دالاًّ على التفضيلِ، ولا على الوصفِ المشتركِ أَصلاً ورأسًا، فكيفَ يثبتُ حكمُ التفضيلِ لما انتفى عنهُ معناهُ، واستُعْمِلَ لمعنًى آخَرَ أجنبيٍّ عنهُ؟ فإنْ قلتَ: خروجُ اسمِ التفضيلِ عن معناهُ، لا يوجبُ إلغاءَ حكمِهِ[٣]، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ إذا استُعْمِلَ عاريًا عن الإضافةِ و(مِنْ)، وكانَ مجرَّدًا عن معنَى التفضيلِ، لم يخرجْ في الغالبِ عن الحكمِ المستحقِّ لَهُ حالَ[٤] (٣٤/ظ) بقائه على معناهُ من لزومِ الإفرادِ والتذكيرِ نحوُ: ﴿ أَصحابُ الجَنَّةِ يومَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾[٥] و﴿ نحنُ أَعلَمُ بِمَا يَقُولُونَ ﴾[٦] فَلِمَ لا يكونُ ما نحنُ فيهِ كذلكَ؟ قلتُ: الفرقُ لائحٌ، لأَنَّ ما نحنُ فيهِ خَرَجَ عن معنَى التفضيلِ، ولم يوجدْ فيهِ مأخَذُ الاشتقاقِ الأَصليِّ البتَّةَ، بخلافِ ما أَوردتَهُ، فإنَّ المعنَى المشتقَّ منهُ وهوَ الحدثُ الذي يكونُ فيهِ الاشتراكُ عندَ اعتبارِ معنَى التفضيلِ، موجودٌ باقٍ، ولا يلزمُ من إجراءِ حكمِ اسمِ التفضيلِ في الثاني إجراؤُهُ في الأَوَّلِ، وإذا كانَ كذلكَ، فالأقربُ أَنْ يقالَ: إنَّ هذا من بابِ العدلِ التقديريِّ، فإنَّ[٧] (أُخَرَ) لَمَّا وُجِدَ ممنوعًا من الصرفِ وليسَ فيهِ ما هوَ محقَّقٌ من الأَسبابِ إلاَّ الوصفُ الذي هوَ معنى المغايرةِ، وأمكنَ تقديرُ العدلِ فيهِ نظرًا إلى أَنَّهُ كانَ في الأَصلِ أَفعلَ تفضيل، قدَّرُوهُ حفظًا للقاعدةِ، وإلاَّ فَلَوْ وُجِدَ مصروفًا، لم يكنْ لنا سبيلٌ إلى معرفةِ العدلِ فيهِ، بهذا الطريقِ التي ذَكَرُوها، واللهُ أعْلَمُ.

---

(١) ينظــر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٢، والمساعد ٣/ ٣٣-٣٤.

(٢) في ل: أمليت، وهو تحريف.

(٣) ينظر العلة النحوية (علل النحو) ٣٤٥، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٥٠، ٤٥٢.

(٤) في ك، ل حالة، وهو وجه.

(٥) الفرقان ٢٤.

(٦) طه ١٠٤، وسورة ق ٤٥.

(٧) في ك: اي أن.

[[وكَجُمَعَ]] فأنَّهُ معدولٌ (عن جَماعَى) عندَ أبي علي الفارسي [١] استنادًا إلى أنَّ (جَمْعًا) اسمٌ لا صفةٌ، قياسُهُ أَنْ يُجْمَعَ في التكسيرِ على (فَعَالَى) كصَحَارَى، فَلَمَّا قيلَ فيهِ (جُمَعُ)، كانَ معدولاً عن جَمَاعَى (أوْ جُمْعٍ) بضمِّ الجيمِ وسكونِ الميمِ < لأَنَّهُ> [٢] من قبيلِ فَعْلاءَ أَفعلَ، لثبوتِ (جَمْعَاء) و(أَجْمَعَ) في المفرد، وقياسُ (جُمْعٍ) مثلُ ذلكَ (فُعْلٌ) كحمراءَ وحُمْرٍ[٣].[[و]] الرأيُ [[الأَوَّلُ في الكلِّ]] أي: في بابِ العددِ، (أُخَرَ) و(جُمَعَ) [[أصحُّ]] من الرأيِ: الأخيرِ. أمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يقالُ: (فُعَالُ) و(مَفْعَلُ) إلى (عُشَارَ) ومعشَرَ، ولم يقفْ بِهِ عندَ رُبَاعَ ومَرْبَعَ، فلقد علمتَ أنَّ هذا أمرٌ مدركُهُ السَّماعُ، ولا يُعْتَبَرُ القياسُ فيه، وأمَّا أنَّ (أُخَرَ) معدولٌ عن (آخَرَ مِنْ) لا عن (الأُخَر) وهو رأيُ ابنِ جني [٤]، فَلِمَا فيهِ من موافقَةِ المعدولِ للمعدولِ عنهُ في التَّنكيرِ، ولو كانَ معدولاً عن ذي الأَداةِ لم يقعْ صفةً للنَّكرةِ، واللازمُ باطلٌ، بدليلِ ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [٥]. وأُجيبَ: بأَنَّهُ معدولٌ عن ذي اللاَّمِ لفظًا ومعنًى، أي:عُدِلَ عن التعريفِ (٣٥ /و) إلى التنكيرِ[٦]. قالَ الرضي: ومِنْ أَيْنَ لَهُ أَنَّهُ لا يجوزُ مخالفةُ المعدولِ والمعدولِ عنهُ تعريفًا وتنكيرًا؟ [٧]. قلتُ: لو كانَ كذلكَ لبطلَ تعريفُ العدلِ الذي ذكَرَهُ، وهو كتعريفِ المؤلِّفِ، فتأمَّلْهُ.

وأَمَّا مَنْ زَعَمَ أنَّ (جُمَعَ) معدولٌ عن (جَماعَى)، فقد عرفتَ وجهَهُ، وقولُ الآخرينَ: إنَّ قياسَهُ (فُعْلٌ) كحُمْرٍ، رَدَّهُ أبو علي، بأَنَّهُ ليسَ قياسُ [٨] كلِّ (فَعْلاءَ) أَنْ يُجْمَعَ على (فُعْلٍ)، بل هوَ قياسُ (فَعْلاءَ) مؤنَّثِ (أَفْعَلَ) المجموعِ على (فُعْلٍ) أَيضًا، و(أَجْمَعُ) مجموعٌ على (أَجمعينَ) لا (جُمَعَ)، فجمعاءُ بمنزلةِ فعلاءَ اسمًا، وقياسُهُ، (جُماعَى) كما مَرَّ [٩]. [[والسَّببُ الآخرُ في (جُمَعَ) التعريفُ على رأيٍ]] [١٠]، والتَّعريفُ يحتملُ

---

(١) التكملة ٣٣٥-٣٣٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٣. (٢) الزيادة من ك، ي.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٢، والحاشية (١) من الكتاب ١/ ٢٢٤.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٤٢، والهمع ١/ ٨٢، وابن جني النحوي ٣١٤.

(٥) البقرة ١٨٤، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٤٣.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٢. (٧) المصدر السابق ١/ ٤٢.

(٨) في ك: قياسا، وهو خطأ. (٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٣.

(١٠) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٢٤: "وسألته –يعني الخليل– عن جمع وكتع فقال: هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معدولتان عن جمع جمعاء، وجمع كتعاء، وهما منصرفان في النكرة ". وينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٤-١٤٧٥.

أَنْ يرادَ بِهِ عمليةُ الجنسِ كبابِ أُسامةَ، أَو التعريفِ الوضعي كالأَعلامِ، أَي: وُضِعَ تأكيدًا للمعارفِ بلا علامةِ التعريفِ.

[[والوصفُ الأَصليُّ]] يقدَّرُ [[تقديرًا]] في رأَيٍ: جوَّزَهُ ابنُ الحاجب [١] فقالَ: " هذهِ الأَلفاظُ – يعني: أَجمعَ جمعاءَ ونحوَهُما– من أَلفاظِ التوكيدِ صفاتٌ في أَصلِهَا، فكانتْ كـــ أَسودَ وأَدهَمَ، باعتبارِ الصفةِ الأَصليةِ [٢].إلاّ أَنَّ هذا ليسَ بمحقَّقٍ، إذ لا يقالُ: مررتُ برجلٍ أَجمَعَ، ولا بامرأَةٍ جمعاءَ، وإنَّما هوَ أَمرٌ مقدَّرٌ اغْتُفِرَ للضرورةِ. وقالَ الرضي: " والأَوْلَى أَنْ يقالَ: إنَّ (أَجْمَعَ) في الأَصلِ أَفعلُ التفضيل، بشهادةِ أَجمعينَ وجُمَعَ، وكانَ معنَى قولِنا: قرأتُ الكتابَ أَجْمَعَ، أَنَّهُ أَتمُّ جمعًا في قراءتي مِنْ كلِّ شيءٍ، فهوَ تفضيلٌ للمفعولِ، لقولِهِم: أَجمَعُ كـــ أحمدَ وأَشهرَ في المحمودِ والمشهورِ- يريدُ أَنَّ المقصودَ أَنَّهُ أَتمُّ مجموعيَّةً في قراءَتي- ثُمَّ جُعِلَ بمعنى جميعِهِ، وانمَحَى عنهُ أَفعلُ التفضيل " [٣]. يعني فيكونُ هذا إذًا مِمَّا غَلَبَتْ فيهِ الاسميةُ كأَسودَ وأَرقمَ، واعتُبِرَتِ الصِّفَةُ الأَصليةُ. وهذا مخالفٌ لكلامِ ابنِ الحاجب [٤]، فإنَّهُ ادَّعَى صفةً أَصليةً بحسبِ التقديرِ، وهذا [٥] ادَّعَاهَا بحسبِ التَّحقيقِ.

[[وكأمسِ]] المراد بِهِ اليومُ الذي قبلَ يومِكَ الذي أنتَ فيهِ. [[فيمَنْ]] أَي: في رأَيِ مَنْ [[منعَهُ]] من الصرف [[مطلقاً]] أَي: في الحالاتِ الثلاثِ، وهُمْ بعضُ بني تميمٍ [٦]. وعلى ذلكَ قولُ الشَّاعرِ [٧]:

لَقَدْ رأَيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عجائزًا مِثْلَ السَّعالي خَمْسَا

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٣١-١٣٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٤.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٠، ٢٠١، ولباب الإعراب ٢١١، ٢١٢.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ٤٤.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣١-١٣٢.

(٥) يعني الرضي.

(٦) ينظر الكتاب ٣/ ٢٨٣-٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٦-١٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠٠-٤٠١، وأَوضح المسالك ٤/ ١٣٢.

(٧) العجاج، ديوانه ٢/ ٢٩٦. والرجز في الكتاب ٣/ ٢٨٥، ونوادر أَبي زيد ٢٥٧، والأَمالي الشجرية ٢/ ٢٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٦-١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨١، والخزانة ٧/ ١٦٧، ١٦٨.

(٣٥ /ظ) السّعالي: أخبثُ الغيلانِ، الواحدةُ السّعلاةُ، [١] وكذلكَ السّعلاءُ، مدًّا وقصرًا [٢]. [[أو]] منعَهُ [[رفعًا]]، أَي: في حالةِ كونِهِ ذا رفعٍ، أَو رفعًا، بمعنَى مرفوعٍ، وهؤلاءِ المعربونَ لَهُ في حالةِ الرَّفعِ هُمْ جمهورُ التَّميميينَ، كقولِهِ [٣]:

اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عَنَّ يَأْسُ وَتَنَاسَ الذي تضَمَّنَ أَمْسُ

وعلى الرَّأيينِ، فهوَ في حالةِ منعِهِ معدولٌ عن الأمسِ كما مرَّ في (سَحَرَ) [٤]، " حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ " [٥]. فَراجعْهُ.[[أو تقديرًا]] في بعضِ الحواشي: هذا معطوفٌ على قولِهِ: (تحقيقًا)، وقد أَسلفنا أَنَّ ذلكَ مقدَّرٌ بقولِنا: (يحقَّقُ تحقيقًا)، ومعَ هذا لا يصحُّ العطفُ المذكورُ، وإِنَّما يكونُ الأَصلُ هنا (أو يقدَّرُ تقديرًا). وهذهِ الجملةُ معطوفةٌ على تلكَ، نَعَمْ، يصحُّ إنْ جعلنا التَّقديرَ هناكَ: يعتبرُ تحقيقًا أَي: يعتبرُ العدلُ حالةَ كونِهِ ذا تحقيقٍ إنْ حُكِمَ بكذا، أَو تقديرًا [[إنْ حُكِمَ بِهِ]] أَي: بالعدلِ [[للمنعِ]] أَي: لمنعِ الصرفِ. ومعنى هذا الكلام أَنَّ العدلَ إذا كانَ محكومًا بِهِ لا لقياسٍ يرشدُ إِليهِ في الكلمةِ باعتبارِ نفسِها، بل حُكِمَ بِهِ لأَجلِ منعِ الصَّرفِ، ولو كانَ ذلكَ اللَّفظُ مصروفًا لم يُحْكَمْ بعدلِهِ، فذلكَ هوَ العدلُ التقديري، [[كعُمَرَ]] فإِنَّهُم قَدَّرُوهُ معدولاً عن عامرٍ [٦]، لا لقياسٍ دلَّ على ذلكَ، بل رأَوهُ ممنوعًا من الصرفِ، وليسَ فيهِ بحسبِ الظَّاهرِ إلاَّ سببٌ واحدٌ، وهو العلميةُ، ولا يستقلُّ بالمنعِ بإجماعٍ، فاحْتِيجَ إلى سببٍ آخرَ. قال صدرُ الأفاضلِ في شرحِ الأنموذجِ: إِنَّهُم عدلُوا عن عامرٍ إِلى عُمَرَ بضربٍ من المبالغةِ، والأَصلُ فيهِ بابُ النِّداءِ [٧]، مثلُ: يا فسقُ، فأَنَّهُ أَبلغُ من فاسقٍ.[[ولذا]] الذي ذكرناهُ من أَنَّ العدلَ التقديريَّ إِنَّما يُحْكَمُ بِهِ لأَجلِ وجودِ منعِ الصرفِ [[لم يَقُلْ بِهِ]] أَي: بالعدلِ [[في لُبَدٍ]] اسمِ آخِرِ نُسورِ لقمان بن عاد. وكانَ قومُهُ قد سيَّروهُ إِلى الحرمِ ليستسقيَ

---

(١) في الأَصل: السعالة، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ. وينظر اللسان (سعل).

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٦، والمساعد ١/ ٥١٩-٥٢٠.

(٣) بلا عزو في أوضح المسالك ٤/ ١٣٣، والمساعد ١/ ٥٢٠، والهمع ٣/ ١٨٩.

(٤) ينظر ق ٢٣ ظ.

(٥) هذا جزء من حديث للرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والحديث: " لتركبن سنن من كان قبلكم حــذو القذة بالقذة ". مسند أحمد ٤/ ١٢٥. والحديث في اللسان (قذذ) وفيه: قال ابن الإسراء: يضرب مثلاً للشيئين يستويان ولا يتفاوتان.

(٦) الأُصول ٢/ ٨٨، والارتشاف ١/ ٤٣٤.

(٧) ينظر الأُصول ١/ ١٤٧، ٢/ ٨٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٤.

لهم، فلمَّا هلكَ عاد خُيِّرَ لقمانُ بينَ أنْ يعيشَ عمرَ سبعِ بقراتٍ سُمرٍ، من (٣٦/و) أَظْبٍ[١] عُفرٍ، في جبلٍ وَعْرٍ، لا يَمَسُّها القَطْرُ، أو عمرَ سبعةِ أنسرٍ، كُلَّما هلكَ نسرٌ خَلَفَهُ آخَرُ، فاختارَ النسورَ، وكانَ يأخذُ الفرخَ حينَ خروجه من البيضةِ، فيربِّيه، فيعيشُ ثمانينَ سنةً، وهكذا حتَّى إذا هلكَ منها ستَّةٌ، فَسَمَّى السابعَ (لُبَدًا) فَلَمَّا كبرَ وعجزَ عن الطيرانِ، كانَ لقمانُ يقولُ لَهُ: انْهضْ لُبَد، فلمَّا هلكَ لُبَدٌ هلكَ لقمانُ [٢]. وقد أكثرَ الشعراءُ من ذِكْرِ لُبَدٍ في أشعارِها [٣]. وإنَّما لم يحكموا بالعدلِ فيه لأَنَّهُ سُمِعَ مصروفًا، ولم تكنْ ثَمَّةَ ضرورةٌ تدعو إلى التقديرِ. [[وإنِ ارْتُجل]] علمٌ [[بمثاله]] على صيغةِ (فُعَلٍ) بضمِّ الفاءِ وفتحِ العينِ [٤]. وفي بعض الحواشي مُثِّلَ [٥] ذلك بـــ (أُدَدٍ) وليسَ بصحيحٍ، لأَنَّ (أُددًا) مصروفٌ لزومًا بحسبِ السَّماعِ، فليسَ من محلِّ القولينِ في شيءٍ. قالَ سيبويهِ: " العربُ تصرفُ (أُدَدًا) وهوَ اسمٌ، يقالُ: معدُّ بن عدنان بن أُدَد " [٦].

وإنَّما مثالُ المسألةِ أَن يختَرِعَ متكلِّمٌ لفظًا للعلميةِ على هذهِ الصيغةِ ليسَ بموجودٍ في كلامِ العربِ، ولا ينحصرُ مثلُ هذا، [[أو لم يُرْوَ فيه]] أَي: في مثالِ (عُمَرَ) و(لُبَدٍ) [[منعٌ ولا صرفٌ]] وصورتُهُ أَنْ يتحقَّقَ في لفظ على هذا المثالِ أَنَّهُ موضوعٌ للعربِ، ولكنْ لَمْ يثبتْ كيفيةُ استعمالِهم لَهُ. [[قيلَ يُمْنَعُ]] مثلُ هذا من الصرفِ [[لكثرةِ نظائرِه]] [٧] إلحاقًا للفردِ بالأَعَمِّ الأَغلبِ، [[وقيلَ لا]] أَي: لا يُمْنَعُ من الصرفِ [[لتوقُّفِه]] أَي: لتوقُّفِ المنعِ [[على النَّقلِ]]، والغرضُ عدمُهُ. وابنُ الحاجب -رحِمَهُ اللهُ- بعدَ أَنْ ذَكَرَ صورةَ المسألةِ في شرحِ المفصَّلِ وحكَى القولَ الأَوَّلَ، قال: " وقِيلَ:

---

(١) أظب: جمع ظبي. اللسان (ظبي).

(٢) تنظـــر هذه القصة في الصحاح (لبد)، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥١ (حاشية ٤)، والمساعد ١/ ٢٥٧.

(٣) منهم الأنبياء الذبياني، قال:

أضحت قفارًا وأضحى أَهلها احتملوا ... أخنى عليها الذي أخنى على لبدِ

ينظر ديوان الأنبياء ٥.

(٤) ينظر الارتشاف ١/ ٤٣٤.

(٥) في ك، ي،ل: تمثيل.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٦٤.

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٠.

الأَوْلَى صرفُهُ، لأَنَّهُ القياسُ، وتقديرُ العدلِ على خلافِ القياسِ " (١). ثُمَّ قالَ: " وفي كلامِ سيبويهِ ما يدلُّ على أَنَّهُ إنْ كان مشتقًّا من (فَعْلٍ) مُنِعَ وإلاَّ فَلاَ " (٢). [[أَوِ التَّبعيَّة]] عطفٌ على المنعِ، أَي: إنَّ العدلَ التقديريَّ ما حُكِمَ بِهِ لمنعِ الصرفِ أَو التبعيَّةِ [[كقَطَامِ في أكثر بني تميمٍ]] (٣) ونعني بمثلِ قطام ما هوَ على وزنِ (فَعَالِ) بفتحِ الفاءِ من أَعلامِ الأَعيانِ المؤنَّثةِ، وليسَ مُخْتَتَمًا براءٍ (٤). ومذهبُ الحجازيينَ بناءُ البابِ كلِّه، اخْتُتِمَ براءٍ كحَضَارِ أَو بغيرِهَا كقَطَامِ، لمشابهتِهِ لِنَزَالِ وزنًا وبدلاً مُقدَّرًا (٥). (٣٦ /ظ) وبنو تميمٍ طائفتانِ، أَقلُّهم على أَنَّهُ غيرُ منصرفٍ من ذواتِ الرَّاءِ كانَ، أَوْ لاَ (٦)، وأَكثرُهُم على التفضيلِ، بينَ ما آخرُهُ راءٌ -فيوافقونَ الحجازيينَ في بنائِهِ على الكسرِ لشبهِهِ بنَزَالِ في الوزنِ والعدلِ المقدَّرِ، وإنَّما قدَّرُوا العدلَ تحصيلاً للكسرِ اللاَّزمِ بسببِ (٧) البناءِ، إذ (٨) كسرُ الرَّاءِ مُصَحِّحٌ للإمالةِ المطلوبةِ المستحسنَةِ - وبينَ ما ليسَ آخرُهُ راءً كقطامٍ، فيعربونَهُ غيرَ منصرفٍ (٩). وحَكَمَ بعضُ النُّحاة كما فعلَ المؤلِّفُ بأَنَّهُم يقدِّرُونَ العدلَ فيهِ تبعًا لحَضَارِ وإنْ لم يوجَدْ فيهِ ذلكَ الغرضُ الموجبُ لتقديرِ العدلِ طردًا للبابِ (١٠). والْحَقُّ أَنَّ هذا غيرُ سديدٍ، بل نحكمُ (١١) بأَنَّ مثلَ قطامِ عندَ هؤلاءِ ممنوعٌ للتأنيثِ والعلميَّةِ، ولا يُقَدَّرُ العدلُ، لأَنَّهُ تقديرُ ما لا حاجةَ إليهِ.

[[وَوَصْفٌ]] (١٢) هذا عطفٌ على قولِهِ أَوَّلاً (عدلٌ) [[متأصِّلٌ]]، ويعني بالوصفِ ما دلَّ على ذاتٍ باعتبارِ معنًى هوَ المقصودُ مِنْ ذِكْرِهِ، ونعني بالمتأصِّلِ أَنْ يكونَ ذلكَ في

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٥.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٣٥.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٧٧، والأُصول ٢/ ٨٩، والارتشاف ١/ ٤٣٦.

(٤) ينظر الارتشاف ١/ ٤٣٦.

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٢٧٨، وشرح العمدة ٨٧٠-٨٧١، والارتشاف١/ ٤٣٦ وشرح الأَلفيَّة للمرادي ٤/ ١٦٠.

(٦) في ل: اورد، مكان: اولا.

(٧) في ل: لسبب.

(٨) في الأَصل: اذا، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٩) الكتاب ٣/ ٢٧٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٦، والارتشاف ١/ ٤٣٦.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٦.

(١١) في ك، ي: يحكم، وهو وجه.

(١٢) ينظر الأُصول ٢/ ٨٢-٨٣، ولباب الإعراب ٢١١.

أصلِ الوضعِ، لا أَنْ يحصلَ لَهُ ذلكَ بحسبِ العرضِ[١]، وإذا وُجِدَ تأصُّلُهُ بحسبِ الوضعِ **[[فلا تضرُّهُ الغَلَبَةُ]]**[٢] ، أَي: غلبةُ استعمالِهِ استعمالَ الاسماءِ في عدمِ احتياجِهَا إِلى موصوفٍ يُذْكَرُ مَعَها. **[[فصُرِفَ أَربعٌ]]** في مثلِ قولِكَ: جاءَ نسوةٌ أَربعٌ [٣]، بسببِ أنَّ وصفيَّةَ هذا الاسمِ عارضةٌ في هذا التَّركيبِ لا متأصِّلَةٌ [٤]، وذلكَ لأَنَّهُ من أَسماءِ الأَعدادِ، وهيَ لغيرِ الصفةِ في الأَصلِ. **[[ومُنِعَ أسودُ]]** اسْمًا **[[للحيَّةِ]]** [٥] السوداءِ، فإنَّ الأَسودَ في الأَصلِ يطلقُ على كلِّ ما فيهِ سوادٌ، ولكنَّهُ كَثُرَ استعمالُهُ في الحيَّةِ السَّوداءِ حتَّى لا يحتاجَ في استعمالِهِ إِلى قرينةٍ من الموصوفِ أَو غيرِهِ، بخلافِ سائرِ السُّودِ، فإنَّهُ يحتاجُ في استعمالِهِ في كلٍّ منها إِلى قرينةٍ، نحوُ: ليلٌ أسودُ، وعندي أسودُ من الرِّجالِ [٦].

[[وضَعُفَ مَنْعُ أَجْدَلٍ للصَّقرِ]] [٧] كما في قولِ الشَّاعرِ [٨]:

كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يومَ لَقِتُهُمْ فِراخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بازِيا

لأَنَّ الصفةَ [٩] فيهِ غيرُ محقَّقَةٍ، وكأَنَّهُم توهَّمُوهُ في الأَصلِ للوصفِ، أَي: طائرٌ ذُو جَدْلٍ[١٠]، أَي: شدَّة، بجيمٍ مفتوحةٍ ودالٍ مهملةٍ ساكنة من قولِهم: جَدَلْتُ (**٣٧ /و**) الحَبْلَ أَجْدُلُهُ جَدْلاً، أَي: قفلتُهُ قَفْلاً مُحكمًا، وقالوا: دِرْعٌ جَدْلاَءُ، أَي: محكمَةٌ [١١]. فكانَ هذا منهُ. وفي كتابِ سيبويهِ: "وقَد جَعَلَهُ بعضُهُم صفةً؛ وذلكَ لأَنَّ الجَدْلَ شِدَّةُ الخَلْقِ. فصارَ أَجدلُ عندَهُم بمنزلةِ شديدٍ" [١٢]. والمشهورُ فيهِ الصرفُ [١٣] لضعفِ هذا

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٦-٤٧.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٦، ٤٧.

(٣) ينظر ما ينصرف ١٢، والمقتصد ٢، ٩٨٠، ١٠١٢، وأسرار العربية ١٢٢.

(٤) المقتضب ٣/ ٣٤١، ولباب الإعراب ٢١١.

(٥) اللسان (سود) وينظر الكتاب ٣/ ٢٠١، وما ينصرف ١١ ولباب الإعراب ٢١١/ وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٧، والارتشاف ١/ ٤٣٠.

(٦) ينظر اللمع ٢٥٦، والارتشاف ١، ٤٣٠، وأَوضح المسالك ٤/ ١١٨-١١٩.

(٧) ينظر ما ينصرف ١٠، ولباب الإعراب ٢١١-٢١٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٦، ٤٧.

(٨) القطامي، ديوانه ١٨٢. والشاهد في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٤، وأَوضح المسالك ٤/ ١١٩.

(٩) في ي: الوصفية، وهو وجه.

(١٠) في ك: أجدل، وهو تحريف.

(١١) اللسان (جدل).

(١٢) الكتاب ٣/ ٢٠٠.

(١٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٣، ١٤٥٣، وأَوضح المسالك ٤/ ١١٩.

المذكورِ.

[[وتأنيثٌ]] (١) عطفٌ على العلَّةِ الأُولى أَوِ الثانيةِ. [[شُرِطَ لذي تائه]] الملفوظِ بها [[ومعنويَّةٌ]] وهوَ ما يكونُ تاءُ التأنيثِ مقدَّرَةً معَهُ، سواءٌ كانَ حقيقيًّا كـ هِنْد وَدَعْد، أَو غيرَ حقيقيٍّ كـ حَلَبَ ومِصْرَ(٢) [[العلميَّةَ]]، مفعولٌ لِشُرِطَ، وإنَّما شُرِطَتْ فيهما تحصيلاً للزومِ التأنيثِ، ليتقوَّى على سببيةِ المنعِ، إذ لو لم تَكُنِ العلميَّةُ لكانَ التأنيثُ في معرضِ الزَّوالِ، كـ قائمةٍ وقائمٍ وجريحٍ لامْرَأَةٍ ورجلٍ، فيكونُ ضعيفًا، فلا يعتبرُ سببًا(٣) [[إلاَّ ما سُكِّنَ وسطُهُ من ثلاثيٍّ عربيٍّ لم يُنْقَلْ من عَلَمِ الذُّكُورِ في]] اللغةِ [[العُلْيَا]] (٤) أَي: الفصيحةِ، لأَنَّ سكونَ الوسطِ عندَ اجتماعِ هذهِ الأُمورِ يكونُ مقاوِمًا لأحدِ السَّببينِ، فلا يَقْوَى على المنعِ (٥). [[فَهِنْدٌ منصرِفٌ فيها]]، أَي: في اللغةِ العُلْيَا (٦). وهذا مبنيٌّ على رأْيِ الفارسي (٧) في المسألةِ- وتبعَهُ ابنُ جني(٨)- قال (٩): "وَمَنْعُ الصَّرفِ مرجوحٌ، والأَفصحُ الصَّرفُ". قالَ ابنُ هشام الخضراوي (١٠): لا أَعلمُ أحدًا قالَهُ قبلَ أَبي

(١) ينظر الأُصول ٢/ ٨٣، ولباب الإعراب ٢٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٨، والارتشاف ١/ ٤٣٩.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٩.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٩، ولباب الإعراب ٢٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٨، ٤٩.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٣٤١، وما ينصرف ٤٩، والعلة النحوية (علل النحو) لابن الوراق ٣٤١، ٣٤٢.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٤٠:"اعلم ان كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الاوسط منها ساكنا وكانت شيئا مؤنثا، او اسما الغالب عليه (المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار، ان شئت صرفته وان شئت لم تصرفه وترك الإسراء أجود". وينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩١-١٤٩٢.

(٦) في الأَصل: العلياء، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ. وينظر لباب الإعراب ٢٠٧.

(٧) ينظر المقتصد ٢/ ٩٩٣-٩٩٤، والارتشاف ١/ ٤٤٠، والمساعد ٣/ ٢٣.

(٨) الخصائص ٣/ ٦١/ ٣١٦، واللمع ٢٥٢-٢٥٣.

(٩) في الأَصل، ي: قال ابن جني، مكان: وتبعه ابن جني قال، وما أَثبتناه من ك،ل.

(١٠) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ويعرف بابن البرذعي، توفي بتونس سنة ٦٤٦هـ. البلغة ٢٥٠، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٧٩. وينظر رأيه في المساعد ٣/ ٣٢، والهمع ١/ ١٠٩.

علي، وهو غلطٌ جليٌّ، وسيبويهِ والجمهورُ على أنَّ الأجودَ المَنْعُ، والزجاجُ [(١)] يوجبُهُ مطلقًا، والفراءُ بشرطِ أنْ يكونَ اسم بَلدة، لأنَّهُ لا يكثرُ بخلافِ نحوِ هند [(٢)]. [[وزَيْنَبُ]] لكونِهِ غيرَ ثلاثيٍّ، فيُنَزَّلُ الحرفُ الرابعُ منزلةَ هاءِ التأنيثِ [(٣)]. [[وسَقَرُ]] لكونِهِ مُتحرِّكَ الأَوسطِ [(٤)]، فيثقلُ اللَّفظُ بتلكَ الحركةِ، فيتقوَّى التأنيثُ المعنويُّ بالثقلِ اللَّفظيِّ [(٥)]. [[وماهُ]] [(٦)] وهوَ اسمُ بلدٍ [(٧)] لكونِهِ عجميًا، فيتقوَّى بعجمتهِ التأنيثُ الضعيفُ تأثيرُهُ، لكونِ علامتِهِ مقدَّرةً بلا نائبٍ [(٨)]. [[وزيدٌ لامْرَأةٍ]] [(٩)] لأنَّهُ حصلَ لَهُ بنقلِهِ من التذكيرِ إلى التأنيثِ ثقلٌ عادَلَ خِفَّةَ اللَّفظِ [(١٠)]. [[ممتنعٌ]] من الصرفِ، وذا خبرٌ عن (زينبَ) أو (زيدٍ)، وخبرُ ما عداهُ محذوفٌ، أو هو خبرٌ عن الكلِّ بتأويلِ المذكورِ، أَو خبرٌ عن محذوفٍ، أَي: كلُّها ممتنعٌ، والجملةُ خبرٌ عن الجميع. (**٣٧ /ظ**) ولم يَحْكِ المؤلِّفُ خلافًا في منعِ ما تحرَّكَ ثانيه كَسَقَرَ، وابنُ الأنباري [(١١)] جعلَهُ ذا وجهين، قالَ: لأنَّ الثلاثيَّ كلَّهُ خفيفٌ، فخفتُهُ تقاومُ أَحدَ السببينِ، فيجوزُ الصرفُ. وكذا لم يَحْكِ

---

(١) هو أبو اسحاق إبراهيم بن الإسراء الزجاج، أخذ عن ثعلب ثم لازم المبرد، وكان نديمًا للمكتفي، وله مصنفات كثيرة، منها: فعل وأفعل،ومعاني القرآن وإعرابه، وما ينصرف وما لا ينصرف. توفي سنة ٣١١هــ. طبقات الزبيدي ١١١، والفهرست٦٠، وبغية الوعاة ٤١١/١. وينظر رأيه في ما ينـصرف ٤٩، وحاشية الكتاب٣/ ٣٤١ نقلا عن الإسراء،وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢، والارتشاف ١/ ٤٤٠.

(٢) ينظر الارتشاف ١/ ٤٤٠، والهمع ١/ ١٠٨-١٠٩.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٠.

(٤) ينظر الارتشاف ١/ ٤٤٠.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩١، ولباب الإعراب ٢٠٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٠.

(٦) ينظر الكتاب ٣/ ٢٤٣، والأُصول ٢/ ١٠٠، والمعرب ٣٢١.

(٧) معجم ما استعجم ٤/ ١١٧٦.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٨، ٥٠، والهمع ١/ ١٠٩.

(٩) الكـتاب٣/ ٢٤٢،المقتـضب٣/٣٥١، ٣٥٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٢،وشرح الكافية للرضي١/ ٥١.

(١٠) ينظر العلة النحوية (علل النحو) ٣٤٢.

(١١) أبـو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنبياء، صاحب كتاب الزاهر، والمذكر والمؤنث والاضداد وغيرهـا، تـوفي سنة ٣٢٨هــ. تاريخ بغداد ٣/ ١٨١، الأنبياء ٣/٢٠١، ومقدمة كتاب الزاهر للدكتور حاتم الضامن.وينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ١/٥٠، واللسان (سقر)، والمساعد٣/ ٢٤، والهمع ١/ ١٠٩.

خلافًا في مَنْعِ مثلِ (زيد) علمِ امرَأَة، والخلافُ فيهِ مأثورٌ [(١)]، وإنْ كانَ الصفارُ [(٢)] جزمَ بعدمِ الخلافِ، وهوَ وَهْمٌ. فممَّن [(٣)] خالفَ فيه عيسى بن عمر، وأَبو زيدٍ [(٤)]، ويونس والجرمي [(٥)]، والمبرد [(٦)]، فقالوا: يجوزُ صرفُهُ [(٧)]. ووجهُهُ النظرُ إلى أصلِه في الخفَّة [(٨)]، ولا حُجَّةَ لَهُم في: ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا ﴾ [(٩)]. مع: ﴿وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ ﴾ [(١٠)]. لأنَّا لا نُسلِّمُ علميَّةَ المِصْرِ [(١١)] المنصرفِ، < وإنْ > [(١٢)] سلَّمناهُ، لكن لا نُسلِّمُ أنَّهُ مؤنَّثٌ بل يجوزُ أنْ

---

(١) ينظر علل النحو لابن الوراق ٣٤٢، والارتشاف ١/ ٤٤٢.

(٢) هـو قاسـم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار، له شرح على الكـتاب، يقـال إنه أحسن شروحه، منه جزءان مخطوطان في مكتبة المجمع العلمي العراقي تحت رقـم ٣١، ٣٢ لغة. توفي الصفار بعد سنة ٦٣٠هـ. بغية الوعاة ٢/ ٢٥٦، وكشف الظنون ٢/ ١٤٢٨. وينظر رأيه في المساعد ٣/ ٢٤.

(٣) في ك: ممن، بإسقاط الفاء، وهو خلل.

(٤) هـو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري أحد ائمة اللغة والآداب، من مصنفاته: النوادر، واللغات، والمـصادر، توفي سنة ٢١٥هـ. تاريخ بغداد ٩/ ٧٧، وانباه الرواة ٢/ ٣٠-٣٥، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٢.

(٥) هـو أبـو عمـر، صـالح بن اسحاق الجرمي البصري، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، له من التـصانيف: التنبيه وكتاب الإسراء، وغريب سيبويه، توفي سنة ٢٢٥هـ. مراتب النحويين ٧٥، وطبقات الزبيدي ٧٤-٧٥، والفهرست ٥٦، وبغية الوعاة ٢/ ٨.

(٦) هو أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي، كان إمام البصريين في عصره، له المقتضب، والكامل، توفي سنة ٢٨٥هـ. مراتب النحويين ٨٣، وأخبار النحويين البصريين ٧٢، والفهرست ٥٩، وطبقات الزبيدي ١٠١-١١٠.

(٧) ينظـر الكـتاب ٣/ ٢٤٢، والمقتضب ٣/ ٣٥١، وما ينصرف ٥١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢.

(٨) ينظر المساعد ٣/ ٢٥.

(٩) البقرة ٦١، وهي قراءة الجمهور. وقرأ الحسن والاعمش "مصرَ" بغير تنوين. ينظر مختصر في شواذ القراءات ٦، وإتحاف فضلاء البشر ١٣، ١٣٨. وينظر الكتاب ٣/ ٢٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ١٤٤، وما ينصرف ٥٢.

(١٠) يوسف ٩٩، وينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٤٤.

(١١) في ي: في المـصر، وينظـر المقتضب ٣/ ٣٥١، إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٢، ٣/ ٩٣، ٩٤.

(١٢) الزيادة يقتضيها السياق.

يكونَ قد لُحظَ فيهِ المكانُ، فيكونُ كالوجهينِ في طُوَى [(١)].

[[وعرفاتٌ]] [(٢)] وهوَ موقفُ الحاجِّ [[لِمَا أنَّ]] بزيادةِ ما، أَي: لأَنَّ [[تاءَهَا ليستْ للتأنيثِ]] وهو ظاهرٌ، إذِ المرادُ بتاءِ التأنيثِ ما ينقلبُ في الوقفِ هاءً، وهذهِ ليستْ كذلكَ. [[واختصاصُها بجمعِ [(٣)] التأنيث يَأْبَى تقديرَهَا]] لكونِهِ بمنزلَةِ الجمعِ بينَ علامَتَي التأنيثِ، وهذهِ كتاءِ (بنت) ليستْ للتأنيثِ [(٤)]، واختصَّتْ بالتأنيثِ فَمُنِعَتْ تقديرَ التاءِ، فهيَ إِذَن كما قيلَ بمنزلةِ النعامِ لا يطيرُ ولا يَحْمِلُ الأثقالَ[(٥)]. [[منصرفٌ]] خبرُ عرفات، وذلكَ لأَنَّهُ لم يوجدْ فيهِ إِلاَّ العلميَّةُ، وهيَ لا تؤثِّرُ بانفرادِها، وكذا قالَ الزمخشري[(٦)]. ولكن قد حَكَمَ جماعةٌ بأَنَّهُ غيرُ منصرفٍ للعلميَّةِ والتأنيثِ[(٧)]. والتَّنوينُ للمقابلةِ لا للتمكُّنِ[(٨)]، فَكُسِرَ في موضعِ الجرِّ، لأَنَّهُ أَمِنَ بهذا التنوينِ من تنوينِ التَّمكُّنِ، كما أَمِنَ منهُ باللاَّمِ والإِضافةِ، ثُمَّ ما ذَكَرَهُ الزمخشري من امتناعِ [(٩)] تقديرِ التَّاءِ، لا ينافي كونَ الاسمِ مؤنَّثًا بحسبِ الاستعمالِ، مثلُ: وَقَفْتُ بعرفاتٍ ثُمَّ انصرفتُ منها، لأَنَّ تاءَ الجمعِ وإنْ لم تكنْ لمحضِ التَّأنيثِ على ما هوَ المعتبرُ في مَنْعِ الصرفِ، لكنَّها للتأنيثِ، كذا قيلَ. قالَ ابنُ مالكٍ:" اعتبارُ تاءِ عرفاتٍ في منعِ الصرفِ أَوْلَى من اعتبارِ تاءِ [(١٠)] نحوَ: عرفةٍ، ومسلمةٍ، لأَنَّها لتأنيثٍ[(١١)] مَعَهُ جمعيةٌ، ولأَنَّها علامةٌ لا تتغيَّرُ في وصلٍ ولا

---

(١) يـريد بالـوجهين كونه منصرفا وغير منصرف. ينظر: الصحاح (طوى)، والكشاف ٢/ ٥٣١، ومعجم البلدان ٤٣/ ٤٤-٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٣-١٤٧٤.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ١٠٣، ١٠٤، ٣/ ٢٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٥-٤٧.

(٣) في ك: بجميع، وهو وجه.

(٤) في ك: للتأنيث: وينظر الكتاب ٣/ ٢٢١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩١.

(٥) جاء في اللسان (نعم): " ويقال لمن يكثر علله عليك: ما أنت إلاَّ نعامةٌ، يعنون قوله:

ومثل نعامـــةٍ تدعَى بعيــراً ... تُعَاظِمُهُ إذا ما قيلَ طيري

وإن قيلَ: احملي قالت: فإني ... من الطيرِ المرِبَّةِ بالوكورِ

(٦) الكشاف ١/ ٣٤٨، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٥، ٩/ ٣٤، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٧٨، ومغني اللبيب ٤٤٥.

(٧) ينظر المقتضب ٣/ ٣٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣٠-٢٣١، ٤٧٥.

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٦.

(٩) في ك، ي: أقضت، وهو وجه.

(١٠) (تاء) ساقطة من ك.

(١١) في ك: للتأنيث.

وقفٍ [١].

[[فَإنْ سُمِّيَ بالمعنويِّ مذكَّرٌ، فالزِّيادَةُ]] [٢]، فشرطُهُ (٣٨ /و) الزيادةُ على الثلاثَةِ: عقربُ، يُمْنَعُ عندَ تسميةِ المذكَّرِ بِهِ [٣]، وذلكَ لأنَّ التأنيثَ المعنويَّ قد فاتَ بتسميةِ المذكَّرِ بِهِ، فلم يبقَ إلاَّ اعتبارُ اللَّفظِ، فاعتبَرُوا [٤] الزائدَ [٥] على الثلاثَةِ، لأَنَّهُ بمثابَةِ تاءِ التأنيثِ من حيثُ هوَ حرفٌ مثلُهَا، فكأَنَّ فيهِ تاءً لفظيَّةً، ولم يُعْتَبَرْ غيرُ ذلكَ ممَّا تقدَّمَ من العجمةِ وحركةِ الوسطِ، فإنَّهُ إذا سُمِّيَ مذكَّرٌ بـ (مَاه)[٦] مثلاً، يزولُ التأنيثُ وتبقى العجمةُ، وهيَ مَعَ سكونِ الوسطِ لا اعتبارَ بها، وكذا إذا سُمِّيَ المذَكَّرُ بـ (سَقَرَ) [٧] يزولُ التأنيثُ. والحركةُ ليستْ بمثابَةِ التَّاءِ لأَنَّها ليستْ حرفًا مثلَهَا، وإنَّما اعتُبِرَتْ لإفادتِها الثقلَ كما تقدَّمَ، فَلَمَّا زالَ التأْنيثُ المعنويُّ لم يبقَ وجْهٌ لاعتبارِهَا. فإنْ قلتَ: ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ انحصارُ شرطِ المَنْعِ عندَ تسميةِ المذكَّرِ بالمؤنَّثِ المعنويِّ في الزيادةِ على الثلاثةِ[٨]، وليسَ كذلكَ، فقد اشترطُوا لمنعِهِ أُموراً أُخْرَى[٩] منها: عدمُ سبقِ تذكيرٍ انفردَ بِهِ، كما في (وِصالٍ) [١٠] ينقلُ من اسمِ امْرَأَةٍ للرجلِ، فإنَّهُ يصرفُ، لأَنَّهُ سبقَ لَهُ تذكيرٌ انفردَ بِهِ. ومنها: عدمُ احتياجِ المؤنَّثِ المُسَمَّى بِهِ باعتبارِ التَّأنيثِ إلى تأويلٍ لا يلزمُ كما في (رِجالٍ) [١١] يُجْعَلُ عَلَمَ مذكَّرٍ، فإنَّ تأنيثَهُ بالجماعةِ، وذا لا يلزمُ، إذ يجوزُ أَنْ يُؤَوَّلَ بالجمعِ. ومنها: عدمُ غلبةِ استعمالِهِ قبلَ العلميةِ في المذكَّرِ، كـ (ذِرَاعٍ) [١٢] عَلَم رجلٍ، فهوَ مؤنَّثٌ، ولكنَّهُ غلبَ في أعلامِ المُذَكَّرِينَ وَوُصِفَ المُذَكَّرُ بِهِ.

---

(١) ينظر قول ابن مالك في مغني اللبيب ٤٤٦.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٨.

(٣) الكـــتاب ٣/ ٢٣٥، ٢٣٦، وقال المبرد في المقتضب ٣/ ٣٢٠:... "فإنه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة".

(٤) في ك، ي، ل: فاعتبر.

(٥) في ك،ي: الزائدة.

(٦) ينظر الكتاب ٣/ ٢٩٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٨.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٥٠، والمساعد ٣/ ٢٤.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٨.

(٩) وهذه الأُمور ذكرها الرضي في شرح الكافية ١/ ٥٠-٥١.

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨٦، والارتشاف ١/ ٤٤٠، والهمع ١/ ١١٠.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٥١.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٥١، والارتشاف ١/ ٤٤١، والهمع ١/ ١١٠.

قالوا: ثوبٌ ذِرَاعٌ [١] ، أَي: قصيرٌ[٢] . فهذهِ كلُّها أمورٌ تُستَدْرَكُ على المؤلِّفِ.
قلتُ: القِصَرُ غيرُ حقيقيٍّ، وإنَّما هوَ قِصَرُ أَفراد بالنسبةِ إِلى ما ذَكَرَهُ أَوَّلاً، أَي: فشرطُهُ من بينِ ما تقدَّمَ هوَ الزيادةُ، ولا ينفي ذلكَ أَنْ يكونَ له شروطٌ أُخَرُ.

[[وتعريفٌ]][٣] عطفٌ على العلَّةِ الأُولَى أو الثانية، أَي: تعريفٌ كائنٌ **[[للعلميَّةِ]]** [٤]، أَي: منسوبٌ لها ومختصٌّ بها سواءٌ كانتْ للشَّخصِ كما في (أحمدَ)، أو للجنسِ كما في (أسامةَ)، لأَنَّ بقيةَ المعارفِ إِمَّا مبنيَّةٌ كالمضمراتِ، وأَسماءِ الإِشارةِ، والموصولاتِ، فلا دخولَ لها في هذا البابِ، لأَنَّ غيرَ المنصرفِ معربٌ، وإِمَّا معرَّفَةٌ باللاَّمِ أَو الإِضافةِ، ودخولُهُما مِمَّا [٥] يُصَيِّرُ غيرَ المنصرفِ منصرفًا على قولٍ (**٣٨ /ظ**) أَو في[٦] حكمِ المنصرفِ على قولٍ[٧] ، فلا يكونُ لهما مدخلٌ في أسبابِ منعِ الصَّرفِ. **[[أَو لوضعِه]]**، أَي: لوضعِ الاسمِ **[[لتأكيدِ المعرفَةِ]]** كما في (أَجمعَ) وأخواتِهِ **[[في رأْيٍ]]** ذهبَ إِليهِ بعضُ النُّحاةِ، وقد أسلفناهُ[٨] ، وقدَّمْنا أَنَّهُ يمكنُ أنْ تكونَ هذهِ الأَلفاظُ التأكيديةُ من بابِ علمِ الجنسِ باعتبارِ معناهُ الكلِّيِّ، وهذا رَأْيٌ آخَرُ جَوَّزَهُ ابنُ الحاجبِ[٩] .
[[ومنهُ]] أَي: ومِنْ ذي التعريفِ العلميِّ **[[قطعُ أَوائلِ السُّوَرِ]]**[١٠] القرآنيةِ على وجْه، وهو رَأيُ الأَكثرينَ، فإِنَّهم ذهبُوا إِلى أَنَّها أَسماءٌ للسورِ[١١] ، وخالفَ قومٌ زَعَمُوا أَنَّها

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٥، ٢٣٦.
(٢) ينظر الهمع ١/ ١١٠.
(٣) ينظر الأُصول ٢/ ٨٧، والمقتصد ٢/ ١٠٠٣.
(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٥١.
(٥) في ك، ي،ل: ما.
(٦) في ك: على، وهو تحريف.
(٧) ينظر التسهيل ٨، ٤٢، وشرح الكافية الشافية١/ ١٧٩-١٨١ وشرح الكافية للرضي١/٧٠، والهمع١/ ٧٧.
(٨) ينظر ق ٣٤ ظ.
(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٣-١٣٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٣، ٤٤.
(١٠) ينظر في هذه المسألة: تفسير الطبري ١/ ٨٦-٩٠، والكشاف ١/ ٨٦، وما بعدها. والبحر المحيط ١/ ٣٤-٣٥، والكتاب ٣/ ٢٥٦ وما بعدها، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٠-٢٤١، ولباب الإعراب ٢١٩-٢٢٠، والهمع ١/ ١١١-١١٤.
(١١) ينظر الأُصول ٢/ ١٠٣.

حروفٌ مُلْتَقَطَةٌ من كلمات، كقولِهِم: إنَّ ﴿ ألم ﴾ [١] الْتُقِطَ من أَنا اللهُ أعْلَمُ [٢]، وكذا البواقي [٣]. [[فإنْ كانتْ]] تلكَ القِطَعُ [٤] [[اسمًا فردًا كـ ﴿ ص ﴾]] [٥] و﴿ ق ﴾ [٦] و﴿ ن ﴾ [٧] [[أو كانَ مجموعُها]]، أَي: مجموعُ تلكَ القطعِ [٨] [[بزنةِ]] اسمٍ [[مفردٍ كـ ﴿يس ﴾ [٩] و﴿ طسم ﴾ [١٠] بوزنِ قابيل ودَارا بَجَرْدٍ]] [١١] أَمَّا كونُ (ياسين) بوزنِ قابيل، فظاهرٌ، وأَمَّا أَنَّ (طسم) بوزنِ دارابجرد [١٢] فليسَ كذلكَ قطعًا، وإنَّما هذا مُشْتَمِلٌ على ثلاثةِ أَسماءٍ، الأَوَّلانِ منها، وهما (طس) بوزنِ قابيل فنزِّلاَ منزلةَ المفردِ لذلكَ، وضُمَّ إِليهِ الثالثُ، وهوَ (ميم) وجُعِلَ الكلُّ اسمًا للسورةِ مثلَ درابجرد، هذا الذي ينبغي أَنْ يُقالَ. وظاهرُ عبارةِ المؤلِّفِ لا تساعدُ عليه، ووقَعَ هنا (درابجرد) هكذا بدون ألف بعدَ الدَّالِ، كما وَقَعَ في الكشاف [١٣] الذي بخطِّ جارِ اللهِ على ما ذَكَرَهُ التفتازاني [١٤]، قالَ: "ودرابَجَرد، بفتحِ الباءِ، اسمُ بلدةٍ بفارس، مُعَرَّب درابكرد [١٥]. ودارا [١٦] اسمُ ملكٍ بناها " [١٧]. (وفي النسخةِ التي بخطِّ المصنِّفِ درابجرد، بدون الأَلفِ بعدَ

---

(١) البقرة ١، والروم ١.

(٢) تفسير الطبري ١/ ٨٨.

(٣) في ل: وكذا في البواقي.

(٤) في ك، ي: القطعة.

(٥) سورة ص ١.

(٦) سورة ق ١.

(٧) القلم ١.

(٨) (مجموع) ساقطة من ك.

(٩) يس ١.

(١٠) الشعراء ١.

(١١) دارا بجرد: ولاية بفارس، وقرية من كورة اصطخر، وموضع بنيسابور، معجم البلدان ٢/ ٤١٩، ورسمت في الكتاب ٣/ ٢٥٨: درابجرد: وينظر لباب الإعراب ٢١٩-٢٢٠.

(١٢) في ل: درابجرد.

(١٣) في نسخة الكتاب التي بين ايدينا ١/ ٨٣: دارابجرد، بالف بعد الدال.

(١٤) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، له شرح العضد، وشرح التخليص، وشرح تصريف العزي، وغيرها، توفي سنة ٧٩١هـ. بغية الوعاة ٢/ ٢٨٥، شذرات الذهب ٦/ ٣١٩-٣٢٢، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٢٢٨-٢٢٩، وينظر قوله في حاشيته على الكشاف ورقة ١٤.

(١٥) في الأَصل: دارابكر، وما أثبتناه من سائر النسخ. ينظر المعرب للجواليقي ١٥٣، ومعجم البلدان ٢/ ٤٤٦.

(١٦) في ك، ي، ل: درا.

(١٧) ينظر معجم البلدان ٢/ ٤٤٦، والكامل في التاريخ ١/ ٢٨١، ٣٨١، وحاشية الكشاف للسيد الشريف الجرجاني ١/ ٨٣.

الدَّالِ)[١]. [[فمحكيٌّ أو]] معربٌ [[ممنوعٌ]] من الصرفِ [[للعلميَّةِ والتأنيثِ]][٢] كما في قراءةِ مَنْ قرَأَ ﴿ صادَ ﴾[٣] و ﴿ قافَ ﴾[٤] و ﴿ نونَ ﴾[٥] بالفتح فيهنَّ[٦]، وكقوله:

يُذَكِّرُني ﴿ حاميمَ ﴾[٧] والرُّمحُ شاجرٌ فَهلاً تلاَ ﴿ حاميمَ ﴾ قبلَ التَّقدُّمِ

[[وفي الحكايةِ نظرٌ]]، لأَنَّ هذهِ أعلامٌ منقولةٌ من مفردٍ أو مركَّبٍ من كلمتينِ لا نسبةَ بينهما، ولا مجالَ للحكايةِ في ذلكَ. بل الإعرابُ متعيِّنُ. قال التفتازاني: وأجيبَ بأنَّ ذلكَ في هذهِ الألفاظِ خاصَّةً (٣٩ /و) إذا جُعِلَتْ أعلاماً للسورِ خاصَّةً، وذلكَ لأَنَّها قد اشتهرتْ ساكنةَ الأعجازِ وكثُرَ[٨] استعمالُها كذلكَ، فكأَنَّها نُقِلَتْ على تلكَ الهيئةِ، وفيها شَمَّةٌ من ملاحظةِ الأَصلِ من جهةِ أَنَّ مسمَّياتِها مركَّبةً من الحروفِ المبسوطةِ، فعليها مسحةٌ[٩] من قولِكَ: ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ، ومن: حرفُ جَرٍّ، وكذا قالَ[١٠]. وفيهِ ما لا يخفى.[[وإلاَّ]] أي: وإنْ لم[١١] تكُنْ تلكَ القطعُ[١٢] اسمًا فردًا، أو لم يكنْ مجموعُ القطعِ بزنةِ مفردٍ، نحوُ ﴿ كهيعص ﴾[١٣] و ﴿حم عسق﴾[١٤] [[فمحكيٌّ فقط]] ولا يمسُّهُ إعرابٌ أصلاً، لامتناعِ تركيبِ اسمٍ واحد من أكثر من كلمتين، فلم يبقَ إلاَّ الحكايةُ[١٥]. قالَ الرضي: " وحُكِيَ عن يونس[١٦] أَنَّهُ كانَ يجيزُ في ﴿ كهيعص ﴾ فتحَ

---

(١) من (وفي.. الى.. بعد الدال) ساقطة من ك، ي، ل.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٢٥٨، ولباب الإعراب ٢٢٠.

(٣) سورة ص ١. (٤) سورة ق ١.

(٥) سورة القلم ١.

(٦) الأُولى والثانية هما قراءة عيسى بن عمر، والثالثة قراءة سعيد بن جبير مختصر في شواذ القراءات ١٢٩، ١٤٤، ١٥٩، وينظر الكتاب.

(٧) الآية ١ من سورة غافر، وفصلت، والشورى والزخرف، والدخان، والجاثية، والاحقاف.

(٨) في ل: وكثرت.

(٩) في الأَصل: مسبحة، وهو تحريف وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) حاشية الكشاف للتفتازاني ورقة ١٣-١٤.

(١١) (أي وأن لم) ساقطة من ل، و(لن لم) ساقطة من ك، ي.

(١٢) في ي: القطعة. (١٣) مريم ١.

(١٤) الشورى ١/ ٢.

(١٥) ينظر الكتاب ٣/ ٢٥٨، ٢٥٩، والارتشاف ٤٤٥.

(١٦) في ك: ابن يونس بزيادة ابن. وينظر الارتشاف ١/ ٤٤٥.

جميعِها، وإعرابَ صاد، على أَنْ يكونَ (كاف) مركّبًا معَ صاد، والبواقي حشوٌ لا يعتدُّ بِهِ"[١].

[[وعجمةٌ]] [٢] عطفٌ على العلَّةِ الأُولى أَو الرابعةِ، والمرادُ بالعجمةِ كونُ الكلمةِ من غيرِ كلامِ العربِ، [[عَلَمٌ]] إمَّا بالرفعِ على أَنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوف، وثَمَّ مضافٌ مقدَّرٌ، أَي: هي عجمةٌ علمٌ، وعليهِ فلفظُ (عجمة) المتقدِّم منوَّنٌ، وإمَّا بالجرِّ على أَنْ يكونَ مضافًا إليه لفظُ عجمةِ السابقِ، وعليهِ فلا يكونُ منوَّنًا، وهوَ أحسنُ، أَي: وعجمةُ عَلَمٍ [[في]] لغةِ [[العجمِ]] حتّى لو كانَ الاسمُ العجميُّ ليسَ بعلمٍ عندَ أَهلِهِ ثُمَّ استعلمتْهُ العربُ عَلَمًا لم يُعْتَدَّ بِهِ، فلو سُمِّيَ بديباحٍ[٣]، انصرفَ لفواتِ كونِهِ عَلَمًا في اللغةِ العجميَّةِ، إذ هوَ اسمُ جنسٍ عندَهُم، وإنَّما اشتُرِطَ هذا لأَنَّهُ لو كانَ غيرَ علمٍ عندهم قبلَ لامَ التَّعريفِ والإضافةِ، فيضعفُ أمرُ العجمةِ لتوغُّلِهِ في كلامِ العربِ بما ذَكَرَهُ، بخلافِ ما إذا كانَ علمًا عندهم. قالَ الرضي: " وليسَ هذا الشرطُ بلازمٍ، بل الواجبُ أَنْ لا يستعملَ في كلامِ العربِ أَوَّلاً إلاَّ معَ العلميةِ، سواءٌ كانَ قبلَ استعماله فيه أَيضًا عَلَمًا كـ (إبراهيم) و(إسماعيل)[٤] أَوْ لا، كـ (قالون)[٥] فإنَّهُ[٦] الجيِّدُ بلسانِ الرُّومِ[٧]، سَمَّى نافعٌ[٨] بِهِ راوِيَهُ[٩] عيسى[١٠] لجودةِ قراءتِهِ[١١]، وأَطالَ[١٢] على عادتِهِ رَحِمَهُ اللهُ. [[غيرِ ثلاثيٍّ ساكنِ الوسطِ بلا تأنيثٍ في]] القولِ [[القوي، فَصُرِفَ نوحٌ]][١٣]، لأَنَّهُ ثلاثيٌّ ساكنُ الوسطِ، خالٍ من

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٤٤، وينظر الهمع ١/ ١١٤.

(٢) ينظر الأصول ٢/ ٩٢، ولباب الإعراب ٢٠٦، وشرح الكافية للرضي ١، ٥٣، والارتشاف ١/ ٤٣٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٣٤، والمعرب ٥، ١٤٠.

(٤) المعرَّب ١٣.

(٥) المعرَّب ٢٧٧.

(٦) في ك: كانه، وهو تحريف.

(٧) ينظر التيسير ٤.

(٨) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أو رويم الليثي، مولاهم. أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٦٩هـ. التيسير ٤، ومعرفة القراء الكبار ١٠٧، وطبقات ابن الجزري ٢/ ٣٣٠.

(٩) في ك: راوية، وهو تحريف.

(١٠) هو قالون عيسى بن مينا بن وردان، مولى بني زهرة، قارئ المدينة ونحويها، وقالون لقب له، توفي سنة ٢٢٠هـ. التيسير ٤، طبقات ابن الجزري ١/ ٦١٥.

(١١) شرح الكافية للرضي ١/ ٥٣.

(١٢) أي: الرضي.

(١٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٣٥، والأصول ٢/ ٩٢، ولباب الإعراب ٢١٤، والارتشاف ١/ ٤٣٩.

التأنيثِ، [[فيهِ]]، أَي: في ذلكَ القولِ القوي.

[[ولجامٌ علماً]] [١] لأَنَّ العجمَ لم يستعملوهُ علمًا(٣٩ /ظ) وإِنَّما هوَ عندَهم اسمُ جنسٍ لآلة مخصوصةٍ تُجْعَلُ في فَمِ الدَّابَّةِ [٢]. [[ومُنِعَ إبراهيمُ]] للزيادةِ على الثلاثةِ. [[ولَمَكُ]] [٣] بلامٍ وميمٍ مفتوحتينِ وكافٍ [٤]، وهو أَبو نوحٍ [٥] -عليه السلام- لتحرُّكِ الوسطِ [٦]. [[وجُور]] [٧] بجيمٍ مضمومةٍ، اسمُ بلدةٍ [٨]، وإنْ كانَ ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ لوجودِ التأنيثِ. والمؤلِّفُ حَكَمَ بالمنعِ في مثلِ (لَمَك) و(جُور) مُتَحَتِّمًا، ولم أَرَ مَنْ ذَكَرَهُ في الساكنِ الوسطِ غيرَ ابنِ الحاجب[٩]. والزمخشري -رَحِمَهُ اللهُ - جوَّزَ فيهِ الوجهينِ مَعَ ترجيحِ الصرفِ [١٠]. قالَ الرضي: " وعندَ سيبويهِ وأَكثرِ النُّحاةِ أَنَّ تَحرُّكَ الأَوسطِ لا تأثيرَ لَهُ في العجمةِ، فنحوُ (لَمَك) عندَهُم منصرفٌ متحتِّمًا كنوحٍ ولوطٍ[١١]، فهم[١٢] يعتبرونَ الشرطينِ المعيَّنينِ كون العجمي[١٣] علمًا في أَوَّلِ استعمالِ العربِ لَهُ والزيادة على الثلاثة وهوَ أوْلَى، وذلكَ أَنَّ تحرُّكَ الأَوسطِ في المؤنَّثِ، نحو (سَقَر) إِنَّما أَثَّرَ لقيامِهِ مقامَ السادِّ مسدَّ علامةِ التأنيثِ، وأَمَّا العجمةُ، فلا علامةٌ لها حتَّى يسدَّ مسدَّهَا شيءٌ، بل العجمي بمجردِ كونه ثلاثيًّا سُكِّنَ وسطُهُ أَو تحرَّكَ يشابهُ كلامَ العربِ ويصيرُ كأَنَّهُ خارجٌ عن كلامِ العجمِ، لأَنَّ أَكثرَ كلامِهم على الطولِ، ولا يراعونَ الأَوزانَ الخفيفةَ بخلافِ كلامِ العربِ [١٤].

[[وجَمْعٌ]] [١٥] عطفٌ على الأُولى أَو الخامسةِ [[على]] هيئةِ [[مفاعِيلَ]] من

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٢٣٤، والمقتصد ٢/ ١٠٠٥، ١٠٣١ والمعرب ٣٠٠.

(٢) اللسان (لجم).

(٣) المعرب ٣٠٠.

(٤) في ك، ل: فكاف، وهو وجه.

(٥) ينظر الكامل في التاريخ ١/ ٦٢-٦٣، واللسان (لمك).

(٦) لباب الإعراب ٢١٤، والارتشاف ١/ ٤٣٩.

(٧) الكتاب ٣/ ٢٤٣، ولباب الإعراب ٢٠٦ والارتشاف ١/ ٤٣٩.

(٨) معجم البلدان ٢/ ١٨١.

(٩) شرح الكافية لابن الحاجب ١٤، وشرحها للرضي ١/ ٥٣.

(١٠) المفصل ١/ ٤٧-٤٨، وينظر شرحه لابن يعيش ١/ ٧٠.

(١١) الكتاب ٣/ ٢٤٢-٢٤٣، والمقتضب ٣/ ٣٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٨.

(١٢) في ك: فإنهم، وهو وجه.

(١٣) في ك: الاسم العجمي، وفي ي: العجمة، وفي شرح الرضي الاعجمي، وكلها وجود.

(١٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٥٣.

(١٥) ينظر الأُصول ٢/ ٩٠، والمقتصد ٢/ ١٠٢٥، ولباب الإعراب ٢١٢.

جميعها، وإعرابَ صاد، على أَنْ يكونَ (كاف) مركَّبًا معَ صاد، والبواقي حشوٌ لا يعتدُّ بِهِ"[١].

[[وعجمةٌ]] [٢] عطفٌ على العلَّةِ الأُولى أَو الرابعةِ، والمرادُ بالعجمةِ كونُ الكلمةِ من غيرِ كلامِ العربِ، [[عَلَمٌ]] إِمَّا بالرفعِ على أَنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوف، وثَمَّ مضافٌ مقدَّرٌ، أَي: هي عجمةُ علمٍ، وعليهِ فلفظُ (عجمة) المتقدِّم منوَّنٌ، وإِمَّا بالجرِّ على أَنْ يكونَ مضافًا إِليه لفظُ عجمة السابقِ، وعليهِ فلا يكونُ منوَّنًا، وهوَ أحسنُ، أَي: وعجمةُ عَلَمٍ [[في]] لغة [[العجمِ]] حتَّى لو كانَ الاسمُ العجميُّ ليسَ بعلمٍ عندَ أَهلِهِ ثُمَّ استعلمتْهُ العربُ عَلَمًا لم يُعْتَدَّ بِهِ، فلو سُمِّيَ بديباحٍ[٣]، انصرفَ لفواتِ كونِهِ عَلَمًا في اللغةِ العجميَّةِ، إذ هوَ اسمُ جنسٍ عندَهُم، وإِنَّما اشتُرِطَ هذا لأَنَّهُ لو كانَ غيرَ علمٍ عندهم قَبلَ لامَ التَّعريفِ والإِضافةِ، فيضعفُ أمرُ العجمةِ لتوغُّلِهِ في كلامِ العربِ بما ذَكَرَهُ، بخلافِ ما إِذا كانَ علمًا عندهم. قالَ الرضي: " وليسَ هذا الشرطُ بلازمٍ، بل الواجبُ أَنْ لا يستعملَ في كلامِ العربِ أَوَّلاً إِلاَّ معَ العلمية، سواءٌ كانَ قبلَ استعماله فيه أَيضًا عَلَمًا كـ (إبراهيم) و(إسماعيل) [٤] أَوْ لا، كـ (قالون) [٥] فإِنَّهُ [٦] الجيِّدُ بلسانِ الرُّومِ [٧]، سَمَّى نافعٌ [٨] بِهِ راوِيَهُ[٩] عيسى [١٠] لجودة قراءتِهِ [١١]، وأَطالَ [١٢] على عادتِهِ رَحِمَهُ اللهُ. [[غيرِ ثلاثيٍّ ساكنِ الوسطِ بلا تأنيثٍ في]] القولِ [[القوي، فَصْرِفَ نوحٌ]] [١٣]، لأَنَّهُ ثلاثيٌّ ساكنُ الوسطِ، خالٍ من

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٤٤، وينظر الهمع ١/ ١١٤.

(٢) ينظـر الأصول ٢/ ٩٢، ولباب الإعراب ٢٠٦، وشرح الكافية للرضي ١، ٥٣، والارتشاف ١/ ٤٣٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٣٤، والمعرب ٥، ١٤٠.

(٤) المعرَّب ١٣.

(٥) المعرَّب ٢٧٧.

(٦) في ك: كانه، وهو تحريف.

(٧) ينظر التيسير ٤.

(٨) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أو رويم الليثي، مولاهم. أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٦٩هـ. التيسير ٤، ومعرفة القراء الكبار ١٠٧، وطبقات ابن الجزري ٢/ ٣٣٠.

(٩) في ك: راوية، وهو تحريف.

(١٠) هو قالون عيسى بن مينا بن وردان، مولى بني زهرة، قارئ المدينة ونحويها، وقالون لقب له، توفي سنة ٢٢٠هـ. التيسير ٤، طبقات ابن الجزري ١/ ٦١٥.

(١١) شرح الكافية للرضي ١/ ٥٣.

(١٢) أي: الرضي.

(١٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٣٥، والأصول ٢/ ٩٢، ولباب الإعراب ٢١٤، والارتشاف ١/ ٤٣٩.

[[والقولُ بأنَّ تنوينَهُ]]، أَي: تنوينَ مثلِ (جوارٍ) [[للتَّمكُّنِ]] لا للعوضِ، كما ذهبَ إليهِ الزجاجُ [١] تمسُّكًا بأَنَّ الياءَ لَمَّا حُذِفَتْ زالتْ صيغةُ منتهَى الجموعِ، فصارَ [٢] الاسمُ في اللَّفظِ، كـ (جناحٍ) و(سلامٍ) من الآحادِ، فدخلَهُ تنوينُ الصَّرفِ [٣]، [[زُيِّفَ]] أَي: جُعِلَ زائفًا فاسدًا لا يُلْتَفَتُ إليهِ، [[بشهادةِ الكسرِ على ثبوتِ المحذوفِ حكمًا]] [٤] يعني أنَّ الياءَ إنَّما حُذِفَتْ لعارضِ التخفيفِ وهيَ منويَّةٌ، بدليلِ أَنَّ الحرفَ الذي قبلَها وهوَ الرَّاءُ لم يُحرَّكْ بحسبِ العواملِ، بل لزمَ الكسرةَ التي كانتْ موجودةً قبلَ الياءِ. ونَقَلَ ابنُ هشامٍ في مغني اللبيبِ [٥] مذهبَ الزجاجِ عن الأخفشِ، قالَ: " وقد وافقَ على أَنَّهُ لو سُمِّيَ بـ (كَتِفٍ) امرأةٌ، ثُمَّ سُكِّنَ تخفيفًا لم يَجُزْ صرفُهُ كما جازَ صرفُ هندٍ، وعلى أَنَّهُ إذا قيلَ في (جيألٍ) علم الضَّبُعِ [٦]، وهو من قبيلِ المؤنَّثِ بعدَمَا سُمِّيَ بِهِ رجلٌ جيألٌ بالنقلِ، لم ينصرفْ انصرافَ قَدَمٍ عَلَمًا لرجلٍ، لأَنَّ حركةَ تاءِ (كَتِفٍ) وهمزةَ (جيألٍ) منويًّا الثبوتِ " [٧]. وحاصلُهُ أَنَّ مَا حُذِفَ بعلَّةٍ فهوَ في حكمِ الثابتِ، وياءُ (جوارٍ) كذلكَ، فلا يُمْكِنُ القولُ بالانصرافِ معَ الحكمِ بثبوتِها. ولقد أحسنَ المؤلِّفُ التعبيرَ في مقامِ هذا الحكمِ بالشهادةِ والثبوتِ.[[ومُنِعَ]] من الصرفِ [[حضاجرُ]] [٨]علمًا للضَّبُعِ، وهيَ الأُنْثَى كعلميةِ أُسامةَ، كَقَمْطَرٍ، وهو عظيمُ البطنِ [٩]، فَعُلِمَ [١٠] بذلكَ أنَّ المعتبرَ في مَنْعِ الجمعِ المذكورِ، أنْ يكونَ موضوعًا في الأَصلِ للجمعِ، كما أَنَّ المعتبرَ في الوصفِ كونُهُ كذلكَ في الأَصلِ، (٤٠ /ظ) فلا يضرُّهُ [١١] زوالُ الجمعِ بالعلميَّةِ، لأَنَّهُ عارضٌ، كما لا تضرُّ غلبةُ الاسميَّةِ في الوصفِ الأَصلي لعروضِهَا [١٢] . [[و]] مُنِعَ [[سراويلُ]] من الصَّرفِ [[على الأكثرِ]] مع أَنَّهُ مفردٌ، [[إمَّا لأَنَّهُ أعجميٌّ حُمِلَ على موازنِهِ]] من

---

(١) ينظر رأيه في سر الصناعة ٣/ ١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٤، ولباب الإعراب ٢١٣، وبلا عزو في الأُصول ٣/ ٤٤٥.

(٢) في ك، ل: وصار، والفاء انسب. (٣) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ١٦.

(٤) لباب الإعراب ٢١٤. (٥) مغني اللبيب ٤٤٦.

(٦) اللسان (جأل). (٧) ينظر مغني اللبيب ٤٤٦.

(٨) الكتاب ٣/ ٢٢٩، ولباب الإعراب ٢١٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٥.

(٩) اللسان (حضجر).

(١٠) في ك، ي: وعلم. (١١) في ك، ل: فلا يضر.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٥٥.

موازِنِهِ]] من العربيِّ، كدنانيرَ وطواويسَ، وهذا رأيُ سيبويهِ [(١)] وتَبِعَهُ الفارسي[(٢)]، فعلى هذا ليسَ فيهِ من الأسبابِ شيءٌ؛ لأنَّ العجمةَ شرطُهَا العلميَّةُ، والتأنيثُ المعنويُّ مشروطٌ بها أيضًا، وأمَّا صيغةُ الجمعِ، فليستْ سببًا بل هيَ شرطٌ للجمعيَّةِ [(٣)]، فيلزمُ المنعُ لمجرَّدِ الحملِ على موازنِهِ غيرِ المنصرفِ فقط، وهوَ مشكلٌ. [[أو]] لأنَّهُ [[عربيٌّ جَمْعُ سروالَةٍ تقديرًا]] [(٤)]. وهذا رأيُ المبرِّدِ [(٥)]. والسروالةُ قطعةُ خرقةٍ [(٦)]. قالَ الشاعرُ[(٧)]:

عَلَيْهِ مِنْ اللُّؤمِ سِروَالَةٌ   فليسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وبعضُهُم أنَّ البيتَ مصنوعٌ [(٨)]، ولكن لا يضرُّهُ، لأنَّهُ يَرَى أنَّ الجمعَ فيهِ مُقدَّرٌ لا محقَّقٌ، كعدلِ (عُمَرَ) وذلكَ لأنَّ لنا قاعدةً مُمَهَّدَةً: أنَّ ما على هذا الوزنِ لا يمنعُ من الصرفِ إلاَّ للجمعيَّةِ، ولم يتحقَّقْ فيهِ، لكونِهِ لآلةٍ مفردةٍ فقدَّرناها لئلاَّ تنهدمَ القاعدةُ. وقولُهُ: (على الأكثرِ) يشيرُ إلى ما نقلَهُ ابنُ الحاجبِ أنَّ من العربِ مَنْ يصرفُهُ [(٩)]، وأنكرَ ابنُ مالكٍ [(١٠)] عليهِ ذلكَ، والمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ على النَّافي.

[[وتركيبٌ]] [(١١)] عطفٌ على الأُولى أَوِ السادسةِ [[ظاهرٌ]] لا خفيٌّ، احترازًا من نحوِ (ضاربةٍ) فأنَّ شدَّةَ امتزاجِ التَّاءِ بما قبلَها حتَّى صارتْ كالجزءِ منْهُ، أَوجبتْ

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٩.

(٢) ينظر المقتصد ٢/ ١٠٠٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٧.

(٣) في ك: الجمعية.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٢١٢، والارتشاف ١/ ٤٢٧.

(٥) المقتضب ٣/ ٣٤٦، وينظر المقتصد ٢/ ١٠٠٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٧، ٦٦.

(٦) اللسان (سرل).

(٧) بلا عزو في المقتصد ١/ ١٠٠٥، (الصدر)، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٧، والخزانة ١/ ٢٣٣.

(٨) ينظر الخزانة ٢٣٣، والحاشية (١) من شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٧.

(٩) شرح الكافية لابن الحاجب ١٥، وينظر شرحها الرضي ١/ ٥٤.

(١٠) قال ابن مالك في النكت على الحاجبية ق ٨: " وقولهم: عربي جمع سروالة تقديرًا غير صحيح نقلاً ولا معنًى، أَمَّا نقلاً فلأنَّهُ لم يسمع عن العرب، وقد أُخذ على الأزهري نقله قول الشاعر(عليه من اللؤم سروالة). وقيلَ العلة نقله عن القرامطة الذين عاصروه، وليس محتجًّا بقولهم وأَمَّا معنًى فإنه لم يسمع إلاَّ اسمًا لهذه الآلة المفردة، ولا يصح أن يكون جمعًا لأبعاضها ". وينظر شرح الأَلفيَّة للمرادي ٤/ ١٣٤.

(١١) ينظر الأُصول ٢/ ٩٢، لباب الإعراب ٢١٤.

للتَّركيبِ خفاءً، فإذا سُمِّيَ بها لم يكُنِ المنعُ مستندًا إلى هذا التركيبِ، بل إلى العلميَّةِ والتأنيثِ بالتَّاءِ. [[علَمٌ]] أَي: ذُو علمٍ، وإلاَّ فالعلَمُ نفسُهُ لا يصدقُ على التَّركيبِ حتَّى يُوصَفَ بِهِ، وإنَّما شُرِطَتِ العلميَّةُ في التَّركيبِ ليكونَ لازمًا، فَيُعْتَدُّ به عندَ اللُّزومِ، ولَوْ لم تكنِ العلميَّةُ، لكانَ التَّركيبُ عرضةً للانفكاكِ والزَّوالِ. [[غيرُ إضافيٍّ]] [1] نحوُ عبدِ اللهِ، لأَنَّ الإضافةَ تجعلُ غيرَ المنصرفِ منصرفًا، أَو في حكمِ المنصرفِ، فلا يستقيمُ أَنْ يكونَ التَّركيبُ بها مانعًا من الصرفِ، [[ولا مَحْكِيٍّ]] نحوُ تأبَّطَ شَرًّا، لأَنَّ الحكايةَ تقتضي إبقاءَ الأَلفاظِ المركَّبَةِ المُسمَّى بِهَا على حالِهَا، فيتعذَّرُ الإعرابُ [2]. ومَنْعُ الصَّرفِ إنَّما يكونُ في معربٍ. وقضيَّةُ هذا أَنْ يكونَ مثلَ (تأَبَّطَ شَرًّا) من قبيلِ المبنيَّاتِ (٤١ /و) المحكيَّةِ، كما صرَّحَ بِهِ بعضُهُم [3]. قيلَ: والحقُّ أَنَّ الجملةَ من حيثُ هيَ جملةٌ مبنيَّةٌ، بل عُدَّتْ قسمًا رابعًا من مبنيِّ الأَصلِ [4]، وإنْ كانَ [5] أجزاؤُها معربةً. وأمَّا إذا جعلت علماً فقد صار المجموع اسماً واحداً، مستحقًّا لأَنْ يجري الإعرابُ على آخرِهِ، كـ بَعْلَبَكَّ [6]، لكن لَمَّا كانَ الجزءُ الآخَرُ من تأبَّطَ شرًّا مشغولاً بالإعرابِ المحكيِّ، للدلالةِ على القصَّةِ [7]، امتنعَ ظهورُ الإعرابِ فيهِ لفظًا، فصارَ إعرابُهُ تقديريًّا، فيكونُ من المعرباتِ التقديريةِ لا من المبنيَّاتِ. واعتُرِضَ بأَنَّ الحكايةَ تقتضي اعتبارَ التَّعدُّدِ ظاهرًا في أَجزاءِ الجملةِ، فلا يُلاحَظُ مَعَ ذلكَ كونُها اسمًا واحدًا، فلا يُحْكَمُ عليها بمنعِ الصَّرفِ.

[[وَمِنْهُ]] أَي: ومِنَ المحكيِّ الذي لا يدخلُ في بابِ منعِ الصَّرفِ [[خمسةَ عشرَ علمًا على]] [8] القولِ [[الأَصَحِّ]]، فإنَّهُ كانَ قبلَ العلميَّةِ مبنيًّا بسببِ تضمُّنِهِ للحرفِ كما ستعرفُهُ، ثُمَّ نُقِلَ إلى العلميَّةِ، فحوفِظَ بعدَ النَّقلِ على رعايةِ الحالِ السابقةِ عليه. والقولُ الآخرُ أَنَّهُ يجوزُ إعرابُهُ غيرَ منصرفٍ، لأَنَّهُ في حالِ العلميَّةِ لا يُرادُ تضمُّنُهُ للحرفِ، فيكونُ كـ بَعْلَبَكَّ، فيعربُ ممنوعًا من الصرفِ [9].

---

(١) ينظر البسيط ١/ ٢١٣.
(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٣٢٦، ٣٢٧.
(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٠-٧١.
(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٤، ٨٥.
(٥) في ك، ي، ل: كانت، وهو وجه.
(٦) ينظر الارتشاف ١/ ٤٣٣.
(٧) في الأَصل: القضية، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.
(٨) ينظر الأُصول ٢/ ٩٧، ولباب الإعراب ٢١٤، والارتشاف ١/ ٤٣٣.
(٩) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٧.

[[وألفٌ ونونٌ]] مزيدتانِ [١]، فهذا عطفٌ على العلَّةِ الأُولى أَو السابعة، [[شرطٌ لِمَا كانَا]]، أَي: اللَّفظُ [٢] الذي كانَا [[فيه اسمًا]] لا صفةً. و(اسمًا) حالٌ من مجرورِ اللامِ، وفي بعضِ الحواشي أَنَّهُ خبرُ كانَ محذوفةً، ولا داعي إِليه أَصلاً. [[العلميَّةُ]] سواءٌ كانَ على صيغةِ فَعْلانَ بفتحِ الفاءِ كـــ (مَرْوَانَ) أَوغيرِها [٣] كــ(عِمْرَانَ) و(عُثْمَانَ) و(غَطَفَانَ). وَعَدَّ ابنُ هشام في مغنيه قولَ النُّحاةِ: يمتنعُ (سكرانُ) من الصرفِ للصفة والزيادةِ، ونحوُ (عثمان) للعلميَّةِ والزيادةِ [٤]، مِمَّا اشتُهِرَ، والصَّوابُ خلافُهُ. قالَ: " وإِنَّما هذا قولُ الكوفيينَ [٥]، فأَمَّا البصريونَ [٦] فمذهبُهُم أَنَّ المانعَ الزيادةُ المُشْبِهَةُ لأَلفَي التأنيثِ [٧]، ولهذا قالَ الجرجاني:" فينبغي أَنْ تُعَدَّ موانعُ الصرفِ ثمانية لا تسعة [٨]، وإِنَّما شُرِطَتِ العلميَّةُ أَو الصفة، لأَنَّ الشَّبَهَ لا يتقوَّمُ إلاَّ بأَحدِهِمَا، ويلزمُ الكوفيينَ أَنْ يمنعُوا صرفَ نحوِ عِفْرِيتَ - علمًا- فإِنْ أَجابُوا بأَنَّ المعتبرَ إِنَّما هوَ زيادتانِ بأَعيانِهِما، سأَلناهُم عن علَّةِ الاختصاصِ، فلا يجدونَ مصرفًا عن التعليلِ بمشابهَةِ أَلفَي التأنيثِ، فيرجعونَ إِلى ما اعتبرَهُ البصريونَ ". هذا كلامُهُ [٩]. [[مَعَ زيادَتِهِمَا]] أَي: زيادةِ الأَلفِ والنُّونِ [[على الثلاثَةِ]] (٤١/ ظ) نحوُ عِمْرَانَ [[في رأيٍ]] ذهبَ إِليهِ بعضُ النُّحاةِ [١٠]،

---

(١) ينظـــر الكتاب ٣/ ٢١٥-٢١٦، الأُصول لابن الإسراء ٢/ ٨٥، ولباب الإعراب ٢١٤-٢١٥، والارتشاف ١/ ٤٣٢.

(٢) في ك: للفظ (وهو وجه).

(٣) في ك: او غيرهما، وهو تحريف.

(٤) مغني اللبيب ٨٥٧.

(٥) ينظر البسيط ١/ ٢١٥، والارتشاف ١/ ٤٢٨، ومغني اللبيب ٨٥٧، وشرح الأَلفيَّة للاشموني ٣/ ٢٣٤.

(٦) ينظـــر شـــرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٣٩، ٤٤٠-٤٤١، والبسيط ١/ ٢١٥، والهمع ١/ ٩٦، وشرح الأَلفيَّة للاشموني ٣/ ٢٣٤.

(٧) ينظـــر الكتاب ٣/ ٢٠٥، ٢١٦، والأُصول ٢/ ٨٦، والمقتصد ٢/ ٩٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٠، ٦١.

(٨) المقتصد ٢/ ٩٦٥.

(٩) في ك: كـــلام، وهو تحريف.وهذا كلامه يعني كلام الجرجاني، وينظركلامه بتمامه في مغني اللبيب ٨٥٧.

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٣، والهمع ١/ ١٠١.

احترازًا من نحوِ (يدانِ) [١] مُسَمًّى بِهِ، فإنَّ الألفَ والنُّونَ فيهِ مزيدتانِ على اثنين لا على ثلاثة، فلا يثبتُ لَهُ هذا الحُكْمُ. ولستُ على وثوقٍ من نقلِ هذا الرأيِ، والذي أَعرفُهُ أَنَّهُم قالوا: إِذا سُمِّيَ بمثنًّى جازَ أنْ يُعْرَبَ بما كانَ قبلَ التَّسمية، أَي: بالأَلفِ رفعًا، والياءِ نصبًا وجرًّا، وأَنْ يُجْعَلَ كعِمْرَانَ[٢]، أَي: يلزمُ الأَلفَ، ويُجْعَلُ النُّونُ معتقبَ الإعرابِ ممنوعَ الصرفِ. وهذا يشملُ نحوَ زيدانِ ويدانِ [٣].

[[وصفةٌ]] أَي: وشُرِطَ لِمَا كانَ فيهِ حالةَ كونِهِ صفةً **[[زِنَةُ سَكْرَانَ]]** بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ، احترازاً من نحوِ (خُمْصَان) بضمِّ الخاءِ المعجمة، صفة للرجلِ الضَّامِرِ البطنِ [٤]. **[[بإباءٍ]]** أَي: امتناعِ **[[التَّاءِ]]** [٥]، أَي: شُرِطَ لَهُ زِنَةُ سكرانَ حالةَ كونِهِ ملتبسًا بامتناعِ التَّاءِ، وهذانِ رأيانِ للنُّحاةِ أشارَ المؤلِّفُ إِلى اختيارِهِ أَوَّلَهُمَا بقولِهِ: **[[والغرضُ الإِباءُ]]**، أَي: المطلوبُ هو انتفاءُ التاءِ، تخفيفًا لمشابَهَةِ الألفِ والنُّونِ لأَلِفَي التأنيث، ووجودِ (فَعْلَى) ليسَ مطلوبًا لذاته، بل لما يلزمُ عنهُ من انتفاءِ (فَعْلانَةٍ)، فكانَ اشتراطُ الأَوَّلِ أَوْلَى، لأَنَّهُ المقصودُ بالذَّاتِ [٦].

[[فاخْـتُلفَ في رَحْمَن]] [٧] بناءً على اعتبارِ ذَيْنِكَ الأمرينِ، فَمَنْ قالَ الشرطُ انتفاءُ (فعلانَـةٍ)، مَـنَعَهُ من الصرفِ، لتَحقُّقِ الشَّرطِ، إذ لم يجئْ (رحمانةٌ) ومَنْ قالَ الشرطُ وجودُ (فَعْلَى)، صَرَفَهُ، إذ لم يجيءْ رَحْمَى [٨]. وهذا كلُّهُ مبنيٌّ على أَنَّ الرحمنَ صفةٌ، كما ذَهَبَ إِلـيهِ الزمخشري [٩] وابـنُ الحاجـب [١٠] وجماعـةٌ [١١]. وقـالَ الأَعلمُ [١٢] وابنُ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، والبسيط ١/ ٢١٥.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٢٣٢، والأُصول ٢/ ١٠٦.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣٦.

(٤) اللسان (خمص).

(٥) ينظر الأُصول ٢/ ٨٥، وعلل النحو ٣٤٧، ولباب الإعراب ٢١٥.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٣-٢١٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٨-١٤٤١.

(٧) ينظـر تفسير أَسماء الله الحسنى ٢٨، والزاهر ١/ ١٥٢، واشتقاق أسماء الله ٣٨، ولباب الإعراب ٢١٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٠-٦١، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٣٤.

(٨) في ك: رحمانة، وهو تحريف، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٦١.

(٩) الكشاف ١/ ٤٢-٤٣.

(١٠) الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٤٥-١٤٦، وشرح الكافية له ١٧.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٦١، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٤٣.

(١٢) هو أَبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي المعروف بالأعلم الشنتمري، له تحصيل =

مالــك [١]: هوَ علمٌ لا صفةٌ [٢]. ويدلُّ عليه مجيئُهُ كثيرًا غيرَ تابعٍ، نحوُ: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَّمَ القُــرآنَ ﴾ [٣]، ﴿ قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ [٤]، ﴿ وإذا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ [٥]. والاستدلالُ على أَنَّهُ من الصفاتِ بوقوعهِ صفةً [٦] كما في البسملةِ، وكــونِهِ بــإزاءِ المعنَى لا للذَّاتِ غيرَ منقدحٍ، لأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ في البسملةِ صفةٌ، بل بدلٌ [٧] والرحيمُ نعتٌ لَهُ لا لاسْمِ اللهِ تَعَالَى، إذ لا يتقدَّمُ البدلُ على النَّعتِ [٨]، ولا نُسَلِّمُ أَنَّهُ موضوعٌ بــإزاءِ المعنَى لا للذَّاتِ. وكونُهُ مشتقًّا من الرحمةِ لا ينافي علميَّتَهُ [٩]، كـ علي وحسن وصالح وحارث. قالَ ابنُ هشام: " وأمَّا قولُ الزمخشري: إذا قلتَ (اللهُ رحمنٌ) أتصرفُهُ أَمْ لا[١٠]؟ وقــولُ ابــنِ الحاجب: إِنَّهُ اخْتُلِفَ في صرفِهِ [١١]، فخارجٌ عن كلامِ العربِ من وجهينِ، لأَنَّهُ لم يُستَعْمَلْ صفةً ولا مجرَّدًا (٤٢ و) مَعَ أَلْ، إلاَّ في الضرورةِ" [١٢]. **[[دونَ ســكرانَ]]** أي: لم يختلِفْ في منعِ صرفِهِ على الرأيينِ، لأَنَّهُ وُجِدَ لَهُ (فَعْلَى) وانتفتْ منهُ فعلانَــةٌ. وفــيهِ نظــرٌ، لأَنَّ بــني أسدٍ قاطبةً يصرفونَهُ ويقولونَ في مؤنَّثِهِ سكرانةٌ [١٣]. **[[وندمانَ]]** بمعنَى الشِّرِّيبِ، من المنادمَةِ في الشَّرابِ [١٤]، فلم يختلفْ في صرفِهِ لوجودِ (فَعلانــةٍ) [١٥]، حيثُ قالوا: امْرَأَةٌ ندمانةٌ، وانتفاءِ (فَعْلَى)، حيثُ لم يَقُولُوا: امرأةٌ نَدْمَى. وأمَّــا ندمانُ من نَدِمَ بالكَسْرِ، وندامة، فممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لانتفاءِ فَعْلانة منْهُ، ووجودِ

=

عــين الذهب، والنكت وغيرهما، توفي سنة ٤٧٦هــ. معجم الأدباء ٧/ ٣٠٧، ووفيات الأعيان ٦/ ٧٩، وبغــية الوعاة ٢/ ٣٥٦. وينظر رأيه في الدر المصون ١/ ٣٠، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٤٣.

(١) النكت على الحاجبية ورقة ٩.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٦٠١.

(٣) الرحمن ١-٢.

(٤) الإسراء ١١٠.

(٥) الفرقان ٦٠.

(٦) ينظر المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٤٣.

(٧) المصدر السابق ١٤٣.

(٨) ينظر المغني اللبيب ٦٠١-٦٠٢.

(٩) ينظر نتائج الفكر ٥٣، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٤٣.

(١٠) الكشاف ١/ ٤٢.

(١١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٦.

(١٢) مغني اللبيب ٦٠١.

(١٣) ينظــر شــرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٠، واللسان (سكر)، والارتشاف ١/ ٤٢٨.

(١٤) اللسان (ندم).

(١٥) ينظر الارتشاف ١/ ٤٢٨.

فَعْلَى [١].

وقد جَمَعَ الإمامُ جمالُ الدين بن مالك ما جاءَ على (فَعْلان) ومؤنَّثُهُ (فعلانة) في قولِه[٢]:

أجِـزْ فَعْلَـى لِفَعْلانَا ... إذا اسْـتَثْنيْتَ حَبْلانَا
ودَجْـنانا وسَخْنَانَـا ... وسَيْفَانَا وضَحْيانَـا
وصَـوْحَانَا وعَلاَّنَـا ... وقَـشْوَانَا ومَصَّانَـا
ومَـوْتَانَـا ونَدْمَانَـا ... وأَتْـبعْهُنَّ نَصْرَانَـا

والحَبلانُ، بحاءٍ مهملةٍ وموحَّدَة: العظيمُ البطنِ، وقيلَ الممتلئُ غيضًا [٣]. والدَّجنانُ [٤] بدالٍ مهملةٍ وجيم: اليومُ المظلمُ [٥]. والسَّخنانُ، بسينٍ مهملةٍ وخاءٍ معجمة: اليومُ الحارُّ[٦]. والسَّيفانُ: الرجلُ الطويلُ الممشوقُ، فكأَنَّهُ من السيفِ [٧]. والضَّحيانُ، بضادٍ معجمة وحاءٍ مهملةٍ ومثنَّاةٍ تحتية: اليومُ الذي لا غيمَ فيهِ [٨]. والصَّوحانُ [٩]، بصادٍ وحاءٍ مهملتينِ: البعيرُ اليابسُ الظهرِ. والعلاَّنُ، بعينٍ مهملة: الرجلُ الكثيرُ النسيانِ [١٠]، وقيلَ: الحقيرُ. والقَشوانُ، بقافٍ وشينٍ معجمةٍ: الرقيقُ السَّاقينِ[١١].

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٤٦، ولباب الإعراب ٢١٤-٢١٥.

(٢) النكت على الحاجبية ورقة ٨، والمزهر للسيوطي ٢/ ١١٣، نقلاً عن الفرائد لابن مالك، وفيهما: ودخنانا مكان ودجنانا. وتنظر مقدمة محقق التسهيل ٢٤.

(٣) اللسان (حبل)، وفيه: غضبا مكان غيضا.

(٤) ورد في مصادر تخريج الأبيات المذكورة (دخنانا) وليس (دجنانا) ولعل الدماميني قد اعتمد على نسخة مصحفة. وفي اللسان (دخن): وليلة دخنانة: كأنما تغشاها دخان من شدة حرها، ويوم دخنان: سخنان.

(٥) ينظر النكت على الحاجبية ورقة ٨.

(٦) اللسان (سخن).

(٧) الصحاح (سيف).

(٨) اللسان: (ضحا).

(٩) ورد في مصادر تخريج الأبيات المتقدمة (وصوجانا) بالجيم وليس بالحاء المهملة كما ذكر الدماميني، والصوجان من الإبل والدواب: الشديد الصلب.

(١٠) ينظر النكت على الحاجبية رقة ٨.

(١١) ينظر اللسان (قشا).

والمَصَّانُ، بميمٍ وصاد مهملة: اللئيمُ [(١)]. والمَوْتانُ: البليدُ الميِّتُ القلبِ [(٢)]. والنَّدمانُ: المنادمُ [(٣)]. والنَّصرانُ: واحدُ النَّصارَى [(٤)]. وقد استُدْرِكَ عليهِ لفظانِ آخرانِ، وهما: خَمصانُ، لغة في خُمصان [(٥)]. وأَليانُ في: كبشٍ أَليانٍ، أَي: كبيرِ الأَليةِ [(٦)]. ونظمَ ذلكَ الشيخُ بدرُ الدين بن قاسم [(٧)] فقالَ مذَيِّلاً لتلكَ الأبياتِ بقوله [(٨)]:

وَزِدْ فيهنَّ خَمْصَانا على لُغَة وأَليانَا

[[وَوَزْنُ فِعْلٍ]] [(٩)] هذا عطفٌ على العلَّة الأُولى أو الثامنةِ، [[خُصَّ بِهِ]] أي: خُصَّ [(١٠)] الفِعْلُ بِهِ، أي: بذلكَ الوزنِ، فتكونُ الباءُ جارَّةً للمقصورِ على ما هوَ الاستعمالُ العربيُّ الشائعُ. وفي بعضِ الحواشي أَنَّ ضميرَ (بِهِ) عائدٌ إلى الفعلِ، أي: خُصَّ ذلكَ الوزنُ بالفعلِ، على معنى أَنَّ ذلكَ الوزنَ لا يكونُ إلاَّ في الفعلِ، فتكونُ الباءُ جارَّةٌ للمقصورِ عليهِ، على ما وَقَعَ في مواضعَ من الكشَّافِ، ولكنَّهُ خلافُ الشائعِ. وإنَّما شَرَطَ هذا الاختصاصَ، (٤٢ /ظ) لأَنَّهُ لو كانَ الوزنُ عريًّا عنهُ، بأنْ يكونَ مشتركًا بينَ الاسمِ والفعلِ، لم يُؤَثِّرْ مطلقًا، خلافًا ليونس [(١١)] في منعِهِ نحوَ: جَمَل وعَضُد وكَتِف أعلامًا [(١٢)]، ولا إن كانَ منقولاً عن

---

(١) في العين ٧/ ٩٤: "ومصان ومصانة: شتم للرجل، يُعَيَّرُ برضع الغنم من أخلاقها بفيه".

(٢) اللسان (موت).

(٣) اللسان (ندم).

(٤) الصحاح (نصر).

(٥) اللسان (خمص).

(٦) اللسان (ألا).

(٧) أبو محمد، بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المعروف بابن أُم قاسم، مفسر أديب نحوي، له الجنى الداني وشرح ألفية ابن مالك وشرح التسهيل وغيرها، توفي سنة ٧٤٩هـ. غاية النهاية ١/ ٢٢٧، والدرر الكامنة ٢/ ١١٦-١١٧، وبغية الوعاة ١/ ٥١٧.

(٨) ينظر شرح الألفيَّة للاشموني ٢/ ٢٩٣. وقال السيوطي في الفرائد الجديدة ١٠٢: وبقي عليه – أي: ابن مالك – لفظتان، فقلت مذيلاً عليه: وَزِدْ في ذاكَ خَمْصَانَا وكبشاً قيلَ أليانَا

(٩) ينظر الكتاب ٣/ ١٩٨، وما ينصرف ١٣، ولباب الإعراب ٢٠٧.

(١٠) في ك: خص به، بزيادة به.

(١١) نقل الدماميني رأي يونس من شرح الكافية للرضي ١/ ٦٤، وما عندهما مخالف لرأيه الذي نقله عنه سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٠٦، وفيه: " زعم يونس أنكَ اذا سميت رجلاً بضارب من قولك: ضاربْ، وأنت تأمر فهو مصروف. وكذلك إذا سميته ضاربَ، وكذلك ضَرَبَ......".

(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٠، ٦١ وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٤.

الفعلِ، خلافًا لعيسى بن عمر في منعه نحوَ: (ضَرَّبَ) مسمًّى بِهِ [(١)]،[[كَفَعَّلَ]] [(٢)] بفتحِ الفاءِ وتشديدِ العينِ معَ الفتحِ، فإنَّ هذا الوزنَ لا يوجدُ في الأسماءِ ولا يكونُ إلاَّ في الأفعالِ. [[وَبَذَّرَ]] [(٣)] وهذا مبتدأٌ، وهو بموحَّدَةٍ وذالٍ معجمةٍ: اسمُ ماءٍ [(٤)]، قالَ الشاعرُ [(٥)]:

سَقَى اللهُ أَمْوَاهاً عرفتُ مكانَهَا ... جُرابًا وملكومًا وبَذَّرَ والغَمْرَا

وهذهِ كلُّها آبارٌ بمكَّةَ، كذا في الصِّحاحِ [(٦)]، وجُرابٌ بجيم كغُرابٍ، ومَلكُومٌ كمضروبٍ، وبَذَّرَ كما تقدَّمَ ضبطُهُ من التبذيرِ، وهو الإسرافُ، والغَمْرُ بغينٍ معجمة كَفَلْسٍ. [[وخِضَّمَ]] [(٧)] معطوفٌ على المبتدإِ المتقدِّمِ، وهو بخاءٍ وضادٍ معجمتينِ: اسمُ رجلٍ.

قال الجوهري: " وهوَ اسمُ العنبر بن [(٨)] عمرو بن تميم [(٩)]، وقد غُلِّبَ على القبيلةِ، يزعمونَ إنَّما سَمُّوا بذلكَ لكثرةِ الخَضْمِ وهوَ المضغُ، لأَنَّهُ من أبنيةِ الأَفعالِ دونَ الأسماءِ. وخِضَّمَ أَيضًا اسمُ ماءٍ "، قالَ الراجزُ [(١٠)]:

لَولاَ الإِلَهُ ما سَكنَّا خِضَّمَا [(١١)]

[[منقولٌ]] من الفعلِ كما عرفتَ، فلا يُقْدَحُ وجودُهُمَا في الاسماءِ، على وجْهِ النَّقلِ، في دَعْوَى اختصاصِ الفعلِ بذلكَ. ومنقولٌ خبرٌ عن بَذَّرَ أو خِضَّمَ، وخبرُ الآخرِ

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٠، ٦١.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٧، ولباب الإعراب ٢٠٧.

(٤) الصحاح (بذر)، معجم البلدان ١/ ٣٦١.

(٥) كثير عزة، ديوانه ٥٠٣. وينظر المنصف ٢/ ١٥٠، ٣/ ١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦١.

(٦) الصحاح (بذر) وينظر معجم البلدان ١/ ٦١، ٢/ ١١٦، ٤/ ٢١١، ٥/ ١٩٤.

(٧) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٨، ولباب الإعراب ٢٠٧.

(٨) في ل: العبوسي، مكان: العنبر بن.

(٩) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٨، ومعجم البلدان، ١/ ٣٦١، ٣/ ٣٥٩، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الإسراء ٢/ ١٥٤، والاعلام ٥/ ٢٦٨.

(١٠) بلا عزو في الصحاح (خضم)، والتصريف: الملوكي ٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٠، وبعده: ولا ضَلِلْنا بالمشائي قُيَّما.

(١١) الصحاح (خضم).

محذوفٌ. [[وشَلَّمُ]] [(١)] مبتدأٌ وهو بشينٍ معجمةٍ ولامٍ: اسمُ موضعٍ بالشامِ، ويُقالُ: إنَّهُ اسمُ بيتِ المقدس[(٢)]، [[مرتجلٌ]] [(٣)] خبرٌ عن شَلَّمَ، وكونُهُ مرتَجَلاً لايحسنُ جوابًا عن إيرادِ هذهِ الكلمةِ، نقضًا على ماتقدَّمَ من أنَّ الفعلَ يختصُّ بوزنِ (فَعَّلَ)، وقولُ بعضِ أهلِ الحواشي: إنَّ المؤلِّفَ يعني أنَّهُ غيرُ معتدٍّ بهِ، لأنَّهُ لم يقعْ في فصيحِ الكلامِ غيرُ معتَدٍّ بِهِ إذ لا دلالةَ في قولِهِ (مرتجلٌ) على ما زَعَمَ. وإنَّما الجوابُ الحقُّ أنَّ (شَلَّمَ) غيرُ عربيٍّ كما في الصحاحِ والقاموسِ وغيرِهِمَا [(٤)]، وصرَّحَ بِهِ الرضي [(٥)]. فعلى هذا لا يَرِدُ نقضًا لأنَّ كلامَنَا في كلامِ العربِ، كما أَجابَ بِهِ المؤلِّفُ عن (بَقَّمٍ) بقولِهِ: [[وبَقَّمٌ]] بالصرفِ، اسمُ جنسٍ لخشبٍ معروفٍ [(٦)] [[أعجميّ]] [(٧)] وهو جوابٌ متَّجِهٌ. [[أو صدِّرَ]] عطفٌ على خُصَّ، أي: إمَّا أنْ يكونَ الوزنُ خُصَّ الفِعْلُ بِهِ، أَو يكونَ قد صُدِّرَ [[بإحدى]] حروفِ [[نَأَيتُ]] [(٨)]، وهيَ النونُ والهمزةُ والياءُ والتاءُ [[بإباءٍ]] أَي: ملتبسًا بامتناعِ [[التاءِ]] المتحركةِ التي تنقلبُ في الوقفِ هاءً، (٤٣ /و) ليقتوي[(٩)] الشَّبَهُ بالفعلِ من حيثُ هو لا يقبلُها، فينتهضُ للسببيَّةِ، وهذا احترازٌ من نحوِ (أَرمَلَ) للرجلِ العَزبِ [(١٠)]، و(يَعْمَلٌ) للجملِ الكثيرِ العَمَلِ [(١١)]، فإنَّهُمَا منصرفانِ مَعَ الوصفِ الأصليِّ والوزنِ المشروطِ بتصديرِ الزيادةِ لجوازِ إلحاقِ التَّاءِ، نحوُ: امْرَأَةٌ أَرْمَلَةٌ، وناقةٌ يعملَةٌ [(١٢)]، ففاتَ اعتبارُ شرطيَّتِهِ، وهو التباسُهُ بإباءِ التاءِ. [[وإنْ عُرِضَ هوَ]]، أَي: التصديرُ الذي دلَّ عليهِ، صُدِّرَ [[في التَّصغيرِ في]] قولِ الفريقِ [[الأكثرِ، فَمُنِعَ فيهِ]]، أَي: في هذا القولِ [[تُضَيْرِبُ تصغيرُ تَضَارُبٍ]] العَلَمُ المنقولُ من مصدرِ (تَضَارَبَ)

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٠٨، ولباب الإعراب ٢٠٧.
(٢) الصحاح (بقم) و(شلم)، ومعجم البلدان ٣م ٣٥٩.
(٣) ينظر لباب الإعراب ٢٠٧.
(٤) الصحاح والقاموس، واللسان (شلم).
(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٩١.
(٦) الصحاح (بقم) ومعجم البلدان ١/ ٣٦١.
(٧) المعرب ١٠٧، وينظر لباب الإعراب ٢٠٧.
(٨) ينظر الارتشاف ١/ ٤٢٨.
(٩) في ك: ليقوى.
(١٠) الصحاح (رمل).
(١١) ينظر العين ٢/ ١٥٤، والصحاح (عمل).
(١٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٢، وشرح الكافي للرضي ١/ ٤٦، ٦١، ٦٣.

فقيلَ: التَّصغيرُ لم يكنْ فيهِ إلاَّ العلميةُ فَصُرِفَ، وبعدَ التصغيرِ حَدَثَ معَ العلميةِ وزنُ الفعلِ فَمُنِعَ للصرفِ [١].

[[ويُصرفُ]] الاسمُ [[الممنوعُ]] من الصرفِ [[للعلميَّةِ]] [٢]، أَي: الذي مُنِعَ لأَجلِ العلميَّةِ حالَ كونِهِ ملتبسًا [[بزوالِهَا]]، فالباءُ للمصاحبةِ [[لأَنَّها]] متعلِّقَةٌ بـــ(يُصرَفُ)، أَي: يُصْرَفُ ذلكَ لأَنَّ العلميَّةَ [[لا تُسَبَّبُ]] لمنعِ الصرفِ [[إلاَّ مَعَ مشروطِهَا]]، أَي: مَعَ ما جُعِلَتْ هيَ شرطًا [٣] لَهُ، وهوَ التَّعريفُ، والعجمةُ، والتَّركيبُ، والتأنيثُ معنويًّا أَو لفظيًّا بالتَّاءِ، والأَلفُ والنُّونُ المزيدتانِ في اسمٍ غيرِ صفة، [[و]] مَعَ [[العدلِ ووزنِ الفعلِ]] فإنَّها [٤] تُسبِّبُ للمنعِ مَعَهُمَا، نحوُ (عُمَرَ) و(أَحمدَ) وليستْ بشرطٍ فيهما، بدليلِ مَنْعِ (ثُلاثَ) و(أَسودَ). [[وقَدْ تَضَادًّا]] [٥]، أَي: العدلُ ووزنُ الفعلِ [[لغةً]] أَي: تضادًّا لغةً، يعني أَنَّ تضادَّهُمَا إِنَّما جاءَ من جهةِ اللغةِ بحسبِ استقراءِ مواقعِهِمَا، فإِنَّ وزنَ العدلِ إمَّا (فُعَال) كَـــ ثُلاث، أو (مَفْعَل) كــ مَثْلَث، أَو (فُعَل) كـــ أُخَرَ، أو (فَعَلَ) كـــ سَحَرَ، أو (فَعْلُ) كـــ أَمْسُ عندَ بعضِ التَّميميينَ [٦]، أَو (فَعَالِ) كـــ قَطَامِ عندَهُم، وليسَ شيءٌ من هذهِ بوزنِ فَعل، هذا من قبيلِ الاستقراءِ كما قلنا، وإلاَّ فَمِنَ الممكنِ أَنْ يقعَ عدلٌ فيما هوَ من صيغِ أَوزانِ الفعلِ المعتبرةِ في المنعِ. [[فيبقَى الاسمُ]] الذي كانتِ العلميَّةُ فيهِ مؤثِّرَةً [[بعدَ زوالِهَا]] بالتنكيرِ [٧] الحادثِ إِمَّا [[بلا سببٍ]] [٨] أَصلاً فيما كانتِ العلميَّةُ شرطًا فيهِ لزوالِ المشروطِ بزوالِ شرطِهِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ نحوَ (إبراهيم) [٩] إذا نُكِّرَ، لا تبقَى فيهِ العجمةُ المانعةُ من الصرفِ لزوالِها بفقدِ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٠.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩، ولباب الإعراب ٢١٧.

(٣) في الأَصل: (شرط)، وهو خطأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في الأَصل: فإنهما، وهو تحريف، وما اثبتناه من ك، ي.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧.

(٦) ينظر الكتاب ٣/ ٢٧٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨١-١٤٨٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٦.

(٧) في ك: كالتنكير، وهو تحريف.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٩-٧٠.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٩.

شرطِها وهيَ العلميَّةُ، وكذا سائرُ ما هيَ شرطٌ فيهِ. [[أو على سببٍ واحدٍ]] [١] فيما كانتِ العلميَّةُ مؤثِّرةً فيه وليستْ بشرطٍ، كالعدلِ (٤٣ /ظ) ووزنِ الفعلِ. أقولُ هذا [[خلافًا لسيبويهِ]] [٢]، أَي: حالةَ كوني ذا خلافٍ، أَو مخالفًا على تأويلِ المصدرِ بالوصفِ، أو التقديرِ: خولِفَ ذلكَ خلافًا. ولامُ لسيبويهِ للتبيينِ، فهوَ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أَي: إرادتي لسيبويهِ [[في نحوِ أحمَرَ]] أَي: في كلِّ وصفٍ جُعِلَ علمًا، ثم نُكِّرَ، فإنَّهُ يُمْنَعُ الصَّرفَ معَ زوالِ العلميَّةِ، [[للمحِ الأَصلِ]] وهوَ الوصفُ الثَّابتُ لَهُ قبلَ العلميَّةِ، وما ذاكَ إلاَّ لزوالِ ما يَمْنَعُ اعتبارَ الوصفِ الأصليِّ وهوَ العلميَّةُ [٣]. [[ويَنْصُرُهُ]] أَي: ينصرُ سيبويهِ [[صرفُ أَربعٍ]] في قولِكَ: مررتُ بنسوَةٍ أَربعٍ [٤]، حيثُ لم يُعْتَبَرِ الوصفُ مانعًا، لكونهِ عارضًا غيرَ أصليٍّ، لأَنَّ أَربعًا من أَسماءِ [٥] الأَعدادِ، وهيَ ليستْ للصفةِ في الأَصلِ [٦]. [[وَمُنِعَ أَدهَمُ [٧] للقيدِ]] [٨] من الصرفِ، حيثُ اعتبرَ الوصفُ فيه مانعًا لَمَّا كانَ أَصلُ وضعِهِ للصفةِ، وإنْ خرجَ الآنَ عَنِ الوصفيةِ بالغلبةِ، فبانَ لكَ فائدةُ التَّقييدِ بالقيدِ. وحاصلُهُ أنَّ اعتبارَ الأَصالةِ في الوصفِ دارَ مَعَهَا وجودًا في نحوِ (أَدْهَمَ) للقيدِ، وعَدَمًا في نحوِ (أَربعٍ)، فينبغي أَنْ تعتبرَ أَصالةُ [٩] أَحمَرَ في الوصفيةِ لعدمِ المعارِضِ لها بعدَ التنكيرِ، وليسَ المرادُ بالاعتبارِ حينئذٍ أَنَّ الوصــفَ يرجَعُ بعــدَ زوالِ العلميَّةِ حتَّى يكــونَ معنَى رُبَّ أَحمَرَ: رُبَّ شخصٍ ذي حمرةٍ [١٠]، بل المرادُ أَنَّهُ كالثابتِ، لكونِهِ أصليًّا معَ زوالِ ما يضادُّهُ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٩، ٧٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٦.

(٢) الكتاب ١/ ١٩٣، ١٩٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٥١.

(٣) ينظر في هذه المسألة ومخالفة الأخفش لسيبويه وموافقة المبرد للأخفش في معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٤٦، والمقتضب ٣/ ٣١٧، ٣٧٧، وما ينصرف ٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٧، ٦٦، ٦٧-٦٩.

(٤) ما ينصرف ١٢، والمقتصد ٢/ ٩٨٠، وأسرار العربية ١٢٢.

(٥) في ل: الاسماء.

(٦) المقتضب ٣/ ٣٤١، وعلل النحو لابن الوراق ٣٤٠.

(٧) الكتاب ٣/ ٢٠١، وينظر اللسان (دهم).

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٥٢.

(٩) في ك: أصله، وهو تحريف.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٦٨.

من العلميَّةِ حتَّى لو أُريدَ إثباتُ الوصفِ الأَصليِّ، لجازَ بالنظرِ إلى اللَّفظِ لزوالِ مضادِّهِ [١].

[[ولا يلزمُهُ]]، أَي: ولا يلزمُ سيبويهِ[٢] **[[صَرفُ نحوِ أفضلَ]]** المجعول علمًا حالةَ تجريدِهِ عن (من) **[[بعدَ التَّنكيرِ]]**، يتعلَّقُ بـ (صَرْفُ)، فإنَّ مثلَ هذا ينصرفُ بلا خلافٍ،**[[لأنَّ شرطَ وصفيَّتِه اقترانُ (مِنْ) [٣] وقد فاتَ]]** هذا الاقترانُ كما فرضناهُ، فلم يبقَ وجهٌ لاعتبارِها. **[[وللعدلِ]]** عطفٌ على قولِهِ: (للعلمية). والمعنَى: ويصرفُ الممنوعُ للعدلِ، نحوُ عُمَرَ وسَحَرَ، **[[والجمعِ]]** نحوُ مساجدَ، **[[والوزنِ الخاصِّ]]** بالفعلِ، نحوُ: شَمَّرَ، **[[بالتَّصغيرِ]]** [٤]، أَي: يُصْرَفُ ذلكَ بسبَبِ التَّصغيرِ لتفويتِهِ السَّبَبَ المانعَ، أمَّا نحوُ عُمَرَ وسَحَرَ حيثُ تقولُ: عُمَيْرٌ وسُحَيْرٌ، فلزوالِ العدلِ، إذ [٥] لم يُعْدَلا إلاَّ مكبَّرَيْنِ، وأمَّا في الجمعِ فلأنَّكَ في نحوِ: مساجِدَ، تَرُدُّ إلى الواحدِ وتُصَغِّرُ، فتفوتُ صيغةُ الجمعِ، أمَّا في الوزنِ الخاصِّ، فلفوتِ الخصوصيَّةِ بالتصغيرِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تقولُ (٤٤/ و) في شَمَّرَ: شُمَيْمِرٌ [٦]، فيزولُ الوزنُ الخاصُّ. فإنْ قلتَ: يَرِدُ على الجمعِ نحوُ: أَجادِلَ [٧] علمًا، وتصغيرُهُ [٨] نحوُ: أُجَيْدِلَ، وكِلاَهما ممنوعٌ، أمَّا المُكَبَّرُ فلنقلِهِ عن الجمعِ كـ (حضاجرَ")، وأمَّا المصغَّرُ، فلوزنِ الفعلِ بمضارعتِهِ نحو: أُبَيْطِر؟ قلتُ: إنَّما كلامُهُ في الجمعِ لا في المنقولِ عنهُ، ولو سُلِّمَ أَنَّهُ أَرادَ ما هوَ أعمُّ، فمرادُهُ بالتصغيرِ ما يُفْقَدُ معَهُ السببُ، وفي (أُجَيْدِلَ) لم يُفْقَدْ، وإنَّما قالَ: (الوزنُ الخاصُّ)، لأَنَّ الوزنَ المُصَدَّرُ بأحدِ حروفِ (نَأَيْتُ) لا يَنْخَرِمُ بالتصغيرِ، نحوُ: أُحَيْمِر، وتُغَيْلِب في أَحْمَرَ وتَغْلبَ. واعْلَمْ أَنَّ الاسمَ عندَ تصغيرِهِ وعدمِهِ [٩]، بالنسبةِ إلى الصرفِ والمنعِ منهُ، أربعةُ أقسامٍ، منصرفٌ

---

(١) المصدر السابق ١/ ٦٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٠٢، وينظر المقتضب ٣/ ٣١١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٢.

(٣) شرح اللمع لابن برهان٢/٤٥٠، والإيضاح في شرح المفصل١/١٥٢، وشرح الكافية للرضي١/ ٦٨، ٦٩.

(٤) ينظـر الكتاب ٣/ ٢٠٨، ٢٢٤، ٢٢٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٣، لباب الإعراب ٢١٨، والارتشاف ١/ ٤٤٧.

(٥) في الأَصل: اذا، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٦) الارتشاف ١/ ٤٤٧.

(٧) بعدها في ل: جمعا.

(٨) في الأَصل: وتصغيرا، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٩) في ك، ي: وتكبيره، وهو وجه.

فيهما، كزيدٍ ومقابلُهُ كزينب، وغيرُ منصرفٍ في التكبيرِ دونَ التصغيرِ، نحوُ شَمَّرَ وضَرَبَ، وعكسُهُ نحوُ: تَضارب، علمًا كما مرَّ. [[وهوَ]] أي: التصغيرُ [[لكونِهِ وصفًا]] في المعنَى بالصغَرِ والحقارةِ [[لجوازِ غُلَيْمونَ]] [١] بالتَّصحيحِ مَعَ التَّصغيرِ، وامتناعِ، ذلكَ في المكبَّرِ، من حيثُ إنَّ مثلَ هذا الجمعِ [٢]، إنَّما يكونُ لذوي العَلَمِ، بشرطِ أَنْ يكونَ الواحدُ علمًا أَو صفةً على ما هوَ مقرَّرٌ في بابِهِ بشروطِهِ [٣]. والمكبَّرُ وهوَ غلامٌ، ليسَ بعَلَمٍ ولا صفةٍ، بخلافِ المصغَّرِ لصيرورتِهِ بالتَّصغيرِ وصفًا. و(لجوازِ) يتعلَّقُ بـــ (كونِهِ وصفًا).

[[ومُنِعَ صرفُ أُدَيِّرَ]] [٤] نظرًا إلى كونِهِ صفةً بسببِ التصغيرِ. وهوَ وإنْ كانَ عارضًا، فإنَّهُ يعتبرُ، لكونِهِ بناءً مستأنَفًا، كما اعتُبِرَ بالوصفِ العارضِ في نحوِ (مَثْنَى) و(ثُلاثَ)، لكونِهِ وضعًا مستأنَفًا. فإذن لا ينصرفُ (أُدَيِّرُ) تصغيرُ (أدؤُر) [٥] للوزنِ والوصفِ الواقعِ بسببِ التصغيرِ. [[خليق]] أي: حقيقٌ، وهذا خبرُ المبتدإِ الذي قدَّرناهُ، ولكونِهِ يتعلَّقُ بهذا الخبرِ، أَي: والتصغيرُ خليقٌ لأَجلِ كونِهِ وصفًا، [[بإخلالِ العلميَّةِ]] [٦]، بحيثُ كانَ ينبغي أَنْ يمنعَهَا من التَّأثيرِ لمنافاتِهِ إِيَّاهَا، إذِ الوصفُ يقتضي العمومَ، والعلميَّةُ تقتضي الخصوصَ، [[لكنْ]] لم يجعلُوهُ مخلاً بها، فحكَمُوا بمنعِ طُلَيْحَةَ مصغَّرًا من الصرفِ كما منعوهُ مكبَّرًا، [[كأنَّهم جعَلُوا المُصغَّرَ نَبَزًا]] [٧] بفتحِ النُّونِ والموحدَةِ، أَي: لقبًا، فلم يجعَلُوهُ وصفًا محضًا، بل هوَ عَلَمٌ موصوفٌ، والعَلَمُ الموصوفُ لا يخرجُ بالوصفِ عن العلميَّةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تقولُ: جاءَ [٨] طلحةُ الحقيرُ، كما تقولُ طليحةُ [٩]، فلا تضادَّ بينَ التصغيرِ والعلميَّةِ، لأَنَّ الذَّاتَ باقيةٌ. وغايةُ (٤٤/ظ) الأمرِ أَن انْضَمَّ إليها وصفٌ زائدٌ، وهوَ الحقارَةُ، فللنَّظَرِ إلى هذهِ الصِّفَةِ جُمِعَ جَمْعَ التَّصحيحِ [١٠]، وللنَّظَرِ إلى العلميَّةِ مُنِعَ

---

(١) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣٢-١٣٣، ولباب الإعراب ٢١٨ وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٩.

(٢) في ك: الجميع.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢، ٣، والتسهيل ١٣-١٤، ولباب الإعراب ١٣٠.

(٤) في الأَصل: وأدير، بزيادة الواو، وما أثبتناه من سائر النسخ وينظر لباب الإعراب ٢١٩.

(٥) ينظر اللسان (دور)، والارتشاف ١/ ١٧٩.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٢١٩.

(٧) لباب الإعراب ٢١٩.

(٨) في ك، ي، ل: جاءني، وهو وجه.

(٩) في ل: جاءني طليحة، وهو وجه.

(١٠) في ك، ي: تصحيح، وهو وجه.

من الصرفِ. ولذا قالَ المؤلِّفُ: [[فلم يصرفُوهُ]]. هذهِ المسألةُ ذكرَهَا الرَّضي عَنْ بعضِهِم، واستشكَلَهَا بأنَّ الوصفَ المعتبرَ في بابِ مَنْعِ الصَّرفِ، هوَ الذي وضعَ صحيحَ التَّبعيَّةِ، لِمَا يُخَصِّصُ الذاتَ المبهمَةَ، ومنَعَ منافاةَ العلميَّةِ للصفَةِ (١). [[ونحوُ: أُحادُ]] عطفٌ على الممنوعِ، أَي: يُصْرَفُ نحوُ (أُحاد)[[بعلميَّته (٢) لمذكَّرٍ]] (٣) لا لمؤنَّثٍ، فإِنَّهُ يُمْنَعُ عندَ جعله علمًا للمؤنَّثِ من الصرفِ للعلميَّةِ والتَّأنيثِ، وأَمَّا إِذا جُعِلَ علمًا للمذكَّرِ فليسَ فيهِ إِلاَّ العلميَّةُ، ومعنَى العدلِ فيهِ غيرُ موجود. قلتُ: وهذا الذي ذَكَرَهُ المؤلِّفُ ليسَ مذهبَ الجمهورِ(٤)، وإِنَّما ذهبَ إِليهِ بعضُ النُّحاةِ. قالَ في التسهيلِ - بعدَ ذِكْرِهِ للمعدولاتِ من آحاد وأَخواتِهِ -: " ولا يجوزُ صرفُهَا، مذهوبًا بها مذهبَ الاسماءِ، خلافًا للفراءِ، ولا مُنَكَّرَةً بعدَ التَّسميةِ بها، خلافًا لبعضِهِم " (٥).

[[ومطلقُ الممنوعِ]] برفعِ المضافِ عطفًا على نائبِ الفاعلِ من قولهِ أَوَّلاً: (ويُصرَفُ الممنوعُ)، أَو على قولِهِ: (نحوُ أُحاد). والمعنى: ويصرَفُ جميعُ ما لا ينصرفُ من غيرِ استثناءٍ [[باللاَّم]] (٦)، أَي: يصرفُ بسببِ دخولِهَا مُعَرِّفَةً كانتْ نحوُ: مررتُ بالمساجدِ، وزائدةً كما في الدَّاخلَةِ على يزيدَ في قولِهِ (٧):

رأَيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكًا

عندَ بعضِهِم. [[والإِضافَةِ]] (٨) نحوُ: مررتُ بأَحمدِكُم، ومساجدِ اللهِ، بناءً على أَنَّ الاسمَ دخلَ عليهِ ما هوَ من خواصِّ الاسماءِ، فقابلَ شبَهَ الفعلِ، فرجعَ إِلى أَصلِهِ من الصرفِ (٩).

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ٦٩.

(٢) في ك، ي: بالعلمية.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٢٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٧.

(٤) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٤٧، ٤٤٨، والمساعد ٢/ ٣٤، ٣٥.

(٥) التسهيل ٢٢٢. وقال ابن عقيل في المساعد ٣/ ٣٥: "وهو مروي عن الأخفش، واختلف عن أبي علي، فنقل عنه النحاس الإسراء، وغيره المنع، وهو قول الجمهور، لشبهه أصله، لأنه صار نكرة، كما كان قبل التسمية".

(٦) ينظر الكتاب ١/ ٢٢-٢٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٠، والارتشاف ١/ ٤٣٦.

(٧) ابن ميادة، وتقدم تخريجه في ق ٢٦ ظ.

(٨) ينظر الكتاب ١/ ٢٢-٢٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٠، والارتشاف ١/ ٣٢٦.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/ ٧٠.

[[وفي رأيٍ: ينجرُّ]] بالكسرِ [[معَ عدمِ انصرافِهِ]]، بناءً على أَنَّ الكسرَ لم يزلْ عنهُ، إلاَّ تبعًا لزوالِ التنوينِ للعلَّتينِ (١)، فَلَمَّا كانَ زوالُ التنوينِ هنا لأَجلِ اللاَّمِ أَوِ الإِضافةِ لاَ لأجلِ العلَّتينِ، زالَ موجبُ منعِ الكسرِ، فدخلَ الكسرُ (٢). هذا (٣) قولُ الأَكثرينَ (٤). وثَمَّ قولٌ ثالثٌ مفصَّلٌ، وهو أَنَّ ما كانَ مانعَ الصرفِ فيهِ قائمًا، معَ وجودِ اللاَّمِ أَوِ الإِضافةِ، كالمساجدِ ومساجدِكُم، لأَنَّ المؤثِّرَ الجمعُ المتناهي، وهوَ باقٍ، فهوَ منجرٌّ بالكسرِ لا منصرِفٌ (٥). وكذا لِمَا كانَ بهذهِ المثابَةِ. وإنْ لم يكُنِ المانعُ قائمًا كما في إبراهيمِكُم لذهابِ العلميَّةِ التي (٦) شَرْطٌ، فهوَ منصرفٌ.

[[وبالتناسبِ]] (٧) عطفٌ على (باللاَّمِ) أَي: ويصرفُ الممنوعُ بسببِ التناسبِ، كقراءةِ نافعٍ والكسائي (٨). ﴿ سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وسَعِيرًا ﴾ (٩)، (٤٥/و) فصرفَ (سَلاسِلاً) لَمَّا انْضَمَّ إِلى الأسماءِ المنصرفَةِ، رعايةً لتناسبِ الأَلفاظِ المجتمعَةِ. وكقراءَةِ الأعمشِ (١٠) ﴿ ولا يَغُوثًا ويَعُوقًا ﴾ (١١) صُرِفا لتناسبِهِمَا ﴿وَدًّا وسُوَاعًا وَنَسْرًا﴾ (١٢). والتناسبُ أمرٌ مطلوبٌ في كلامِهِم.

---

(١) في ل: بالعلتين.

(٢) (الكسر) ساقطة من ك، ل.

(٣) في ك، ل: وهذا.

(٤) ينظر الأُصول ١/ ٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٦، ٧٠.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨، والإِيضاح لابن الحاجب ١/ ١٢٥.

(٦) في ك: هو.

(٧) ينظر التسهيل ٢٢٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٨، والارتشاف ١/ ٤٤٨، وأَوضح المسالك ٤/ ١٣٦، والمساعد ٣/ ٤٣.

(٨) السبعة ٦٢٣، والتيسير ٢١٧، وينظر مغني اللبيب ٢٥١، ٢٥٣.

(٩) الإنسان ٤. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "سلاسلَ وأغلالاً وسعيراً..." وينظر البيان في غريب القرآن ٢/ ٤٨٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٥٧.

(١٠) هـو سليمان بن مهران، تابعي، توفي سنة ١٤٨هـ. طبقات ابن سعد ٦/ ٣٤٢، ومعرفة القراء الكبار ٧٨، وغاية النهاية ١/ ٣١٥. وتنظر قراءته في مختصر في شواذ القراءات ١٦٢.

(١١) نـوح ٢٣. وضـبطت الآية في المصحف بقراءة حفص " ولا يغوثَ ويعوقَ "وينظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٤٢.

(١٢) نوح ٢٣.

[[وبالضَّرورةِ]]، أي: ويُصْرَفُ أيضًا بسببِ الضَّرورةِ [(١)]، لكن قد تكونُ الضرورةُ موجِّهَةً للصَّرفِ، كقولِهِ [(٢)]:

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ

إذ لا محيصَ فيهِ عن الصَّرفِ، لأَنَّ الوزنَ لا يستقيمُ بدونِهِ، وقد لا تكونُ موجِّهَةً كقولِهِ [(٣)]:

أَعِدْ ذِكْرَ نعمانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ المِسكُ ما كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

إذ لو بقِيَ (نعمان) على منعِ الصرفِ لم ينكسرِ الوزنُ، إلاَّ أَنَّهُ يكونُ فيهِ الزُّحافُ المُسَمَّى بالكَفِّ [(٤)]، وهوَ قبيحٌ عندَهُم، فَدَعَتِ الضرورةُ إلى الصرفِ، لتحصيلِ أَمرٍ مستحسنٍ. قالَ الرضي: " ولا ينصرفُ ما فيهِ الأَلفُ المقصورةُ، لعدمِ الضرورةِ " [(٥)]. قلتُ: يعني لأَنَّ التَّنوينَ حرفٌ ساكنٌ، كما أَنَّ الألفَ كذلكَ، فَلاَ مُلْجِئَ إلى أَنْ يُحذَفَ ساكنٌ ويُؤْتَى بساكنٍ آخَرَ، وهذا إِنَّما يتمُّ أَنْ لو كانَ الساكنانِ متساويينِ في الحُكْمِ، وليسَ كذلكَ، فإنَّ الأَلفَ لا يقبلُ الحركةَ، والنُّونَ الساكنةَ تقبلُهَا، وقد تدعُو الضرورةُ إلى نقلِ حركَةِ متحرِّكٍ متأخِّرٍ إلى ساكنٍ متقدِّمٍ، ولا يَتَأَتَّى الوزنُ إلاَّ بِهِ، فيحذفُ الألفُ ويُؤتَى بتنوينِ الصَّرفِ ليتأتَّى النقلُ، كما قالَ الشاعرُ [(٦)]:

عَلِقْتُهَا غَضْبَى انِ اسْتَرْضَيْتُها نَفَرَتْ وَبَدَّلَتْنِيَ بالإقبالِ إِعْرَاضَا

فتأَمَّلْهُ.

[[خلافًا للكوفيةِ]]، أي: للطائفَةِ أو الجماعةِ الكوفيةِ [[في أَفْعَلَ مِنْ كذا]] [(٧)]، فإنَّهُم لم يجوِّزُوا صرفَهُ، بناءً على أَنَّ (مِنْ) مَعَ مجرورِهِ كالمضافِ إليهِ لأَفْعَلَ، فلا ينوِّنُ ما هوَ كالمضافِ. قالَ الرضي: " والأَصلُ الجوازُ، والكلامُ في الضرورةِ، وفَرْقٌ بينَ المضافِ وما هوَ كالمضافِ [(٨)]. وظاهِرُ كلامِ ابنِ مالكٍ في التسهيلِ أَنَّ الخلافَ في أفْعَلَ التفضيلِ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٧، والتسهيل ٢٢٣، ولباب الإعراب ٢١٥، وأوضح المسالك ٤/ ١٣٦، ومغني اللبيب ٤٤٨-٤٤٩.

(٢) لامرئ القيس وقد تقدم في ق ٣٢ و.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) الزحاف:هو التغيير الذي يلحق أجزاء البيت، والكف: هو حذف السابع الساكن من الجزء. ينظر الجوهرة في العروض والقافية ٤١، ٤٤، وشرح تحفة الخليل ٤٤.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) ينظر الإنصاف مسألة (٦٩) ٢/ ٤٨٨، ولباب الإعراب ٢١٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٨.

(٨) شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨.

مطلقًا، ولكنَّهُ لم يصرِّحْ بأنَّ المخالِفَ في هذا الكوفيُّونَ [١]. **[[دونَ العكسِ]]** وهوَ مَنْعُ المنصرفِ من الصرفِ لأَجلِ الضرورةِ. **[[خلافا لهم]]**، أَي: للكوفيةِ في تجويزِ ذلكَ، لا مطلقًا بل **[[في تَجَرُّدِ العلميَّةِ]]** دونَ غيرِها من الأَسبابِ لقوَّتِها، فاعتبروها مستقلَّةً بالمنعِ من الصرفِ [٢].

[[ومرداسُ]] في قولِ الشاعرِ [٣]:

وما كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ   يفوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

لا يَرِدُ (٤٥/ظ) على البصريينَ، لأَنَّهُ إِمَّا **[[معارَضٌ بشَيْخِي]]** أَي: بروايةِ مَنْ رَوَى البيتَ (يفوقانِ شَيْخِي في مَجْمَعِ) [٤]، **[[أَو شاذٌّ]]** لا تَنْبَني الأَحكامُ على مثله، وفي الأَمرينِ نظرٌ، أَمَّا الأَوَّلُ فلأَنَّ الروايَةَ بذلكَ ثابتةٌ في الصَّحيحِ بلا شكٍّ، والروايةُ الأُخرى بتقديرِ ثبوتِها لا تعارضِهَا. وأَمَّا الثاني فلأَنَّهُم لم يَستَنِدُوا إِلى هذا البيتِ فقط، بل أَنشدُوا عليهِ شواهِدَ كقولِه [٥]:

طَلَبَ الأَزارِقَ بالكتائِبِ إِذ هَوَتْ   بِشَبيبَ غائلَةُ النُّفوسِ غَدُورُ

وكقولِ الآخَرِ [٦]:

وقائلةٍ ما بالُ دَوْسَرَ بَعْدَمَا   صَحَا قلبُهُ عَن آلِ ليلَى وعَنْ هِنْدِ

---

(١) التسهيل ٢٢٣-٢٢٤، وينظر المساعد ٣/ ٤٣.

(٢) مذهب الكوفيين إجازته، ووافقهم الأخفش والفارسي وابن برهان الأنبياء وجماعة من المتأخرين منهم ابن مالك وابن هشام. ينظر الموشح ٩٢، والحلل ٣٧٨، والإنصاف مسألة (٧٠) ٢/ ٤٩٩، وشرح الأَلفيَّة للمرادي ٤/ ١٧١، وشرح التصريح ٢/ ١٢٨.

(٣) العباس بن مرداس، ديوانه ٨٣. والبيت في الأُصول ٣/ ٤٣٧، والإنصاف ٢/ ٤٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٨.

(٤) هي رواية المبرد. ينظر الأصول ٣/٤٣٨،والإنصاف ٢/٥٠٠..

(٥) الأخطل، شعره ٢/ ٤٠٨. والبيت في شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٧٧، والإنصاف ٢/ ٤٩٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٩.

(٦) دوسر بن دهبل القريعي في الأصمعيات ١٥٠، وفيه برواية البصريين (ما للقريعي)، ولا شاهد فيه حينئذ. والبيت في شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٧٨، والإنصاف ٢/ ٥٠٠، والضرائر ١٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٠، ويروى: ما بال دوسر بعدنا.

وأَبيات أُخَر [١]. وأمَّا إنشادُ بعضِهِم في هذا المقامِ قولَ الشاعرِ [٢]:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عامـــــ ـــرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرضِ

فقابلٌ للنزاعِ، لجوازِ أَنْ يكونَ مَنْعُ عامر لكونِهِ اسمًا للقبيلةِ، ففيهِ العلميَّةُ في ذِكْرِ كلِّ نوعٍ وما يشتملُ عليهِ من الأَقسامِ، وبدأَ بالمرفوعِ لأَنَّهُ عمدةُ الكلامِ فقالَ:

---

(١) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٧٧-٤٧٩، والإنصاف ٢/ ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٩-١٥١١.

(٢) لذي الإصبع العدواني، ديوانه ٤٨. والبيت في الأُصول ٣/ ٤٣٨، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٧٧، والإنصاف ٢/ ٥٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٠.

الفاعلُ

[[المرفوعُ ما اشتملَ على عَلَمِ الفاعليةِ]] [1] ، وقد عَلِمْتَ في ما تقدَّمَ أَنَّ عَلَمَ الفاعليَّةِ هوَ الرَّفْعُ، وأَنَّ الرَّفْعَ يكونُ بالضمَّةِ، والواوِ، والألفِ، فمرادُهُ أَنَّ المرفوعَ ما اشتمَلَ على واحد من هذهِ الأُمورِ، كقامَ زيدٌ، وذهبَ العمرونَ، وجاءَ الخالدانِ.

[[الفاعلُ ما أُسنِدَ إليه]] [2] اسْمًا صريحًا كانَ كما في: قامَ زيدٌ، أو مُؤَوَّلاً بِهِ بِسَبَبِ وجودِ حرفٍ مصدريٍّ كقوله [3]:

يَسرُّ المرْءَ ما ذَهَبَ اللَّيالي

أَي: ذهابُها [4]، أو بدونه، نحوُ: ﴿إِنَّ الَّذينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذرْهُمْ﴾ [5]. إذا أُعربَ (سَوَاءٌ) على أَنَّهُ خبرُ (إِنَّ)، والجملةُ فاعلاً لسَواء، أَي: مُسْتَوٍ عَلَيْهِمْ الإِنذارُ وعدمُهُ[6]، فالفاعلُ اسمٌ بالتأويلِ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ [7]، ولذا قالَ (ما) ليشملَ الكلَّ، وقالَ (ما أُسْنِدَ إِليهِ) ليشملَ النسبةَ الواقعةَ في الخبرِ كما مَرَّ [8]، وفي الإِنشاءِ كما في: قُومُوا [9].

[[مجرَّدُ الفِعْلِ]] نحوُ: قامَ زيدٌ، وهو احترازٌ من مثلِ: زيدٌ قامَ، فإنَّ المسندَ فيه الجملةُ المركَّبةُ من قامَ وفاعلِهِ، الذي هو ضميرٌ مستترٌ لا مجرَّدَ الفعلِ. [[أَو شبهِهِ]] [10] كاسمِ الفاعلِ، نحوُ: أَقائمٌ الزيدانِ، والصفةِ المشبَّهَةِ، نحوُ: أَحسنَ أَخواكَ، وأفعل

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٠.

(٣) بـلا عــزو في شرح المفصل لابن يعيش١/ ٩٧، ٨/ ١٤٢،والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٣٣، والهمع١/ ٢٨١. وعجزه : وكانَ ذهابُهُنَّ لَهُ ذهابا

ورد البيت في حماسة البحتري ٩٦ منسوبًا إلى عبد الرحمن بن أَسد الأسدي برواية:

يودُّ المرءُ لو نفدَ اللَّيالي

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه حينئذ.

(٤) ينظر الارتشاف ٢/ ١٧٩.

(٥) البقرة ٦.

(٦) ينظر البيان: في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٩، ٥٠، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢١.

(٧) ينظر الكشاف ١/ ١٥١، ومغني اللبيب ١٨٨-١٨٩، ٥٥٩.

(٨) ينظر ق ١٨و.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧١.

(١٠) المصدر السابق ١/ ٧١.

التفضيل، نحوُ: مررتُ برجلٍ (**٤٦** /و) أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عينِ زيد. وفي بعضِ الحواشي: واسم المفعولِ، وهوَ سهوٌ، لأَنَّ المؤلِّفَ لا يَراهُ كالزمخشري[1] وَمَنْ قالَ برأيِهِ[2]، وإنَّما قالَ: **[[على نهجٍ]]** أَي: طريقِ **[[القيامِ بِهِ]]** باعتبارِ كونِ المسندِ على صيغةِ المبنيِّ للفاعلِ لا المفعولِ بِهِ، ليدخلَ ما هوَ قائمٌ بِهِ حقيقةً في[3] نحو: ظَرُفَ زيدٌ، وما ليسَ كذلكَ، نحوُ: قَرُبَ زيدٌ[4] من الجدارِ. واستحالَ الجمعُ بينَ القصدينِ، فإنَّ هذهِ وأمثالَها من قبيلِ الفاعلِ عندَ النُّحاةِ[5]، لأَنَّ صيغةَ المسندِ في الكلِّ، صيغةُ المبنيِّ لِمَنْ قامَ بِهِ، وإنْ لم يكنْ قائمًا في بعضِ الصورِ، وهذا الظرفُ لغوٌ يتعلَّقُ بـــ (أُسْنِدَ)، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ (مستقرًّا) صفةَ مصدرٍ محذوفٍ، أَي: إسنادًا كائنًا على نهجِ القيامِ بِهِ، وإنْ جوَّزَهُ الرضي في عبارةِ الكافيةِ[6]، لأَنَّ الموصوفَ بالظرفِ، كالموصوفِ بالجملةِ، لا يُحْذَفُ في غيرِ الضرورةِ[7]، إلاَّ أَنْ يكونَ بعضَ متقدِّمٍ مجرورٍ بـــ مِنْ أو في[8]، وهذا مفقودٌ ههنا، فخرجَ بهذا القيدِ مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، وبكرٌ مضروبٌ غلاماهُ. والجرجاني[9] والزمخشري[10] وجماعةٌ لا يذكرونَ هذا القيدِ، لأَنَّ مثلَ هذا عندَهم فاعلٌ اصطلاحًا، ولا مشاحَّةَ في الاصطلاحِ[11].

[[وهوَ]] أَي: الفاعلُ **[[واحدٌ فقط]]**[12]، أَي: لا يجوزُ أَنْ يتعدَّدَ الفاعلُ، فيرتَفِعُ اسمانِ مختلفانِ أو أَكثرُ، بجهَةِ الفاعليَّةِ لفعلٍ واحدٍ، بطريقِ الأَصالةِ، فخرجَ نحوُ: قامَ

---

(١) المفصل ١/ ٥١، وينظر شرحه لابن يعيش ١/ ٧٤.

(٢) منهم الرضي كما في شرحه على الكافية ١/ ٧١.

(٣) (في) ساقطة من ك، ل.

(٤) في ل: عمرو، وهو وجه.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧١.

(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ٧٠، ٧١.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٥٨، ٦٠، ٦١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣١٧، والمساعد ٢/ ٤٢١.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣١٧، ومغني اللبيب ٨١٧-٨١٨، والمساعد ٢/ ٤٢١.

(٩) ينظر المقتصد ١/ ٣٢٦، ٣٤٦.

(١٠) المفصل/ ١٥١-١٥٢، وشرحه لابن يعيش ٧/ ٦٩.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧١.

(١٢) لباب الإعراب ٢٢١.

الزيدانِ، ونحوُ: جاءَ زيدٌ أخوكَ، عندَ مَنْ يقولُ[1] عاملُ البدلِ والمبدلِ منهُ واحدٌ، ونحوُ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، وإنَّما كانَ كذلكَ، لأنَّ نسبةَ الفعلِ أَو ما يشبهُهُ إلى الفاعلِ على جهةِ الإسنادِ، وهوَ لا يختلفُ، فلا يتعدَّدُ الفاعلُ، بخلافِ نسبتِهِ إلى المفعولِ، فإنَّها على جهَةِ التعلُّقِ، والتعلُّقُ تختلفُ جهاتُهُ إذ قد يتعلَّقُ الفعلُ بالمفعولِ على أَنَّهُ الذي فُعِلَ، وهوَ المفعولُ المطلقُ، أَو الذي فُعِلَ بِهِ، وهوَ المفعولُ بِهِ، أَو الذي فُعِلَ فيهِ، وهوَ المفعولُ فيهِ، أو الذي فُعِلَ لأجلِهِ، وهوَ المفعولُ لَهُ، أَو الذي فُعِلَ مَعَهُ وهوَ المفعولُ مَعَهُ.

[[وتُواهِقُ رِجْلاَهَا يَدَاهَا]] جملةٌ أُرِيدَ بها لَفْظُهَا، وهيَ ههنا مبتدأٌ، يشيرُ بذلكَ إلى قولِ أَوس[2] يَصِفُ أتانًا يتبعُهَا عَيْرٌ:

تُواهِقُ رِجْلاَهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ ... لها قَتَبٌ خَلْفَ الزَّمِيلَةِ رادِفُ

(٤٦ /ظ) وهوَ من إنشاداتِ سيبويهِ[3]. والمواهقةُ: المباراةُ في السَّيرِ[4]، تقولُ: تواهَقَتِ الإبلُ، أَي: سارَتْ وتعارَضَتْ في سيرِهَا[5]، فكأَنَّ رِجلَي هذهِ الأتانِ تعارضُ يدَيْهَا في سرعةِ الخَطْوِ. ورأسُهُ: مبتدأٌ خبرُهُ قَتَبٌ. ولها: صفةٌ لقتبٍ[6] في الأصلِ، تقدَّمَ وانتصبَ على الحالِ منهُ، فإنْ قلتَ: إنَّما يكونُ الحالُ من فاعلٍ أَو مفعولٍ، وذا خبرٌ. قلتُ: هوَ في معنَى المفعولِ، لأَنَّ هذا تشبيهٌ بليغٌ، أَي: ورأسُهُ كقتبٍ، أَي: يشبِهُ قَتَبًا. والاسميَّةُ حالُ فاعلِ تُواهِقُ. ورادفٌ صفةٌ لِقَتَبٍ، أَي: تابعٌ. وخَلْفَ الزَّميلَةِ يتعلَّقُ بِهِ. والمرادُ بالزَّميلَةِ الأتانُ المزمولَةُ، أَي: المتبوعَةُ من قولِكَ: زَمَلَ هذا هذا، إذا تَبِعَهُ كما ذَكَرَهُ في القاموسِ[7]. وهوَ من وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ المضمَرِ. يريدُ الشاعرُ أَنَّ الأتانَ تسرعُ[8] الخَطْوَ والعَيْرُ لا يُفارِقُهَا، بل رأسُهُ عندَ مؤخَّرِهَا كالقَتَبِ المجعولِ خَلْفَهَا. وفي العُبابِ أَنَّهُ يُرْوَى: خَلْفَ الحقيبةِ، مكانَ خَلْفَ الزَّمِيلَةِ، وهُمَا كنايتانِ عن الكفلِ.

[[هَوَّنَ خَطْبَهُ]] أَي: حالَهُ **[[تَساوِي طَرَفَي المُفَاعَلَةِ حقيقةً]]** في أنَّ كلَّ واحدٍ

---

(١) منهم المبرد كما في الارتشاف ٢/ ٦١٩.

(٢) ديوان أَوس بن حجر ٧٣. والشاهد في الكتاب ١/ ٢٨٧، والخصائص ٢/ ٤٢٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٣، ولباب الإعراب ٢٢١، ويروى: خلف الحقيبة.

(٣) الكتاب ١/ ٣٨٧.

(٤) العين ٤/ ٦٤.

(٥) اللسان (وهق).

(٦) في ك، ي: للقتب، وهو وجه.

(٧) القاموس (زمل).

(٨) في ك: تشرع، وهو تصحيف.

منهما فاعلٌ باعتبارٍ، ومفعولٌ بِهِ باعتبارٍ، كما في قولِكَ: ضارَبَ[١] زيدٌ عمرًا [٢]، فالضَّربُ كما وَقعَ من زيدٍ على عمرٍو، وَقَعَ من عمرٍو على زيدٍ [٣]، فإذًا هذا البيتُ نقضًا لِمَا أصَّلناهُ من أنَّ الفاعلَ لا يتعدَّدُ أَصالةً. ووجهُ التَّفصِّي [٤] قد أُشيرَ إليهِ. وتقريرُهُ: أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ قولَهُ: (رِجْلاَهَا يَدَاهَا) هو الفاعلُ، بل رِجْلاَهَا فاعلٌ، ويَدَاهَا هوَ مفعولٌ، لكنَّهُ أَعطَى المفعولَ إعرابَ الفاعلِ في هذا المحلِّ، نظرًا إلى أَنَّهُ فاعلٌ بحسبِ المعنَى، كما أَعطَى الفاعلَ إعرابَ المفعولِ، نظرًا إلى ذلكَ، كما في قولِ الشَّاعرِ [٥]:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا

في روايَةِ مَنْ نَصَبَ الحيَّاتِ.

وإذا كانَ المفعولُ الصَّريحُ الذي لا يتأتَّى فيهِ اعتبارُ كونِهِ فاعلاً معنًى قد يُعْطَى إعرابَ الفاعلِ عندَ أَمْنِ اللَّبسِ كما في قولِهِ [٦]:

إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ ... كيفَ مَنْ صادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ

فما نحنُ فيهِ أَوْلَى. ويدلُّ على أَنَّ (يَدَاهَا) مفعولٌ على روايةِ مَنْ رَوَاهُ بالياءِ، وهيَ روايةُ السِّيرافي كما قِيلَ [٧]. وحكَى ابنُ هشام في حواشي التسهيلِ أَنَّ في العوفي[٨] لابنِ الخشاب [٩]: جوَّزَ البصريون (٤٧ /و) في: خاصَمَ زيدٌ عمرٌو، رفْعَهُمَا في الضرورةِ

---

(١) في ي: تضارب. (٢) في الأصل، ي: عمرو، وما أثبتناه من ك، ل.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٢٦، ولباب الإعراب ٢٢٢.

(٤) تفصَّى: تخلص من المضيق والبلية، وتفصى من الديون: خرج منها وتخلص. الصحاح (فصا).

(٥) العجاج في ديوانه ٣/ ٣٣٣، وعبد بني عبس في الكتاب ١/ ٢٨٦-٢٨٧، ومساور بن هند العبسي في اللسان (ضرزم). وقد نسب إلى غيرهم. ينظر الخصائص ٢/ ٤٣٠ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٣، ومغني اللبيب ٩١٧، والعيني (بهامش الخزانة) ٤/ ٨٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٤٠، ١١/ ٤١١ وبعد هذا البيت:

الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجعمَا ... وذات قرنينِ ضموزاً ضرزَمَا

(٦) بلا عزو في مغني اللبيب ٩١٨، والهمع ٣/ ٨.

(٧) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، له أخبار النحويين البصريين وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٣٦٨هـ. طبقات الزبيدي ١١٩، والفهرست ٦٢، وتاريخ بغداد ٧/ ٣٤١، وانباه الرواة ١/ ٣١٣.

(٨) لم أقف على كتاب بهذا الاسم لابن الخشاب.

(٩) هو أبو محمد بن عبد الله بن أحمد بن الخشاب النحوي، عالم بالعربية ومشارك في كثير من العلوم، له شرح اللمع لابن جني، والمرتجل في شرح الجمل وغيرهما. كانت وفاته سنة ٥٦٧هـ. انباه =

حملاً على المعنَى، وأنشدَ سيبويهِ قولَ أوس: (تُواهِقُ رِجْلاَها يَدَاها). قالَ ابنُ هشام: فعلى هذا يجوزُ في الاختيارِ: ضاربَ زيدٌ عمروٌ، إذ لا ضرورة في البيتِ. وحَكَى ابن الأَنْباري عن قوم من النحويين: خاصم زيداً عمراً. لأَنَّ كان منهما مفعول، كما أنّ كُلاً منهما فاعل. إلى هنا كلامه [(١)].

وقد استبنتَ أنَّ قولَ المؤلِّفُ: (هوَّنَ إلى آخرِه) خبرُ قولِه: (تُواهِقُ رِجْلاَهَا يَدَاهَا). هذا الوجْهُ الذي ذكرناهُ من التخريجِ ثابتٌ [[مَعَ وجوه أُخَرَ]] يمكنُ تخريجُ البيتِ عليها، فيقالُ: يَدَاهَا مفعولٌ وإعرابُهُ فتحةٌ مقدَّرَةٌ على الأَلِفِ على لغةِ مَنْ يُلْزِمُ المثنَّى الأَلفَ مطلقًا [(٢)]، أَو فاعلٌ لمحذوف، أَي: تُواهِقُهُمَا يَدَاهَا [(٣)]. أَو خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، والجملةُ استئنافيَّةٌ جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، كأَنَّهُ لَمَّا قالَ: تُواهِقُ رِجْلاَهَا، قيلَ: ما الذي تواهقانُهُ؟ قيلَ: يَدَاها، أَي: المُواهِقُ يَدَاهَا. أَو يقالُ: يَدَاهَا معطوفٌ على رِجْلاَهَا، وحذفُ العاطفِ والمفعولِ، أَي: تُواهِقُ رِجْلاَهَا يَدَيْهَا، ويَدَاهَا رِجْلَيْهَا.

[[ولكونِ علامةِ التثنيةِ]] وهيَ الأَلفُ، [[و]] علامةِ [[الجمعِ]] وهيَ الواوُ، [[في الفعلِ ضميرَ الفاعلِ]] حيثُ تقولُ: الزيدانِ يفعلانِ، والزيدونَ يفعلونَ [[لا تجامعُهُ]]، أَي: لا تجامعُ الفاعلَ الظاهرَ [[في]] الاستعمالِ [[الأَفصحِ]]، وهيَ لغةُ الأَكثرينَ، فلا يقالُ: يفعلانِ الزيدانِ، ولا يفعلونَ الزيدونَ [(٤)]، على أَنْ يكونَ الاسمُ الظاهرُ فاعلاً لِمَا يلزمُ من تعدُّدِ الفاعلِ بطريقِ الأَصالةِ، وقد مرَّ إبطالُهُ. وإنْ سُمِعَ مثلُهُ في الظاهرِ، مثلُ ﴿ وأَسَرُّوا النَّجوَى الَّذينَ ظَلَمُوا ﴾ [(٥)] أُخرِجَ على خلافِ ذلكَ، فقد جُوِّزَ في الآيةِ أَنْ

=

الرواة ٢/ ٩٩، ووفيات الأعيان ٢/ ٢٢٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩-٣١.

(١) أي كلام ابن هشام في حواشي التسهيل، ولم أعثر على كلام ابن هشام هذا في كتبه المتداولة.

(٢) ينظر ظاهرة التثنية في اللغة العربية ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٩٩.

(٣) في ك: يدها، وهو تحريف.

(٤) يقال ذلك على لغة (أكلوني البراغيث) وهي لغة بعض العرب وقيل إنهم طيِّئ، وقيل هم أزد شنوءة، وقيل هم بنو الحارث بن كعب. ينظر الكتاب ١/ ١٩، ٧٨، ٢/ ٤٠، ٤١، والمقتضب ١/ ٢٦٢، ٢٦٣، ومغني اللبيب ٤٧٨-٤٧٩، والهمع ٢/ ٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٥/ ١٠١، وبحث في اللهجات العربية (لغة أكلوني البراغيث) للدكتور عدنان محمد سلمان ٢٠٤ وما بعدها.

(٥) الأنبياء ٣. وينظر الكشاف ١/ ٥٢٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥٨.

يكونَ ﴿ الَّذينَ ظَلَمُوا ﴾ مرفوعًا بدلاً من واوِ ﴿ وَأَسَرُّوا ﴾ أَو واوِ ﴿ اسْتَمَعُوهُ ﴾ [١]. أَو مبتدأً خبرُهُ ﴿أَسَرُّوا﴾، أَو قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملةِ الاستفهامِ، أَي: يقولونَ: هَلْ هذا، أَو خبراً لمحذوفٍ، أَي: هُم الَّذينَ، أو فاعلاً ليقولُ، محذوفًا، وأنْ يكونَ منصوبًا بدلاً من مفعولِ ﴿ يَأْتِيهِم ﴾ [٢]، أو على إضمارِ أَذمُّ، أو أَعني، وأنْ يكونَ مجرورًا بدلاً من النَّاسِ في: ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [٣]. أو من الهاءِ والميمِ في: ﴿ لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ [٤]، وهذهِ عشرةُ أَوجُهٍ [٥].

[[بخلافِ التَّاءِ]] في نحوِ: قامَتْ هندٌ، **[[لأَنَّهَا]]** حرفٌ **[[مجرَّدُ علامةٍ]]** للتأنيث [٦]، فلا (٤٧/ظ) محذورَ في مجامعتِهَا للفاعلِ الظاهرِ، فإنْ قلتَ: قد ذَهَبَ الجلولي [٧] إلى أَنَّها اسمٌ، فماذا تصنعُ؟ قلتُ هوَ خرقٌ لإجماعِهِم، كما صرَّحَ بِهِ ابن هشام. قالَ: "وعليهِ فيأتي في الظاهرِ [٨] بعدَها أَنْ يكونَ بدلاً، أَو مبتدأً، والجملةُ قبلَهُ خبرُهُ" [٩]. قالَ: " ويَرُدُّهُ أَنَّ البدلَ صالحٌ للاستغناءِ بِهِ عن المبدلِ منْهُ، وأَنَّ عَوْدَ الضميرِ على ما هُوَ لَهُ بدلٌ منهُ، نحوُ: " اللَّهُمَّ صَلِّ عليهِ الرَّؤُوفِ الرَّحيمِ " [١٠] قليلٌ، وكذا تَقَدُّمُ الخبرِ الواقعِ جملةً قليلٌ، أَيضاً " [١١]. يعني: والبدلُ في مثلِ: قامَتْ هندٌ، لا يصلحُ للاستغناءِ بِهِ عَنِ المبدَلِ، إذ يُقالُ: قامَ هندٌ، غالبًا، ومثلُ قامَتْ هندٌ، من الكثرةِ والشَّياعِ بحيثُ هوَ لا يخفى، فلا يحسنُ تخريجُهُ على ما يقلُّ استعمالُهُ. وأَشارَ المؤلِّفُ بقولِهِ: (في الأفصحِ) إِلى أنَّ من العربِ مَنْ يجعلُ الأَلفَ علامةً للاثنينِ، والواوَ علامةً للجماعةِ، ولاضميرًا لهما، فيكونُ كلٌّ منهما حرفًا كتاءِ التَّأنيثِ، فيجامعُ [١٢] الفاعلَ الظاهرَ، وهيَ لغةُ طيِّئٍ وأَزد

---

(١) الأنبياء ٢.
(٢) الأنبياء ٢.
(٣) الأنبياء ١.
(٤) الأنبياء ٣.
(٥) تنظر هذه الأوجه في الكشاف ١/ ٥٦٢، ومغني اللبيب ٤٧٨-٤٧٩.
(٦) في الأَصل: التأنيث، وما أَثبتناه من سائر النسخ.
(٧) هو أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي، له نكت على إيضاح الفارسي، هكذا ترجم له السيوطي في الهمع ٢/ ١٦٠ وينظر رأيه في مغني اللبيب ١٥٧-١٥٨ والهمع ٦/ ٦٤.
(٨) أي: في الاسم الظاهر.
(٩) مغني اللبيب ١٥٨.
(١٠) ينظر مغني اللبيب ١٥٨، ٦٣٩، والمطالع السعيدة ١/ ٢٠٨.
(١١) مغني اللبيب ١٥٨.
(١٢) في ك، ل: فتجامع.

شنوءة وبلحارث، فيقولونَ: قامَا أَخواكَ، وقامُوا أخوتُكَ [١]، وخُرِّجَ عليها الحديثُ: "يَتَعَاقَبُونَ فيكُمْ ملائكةٌ باللَّيلِ وملائكَةٌ بالنَّهارِ " [٢].

وإذا قالَ أهلُ هذهِ اللُّغة: قامَا وقَعَدَا أخواكَ، وقامُوا وقَعَدُوا أخوتُكَ [٣]، وأعمَلُوا أحدَهُما في الظاهرِ، وجبَ أَنْ يقدَّرَ في الآخَر ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إليه [٤]. قالَ في المغني: " وهذا من غرائبِ العربيةِ، أعني وجوبَ استتارِ الضميرِ في فعلِ الغائبينَ " [٥]. يعني في قولِهِ تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كثيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [٦] إذا خُرِّجَ على هذه اللغة. قلتُ: لِمَ لا يكونُ الألفُ في أَحدهِمَا ضميرًا وفي الآخَر علامةً، وكَذَا الواوُ، ولا يكونُ ثَمَّ ضميرٌ مستترٌ أَصلاً، فلاَ غرابةَ؟ [[ولِتَأصُّلِه]] أي: تأصُّلِ الفاعلِ في [[أنْ يليَ الفعْلَ، لأنَّهُ كجزئِه [٧]، بدليلِ الإعرابِ، وإسكانِ اللاَّمِ، وردِّهِ وردِّ العينِ، والتثنيةِ والجمعِ، والتأنيثِ، والاتِّحادِ، والنسبَةِ، والزيادةِ ومَنْعِ العطفِ، والتأكيدِ، في: يضربانِ، وضَرَبَتْ، ورَمَاتَا في لغة[٨]، وقُولاَ، وأَلْقِيَا، و ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ [٩]، وقامتْ هندٌ، وحَبَّذَا، وكنتيًّا، و(كانُوا كرامٍ)

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨١، وأوضح المسالك ٢/ ٩٨، والهمع ٢/ ٢٥٦.

(٢) المــوطأ ١/ ١٧٠، وصحيح مسلم ١/ ٤٣٩ وسنن النسائي ١/ ٢٤٠، والحديث في مغني اللبيب ٤٧٨، وينظر شرح الاشموني ٢/ ٤٨، وبحث في اللهجات العربية (لغة أكلوني البراغيث) ٢٠٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٧، ٢/ ٤٠١-٤٠٢.

(٤) ينظــرعلل النحو لابن الوراق ١٤٣-١٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٧، والجنى الداني ١٩٧.

(٥) مغني اللبيب ٤٨٠.

(٦) المائــدة ٧١. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠١-٣٠٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥٢، ٤٥٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٢، ومغني اللبيب ٤٧٩، ٤٨٠.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧١.

(٨) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/ ٢٧-٢٨: "التاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلاَّ ساكنة وصلاً ووقفًـــا، وذلك قولك: قامت هند، وهند قامت، فإنْ لقيَها ساكن بعدها، حُرِّكَتْ بالكسر لالتقاء الســاكنين، نحو قولك رمت المرأة، ولا يرد الساكن المحذوف، إذ الحركة لازمة إن كانت لالتقاء الســاكنين، ولذلك تقدر: المرأتان رمتا، فلا ترد الساكن، وإن انفتحت التاء لأنَّها حركة عارضة، إذ ليس بلازم أنْ يسند الفعل إلى اثنين، فأصل التاء السكون وإنما حركت بسبب الف التثنية. وقد قال بعضهم: رماتا، فرد الألف الساقطة لتحرك التاء، وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة، من نحو: قولا وبيعا وخافا، وذلك قليل ردئ من قبيل الضرورة ".

(٩) في ك: جاء زيد، وهو تحريف.

وقُمْ وزيدٌ، وقُمْ نفسُكَ، جازَ [١]: ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ، لا العكسُ عندَ الجمهورِ]] [٢].

لتأصُّلِهِ: يتعلَّقُ بجازَ في أنْ يليَ بالتَّأصُّلِ، ولأنَّهُ كجزئِهِ (٤٨ /و) بيلي، وبدليلٍ بهذا الظرفِ الذي هوَ خبرٌ أَنَّ، وفي (يضربانِ) إلى آخرِهِ، ظرفٌ مستقرٌّ، حالٌ من الإعرابِ وما بعدَهُ من الاسماءِ المعطوفةِ، و(في لغةٍ) حالٌ من (رَمَاتَا) و(عندَ الجمهورِ) يتعلَّقُ بجازَ. قرَّرَ أَوَّلاً أنَّ الفاعلَ متأصِّلٌ في أَنْ يليَ الفعلَ، بحيثُ لا يقعُ بينهما شيءٌ من مقتضياتِ الفعلِ، وعلَّلَ ذلكَ بأَنَّ الفاعلَ كجزءِ الفعلِ، واستدَلَّ على صحَّةِ هذهِ العلَّةِ باثني عَشَرَ دليلاً، أَوردَهَا مَعَ أَمثلتِهَا على طريقِ اللَّفِّ والنَّشرِ المرتَّبِ [٣].

الأَوَّلُ: أَنَّهُ وَقَعَ إعرابُ الفعلِ بعدَ الفاعلِ في (يضربانِ) وأَخواتِهِ الأَربعِ، إذ النُّونُ علامةُ رفعِ الفعلِ، وحرفُ العلَّةِ ضميرٌ، وقد وقعتْ بعدَهُ على خلافِ ما هوَ معهودٌ في إعرابِ الكَلِمِ من أَنَّهُ إِنَّما يكونُ في نفسِ الكلمةِ المعربَةِ لا خارجًا عنها، لكنْ لَمَّا كانَ الفاعلُ هنا وهوَ الضميرُ المتَّصلُ كالجزءِ من الفعلِ لا سيَّمَا وهوَ على حرفٍ واحدٍ، خصوصًا وذلكَ الحرفُ من أحرفِ المدِّ واللِّينِ، اغتفرُوا ذلكَ تنزيلاً لِمَا هوَ كالجزءِ منزلَةَ الجزءِ [٤].

الثاني: إسكانُ لامِ الفعلِ عندَ اتِّصالِهِ بالفاعلِ الذي هو ضميرُ رفعٍ متَّصلٍ متحرِّكٍ، نحوُ: ضربتُ، فلولا أَنَّ الفاعلَ كجزءِ الفعلِ لم تسكَّنْ لامُهُ لأَنَّها إِنَّما سُكِّنَتْ كراهيةً لتوالي أربعِ حركاتٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ [٥]. واعترضَ ابنُ مالكٍ بأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ ذلكَ مستكرَهٌ عندَهُم، بدليلِ حذفِهِم ألفَ (علابط) [٦] و(جنادل) وتأنيثِهِم بالتاءِ نحوَ مَعِدَة، بل العلَّةُ إرادةُ الفَرْقِ بينَ الفاعلِ والمفعولِ مَعَ (نا)، وحَمْلُ أَخواتِهِ عليهِ للتَّساوي في الإضمارِ والرَّفعِ والصحَّةِ [٧].

---

(١) المؤمنون ٩٩.

(٢) وقد جوَّزَ الأخفش وتبعه ابن جني: ضرب غلامه زيدًا. ينظر الخصائص ١/ ٢٩٤ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش١/٧٥-٧٦، ٩/٢٧، ٢٨، ولباب الإعراب٢٢٣-٢٢٤، وشرح الكافية للرضي١/٧١-٧٢.

(٣) ينظر في اللف والنشر المرتب: الإيضاح للقزويني ٢/ ٥٠٣-٥٠٤.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧-٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٠.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٠١، والهمع ١/ ١٩٧.

(٦) ينظر الكتاب ٤/ ٤٠٥.

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٦-١٣٧، والهمع ١/ ١٩٧.

الثالث: رَدُّ اللامِ في (رماتا) [١] في لغة لبعضِ العربِ، نظرًا إلى أَنَّ حركةَ التّاءِ كاللاّزمةِ، لأَنَّها لأجلِ الألفِ التي بعدَها وهي كالجزءِ من الكلمةِ، ومَنْ لم يَرُدَّ اللاَّم وهيَ لغةُ الأَكثرينَ، نظرَ إلى أنَّ أصلَ هذهِ التاءِ السكونُ، وأَنَّ الحركةَ عارضةٌ [٢].

الرابع: رَدُّ عينِ الفعلِ في[٣] (قُولا) [٤]، وذلكَ أَنَّها حذفَتْ من نحوِ (قُلْ) لالتقاءِ الساكنينِ، فَلَمَّا حُرِّكَتِ اللاَّمُ لأجلِ وجودِ الألفِ بحركةٍ لازمةٍ من حيثُ إنَّ هذهِ الألفَ ضميرُ الفاعلِ المنزَّلُ منزلَةَ الجزءِ من الكلمةِ، عادَتِ العينُ لانتفاءِ الموجبِ لذهابِها ولَمْ تُعَدْ في نحوِ (٤٨ /ظ) قُلِ الحَقَّ، وإنْ تحرَّكَتِ اللاَّمُ لأَنَّ حركتَهَا عارضةٌ، من حيثُ إنَّ الثانيةَ منفصلةٌ ليستْ كالجزءِ من الأُولى.

الخامس: تثنيةُ الفاعلِ لأَجلِ تثنيةِ الفعلِ في نحوِ: ﴿ أَلْقِيَا ﴾ [٥]، لأَنَّ المرادَ منهُ أَلْقِ أَلْقِ[٦]، فَثُنِّيَ الفاعلُ لأجلِ تكريرِ الفعلِ.

السادس: جَمْعُ الفاعلِ لجَمْعِ الفعلِ، نحوُ: ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ [٧]، لأَنَّ المرادَ حينئذٍ إرْجِعْنِي إرْجِعْنِي إرْجِعْنِي، مثلاً [٨]. والكلامُ فيهِ كما في الذي قبلَهُ، ولا يخفاكَ ما فيهما.

السابع: تأنيثُ الفِعْلِ لأجلِ تأنيثِ فاعلِهِ، نحو: قامتْ هندٌ [٩].

الثامن: تَنَزُّلُ الفعلِ والفاعلِ منزلَةَ اسمٍ واحدٍ، أو فعلٍ واحدٍ، وذلكَ نحوُ: حبَّذا، فقيلَ رُكِّبَ حبَّ وهو فعلٌ، وذا وهوَ اسمٌ وغُلِّبتِ الاسميةُ لشرفِ الاسمِ، فصارَ الجميعُ اسمًا [١٠] مبتدأً [١١]، وما بعدَهُ خبرُهُ. وقيلَ: رُكِّبَا وغُلِّبَتِ الفعليةُ لتقدُّمِ الفعلِ، فصارَ الجميعُ فعلاً وما بعدَهُ فاعلاً، ولهذا لم يتغيَّرْ ذا عَنِ الإفرادِ والتَّذكيرِ، يُقالُ: حبَّذا زيدٌ، أو

---

(١) أمَّا الذي لا يرد اللام فيقول: المرأتان رمتا. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٨.

(٣) في ك، ل: في نحو، وهو وجه.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٠١.

(٥) سورة ق ٢٤.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٨٩.

(٧) المؤمنون ٩٩.

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٨٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٠١.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٠١.

(١٠) في ي: اسم، وهو خطأ.

(١١) في الأصل: مبتدأ به، بزيادة به، وما أثبتناه من سائر النسخ.

هندٌ، أو الزيدانِ، أو الهندانِ، أَو الزيدونَ، أَو الهنداتُ [١].

التاسع: النسبةُ إليهِمَا جميعًا كقولِهِم في النسبةِ إلى (كنتُ): كُنْتِيٌّ [٢]، فأَلحقُوا ياءَ النسبةِ بكانَ معَ فاعلِهِ، ولولا أَنَّهُ كجزئِهِ لم يكنْ كذلكَ. وأَشارَ بقولِهِ: (كُنْتِيًّا) إلى ما وَقَعَ من قولِ الشاعرِ [٣]:

فأَصبحْتُ كُنْتِيًّا وأصبحْتُ عاجنًا ‏ ‏ ‏ ‏ وَشَرُّ خِصَالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ

وفي الصِّحاحِ: قالَ أَبو عمرٍو: ويقالُ للرجلِ إذا شاخَ: هو كنتِيٌّ، كأَنَّهُ نُسِبَ إلى قولِهِ كنتُ في شبابي كذا، وأنشدَ البيتَ [٤]. والعاجنُ: الرجلُ الذي ينهضُ معتمدًا على الأرضِ من الكِبَرِ [٥]. قالَ سيبويهِ في الكتابِ: " وسَمِعْنَا من العربِ مَنْ يقولُ: كُونِيٌّ، حيثُ أَضافَ إلى كُنْتُ، وأَخرجَ الواوَ حيثُ حَرَّكَ النُّونَ. قالَ أبو عمرٍو يقولُ قومٌ: كُنْتِيٌّ في الإضافةِ إلى كنتُ [٦] ". هذا نصُّهُ. فإنْ قلتَ: وَجْهُ نصبِ (كُنْتِيًّ) في قولِ المؤلِّفِ: (وكنتيًّا) مشكلٌ إذ غايةُ ما يُتَخَيَّلُ فيهِ قَصْدُ الحكايةِ، ولكنَّهُ عندَهم شاذٌّ، لأَنَّ المفردَ لا يُحْكَى في غيرِ الاستفهامِ، وما سُمِعَ مِنْ حكايةٍ في ذلكَ محمولٌ على الشذوذِ، كقولِ القائلِ: دَعْنَا [٧] مـــن تمرتانِ [٨]، وقولُكَ [٩]: ليسَ بقُرَشيًّا [١٠]، ردًّا على مَنْ قالَ: أَكلَ تمرتانِ، وردًّا على [١١] مَنْ قالَ: إنَّ في الدارِ قرشيًّا [١٢]؟ قلتُ: إنَّما ذاكَ حيثُ تكونُ

---

(١) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٨، وشرح الكافية للرضي٢/ ٣١٨، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل٣/ ١٦٩-١٧٠.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧.

(٣) البـــيت ينسب الى الاعشى وليس في ديوانه، وله روايات متعددة.ينظر: لمع الادلة ١١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧، والمقرب ٢/ ٧٠، ولباب الإعراب ٢٢٤، واللسان (عجن)، (كون)، والهمع ٦/ ١٥٦.

(٤) الصحاح (كون).

(٥) الصحاح (عجن).

(٦) الكتاب ٣/ ٣٧٧.

(٧) في ي، ل: دعني.

(٨) الكتاب ٢/ ٤١٣، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٢١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣، ٦٥.

(٩) في ل: وكقولك، وهو وجه.

(١٠) في ك: بقريشيا، وينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٣، ٦٥.

(١١) في ك: (وقول) مكان (وردا على) وهو وجه.

(١٢) في ك: قريشيا.

الحكايةُ بغيرِ القولِ، نحوُ ما ذكرتُهُ من المثالينِ، وأَمَّا(٤٩ /و) حيثُ تكونُ الحكايةُ بالقولِ، فلا شذوذ، وهو هنا كذلكَ، إلاَّ أَنَّهُ مقدَّرٌ، والتقديرُ قولُ الشاعرِ (كنتيًّا).

العاشر: زيادتُهُمَا معًا في قولِ الفرزدقِ [(١)]:

فكيفَ إِذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لَنا- كانُوا- كرامِ

فإنَّ الزائدَ هوَ (كانَ) وحدَهُ، لكن لَمَّا كانَ الفاعلُ كالجزءِ منهُ، حُكِمَ بزيادتِهِمَا معًا، كذا في العبابِ، وفيهِ نظرٌ، إذ لا يخفى أَنَّهُ يجوزُ الحكمُ بأنَّ (كانَ) ناقصةٌ، قُصِدَ بها الدلالةُ على المضيِّ، وخبرُهَا محذوفٌ أَو مقدَّمٌ، أَعني (لنا)، والجملةُ صفةٌ، فلا زيادةَ أَصلاً.

الحادي عشر: مَنْعُ العطفِ على ضميرِ الفاعلِ في نحوِ: قُمْ وزيدٌ [(٢)]، لئلاَّ يلزمُ العطفُ على ما هوَ كجزءِ الكلمةِ. فإِنْ قلتَ: هذا لازمٌ فيما أَجازوهُ من العطفِ عندَ تأكيدِهِ بمنفصلٍ، نحوُ: قُمْ أَنتَ وزيدٌ [(٣)]، لأَنَّ العطفَ إِنَّما هوَ على الفاعلِ لا على تأكيدِهِ؟ قلتُ: السؤالُ قويٌّ، وما أجابُوا بِهِ مِنْ أَنَّهُ أَكَّدَ بالمنفصلِ، ليكونَ العطفُ في الصورةِ كأَنَّهُ على التأكيدِ، لا يخلُو من ضعفٍ.

الثاني عشر: مَنْعُ تأكيدِ الفاعلِ الذي هو ضميرٌ متَّصلٌ بالنفسِ والعينِ، في نحوِ: قُمْ نفسُكَ، وأقعدْ عينُكَ [(٤)]. والكلامُ فيهِ كما سبقَ [(٥)]، تعليلاً وسؤالاً وجوابًا ونظرًا، إذا تقرَّرَ ذلكَ ظهرَ لكَ وَجهُ المسألتينِ المتقدمتينِ، إحداهُمَا الجائزةُ باتِّفاقٍ، وهيَ قولُكَ: ضربَ غُلاَمَهُ زيدٌ، لأَنَّ الأَصلَ في الفاعلِ أَنْ يليه الفعلُ [(٦)]، فيكونُ (زيدٌ) مقدَّمًا في هذا التركيبِ، بحسبِ الأَصلِ على المفعولِ، وهو (غلامَهُ)، فيكونُ الضميرُ المتقدِّمُ في المثالِ إِنَّما عادَ إِلى مؤخَّرٍ لفظًا مقدَّمٍ رتبةً، ولا محذورَ فيهِ. الثانية: قولُكَ: ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا،

---

(١) الديوان ٢/ ٨٣٥. والرواية فيه: فكيفَ إذا رأيتَ ديارَ قومٍ

والبيت في الكتاب ٢/ ١٥١، ولباب الإعراب ٢٢٣، ومغني اللبيب ٣٧٧.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٤، ٧٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣١٩.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٣٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٤، ٧٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣١٩.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٢٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١، ٤٢.

(٥) في ك: سيق، وهو تصحيف.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧١.

فإنَّ الفاعلَ والمفعولَ فيها [(١)] كلٌّ منهما في مركزِهِ الأصلي، فقد اتَّصلَ بالفاعلِ المتقدِّمِ لفظًا ورتبةً ضميرٌ يعودُ إلى المفعولِ في التركيبِ المذكورِ لفظًا ورتبةً، وهو محذورٌ [(٢)]. وامتناعُ هذهِ المسألةِ الثانيةِ إنَّما هوَ عندَ الجمهورِ [(٣)]، وقد أَجازَها الأَخفشُ [(٤)] من البصريينَ، وأبو عبد الله الطوال [(٥)] من الكوفيين، وقالَ بذلكَ أَيضًا أبو الفتح ابن جني [(٦)]، نظرًا إلى أَنَّ استلزامَ الفعلِ للمفعولِ يقومُ مقامَ تقديمِه. فإنْ قلتَ: قد ظهرَ أَنَّ المسألةَ الأُولى مجمعٌ على جوازِهَا، وتعليقُ قولِه: (عندَ الجمهورِ) بجازَ، كما أَسلفناهُ ينافي ذلكَ؟ قلتُ: لا ينافيه، فإنَّ الذي نُسبَ إلى الجمهورِ (٤٩ /ظ) جوازُ الأُولى دونَ الثانيةِ، وذلكَ صحيحٌ، وليسَ فيهِ ما يقتضي وجودَ الخلافِ في الأُولى حتَّى يقعَ التنافي.

[[وضميرُ جَزَى رَبُّهُ]] في قولِ الشاعرِ [(٧)]:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعَلْ

[[للمصدَرِ]] المفهوم من جَزَى، أَي: رَبُّ الجزاءِ [(٨)] كقولِهِ تعالى: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [(٩)]، ولا يعودُ إلى (عَديٍّ)، فلا يتأتَّى جَعْلُ البيتِ دليلاً على جوازِ

---

(١) في ك: فيهما، وهو تحريف.

(٢) ينظر الأمالي الشجرية ١/ ١٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٢.

(٣) ينظر المقتضب ٢/ ٦٩، ٤/ ١٠٢، والأصول ٢/ ٢٣٨، ومغني اللبيب ٦٣٩، والهمع ١/ ٢٣٠.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٧٢، ومغني اللبيب ٦٣٩، والهمع ١/ ٢٣٠.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الطوال النحوي، من أهل الكوفة، كان حاذقا بإلقاء العربية، توفي سنة ٢٤٣هـ. الفهرست ٦٨، وانباه الرواة ٢/ ٩٢، وبغية الوعاة ١/ ٥٠. وينظر رأيه في مغني اللبيب ٦٣٩، والهمع ١/ ٢٣٠.

(٦) الخصائص ١/ ٢٩٤. وينظر في المسألة: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٢، وشرح الألفيَّة للمرادي ٢/ ٢٠، والهمع ١/ ٢٣٠.

(٧) أبو الأسود الدؤلي، ديوانه ١٢٤. ونسبه ابن جني في الخصائص ١/ ٢٩٤، إلى الأنبياء، ويبدو أنّه وهم، ورواية بيت الأنبياء في ديوانه ٢١٤ هي:

جَزَى اللهُ عبساً عبسَ آل بغيض جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعَلْ

والبيت بلاعزو في الأمالي الشجرية ١/١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٦، ولباب الإعراب ٢٢٤-٢٢٥.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٢٢٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٢.

(٩) المائدة ٨. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣.

المسألةِ المتنازَعِ فيها. [[وجزَى بَنُوهُ أبا الغيلان]] في قولِ الآخر[١]:

جَزَى بَنُوهُ أَبا الغَيلانِ عَنْ كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجزَى سِنمَّارُ

والغَيلانُ بفتحِ الغينِ المعجمةِ: شجرُ السَّمُرِ [٢]. وسِنِمَّارٌ بكسرِ السِّينِ المهملَةِ والنُّون، وتشديدُ الميمِ: اسمُ رجلٍ. وفي الصِّحاحِ أَنَّهُ روميٌّ، بَنَى الخورنقَ بظهرِ الكوفةِ للنُّعمان بن امرِئ القيس، فَلَمَّا فرغَ منهُ ألقاهُ من أعلاهُ، فخرَّ ميتًا لئلاَّ يبني لغيرِهِ مثلَهُ، فَضَرَبَتْ بِهِ العربُ المثلَ، فقالُوا " جزاءُ السِّنِمَّارِ " [٣].

قال الشاعر[٤]:

جَزَتْنَا بَنُو سَعْدٍ بحُسنِ فِعَالِنا جَزاءَ سِنِمَّارٍ، ومَا كانَ ذَا ذَنْبِ

وانْظُرْ قولَ الجوهري (جزاءُ السِّنِمَّارِ) بالألفِ واللاَّمِ [٥] [[شاذٌّ]] فلا ينهضُ للاستدلالِ به. ومثلُهُ قولُ حسَّان [٦]:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقولُهُ [٧]:

كَسَى حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَا المَجْدِ

قالَ الرَّضي بعدَ أَنْ حَكَى مذهبَ الأخفش في جوازِ هذهِ المسألةِ: " والأَوْلَى تجويزُ

---

(١) رواه أبو الفرج في ترجمة عدي بن زيد، ونسبه الى سليط بن سعد في الأغاني ٢/ ١١٩ وكذا نسبه ابـن الشجري في الأمالي ١/ ١٠١، وابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٦٠. والبيت من غير نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٧، ٤/ ١٧٥٦.

(٢) اللسان، والتاج (غيل) وفيهما أُم غيلان: شجر السمر.

(٣) الصحاح (سنمر) وفيه: سنمار، مكان: السنمار. وينظر مجمع الامثال ١/ ٢٢٠.

(٤) في الحيوان ١/ ٢٣ لبعض العرب، وفي الأمالي الشجرية ١/ ١٠٢ هو عبد العزى بن امرئ القيس، ورواية صدره فيهما: جَزَاني جَزَاهُ اللهُ شَرَّ جَزَائِهِ

والبيت بلا عزو في الصحاح (سنمر) ولباب الإعراب ٢٧٨.

(٥) في الصحاح (سنمر)، سنمار من غير ألف ولام، ولعلَّ الدماميني اعتمد على نسخة أُخرى غير النسخة التي بين أيدينا.

(٦) ديوانه ١/ ١٩٩، ويروى صدره فيه: لو كانَ مجدٌ يخلدُ اليومَ واحدًا

والبيت منسوب إلى حسان في شرح الأَلفيَّة لابن الناظم ٨٨، ومغني اللبيب ٦٣٩ برواية الدماميني.

(٧) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٧، ومغني اللبيب ٦٣٩، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ٢/ ١٠٧، والهمع ١/ ٢٣٠.

ما ذهبَ إليهِ على قلّةٍ، وليسَ للبصريَّةِ منعُهُ مَعَ قولِهِم في بابِ التنازعِ بِمَا قالُوا " [١].
وقالَ الشيخُ بدرُ الدين بن مالك[٢] في شرحِ الألفيَّةِ: " وَالْحَقُّ أَنَّ ذلكَ جائزٌ في الضرورةِ لا غيرُ " [٣].

[[وَجَبَ تقديمُهُ]] أَي: الفاعل **[[إذا قُصِرَ على مفعولِهِ بإنَّما]]** [٤] لئلاَّ يختلَّ بانعكاسِ المقصودِ لَوْ أُخِّرَ، نحوُ: إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، لأَنَّ المقصودَ من هذا التَّركيبِ حَصْرُ ضاربيَّةِ زيدٍ في عمرٍو، أَي: ليسَ لزيدٍ مضروبٌ إلاَّ عمرٌو، فلو قدَّمْتَ المفعولَ قائلاً: إنَّما ضَرَبَ عمرًا زيدٌ، كانَ معناهُ انحصار مضروبيَّةِ عمرٍو في زيدٍ، أَي: ليسَ لعمرٍو ضاربٌ إلاَّ زيدٌ، وذَا عكسُ الأَوَّلِ، فَلَوْ جُوِّزَ التأخيرُ لالْتَبَسَ وحصَلَ الاختلافُ. وبعضُ النَّاسِ (٥٠ /و) يَرَى إجماعَ البيانيينَ [٥] على ذلكَ، فيتجاسرُ على حكايةِ الإجماعِ مطلقًا، كما في وجوبِ تأخيرِ المقصورِ عليهِ في وجوبِ تأخيرِ المقصورِ بـــ (إنَّما) [٦] ولا إجماعَ.

تنبيهٌ: حَكَى الشيخُ بهاء الدين السُّبكي[٧] وغيرُهُ: أَنَّ مذهبَ الزَّجاجِ أَنَّ المقصورَ عليهِ بـــ (إنَّما) لا يجبُ أَنْ يكونَ هوَ المتأخِّرُ، بل قد يكونُ غيرَهُ، ويُفْهَمُ بالقرينَةِ [٨].
قلتُ: ويظهرُ أَنَّ منهُ حديثُ البخاري وهوَ قولُهُ - صَلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسَلَّمَ -: " لا يحلبُنَّ أَحدُكُمْ ماشيةَ أَحدٍ إلاَّ بإذنِهِ، أَيحِبُّ أحدُكُم أَنْ تُؤتَى مَشْرُبَتُهُ فتكسَرُ خزانتُهُ فينتقلُ

---

(١) شرح الكافية ١/ ٧٢.

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، وهو ابن مصنف الألفيَّة، وقد اشتهر بابن الناظم، نحوي دمشقي، له شرح ألفية والده، والمصباح في المعاني والبيان، وشرح غريب تصريف ابن الحاجب وغيرهـــا، توفي سنة ٦٨٦هـــ. الوافي بالوفيات ١/ ٢٠٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٢٥، والاعلام ٧/ ٢٦٠.

(٣) شرح الألفيَّة لابن الناظم ٨٨.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٢٢٥-٢٢٦.

(٥) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٢٢٣.

(٦) المصدر السابق ١/ ٢٢٦.

(٧) هـــو أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، له عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، وشرح على الحاوي، وشرح على مختصر ابن الحاجب، وغيرها. توفي سنة ٧٧٣. بمكة. الـــدرر الكامـــنة١/١ ٢٠، وبغـــية الـــوعاة ١/ ٣٤٣.وينظررأيه في عروس الأفراح له٢/ ١٩٥، والهمع٣/ ٩، ١٢.

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٥، والهمع ٣/ ١٢ ٢/ ٢٥٩، ٢٦٠.

طعامُهُ، فإنَّما تخزُنُ لهم ضروعُ مواشيهم أَطعمتَهُم... الحديثُ "[١]. إذ المرادُ - واللهُ أَعْلَمُ -: إنَّما تخزنُ لهم أَلبانَهُم ضروعُ مواشيهم، أَي: ليسَ لها خزائنُ إلاَّ الضروعُ، وليسَ المرادُ أَنَّ الضروعَ لا يكونُ فيها إلاَّ اللَّبنُ، فالسياقُ لا يناسبُهُ، فتأمَّلْهُ.

[[وَإلاَّ]] عطفٌ على (إنَّما)، أَي: يجبُ تقدُّمُ الفاعلِ أَيضًا إذا قُصِرَ مفعولُهُ بـ(إلاَّ) بعدَ تقدُّمِ نفيٍ، نحوُ: ما ضَرَبَ زيدٌ إلاَّ عمرًا[٢]. وفي بعضِ الحواشي أَنَّهُ أَرادَ بـ(مَا وإلاَّ)، وإنَّما لم يذكُرْ لفظَ (مَا) لأَنَّ (إلاَّ) لا يجيءُ إلاَّ بعدَهُ وهوَ باطلٌ كمَا عرفتَ. وإنَّما لم يذكُرْ النَّفيَ، لِمَا عُلِمَ من أَنَّ (إلاَّ) للإيجابِ، وهوَ لا يكونُ إلاَّ بعدَ نفيٍ، سواءٌ كانَ بـ(مَا) أَو بغيرِهِ. **[[إلاَّ أَنْ يُقَدَّمَ]]**[٣] استثناءٌ مفرَّغٌ في الظرفِ، والأَصلُ يجبُ تقديمُهُ كلَّ وقتٍ إلاَّ وقتَ أَنْ يقدَّمَ المفعولُ **[[مَعَ إلاَّ]]** ملتبسًا[٤] **[[بقلَّةٍ]]** كقولِ الشاعرِ[٥]:

وَلَمَّا أَبَى إلاَّ جِمَاحًا فُؤادُهُ ... ولم يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بمالٍ ولاَ أَهْلِ

الجماحُ: الامتناعُ عن المطلوبِ[٦]. {و} كقولِ الآخرِ[٧]:

تَزوَّدتُ من ليلَى بتكليمِ ساعةٍ ... فما زَادَ إلاَّ ضِعْفَ ما بي كَلاَمُهَا

وإنَّما كانَ ذلكَ قليلاً، لأَنَّهُ يستلزمُ قصرَ الصفةِ قبلَ تمامِهَا، لأَنَّ الصفةَ المقصورةَ على المفعولِ في نحوِ: ما ضَرَبَ إلاَّ عمرًا زيدٌ، هيَ الضربُ الواقعُ من زيدٍ لا مطلقَ

---

(١) الحديث في البخاري بشرح الكرماني ١١/ ٩ برواية: "لا يحلبنَّ أحدٌ ماشيةَ امرئٍ بغير اذنه، أيحبُّ أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسرُ خزانتُهُ فينتقل طعامُهُ فإنّما تخزنُ لهم ضروعُ مواشيهم أطعمتهم فلا يحلبنَّ أحدٌ ماشيةَ أحدٍ إلاَّ بإذنهِ". والحديث في سنن ابن ماجه ٢/ ٧٧٢، وصحيح مسلم ٣/ ٢٦٠.

(٢) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٢٢٣.

(٣) ينظر أَوضح المسالك ٢/ ١٢٠، والهمع ٢/ ٢٦٠.

(٤) في ك: ملبسا، وهو تحريف.

(٥) دعبل الخزاعي، شعره ٣١٩. وينسب إلى غيره، ينظر شعر دعبل ٣١٩ فثمَّة تخريجات أُخرى. والشاهد بلا عزو في أَوضح المسالك ٣/ ١٢١، وشرح الأَلفيَّة للاشموني ٢/ ٥٧، والهمع ٢/ ٢٦١.

(٦) اللسان (جمح).

(٧) مجنون ليلى، ديوانه ٢٥٠. وفي ديوان ذي الرمة ٦٣٧ بيت يشبهه، هو:

تَداويْتَ مِن مَيٍّ بتكليمةٍ لَها ... فما زادَ إلاَّ ضِعْفَ دَائي كلامُها

والبيت الشاهد بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩١.

الضربِ، فلا يتمُّ المقصورُ قبلَ ذِكْرِ الفاعِلِ، ولا يحسنُ قصرُهُ، وإنَّما جازَ على قلَّة [1]، نظرًا إلى أنَّ الصفةَ في حُكْمِ التَّامَّة بِذِكْرِ المتعلِّقِ أخيرًا. [[أوِ انْتَفَتِ القرينَةُ]] [2] عطفٌ على قولِه [3]: (قُصِرَ)، أي: يجبُ تقديمُ الفاعلِ، إذا انتفتِ القرينةُ المرشدةُ إلى تعيينِه [4]، نحوُ: ضَرَبَ موسى عيسى [5]، فلو كانتْ ثَمَّ قرينةٌ لفظيةٌ كَضَرَبَ عمرًا موسى، أو معنويةٌ، نحوُ: أكَلَ الكُمَّثْرَى موسى، لم يجبْ تقديمُهُ [6]، فالحكمُ بوجوب التقديمِ عندَ انتفاءِ القرينةِ، نصَّ عليهِ ابنُ السَّراجِ [7]، وقالَ بِهِ المتأخرونَ كالجزولي [8] وابنِ عصفور [9] (٥٠/ظ) وابنِ مالك [10]، وخالَفَهُم ابنُ الحاج [11]، محتجًّا بأنَّ العربَ تجيزُ تصغيرُ عُمَرَ وعمرٍو على طريقٍ واحد، فلا يُعْلَمُ أنَّهُ تصغيرُ عُمَرَ أو عمرٍو، وبأنَّ الإجمالَ من مقاصدِ العقلاءِ، وبأنَّهُ يجوزُ ضَرْبُ أحدهمَا الآخرَ، وبأنَّ تأخيرَ البيانِ إلى وقتِ الحاجةِ جائزٌ عقلاً اتِّفاقًا وشرعًا، على الأصحِّ، وبأنَّ الزَّجاجَ [12] نقلَ أنَّهُ لا خلافَ في أنَّهُ يجوزُ في نحوِ: ﴿فَمَا

---

(١) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٢٢٥.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧٢.

(٣) (قوله) ساقطة من ل.

(٤) في الأصل: تعينه، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) الإنصاف ١/ ٣٦، والهمع ٢/ ٢٦٠.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧٢، ٧٣، والارتشاف ٢/ ١٩٩.

(٧) الأصول ٢/ ٢٤٥، وينظر الحلل ٩٧-٩٨، والارتشاف ٢/ ١٩٩.

(٨) هو أبو موسى، عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت المعروف بالجزولي من المغرب، له المقدمة المشهورة بالجزولية، توفي سنة ٦٠٧هـ. انباه الرواة ٢/ ٣٧٨، والبلغة ١٧٩، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٦-٢٣٧، والأعلام ٥/ ٢٨٨. وينظر رأيه في شرح المقدمة الجزولية الكبي رللشلوبين ق ١٧٧، والارتشاف ٢/ ١٩٩.

(٩) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي، له شرح الجمل، والمقرب، وضرائر الشعر وغيرها، توفي سنة ٦٦٩هـ. البلغة ١٦٩، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠، ومقدمة شرح الجمل ٢١ وما بعدها. وينظر رأيه في شرح الجمل له ١/ ١٦٣.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٩.

(١١) هو أبو العباس، أحمد بن محمد الأزدي الأشبيلي، اشتهر بشروحه على كتاب سيبويه، وإيضاح الفارسي، وسر الصناعة لابن جني ونقده على المقرب، توفي سنة ٦٤٧هـ. بغية الوعاة ١/ ٣٥٩-٣٦٠، ومعجم المؤلفين ٢/ ٦٤. وينظر رأيه في شرح التسهيل للمرادي ورقة ١٢٣، وأوضح المسالك ٢/ ١١٩-١٢٠.

(١٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٨٦، والارتشاف ٢/ ١٩٩.

زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُم ﴾ [(١)] كونُ " تِلْكَ " اسمَ " زَالَتْ " و" دَعْواهُم " الخبرَ، وبالعكسِ [(٢)].
[[أَوْ كانَ]] الفاعلُ [[ضميرًا مُتَّصلاً]] فيجبُ تقديمُهُ على المفعولِ، سواءٌ كانَ المفعولُ اسمًا ظاهرًا كـــ: ضربتُ زيدًا، أَو مضمرًا منفصلاً كـــ: ما ضربتُ إلاَّ إِيَّاكَ، أو مُتَّصِلاً كـــ: ضربتُكَ. وإِنَّما قالُوا بوجوبِ التقديمِ هنا، لتعذُّرِ التأخيرِ من حيثُ إِنَّ الفاعلَ ضميرٌ متَّصلٌ، وتأخيرُهُ مَعَ كونِهِ مُتَّصلاً لا يمكنُ [(٣)]. [[ويجبُ تأخيرُهُ]] أَي: الفاعلُ [[إذ قُصِرَ عليهِ مفعولُهُ بِهِمَا]] [(٤)]، أَي: بـــ(إِنَّما) تارةً، وبـــ (إِلاَّ) أُخرى، كقولِكَ: إِنَّما ضَرَبَ عمرًا زيدٌ، وما ضَرَبَ عمرًا إِلاَّ زيدٌ، وقـــد عرفتَ المقتضَى لذلكَ، يجبُ ذلكَ كلَّ وقتٍ [[إِلاَّ]] وقتَ [[أَنْ يُقَدَّمَ]] الفاعـــلُ [[مَعَ إِلاَّ]] ملتبسًا[[بقلَّةٍ]] على ما أَجَازَهُ الكسائي [(٥)]، تمسُّكًا بقولِهِ [(٦)]:

ما عابَ إِلاَّ لئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ ولا جَفَا قطُّ إِلاَّ جُبَّأٌ بَطَلاَ

والشاهدُ فيهِ في موضعينِ، والجُبَّأُ بضمِّ الجيمِ وتشديدِ الموحدةِ وبهمـــزةٍ: الجبانُ، كـــذا في الصحاحِ [(٧)] والمحكمِ [(٨)] وغيرِهِمَا [(٩)]. وبقولِهِ [(١٠)]:

فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا عشيَّةً آناءُ النهارِ وِسَامُهَا

---

(١) الأنبياء ١٥.

(٢) ينظـــر: شـــرح التسهيل للمرادي ورقة ١٢٣، وأَوضح المسالك ٢/ ١١٩-١٢٠، ومغني اللبيب ٧٨٠، والهمع ٢/ ٢٥٩-٢٦٠، والنكت للسيوطي ١/ ٥٥٤.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٩-٥٩٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٣.

(٤) ينظر تخليص الشواهد ٤٨٥-٤٨٦.

(٥) التسهيل ٧٨-٧٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ٥٩٠، والهمع ٢/ ٢٦٠.

(٦) بلا عزو في المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٠٧، والهمع ٢/ ٢٦١، وشرح الأَلفيَّة للاشموني ٢/ ٥٧، والدرر ١/ ١٤٣. ورُوي في المساعد: ولاهجا قط، وفي الدرر: وما جفا قط...

(٧) الصحاح (جبأ).

(٨) المحكم ٧/ ٣٤٣.

(٩) اللسان والقاموس (جبأ).

(١٠) ذو الرمة، ديوانه ٦٣٦ ويروى عجزه فيه : أَهِلَّةٌ أَناءِ الديارِ وَشَامُها

والبـــيت في المقرب ١/ ٥٥، وتخليص الشواهد ٤٨٧، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ٢/ ١٠١، وروايـــته في هـــذه المظـــان: وشامها وهي رواية الديوان، ولعلَّ الدماميني قد اعتمد على رواية مصحفة.

والوِسامُ بكسرِ الواوِ: جمعُ وسيمةٍ، أَي: حسنة [1]. وقولُهُ [2]:

نُبِّئْتُهُم عَذَّبُوا بالنَّارِ جارَهُمُ وَهَلْ يُعذِّبُ إلاَّ اللهُ بالنَّارِ

[[أو اتَّصَلَ بِهِ]] أي: بالفاعلِ [[ضميرُ المفعولِ]] نحوُ: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إبراهيمَ رَبُّهُ ﴾ [3]، فيجبُ هنا تقديمُ المفعولِ، ضرورةَ أَنَّهُ لو تأَخَّرَ لعادَ الضميرُ على ما تأَخَّرَ لفظًا ورتبةً، وهوَ باطلٌ عندَ الجمهورِ كما مَرَّ [4] في مسألة: ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا [5]. ووقعَ هنا في نسخةٍ من الأَصلِ: (أو اتَّصلَ بِهِ مظهرًا المفعولُ) فكتَبَ راقمُ تلكَ الحواشِي العجيبةِ تحتَ قولِهِ: (مظهرًا) ما نصُّهُ: أَي: إذا كانَ الفاعلُ مظهرًا، وتحت قوله: (المفعولُ) ما نصُّهُ: أَي: فاعلٌ اتَّصَلَ. ولا أزيدُكَ على هذهِ الحكايةِ.

[[أو]] اتَّصَلَ [[بالفعلِ مجرَّدُ المفعولِ]] من غيرِ أَنْ يكونَ الفاعلُ متَّصِلاً [6] نحوُ: ضَرَبَني زيدُ، وما ضَرَبَني إلاَّ أنتَ، وإنَّما وجبَ التَّقديمُ هنا، لأَنَّهُ لو لم يُقدَّمِ المفعولُ لوجبَ أَنْ يكونَ منفصلاً،(٥١ /و) لأَنَّ (التأخيرَ معَ الاتصافِ غيرُ ممكنٍ، لكن لا يجوزُ أَنْ يكونَ منفصلاً لأَنَّ) [7] اتِّصالَهُ قد أَمكنَ، وهوَ واجبٌ عندَ إمكانِهِ، فامتنَعَ تأخيرُهُ، وإنَّما قالَ: (مجرَّدُ المفعولِ) احترازًا ممَّا ذكرناهُ، إذ لو اتَّصلَ الفاعلُ أَيضًا، نحوُ: أَكرمتُكَ، وجبَ [8] تقديمُ الفاعلِ [9] لأَنَّهُ [10] الأَصلُ ولا موجبَ للعدولِ.

[[ويُحذَفُ الفِعْلُ جوازًا بقرينةٍ كسؤالٍ واقِعٍ]] [11] محقَّقٍ، كما إذا قلتَ: زيدٌ، في

---

(١) الصحاح (وسم).

(٢) يزيد بن الطثرية، شعره ٤١. والبيت في الأغاني ٨/ ١٧٤ برواية:

خُبِّرتهم عَذَّبُوا بالنارِ جارتَهُم وَمَنْ يُعذِّبُ غيرُ اللهِ بالنَّارِ

وعلى رواية الأغاني لا شاهد فيه حينئذ. والبيت بلا عزو في التبيان في إعراب القرآن٢/ ٧٩٦، ويروى فيه:... جارتهم ولا يعذب إلاَّ.... وينظر أوضح المسالك ٢/ ١٣٠.

(٣) البقرة ١٢٤، وينظر الكشاف ١/ ٣٠٨-٣٠٩، والحلل ٩٧-٩٨.

(٤) ينظر ق ٤٩ و.

(٥) ينظر الأُصول ٢/ ٢٣٨، والارتشاف ٢/ ٢٠٠، ومغني اللبيب ٦٣٩-٦٤٠ ٧٢١.

(٦) ينظر أَوضح المسالك ٢/ ١٣٤، والهمع ٢/ ٢٦٠.

(٧) من (التأخير... إلى.. لأن) اسقاطه من ي، ومكررة في ل.

(٨) في ك: لوجب.

(٩) في ي: (تقديمه) مكان (تقديم الفاعل)، وهو وجه، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧٢، ٧٣.

(١٠) في ك: لأن، وهو تحريف.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧٥، ١٢٩.

جواب مَنْ سألَكَ قائلاً: هَلْ قامَ أحدٌ؟ (١) [[أوْ]] سؤالِ [[مقدَّرٍ]] كقراءةِ الشامي (٢) وأبي بكرٍ (٣): ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ ﴾ (٤) بفتحِ الباءِ مِنْ " يُسَبَّحُ " كأَنَّهُ قيلَ: مَنْ يسبِّحُهُ؟ فقيلَ: رجالٌ، أَي: يسبِّحهُ رجالٌ (٥). وكقراءَةِ ابنِ كثيرٍ (٦): ﴿ كَذَلِكَ يُوحَى إِليكَ وإِلى الَّذينَ مِنْ قَبْلِكَ، اللهُ العَزيزُ الحَكِيمُ ﴾ (٧)، بفتحِ الحاءِ مِنْ " يُوحَى، كأَنَّهُ قيلَ: مَن يُوحِي؟

فقيلَ: اللهُ (٨). أَي: يُوحِي إِليكَ اللهُ. وكقراءَةِ مَنْ قرأَ (٩): ﴿ وكذَلِكَ زُيِّنَ لكثيرِ مِنَ المُشركينَ قَتْلُ أَولادِهِمْ شُركاؤُهُمْ ﴾ (١٠) ببناءِ " زُيِّنَ " للمفعولِ، وَرَفْعِ (القَتْلِ والشُّركاءِ) (١١)، أَي: مَنْ زَيَّنَ القَتْلَ؟ فقيلَ شركاؤُهُم، أَي: زَيَّنَهُ شركاؤُهُم. وكقولِ الشاعرِ (١٢):

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٠-٨١، ولباب الإعراب ٢٣٢.

(٢) الشامي، هو عبد الله بن عامر بن زيد اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، وأحد القراء السبعة، ولي القضاء بدمشق، وتوفي فيها سنة ١١٨هـ. التيسير ٥، وغاية النهاية ١/ ٤٢٣-٤٢٥.

(٣) هو أبو بكر شعبة بن عياش الأزدي الكوفي الخياط، أحد رواة عاصم قارئ الكوفة، توفي سنة ١٩٤هـ. التيسير ٦، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٥٢-٣٥٣، وغاية النهاية ١/ ٣٢٥. وتنظر قراءة الشامي وأبي بكر في: السبعة ٤٥٦، والتيسير ١٦٢.

(٤) النور ٣٦-٣٧، وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص ".. يُسَبِّحُ" بكسر الباء المشدَّدة.

(٥) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن٢/ ١٩٦، والمقتصد١/٣٥٤-٣٥٥، ومغني اللبيب ٦٨٥، ٧٤٠، ٨٠٧.

(٦) هو الإمام أبو معبد، عبد الله بن كثير بن عمرو بن هرمز المكي الداري، إمام أهل مكة في القراءة، وهو أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٢٠هـ. غاية النهاية ١/ ٤٤٣. وتنظر قراءته في التيسير ١٩٤.

(٧) الشورى ٣. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص".. يُوحِي" بكسر الحاء.

(٨) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٤٤-٣٤٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٣٠.

(٩) نسبها أبو حيان في البحر المحيط ٤/ ٢٢٩ إلى الحسن، والسلمي، وأبي عبد الملك قاضي الجند، صاحب ابن عامر. والقراءة ذكرها سيبويه في الكتاب ١/ ٢٩٠ من غير نسبة.

(١٠) الأنعام ١٣٧. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "... زَيَّنَ " بفتح الزاي والياء. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤٣-٣٤٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٤٠.

(١١) ينظر الكتاب ١/ ٢٩٠، ومغني اللبيب ٨٠٧.

(١٢) توبة بن الحمير، ديوانه ٣٦، وفيه: ألاَ انعمى، مكان: ترنمي. والشاهد بلا عزو في المقرب ٢/ ١٢٨، وفيه سقاك مكان سقيت، والهمع ١/ ١٧٣.

حَمَامَةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمِي ... سُقِيتِ مِنَ الغُرِّ الغَوَادِي مَطِيرُهَا

أَي: سَقَاكِ مطيرُهَا في جوابِ السُّؤالِ المُقدَّرِ. قالَ ابنُ مالك في شرحِ التسهيلِ [(١)]: هكذا رواهُ الحفَّاظُ، ومَنْ قالَ: (سقاكِ) فتاركٌ للروايَةِ، وآخِذٌ بالرَّأْيِ، والعَلَمُ المشهورُ في هذا المقامِ قولُ ضرار بن نَهْشَل [(٢)]:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخصُومَةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

على روايةِ مَنْ رَوَى (لِيُبْكَ) بالبناءِ للمفعولِ، فإنَّهُ قيلَ: مَنْ يُبْكِيهِ؟ فقيلَ ضارِعٌ، أَي: يُبْكِيهِ ضارِعٌ [(٣)]، أَي: ذليلٌ لخصومةٍ نَزَلَتْ بهِ [(٤)]. والمختبطُ: الذي يأتيكَ للمعروفِ بلا وسيلةٍ [(٥)]. والإطاحةُ: الإذهَابُ والإهلاكُ [(٦)]. والطَّوائِحُ: جمعُ مطيحةٍ على غيرِ قياسٍ [(٧)]. و(مِمَّا) يتعلَّقُ بمخبطٍ، و(ما) مصدريةٌ، أَي: وسائلُ من أَجلِ إذهابِ النوائبِ مالَهُ، أَو بيبكي المقدَّرِ، أَي: يبكي لأجلِ إذهابِ المنايَا يزيدُ. فإن قلتَ: لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ (يزيدُ) منادًى حُذِفَ منْهُ حرفُ ندائِهِ، و(ضارعٌ) مفعولُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ، أَي: لِيُبْكَ الضارعُ والمختبطُ لفقدِكَ يا يزيدُ، حيثُ عدما بذلكَ المغيث المعين لهما على حوادثِ [(٨)] الزَّمنِ [(٩)]، فلا يكونُ من هذا البابِ في شيءٍ؟ قلتُ: لا مانعَ منهُ، ولكن هذا لا (**٥١/ ظ**) يَرِدُ على الجماعةِ، لأنَّ الاحتمالَ لا يقدحُ في التمثيلِ لبعضِ الوجوهِ الممكنةِ [(١٠)]. فإِنْ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٨٤.

(٢) البيت مختلف في نسبته، فهو لنهشل بن حري في شعراء مقلون ٨٨، وللحارث بن نهيك في الكتاب ١/ ٢٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٠، وفي الدرر ١/ ١٤٢-١٤٣ لضرار بن نهشل. وورد بلا عزو في الكتاب ١/ ٣٦٦، ٣٩٨، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، والمقتصد ١/ ٣٥٤.

(٣) ينظر المقتصد ١/ ٣٥٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٣-٥٩٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٥، ومغني اللبيب ٨٠٧، والهمع ٢/ ٢٥٨.

(٤) اللسان (ضرع).

(٥) اللسان (خبط).

(٦) التاج (طوح).

(٧) والقياس: مطيحات، ينظر اللسان (طوح).

(٨) في ك: حادث.

(٩) في ك، ي: الزمان. وهو وجه.

(١٠) بعدها في ك، ي، ل: والله اعلم.

قلتَ: هَلْ حَذْفُ الفِعْلِ مَعَ السُّؤالِ المقدَّرِ مقيسٌ أوْ لاَ؟ قلتُ: المنقولُ عن الجرمي وابن جني أَنَّهُ قياسٌ [١]، ومَنَعَ ابنُ مالك نحوَ: يُوعَظُ في المسجدِ [٢] رجالٌ، على معنَى يَعِظُ، لاحتمالِ المفعوليَّةِ، بخلافِ يُوعَظُ في المسجدِ [٣] رجالٌ زيدٌ [٤]. وهذا في الحقيقةِ قولٌ باشتراطِ القرينةِ المعيَّنَةِ، ولا يحسنُ في [٥] ذلكَ خلافٌ. **[[ولزومًا عندَ ذكْرِ المُفَسِّرِ]]** بكسرِ السِّينِ، نحوُ: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [٦] و﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ [٧]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [٨] وإنَّما لَزِمَ الحَذْفُ، لأَنَّهُم لم يأتُوا بالثاني إلاَّ تفسيرًا للأَوَّلِ، فلو ذُكِرَ الأَوَّلُ معَهُ لوَقَعَ ذِكْرُ الثاني ضائعًا [٩].

[[ويُحْذَفَانِ]] أَي: الفعلُ والفاعلُ معًا بقرينةٍ [١٠]، كما إذا قيلَ: أَقامَ زيدٌ، فقلتُ: نَعَمْ، التقديرُ: < نَعَمْ > [١١] قامَ زيدٌ، ليكونَ الجوابُ مطابقًا للسؤالِ في الفعليَّةِ. **[[وقد يتنازَعُهُ]]** أَي: الفاعلَ **[[وغيرَهُ]]** من المفعولاتِ **[[العاملانِ]]** [١٢] فعلينِ كانَا، نحـــوُ:

---

(١) ينظـــر الخـــصائص ٢/ ٣٥٣، والارتـــشاف ٢/ ١٨١، وأَوضح المسالك ٢/ ١٩٥، والهمع ٢/ ٢٥٨.

(٢) في ك: المساجد، وهو وجه.

(٣) في ك: المساجد، وهو وجه.

(٤) شـــرح التسهيل لابن مالك ورقة ٨٤، وينظر الارتشاف ٢/ ١٨١، والمساعد١/ ٣٩٤، والنكت للسيوطي١/ ٥٤٢-٥٤٣.

(٥) (في) ساقطة من ك.

(٦) النساء ١٢٨. وينظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٩٥.

(٧) النساء ١٧٦. وينظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٩٥-٤١٣.

(٨) التوبة ٦. وينظر البيان في غريب القرآن ١/ ٢٩٤.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧٥/ ٧٦، ومغني اللبيب ٩٨، ٧٥٧، ٧٨٣، ٨٢٧.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٧٦.

(١١) الزيادة يقتضيها السباق.

(١٢) ينظـــر في مـــسألة التـــنازع: الإنصاف م (١٣) ١/ ٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٨، والتـــسهيل ٨٦، وشـــرح الكافية للرضي ١/ ٧٧، والارتشاف ٣/ ٨٧، وأَوضح المسالك ٢/ ١٨٦، والهمع ٥/ ١٣٧.

﴿ آتُوني أُفْرِغْ عليــهِ قِطْرًا ﴾ [١] أَوِ اسْمَيْنِ، كقولِه [٢]:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ ... فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فِناءَكَ مَوْئِلا

أَو مختلفينِ، نحوُ: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [٣]، هذا بشرطِ أَنْ يكونَ بينَ العاملين ارتباطٌ، أَمَّا بعاطف، كما في: قامَ [٤] وقعدَ أخواكَ [٥]، أَو عملِ أوّلِهمَا في ثانيهما [٦]، نحوُ: ﴿ وَأَنَّهُ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾ [٧]، {﴿ وأَنَّهُمْ} ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَدًا ﴾ [٨]، أَوْ كونِ ثانيهما جوابًا للأَوّلِ، أَمَّا جوابيَّةُ الشَّرْطِ، نحوُ: ﴿ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ ﴾ [٩]، وأَمَّا جوابيَّةُ السُّؤالِ، نحوُ: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ في الكَلاَلَةِ ﴾ [١٠] أو نحوِ ذلكَ من أَوجهِ الارتباطِ [١١]. أَمَّا إذا لَمْ يكُنْ ثَمَّ [١٢] ارتباطٌ البتَّةَ، فإِنَّهُ يُمْنَعُ التنازعُ، فلا يجوزُ: قامَ قعدَ زيدٌ، على أَنَّهُ من ذلكَ. والمعروفُ من كلامِ النَّحويينَ تقييدُ العاملَيْنِ بكونِهمَا من قبيلِ الفعلِ أَو شبهِهِ [١٣]. ونَقَلَ ابنُ الحاجبِ عنهم في شرحِ المفصَّلِ خلافَ ذلكَ، فقالَ: " وقالوا في لعلَّ وعسى زيدٌ أَنْ يخرجَ: أَنَّهُ على إعمالِ الثاني، لعدمِ صحَّةِ [١٤] لعلَّ زيدًا [١٥] أَنْ يخرجَ، وذلكَ يستلزمُ حذفَ معمولَيْ (لعلَّ) للقرينةِ. وقالُوا: لو أعملَ {لعلَّ}، لقيلَ: لعلَّ

---

(١) الكهــف٩٦. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١١٦-١١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٨.

(٢) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٨٩ وتخليص الشواهد ٥١٣، وشرح الألفيَّة للاشموني ٢/ ٩٩.

(٣) الحاقة ١٩. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٨.

(٤) في ك، ي: قاما.

(٥) في ي، ل: اخوك.

(٦) ينظر مغني للبيب ٦٦٠.

(٧) الجن ٤. وفي ل بعدها "على الله شططا" باتمام الآية.

(٨) الجن ٧.

(٩) المنافقون ٥، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٤١.

(١٠) النساء ١٧٦.

(١١) تنظر المسألة في مغني اللبيب ٦٦٠.

(١٢) في ك، ي: ثمة.

(١٣) التسهيل ٨٦، وشرح شذور الذهب ٤١٩.

(١٤) في الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٧١: لصحة، مكان: لعدم صحة وهو خطأ.

(١٥) في ي: زيد، وهو خطأ.

وعسى زيدًا خارجٌ، وليسَ بواضحٍ، إذ لا يقالُ: عسى زيدٌ خارجًا، وهوَ أيضًا يستلزمُ حذفَ منصوبِ عسى " [١].

قلتُ: وفيهِ نظرٌ، لأنَّ خبرَ لعلَّ يقترنُ بـ (أنْ) كثيرًا [٢]، فكيفَ يجبُ عندَ إعمالِ الأوَّلِ [٣] أنْ يقالَ: خارجٌ، وأنْ محذورٌ في حذفِ منصوبِ عَسَى، وقَدْ قالَ الشَّاعرُ [٤]:

(٥٢/ و) يا أَبَتَا علَّكَ أوْ عَسَاكَا

[[فإذا تنازَعَا]] اسْماً **[[غيرَ ضميرٍ متَّصلٍ]]** سواءٌ كانَ ظاهرًا، نحوُ: ضربْتُ وأهنتُ زيداً، أَو ضميرًا منفصلاً، نحوُ: ما ضربتُ وما أكرمتُ إلاَّ إيَّاكَ، أمَّا إذا كانَ ضميرًا [٥] متَّصلاً، فالتنازعُ ممتنعٌ، لاستواءِ العامِلَيْنِ في صحَّةِ الإضمارِ، كـ: ضربتُ وأَكرمتُ، ونحوه: زيدٌ ضربَكَ وأكرمَكَ، وزيدٌ أُهينَ وحُبِسَ، فلم يتنازَعَا شيئا، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يجبُ لَهُ مثلُ ما يجبُ للآخرِ، فكلٌّ [٦] قد أَخَذَ معمولَهُ. وشَرَطَ ابنُ مالك في الاسمِ المتنازَعِ فيهِ أنْ يكونَ غيرَ سببيٍّ مرفوعٍ [٧]، احترازًا من نحوِ قولِهِ [٨]:

وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

لِلزومِ عدمِ ارتباطِ المهملِ بالمبتدإِ، إذا لم يرفَعْ ضميرَهُ، ولا ما التبسَ بضميرِهِ، فـ (غَرِيمُهَا) مبتدأٌ، و(ممطولٌ معنًّى) خبرانِ. واعتُرِضَ بأَنَّ عَوْدَ الضَّميرِ على الاسمِ المشتمِلِ على ضميرِ ما قبلَهُ يُحقِّقُ الالتباسَ والارتباطَ بالمبتدإِ. واقعًا **[[بعدَهُمَا]]** أي:

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٧١-١٧٢.

(٢) مغني اللبيب ٣٧٩.

(٣) في الأصل: الاولى، وهو وجه، وما أثبتناه من سائر النسخ، وهو وجه أقوى.

(٤) رؤبة بن العجاج، ملحقات ديوانه ١٨١، وقبله: تقولُ بِنتي قد أنَى أناكَا
والرجز في الكتاب ٢/ ٣٧٤-٣٧٥ وفي ٤/ ٢٠٧ برواية: عساكن. وهو في شرح أبيات سيبويه لابن الإسراء ٢/ ١٦٤، وينظر تخريج البيت وتحقيق نسبته وروايته في فرحة الأديب ١٢٠، والمستدرك على دواوين شعراء العرب المطبوعة، القسم الثالث ٢٤٩-٢٥١.

(٥) في ك، ي: مضمرا، وهو وجه.

(٦) في الأصل: وكل، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) التسهيل ٨٦، وينظر المساعد ١/ ٤٥١-٤٥٢.

(٨) كثير عزة، ديوان ١٤٣، وصدره: قضى كلُّ ذي دين فوفَّى غريمَهُ
والشاهد في المقتصد ١/ ٣٤٠ والإنصاف ١/ ٩٠، وشرح الكافية للشافية ٢/ ٦٤٢، والارتشاف ٣/ ٨٨.

بعدَ العاملَيْنِ، فخرجَ المتوسطُ بينهما، نحوُ: ضربتُ زيدًا وأكرمتُ، والمتقدِّمُ عليهما، نحوُ: زيدًا ضربتُ وأكرمتُ، لِتَعَيُّنِ المعمولِ في الصورتينِ أَنْ يكونَ للعاملِ الأَوَّلِ، وليسَ هذا بمتَّفقٍ عليهِ، بَلْ الخلافُ في ذلكَ موجودٌ [١]. [[مُتَّفقَيْنِ عملاً]] [٢] بأَنْ يكونَ كلٌّ منهما يقتضي الفاعليةَ، كـ قامَ وقعدَ زيدٌ، أو المفعوليةَ، كـ ضربتُ وأهنتُ زيدًا. [[أَو مُخْتَلِفَيْنِ]] [٣] بأَنْ يكونَ الأَوَّلُ يقتضي الفاعليَّةَ، والثاني المفعوليَّةَ، كـ قامَ وضربتُ زيدًا، أَو على العكس، كـ ضربتُ وقامَ زيدٌ، [[فالبَصريَّةُ]]، أَي: فالطائفةُ البصريَّةُ بفتحِ الموحَّدَةِ ولكَ كسرُها، [[تعملُ]] العاملَ [[الثَّاني للمقربِ]] [٤]، أَي: لقربِهِ من المعمولِ، [[و]] الطائفةُ [[الكوفيَّةِ]] تعملُ العاملَ [[الأَوَّلَ للسبقِ]] أَي: لسبقِهِ على العاملِ الثاني [٥]. [[والخلافُ]] إِنَّما هو [[في الفضلِ]] والاختيارِ، لا في صحَّةِ الجوازِ، وصحَّةِ التَّركيبِ، فإِنَّ هذا لم يختلفْ فيهِ الفريقانِ، ولا شَكَّ أَنَّ الاستقراءَ قاضٍ بأَنَّ إِعمالَ الثَّاني أَكثرُ في كلامِهِم [٦]، فيترجَّحُ المذهبُ البصريُّ. [[والفَرَّاءُ]] من الكوفيينَ [[يشركُ]] بينَ العاملَيْنِ [[في]] المعمولِ [[المرفوعِ]] فيجعلُهُ مرفوعًا بهما معًا، نحوُ: قامَ وذهبَ زيدٌ [٧]. ويَرُدُّهُ أَنَّ عواملَ النَّحوِ كالمؤثِّراتِ الحقيقيَّةِ [٨]، فلا يجتمعُ مؤثِّرانِ تامَّانِ على أثرٍ واحدٍ [٩].

[[ويُمْنَعُ]] التَّركيبُ [[المؤدِّي إِلى حذفِ الفاعِلِ]]، فإِنَّهُ محذورٌ لم يثبتْ في

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧، والتسهيل ٨٦، والمساعد ١/ ٤٥٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٧٨.

(٣) المصدر السابق ١/ ٧٨.

(٤) الكتاب ١/ ٧٣-٧٤، والمقتضب ٣/ ١١٢، ٤/ ٧٢، والإنصاف م (١٣) ١/ ٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٩، والارتشاف ٣/ ٨٩.

(٥) الإنصاف م (١٣) ١/ ٨٣، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣، شرح الكافية للرضي ١/ ٧٩. الارتشاف ٣/ ٣/ ٨٩.

(٦) ينظر الكتاب ١/ ٧٤، والارتشاف ٣/ ٨٩.

(٧) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٧، والارتشاف ٣/ ٨٨-٨٩.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٠.

(٩) ينظر معاني القرآن للفراء١/٤٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش١/٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١.

كلامِهم، [[أو]] إلى [[أضمارٍ قبلَ الذِّكْرِ]] (١) فإنَّهُ أيضًا محذورٌ، فيجبُ عندَهُ أَنْ (٥٢/ ظ) نقولَ: ضَرَبَنِي وأكرمتُ زيدًا، هوَ بالإتيانِ بالضميرِ بعدَ المتنازعِ فيه، لينتفي المحذوران معًا، وذلكَ أَنَّكَ لو لم تأتِ بِهِ كذلكَ وقلتَ: ضَرَبَنِي وأكرمتُ زيدًا، فلا يخلُو إمَّا أَنْ يُجْعَلَ فاعلُ (ضرَبَنِي) محذوفًا أو ضميرًا مستترًا فيه عائدًا إلى زيدِ المتأخِّرِ، فإنْ جعَلْتَهُ محذوفًا لَزِمَ المحذور الأَوَّل، وإنْ جَعَلْتَهُ مضمرًا فيه، لَزِمَ المحذور الثَّاني. [[والجَرْمِي]] بفتحِ الجيمِ كما نصَّ عليهِ ابنُ خلِّكان في تاريخِهِ وفيات الأعيان (٢) وذكَرَهُ غيرُهُ أيضًا، وليسَ بضمِّها كما ظَنَّهُ كثيرٌ من أهلِ الكجراتِ، [[يَمْنَعُ التَّنازعَ في المتعدِّي إلى ثلاثةٍ]] (٣) من المفاعيلِ، لعدمِ السماعِ (٤) وأَجازَهُ غيرُهُ قياسًا على الفعلِ المتعدِّي إلى واحدٍ واثنين، تقولُ: أَعلَمْتُ وأَعْلَمَنِي زيدٌ عمرًا منطلقًا، على إعمالِ الثاني وحذفِ مفاعيلِ الأَوَّلِ (٥)، كذا في العباب. قلتُ: والخلافُ ليسَ مخصوصًا بالمتعدِّي إلى ثلاثةٍ بل يجري في المتعدِّي إلى اثنين أيضًا (٦). قالَ في التسهيلِ: " ولا يَمْنَعُ التنازعُ تعدِّيَ الفعلِ المتعدِّي(٧) إلى أكثر من واحد، ولا كونَ المتنازعَيْنِ فِعْلَيْ تعَجُّب (٨)، خلافًا لِمَنْ مَنَعَ (٩) ". هذا نصُّهُ. وقولُهُ تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عليهِ قِطْرًا ﴾ (١٠) قاطعٌ ببطلانِ قولِ مَنْ مَنَعَ في ذي الاثنينِ (١١). إذا تقرَّرَ ذلكَ، [[فَعَلى]] الـــرأيِ [[الأَوَّلِ]] وهوَ إعمـــالُ الثـــاني في(١٢) اختيـــارِ البصريةِ

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٢-٢٦٣، وشرح الألفيَّة للاشموني ٢/ ١٠٣.

(٢) وفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥.

(٣) لباب الإعراب ٢٣٩، والارتشاف ٣/ ٩٢.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٨٢، والمساعد ١/ ٤٦٢، والهمع ٥/ ١٤٦.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٢٣٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٢، والهمع ٥/ ١٤٦، والنكت ١/ ٦٠٩ وفـــيه: "قال أبو حيان: إنَّما سمع في ما يتعدَّى إلى اثنين، ومن جَوَّزَهُ في المتعدِّي إلى ثلاثة، قاسه ولم يسمع في نثر ولا نظم، وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر على المسموع ".

(٦) ينظر الارتشاف ٣/ ٩٢.

(٧) (المتعدي) ساقطة من ي، ل. وفي التسهيل ٨٦: "لا يمنع التنازع تعد إلى أكثر..".

(٨) في الأصل: التعجب، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) التسهيل ٨٦، وينظر الارتشاف ٣/ ٩٤، والمساعد ١/ ٤٦١-٤٦٢.

(١٠) الكهف ٩٦.

(١١) ينظر المساعد ١/ ٤٦٢، والهمع ٥/ ١٤٦.

(١٢) في ك: على، وساقطة من ي.

لقربِهِ [١]، [[يُضْمَرُ فاعِلُ]] العاملِ[[الأَوَّلِ طبقَ الظَّاهِرِ]] في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ كما في قولِه[٢]:

جَفَوْني وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ، إنَّني لِغَيْرِ جَميلٍ مِنْ خليليَّ مُهْمِلُ

فأعملَ الثاني وجَعَلَ فاعلَ الأَوَّلِ ضميرًا موافقًا لم يثبتْ حذفُهُ. قلتُ: وهذا إنَّما هوَ ما إذا كانَ رافعُ الفاعلِ غيرَ مصدرٍ كالمثالِ المذكورِ، أَمَّا إذا كانَ الرافعُ لَهُ مصدرًا، فلا مانعَ من الحذفِ على ماهوَ مقرَّرٌ في بابِهِ، نحوُ: أَعْجَبَني قيامٌ وقعودٌ الزيدانِ، [[خلافًا للكسائي]][٣] في تجويزِهِ حذفَهُ تمسُّكًا بقولِهِ[٤]:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا وأَرَادَهَا رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ[٥]

تَعَفَّقَ: تغيَّبَ [٦]. والأَرطَى: شجرٌ [٧]. وبذَّتْ: غلبتْ فيه [٨]. والنبلُ: السهامُ [٩]، اسمُ جمعٍ. والكَلِيبُ: جمعُ كَلْبٍ [١٠]، كعَبْدٍ وعبيدٍ. يريدُ أنَّ تلكَ التي أُريدَ صيدُهَا تَغَيَّبَ لها رِجالٌ بالشجرِ ورمُوها بالسهامِ وأَرسلُوا عليها الكلابَ [١١] (٥٣/ و) فغلبتِ الجميعَ وفاتَتْهُمْ. ووجْهُ[١٢] الاستدلالِ أنَّ (تَعَفَّقَ) و(أَرادَ) تَوَجَّهَا إلى رجالٍ، فلم يَقُلْ: (تعفقُوا) ولا (أَرادُوا)، فَلَزِمَ حذفُ الفاعلِ، أَعملتَ الأَوَّلَ أو الثاني. والذي فَرَّ الكسائي[١٣] عَنْهُ من

---

(١) (لقربه) ساقطة من ي، وفي ل: اختيارًا لقربه، بزيادة اختيارًا. وينظر لباب الإعراب ٢٣٥.

(٢) بلا عزو في مغني اللبيب ٦٣٥، وأَوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، والمساعد ١/ ٤٥٨-٤٥٨، والهمع ١/ ٢٣١، ٥/ ١٤٠.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٢٣٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٩، وأَوضح المسالك ٢/ ٢٠١.

(٤) علقمة الفحل، ديوانه ٢٣، ونسب في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٩ الى الأنبياء وليس في ديوانه، وينظر النوادر ٢٨١، وأَوضح المسالك ٢/ ٢٠١.

(٥) في الأَصل، ك، ل: وكليبا، وما أَثبتناه من ي، وهو موافق لمصادر التخريج.

(٦) اللسان (عفق).

(٧) العباب الزاخر (حرف الطاء) ١٤، واللسان (أرط).

(٨) اللسان (بذذ).

(٩) التاج (نبل).

(١٠) اللسان (كلب).

(١١) في الأَصل بعدها زيادة، وهي: (وقول الاخر:

وهَل يرجعُ التسليمُ أو يكشفُ العمى ثلاث الأَثاقي والرسومُ البلاقعُ)

حذفناها، لأَنها مقحمة، فضلاً عن أن سائر النسخ قد خلت عنها.

(١٢) في ك: وجه.

(١٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٩.

الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ أسهلُ مِمَّا صارَ إليهِ من حذفِ الفاعلِ، ضرورةَ أنَّ الأَوَّلَ ثبتَ بيقينٍ (١) في مواضِعَ من كلامِ العربِ بخلافِ الثاني.

[[ويُحذَفُ المفعولُ]] لأنَّهُ فضلَةٌ يحذَفُ في السَّعَةِ، فكيفَ إذا أحوجَ إليهِ لزومُ الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ؟ [[إنِ استُغْنِيَ عَنْهُ]] (٢)، نحوُ: ضربتُ وأكْرَمَني زيدٌ، (ولا تقولُ ضربْتُهُ وأكْرَمَني زيدٌ) (٣). فإنْ قلتَ: ما تصنعُ بقولِهِ (٤):

إذا كُنتَ تُرْضِيهِ ويُرضِيكَ صاحِبٌ ... جِهَارًا فكُنْ في الغَيْبِ أَحْفَظَ للوُدِّ

قُلْتُ: هوَ ضرورةٌ عندَ الجمهورِ، وجائزٌ على قلَّةٍ عندَ غيرِهِم (٥). [[وإلاَّ]] يُستَغْنَى عنهُ لكونِهِ أَحَدَ مَفْعُولَيْ بابِ (علمتُ) مَعَ ذِكْرِ الآخرِ، [[أُظهِرَ]] (٦) ولم يَجُزْ حذفُهُ ولا إضمارُهُ، أَمَّا الأَوَّلُ، فَلِمَا هوَ مقرَّرٌ في بابِهِ من امتناعِ الحذفِ على ما هوَ المشهورُ عندَهُم، وسيأتي تحقيقُهُ، إنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى.وأَمَّا الثاني، فلأَنَّهُ إضمارٌ قبلَ الذِّكْرِ في المفعولِ لا في الفاعلِ، فَلَمْ يبقَ بعدَ تعذُّرِ الحذفِ والإضمارِ إلاَّ الإظهارُ، وللرضي في هذا المحلِّ كلامٌ طويلٌ (٧).

[[وعلى الثاني]] وهو اختيارُ إعمالِ الأَوَّلِ لسبقِهِ على ما هوَ رَأْيُ الكوفيينَ (٨)، [[يُضْمَرُ فاعلُ الثاني]] إجماعًا، لأَنَّهُ ليسَ فيهِ إضمارٌ قبلَ الذِّكْرِ، إذِ المتنازَعُ فيهِ من حيثُ كونُهُ معمولاً للأَوَّلِ كما هوَ فرضُ المسألةِ، مُقَدَّمٌ على الثاني تقديرًا، وتأَخُّرُهُ عنهُ لفظًا لا يضرُّ، لجوازِ عَوْدِ الضميرِ على المتقدِّمِ تقديرًا، وإنْ تأخَّرَ لفظًا (٩) كما في: ضَرَبَ غُلامَهُ

---

(١) في ك: يثبت بتعيين، وهو تحريف.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٧٩، ٨٠، والمساعد ١/ ٤٥٧.

(٣) (ولا تقول ضربته وأكرمني زيد) ساقطة من ك.

(٤) بـلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٩، ومغني اللبيب ٤٣٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٣، والمساعد ١/ ٤٥٦ وفيه: أحفظ للعهد.

(٥) منهم ابن مالك كما في التسهيل٨٦، وشرح الكافية للرضي١/ ٨٠، والمساعد١/ ٤٥٦، والهمع ٥/ ١٤١.

(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ٧٩.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٧٩، ٨٠.

(٨) الإنصاف ١/ ٨٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٩، ٨٠.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/ ٨١.

زيدٌ. [[و]] يضمرُ أيضًا [[المفعولُ على]] الوجهِ [[المختارِ]] [1]، إذ لا إضمارَ فيهِ قبلَ الذِّكْرِ، فأمكنَ الإضمارُ والمعنَى عليه، فكانَ أدلَّ على المعنَى وأنْفى للالتباسِ، فلذلكَ اخْتِيرَ. قالوا: ويجوزُ حذفُهُ لأنَّهُ فضلةٌ [2]، كما يجوزُ أَنْ تقولَ: ضربتُ، من غيرِ أنْ يُذْكرَ المفعولُ، واستشهدُوا على ذلكَ بقولِ الحماسيِّ [3]:

بعُكاظَ يُعْشِي النَّاظِريـــ ـــنَ - إذا هُم لَمَحُوا- شُعَاعُهْ

فأعْملَ الأوَّلَ وهوَ (يُعشي)، وحذَفَ مفعولَ الثاني وهو (لَمَحُوا)، وقد صرَّحَ بعضُهُم [4] بامتناعِ الحذفِ في ذلكَ، لِمَا فيهِ من تهيئَةِ العملِ للعاملِ وقطعِهِ عنهُ، قالَ: والبيتُ ضرورةٌ [5]. قلتُ: والقياسُ على جوازِ (ضربتُ) من غيرِ ذِكْرِ مفعولٍ، (٥٣/ ظ) لا يجري، لقيامِ الفارقِ كما عرفْتَ. [[ولِذَا]] أي: لكونِ أنَّ إضمارَ المفعولِ عندَ إعمالِ الأوَّلِ هوَ الوجهُ المختارُ، [[حُكِمَ بإعمالِ الثَّاني في [6] قولِه تعالى:﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عليهِ قِطْرًا ﴾ [7]، و]] قولِه تعالى [8]: [[﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [9]]]. فإنَّهُ لو لم يكُنِ الثَّاني هوَ المعملُ، كانَ العاملُ هوَ الأوَّلَ. ويلزمُ حينئذٍ ارتكابُ غيرِ المختارِ من حذفِ المفعولِ دونَ إضمارِهِ، وإنَّما ذَكَرَ المؤلِّفُ هذينِ المثالينِ القرآنيَّيْنِ، ليقيمَ [10] حجَّةَ البصريينَ على الكوفيينَ في اختيارِ إعمالِ الثاني، وذلكَ لأنَّهُم اتَّفقُوا عندَ إعمالِ الأوَّلِ على اختيارِ إضمارِ مفعولِ الثَّاني، فكانتِ الآيتانِ دليلاً للبصريَّةِ على أَنَّ الأَوْلَى هوَ إعمالُ الثَّاني [11]، وإلاَّ كانَ [12]

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨١.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٠، ٨١.

(٣) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في ديوان الحماسة لابي تمام ٢٠٩.وهو بلا عزو في مغني اللبيب ٧٩٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٩، والهمع ٥/ ١٤٥.

(٤) هو أبو هشام كما في مغني اللبيب ٧٩٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٩.

(٥) القول لابن هشام في أوضح المسالك ٢/١٩٩، وينظر مغني اللبيب ٧٩٧.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٨.

(٧) الكهف ٩٦. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١١٦-١١٧.

(٨) في ك، ي: وفي قوله مكان وقوله تعالى، وهو وجه.

(٩) الحاقة ١٩، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٥٨.

(١٠) في الأصل ليقم، وهو جملة، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) في ل: بإعمال العامل الثاني، مكان اعمال الثاني، وهو وجه.

(١٢) في ك، ي، ل: لكان، وهو وجه.

القرآنُ <و> [(١)] هوَ أفصحُ كلامٍ جائيًا على غيرِ الوجْهِ المختارِ [(٢)]، ولا ينبغي ارتكابُهُ، فترجَّحَ القولُ البصريِّ [(٣)]. [[إلاَّ بمانعٍ]] استثناءٌ مفرَّغٌ من [(٤)] الأحوالِ، أَي: يضمرُ المفعولُ على المختارِ، ملتبسًا بكلِّ حالٍ، إلاَّ حالةَ كونِهِ ملتبسًا بمانعٍ، [[فيظهَرُ]] حينئذٍ، ولا يضرُّ كونُ التفريغِ في الموجِبِ، لاستقامَةِ المعنَى. ويحتملُ أَنْ يكونَ قولُهُ: (ويُضْمَرُ المفعولُ) مؤَوَّلاً بالنَّفي، أَي: ولا يظهَرُ، فلا إشكالَ، [[كحَسِبَني وحَسِبْتُهُمَا منطلقَيْنِ الزيدانِ منطلقًا]] [(٥)]. وههنا [(٦)] أَعملتَ الأَوَّلَ، ولم يَجُزْ إضمارُ (منطلقَيْنِ)، الذي هوَ ثاني مفعولَي العاملِ الثَّاني، لأَنَّكَ لو أَضمرتَهُ مثنًّى، ليطابقَ المفعولَ الأَوَّلَ، إذ هُمَا مبتدأٌ وخبرٌ في الأَصلِ، لخالفَ المعودَ إليهِ وهوَ قولُهُ: (منطلقًا)، ولو أَضمرتَهُ مفردًا، ليطابقَ معادَهُ، لخالفَ المفعولَ الأَوَّلَ، ولا يجوزُ ارتكابُ الحذفِ فيه، لكونِهِ ثاني مفعولَيْ حَسِبْتُ، وهو محذورٌ - كما ستعرفُ في بابِهِ - [(٧)]، فَلَمَّا امتنَعَ الإضمارُ والحذفُ، وجَبَ الإظهارُ. [[أُورِدَ أنْ لا تنازعَ، لاختلافِ مفعولَيْهِمَا]]، وذلكَ لأَنَّ (حَسِبَني) لا يطلبُ (منطلقَيْنِ) الذي هو ثاني مفعولي [(٨)] (حَسِبْتُهُمَا) لأَنَّهُ مثنًّى، والمفعولُ الأَوَّلُ مفردٌ، فانتفى شرطُ التنازعِ، وهوَ كونُ المتنازَعِ مطلوبًا لكلٍّ من العاملينِ من حيثُ المعنَى، فينتفي التنازعُ ضرورةً. [[وأُجيبَ باتِّفَاقِهِمَا في الاتِّصافِ بالانطلاقِ]]، أَي: في اتِّفاقِ المفعولَيْنِ الثَّانيينِ في كونِ كلٍّ منهما، يدلُّ على ذاتٍ متَّصفَةٍ بالانطلاقِ، وكونِ أَحدِهِمَا مثنًّى، والآخرُ مفردًا لا يضرُّ، لأَنَّ العاملَيْنِ توجَّهَا إِلى المفعولِ الثاني من الجهةِ العامَّةِ. [[و]] وهذا الموضعُ [[يُعَدُّ]]، أَي: يُعَدُّ هذا الجوابُ [[موضِعَ نَظَرٍ]] (٥٤ /و) وبحثٍ، لا يُقْتَنَعُ فيهِ بِمَا قالَهُ المجيبُ. ولا شَكَّ أَنَّ السؤالَ قويٌّ، لا يدفعُ بمثلِ ذلكَ التمحلِ. والرضي [(٩)] نازَعَ في كلٍّ من شَقَّيِ الحذفِ والإضمارِ في هذهِ المسألةِ، أَمَّا الحذفُ فَلِمَا صرَّحَ بِهِ

---

(١) الزيادة يقتضيها السياق.

(٢) اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول، ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨١.

(٣) ينظر الكشاف ٤/ ١٥٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٦.

(٤) في الأَصل، ي، ل: في، وهو تحريف، وما أَثبتناه من ك.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٢٣٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨١.

(٦) في ك، ي: فهنهنا، وهو وجه.

(٧) ينظر ق ٢٣٩و، و ق ٢٣٩ظ.

(٨) في الأَصل: مفعول، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/ ٨٠، ٨١.

بعضُهُم من جوازِ حذفِ أَحدِ مفعولَيْ بابِ (علمتُ) عندَ قيامِ القرينةِ، لأَنَّ كلَّ واحد منهما في الظاهرِ منصوبٌ برأسِهِ، ظاهرٌ في المفعوليَّةِ كمفعولَيْ بابِ (أعطيتُ)، والسَّماعُ يؤيِّدُهُ (١)، وأَمَّا الإضمارُ فلأَنَّا لا نُسَلِّمُ وجوبَ المطابقَةِ بينَ الضميرِ والمعودِ إليه إذا لم يلتبسْ للمخالفَةِ بينهما. قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ (٢) وقبلَهُ: ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ (٣) والضميرُ للأولادِ، فالإضمارُ قد يأتي على المعنَى المقصودِ، فيجوزُ: حَسِبَنِي وحَسبتُهُمَا إِيَّاهُمَا الزيدانِ منطلقًا، وإنْ كانَ المعودُ إليهِ مفردًا، مراعاةً للمسندِ إليه. كذا قالَهُ (٤)، وفيهِ نظرٌ. [[وأطبقُوا]]، أَي: اتَّفقُوا [[**على حذف الفاعلِ في نحوِ: ما ضَرَبَ وأكْرَمَ إلاَّ أَنا، لفسادِ الإضمارِ**]] وأَنَّ الأصلَ: ما ضَرَبَ إلاَّ أَنَا، وما أكْرَمَ إلاَّ أَنَا (٥). وفي كلامِ التفتازاني ما يشيرُ إلى عدمِ الاتِّفاقِ، فإنَّهُ قالَ في شرحِ المفتاح: " وأَمَّا مَا جوَّزَهُ الكسائي من حذفِ الفاعلِ في بابِ التنازعِ، والجمهورُ (٦) في مثلِ: ما ضَرَبَ وأكرمَ إلاَّ أَنَا، فلم يوجَدْ في كلامِ العربِ ". هذهِ عبارتُهُ. وظاهرُ نسبةِ الجوازِ في الثانيةِ إلى الجمهورِ يشيرُ إلى أَنَّ من النحاةِ مَنْ يقولُ بالمنعِ فيها (٧). وشهادتُهُ أَنَّ الثانيةَ لم توجَدْ في كلامِ العربِ، مردودةٌ بقولِ الشَّاعرِ (٨):

مَا صَابَ قَلْبِي وأَصْبَاهُ وتَيَّمَهُ ... إلاَّ كواعِبُ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

أَنشدَهُ الإمامُ جمالُ الدين بن مالك (٩) شاهدًا على ذلكَ، وهوَ الثقَةُ فيما ينقلُ، وإذا قُلْنَا بأَنَّ نحوَ: ما ضَرَبَ وأكْرَمَ إلاَّ أَنَا، محمولٌ على حذفِ الفاعلِ، فهلْ هوَ من بابِ التنازعِ أَوْ لاَ؟ قيلَ: ليسَ منْهُ، لفسادِ المعنَى لو أَجريتَ على قاعدتِهِ، فأَضمَرْتَ فيما لَمْ تعملْهُ قائلاً: ما ضربتُ وأكْرَمَ إلاَّ أَنَا، وما ضَرَبَ وأَكرمتُ إلاَّ أَنا، وذلكَ لأَنَّهُ يلزمُ على

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٠.
(٢) النساء ١١.
(٣) النساء ١١.
(٤) أي: الرضي، ينظر شرح الكافية له ١/ ٨٠، ٨١.
(٥) ينظر لباب الإعراب ٢٣٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٧، ٧٨، والمساعد ١/ ٤٥٩.
(٦) ينظر الجمل ١٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧، والمساعد ١/ ٤٥٨.
(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٧-٦١٩.
(٨) بلا عزو في المساعد ١/ ٤٦٠، وشرح التصريح ١/ ٣١٩، والهمع ٥/ ١٤٣، والدرر ٢/ ١٤٤، ويروى في هذه المصادر: واضناه وتيمه وهو وجه.
(٩) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٩٥.

هذا التقديرِ انتفاءَ أَحدِ الفعلينِ عن الفاعلِ، والمقصودُ حصرُهُمَا معًا فيه. وهذا رأيُ ابنِ الحاجب [١]. وقيلَ: هوَ من التنازعِ [٢]، ولكنَّ الضرورةَ أَلجأَتْ هنا إِلى الحذفِ، فامتنعَ [٣] الإِضمارُ (٥٤ /ظ) لِمَا ينشأُ عَنْهُ مِنَ الفسادِ، والحذفُ من حيثُ هوَ حذفٌ لا ينافي التنازعَ، كما في حذفِ الفاعلِ عندَ الكسائي [٤]، وحذفُ المفعولِ عندَ الجميعِ، وهذا رأيٌ حكاهُ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ حيثُ قالَ: " ونحوُ: ما قامَ وقعدَ إِلاَّ زيدٌ، محمولٌ على الحذفِ لا على التنازعِ، خلافٌ لبعضِهِم " [٥].

وأقولُ: الممتنعُ هُنَا إِنَّما هوَ الاتيان بالضمير المتصل، لما ترتب عليه من فساد المعنى، كما مر [٦]، وأمَّا المنفصل، فلا فساد مع الإِتيانُ بِهِ، فهلاَّ [٧] قيلَ: ما ضَرَبَ إِلاَّ أَنَا، وأَكرَمَ إِلاَّ أَنا، وما قامَ إِلاَّ هُوَ وقعدَ إِلاَّ زيدٌ؟ فإِنْ قلتَ: ومِمَّا يشكلُ على هذا القائلِ أَنَّهُ يلزمُهُ أَنْ يكونَ التنازعُ في الاسمِ والحرفِ. قلتُ: لا يلزمُهُ، بل التنازعُ عندَهُ إِنَّما وقعَ في الاسمِ الموجبِ بالحرفِ، فإِذا أَتَى بضميرِهِ أتى بِهِ موجبًا، فوجبَ اجتلابُ الحرفِ، كما وقعَ التنازعُ في الاسمِ المقرونِ بحرفِ جرٍّ، نحوُ: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الكَلَالَةِ ﴾ [٨] ولو عَمِلَ الأَوَّلُ لأَتي في الثاني بالحرفِ والضميرِ معًا، كما قالَ الشاعرُ [٩]:

إِذا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بعُودِ إِراكَةٍ ... تُنُخِّلَ، فاستاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

[[والواوُ في: ولَمْ أَطلبْ]] [١٠] من قولِ امرئ القيس [١١]:

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٢١.

(٢) في ك: هو من باب التنازع، وهو وجه. وينظر المساعد ١/ ٤٥٩، والهمع ٥/ ١٤٣.

(٣) في ك: وامتنع.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٨، ٧٩.

(٥) التسهيل ٨٦. وينظر المساعد ١م ٤٥٩-٤٦٠.

(٦) ينظر ق ٥٢ و.

(٧) فلي ك، ي: وهلا، وهو وجه.

(٨) النساء ١٧٦.

(٩) طفيل الغنوي، ديوانه ٣٧، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، ملحقات ديوانه ٤٩٠، والبيت منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة في الكتاب ١/ ٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٨، ٧٩. والشاهد بلا عزو في لباب الإعراب ٢٣٦.

(١٠) تنظر المسألة في المقتصد ١/ ٣٤٢-٣٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٩. والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٥، ١٦٩-١٧٠ وشرح الكافية للرضي ١/ ٨١-٨٢ والارتشاف ٣/ ٩٧.

(١١) ديوانه ٣٩، ويروى فيه: فلو أَنَّ ما.... والبيت منسوب إِليهِ في الكتاب ١/ ٧٩، والإنصاف ١/ =

وَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لأَدنَى مَعِيشَةٍ   كَفَانِي ولَمْ أَطلُبْ قليلٌ مِنَ المَالِ

أَمَّا [[للعطْفِ فَلاَ تنازعَ]] لفسادِ المعنَى حينئذ، وذلكَ لأَنَّ من شرطِ هذا البابِ أَنْ يكونَ العاملانِ موجَّهَيْنِ إِلى شيءٍ واحدٍ من حيثُ المعنَى. واعتبارُ ذلكَ هنا لا يصحُّ، لأَنَّ (لو) للامتناعِ، وقد وقعَ بعدَهَا (أَسْعَى) و(كَفَانِي) فيكونانِ مختلفين، أَي: منفيينِ معنًى. (ولَمْ أطلبْ) معطوفٌ على كَفَانِي، فيكونُ في سياقِ (لو)، وهو منفيٌّ لفظًا، فيصيرُ مثبتًا معنًى، فلو وُجِّهَ (ولم أطلبْ) إِلى (قليلٌ)، لناقضَ أَوَّلُ البيتِ آخرَهُ، إذ يصيرُ معناهُ: ماثبتَ سَعْيِي لأَدنى معيشَةٍ، أَي: لقليلٍ، وماكَفَاني قليلٌ وأَطلبُ القليلَ، فيكونُ نافيًا سعيَهُ لقليلٍ، ومثبتًا سعيَهُ لذلكَ القليلِ، وهوَ تناقضٌ مُفْسِدٌ للمعنَى. ولقائلٌ أَنْ يقولَ: إِنَّما يلزمُ التناقضُ أَنْ لو كانَ السَّعيُ والطَّلبُ بمعنًى واحد، وهوَ ممنوعٌ، فَلِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ القليلُ بمعنَى عَمَلِهِ واكتسابِهِ منفيًّا، ومجرَّدُ طلبِهِ إِيَّاهُ من غيرِ(٥٥ /و) عملٍ واكتسابٍ ثانيًا، ولا تناقضَ [1]؟ نَعَمْ، التنازعُ منتفٍ بطريقٍ غيرِ هذهِ، وهيَ أَنْ غرضَ الشاعرِ ليسَ توجيهَ (أَطلبْ) إِلى (قليلٌ) [2]، بل إِلى غيرِه، أَي: ولَمْ أَطلبْ {إِلاَّ} المجدَ، بدليلِ قولِه [3]:

ولكنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمثَالِي

فإذا لم يتوجَّهْ العاملانِ إِلى شيءٍ واحدٍ بحسبِ المعنَى، فانتفَى التنازعُ، لانتفاءِ شرطِهِ. [[أَو للحالِ [4]، فنَعَمْ]] يثبتُ التنازعُ بينَ (كَفَى) [5] و{لم} أَطلبْ في (قليلٌ) (إِذ المعنَى حينئذ: كفاني قليلٌ من المالِ في حالِ كوني لَمْ أَطلبْهُ) [6]، وهذا معنًى مستقيمٌ لا فسادَ فيهِ، واسْتُشْكِلَ، بأَنَّهُ يلزمُ كونَ الشَّرطِ ملزومًا للكفايَةِ المقيَّدةِ، وليسَ كذلكَ، وبأَنَّ المعنَى حينئذ لو ثبتَ أَنِّي أَسعَى لأَدنَى معيشة، لكفاني القليلُ في حالةِ أَنِّي غيرُ طالبٍ لَهُ، فيكونُ كَفايةُ القليلِ المقيَّدَةِ بعدمِ طلبِهِ موقوفَةً على طلبِهِ، فيتوقَّفُ عدمُ الشَّيءِ

=

٨٣-٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٨، ٧٩، والارتشاف ٣/ ٩٧.

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٩٢-٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٩-٨٠ والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٩-١٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٢-٦٢٣ وشرح قطر الندى ١٩٩-٢٠٠.

(٢) في ك، ي: القليل.

(٣) امرؤ القيس، ديوانه ٣٩. والبيت في المقتصد ١/ ٣٤٢، والإنصاف ١/ ٩٣.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٧٠.

(٥) في ي: كفاني.

(٦) من (اذ المعنى.. الى... اطلبه) ساقطة من ك.

على وجودِهِ، وقد عرفتَ أَنْ ليسَ السَّعيُ والطلبُ بمعنًى حتَّى يلزمَ هذا. فتأمَّلْهُ.

وإذا ثبتَ ذلكَ [١] **[[فلا تمسُّكَ بِهِ]]** أَي: بهذا البيتِ المشارِ إليهِ تلميحًا بقولِهِ: (ولم أطلبْ)، **[[للكوفيَّةِ]]** على اختيارِهِم إعمالَ الأَوَّلِ [٢]، حيثُ قالُوا: الشاعرُ فصيحٌ، وقد كانَ يمكنُهُ إعمالَ الثَّاني، فَلَمَّا أَعمَلَ الأَوَّلَ من غيرِ ضرورةٍ دلَّ على أَنَّهُ الأَفصحُ. وقد عرفتَ احتمالَ أَنْ لا يكونَ هذا من التنازعِ، بتقديرِ كونِ الواوِ عاطفةً، وأَنْ يكونَ منهُ بتقديرِهَا حاليَّةً، فلا تمسُّكَ لَهُم بِهِ **[[مَعَ الاحتمالِ]]** على أَنَّ الاحتمالَ المسوغَ بجعلِهِ من بابِ التنازعِ مرجوحٌ، لأَنَّ كونَ الواوِ للحالِ مرجوحٌ بالنسبةِ إلى كونِهَا للعطفِ، والاستشهادُ ينبغي أَنْ يكونَ بالراجحِ، أَو بما هوَ نصٌّ في المقصورِ، لا بِمَا يحتملُهُ وغيرُهُ على السَّواءِ، فكيفَ إذا كانَ غيرَ المقصودِ راجحًا، والمقصودُ مرجوحًا، وقد عرفتَ ما في ذلكَ من البحثِ.

---

(١) أي: كون الواو في (ولم اطلب) للحال.

(٢) الإنصاف ١/ ٨٣، ٩٢-٩٣.

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه

[[مفعولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ: مَا]]، أَي: لفظٌ، فشملَ الاسمَ الصَّريحَ، نحوُ: ضُرِبَ زيدٌ، والمُؤَوَّلَ بحرفِ مصدريٍّ، نحو: يُسْتَحسَنُ ما قمتَ، أَي: قيامُكَ، وبغيرِهِ، نحوُ: لا يُبالي أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، [[أُسنِدَ إليهِ]]، بالبناءِ للمفعولِ، [[لإقامتِهِ مقامَ الفاعلِ]] [1]، ومفعولٌ، أُسْنِدَ فولُهُ: [[اسمُ مفعولٍ]] نحوُ: زيدٌ مضروبٌ غلاماهُ، [[أَو مصدرٌ بُنِيَ لَهُ]] [2]، أَي للمفعولِ، نحوُ: يُعْجِبُنِي عنايةُ الزيدانِ بالصديقِ، أَي: أَنْ (٥٥ /ظ) عُنِيَ الزيدانِ، ببناءِ (عُنِيَ) للمفعولِ، وهوَ الأَكثرُ في استعمالِهِ. تقولُ: عُنِيتُ بكذا، فَأنا مَعْنِيٌّ بِهِ، واستعمالُهُ على (عَنِي) كرَضِيَ قليلٌ [3]. [[أَو]] فعلٌ [[ماضٍ كُسِرَ ما قبلَ آخرِهِ]] مطلقًا، ثلاثيًّا كانَ أَو غيرَهُ، مزيدًا أَو غيرَهُ، ولا يُستثنى من ذلكَ شيءٌ، [[مَعَ ضَمِّ الاولِ]] [4] فقط، إنْ لم يكنْ مبدوءًا بتاءٍ زائدةٍ، كـ: تضارَبَ وتعلَّمَ، أو بهمزةِ وصلٍ، كـ انطلقَ واقتدَرَ واستخرَجَ [5]، [[أَو]] مَعَ [[ضَمِّ ثانيهِ مَعَ التَّاءِ]] كما في تضارَبَ وتعلَّمَ، [[أَو]] من [[ضَمِّ ثالثِهِ معَ الهمزةِ]] [6] انْطُلِقَ واقْتُدِرَ واسْتُخْرِجَ [7].[[و]] مَعَ [[الإشمامِ]] [8]، وهوَ الإشارةُ إلى الضمِّ معَ التَّلفُّظِ بالكسرِ.[[والواو والياءِ، والياءُ أَفصحُ]] من الواو، [[في نحوِ قِيلَ]] ممَّا هوَ ثلاثيٌّ معتلُ العينِ بالواو، [[وَبِيْعَ]] [9]، ممَّا هوَ ثلاثيٌّ معتلُ العينِ بالياءِ، وأَصلُهُمَا (قُوِلَ) و(بُيِعَ)، فاستُثْقِلَتِ الكسرةُ على حرفِ علَّةٍ بعدَ ضمَّةٍ، فأُلقيتِ الضَّمَّةُ، ونُقِلَتِ الكسرةُ إلى مكانِهَا، فسلمَتِ الياءُ في

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٩، ولباب الإعراب ٢٤٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٣، والارتشاف ٢/ ١٨٤، وشرح شذور الذهب ١٥٩.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٣، والارتشاف ٢/ ١٨٤.

(٣) التاج (عني).

(٤) ينظر التسهيل ٧٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٩، وشرح الأَلفيَّة للمرادي ٢/ ٢٣-٢٤، والمساعد ١/ ٤٠٠، ٤٠١.

(٥) ينظر أَوضح المسالك ٢/ ١٥٥.

(٦) التسهيل ٧٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٩، والمساعد ١/ ٤٠٠-٤٠١.

(٧) ينظر الارتشاف ٢/ ١٩٧.

(٨) ينظر في الاشمام: سر الصناعة ١/ ٥٢، ٥٤، ٥٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٠-٢٧١، وشرح الأَلفيَّة للمرادي ٢/ ٢٥، والنكت للسيوطي ١/ ٥٤٦.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٩، والارتشاف ٢/ ١٩٥، ١٩٦، وأَوضح المسالك ٢/ ١٥٥.

(بِيْعَ)، لسكونِهَا بعدَ حركة تجانسُهَا، وانقلبتِ الواو ياءً في نحوِ (قِيلَ)، لسكونها بعدَ كسرة، فصارَ اللَّفظُ بِمَا أصلُهُ الواو، كاللَّفظِ بما أصلُهُ الياءُ. [[وانْقِيْدَ]] (١) مِمَّا(٢) عينُهُ معتَلَّةٌ على وزن انْفُعِلَ، [[واخْتِيْرَ]] (٣) مِمَّا هوَ على وزنِ افْتُعِلَ، مَعَ اعتلالِ عينِه، فلكَ في هذهِ الأَشياءِ الأَربعة: الإشمامُ، وقد مَرَّ تفسيرُهُ، ولكَ إخلاصُ الكسرةِ، فتبقَى الياءُ، وإخلاصُ الضمِّ، فتنقلبُ الياءِ واوًا (٤)، كقولِهِ (٥):

حُوكَتْ على نِيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ

وقولِهِ (٦):

ليتَ شَبَابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

ونقولُ: انْقُودَ واختُورَ، والياءُ في الكلِّ أَفصحُ من الواو، بل حَكَى أَبو حيَّان وابنُ هشام عن ابن عذرة (٧): امتناعَ الواو في انْفُعِلَ وافْتُعِلَ (٨). [[دونَ أُجِيرَ]](٩)، مِمَّا هوَ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٩، والارتشاف ٢/ ١٩٧، والمساعد ١/ ٤٠١.

(٢) في الأَصل: مما هو، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٩، والارتشاف ٢/ ١٩٧، والمساعد ١/ ٤٠١.

(٤) ينظر التسهيل ٧٨، وشرح الكافية للرضي٢/ ٢٦٩، وأَوضح المسالك ٢/ ١٥٥، والمساعد ١/ ٤٠١-٤٠٢.

(٥) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٥، وتخليص الشواهد ٤٩٥، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ٢/ ١١٤، والهمع ٦/ ٣٧، ويروى: حيكت على نيرين ، ولا شاهد فيه حينئذ على اخلاص ضم الفاء. ويروى: على نولين.

وبعده: تَختبطُ الشوكَ ولا تُشاكُ

والنِّير: بكسر النون: لحمة الثوب. يقال: هذا ثوب ذو نيرين إذا كان محكمًا.

(٦) ينسب إِلى رؤبة في ملحقات ديوانه ١٧١، وفيه: بيع مكان بوع، ولا شاهد فيه حينئذ. وقبله:

ليتَ وهل ينفعُ شيئاً ليتُ

والشاهد بلاعزو في شرح المفصل لابن يعيش٧/٧٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٥، والهمع ٦/ ١٣٧.

(٧) هو أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري ، مؤلف كتاب (منتهى السول في مدح الرسول) كان حيًّا سنة ٦٤٤هـ. بغية الوعاة ١/ ٥٠١، ونفح الطيب ٧/ ٤٥٩.

(٨) ينظر منهج السالك ١١٣، ١١٤، والارتشاف ٢/ ١٩٨، وأَوضح المسالك ٢/ ١٥٧، والهمع ٦/ ٣٩، والنكت ١/ ٥٦٩.

(٩) في ل: اجيز، وهو وجه.

معتلُّ عينٍ من بابِ أَفْعَل، [[واسْتُجِيرَ]] [١] مِمَّا هوَ معتلُها من بابِ استفعَلَ، فليسَ فيهِ إلاّ الياءُ فقط، دونَ الإشمامِ ودونَ الواو، وإنّما لم يُجَاءْ بِهِمَا[٢] هُنا، لأنّ ما قبلَ حرفِ العلَّةِ ساكنٌ في الأَصل. وفي دلالةِ عبارةِ المتنِ على هذا المقصودِ، نظرٌ [٣].

[[أَو مضارِعٌ]] بالرَّفعِ عطفًا على (ماضٍ)، أَو على (اسم مفعول)، يعني أَو أُسنِدَ فعلٌ مضارعٌ [[ضُمَّ أَوَّلُهُ معَ فَتحِ ما قَبْلَ الآخِرِ]] [٤] لا فرقَ في ذلكَ بينَ ما كانَ مضارعَ مجرَّدٍ، وما كانَ مضارعَ مزيد، نحوُ: يُضْرَبُ ويُقْتَدَرُ (٥٦ /و) [[الموجب]] بالكسرِ صفةً لـــ (فتحِ ما قبلَ الآخِرِ)، أَي: معَ الفتحِ الموجبِ [[الألفَ في نحوِ: يُقَالُ]] من ذواتِ الواو، [[ويُبَاعُ]] من ذواتِ الياءِ، أَصلُهُمَا (يُقْوَلُ) و(يُبْيَعُ) بفتحِ ما قبلَ الآخِرِ، ثُقِلَتِ الفتحةُ إِلى الفاءِ، وقُلِبَتِ الواو والياءُ أَلِفًا، حملاً على (قالَ) و(باعَ). [[ولا يُسنَدُ]] ما بُنِيَ للمفعولِ من فعلٍ وشبهِهِ [[إلى المفعول لَهُ[٥] ولَوْ مَعَ اللاَّمِ]] فلا تقولُ: ضُرِبَ تأديبٌ، ولا: ضُرِبَ للتأديب. قالَ الرضي: " إِنَّما لم يَقمِ المفعولُ لَهُ مقامَ الفاعلِ، لأنَّ النائبَ منابهِ ينبغي أَنْ يكونَ مثلَهُ في كونِهِ من ضرورياتِ الفعلِ من حيثُ المعنَى، وليسَ المفعولُ لَهُ كذلكَ، إذ رُبَّ فعلٍ يَفْعَلُ بلا غرضٍ لكونِه عبثًا، ولهذا كانَ كلُّ مجرورٍ ليسَ من ضرورياتِ الفعلِ، لا يقامُ مقامَ الفاعلِ، كالمجرورِ بلامِ التَّعليلِ، نحوُ: جئتُكَ للسَّمْنِ، فلا يقالُ: جِيءَ للسَّمْنِ"[٦]. هذا نصُّهُ. وهوَ موافقٌ لكلامِ المؤلِّف. [[ولاَ]] إلى المفعولِ [[معَهُ]]، لأَنَّهُ أَيضًا ليسَ من ضرورياتِ الفعلِ، إذْ رُبَّ فعلٍ يفعلُ بلا مصاحب، معَ أَنَّ معَهُ الواو التي أَصلُها العطفُ، وهيَ دليلُ الانفصالِ، والفاعلُ كجزءِ الفعلِ، ولو حَذَفْتَهَا لم تعرفْ كونَهُ مفعولاً معَهُ [٧]. [[ولاَ]] إلى [[غيرِ المتصرفِ من الظروف]] [٨]، فلا يجوزُ نحوُ: جُلِسَ ثَمَّ، ولا نحوُ قُعِدَ عندَكَ [٩]. وظاهرُ كلامِ الفارسي أَنَّ الأَخفشَ يجيزُ

(١) في ل: اجيز، وهو تحريف وينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٩، ٢٧١.

(٢) في الأَصل: تجاء به، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في حاشية الأَصل: "وجه النظر ان المفهوم من ظاهر العبارة عدم جواز الثلاثة، فتأمل".

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٠، والتسهيل ٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٩.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٣، والارتشاف ٢/ ١٩٣.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٤.

(٧) المصدر السابق ١/ ٨٣، ٨٤.

(٨) ينظر الارتشاف ٢/ ١٩٠، وأَوضح المسالك ٢/ ١٤٨.

(٩) في المساعد ١/ ٣٩٨: "...أجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا ينصرف نحو: جُلِسَ عندك".

=

نيابتَهُ عن الفاعلِ من بقائِه على النَّصب [١]. وصرَّحَ بِهِ ابنُ مالكٍ في شرحِ التسهيلِ [٢]. والمرادُ بالمتصرِّفِ من الظروفِ ما جازَ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ ويُجَرَّ بغيرِ مِنْ، وبغيرِ المتصرفِ خلافُ ذلكَ. [[و]] مــن [[المصدرِ]] والمرادُ بغيرِ المتصرفِ منهُ ما لــزمَ النصبَ على المصدريَّة، فلا يجوزُ في (سبحانَ اللهِ) [٣]، مثلاً، أَنْ يُقدَّرَ عاملُهُ المحذوفُ فعلاً للمجهولِ [٤]، بل لا تصحُّ {النسبةُ} البتَّةَ، لأَنَّ المصدرَ الذي لا يتصرَّفُ لا يكونُ إلاَّ محذوفَ العاملِ، ولا يكونُ إلاَّ إنشائيًّا، وأَفعالُ الإنشاءِ غيرِ الطَّلبي لا تكونُ مسندةً إلاَّ إلى الفاعلِ الذي هوَ ضميرُ المتكلِّمِ. [[ولاَ]] إلى [[مبهمِ الظَّرفِ]] نحوُ: جُلِسَ مكانٌ، وقُعِدَ زمانٌ، لعدمِ الفائدةِ [٥]، إذ من المعلومِ أَنَّ الحدثَ لا بُدَّ أَنْ يقَعَ في مكانٍ ما وزمانٍ ما [٦]، فلم يكُنْ في ذكرِ المبهمِ فائدةٌ، بخلافِ المختصِّ. [[إلاَّ موصوفًا]] نحوُ: جُلِسَ مكانٌ بعيدٌ، وزمانٌ حسَنٌ [٧]. والظاهرُ أَنَّ الاستثناءَ (**٥٦/ظ**) منقطعٌ، ضرورةَ أَنَّ الموصوفَ مختصٌّ، فلا دخولَ لَهُ في المبهمِ، فَلاَ إخراجَ ولاَ [٨] اتِّصالَ. [[ولاَ]] إلى [[المطلقِ المؤكِّدِ]]، مثلُ: ضُرِبَ ضَرْبٌ، لأَنَّهُ لابُدَّ من فائدة متجدِّدَة في كلٍّ ما يقامُ مقامَ الفاعلِ، وهنا لم تتجدَّدْ فائدةٌ، لأَنَّ (ضَرْبًا) النائبَ مدلولٌ عليهِ قبلَ مجيئِه بضُرِبَ [٩]. [[وعن سيبويهِ جوازُهُ]] في ضميرِ المصدرِ لا في صريحِهِ، [[كــ قِيمَ وقُعِدَ]] [١٠]، وبعضُهُم

=
وينظــر شــرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٧، ٦٠٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٥، والارتشاف ٢/ ١٩٠، والهمع ٢/ ٢٦٧.

(١) ينظــر الإنصاف مسألة (٦)١/ ٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٨، ١٥٩، والمساعد ١/ ٣٩٨.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٨٥.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٣، والارتشاف ٢/ ١٨٨.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٨، والهمع ٢/ ٢٦٦-٢٦٧.

(٥) الارتشاف ٢/ ١٩٠، وشرح قطر الندى ١٨٩.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٢.

(٧) ينظر شرح قطر الندى ١٨٩، والمساعد ١/ ٣٩٨، والهمع ١/ ٢٦٧.

(٨) في الأَصل: فلا، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٥، وشرح قطر الندى ١٨٩، والمساعد ١/ ٣٩٧.

(١٠) ينظر الكتاب ١/ ٢٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٤٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٥، والارتشاف ٢/ ١٨٥، والهمع ٢/ ٢٦٧.

يمنعُ للعلَّةِ المتقدمةِ. فإنْ قلتَ: هَلْ من مثلِ ذلكَ قولُ الشاعرِ[(١)]:

وقالَتْ: مَتَى يُبْخَلْ عليكَ ويُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ، وإنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَذْرَبِ؟

قلتُ: لاَ، لأَنَّ المعنَى: ويُعْتَلَل هوَ، أَي: الاعتلالَ المعهودَ [(٢)]. فالمصدرُ نوعيٌّ بطريقِ العهدِ لا تأكيديٌّ، أَو لأَنَّ الأَصلَ ويُعْتَلَل اعتلال عليكَ،هو مختصٌّ بعليكَ، لكن حُذِفَتْ للدليلِ.

وتَذْرَب: بذال معجمة كتَعْلَم، أَي تصيرُ حديدَ اللِّسانِ [(٣)]. ومعنَى البيتِ: أَنَّكَ لم تَنَلِ القصدَ بسببِ بخلٍ واعتلالٍ عليكَ، ساءَكَ ذلكَ، فخضعتْ وتذلَّلتْ، وإنْ ذهبَ غرامُكَ لأَجلِ ظفرِكَ بالمقصودِ، احتدَّ لسانُكَ، وزالَ مكانٌ يوجَدُ منكَ من الخضوعِ والذِّلَّةِ.

[[ولاَ]] إلى [[ثاني]] مفعولي [[بابِ علمتُ، و]] لاَ إلى [[ثالثِ]] مفاعيلِ [[بابِ أَعلمتُ]]، فلا يقالُ: عُلِمَ قائمٌ زيدًا، ولا أُعلِمَ زيدًا عمرًا. وعَلَّلَ الجماعةُ ذلكَ بأَنَّ كلاًّ من هذينِ المفعولينِ مسندٌ إلى المفعولِ الاولِ في بابِ (علمتُ) وإلى الثاني في بابِ (أَعلمتُ)، فلو قامَ مقامَ الفاعلِ، والفاعلُ مسندٌ إليه، صارَ في حالةٍ واحدةٍ مسندًا ومسندًا إليهِ، فامتنعَ [(٤)]. قالَ الرضي: " وفي ما قالُوا نظرٌ، لأَنَّ كونَ الشيءِ مسندًا إلى شيءٍ، ومسندًا إليهِ شيءٌ آخرُ في حالةٍ واحدةٍ، لا يضرُّ، كما في قولِنا: أعجبَنِي ضَرْبُ زيد عمرًا، فـ (أعجَبَ) مسندٌ إلى (ضَرْبُ) و(ضَرْبُ) مسندٌ إلى (زيد) " [(٥)]. **[[وفي رأيٍ]]** ذهبَ إليهِ المتأخرونَ[(٦)] **[[يجوزُ]]** إسنادُ المبنيِّ للمجهولِ إلى ما ذُكِرَ من هذينِ المفعولينِ **[[في الأَمنِ]]** من اللَّبسِ [(٧)]، كما إذا كانَ الثاني في بابِ (علمتُ) والثالثُ في

---

(١) امرؤ القيس، ديوانه ٤٢، بروايه: تدرب.والبيت ينسب إلى علقمة الفحل، ديوانه ٨٣، ويرى فيه:

وقالتْ: وإن يُبْخَلْ عليكَ ويُعْتَلَلْ تَشَكَّ وإنْ يُكشَفْ غرامُكَ تَدْرَبِ

والشاهد في مغني اللبيب ٦٧٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٤٢، برواية: تدرب، بالدال.

(٢) في ك، ي: المعهودة. (٣) العين ٨/ ١٨٣.

(٤) ينظر في المسألة: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٨-٥٣٩، والتسهيل٧٧، وشرح الكافية للرضي١/ ٨٣، والمساعد١/٣٣٩-٤٠٠، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل٢/١٢٥-١٢٦

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٨٣-٨٤.

(٦) منهم ابن مالك كما في التسهيل ٧٧ وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ٢/ ١٢٥، وينظر المساعد ١/ ٢٩٩.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٢٤٣، والارتشاف ٢/ ١٨٨.

بابِ (أَعلمتُ) نكرةً، والآخرُ فيهما معرفة، نحو: عُلِمَ زيدًا قائمٌ، وأُعْلِمَ زيدًا عمرًا قائمٌ، لأَنَّ التنكيرَ يرشدُ إِلى أَنَّهُ الخبرُ في الأَصل، وأَمَّا إِذا حصَلَ (٥٧ /و) إِلباسٌ فتمتنعُ النيابةُ [(١)]. قالَ الرضي: " والذي أَرَى أَنَّ النيابةَ عن الفاعلِ في الثاني والثالث تجوزُ قياسًا، سواءٌ كانَ النائبُ معرفةً أَو نكرةً، واللَّبسُ مرتفعٌ لإلزامِ كلٍّ من المفعولَينِ مركزَهُ [(٢)]، وذلكَ بأَضنْ يكونَ ما كانَ خبرًا في الأَصل بعدَمَا كانَ مبتدأً، فتقولُ في: علمتُ زيدًا أَباكَ: عُلِمَ زيدًا أبوكَ، وفي: أَعلمتُكَ زيدًا أباكَ: أَعلمَكَ [(٣)] زيدًا أبوكَ، وليسَ معنَى قيامِ المفعولِ مقامَ الفاعلِ أَنْ يليَ الفعلَ بلا فصلٍ، بل معناهُ أَن يرتفِعَ بالفعلِ ارتفاعَ الفاعلِ، فالمرفوعُ [(٤)] في المثالِ الاولِ ثاني المفعولينِ، وفي المثالِ الآخَرِ ثالثُ المفاعيلِ، ولا لبسٌ معَ لزومِ المركزِ، كما قالُوا في: ضَرَبَ موسى عيسى. قالَ: هذا من حيثُ القياسُ، ولا شَكَّ أَنَّ السماعَ لم يأتِ إِلاَّ بقيامِ أَولِ مفعولي علمتُ، لكونِ مرتبتِهِ بعدَ الفاعلِ بلا فصلٍ، والجارُّ أَحقُّ بصقبِهِ [(٥)]، وكذا لم يُسْمَعْ إِلاَّ قيامُ أَوَّل مفاعيل أَعلمتُ، كقولِهِ [(٦)]:

نُبِّئْتُ عَمْرًا غيرَ شاكرِ نِعْمَتِي [(٧)]

[[ولاَ]] إِلى [[ثانيه]]، أَي ثاني بابِ أَعلمتُ [(٨)]، **[[ولاَ]] إِلى [[ثاني]]** مفعولَيْ **[[بابِ أَعطيتُ إِنْ أُلْبِسَ]]** [(٩)] في الموضعينِ كما إِذا قلتَ في: أَعملتُ زيدًا عمرًا أَخاهُ: أُعلِمَ زيدًا عمرٌو أَخاهُ، فإِنَّهُ لا يَتَعَيَّنُ كونُ النَّائبِ هوَ الثاني، لجوازِ أَنْ يكونَ الاولَ، فيحصلُ الإلباسُ، ونحوُ: أُعْطِيَ زيدًا عمرٌو [(١٠)]، فإِنَّهُ لا يُعْرَفُ في مثلِهِ العطيةُ من

---

(١) ينظر التسهيل ٧٧، شرح الأَلفيَّة لابن الناظم ٩٠-٩١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٤، والجامع الصغير ٤١، وأَوضح المسالك ٢/ ١٥٣.

(٢) أَي محله.

(٣) في ك: أعلمتك، وهو تحريف.

(٤) في الأَصل: والمرفوع، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٥) أي: بقربه. اللسان (صقب).

(٦) عنترة بن شداد، ديوانه ٢١٤، وعجزه: والكفر مخبثة لنفس المنعمِ

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٨٤.

(٨) ينظر التسهيل ٧٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٣.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٣، والارتشاف ٢/ ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، والمساعد ١/ ٣٩٩.

(١٠) ينظر المساعد ١/ ٣٩٩.

مُعْطِيها لصلاحيةِ كلٍّ من المفعولينِ لذلكَ، فيجبُ حينئذ أَنْ يكونَ الاولُ هوَ النَّائبُ، [[وإلاَّ]] يكن إلباسٌ، كما قلتَ في: أَعلَمْتُ زيدًا الفرسَ سابقًا: أُعْلِمَ زيدًا الفرسُ سابقًا، لم يكن ثَمَّ إلباسٌ، لِتَعَيُّنِ كونِ الفرسِ ثاني المفاعيلِ، وكما لو قلتَ: أُلْبِسَ زيدًا ثوبٌ، [[فالأَوَّلُ فيهما]]، أي في البابينِ [[أَوْلَى]] من غيرِه، فيكونُ أَوَّلُ مفاعيل (أعلمتُ) أحقَّ بالإقامةِ من ثانيهما لأَنَّهُ المفعولُ الصَّريحُ، والثاني ليسَ كذلكَ، وإنَّما هوَ في الأَصل مبتدأٌ، فنقولُ: أُعْلِمَ زيدٌ الفرسَ سابقًا، ولكَ إقامةُ الثاني، كما مَرَّ، فتقولُ: أُعْلِمَ زيدًا الفرسُ سابقًا، ويكونُ أَوَّلُ مفعولي (أعطيتُ) أَوْلَى من ثانيهما، لأَنَّ فيهِ معنَى الفاعليَّةِ دونَ الثاني، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إذا قلتَ: أعطيتَ زيدًا دِرْهَمًا، كانَ (زيدٌ) آخذًا، و(الدِّرْهَمُ) مأَخوذًا، وإذا قلتَ: أَلبستُ عمرًا ثوبًا، كان (عمرٌو) لابِسًا (٥٦ /ظ) و(الثَّوبُ) ملبوسًا [(١)]. [[ولاَ]] إلى [[غيرِ المفعولِ به المستقلِّ]]، أَي المُسَرَّحِ [(٢)] الذي لم يُقَيَّدْ [(٣)] بجارٍّ [[معَ وجودِه]]، أَي وجود المستقلِّ [[في]] القولِ [[الصَّحيحِ]] [(٤)]. وهوَ مذهبُ جمهورِ البصريينَ [(٥)]، فإذا قلتَ [(٦)]: ضَرَبْتُ زيدًا يومَ الجمعةِ. وبَنَيْتَ الفعلَ للمجهولِ، تَعَيَّنَ (زيدٌ) للنيابةِ، فتقولُ: ضُرِبَ زيدًا يومُ الجمعةِ، ولا يجوزُ أَنْ تعدلَ عن ذلكَ، فتقول: ضُرِبَ يومُ الجمعةِ زيدًا. وخالفَ في ذلكَ الكوفيونَ والأَخفشُ [(٧)] من البصريينَ، فقالُوا: إقامةُ المفعولِ بِهِ في مثلِ الصورةِ المذكورةِ ليستْ بواجبةٍ، ولكنَّها أَوْلَى. لكن الكوفيونَ أَجازوهُ [(٨)] مطلقًا لقراءةِ أَبي جعفر[(٩)]:

---

(١) ينظر الأصول ١/ ٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٨-٥٣٩، وأَوضح المسالك ٢/ ١٥٢.

(٢) في ل: المصرح. وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٦، ٥٣٧.

(٣) التاج (سرح).

(٤) ينظر الارتشاف ٢/ ١٩٤.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٤، والارتشاف ٢/ ١٩٤، والهمع ٢/ ٢٦٥.

(٦) في ك، ي: وإذا، وهو وجه.

(٧) قال ابن جني في الخصائص ١/ ٣٩٧: "وأجاز أبو الحسن: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا، ودُفِعَ الدفعُ الذي تعرف إلى محمد دينارًا، وقُتِلَ القتلُ يومَ الجمعةِ أَخاك، ونحو هذه المسائل. ثم قال: هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال". وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٠، والتسهيل ٧٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩، والارتشاف ٢/ ١٩٤ وأَوضح المسالك ٢/ ١٤٩، والهمع ٢/ ١٦٥-١٦٦.

(٨) في الأَصل، ل: أَجازوا، وما أَثبتناه من ك، ي، وهو أَقرب للمعنى.

(٩) هو الإمام أَبو جعفر، يزيد بن القعقاع المخزومي المدني أحد القراء العشر تابعي مشهور، توفي سنة ١٣٠هـ. طبقات ابن سعد ٦/ ٣٥٦ والنشر ٣٩٠. وينظر الكشاف ٣/ ٥١١، والبيان في =

﴿ لِيُجْزَى قومًا بِمَا كانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (١) والأخفشُ أَجازَ بشرطِ تقدُّمِ النائب (٢) تَمسُّكًا بالقراءةِ الشاذَّةِ: ﴿ لَوْلاَ نُزِّلَ عليهِ القُرآنَ ﴾ (٣) بالنَّصبِ (٤)، وبقولِ الشاعرِ (٥):

وإِنَّمَا يُرضِي المُنيبُ رَبَّهُ   ما دامَ مَعْنيًّا بذِكْرٍ قَلْبَهُ

وبقولِ الآخرِ (٦):

لَمْ يُعْنَ بالعلياءِ إلاَّ سَيِّدا   ولا شَجَا ذا الغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

[[وَلَسُبَّ بذلكَ الجُرْوِ الكلاَبَا]] في قولِ الشاعرِ (٧):

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بذلكَ الجَروِ الكلابَا

[[نادرٌ]] (٨) فلا تثبتُ بمثلِهِ القواعدُ، وقد عرفتَ أَنَّ مستندَهُم ليسَ هذا البيتَ وحدَهُ حتَّى يندفعَ بدعوَى الندورِ. وقفيرةُ مصغَّرٌ بتقديمِ القافِ على الفاءِ: أُمُّ الفرزدق (٩).

=

غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٦٥.

(١) الجاثية ١٤. وجاءت الآية في المصحف المتداول بقراءة حفص عن عاصم: "لِيَجْزِيَ قوماً...".

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٨٥، ومنهج السالك١١٦، وأوضح المسالك ٢/ ١٤٩، والهمع ٢/ ٢٦٦.

(٣) الفرقان ٣٢. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص عن عاصم "لَوْلاَ نُزِّلَ عليهِ القرآنُ" بالرفع على أنَّ "القرآن" نائبُ فاعلٍ.

(٤) لم أَقف على هذه القراءة في ما تيسر لدي من كتب القراءات، ولكنها وردت في شرح الكافية للرضي ١/ ٨٥، وعدَّها شاذة ولم يعزها لأَحد.

(٥) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٠، وأَوضح المسالك ٢/ ١٤٩، وتخليص الشواهد ٤٩٧.

(٦) رؤبة زيادات ديوانه ١٧٣ ويروى فيه:

لم يُغْنَ بالعَلياءِ إلاّ سَيِّدا   ولا شفَى ذا الغَي إلاَّ ذو الهدى

والشاهد بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩، وأَوضح المسالك ٢/ ١٥٠، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ٢/ ١٢٢، والهمع ٢/ ٢٦٦.

(٧) جرير، وليس في ديوانه. والشاهد بلا عزو في الخصائص ١/ ٣٩٧، والأمالي الشجرية ٢/ ٢١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٥، وفيه: فقيرة، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧، ولباب الإعراب ٢٤١، والهمع ٢/ ٢٦٦. ويروى فكيهة.

(٨) عدَّه ابن جني في الخصائص ١/ ٣٩٧، ضرورة من أقبح الضرورات، وعدَّهُ الاسفراييني في لباب الإعراب ٢٤١، شاذًا.

(٩) التاج (قفر). وأُم الفرزدق كما في الأغاني ٢١/ ٣٠٠ هي لينة بنت قرظة الضبية، وسمَّاها المرزباني في معجم الشعراء ٤٦٦ لبنة بنت قرظة الضبية.

وبعضُهُم ينشدُهُ (فكيهةُ) [١].

ومن ملحِ الأَخبارِ ما حدَّثني بِهِ شيخنا قاضي القضاة ناصر الدين بن التنسي المالكي [٢] - تغمَّدَهُ اللهُ برحمته - قالَ: حضرَ مولانا أَرشدُ الدين [٣] من أكابر فضلة [٤] العجمِ وفاضلٌ آخَرُ عجميٌّ يُنْبَزُ [٥] بالكلبِ بمجلسِ الأَميرِ يلبغا [٦] أَو غيرِهِ - الشَّكُّ مِنِّي - فتجاذَبَا أَطرافَ البحثِ إِلى أَنِ انتهى الكلامُ في مسأَلةِ إِقامةِ غيرِ المفعولِ بِهِ معَ وجودِهِ، فاختارَ الأَرشدُ المذهبَ الكوفي، وأَخذَ في نصرتِهِ، فعارضَهُ ذلكَ الفاضلُ واستطالَ، وكانَ فيهِ حدَّةٌ مفرطةٌ، فقالَ لَهُ الأَرشدُ: لو لم يكُنْ للكوفيَّةِ من الأَدلَّةِ إِلاَّ قولُ الشاعرِ:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلِكَ الجِرْوِ الكِلابَا

لكفَى. فصاحَ العجميُّ واستطارَ حدَّةً [٧]، وقامَ مغضبًا لا يَلْوَى على أحد من أَهلِ المجلسِ، فسأَلَ الأَميرُ عن سببِ غيظِهِ، ولم يجر لَهُ موجبٌ في الظاهرِ، فقالَ الأَرشدُ: يا مولانا هذا الرجلُ يلقَّبُ في بلادنا بالكلبِ، فلمَّا أَنشدتُهُ (**٥٨** /و) هذا البيتَ عَوَى وفَرَّ، أَو كلامًا هذا معناهُ، فضحكَ الأَميرُ.

[[وإلاَّ]] يوجدُ المفعولُ بِهِ المستقلُّ، **[[فالكلُّ سوًى]]** [٨] بكسرِ السِّينِ معَ القصرِ [٩]، أَي سواءٌ في النيابةِ لا يفضلُ بعضُها بعضًا، تقولُ: ضَرَبْتُ زيدًا يومَ الجمعةِ أَمامَ الأَميرِ ضربًا شديدًا في دارِهِ، فإِذا حذفتَ (زيدًا) وقصدتَ إِقامةَ غيرِهِ، أَقمتَ ما شئتَ.

---

(١) أنشده (فكيهة) الاسفراييني في لباب الإعراب ٢٤١.

(٢) هو أحمد بن محمد بن محمد بن عطا الله بن عوض الزبيري الاسكندراني المالكي المعروف بابن التنسي، فقيه أُصولي، عالم بالعربية، له شرح التسهيل لابن مالك، وشرح الكافية لابن الحاجب وغيرهما، توفي سنة ٨٠١هـ. الضوء اللامع٢/ ١٩٢-١٩٣، وحسن المحاضرة٢/ ١٨٩، ومعجم المؤلفين٢/ ١٥٣.

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) في ك: فضلاء، وهو وجه.

(٥) أي: يلقب. اللسان (نبز).

(٦) يلبغا لقب لمجموعة من أُمراء المماليك، عاصرهم ناصر الدين بن التنسي ، وقد ذكر قسمًا منهم صاحب النجوم الزاهرة. ينظر النجوم الزاهرة ١١/ ٤، ٦، ٧، ٨، ٣٨، ٤٤، ٤٨، ٤٩، ٧٠، ٧١، ١٥٠، ١٥١، ١٦٣، ١٧٦، ١٧٩، ٢١٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٥٨.

(٧) في الأَصل، ل: حدته، وما أَثبتناه من ك، ي.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٣، وشرح شذور الذهب ١٥٩، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ٢/ ١١٩.

(٩) اللسان (سوا).

نصَّ عليهِ الجزولي وابنُ الحاجب وغيرُهُمَا [١]، ورجَّحَ بعضُهُم الجارَّ والمجرورَ [٢]، لأنَّهُ مفعولٌ بِهِ بواسطةٍ، ورجَّحَ بعضُهُم الظَّرفَيْنِ والمصدرَ، لأنَّها مفاعيل بلا واسطةٍ [٣]، ورجَّحَ ابنُ عصفورٍ المصدرَ [٤]، لأنَّ دلالةَ الفعلِ عليهِ أكثرُ، ورجَّحَ أبو حيان ظرفَ المكانِ [٥]، لأنَّهُ أقربُ إلى المفعولِ بهِ، لأنَّ دلالةَ الفعلِ عليهِ بالالتزامِ، بخلافِ المصدرِ والزَّمانِ. قالَ الرضي: " والأَولَى أنْ يُقالَ: كلُّ ما كانَ أَدخلَ في عنايةِ المتكلِّمِ، واهتمامِهِ بذكْرِهِ، وتخصيصِ الفعلِ بِهِ، فهوَ أَولَى بالنيابةِ، وذلكَ إذن مفوضٌ إلى اختيارِهِ " [٦].

(١) ينظـــر الايضاح في شرح المفصل ٢/ ٥٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٣، ٨٥، والارتشاف ٢/ ١٩٤، وشرح شذور الذهب ١٥٩، وشرح الألفيَّة لابن عقيل ٢/ ١١٩، والنكت للسيوطي ١/ ٥٧٠.

(٢) وهذا الرأي عليه ابن معط، تنظر ألفيته ٢٢، والارتشاف ٢/ ١٩٤، والهمع ٢/ ٢٦٩.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٢٤٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٥.

(٤) شـــرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٩ والارتشاف ٢/ ٩٤، وتبع ابن عصفور ابن هشام في الجامع ٤١.

(٥) الارتشاف ٢/ ١٩٤، ومنهج السالك ١١٦، والهمع ٢/ ٢٦٩.

(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ٨٥.

المبتدأُ والخبرُ

[[المبتدأُ اسمٌ ولو]] كانتْ اسميَّتُهُ [[تقديرًا]]، أَي ذاتَ تقديرٍ، أَو مقدَّرةً، أَو يقدَّرُ تقديرًا، فدخلَ الاسمُ الشريفُ، نحوُ: ﴿ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ ﴾ (١)، و(أنْ) وصلَتُها، نحوُ: ﴿وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٢). والجملةُ من نحوِ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (٣). وأمَّا "تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ" (٤) فكالثَّاني على رأْيٍ، وكالثالث على آخَرَ (٥). وهذا جنسٌ يشملُ (٦) كلَّ اسمٍ بهذه المثابَة. [[مسندٌ إليه]] فصلٌ أَخرَجَ ما ليسَ كذلكَ، مثل الخبرِ، [[مُجرَّدٌ عَنِ العواملِ اللَّفظيَّة]] (٧) لِيُخرِجَ المعنويَّةَ، فإنَّ المبتدأَ ليسَ مجرَّدًا عنها، إذ عاملُهُ معنويٌّ (٨)، وإنَّما هوَ مجرَّدٌ عن العواملِ اللَّفظية (٩). وخَرَجَ بهذا الفصلِ اسمُ (كان) وأَخواتِها، واسمُ (إنَّ) وأَخواتِها مِمَّا هوَ مسندٌ إليه، ولم يتجرَّدْ عن العواملِ اللَّفظيَّةِ. وقولُهُ: [[معنًى]]، أَي: تجريدَ معنًى، سواءٌ لم يكُنْ ثَمَّ عاملٌ فيه لفظًا، أَو كانَ ثَمَّ عاملٌ فيه لفظًا، لكنَّهُ معدومٌ في المعنَى، فدخلَ (حَسْبُكَ)، في نحوِ: بِحَسْبِكَ درْهَمٌ (١٠)، لأَنَّهُ وإنْ لم يُعْدَمِ العاملُ اللَّفظي {و} هوَ الباءُ الجارَّةُ لَهُ لفظًا، لكنَّهُ معدومٌ (١١) حكمًا من حيثُ كانتْ زائدةً، فهيَ في حكمِ العدمِ (١٢). [[أَو مسندٌ]] عطفٌ على (مسندٌ إليه)، وإنَّما ذَكَرَهُ ليدخلَ القسمُ الآخَرُ من المبتدإِ، إذ هو على قسمينِ: مسندٌ إليه، كَمَا مَرَّ، ومسندٌ، هُوَ (نعتٌ)، أَي اسمُ فاعلٍ أَو مفعولٍ أَو صفةٌ (٥٨ /ظ) مشبَّهَةٌ، أَو جارٍ مجرَى الوصفِ، كالمنسوبِ، نحوُ: أَقَرَشِيٌّ أَبَوَاكَ (١٣). [[رافعٌ]] اسمًا [[غيرَ مستترٍ]]

---

(١) الإخلاص ١-٢.　　(٢) البقرة ١٨٤.

(٣) المنافقون ٦.　　(٤) تقدم هذا المثل في ق ١٨ و.

(٥) ينظر البسيط في شرح الكافية ١/ ٢٨١.

(٦) في الأَصل: يشتمل، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٧) هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ذكرها بالتفصيل أبو البركات ابن الأنبياء في كتابه الإنصاف مسألة (٥) ١/ ٣٠ وما بعدها.

(٨) ينظر علل النحو لابن الوراق ١٣٣، ١٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٥.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٥.

(١٠) ينظر لباب الإعراب ٢٤٣، والارتشاف ٢/ ٢٥، وأَوضح المسالك ١/ ١٨٧.

(١١) في الأَصل: معدومه، وفي ي: عدم، وفي ل: عدمه، أَثبتناه من ك.

(١٢) في الأَصل، ك: المعدوم، وما أَثبتناه من ي، ل.

(١٣) من أَمثلة سيبويه، الكتاب ٢/ ٣٦، وينظر الارتشاف ٢/ ٢٥.

وذا يشملُ [١] الظاهرَ، نحوُ: أَقائمٌ أنتَ؟ وهذهِ فيها خلافٌ، فالبصريونَ يجوِّزُونَ كونَ الضميرِ مبتدأً، فيكونُ من القسمِ الأَوَّلِ، وكونُهُ فاعلاً، فيكونُ مِمَّا نحنُ فيه. والكوفيونَ يوجبونَ الابتدائيَّةَ [٢]، ووافقَهُم ابنُ الحاجب [٣]، بل حَكَى في أَماليهِ [٤] الإجماعَ على ذلكَ، ونُسبَ إلى الوَهْمِ في نقلِهِ [٥]. والعجبُ من الرَّضي وكثيرٌ من شارحي الكافيةِ حيثُ قالُوا: المرادُ بالظاهرِ في قولِهِ: (رافعةٌ لظاهرٍ) ما كانَ بارزًا غيرَ مستكنٍّ [٦]، فشملَ المظهرَ والمضمرَ، فعمدُوا إلى إخراجِ الظاهرِ عن الظاهرِ، وحكَمُوا بأَنَّهُ أَرادَ ما لم يُرِدْهُ، بدليلِ ما صرَّحَ بِهِ في الأَمالي، من الإجماعِ على أَنَّ الصفةَ لا ترفعُ ضميرًا منفصلاً [٧]. وحجَّةُ الكوفيينَ أَنَّ الضميرَ المرتفِعَ بالفعلِ لا يجاوزُهُ منفصلاً عنهُ، لا يقالُ: قامَ أَنتَ، فكذا الوصفُ. وأُجيبَ بالفرقِ، وذلكَ أَنَّهُ إِنَّما انفصلَ معَ الوصفِ، لئلاً يجهلَ معناهُ، لأَنَّهُ يكونُ معَهُ مستترًا بخلافِهِ معَ الفعلِ، فإِنَّهُ يكونُ بارزًا كقمتُ، لأَنَّ طلبَ الوصفِ لمعمولِهِ دونَ طلبِ الفعلِ، فلذلكَ احتملَ معَهُ الفصلُ بِهِ وبالسماعِ، ففي التنزيلِ ﴿ أَراغِبٌ أَنتَ عن آلِهَتِي ﴾ [٨]. وقالَ الشاعرُ [٩]:

خليليَّ ما وافٍ بعهدِي أَنْتُمَا إذا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقاطِعُ

فإِنَّ القولَ بأَنَّ الضميرَ في الآيةِ مبتدأٌ، يلزمُ منهُ الفصلُ بينَ العاملِ ومعمولِهِ بأَجنبيٍّ [١٠]، وفيهِ نظرٌ، لجوازِ تعليقِ الجارِّ بمقدَّرٍ بعدَ (أَنتَ) مدلولٍ عليهِ بالمتقدِّمِ. والقـــولُ بذلكَ فـــي

---

(١) في الأَصل: يشتمل، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظـــر في هـــذه المسألة شرح الكافية للرضي ١/ ٨٦-٨٧، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٨٦، والهمع ٢/ ٥-٦، والنكت ١/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣، وينظر شرحها للرضي ١/ ٨٥، ٨٦.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٣/ ٢٥.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٧٢٣.

(٦) شـــرح الكافـــية للرضي ١/ ٨٥، ٨٦، وفي المتوسط ١/ ١٤٨: "الصواب أَن يقال: رافعة لغير ضمير مستتر. إلاَّ أَنْ يراد بالظاهر: اللغوي لا الاصطلاحي".

(٧) أمالي ابن الحاجب ٣/ ٢٥.

(٨) مريم ٤٦. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٧٢، ومغني اللبيب ٧٢٣.

(٩) بـــلا عـــزو في أَوضح المسالك ١/ ١٨٩، ومغني اللبيب ٧٢٣، والمساعد ١/ ٢٠٤، والهمع ٢/ ٦، وشرح الأَلفيَّة للاشموني ١/ ١٩١.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ٧٢٣.

البيـــتِ مؤدٍّ [١] إلى الإخبارِ عن الاثنينِ بالواحدِ [٢]، وفيهِ نظرٌ، لجوازِ كونِ خبرِ (أنتُمَا) هوَ الشرطيةُ، المدلولُ على جوابِهَا بـــ (ماوافٍ بِعَهْدِي)، والمعنَى: أَنتما إذا لم تكونَا لي عَلَى مَنْ أقاطعُهُ، فما أَحدٌ بوافٍ بعهدِي، لأنَّ خِذلانَكُمَا إِيَّاي معَ مزيدِ اختصاصي [٣] بِكُمَا، سببٌ لأَنْ يَأْتسي كلُّ واحدٍ بِكُمَا في عدمِ الوفاءِ بعهدِي، محتجًّا بأَنَّ مِنْ أَشَدِّ الخُصَّاص [٤] بِهِ إذا لم يُوفِ، فغيرُهُ أَوْلَى. [[واقعٌ]]، أَي: ذلكَ النَّعتُ الرَّافعُ لغيرِ المستترِ [[بعدَ حرفِ الاستفهامِ]] نحوُ: أقائمٌ الزيدانِ؟ وهَلْ ذاهبٌ العمرانِ؟ [[أَو مَا النافيةُ]]: ما قائمٌ الزيدانِ [٥]. (٥٩/ و) وكِلاَ الأَمرينِ مُنْتَقَدٌ، أَمَّا الأَوَّلُ فقد نصَّ ابنُ مالك [٦] على وقوعِ الصفةِ مبتدأً بعدَ الاستفهامِ، وإنْ لم يكنْ بحرفٍ، نحوُ: متى راجعٌ أَخواكَ؟ وأَينَ قاعدٌ صاحباكَ؟ وكيفَ مقيمٌ ابْنَاكَ؟ وكم ماكثٌ صديقاكَ؟ وأَيَّانَ قادمٌ رفيقاكَ [٧]؟ فَذِكْرُ الحرفِ هنا إذًا مستدرَكٌ. وأَمَّا الثاني فلأَنَّ (إِنِ) النافيةَ بمثابةِ (ما) في ذلكَ، تقولُ: إِنْ ذاهبٌ الزيدانِ، ولأَنَّ النَّفيَ المستفادَ من غيرِ الحرفِ معتبرٌ هنا أَيضًا كما في قولِهِ [٨]:

غَيْرُ لاهٍ عداكَ فاطَّرِحِ اللَّهْوَ ... ولا تَغْتَرِرْ بعارضِ سِلْمِ

فـــ (غيرُ لاهٍ) مبتدأٌ لا خبرَ لَهُ، بل [٩] أُضيفَ إليهِ مرفوعٌ يسدُّ مسدَّ الخبرِ ويغني غناءَهُ [١٠]، وذلكَ لأَنَّهُ في معنى النَّفي، والوصفُ بعدَهُ مخفوضٌ لفظًا، وهوَ في قوَّةِ المرفوعِ بالابتداءِ، فكأَنَّهُ قيلَ: ما لاهٍ عداكَ. وهنا إشكالٌ آخَرُ يردُ على المؤلِّفِ، وذلكَ أَنَّ قولَهُ: (رافعٌ غيرَ مستترٍ) ينتقضُ بنحوِ: أقائمٌ أَخواكَ أَمْ قاعدانِ؟ فإنَّهُ تركيبٌ عربيٌّ، و(قائمٌ) فيه مبتدأٌ قطعًا، وقد عُطِفَ عليهِ الوصفُ من قولِكَ: (أَمْ قاعدانِ)، فيلزمُ أَنْ يكونَ مبتدأً

---

(١) في ك، ي: يؤدي، وهو وجه.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٧٢٣.

(٣) في الأَصل: اختصاص، وفي ل: الاختصاص، وما أَثبتناه من ك، ي.

(٤) في الأَصل: ي، ل: الاختصاص، وما أثبتناه من ك.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٧، وأَوضح المسالك ١/ ١٨٨.

(٦) ينظر التسهيل ٤٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٢، والمساعد ١/ ٢٠٧.

(٧) بنظر الارتشاف ٢/ ٢٧، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٩١.

(٨) بلا عزو في مغني اللبيب ٨٨٦، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ١/ ١٩٠، والمساعد ١/ ٢٠٨.

(٩) في ك، ي، ل: بل لما، و(لما) في الأَصل مضروب عليها.

(١٠) في ك، ي: غناه. وينظر اللسان (غنا).

أَيضًا، مَعَ أَنَّهُ إنَّما رَفَعَ ضميرًا مستترًا، نَعَمْ، قالَ المازني [١]: ويقولُ: أقائمٌ أخواكَ أَمْ قاعدٌ هُمَا؟ هذا هو القياسُ والوجهُ. وحُكِيَ: أَمْ قاعدانِ، بالضَّميرِ المتَّصلِ. حكاهُ عنهُ ابنُ قاسم في شرحِ التسهيلِ [٢]. فإنِ التُزِمَ الضميرُ المنفصلُ كما ادَّعَى المازني أَنَّهُ القياسُ، فلا إشكالَ، وإلاَّ فالإيرادُ مُتَّجِهٌ، وليسَ الحكمُ بابتدائيَّةِ الوصفِ الرافعِ للمستترِ، وانعقادِ الجملةِ منهما ببعيدٍ، إذ الجملةُ تُرَكَّبُ من الفعلِ والفاعلِ المستترِ، كما في: زيدٌ قامَ. والوصفُ في هذا البابِ بمثابةِ الفعلِ.

[[والخبرُ]] لفظٌ **[[مُجَرَّدٌ]]** عن العواملِ اللفظيَّةِ معنًى [٣]، فشملَ نحوَ: ما زيدٌ بقائمٍ، عندَ التميميين [٤]، وما إنْ عمرٌو بذاهبٍ، عندَهُم وعندَ الحجازيين [٥]. ودخلَ أَيضًا فيهِ قِسْمَا المبتدإِ [٦]، والأسماءُ المعدودةُ [٧]، وإنَّما لم يَقُلْ هنا (اسمٌ)، لأَنَّ الخبرَ قد يقعُ جملةً ليستْ في تقديرِ الاسمِ، وهذا مبنيٌّ على أَنَّ عاملَ الخبرِ معنويٌّ كالمبتدإِ وقد سلفَ، وأَسلفنا أَنَّ مذهبَ سيبويهِ أَنَّهُ مرفوعٌ بالمبتدإِ، وإليهِ ذهبَ الفارسي وأَصحابُهُ، وقالَ بهِ الكوفيون أَيضًا [٨]. **(٥٩/ظ)** **[[مسندٌ]]** فخرجَ القسمُ الأَوَّلُ من المبتدإِ، والأسماءُ المعدودةُ [٩]، **[[إلى ما تقدَّمَ]]** فخرجَ القسمُ الثاني من المبتدإِ ونحوُ: (يقومُ) من قولِكَ: يقومُ زيدٌ، أَنَّهُ لفظٌ مجرَّدٌ عن العواملِ اللَّفظيَّةِ مسندٌ، ولكنَّهُ مسندٌ إلى ما تأَخَّرَ لا إلى ما تقدَّمَ، وهذا صادقٌ على الخبرِ، من نحوِ: أقائمٌ زيدٌ، لأَنَّ المبتدأَ متقدِّمٌ بحسبِ الأصالَةِ، فلا يضرُّ تأَخُّرُهُ لفظًا، ولا يردُ نحوُ: ما قائِمٌ إلاَّ زيدٌ، وإنْ ذاهبٌ إلاَّ عمرٌو، لأَنَّ

---

(١) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٥.

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٨٦.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٢، ٨٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٨.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٦، والجنى الداني ٣٢٩-٣٣٠.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٨.

(٦) أي: المبتدأ الأول والثاني. وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٨.

(٧) الأسماء المعدودة تعديداً كأسماء العدد ، نحو واحد اثنان ثلاثة، وأسماء حروف التهجي ، نحو الف بـاء تاء ثاء، ونحو زيد بكر وعمر، والأصوات كنخ وهدع. ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٧، ٨٨.

(٨) ينظر ق ٢٧ و، ق ٢٨ و، والكتاب ٢/، ١٢٧، والإنصاف مسألة (٥) وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٧.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٨.

وجوبَ تأَخُّرِه لعارضٍ [١]، فلا ينافي أَصالةَ تقدُّمِه. [[والأَصل تقديمُهُ]] أَي تقديمُ المبتدإِ [[على الخبرِ]] [٢]، لأَنَّ المبتدأَ محكومٌ عليهِ، فلابُدَّ من تقدُّمِ عليهِ ليكونَ الحكمُ على متحقِّقٍ، وإِنَّما وجَبَ تأخيرُ الفاعلِ عن مسندِهِ، لأَنَّهُ عاملٌ فيهِ، ومرتبةُ العاملِ قبلَ مرتبةِ المعمولِ. [[فجازَ]] بسببِ كونِ هذا {هوَ} الأَصل [[في دارِهِ زيدٌ]] لعودِ الضميرِ إِلى متقدِّمٍ تقديرًا، وإِنْ كانَ متأَخِّرًا لفظًا. وجوازُ هذهِ الصورةِ مجمعٌ عليهِ [٣]. وهنا صورتانِ أُخريانِ وقعَ فيهما الخلافُ، وهما قولُكَ: في دارِهِ قيامُ زيدٍ، وفي دارِهَا عبدُ هندٍ، والكوفيونَ يمنعونَهَا معًا، نظرًا إِلى أَنَّ الضميرَ لم يَعُدْ على المبتدإِ، بل على ما أُضيفَ إِليهِ المبتدأُ، والمستحِقُّ للتقديمِ إِنَّما هوَ المبتدأُ. والبصريونَ يجيزونَهُمَا [٤]. وإِنْ أَوْهَمَ كلامُ ابنِ مالكٍ في التسهيلِ اختصاصَ الأَخفش بإجازتِهِمَا [٥]. ووجْهُ ذلكَ أَنَّ المبتدأَ مستحِقٌّ للتقديمِ كما سلَّمُوهُ، فما هو من تمامهِ كذلكَ، والسماعُ شاهدٌ بالجوازِ، كقولِهِم: " في أكفانِهِ دَرْجُ الميِّتِ " [٦]. وكقولِهِ [٧]:

بمسعاتِهِ هُلْكُ الفَتَى أَو نجاتُهُ   فنفسَكَ صُنْ عن غَيِّها تَكُ ناجيَا

[[دونَ صاحبِهَا في الدَّارِ]] [٨] لأَنَّ ضميرَ صاحبِها يعودُ على الدارِ، وهوَ متأَخِّرٌ لفظًا ورتبةً، ولم يحكُوا في امتناعِ ذلكَ خلافًا. قالَ الرضي: " ومَنْ جوَّزَ ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا، ينبغي أَنْ يجوِّزَ هذا، لأَنَّ طلبَ المبتدإِ لخبرِهِ كطلبِ الفعلِ للمفعولِ، بل أَشدّ " [٩]. [[وهوَ]] أَي تقديمُ المبتدإِ [[واجبٌ إِنْ كانَ ممَّا لَهُ الصَّدْرُ]] [١٠]، كالاستفهامِ

---

(١) في الأَصل: بعارض، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٢٤٥، والارتشاف ٢/ ٤١.

(٣) ينظر لباب الإعراب ١٤٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٨، والارتشاف ٢/ ٤٤.

(٤) ينظر الإنصاف م (٩) ١/ ٦٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٤، والارتشاف ٢/ ٤٥، ومغني اللبيب ٥٨٠، والمساعد ١/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٥) التسهيل ٤٧، وينظر المساعد ١/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٦) ينظر القول في الإنصاف ١/ ٦٦ وفيه: في أكفانه لف الميت، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٤، ومغني اللبيب ٥٨٠، والمساعد ١/ ٢٢٣.

(٧) بلا عزو في مغني اللبيب ٥٨٠، وشرح شواهده للسيوطي ٢/ ٨٤٧.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٨.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٨.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٧.

والشرطِ والتَّعجبِ، نحوُ: مَنْ أَبُوكَ؟ ومَنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ، وما أحسنَ زيدًا، لأَنَّ الاستفهامَ وما ذُكِرَ مَعَهُ، يغيِّرُ الكلامَ من نوعٍ إِلى نوعٍ، فوجبَ التقديمُ، لِيُعْلَمَ من أَوَّلِ الأَمرِ نوعُ الكلامِ ويتفرَّغُ ذهنُ السَّامعِ (٦٠/ و) لِتَفهُّمِه. [[أَو ذا لامِ الابتداءِ]] [1]، لأَنَّ لها الصدرُ، ولهذا علَّقَتِ العاملَ في نحوِ: علمتُ لزيدٌ منطلقٌ، ومَنَعَتْ من النَّصبِ على الاشتغالِ، في نحوِ: زيدٌ لأَنَا أَكْرِمُهُ. فإِنْ قلتَ: يَرِدُ نحوُ: إِنَّ زيدًا لقائمٌ، إِذ ما قبلَ لامِ الابتداءِ عملَ فيما بعدَهَا؟ قلتُ: أَجابُوا عنهُ بأَنَّها في هذا البابِ مزحلقةٌ عن محلِّهَا الأَصليِّ، إِذ الأَصلُ: إِنَّ زيداً قائمٌ، فكرهُوا افتتاحَ الكلامِ بمؤَكِّدَيْنِ مجتمعينِ فأَخَّرُوا اللاَّمَ دونَ (إِنَّ) لئلاَّ يتقدمَ معمولُ الحرفِ عليهِ، فلم يكُنْ لَهَا ولايةُ التَّصدُّرِ معَ تأَخُّرِهَا عن مركزِهَا. [[وَخَالِي أَنْتَ]] في قولِ الشَّاعرِ [2]:

خالِي لأَنتَ ومَنْ عُوَيْفٌ خالُهُ نالَ العُلاَ وتكثرُ الأَخْوَالاَ

ويُروَى: نالَ السماءَ وأَكرَمَ الأَخوالاَ.[[مؤوَّلٌ]] بأَنَّ اللاَّمَ زائدةٌ أَو هيَ لامُ الابتداءِ [3]، والتقديرُ: لَهُوَ أنْتَ. [[أَو شاذٌّ]] إِذا لم يُرْتَكَبُ وجْهٌ من وجوهِ التَّأويلِ، وعلى كلٍّ، فلا يَرِدُ البيتُ على ما أَصلناهُ. [[أَو]] كانَ المبتدأُ [[فاعلاً أَو تأكيدَهُ لو أُخِّرَ]] فالأَوَّلُ نحوُ: زيدٌ قامَ، فيجبُ هنا تقديمُ المبتدإِ، إِذ لو أُخِّرَ فقيلَ: قامَ زيدٌ، لكانَ فاعلاً في الصورةِ الظاهرةِ، وفيهِ نظرٌ، لأَنَّهُم جَوَّزُوا في: ما قائِمٌ زيدٌ، إِعرابَ (زيدٌ) فاعلاً أَو مبتدأً، فَلَمْ يُبَالُوا بتجويزِ الأَمرينِ، ومَنَعُوا تقديمَ الخبرِ في نحوِ: زيدٌ قامَ، لئلاَّ يلتبسَ بالفاعِلِ، فَمَا الفرقُ؟ وادِّعاءُ تفويتِ تقوِّي الحكم بتقديرِ الجملةِ فعليَّةً، يعارضُهُ تفويتُ ما يُشبِهُ تقوِّي الحكم [4]، (إِذ قائمٌ في نحوِ: ما قائمٌ زيدٌ، يتضمَّنُ الضميرَ، حيثُ يكونُ خبرًا، وزيدٌ مبتدأٌ، ففيهِ ما يُشبِهُ تقوِّي الحكمِ) [5]، فجعلُهُ مبتدأً و(زيدٌ) فاعلاً يُفَوِّتُ ذلكَ، والثاني نحوُ: أَنَا قمتُ، إِذ لو أُخِّرَ المبتدأُ، لكانَ في الصورةِ الظاهرةِ تأكيدًا للفاعلِ،

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٨.

(٢) بـــلا عزو في اللسان (شهرب)، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ١/ ٢٣٧، وشرح التصريح ١/ ١٧٤، وشرح الأَلفيَّة للاشموني ١/ ٢١١، ويروى في هذه المظان:

خالي لأَنت ومَن جريرٌ خالُهُ ينلِ العلاءَ ويكرم الأخوالا

(٣) ينظر أَوضح المسالك ١/ ٢١١.

(٤) بعدها في ل: لا بتقدير الجملة ، وهي زائدة.

(٥) من (اذ قائم.. إِلى... تقوي الحكم)، ساقطة من ل.

فيفوتُ ما يترتَّبُ على الاسميَّةِ من الفائدةِ.

[[أو]] كانَ [[الخبرُ محذوفًا وهوَ]]، أَي: المبتدأُ [[معرفةً]] نحوُ: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو، فيُقَدَّرُ خبرُ (عمرٍو) مؤخَّرًا، لأَنَّهُ الأَصلُ، ولا ضرورة تَدْعُو إِلى الخروجِ عنهُ. وأَنا لا أَلتزِمُ صحَّةَ هذا الحكمِ، فلم أَقفْ عليهِ منصوصًا. والظاهِرُ أَنْ لا مانِعَ فيما إِذا قيلَ: أَتميميٌّ أَنْتَ؟ أَنْ تقولَ: أَنَا، وتُقدِّرَ الخبرَ مقدَّمًا لغرضِ القصرِ، أَي تَميميٌّ أنا لا قيسيٌّ، ثُمَّ تقييدُ [١] المسأَلةِ يكونُ المبتدأُ معرفةً لا يظهرُ وجهُهُ لمساواةِ قولِنَا: زيدٌ قائمٌ، ورجلٌ فاضلٌ، لذلكَ المثالِ، فتأَمَّلْهُ. [[أو]] كانَ الخبرُ [[مخصوصًا]] بالمدحِ أَو الذَّمِّ، نحوُ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو [[في رأيٍ]] [٢]، (٦٠/ ظ) وهوَ رأيُ مَنْ ذهَبَ إِلى أَنَّ المخصوصَ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أَي: هوَ زيدٌ، وهوَ عمرٌو، وذلكَ لأَنَّكَ لو أَخَّرْتَ فقلتَ: زيدٌ هوَ، لَزِمَ أَنْ يكونَ ضميرُ المبتدإِ عائدًا إِلى المخصوصِ لقربِهِ، فيكونُ المخصوصُ بلا ربطٍ، لاستقلالِ الجملةِ. كذا في بعضِ الحواشي، وليسَ بشيءٍ، ولا يُظْهِرُ علَّةً لوجوبِ التقديمِ في ذلكَ، لأَنَّهُ لا يشكُّ في عودِ الضميرِ إِلى الممدوحِ أَو المذمومِ، تقدَّمَ أَو تأَخَّرَ، فإِذا قلتَ: هوَ زيدٌ، كانَ المعنَى: الممدوحُ أَو المذمومُ (زيدٌ)، وإِذا قلتَ: زيدٌ هوَ، كانَ المعنى: زيدٌ الممدوحُ أَو المذمومُ، وكلاهُمَا معنًى صحيحٌ، والارتباطُ حاصلٌ بلا إِشكالٍ. وأَشارَ بقولِهِ: (في رأيٍ) إِلى رأيِ مَنْ يقولُ بأَنَّ المخصوصَ مبتدأٌ مُخْبَرٌ عنهُ بالجملةِ المتقدِّمَةِ [٣]، فلا يكونُ من هذا البابِ.

[[أو تساوَيَا]] أَي: المبتدأُ والخبرُ [[تعريفًا]] [٤] اتَّفَقَتْ رتبتُهُمَا فيهِ نحوُ: "اللهُ رَبُّنَا" [٥] أَو اخْتَلَفَتْ فيهِ، نحوُ: زيدٌ الفاضلُ، والفاضلُ زيدٌ، لأَنَّ في جَعْلِ الأَوَّلِ خبرًا معَ صلوحِهِ لأَنْ يكونَ مبتدأً مخالفةٌ للأَصلِ الذي هو تقديمُ المبتدإِ من غيرِ فائدةٍ، هذا هوَ

---

(١) في الأَصل: تقبيد، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) قال السيوطي في النكت ٢/ ٩٢٨: "قال ابن الباذش: لا يجيز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح والذم إلاّ مبتدأ. وأَجازَ كونه خبرًا جماعة، منهم الإسراء وأبو علي". وينظر في المسألة: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١١، ومنهج السالك ٣٩٧، وشرح الأَلفيَّة للمرادي ٣/ ١٠١-١٠٢، وأَوضح المسالك ١/ ٢١٩.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٤.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٧، والارتشاف ٢/ ٣٨.

(٥) ينظر المقتصد ١/ ٣٠٧.

المشهورُ [١]. وقيلَ يجوزُ تقديرُ كلٍّ منهما مبتدأً وخبرًا مطلقًا، وهوَ قولُ أبي علي [٢]. وقيلَ: إنِ اختلفتْ رتبتُهُمَا في التَّعريفِ فأعرفهما المبتدأُ وإلاَّ فالسَّابقُ [٣]. وقيلَ: المعلُومُ عندَ المخاطَبِ مبتدأٌ، والمجهولُ خبرٌ، وهوَ اختيارُ ابنِ هشام [٤]. ولنا قولٌ آخرُ في المسألةِ، سيذكُرُهُ المؤلِّفُ قريبًا. **[[أَو تخصيصًا]]** نحوُ: أفضلُ منكَ أَفضلُ منِّي [٥]، فيجبُ التقديمُ هنا لعينِ [٦] السَّببِ الذي قَرَّرْنَاهُ في القسمِ المتقدِّمِ، أَو يُقالُ: يجبُ هنا تقديمُ المبتدإِ إذ لو قُدِّمَ الخبرُ لالتبسَ وفسدَ المعنَى، إذ كثيرٌ هوَ أَفضلُ منكَ لا من مخاطبِكَ، وبالعكسِ. **[[والقولُ بأَنَّ النسبيَّ تعيَّنَ خبرًا]]** سواءٌ تقدَّمَ كما في: المنطلِقُ زيدٌ، أَو تأخَّرَ كما في: زيدٌ المنطلقُ، **[[وغيرَهُ]]**، أَي: غيرَ النسبيِّ وهوَ الدَّالُّ على الذَّاتِ **[[تعيَّنَ مبتدأً]]** [٧] تقدَّمَ أَو تَأَخَّرَ كما في (زيدٌ) في المثالَيْنِ المذكورَيْنِ، وهذا قولُ الإمامِ الرَّازي [٨]، وهوَ الذي أشرنا إِلى أَنَّهُ سيذكُرُهُ قريبًا. **[[رُدَّ بأَنَّ المعنَى شَخْصٌ لَهُ ذلكَ الوصفُ صاحبُ اسمِ كذا]]** فمعنَى المنطلقُ زيدٌ: الشَّخصُ الذي لَهُ الانطلاقُ صاحبُ هذا الاسمِ، فَجُعِلَتِ الصِّفَةُ دالَّةً على الذاتِ ومسندًا إِليها، وجُعِلَ الاسمُ (٦١/و) دالاًّ على أَمرٍ نسبيٍّ ومسندًا، ولا أدري ما السِّرُّ في تنكيرِ المؤلِّفِ كلمةَ (شَخْص) معَ أَنَّ المناسبَ هنا تعريفُهَا، قالَ الشيخُ بهاءُ الدين السبكي: " وقد يُقالُ إِنَّ الدَّالَّ على الوصفيَّةِ إِنَّما هوَ (منطلقٌ)، أَمَّا (المنطلِقُ) فالأَلفُ واللاَّمُ فيهِ موصولٌ بمعنَى الذي، فهيَ في الجمودِ والدلالةِ على الذَّاتِ، كــ زيدٍ، ولذلكَ يقعُ المنطلقُ وغيرُهُ من الموصولاتِ موصوفًا

---

(١) ينظر الهمع ٢/ ٢٨.

(٢) ينظــر المقتصد ١/ ٣٠٢، ٣٠٥-٣٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٤-٣٥٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٧، والارتشاف ٢/ ٣٨ ومغني اللبيب ٥٨٨، والهمع ٢/ ٢٨.

(٣) ينظر الهمع ٢/ ٢٨.

(٤) مغني اللبيب ٥٨٨، ٥٩٠، وينظر الارتشاف ٢/ ٣٨، والهمع ٢/ ٢٨.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٧، والارتشاف ٢/ ٤١، وأوضح المسالك ١/ ٢٠٦.

(٦) في الأصل، ل: بعين، وهو تحريف، وما أثبتناه من ك، ي.

(٧) ينظر الهمع ٢/ ٢٨.

(٨) الإمام فخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري إمام في التفــسير والأصول، له كتب كثيرة بالعربية والفارسية، منها التفسير الكبير، وشرح سقط الزند للمعري ونهاية الإيجاز في دارية الإعجاز، كانت وفاته سنة ٦٠٦هـــ. وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨-٢٥٢، والبداية والنهاية ١٣/ ٥٥، وشذرات الذهب ٥/ ٢١.

ومباشرًا للعوامِلِ، غيرَ محتاجٍ لجريانِهِ على موصوفٍ قبله، ولكنَّ النظرَ {باقٍ} في أنَّا إذا قلنا: المنطلقُ زيدٌ، فهلْ تقولُ: المبتدأُ: الألفُ واللاَّمُ خاصَّةً، كما أنَّ الذي هوَ المبتدأُ <دونَ صلتهِ> [١]؟ أو تقولُ: المبتدأُ: الألِفُ واللاَّمُ، وما اتَّصلَ بِهمَا [٢]؟ فيهِ نظرٌ، وقد يقالُ بمثلِه في (الذي)، إلاَّ أنَّ اتِّصالَ الألفِ واللاَّمِ بصلتِهَا أشدُّ". إلى هُنَا كلامُهُ.

واعْلَمْ أنَّ الحكمَ بوجوبِ ابتدائيَّةِ الأوَّلِ من المتساويَيْنِ إنَّمَا هوَ عندَ فقدِ القرينَةِ المعيِّنَةِ للمرادِ، أمَّا عندَ وجودِهَا، فيجوزُ التَّأْخيرُ [٣]، كقولِ الشَّاعرِ [٤]:

بَنُونَا بَنُو أَبنائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأَباعِدِ

وكقولِكَ: "أَبو حنيفةَ [٥] أبو يوسفَ" [٦]، فَبَنُونَا خبرٌ مقدَّمٌ، وبَنُو أَبنائِنَا مبتدأٌ [٧] مؤخَّرٌ، لأنَّ المرادَ الإعلامُ بأنَّ بني أَبنائِهِم كبنيهِم فالمُؤَخَّرُ مُشَبَّهٌ، والمقدَّمُ مُشَبَّهٌ بِهِ، ولا يستقيمُ المعنى إلاَّ بهذا. والأَصلُ تقديمُ المشبَّهِ وتأخيرُ المشبَّهِ بهِ، نحو: زيدٌ زهيرٌ شعرًا [٨]. وسهَّلَ ما في البيتِ والمثالِ وضوحَ المعنَى، والعلمُ بأَنَّ الأعلى لا يُشبَّهُ المعكوسَ للمبالغةِ غيرُ جيِّدٍ، لأَنَّ ذلكَ نادرَ الوقوعِ، ومخالفَ الأُصولِ، اللَّهُمَّ إلاَّ أَنْ يكونَ المقامُ مقتضيًا للمبالغَةِ فيصارُ إليها [٩]. [[وممتنعٌ]] عطفٌ على قولِه (واجبٌ)، أَي وتقديمُ المبتدإِ ممتنعٌ [[إنْ كانَ (أنَّ) معَ معمولَيْها]] [١٠] نحوُ: ﴿وآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا

---

(١) الزيادة من ك، ي. (٢) في ك، ي، ل: بها.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٧، ومغني اللبيب ٥٨٩، وشرح الألفيَّة لابن عقيل ١/ ٢٣٢-٢٣٣، والهمع ٢/ ٣٢.

(٤) الفرزدق، ديوانه ١/ ٢١٧. والبيت في الإنصاف ١/ ٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢، ولباب الإعراب ٢٥٤، ومغني اللبيب ٥٨٩.

(٥) أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت إمام أهل الرأي والقياس وصاحب المذهب المشهور، توفي سنة ١٥٠هـ. تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣-٤٢٣، ووفيات الأعيان ٥/ ٤٠٥-٤١٥، والأعلام ٩/ ٤-٥.

(٦) هو القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب صاحب أبي حنيفة، فقيه عالم حافظ للحديث لازم الإمام أبا حنيفة وولي قضاء بغداد في عهد المهدي والهادي والرشيد. وفيات الأعيان ٦/ ٣٧٨، والنجوم الزاهرة ٢/ ١٠٧-١٠٨ والأعلام ٩/ ٢٥٢.

(٧) في الأصل: مبتدأ هو، بزيادة (هو) وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) ينظر الارتشاف ٢/ ٤١.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٥٨٩.

(١٠) في الأصل: معمولها، وما أثبتناه من سائر النسخ. وينظر الهمع ٢/ ٣٦.

ذُرِّيَّتَهُم في الفُلْكِ المشْحُونِ ﴾ (١)، فقيلَ: لئلاَّ تلتبسَ (أَنَّ) المفتوحةُ بـــ (إِنَّ) المكسورةِ، والفتحةُ لخفتِّها لا تدفعُ اللَّبسَ، لكونِ الموقعِ موقعَ المكسورةِ، وهو ابتداءُ الكلامِ. وقيلَ: لئلاَّ يلتبسَ بـــ (أَنَّ) التي بمعنى لعلَّ (٢). وعلى الجملةِ فَيَرِدُ على المؤلِّفِ مثلُ قولِه (٣):

عندي اصْطِبارٌ وأَمَّا أَنَّني جَزِعٌ   يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبْرِينِي

ولا خِلافَ في جوازِ التَّقديمِ هنا، وذلكَ لانتفاءِ المحذورِ من حيثُ إِنَّهُ لا يقعُ بينَ أمَّا (٦١ /ظ) وفاءِ الجوابِ جملةٌ تامَّةٌ (٤).

[[أَو]] كانَ المبتدأُ **[[مخصوصًا]]** بالمدحِ والذَّمِّ **[[في رأيٍ]]** وهوَ رأيُ مَنْ جعلَهُ مبتدأً مخبرًا عنهُ بجملَةِ المَدْحِ أَو الذَّمِّ السابقةِ (٥)، نحوُ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرَّجلُ خالدٌ، فيجبُ الحكمُ بامتناعِ تقديمِ المبتدإِ في مثلِ ذلكَ. ولا أَدري مِنْ أَينَ أَخذَ المؤلِّفُ هذا الحكمَ، ففي التسهيلِ النصُّ على أَنَّ المخصوصَ قد يُذْكَرُ قبلَ نِعْمَ وبِئْسَ معمولاً للابتداءِ (٦). قالَ ابنُ هشام في حواشيه (٧): لا خلافَ في أنَّ ما بعدَ (زيدٌ) في نحوِ: زيدٌ نِعْمَ الرَّجلُ، خبرٌ لَهُ. وقالَ في توضيحِهِ على الأَلفيةِ: " وقد يتقدَّمُ المخصوصُ، فيتعيَّنُ كونُهُ مبتدأً، نحوُ: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ (٨) ". **[[أَو]]** كانَ المبتدأُ (ذا ضميرِ متعلِّقِ الخبرِ) بكسرِ اللاَّمِ، أَي صاحبَ ضميرٍ يعودُ إِلى شيءٍ يتعلَّقُ بالخبرِ وهوَ جزؤُهُ، كما في "على التَّمْرَةِ مثلُها زُبْدًا" (٩). فالخبرُ هوَ قولُكَ: (على التَّمرةِ)، وجزؤُهُ الذي أُريدَ بالمتعلِّقِ هوَ (التَّمرة)، والمبتدأُ وهوَ مثلُ صاحبِ ضميرِ هذا المتعلِّقِ، وهوَ الضميرُ المضافُ إِليهِ العائدُ إِلى (التمرةِ) وإِنَّما امتنعَ تقديمُ مثلِ هذا المبتدإِ، حذرًا مِمَّا يلزمُ على تقديمِهِ من عَوْدِ الضَّميرِ على متأَخِّرٍ لفظًا ورتبةً، إِذ لو قلتَ: مِثْلُهَا على التمرةِ، لكانَ مثلُ: صاحبُهَا

---

(١) يس ٤١. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٣٥٦، ٧٦٧، والمساعد ١/ ٢٢٣.

(٣) بـلا عـزو في مغني اللبيب ٣٥٦، وأوضح المسالك ١/ ٢١٣، والمساعد ١/ ٢٢٣، وفيه: دأبي اصطبارٌ. وينظر الهمع ٢/ ٣٦، والدرر ١/ ٧٧.

(٤) ينظر الجنى الداني ٤٨٣، والهمع ٤/ ٣٥٨.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٤.

(٦) التسهيل ١٢٧، وينظر المساعد ٢/ ١٣٣.

(٧) أي: حواشي التسهيل.

(٨) أَوضح المسالك ٣/ ٢٨٠، وينظر ١/ ٢١٩.

(٩) ينظر في: في الفصول الخمسون ٢٠٠، ولباب الإعراب ٢٥٤، ومغني اللبيب ٤١٣.

في الدَّارِ، وقد تقدَّمَ أنَّهُ ممتنعٌ [(١)]، وعلى المؤلِّفِ نقدٌ من حيثُ إنَّ كلامَهُ يشملُ [(٢)] مثلَ قولِنَا: على اللهِ عبدُهُ متوكِّلٌ، ولا ينازِعُ بصريٌّ في جوازِهِ، فَلَوْ قالَ: (متعلِّقُ الخبرِ الواجبِ الحذفِ)، لم يَرِدْ عليهِ. [[أَوْ]] كانَ [[خبرُهُ مفردًا متضمِّنًا للاستفهامِ]] [(٣)]، نحوُ: مَنْ زيدٌ؟ لأَنَّكَ لو أَخَّرْتَهُ وقدَّمْتَ المبتدأَ لأَخَّرْتَ [(٤)] (مَنِ) الاستفهاميَّةَ عَمَّا تستحِقُّهُ مِنَ التَّصدُّرِ [(٥)]، وهوَ ممتنعٌ. واحترزَ بالمفردِ من الجملةِ،نحوُ: زيدٌ مَنْ أبوهُ؟ فإنَّ هذا وإنْ كانَ متضمِّنًا للاستفهامِ، لكن لا يمنعُ تقديمَ المبتدإِ، لأَنَّ هذا التَّقديمَ لا يُخرِجُ الاستفهاميةَ عَمَّا تستحِقُّهُ من الصَّدْرِ، لأَنَّ حقَّهَا في ذلكَ هوَ وقوعُهَا في صدرِ جملةٍ من الجملِ بحيثُ لا يتقدَّمُ عليها أَحدُ رُكْنَي تلكَ الجملةِ، وهذا متحقِّقٌ في: (مَنْ أَبوهُ) في المثالِ المذكورِ، قَدَّمْتَ زيدًا أَو أَخَّرْتَهُ. [[أَوْ]] كانَ خبرُهُ [[ظرفًا متضمِّنًا لَهُ]]، أَي: للاستفهامِ، [[ولضميرِ المبتدإِ]] [(٦)] نحوُ: أَينَ زيدٌ؟ ومتى القتالُ؟. فإنَّ كُلاً من هاتينِ الكلمتينِ (أَينَ) و(متَى) ظرفٌ متضمِّنٌ للاستفهامِ، والضميرُ (٦٢ /و) عائدٌ على المبتدإِ، واحترزَ بـــ متضمِّنِ الاستفهامِ، من أَنْ لا يكونَ الظرفُ متضمِّنًا لَهُ، فلا يمتنعُ التقديمُ، نحوُ: زيدٌ عندَكَ. وبـــ تضمُّنِهِ لضميرِ [(٧)] المبتدإِ، من نحوِ: زيدٌ أَينَ أبوهُ؟ فلا يمتنعُ التقديمُ هنا وإنْ كانَ الخبرُ ظرفًا تضمَّنَ الاستفهامَ، لأَنَّهُ لم يتضمَّنْ ضميرًا يعودُ إلى المبتدإِ. وسنذكُرُ ما يرشدُ إلى علَّةِ ذلكَ عندَ الكلامِ على كونِ الخبرِ لا يقعُ انشاءً إلاَّ مؤوَّلاً [(٨)] - إنْ شاءَ اللهُ تعالى-. [[أَوْ]] كانَ الخبرُ [[مُصَحِّحًا لَهُ]]، أَي: للمبتدإِ [(٩)]. والمرادُ أَنَّهُ مصحِّحٌ لابتدائيَّةِ المبتدإِ، وذلكَ إذا كانَ المبتدأُ نكرةً، وخبرُهُ ظرفٌ أَو جارٌّ ومجرورٌ، نحو: عندكَ مالٌ، وفي الدارِ رجلٌ، فهنا يمتنعُ تقديمُ المبتدإِ على الخبرِ، لأَنَّهُ لو فعلَ ذلكَ لزالَ المصحِّحُ

---

(١) ينظر ق ٥٩ ظ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٩.

(٢) في الأَصل: يشتمل، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) لباب الإعراب ٢٥٣.

(٤) في ي: لاخرجت.

(٥) في ك، ي: التصدير، وفي ل: الصدر وكلاهما وجه.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٢٥٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٨.

(٧) في الأَصل: الضمير، وهو تحريف وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) ينظر ق ٦٥ و.

(٩) في الأَصل: المبتدأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ. وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٩، والارتشاف ٢/ ٤٣، والهمع ٢/ ٣٤.

فيفسدُ التركيبُ. [[وجائز]] معطوفٌ على (واجبٌ) تقديمُ المبتدإِ جائزٌ [[في غيرِ ذلكَ]] المذكورِ مِمَّا يجبُ فيهِ التقديمُ وما يمتنعُ، وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ ما ذكرَهُ من الصُّوَرِ ليسَ حاصرًا لجميعِ صورِ الوجوبِ والامتناعِ، فَمِنَ الصُّورِ التي لم يذكُرْهَا لوجوبِ التَّقديمِ: ما إذا كانَ الخبرُ مقرونًا بالفاءِ، نحوُ: الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ[1]. أَو مقصورًا عليه[2] بـــ (إلاَّ)، نحوُ: ﴿ وما مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ ﴾[3] أو بإِنَّما[4] نحوُ: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ﴾.

ومن صورِ الامتناعِ التي لم يذكُرْهَا[5]: ما إذا قُصِرَ الخبرُ على المبتدإِ بإلاَّ، نحو: ما قائمٌ إلاَّ زيدٌ، أَو بإِنَّما، نحوُ: إِنَّما شاعرٌ زيدٌ[6]. والوقوفُ عندَ ظاهرِ عبارةِ المؤلِّفِ يقتضي الجوازَ في الكلِّ، وليسَ كذلكَ. [[وتعريفُهُ]] معطوفٌ على (تقديمِه) في قولِه: (والأَصلُ تقديمُهُ)، أَي: والأَصلُ تعريفُ المبتدإِ و(ممتنعٌ)، أَي:[7]، وهذا إِنَّما هوَ في أَحدِ ذينك القسمينِ، وهوَ ما كانَ مسندًا إليه، لأَنَّ الإسنادَ إلى الشيءِ ينبغي أَنْ يكونَ على معلومٍ، كذا قيلَ[8]. وفيهِ نظرٌ، إذ معلوميَّتُهُ لا تستلزمُ كونَهُ أَحدَ تلكَ المعارفِ المعروفةِ. وأَمَّا القسمُ الآخرُ وهوَ وما كانَ مسندًا من الوصفِ الرَّافعِ لغيرِ مستترٍ بعدَ نفيٍ واستفهامٍ، فذلكَ لازمُ التَّنكيرِ لا يُعَرَّفُ بوجهٍ، لشدَّةِ شَبَهِهِ بالفعلِ، ولذلكَ انعقدتِ الجملةُ منهُ ومن مرفوعِهِ، فلا ما دخلَ لَهُ[9] إذن فيما نحنُ فيه.

[[وقد يُنكَّرُ لزومًا]] نحوُ: [[ما أكرَمَ زيدًا، في رأَيٍ]] جزَمَ بِهِ جميعُ البصريينَ، إلاَّ الأَخفش[10]، فـــ (ما) عندَ غيرِهِ نكرةٌ بمعنَى شيءٍ وهيَ مبتدأٌ، إذ المعنَى[11]:

(١) ينظر التسهيل ٤٦، والارتشاف ٢/ ٤١.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ٤١، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ١/ ٢٣١، ٢٣٥، والهمع ٢/ ٣٣.

(٣) آل عمران ١٤٤.

(٤) الارتشاف ٢/ ٤٢.

(٥) (ما) ساقطة من ك.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٠.

(٧) ينظر الارتشاف ٢/ ٣٨.

(٨) ينظر المقتصد ١/ ٣٠٥-٣٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٤.

(٩) (له) ساقطة من ك.

(١٠) ينظـــر الكتاب ١/ ٧٢-٧٣، والمقتضب ٤/ ١٧٧، والأصول ١/ ٩٨-١٠٠، وشرح المفصل لابـــن يعـــيش ٧/ ١٤٦، ١٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٢-٥٨٣، ولباب الإعراب ٢٤٧.

(١١) في ك، ل: والمعنى، مكان: اذ المعنى، وهو وجه.

شيءٌ أكرمَ (٦٢/ ظ) زيداً، وجوَّزَ الأخفشُ هذا، وأَنْ تكونَ [١] معرفةً موصولةً، فالجملةُ بعدَها صلةٌ لا محلَّ لَهَا [٢]، وأَنْ تكونَ نكرةً موصوفةً، فالجملةُ بعدَهَا في محلِّ رفعٍ [٣] على النَّعتِ، وعليهما فالخبرُ محذوفٌ وجوبًا، وعندَ تقديرِهِ: شيءٌ عظيمٌ [٤]، ونحوُهُ [٥].

[[وجوازًا إذا تخصَّصَ]] المبتدأُ **[[بالصفَةِ]]** [٦] سواءٌ كانَ المبتدأُ مذكورًا، نحوُ ﴿ وأَجَلٌ مُسَمًّى عندَهُ ﴾ [٧]، أَو محذوفًا [٨] كقولِهِم: " ذليلٌ عَاذَ بقَرْمَلَةٍ " [٩]، وهوَ مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنِ استغاثَ بضعيفٍ لا نصرةَ لَهُ. والقرملَةُ: شجرةٌ ضعيفةٌ لا شوكَ لها، تنفضِخُ [١٠] إذا وُطِئَتْ [١١]. والأَصلُ شخصٌ ذليلٌ عاذَ بقرملَةٍ، فالمبتدأُ في الحقيقةِ هوَ الموصوفُ المحذوفُ، ولا بُدَّ من أَنْ تكونَ الصفةُ محصلةً لفائدةٍ، وإلاَّ فلو قلتَ: رجلٌ من النَّاسِ جاءَني، ولم يجزْ معَ وجودِ الوصفِ لعدمِ الفائدةِ فيه.**[[ولو]]** كانتِ الصفةُ **[[تقديرًا]]** [١٢]، أَي: ذاتَ تقديرٍ، أَو مقدَّرَةً، أَو تقدَّرُ تقديرًا، نحوُ قولِهِم: السَّمنُ منوانِ بدِرْهَمٍ [١٣] فمنوانِ مبتدأٌ، وهوَ نكرةٌ موضوفةٌ بصفةٍ مقدَّرَةٍ، أَي: منه. وقولُهُم: " إنْ ذَهَبَ عَيرٌ فعَيْرٌ في الرِّباطِ " [١٤]، أَي: فَعَيْرٌ آخَرُ.

[[وبكونِهِ]] أَي: المبتدإِ **[[فاعِلاً معنًى قُدِّمَ للقصرِ]]** [١٥] نحوُ: " شَرٌّ أَهرَّ ذا

---

(١) بعدها في ل: من الإعراب، وهو وجه.

(٢) بعدها في ل: من الإعراب، وهو وجه.

(٣) في ك: الرفع.

(٤) كان حقه أن ينصب (شيء عظيم) ولكنَّهُ أَجراهُ على الحكاية، لأَنَّه حديث عن قصة.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٣٩٢.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٢٤٦، والارتشاف ٢/ ٣٩، والهمع ٢/ ٢٩.

(٧) الأنعام ٢. وينظر البيان لابن الأنبياء ١/ ٣١٣.

(٨) الارتشاف ٤/ ٣٩، والهمع ٢/ ٣١٣.

(٩) جمهرة الأَمثال ١/ ٤٦٦، والمثل في اللسان (قرمل)، ومغني اللبيب ٦٠٩.

(١٠) في ك: ينقضخ، وفي ي: تنفضخ.

(١١) ينظر اللسان (قرمل).

(١٢) ينظر لباب الإعراب ٢٤٦، والهمع ٢/ ٢٩.

(١٣) ينظر الأُصول ١/ ٦٩، والارتشاف ٢/ ٣٩، ومغني اللبيب ٦٠٩.

(١٤) مجمع الأمثال ١/ ٣٦، واللسان (عير) والهمع ٢/ ٣١.

(١٥) الارتشاف ٢/ ٤٠.

نابٍ " (١)، بمعنَى ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلاَّ شَرٌّ. و" أمْرٌ أقعدَهُ عَنِ الخُرُوجِ " (٢)، بمعنَى ما أَقْعَدَهُ عَنِ الخروجِ إلاَّ أمرٌ، فَلَمَّا كانَ المبتدأُ هنا في معنَى الفاعلِ جازَ أَنْ يكونَ نكرةً كالفاعلِ، لِمَا فيهِ من التخصيصِ بتقديمِ العلمِ بحكمِهِ، فصارَ كالصفَةِ. وتحقيقُ استفادَةِ القَصْرِ في أَمثالِ هذا التركيبِ من وظائفِ عِلْمِ المعاني، والكلامُ فيه (٣) مستوفًى هناكَ (٤).

[[أو]] بكونِهِ، أي: المبتدإِ، [[مصدراً نُسبَ إلى الفاعلِ]] في الأَصلِ، [[فَرُفِعَ لغرضِ الثبوتِ في الدُّعاءِ]] (٥) نحوُ: ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾ (٦). قالَ ابنُ الحاجبِ: " وَجْهُ التَّخصيصِ فيهِ أَنَّهُ مختصٌّ بنسبتِهِ إلى المتكلِّمِ، لكن عُدِلَ عن النَّصبِ إلى الرَّفْعِ لغرضِ الثُّبُوتِ مَعَ بقاءِ أَصلِ المعنَى على ماكانَ عليهِ " (٧). وهذا هوَ الذي اعتمدَهُ المؤلِّفُ. واعترضَهُ الرضي بأَنَّ هذا غيرُ مطَّردٍ في الدُّعاءِ، نحوُ: وَيْلٌ لزيدٍ، إذ ليسَ معناهُ وَيْلِي، بل المرادُ مطلقُ الهلاكِ، فالأَوْلَى أَنْ يقالَ: تنكيرُهُ لرعايةِ أَصْلِهِ حينَ كانَ (٦٣/ و) مصدَرًا منصوبًا، فَلاَ تخصيصَ فيهِ، إذ تخصيصُهُ بالنَّظَرِ إلى المخاطَبِ، إِنَّما كانَ بِذِكْرِ الفعلِ الناصبِ والمسندِ إليهِ، وإنَّما تأَخَّرَ الخبرُ عنهُ كونُهُ جارًّا ومجرورًا لغرضِ تبادرِ المرادِ إلى الفَهْمِ عندَ تقديمِ الأَهَمِّ، ولو قُدِّمَ الخبرُ لذهَبَ الوَهْمُ قبلَ ذِكْرِ المبتدإِ إلى ما يَليقُ من غَيْرِ السَّلامِ. فالأَصلُ إِذًا: سلَّمَكَ اللهُ سلامًا، وحذفُ الفعلِ لكثرَةِ الاستعمالِ، فبقيَ المصدرُ منصوبًا، والنَّصبُ يدلُّ على الفعلِ، والفعلُ على الحدوثِ، فَلَمَّا قصدُوا دوامَ نزولِ سلامِ اللهِ عليهِ واستمرارِهِ، أَزالُوا النَّصبَ الدَّالَّ على الحدوثِ فرفعُوا، وكذا أصلُ (ويلٌ لزيد): هَلَكَ وَيْلاً، أَي: هلاكًا، فرفعُوهُ بعدَ حذفِ الفعلِ نقضًا لغبارِ الحدوثِ (٨). وفرَّقَ بعضُهُم بينَ نحوِ: سلامٌ عليكُم، حيثُ لم يجبِ تقديمُ الخبرِ فيهِ، ونحوُ: في الدَّارِ رجلٌ، حيثُ وجبَ التَّقديمُ فيهِ (٩)، بأَنَّ الظرفَ الواقعَ خبرًا عن المصدرِ كانَ لَهُ في الأَصلِ حقُّ التَّأَخُّرِ

(١) مجمع الأمثال ١/ ٥٧١ والكتاب ١/ ٣٢٩، واللسان (هرر).

(٢) ينظر القول في شرح الكافية للرضي ١/ ٨٩.

(٣) (فيه) ساقطة من ي.

(٤) ينظر الإيضاح للقزويني ١/ ٢١٣، وما بعدها.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٢٤٧.

(٦) مريم ٤٧. وينظر البيان لابن الأنبياء ٢/ ١٢٧.

(٧) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤، وشرحها للرضي ١/ ٩٠.

(٨) شرح الكافية للرضي ١/ ٩٠-٩١.

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٦-١٨٧.

عن المصدرِ المجعولِ مبتدأً، لكونِه ظرفًا لغوًا، متعلِّقًا بِهِ أو بفعلِه، وحقُّ المعمولِ التَّأخُّرُ، فحينَ جُعِلَ ظرفًا مستقرًّا واقعًا خبرًا عن المصدرِ، لم يلزمْ تقديمُهُ عليهِ رعايةً لحقِّ التقديمِ، ولا كذلكَ الظرفُ الواقعُ خبرًا عن غيرِ المصدرِ. [[أو]] بكونِه، أي كونِ المبتدإِ [[عامًّا لنفيٍ]]، أَي: لأَجلِ وقوعِهِ في سياقِ نفيٍ، نحوُ: ما أَحَدٌ خيرٌ مِنْكَ [1]. [[وغيرِه]] أي: غيرِ نفيٍ [[كـ " تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ " [2]]]. فإِنَّ المرادَ بحسبِ الاستعمالِ كلُّ فردٍ من أَفرادِ [3] التَّمرةِ على سبيلِ الاستغراقِ خيرٌ من كلِّ جرادةٍ.

[[و " شَرٌّ مرغوبٌ إليهِ فصيلٌ ريَّانٌ "]] [4] أَي: شَرُّ كلِّ مرغوبٍ إليه، وهوَ مَثَلٌ، أصلُهُ أَنَّ النَّاقةَ لا تكادُ تدرُّ إلاَّ على وَلَدٍ أَو بَوٍّ، وهوَ جِلْدُ حُوَارٍ [5] يُحشَى ثُمَّ تَعْطِفُ عليهِ النَّاقةُ إذا ماتَ ولدُهَا، فإذا كانَ الفصيلُ الذي يُؤتَى بِهِ إليها ريَّانٌ، يُستخْرَجُ لبنُها بسببِ زهدِهِ في الشُّربِ وإعراضِهِ عن النَّاقَةِ، فلا تدرُّ ويصيرُ أَربابُها بغيرِ لبنٍ. يضربُ لكلِّ غنيٍّ التجأَ إليهِ محتاجٌ فلم يسعفْهُ بمرادِهِ. وإِمَّا جازَ الابتداءُ بالنَّكرةِ في المحلَّيْنِ من جهَةِ العمومِ، لكونِهَا حينئذٍ في المعنَى كالمُعَرَّفِ تعريفَ الجنسِ المستغرقِ. [[أَو]] تخصَّصَ المبتدأُ [[بثبوتِ]] الخبرِ [[نحو ما (٦٣/ظ) فيه أَمِ المتَّصلَةُ]] [6] كقولِكَ: أَرَجُلٌ في الدَّارِ أَم امْرَأَةٌ؟ قالَ ابنُ الحاجبِ: " والمسوِّغُ لتنكيرِ المبتدإِ في مثلِ هذا، ثبوتُ الخبرِ لأَحَدِهِمَا عندَ المتكلِّمِ، فكانَ ذلكَ كالصفةِ " [7]. وتبعَهُ صاحبُ اللبابِ [8]، والمؤلِّفُ. واعترضَهُ الرضي بأَنَّهُ لو كانَ المجوِّزُ للتنكيرِ في: أَرَجُلٌ في الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ؟ معرفةَ المتكلِّمِ، بكونِ أَحدِهِمَا في الدَّارِ، للزِمَ امتناعُ أرجلٌ في الدارِ، وهَلْ رجلٌ في الدَّارِ أَوِ امْرَأَةٌ، لعدمِ

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٢٤٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٠.

(٢) نص الحديث في الموطأ ١/ ٤١٦: " لتمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ " وورد الحديث في الارتشاف ٢/ ٣٩، ومغني اللبيب ٦١٢، والمساعد ١/ ٢١٨.

(٣) في ك: الافراد، وهو تحريف.

(٤) مجمع الأمثال ١/ ٥٢١، وينظر لباب الإعراب ٢٤٧.

(٥) الحُوار: بالضم: ولد الناقة ولا يزال حواراً حتى يفصل، فاذا فصل عن أُمِّه فهو فصيل. الصحاح (حور).

(٦) لباب الإعراب ٢٤٧.

(٧) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣-٢٤، وشرح الوافية له ١٧٥-١٧٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٩، ومغني اللبيب ٦١٢.

(٨) لباب الإعراب ٢٤٧.

لفظةِ (أَم) الدَّالةِ على حصولِ الخبرِ عندَ المتكلِّمِ، وعدمِ شيءٍ آخَرَ يتخصَّصُ بِهِ المبتدأُ [١].

هذا كلامُهُ. فإنْ قلتَ لا نُسَلِّمُ بطلانَ اللازمِ، وسنذكرُ أَنَّ ابنَ الحاجبِ صرَّحَ في شرحِ منظومتِهِ بأَنَّ الاستفهامَ المسوِّغَ للابتداءِ هوَ الهمزةُ المعادلةُ بأَمْ [٢]. قلتُ: هذا ممَّا عُدَّ من المنتقداتِ عليهِ -رحمَهُ اللهُ- وكتبُ الأَئمَّةِ طافحةٌ [٣] بأَنَّ الاستفهامَ مسوِّغٌ، سواءٌ كانَ بمعادلَةِ (أَمْ) أَو بدونِهَا، ومواقعُ الاستعمالِ شاهدةٌ بما قالُوهُ: ﴿ أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ ﴾ [٤]، ﴿ هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾ [٥]. **[[ولَوْ]]** كانتْ أَمِ المتَّصِلَةُ **[[تقديراً]]** كما في كمِ الاستفهاميةِ [٦]، فإِنَّها متضمِّنَةٌ لمعنى الهمزةِ وأَمْ. فإذا قلتَ: كَمْ غلامًا اشتريتَ؟ كانَ التقديرُ: أَعشرينَ غلامًا اشتريتَ أَمْ ثلاثينَ؟ مَثلاً. **[[أَو]]** تَخصَّصَ **[[بتقديمِ خبرٍ ظرفٍ]]** [٧] مختصٍّ، نحوُ: ﴿ وَلَدَيْنَا الْمَزِيدُ ﴾ [٨]. و ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [٩]. فَلَوْ كانَ الخبرُ عريًّا عَنِ الاختصاصِ، نحوُ: عندَ رَجُلٍ ما مالٌ، أَو في دارٍ ما رَجلٌ، فلا فائدةَ في الإِخبارِ بذلكَ [١٠]. **[[فجازَ: في الدَّارِ رجلٌ]]** [١١] كما قَرَّرْنَاهُ، وإِنَّما ساغَ الابتداءُ بالاسمِ النَّكِرَةِ عندَ تَقَدُّمِ الظرفِ المذكورِ، لأَنَّهُ تَخصَّصَ بتقديمِ حكمِهِ عليهِ، فصارَ كالموصوفِ، لأَنَّ من شأنِ الصفةِ تَقَرُّرُهَا في الذهنِ قبلَ ذِكْرِ الموصوفِ، فهذا التخصيصُ كما في الفاعلِ، فإِنَّ التَّخصيصَ فيهِ بتقديمِ حكمِهِ، وهوَ الفعلُ أَو شِبْهُهُ [١٢]. **[[دونَ: قائمٌ رجلٌ]]** [١٣]، لأَنَّ الخبرَ

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ٨٩-٩٠.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية ١٧٥.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٩، والارتشاف ٢/ ٣٩، وأَوضح المسالك ٢/ ٢٠٣، والهمع ٢/ ٣٠.

(٤) النمل الآيات ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، وينظر الكشاف ٣/ ١٥٥.

(٥) فاطر ٣، وينظر البيان لابن الأنبياء ٢/ ٢٨٦.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٢٤٧.

(٧) لباب الإعراب ٢٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٩، والهمع ٢/ ٣١.

(٨) سورة ق ٣٥.

(٩) الرعد ٣٨.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ٦١١.

(١١) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٦، ١٨٧، والارتشاف ٢/ ٤٠.

(١٢) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٧.

(١٣) ينظر شرح الوافية ١٧٧.

المتقدِّمَ [١] ليسَ ظرفًا، فانتَفَى شرطُ التَّخصيصِ. فإنْ قيلَ: الحُكْمُ متقدِّمٌ، فينبغي أَنْ يتخصَّصَ بعينِ ما قَرَّرْتُموهُ في الظــرفِ؟

قُلنا: أجابَ عَنْها ابنُ الحاجبِ بوجهينِ، الأوَّلُ: أَنَّهُم اتَّسعُوا في الظروفِ [٢] مالَمْ [٣] يَتَّسِعُوا في غيرِهَا [٤]. والثاني: أنَّ المُقَدَّمَ إذا كانَ ظرفًا تعيَّنَ للخبريَّةِ، بخلافِ (قائمٌ رجلٌ)، فإنَّهُ لا يتعيَّنُ لَهَا، لجوازِ أَن يقولَ القائلُ: قائمٌ في الدَّارِ، فيكونُ (٦٤/ و) مبتدأً، بخلافِ الظرفِ فإنَّهُ متعيِّنٌ للخبريَّةِ من أَوَّلِ الأَمرِ [٥]. **[[أُوردَ أنَّ الحُكْمَ إذن على غيرِ المُخَصَّصِ]]** وذلكَ، لأَنَّهُ إذا حَصَلَ التخصُّصُ بالحُكْمِ فقط، كانَ بغيرِ الحُكْمِ غيرَ مُخَصَّصٍ، فيكونُ الحكْمُ واقعًا على غيرِ المَخَصَّصِ قطعًا. وهذا إيرادُ الرَّضِيِّ الأسترباديّ [٦]. **[[فقيلَ]]** والقائلُ هوَ [٧] أيضًا: **[[والْحَقُّ ما قالَ ابنُ الدَّهان [٨]: إنَّ جوازَ التنكيرِ يتبعُ الفائدَةَ]]** [٩] فإذا حَصَلَتْ فأَخْبِرْ عَنْ أَيِّ نكرةٍ شئتَ، وذلكَ لأَنَّ الغرضَ من الكلامِ إفادةُ المخاطَبِ، وعندَ حصولِها يكونُ الحُكْمُ صحيحًا، تخَصَّصَ المحكومُ عليهِ بشيءٍ، أَوْ لاَ. والضَّابِطُ للجوازِ عدمُ عِلْمِ المخاطَبِ بحصولِ ذلكَ الحُكْمِ للمحكومِ عليهِ،من غيرِ توقُّفٍ على كونِ الاسمِ معرفةً أَو نكرةً، مُخصَّصٌ أَو غيرُ مخصَّصٍ. **[[فَيَصِحُّ: رجلٌ في الدَّارِ، وكوكبٌ انقضَّ]]** [١٠] بقافٍ وضادٍ معجمةٍ، أَي سَقَطَ [١١]، **[[الساعةَ]]** [١٢] إذا كانَ المخاطَبُ لا يعرفُ ذلكَ، لأَنَّ الإفادةَ في إِخبارِهِ حينئذٍ بهذا الخبرِ مُتَحَقِّقَةٌ.

---

(١) في الأَصل: المقدم، وما أَثبتناه في سائر النسخ.

(٢) في ك، ل/ الظرف. (٣) في ك، ي، ل: بما.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤.

(٥) شرح الوافية ١٧٧.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٩.

(٧) أَي: الرضي.

(٨) هو الإمام ناصح الدين، سعيد بن المبارك علي بن عبد الله ، من أعيان النحاة المشهورين له شرح الإيـضاح، والغـرة في شـرح اللمع لابن جني ، توفي سنة ٥٦٩هـــ، معجم الأدباء ٤/ ٢٤١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٣-٣٨٥، بغية الوعاة ١/ ٥٨٧، والأعلام ٣/ ١٥٣-١٥٤.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/ ٨٨.

(١٠) المصدر السابق ١/ ٨٩.

(١١) في ك: تسقط، وهو تحريف.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨٩.

[[وَقَدْ يُحْذَفُ المبتدأُ]] المعلومُ بقرينةٍ [١] كائنًا [[بدونِ]] حذفِ [[الخَبَرِ]]، وقَدْ: للتحقيقِ لا للتَّقليلِ كما ظَنَّهُ كاتبُ الحواشي، فإنَّ حذفَهُ كثيرٌ جدًّا، نحوُ: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [٢].

أَي: هُمْ، ونحوُ: ﴿ مَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللهِ ﴾[٣]، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ؟ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ [٤]، ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ [٥] بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾ [٦]، ﴿ وَمَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ﴾ [٧]، و ﴿ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ﴾ [٨]، أَي هِيَ في الأُولِينِ [٩]، وهوَ في الثالثة [١٠]، وهُمْ في الأُخريينِ [١١]. ونحوُ: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [١٢]، أَي: فَعَمَلُهُ لنفسه وإساءَتُهُ عليها، ﴿ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ [١٣]، أَي فَهُم إِخْوَانُكُم، ومثلُهُ كثيرٌ جدًّا وهوَ كلُّه من قبيلِ ما حُذِفَ فيه المبتدأُ جوازًا [١٤]. ويجبُ حذفُهُ إذا أُخْبِرَ عنهُ بنعتٍ مقطوعٍ لمجرَّدِ مدحٍ، نحوُ: الحَمْدُ للهِ الحميدُ، أَو ذَمٍّ، نحوُ: أَعُوذُ باللهِ مِنْ إبليسَ عَدُوُّ المؤمنينَ، أَو تَرَحُّمٍ، نحوُ: مَرَرْتُ بعبدِكَ المسكينُ، أَو بمصدرٍ جِيءَ بِهِ [١٥]، بدلاً من اللَّفظِ بفعلِهِ [١٦]، نحوُ: سَمْعٌ وطاعَةٌ، أَي:

---

(١) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش١/ ٩٤، ولباب الإعراب ٢٥٥، والارتشاف ٢/٩٤، والهمع ٢/ ٣٨.

(٢) البقرة ١٨، ١٧١ وينظر البيان لابن الأنبياء ١/ ٦٠.

(٣) الهمزة ٥-٦. وينظر البحر المحيط ٨/ ٥١٠.

(٤) القارعة ١٠-١١. وينظر البحر المحيط ٨/ ٥٠٧.

(٥) في الأصل، ل: هل أنبئكم، مكان قل أفأنبئكم، وهو تحريف، وما أثبتناه من ك، ي.

(٦) الحج ٧٢، وينظر البيان لابن الأنبياء ٢/ ١٧٩ والمقتصد ١/ ٣٠١-٣٠٢.

(٧) الواقعة ٢٧-٢٨. وينظر البحر المحيط ٨/ ٢٠٥.

(٨) الواقعة ٤١-٤٢، وينظر البحر المحيط ٨/ ٢٠٩.

(٩) في الأَصل: الاولين، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في الأَصل: الثالث، وينظر وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١١) في ك، ي: الاخرين.

(١٢) فصلت ٤٦، والجاثية ١٥، وينظر تفسير روح البيان ٨/ ٤٤٢، والارتشاف ٢/ ٢٩.

(١٣) البقرة ٢٢٠، وينظر البحر المحيط ٢/ ١٦١.

(١٤) ينظر مغني اللبيب ٨٢٢-٨٢٣، وأَوضح المسالك ١/ ٢١٧، والهمع ٢/ ٣٨.

(١٥) في الأَصل: جيء بالفعل به، بزيادة بالفعل وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٦) في الأَصل، ك، ي: بالفعل، وما أَثبتناه من ل.

أمْرِي سَمْعٌ [١]. أَو بمخصوصٍ بمعنَى نِعْمَ أَو بِئسَ مؤخَّرٍ عنهما، نحوُ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئسَ الرجلُ عمرٌو، إذا قُدِّرَا خَبَرَيْنِ، ومن ذلكَ قولُهُم: في ذِمَّتي لأَفْعَلَنَّ، أَي: في ذِمَّتي ميثاقٌ أَو يمينٌ أو عهدٌ [٢]. [[أَو]] كائنًا [[مَعَهُ]] أَي: مَعَ حَذْفِ الخبرِ (٦٤/ظ) [[كـ ﴿ نِعْمَ العَبْدُ ﴾]] في قولِهِ تَعالَى في قصَّةِ أَيُّوب عليه الصلاةُ والسَّلامُ: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صابرًا نِعْمَ العبدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ [٣]، أَي: هوَ أَيُّوبُ، [[في رأيٍ]] هوَ رأيُ مَنْ جعَلَ المخصوصَ خبرَ مبتدإٍ محذوف [٤]، وأَمَّا مَنْ جَعَلَهُ مبتدأً مُخْبَرًا عنْهُ بالجملةِ السَّابقَةِ [٥]، فيكونُ من قبيلِ الأَوَّلِ، وهوَ ما حُذِفَ فيهِ المبتدأُ بدونِ حَذْفِ الخبرِ لا ممَّا نحنُ فيه.

[[والخبرُ يجبُ أَنْ يفيدَ مَا لا يفيدُهُ المبتدأُ]] ليصحَّ الإسنادُ، إذ لو كانَا متساوِيَيْنِ بحيثُ لا يفيدُ أَحدُهُمَا شيئًا غيرَ ما يفيدُهُ الآخَرُ اتَّحَدَ مفهُومُهُمَا، واتِّحادُ المفهومِ يمنعُ إسنادَ أحدِهِمَا إِلى الآخَرِ، فإنَّ الإسنادَ نسبةٌ، والنِّسبَةُ مستدعيَةٌ للمنتسبينَ المستلزمينَ للاثنينيَّةِ المنافيةِ لاتِّحادِ المفهومِ. ومِنْ هُنَا رَدَّ الزمخشري قولَ الفرَّاءِ [٦] في قولِهِ تَعالَى: ﴿ والَّذينَ إِذا أَنْفَقُوا لَمْ يُسرِفُوا ولَمْ يَقْتُرُوا وكانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوامًا ﴾ [٧]، إنَّ (بَيْنَ ذلكَ) اسمُ كانَ على أَنَّهُ مبنيٌّ، بأنَّ ما بينَ الإسرافِ والتَّقتيرِ قوامٌ لا محالَةَ، فليسَ في الخبرِ الذي هوَ معتمَدُ الفائدَةِ فائدةٌ [٨]. يعني فيؤوِّلُ التَّركيبُ إِلى قولِكَ: وكانَ القوامُ قوامَكُم، ثُمَّ أَشارَ المؤلِّفُ إِلى ورودِ شبهَةٍ، وجوابُها بقولِه: [[فإنْ كانَتَا اثْنَتَيْنِ]] في قولِهِ تَعالى ﴿ فإنْ كانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ [٩]، [[يُفيدُ أَنَّ العبرةَ لمجرَّدِ العَدَدِ]]

---

(١) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٩.

(٢) تنظر المسألة في الارتشاف ٢/ ٢٩-٣٠، وأَوضح المسالك ١/ ٢١٧-٢١٩، والهمع ٢/ ٣٩-٤٠.

(٣) سورة ص ٤٤، وينظر تفسير روح البيان ٨/ ٤٥، ومغني اللبيب ٨٥١-٨٥٢.

(٤) وهو رأي الزمخشري وابن الحاجب كما في الإيضاح في شرح المفصل٢/١٠٢.وينظر لباب الإعراب ٢٥٩.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٤.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٢-٢٧٣.

(٧) الفرقان ٦٧، وينظر البيان لابن الأنبياء ٢/ ٢٠٨.

(٨) الكشاف ٣/ ١٠٠.

(٩) النساء ١٧٦، وينظر البيان لابن الأنبياء ١/ ٢٨٠.

تقريرُ الشُّبهَةِ أَنْ يقالَ: اسمُ كانَ هنا وهوَ مبتدأٌ [١] في الأَصلِ ضميرُ مؤنَّثَيْنِ [٢]، وقد أُخبِرَ عنهُ باثنتينِ، وذا لا يفيدُ إلاَّ ما أَفادَهُ الضميرُ، فبطلَ ما أصلتمُوهُ من وجوبِ إفادَةِ الخبرِ لِمَا لا يفيدُهُ المبتدأُ [٣]. وتقريرُ الجوابِ: مَنْعُ أَنْ يكونَ الخبرُ هنا كذلكَ بلْ يفيدُ غيرَ ما أَفادَهُ الأَوَّلُ، نظرًا إلى أَنَّ العبرةَ في الإرثِ بكونِ [٤] هاتينِ المرأتَيْنِ موصوفتينِ [٥] بمجَرَّدِ هذا العدَدِ غيرُ منظورٍ في ذلكَ إلى صِغَرٍ ولا كِبَرٍ، ولاَ غيرِ ذلكَ من الصِّفاتِ، فقد أَفادَهُ الثاني ما لَمْ يفدْهُ الأَوَّلُ. [[وشِعْرِي شِعْرِي]] في قولِ أبي النَّجْمِ [٦]:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ {وَ} شِعْرِي شِعْرِي

[[يفيدُ أنَّ شعري كما هوَ]] أَي: شعري الآنَ مثلُ شعري فيما تقدَّمَ، أَي: [[المشهودُ لَهُ بالبلاغَةِ]] المعروفُ بالجزالَةِ والتَّوصُّلِ بِهِ إلى المرادِ. وما في (كما) يحتملُ أَنْ يكونَ اسمًا موصولاً، وهوَ مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، والكافُ بمعنى (على) [٧]، أَي: على ما هوَ عليهِ، وأَنْ يكونَ حرفًا كافًا، وهوَ مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ كما مَرَّ، وأَنْ يكونَ حرفًا مصدريًّا (٦٥/و) وهوَ فاعلٌ لكانَ محذوفةً، والأَصلُ كما كانَ، أَي: وجودُهُ الآنَ ككونِهِ فيما مَضَى. وهذا الكلامُ جوابٌ عن شبهَةٍ أُخْرَى تَرِدُ على القاعدَةِ المتقدِّمَةِ.

[[و]] يجبُ [[أَنْ يكونَ]]، هوَ، أَي: الخبرُ [[طبقَ المبتدإِ]] في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ والإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ مدَّةَ [[ما أَمكنَ]] [٨] ذلكَ، بأَنْ يكونَ الخبرُ على مَنْ هُوَ لَهُ مشتقًّا أَو جاريًا مجرَى المشتقِّ كـ زيدٌ قائمٌ وقرشيٌّ، وهندٌ قائمةٌ وقرشيَّةٌ، وهُمَا قائمانِ وقرشيَّانِ، أو قائمتانِ وقرشيتانِ، وهُم قائمونَ وقرشيُّونَ، وهُنَّ قائماتٌ وقرشيَّاتٌ. [[و]] يجبُ [[أَنْ لا يكونَ]] هوَ، أَي: الخبرُ [[إنشاءً إلاَّ مؤوَّلاً]] على المشهورِ [٩]،

(١) في ل: المبتدأ.

(٢) في ل: مؤنثتين.

(٣) في الأَصل: لا يفيد، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ك: كون، وفي ل: يكون.

(٥) في ك، ي، ل: متصفتين، وهو وجه.

(٦) ديوانه ٩٩، وبعده: للهِ درِّي ما أَجنَّ صدري من كلماتٍ باقياتِ الحرِّ
والشاهد في الخصائص ٣/ ٣٢٧، والمقتصد ١/ ٣٠٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٧.

(٧) ينظر مغني اللبيب ٢٣٥.

(٨) ينظر الارتشاف ٢/ ٤٧، ٤٨.

(٩) ينظر شرح الوافية نظم الكافية ١٧٧ ولباب الإعراب ٥١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩١، والارتشاف ٢/ ٤٩.

خلافًا لِمَنْ زَعَمَ وقوعَ الإنشائيَّةِ خبرًا للمبتدإ [١] بلا تأويلٍ. ووجهُ المشهورِ أَنَّ المبتدأَ إِنَّما وُضِعَ لينسبَ إِليهِ حالٌ من أَحوالِهِ، فيجبُ أَنْ يُلاحَظَ الخبرُ من هذهِ الحيثيَّةِ، وليسَ المدَّعي أَنَّ الخبرَ يجبُ أَنْ يكونَ قائمًا بالمبتدإِ [٢]، أَي: محمولاً عليهِ بالمواطأَةِ إِيجابًا وسلبًا، حتَّى ينتقضَ بالأُمورِ الاعتباريَّةِ وبالجملِ الواقعةِ خبرًا، وبصورةِ الاستفهامِ الداخلِ على المبتدإِ، بل يكتفي بأَنَّ الخبرَ يجبُ أَنْ يكونَ ملحوظًا من حيثُ إِنَّهُ حالٌ من أَحوالِ المبتدإِ، فإِنَّهُ كافٍ في إِثباتِ ما نحنُ بصددِهِ، ويشهدُ لذلكَ ما تجدُهُ من الفرقِ بينَ: زيدًا ضربتُ [٣]، وزيدٌ ضربتُهُ، فإِنَّ (زيدًا) في الأَوَّلِ مفعولٌ بِهِ، لأَنَّهُ لم يُلاحَظِ الفعلُ مَعَهُ على وجْهٍ يكونُ حالاً من [٤] أَحوالهِ بل إِنَّمَا ذُكِرَ لتعيينِ محلِّ الفعلِ [٥]. (وفي الثاني مبتدأٌ، لأَنَّهُ لوحِظَ الفِعْلُ مَعَهُ من حيثُ إِنَّهُ حالٌ من أَحوالِهِ) [٦]، ولا شَكَّ أَنَّ نحوَ (اضْرِبْ) من قولِكَ: زيدٌ اضْرِبْهُ، ليسَ من أحوالِ (زيد) إذا أُجريَ على ظاهرِهِ كما في قولِكَ: اضْرِبْ زيدًا. وأَمَّا إِذا أُوِّلَ بمقولٍ في حقِّهِ اضْرِبْهُ، بمعنى أَنَّهُ مستحِقٌّ لأَنْ يؤمرَ بضربِهِ، فقد صارَ ملحوظًا من حيثُ إِنَّهُ حالٌ لزيدٍ، وفيهِ مبالغةٌ يُعَرَّى عنها قولُكَ: اضْرِبْ زيدًا، لأَنَّكَ هنا أَمرتَ بضربِهِ وأَشرتَ إِلى أَنَّهُ مستحِقٌّ لذلكَ. ومثلُهُ: " بل أَنْتُم لا مرحَبًا بِكُم " [٧]، أَي: مقولٌ في شَأْنِكُمْ [٨] هذا الدُّعاءُ، أَي مستحقُّونَ لأَنْ يُدْعَى عليكم، فقد قُصِدَ الدُّعاءُ عليهم وأُشيرَ إِلى استحقاقِهِم أَيَّاهُ. كذا قَرَّرَهُ بعضُ الفضلاءِ [٩]، قالَ [١٠]: وأَمَّا مثلُ: أَينَ زيدٌ؟ ومتَى القتالُ: فليسَ مِمَّا نحنُ بصددِهِ، لأَنَّ الاستفهامَ هنا داخلٌ في الحقيقةِ (**٦٥/ ظ**) على النسبةِ بينَ المبتدإِ المذكورِ والخبرِ المُقَدَّرِ، إذ المعنى أَزيدٌ حصلَ [١١] في الدَّارِ، أَو

---

(١) في الأَصل: لمبتدأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ، وينظر شرح الكافية للرضي١/٩١، والارتشاف ٢/ ٤٩.

(٢) أَي: يكون الخبر هو المبتدأ معنى.

(٣) في الأَصل: ضربت، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ي: منه، وهو تحريف.

(٥) (بل انما ذكر لتعيين محل الفعل) ساقطة من ي. ومضروب عليها في ل.

(٦) من (وفي الثاني... إِلى... احواله) ساقطة من ل.

(٧) سورة ص ٦٠.

(٨) في الأَصل: مثالكم، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظر الكشاف ٣/ ٣٧٩-٣٨٠.

(١٠) في ك: وقال.

(١١) في ك: احصل زيد.

في السُّوقِ، فلا يتصورُ تقديرُ القولِ إذ لم تقعِ الانشائيَّةُ خبرًا للمبتدإِ، وليسَ المعنَى زيدٌ أحَصَلَ في الدارِ أَو في السُّوقِ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ إذا قُدِّرَ باسمِ الفاعلِ كانَ للاستفهامِ على المبتدإِ هنا، وهذا بخلافِ زيدٌ أينَ أَبوهُ، فإِنَّهُ لا يجبُ تقديمُ الاستفهامِ فيهِ على (زيدٍ) لأَنَّهُ وقعَ في صدرِ الجملةِ الواقعَةِ خبرًا. فوجبَ تقديرُ القولِ. وأَمَّا في: أَينَ زيدٌ، فإنَّما وجبَ التقديمُ، لأَنَّ الاستفهامَ متعلِّقٌ بالنسبةِ التي بينَ زيدٍ وخبرِهِ المقدَّرِ كما أَسلفناهُ، فلا وَجْهَ لتقديرِ القولِ. [[و]] يجبُ أَيضًا أَنْ [[لا]] يكونُ الخبرُ [[زمانيًا غيرَ موصوفٍ]] احترازًا من نحوِ: زيدٌ في زمانٍ طيِّبٍ، [[إلاَّ لحدث غيرِ مستمرٍّ]] [1]، نحوُ: القتالُ غدًا، والسَّفَرُ اليومَ، بخلافِ نحوِ: زيدٌ يومَ الخميسِ، مِمَّا أُخبِرَ فيهِ عن اسمِ العينِ باسمِ الزَّمانِ، ونحوِ: طلوعُ الشَّمسِ يومَ الجمعةِ، مِمَّا أُخبِرَ عَنِ الحدَثِ المستمرِّ باسمِ الزَّمانِ، والسببُ في امتناعِ الإخبارِ في المحلَّيْنِ أَنَّهُ لا فائدةَ لتخصيصِ شيءٍ بزمانٍ هوَ في غيرِهِ حاصلٌ مثلُهُ [2]. [[وأَكُلَّ عامٍ نَعَمْ]] في قولِ الشَّاعرِ [3]:

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ

محمولٌ [[على حدوثه]]، أَي: على تقديرِ مضافٍ هوَ حدثٌ غيرُ مستمرٍّ، فالتقديرُ: أَكُلَّ عامٍ نهبُ نَعَمٍ، أَو أَخذُهُ [4]. ويحتملُ أَنْ يكونَ مرادُهُ أَنَّ هذا محمولٌ على تقديرِ لفظِ الحدوثِ، أَي: أَكُلَّ عامٍ حدوثُ نَعَمٍ، يخاطبُ قومًا من اللُّصوصِ المُغيرينَ على جهةِ الإنكارِ، أَي: لا يتيسَّرُ لكم هذا في كلِّ عامٍ، بدليلِ قولِهِ بعدَ هذا:

هيهات هيهات لِمَا تَرجُونَهُ

ويحتملُ أَنْ يكونَ (نَعَمٌ) مبتدأً، وتحوُونَهُ الخبرُ، وكلَّ عامٍ: لغوٌ متعلِّقٌ بِهِ، ولا

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٢٤٩، والارتشاف ٢/ ٥٦.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٢٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٤.

(٣) من رجز مختلف في نسبته، فهو لقيس بن حصين بن زيد الحارثي كما في شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٩، والخزانة ١/ ٤٠٩، ونسبه أبو الفرج في الأغاني ١٦/ ٢٥٦ إلى رجل من بني ضبة، ونسبه ابن الإسراء في الكامل ١/ ٦٣٤ إلى قيس بن عاصم المنقري، وبلا عزو في الكتاب ١/ ١٢٩، والإنصاف ١/ ٦٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٤، وبعد هذا البيت:

يُلقِحُهُ قومٌ وتَنْتِجُونَهْ أربابُهُ نوكى فلا يحمونَهْ

ويلاقونَ طعاناً دونَهْ هيهات هيهات لما يرجونَهْ

(٤) ينظر شرح أبيات سيبويه لابن الإسراء ١/ ١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٨-٣٤٩.

يكونُ من هذا البابِ البتَّةَ، ولكنَّهُ غيرُ الأرجحِ في بابِ الاشتغالِ. [[واللَّيلَةَ الهلالُ]] [١] بنصبِ اللَّيلةِ، محمولٌ [٢] [[على طلوعه]] أَي: التقديرُ: طلوعُ الهلالِ اللَّيلَةَ، فَحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَهُ، وإنَّما أُخبرَ باسمِ الزَّمانِ في الحقيقةِ عن حدث غيرِ مستمرٍّ [٣]. وقالَ بعضُهُم [٤]: لا حاجةَ إلى تقديرِ هذا المضاف، لأَنَّ الهلالَ وإنْ كانَ اسمُ عينٍ يكونُ ظاهرًا، ثُمَّ يستترُ، ثُمَّ يظهرُ، فلمَّا اختلفتِ الأحوالُ، أُجري مجرى الأحداث. ولهذا قالَ أبو بكر بن السراج: لو قلتَ: الشَّمسُ اليومَ، والقمرُ الليلةَ، لم يجزْ، لأَنَّهُ غيرُ متوقعٍ، فلا [٥] يتضمَّنُ الدَّلالَةَ على الحدوثِ [٦]. [[أَو]] على تقديرِ [[ليلتُهُ إنْ رَفَعَ الليلةَ]] في المثالِ المذكورِ، فيكونُ الأصلُ هكذا: الليلةُ (٦٦/و) ليلةُ الهلالِ [٧]، يعني أَنَّ هذا التقديرَ وهوَ تقديرُ [٨]: ليلةُ الهلالِ [٩]، إنَّما يصحُّ إنْ رُفِعَ لفظُ اللَّيلَةِ، ولا يصحُّ إنْ نُصِبَ [[لئلاَّ يكونَ الزَّمانُ]] وهوَ (ليلةٌ) [١٠] المقدَّرةُ [١١] [[زمانيًّا]]، أَي: واقعًا في الزَّمانِ، لأَنَّ الليلةَ على تقديرِ نَصْبِهَا ظرفَ زمانٍ، مظروفُها هوَ (ليلةٌ) المقدَّرةُ، والتقديرُ حينئذ: ليلةُ الهلالِ في هذهِ الليلةِ، فيلزمُ كونُ الزَّمانِ مظروفًا للزَّمانِ، وهوَ باطلٌ. [[واليومَ الجمعةُ والسبتُ]] بنصبِ اليومِ ورفْعِ الجمعةِ والسبتِ، محمولٌ [[على التَّجمُّعِ والتَّسبُّتِ]] [١٢]، وهذا جوابُ سؤالٍ يَرِدُ على قولِهِ: (لئلاَّ يكونَ الزَّمانُ زمانيًّا) تقديرُهُ [١٣]: أَنَّهُ سُمِعَ اليومَ الجمعةُ، واليومَ السبتُ، والجمعةُ والسبتُ يومانِ معروفانِ [١٤]، فهما من قبيلِ الزَّمانِ، وقد أُخْبِرَ

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٤٨-٣٤٩.

(٢) في الأَصل: محمولة، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش١/ ٩٠، والارتشاف٢/٥٦، وشرح شذور الذهب ١٨٤، والهمع ٢/ ٢٣.

(٤) هـــو أبـــو الحسين ين عبد الوارث، وهو ابن أخت أبي علي الفارسي. ورأيه هذا في المقتصد ١/ ٢٩٠، والارتشاف ٢/ ٥٦، والنكت للسيوطي ١/ ٣٥١.

(٥) في الأَصل: ولا، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٦) الأصول/ ٦٣، وينظر الارتشاف ٢/ ٥٦، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٣٣٤.

(٧) ينظر المقتصد ١/ ٢٩٠.

(٨) (وهو التقدير) ساقطة من ك.

(٩) في ل: ليلته مكان: ليلة الهلال.

(١٠) في ك، ي: الليلة.

(١١) في ل: المقدر.

(١٢) ينظر لباب الإعراب ٢٤٩، والارتشاف ٢/ ٥٦.

(١٣) في الأَصل: تقديره، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٤) ينظر الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٦٩ن ٢٧٠، واللسان (جمع) و(سبت).

عنهما بالظَّرفِ الواقعِ قبلَهُمَا، وهوَ اليومُ، فلزمَ وقوعُ الزَّمانِ زمانيًّا، فأشارَ إلى الجوابِ بأنَّهُ إنَّما جازَ النَّصبُ في خبرِ هذينِ اليومينِ، لكونِهِمَا في الأَصلِ مصدرَيْنِ، فمعنى الأَوَّلِ: اليومَ الاجتماعُ، ومعنَى(١) الثاني: اليومَ التَّسبُّتُ، أَي: السُّكونُ والهدوءُ عن التَّصرفِ. على أَنَّ النَّصبَ ضعيفٌ، والأَوْلَى الرَّفْعُ، لغلبةِ الجمعةِ والسَّبتِ في معنَى اليومينِ(٢). [[ومِنْ ثَمَّ]] أَي: ومِنْ أَجلِ التَّأْويلِ المتقدِّمِ، وهوَ أَنَّ الجمعةَ في معنَى التَّجمُّعِ، والسَّبتُ في معنَى التَّسبُّتِ [[لَمْ يَجُزْ في سائرِ الأَيامِ]]، أَي: باقيها أَنْ يُنْصَبَ اليومُ المخبَرُ بهِ عنها، فلا تقولُ: اليومَ الخميسُ، بنصبِ اليومِ، وكذا في البواقي(٣)، لأَنَّهُ لا يتأَتَّى التأويلُ بشيءٍ يصحُّ كونُهُ مظروفًا للزَّمانِ، فيجبُ أَنْ تقولَ: اليومُ الأَحدُ، مثلاً، بالرَّفْعِ فيهما، هذا مذهبُ الجمهورِ(٤)، وأَجازَ الفراءُ وهشامٌ الرَّفعَ والنَّصبَ في الجميعِ(٥)، فتقول عندهما: اليومُ الثلاثاءُ، رفعًا ونصبًا، وكذا في الكلِّ، فإذا رُفِعَ اليومُ جُعِلَ نفسَ ما بعدَهُ، وإذا نُصِبَ جُعِلَ اليومُ بمعنَى الآنَ، فكأَنَّكَ قلتَ: الثلاثاءُ واقعٌ في هذا الوقت الذي هوَ الآنَ. [[واليومَ]] بالنَّصبِ(٦) [[يومُكَ]] بالرَّفْعِ محمولٌ [[على غَلَبَتِكَ]](٧)، فلذا صحَّتِ الظَّرفيَّةُ إذِ المعنَى: غَلَبَتُكَ وظهورُكَ في هذا اليومِ، فإنَّما جُعِلَ مظروفُ الزَّمانِ معنًى يصحُّ وقوعُهُ في لا زمانًا من الأَزمنةِ. فلا يَرِدُ على قولِهِ(٨): (إنَّ الزَّمانَ لا يكونُ زمانيًّا). [[و]] يجبُ في الخبرِ أَيضًا أَنْ [[لا]] يكونَ [[حدثًا عَنِ اسمِ عينٍ]](٩) لأَنَّ حقَّ الخبرِ أَنْ يكونَ صادقًا على المبتدإِ على معنَى إِنَّما يُقالُ لَهُ: المبتدأُ يقالُ لَهُ الخبرُ، وهوَ الذي يعبَّرُ عنهُ بـــ هوَ هوَ. ولا شَكَّ أَنَّ الحدثَ لا يصدقُ على المبتدإِ (٦٦/ظ) الذي(١٠) هو اسمُ عينٍ، فيجبُ أَنْ لا يقعَ خبرًا عنْهُ

---

(١) في ك، ي: المعنى.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ٥٦.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٢٤٩، والارتشاف ٢/ ٥٦.

(٤) ينظر المقتصد ١/ ٢٢٨، والارتشاف ٢/ ٥٦، والهمع ٢/ ٢٤، ٢٥-٢٦.

(٥) ينظر رأيهما في الارتشاف ٢/ ٥٦، والهمع ٢/ ٢٦.

(٦) قـــال في الكتاب ١/ ٤١٩: "فيجعل اليوم الأول بمنزلة الآن، لأن الرجل قد يقول: أنا اليوم أفعل ذاك، ولا يريد يوما بعينه ". وينظر الارتشاف ٢/ ٥٦-٥٧.

(٧) لباب الإعراب ٢٤٩.

(٨) في الأَصل: قولهما، وهو تحريف، وما أَثبتناه في سائر النسخ.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٤، والارتشاف ٢/ ٥٥، وأَوضح المسالك ١/ ٢٠٣.

(١٠) (الذي) مكررة في الأَصل.

إلاّ بتأويلٍ نحوَ: زيدٌ صومٌ، وعمرٌو عدلٌ، أَمَّا على أَنَّهُ مجازُ الحذفِ، أَي: ذُو صومٍ، وذو عدلٍ، أَو من المجازِ في الإسنادِ جُعِلَ نفسَ الصَّومِ والعدلِ مبالغةً. [[ونحوُ لعلَّكَ أنْ تقومَ]] مِمَّا وقَعَ الحدثُ خبرًا عن اسمِ العينِ، إذ (أَنْ) وصلتُهَا بمعنى المصدرِ، فـ (أَنْ تقومَ) بمعنَى القيامِ، وهوَ حدثٌ، والمخبرُ عنهُ المخاطَبُ، وهوَ جثَّةٌ محمولٌ [[للتشبيه بعسى]] [1] لَمَّا اشتركَا فيهِ من معنَى التَّرجِّي، وخبرُ عسى يقترنُ بـ (أَنْ) كثيراً، فَجُعِلَ خبرُ لعلَّ كذلكَ بطريقِ الحملِ عليها، كما أَنَّ عسى حُمِلَتْ على لعلَّ في العملِ [2]، كقولِهِ [3]:

يا أَبَتا عَلَّكَ أَو عَسَاكَا

فَجُعِلَ اسْمُهَا ضميرَ نصبٍ، وهذا من مُلَحِ كلامِهِم، وهوَ تقارضُ اللَّفظتينِ [4]. ولكن هذا لا يدفعُ أصلَ السؤالِ، لأَنَّ الإخبارَ بالحدثِ عن اسمِ العينِ وقعَ في: عسى زيدٌ أَنْ يقومَ، ولعلَّكَ أنْ تقومَ، وكون [5] أَحدِهِمَا محمولاً على الآخر [6]، ولا يجدي في الجواب شيئًا، نَعَمْ، يمكنُ أَنْ يقالَ: إنَّ الأَصلَ: عسى أَمْرُ زيدٍ أَنْ يقومَ، ولعلَّ أَمْرَكَ أَنْ تقومَ [7]، فإنَّما أخبرَ بالحدثِ عن اسمِ معنًى في التحقيقِ، وفي ذلكَ كلامٌ سنذكُرُهُ عندَ إفضاءِ النَّوبةِ إليهِ [8]، إنْ شاءَ اللهُ تَعالَى.

[[و]] يجبُ في الخبرِ أَيضًا أَنْ [[لا]] يكونَ [[معَ الفاءِ]] لأَنَّها للعطفِ أو السببيةِ أَو ولا معنَى لذلكَ في مثلِ: زيدٌ قائمٌ. [[وخولانُ فانكحْ]] في قولِ الشَّاعرِ [9]:

وقائِلَةٍ خَولانُ فانْكِحْ فتاتَهُم ... وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ١٦٠، ومغني اللبيب ٣٧٩، ٩١٧.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٩١٧.

(٣) تقدم في ق ٥٢و.

(٤) مغني اللبيب ٩١٥، ٩١٧.

(٥) في ك: ولكن، وهو تحريف.

(٦) في الأَصل: الاخرى، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٧) ينظر الجنى الداني ٤٣٥-٤٣٦، ومغني اللبيب ٢٠١-٢٠٢.

(٨) ينظر ق ٢٤٧ ظ.

(٩) بلا عزو في الكتاب ١ ١٣٩، ١٤٣، وشرح الأبيات لابن الإسراء ١/ ٤١٣، والمقتصد ١/ ٣١١، وشرح الكافية للرضي١/١٠٢، ومغني اللبيب٢١٩، ٦٢٨، والمساعد١/٢٤٧، والهمع٢/ ٥٩، والدرر١/ ٧٩.

وهوَ من إنشاداتِ سيبويهِ في الكتابِ. والأُكرومةُ: من الكَرَمِ، كالأُعجوبَةِ [١] من العجبِ. والخِلْوُ بكسرِ الخاءِ المعجمةِ: الخاليةُ، أي هذهِ الفتاةُ الكريمةُ الأَبوينِ خاليةٌ عن الزَّوجِ عذراءُ كما كانتْ، جَعَلَ هذهِ القبيلةِ لشرفِهَا وحسنِ نسائِهَا مستوجبةٌ لنكاحِ فتاتِهم، وزادَ ترغيبَ الخاطبِ بأَنَّ كريمةَ الطرفينِ من هذهِ القبيلةِ باقيةٌ على حالِهَا، فالموجبُ [٢] كلُّهُ موجودٌ محمولٌ [[على هؤلاءِ خولانُ]]، فليسَ خولانُ مبتدأً مخبرًا عنهُ بالجملةِ الأمريةِ، وإنَّما هوَ خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، والفاءُ لمحضِ السببيَّةِ، فلا يَرِدُ البيتُ إذًا على مَنْ مَنَعَ دخولَ الفاءِ في الخبرِ [٣]. [[إلاَّ إذا كانَ]] [٤] -استثناءٌ مفرَّغٌ في [٥] الظروفِ - أي وجبَ أَنْ لا يكونَ معَ الفاءِ كلَّ وقتٍ إلاَّ إذا كانَ المبتدأُ [[مُصَدَّرًا بأَمَّا]] [٦]، فيجبُ الفاءُ حينئذٍ، نحوُ: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾ [٧]، ﴿ وأَمَّا الغُلامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ [٨]، ﴿ أَمَّا الجِدَارُ فَكَـانَ (٦٧/ و) لِغُلاَمَيْنِ يَتِيمَيْنِ في المَدِينَةِ ﴾ [٩]. ولا يُحْذَفُ الفاءُ إلاَّ في الضرورةِ [١٠] كقولِهِ [١١]:

فأَمَّا[١٢] القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ

أَو حيثُ يدخلُ على قولٍ محذوفٍ استُغْنِيَ عنْهُ بالمقولِ نحوَ: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ

---

(١) في الأَصل: والأعجوبة، وهو تحريف وما أَثبتناه من سائر النسخ. وينظر المساعد ١/ ٢٤٧.

(٢) أَي: الموجب للنكاح.

(٣) ينظـر المقتـصد ١/ ٣١١-٣١٣، ومغني اللبيب ٢١٩، والمساعد ١/ ٢٤٦-٢٤٧، والهمع ٢/ ٥٥-٥٦.

(٤) بعدها من ل: المبتدأ.

(٥) في الأَصل، ك، ي: فيه، وما أَثبتناه من ل.

(٦) ينظر الارتشاف ٢/ ٦٦، والمساعد ١/ ٢٤٣.

(٧) الكهف ٧٩.

(٨) الكهف ٨٠.

(٩) الكهف ٨٢.

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/ ٦٦، ومغني اللبيب ٨٠، ٨١، والمساعد ١/ ٢٤٣.

(١١) ينسب إِلى الحارث بن خالد المخزومي، شعره ٤٤، وعجزه: ولكنَّ سيراً في عراضِ المواكبِ
وينـسب إِلى غيره، ينظر المقتصد ١/ ٣٦١ (فثمة تخريجات في حاشيته) وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢، ومغني اللبيب ٨٠، والمساعد ١/ ٢٤٣ والخزانة ١/ ٤٥٢.

(١٢) في الأَصل، ي: واما ما أَثبتناه من ك، ل، وهو موافق لمصادر التخريج.

اسْـــوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾ (١)، الأَصلُ: فيُقَالُ لَهُم: أَكَفَرْتُم (٢). وحذفُها في غيرِ ذلكَ قليلٌ، نحوُ: ما جاءَ في الحديثِ: " أَمَّا موسى كأَنّي أَنْظُرُ إليهِ إذْ يَنْحَدِرُ في الوادي... " (٣). الحديث (٤). [[أَو]] إذا كانَ [[اسمَ شرطٍ وجوابُهُ ممَّا لا ينجزمُ]] (٥) احترازًا (٦) من مثلِ: مَن يُطْعِمْني أُكْرِمْهُ، ومَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ. [[نَحْوُ: مَنْ يَأْتني فَأَنَا أُكْرِمُهُ]] ونحوُ: ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هادِيَ لَهُ ﴾ (٧)، وهذا مبنيٌّ على أَنَّ الخبرَ هوَ جملةُ الجزاءِ، لأَنَّ الفائدةَ بها تمَّتْ، ولالتزامِهِم عَوْدَ الضميرِ منها إليهِ على الأَصحِّ (٨). [[وفي رأيِ الخبرُ]] عن اسمِ الشَّرطِ الواقعِ مبتدأً هوَ [[الشرطُ معَ جزائه]] لصيرورتِهِمَا بسبَبِ كلمةِ الشَّرطِ كالجملةِ الواحدةِ، وهو بمنزلةِ قولِكَ: كلٌّ مِنَ النَّاسِ إنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ (٩). [[فالفاءُ في آخرِ جزءِ (١٠) الخَبَرِ]] على هذا القولِ. وفاتَ المؤلِّفَ حكايَةُ قولٍ ثالثٍ في المسألة (١١)، وهوَ أَنَّ الخبرَ جملةُ الشرطِ فقط، لأَنَّ اسمَ الشرطِ اسمٌ تامٌّ، وجملةُ الشَّرطِ مشتملةٌ على ضميرِهِ (١٢)، فقولُكَ: مَنْ يَقُمْ، لو لم يكنْ فيهِ معنَى الشَّرطِ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ: كلٌّ مِنَ النَّاسِ يَقُومُ، وإنَّما توقَّفَتِ الفائدَةُ على الجوابِ من حيثُ التَّعلُّقُ فقط، إلاَّ من حيثُ الخبريةُ (١٣)، وهذا مختارُ الأَندلسيِّ (١٤). قالَ ابنُ هشام: وهوَ الصَّحيحُ (١٥). فإنْ قلتَ: يَرِدُ على المؤلِّفِ نحوُ قولِهِ عليهِ السَّلامُ: " مَنْ يَقُمْ ليلةَ القَدْرِ إيمانًا واحتِسابًا غَفَـــرَ اللهُ لَهُ ما تقدَّمَ من

---

(١) آل عمران ١٠٦.
(٢) البيان لابن الأنبياء ١/ ٢١٤، والارتشاف ٢/ ٦٧.
(٣) مسند أحمد ١/ ٢٢٧، وشواهد التوضيح ١٩٥.
(٤) (الحديث) ساقطة من ك.
(٥) ينظر لباب الإعراب ٢٥٢.
(٦) في الأَصل، ي: احتراز، وما أثبتناه من ك، ل.
(٧) الأعراف ١٨٦، وينظر البيان لابن الأنبياء ١/ ٣٨٠.
(٨) ينظر مغني اللبيب ٦٠٨.
(٩) ينظر مغني اللبيب ٦٠٨.
(١٠) في ل: جزئي.
(١١) حكاه ابن هشام في المغني ٦٠٨.
(١٢) مغني اللبيب ٦٠٨.
(١٣) ينظر مغني اللبيب ٦٠٨.
(١٤) هـــو الإمام أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي، علم الدين اللورقي الـــنحوي، وسمَّـــاهُ بعضهم محمدًا وكنَّاه أبا القاسم، له شرح المفصل، توفي سنة ٦٦١ هـــ. بغية الوعاة ٢/ ٢٥٠، ونفح الطيب ٢/ ١٣٧، والأعلام ٦/ ٦.
(١٥) مغني اللبيب ٥٢.

ذنبِهِ " (١)، وكذا قولُ الشاعرِ (٢):

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كنتُ مَعْهُ ... كالشَّجَا بينَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ

لعدَمِ دخولِ الفاءِ، معَ كونِ المبتدإِ اسمَ شرطٍ وجوابَهُ مِمَّا لا ينجزِمُ. وظاهِرُ كلامِهِ وجوبُ الفاءِ عندَ تحقُّقِ مَا ذَكَرَهُ (٣). قلتُ: لعلَّهُ أرادَ وجوابَهُ مِمَّا لا ينجزِمُ بِهِ. أي: بالشَّرطِ لا لفظًا ولا محلاً. يعني أَنَّهُ لا يصلحُ لأَنْ يكونَ شرطًا، فلا يَرِدُ ما ذكرت.

[[أَو]] إذا كانَ المبتدأُ **[[موصولاً بفعلٍ]]**، نحوُ: الذي يأتيني فَلَهُ دِرهَمٌ. **[[أَو ظرفٍ]]**، نحوُ: الذي في الدَّارِ فَلَهُ دِرهَمٌ. **[[أَو موصوفًا بأَحَدِهِمَا]]** (٤)، نحو: رَجُلٌ يسعَى في نجاتِهِ فَلَنْ يخيبَ، ورجلٌ عندَهُ حزمٌ فسعيدٌ (٥). والتَّمثيلُ بهذا أَوْلَى من التَّمثيلِ بنحوِ: كلُّ رجلٍ يأْتيني، أَو في الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، لأَنَّ المبتدأَ فيهِ (كلٌّ) وهوَ غيرُ موصوفٍ بالفعلِ ولا بالظَّرفِ. **[[أَو]]** (٦٧ /ظ) **موصوفًا [[بالموصولِ بِهِ]]** (٦)، أي: بأَحَدِهِمَا، نحوُ: الرجلُ الذي يأْتيني، أَو في الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ والقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللاَّتِي لا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾ (٧)، وقالَ الشَّاعرُ (٨):

صِلُوا الحَزْمَ فالخَطْبُ (٩) الَّذي تَحْسَبُونَهُ ... يَسِيرًا فَقَدْ تَلْقَونَهُ مُتَعَسِّرَا

[[وقُصِدَ سببيَّةُ الأَوَّلِ للثَّاني]] كما في الشَّرطِ والجزاءِ، فيدخلُ الفاءُ حينئذٍ لِشبْهِ المبتدإِ باسمِ الشَّرطِ، وشبْهِ خبرِهِ بجوابِهِ (١٠). وظاهِرُ كلامِهِ وكلامِ جماعةٍ أَنَّ دخولَ الفاءِ

---

(١) تنظر روايات الحديث في البخاري بشرح الكرماني ١/ ١٥٢-١٥٤، ٩/ ٨٦، وصحيح مسلم ١/ ٥٢٤، وسنن النسائي ٤/ ١٥٥، ١٥٧. وورد الحديث في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٦.

(٢) أبو زبيد الطائي، ديوانه ٥٢. والشاهد في المقتضب ٢/ ٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٥، وشرح الكافية للرضي٢/ ٢٦٠، ويروى في هذه المظان: كنت منه.

(٣) ينظر في المسألة: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٦، والمقتضب ٢/ ٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٦-١٥٨٧.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٢٥٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠١.

(٥) ينظر الارتشاف ٢/ ٦٩، والمساعد ١/ ٢٤٥.

(٦) ينظر التسهيل ٥١، ولباب الإعراب ٢٥٢، والمساعد ١/ ٢٤٥.

(٧) النور ٦٠، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن.

(٨) بلا عزو في المساعد ١/ ٢٤٥، وفيه: بالخطب الذي....

(٩) في الأَصل، ك:والخطب، وما أَثبتناه من ي، ل.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٢.

عندَ توفُّرِ الأُمورِ المذكورةِ واجبٌ، حتَّى جَعَلَ بعضُهُم قولَ صاحبِ المفصَّلِ: "إذا تضمَّنَ المبتدأُ معنَى الشَّرطِ جازَ دخولُ الفاءِ على الخبرِ" [١]. مثلُ قولِهِم: غيرُ المنصرفِ يجوزُ صرفُهُ للضرورةِ [٢]، مَعَ أَنَّهُ واجبٌ، فَحُمِلَ الجوازُ على الإمكانِ العامِّ الذي يصدقُ في مادةِ الوجوبِ. وهذا لا يتأتَّى في قولِ صاحبِ التَّسهيلِ: "تدخلُ الفاءُ على خبرِ المبتدإِ [٣] وجوبًا بعدَ (أَمَّا)، وجوازًا بعدَ مبتدإٍ واقعٍ موقعَ (مَنِ) الشَّرطيَّةِ أَو (ما) أختِهَا" [٤]. وقالَ الرضي: " كانَ حقُّ الخبرِ أَنْ تلزمَهُ الفاءُ لكونِهِ كالجزاءِ، لكن من حيثُ إِنَّهُ ليسَ جزاءَ الشَّرطِ حقيقةً، جازَ تجريدُهُ منها مَعَ قصدِ السببيةِ، نحوُ: الذي يأْتيني لَهُ دِرْهَمٌ " [٥]. وهذا نصٌّ لا يقبلُ التَّأْويلَ، وأُيِّدَ [٦] بورودِ قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٌ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [٧] بحذفِ الفاءِ في قراءَةِ نافعٍ وابنِ عامرٍ، وبإثباتِها في قراءَةِ الباقينَ [٨]. فإِنْ قلتَ: كيفَ ساغَ حذفُ الفاءِ وهوَ مفوِّتٌ للسببيَّةِ المقصودَةِ؟ قلتُ إِنَّما فاتَ النَّصُّ عليها لانفسها، إذ هيَ باقيةٌ مَعَ الحذفِ على سبيلِ الظهورِ، لأَنَّ ترتُّبَ [٩] الحكمِ على الوصفِ مشعرٌ بعلِّيَّةِ [١٠] الوصفِ لَهُ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إذا قلتَ: الذي يأْتيني لَهُ دِرْهَمٌ، فقد رتَّبْتَ استحقاقَ الدِّرْهَمِ على الإتيانِ، فيكونُ الإتيانُ سببًا لَهُ بحسبِ الظَّاهرِ، وإِنِ احتُمِلَ غيرُهُ، فإِذًا السببيَّةُ المقصودةُ باقيةٌ، والفائتُ نصوصيَّتُهَا، لا وجودُهَا كما قرَّرْنَاهُ. [[﴿وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَة فَمِنَ الله ﴾ [١١]]] محمولٌ [[على]] معنَى [[فَيَحْكُمْ أَنَّهَا مِنْهُ]] [١٢]، أَي: فهوَ سببٌ لأَنْ يُحْكَمَ بأَنَّ تلكَ النِّعمَةَ مِنَ اللهِ، ويُخْبِرُوا بهذا الحُكْمِ. يشيرُ بذلكَ إِلى

---

(١) المفصل ١/ ٨٠، وينظر شرحه لابن يعيش ١/ ٩٩.

(٢) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٨٨، ٤٩٣، ولباب الإعراب ٢١٥.

(٣) في الأَصل: الخبر مكن خبر المبتدأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ وهو موافق للتسهيل.

(٤) التسهيل ٥١، وينظر المساعد ١/ ٢٤٣، ٢٤٤.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٢.

(٦) (وايد) ساقطة من ك.

(٧) الشورى ٣٠، وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص"فَبِما كَسَبَتْ".

(٨) التيسير ١٩٥، وينظر البيان لابن الأنبياء ٢/ ٣٤٨-٣٤٩، والمساعد ١/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٩) في ك: ترتيب، وفي ي: قد ثبت.

(١٠) في ك: بعلمية، وفي ي: بغلبة.

(١١) النحل ٥٣، وينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٠٤.

(١٢) ينظر الكشاف ٢/ ٤١٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٣، ومغني اللبيب ٣٩٨.

جوابِ سؤالٍ يَرِدُ هنا، تقديرُهُ أنْ يُقَالَ: ما ذَكَرْتُمُوهُ من أَنَّ الفاءَ تدخلُ حيثُ يُقْصَدُ سببيَّةُ الأَوَّلِ للثَّاني، يشكلُ بهذهِ الآيةِ [١]، فإنَّ الأَوَّلَ هوَ استقرارُ النِّعمَةِ بالمخاطبينَ ليسَ سببًا للثاني، وهوَ كونُهَا من اللهِ تعالى. وتقريرُ [٢] الجوابِ أَنْ يُقَالَ: جزاءُ [٣] الشَّرطِ مِنْ (٦٨/و) حيثُ هوَ مسبَّبٌ عنهُ، تارةً يكونُ مضمونُ الجملةِ، كما في: إنْ جاءَ زيدٌ أَكْرَمْتُهُ، فمضمونُ الجزاءِ وهوَ الإكرامُ مَسَبَّبٌ عن الشَّرطِ وهوَ المجيءُ، وتارةً يكونُ الإعلامُ بالجملةِ والإخبارُ بهَا، نحوُ: إنْ أَكْرَمْتَنِي اليومَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمسِ، فههنا [٤] ليسَ مضمونُ الجملةِ وهوَ الإكرامُ بالأَمسِ مسبَّبًا لاستحالتِهِ، وإنَّما المسبَّبُ الإعلامُ بهَا، أَي: إنْ أَكْرَمْتَنِي اليومَ أَعْلَمْتُكَ بأَنِّي قد أَكْرَمْتُكَ، وما في الآيةِ من القبيلِ الثاني. وبيانُهُ أَنَّها جيءَ بها لإخبارِ قومٍ استقرَّتْ لهم نعَمٌ جهلُوا مُعْطِيهَا، أَو شَكُّوا فيه، فاستقرارُهَا [٥] مشكوكةً أَو مجهولةً، سببٌ للإخبارِ بكونِهَا [٦] مِنَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ [٧]. هذا جوابُ {الإمامِ} ابنِ الحاجبِ[٨]، وبه اقتدَى المؤلِّفُ، ولم يرتضِ الرضي ذلكَ، بل قالَ: " ولا يلزمُ مَعَ الفاءِ أَنْ يكونَ الأَوَّلُ سببًا للثاني، بل اللاَّزمُ أَنْ يكونَ ما بعدَ الفاءِ لازمًا لمضمونِ ما قبلَهَا، أَنْ يكونَ الأَوَّلُ سببًا للثاني، بل اللاَّزمُ أَنْ يكونَ ما بعدَ الفاءِ لازمًا لمضمونِ ما قبلَهَا، كما في جميعِ الشَّرطِ والجزاءِ، ففي قولِهِ تَعالى: ﴿ وَمَا بِكُمْ من نعمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ [٩]، كونُ النِّعمَةِ مِنَ اللهِ لازمٌ [١٠] لحصولِ كونِهَا معنا [١١]، فلا يَغُرَّنَّكَ قولُ بعضِهِم إنَّ الشَّرطَ سببٌ للجزاءِ [١٢].

[[ونواسِخُ المبتدإِ]] حيثُ تدخلُ على مبتدإٍ يصلحُ لدخولِ الفاءِ في خبرِهِ

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) في الأَصل: وتقرير، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في ك: جزء، وهو تحريف.

(٤) في الأَصل: وههنا، وفي ل: فهنا، وما أَثبتناه من ك، ي.

(٥) في الأَصل: واستقرارها، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٦) في الأَصل: لكونها، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في ك، ي: تعالى مكان عز وجل، وهو وجه.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٤.

(٩) النحل ٥٣.

(١٠) في الأَصل: لازما، وهو خطأ، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) في الأَصل، ي: معنى، وكذا في شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٢ وما أَثبتناه من ك، ل.

(١٢) شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٢.

[[مانعةٌ]] من (١) دخولِ الفاءِ، لأَنَّ دخولَهَا إِنَّما كانَ لمشابَهَةِ المبتدإِ لكلمةِ الشرطِ، وهيَ لازمةُ التَّصديرِ، لا يدخلُ عليها شيءٌ من نواسخِ الابتداءِ، فكـــذا لا يدخلُ على ما يُشبِهُهَا [[إلاَّ]] كلمةُ [[إِنَّ]] المكسورةِ الهمزةِ (٢)، وأَلْحَقَ بها ابنُ مالك المفتوحةَ (٣) [[في رأيٍ]] ذهَبَ إليه سيبويه (٤) على خلافٍ عنهُ في النَّقْلِ (٥). ووجهُهُ كونُ (أَنَّ) لا تُغَيِّرُ معنَى الجملةِ (٦)، فكأَنَّ (٧) دخولَهَا كَلاَ دخولٍ. فلذلكَ (٨) لم يُمنَعْ مِنَ الفاءِ، بخلافِ ليتَ ولعَلَّ وكأَنَّ ولكنَّ. [[وينصُرُهُ]] أي: ينصرُ هذا الرأيَ [[الاستعمالُ]] كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذينَ فَتَنُوا المُؤمِنينَ والمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا لَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ (٩)، وقولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذينَ يَكْفُرُونَ بِآياتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذينَ يَأْمُرُونَ بِالقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (١٠)، وقولِهِ تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ المَوْتَ الَّذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ (١١). وأُجيبَ عَنِ الأُولَى والثانيةِ بأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الخبرَ فيهما (١٢) ما اقترَنَ بالفاءِ، بل هوَ محذوفٌ مدلولٌ عليهِ بالمذكورِ، أَي: يُعَذَّبونَ، وعَنِ (١٣)

---

(١) (من) ساقطة من ك.

(٢) ينظـر معـاني القـرآن للفراء ٢/ ١٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠١، ولباب الإعراب ٢٥٢-٢٥٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٢-١٠٣، والارتشاف ٢/ ٧٠.

(٣) في ك، ل: مفتوحـتـها، وفي ي، مفـتوحها. ينظـر رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٦-٣٧٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٢.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ١٠٢-١٠٣.

(٥) ذكر ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٣٧٦، ٣٧٩: أن سيبويه نصَّ على جواز دخول الفاء في خبر إنَّ وأَنَّ، وأنـه روي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد (إنَّ)، قال: وهذا عجيب لأنه يجيز زيادة الفاء في المبتدأ، ففي خبر إنَّ أولى. ثم قال: وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد، فقد ظفرت لـه بكـتاب معاني القرآن بأنه موافق لسيبويه. وينظر في المسألة: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٥-٢٠٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٣.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠١.

(٧) في الأَصل: وكان، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) في ك: فكذلك. (٩) البروج ١٠.

(١٠) آل عمران ٢١. وينظر البيان لابن الأنبياء ١/ ١٩٦.

(١١) الجمعة ٨. وينظر البيان لابن الأنبياء ٢/ ٤٣٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٢.

(١٢) في الأَصل: فيها، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٣) في الأَصل: وعلى، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

الثالثةِ بأَنَّ الخبرَ هوَ "الذي". و"فإنّهُ مُلاقِيكُم" جملةٌ بعدَ تَمامِ الأُولَى. واعتُرِضَ بعدَمِ الفائدَةِ في الإخبارِ بذلكَ. وأُجيبَ بالمنعِ، وذلكَ لأَنَّهُم [١] كانُوا يظهرونَ أَنَّ فِرارَهُم لغيرِ ذلكَ، كقولِهِم: ﴿ إِنَّ بُيوتَنَا عَوْرَةٌ ﴾ [٢]، فأُخْبِرُوا بأنَّ الموتَ هو الذي تفرُّونَ مِنْهُ لا غيره كما تَزعمونَ.

ومِنْ أَغرب مَا أَحكيهِ أَنَّهُ وَقَعَ بنهروالة [٣] وباءٌ في سنةِ أَربعٍ وعشرينَ وثمانمئة، فضفَرَّ بعضُ العوامِّ ومَنْ لا يؤبَهُ لَهُ [٤]، خشيةً من الموتِ، فقالَ بعضُ المتصدِّرينَ (بِها: إِنَّ الفِرارَ منَ الموتِ سببٌ لوقوعِهِ بالفارِّ مِنْهُ على الفورِ) [٥]، واستدلَّ بالآيةِ، لأَنَّها [٦] تدلُّ على أَنَّ الفرارَ من الموتِ سببٌ لملاقاته بشهادَةِ الفاءِ، والمسبِّبُ لا يتراخَى عن سببِهِ ويتبجَّحُ [٧]. بهذا البحثِ الذي كأَنَّ النَّاسَ [٨] في غفلةٍ عنهُ من زمنِ السَّلَفِ إلى الآن، هذا وهوَ يشاهِدُ كثيرًا مِمَّنْ فَرَّ من هذا [٩] الوباءِ سَلِمَ من الموتِ في الحالِ، وتراخَتْ حياتُهُ بعدَ ذلكَ زمنًا طويلاً، ولم يتفطَّنْ [١٠]، لكونِهِ حَمَلَ الكلامَ الذي ﴿لاَ يَأْتِيهِ الباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ولاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾ [١١] على وجْهٍ يلزمُ منهُ [١٢] الخلفُ في الخبرِ. نعوذُ باللهِ مِنْ ذلكَ.

[[وينقسمُ]] الخبرُ **[[إلى واحدٍ]]**، نحوُ: زيدٌ قائمٌ، **[[ومتعَدِّدٍ]]** نحوُ: زيدٌ عالمٌ عاقِلٌ [١٣]، ومنعَ ابنُ عصفور[١٤] وكثيرٌ من المغاربةِ التَّعدُّدَ [١٥]، ولا يظهرُ لَهُ وجهٌ، لأَنَّ

---

(١) في ك، ي، ل:انهم، وهو وجه.

(٢) الأحزاب ١٣. وينظر الكشاف ٣/ ٢٥٤، والبحر المحيط ٧/ ٢١٨.

(٣) من مدن الهند القديمة في ولاية بارودة من بلاد الكجرات، ينسب إليها قطب الدين محمد بن أحمد النهـــروالي صاحب الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، وتسمى الآن (فنن)، ينظر معجم الأمكنة التي لها ذكر في نزهة الخواطر ٣٩-٤٠ والهند في العهد الإسلامي ١١٥.

(٤) في الأَصل، ل: به، وهو تحريف، وما أَثبتناه من ك، ي: وينظر الصحاح (أب).

(٥) من (بها... إلى... على الفور) ساقطة من ك.

(٦) في ك، ي: بانها تحريف.

(٧) في ك: يبتهج، وفي ي: وينتهج، وكلاهما تحريف.

(٨) في ك: الناس عنه، بزيادة عنه.

(٩) في ل: بهذا، مكان من هذان وهو تحريف.

(١٠) في ك: يتفصل، وهو تحريف.

(١١) فصلت ٤٢.

(١٢) في الأَصل: ك، ي: من، وهو تحريف وما أَثبتناه من ل.

(١٣) ينظر شرح الأَلفيَّة لابن الناظم ٥٠، وأَوضح المسالك ١/ ٢٢٨.

(١٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٩، والمقرب ١/ ٨٦.

(١٥) الهمع ٢/ ٥٣.

الخبرَ حُكْمٌ من الأحكامِ، ولا يمتنعُ أَنْ يُحكَمَ على الواحدِ بأَحكامٍ متعدِّدَة، كما لا يمتنعُ أَنْ يوصفَ بصفات متعدِّدَة. ويمكنُ أَنْ يقالَ: بَنُوا ذلكَ على رأيِ سيبويهِ ومَنْ قالَ بقولِه، في أَنَّ الرَّافِعَ للخبرِ هوَ المبتدأُ نفسُهُ [١]، فليسَ للتَّعَدُّدِ وجْهٌ، لِمَا يلزمُ من عملِ العاملِ الواحدِ رفعينِ بطريقِ الاستقلالِ، واللازِمُ باطلٌ، ثُمَّ تَعَدُّدُ الخبرِ تارةً يكونُ من حيثُ اللَّفظ فقط، نحوُ: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامضٌ [٢]، لأَنَّ معناهُمَا مزٌّ. وهَلْ يجوزُ العطفُ في هذا [٣]؟ أَجازَهُ أبو علي [٤] ومَنَعَهُ الجمهورُ، وهوَ الصَّحيحُ [٥]، وتارةً يكونُ من حيثُ اللَّفظُ والمعنَى جميعًا، أَمَّا المخبَرُ عنهُ غيرُ متعدِّد < فـــ > [٦] نحوُ: زيدٌ فقيهٌ شاعرٌ كاتبٌ، وهذا يكونُ بعطفٍ اتِّفاقًا وبدونِه على الصَّحيحِ [٧]، وأَمَّا المخبَرُ عنْهُ متعدِّدٌ حقيقةً، < فـــ > [٨] نحوُ: الزيدانُ فقيهٌ وكاتبٌ، وزيدٌ وعمرٌو فاضلٌ وجاهلٌ، أَو حُكْمًا [٩]، والمرادُ بِهِ مفردٌ ذو أَجزاء، ينقسمُ الإخبارُ عَنْهَا، نحوُ:﴿ إِنَّمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ في الأَمْوَالِ وَالأَولادِ ﴾ [١٠]، والحُكْمُ في هذينِ القسمَيْنِ أَنَّهُمَا لا يستعملانِ إِلاَّ بالعطفِ، نصَّ عليهِ ابنُ مالك [١١] وغيرُهُ [١٢]. وَوَقَعَ (٦٩/ و) في القسمِ الثَّالثِ من مفتاحِ السَّكَّاكي [١٣]، ما نَصُّهُ: "ثُمَّ إِنَّ تخصيصَ المسندِ إِليهِ أَمَّا أَنْ يكونَ لكونِه أحدَ

---

(١) الكـــتاب ٢/ ١٢٧، والإنصاف مسألة (٥)، وشرح الجمل لابن عصفور١/٣٥٧، وشرح الأَلفيَّة لابن الناظم ٤٢.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٢٥١، وأَوضح المسالك ١/ ٢٣٠.

(٣) ينظـــر شـــرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٢-٣٧٣وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٠-١٠١، وتخليص الشواهد ٢١٢-٢١٤، والمساعد ١/ ٢٤٢-٢٤٣، والهمع ٢/ ١٠، ١١، ٥٤.

(٤) ينظر الايضاح ٣٧، وشرح الأَلفيَّة لابن الناظم ٥٠.

(٥) ينظر أَوضح المسالك ١/ ٢٣٠.

(٦) الزيادة يقتضيها السياق.

(٧) ينظر شرح الأَلفيَّة لابن الناظم ٥٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٠.

(٨) الزيادة يقتضيها السياق.

(٩) شرح الأَلفيَّة لابن الناظم ٥٠.

(١٠) الحديد ٢٠ وينظر البيان لابن الأنبياء ٢/ ٤٢٣.

(١١) التسهيل ٥٠، وينظر المساعد ١/ ٢٤٢، ٢٤٣.

(١٢) ينظر شرح الكافية لابن الناظم ٥٠، والمساعد ١/ ٢٤٣.

(١٣) هـــو أبـــو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي المشهور بالسكاكي، اشتهر بكتابه مفتاح العلوم. كانت وفاته سنة ٦٢٦هـــ.الجواهر المضية ٢/ ٢٢٥، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٤. وينظر رأيه في المفتاح له ٣٦٦.

أَقسامِ المُعَرَّفاتِ فحسبُ، وهيَ المضمراتُ، الأَعلامُ، المبهماتُ - أَعني الموصولاتِ وأَسماءَ الإشارةِ ـــ، المعَرَّفاتُ باللاَّمِ، المضافاتُ إِلى المعارفِ إِضافة حقيقة مَعَ القيد المذكُورِ في عِلْمِ النَّحوِ ". فقالَ بعضُ شارحيهِ: تركَ العاطفَ بينَ الأَخبارِ تنبيهًا على أَنَّ المجموعَ بحسبِ الحقيقةِ خبرٌ واحدٌ للأَقسامِ، كأَنَّهُ قيلَ: المُعَرَّفاتُ هذهِ الأَشياءُ، وأَمَّا ما يُقالُ من أَنَّ الخبرَ إذا تَعَدَّدَ لفظًا لِتَعَدُّدِ المبتدإِ حقيقةً أَو حكمًا وجبَ إدخالُ الواوِ بينَ أَلفاظِ الخبرِ إِشعارًا بأَنَّ المجموعَ خبرٌ واحدٌ، فلم يلتفتْ إِليهِ المصنِّفُ لأَنَّ إِشعارَ العاطفِ باستقلالِ كلِّ خبرٍ على حِدَةٍ أَظهرُ، أَلاَ تَرَى أَنَّ تَرْكَ الواوِ في (حلوٌ حامضٌ) أَوْلَى من إِدخالِهِ الذي جَوَّزَهُ أَبو علي. انتهى. وهذا في الحقيقةِ دَفْعٌ للروايةِ بمجرَّدِ الرَّأْيِ.

[[لا المبتدأُ]] عطفٌ على الضميرِ المستكنِّ في (ينقسمُ) لوجودِ الفاصلِ، يعني أَنَّ المبتدأَ لا يجوزُ تعدُّدُهُ معَ كونِ الخبرِ غيرَ متعَدِّدٍ، للزومِ تكرارِ إِسنادِ المسندِ الواحدِ، وهوَ باطلٌ. **[[و]]** ينقسمُ الخبرُ أَيضًا إِلى **[[مفرد جامد]]** [١]، وقد عرفتَ معناهُ فيما سبقَ، **[[بلا عائد]]** عندَ البصريينَ، وأَمَّا الكوفيُّونَ [٢] فيقولونَ: إِنَّهُ متحمِّلٌ للضميرِ العائدِ كما نقلَهُ بدرُ الدين بن مالك في شرحِ الألفيةِ، وإِنْ كانَ والدُهُ إِنَّما نسبَهُ في التسهيلِ إِلى الكسائي منهم [٣]. **[[أَو مشتقٍّ معَهُ]]** [٤] أَي: معَ العائدِ، وكذا حُكْمُ المؤوَّلِ بالمشتقِّ [٥]. فإِذا قلتَ: هذا أَسدٌ، مشيرًا إِلى السبعِ، فلا ضميرَ في الخبرِ، وإِذا قلتَهُ مشيرًا إِلى الرجلِ الشجاعِ، ففيهِ ضميرٌ مرفوعٌ بهِ، لأَنَّهُ مؤوَّلٌ بمَا فيهِ معنَى الفعلِ، ولو أُسندَ إِلى ظاهرٍ لرفعَهُ، كقولِكَ: رأَيتُ رجلاً أَسدًا أَبُوهُ. قالَ الشَّاعرُ [٦]:

وليلٍ يقولُ النَّاسُ من ظُلُماتهِ ... سواءٌ صحيحاتُ العُيُونِ وعورُهَا

كأَنَّ لَنَا مِنْهُ بيوتًا حَصِينَةً ... مُسُوحًا أَعَاليها وساجًا كسُورُهَا

فرفَعَ الأَعالي والكسورَ بمسموحٍ وساجٍ، لإقامتِهَا مقامَ سودٍ. وقالَ السيرافي: ذهَبَ

---

(١) ينظر الارتشاف ٢/ ٤٦.

(٢) ينظر الإنصاف مسألة (٧) ١/ ٥٥، والارتشاف ٢/ ٤٦.

(٣) شرح الألفيَّة لابن الناظم ٤٣. وينظر المساعد ١/ ٢٢٧.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٠-٣٥١.

(٥) ينظر الارتشاف ٢/ ٤٦، وأَوضح المسالك ١/ ١٩٤.

(٦) مضرس بن ربعي في الحماسة الشجرية ٧٢٨، وخزانة الأدب ٥/ ١٨.

بمسموحٍ <إلى سود> [١] وبساجٍ إلى كثيف. [[و]] إلى [[جملة]] ملتبسة [[بعائد]] إلى المبتدإ ليحصلَ الربطُ بينهما [٢]، نحوُ: زيدٌ قامَ أبوهُ، ألاَ ترَى أنَّكَ لو قلتَ: زيدٌ قامَ عمرٌو، لم يرتبطْ بِهِ أصلاً لأجنبيَّتِهِ عنهُ، فلابُدَّ لذلكَ من أنْ يلتبسَ بعائد (٦٩/ ظ) كلَّ وقت، [[إلاَّ]] وقتَ [[أنْ يكونَ المبتدأُ ضميرَ الشَّأنِ]] [٣]، نحوُ: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحدٌ ﴾ [٤] على أظهرِ الوجهين، ونحوُ: ﴿ فإذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذينَ كَفَرُوا ﴾ [٥] فلا يحتاجُ إذ ذاكَ إلى العائدِ [٦]، لأنَّ الجملةَ هنا هي المبتدأُ معنًى أو في حُكْمِ ضميرِ الشَّأنِ، نحوُ: مَقُولِي زيدٌ قائمٌ، لارتباطِهَا بلا ضميرٍ، لأنَّهَا هُوَ [٧]. ومنْهُ قولُهُ تعالى: ﴿ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ﴾ [٨]. [[أو]] يكونُ المبتدأُ [[مخصوصًا]] بمدحٍ أو ذَمٍّ، نحوُ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرَّجلُ عمرٌو [[على وجه]]، وهوَ الوجهُ المحكومُ فيهِ بأنَّ المخصوصَ مبتدأٌ مخبَرٌ عنْهُ بجملةِ المدحِ أو الذَّمِّ [٩]، ولا يحتاجُ إلى ضميرٍ، إمَّا للاستغناءِ عنهُ بالظَّاهِرِ الذي بمعناهُ المذكورُ، كذلكَ لقصدِ التَّعظيمِ، وإمَّا لاشتمالِ الجملةِ على جنسٍ يندرجُ فيهِ المبتدأُ، إذ اللاَّمُ فيهِ للجنسِ كما قيلَ، والجنسُ مشتملٌ على كلِّ أفرادِهِ، فيدخلُ المخصوصُ، فلا يحتاجُ إلى الضميرِ. [[أو]] يكونُ المبتدأُ [[داخلاً في عمومِ الخبرِ]] نحو: ﴿والَّذينَ يُمَسِّكُونَ بالكِتَابِ وَأَقامُوا الصَّلاةَ إنَّا لا نَضِيعُ أَجْرَ المُصْلِحِينَ﴾ [١٠]، لدخولِ المبتدإِ في عمومِ المصلحينَ، واللآيةُ تحتملُ غيرَ هذا الإعرابِ [١١]. [[وجازَ حذفُهُ]] أي: حذفُ العائدِ [[إذا عُلِمَ]] [١٢]، فإذا قلتَ: زيدٌ هوَ قائمٌ، امتنعَ حذفُ (هوَ) لصلاحيَّةِ

---

(١) الزيادة من ك ، ي.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٢٥٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩١.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٢٥٠، وأوضح المسالك ١/ ١٩٧.

(٤) الإخلاص ١. وينظر البيان لابن الأنبياء ٢/ ٥٤٥.

(٥) الأنبياء ٩٧، وينظر مغني اللبيب ٦٣٦.

(٦) في ك: عائد، وهو وجه.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩١.

(٨) يونس ١٠.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٤.

(١٠) الأعراف ١٧٠، وينظر الكشاف ٢/ ١٢٨، والبيان لابن الأنبياء ١/ ٣٧٩.

(١١) ينظر مغني اللبيب ٦٥٠.

(١٢) ينظر لباب الإعراب ٢٥١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩١.

خبرِهِ لأَنْ يكونَ خبرًا عن الأَوَّلِ، فلوحذفتَهُ لم يُعْلَمْ، لعدَمِ الدَّليلِ الدَّالِّ عليه.وقد أَجازَهُ ابنُ عصفور في شرحِ الجملِ [١]، وهوَ مردودٌ. وقالَ ابنُ هشام [٢]: ولقد كتبَ بعضُ من عاصرتُهُ شيئًا على أَوائلِ كافيةِ ابنِ الحاجبِ وعرَضَهُ عليَّ، فإذا أَوَّلُ شيءٍ ذَكَرَهُ فيهِ أَنَّهُ جوَّزَ في قولِه: (الكلمةُ لفظٌ)، أنَّ (لفظٌ) خبرُ الكلمَةِ، وأَنْ يكونَ خبرًا لمبتدإ محذوفٍ، أَي هيَ لفظٌ، والجملةُ خبرُ الكلمةِ، فبيَّنتُ لَهُ أنَّ الوجهَ الثاني باطلٌ، وأَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يدعيَ في نحوِ: زيدٌ قائمٌ، أنْ يكونَ (قائمٌ) خبرًا لمبتدإ [٣] < محذوفٍ > [٤] لأَنَّهُ تقديرٌ خلافُ الأَصلِ من غيرِ ضرورةٍ ". ثُمَّ ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّ جوازَ الحَذفِ قياسيٌّ ومنوطٌ [٥] بمعلوميَّةِ المحذوفِ، وليسَ ذلكَ على الإطلاقِ، فكثيرٌ مِمَّا يعلمُ لو حُذِفَ لايجوزُ حذفُهُ لنا. وقد [٦] قالَ الرضي: " إنَّ حذفَ العائدِ من الخبرِ قياسيٌّ وسماعيٌّ، فالقياسيُّ في موضعٍ، وهوَ أَنْ يكونَ الضميرُ مجرورًا بِمِنْ، والجملةُ التي وقعتْ [٧] فيها خبرًا [٨]، اسميَّةٌ، والمبتدأُ فيها [٩] جزءٌ من المبتدإِ الأَوَّلِ، نحوُ: البُرُّ الكرُّ بستين، أَي: الكرُّ منْهُ " [١٠]. قلتُ: (٧٠/ و) وادَّعَى ابنُ مالك الإجماعَ على جوازِ حذف الضميرِ الواقعِ مفعولاً بِهِ، والمبتدأُ كلٌّ، نحوُ: ﴿ وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسنَى ﴾ [١١]، أَو شبْهُهُ [١٢] في العمومِ والافتقارِ [١٣]، نحوُ: أَيُّهُمْ سَأَلَني أُعْطِي [١٤]. وقد نُوزِعَ في ما ادَّعاهُ. والسَّماعيُّ في ذلكَ، نحوُ: ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ

---

(١) شرح الجمل ١/ ٣٥٠، ٣٥١.

(٢) لم أقف على قول ابن هشام هذا في كتبه المتيسرة.

(٣) في ك: المبتدأ. (٤) الزيادة من ل.

(٥) في ك، ل: منوط، بإسقاط الواو، و(منوط) ساقطة من ي.

(٦) (قد) ساقطة من ك. (٧) في ك: وقعت من.

(٨) (خبرا) ساقطة من ي، ل.

(٩) في ك، ي، ل: مبتدأها، مكان: والمبتدأ فيها.

(١٠) شرح الكافية للرضي ١/ ٩١.

(١١) الحديد ١٠، وجاءت الآية في المصحف بقراءة حفص "وكُلاًّ..." وقرأ ابن عامر برفع اللام من "كل "والباقون بنصبها. التيسير٢٠٨. وينظر البيان لابن الأنبياء ٢/ ٤٢٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٥.

(١٢) أي: شبه (كل).

(١٣) التسهيل ٤٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٥، ٣٤٦، وينظر المساعد ١/ ٢٣٤.

(١٤) أي: أعطيه. ينظر المساعد ١/ ٢٣٤.

ذلكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾ [١]، أَي: أَنَّ ذلكَ منهُ [٢]، وكقولِه [٣]:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا ويَوْمٌ لَنَا ... ويَوْمٌ نُسَاءُ، ويَوْمٌ نُسَرُّ

أَي: نُسَاءُ فيهِ ونُسرُّ فيهِ [٤]. وقولِهِ [٥]:

فأَقْبَلْتُ زَحْفًا على الرُّكبتينِ ... فثوبٌ نَسيتُ وثوبٌ أَجُرّْ

أَي نسيتُهُ وأجرُّهُ.

[[و]] الجملةُ [[الظرفيَّةُ]] نحوُ: زيدٌ عندكَ، وعمرٌو في الدَّارِ،[[مقدَّرَةٌ بالفعلِ]]، أَي:

حصلَ أو كانَ [[على]] رأيِ [[الأكثرِ]] من النُّحاةِ [٦]، وليسَ المُقَدَّرُ مفردًا، أَي: حاصلٌ أو كائنٌ، كما ذهبَ إِليهِ ابنُ مالك [٧] وجماعةٌ. [[لأَصالتِهِ]] أَي:الفعلِ، [[في العملِ]] [٨]، فينبغي عندَ الاحتياجِ إِلى تقديرِ ما يعملُ أَنْ يقدَّرَ ما هوَ الأَصلُ. [[ولتمامِ الصِّلَةِ بِهِ]] أَي: بالظرفِ، والباءُ للإلصاق. وأَمَّا الباءُ في [[بانتقالِ]] فللسببيَّةِ، أَي بسببِ انتقالِ [[العائدِ من الفعلِ إِليهِ]] [٩]، أَي[١٠]: إِلى الظرفِ، فَتمَّتِ الصِّلَةُ

(١) الشورى ٤٣.

(٢) ينظر المقتصد١/٢٨١-٢٨٢، والبيان لابن الأنبياء/٣٥٠وشرح الكافية للرضي١/٢ومغني اللبيب ٦٤٨.

(٣) النمر بن تولب، شعره ٥٧. والبيت في الكتاب ١/ ٨٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٦ وفيه:
فيومٌ لنا ويومٌ علَينا

(٤) الكتاب ١/ ٨٦.

(٥) امرؤ القيس، ديوانه ١٥٩ ويروى فيه: فلما دنوت تسديتها ... فثوبًا نسيت وثوبًا أجر
ولا حجة في البيت على هذه الرواية، والبيت في الكتاب ١/ ٨٦ برواية. فثوب لبست. وينظر شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧، ومغني اللبيب ٦١٤، ٨٢٩.

(٦) ينظر الكتاب ١/ ٤٠٣-٤٠٤، والمقتصد ١/ ٢٧٤-٢٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٤ وشرح الوافية نظم الكافية ١٧٧ وشرح الكافية للرضي١/ ٩٢، والارتشاف ٢/ ٥٤، والهمع ٢/ ٢١-٢٢.

(٧) التسهيل ٤٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، وينظر الكتاب ١/ ٥٥، ٢/ ١٤٣، والمساعد ١/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٨) ينظر المساعد ١/ ٢٣٦، والهمع ٢/ ٢٢.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٣، ٢/ ٣٧.

(١٠) (أي) ساقطة من ك، ي.

بذلكَ، ولا يحتاجُ إلى تقديرِ شيءٍ آخرَ، ولو جُعِلَ الظرفُ فيها متعلِّقًا بمفردٍ، ولم تتمَّ الصلةُ بِهِ، فلزمَ المصيرُ إلى تقديرِ الفعلِ، وإذا كانَ هذا في الصلَةِ متعيِّنًا، فلا أقل من أَنْ يكونَ في الخبرِ راجحًا. ثُمَّ شرعَ في بيانِ ما يدلُّ على انتقالِ العائدِ من الفعلِ إلى الظَّرفِ بقولِهِ: **[[حتَّى جازَ العَطْفُ عليه]]** [(١)]، أَي: على ذلكَ الضميرِ، نحوُ: زيدٌ الذي عندَكَ اليومَ وأَبُوهُ، وجاءَ الذي في الدَّارِ أمسِ وأَخُوهُ، ولولاَ أَنَّهُ انتقلَ لم يتأَتَّ العطفُ عليهِ، **[[و]]** جازَ **[[توكيدُهُ]]** [(٢)] كما في قولِهِ [(٣)]:

فإِنْ يَكُ جُثماني بأَرْضٍ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤادِيَ عندَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

وتأكيدُهُ علامةُ وجودِهِ، لأَنَّ التأكيدَ والحذفَ متنافيانِ. **[[و]]** جازَ **[[نصبُ الحالِ]]** [(٤)]، **والإبدالُ]]** بالرَّفعِ **[[عنهُ]]** كما في نحوِ: زيدٌ عندَكَ قائمًا، وجاءَ الذي في الدَّارِ ضاحكًا، والرغيفُ على المائدةِ ثلثُهُ، والعبدُ في ملكِكَ نصفُهُ، على أَنْ يكونَ الظاهرُ بدلَ بعضٍ من الضميرِ المستكنِّ فيهِ. وفي الكلِّ نظرٌ، لأَنَّا لا نُسَلِّمُ امتناعَ العطفِ على المحذوفِ كما في قولِكَ: نَعَمْ وغلامُهُ، جوابًا لِمَنْ قالَ: أَقامَ زيدٌ؟ ولا منافاةَ في الحذفِ للتوكيدِ، فقد قالَ (٧٠ / ظ) الإمامانِ به [(٥)] سيبويهِ وشيخُهُ الخليلُ في نحوِ: مررتُ بزيدٍ وأَتاني [(٦)] أَخوهُ أنفسُهُمَا، أَنَّهُ يجوزُ رَفْعُ (أَنفسهما) بتقديرِهِمَا صَاحِبَاي أَنفسُهُمَا، ونَصْبُهُ بتقديرِ أَعنيهِمَا أنفسَهُمَا [(٧)]. ولا منافاةَ في الحذفِ أَيضًا لمجيءِ الحالِ بشهادةِ قولِهِ تعالى: ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾ [(٨)]، أَي: بَلَى نجمَعُهُمَا قادرينَ [(٩)]، وقولِكَ: راشدًا مهديًّا [(١٠)]،

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٣؟

(٢) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٨-٨٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٣، والارتشاف ٢/ ٥٤، ٥٥.

(٣) البيت ينسب إلى جميل بثينة في ديوانه ١١٨، وإلى كثير عزة في ديوانه ٤٠٤. ونسبه ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٨٨ إلى كثير ونسبه في الدرر اللوامع ١/ ٧٥ إلى جميل. والشاهد بلا عزو في شرح الكافية للرضي ١/ ٩٣، ومغني اللبيب ٥٧٩، والهمع ٢/ ٢٣.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٣، ٩٤.

(٥) (به) ساقطة من ل.

(٦) في ي، ل: وأمامي، وهو تحريف.

(٧) ينظر الكتاب ٢/ ٦٠، ومغني اللبيب ٧٩٣.

(٨) القيامة ٤.

(٩) البيان في غريب القرآن ٢/ ٤٧٦، ثم ينظر الكتاب ١/ ٣٤٦.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٦.

لِمَنْ قَصَدَ الذهابَ، ومثلُهُ كثيرٌ. ولا منافاةَ في الحـــذفِ أيضًا للإبدالِ، فالمشهورُ أَنَّ الاسمَ الشَّريفَ في: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [١] بدلٌ من ضميرِ الخبرِ المحذوفِ[٢]، وخَرَّجُوا على حذفِ المُبْدَلِ منْهُ بعضَ الآياتِ. ومَنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّ المحذوفَ المقدَّرَ مفردٌ كابنِ السراجِ [٣] وابنِ مالكٍ [٤] وجماعةٍ [٥]، نَظَرَ إِلى أَنَّ الأَصلَ في الخبرِ الإفرادُ، وإِلى أَنَّهُ يتعيَّنُ في بعضِ المواضعِ تقديرُ المفردِ، كما في قولِكَ: أَمَّا في الدَّارِ فزيدٌ، إذ لا يفصلُ بينَ أَمَّا وفائِهَا بجملةٍ تامَّةٍ [٦]، فلنقدِّرْهُ كذلكَ في سائرِ المحالِّ، ليجريَ الكلُّ على سننٍ واحدٍ. **[[وقد يُحذَفُ]]** الخبرُ **[[جوازًا]]** عندَ قيامِ القرينةِ، نحوُ: خرجتُ فإذا السَّبُعُ [٧]، أَي: موجودٌ أَو حاضرٌ، لِمَا في إذا الفجائيةِ من الدلالةِ على الوجودِ، إذ لا يُفاجأُ الشيءُ إلاَّ بعدَ وجودِهِ. **[[ووجوبًا فيما نابَ عنهُ غيرُهُ[٨]، كـ أقائمٌ الزيدانِ]]** وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ المبتدأَ هنا وهوَ الوصفُ ليسَ مسندًا إِليه، وإِنَّما هوَ في نفسِهِ مسندٌ، فكيفَ يكونُ لَهُ خبرٌ؟ قالَ الرضي: " والنُّحاةُ تكلَّفُوا إدخالَ هذا - يعني الوصفَ - في نحوِ قولِنَا: أَقائِمٌ الزيدانِ، وما ذاهبٌ العمرانِ، في حدِّ المبتدإِ الأَوَّلِ - يعني المسندَ إِليه - كزيدٍ في نحوِ: زيدٌ قائمٌ، فقالُوا: إِنَّ خبرَهُ محذوفٌ لسدِّ فاعلِهِ مسدَّ الخبرِ. قالَ: وليسَ بشيءٍ، بل لم يَكُنْ لهذا المبتدإِ من خبرٍ حتَّى يُحْذَفَ ويسدَّ غيرُهُ مسدَّهُ، ولو تكلَّفْتَ لَهُ تقديرَ خبرٍ لم يتأتَّ، إذ هوَ في المعنَى كالفعلِ، والفعلُ لا خبَرَ لَهُ " [٩]. إِلى هنا كلامُهُ. وقد يُقالُ: لا ينبغي حملُ كلامِ النُّحاةِ هنا على ظاهرِهِ لِمَا يؤدِّي إِليه من هذهِ الشناعَةِ الظاهرِةِ، فينبغي السَّعيُ في تأويلِ كلامِهِم على وجهٍ لا شناعةَ فيهِ، وهوَ أَنْ يكونَ المرادُ بقولِهِم: إِنَّ الخبرَ في مثلِ:

---

(١) الصافات ٣٥، ومحمد ١٩.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٧٤٥، ٧٤٦، ٨٢٢.

(٣) الأُصول ١/ ٦٣، وينظر شرح الأَلفيَّة لابن عقيل ١/ ٢١١.

(٤) التسهيل ٤٩.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٣، والمساعد ١/ ٢٣٥، والهمع ٢/ ٢١-٢٢.

(٦) ينظر الجنى الداني ٤٨٣، والهمع ٤/ ٣٥٨.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٢٥٦، شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٣، والارتشاف ٢/ ٣١، وأَوضح المسالك ١/ ٢٢٠.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٣، والهمع ٢/ ٤٥.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/ ٨٦.

أَقائمٌ الزيدانِ، محذوفٌ، أَنَّهُ كالمحذوفِ، في أَنَّهُ مستغنًى عنهُ، لا أَنَّهُ يحتاجُ إِلى اعتبارِهِ في تصحيحِ التَّركيبِ، ثُمَّ يُدَّعَى حذفُهُ [١]، فَآلَ الكلامُ إِلى أنَّ هذا مبتدأٌ (٧١ / و) لا خبرَ لَهُ، لأَنَّهُ مستغنٍ عنِ الخبرِ، وهذا معنًى صحيحٌ يمكنُ حملُ كلامِ القومِ عليهِ فتَأَمَّلْهُ.

[[و]] مثلُ [[كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ]][٢] بضاد معجمة، وهيَ الحرفةُ والتجارةُ والصناعةُ [٣]، سُمِّيتْ بذلكَ لأَنَّها تضيعُ بالتَّرْكِ. والمرادُ بهذا المثالِ[٤] المبتدأُ الذي عُطِفَ عليهِ بالواوِ التي هيَ نصٌّ في المعيَّةِ، فخبرُ مثلِ ذلكَ محذوفٌ، أَي: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ مقرونانِ.واستشكِلَ بأَنَّ (وضيعتُهُ) من تَتِمَّةِ المبتدإِ، فكيفَ يسدُّ عنِ الخبرِ وينوبُ عنهُ؟[٥].

وأُجيبَ بأَنَّهُ سدَّ مسدَّهُ من حيثُ إِنَّهُ بمعنَى (مَعَ) وما جُرَّ بهَا، فكما استُغْنِيَ بذكْرِ (كلُّ رجلٍ مَعَ ضيعتِهِ)[٦] عَنْ ذِكْرِ غيرِهِ يُستَغْنَى بِمَا [٧] هوَ في معناهُ عن ذلكَ [٨]، وذلكَ كما استُغنِيَ بـــ سقيًا [٩] عن فعلِه، لأَنَّهُ بمعناهُ. وإِنَّما قيَّدْنَا الواوَ بكونِهَا نصًّا في معنَى المعيَّةِ، لأَنَّها لو لم تكنْ كذلكَ لم يجبْ حذفُ الخبرِ، كما إِذا قلتَ: زيدٌ وعمرٌو، وأَرَدتَ الإِخبارَ باقترانِهِمَا وقامتِ القرينـــةُ،جازَ حذفُ الخبرِ وذِكْرُهُ. قالَ [١٠] {الشاعر} [١١]:

وَكُلُّ امْرِئٍ والمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

[[وقولُ]] الطائفَةِ [[الكوفيَّةِ بأَنَّهُ]] أَي وضيعتُهُ [[خبرٌ كمَعَ ضيعتِهِ]][١٢]، أَي:

---

(١) في ي: حذفه فيه، بزيادة (فيه)، وهو وجه.

(٢) ينظـــر شرح الكافية ١/ ٣٥٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٣، والارتشاف ٢/ ٣٢، والمساعد ١/ ٢١٠، والهمع ٢/ ٤٣.

(٣) اللسان (ضيع). (٤) ينظر المثال في الكتاب ١/ ٢٩٩.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٧-١٠٨.

(٦) ينظر أوضح المسالك ١/ ٢٢٦، والهمع ٢/ ٤٣-٤٤.

(٧) في الأصل ، ك ، ي: في ما، وما أثبتناه من ل.

(٨) في ل: عن غيره مكان: عن ذلك.

(٩) ينظر لباب الإعراب ٢٧٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٦، والارتشاف ٢/ ٢١١.

(١٠) في ك، ي: وقال.

(١١) الفرزدق، وقد أخل به ديوانه. وصدره: تَمَنَّوا لي الموتَ الذي يَشْعَبُ الفتى

والبـــيت منسوب إِلى الفرزدق في شرح الشواهد للعيني (بهامش الخزانة) ١/ ٥٤٣، والخزانة ٥/ ٢٠٨، ٦/ ٢٨٣، وهو بلا عزو في تخليص الشواهد ٢١١، وشرح الأَلفيَّة للأشموني ١/ ٢١٧.

(١٢) ينظـــر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٧وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ١/ ٢٥٣ والهمع ٢/ ٤٤.

كما أنَّكَ لو صرَّحتَ بِمَعَ التي هي بمعنَى الواوِ وقلتَ: مَعَ ضيعتِه، كانَ هوَ الخبرُ، فكذا ما هوَ بمعناهُ [١] . [[يبطلُهُ العطفُ]] المستفادُ من الواوِ [[المنافي لَهُ]] أَي: لكونِ (وضيعته) خبرًا، كما لا يخفَى من أنَّ الخبرَ لا يعطفُ على المبتدإِ.[[و]] مثلُ [[لَعَمْرُكَ لأفعَلَنَّ]] [٢] بفتحِ العينِ المهملةِ: الحياةُ، وكذا بضمِّهَا معَ سكونِ الميمِ فيهما، وجوازُ ضمِّهَا مَعَ الثاني، لكنِ التُزِمَ مَعَ اللاَّمِ فتحُ العينِ تخفيفًا لكثرَةِ الاستعمالِ [٣] . والمرادُ بهذا المثالِ ما كانَ المبتدأُ فيهِ صريحًا في القَسَمِ، أَي: مشعرًا بِهِ قبلَ ذِكْرِ المقسَمِ عليهِ، وهوَ من قبيلِ ما حُذِفَ فيهِ الخبرُ وجوبًا، خلافًا لابنِ عصفورٍ في زَعْمِهِ أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يُقَدَّرَ لَقَسَمِي عَمْرُكَ [٤]، فيكونُ من حذفِ المبتدإِ، وإِنَّما وجبَ حذفُ الخبرِ لدلالةِ (عَمْرُكَ) على قَسَمِي، ونيابةِ لأفْعَلَنَّ عنهُ، ولو فُقِدَتْ صراحَةُ المبتدإِ في القَسَمِ، لم يجبْ حذفُ خبرِه، بل يجوزُ، فتقولُ: عَهْدُ اللهِ لأفْعَلَنَّ، وعهدُ اللهِ قَسَمِي لأفعلَنَّ كذا [٥]. [[و]] مثلُ [[لَوْلاَ زيدٌ لكانَ كَذَا]] [٦]، أَي: موجودٌ، فَحَذْفُ الخبرِ هنا واجبٌ، لحصولِ الأَمرينِ، قيامُ القرينةِ، وهيَ هنا كلمةُ (لولا)، لأَنَّها لامتناعِ وجودِ الشيءِ لوجودِ غيرِه، والممتنعُ هوَ الجوابُ (٧١/ ظ) والوجودُ هُوَ وجودُ المبتدإِ، ونيابةُ جوابِ لَوْلاَ عن الخبرِ. [[دونَ أمرٍ خاصٍّ]] أَي: دونَ أَنْ يكونَ خبرُ المبتدإِ الواقعِ بعدَ (لَوْلاَ) أَمرًا خاصًّا،[[فإِنَّهُ]] أَي: فإِنَّ حذفَهُ [[لا يلزمُ]]، بلْ تارةً يجوزُ حذفُهُ عندَ قيامِ القرينةِ على خصوصيَّةٍ، نحوُ: لَوْلاَ أنصارُ زيد ما سَلِمَ، أَي: لولاَ أَنصارُ زيد حَموهُ [٧] . فدلالةُ [٨] المبتدإِ على النُّصرةِ تدلُّ على أَنَّ المحذوفَ شيءٌ يدلُّ على الحمايَةِ. ومنهُ قولُ أَبي العلاءِ المعرِّي [٩] :

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٧.

(٢) بعدها في ل: كذا. وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٣، والارتشاف ٢/ ٣٢، وأَوضح المسالك ١/ ٢٢٣، والمساعد ١/ ٢٠٩، والهمع ٢/ ٤٣.

(٣) ينظر اللسان والتاج (عمر).

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٣، والارتشاف ٢/ ٣٢، وأَوضح المسالك ١/ ٢٢٤.

(٥) (كذا) ساقطة من ك، ل. وينظر أَوضح المسالك ١/ ٢٢٤.

(٦) ينظر الأُصول ١/ ٦٨، والأمالي الشجرية ٢/ ٢١١، ولباب الإعراب ٢٥٦-٢٥٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٣، وأَوضح المسالك ١/ ٢٢٠-٢٢١.

(٧) ينظر الجنى الداني ٥٤٣، والهمع ٢/ ٤٢.

(٨) في الأَصل: فلدلالة، وما أَثبتناه في سائر النسخ.

(٩) وشروح سقط الزند ١/ ١٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٢، وشرح الكافية الشافية ١/ =

يذيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

الرُّعْبُ: الخوفُ [١] . والعَضْبُ بعينٍ مهملة وضاد معجمة: كالسَّيفِ وزنًا ومعنًى[٢] . وتارةً يمتنعُ الحذفُ لفقدِ القرينة، نحوُ: لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ [٣] . ومنهُ الحديث: " ولَوْلاَ قوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بكفرٍ لَبَنَيْتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيمَ " [٤] . وهذا الذي ذَكَرَهُ المؤلِّفُ من التفصيلِ في خبرِ المبتدإِ بعدَ (لَوْلاَ) بينَ أَنْ يكونَ أَمرًا عامًّا، وأَنْ يكونَ خاصًّا، هوَ رأيُ ابنِ مالك [٥] وجماعة [٦]. وذهَبَ الجمهورُ إلى أَنَّهُ لا يُذْكَرُ الخبرُ بعدَ (لَوْلاَ) أَصلاً، وأَوْجَبُوا جَعْلَ الكونِ الخاصِّ مبتدأً، فيقالُ مثلاً: لَوْلاَ مُسَالَمَةُ زيدٍ إِيَّانَا، أَي: موجودةٌ [٧]. فأَجابُوا عن الحديثِ بجوازِ أَنْ يكونَ مِمَّا رُوِيَ بالمعنَى[٨] ، وفيهِ نظرٌ، وأَمَّا بيتُ المعرِّي، فَمِنْهُم مَنْ أَقدَمَ على تلحينه[٩] ، ومِنْهُم مَنْ اعتذَرَ عنهُ بتقديرِ(يُمْسِكُهُ) بدلَ اشتمالٍ على أَنَّ الأَصلَ أَنْ يُمْسِكَهُ[١٠] ، ثُمَّ حُذِفَتْ (أَنْ) وارْتَفَعَ الفعلُ، أَو تقديرِ (يُمْسِكُهُ) جملةً معترضةً، قيلَ أَو حالاً[١١] من ضميرِ الخبرِ. وَرُدَّ بنقلِ الأَخفشِ أَنَّهُم لا يذكرونَ الحالَ بعدَها لأَنَّها خبرٌ في المعنَى [١٢].

=

٣٥٥-٣٥٦ ومغني اللبيب ٣٦٠، ٧٠٢.

(١) اللسان (رعب). (٢) اللسان (عضب).

(٣) ينظر المساعد ١/ ٢٠٩، والهمع ٢/ ٤٢.

(٤) تنظر روايات هذا الحديث في صحيح مسلم ٢/ ٩٦٩-٩٧٣، وفتح الباري بشرح البخاري ٤/ ١٨٦-١٨٩، وورد الحديث في شرح الكافية١/ ٣٥٥، ومغني اللبيب٣٦٠، والمساعد١/ ٢٠٩، والهمع ٢/ ٤٢.

(٥) التسهيل ٤٤/ ٤٥، وشواهد التوضيح ١٢٠-١٢١، والمساعد ١/ ٢٠٨-٢٠٩، ٢١٢.

(٦) ينظر الجنى الداني ٥٤٢-٥٤٣، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٩٤، والجامع الصغير ٢٤ والمساعد ١/ ٢٠٨-٢٠٩ والهمع ٢/ ٤٢.

(٧) ينظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٩٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٢٣، والهمع ٢/ ٤٢.

(٨) ينظر أوضح المسالك ١م ٢٢٣، والهمع ٢/ ٤٢.

(٩) قال ابن مالك في شواهد التوضيح ١٢٢ معقبا على البيت: "وقد خطأه بعض النحويين، وهو بالخطأ أولى". وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥١-٣٥٢، والارتشاف ٢/ ٣١، والهمع ٢/ ٤٢.

(١٠) الارتشاف ٢/ ٣١. (١١) المصدر السابق ٢/ ٣١.

(١٢) ينظر الارتشاف ٢/ ٣١-٣٢، والجنى الداني ٥٤٣، ومغني اللبيب ٣٦٠.

[[و]] مثلُ [[ضَرْبِي زيدًا قائمًا]] [١] ، وأَكثرُ شُرْبِي السَّوَيْقَ مَلْتوتًا [٢] .

وضابطُ [٣] هذا النَّوعِ أَنْ يكونَ المبتدأُ إِمَّا مصدرًا صريحًا مضافًا إِلى الفاعلِ، كَضَرْبِي [٤] المُمَثَّلِ بِهِ في المتنِ، أَو إِلى المفعولِ كـ ضَرْبِي عمرًا، أَو إِليهِمَا كتضاربْنَا [٥] ، وإِمَّا اسمًا بمعنَى المصدرِ وهوَ أفعلُ التفضيلِ مضافًا إِلى المصدرِ، لأَنَّهُ بعضُ ما يضافُ إِليه، كما عُرِفَ في بابِهِ، كـ أكثرُ شُربي [٦] ، الذي مَثَّلنا بِهِ، وبَعْدَ ذلكَ حالٌ من ضميرٍ يعودُ إِلى الفاعلِ أَو إِلى المفعولِ أَو إِليهِما، فمثالُ [٧] المتنِ: ضَرْبِي زيدًا قائمًا، أَي: إِذا كانَ، أَو إِذ كانَ، بحسبِ اقتضاءِ (٧٢/و) المقامِ للاستقبالِ أَوِ المُضِيِّ. وكانَ تامَّةٌ، وفاعِلُهَا ضميرٌ يعودُ إِلى المفعولِ. [[فقائمًا حالٌ]] من ذلكَ الضميرِ، لا خبرٌ لكانَ على جعلِهَا ناقصةً [٨] ، بدليلِ التزامِ التنكيرِ، وجوازِ الاقترانِ بالواوِ كالحديث: " أَقْرَبُ ما يكونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وهُوَ ساجدٌ " [٩] وهذهِ الحالُ [[مِنْ تَتِمَّةِ الخَبَرِ]]، الذي هوَ قولُنَا: إِذا كانَ، لوقوعِهِ في حَيِّزِهِ حالاً من ضميرِ كانَ كما عرفتَ. [[نابَتْ]] أَي: الحالُ المذكورةُ [[عَنْهُ]] أَي: عَنِ الخبرِ [[لدلالتِهَا عليه لكونِه]]، أَي: الخبرِ [[ظرفًا]] [١٠]، والحالُ في معنَى الظَّرفِ وتدلُّ عليهِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ معنَى قولِكَ: جاءَ زيدٌ راكبًا، جاءَ [١١] في وقتِ ركوبِهِ. فالحاصلُ أَنَّهُ وُجِدَ موجِبُ الحذفِ، وهوَ قيامُ القرينةِ، ونيابةُ شيءٍ عن الخبرِ المحذوفِ في محلِّهِ، وهذا

---

(١) بعدها في الأَصل عبارة (اي اذا كان قائما) ومؤشر عليها بكلمة زائد.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٤-١٠٥، والارتشاف ٢/ ٣٣، وأَوضح المسالك ١/ ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) في ل: وضابط.

(٤) في ل: كضرب.

(٥) في الأَصل، ي: كضاربنا، وفي ل: كضرابنا، وما أَثبتناه من ك.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٧، وشرح الأَلفيَّة للرضي ١/ ١٠٤-١٠٥ والمساعد ١/ ٢١٠-٢١١، والهمع ٢/ ٤٤.

(٧) في ي: كمثال.

(٨) تنظر المسألة في المقتصد ١/ ٢٢٠-٢٤٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٤-١٠٥ والمساعد ١/ ٢١٠-٢١١، والهمع ٤٤.

(٩) صحيح مسلم ١/ ٣٥٠، وورد الحديث في شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٥ ومغني اللبيب ٥٣٧.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٦-٩٧ والارتشاف ٢/ ٣٤.

(١١) (جاء) ساقطة من ك.

التقديرُ الذي سَلَكَهُ المؤلِّفُ هوَ مذهبُ جمهورِ البصريينَ [١] . وقالَ الأخفشُ: التقديرُ: ضَرْبِي زيدًا ضربُهُ قائمًا [٢] ، وهو أقلُّ حذفًا من الأوَّلِ معَ وفائِه بالمعنَى المقصودِ، إلاَّ أنَّ فيهِ حذفَ المصدرِ مَعَ بقاءِ معمولِه، وهوَ ممتنعٌ، إلاَّ أنْ يقالَ: القرينةُ الدَّالَّةُ على حذفِه قويَّةٌ، فلا بأسَ بالحذفِ، كما قالَ سيبويه [٣] : إنَّ تقديرَ مالَكَ وزيدًا: مالَكَ وملابسَتُكَ [٤] زيدًا. قالَ الرضي: " وفي مذهَبِ البصريينَ تكلُّفاتٌ كثيرةٌ مِنْ حَذْفِ (إذا) مَعَ الجملَةِ المضافِ إليها، ولم يثبتْ في غيرِ هذا المكانِ، ومِنَ العدولِ عن ظاهرِ معنَى كانَ الناقصةِ إلى معنَى التَّامَّةِ، وذلكَ لأنَّ معنَى قولِهِم حاصلٌ إذا كانَ قائمًا، ظاهرٌ في معنَى الناقصةِ ومِنْ قيامِ الحالِ مقامَ الظَّرفِ، ولا نظيرَ لَهُ. قالَ: والذي أوقعَهُم في هذا وأوقعَ غيرَهُم فيما لَزِمَهُم، التزامُهُم اتِّحادَ العاملِ في الحالِ وصاحبِهَا بلا دليلٍ عليهِ، ولا ضرورةٍ تُلجِيءُ إليهِ، والْحَقُّ أَنَّهُ يجوزُ اختلافُ العاملينِ، على ما ذَهَبَ إليهِ ابنُ مالك، فتقولُ: ضَرْبِي زيدًا حاصلٌ قائمًا، والعاملُ في الحالِ (حاصلٌ) وفي صاحبِها وهوَ (الياءُ) أو (زيدًا) المصدرُ في قولِكَ: ضَرْبِي زيدًا، فَحُذِفَ (حاصلٌ) العاملُ في الحالِ لكونِه عامًّا، كما حُذِفَ في نحوِ: زيدٌ عندكَ، لمشابهَةِ الحالِ للظرفِ، والحذفُ في كليهما واجبٌ لقيامِ الحالِ والظرفِ مقامَ العاملِ " [٥] . **[[وقولُ الكوفيَّة بأَنَّهَا]]** أي: بأنَّ الحالَ (٧٢ / ظ) **[[من تَتِمَّةِ المبتدإ]]** [٦] ، وذلكَ لأنَّهُم جعلُوهَا حالاً من معمولِ هذا المبتدإ، الذي هوَ (الياءُ) أو (زيدًا) من قولِنَا: ضَرْبِي زيدًا قائمًا. **[[و]]** أنَّ **[[الخبرَ مقدَّرٌ بعدَهَا]]** أي: بعدَ الحالِ، فالتقديرُ: ضَرْبِي زيدًا في حالِ القيامِ حاصلٌ [٧]، **[[باطلٌ]]**، خبرُ المبتدإ الذي هوَ قولُ الكوفيَّةِ **[[لتفويتِ تقييدِ الضربِ بها]]** أي: بالحالِ **[[للعمومِ المقيَّدِ للمقصودِ من قَصْرِهِ]]**، أي: قَصْرُ الضربِ **[[على القيامِ]]** [٨] ، وتقديرُ هذا الكلامِ أنَّ معنَى المثالِ

---

(١) ينظر الارتشاف ٢/ ٣٣، ٣٤.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٥ والارتشاف ٢/ ٣٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٢٧، والمساعد ١/ ٢١١، الهمع ٢/ ٤٦-٤٧.

(٣) الكتاب ١/ ٣٠٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٦.

(٤) في ك: وملابسك زيد، وهو تحريف.

(٥) شرح الكافية ١/ ١٠٧، وينظر النكت للسيوطي ١/ ٣٧٩-٣٨٠.

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٦، والنكت على الحاجبية ق ١٥-١٦.

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٧، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢٥.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٦.

عندَ الجميعِ: ما ضَرَبْتُ، أَو ما أضرِبُ زيدًا إلاَّ قائمًا، وهذا المعنَى المُتَّفَقُ عليهِ لا يستفادُ إلاَّ من تقديرِ جمهورِ البصريينَ والأَخفش[١] ، وذلكَ أَنَّ المصدَرَ المبتدأَ أُضيفَ، فيعمُّ، وقد فرضنا أَنَّهُ غيرُ مقيَّدٍ بِمَا يُخَصِّصُهُ بَلِ الحالُ قيدٌ في الخبرِ كما سبقَ، فالمعنَى إِذًا: كلُّ ضَرْبٍ مِنِّي واقعٌ على زيدٍ حاصِلٌ في حالِ القيامِ. ولاخفاءَ في مطابقَةِ هذا المعنَى للمعنَى المُتَّفَقِ عليهِ. وأَمَّا تقديرُ الكوفيينَ، فالمصدرُ مقيَّدٌ عندَهُم بالحالِ المخصِّصَةِ لَهُ، فيكونُ المعنَى إِذًا: ضَرْبِي زيدًا المختصُّ بحالِ القيامِ حاصلٌ، وذا لا يفيدُ[٢] قصرَ الضَّرْبِ على القيامِ: إذ لا يلزمُ من حصولِ الضَّرْبِ المقيَّدِ بالقيامِ انتفاءُ ضرب يحصلُ في حالِ القعودِ مثلاً في وقتٍ آخَرَ، ففاتَ معنَى القصرِ المطلوبِ، فثبتَ أَنَّ مذهبَهُم باطلٌ لذلكَ[٣] .

[[وللزومِ الحَذفِ من غيرِ نائبٍ عنهُ]]، أَي: عن الخبرِ يقومُ مقامَهُ[٤] ، وذلكَ خلافُ ما عُلِمَ بالاستقراءِ، والسَّبَبُ فيهِ أَنَّ الحالَ على تقديرِهِم من تَتِمَّةِ المبتدإِ كما مرَّ، فلم تَقَعْ في موضعِ الخبرِ، ففاتَ شرطُ وجوبِ الحذفِ. فالحاصلُ أَنَّ مذهبَهُم باطلٌ معنًى ولفظًا. **[[وكَذَا القولُ بأَنَّ الضَّرْبَ في موقعِ فعْلهِ]]** فتقديرُ[٥] ضَرْبِي زيدًا قائمًا: ضَرَبْتُ زيدًا قائمًا، فيكونُ من قبيلِ المبتدإِ الذي لا خبرَ لَهُ، لكونِهِ من معنَى الفعلِ، **[[كـ أَقائمٌ الزيدانِ]]**[٦] على ما ذهَبَ إِليهِ ابنُ درستويه[٧] ، وابنُ بابشاذ[٨] ، باطلٌ أَيضًا، **[[لعدَمِ استقلالهِ بالفاعلِ]]** الذي هوَ لازمٌ، كونُ المبتدإِ مسندًا رافعًا للفاعلِ، أَلاَ تَرَى

---

(١) المصدر السابق ١/ ١٠٥. (٢) في ك: لا يقيد وهو تصحيف.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٤) في ك، ل: في مقامه.

(٥) في ي: فتقديره.

(٦) ينظر الارتشاف ٢/ ٣٣.

(٧) هـو أَبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان، من علماء اللغة، له تصانيف كـثيرة، مـنها: شرح فصيح ثعلب، والإرشاد في النحو، ومعاني الشعر وغيرها. توفي ببغداد سنة ٣٤٧هـ. طبقات الزبيدي ١١٦، إنباه الرواة ٢/١١٣-١١٥، وبغية الوعاة ٢/٣٦، والأَعلام ٤/٢٠٤. وينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ١/١٠٥.

(٨) هـو أَبو الحسن ظاهر بن أحمد بن داودج بن سليمان النحوي المصري، أَحد أَئمة النحو في عصر المستنـصر الفاطمـي، من مصنفاته: المقدمة المحسبة في النحو وشرحها، وشرح جمل الزجاجي وغيرهـا، توفي سنة ٤٦٩هـ. انباه الرواة ٢/ ٩٥، ووفيات الأعيان ١/ ٢٣٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٧. وينظر رأيه في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٥.

أَنَّكَ إذا قلتَ: أَقائمًا الزيدانِ [(١)] ، لَزِمَ استقلالُ هذا المبتدإِ بفاعلِه كلامًا، ولاَ يحتاجُ باعتبارِ كلاميَّتِهِ إِلى شيءٍ آخَرَ، وهذا اللأَزمُ منتفٍ في قولِكَ: ضَرْبِي زيدًا قائمًا، فينتفي اللُّزومُ وهوَ كونُ (**٧٣ /و**) المبتدإِ بمنزلَةِ الفعلِ. وبيانُهُ: أَنَّ (ضَرْبي) الذي هوَ المبتدأُ لا يستقلُّ بفاعلِه المضافِ إِليهِ وهوَ (الياءُ) كلامًا، بل لابُدَّ من ضميمةٍ أُخرَى إليه [(٢)] . وأَيضًا يبطلُ بفواتِ الحصرِ المطلوبِ كما مَرَّ[(٣)]. **[[ثُمَّ الظَّرفُ]]** الذي هوَ الخبرُ المحذوفُ، وهو قولُنَا: إذا كانَ، أَو إذ كانَ **[[منصوبَ المحلِّ]]** [(٤)] باعتبارِ الظرفيَّةِ، وعاملِه (حَصَلَ) أَو (حاصلٌ) المحذوفُ، أَي: ضَرْبِي زيدًا حَصَلَ أَو حاصلٌ وقتَ كونِهِ قائمًا، **[[على احتمالِ رَفْعِه]]**، أَي: معَ احتمالِ كونِه مرفوعَ المحلِّ، فـ (على) للمصاحبَةِ [(٥)] ، نحو: ﴿ وإِنَّ ربَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ على ظُلْمِهِمْ ﴾ [(٦)]، أَو للاستدراكِ[(٧)] كما في قولِه [(٨)] :

بكلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا ... على أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خيرٌ مِنَ البُعْدِ

فإِمَّا أنْ يكونَ لغوًا يتعلَّقُ بِمَا قبلَهَا، على وَجْهِ الإِضرابِ والإِخراجِ، كتَعَلُّقِ حَاشَا الحرفيَّةِ بما قبلَها، وإِمَّا مستقرًّا على الخبريَّةِ لمحذوف، أَي: والتَّحقيقُ على كذا، على ما اختارَهُ ابنُ الحاجب [(٩)] . ووجْهُ ذلكَ {هنا} أَنَّ قولَهُ: (الظرفُ منصوبُ المحلِ) وقَعَ [(١٠)] على غيرِ التَّحقيقِ، فإِنَّ هذا ليسَ على عمومِهِ عندَ كلِّ أَحد، فجاءَ بما هوَ التَّحقيقُ قائلاً على احتمالِ رَفْعِهِ مقيَّدًا: **[[بتقديرِ زمانٍ مضافٍ إِلى ما في أَوَّلِه (ما) في رأيٍ]]** [(١١)] نحوُ:

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٨ - ١٩٩.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٦.

(٣) ينظر ق ٧٢ ظ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٦.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٦.

(٥) ينظر في كون (على) للمصاحبة مغني اللبيب ١٩٠.

(٦) الرعد ٦. وينظر الكشاف ٢/ ٣٥٠.

(٧) ينظر مغني اللبيب ١٩٣.

(٨) عبد الله بن الدمينة، ديوانه ٨٢. وقوله: (بكلٍّ) أي: بالقرب والبعد. والبيت في مغني اللبيب ١٩٣.

(٩) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٦، ١٩٧.

(١٠) في ك: ووقع، بزيادة الواو.

(١١) هو رأي الأخفش والمبرد والفارسي كما في المساعد ١/ ٢١١-٢١٢. وينظر المقتضب ١/ ٢٤٠، ٢٤٣-٢٤٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٧، والارتشاف ٢/ ٣٥، والهمع ٢/ ٤٧-٤٨.

أَخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا، فالتقديرُ: زمانُ أَخطبِ أكوانِ الأميرِ إذا كانَ قائمًا، فإذًا لا يكونُ ظرفًا لمحذوفٍ، للزومِ كونِ الزمانِ محلاً للزَّمانِ، وإنَّما هوَ مرفوعُ المحلِّ، أَي زمنُ أَخطبيَّةِ أَكوانِه زمنَ وجودِهِ في حالِ القيامِ. **[[ومطلقًا]]** بالنَّصبِ عطفًا على الحالِ المقدَّرَةِ التي يتعلَّقُ بها بتقديرٍ، أَي: واحتمالُ رفعِهِ مطلقًا، أَي: غيرُ مقيَّدٍ بالتَّقديرِ المتقدِّمِ **[[وفي رأيٍ]]** آخَرَ[١] فيُقَدِّرُ هذا القائلُ زمانًا **[[مضافًا في < نحوِ >**[٢] **: ضَرْبي زيدًا قائمًا، أَي: زمانُ ضَرْبي زيدًا إذا، أَو إذ كانَ قائمًا]]**[٣] . كما يقدِّرُهُ في ما[٤] في أَوَّلِه (ما)، {و} يكونُ الظرفُ مرفوعَ المحلِّ على الخبرِ في المحلَّيْنِ[٥] .

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) الزيادة من ي، ل.

(٣) من (مضافا.... إلى.... قائماً) ساقطة من ك.

(٤) (في) ساقطة من ك، ي.

(٥) ينظر المقتصد ١/ ٢٤٣، ٢٤٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٧.

خبرُ إنَّ وأَخواتِهَا

[[خبرُ إنَّ وأَخواتِهَا [1]: هوَ المسندُ]] وذا يشملُ خبرَ المبتدإِ، وخبرَ كانَ وأَخواتِهَا، وثاني مفعولَيْ بابِ عَلِمْتُ، والفعلَ من نحوِ: قامَ زيدٌ. وبالجملةِ دخلَ فيهِ كلُّ مسندٍ، وخرَجَ كلُّ مسندٍ إليهِ. [[مِنْ معمولِهَا]] [2]، أَي: من معمولِ (إِنَّ) وأَخواتِهَا، فخرجَ الكلُّ إلاَّ خبرُ هذا البابِ، ويُنْقَضُ [3] بمَا نَقَضَ بِهِ الرَّضي تعريفَ الكافيةِ [4]. وهو صفةُ (٧٣/ ظ) اسمِ إنَّ في قولِنَا: إنَّ رجلاً حَسَنًا غلامُهُ في الدَّارِ، فإنَّ حَسَنًا مسندٌ معمولٌ لــ (إنَّ) وليسَ خبرًا لها [5]. [[وأَمرُهُ]]، أَي: وأَمْرُ خبرِ هذا البابِ (كأَمْرِ خبرِ المبتدإِ) [6] في أَقسامِهِ من كونِهِ مفردًا جامدًا ومشتقًّا وجملةً، وفي أَحكامِهِ وشرائطِهِ. وبالجملةِ أَمرُهُ كأمرِهِ في كلِّ شيءٍ [[إلاَّ في تقديمِهِ]] فإنَّ الخبرَ لا يتقدَّمُ {على الاسمِ، وفي بابِ المبتدإِ يجوزُ تقديمُهُ} عليهِ على ما مَرَّ [7] [[إلاَّ ظرفًا]] استثناءٌ مفَرَّغٌ في الأَحوالِ، والتقديرُ: إلاَّ في تقديمِهِ، فلا يتقدَّمُ في حالٍ من الأَحوالِ إلاَّ في حالِ كونِهِ ظرفًا، فيقدَّمُ كخبرِ المبتدإِ، وذلكَ لاتساعِهِم في الظُّروفِ [8]، لتنزُّلِهَا من الأَشياءِ منزلةَ نفسِهَا، وقوعِهَا فيها، ولأَنَّها لا تنفكُّ عنها. ومرادُهُ بالظَّرفِ ما يشملُ [9] المفعولَ فيهِ، وما أُجرِيَ مجراهُ، وهو الجارُّ والمجرورُ، للمناسبةِ [10] بينَ البابينِ، إذ كلُّ ظرفٍ في تقديرِ جارٍّ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠١، ولباب الإعراب ٢٧١ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٩.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٩.

(٣) في ك، ي: وينتقض، وهو وجه.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١١٠: "..... فإنَّ نحو حسنًا في قولك: إنَّ رجلاً حسنًا غلامُهُ في الدار، مسندٌ إلى غلامه بعد دخول إنَّ وليس بخبرها ". وينظر ١/ ١٠٩ من شرح الكافية للرضي.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٠.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٢، ولباب الإعراب ٢٧١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٩.

(٧) ينظر ق ٥٩ ظ.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٠-١١١.

(٩) في الأَصل: ما يشتمل، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في الأَصل: وللمناسبة، بزيادة الواو، ولم ترد هذه الزيادة في سائر النسخ فأسقطناها لأنها مقحمة.

ومجرور، ويحتاجُ إلى الفعلِ أو معناهُ [(١)]، كاحتياجِ الجارِّ والمجرورِ[(٢)]. ويردُ على الأوَّلِ، وهوَ كونُ (أمرِه كأمرِ خبرِ المبتدإِ) أنَّ خبرَهُ يكونُ[(٣)] مفردًا يتضمَّنُ مالَهُ صدرُ الكلامِ، كـ: أينَ زيدٌ [(٤)]؟ وهنا لا يجوزُ ذلكَ، وأيضًا فلامُ الابتداءِ تدخلُ هنا [(٥)]، نحوُ: إنَّ زيداً لقائمٌ، قياسًا، ولا تدخلُ على خبرِ المبتدإِ [(٦)] إلاَّ شاذًّا.

[[ويجبُ حذفُهُ]] أي: حذفُ الخبرِ هنا [[في ليتَ شعري، إنْ نابَ عنهُ جملةٌ استفهاميَّةٌ]][(٧)] كقولِ زهير [(٨)]:

ألاَ، ليتَ شعْري، هَلْ يَرى النَّاسُ ما أَرَى ... مِنَ الأمْرِ، أَو يَبدُو لَهُمْ مَا بَدَا لِيَا؟

وقول الآخر[(٩)]:

ألاَ ليتَ شِعْري، هَلْ أَبيتَنَّ لَيْلَةً ... بوادٍ وحَوْلِي إذخرٌ وجليلُ؟

هذا رأيُ ابنِ يعيش [(١٠)]، وهوَ أنَّ الخبرَ محذوفٌ لسدِّ الاستفهامِ مسدَّهُ كسدِّ جوابِ لَوْلاَ مسدَّ خبرِ المبتدإِ الواقعِ بعدَها. واعترضَهُ[(١١)] الرضي بأنَّ محلَّ خبرِ (شِعْرِي) الذي هوَ مصدرٌ بعدَ جميعِ معمولاتِهِ فمحلُّهُ بعدَ الاستفهامِ، فكيفَ يكونُ

(١) في الأصل: ومعناه، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١١.

(٣) في ل: قد يكون، بزيادة (قد).

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٨.

(٥) ينظر الجنى الداني ١٦٢.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٥، ومغني اللبيب ٣٠٢.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٣، ١٠٥، والارتشاف ٢/ ١٣٦ والمساعد ١/ ٣١٢.

(٨) شعره ١٦٧.

(٩) نسبه العيني في عمدة القارئ ١٠/ ٢٥٠، إلى أبي بكر بن غالب بن عامر الجرهمي، ونسبه صاحب التاج (جلل) إلى بلال رضي الله عنه. والبيت بلا عزو في شواهد التوضيح ٦١، والمساعد ١/ ٣١٢.

(١٠) هو موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي المشهور بابن يعيش، من كبار أئمة العربية، له شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني، توفي سنة ٦٤٣هـ. وفيات الأعيان ٢/ ٣٤١، وبغية الوعاة ١/ ٣٥١-٣٥٢، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٨. وينظر رأيه في شرح المفصل له ١/ ١٠٥.

(١١) في الأصل: واعترض، وما أثبتناه من سائر النسخ وهو موافق لاعتراض الرضي على ابن يعيش كما في شرح الكافية ٢/ ٣٦٣.

الاستفهامُ في مقامِ الخبرِ، ومقامُهُ بعدَهُ؟ قال: بَلْ هوَ خبرٌ وَجَبَ حذفُهُ بلا سادٍّ مسدَّهُ لكثرةِ الاستعمالِ [١]. قلتُ: وهوَ خرقٌ للقاعدةِ المقرَّرَةِ بغيرِ ثبتٍ. ولقائلٌ أَنْ يدَّعِيَ أَنَّ الشعرَ هنا بمعنَى المشعورِ [٢]، وأَنَّ الاستفهاميَّةَ خبرٌ على تقديرِ مضافٍ. فإذا قلتَ ليتَ شعري هَلْ زيدٌ قائمٌ، كانَ المعنَى ليتَ مشعوري، جوابُ: هَلْ زيدٌ قائمٌ؟ وجوابُ هذا إمَّا بإثباتِ القيامِ (٧٤ / و) أَو نفيِهِ، فصارَ الحاصلُ: ليتَ مشعوري قيامُ زيدٍ أَو عدمُهُ، وحينئذٍ فلا يَرِدُ قولُ الرضي (الاستفهاميَّةَ)[٣] من حيثُ المعنَى مفعولُ المصدَرِ، إذ المبتدأُ لا يكونُ ذلكَ المصدرَ حتَّى يُخبَرَ بِهِ عنْهُ كما عرفتَهُ، وإِنَّما قالَ: (إن نابَ عنهُ جملةٌ استفهاميَّةٌ) لأَنَّهُ لو لم تنبْ عنهُ، جازَ الإثباتُ والحذفُ عندَ قيامِ القرينةِ، نحو: ليتَ شِعْرِي حسنٌ.

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦٣.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ٥٣١.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦٣.

خبرُ لاَ الَّتي لِنَفْيِ الجِنْس

[[خبرُ لاَ الَّتي لنفسِ الجنسِ [١]]] لا (لا) التي بمعنَى ليسَ. [[هوَ المسندُ]]، فدخلَ أحدُ قسميَ المبتدإِ، وهوَ الوصفُ من نحوِ: أقائمٌ الزيدانِ؟ وخبرُ المبتدإِ، وخبرُ (إنَّ) وأخواتِهَا، وغيرُ ذلكَ مِمَّا يصدقُ عليهِ أَنَّهُ مسندٌ. [[مِنْ معمولِهَا]] أَي: معمولِ (لا) المذكورةِ، فخرجُ ما عَدَا الخبرِ في هذا البابِ، لكن يردُ عليه: لا رجلَ ظريفًا غلامُهُ عندَكَ، لصدقِ المسندِ على (ظريفًا) المذكورِ [٢]، مَعَ أَنَّهُ ليسَ بخبرِهَا. كما وَرَدَ مثلُ ذلكَ فيما مرَّ [٣]. [[ولا يتقدَّمُ]]، أَي: خبرُ (لا) هذهِ [[وإنْ]] كانَ [[ظرفًا]] [٤]، لضعفِ عملِ (لا) من حيثُ إِنَّهَا في الأَصلِ لا تختصُّ بالاسمِ، فحقُّهَا أَنْ لا تعملَ [٥]، لكن حُمِلَتْ على (إِنَّ) كما ستعرفُهُ، فأُعْمِلَتْ، وهوَ سببٌ ضعيفٌ يتقاصَرُ بِهِ خُطَاهَا عن اللُّحوقِ، بأَنَّ المحمولةَ هيَ عليها، فَمِنْ ثَمَّ قيلَ: إنَّ في الدَّارِ زيدًا، لقوَّةِ (إِنَّ) وامتنعَ مثلُ هذا في (لا) لضعفِهَا. [[وبنُو تميمٍ لا يُثْبتونَهُ]] [٦] أَي: الخبرَ المذكورَ، وينبغي أَنْ يُقَيَّدَ هذا بأنْ يُعلَمَ الخبرُ، أمّا إذا لَمْ يُعْلَمْ لانتفاءِ القرينة الدَّالَّة عليه، <فــ> [٧] لم يجزْ حذفُهُ عندَ أحدٍ من العربِ، لا التميميين ولا غيرِهِمْ [٨]، نحوُ: " لا أَحَدَ أغيرُ مِنَ اللهِ" [٩]. قالَ ابنُ قاسم [١٠] وغيرُهُ: "ومَنْ نَسَبَ إِلى التميميينَ التزامَ الحذفِ مطلقًا كالزمخشري [١١]، أَو بشرطِ أَنْ لا يكونَ ظرفا كالجزولي [١٢]، فليسَ بمصيبٍ. قلتُ: إذا كانَ شرطُ الحذفِ قيامَ القرينةِ الدَّالَّةِ على

---

(١) ينظـــر شـــرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٥، ولباب الإعراب ٢٧٣ن وشرح الكافية للرضي ١/ ١١١.

(٢) في الأَصل: المذكورة، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر ق ٧٣ و- ٧٣ظ.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٢٧٣، والارتشاف ٢/ ١١٠.

(٥) في الأَصل: فحقه ان لا يعمل، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١١.

(٧) الزيادة يقتضيها السياق.

(٨) ينظر المفصل ١/ ٩١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٢.

(٩) تنظـــر روايـــات الحديث في صحيح مسلم ٤/ ٢١١٤، ٢١١٥، وورد الحديث في شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٦-٥٣٧، ومغني اللبيب ٧٨٨.

(١٠) شرح التسهيل للمرادي ورقة ١٠٤.

(١١) المفصل ١/ ٩١. وينظر شرحه لابن يعيش ١/ ١٠٧.

(١٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٣٣٧، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٢.

ما يحذفُ لم يكنْ تَرْكُ التنبيه على وجودِ قرينةِ المحذوفِ خطأً، بناءً على اشتهارِ الشَّرطِ عندَ القومِ، فَتَرْكُ ذكْرِه يكونُ اتِّكالاً على ما هوَ معلومٌ مشتهرٌ". والحجازيونَ يفصلونَ، فإنْ عُدمَتِ القرينةُ وجبَ الذِّكْرُ كما مَرَّ، وإنْ وُجِدَتْ، فلا يوجبُونَ الحذفَ حينئذ كالتَّميميينَ، ولكن يجوِّزُونَهُ وهوَ عندَهُم أَكثرُ من الإثباتِ، نحوُ: ﴿ لا ضَيْرَ ﴾ [1]، و" لاَ سيفَ إِلاَّ ذُو الفِقَارِ، ولا فَتَى إِلاَّ عليٌّ " [2].

(١) الشعراء ٥.

(٢) ينظـــر البيان لابن الأنبياء ١/ ١٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٧ وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٥، والتاج (فقر).

اسم ما ولا المشبهتين بليس

[[اسمُ مَا ولاَ المشبهَّتَيْنِ بليسَ]] [1] في النَّفي والدخولِ على المبتدإِ والخبرِ، [[هوَ مسندٌ إِليهِ]]، فدخَلَ [2] الفاعلُ والمبتدأُ واسمُ إِنَّ (٧٤ / ظ) وأخواتِهَا. وبالجملةِ دخلَ فيه كلُّ مسندٍ إِليهِ، لكن خَرَجَ ما عدا المعرَّفِ بقولِه: [[من معمولِهمَا [3]، ولضعفِ مشابهَةِ لاَ]] بليسَ [[شَذَّ عمَلُهُ]]، < أي: عَمَلُ لاَ، وذِكْرُ الضَّميرِ العائدِ إِليه بتَأْويلِ: هذا اللَّفظِ، أَو باعتبارِ الحرفِ. ووجهُ الضَّعْفِ قصورُ مشابَهتِهَا لِلَيسَ في خصوصِ النَّفي، لأَنَّ (ليسَ) لنفي الحالِ، و(لا) ليسَ كذلكَ، بل مشابهتُهَا لَهَا في مطلقِ النَّفي، فلذلكَ شَذَّ عملُهَا عملَ ليسَ> [4].

[[ولا تدخُلُ [5] إِلاَّ على النَّكرةِ]] [6] لأَنَّها أَخفُّ من المعرفةِ فأُوثِرَ بها العاملُ الضعيفُ قضاءً لحقِّ المناسبَةِ كما في قولِهِ [7]:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ... ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقيَا

واستُشْهِدَ بقولِ الشَّاعرِ [8]:

نَصَرْتُكَ إِذْ لا صاحِبٌ غيرَ خاذلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصنًا بالكُماةِ حَصِينَا

قالَ ابنُ هشامٍ: ولا دليلَ فيهِ، لاحتمالِ أَنْ يكونَ الخبرُ محذوفًا و(غيرَ) استثناءٌ [9].

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٨، ولباب الإعراب ٢٧٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٢.

(٢) في ي: فيدخل.

(٣) في الأَصل: معمولها، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) الزيادة من ل: ووردت الزيادة مضطربة في ك، ي: (اي عمل لا، وذكر الضمير العائد اليها بتأويلها بالمذكور. ووجه الضعف قصور مشابهتها لليس في خصوص النفي لأن ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك، بل تأويلها بتأويل اللفظ او باعتبار مشابهتها لها في مطلق النفي، ولذلك شذ عملها عمل ليس).

(٥) في ك، ل، ي: ولم.

(٦) ينظر الجنى الداني ٣٠١.

(٧) بلا عزو في الجنى الداني ٣٠١، ومغني اللبيب ٣١٥، ٣١٦، والمساعد ١/ ٢٨٢، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ١/ ٣١٣، والهمع ٢/١١٩، والدرر ١/ ١٩٧.

(٨) بلا عزو في الجنى الداني٣٠١، ومغني اللبيب٣١٦، والمساعد١/٢٨٢، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ١/ ٣١٤.

(٩) مغني اللبيب ٣١٦.

وقـــد أَجازَ ابنُ جني [(١)] وابنُ الشجري [(٢)] إِعمالَهَا في المعارفِ [(٣)]، وعليهِ ظاهرُ قولِ النابغةِ الجعدي [(٤)]:

بَــدَتْ فِعْلَ ذِي حُبٍّ [(٥)] فَلَمَّا تبعتُهَا ... تَــوَلَّتْ ورَدَّتْ حاجَتِــي في فُؤادِيَا

وحَلَّــتْ ســوادَ القَلْــبِ لا أَنَا باغيًا ... ســِوَاهَا ولا عَــنْ حُــبِّهَا مُتَرَاخِيَا

ويحتملُ أَنْ يكونَ التقديرُ: لا مثلي باغيًا، فلا يكونُ في البيتِ دليلٌ، كذا قيلَ [(٦)]. وهوَ ضعيفٌ. وهنا انقضَى كلامُ المؤلِّفِ في المرفوعِ، وهوَ القسمُ الأَوَّلُ، ثُمَّ شَرَعَ في المنوصباتِ، وهوَ القسمُ الثاني، فقال:

---

(١) الارتشاف ٢/ ١١٠، والجنى الداني ٣٠٢، ومغني اللبيب ٣١٦، وابن جني النحوي ٣١٥.

(٢) هــو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي، المعروف بابن الشجري، له الأمالي الــشجرية، والحماســة الشجرية، وشرح اللمع لابن جني وغيرهما. توفي سنة ٥٤٢هـــ. معجم الأدباء ٧/ ٢٤٧، وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٦، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٤. وينظر رأيه في الأمالي الشجرية له ١/ ٢٨٢.

(٣) ينظر التسهيل ٥٧، الجنى الداني ٣٠٢، والهمع ٢/ ١٢٠.

(٤) شــعره ١٧١. والبيــتان في شرح الأَلفيَّة لابن عقيل ١/ ٣١٥، والمساعد ٢/ ٢٨٢ وفيهما: فعل ذي ود. وفي الاول: وبقــت حاجتي. وفي الثاني: سواها ولا في حبها متراخيا. والبيت الثاني من شواهد الجنى الداني ٣٠٢ ومغني اللبيب ٣١٦.

(٥) في الأَصل: حب بي، مكان: ذي حب، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر الهمع ٢/ ١٢٠ن وشرح الأَلفيَّة للأشموني ١/ ٢٥٣-٢٥٤.

المفعولُ المطلقُ

[[المنصوبُ: ما اشتملَ على عَلَمِ المفعوليَّةِ]] (١). والكلامُ عليهِ يُفهَمُ مِمَّا سبقَ من الكلامِ على قولِهِ: المرفوعُ ما اشتملَ على عَلَمِ الفاعليَّةِ. **[[والمفعولُ المطلقُ]]** (٢)، أَي: الذي يصدقُ عليهِ قولُنَا مفعولٌ صدقًا غيرَ مُقَيَّدٍ بالجارِّ، **[[ما معناهُ معنَى فعلٍ مذكورٍ]]** (٣) لفظًا، نحوُ: ضربتُ ضربًا، أَو حكمًا، نحوُ: حمدًا وشكرًا. **[[مُجَرَّدًا عَنِ الزَّمانِ]]** (٤)، وذلكَ لأنَّ الفعلَ يدلُّ على الحدثِ والزَّمانِ، فمتى جَرَّدْتَهُ عن الزَّمانِ لم يبقَ إلاَّ مفهومُ الحدثِ، وهو بعينِهِ مفهومُ المصدَرِ، لكن لا يخفى أَنَّ هذا التَّعريفَ غيرُ مطَّردٍ، لدخولِ بعضِ ما ليسَ بمفعولٍ مطلقٍ من أَنواعِ المصدرِ، نحوُ: كرهتُ كراهتي، وأحببتُ حبِّي، وأبغضتُ بغضي، على أَنَّ المنصوباتِ مفعولٌ بِهَا (٥)، ولا منعكسٌ لخروجِ ما يدلُّ على زمانِ المفعولِ المطلقِ، نحوُ: اصطحبتُ اصطحابًا (٦)، واغتبقتُ اغتباقًا (٧) وفيهِ بحثٌ (٨)، ولخروجِ ما يدلُّ على العدَدِ والنَّوعِ منهُ، لأَنَّ مفهومَهُمَا زائدٌ على مفهومِ الفعلِ المجرَّدِ عن الزَّمانِ، فلا يصدقُ أَنَّ معناهُمَا هوَ عينُ معناهُ، فالأَوْلَى في تعريفِهِ ما قالَهُ (٧٥ / و) صاحبُ العبابِ (٩): مصدرٌ، أَو جارٍ مجراهُ، يُذْكَرُ من جهةِ صدورِهِ عن الفاعلِ (١٠)، **[[ذُكِرَ للتَّأكيدِ]]** (١١)، والمرادُ بِهِ المصدرُ الذي هوَ مضمونُ الفعلِ من غيرِ زيادةٍ. قال الرضي: " وهوَ في الحقيقةِ تأكيدٌ لذلكَ المصدرِ الذي هوَ مضمونُ الفعلِ، لكنَّهُم سمَّوهُ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٢.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٠٩-١١٠، ولباب الإعراب ٢٧٥، وشرح الكافية للرضي١/ ١١٣.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٣.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٢٧٥.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٤.

(٦) اللسان (صبح).

(٧) اللسان (غبق).

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١.

(٩) هو السيد جمال الدين عبد الله محسن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار وقد تقدمت ترجمته في ق ١٦ و.

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٠٢.

(١١) لباب الإعراب ٢٧٥، والارتشاف ٢/ ٢٠٢.

تأكيدًا للفعلِ [(١)] توسُّعًا، فقولُكَ: ضربتُ، بمعنَى أحدثتُ ضربًا، فَلَمَّا ذكرتَ بعدَهُ ضربًا صارَ بمنزلةِ قولِكَ: أحدثتُ ضربًا ضربًا " [(٢)].

[[وهُوَ]]، أَي: المفعولُ المطلقُ التأكيدي (فقط)، أَي: دونَ العدَدِي والنَّوعي [[لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ]] [(٣)]، لأَنَّهُ موضوعٌ للحقيقَةِ المشتركَةِ بدليلِ صحَّةِ إطلاقِهِ للقليلِ والكثيرِ على اختلافِ أَنواعِهِ [(٤)]، فيتعذَّرُ أَنْ يُثنَّى وأَنْ يُجْمَعَ، إِذِ التَّثنيةُ والجَمْعُ يستدعيانِ تحقيقَ[(٥)] التَّعَدُّدِ، والحقيقةُ من حيثُ هيَ حقيقةٌ لا تُعَدُّدَ فيها، فاستحالَ تثنيةُ الدَّالِّ عليها وجمعُهُ {و} هذا بخلافِ [(٦)] ما للعدَدِ ومَا [(٧)] للنَّوعِ لإمكانِ تَعَدُّدِ [(٨)] المتميِّزِ [(٩)] منهما، فجازَ فيهما التثنيةُ والجمعُ عندَ القصدِ إِلى ذلكَ. [[أَو للعَدَدِ]] وهوَ ما يُصاغُ للمرَّةِ أَو أَكثر، نحوُ: جَلستُ جَلْسَةً وجَلستينِ وجَلسات، بفتحِ الجيمِ فيهنَّ، وهذا معطوفٌ على التأكيدِ من قولِهِ (ذُكِرَ للتأكيدِ). وقولُهُ: [[أَوللنَّوعِ]] [(١٠)] عطفًا[(١١)] على التأكيدِ أَو [(١٢)] العدَدِ، وقولُهُ: [[بصيغتِهِ]] حالٌ منهُ، يعني أَو ذُكِرَ للنَّوعِ حالةَ كونِهِ مدلُولاً على نوعيَّتِهِ بصيغتِهِ الموضوعَةِ لذلكَ، نحوُ: جَلستُ جِلْسَةً [(١٣)] بكسرِ الجيمِ. [[أَو اسمٍ خاصٍّ]] نحو: رَجَعَ القَهْقَرَى [(١٤)]، ولكن هذا مِمَّا لا يلاقي الفِعْلَ في الاشتقاقِ وسيأتي. [[أَو صفةٍ مَعَ وجودِهِ]]، أَي: وجودِ الموصوفِ، نحوُ: جلستُ جلوساً حسنًا [(١٥)]. [[أَو مَعَ

---

(١) في الأَصل: للمفعول، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ١١٤.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٢٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٤، والارتشاف ٢/ ٢٠٥.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٥، والارتشاف ٢/ ٢٠٥.

(٥) في ل تحقق، وهو وجه.

(٦) في ك: يخالف، وفي ي: مخالف، وكلاهما تحريف.

(٧) (ما) ساقطة من ك، ل.

(٨) في ي: التعدد، وهو تحريف.

(٩) في ل: التمييز، وهو تحريف.

(١٠) في ل: أو النوع، وهو تحريف. وينظر لباب الإعراب ٢٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٤.

(١١) في ك، ي، ل: عطف وهو خطأ.

(١٢) في ك، ي: أو على، وهو وجه، وفي ل: أي: العدد مكان أو العدد وهو تحريف.

(١٣) ينظر لباب الإعراب ٢٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٤.

(١٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢٣.

(١٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٤.

حذفِهِ]][1]، نحوُ: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا ﴾ [2]، أي: عَمِلَ عملاً صالحًا. [[أو]] مَعَ [[حذفِهِمَا]] أي: الصفةِ والموصوفِ، نحوُ: ﴿أَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عزيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ [3]، أي: أخذاً مثلَ أَخْذِ عزيزٍ. [[أو بتعريفِ العَهْدِ]] كما إذا أشرتَ إلى ضربٍ معهودٍ شديدٍ أو خفيفٍ أو غيرِ ذلكَ، فتقولُ: ضربتُهُ الضَّرْبَ [4]. [[سواءٌ كانَ]] المفعولُ المطلقُ [[مصدَرَهُ]] أي: مصدرَ فعلٍ مذكورٍ، كضربتُ ضربًا [[أو]] كانَ [[غيرَهُ]]، أي: غيرَ مصدرِ فعلٍ مذكورٍ [[ممَّا هوَ مصدرٌ لاقاهُ]]، أي: لاقَى الفعلَ المذكورَ [[في الاشتقاقِ]] [5]، نحوُ: ﴿ واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [6] [[أَوْ لاَ]]، يعني: أو لم يلاقِه في الاشتقاقِ، نحوُ: قعدتُ جلوساً [7]. ومذهَبُ سيبويهِ في القِسْمَيْنِ (٧٥ /ظ) أَنَّ المصدرَ منصوبٌ بفعلِهِ المقدَّرِ [8] أَي: واللهُ أنبتَكُم فنبَتُّم من الأرضِ نباتًا، وقعدتُ وجلستُ جلوسًا [9]. ومذهبُ المازني[10] والمبرِّدِ [11] أَنَّهُ منصوبٌ بالفعلِ الظَّاهِرِ [12]. قالَ الرضي: " وهوَ أَوْلَى، لأنَّ الأَصلَ عدمُ التَّقديرِ ولا ضرورةٌ إِليهِ" [13]. [[أو نوعُهُ]] [14] بالرَّفْعِ عطفًا على مصدرٍ من قولِهِ (مِمَّا هُوَ مصدرٌ)، والضميرُ المضافُ إِليهِ عائدٌ إلى

---

(١) المصدر السابق ١/ ١١٤.

(٢) النحل ٩٧، وفصلت ٤٦، والجاثية ١٥.

(٣) القمر ٤٢.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٥، والارتشاف ٢/ ٢٠٣.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١١، ولباب الإعراب ٢٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٦.

(٦) نوح ١٧. وينظر معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٣٠، والبيان لابن الأنبياء ٢/ ٤٦٤، ٤٦٥.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٢، ولباب الإعراب ٢٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٦، والارتشاف ٢/ ٢٠٣.

(٨) الكتاب ١/ ٣٨٣، ٤/ ٨١، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٦، والارتشاف ٢/ ٢٠٢-٢٠٣، ومنهج السالك ١٣٨، والنكت للسيوطي ١/ ٦٣١.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٦، ومنهج السالك ١٣٨.

(١٠) شرح الكافية للرضي ١/ ١١٦، والارتشاف ٢/ ٢٠٣، والهمع ٣/ ٩٨.

(١١) المقتضب ٣/ ٢٠٤.

(١٢) ينظر شرح العمدة ٦٩١، وشرح الكافية للرضي١/ ١١٦، والارتشاف ٢/ ٢٠٣، والمساعد ١/ ٤٦٧.

(١٣) شرح الكافية للرضي ١/ ١١٦.

(١٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١١، ولباب الإعراب ٢٧٦، والارتشاف ٢/ ٢٠٣.

الفعلِ، نحوُ: قَعَدَ القرفصاءَ، وهذا [١] مصدرٌ لا يلاقي [٢] الفعلَ في الاشتقاقِ، وليسَ مثلَ: قعدتُ جلوسًا، لأنَّ هذا دالٌّ على النَّوعِ. [[أو آلتُهُ]] [٣] أي: آلةُ الفعلِ، نحوُ: ضربتُهُ سوطًا أَو سوطينِ أَو أسواطًا، والأَصلُ: ضربتُهُ ضربةً أَو ضربتينِ أَو ضرباتٍ، فَحُذِفَ المصدرُ المرادُ بِهِ العدَدُ، وَأُقيمَتْ الآلةُ مقامَهُ، دالَّــةً بإفــرادِهَا وتثنيتِهَا وجمعِهَا على العدَدِ المرادِ، فــ (سوطًا) مثلاً، نُزِّلَ منزلَةَ المصدرِ مبالغةً، فصدقَ[٤] أَنَّهُ غيرُ مصدرٍ يلاقي الفعلَ المذكورَ في الاشتقاقِ، وليسَ بنوعٍ، ولكنَّهُ آلتُهُ [٥]. [[أو جَوْهرٌ]] [٦]، نحوُ: تُرْبًا، وجندَلاً، من أَسماءِ[٧] الأعيانِ التي جُعِلَتْ بمنزلَةِ المصادرِ [٨] وليستْ بنوعٍ ولا آلةٍ. وجَعَلَ الرضي هذا من قبيلِ ضربتُهُ سوطًا، والأَصلُ: رميتُهُ رميًا بتُرْبٍ وجَنْدَلٍ [٩]. وفي كتابِ سيبويهِ: " واختُزِلَ [١٠] الفعلُ هنا - يعني في تربًا - لأَنَّهُم جعلُوهُ بدلاً من قولِكَ: تَرِبَتْ يَدَاكَ [١١]. وفيهِ [١٢] في موضعٍ آخرَ: أنَّ أَتميميًّا مَرَّةً وقيسيًّا أُخرَى، بدلٌ من اللَّفظِ بقولِكَ: أَتَتَيَّمُ مَرَّةً وتَتَقَيَّسُ أُخرى، فصارَ هذا كما كانَ تُربًا وجَندَلاً بدلاً من تَرِبَتْ يداكَ وجُنْدِلَتْ لو تُكُلِّمَ به [١٣]. [[أَو صفةٌ]] قائمةٌ مقامَ المصدرِ نحوُ: هنيئًا لَكَ، أَي: هَنَّأَهُ لكَ، وعائذًا بِكَ [١٤]، أَي: عياذًا، مثلُ: قُمْ قائمًا، أَي: قيامًا. قالَ ابنُ مالك [١٥]: والأَصحُّ كونُ الأَسماءِ مفعولاتٍ بها،

---

(١) في ك، ي: فهذا.

(٢) بعدها في الأَصل زيادة (على) وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) الأُصول ١/ ١٦٩، والتسهيل ٨٧، ولباب الإعراب ٢٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٥.

(٤) في الأَصل: فصدقت، ولما أَثبتناه في سائر النسخ.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٥.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٢، والارتشاف ٢/ ٢٠٥.

(٧) في ك: الاسماء، وهو وجه.

(٨) في الأَصل: المصدر، وما أَثبتناه من سائر النسخ، وينظر لباب الإعراب ٢٧٩.

(٩) شرح الكافية ١/ ١١٨.

(١٠) أي: ترك.

(١١) الكتاب ١/ ٣١٤-٣١٥.

(١٢) أي: في الكتاب.

(١٣) الكتاب ١/ ٣٤٥ وينظر المقتضب ٣/ ٢٢٢.

(١٤) ينظر الكتاب ١/ ٣١٤-٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٤٠-٢٤١.

(١٥) التسهيل ٨٩، وشرحه لابن مالك ورقة ٩٧، وينظر المساعد ١/ ٤٧٩-٤٨٢.

فيقدَّرُ: أَلْزَمَهُ اللهُ تُرْبًا وأَطْعَمَهُ تُرْبًا، وكذا جندَلاً، وكونُ الصِّفاتِ أَحْوَالاً مؤكِّدَةً لعامِلِهَا المقدَّرِ، أَي: هَنُؤَ الطَّعامُ هنيئًا لكَ، وأَعوذُ عائذًا بِكَ، فهوَ مِنْ باب ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [١]. [[ولا يَنْصِبُ فِعْلٌ]] واحدٌ [[مصدَرَيْنِ]] [٢] بطريقِ الأَصالَةِ، [[ونَصْبُ]] المصدرِ [[الأَوَّلِ]] وهوَ عِلْمُ اليقينُ [[في نحوِ أَعْلَمْتُ عِلْمَ اليَقِينِ إعلامًا، بِمُقَدَّرٍ بِفِعْلٍ]]، وذلكَ (٧٦/و)، لأَنَّ الثاني وهوَ (إعلامًا) منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ من أَعْلَمْتُ، فتعيَّنَ كونُ النَّاصبِ للأَوَّلِ مقدَّرًا، أَي: عَلِمْتُ عِلْمَ اليقينِ. [[وقد يُضْمَرُ عامِلُهُ]]، أَي: عامِلُ المفعُولِ المطلَقُ لِقيامِ قَرِينةٍ [[جــوازًا]] [٣]، أَي: إِضمارًا ذا جوازٍ[٤]، أَو جائزًا بِجَعْلِ المَصْدَرِ بتأْويلِ اسمِ الفاعِلِ، أَو التَّقديرُ: يجوزُ جوازًا، والفعليَّةُ حالٌ من ضميرِ المصدرِ المحذوفِ، أَي: وقد يضمرُهُ، أَي: وقد يضمرُ الإِضمارُ عاملَهُ، فإِنْ قلتَ: هلاَّ جعلتَهَا صفةَ محذوفٍ، أَي: إضمارًا يجوزُ جوازًا؟ قلتُ: لفقدِ الشَّرطِ المسوِّغِ لحذفِ الموصوفِ بالجملَةِ وقد مَرَّ [٥]. ثُمَّ هذا المصدرُ الذي يجوزُ إِضمارُ عامله لا فرقَ بينَ أَنْ يكونَ غيرَ مؤكِّدٍ، كأَنْ يقالَ: أَلَمْ تجلس؟ فتقولُ: بَلَى جلوسًا طويلاً، أَو بَلَى جلستينِ، وكأَنْ [٦] تقولَ لِمَنْ قَدِمَ من سفرٍ: قدومًا مباركًا، وبينَ أَنْ يكونَ مؤكِّدًا، نحو: أَنتَ سيرًا. وخالفَ في الثاني ابنُ مالك مُدَّعيًا أَنَّ حذفَ عاملِهِ ممتنعٌ، لأَنَّهُ إِنَّما جِيءَ بِهِ لتقويتِهِ وتقريرِ معناهُ، والحذفُ منافٍ لَهُمَا [٧]. وَرَدَّهُ ابنُهُ بأَنَّهُ قد حُذِفَ جوازًا في نحوِ: أَنتَ سيرًا، ووجوبًا في نحوِ: أَنتَ سيرًا سيرًا، وفي نحوِ: سقيًا ورعيًا [٨]. [[ولزومًا سماعًا]] [٩]، أَي يسمعُ حذفُهُ سماعًا، ولا يقاسُ عليهِ، لأَنَّهُ لم يُعْلَمْ لذلكَ ضابطٌ كلِّيٌّ بالاستقراءِ يُعْلَمُ أَنَّهُم يحذفونَ الفعلَ مَعَهُ لزومًا، وقد مثَّلَ ابنُ

---

(١) النساء ٧٩، وينظر البيان لابن الأنبياء ١/ ٢٦١.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٣، والتسهيل ٨٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٦.

(٤) في ك: جوازًا ، وهو خطأ.

(٥) ينظر ق ٧٥ و.

(٦) في الأَصل: فكان، تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٧.

(٨) شرح الأَلفيَّة لابن الناظم ١٠٤ وينظر أَوضح المسالك ٢/ ٢١٦.

(٩) ينظر شرح الوافية نظم الكافية ١٨٦، ولباب الإعراب ٢٧٨.

الحاجب(١) وغيرُهُ (٢) لهذا القسمِ بنحوِ: سقيًا ورعيًا وجدعًا وحمدًا وشكرًا وعجبًا (٣).
قالَ الرضي: " الذي أَرَى أَنَّ هذهِ المصادرَ وأَمثالَهَا إِنْ لَمْ يأْتِ (٤) بعدَهَا ما يُبَيِّنُهَا ويُعَيِّنُ ما تعلَّقَتْ بِهِ من فاعلٍ أَو مفعولٍ، إِمَّا بحرفِ جَرٍّ أَو بإِضافَةِ المصدرِ إِليه، فليستْ مِمَّا يجبُ حذفُ فعلِه، بل يجوزُ: سَقَاكَ اللهُ سقيًا، ورعاكَ اللهُ رعيًا، وجدعَهُ اللهُ جدعًا، وشكرتُهُ شكرًا، وحمدتُهُ حمدًا. فأَمَّا (٥) ما بُيِّنَ(٦) بالإِضافةِ أَوبحـــرفِ الجَرِّ، فاعلُهُ، نحوُ: ﴿ كِتَابَ اللهِ ﴾ (٧)، و﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾ (٨)، ونحوُ: سحقاً لَهُ، وبُعْدًا لَهُ، أَو مفعولُهُ، نحو: ﴿ ضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (٩) وسُبحانَ اللهِ، ونحوُ: شكرًا لَكَ، وعجبًا منكَ. ولم يكنْ من قبيلِ النَّوعِ، نحوُ: ﴿ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾ (١٠)، ﴿ وسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ (١١)، فيجبُ حذفُ العاملِ في جميعِ هذا قياسًا " (١٢). وقد عرفتَ ضابطَ ذلكَ. [[وقياسًا]] فيما عُرِفَ الحذفُ < فيه > (١٣) بضابطٍ كلِّيٍّ (٧٦ / ظ) معلومٍ بالاستقراء (١٤) كأَنْ يكونَ [[فيما وَقَعَ]] المصدرُ فيه [[بعدَ جملةٍ يُحتَمَلُ غيرُهُ]]، نحوُ: زيدٌ قائمٌ حقًّا (١٥)، فإِنَّ الجملةَ المتقدِّمَةَ يُحتَمَلُ أَنْ يكونَ مضمونُهَا غيرَ مطابقٍ للواقعِ، فلا يكونُ حقًّا (١٦). ونازَعَ الرضي بأَنَّ الاحتمالَ لهذا عقليٌّ، وإِلاَّ فكلُّ خبرٍ من حيثُ اللَّفظُ لا يدلُّ إِلاَّ على الصدقِ، وأَمَّا الكذبُ فليسَ بمدلولِ اللَّفظِ، بل هوَ نقيضُ مدلولِهِ (١٧). [[أَو لا يُحتَمَلُ]] غيرُهُ،

---

(١) ينظر شرح الوافية نظم الكافية ١٨٦.
(٢) لباب الإعراب ٢٧٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٦، والارتشاف ٢/ ٢١١.
(٣) ينظر الكتاب ١/ ٣١٨، ٣١٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٦، والارتشاف ٢/ ٢١١.
(٤) في الأَصل: ياته، وهو تحريف وما أَثبتناه من سائر النسخ.
(٥) في ك، ي، ل: واما، وكذا في شرح الكافية للرضي ١/ ١١٦.
(٦) في ل: ما يبين، وهو وجه.
(٧) النساء ٢٤.
(٨) البقرة ١٣٨. وينظر الكتاب ١/ ٣٨٢.
(٩) محمد ٤. وينظر البيان لابن الأنبياء ٢/ ١٧٤.
(١٠) إبراهيم ٤٦.
(١١) الإسراء ١٩.
(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١١٦.
(١٣) الزيادة من ي، ل، وفي ك: منه.
(١٤) في الأَصل: باستقراء، وما أَثبتناه من سائر النسخ.
(١٥) ينظر الكتاب ١/ ٣٧٨، ولباب الإعراب ٢٨٠، والارتشاف ٢/ ٢١٥.
(١٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٣، ١٢٤.
(١٧) المصدر السابق ١/ ١٢٤.

نحوُ: لَهُ عليَّ أَلفُ دِرهَمٍ اعترافًا [١]، لأَنَّ اعترافًا دلَّ على عينِ ما دلَّ عليه: لَهُ عليَّ أَلفُ دِرْهَمٍ، بحيثُ لا يحتملُ غيرُهُ، وإِنَّما وجَبَ الحذفُ في القسمينِ لوجودِ القرينةِ وقيامِ شيءٍ مقامَ المحذوفِ، أَمَّا الأَوَّلُ فَنَصْبُ المصدَرِ، إذ هوَ مشعرٌ بالعاملِ المحذوفِ، ولذا لو رُفِعَ، انتفى الإِشعارُ، وأَمَّا الثاني فلأَنَّ الجملةَ قائمةٌ مقامَ ذلكَ العاملِ الذي حُذِفَ. **[[والأَكثرُ]]** بحسبِ الاستعمالِ **[[في الأَوَّلِ]]** وهوَ المصدرُ الواقعُ بعدَ جملةٍ يُحتَمَلُ غيرُهُ، **[[التَّعريفُ]]** باللامِ أَو الإضافةِ [٢]، نحوُ: ﴿ ذلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الحَقِّ ﴾ [٣]، ونحوُ: هذا زيدٌ الحَقَّ، ولا أفعلُ كذا البَتَّةَ [٤]، بوصلِ الهمزةِ على القياسِ. وحَكَى صاحبُ اللُّبابِ: أنَّ القطـعَ فيها مسموعٌ [٥]، بل ادَّعَى شارحُهُ [٦] أَنَّهُ هوَ المسموعُ. ولا أَعرفُ ذلكَ من جهةِ غيرِهِمَا. ومعنى لا أفعلُهُ البَتَّةَ: جزمتُ بأنْ لا أفعلَهُ، وقطعتُ بهِ قطْعَةً واحدةً، لا تَرَدُّدَ فيها، بحيثُ أَجزمُ بِهِ، ثُمَّ يبدو لي، ثُمَّ أَجزمُ بِهِ، فيكونُ قطعتينِ أَو أَكثرَ، بلْ هو قطعةٌ واحدةٌ لا يُثَنَّى فيها [٧] النَّظرُ. هذا معنَى كلامِ الرَّضي [٨].

[[وسُمِّيَ تأكيدًا لغيرِهِ]] [٩]، لأَنَّهُ جِيءَ بِهِ لأَجلِ غيرِهِ لرفْعِ احتمالِهِ. وقالَ ابنُ مالكٍ: لأَنَّهُ غيرُ الجملةِ المتقدِّمَةِ عليه لفظًا ومعنًى، إذ هوَ مؤثِّرٌ في مدلولِهَا، وتصيرُ بِهِ نصًّا [١٠]. **[[وفي الثَّاني التنكيرُ]]** [١١] كما مثَّلْنَاهُ بقولِكَ [١٢]: لَهُ عليَّ ألفُ دِرْهَمٍ

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٨٠، ولباب الإعراب ٢٨٠، والارتشاف ٢/ ٢١٥.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٧٩، ولباب الإعراب ٢٨٠، والارتشاف ٢/ ٢١٥.

(٣) مريم ٣٤. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي برفع"قول"وقرأ عاصم وابن عامر بالنصب.السبعة ٤٠٩، والتيسير١٤٩. وينظر معاني القرآن للفراء٢/٦٧، وعلل النحو لابن الوراق ٢٤١.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٧٩، والارتشاف ٢/ ٢١٥.

(٥) أي: قطع همزة البتة. ينظر لباب الإعراب ٢٨٠.

(٦) أي: شارح اللباب، وهو السيد النقره كار.

(٧) في الأَصل: فيهن وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٤.

(٩) لباب الإعراب ٢٨٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٣.

(١٠) لباب الإعراب ٢٨٠.

(١١) التسهيل ٨٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦٦٧، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ٢/ ١٨١-١٨٣.

(١٢) في ك: بقولنا.

اعترافًا. [[وسُمِّيَ تأكيدًا لنفسهِ]] [١]، لأَنَّهُ يؤكِّدُ مضمونَ الجملةِ الذي هوَ عينُ الاعترافِ. [[أَو]] كانَ المصدرُ [[مُكَرَّرًا]] نحو: أَنتَ سيراً سيراً، [[أَو محصورًا بِإِلاَّ]] نحوُ: ما أَنتَ إِلاَّ سيرًا، [[أَو إِنَّما]] نحوُ: إِنَّما أَنتَ سيرًا [٢]. وفيهِ مناقشةٌ من حيثُ إِنَّ المصدرَ في الموضعينِ محصورٌ [٣] فيهِ لا محصورٌ، [[بعدَ اسمٍ]]، يتعلَّقُ بما قرَّرْناهُ، ليرجعَ إِلى مسأَلَتَي التَّكريرِ والحصرِ جميعًا. والمعنَى: أَو كانَ المصدرُ في الصورتينِ بعدَ اسمٍ [[لا يصلحُ هوَ]] [٤]، أَي: المصدرُ [[خبرًا عنهُ]]، أَي: (٧٧/و) عَنِ الاسمِ الذي وَقَعَ المصدرُ بعدَهُ كما مَثَّلْناهُ، فإِنَّ الاسمَ الذي جاءَ بعدَهُ المصدرُ اسمُ عينٍ، والمصدرُ لا يصلحُ أَنْ يكونَ خبرًا عنهُ [٥]، فوجَبَ الحذفُ في ذلكَ كلِّهِ لاجتماعِ الأَمرينِ: القرينةُ، وهي ما أَسلفناهُ من إِشعارِ النَّصبِ بالمحذوفِ، مَعَ عدمِ صلاحيَّتِهِ للخبريَّةِ لو رُفِعَ، وقيامُ طَرَفَي التَّكريرِ في الأَوَّلِ مقامَ المحذوفِ بشهادَةِ أَنَّ الأَوَّلَ لو أُقيمَ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ داعٍ إِلى التَّكريرِ في الإِقامَةِ، وقيامِ (إِلاَّ) و(إِنَّما) في مسأَلَةِ الحصرِ مقامَ المحذوفِ. [[أَو]] كانَ المصدرُ [[تفصيلاً لأَثرِ مضمونِ جملةٍ]] [٦] متقدِّمَةٍ، نحوُ: ﴿ فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِدَاءً ﴾ [٧]. فقولُهُ: " فَشُدُّوا الوَثَاقَ " جملةٌ متقدِّمَةٌ، ومضمونُهَا: شَدُّ الوَثَاقِ [٨] مأمورٌ بهِ [٩]، وأَثَرُ شَدِّ الوَثَاقِ ذلكَ التفصيلَ. وضابطُ هذا القسمِ أَنْ تتقدَّمَ جملةٌ تتضمَّنُ فوائدَ، فإِذا ذُكِرَتْ فوائدُهَا بأَلفاظِ المصادرِ، وجبَ حذفُ أَفعالِهَا لوجودِ القرينةِ، وهيَ نصبُ المفعولِ المطلقِ، لإِشعارِهِ بالعاملِ المحذوفِ، وقيامِ الجملةِ مقامَهُ [١٠]. وإِنَّمَا اشترطَ تقدُّمَهَا، لأَنَّ

---

(١) ينظر التسهيل ٨٨، ولباب الإعراب ٢٨٠.

(٢) ينظر الكتاب١/٣٣٥، ٣٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش١/١٤، ولباب الإعراب٢٧٩، والارتشاف٢/ ٢١٤.

(٣) في ك: محصوراً، وهو خطأ.

(٤) في الأَصل: أي هو، بزيادة أي، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر الارتشاف ٢/ ٢١٤.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٢٧٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢١.

(٧) محمد ٤. وينظر الكتاب ١/ ٣٣٦، والبيان لابن الأنبياء ٢/ ٣٧٤.

(٨) في ك: شدوا.

(٩) وردت في النسخ كلها (مأمورًا) وهو خطأ، والصحيح ما أَثبتناه لأَنه خبر المبتدأ (شد الوثاق).

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٢١.

المُقَدَّمَ أقعدُ بالعوضِ، من حيثُ وقوعُهُ في محلِّ المعوَّضِ عنهُ [(١)]، إذ الأَصلُ عدمُ التَّقديمِ والتأخيرِ، وإنَّما اشتُرِطَ كونُ التفصيلِ للأثرِ، لا لنفسِ [(٢)] مضمونِ الجملةِ، في ضرورةِ كونِهَا قائمةً مقامَ العاملِ المحذوفِ، وإلاَّ فلو كانَ التفصيلُ لنفسِ مضمونِهَا، لكانَ فعلُهَا هوَ العاملُ، فلا يكونُ قائمًا مقامَ شيءٍ. [[أَو]] كانَ المصدرُ [[علاجًا]] [(٣)] ليسَ بأمرٍ راسخٍ ثابتٍ في موضوعِهِ، وإنَّما هوَ أمرٌ حادثٌ يحصلُ بالمحاولَةِ والعلاجِ، [[للتشبيهِ]] واقعًا [[بعدَ جملةٍ فيها اسمٌ بمعناهُ]] أَي: بمعنَى المصدرِ [[و]] فيها [[صاحبُهُ]]، أَي: صاحبُ المصدرِ، وذلكَ مثلُ قولِكَ: مررتُ بزيدٍ فإذا لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى، فالمفعولُ المطلقُ وهوَ (صراخَ الثَّكْلَى) [(٤)] أَمرٌ علاجيٌّ، وهوَ للتشبيهِ، إذ المرادُ: صراخٌ مثلَ صراخِ الثَّكْلَى. وقد وقعَ بعدَ جملةٍ، وهيَ: فإذا لَهُ صراخٌ، وفيها شيئانِ، أَحدُهُمَا: الاسمُ الذي بمعنَى المصدرِ، وهوَ [(٥)] صراخٌ. والثاني: صاحبُ هذا المصدرِ وهوَ الضميرُ العائدُ إلى زيد، الذي صدرَ منهُ الصراخَ. واحترزَ بكونِ المصدرِ علاجًا، من أنْ لايكونَ كذلكَ، نحوُ: لَهُ عِلْمٌ عِلمُ الفقهاءِ، فإنَّهُ يُرْفَعُ [(٦)]، إذْ لا دلالةَ حينئذٍ على الحدثِ المشعرِ بالمفعولِ المطلقِ. وبكونِهِ للتشبيهِ (٧٧ / ظ) من نحوِ: لزيدٍ صوتٌ حَسَنٌ، فَيُرْفَعُ تأكيدًا أَو بدلاً [(٧)]، وتنتفي الدَّلالَةُ إذًا على المفعولِ المطلقِ، ولا احتياجَ إلى تقديرٍ. وبوقوعِهِ بعدَ جملةٍ من نحوِ: الصُّراخُ صراخُ الثَّكْلَى، إذ لا قرينةَ للمفعولِ المطلقِ. وباشتمالِهَا على اسمٍ من نحوِ فإذا هوَ يصرخُ صراخَ الثَّكْلَى، اذ لا يُتَصوَّرُ هنا قيامُ الجملة مقامَ الفعلِ لو حُذِفَ، ويكونُ الاسمُ بمعناهُ من نحوِ: مررتُ بزيدٍ فإذا لَهُ ضربٌ [(٨)] صوتُ حمارٍ، فإنَّهُ لا يجبُ حذفُ فعلِهِ، لِفَقْدِ ما يدلُّ على المحذوفِ، كذا قيلَ. وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ هذا يصلحُ علَّةً لمنعِ الحذفِ، لا لعدمِ وجوبِهِ. وباشتمالِهَا على صاحبِهِ من نحوِ:

---

(١) وردت في النسخ كلها: عنها، وهو خطأ، وما أثبتناه يقتضيه السياق لأن الضمير يعود على (المقدم).

(٢) في ك: النفس، وهو تحريف.

(٣) لباب الإعراب ٢٧٩-٢٨٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢١، والارتشاف ٢/ ٢١٦.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٥٥.

(٥) في الأَصل: وهي وهو تحريف وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر الارتشاف ٢/ ٢١٦.

(٧) ينظر الكتاب ١/ ٣٦٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٢.

(٨) في ي: صوت.

مررتُ بزيدٍ فإذا في الدَّارِ صراخٌ صراخَ الثَّكْلَى، فإنَّهُ لا يجبُ حذفُ الفعلِ، إذ الجملةُ المتقدِّمَةُ لا تصلحُ إذًا، لقيامِهَا مقامَ الفعلِ المحذوفِ معَ فاعلِه. وإنَّما وجبَ الحذفُ عندَ اجتماعِ هذهِ [١] القيودِ، لوجودِ قرينةِ المحذوفِ، ولسَدِّ شيءٍ مسدَّهُ، أَمَّا الأَوَّلُ فالنَّصبُ المُشْعِرُ بحذفِ الفعلِ، لاسِيَّمَا والعلاجُ دالٌّ على الحدوثِ المقتضي لكونِ المصدَرِ مفعولاً مطلقًا. وأَمَّا الثاني فالجملةُ المتقدِّمَةُ {و} قد عرفتَ السِّرَّ في وجْهِ سَدِّهَا المحذوفَ عندَ تحقُّقِ الأُمورِ المتقدِّمَةِ. [[أَو]] كانَ المصدرُ [[مثنًى في معنَى التَّكرارِ كلبَّيْكَ]] [٢] وهوَ مصدرُ لَبَّ بالمكانِ إذا أَقامَ بِهِ، وجَوَّزُوا أَنْ يكونَ مصدرَ (أَلَبَّ) بمعنَى لَبَّ، فيكونُ محذوفَ الزَّوائدِ. قلتُ: الوجْهُ هوَ الأَوَّلُ، إذًا لا داعي إلى ارتكابِ الحذفِ مَعَ إمكانِ عدمِه، فالأَصلُ إذًا: أَلَبُّ إليكَ لبَّيْنِ، أَي أُقيمُ على طاعَتِكَ لَبًّا كثيرًا متعاقبًا متكرِّرًا، وليسَ المرادُ خصوصَ الاثنينِ. قالَ صاحبُ القاموسِ: " أَو معناهُ اتِّجاهي وقصدي لَكَ، من: داري تَلبُّ دارَهُ، أَي: تواجِهُهَا، أَو معناهُ محبَّتي لَكَ، من: امرأةٌ لَبَّةٌ مُحِبَّةٌ لزوجِهَا، أَو معناهُ إخلاصِي لَكَ، من: حسبٌ لُبابٌ خالِصٌ " [٣]. هذا كلامُهُ. وإنَّما قالَ: (في معنَى التَّكرارِ) ليحترزَ من نحوِ قولِكَ: ضربتُ ضربتينِ، بلا إرادةِ تكريرٍ، فإنَّ حذفَ العاملِ لا يجبُ والحالَةُ هذهِ، بل يجوزُ عندَ وجودِ الدَّالِّ عليهِ، وإنَّما وَجَبَ عندَ قصدِ التَّكرارِ، لوجودِ القرينَةِ، إذ التَّكريرُ [٤] لا يصلحُ لذلكَ، لكونِه أَمرًا معنويًّا، فلا ينوبُ عن اللَّفظِ (٧٨ / و) المحذوفِ. ثُمَّ يَرِدُ {نحو}: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ [٥] البَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [٦]، لأَنَّهُ {مصدرٌ} [٧] مثنًّى، فيهِ معنَى التَّكريرِ، ولم يجبْ حذفُ عاملِه، على أَنَّ الرضي قالَ: " ليسَ وقوعُ المصدرِ مثنًّى من الضَّوابطِ التي يعرفُ، بل الضَّابطُ لوجوبِ الحذفِ في هذا وأَمثالِه إضافتُهُ إلى الفاعلِ أَو

---

(١) (هذه) ساقطة من ك.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٤٩، ٣٥١ ولباب الإعراب ٢٨٠ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٥، والارتشاف ٢/ ٢٠٨، ٢٠٩، والهمع ٣/ ١٠٩، ١١٠.

(٣) القاموس (ألب).

(٤) في ل: التكرار، وهو وجه.

(٥) في الأصل وسائر النسخ: فارجع، مكان ثم ارجع، وهو تحريف والتصويب من المصحف الشريف.

(٦) الملك ٤، وينظر البيان لابن الأنبياء ٢/ ٤٥٠.

(٧) الزيادة من ك، ل.

المفعولِ " [١]. **[[قالَ يونس: ياؤُهُ]]**، أَي: ياءُ لَبَّيْكَ **[[كياءِ عليكَ]]** [٢]، أَي ليستِ ياءَ التَّثنيةِ، وإِنَّما هوَ لفظٌ مفردٌ أصلُهُ (لَبَّى) فقُلِبَتْ [٣] أَلِفُهُ ياءً لأجلِ الضميرِ، كما في على وعليك [٤]، وقول الشاعر [٥]:

دَعَوْتُ لِمَا نابَنِي مِسْوَرًا **[[فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ]]**

نابني: أَي: حَدَثَ لي [٦]. ومِسْوَر بكسرِ الميمِ وسكونِ السِّينِ المهملَةِ: اسمُ رجلٍ. ولَبَّى الأَوَّلُ: فعلٌ، أَي: أجابَ [٧]، والثانيةُ: مثنًّى مضافٌ إِلى يَدَيْ مِسْوَرٍ. **[[حُجَّةٌ عليهِ]]** إذ لَوْ كانَ مفردًا، لم تنقلبْ أَلِفُهُ ياءً عندَ جَرِّهِ الاسمَ الظَّاهِرَ. واعتذرَ الفارسي عن يونس بجوازِ أَنْ يكونَ الشَّاعرُ أَجرى الوصلَ مجرَى الوقفِ على لغةِ مَنْ وقَفَ على (أَفْعِي) بالياء [٨]. **[[أَو]]** كانَ المصدرُ **[[توبيخًا معَ استفهامٍ، أَوْ لا]]** [٩]، **نحوُ: " أَمَكْرًا وَأَنْتَ في الحديد "]]** [١٠]، وهذا مثالٌ للأَوَّلِ وهوَ التَّوبيخُ الكائِنُ مَعَ الاستفهامِ، ومثلُهُ قولُ العجَّاجِ [١١]:

أَطَرَباً وأَنتَ قِنَّسْرِيُّ

بكسرِ القافِ وتشديدِ النُّونِ مفتوحةً وسكونِ السِّينِ المهملةِ، أَي أَتطربُ وأَنتَ شيخٌ كبيرٌ؟ **[[أَو]]** نحوُ **[[مكرًا]]** وأنتَ في الحديدِ، وحَذَفَ المؤلِّفُ (وأَنتَ في الحديدِ) اكتفاءً بدلالةِ المثالِ المتقدِّمِ، وهذا مثالٌ للثاني وهوَ التوبيخُ الكائنُ بدونِ استفهامٍ،

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٥.

(٢) الكتاب ١/ ٣٥١، وينظر لباب الإعراب ٢٨٠.

(٣) في الأَصل: أي فقلبت، بزيادة أي، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٠٨.

(٥) بلا عزو في الكتاب ١/ ٣٥٢ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٩ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٩، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠ إِلى إعرابي من بني أسد.

(٦) (نابني: أي: حدث لي) ساقطة من ك. وينظر اللسان (نوب).

(٧) اللسان (لبب).

(٨) شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٥.

(٩) في الأَصل: كان أو لا، بزيادة كان، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) جمهرة الأَمثال ٣٤، ومجمع الأمثال وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٦.

(١١) ديوانه ١/ ٤٨٠، وبعده: والدَّهْرُ بالإِنسانِ دواريُّ

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٣٨ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٣، ومغني اللبيب ٢٦ واللسان (قنسر). والقنسريّ: الكبير المسن الذي أتى عليه الدهر.

ومثلُهُ قولُ الشَّاعرِ [(١)]:

خُمولاً وإهمالاً، وغيرُكَ مُولَعٌ　　بتثبيتِ أسبابِ السِّيادَةِ والمَجْدِ

كذا قيلَ. ولا مانعَ من أنْ يُقالَ: إنَّ همزةَ التوبيخِ هنا محذوفةٌ كما تُحْذَفُ همزةُ الاستفهامِ الحقيقيِّ. فإنْ قلتَ: ما وجْهُ وجوبِ الحذفِ في الصورتينِ؟ قلتُ: وجودُ القرينة، وهيَ نصبُ المفعولِ المطلقِ، وسدُّ الحالِ التي هيَ سببُ التوبيخِ مسدَّ المحذوف [(٢)]. فإنْ قلتَ: إنَّما يسدُّ إنْ لو كانَ في موضعِه. قلتُ: لا نُسلِّمُ، ألاَ ترَى إلى نحوِ ﴿ وَإِنْ أَحدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [(٣)]، ونحوُ: زيدًا ضربتُهُ، فإنَّ الفعلَ فيهما واجبُ الحذفِ [(٤)] لوجودِ القرينةِ، والسَّادُّ مسدَّ المحذوفِ المتأخِّرِ عن محلِّ ما حُذِفَ، ولو جعَلْتَ (٧٨ / ظ) همزةَ [(٥)] الاستفهامِ التوبيخيِّ قائمةً مقامَ المحذوفِ لَمْ يُبْعَدْ، كما جعَلُوا [(٦)] (ألاَ) قائمةً [(٧)] مقامَهُ فيما مَرَّ [(٨)]. ولقائلٌ أَنْ يقولَ: القائمُ مقامَ الفعلِ المحذوفِ في جميعِ صورِ وجوبِ الحذفِ هوَ المفعولُ المطلقُ [(٩)]، وهذا يطَّردُ بلا كلفة، وأَمَّا ما حاوَلوهُ: مِنْ أنَّ القائمَ أمرٌ آخرُ غيرُ المصدرِ، فلا يطَّردُ، لخروجِ نحوِ: لبَّيْكَ وسعدَيْكَ، كما أشرنا إليه، ونحوُ: ﴿ فَضَرْبُ الرِّقَابِ ﴾ [(١٠)]، ونحوُ: حمدًا وشكرًا وعجبًا وغيرها من المصادرِ المحذوفِ ناصبُهَا وجوبًا بطريقِ السَّماعِ [(١١)]، وأَمَّا على هذا الوجْه فلا يخرجُ قياسيٌّ ولا سماعيٌّ، فحيثُ يثبتُ بضابطِ القياسِ أو بطريقِ السَّماعِ أَنَّ الفعلَ يُحذَفُ وجوبًا، ويكونُ ذلكَ علامةً على أَنَّ العربَ قصدُوا جَعْلَ المصدرِ قائمًا مقامَ الفعلِ المحذوفِ، بآيةِ أَنَّهُم لا يجمعونَ بينهما أصلاً، وأمَّا إذا كانَ الحذفُ جائزًا، فَيُعْلَمُ أَنَّهُم لم يقصدُوا ذلكَ،فكيفَ وهُمْ يجمعونَ بينهما في بعضِ الأَوقاتِ؟ فتأَمَّلْهُ [(١٢)].

وعليكَ بتصفُّحِ كتابِ سيبويهِ تجدهُ شاهدَ صدقٍ لما قلناهُ. قالَ في بابِ ما ينتصبُ

---

(١) بلا عزو في الارتشاف ٢/ ٢١٣، والمساعد ٤٧٣ والهمع ٣/ ١٢٢، والدرر ١/ ١٦٥.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٦، ٢١٤، والارتشاف ٢/ ٢١٣.

(٣) التوبة ٦. وينظر البيان لابن الأنبياء ١/ ٣٩٤.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٨٢٧.

(٥) في ك: الهمزة.

(٦) في ل بعدها زيادة كلمة (همز).

(٧) في ك، ي: الإقامة، مكان: الا قائمة.

(٨) ينظر ق ٧٣ ظ.

(٩) ينظر الكتاب ١/ ٣٤٠.

(١٠) محمد ٤.

(١١) ينظر الكتاب ١/ ٣١٨-٣١٩.

(١٢) في ك، ي، ل: فتأمل، وهو وجه.

من المصادرِ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ: وذلكَ قولُكَ [١]: سقيًا ورعيًا، وساقَ أمثلتَهُ، ثُمَّ قالَ: وإنَّما اختُزِلَ الفِعْلُ هنا لأنَّهُم جعلوهُ بدلاً من اللَّفظِ بالفعلِ، كما جُعِلَ الحَذَرُ بدلاً من احْذَرْ [٢]. وقالَ في بابِ ما ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ من المصادرِ في غيرِ الدُّعاءِ: من ذلكَ قولُهُم: حَمْدًا، وَشُكْرًا، لاكُفْرًا وعَجَبًا، وكَرامَةً، وَمَسَرَّةً. وساقَ أمثلةً أُخرى، ثُمَّ قالَ: وإنَّما اخْتُزِلَ الفعلُ هنا لأنَّهُم جعلُوا هذا بدلاً من اللَّفظِ بالفعلِ، كما فعَلُوا ذلكَ في بابِ الدُّعاءِ. فإنَّ [٣] قولَكَ: حَمْدًا في موضعِ أحْمَدُ اللهَ، وقولَكَ: عجبًا [٤] في موضعِ أعجَبُ منْهُ [٥]. وقالَ في البابِ الذي بَعْدَ هذا يليه: كأنَّهُ حيثُ قالَ: سبحانَ اللهِ، قال: تسبيحًا، وحيثُ [٦] قالَ: وَرَيْحَانَهُ، قال: واسترزَاقَهُ [٧]، لأنَّ معنى الرَّيحانِ: الرِّزْقُ [٨]. فَنُصِبَ هذا على أُسَبِّحُ اللهَ تسبيحًا، وأَسْتَرْزِقُهُ اسْتِرْزَاقًا، فهذا بمنزلَةِ سبحانَ اللهِ وريحَانَهُ، وخُزِلَ الفعلُ هنا لأنَّهُ بدلٌ من اللَّفظِ بقولِه: أُسبِّحُكَ واسترْزِقُكَ [٩]. ثُمَّ قالَ بعدَ ذلكَ بأبوابٍ: " وهذا بابُ ما ينتصبُ فيهِ المصدَرُ، كانَ فيه الألفُ واللاَّمُ أو لم يكُنْ [١٠] على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ، لأنَّهُ يصيرُ في الإخبارِ والاستفهامِ (٧٩ / و) بدلاً من اللَّفظِ بالفعلِ، كما كانَ الحذَرُ بدلاً من احْذَرْ في الأمرِ. وذلكَ قولُكَ: ما أَنتَ إلاَّ سَيْرًا، و[١١] إلاَّ سيرًا سيرًا، وما أَنتَ إلاَّ الضَّرْبَ < الضَّرْبَ > [١٢]، وما أنتَ إلاَّ قَتْلاً قَتْلاً، وما أَنتَ إلاَّ سَيْرَ البريدِ [١٣]. ثُمَّ قالَ في هذا البابِ نفسهِ بعدَ إنشادِهِ لقولِ جريرٍ [١٤]:

---

(١) في الأَصل: قوله، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) الكتاب ١/ ٣١١، ٣١٣.

(٣) في الكتاب ١/ ٣١٩: كأن.

(٤) في الكتاب ١/ ٣١٩: عجبا منه.

(٥) الكتاب ١/ ٣١٨-٣١٩.

(٦) في الأَصل: وحين، وساقطة من ي. وما أَثبتناه من ك، ل.

(٧) في الكتاب ١/ ٣٢٢: واسترزاقا.

(٨) اللسان (روح).

(٩) الكتاب ١/ ٣٢٢.

(١٠) في الكتاب ١/ ٣٣٥: او لم يكن فيه.

(١١) في الأَصل ك: أو، وما أَثبتناه من ي، ل.

(١٢) الزيادة من ك، وهي موافقة للكتاب ١/ ٣٣٥.

(١٣) الكتاب ١/ ٣٣٥.

(١٤) ديــوانه ٢/ ٦٥٠، ٨٢١. والشاهد في الكتاب ١/ ٣٣٩، ودقائق التصريف ٤٧٥، والارتشاف ٢/ ٢١٣.

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لاَ أَبَالَكَ واغْتِرَابَا

يقولُ: أَتلؤمُ لُؤمًا وأَتغتَرِبُ [١] اغترابًا، وحَذَفَ الفعلَ [٢] في هذا الباب، لأَنَّهم جعلوهُ بدلاً من اللَّفظِ بالفعلِ [٣]. وقالَ في البابِ الذي يليهِ حيثُ ذَكَرَ: أَقائمًا وقد قَعَدَ النَّاسُ، وأقاعِدًا وقد سارَ الرَّكْبُ...، فكأَنَّهُ لَفظَ بقولِه: أَتقُومُ قائمًا وأَتقْعُدُ قاعِدًا، ولكنَّهُ حُذِفَ [٤] استغناءً بما رَأَى [٥] من الحالِ، وصارَ الاسمُ بدلاً من اللَّفظِ بالفعلِ، فجرَى مَجْرَى المصدرِ في هذا الموضِعِ [٦]. وقالَ بعدَ ذلكَ: " هذا بابُ ما يجري [٧] من المصادرِ مثنًّى منتصبًا على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ. وذلكَ قولُكَ: حَنَانَيْكَ، كأَنَّهُ قالَ: أَتحنَّنُ [٨] تَحَنُّنًا [٩]، ولكنَّهُم حذفُوا الفعلَ، لأَنَّهُ صارَ بدلاً منهُ. وَزَعَمَ الخليلُ أَنَّ معنَى التثنيةِ أَنَّهُ أَرادَ تَحَنُّنًا بعدَ تَحَنُّنٍ، كأَنَّهُ قالَ: كُلَّما كنتُ في رحمةٍ وخيرٍ منكَ، فلا تقطَعَنَّ [١٠]، ولِيَكُنْ موصولاً بآخَرَ من رَحْمَتِكَ. ومثلُ ذلكَ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ. ثُمَّ قالَ: وأَمَّا قولُكَ: لبَّيكَ وسَعْدَيْكَ فانتَصَبَ كما انتَصَبَ سبحانَ اللهِ، وهوَ أَيضًا بمنزلَةِ قولِكَ إذا أَخبرتَ: سمعًا وطاعةً، إلاَّ أنَّ لَبَّيْكَ لا يتصرَّفُ، كما أَنَّ سبحانَ اللهِ وعَمْرَكَ اللهَ لا يتصرَّفُ " [١١]. فأَنتَ تَرَى هذهِ النصوصَ كلَّها، من إمامِ الصناعةِ، ومتبوعِ الجماعَةِ، شاهدةً بأَنَّ القائِمَ مقامَ الفعلِ المحذوفِ، هو المصدرُ المذكورُ، وإِنْ جعلَهُ بدلاً من اللَّفظِ بالفعلِ، وأَنَّهُ أجرَى ذلكَ من المصادرِ التي يجبُ حذفُ فعلِهَا قياسًا وسماعًا، ولم أَرَهُ خرجَ عن هذا الأُسلوبِ الاَّ في مسأَلةِ: مررتُ بِهِ فإذا لَهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ، فإِنَّهُ قالَ: إِنَّ الفعلَ حُذِفَ، لأَنَّهُ صارَ (لَهُ صوتٌ)، بدلاً منهُ [١٢]. فَجَعَلَ الجملَةَ قائمةً مقامَ الفعلِ المحذوفِ كَمَا قالَهُ المتَأَخِّرُونَ [١٣].

---

(١) في الأصل ك، ل: وتغترب، وما أثبتناه من ي.

(٢) في الكتاب ١/ ٣٣٩: الفعلين.

(٣) الكتاب ١/ ٣٣٩.

(٤) في الأَصل ك، ل: وتغترب وما أثبتناه من ي وهو.

(٥) في الكتاب ١/ ٣٤٠: يرى.

(٦) الكتاب ١/ ٣٤٠-٣٤١.

(٧) في ي: ما جرى، وفي الكتاب ١/ ٣٤٨: ما يجيء.

(٨) (اتخنن) ساقطة من ي، ل.

(٩) في الكتاب ١/ ٣٤٨: تحننا بعد تحنن.

(١٠) في الأَصل: ولا تقطعن، وفي الكتاب ١/ ٣٤٩، فلا ينقطن، وما أثبتناه في سائر النسخ.

(١١) الكتاب ١/ ٣٤٨-٣٤٩.

(١٢) الكتاب ١/ ٣٥٦.

(١٣) ينظر لباب الإعراب ٢٧٩-٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢١-١٢٢، والارتشاف ٢/ ٢١٦-٢١٧.

المفعولُ بِهِ

[[المفعولُ بِهِ: ما]] أَي: اسمٌ أَو في تأْويلِهِ، وهو جنسٌ يشملُ الفاعلَ والمبتدأَ والمفاعيلَ كُلَّهَا. وفي الجملةِ دخلَ فيهِ كُلَّمَا يصدقُ عليهِ أَنَّهُ اسمٌ أَو في تأويلِهِ. [[يقعُ عليهِ الفعلُ]] (١)، وذا فصلٌ خرجَ بِهِ ما عَدَا المحدودِ، إذ لا يقَعُ الفعلُ إلاَّ عليهِ، ولا يَرِدُ نحوُ: عبدتُ اللهَ، (٧٩/ ظ) وشافهْتُ زيدًا، لأَنَّ المرادَ بالوقوعِ التَّعلُّقُ، وهوَ توقُّفُ تعقُّلِهِ (٢) عليهِ، فظهرَ أَنَّهُ لا يردُ المفعولُ فيهِ وغيرُهُ من بقيةِ المفاعيلِ، لعدَمِ توقُّفِ عقليَّةِ الفعلِ عليها (٣). والمرادُ أَيضًا ما ذُكِرَ، ليدلَّ على وقوعِ الفعلِ، لكنَّهُ اختُصِرَ لِلْعلْمِ بالمقصودِ، وكذا في أَمثالِ ذلكَ من الحدودِ التي تُذْكَرُ في هذا الفنِّ. فإِذا خَرَجَ المبتدأُ من نحوِ: زيدٌ ضربتُهُ، لأَنَّهُ لم يُذْكَرْ ليدلَّ على ما وقَعَ الفعلُ عليهِ، بل ذُكِرَ ليدلَّ على أَنَّهُ المسندُ إِليهِ، وإِنَّما اتُّفِقَ أَنَّهُ وضميرُهُ في المعقولِ (٤) واحدٌ، فتُوهِّمَ أَنَّهُمَا على حدٍّ واحدٍ، باعتبارِ نسبةِ الفعلِ. [[بلا واسطةٍ]] (٥)، أَي: بلا حرفِ جرٍّ يُوصِلُ معنَى الفعلِ إِليهِ، نحوُ: ضربتُ زيدًا، وأَعطيتُ زيدًا درهمًا، وعلمتُ زيدًا قائمًا. [[أَو بها]]، أَي: بواسطةٍ (٦) هيَ حرفُ الجرِّ، سواءٌ كانَ للتعديةِ كما في: ذهبتُ بزيدٍ، أَو لغيرِهَا، كما في: كتبتُ بالقلمِ، وكذا سرتُ في يومِ الجمعةِ، وجلستُ في مكانِ زيدٍ، وضربتُ العبدَ للتأديبِ، فقد اصطلحَ القومُ على أَنَّ كُلَّما دخلَ عليهِ حرفُ الجرِّ، فهوَ مفعولٌ بهِ، حتى المفعولُ فيهِ، عندَ ذِكْرِ (في)، والمفعولُ لَهُ عندَ ذكرِ اللاَّمِ، فهذانِ القيدانِ لم يُذْكَرَا للاحترازِ، بل لبيانِ الواقعِ وإِفادَةِ انقسامِ المفعولِ بِهِ إِلى القسمينِ. [[ويُسمَّى]]، أَي: هذا القسمُ، وهوَ ما يقعُ عليهِ الفعلُ بواسطةٍ [[ظرفًا مُسْتَقَرًّا]] بفتحِ القافِ، اسمُ مفعولٍ من قولِكَ: استقَرَّ كذا في كذا. فالأَصلُ مستقَرٌّ فيهِ، إلاَّ أَنَّهُ اتُّسِعَ فيهِ بحذفِ الصلةِ، كما قيلَ في المشتركِ فيهِ: المشترَكُ. [[إِنْ قُدِّرَ عامِلُهُ عامًّا]] (٧) مأخوذًا من الاستقرارِ، والكونُ والحصولُ ونحوُ ذلكَ، فإِذا

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٢٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧، وشرح شذور الذهب ٢١٣.

(٢) في ك: تعلقه، وهو تحريف. وينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٢٢.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٤٤.

(٤) في الأصل: المفعول، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٢٩٠.

(٦) المصدر السابق ٢٩٠.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٢٩٠-٢٩٢.

قِيلَ: زيدٌ في الدَّارِ، كانَ الخبرُ هنا ظرفًا مستقرًّا، قالوا: لتعلُّقِه بالاستقرارِ. وسمعتُ بعضَ مشايخِنا يقولُ: سُمِّيَ مستقرًّا، لأنَّ العاملَ العامَّ إذا حُذِفَ انتقَلَ ضميرُهُ إلى الظرفِ، فسُمِّيَ مستقرًّا لاستقرارِ الضميرِ فيهِ، ويظهرُ لي أَنَّهُ أَوْلَى من الأَوَّلِ، لأَنَّهُ لا يلزمُ تقديرُ العاملِ من الاستقرارِ، بخصوصِهِ حتَّى يختَصَّ بهذا الاسمِ. ثُمَّ هنا فائدتانِ، الأُولَى: أَنَّهُ قد تقومُ قرينةٌ على أَنَّ المرادَ بالاستقرارِ العامِّ أَمرٌ خاصٌّ، ولا يقدحُ ذلكَ في الحكمِ، بأَنَّ الظرفَ مستقرٌّ، كما إذا قلتَ: زيدٌ على الفرسِ، فالأَصلُ مستقرٌّ، لكنَّ المرادَ منهُ بحسبِ القرينةِ راكبٌ. فلهذا[1] يُجْعَلُ مستقرًّا لا لغوًا. نصَّ عليه (٨٠/ و) التفتازاني في حاشيةِ الكشافِ، حيثُ قالَ الزمخشري: على معنَى مُتَبَرِّكًا باسمِ اللهِ أقرأُ [2]. فقالَ: هوَ يعني أَنَّ التقديرَ ملتبسًا باسمِ اللهِ ليكونَ المقدَّرُ من الأفعالِ العامَّةِ، لكنَّ المعنَى بحسبِ القرينةِ على هذا. فلهذا يُجْعَلُ الظرفُ مستقرًّا لا لغوًا [3]. هذا كلامه. وأقولُ: إذا قامتِ القرينةُ على أنَّ المرادَ كونُ أمرٍ [4] خاصٍّ [5]، فَلِمَ [6] لَمْ يُقَدَّر ابتداءً، ويكونُ الظرفُ لغوًا؟ وأَيُّ فائدة في تقديرِ العامِّ ثُمَّ الحكمِ بأَنَّ المرادَ منهُ الخاصُّ الذي دَلَّتْ عليهِ القرينةُ؟ وقد قالَ هوَ [7] قبلَ ذلكَ بنحوِ ورقةٍ: والنحويُّونَ إِنَّما يقدِّرونَ متعلِّقَ الظرفِ المستقرِّ عامًّا، إذا [8] لم تُوجَدْ قرينةُ الخصوصِ. والفائدةُ الثانيةُ: أَنَّ النحاةَ حيثُ يقدرونَ في هذا المقامِ (كانَ أَو كائن)، فمرادُهُم كانَ التَّامَّةُ، لأَنَّ كانَ الناقصةَ إذ لَوْ أُريدَ في مثلِ: زيدٌ في البلدِ: كانَ في البلدِ، على كانَ الناقصةِ، كانَ الظَّرفُ مقدَّرًا بكانَ أُخرى، وهَلُمَّ جرًّا إلى ما لا يَتَنَاهَى [9].

[[ويجوزُ إِظهارُهُ]]، أَي: إِظهارُ [10] العاملِ العامِّ [11] **[[على رأيٍ]]** ذَهَبَ إليهِ أَبو الفتحِ ابن جني [12] حتَّى ذَكَرَهُ ابنُ يعيش في شرحِ المفصلِ [13] وجزمَ بِهِ ابنُ مالك في

---

(١) في ك، ي: ولهذا.

(٢) الكشاف ١/ ٣٢.

(٣) حاشية الكشاف ورقة ٣.

(٤) (امر) ساقطة من ي، ك.

(٥) في ك: الخاص.

(٦) (فلم) ساقطة من ي.

(٧) اي التفتازاني.

(٨) في ي: اذ.

(٩) حاشية الكشاف ورقة ٢.

(١٠) (اظهار) ساقطة من ك، ي، ل.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠-٩١ وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٢-٩٣ والهمع ٢/ ٢١.

(١٢) ينظر اللمع ٨٣، ٨٥.

(١٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠.

التسهيلِ، غيرُ مُعْزُوٍّ لأحدٍ مشيرًا إِلى قلَّتهِ، فقالَ: ورُبَّما اجتمَعَا لفظًا [١]، وذلكَ كقولِ الشَّاعرِ [٢]:

لكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ، وإِنْ يُهَنْ فأَنْتَ لَدى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كائِنُ

فأَظهرَ العاملَ العامَّ في (لَدَى)، وهو (كائنٌ). والهُونُ بضمِّ الهاءِ: الذلُّ [٣]. والبحبوحةُ بموحدتين مضمومتين، وحاءين مهملتين: المكان الوسط [٤]. قال ابن يعيش: "عندي أَنَّهُ إِذا حذف - يعني العامل العام - ونقل ضميره إِلى الظرف لم يجز إِظهاره، لأَنَّهُ قد صار أَصلاً مرفوضاً، فأَمَّا إِنْ [٥] ذكرتَهُ أَوَّلاً فقلتَ: زيدٌ استقرَّ عندكَ، فلا يمنع منه مانع" [٦]. ففصَّلَ تفصيلاً غريباً. [[ولا حجَّةَ لَهُ]]، أَي: لصاحب هذا الرأي [[في]] قوله تعالى: [[﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ [٧] لاحتمالِ أَنَّ معناهُ]]: فلمَّا رآهُ [[متمكِّنًا عندَهُ]]، فيكون المرادُ بالاستقرار الثباتُ وعدمُ التزلزلِ لا مطلقُ الوجود، فالحصولُ المذكورُ خاصٌّ [٨] [[وإعمالُهُ]] أَي: الظرفُ المستقرُّ، وهذا مبتدأٌ خبرُهُ قولُهُ: [[بشرطِ الاعتمادِ على عُمُدِ الصفةِ]] بضمِّ العينِ المهملةِ والميمِ: جمعُ عماد، أَي: ما تَعتَمِدُ عليهِ الصفةُ من نفيٍ أو استفهامٍ أو موصولٍ أو موصوفٍ أو صاحبِ خبرٍ [٩] (٨٠/ ظ) أَو حالٍ [[مطلقاً]] [١٠] حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في الظرفِ العائدِ على الإِعمالِ، أَي: أَنَّ إِعمالَهُ ثابتٌ بذلكَ الشرطِ حالَ كونه مطلقاً، أَي: غيرَ مقيَّدٍ بكونِ الواقعِ بعدَهُ حدثًا [[عندَ الخليلِ]] [١١]، فيجوزُ عندَهُ أَنْ تقولَ: أَفي غدٍ سفَرُكَ؟ وعمرٌو عندَكَ أَبوهُ،

---

(١) التسهيل ٤٩. وينظر المساعد ١/ ٢٣٧.

(٢) بــلا عزو في الارتشاف ٢/ ٥٥، ومغني اللبيب٥٨٢، والمساعد١/ ٢٣٥، ٣٧، والهمع ٢/٢٢، ٥/ ١٣٥، والدرر ١/ ٧٥.

(٣) اللسان (هون).

(٤) العين ٣/ ٣٣، واللسان (بحح).

(٥) في ي: (واما اذا)، وفي شرح ابن يعيش ١/ ٩٠: فإن، مكان: (فاما ان).

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠ وينظر مغني اللبيب ٥٨٢.

(٧) ينظر مغني اللبيب ٥٨٢.

(٨) النمل ٤٠.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٣، ومغني اللبيب ٥٨١.

(١٠) في ك: خبرا، وهو خطأ.

(١١) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٥، ١٣٩.

وجاءَ الذي في الدارِ غلامُهُ، ونحوُ ذلكَ: على أن يكونَ ما بعدَ الظرفِ من حدثٍ أو اسمِ عينٍ مرفوعاً بِهِ (١). [[وفي ما إذا وَقَعَ]] معطوفٌ على الحالِ، لكونِهَا في معنًى: في حالِ كذا، أي: الإعمالُ ثابتٌ بذلكَ الشرطِ في حالِ الإطلاقِ عندَ الخليلِ، وفي ما إذا وَقَعَ [[بعدَهُ حدثٌ]] أفِي غدٍ القتالُ؟ [[ولَوْ]] كانَ الحدثُ [[تقديرًا]] كقولِهِ (٢):

أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هائِمٌ

وجاءَ الذي عندَكَ إِنَّهُ فاضلٌ [[عندَ سيبويهِ]] (٣)، والظاهرُ الأَوَّلُ، إذ لا فرقَ بينَ معمولٍ ومعمولٍ آخرَ عندَ وجودِ شريطةِ العملِ [[وبلا شرط عندَ الأخفشِ]] والكوفيينَ أيضا (٤)، تقولُ: في الدارِ زيدٌ، على أَنَّ زيدًا فاعلٌ بالظرفِ (٥). ويردُّهُ جوازُ دخولِ (إنَّ) ونحوِهَا على مثلِ هذا التركيبِ، فينتصبُ الاسمُ، إذ يصحُّ أَنْ يقالَ: إنَّ في الدارِ زيدًا، فدلَّ ذلكَ على أَنَّهُ مبتدأٌ في الأَصلِ لا فاعلٌ، وإلاَّ لم يدخلِ الناسخُ (٦). قالَ الفارسي: وللأَخفش أَنْ يجيبَ بأَنِّي لَمَّا وجدتُ العاملَ الأقوَى أَعملتُهُ وهوَ (إنَّ). وقالَ ابنُ جني: لسيبويهِ أَنْ يقولَ: لَمْ نَجدْ عاملينِ أُعْمِلَ أَوَّلُها البتَّةَ، بل يجوزُ أَنْ تُعْمِلَ أَيَّهُمَا شئتَ. كذا في مسائلِ الدمشقياتِ (٧) الدائرةِ بينَ أَبي علي وأَبي الفتح. وهوَ مِمَّا يشهدُ أَنَّ التنازعَ قد يقعُ (٨) في الحرفِ، فتأمَّلْهُ. فإنْ قلتَ: حيثُ يقعُ المرفوعُ بعدَهُ، ويوجدُ شرطُ الإعمالِ، فهلْ إِعمالُهُ حينئذٍ جائزٌ أو واجبٌ؟ قلتُ: فيهِ خلافٌ، فنقلَ ابنُ هشام (٩) عن الأكثرينَ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٤.

(٢) مجنون ليلى، ديوانه ١٢٧، وعجزه: وأَنَّكَ لا خَلٌ هواكِ ولا خَمْرُ

ونسب في شرح التصريح ١/ ٣٤٩ إلى فائد بن المنذر القشيري، وسماه السيوطي في شرح شواهد المغني ١/ ١٧٢ عابد بن المنذر العسيري، والبيت من غير نسبة في ديوان الحماسة ٤٨٥، والمقتصد ١/ ٤٧٣، ومغني اللبيب ٧٩.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٥، ومغني اللبيب ٧٩.

(٤) في الإنصاف: أن ذلك مذهب الاخفش والكوفيين والمبرد. مسألة (٦) ١/ ٥١، وينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٠.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٤.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٨-١٥٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٤.

(٧) وهو من كتب أبي علي المفقودة، على ما أخبرني بذلك الدكتور علي جابر المنصوري.

(٨) في ك: وقع.

(٩) هو ابن هشام الخضراوي كما في مغني اللبيب ٥٧٩ ورأيه فيه.

وجوبَ كونِ المرفوعِ فاعلاً، فيكونُ إعمالُ الظرفِ حينئذ واجباً. فإنْ قلتَ: ما وجهُهُ؟ قلتُ: لعلَّهُ ما تقرَّرَ من أَنَّ الالتباسَ في مثلِ: أَفي الدَّارِ زيدٌ، محذورٌ، فيجبُ أَنْ يُعْرَبَ (زيدٌ) فاعلاً لا مبتدأً. وذهَبَ قومٌ إِلى أَنَّ الأَرجحَ كونُ المرفوعِ المذكورِ مبتدأً مخبرًا عنهُ بالظرفِ، ويجوزُ كونُهُ فاعلاً [(١)]. وكأَنَّ وجهَهُ استضعافُ عملِ الظرفِ في الظاهرِ. وذهبَ ابنُ مالك إِلى أَنَّ الأَرجحَ كونُهُ فاعلاً. ووجهُهُ أَنَّ الأَصلَ عدمُ التقديمِ والتأخيرِ [(٢)]. ويُسَمَّى ما يقعُ عليهِ الفعلُ (٨١/ و) بواسطةِ الحرفِ **[[مُلْغًى إِنْ لَمْ يَكُ كذلكَ]]** [(٣)] أَي: إِنْ لم يكنْ عاملُهُ عامًّا، سواءٌ كانَ وجبَ حذفُهُ، نحوُ: أَيومَ الجمعةِ صمتَ فيه؟ أَو جازَ، نحوُ: زيدٌ راكبٌ على الفرسِ. فإنْ قلتَ: لِمَ سُمِّيَ مُلْغًى؟ قلتُ: زَعَمَ بعضُهُم أَنَّ ذلكَ لكونِهِ فضلةً، لَوْ حُذِفَ لَمْ يختلَّ الكلامُ. وأقولُ: لاخفاءَ في أنَّ المستقرَّ قد يكونُ كذلكَ حيثُ يقعُ حالاً، فإِنَّها فضلةٌ، نحوُ: ﴿ فَخَرَجَ على قومِهِ في زِينَتِه ﴾ [(٤)]، حيثُ يُعْرَبُ (في زِينَتِهِ) حالاً من ضميرِ خرجَ، أَي: كائنًا في زينتِهِ [(٥)]، فالأَوْلَى أَنْ يقالَ: لَمَّا لم ينتقلْ إِلى هذا القسمِ شيءٌ من العاملِ فيهِ، سُمِّيَ لغوًا، كأَنَّهُ أُلْغِيَ ولم يُعْتَبَرْ محلاً لشيءٍ ينتقلُ إِليهِ.

[[وقد يُقَدَّمُ]]، أَي: المفعولُ [(٦)] بِهِ **[[على عامله]]** [(٧)] أمَّا لقصدِ الاختصاصِ، أَو لغيرِهِ، نحوُ: زيدًا ضربتُ، وبعمرٍو مررتُ. وقد يكونُ التقديمُ واجبًا حيثُ يتضمَّنُ ما لَهُ صدرُالكلامِ، نحوُ: أَيَّ رجلٍ ضربتَ، وقد يكونُ ممتنعًا كما في رويدَ زيداً، وما أَحسنَ عمرًا. **[[وقد [(٨)] يُحْذَفُ]]**، أَي: المفعولُ بِهِ **[[منويًّا]]** مرادًا، نحوُ: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ومَا قَلَى ﴾ [(٩)]، أَي: ما قَلاكَ [(١٠)]. **[[وغيرَهُ]]** [(١١)]، أَي: وغيرَ منويٍّ، نحوُ: ﴿ كُلُوا

(١) ينظر مغني اللبيب ٥٧٩.

(٢) ينظر التسهيل ٤٩، ومغني اللبيب ٥٧٩، وشرح شذور الذهب ٤١٠، والهمع ٥/ ١٣١.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٢٩١.

(٤) القصص ٧٩. وينظر تفسير روح البيان ٦/ ٤٣٣.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٥٨١، ٦٠٠ والهمع ٥/ ١٣١.

(٦) في ك: الفعل، وهو تحريف.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٢٩١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٨.

(٨) (قد) ساقطة من ك، ي، ل.

(٩) الضحى ٣.

(١٠) ينظر الكشاف ٤/ ٢٦٣، ومغني اللبيب ٧٩٨، ٨٣٠.

(١١) ينظر التسهيل ٨٥، والمساعد ١/ ٤٤٢-٤٤٣.

واشْرَبُوا ولاَ تُسرِفُوا ﴾ (١) إذ المرادُ أُوقِعُوا الأَكْلَ والشُّربَ، وذَرُوا الإسرافَ. ولا ينبغي أَنْ يُسَمَّى مثلُ هذا محذوفًا، لأنَّ الفعلَ لَمَّا لم يُنْوَ مفعولُهُ نُزِّلَ منزلَةَ ما لا مفعولَ لَهُ (٢). وظاهِرُ الحذفِ يقتضي أَنَّ ذلكَ المقدَّرَ وُجِدَ حكمًا أو لفظاً ثم حُذِفَ. [[**قيلَ: ولا يحسنُ حذفُهُ مضمرًا في غيرِ صلة**]] (٣)، نحوُ: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾ (٤)، أي بعثَهُ اللهُ [[**وصفَةٍ**]] كقولِهِ (٥):

وما شَيءٌ حَمَيْتَ بِمسْتُبَاحِ

أَي: حميتَهُ (٦). [[**و ﴿ فَعَزَّزْنَا بثالث ﴾**]] في قولِهِ تعالى: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ (٧) [[**يُزَيِّفُهُ**]]، أَي يُزَيِّفُ قولَ ذلكَ القائلِ، لأَنَّ المفعولَ هنا حُذِفَ حذفًا مستحسنًا في غيرِ صفةٍ ولا صلةٍ، إذ المرادُ فَعَزَّزْنَاهُمَا بِثَالِثٍ. [[**و**]] يُحْذَفُ [[**عاملُهُ**]] أي: عاملُ المفعولِ بِهِ [[**جوازًا**]] (٨) لقيامِ القرينةِ كقولِكَ: زيدًا (٩)، لِمَنْ قالَ: مَنْ أَضربُ؟ التقديرُ اضربْ زيدًا، فَحُذِفَ العاملُ جوازًا، إذ المرادُ من اللَّفظِ الدلالةُ على المعنَى، فإذا حصلَ بالقرينةِ، لم يحتجْ إلى التَّلفُظِ بِهِ. [[**و**]] يُحْذَفُ [[**لزومًا سماعًا**]] في مفعولاتٍ كثرتْ في كلامِهِم (١٠)، ولم يتحقَّقْ ضابطٌ لحذفِهَا، نحوُ < قولِهِ تَعالى> (١١) ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ (١٢)، تقديرُهُ: انْتَهُوا عن الشَّرِّ واقْصِدُوا (١٣) خيرًا لكم. وقولُهُم: " أَهْلاً وَسَهْلاً، أَي: أَتيتَ أهلاً لاَ أَجانبَ (٨١/ ظ) ووطئْتَ سَهْلاً لا صعبًا (١٤). [[**قياسًا**]] في أبوابٍ تدخلُ تحتَ ضابطٍ كلِّيٍّ معلومٍ

---

(١) الأعراف ٣١.
(٢) تنظر المسألة في مغني اللبيب ٧٩٧-٧٩٨.
(٣) ينظر لباب الإعراب ٢٩٣.
(٤) الفرقان ٤١.
(٥) جرير، ديوانه ١/ ٧٩ن وصدره: أَبحتَ حِمَى تِهامةَ بعدَ نجدٍ
وهو من شواهد الكتاب ١/ ٨٧، ١٣٠، ومغني اللبيب ٦٥٣، ٧٩٩، ٨٢٩.
(٦) ينظر مغني اللبيب ٦٥٣.
(٧) يس ١٤.
(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٥، ولباب الإعراب ٢٩٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٩.
(٩) في ك: زيد وهو تحريف.
(١٠) ينظر الكتاب ١/ ٢٨٠-٢٨١، ولباب الإعراب ٢٩٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٩.
(١١) الزيادة من ل.
(١٢) النساء ١٧١.
(١٣) في ك، ي، ل: وأتوا، وكذا في مغني اللبيب ٨٢٧.
(١٤) ينظر الكتاب ١/ ٢٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٩، ١٣٠.

بالاستقراء، فَيُحْذَفُ [[في المنادَى وهوَ المطلوبُ إقبالُهُ]]، أَي: الذي[1] يُطْلَبُ منهُ أَنْ يَقْبلَ عليكَ. وبعضُهم يَرَى أَنَّ طلبَ الإقبالِ خارجٌ عن النِّداءِ الذي هوَ صوتٌ يُهتَفُ بِه، ولكنَّهُ يَلْزَمُهُ، وهذا يشملُ[2] نحوَ: زيد، في قولِكَ: أَطلبُ إقبالَ زيد، ويخرجُ المُتَفَجَّعُ عليهِ، نحوُ: يا زَيداهُ، فإِنَّهُ ليسَ بمطلوبٍ إقبالُهُ[3]. [[بحرفٍ نائبٍ عَن أدعُو]][4] الإنشائي، فخرجَ زيدٌ، في: أَطلبُ إقبالَ زيد، وسقَطَ قولُ مَنِ اعترَضَ بأَنَّ النِّداءَ إنشاءٌ وأَدعُو خبرٌ. [[وهوَ مبنيٌّ على ما يُرفَعُ بِهِ]] مِنْ ضَمٍّ، أَو واوٍ، أَو أَلِفٍ، حالةَ كونِه [[مفردًا معرفةً]][5]، نحوُ: يا زيدُ، ويا زيدون، ويا زيدان، وإِنَّما بُنِيَ المفردُ المعرفةُ لوقوعِهِ موقعَ الكافِ الاسميَّةِ المشابِهَةِ لكافِ الخطابِ الحرفيَّةِ، وذلكَ لأَنَّ (يا زيدُ) مثلاً بمثابَةِ أَدعُوكَ، فالمنادَى فيهِ مُشَابِهٌ[6] لكافِ أَدعوكَ إفرادًا أَو تعريفًا[7]، وهذهِ الكافُ ككافِ ذلكَ، وإِنَّما احتيجَ إلى اعتبارِ هذهِ المشابَهَةِ الثانيةِ لِمَا عُلِمَ مِنْ أَنَّ الاسمَ لا يُبنَى لمشابَهَةِ الاسمِ المبنيِّ، بل لمشابَهَةِ الحرفِ أَو الفعلِ المخصوصِ كما مَرَّ. فإِنْ قلتَ: يَرِدُ نحوُ: يا هؤلاءِ، إذ ليسَ مبنيًّا على شيءٍ منها. قلتُ: بل هوَ مبنيٌّ على الضَّمَّةِ تقديرًا. بدليلِ نحوِ: يا هؤلاءِ الكرامُ، بضمِّ الصفةِ اتباعًا للمقدَّرِ. فإِنْ قلتَ: يَرِدُ أَيضًا، نحوُ قولِ الشاعرِ[8]:

كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ ... وليلٍ أُقاسيهِ بطيءِ الكواكبِ

إذ أُميمةُ المنادَى فيهِ مبنيٌّ على الفتحِ مَعَ كونِهِ مفردًا معرفةً. قلتُ: قد أَجابَ

---

(١) (الذي) ساقطة من ك.

(٢) في الأَصل: تشتمل، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٣١.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٢٩١، والأصول ١/ ٣٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٧، والتسهيل ١٨٩، ولباب الإعراب ٢٩٥.

(٥) ينظر التسهيل ١٧٩، ولباب الإعراب ٩٧، وشرح الكافية للرضي١/ ١٣٢، والارتشاف ٣/ ١١٩-١٢٠.

(٦) في ك، ل، ي: مشابهة.

(٧) في الأَصل، ل، ي: وتعريفا، وما أَثبتناه من ل.

(٨) الأنبياء الذبياني، ديوانه ٥٤. والبيت في الكتاب ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٣٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠٧، والهمع ٣/ ٩١.

المؤلِّفُ عنهُ بقولِهِ: [[بإقحامِ التّاءِ]] (١). والإقحامُ: إدخالُ شيءٍ عل شيءٍ بشدَّةٍ وعنفٍ. وهذا الموضعُ من محازِّهِ، أَي: بإدخالِ التّاءِ بمزيدِ عنفٍ [[بينَ الميمِ وفتحه بعدَ التَّرخيمِ]]. وتقريرُ (٢) هذا الكلامِ على وجهٍ يندفعُ بِهِ السؤالُ، بِأَنْ يقالَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ (أُميمةَ) بتمامهِ هنا منادًى، فُتِحَ آخرُه على خلافِ ما هوَ مقرَّرٌ في أَمثاله مِنَ المُفْرَدِ المعرفَةِ، وإنَّما هوَ مرخَّمٌ، والأَصلُ (يا أُميمةُ)، فَحُذِفَتِ التَّاءُ للتَّرخيمِ، ثُمَّ أُقحِمَتْ هذه التَّاءُ مزيدةً بينَ الميمِ وحركَتِهَا، لأَنَّ الحركةَ بعدَ الحرفِ، فَحُرِّكَتْ بحركَةِ الميمِ وصارَتِ الميمُ ساكنةً، ثُمَّ فُتِحَتْ لأَجلِ تاءِ التأنيثِ. وهذا (٨٢/ و) رأْيُ أبي علي الفارسي (٣)، وفيهِ من التَّعسُّفِ ممَّا لا يُخفَى. وقالَ ابنُ مالك في شرحِ التسهيلِ: ما يقتضي أَنَّهُ لم يقعْ ترخيمٌ في ذلك، ولكن فُتِحَتِ التَّاءُ اتباعًا لفتحةِ ما قبلها كفتحةِ دالِ يا زيدَ بنَ عمرٍو، بل الاتباعُ فيما نحنُ فيهِ أَوْلَى لأَنَّهُ في كلمةٍ واحدةٍ (٤)، ولأَنَّهُ اتباعُ متأخِّرٍ لمتقدِّمٍ (٥). وطريقُ الجوابِ على هذا الرأْيِ، إنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ (أميمةَ) في البيتِ مبنيٌّ على الفتحِ، إذ فتحُهُ للاتباعِ لا للبناءِ. وجوَّزَ أَبو حيان أَو اختارَ أَنْ يكونَ في المفردِ المعرفةِ المختتمِ بتاءِ التأنيثِ وجهانِ: البناءُ على الضَّمِّ كما هو معروفٌ، والإعرابُ بالفتحةِ تشبيهًا لَهُ بالمركَّبِ الإضافي (٦). وعليهِ فـ (أميمةَ) معربٌ منصوبٌ بالفتحةِ كالمنادى المضاف، لا مبنيٌّ على الفتحِ، فلا يَرِدُ على ما قرَّرناهُ. [[و]] مبنيٌّ [[على الفتحِ وجوبًا]] حالةَ كونهِ ملتبسًا [[بأَلفِ الاستغاثَةِ]] (٧)، لأَنَّ الأَلفَ لا يكونُ ما قبلَهَا إلاَّ مفتوحًا، كقولِه (٨):

يا يزيدًا لآملٍ نَيْلَ عزٍّ ... وغنًى بعدَ فاقَةٍ وهَوَانِ

[[و]] مبنيٌّ على الفتحِ [[اختيارًا]] حالةَ كونِهِ [[مفردًا وُصِفَ بابنٍ]] نحوُ: يا

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠٧.

(٢) في ك: وتقدير، وهو تحريف.

(٣) ينظر الارتشاف ٣/ ١٦١، والمساعد ٢/ ٥٥٧ والهمع ٣/ ٩٢.

(٤) (واحدة) ساقطة من ك.

(٥) شرح التسهيل ورقة ٢٠٧ ، وينظر المساعد ٢/ ٥٥٨ والهمع ٣/ ٩٢.

(٦) ينظر الارتشاف ٣/ ١٦٣، وشرح الألفيَّة للمرادي ٤/ ٤٢.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٢٩٩، وأَوضح المسالك ٤/ ٤٨.

(٨) في الأَصـل: كقولهم، وما أَثبتناه من سائر النسخ. والبيت بلا عزو في مغني اللبيب ٤٨٦، وأَوضح المسالك ٤/ ٤٩، (صدره).

زيدَ بنَ عمرٍو، [[أو ابنة]] (١) نحوُ: يا هندَ ابنةَ زيدٍ، [[لا بنت]]، فلا يُفْتَحُ في نحوِ: يا دَعْدُ بنت بكرٍ، حالَ كونِ الابنِ أو الابنَةِ [[مفردًا مكبَّرًا مضافًا إلى عَلَمٍ مفرَدٍ]] كما مثَّلناهُ. فَقُصِدَ التَّخفيفُ ببنائِهِ على الفتحِ، [[لكثرةِ الاستعمالِ بهذهِ القيودِ]] (٢).

وصريحُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّ الفتحَ عندَ اجتماعِهَا مختارٌ لا واجبٌ، فيجوزُ بناءُ ما اجتمعَتْ فيهِ على الضَّمِّ لأَنَّهُ القياسُ، والعدولُ إلى الفتحِ إنَّما هوَ لطلبِ التَّخفيفِ (٣). وظاهرُ كلامِهِ أَنَّ اختيارَ البناءِ على الفتحِ فيما تظهرُ فيهِ الفتحةُ كما مَرَّ تمثيلُهُ، وفيما لا تظهرُ (٤) كما في ﴿ يا عِيسَى ابْنَ مريمَ ﴾ (٥). وقد صرَّحَ الفرَّاءُ (٦) بجوازِ تقديرِ الضَّمَّةِ والفتحةِ فيهِ كما مرَّ تمثيلُهُ. وقالَ ابنُ مالكٍ: لا يُنْوَى فتحُهُ، إذ لا فائدةَ فيهِ (٧). وفي الكشافِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ إذ قالَ الحَوارِيُّونَ يا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ (٨) ما نصُّهُ: "عيسى في محلِّ النصبِ على اتباعِ حركةِ الابنِ، كقولِكَ: يا زيدَ بنَ عمرٍو، وهيَ اللغةُ الفاشيةُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مضمومًا كقولِكَ: يا زيدُ بنَ عمرٍو، والدليلُ عليهِ قولُهُ (٩):

أَحارُ بنَ عمرٍو كأَنِّي خَمِرْ

لأَنَّ الترخيمَ (٨٢/ ظ) لا يكونُ إلاَّ في المضمومِ " (١٠). لأَنَّ المفتوحَ معَ الصفةِ بمنزلَةِ اسمٍ واحدٍ كالمركَّبِ. ولا ترخيمَ في وسطِ الكلمةِ، ولأَنَّ في ترخيمِ المفتوحةِ إخلالاً بالفتحةِ المجتلبةِ للتَّناسبِ والاتباعِ. والخَمِرُ (١١): الذي أصابَهُ الخمارُ، أو الذي

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٧، والتسهيل ١٨٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣٦، وشرح الألفيَّة للمرادي ٣/ ٢٨٥، والهمع ٣/ ٥٣.

(٢) بعدها في ك: المذكورة.

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٢٠٣-٢٠٤، ٣/ ٥٠٢ والخصائص ٢/ ٢٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥.

(٤) في ك: لا يظهر فيه.

(٥) المائدة ١١٠، ١١٦ وينظر البحر المحيط ٤/ ٥٠، ٥٤-٥٥.

(٦) معاني القرآن ١/ ٣٢٦، والارتشاف ٣/١٢٣.

(٧) التسهيل ١٨٠، وشرحه لابن مالك ١/ ٢٠١.

(٨) المائدة ١١٢.

(٩) امرؤ القيس، ديوانه ١٥٤، وعجزه: ويعدُو على المرءِ ما يأتَمِر
والشاهد في المساعد ٢/ ٦٨١ والهمع ٤/ ٤٠٨، ٥/ ٢٨٥.

(١٠) الكشاف ١/ ٦٥٣-٦٥٤.

(١١) في ل: الخمير، وهو تحريف.

خامَرَهُ داءٌ [(١)]. بقيَ هنا بحثٌ، وهوَ أنَّهم قد نَصُّوا على أنَّ الفتحةَ في نحوِ: يا زيدَ بنَ عمرٍو، للاتباعِ [(٢)]، فلا يكونُ المنادَى مبنيًّا [(٣)] عليها، ضرورةَ أنَّ الحركةَ الاتباعيَّةَ، ليستْ بحركةِ بناءٍ، ففي كلامِ المؤلِّفِ مناقشةٌ. [[ومنصوبٌ]]، وذا عطفٌ على قولِهِ أوَّلاً: (مبنيٌّ)، أَي: ومعربٌ منصوبٌ حالةَ كونِهِ [[مضافًا]]، نحوُ: يا عبدَ اللهِ، [[ولو]] كانتْ إضافتُهُ [[غيرَ محضَةٍ]] نحوُ: يا حسَنَ الوَجْهِ، [[أَو مشبَّهًا بِهِ]] [(٤)]، أَي: بالمضافِ، وهوَ الذي يعرفُ عندَهُم بالمطوَّلِ، والمرادُ بِهِ الاسْمُ الذي يجيءُ بعدَهُ شيءٌ من تمامِهِ، إمَّا معمولٌ للأَوَّلِ، نحوُ: يا طالعًا جَبَلاً، ويا حسنًا وجهُهُ، ويا خيرًا من زيدٍ، وإمَّا معطوفٌ عليهِ عطفَ نسقٍ، على أنْ يكونَ كِلاَ المتعاطفينِ اسمًا لشيءٍ واحدٍ، نحوُ: يا ثلاثةً وثلاثينَ [(٥)]، وإمَّا نعتٌ هوَ جملةٌ أو ظرفٌ، نحوُ: يا حليمًا لا يعجَلُ [(٦)]، ونَحو:

أَلاَ يا نخلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ [(٧)]

[[أو مُنَكَّرًا]] [(٨)] كقولِ الأعمى: يا رَجلاً خُذْ بيدي. فأمَّا إعرابُ هذهِ الأُمورِ الثلاثةِ فلانتفاءِ موجبِ البناءِ المتقدِّمِ، منها: مشابَهَةُ كافِ (أَدعوكَ) إفرادًا أَو تعريفًا المشابِهَةِ لكافِ (ذلكَ) فالإِفرادُ منتفٍ من المضافِ، والتعريفُ منتفٍ من الثالثِ ومِنَ المضافِ في بعضِ الأَحوالِ، وفي المشبَّهِ بالمضافِ قد ينتفي الأَمرانِ، إنْ قُصِدَ بِهِ غيرُ معيَّنٍ، وقد ينتفي الأَوَّلُ منهُ فقط، بأَنْ قُصِدَ بِهِ معيَّنٌ، كما أَنَّ المضافَ كذلكَ في هاتينِ

---

(١) اللسان (خمر).

(٢) ينظر الارتشاف ٣/ ١٢٣.

(٣) في الأَصل: مبني، وهو خطأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٣٧، وشرح الكافية للرضي١/١٣٤-١٣٥، والارتشاف ٣/ ١٢٢.

(٥) ينظر الارتشاف ٣/ ١٢٢.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٤-١٣٥.

(٧) صدر بيت ينسب إِلى الأحوص، أورده محقق الديوان في حاشية ص ١٩٠ وعجزه:

عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

ثم أورد المحقق في ص١٩١ رواية أُخرى للعجز، هي: برود الظلِّ شاعَكُمُ السلامُ

وينظــر مجالس ثعلب ١/ ٢٣٩، والخصائص ٢/ ٣٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٥، ٨٤/٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣٥ ومغني اللبيب ٤٦٧، ٨٦٦ وخزانة الأدب ١/ ٣٩٩.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٧، ١٢٨ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣٥.

الحالتينِ. وأمَّا نصبُ الثلاثةِ [١]، فلأنَّ كُلاً منها مفعولٌ بِهِ للفعلِ المحذوفِ، وهوَ (أدعو) ونحوُهُ.

[[و]] معربٌ [[مجرورٌ بلامِ التَّعجُّبِ]] نحوُ: يا لَلْماء، ويا لَلْدَواهي [٢] إذا تُعُجِّبَ مِنْ كثرتِهِمَا [٣]. [[و]] لامِ [٤] [[الاستغاثَةِ]] نحوُ: يا لَلَّهِ [٥] لِلْمسلمينَ [٦]. وإنَّما أُعرِبَ حينئذ لانتفاءِ مشابهتِهِ للكافِ في الإفرادِ، لأنَّهُ مركَّبٌ بسببِ انضمامِ اللاَّمِ الجارَّةِ إليهِ، حالةَ كونِهَا ملتبسةً [[بفتحِهَا في المضمَرِ]] [٧]، إذ ليسَ في (٨٣/ و) اللاَّمِ الجارَّةِ الداخلةِ علـى الضميرِ سِوَى الفتحِ [٨]، على ما هوَ معروفٌ، كقولِهِ [٩]:

فيالَكَ من ليلٍ كأنَّ نجومَهُ ... بِكلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

أَي: بكلِّ حبلٍ مُغارِ الفتلِ. أَي مُحكَمِ الفتلِ. شُدَّت: رُبِطَتْ. ويَذْبُلِ، بذالٍ معجمة، كَيَقْتُلِ:

كَيَقْتُلِ: اسم جبلٍ [١٠]. [[مطلقاً]] أَي سواءٌ كانَ معطوفًا كما في قولِكَ: يا لَزَيدٍ ولَكَ، أَو غيرَ معطوفٍ كما في البيتِ، مستغاثًا لأجلِه أَو منهُ. [[و]] بفتحِهَا في الاسمِ [[المظهَرِ المستغاثِ]]، فرقًا بينَهُ وبينَ المستغاثِ لَهُ، إذ قد يقَعُ بعدَ (يا)، والمنادَى محذوفٌ، نحوُ: يا لِلْمظلوم، أَي: يا قومُ، معَ وقوعِ المستغاثِ موقِعَ الضميرِ، الذي يُفْتَحُ لامُ الجرِّ معَهُ [١١]. [[وبكسرِهَا في المعطوفِ عليهِ]] [١٢]، أَي: على المستغاثِ كقولِهِ [١٣]:

---

(١) أي: المضاف، والمشبه بالمضاف، والمنكر.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٨ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣٣، ١٣٤.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٢٨٤.

(٤) في ك: بلام، وهو وجه. (٥) في ك: يا الله.

(٦) أن عمـر بن الخطاب رضي الله عنه صاح بقوله هذا ، عندما طعنه العلج. ينظر الكامل للمبرد٣/ ٢٧١، والمقتصد ٢/ ٧٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٣١، والارتشاف ٣/ ١٤٠.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٢٩٨-٢٩٩. (٨) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١.

(٩) امرؤ القيس، ديوانه ١٩. وهو من شواهد الارتشاف ٣/ ١٤١، ومغني اللبيب ٢٨٤.

(١٠) يذبل: جبل لباهلة. معجم البلدان ٥/ ٤٣٣.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٣١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣٣.

(١٢) ينظـر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٣١، ولباب الإعراب ٢٩٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣٣، والارتشاف ٣/ ١٤١.

(١٣) بـلا عـزو في المقتضب ٤/ ٢٥٦، والأصول ١/ ٣٥٣، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٦٩١ ونـسبه محقـق الكـتاب نقلا عن شواهد الايضاح للقيسي إلى أبي الأسود الدؤلي وإلى أبي زبيد =

يَبْكيكَ ناءٍ بعيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجبِ

بكسرِ اللاَّمِ من الشُّبَّانِ، وذلكَ لحصولِ الفرقِ بينَهُ وبينَ المستغاثِ لَهُ بعطفِهِ على المستغاثِ وبكسرِهَا أيضًا في المعطوفِ **[[على المتعجَّبِ منهُ]]**، نحوَ يا لَلْماءِ ولِلدواهِي، لأنَّ فتحَها معَ المتعجَّبِ منهُ المعطوفِ عليهِ ليسَ في القوَّةِ بذلكَ، من حيثُ إنَّهُ ليسَ بمنادى حقيقةً، فلا يكونُ واقعًا موقعَ الضميرِ [١] في التحقيقِ. ويضافُ إلى ذلكَ في المتعجَّبِ منهُ المعطوفُ بعدَهُ عن الأوَّلِ، فترجعُ اللاَّمُ الجارَّةُ إلى ما تستحقُّهُ بالأَصالةِ، وهوَ الكسرُ مع المظهَرِ. **[[وفي مطلقِ المستغاثِ لَهُ]]** سواءٌ كانَ معطوفًا، أو معطوفًا عليهِ، نحوُ: يا لَلَّهِ لزيدٍ ولِعمرٍو، ويا لَلَّهِ لِلْمسلمينَ [٢]. وكسرُهَا في ذلكَ جارٍ على الأَصلِ. **[[وبِهِمَا]]** أي: بالفتحِ والكسرِ **[[في المتعجَّبِ منهُ]]** [٣]، نحوُ: يا لِلْماءِ، ويا لِلْدواهي ويا لِلْفَلَقَةِ، وهيَ الداهيةُ [٤]. فاللاَّمُ في ذلكَ كلِّهِ يجوزُ فيها الفتحُ والكسرُ، أمَّا الفتحُ فلوقوعِ مجرورِها موقعَ الضميرِ، نظرًا إلى ظاهرِ مجيئِهِ بعدَ حرفِ النِّداءِ، وأمَّا الكسرُ فلأنَّ مجرورَهَا ليسَ بمنادًى في الحقيقةِ، إذ ليسَ الماءُ مطلوبًا إقبالُهُ، ولا يجوزُ ذلكَ ممَّا يُتَعَجَّبُ منهُ، وإنَّما المرادُ يا قومُ إعْجَبُوا لِلْماءِ ولِلدَّواهي مثلاً، فهوَ إذًا ليسَ بواقعٍ موقعَ الضميرِ في التحقيقِ، فكُسِرتِ اللاَّمُ معَهُ على الأَصلِ [٥].

[[وتَوابِعُ]] المنادى **[[المبنيِّ غيرِ المُبْهَمِ]]** [٦] الذي هوَ أَيٌّ، واسمُ الإشارةِ، وسيجيءُ حكمُهُ. **[[إذا كانتْ مضافةً إضافةَ تحقيقٍ]]**، أَي: إضافةً معنويَّةً، نحوُ: يا زيدُ ذَا المالِ، (٨٣/ظ) ويا خالدُ أَخَا عمرٍو. **[[أَو]]** كانتِ التَّوابعُ **[[شبيهتَهَا]]**، أَي: شبيهةَ المضافةِ إضافةَ تحقيقٍ، نحوُ: يا زيدُ المضروبَ غلامُهُ، كذا مُثِّلَ في بعضِ الحواشي.

=

الطائي وليس في ديوانيهما.

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٤.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٣١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣٣ والارتشاف ٢/ ١٤٠.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٣، ١٣٤، والارتشاف ٣/ ١٤٢.

(٤) اللسان (فلق).

(٥) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١/ ٢٥٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣٤.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٢، ولباب الإعراب٣٠٠-٣٠١ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣٦، ١٣٧.

[[فمنصوبةٌ]] لأنَّ حكمَهَا حكمُ المنادَى، والمنادَى المضافُ منصوبٌ، فكذا توابِعُهُ المضافةُ. وهذا صحيحٌ فيما إذا كانتِ التَّوابعُ مضافةً، وأَمَّا إذا كانتْ شبيهةً بالمضافِ، فلم أَقِفُ على وجوبِ النَّصبِ فيها، بل نصَّ الرضي على أَنَّ المضارعَ للمضافِ إذا كانَ تابعًا للمضمومِ ليسَ بواجبِ النَّصبِ كالمضافِ، أَمَّا إذا كانَ منادًى، فحكمُهُ حكمُ المضافِ في وجوبِ النَّصبِ [1]. وأَظُنُّ المؤلِّفَ تبعَ صاحبَ اللبابِ في قولِهِ: " فإذا كانَ- أَي الوصفُ- مضافًا أَو كمضافٍ، فالنَّصبُ ليسَ إلاَّ " [2]. فحرِّرْهُ. [[وإلاَّ]]، أَي: وإنْ لم تكنِ التَّوابعُ مضافةً إضافةَ تحقيقٍ ولا شبيهةً بها، بل كانتْ مفردةً أَو مضافةً إضافةً لفظيَّةً [[فمرفوعةٌ على اللَّفظِ]] نحو: يا زيدُ العاقلُ، ويا عمرُو الحَسَنُ الوَجْهِ، بالضَّمِّ فيهما. وأشارَ بقولِهِ: [[لاستمرارِه]] إلى توجيهِ الرَّفْعِ، وهوَ معنَى قولِ صاحبِ اللبابِ، لأَنَّ الضَّمَّ لاطِّرادِهِ أشبَهَ الرَّفْعَ [3]. يعني أَنَّ الضَّمَّ لضمًّا كانَ مطَّرداً في المنادَى المفردِ المعرفَةِ، بمعنَى أَنَّهُ يصحُّ أَنْ يقالَ: كلُّ منادًى مفردٍ معرفةٍ فهوَ مبنيٌّ على ما يُرْفَعُ بِهِ، أَشبَهَ رفعَ الفاعلِ، فكما أَنَّ الرَّفعَ في الفاعلِ مطَّردٌ، كذلكَ الضَّمُّ في المنادَى المذكورِ مطَّردٌ. وقالَ الفالي [4] شارحُ اللبابِ: " وقيلَ إنَّ حركةَ المنادَى عارضةٌ، فأَشْبَهَتْ بعروضِهَا حركةَ المعربِ، لأَنَّها تحدثُ بعروضِ حرفِ النِّداءِ، وتزولُ بزوالِهِ، فإنَّ نحوَ: هؤلاءِ، أَيضًا كَسْرُهُ مطَّردٌ، ومعَ هذا لا يُوجَبُ إجراءُ الصفَةِ على لفظِهِ. واعترضَهُ صاحبُ العبابِ، بأَنَّ نحوَ: هؤلاءِ، وأمسِ، ليسَ بداخلٍ تحتَ ضابطٍ كلِّيٍّ حتَّى يُقالَ: إنَّ كَسْرَهُ مطَّردٌ، إذ ليسَ كلُّ ما كانَ جمعًا لاسمِ الإشارةِ كهؤلاءِ، وظرفًا كأمسِ، يطَّردُ فيه البناءُ على الكسرِ. إلى هنا كلامُهُ. قلتُ: هذا جوابٌ خاصٌّ بهذينِ اللَّفظينِ المُعَيَّنَيْنِ وليسَ بمطَّردٍ، إذ لو أَوردَ الشارحُ الأَوَّلُ [5] (فَعَالِ) لِسَبِّ المؤنَّثِ في بابِ النِّداءِ، نحوُ: يا فَساقِ ويا خَباثِ، فإنَّهُ مبنيٌّ على الكسرِ(٨٤ / و) قياسًا مطَّردًا بلا نزاعٍ، لم يتأَتَّ للشارحِ الثَّاني [6] هذا الجوابُ البتَّةَ.

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٧. (٢) لباب الإعراب ٣٠١.

(٣) المصدر السابق ٣١٠.

(٤) هـــو محمد بن سعيد بن محمد بن ابي الفتح الإسراء المعروف بالفالي بالفاء. قال السيوطي في البغية ١/ ١١٢: "لم اقــف لــه علــى ترجمة". والفالي شرح لباب الإعراب قبل سنة ٧٣٣هـــ. ينظر كشف الظنون ٢/ ١٥٤٤، ولباب الإعراب (المقدمة) ص ٥٢.

(٥) أي: الفالي.

(٦) أَي: صاحب العباب وهو النقره كار.

وأنَا أَقولُ بعدَ هذا كلِّه: إنَّ الرَّفعَ في التَّابعِ المفردِ في مثلِ هذه الصورةِ مشكلٌ جدًّا على مقتضى قولِهم: إنَّ الحركةَ إعرابيَّةٌ. وتقريرُ الإشكالِ أَنَّ كلَّ حركةٍ إعرابيةٍ إنَّما تحدثُ بعاملٍ، وهنا لايصحُّ أن يكونَ العاملَ المحدثَ لحركةِ هذا التابعِ المرفوعِ هو العاملُ في المتبوعِ ولانظيره، إذ عاملُ المُنادى (أَدعو) مثلاً، وإنَّما يقتضي النَّصبَ لا الرَّفعَ. وقولُ القائلِ: حرفُ النِّداءِ كالعاملِ، ترويجٌ لايُلْتَفتُ إليه. وقولُهُم: شُبِّهتْ ضَمَّةُ المنادى لعروضها [١] بضمَّةِ الإعرابِ، لايغني في دفعِ السؤالِ شيئًا. ولَمْ أَقفْ على جوابٍ لهذا الإشكالِ. قلتُ: وإنَّما نشأَ من قولِهم: إنَّ حركةَ التَّابعِ حركةُ إعرابٍ. وإلاَّ فلو قيلَ: إنَّها حركةُ إتباعٍ لا إعرابٍ ولا بناءٍ، لكانَ حسنًا. ولَمْ يتَّجهْ هذا الإشكالُ أَصلاً، والتزامُ ضمَّةِ نعتِ أَيٍّ وتوابعِهِ لايضرُّ، إذ الإتباعُ قد يُلْتَزَمُ كما في عَيْنَي: امْرِءٍ وابْنِمٍ [٢]، وكذا لا يضرُّ الإتباعُ في غيرِ الحركةِ، نحوُ: يا زيدانِ الفاضلانِ، ويا زيدونَ الفاضلونَ، فهو مثلُ: " ارْجعنَ مأْزوراتٍ غيرَ مأْجوراتٍ " [٣]، والأَصلُ: موزوراتٍ، لأَنَّهُ من الوزرِ [٤]. ونحوُ: يا تميمُ أجمعونَ [٥]، اتبعَ فيه الحرفُ [٦] الحركةَ، كما وقعَ العكسُ في نحوِ: ﴿ إِنَّهُ في إِمِّ الكِتَابِ ﴾ [٧] بكسرِ همزةِ (إِمِّ) إتباعًا للياءِ في قراءةِ الكسائي وحمزةَ [٨]. **[[ومنصوبةٌ على المحلِّ]]** [٩]، نحوُ: يا زيدُ العاقلَ، ويا زيدُ الحسنَ الوجهِ. وهذا لا إشكالَ فيه، لجريانه على الأَصلِ في جعلِ تابعِ المبنيِّ تابعًا لمحلِّه لا للفظه، كما في قولِكَ: جاءَ هؤلاءِ العقلاءُ، رفعًا، ورأيتُ هؤلاءِ العقلاءَ، نصبًا. **[[لكنَّ الخليلَ في]]** معطوفِ **[[عطفِ النَّسقِ]]** حالةَ كَوْنِه **[[باللاَّمِ]]** سواءٌ كانتْ معرفةً، نحوُ: يازيدُ والرَّجلُ، أَو غيرَ معرفةٍ، نحوُ: يازيدُ والحارثُ، **[[يختارُ**

---

(١) في الأصل: بعروضها، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٢٠٣.

(٣) الحديث ورد في نسخ التحقيق: " ارجعن مأجورات غير مأزورات ". وما أثبتناه من مصادر التخريج. وهو في سنن ابن ماجة ٥٠٣/١، والنهاية في غريب الحديث الإسراء ١٨٩/٥، ودقائق التصريف ٢٢٧، ٣٦١، والارتشاف ٢٦٨/٣، ومغني اللبيب ٨٩٧، والهمع ٣١٥/٥

(٤) ينظر دقائق التصريف ٢٢٧، ٣٦١ وموارد البيان، القسم الرابع ١٤٧.

(٥) ينظر الكتاب ٢/ ١٨٤، ١٩٢، وشرح الكافية الشافية ١٣١٣/٣.

(٦) في الأصل: حرف، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) الزخرف ٤. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص عن عاصم (أُمِّ) بضمِّ الهمزة.

(٨) العنوان في القراءات السبع ١٧١.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢، ولباب الإعراب ٣٠١.

الرَّفْعَ]] [١] معَ تجويزِ النَّصبِ نظرًا إلى المعنَى، لأَنَّهُ منادًى مستقلٌ معنًى، وإن لم يصلحْ [٢] مباشرةُ حرفِ النِّداءِ لَهُ، فالرَّفعُ أَولَى تنبيهًا على استقلالِه معنًى كما في: يا أَيُّها الرَّجلُ. [[وأبو عمروٍ]] وهو ابن العلاء البصري [٣] يختارُ النَّصبَ، لأَنَّ وجودَ اللامِ فيهِ مانعٌ من وقوعِهِ موقعَ المتبوعِ، فيبعدُ جعلُ حركتِهِ كحركةِ ما باشرهُ حرفُ النِّداءِ (٨٤/ ظ) ولم يبقَ إلاَّ النَّظرُ الى كونِه تابعًا، فينبغي إذن أَنْ يجريَ على الموضعِ لا على اللَّفظِ [٤].

وأَجابَ ابنُ الحاجب نصرةً للخليلِ بالفرقِ، وذلكَ أَنَّا إنَّما حَمَلْنَا المعطوفَ على موضعِ المبنيِّ، نحو: جاءَ هؤلاءِ وزيدٌ، للتَّعذُرِ، إذْ الإعرابُ إمَّا لفظيٌّ، أَو تقديريٌّ، أَو محلِّيٌّ، والأَوَّلانِ منتفيانِ، لأَنَّ (هؤلاءِ) مثلاً من أَسماءِ الإشارةِ، وهيَ مبنيَّةٌ، فتَعَيَّنَ الحملُ على المحلِّ، أَمَّا يازيدُ، وإنْ كانَ مبنيًّا مثل (هؤلاءِ) في عمومِ البناءِ، إلاَّ أَنَّهُ لَمَّا كانَ يُعْرَبُ في حالةٍ ويُبْنَى في أُخرى، لم يكن كهؤلاءِ، ولذلكَ جاءَ في تابعِ (يازيدُ) الإعرابُ بالرَّفعِ لَمَّا نُزِّلَتِ الحركةُ البنائيةُ منزلةَ الحركةِ الإعرابيةِ لطروِّ الإعرابِ. كذا قالَ [٥]. وقد علمتَ مافيه. [[والمبرِّدُ]] لايقولُ بقوليهِمَا على الإطلاقِ، بَل [[يختارُ الرَّفْعَ في]] المنسُوقِ المقترنَ باللاَّمِ، ممَّا يصحُّ نزعُهَا منهُ [[مثلُ الحَسَنِ]] [٦]، فإنَّ اللاَّمَ فيهِ للمحِ الصِّفَةِ، ودخولُهَا ليسَ بلازمٍ، بلْ يصحُّ نزعُهَا، فتقولُ: الحَسَنُ، وحسَنٌ، فإذا قلتَ يا زيدُ والحسَنُ، كانَ الرَّفعُ عندهُ مختارًا، لأَنَّهُ يصحُّ تقديرُ نزعِ اللاَّمِ منهُ، فيصحُّ دخولُ حرفِ النِّداءِ عليهِ، فالأَوْلَى [٧] حينئذٍ تحريكُهُ بحركةِ المنادى. وإنَّما لم يجبْ ذلكَ رعايةً لصورةِ

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١٨٦ــ ١٨٧، والارتشاف ١٣٢/٣.

(٢) في ك، ل: يصح، وهو وجه، وكذا في شرح الكافية للرضي ١٣٩/١.

(٣) زبــان بــن العلاء المازني التميمي، أخذ عنه يونس بن حبيب، وهو أَحد القرَّاء السبعة، توفي سنة ١٥٤هــــ. ١٣، وأخـبار النحويين البصريين ٢٢، وطبقات الزبيدي ٣٥وكتاب أبو عمرو بن العلاء للدكتور زهير غازي زاهد ١٧ وما بعدها.

(٤) ينظــر المقتــضب ٢١٢/٤ــ٢١٣، وعلل النحو لابن الوراق ٢١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢، ولباب الإعراب ٣٠٣، وشرح الكافية للرضي ١٣٨/١ - ١٣٩، والارتشاف ١٣٣/٣.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٠، وينظر شرح الوافية نظم الكافية ١٩٣ــ١٩٤.

(٦) ينظــر المقتضب ٢١٢/٤ــ٢١٣، والأصول ٣٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢، ولباب الإعراب ٣٠٣، والارتشاف ١٣٣/٣.

(٧) في الأصل: فأولى، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

اللاَّمِ الموجودةِ. [[و]] يختارُ [١] [[النَّصبَ في مثلِ النَّجمِ]] مِمَّا لايصحُّ نزعُ اللاَّمِ منهُ، فهوَ في هذا كأَبي عمرٍو [٢]، والعلَّةُ واحدةٌ. [[ومثلُهُ]] أَي: مثلُ النَّجمِ في اختيارِ نصبِهِ إذا كانَ منسوقًا عند المبرِّدِ [[الرَّجلُ]]، نحوُ: يازيدُ والرَّجلُ [[فيمَنْ لَمْ يُجزْ نزعَ اللاَّمِ منْهُ]] [٣]، حيثُ لم يسوِّغوا ذلكَ في نحوِ يازيدُ والرَّجلُ، كأَنَّهُم كرهوا بناءَهُ من غيرِ علامةِ تعريفٍ. كذا في اللبابِ [٤]. وقالَ شارحُهُ صاحبُ العبابِ: لأَنَّهُ إِنَّما يكونُ مبنيًّا لكونِهِ مفردًا معرفةً، فلو نُزِعَ اللاَّمُ منهُ، لم يبقَ فيهِ تعريفُ اللاَّمِ، وليس (يا) مذكورًا معَهُ، فلا يشابهُ الضميرَ، فكيفَ يُبْنَى؟ قلتُ: وإِنَّما قالَ: (فيمَنْ لم يُجزْ نزعَ اللاَّمِ منْهُ) تنبيهًا على أَنَّهُ ثَمَّ مَنْ يُجيزُ نَزْعَهَا منهُ عندَ قصدِ التَّنكيرِ أَوِ التَّعريفِ بالنِّداءِ، فتقولُ: يا زيدُ وَرَجُلاً، إذا قصدتَ التَّنكيرَ، ويا زيدُ ورجلٌ، إذا قصدتَ التَّعريفَ. نصَّ عليهِ الرَّضي [٥]. [[إلاَّ البدلَ وعطفَ النَّسقِ بغيرِ اللاَّمِ]] [٦]، هذا استثناءٌ من المحذوفِ بعدَ أَداة (٨٥/و) الشَّرطِ من قولِهِ: (وإِلاَّ)، إِذِ المعنَى وإِلاَّ تكن [٧] التَّوابعُ مضافةً إِضافةَ تحقيقٍ، ولا مُشَبَّهَةً [٨] بها كما مرَّ تقديرُهُ. والمُرادُ أَنَّ تلكَ التَّوابعَ إِلاَّ البدلَ، نحوُ: يا غلامُ بِشْرٌ، والمعطوفَ بدونِ اللاَّمِ، نحوُ: يا زيدُ وعمرُو [٩]، وحكمُهَا ما مرَّ من جوازِ الإتباعِ على اللَّفظِ وعلى المحلِّ. وأَمَّا البدلُ والمعطوفُ المذكورُ [[فَهُمَا [١٠] كالمستَقلِّ]]، أَي: كالمنادَى المستقلِّ لأَنَّ البدلَ هوَ المقصودُ بالنِّداءِ وفي حكمِ تكريرِ العاملِ، فيكونُ حُكْمُهُ حُكْمُ المنادَى ما باشَرَهُ حرفُ النِّداءِ قطعًا، فيكونُ في حكمِ المنادَى المستَقلِّ. وكذا المعطوفُ بغيرِ اللاَّمِ، لأَنَّهُ مقصودٌ بالنِّداءِ أَيضًا، وأَمكنَ تقديرُ حرفِ النِّداءِ لزوالِ المانعِ، وكانَ حكمُهُ حُكْمُ المستَقلِّ أَيضًا.

---

(١) أي: المبرِّد.

(٢) لباب الإعراب ٣٠٣.

(٣) الأصول ١/٣٣٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٣٩.

(٤) لباب الإعراب ٣٠٣.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٦، وينظر الارتشاف ٣/١٣٢.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢، ٣، ولباب الإعراب ٣٠١.

(٧) في الأصل: وإلاَّ يكن، وفي ك: وان لايكون، وما أثبتناه من ي، ل.

(٨) في ك، ي، ل: ولاشبيهة، وهو وجه.

(٩) ينظر الكتاب ٢/١٨٦.

(١٠) في الأصل: فيهما، وهو تحريف، وفي ي: فهو، وما أثبتناه من ك، ل.

وأَجازَ المازني والكوفيونَ: يا زيدُ وعمرًا [(١)]، بالنَّصبِ قياسًا على المعطوفِ المقرونِ بأَل، نحوُ: يا زيدُ والحارثُ. قالَ ابنُ مالك: " وما رأَوْهُ غيرُ بعيدٍ من الصحَّةِ إذا لم تُنْوَ إعادةُ حرفِ النِّداءِ، فإنَّ المتكلِّمَ قد يَقصدُ إيقاعَ نداءٍ واحدٍ على اسمين. قالَ: ويجوزُ عندي أَنْ يُعْتَبَرَ في البدلِ حالانِ، حالٌ يُجْعَلُ فيهَا كمستقلٍّ وهوَ الكثيرُ، نحوُ: يا غلامُ زيدُ، وحالٌ يُعطَى فيهَا الرَّفعُ والنَّصبُ لِشَبَهِهِ فيهِمَا بالتوكيدِ والنَّعتِ وعطفِ البيانِ وعطفِ النَّسقِ المقرونِ بأَل في عدمِ الصَّلاحيَّةِ لتقديرِ حرفِ النِّداءِ قبلَهُ، نحوُ: يا تميمُ الرِّجالُ والنِّساءُ. وصحَّةُ هذهِ المسأَلةِ مبنيَّةٌ على أَنَّ عاملَ البدلِ هوَ عاملُ المبدَلِ منهُ لانظيرُهُ [(٢)].

[[والعائدُ في التَّأكيدِ والنَّعْتِ جازَ بِلَفْظِ الغَيْبَةِ]]، نحوُ: يا تميمُ كُلُّهُم، ويا زيدُ الذي أُحبُّهُ، نظرًا إلى أَنَّ المتبوعَ اسمٌ ظاهرٌ، فجازَ عَوْدُ الضَّميرِ عليهِ بلفظِ الغيبةِ، كما جازَ بطريقِ الخطابِ [[أيضًا]]، نحو: يا تَميمُ كُلُّكُم، ويا زيدُ الذي أُحبُّكَ، [[العروضِ الخطابِ]] [(٣)]. فالحاصلُ أَنَّهُ تارةً اُعتُبِرَ اللَّفظُ، فجازَ ضميرُ الغيبةِ، وتارةً اُعتُبِرَ المعنَى، فجازَ ضميرُ الخطابِ. [[وفي نحوِ: يا تميمَ تميمَ عَديٍّ]] من قولِ جريرٍ [(٤)]:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لكُمُ   لايلقيَنَّكُم في سَوْأَةٍ عُمَرُ

وضابطُهُ أَنْ يتلفَّظَ بالمنادَى على صورةِ اللَّفظِ المفردِ، ثُمَّ يكرَّرُ ويقعُ بعدَهُمَا مضافٌ إليهِ واحدٌ.

[[نُصبَ]] تَيْمُ [[الثَّاني]] على أَنَّهُ منادًى مضافٌ إلى عَديٍّ المذكورِ (٨٥/ظ) [[بضَمٍّ]] أَي: معَ ضَمِّ تَيمِ [[الأَوَّلِ]]، لأَنَّهُ منادًى مفردٌ <معرفةٌ> [(٥)] [[ونصبُهُ لإِضافتِهِ إلى عَدِيٍّ محذوفٍ]] [(٦)]. والأَصلُ: يا تيمَ عديٍّ تيمَ عديٍّ. فإن قلتَ: المرادُ بِعَدِيٍّ لَفظُهُ، فهو عَلَمٌ عليهِ، فكيفَ وَصَفَهُ بمحذوفٍ وهوَ نكرةٌ؟ قلتُ: كانَ لَحَظَ تنكيرَهُ

(١) ينظر الأصول ١/٣٧٢، والتسهيل ١٨١، والارتشاف ٣/١٣٣، والمساعد ٢/٥١٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٢٠٢، والارتشاف ٣/١٣٠.

(٣) ينظر الكتاب ٢/١٨٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٦، والارتشاف ٣/١٣٠، والمساعد ٢/ ٥١٦ـــ٥١٧، والهمع ٥/٢٨٢.

(٤) ديوانه ١/٢١٢، وفيه: لايوقعَنَّكم في سَوْأَةٍ. والشاهد في الكتاب ١/٥٣، ٢/٢٠٥، والأصول ١/ ٣٤٣، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠، ١٠٥، والمساعد ٢/٥١٩، ويروى في هذه المظان: لايلقينكم، كرواية الدماميني.

(٥) الزيادة من ي.

(٦) ينظر علل النحو لابن الوراق ٢٢٢ـــ٢٢٣، والارتشاف ٣/١٣٥.

من حيثُ إنَّ المرادَ لإضافتِهِ إلى مُضافِ إليهِ محذوفٍ [[أو مذكورٍ]] ملتبسٍ [[بإقحام]] أي: بإدخالِ (تيمٍ) [[الثَّاني]] بينَ المضافِ والمضافِ إليه [١]. والاعتراضُ بلزومِ الفصلِ بينَهُمَا بغيرِ الظَّرفِ في غيرِ الضرورةِ، يندَفِعُ بأَنَّهُ لَمَّا تكرَّرَ المضافُ بلفظِهِ وحركتِهِ صارَ كأَنَّ الثَّاني هوَ الأَوَّلُ من غيرِ فصلٍ، كما في قولِكَ: إنَّ إنَّ زيدًا قائمٌ، معَ امتناعِ الفصلِ بينَ إنَّ واسمِهَا بغيرِ الظَّرفِ [٢]. ووجهُ حذفِ التَّنوينِ من تيمِ الثَّاني أَنَّهُ تأكيدٌ لفظيٌّ، وهوَ في الأَغلبِ حكمُهُ حكمُ الأَوَّلِ، وحركتُهُ حركتُهُ [٣]، إعرابيَّةً كانتْ أَو بنائيَّةً، فكأَنَّهُ باشرَهُ النِّداءُ [٤]. ومذهبُ سيبويهِ في البيتِ وأَمثالِهِ، أَنَّ الأَوَّلَ مضافٌ إلى مضافٍ إليهِ المذكورِ، وأَنَّ الثَّاني مضافٌ إلى محذوفٍ [٥]. قالَ ابنُ الحاجبِ: "وإنَّما اعتُرِضَ بالمضافِ الثَّاني بينَ المتضايفينِ ليبقى المضافُ إليهِ المذكورُ في اللَّفظِ عوضًا عمَّا ذهبَ" [٦]. وجعلُ هذا المعنَى، هو السِّرُّ في كونِ سيبويهِ لم يَجْعَلِ الحذفَ في نحوِ: زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، من الثَّاني، كما جعلَهُ في المثالِ من قبيلِ الحذفِ من الأَوَّلِ [٧]، وذلكَ لأَنَّهُ لو كانَ (قائمٌ) خبرًا عنِ الأَوَّلِ، لوقعَ في موضعِهِ، إذ لاضرورةَ تدعو إلى تأخيرِهِ إذا كانَ الخبرُ يُحْذَفُ بلا عوضٍ، نحو: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو، من غيرِ قبحٍ في ذلكَ [٨]. [[وكذا]] أي: وكالمذكورِ أَوَّلاً من توابعِ المبنيِّ غيرِ المبهَمِ [[توابعُ المُبْهَمِ وهُوَ أَيٌّ]] المقطوعةُ عَنِ الإضافةِ [[واسمُ الإشارةِ]] يُرفَعُ على اللَّفظِ ويُنْصَبُ على المحلِّ، [[إلاَّ النَّعت، فإنَّهُ عندَ غيرِ المازني لايكونُ إلاَّ بالرَّفعِ]] [٩]، نحوُ: يا أَيُّها الرَّجلُ، ويا هذا الرَّجلُ، حيثُ يُجْعَلُ اسمُ الإشارةِ وَصْلَةً لنداءِ مافيهِ الأَلِفُ واللاَّمُ، وأَمَّا المازني فجوَّزَ الرَّفعَ والنَّصبَ قياسًا على: يا زيدُ

---

(١) ينظر الارتشاف ٣/١٣٥.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٦.

(٣) في ل: حركة، وهو تحريف.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٦.

(٥) ينظر الكتاب ٢/٢٠٥ـ٢٠٦، والارتشاف ٣/١٣٥.

(٦) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٧٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٦ـ١٤٧، ومغني اللبيب ٨٠٩ - ٨١٠.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٣، ومغني اللبيب ٨٠٩.

(٨) ينظر مغني اللبيب ٨١٠.

(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٤.

الظَّريفُ [١]، وسيأتي الفرقُ. [[وكذا توابعُهُ]] أَي: توابعُ (٨٦/و) النَّعتِ المذكورِ يجبُ رفعُهَا، [[لأَنَّهُ]] متعلِّقٌ بقولِهِ: (لايكونُ إلاَّ بالرفعِ)، لأَنَّ النَّعتَ المذكورَ هوَ [[المنادَى معنًى]]، فأَوجبُوا رفعَهُ تنبيهًا بذلكَ على كونِهِ مقصودًا بالنِّداءِ، فكأَنَّ حرفَ النِّداءِ باشَرَهُ، وأَمَّا (الظَّريفُ) في: زيدٌ الظَّريفُ، فليسَ بمقصودٍ [٢] بالنِّداءِ، بل المقصودُ بِهِ (زيدٌ). [[لكنِ]] استدراكٌ مِنْ كونِهِ المنادَى معنًى، أَي: وهوَ وإِنْ كانَ كذلكَ لكنْ [[لامتناعِ ندائه باللاَّمِ]]، أَي: لأَجلِ تصديرِهِ باللاَّمِ من حيثُ كانَ حرفُ النِّداءِ لايباشِرُهَا [٣]، فِرارًا مِنَ الجَمْعِ بينَ علامتَي التَّعريفِ [[تُوصِّلَ بِهمَا]]، أَي: بـ (أَيٍّ) واسمِ الإِشارَةِ [٤]، [[إِليهِ]]، أَي: إِلى نداءِ مافيهِ اللاَّمُ [٥]، وذلكَ لأَنَّهُم لَمَّا قصدُوا نداءَ ذي اللاَّمِ ولم يمكنْهُم إِدخالُ حرفِ النِّداءِ عليهِ لِمَا مَرَّ، احتاجُوا إِلى الفصلِ بينهما باسمٍ مبهَمٍ غيرِ دالٍّ على ماهيةٍ معيَّنَةٍ محتاجٍ بالوضعِ في الدَّلالةِ عليها إِلى شيءٍ آخَرَ، ولم يَجِدُوا ما يناسِبُ هذا الغرضَ إِلاَّ (أَيًّا) المقطوعةَ عن الإِضافَةِ واسمَ الإِشارةِ، < وأَيٌّ المذكورةُ أَقعدُ بهذا الغرضِ، لأَنَّها أَحوجُ إِلى الوصفِ من اسمِ الإِشارةِ > [٦]، لأَنَّها وُضِعَتْ مبهمةً، إِنَّما يُزَالُ إِبهامُهَا باسمٍ بعدَهَا، بخلافِ اسمِ الإِشارةِ، فإِنَّ إِبهامَهُ يُزالُ بالوصفِ كَأَيٍّ، وقد يُزالُ بالإِشارَةِ الحِسِّيَّةِ [٧]. [[فَقيلَ: يا أَيُّها الرَّجلُ]] بإِردافِ (أَيٍّ) بـ (ها) التَّنبيهِ [٨]، عوضًا من المضافِ إِليهِ لأَيٍّ، معَ أَنَّهُ مناسبٌ للنِّداءِ، لكونِهِ للتنبيهِ [٩]. [[ويا هذا الرَّجلُ]] بِجَعْلِ اسمِ الإِشارةِ وَصلَةً للنِّداءِ، [[ويا أَيُّهذا الرَّجلُ]] بِجَعْلِ اسمِ الإِشارةِ صفةً لأَيٍّ [١٠]، لأَنَّهُ أَوضحُ منها. وإِنَّما التزمُوا رفعَ توابعِ ذي اللاَّمِ، لأَنَّها توابعُ معربٍ مرفوعٍ، فيجبُ أَنْ تكونَ أَيضًا

---

(١) ينظر علل النحو لابن الوراق ٢١٨، والمقتصد ٢/٧٧٨، والارتشاف ٣/١٢٧، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو الإسراء ٢٠٦.

(٢) في ك، ي: وهو خطأ، وفي ل: مقصودا، وهو وجه.

(٣) أي: لايباشر لام التعريف.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣٠٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٢.

(٥) في ل: الألف واللام، مكان اللام، وهو وجه.

(٦) الزيادة من ك، ي.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٢.

(٨) ينظر الكتاب ٢/١٩٧، والهمع ٢/٥٣.

(٩) ينظر المقتضب ٤/٢١٦، والارتشاف ٣/١٢٨ـ ١٢٩.

(١٠) ينظر علل النحو لابن الوراق ٢١٩.

مرفوعةً، سواءٌ كانتْ مفردَةً أَو مضافةً، فتقولُ: يا أَيُّها الرَّجلُ ذو المالِ، كما تقولُ: جاءَني الرَّجلُ ذو المالِ، لأَنَّهُ مثلُهُ في الإعرابِ. كذا قالُوا[1]، وهوَ مشْكِلٌ، لأَنَّ المعربَ لايمتنعُ اتباعُهُ باعتبارِ المحلِّ إجماعًا في نحوِ: ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا، بالنَّصبِ، قالَ[2]:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بشرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسنَا بالجبالِ ولا الحديدَا

أَسْجِحْ: بسينٍ مهملة فجيمٍ فحاء مهملة، أَي: أَحسنِ العفْوَ[3].

وقالُوا في بابِ الاستثناءِ: إذا تعذَّرَ البدلُ على اللَّفظِ، أُبدلَ على الموضعِ[4]، نحو: ما جاءَني من أَحدٍ إلاَّ زيدٌ، برفعِ زيد، وهلْ هذا إلاَّ إتباعٌ[5] للمعربِ باعتبارِ محلِّه؟ فَمَا هذا الذي يقولونَ؟ وما ذكرتُهُ من النَّظرِ أَوردَهُ (٨٦/ظ) بعضُ شارحي الكافيةِ[6] متمَثِّلاً بقولِكَ: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا. وأَجابَ عنهُ الغجدواني[7] بأَنَّ المجرورَ لفظًا (قائم)، والمنصوبَ محلاً (بقائمٍ). قالَ: ولايُتَصَوَّرُ في المُعْرَبِ الواحدِ الإعرابُ اللَّفظي والمحلِّي معًا. هذا كلامُهُ. وليسَ بشيءٍ، لأَنَّا نمنعُ كونَ المحلِّ المجموعِ الجارِّ والمجرورَ، وإنَّما هوَ المجرورُ وحدَهُ كما صرَّحَ بهِ بعضُهُم، ولو سُلِّمَ ذلكَ هنا، فقولُنا: أَعجَبَني قيامُ زيدٍ العاقلُ، بالجَرِّ صفةٌ لزيدٍ باعتبارِ اللَّفظِ، وبالرَّفعِ صفةٌ لَهُ باعتبارِ المحلِّ. وقولُنَا: كرهتُ ضربَ زيدٍ وعمرٍو، بالجرِّ عطفًا على اللَّفظِ، وبالنَّصْبِ عطفًا على المحلِّ، إلى غيرِ ذلكَ من الأَمثلةِ التي

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٩، والمساعد ٢/٥٠٧.

(٢) عقيبة الأسدي في الكتاب ١/٦٧.ونسب الشعرُ الى عبد الله بن الزبير الأسدي، ينظر شعره: ١٤٥، ١٤٨. ويروى البيت بجر الحديد، مع أبيات أربعة بعده، تنتهي بالدال المكسورة، والبيت ينشد بالنصب. قال الأعلم في تحصيل عين الذهب على هامش الكتاب (طبعة بولاق) ١/٣٤: " يجوز أنْ يكون الذي أنشده ردَّهُ الى لغته فَقَبِلَهُ من سيبويه منصوبًا، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لابقول الشاعر". والشاهد في الكتاب ٢/٢٩٢، ٣٤٤، ٣/٩١، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٤٨. وينظر شرح أبيات سيبويه لابن الإسراء ١/٣٠٠، ومنثور الفوائد ٣٢٩.

(٣) اللسان: سجح.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٧.

(٥) في ك: الإتباع، مكان: ال إتباع، وهو تحريف.

(٦) ينظر المتوسط ١/ ٥٣٢ - ٥٣٣.

(٧) هوَ جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني المتوفى سنة ٧٢٠هـ. له شرح على كافية ابن الحاجب، منه نسخة خطية في مكتبة الاسكندرية تحت رقم ن ٢٨١٥/ج. وأخرى برقم ن ٣٠٥٣/ج. بغية الوعاة ١/٣٤٨، وكشف الظنون ٢/١٣٧١، وابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ٥٩.

صرَّحَ بجوازِها كثيرٌ من النُّحاة [١]، ممَّا يبطلُ دعواهُ عدمُ تصوُّرِ إعرابِ اللَّفظي والمحلِّي لمعربٍ واحد. على أَنَّهُ وقعَ لَهُ في بابِ الاستثناءِ ما يناقضُ قولَهُ في هذا المحلِّ، فانظرْهُ إنْ شئتَ. والمَخْلَصُ من الإشكالِ هوَ ما أَسلفناهُ. وبقي هنا بحثٌ، وهوَ أَنَّ كلامَ المؤلِّفِ ظاهرٌ في أَنَّ (أَيًّا) واسمَ الإشارةِ يُتبَعَانِ بسائرِ التَّوابعِ، فإنَّ حكمَهَا في الرَّفعِ والنَّصبِ حكمُ توابعِ المبنيِّ غيرِ المبهمِ، وأَنَّهُ يُستَثْنَى مِنْ ذلكَ النَّعتُ فقط [٢]، وليسَ كذلكَ، فأَمَّا (أَيٌّ) فالمعروفُ أَنَّها لا تفارقُ، كونُهَا موصوفةً، وأَنَّها لاتُتْبَعُ بشيءٍ من التَّوابعِ إلاَّ الوصف [٣]، وأَمَّا اسمُ الإشارةِ، فإنْ جُعِلَ وصلةً لنداءِ ذي اللاَّمِ، فحكمُهُ حكمُ (أَيٍّ)، في أَنَّهُ لابُدَّ أَنْ يوصَفَ، ولايكونَ لَهُ تابعٌ غيرُ الصِّفةِ، وإنْ لم يُجْعَلْ وصلةً جازَ) [٤] أَنْ يُتبَعَ بكلِّ تابعٍ، وأَنْ لا يُتبَعَ بشيءٍ [٥]. لكنْ قالَ أَبو حيَّان [٦]: إطلاقُهُم يقتضي إتباعَ (أَيٍّ) بكلِّ تابعٍ بعدَ أَن تستوفي صفتَهَا، وهذا مساعدةٌ للمؤلِّف.

[[ولايجوزُ حذفُهُ]] أَي: حذفُ النَّعتِ **[[عَنْ أَيٍّ]]** لشدَّةِ إبهامِهَا، واحتياجِهَا إِلى ما يزيلُهُ، ولامُزيلَ لَهُ هنا بحسبِ الوضعِ إلاَّ وصفُهَا، فوجَبَ أَنْ لايُفارقُهَا البتَّةَ، بخلافِ اسمِ الإشارةِ، فإنَّ إبهامَهُ قد يزولُ بالإشارةِ الحسِّيَّةِ [٧]، وقد أَسلفنا ذلكَ كلَّهُ [٨].

[[وقالُوا يا أَللهُ خاصَّةً]] [٩] بينَ الأسماءِ المصدَّرةِ بأَل لمجموعِ أَمرينِ **[[للزومِ اللاَّمِ]]** وعدمِ [١٠] انفكاكِهَا، **[[وتجرُّدِهَا للعوضِ]]** عن همزةِ (إِلَهٍ) مُضْمَحِلاً عنها معنى

---

(١) ينظــر في هذه المسألة: الكتاب١/١٩١، ومعاني القرآن للفراء٢/١٩٧ – ١٩٨، والإنصاف ١/ ٣٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٦٥ – ٦٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٧.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٣٠٤.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٢، والارتشاف ٣/١٢٨ – ١٢٩.

(٤) مــن (علــيه مــر – في ق ٨٦ و – إلى... جــاز) ســاقطة من ل، ويبدو أَنَّها لم تصور على الميكروفيلم.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٢، والارتشاف ٣/١٢٩، ١٣٠.

(٦) ينظر الارتشاف ٣/١٢٩.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٢.

(٨) ينظر ق٨٦و.

(٩) ينظر الكتاب ٢/١٩٥، والإنصاف ١/٣٣٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٦، ولباب الإعراب ٣٠٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٥.

(١٠) في ك: وعند، وهو تحريف.

التَّعريفِ [[فكانَ يا الَّتي]] في قولِ الشاعرِ[1]:

مِنْ أَجْلِكِ ياالَّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي (٨٧/و) وأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالوَصْلِ عَنِّي

[[شاذًا]][2] حيثُ أدخلَ (يا) على اللامِ[3] التي لم يجتمعْ فيها اللزومُ ومحضُ العوضيَّةِ لفقدِ الثَّاني هنا، إذِ الأَداةُ فيهِ ليست عوضًا عن شيءٍ، وأَمَّا اللزومُ فموجودٌ. ومعنى تيَّمْتِ: ذَلَّلتِ واستعبدتِ. [[ويا الغلامانِ]] في قولِ الشَّاعرِ[4]:

فَيَا الغلامانِ اللَّذانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِ شَرًّا

[[أَشَدُّ]] ممَّا قبلَهُ لانتفاءِ القيدينِ جميعًا منهُ، فلالزومٌ ولاعوضيَّةٌ.

[[وقد يُحْذَفُ حرفُ النِّداءِ]][5]، وهوَ (يا) دونَ غيرِهَا من أَحرفِ النِّداءِ لأَنَّهَا أَعَمُّ وأَغلبُ في الاستعمالِ، والحذفُ نوعٌ مِنَ التَّصرُّفِ، فينبغي أَنْ يكونَ فيما كَثُرَ دورُهُ لافيما قلَّ [[جوازًا]][6]، نحوُ: ﴿ يوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا ﴾[7]، ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلانِ ﴾[8]، ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ ﴾[9] [[في غيرِ اسمِ اللهِ]][10] فإنَّهُ لايُحذَفُ منهُ الحرفُ حالةَ كونِهِ عَرِيًّا عن إبدالِ الميمينِ في آخرِهِ، فيقالُ: يا أَللهُ[11]، بإثباتِ الحرفِ، ولأَنَّ حقَّ مافيهِ اللاَّمُ أَنْ يُتوصَّلَ إلى ندائِهِ بـ (أَيٍّ) واسمِ الإشارةِ، فلمَّا حُذفَتِ الوصلةُ معَ هذهِ الكلمةِ لكثرةِ ندائِها لم يُحْذَفِ الحرفُ، لئلاَّ يكونَ إجحافًا.

---

(١) بلا عزو في الكتاب ١٩٧/٢، والإنصاف ٣٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٨.ويروى: بالودِّ، مكان بالوصلِ، وفديتك، مكان: من أجلكَ.

(٢) ينظر الأصول ٣٧٢/١، والتسهيل ١٨١، والارتشاف ١٣٣/٣.

(٣) في الأصل، ك، ي : شاذ، وهو خطأ وما أثبتناه من ل. وينظر لباب الإعراب ٣٠٥.

(٤) ينظر المقتضب ٢٤١/٤، وعلل النحو لابن الوراق ٢١٦.

(٥) بلا عزو في المقتضب ٢٤٣/٤، والأصول ٣٧٣/١، والإنصاف ٣٣٦/١، وفيه: تكسباني شرًّا. وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٢، ولباب الإعراب ٣٠٥، وشرح الكافية للرضي١/ ١٤٦، وفيه:تبغيا لي شرًّا.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي١/ ١٥٩.

(٧) يوسف ٢٩. وينظر التبيان في إعراب القرآن ٧٢٩/٢.

(٨) الرحمن ٣١. وينظر مغني اللبيب ٨٤٠.

(٩) الدخان ١٨. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٨/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٤٦.

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٠، ١٢٩٣.

(١١) ينظر الارتشاف ١١٧/٣، والهمع ٤٣/٣.

[[و]] غيرِ [[مستغاثٍ]] [١]، فلا يُحذَفُ منهُ الحرفُ أيضًا، جريًا على المبالغَةِ في تنبيهِهِ بإظهارِ حرفِ التنبيهِ، لكونِ المستغاثِ لَهُ مِمَّا يهمُّ أَمرُهُ ويُعتنَى بشأنِه. [[و]] غيرِ [[متعجَّبٍ منهُ ومندوبٍ]] [٢]، فلا يُحذفُ منهما الحرفُ أيضًا، لأَنَّهما مناديانِ مجازًا، ولايُقْصَدُ فيهما حقيقةُ الإقبالِ والتَّنبيهِ كما في النِّداءِ المحضِ، فلَمَّا نُقلاَ عن النِّداءِ إلى معنًى آخرَ معَ بقاءِ معنَى النِّداءِ فيهما مجازًا، أُلزِمَا لَفْظَ عَلَمِ النِّداءِ تنبيهًا على الحقيقةِ المنقولَيْنِ هما منها. كذا قالَ الرَّضي [٣]. [[و]] غيرِ [[اسمِ الإشارةِ]] [٤]، فلا يُحذَفُ منهما أيضًا، لأَنَّ أَصلَهُ أَنْ يُنادَى بإدخالِ الوصلَةِ، مثل: يا أَيُّهذا، حذرًا من اجتماعِ تعريفينِ، فحذفوا الوصلَةَ، إِمَّا لأَنَّهم رَأَوا التَّعريفينِ مختلفينِ فلم يستكرهوا اجتماعَهُمَا، أَو لأَنَّهم قَدَّروا تعريفَ الإِشارةِ منفيًّا، كما يُقدِّرُ بعضُهُمْ انتفاءَ تعريفِ الكَلِمَةِ العَلَميَّةِ في نحوِ: يا زيدُ، فبقيَ يا هذا، فلو حُذِفَ الحرفُ، حصلَ الإجحافُ. [[و]] غيرِ [[اسمِ الجنسِ]] [٥]. والمرَادُ بِهِ هنا ماكانَ نكرةً قبلَ النِّداءِ، سواءٌ تَعَرَّفَ بالنِّداءِ أَوْ لاَ، فلا يُحذَفُ نحوُ: يارجلُ، لأَنَّ أَصلَهُ: يا أَيُّها الرَّجلُ، فاسْتُغْنِيَ عَنِ التَّعريفِ اللاَّمي بالتَّعريفِ النِّدائي، فحذِفَت [٦] الوصلةُ (٨٧/ظ) فامتنعَ حَذْفُ الحرفِ، لئلاَّ يحصلَ الإجحافُ كما مرَّ.

[[وشَذَّ [٧] أعورُ]] من جهةِ أَنَّهُ اسمُ جنسٍ حُذِفَ منهُ حرفُ النِّداءِ، والأَصلُ: يا أَعورُ [[عينَكَ والحجرَ]] [٨]، حذرًا [٩] من إصابَةِ الحجرِ بعيْنِه الصَّحيحةِ، لئلاَّ يصيرُ أَعمى، الأَصلُ: احذَرْ تلاقي عينِكَ والحجرِ، ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ وفاعلُهُ، ثُمَّ المضافُ الأَوَّلُ وأُنيبَ عنهُ الثَّاني فانتصَبَ، ثُمَّ نُصِبَ الحجرُ لعطفِهِ عليهِ بعدَ كونِهِ منصوبًا.

---

(١) لباب الإعراب ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٩.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٩، ١٦٠، والارتشاف ٣/ ١١٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٠.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٩.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٠، ولباب الإعراب ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي١/ ١٥٩، ١٦٠، والارتشاف ٣/١١٧.

(٦) في الأصل: حذف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٣١٠.

(٨) جمهرة الأمثال ١/٨٧، وينظر الارتشاف ٣/١١٧ـ ١١٨، والمساعد ٢/٥٧١، والهمع٣/٢٦.

(٩) في ك: حذر، وهو خطأ.

[[و]] يُحذَفُ حرفُ النِّداءِ [[لزومًا في اللَّهُمَّ]] [١]، لأنَّ الميمينِ فيه عوضٌ عن ياءٍ، إذِ الأصلُ: يا أللهُ، فَحُذِفَ حرفُ [٢] النِّداءِ وعُوِّضَ عنهُ الميمُ مشدَّدةً، لأنَّها عوضٌ عن حرفينِ، وأُخِّرتا تبرُّكًا باسمِ اللهِ تعالى، فلذلكَ التُزِمَ حَذْفُ [٣] حرفُ النِّداءِ منهُ، فِرارًا من الجمعِ بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ عنهُ. وأمَّا قولُهُ [٤]:

إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

فشاذٌّ من وجهينِ، اجتماعُ (يا) والميمُ [٥]، ووصلُ الهمزةِ مع مباشرةِ (يا) [٦]. وزعَمَ الكوفيونَ أنَّ أَصلَ (أَللَّهُمَّ): يا أَللهُ أُمَّنا بخيرٍ [٧]، ثُمَّ كَثُرَ حتَّى خُفِّفَ كما في عِمُّوا صباحًا، أَي: أنعموا، وكما في أَيش، أَي: أَيُّ شيءٍ [٨]. ورُدَّ بأنَّهُ يستلزمُ جوازَ الجمعِ بالسَّعَةِ، وأَنْ يَمْتَنِعَ اللَّهُمَّ الْعَنْهُ وأَهْلِكْهُ [٩].

[[و]] يُحْذَفُ [[المُنادَى كلُّهُ]] في نحوِ: ﴿ أَلاَ يَا اسْجُدُوا ﴾ [١٠] في قراءةِ الكسائي [١١] بتخفيفِ (أَلاَ) على أَنَّهَا حرفُ تنبيهٍ و(يا) حرفُ نداءٍ والمنادَى

---

(١) ينظر الكتاب ٢/١٩٥، والمقتضب ٤/٢٣٩، وعلل النحو لابن الوراق ٢١٧ - ٢١٨، والإنصاف مسألة(٤٧) ١/٣٤١ ومابعدها، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٦، والارتشاف ٣/ ١٢٦.

(٢) (حرف) ساقطة من ك.

(٣) (حذف) ساقطة من ك.

(٤) نسب هذا الرجز في شرح الشواهد للعيني (بهامش الخزانة) ٤/٢١٦، والدرر اللوامع ١/١٥٥ إلى أبي خراش الهذلي، وليس في شعره (ديوان الهذليين).والرجز بلا عزو في نوادر أبي زيد ٤٥٨، بـرواية: إذا مـالم، وسر الصناعة ١/٤١٩، ٤٣٠، والأمالي الشجرية ٢/١٠٣، والإنصاف ١/ ٣٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٦، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٥.

(٥) ينظر الإنصاف ١/٣٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٦.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٧.

(٧) ينظـر معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، وعلل النحو لابن الوراق ٢١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٦، والارتشاف ٣/١٢٦، والهمع ٣/ ٦٤.

(٨) ينظر الإنصاف ١/ ٣٤١ المصدر السابق ١/٣٤٤.

(٩) المصدر السابق ١/٣٤٤.

(١٠) النمل ٢٥. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص عن عاصم " أَلاَّ يَسْجُدُوا " بتشديد " أَلاَّ ".

(١١) السبعة ٤٨٠، والكشف عن وجوه القراءات ٢/١٥٦، والتيسير ١٦٧ - ١٦٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٢١، والبحر المحيط ٧/٦٨.

محذوفٌ، أَي: أَلاَ يا قومُ اسْجُدُوا [١]. قلتُ: وينبغي أَنْ لايُؤخَذَ هذا على عمومِهِ بحيثُ يجوزُ حذفُ كلِّ منادًى نُودِيَ بــ (يا) [٢] أَو غيرِهَا، ولايُغْتَرُّ بظاهرِ هذهِ العبارةِ كما اغْتَرَّ بذلكَ بعضُ مَنْ رأَيْتُهُ بالكجراتِ، فقالَ في ماكتبَهُ على القصيدةِ النَّبويَّةِ المعروفَةِ بالبُردةِ: إِنَّ الهمزةَ في قولِهِ [٣]:

أَمِنْ تَذَكُّرِ جيرانٍ بذي سَلَمِ

يجوزُ أَنْ تكونَ للنِّداءِ، والمنادَى محذوفٌ، أَي: أَصَبُّ،، بل الذي ينبغي أَنَّ هذا الكلامَ محمولٌ على ما إِذا كانَ الحرفُ المنادى بِهِ (يا) [٤] دونَ غيرِهَا من أَحرفِ النِّداءِ، لِمَا ثبتَ من أَعَمِّيَّتِهَا وكثرةِ دورِها في كلامِهِم، فتصرَّفَ معهَا تارةً بحذفِهَا وتارةً بحذفِ المنادى. وفي التسهيلِ: " وقد يُحْذَفُ المنادى قبلَ الأَمرِ والدُّعاءِ، فيلزمُ (يا) [٥]. هذا نصُّهُ. ولَمْ نَرَ شاهدًا على حذفِ المنادى إِلاَّ وحرفُ نِدائِهِ (يا)، ولا يُقدَمُ على خلافِ ذلكَ إِلاَّ بثبتٍ [٦].

[[و]] يحذفُ **[[بعضُهُ]]**، أَي: بعضُ المنادى، بشرطِ أَنْ يكونَ الحذفُ في الآخِرِ اعتباطًا [٧] جوازًا، فخرجَ بالآخِرِ (٨٨/و) نحوُ: ياغلام، بحذفِ الياءِ، إِذِ المضافُ إِليهِ ليسَ آخِرَ الكلمةِ، بدليلِ تعاقبِ الإِعرابِ على ماقبلَهُ. وبالإِعتباطِ، والمرادُ بهِ الحذفُ، لا لعلَّةٍ بابِ عصا [٨]، لأَنَّ الحذفَ فيهِ لعلَّةٍ، وبالجوازِ حُذِفَ لامُ يدٍ ودمٍ، لأَنَّهُ واجبٌ [٩]. وقد عرفتَ إِخلالَ المؤلِّفِ بهذهِ القيودِ.

[[وَسُمِّيَ]] أَي: حذفُ بعضِ المنادَى **[[ترخيمًا]]**، وهوَ في اللغةِ: ترقيقُ

---

(١) ينظر دقائق التصريف ٤٩٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٤، والمساعد ٢/٤٨٦.

(٢) في الأصل: بياء، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) البوصـــيري، ديوانه ١٩٠، وعجزه: مَزَجْتَ دمعًا جرى من مقلةٍ بدَمِ. وينظر شرح البردة للشيخ خالد الأزهري ٣٤.

(٤) في الأصل ياء، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) التسهيل ١٧٩، وينظر المساعد ٢/ ٤٨٦.

(٦) أي: بحجة.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٣١١.

(٨) ينظر أسرار العربية ٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١١٤.

(٩) ينظر سر صناعة الإعراب ١/٩٣، ٩٧، ١٧٨، وشرح الكافية للرضي ١/١٤٩.

الصَّوتِ وتليينُهُ [١]، ومناسبتُهُ للمعنَى الاصطلاحِي ظاهرةٌ. [[إمَّا]] < يُحذَفُ > [٢] [[شطرُهُ [٣] كثاني المركَّبِ]] المزجي، وإنَّما تُركَ هذا القيدُ لأَنَّ الغرضَ منهُ الاحترازُ من المركَّبِ الإضافي والإسنادي، وقد ذُكرَ حُكْمُهُمَا قَبْلُ [٤]، فتقولُ في ترخيمِ (بَعْلَبَك): يا بَعْلُ [٥] بحذفِ الشطرِ الثاني، لأَنَّ الثقلَ منهُ نشأَ بِسَبَبِ زيادَةِ لفظِهِ على لفظه [٦] الأَوَّلِ، والترخيمُ للتخفيفِ، فإنَّما يُحذَفُ بِهِ مانشأَ منهُ الثقلُ. ويردُ على المؤلِّفِ نحوُ: اثنا عشر، من المركَّبِ المزجي [٧]، حيثُ يُجعَلُ عَلَمًا ويُنادَى، فإِنَّهُ يُرخَّمُ ويُحذَفُ شطرُهُ الأَخيرُ معَ حذفِ ألفِ (اثنا) [٨]، وذلكَ لأَنَّ (عَشَرَ) في موضعِ النُّونِ، فَنُزِّلَتْ هيَ والألفُ منزلةَ الزَّائدتينِ في (اثنان) عَلَمًا. فإنْ قلتَ قد اعترضَ ابنُ الحاجبِ بأَنَّ هذا منظورٌ فيهِ من جهةِ أَنَّ الثاني اسمٌ برأْسِهِ، ولا يلزمُ من معاقبتِهِ النُّونَ حذفُ الأَلفِ معَ حذفِهِ كما يُحْذَفُ معَ النُّونِ [٩] . قلتُ: لامعنًى لهذا الإعتراضِ معَ سماعِهِ من العربِ. قالَ سيبويهِ عَنِ الخليلِ: " وأَمَّا اثنا عَشَرَ فإِنَّكَ إذا رخَّمتَهُ حذفتَ عشَرَ مع الألفِ، لأَنَّ عَشَرَ بمنزلَةِ نونِ (مسلمونَ)، والأَلفُ بمنزلَةِ الواوِ، وأَمرُهُ في الإضافةِ والتَّحقيرِ كأَمْرِ مسلمينَ. تقولُ: اثن، تُلقي عَشَرَ معَ الأَلفِ، كما تُلقي النُّنَ معَ الواوِ " [١٠] هذا نصُّهُ. وهوَ مقتضي لسماعِ التَّرخيمِ في ذلكَ على هذا الوجهِ من العربِ. والعلَّةُ مناسبةٌ للمسموعِ، وهذا كافٍ في العللِ النحويةِ. فلا معنًى للإعتراضِ بأَنَّ المُنَزَّلَ منزلةَ الشيءِ لايلزمُ أَنْ يُعطى حكمَ ذلكَ الشيءِ. ومرادُ الخليلِ وسيبويهِ بالإضافةِ: النسبةُ [١١]، وبالتحقيرِ: التصغيرُ [١٢]. يعني

(١) الصحاح (رخم).

(٢) ينظر المقتصد ٧٩١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٣/٢، والارتشاف ١٥٢/٣، والهمع ٣/ ٧٦.

(٣) الزيادة من ي.

(٤) في الأصل: شرطه، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر ق ٤٠ظ، ٤١و.

(٦) ينظر الكتاب ٢٦٧/٢، ولباب الإعراب ٣١٤ والارتشاف ١٥٤/٣ـــ١٥٥.

(٧) في ل: لفظ، وهو تحريف.

(٨) ينظر الارتشاف ١٥٤/٣.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١٥٣/١.

(١٠) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٣/١، وشرح الكافية للرضي ١٥٣/١.

(١١) الكتاب ٢٦٩/٢، وينظر المقتضب ١٦٢/٢.

(١٢) الكتاب ٣٣٥/٣.

أنَّ أَمرَ اثنا عَشَرَ في النسبةِ إليهِ والتصغيرِ لَهُ، كأَمرِ (مسلمونَ) إذا نسبتَ إليه أَو صغَّرتَ، تقولُ: مُسْلميٌّ [(١)]، ومُسَيْلِمٌ، بحذفِ الواوِ والنُّونِ، كذلكَ تقولُ: اثنيٌّ [(٢)]، {وثُنَي} بحذفِ عَشَرَ والألفِ [(٣)]. [[أَو]] يُحذَفُ [[حرفانِ أَوَّلُهما (٨٨/ظ) مَدَّةٌ زائدةٌ]] ويَعني [(٤)] بالمدَّةِ أَلفًا أَو واوًا أَو ياءً، ساكنتينِ [(٥)] ماقبلهما من الحركتينِ مجانسٌ لهما، نحوُ: مَرْوَان، ومَنْصُور، ومَسْكِين، فتقولُ في ترخيمِهِمَا: يا مَرْوَ، ويا مَنْصُو، ويامِسْكِ [(٦)]. وخرجَ نحوُ مختار، فإنَّ مَدَّتَهُ ليست زائدةً، بل هيَ بدلٌ من أَصلٍ، فتقولُ في ترخيمِهِ: يا مختا، بحذفِ الرَّاءِ فقط [(٧)]. [[أَو زيدتا]] عطفُ الاسميَّةِ التي هيَ صفةُ (حرفان)، وإِنَّما أَنَّثَ باعتبارِ إرادةِ الزيادتينِ، أَو يريدُ: زيادتانِ زيدتا [[مَعًا]] [(٨)]، فعندَ الترخيمِ يحذفانِ معًا، لأَنَّهما في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ [[كزيادتي ممدودِ الإلحاقِ]]، نحوُ: عِلباءُ، وهوَ عَصَبُ عنقِ البعيرِ [(٩)]، والزيادتانِ فيهِ اجْتُلِبَتَا معًا للإلحاقِ بسرداحٍ، وهيَ النَّاقةُ الطويلةُ أَو السمينةُ أَو الكريمةُ [(١٠)]. [[و]] ممدودِ [[التَّأْنيثِ]] [(١١)]، نحوُ: صحراءُ [(١٢)]، فإنَّ أَلفَيْهِ مزيدتانِ معًا لمعنًى [(١٣)]. [[و]] الزيادتينِ [[المضارعتينِ]]، أَي: المشابهتينِ لأَلفَي التَّأنيثِ كسكران [(١٤)]، فإنَّ الأَلفَ والنُّونَ فيهِ زيدتا معًا للتَّذكيرِ. [[و]] زيادتي [[النَّسَبِ]] [(١٥)]،

---

(١) الكتاب ٣/٤١٧، ٤١٩، ٤٢٣.

(٢) الكتاب ٣/٣٦١.

(٣) في الأصل: والأول، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٣.

(٤) في ك، ي: ونعني، وهو وجه.

(٥) في ك: ساكنين، وكذا في شرح الكافية للرضي، وهو وجه.

(٦) ينظر المقتصد ٢/٧٩٤، وشرح الكافية للرضي ١/١٥٢، والارتشاف ٣/١٥٦.

(٧) ينظر الارتشاف ٣/١٥٦، والهمع ٣/٨٤ - ٨٥.

(٨) ينظر علل النحو لابن الوراق ٢٢٥، والارتشاف ٣/١٥٦.

(٩) الصحاح (علب).

(١٠) العين ٣/٣٣٢، والقاموس (سردح).

(١١) علل النحو لابن الوراق ٢٢٥، ولباب الإعراب ٣١٢، وشرح الكافية للرضي ١/١٥٢.

(١٢) ينظر الارتشاف ٣/١٥٦، والهمع ٣/٨٦.

(١٣) في الأصل: بمعنى، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٤) الارتشاف ٣/١٥٦ ـ ١٥٧، والهمع ٣/٨٦.

(١٥) الارتشاف ٣/١٥٧، والهمع ٣/٨٦.

نحوُ: بصريٌّ وكوفيٌّ، فإنَّ ياءَيْهِ زِيدَتَا معًا لغرضِ النِّسبةِ. [[و]] زيادتي [[شبيهِهِ]]، أَي: شبيهِ النَّسبِ، نحـــوُ: كرسيٌّ وقمـــريٌّ. [[و]] زيادتي [[التَّثنيةِ]] [١]، نحوُ: مسلمانِ، عَلَمًا، فتقولُ في ترخيمِهِ [٢]: يا مسلمُ، {[[والجمعِ [٣]]]، نحـــوُ: يا غلمَ، في غلمان}، [[وجَمْعَي السَّلامةِ]] [٤] وهما جمعُ المذكَّرِ، نحوُ: مسلمونَ، وجمعُ المؤنَّثِ، نحو: مسلماتٌ، فيُحذَفُ من كلٍّ منهما زيادتانِ معًا عندَ التَّرخيمِ. [[أَو]] يُحذَفُ [[حرفٌ]] واحدٌ [[فيما عَدَاهَا]]، نحوُ: يا سُعَا، في ترخيمِ سُعادَ، ويا أَحمَ، في ترخيمِ أَحمدَ. هذا كلُّهُ [[بشرطِ كونِهِ]]، أَي: كونِ المنادَى الذي يُقصَدُ ترخيمُهُ [[غيرَ موصوفٍ في]] قولِ الفريقِ [[الأَكثرِ]] من النُّحاةِ، وهذا لا أَذكُرُ إِلى الآن أَحدًا نصَّ عليهِ في شروطِ التَّرخيمِ معزوًّا إِلى الجمهورِ، بل كلامُ الرَّضي يدلُّ على خلافِهِ، قالَ: " ويجوزُ وصفُ المرخَّمِ إِلاَّ عندَ الفرَّاءِ وابنِ السَّرَّاجِ [٥]، ثُمَّ استشهدَ ببيتِ الكتابِ [٦]:

فقالُوا تَعَالَيْ [٧] يا يَزِي بنَ مُخَرَّمِ

فقلتُ لَهُم: إِنِّي حليفُ صُداءِ [٨]

يَزِي: ترخيمُ يزيد، وهو قبيلةٌ، ومخرَّمُ بالخاءِ المعجمةِ، وصُداء كغُراب، بصاد مهملة وهمزةٍ أَصليَّةٍ: حيٌّ من اليمنِ [٩]. فإن قلتَ: الشَّاعرُ أَرادَ القبيلةَ، بدليلِ (تَعَالَيْ)، فكيفَ وَصَفَهَا بابنٍ؟ قلتُ: لحظَ الحيَّ فذكَّرَ ثانيًا، والقبيلةَ فَأَنَّثَ أَوَّلاً. [[و]] كونِهِ (٨٩/و) [[غيرَ مستغاثٍ]] [١٠]، لأَنَّ المستغاثَ مطلوبٌ فيهِ رفعُ الصَّوتِ والخوارُ بِهِ، وذلكَ مقتضٍ

---

(١) الارتشاف ١٥٧/٣، والهمع ٨٦/٣.

(٢) في ك: ترخيم، وهو تحريف.

(٣) في ك: وشبهه. وينظر الارتشاف ١٥٧/٣، والهمع ٨٦/٣.

(٤) ينظر الارتشاف ١٥٧/٣، والهمع ٨٦/٣.

(٥) الأصول ٣٥٩/١، وشرح الكافية للرضي١/ ١٥١.

(٦) ليـــزيد بن مخرم الحارثي في الكتاب ٢٥٣/٢، وفيه: فقلتم تَعَالَ...، و: فقلتُ لكم بأَنّي... وينظر شـــرح أَبـــيات سيبويه لابن الإسراء/٥ـــ٦، والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٩/١، وشرح الكافية للرضي١/ ١٥١.

(٧) هكذا في النسخ كلِّها، وفي مصادر التخريج: تعال.

(٨) شرح الكافية للرضي١/ ١٥١.

(٩) معجم البلدان ٣٩٧/٣.

(١٠) ينظر لباب الإعراب٣١١، وشرح الكافية للرضي١/ ١٤٩، والارتشاف ١٥٢/٣.

لتطويلِهِ لا للحذفِ منهُ، ولذلكَ زيدَتِ الألفُ في آخرِه. [[و]] غيرَ مندوب [١]، للعلَّةِ المتقدِّمةِ، إذِ المطلوبُ فيهِ التطويلُ، ومدُّ الصَّوتِ، وهوَ منافٍ للترخيمِ. [[و]] غيرَ [[مضاف]] [٢]، وذلكَ لأنَّ بينَ المتضايفينِ امتزاجًا غيرَ تامٍّ، فبينَهُما اتِّصالٌ من جهةِ أنَّ المضافَ إليهِ مُنَزَّلٌ [٣] منزلَةَ تمامِ الكلمةِ، بدليلِ حذفِ التَّنوينِ من المضافِ، وانفصالٌ، بدليلِ بقاءِ إعرابِ المضافِ على حالِهِ قبلَ الإضافةِ، فراعوا الأمرينِ، فتعذَّرَ الترخيمُ، إذ لو رُخِّمَ المضافُ، لَرُخِّمَ وَسَطُ الكلمَةِ، ولو رُخِّمَ المضافُ إليهِ، لَرُخِّمَ آخرُ غيرِ المنادى، هذا مذهبُ البصريينَ [٤]. وعَنِ الكوفيينَ [٥] جوازُ ترخيمِ ذي الإضافةِ، بحذفِ عجزِ المضافِ إليهِ، كقولِهِ [٦]:

أَبَـا عُرْوَ لا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ ... سَـيَدْعُوهُ دَاعِـي مِيـتَةٍ فَيُجِـيبُ

[[و]] غيرَ [[شبيهِهِ]] أي: شبيهِ المضافِ، لأنَّ المضارعَ للمضافِ حكمُهُ حكمُ المضافِ. [[و]] غيرَ [[جملة]] [٧]، نحوُ: تَأَبَّطَ شَرًّا، لأنَّ الجملةَ تُحكَى على إعرابِهَا الأَصليِّ من انفصالِ كلِّ كلمةٍ عن الأُخرى من جهةِ اللَّفظِ، وإنِ اتَّحَدَ جميعُ أَجزائِها باعتبارِ المعنَى، فَرُوعِيَتْ فيهَا جِهتَا اللَّفظِ والمعنَى، فلم يمكنِ [٨] الحذفُ من الأُولى، نظرًا إلى المعنَى، إذ ليسَ بآخِرِ الآخرِ، ولم يمكنْ [٩] حذفُ الثاني ولا حذفُ آخِرِهِ، نظرًا إلى اللَّفظِ، فامتنعَ التَّرخيمُ فيهَا بالكلِّيَّةِ. وهذا كما في المضافِ والمضافِ إليهِ. وقالَ ابنُ مالك في

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٢٤٠، ولباب الإعراب ٣١١، والارتشاف ٣/١٥٢.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٣١١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٩.

(٣) (منزل) ساقطة من ك.

(٤) ينظر الإنصاف ١/ ٣٤٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٩، والارتشاف ٣/١٥٢.

(٥) ينظر الإنصاف ١/ ٣٤٧ ومابعدها، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٦١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٩، والارتشاف ٣/١٥٢.

(٦) بلا عزو في الإنصاف ١/ ٣٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٩.

(٧) ينظر الكتاب ٢/٢٦٨، ولباب الإعراب ٣١١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٩، والارتشاف ٣/ ١٥٤.

(٨) في ك: يكن، وهو تحريف.

(٩) في ك: يكن، وهو تحريف.

التَّسهيلِ [(١)]: ويجوزُ ترخيمُ الجملةِ وفاقًا لسيبويهِ [(٢)]. وقالَ في الألفيَّةِ [(٣)]:

والعَجْزُ احذفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلّْ ... تَرخيمُ جملَةٍ وذَا عَمْرٌو نَقَلْ

فقالَ ابنُ هشامٍ في شرحِهِ عليهَا: " وزَعَمَ ابنُ مالك أَنَّهُ قد يُرَخَّمُ ذو الإسناد، فإنَّ عَمْرًا نَقَلَ ذلكَ، وعمرٌو هذا هوَ إمامُ النَّحوِ - رَحِمَهُ اللهُ - وسيبويهِ لقَبُهُ، وكنيتُهُ أبو بشرٍ" [(٤)]. إلى هنا كلامُهُ. قلتُ في تعبيرِهِ بالزَّعمِ [(٥)] إشعارٌ بأَنَّ الواردَ بعدَهُ كلامٌ غيرُ موثوقٍ بِهِ. لأَنَّ الزَّعمَ هوَ القولُ بغيرِ تبيينٍ وتثبيتٍ. والمسأَلَةُ مسطورةٌ في كتابِ سيبويهِ كما نقلَهُ ابنُ مالك. قالَ سيبويهِ في البابِ الذي ترجمَهُ بقولِهِ: " هذا بابُ الإضافَةِ إلى الحكايةِ [(٦)]: فإذا أَضفْتَ إلى الحكايةِ حذَفْتَ وتركتَ الصَّدرَ بمنزلَةِ عَبْدِ القَيْسِ، وخمسةَ عَشَرَ، حيثُ لَزِمَهُ (٨٩/ظ) الحذْفُ كما لَزِمَهَا، وذلكَ قولُكَ في تأَبَّطَ شَرًّا: تأَبَّطيٌّ. ويدلُّكَ على ذلكَ أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يُفرِدُ فيقولُ: يا تَأَبَّطُ أَقبِلْ، فَيَجْعَلُ الأَوَّلَ مفردًا، فكذلكَ يُفرَدُ في الإضافةِ [(٧)]. هذا نصُّهُ بحروفه، ولعلَّ ابنَ هشام - رحمهُ اللهُ - رَأَى قولَ سيبويهِ في بعضِ أَبوابِ الترخيم: " واعلَمْ أَنَّ الحكايةَ لاتُرَخَّمُ، وذلكَ نحوُ: تأَبَّطَ شَرًّا، وبَرَقَ نَحْرُهُ " [(٨)]. فاستَصْعَبَ نَقْلَ ابنِ مالكٍ عن سيبويه خلافَهُ. وقد أَريناكَ نصَّهُ عليه في بعضِ أَبوابِ النسبةِ، ولاتعارضَ بينَ المحلَّينِ، إذ مانقلَهُ في أَبوابِ التَّرخيمِ محمولٌ على المستعمَلِ عند أَكثرِ العربِ، ومانقلَهُ في بعضِ أَبوابِ الإضافةِ، أَي: النَّسبِ، محمولٌ على المستعمَلِ عند بعضِهِم، وقولُهُ: (ويدلُّكَ على ذلك أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يُفْرِدُ ويقولُ: يا تأَبَّطُ أَقبِلْ)، مُشْعِرٌ بما أشرنا اليه.

[[و]] يُشْتَرَطُ [[كونُهُ ذا تاءِ التَّأنيثِ]] [(٩)]، ولم يكنْ عَلَمًا، ولا زائدًا على ثلاثةِ

---

(١) التسهيل ١٨٨.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٧٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٩.

(٣) شرح الألفية لابن عقيل ٣/٢٩١.

(٤) أوضح المسالك ٤/٥٧.

(٥) قالَ أَبو حيَّان في الارتشاف ٣/١٥٤: " وزعم ابن مالك أَنَّ سيبويه أَجازَ ترخيم الجملة وكرر ذلك في تصانيفه وهو غلط منه، وسوء فهم على سيبويه ".

(٦) الكتاب ٣/٣٧٧. (٧) الكتاب ٣/٣٧٧.

(٨) الكتاب ٢/٢٦٩، وينظر علل النحو لابن الوراق ٢٢٥.

(٩) في ل: ذا تأنيث، وهو خطأ. وينظر الأُصول ١/٣٦٥، وأَسرار العربية ٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٤، ولباب الإعراب ٣١١، وشرح الكافية للرضي ١/١٤٩.

أَحرف، وذلكَ لأَنَّ التَّاءَ المذكورةَ تناسبُ التَّخفيفَ لفظًا لثقلِهَا من حيثُ زيادتُهَا على أبنيةِ الكلمةِ، فلم يُشْتَرَطُ مَعَهَا العلميَّةُ، ولم يبالَ مَعَهَا بعدَمِ الزيادةِ على الثَّلاثةِ، نحوُ: ثُبَةٌ، لأَنَّ التَّرخيمَ إنَّما {هُوَ} بحذفِ تاءِ التَّأنيثِ وهيَ زائدةٌ على البِنْيَةِ، والبِنْيَةُ كانتْ معَ وجودِ التَّاءِ ناقصةً، فلم يُؤدِّ التَّرخيمُ فيهِ إلى إخلالٍ وإحداثِ ثقلٍ. [[أو علمًا]] [1] لأَنَّ العَلَمَ يكثرُ نداؤُهُ فيناسبُهُ التَّخفيفُ للتَّرخيمِ، ولا يضرُّهُ نقصُ ما يُحذَفُ منهُ، لأَنَّهُ لاشتهارِهِ يكونُ مابقيَ منهُ دليلاً [2] على ماذَهَبَ [3]. [[يبقى بعدَ التَّرخيمِ على]] أحرفٍ [[ثلاثةٍ]] لئلاَ يُؤدِّي إلى الأَمرِ المُسْتَكْرَهِ، وذلكَ لأَنَّهُ لو لم يبقَ بعدَ ترخيمِهِ ثلاثةُ أَحرفٍ، وكانَ هوَ في نفسِهِ قبلَ التَّرخيمِ ثلاثيًّا، لأَفضى إلى جَعْلِ السمِ على بِنْيَةٍ ليستْ من أَبنيتِهِم بسببِ التَّرخيمِ الذي هوَ أَمرٌ جائزٌ استحسانيٌّ مطلوبٌ بِهِ التَّخفيفُ، فلاً [4] يحتملُ أَنْ يُقدَّمُ لأَجلِهِ على بناءٍ ممتنعٍ، ولايعترضُ بأَنَّ المُنادَى المفرَدَ المعرفةَ مبنيٌّ، فيجوزُ أَنْ يكونَ ثنائيًّا، نحوُ: هُوَ ومُذْ، لأَنَّ بناءَهُ عارضٌ، فهوَ في حكمِ المعربِ [[أَو]] يبقى بعدَ ترخيمِهِ [[حرفانِ تحرَّكَ ثانيهما]] نحوُ: أَسدٌ [[عندَ الفرَّاءِ]] [5] وغيرِهِ من الكوفيينَ إلاّ الكسائي، كذا في التسهيلِ [6]، ونقلهُ الرضي عن الأَخفش أيضًا [7]. وكأَنَّهم نظروا إلى أَنَّ حركةَ الأَوسطِ تُنَزَّلُ منزلَةَ الحرفِ الرَّابعِ [8].

[[وصاحِ (٩٠/و) واطْرِقْ كَرَا شاذٌّ [9]]] [10]، لفَقْدِ مسوِّغِ التَّرخيمِ، أَمَّا (صاح) فلأَنَّهُ نكرةٌ في الأَصلِ خالٍ من تاءِ التَّأنيثِ. وزعَمَ ابنُ خروفٍ [11] أَنَّ أَصلَهُ يا

---

(١) ينظـرعلل الـنحو لابن الوراق ٢٢٤، والمقتصد ٧٩١/٢، ولباب الإعراب٣١١، وشرح الكافية للرضي ١٤٩/١.

(٢) في الأصل: دليل، وهو خطأ، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) بعدها في الأصل زيادة (به). (٤) في الأصل: ولا، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر الأصول ٣٦٥/١. (٦) التسهيل ١٨٨، وينظر المساعد ٥٥٢/٢.

(٧) شرح الكافية للرضي ١٤٩/١. (٨) المصدر السابق ١٤٩/١.

(٩) اطرق كرا، جزء من مثل، وهو بتمامه: اطْرِقْ كَرَا اطْرِقْ كَرَا إنَّ النَّعامَ في القرى
ينظر الزاهر ٣٧٤/٢، وجمهرة الأمثال ١٩٤/١، واللسان (كرا).

(١٠) ينظر لباب الإعراب ٣١١، والارتشاف ١٦٥/٣.

(١١) هـو أبـو الحـسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، أندلسي من أهل أشبيلية، له شرح كتاب سـيبويه وشرح الجمل للزجاجي، توفي سنة ٦٠٩ هـ، وقيل سنة ٦٠٦هـ. معجم الأدباء ٥/ ٤٢٠، وفـيات الأعيان ٢٢/٣، بغية الوعاة ٢٠٣/٢ــ٢٠٤، والأعلام ١٥١/٥. وينظر رأيه في =

صاحبي، وأَنَّهُ أُجريَ مجرَى المركَّبِ غيرِ الإضافي بحذفِ الكلمةِ الثانيةِ، ثُمَّ أَدركَهُ ترخيمٌ آخَرُ بعدَ ذاكَ التَّرخيمِ، فحذفتِ الباءُ من صاحب (١). وهذا سعيٌ في تعدُّدِ جهةِ الشُّذوذِ بلا ثبت، فالحقُّ أَنَّ أَصلَهُ يا صاحبُ (٢)، ثُمَّ رُخِّمَ مرَّةً واحدةً، وأَمَّا (اطْرِقْ كَرَا) فوجهُ شذوذِهِ أَنَّ الأَصلَ (كروان)، ثُمَّ رُخِّمَ (٣) معَ كونِهِ نكرةً خاليًا من التَّاءِ، وجاءَ ترخيمُهُ على لغةِ مَنْ لَمْ يَنْوِ (٤). وقالَ المبرِّدُ فيما نقلَهُ ابنُ هشام عنهُ في حواشي التَّسهيلِ: الكَرَا: ذَكَرُ الكَرَوان. فلا ترخيمَ فيه على هذا، وإِنَّما شذوذُهُ من جهةِ حذفِ حرفِ النِّداءِ منهُ (٥). وفي القاموس: ويُقالُ للذَّكَرِ كَرَا (٦). قالَ الرَّضي: " وليسَ (اطْرِقْ كَرَا) منهُ، أَي: مِنَ المُرَخَّمِ، لأَنَّ الكَرَا ذَكَرُ الكَرَوان. وقالَ المُبَرِّدُ: هوَ مُرَخَّمُ كَرَوان، ولا ضرورة إِلى ماقالَ مَعَ ما ذَكَرْنَا مِنَ المَحْمَلِ الصَّحيحِ " (٧). وهذا النَّقلُ منَ المبرِّدِ (٨) مخالفٌ لنقلِ ابنِ هشام عنهُ. والكَرَوان: طائرٌ يُشْبِهُ البطَّ (٩) لاينامُ اللَّيلَ، سُمِّيَ بضدِّ اسمِهِ مِنَ الكَرَا. **[[وَ]]** بِشَرْطِ **[[جَعْلِ المحذوفِ]]** مِنَ الاسمِ المُرَخَّمِ **[[مَنْوِيًّا]]** في حكمِ الثَّابتِ **[[على]]** لغةِ الفريقِ **[[الأَكثرِ]]** (١٠) مِنَ العربِ، لأَنَّ المعلومَ من استقراءِ كلامِهِم أَنَّ المحذوفَ لعلَّةٍ موجبةٍ قياسيةٍ مطَّردةٍ كما في عَصًا وقاضٍ في حكمِ الثَّابتِ، ولاشَكَّ أَنَّ التَّرخيمَ قريبٌ منهُ، فَأُجريَ مجراهُ، فإِنَّهُ قياسيٌّ مطَّردٌ يُطْلَبُ بِهِ التَّخفيفُ في النِّداءِ، ليصغي المُنادَى إِلى مايُلقَى لَهُ مِنَ الأَمرِ الذي يُنادَى لأَجلِهِ، فكانَ بمثابةِ الواجبِ (١١). **[إلاَّ في ما تُعادُ فيهِ الحركةُ الأَصليَّةُ للسَّاكنينِ لا على حَدِّهِمَا]]** كقولِكَ: يا رادِ (١٢)، بدالٍ مُخَفَّفَةٍ

=

الارتشاف ١٦٥/٣.

(١) ينظر المساعد ٥٦٢/٢.

(٢) ينظر الأصول ٣٦٥/١.

(٣) ينظر الزاهر ٣٧٥/٢، والارتشاف ١٦٥/٣.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١٣٦٠/٣ــ١٣٦١.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٣٦٠/٣، وشرح الكافية للرضي ١٥١/١، والارتشاف ١٦٥/٣، والمساعد ٥٦٢/٢ ــ٥٦٣.

(٦) القاموس (كرا).

(٧) شرح الكافية للرضي ١٥١/١.

(٨) ينظر المقتضب ١/ ١٨٨، ١٨٩.

(٩) اللسان (كرا).

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١٥٣/١.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١٥٣/١.

(١٢) ينظر الكتاب ٢٦٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٧/٢، والارتشاف ١٥٨/٣.

مكسورة. والأَصلُ رادٌّ، بالتَّشديدِ، اسمُ فاعلٍ من رَدَّ. فإذا رخَّمتَهُ بحذفِ الدَّالِ الثانيةِ، بقيتِ الأُولَى ساكنةً بعدَ الألفِ من غيرِ أَنْ يكونَ هناكَ إدغامٌ، فيلزمُ التقاءُ السَّاكنينِ على غيرِ أَحدِهما، إذِ الغرضُ انتفاءُ الإدغامِ المسوِّغِ للإلتقاءِ كما في ﴿ الضَّالينَ ﴾ (١) ونحوِه، فيجبُ ردُّ الدَّالِ الأُولَى إلى حركتِه الأَصليَّةِ وهيَ (٢) الكسرةُ. ولاشَكَّ أَنَّ هذا لم يُعْتَبَرُ فيه كونُ المحذوفِ في حكمِ الثَّابتِ، فلذلكَ استُثْنِيَ (٣). وأَقولُ: إذا لم يكُنِ المدغَمُ متحرِّكًا في الأَصلِ نحو: إسحَارٌ (٤)، بكسرِ الهمزةِ (٩٠/ظ) وفتحِهَا، وهوَ بَقْلَةٌ تُسْمِنُ الإبلَ (٥)، ورُخِّمَتْ، فسيبويهِ يفتَحُ إتباعًا (٦)، وغيرُهُ يَكْسِرُهُ للسَّاكنينِ (٧)، وعلى كلٍّ فهوَ ممَّا يُستثنَى من كونِ المحذوفِ منويًّا كالمسأَلةِ المتقدِّمةِ. فما وجهُ تخصيصِ المستثنَى بتلكَ؟ [[و]] جَعْلِ المحذوفِ [[منسيًّا على رَأْيٍ]] لبعضِ العربِ، نظرًا إلى أَنَّ التَّرخيمَ وإنْ كانَ قياسيًّا مطَّردًا، لكنَّهُ ليسَ بواجبٍ [[إلاَّ في]] يا [[صاحِ]] فإنَّ أَصحابَ هذا الرَّأيِ لايجعلونَ المحذوفَ منهُ نسيًا منسيًّا، فَيَبنوهُ على الضَّمِّ، وذلكَ لأَنَّ ترخيمَهُ شاذٌّ (٨)، فَلَوْ ضُمَّ، لكانَ التزامًا لترخيمِه، والتزامُ ماهوَ شاذٌّ أَشَذُّ مِن ارتكابِ مجرَّدِ الشُّذُوذِ. [[و]] إلاَّ في [[مُرَخَّمِ المسمَّى بِحُبْلَوِيٍّ (٩) وطَيْلِسَانٍ (١٠) على لغةِ كسرِ اللاَّمِ، إذْ لَمْ يُوجَدْ فُعْلَى]] (١١) بضَمِّ الفاءِ [[بلا تأْنيث]]. وهذا تعليلٌ لاستثناءِ المسأَلةِ الأُولى، وذلكَ لأَنَّهُ (١٢) إذا سُمِّيَ شخصٌ بِحُبْلَوِيٍّ (١٣)، ثُمَّ رخَّمتَهُ بحذفِ ياءِ النسبةِ (١٤)، فلو أَخذتَ تعتبرُ الباقي اسمًا

---

(١) الفاتحة ٧. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/١١.

(٢) في الأَصل: هو، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في ك، ي، ل : استثناه، وهو وجه.

(٤) ينظر الارتشاف ٣/١٥٨.

(٥) اللسان (سحر).

(٦) الكتاب ٢/٢٦٤ـــ٢٦٥، وينظر الارتشاف ٣/١٥٨.

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٨، وشرح الكافية للرضي ١/١٥٤، والمساعد٢/٥٥٤.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٣١١، والارتشاف ٣/١٦٤ـــ١٦٥.

(٩) لباب الإعراب ٣١٣، والارتشاف ٣/١٥٩.

(١٠) لباب الإعراب ٣١٣، والارتشاف ٣/١٥٩.

(١١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٥، وشرح العمدة ٣١٠، ٣١٢، ولباب الإعراب ٣١٣.

(١٢) في ك، ي، ل: أنه، وهو وجه.

(١٣) ينظر الأصول ١/٣٧٣.

(١٤) في ك، ي: يائي النسب، وهو وجه.

برأسِهِ، لَلَزِمَ قلبُ الواوِ أَلِفًا لِتَحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَهَا، وحينئذٍ يلزمُ أَنْ لاتكونَ الألفُ للتَّأنيثِ، لأَنَّهَا لاتكونُ منقلبةً عن شيءٍ، فيلزَمُ وجود فُعْلَى بدون التَّأنيثِ، وليسَ مثلُهُ موجودًا في كلامِهِم. كذا قيلَ. قلتُ: في الصِّحاحِ: " وبُهْمَى: نبتٌ، وأَلِفُهَا للتَّأنيثِ. وقالَ قومٌ: أَلِفُهَا للإلحاقِ، والواحدةُ بُهماةٌ "[1]. والذي نقلَهُ أَبو حيَّان[2] وغيرُهُ من شرَّاحِ التَّسهيلِ: أَنَّكَ لو رَخَّمتَ حُبْلويًّا على لغةِ الاستقلالِ، ثُمَّ سمَّيْتَ به صَرَفْتَهُ، لأَنَّ أَلِفَهُ ليستْ للتَّأنيث، لكونِهَا منقلبَةً. وما ذكرَهُ المؤلِّفُ موجودٌ في اللبابِ[3]، وكلاهُما اعتمَدَا على الرَّضي[4]، وإنَّما حكاهُ عَنِ المبرِّدِ[5]، وأتبعهُ بأَنْ قالَ: " وقياسُ قولِ الأخفشِ جوازُهَا، لأَنَّهُ يكونُ إذًا ملحقًا بِجُحْدَبٍ[6]، بفتحِ الدَّالِ. قالَ: وأَمَّا السِّيرافي فأَجازَهَا وإنْ لم يثبتْ (فُعْلَلٌ). قالَ: لأَنَّ هذا شيءٌ عرض، وليسَ ببنيَةٍ "[7]. [[و]] لَمْ يوجَدْ [[فَيْعَلٌ]] بكسرِ العينِ [[في غيرِ الأَجوفِ]]، نحوُ: هَيِّنٌ ولَيِّنٌ، وهذا تعليلٌ لاستثناءِ المسأَلةِ الثانيةِ. وتقريرُهُ أَنَّهُ لو رُخِّمَ (طيلسان)[8] بتقديرِ كونِهِ مكسورَ اللاَّمِ على لغةِ الاستقلالِ، لأَدَّى إلى وزنٍ لانظيرَ لَهُ، فإنَّ (فَيْعِلاً) بكسرِ العينِ لم يوجدْ في غيرِ الأَجوفِ، وطيلسٌ ليسَ بأَجوفَ[9]. قالَ الرضي: وأَجازَ السيرافي ترخيمَهُ على هذه اللغةِ، نظرًا إلى أَنَّ المُثُلَ ليستْ بأَصليَّةٍ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ يجوزُ (٩١/و) اتِّفاقًا أَنْ تقولَ: في مَنْصُورٍ على نيَّةِ الاستقلالِ: يا مَنْصُ، وفي خَضَّمٍ: يا خَضُّ، مَعَ أَنَّ[10] (مَفْعٌ) و(فُعٌّ) ليسا من أبنيتِهِم "[11]. هذا كلامُهُ.

---

(١) الصحاح (بهم).

(٢) ينظر الارتشاف ٣/١٥٩، ١٦٠.

(٣) لباب الإعراب ٣١٣.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/١٥٥.

(٥) ينظر المقتضب ٤/٤، ٥، والأمالي الشجرية ٢/٩٨ـــ٩٩.

(٦) الجحدُبُ، والجحدَبُ، والجحادُب، والجحادَب: كلُّهُ الضَّخمُ الغليظ من الرجال والجِمال، والجمعُ جحادَب، بالفتح. اللسان (جحدب).

(٧) شرح الكافية للرضي ١/١٥٥.

(٨) ينظر الأصول ١/٣٧٣.

(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٥ـــ١٣٦٦، ولباب الإعراب ٣١٣.

(١٠) في الأصل: أنه، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٥.

[[و]] محذوفُ التَّرخيمِ [[في غيرِ النداءِ منسيٌّ [1] فاقًا]]، أَي لا يخالفُ فيهِ أهلَ اللغةِ الأُولى، وهي لغةُ مَنْ يجعلُ المحذوفَ في ترخيمِ المنادَى في حكمِ الثَّابتِ. [[وأُمَامَا]] في قولِ الشاعرِ [2]:

أَلاَ أَضْحَتْ حِبالُكُمْ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شاسِعَةً أُمَامَا

[[نادرٌ]] فلا يصحُّ جعلُهُ مستندًا، لأَنَّ ترخيمَ غيرِ المنادَى يجيءُ على لغةِ مَنْ نَوَى. والمرادُ بالحبالِ هنا: العهودُ. والرِّمامُ: جمعُ رُمَّةٍ [3]. والشاسعةُ: البعيدةُ. وأُمَامَا: مرخَّمُ (أُمامةَ) اسمُ امرأةٍ. قلتُ: وهذا من المؤلِّفِ عجيبٌ، فإِنَّ الخلافَ بينَ المبرِّدِ وسيبويهِ في المسأَلَةِ مأثورٌ، فالمبرِّدُ يقولُ: إِنَّمَا يكونُ التَّرخيمُ في غيرِ المنادَى على لغةِ الاستقلالِ، وسيبويهِ [4] جوَّزَ المذهبينِ فيه، بدليلِ البيتِ، إذ الأَصلُ (وأَضْحَتْ مِنْكَ شاسعةً أُمامَةُ)، فحذفَ الشَّاعرُ التاءَ وتركَ الميمَ على فتحِهَا، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ المحذوفُ في حُكْمِ الثَّابتِ لوجبَ أَنْ يرفعَ، فَيُضَمُّ الميمُ،لأَنَّهُ اسمُ أَضحتْ. وهذا ظاهِرُ الدَّلالةِ فيما ادَّعاهُ سيبويهِ، وَرَدَّهُ المبرِّدُ [5] بأَنَّ الروايةَ:

وَمَا عَهدِي كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا [6]

قالَ ابنُ الحاجبِ: وهوَ من تعسفاتِهِ [7]. وصدَقَ، لأَنَّ الروايةَ الثابتةَ لا تُرَدُّ بمجرَّدِ روايةٍ أُخرى. قلتُ: وقد أَنشدَ سيبويهِ في بابِ ما رَخَّمَتِ الشعراءُ في غيرِ النِّداءِ اضطـرارًا قـولَ ابنِ أَحْمَرَ [8]:

---

(١) (منسيٌّ) أي: على لغةِ من لا ينتظر.

(٢) جريــر، ديوانه ١/ ٢٢١، وروايته خلاف ما رواه سيبويه والذين اتبعوه، وموافق لرواية المبرد التي ستأتي. ورواية الديوان: أَأَصبحَ حبلُ وصلكمُ رَماما وما عهدٌ كعهدكِ يا أُماما
ينظر الكتاب ٢/ ٢٧٠، والنوادر ٢٠٧، والأمالي الشجرية ١/ ١٢٦، ٢/ ٩١، والإنصاف ١/ ٣٥٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥١، ٣٧١ ولباب الإعراب ٣١٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٩.

(٣) الصحاح (رمم). (٤) الكتاب ٢/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٣١٤.

(٦) ينظـر النوادر٢٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور٢/١٢٤، ٥٧١، والايضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٦.

(٧) الايضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٦.

(٨) شـعره ١٢٩، واسـمه عمـرو بن احمر الباهلي، شاعر مخضرم. طبقات ابن سلام ٥٨٠، والشعر =

أَبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنا وطَلْقٌ وعَمَّارٌ[1] وآوِنَةً [2] أُثالاَ

يريدُ أُثالةَ، فلو كانَ هذا من قبيلِ المنسيِّ لقالَ: أُثالُ، بالرَّفعِ إِذ هوَ فاعلٌ أو مبتدأٌ [3].

[[فعَلَى]] الرَّأْيِ [[الثَّاني]] وهوَ رأْيُ مَنْ يَجْعَلُ المحذوفَ نسيًا منسيًّا. يقالُ في ترخيمِ ثَمود وشقاوة وكروان وَرَادٌ بتشديدِ الدَّالِ: [[يا ثَمِي]] [4] بقلبِ [5] الواوِ ياءً، كما تقولُ في جمعِ جُرْوٍ ودَلْوٍ: الأَجْرِي [6] والأَدْلِي [7] لأَنَّهُ ليسَ في العربيةِ اسمٌ معربٌ، آخِرُهُ واوٌ لازمةٌ مضمومٌ ما قبلَها. فَخَرَجَ بالاسمِ الفعلُ، نحوُ: يغزُو، وبالمعربِ المبنيِّ، نحوُ: هوَ، وباللُّزومِ، نحوُ: هذا أَبوكَ، وبِذكْرِ الضَّمِّ، نحوُ: دَلْوٌ، ويا شقاءُ، بقلبِ الواوِ همزةً لوقوعِهَا متطرِّفةً على هذا الرأْيِ، بعدَ أَلفٍ زائدةٍ كما في كساءٍ. [[و]] يا [[كَرَا]] [8] بقلبِ الواوِ أَلفًا لتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَهَا كما في دَعَا. [[و]] يا [[رادُ]] بضمِّ الدَّالِ المخفَفَةِ، وذلكَ لأَنَّهُ لَمَّا حُذفَتِ الدَّالُ (٩١/ ظ) الثانيةُ في التَّرخيمِ [9] وجُعِلَ الباقي اسمًا برأْسِهِ، بَقِيَت الدَّالُ الأُولى مخفَّفَةً مضمومةً. [[وعلى]] الرَّأْيِ [[الأَوَّلِ]] وهـوَ رأْيُ مَنْ ينوي [10] المحذوفَ، تقولُ: يا ثَمُو، ويا شَقَاو، ويا كَرَوَ [11]، ويا رادِّ، [[بالواواتِ]] في الثلاثةِ الأُوَلِ [[وكسرِ الدَّالِ]] في الأَخيرِ كما مَرَّ [12].

[[وللنِّداءِ خواصُّ]] منها [[التَّرخيمُ في السَّعَةِ كما مَرَّ]] وأَمَّا في الضرورةِ،

=

والشعراء ٣٥٦. والبيت في الكتاب ٢/ ٢٧٠، والخصائص ٢/ ٣٧٨.

(١) في ي: وعمام، وهو تحريف.

(٢) في الأَصل: واوثقة، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ وهو موافق لمصادر التخريج.

(٣) في ك، ي، ل: اذ هو مبتدأ او فاعل، مكان: اذ هو فاعل او مبتدأ وهو وجه.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣١٢.

(٥) في ك: تقلب.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٧٥، واللسان (جرا).

(٧) الكتاب ٣/ ٥٦٧ن واللسان (دلا).

(٨) لباب الإعراب ٣١٢.

(٩) في ك: ترخيم.

(١٠) في الأَصل: ينو، بإسقاط الياء، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر لباب الإعراب ٣١٢، والارتشاف ٣/ ١٦٠.

(١٢) ينظر ق ٩٠ و.

فليسَ من خواصِّه، لجوازِ وقوعِهِ في غيرِ المنادَى، وذلكَ بشرطينِ [١]: أَحدُهُمَا: أنْ يصلحَ الاسمُ للنداءِ، فلا يجوزُ في نحوِ: الغلامُ [٢]. والثاني: أَنْ يكونَ إِمَّا زائدًا [٣] على الثلاثةِ، أَو بتاءِ التَّأنيثِ، كقولِه [٤]:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلى ضَوْءِ نارِهِ طريفُ بنُ مالِ ليلةَ الجُوعِ والخَصَرْ

يقولُ: عشوتُ إِلى النَّارِ أَعْشُو إِذا استدلَلْتَ عَليها ببصرٍ ضعيفٍ [٥]. والخَصَرُ بفتحِ الخاءِ المعجمةِ والصَّادِ المهملةِ: هوَ البردُ [٦].

[[و]] منها **[[إِلحاقُ آخرِ هَنٍ]]** [٧]، وهوَ كنايةٌ عن شيءٍ يُستَهْجَنُ ذِكْرُهُ [٨]، **[[في أَحوالِه]]** من الإِفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتَّأنيثِ، **[[ما يجانسُ حركتَهُ]]**، أَي: حركَةَ آخِرِ (هَنٍ) المنادى، كما يلحقُ المندوبَ **[[إِلاَّ في الواحد، ففيه الأَلفُ، نحوُ: يا هَناهُ]]**، بكسرِ [٩] الهاءِ وضمِّهَا كما صرَّحَ بِهِ في التسهيلِ [١٠]. ولو أُتيَ ههنا بمجانسِ الحركةِ، لأُتيَ بالواوِ. ويُقالُ في المثنَّى المذكَّرِ: يا هَنَانَيْه اقْبِلاَ [١١]. قالَ ابنُ السراجِ: "وكانَ القياسُ أَنْ يقالَ: يا هَنَاهَان اقْبَلاَ، ولا أَعْلَمُ أَحدًا يقولُ هذا. ويقالُ في جمعه: يا هَنُوناهُ إقبلُوا. ويقالُ [١٢] ويقالُ [١٣] في المؤنَّثِ: يا هنتاهُ اقْبِلي، ويا هنتانَيْهِ اقْبلاَ [١٤]،

(١) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) في ي للغلام، وهو تحريف.

(٣) في الأَصل: زيدا، وفي ك: زائدة، وكلاهما تحريف، وما أَثبتناه من ي، ل.

(٤) امرؤ القيس، ديوانه ١٤٢. وطريف بن مالك: هو الذي أجار امرأ القيس حين استجار به. والبيت في الكتاب ٢/ ٢٥٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٠، والهمع ٣/ ٧٧.

(٥) اللسان (عشا).

(٦) اللسان (خصر).

(٧) ينظر الخلاف في هذه المسألة واراء النحاة فيها في امالي ابن الشجري ٢/ ١٠١، واللسان (هنا) ولباب الإعراب ٣١٠-٣١١ والمساعد ٢/ ٥٢٢.

(٨) اللسان (هنا).

(٩) في ك: بكسره.

(١٠) التسهيل ١٨٣. وينظر الارتشاف ٣/ ١٣٨، والمساعد ٢/ ٥٢٣.

(١١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٤٦.

(١٢) في الأَصل: ويقول، وهو خطأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٣) في الأَصل: ويقول، وهو خطأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٤) في الأَصل: اقبلتا، وهو خطأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

ويا هناتُوهُ [١] اقبِلْنَ " [٢].

[[والهاءُ]] في هناهُ بدلٌ [[من الواوِ]] التي هيَ لامُ لِهَنٍ، إذ أَصلُهُ هَنَوٌ على رأيِ أكثرِ البصريينَ [٣]، فأصلُهُ هناوٌ أُبدِلَت الواوُ هاءً. [[أَو]] بدلٌ من [[همزةٍ]] مُبْدَلَةٍ [[منها]]، أَي: من الواوِ على ما ذَهَبَ إليهِ ابنُ جني [٤]، وذلكَ لأَنَّهُ لَمَّا كانَ الأَصلُ هناوًا [٥] وقعتِ الواوُ متطرفةً بعدَ أَلفٍ زائدة، فَقُلِبَتْ همزةً، ثُمَّ قُلِبَتِ الهمزةُ هاءً [٦] لِمَا بينهما من المواخاةِ في الحلقيَّةِ. [[أَو]] الهاءُ [[أَصلٌ]] بنفسِهَا غيرُ بدلٍ من شيءٍ على رأيٍ آخرَ [٧]. قالَ صاحبُ العبابِ: " لأنَّ هنًا يُصغَّرُ على هنيهَةٍ، وأَصلُهُ من هَنَه ". قلتُ: ليسَ في كلامِ العربِ مادةُ (هـ ن هـ) على ما يقتضيهِ كلامُ اللغويين، وأَمَّا هُنَيْهَةٌ فقالَ صاحبُ الصحاح: " تصغيرُ هَنَةٍ أَو هَنْتٌ: هُنَيَّةٌ. قالَ: وقد تُبدَلُ من التَّاءِ الثانيةِ هاءً، فتقولُ: (٩٢/ و) هُنَيْهَةٌ " [٨] انتهى. فَجَعَلَ الهاءَ بدلاً من التَّاءِ الثانيةِ التي هيَ بدلٌ من الواوِ التي هيَ لامُ الكلمةِ، ولم يُحكَمْ بأَصليَّتِهَا، ولا ذَكَرَ هوَ أَو غيرُهُ مادةً أَصليَّةً من الهاءِ والنُّونِ والهاءِ، فالاستدلالُ المذكورُ ليسَ بسديد. [[أَو]] الهاءُ [[زائدةٌ للوقفِ]] عندَ الفرَّاءِ [٩] من الكوفيينَ. [[أَو]] زائدةٌ [[لغيرِهِ]] أَي: لغيرِ الوقفِ عندَ قدمٍ [١٠]. قلتُ: والذي اختارَهُ ابنُ مالك [١١] مذهبَ الفرَّاءِ، وهوَ القولُ الرَّابعُ، أَعني أَنَّ الهاءَ للسَّكْتِ، والأَلفَ زائدةٌ كأَلِفِ النُّدبَةِ [١٢]. والاعتراضُ بأَنَّها لو

---

(١) في الأَصل: يا هنينوه، وهو خطأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) الأُصــول١/ ٣٤٨ وينظر شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٥-١٠٦، واللسان (هنا)، والمساعد ٢/ ٥٢٣.

(٣) ينظر الصحاح، (هنو) والأمالي الشجرية ٢/ ١٠١، والارتشاف ٣/ ١٨٣.

(٤) التصريف الملوكي ٥٤ن وسر الصناعة ٢/ ٥٦٠، ٥٦١، والارتشاف ٣/ ١٣٨.

(٥) في الأَصل: هنا و، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٦) الأمالي الشجرية ٢/ ١٠١.

(٧) المصدر السابق ٢/ ١٠١، ولباب الإعراب ٣١١، والمساعد ٢/ ٥٢٤.

(٨) الصحاح (هنو).

(٩) ينظــر الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٢، ولباب الإعراب ٣١١، والارتشاف ٣/ ١٣٨، والمساعد ٢/ ٥٢٤.

(١٠) لباب الإعراب ٣١١، والارتشاف ٢/ ١٣٨.

(١١) التسهيل ١٨٣.

(١٢) الارتشاف ٣/ ١٣٨.

كانتْ للسَّكتِ، لم تثبتْ وصلاً ولم تُضَمَّ، يندفعُ بأَنَّ الملازمَةَ [١] غيرُ ثابتةٍ [٢]، بدليلِ ثبوتِ هاءِ السَّكتِ وصلاً في القراءاتِ المتواترَةِ [٣] قطعًا، وبحكايةِ الفراءِ سماعًا عن العربِ في هاءِ يا حسرتاهُ، الكسرُ والضَّمُّ، قالَ: والكسرُ أَكثرُ [٤]. والقولُ الأَوَّلُ يبطلُ بأَنَّ الهاءَ لم يثبتْ إبدالُهَا من الواوِ، وبأَنَّها لو كانتْ بدلاً منها لم يَجُزِ الكسرُ أَصلاً. وقد سُمِعَ، وبهذا يبطلُ القولُ الثاني الذي ذهبَ إليهِ ابنُ جني [٥]، ويبطلُ الثالثُ بما أَسلفناهُ من أَنَّ مادَّةَ (هـ ن هـ) مفقودةٌ، وبأَنَّهُ يلزمُ أَنْ يُقالَ في التثنيةِ والجمعِ: يا هناهَانِ ويا هنتاهَانِ، ويا هناهونَ ويا هنتاهاتُ [٦]، ولم يُسْمَعْ شيءٌ من ذلكَ [٧]، وبهذا الأَخيرِ يبطلُ القولُ الأَخيرُ أَيضًا.

[[و]] منها، أَي: من خواصِّ النِّداءِ **[[اختلافُ صيغٍ]]** تلازُمِ كونِهَا مناداةً **[[كـ يا فَساقِ]]**، مِمَّا بُنِي على فَعَالِ بالكسرِ في سَبِّ المؤنَّث، **[[ويا لُكَعُ]]** [٨] مِمَّا بُنِيَ على فُعَلٍ في سبِّ المذكَّرِ **[[قياسًا]]** فيقالُ: يا خَبَاث ويا لَكَاعِ، ويا رُدَدَ ويا غُدَرَ ويا خُبَثَ، إلى غيرِ ذلكَ ولا يتوقَّفُ فيهِ على السَّماعِ [٩]. فإنْ قلتَ: قد وَرَدَ فَعَالِ في سَبِّ المؤنَّثِ في غيرِ النِّداءِ كقولِهِ [١٠]:

---

(١) في الأَصل: اللازم، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) في ك، ي: ممنوعة، وفي ل: غير لازمة، مكان: غير ثابتة.

(٣) قال تعالى: "ما أَغنى عنِّي ماليَهْ هَلَكَ عنِّي سلطانيه " الحاقة ٢٨-٢٩، قرأ حمزة "عنِّي مالي" و"عنِّي سلطاني" بحذف الهاءين في الوصل، والباقون، بإثباتها في الحالين. التيسير ٢١٤، واتحاف فضلاء البشر٢ ٤٢٢.وينظر الإيضاح في شرح المفصل٢/٢٨٢-٨٣ والبحرالمحيط ٨/٣٢٥، والمساعد٢/ ٥٢٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٢ وينظر شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٥-١٠٦، والمساعد ٢/ ٥٢٤.

(٥) ينظر سر الصناعة ٢/ ٥٦٠، ٥٦١ والأمالي الشجرية ٢/ ١٠٢.

(٦) في ك: يا هناهات.

(٧) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٩.

(٨) ينظر الأصول١/ ٣٤٧، والتسهيل ١٨٧، ولباب الإعراب٣١٤-٣١٥، وشرح الكافية للرضي١/ ١٦١.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦١، وشرح الجمل لابن هشام ٢٤٥ والمساعد ٢/ ٥٤٣.

(١٠) الحطيئة، ديوانه٢٨٠. والبيت في دقائق التصريف٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش٤/٧، والمساعد٢/ ٥٤٥.

أَطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوي إلى بيتٍ قَعيدَتُهُ لَكَاعِ

وَوَرَدَ فُعَلُ للمذكرِ في غيرِ النِّداءِ كما جاءَ في الحديثِ: " أَثَمَّ لُكَعُ " [(١)] يريدُ عليه الصلاةَ والسلامِ الحسنَ -رضي الله عنه- قلتُ عَدُّوا البيتَ من الضروراتِ [(٢)]، وأمَّا الحديثُ فليسَ من قبيلِ سَبِّ المُذَكَّرِ وإنَّما أَرادَ بِهِ الصغيرَ على ما صرَّحَ بِهِ بعضُهُم، وكأَنَّهُ بُنِيَ لتضمُّنِهِ معنَى اللامِ، وعلى الضَّمِّ تشبيهًا لَهُ بالمنادَى.

[[ويا مَكْرَمَانُ]] [(٣)] بِفَتْحِ الرَّاءِ من الكرمِ، وهوَ نقيضُ اللُّؤمِ، [[ويا فُلُ]] [(٤)]، وفُلُ هذا كنايةٌ عن رجلٍ مقصودٍ بالنِّداءِ في قولِكَ: يا رجلُ، (٩٢/ظ) كما أَنَّ فُلَةَ كنايةٌ عن امرأةٍ، كذلكَ في قولِكَ: يا امرأةُ. هذا مذهبُ سيبويهِ [(٥)]. [[سماعًا]]، فلا يُستعمَلُ مَكْرَمانُ، وفُلُ في غيرِ النداءِ [(٦)]. فإنْ قلتَ: قد سُمِعَ قولهم: رجلٌ مَكْرَمَانٌ [(٧)]، وقالَ أبو النَّجمِ [(٨)]:

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ

اللَّجَّةُ بفتحِ اللامِ: كَثْرَةُ الأَصواتِ [(٩)]. قلتُ: الأَوَّلُ نادرٌ، والثاني ضرورةٌ [(١٠)]، أو ليسَ (فُلُ) فيهِ هوَ المختصُّ بالنِّداءِ، بل هوَ محذوفٌ من فلان شذوذًا [(١١)]. [[وليسَ]] فُلُ في قولِهِم: يا فُلُ [[بمرخَّمٍ]] من فلانٍ[(١٢)]، [[وإلاَّ]] لَمْ [(١٣)] يَكُنْ غيرَ مرخَّمٍ

---

(١) صحيح مسلم ٤/ ١٨٨٢. وورد الحديث في الصحاح (لكع).

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٧، ولباب الإعراب ٣١٥ وشرح شذور الذهب ٩٢-٩٣.

(٣) ينظر التسهيل ١٨٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦١، والمساعد ٢/ ٥٤٢.

(٤) ينظر الأصول ١/ ٣٤٨ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٩-١٣٣٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦١، والمساعد ٢/ ٥٤٢.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٤٨، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٦-١٠٨.

(٦) ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٨.

(٧) ينظر التسهيل ١٨٧، والمساعد ٢/ ٥٤٢، ٥٤٤.

(٨) ديوانه ١٩٩، وقبله: تَدافُعَ الشيبِ ولم تُقَتَّلِ

والبيت في الكتاب ٢/ ٢٤٨، ٣/ ٤٥٢، والأصول ١/ ٩، ودقائق التصريف ١٦٦ والمساعد ٢/ ٥٤٤.

(٩) اللسان (لجج) و(فلن).

(١٠) الكتاب ٢/ ٢٤٨، والتسهيل ١٨٧.

(١١) ينظر اللسان (فلن).

(١٢) ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٠، ولباب الإعراب ٣١٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦١.

(١٣) (لم) ساقطة من ك، ي: ل.

[[لَقِيلَ يا فُلاَ]] بأنْ يُحْكَمَ بترخيمِهِ [١] [[ولَمْ يَقُلْ في مؤنَّثِه يا فُلةَ]] بل [٢] كانَ الواجبُ أَنْ يُقالَ: يا فُلانَةُ [٣]: وفي كلامِ المؤلِّفِ إدخالُ اللاَّمِ على جوابِ أَنِ الشَّرطيَّة، وقد كَثُرَ استعمالُهُ في عبارةِ المصنفينَ لاسيَّمَا أَهلُ المنطقِ، ولا أَعرفُ لَهُ مستندًا من كلامِ العربِ.

فإنْ قلتَ: ما أَصلُ (فُلَ) المختصِّ بالنِّداءِ؟ قلتُ: لامُهُ محذوفةٌ وهيَ ياءٌ، ولذا تقولُ في تصغيرِهِ: فُلَيٌّ، إذا سمَّيتَ بِهِ. هذا مذهبُ سيبويهِ [٤] على ما حكاهُ عنهُ جماعةٌ [٥]. وفي الكتابِ ما نصُّه: " وأَمَّا قولُ العربِ: يا فُلُ أَقبِلْ، فإنَّهم لم يجعلوهُ[٦] اسمًا حَذَفُوا منهُ شيئًا يَثبتُ {فيهِ} في غيرِ النِّداءِ، ولكنَّهم بَنوا الاسمَ على حرفينِ، وجَعَلُوهُ بمنزلَةِ دَمٍ، والدَّليلُ على ذلك أَنَّهُ ليسَ أحدٌ يقولُ يا فُلَ، فإنْ عَنوا امرأةً قالُوا: يا فُلَةُ. وهذا {اسمٌ} اختصَّ بِهِ النِّداءُ، وإنَّما بُنِيَ على حرفينِ، لأنَّ النِّداءَ موضعٌ يُحْذَفُ فيهِ [٧]، ولم يجيءْ [٨] في غيرِ النِّداءِ، لأَنَّهُ جُعِلَ اسمًا لا يكونُ إلاَّ كنايةً لمنادًى، نحوُ: يا هَناهُ، ومعناهُ: يا رَجُلُ. وأَمَّا فلانٌ فإنَّما هوَ كنايةٌ عن اسمٍ سُمِّيَ [٩] بهِ المحدَّثُ [١٠] عنهُ، خاصٌّ أَو غالبٌ. وقد اضطرَّ الشاعرُ، فبناهُ على حرفينِ في هذا الموضعِ. قالَ:

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ [١١]

إِلى هنا كلامه، وهو نصٌّ في أنَّ (فُلاً) المختصَّ بالنِّداءِ محذوفُ الآخِرِ، وأَنَّهُ ليسَ من فلانٍ في شيءٍ، وأَنَّ ما في بيتِ أَبي النَّجمِ ليسَ المختصَّ بالنِّداءِ وإِنَّما هوَ فلانٌ، حُذِفَ

---

(١) وردت العبارة في ك، ي، ل: بان يحكم بترخيمه لقيل يا فلا، مكان لقيل يا فلا، بان يحكم بترخيمه، وكذلك وردت في هذه النسخ بعدها زيادة هي: بحذف النون فقط، لأنها أصلية والألف زائدة فلا يحذفان معًا.

(٢) في الأَصل: بان، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر الأَمالي الشجرية ٢/ ١٠٠، ١٠١، ولباب الإعراب ٣١٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦١.

(٤) قال في الكتاب ٣/ ٤٥٢ في باب تحقير ما ذهبت لامه: "ومن ذلك فل تقول: فلين. وقولهم: فلان، دليل على أن ما ذهب لام وأنها نون. وفل. وفلانا معناهما واحد ".

(٥) ينظر المساعد ٢/ ٥٤٢.

(٦) في الأَصل: يجعلوا، وما أَثبتناه من سائر النسخ وهو موافق للكتاب.

(٧) في الكتاب ٢/ ٢٣٨. تخفيف مكان يحذف فيه.

(٨) في الكتاب ٢/ ٢٤٨، ولم يجؤ.

(٩) في الأَصل: مسمي، وفي ك، ل: كني، وما أَثبتناه من ي وهو موافق للكتاب.

(١٠) في ك، ي، ل: المكنى، وهو وجه.

(١١) الكتاب ٢/ ٢٤٨.

بعضُهُ للضرورةِ.

[[ومنها]] أي: من خواصِّ النِّداءِ [[أنَّ ياءَ المتكلِّمِ في[1] المتحرِّكِ الآخرِ]]، نحوُ: يا غلاميَ، لا في السَّاكنِ الآخرِ، نحوُ: يا فتايَ، يجوزُ فيها كلُّ واحد من الأُمورِ الآتيةِ، وإنْ ثبتَ بعضُهَا في غيرِ النِّداءِ[2] [[تُفتَحُ]][3] بناءً على أنَّ أصلَهَا[4] الفتْحُ عندَ قوم، وذلكَ لأنَّ الواضعَ للمفرداتِ ينظرُ إليها حالةَ الإفرادِ فيحرِّكُهَا، لئلاَّ يُبْتَدَأَ بالسَّاكنِ[5]. ثُمَّ أَصلُ حركتِهَا الفتحُ، لأنَّ (٩٣/و) الواحدَ لا سيَّمَا حرفُ العلَّةِ ضعيفٌ، فلا يحتملُ الحركةَ الثقيلةَ، فأُوثِرَ فَتْحُهُ[6]. [[وتُسكَّنُ]][7] بناءً على أَنَّ هذا هوَ الأَصلُ عندَ بعضِهِم، واختارَهُ الرَّضي[8]، لأنَّ السُّكونَ هوَ الأَصلُ. قالَ الرضي[9]: " قولُهُم: الواضعُ ينظرُ إلى الكلمةِ حالَ إفرادِهَا ممنوعٌ. وأَسندَهُ بوضعِ[10] ضمائرِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ. والإعرابُ لا يكونُ إلاَّ حالةَ التَّركيبِ. وهذانِ الوجهانِ لا يختصَّانِ بالمنادَى، بل يكونانِ فيهِ وفي غيرِهِ"[11]. [[وتُبْدَلُ]] الياءُ [[أَلِفًا]][12] فيلزمُ أَنْ تقلبَ الكسرةُ فتحةً، فتقولُ: يا غلاماهْ. وَوَجْهُهُ أَنَّ الألفَ والفتحةَ أَخفُّ من الياءِ والكسرةِ، وقد لَحَظَ ذلكَ بنو طَيِّئٍ، حيثُ قالوا: في دُعِي: دُعَا، وفي ناصية: ناصاةٌ[13]. [[وتُحْذَفُ]] الياءُ [[بكسرة ما قبلَهَا وهوَ الأغلبُ]]، (فتقولُ يا غلامِ[14]. ووجهُهُ أَنَّ المنادَى كثيرُ الاستعمالِ، فَلَمَّا كَثُرَ حُذِفَت الياءُ تخفيفًا وبقيَ كسرُ ما قبلَهَا ليدلَّ على الياءِ المحذوفةِ)[15]. [[أَو ضَمِّهِ]] أَي: ضَمّ ما قبلَ

---

(١) تنظر في شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧ وما بعدها.

(٢) ينظر سر الصناعة ٢م ٧٧٨ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٣٠٦-٣٠٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧، والارتشاف ٢/ ٥٣٨.

(٤) في ل: أصله.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧.

(٦) المصدر السابق ١/ ١٤٧.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٣٠٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧، والارتشاف ٢/ ٥٣٨.

(٨) شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧.

(٩) (الرضي) ساقطة من ل.

(١٠) في الأصل ك، ي: واستنده بموضع، وما أثبتناه من ل، وينظرما في شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧.

(١١) شرح الكافية ١/ ١٤٧.

(١٢) ينظر لباب الإعراب ٣٠٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧، والارتشاف ٢/ ٥٣٨.

(١٣) ينظر النوادر ٣٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٩.

(١٤) ينظر لباب الإعراب ٣٠٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧، والارتشاف ٢/ ٥٣٨.

(١٥) ينظر اللباب (فنقول... إلى.. المحذوفة) ساقطة من ك.

الياءِ [١]. والظرفُ من قولِه: [[في الاسمِ الغالبِ عليهِ الإضافةُ]] مستقرٌّ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أَي: هذا الذي ذكرناهُ من الإبدالِ والحذفِ معَ كسرِ السَّابقِ أَو ضَمِّهِ ثابتٌ في الاسمِ الذي تغلبُ عليهِ الإضافةُ إلى الياءِ، ويشتهرُ بها لتدلَّ الشُّهرةُ على الياءِ المغيَّرةِ بالحذفِ أَو القلبِ، ولا تقولُ: يا عدُوا، ولا عدُوِ، ولاعدُّ [٢]. ويحتملُ أَنْ يكونَ لغوًا تنازعَهُ الفعلانِ السَّابقانِ تبدَلُ، وتُحذَفُ [٣]. وقولُهُ: [[بقلَّةٍ]] حالٌ من (ضَمِّهِ)، يعني أَو ضمِّهِ حالةَ كونِه ملتبسًا بقلَّةٍ، أَي: أَنَّ استعمالَهُ قليلٌ [[كقراءَةِ]] أَبي جعفرٍ في ما حكاهُ ابنُ جنِّي [٤] ﴿ قُلْ [[رَبُّ احْكُمْ]] بالْحَقِّ ﴾ [٥] بضمَّةِ الباءِ، وهذا التخريجُ مبنيٌّ على أَنَّهُ منادًى مضافٌ، وأَنَّ نحوَ: يا غُلَامِيْ، يجوزُ فيهِ يا غلامُ، بالضَّمِّ، وهيَ لغةٌ حكاهَا سيبويهِ [٦]، كما قرأَ ابنُ أَبي عبلة [٧] ﴿ يا قَوْمُ أَنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [٨] بضمِّ قومِ [٩]، وابنُ جنِّي لم يخرِّجْها [١٠] على ذلكَ، بلْ جَعَلَهَا من بابِ النِّداءِ المفردِ واستضعفَهَا لذلكَ من جهةِ حذفِ النِّداءِ معَ اسمِ الجنسِ. [[أَو فَتْحِهِ]]، أَي: فتحِ ما قبلَ الياءِ [[في يا بُنَيَّ]] وأَصلُهُ: يا بُنَيَّا [١١]، كما تقولُ: يا غُلَامَا، ثُمَّ حذفَتِ الأَلِفُ وبقيتِ [١٢] الفتحَةُ. ولم يُحْكَمْ على هذا بالشذوذِ كما حَكَمُوا بشذوذِ يا غُلَامَ، بالفتحِ، لاجتماعِ الياءينِ [١٣]. [[وكذا]] يا

---

(١) ينظر الارتشاف ٢/ ٥٣٨.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧. (٣) المصدر السابق ١/ ١٤٨.

(٤) المحتسب ٢/ ٦٩ ومختصر في شواذ القرآن ٩٣، والنشر ٢/ ٣٢٥، والاتحاف ٣١٢، وينظر المقتضب ٤/ ٢٦٣، والظواهر اللغوية في قراءة اهل الحجاز ٥٦.

(٥) الأنبياء. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص: "قالَ ربِّ احكم بالحقِّ.... "بكسر الباء من "ربِّ".

(٦) ينظر الكتاب ٢/ ٢٠٩، ٢١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٢، والهمع ٤/ ٣٠٠-٣٠١.

(٧) هو إبراهيم بن شمر بن أبي عبلة، تابعي قارئ. قيل توفي سنة ١٥١ أو ١٥٢ أو ١٥٣هـ. طبقات القراء لابن الجزري ١/ ١٩.

(٨) البقرة: ٥٤. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص "يا قومِ...." بالكسر.

(٩) وردت قراءة الرفع في البحر المحيط ٦/ ٣٤٥ والدر المصون١/٣٦٠ من غير نسبة إلى ابن أبي عبلة.

(١٠) يعني قراءة "ربُّ" بالضم.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧-١٤٨، والارتشاف ٣/ ١٣٧.

(١٢) في الأصل: وبقي، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٧-١٤٨.

[[ابنَ أُمِّي و]] يا [[ابنَ عَمِّي]] تجري فيهما الأَوجُهُ (٩٣/ظ) المتقدمَةُ حالةَ كونهمَا ملتبسينِ[[بزيادةِ فتحِ آخرِهمَا]] على سبيلِ الاطِّرادِ، فتقولُ: يا ابْنَ أُمَّ [١]، ويا ابْنَ عَمَّ [٢]، بفتحِ الميمِ منهما اجتزاءً بالفتحةِ عن الألفِ لزيادةِ استثقالِهمَا، فبولغَ في تخفيفِهَا أكثر من تخفيفِ يا غلامِي، ولهذا كانَ حذفُ الياءِ فيهما معَ فتحِ الميمِ وكسرِهَا [٣] أكثرَ من حذفِ ياءٍ، نحوُ: يا غلامي [٤].

[[و]] كذا يا [[أَبي و]] يا [[أُمِّي]] يجوزُ فيهما ما جازَ في المنادَى المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ ملتبسينِ [[بقلبِهَا]]، أَي: بزيادَةِ قلبِ الياءِ [[هاءً]] للتأنيثِ، بدليلِ انقلابِهَا في الوقفِ هاءً [[فتحًا وكسرًا]]، أَي ذات فتحٍ وكسرٍ، أَو مفتوحةً ومكسورةً، أَو يُفْتَحُ فَتْحًا ويُكْسَرُ كسرًا، فتقولُ: يا أَبَتِ ويا أَمَتِ، بفتحِ التَّاءِ فيهما وكسرِهَا.هذا مذهبُ البصريينَ[٥]، واستدلُّوا على كونِ التَّاءِ بدلاً من الياءينِ بأَنَّهُم لا يَجْمَعُونَ بينَهُمَا [٦]. قالَ الرضي: " وإِنَّما أُبْدلَتِ الياءُ تاءَ التأنيثِ لأَنَّها تدلُّ على بعضِ المواضعِ على التفخيمِ كما {في} علاَّمة ونسَّابة، والأَبُ والأُمُّ مظنَّتا التفخيمِ، وقالَ الكوفيون: التَّاءُ للتأنيثِ، وياءُ الإِضافةِ مقدَّرَةٌ بعدَهَا، وعدمُ سماعِ: يا أَبَتِي وأُمَّتِي، يَردُ عليهم " [٧].

[[والجمعُ بينَ التَّاءِ والأَلِفِ]] [٨]، كقولِهَا [٩]:

---

(١) وردت "ابن امّ" في القرآن الكريم في قوله تعالى " قالَ يا بْنَؤُمَّ " طه ٩٤. واختلف في قراءتها، ينظر السبعة لابن مجاهد ٤٢٣.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٢٠٥، ٢١٤ والأصول ١/ ٣٨٨، وعلل النحو لابن الوراق ٢٢٣، ولباب الإعراب ٣٠٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٨، والارتشاف ٣/ ١٣٦.

(٣) (فيهما مع فتح الميم وكسرها) ساقطة من ك، ي، ل.

(٤) (من حذف ياء نحو يا غلامي) ساقطة من ك، ي، ل. وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٨، والارتشاف ٣/ ١٣٦.

(٥) ينظر الكتاب ٢/، ٢١٠-٢١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٣، والارتشاف ٣/ ١٣٧.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٨.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٨.

(٨) في ك، ي: الالف والتاء، مكان التاء والالف.

(٩) البيت للأعشى، ديوانه ٤١، ورواية صدره فيه: أَبَانَا فَلا رِمْتَ من عندنا

وعلى رواية الديوان هذه لا شاهد في البيت. والبيت منسوب إلى الأعشى في شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٢٤ برواية: أيا أبتا... وبلا عزو في المقتصد ١/ ٦٦٦ برواية: أَبانا فلا رِمْتَ من =

أَيا أَبَتا لا تَرْمِ عِنْدَنا فإِنَّا بخيرٍ إذا لم ترِمْ

لا تَرْم: <أَي> (١) لا تَبْرَحْ (٢) . وقولِ الآخَرَ(٣):

يا أُمَّتا أَبْصَرَني راكِبٌ يسيرُ في مُسْحَنْفِرٍ لاحِبِ

المُسْحَنْفِرُ: بسينٍ وحاءٍ مهملتينِ وفاءٍ مكسورةٍ بعدَ نونٍ ساكنةٍ، والمرادُ بِهِ هنا: الطريقُ الواسعُ (٤). واللاَّحبُ: الطريقُ الواضحُ (٥). فوقعَ في البيتينِ الجمعُ بينَ الألفِ والتَّاءِ، لأَنَّ هذا جمعٌ بينَ عوضينِ (٦)، ولا محذورَ فيهِ، بخلافِ يا أَبَتِي ويا أُمَّتِي، فإِنَّهُ لا يجوزُ، لكونِهِ (٧) جمعًا بينَ المعوِّضِ والمعوَّضِ منهُ (٨).

=

عيننا.

(١) الزيادة من ل. (٢) ينظر شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٢٤.

(٣) قيل هذا البيت لصبية من الأعراب. ينظر المحتسب ٢/ ٢٣٩، وآمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٤، ولباب الإعراب ٣٠٨، واللسان (أيا).

(٤) اللسان (سحفر). (٥) القاموس(لحب).

(٦) في ي: عضوين، وهو تحريف. (٧) في ك: لكنه، وهو تحريف.

(٨) في ك: المعوضين، اي العوض والمعوض عنه، وفي ي: المعوض والمعوض عنه، وفي ل: العوض والمعوض منه، مكان: المعوض والمعوض منه. وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٨.

الاختصاص

[[وقَدْ يُجَرَّدُ النِّداءِ]] عن معنَى الدُّعاءِ وطلبِ الإقبالِ **[[بحَذْفِ حرفِه للاختصاصِ]]** الذي كانَ ثابتًا لَهُ قبْلُ، فإنَّ المنادَى مختصٌ بالخطابِ من بين أمثالِه، **[[كنداءِ الشَّخصِ نفسَهُ]]**، فإنَّهُ ليسَ المُرادُ منهُ حقيقةَ النِّداءِ وهوَ طلبُ الإقبالِ، وإنَّما المرادُ منهُ الاختصاصُ، وذلكَ نحوُ: أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّها الرَّجُلُ [(١)]. وحقيقةُ هذا البابِ أَنْ تأتيَ بـــ (أيٍّ) وتجريه مجراهُ في النِّداءِ من ضَمِّهِ والمجيءِ بـــ (ها) التنبيه في مقامِ المضافِ إليهِ، ووصفِ (أيٍّ) بذي اللامِ، وذلكَ بعدَ ضميرِ المتكلِّمِ [(٢)] الواحدِ [(٣)]، كـــ أَنَا وأَنِّي، والمشاركِ فيهِ نحوُ: نحنُ وإنَّنا(٩٤/و) لغرضِ اختصاصِ مدلولِ ذلكَ الضميرِ من بين أمثالِهِ بما نُسِبَ إليهِ [(٤)]. والباعثُ على هذا الاختصاصِ إمَّا فخرٌ نحوُ: أَنَا عليٌّ أَيُّها الجوادُ يعتمدُ الفقيرُ، أَو تواضعٌ، نحوُ: إنِّي أَيُّها العبدُ فقيرٌ إلى رحمَةِ اللهِ [(٥)]. قالَ الشاعرُ [(٦)]:

جُدْ بعفوٍ فإنَّني أَيُّها العبدُ ... إلى العَفْوِ [(٧)] يا [(٨)] إلَهِي فقيرُ

أَو زيادةُ بيانٍ للمقصودِ لا الفخرُ ولا التواضعُ [(٩)]، نحوُ: أَنَا أَقومُ أَيُّها الرَّجُلُ. ولا شكَّ أَنَّ هذا من إخراجِ الكلامِ على خلافِ مقتضَى الظَّاهِرِ كاستعمالِ الطَّلَبِ في موضعِ الخبرِ، نحوُ: أَحسِنْ بزيدٍ، والخبرِ في موضعِ الطَّلَبِ، نحوُ [(١٠)]: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ [(١١)]. والاختصاصُ من هذا القبيلِ، لأَنَّهُ خبرٌ استُعْمِلَ بلَفْظِ النِّداءِ [(١٢)]. وصَرَّحَ جماعةٌ بأَنَّهُ مجازٌ، وهوَ خلافُ ما سنذكُرُهُ عن الرضي قريبًا، إنْ شاءَ اللهُ تعالى،

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٢٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٧، ولباب الإعراب ٣١٦.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦١.

(٣) الواحد ساقطة من ك، ي، ل.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٨، ولباب الإعراب ٣١٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦١، والارتشاف ٣/ ١٦٧، ١٦٨.

(٥) بعدها من ل: تعالى. وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦١، والارتشاف ٣/ ١٦٦.

(٦) بلا عزو في شرح شذور الذهب ٢١٧، والهمع ٣/ ٢٩.

(٧) في ك: عفو.

(٨) في ل: من.

(٩) في الأصل: ك: الرافع، وهو تحريف وما أثبتناه من ي، ل، وهو موافق لمصادر التخريج.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦١، والارتشاف ٣/ ١٦٦.

(١١) البقرة ٢٣٣، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٥٨.

(١٢) ينظر الارتشاف ٣/ ١٦٦.

وذَهَبَ الأَخفشُ [(١)] إلى أَنَّهُ لا مجازَ أَصلاً، بناءً على أَنَّ المخصوصَ منادًى حقيقةً. قالَ: ولا يَمْتَنِعُ أَنْ يُنَادي الإنسانُ نفسَهُ، كقولِ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -: " كلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يا عُمَرُ " [(٢)] . فإنْ قلتَ: ما حُكْمُ أَيُّهَا الرَّجلُ، بالنسبةِ إلى الإعرابِ؟ قلتُ: الجمهورُ على أَنَّ (أَيًّا) في محلِّ النَّصبِ بــ (أَخصُّ) [(٣)] لازِمِ الإضمارِ، وكانَ حقُّهُ الإعرابَ، لكنَّهُ بُنِيَ لأَنَّهُ منقولٌ من مكانٍ لا يُسْتَعْمَلُ إلاَّ فيه، ولايكونُ إلاَّ مبنيًّا فبُنِيَ رعَايَةً للأَصلِ المنقولِ عَنْهُ، واستَمَرَّ (الرَّجُلُ) على ما كانَ عليهِ من الإعرابِ حالَةَ النِّداءِ رعايَةً للأَصلِ [(٤)]، وقد عرفتَ ما أَسلفناهُ من اختيارِ أَنَّ حركةَ مِثْلِهِ اتباعيَّةٌ لا إعرابيَّةٌ [(٥)] . وقالَ الرضي: " مجموعُ أَيُّها الرَّجلُ، في موضعِ النَّصبِ، لوقوعِهِ موقِعَ الحالِ، أَي: أَنَا أَفْعَلُ كذا، مختصًّا من بينِ الرِّجالِ. قالَ: وإِنَّما امتنَعَ إظهارُ حرفِ النِّداءِ معَ (أَيٍّ) لأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فيهِ معنَى النِّداءِ لا حقيقةً كما في: يا زيدُ، ولا مجازاً كما في المتعجَّبِ منْهُ والمندوبِ، فَكُرِهَ استعمالُ عَلَمِ النِّداءِ في الخالي من معناهُ بالكلِّيَّةِ " [(٦)] . وقالَ السيرافي [(٧)]: التقديرُ: أَيُّها الرَّجلُ مقصودي، أَو العكسُ. وعلى قولِهِ فلا نصبَ، لا لفظًا ولا محلاًّ، وليسَ من هذا البابِ. وحذفُ المبتدإِ أَو الخبرِ عندَهُ واجبٌ. قالَ ابنُ هشام [(٨)]: وينبغي لَهُ أَنْ يجزِمَ بأَنَّهُ من حذفِ المبتدإِ لا الخبرِ، لأَنَّهُ لم يَسُدَّ شيءٌ مسدَّهُ.

[[ونحوُ: إِنَّا مَعْشَرَ العُرْبَ]] أَقْرَى النَّاسِ للضَّيفِ [(٩)]، ونحوُ: " نحنُ، معاشــرَ الأَنبياءِ لا نُورِّثُ " [(١٠)] . (٩٤/ظ) **[[يحتَمِلُ ذا]]**، أَي: النقلَ [(١١)] عَنِ النِّداءِ،

---

(١) ينظر الارتشاف ٣/ ١٦٦.

(٢) ينظر الارتشاف ٣/ ١٦٦، والمساعد ٢/ ٥٦٥، والهمع ٣/ ٣٠.

(٣) الكــتاب ٢/ ٢٣٣، وأَوضح المسالك ٤/ ٧٢، وشرح الأَلفيَّة لابن عقيل ٣/ ٢٩٨، والهمع ٣/ ٢٩.

(٤) من (المنقول.. إلى.. للأصل) ساقطة من ك.

(٥) ينظر ق ٨٤ و.

(٦) شرح الكافية ١/ ١٦١.

(٧) ينظر رأيه في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٢-٢٩٣، والمساعد ٢/ ٥٦٥-٥٦٦، والحاشية ٢ من الكتاب ٢/ ٢٣٢.

(٨) لم اقف على قول ابن هشام هذا في كتبه المتيسرة.

(٩) ينظر الكتاب ٢/ ٢٣٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٥.

(١٠) مــسند أحمــد ٢/ ٤٦٤ وروايته فيه: "إِنَّا معشرُ الأنبياء لا نورث ". والحديث في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٤، ومغني اللبيب ٥٠٧، ٧١٤، ٨٩٢.

(١١) في الأَصل: التجرد، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

فيقدَّرُ [١] (يا) ويكونُ من بابِ الاختصاصِ، كما في: أَنَا أفعلُ كذا أَيُّها الرَّجلُ. [[و]] يَحتَمِلُ [[تقديرَ الفعلِ]]، فيكونُ منصوبًا بالفعلِ المُقدَّرِ، كأَعني أَو أَخُصُّ [٢]. والمؤلِّفُ تابعٌ في ذلكَ لابنِ الحاجبِ، فإنَّهُ ذَكَرَ هذينِ، واختارَ الثَّاني، لأَنَّ النَّقلَ على خلافِ الأَصلِ. والجماعةُ يقولونَ الكلُّ مِنْ بابِ الاختصاصِ، ليجريَ الأَمرُ في ذلكَ على سننٍ واحدٍ [٣]. [[وفي نحوِ: مررتُ بِهِ المسكينَ]]، بنصبِ الواقعِ بعدَ ضميرِ الغائبِ [[تَعيُّنَ الفعلِ]] [٤] لينصبَهُ، فلا يكونُ من هذا البابِ. والتقديرُ: مررتُ به أَرْحَمُ المسكينَ، وكذا لو وقَعَ[٥] بعدَ الظَّاهرِ، نحوُ: الحمدُ للهِ الحميدَ، أَي: أَمدحُ، ونحوُ: أَعوذُ باللهِ مِنْ إبليسَ عدوَّ المؤمنينَ، أَي: أَذمُّ أو أَلعَنُ [٦]. قالَ الرضي: " ولو قيلَ في الجميعِ - يعني في هذا، وفي نحنُ العُرْبَ أَسخَى النَّاسِ، بنصبِ العُرْبِ - بالنَّقْلِ من النِّداءِ، لم يُبْعَدْ، لأَنَّ في الجميعِ معنَى الاختصاصِ، ودخولُ اللامِ لا يضرُّهُ، لأَنَّهُ ليسَ بمنادًى حقيقةً، ولأَنَّهُ لا يظهرُ في بابِ الاختصاصِ حرفُ النِّداءِ المكروهُ مجامعتُهُ اللاَّمَ " [٧].

[[والمندوبُ]] بالرفعِ على أَنَّهُ مبتدأٌ خبرُهُ كالمنادَى، وما بينهما اعتراضٌ [[وهوَ ما يتفجَّعُ]]، أَي: يتوجَّعُ [[عليهِ]] نحوُ: وازيداهُ [٨]، وهذا يشملُ نحوَ زيدٍ، في: تفَجَّعْتُ على زيدٍ، لكنْ سَيُخرِجُهُ، [[ويكونُ معروفًا]] [٩] أَي: مشهورًا، ليقوَى بذلكَ عذرُ النَّادبُ، فإذا وُجدتِ الشهرَةُ، فلا فرقَ بينَ أَنْ يكونَ عَلَمًا أَو غيرَهُ، ومتى فُقِدَتْ، امتنَعَ أَنْ يكونَ مندوبًا، سواءٌ كانَ عَلَمًا أَو لم يكُنْ. [[أَو]] ما يتفجَّعُ [[بِهِ]] أَي بسببِهِ، نحو: وَارَأْسَاهُ، وَوَاحَسْرَتَاهُ، وَوَاأَسَفَاهُ [[بِوَا]] [١٠] يتعلَّقُ بيتفجَّعُ، فخرجَ نحوُ زيدٍ، في

(١) في ك: فقدر.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٢.

(٣) المصدر السابق ١/ ١٦٢.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٨، ١٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦٢.

(٥) في كن ي: الواقع، مكان: لو وقع.

(٦) ينظر أَوضح المسالك ١/ ٢١٧.

(٧) شرح الكافية ١/ ١٦٢.

(٨) ينظر الأُصول١/ ٣٥٥، ولباب الإعراب ٣٠٨-٣٠٩، وشرح الكافية للرضي١/١٥٦، والارتشاف٣/ ١٤٣.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٣، ولباب الإعراب ٣٠٩.

(١٠) ينظر الأصول ١/ ٣٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٣، ولباب الإعراب ٣٠٩.

المثالِ السَّالفِ، وهوَ تفجَّعْتُ على زيد، وهذا الحرفُ مختصٌّ بالنُّدبَة لا يستعملُ في غيرِهَا إلاَّ قليلاً على ما قالَهُ الرَّضي [(١)]. [[أَو يا]] [(٢)] كما في قولِ جريرٍ [(٣)] يُرثِي أَميرَ المؤمنين عمر بن عبد العزيز - رضيَ اللهُ عنهُ - [(٤)]:

حَمَلْتَ أَمْرًا عظيمًا فاضْطَلَعْتَ بهِ وقُمْتَ فيه بأمْرِ اللهِ يا عُمَرَا

اضْطَلَعْتَ بضاد معجمةٍ وعينٍ مهملة: أَي قويتَ عليه [(٥)].

[[أَوِ الهمزةِ بقلَّة]]، وهذا لم أقفْ عليهِ في غيرِ هذا الكتابِ، واللهُ أعْلَمُ ممَّنْ [(٦)] أَخَذَهُ. [[كالمنادَى]] (٩٥/و) وهذا [(٧)] كما مَرَّ خبرُ المبتدإِ الذي هوَ المندوبُ، وهذا يقتضي أنَّ المندوبَ غيرُ منادًى. وظاهِرُ كلامِ سيبويه [(٨)]، وصريحُ كلامِ الجزولي [(٩)] أنَّهُ منادًى على وجْهِ التَّفَجُّعِ، واختارَهُ الرَّضي [(١٠)]. قالَ [(١١)]: " كأَنَّهُم تصوَّرُوا الميتَ المتفجَّعَ عليهِ حيًّا ضنًّا منهم بموتِهِ، فدعوهُ، وكذا دَعوا المتفجَّعُ منهُ، نحوُ: وَاوَيْلاهُ، أَو وَاثُبوراهُ، أَو وَاحزناهُ، أَي: احْضَرْ حتَّى يُتَعَجَّبَ من فظاعتِكَ " [(١٢)]. والمؤلِّفُ تبعَ ابنَ الحاجبِ، فلم يجعلْهُ منادًى، بل قالَ: هوَ كالمنادى، أَي: مثلِهِ في تفاصيلِه [(١٣)]. [[إعراباً]] [(١٤)] في المضافِ ومضارعِهِ، وأَمَّا المُنَكَّرُ المجهولُ، فلا مدخلَ لَهُ هنا، [[وبناءً]] [(١٥)] في المفردِ المعروفِ [[معَ جوازِ زيادةِ أَلِفٍ في آخرِهِ]] [(١٦)]، لأنَّ

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٦.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٣، والارتشاف ٣/ ١٤٣.

(٣) ديوانه ١/ ٢٥٢، وفيه: حَمَلْتَ أَمرًا عظيمًا فاصطبَرْتَ لهُ
والبيت في مغني اللبيب ٤٨٦، والمساعد ٢/ ٥٣٤، برواية الديوان.

(٤) في ل: رضي الله عنه.

(٥) اللسان (ضلع).

(٦) في ك، ي، ل: من اين، وهو وجه.

(٧) (وهذا) ساقطة من ي، وفي ك، ل: هذا.

(٨) ينظر الكتاب ٢/ ٢٢٠.

(٩) ينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ١/ ١٣١.

(١٠) المصدر السابق ١/ ١٣١.

(١١) أي: الرضي.

(١٢) شرح الكافية للرضي ١/ ١٣١.

(١٣) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٣٣، وشرحها الرضي ١/ ١٥٦.

(١٤) ينظر لباب الإعراب ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٦.

(١٥) لباب الإعراب ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٦.

(١٦) ينظر الأصول ١/ ٣٥٥، ولباب الإعراب ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٦.

المقصودَ تطويلُ الصَّوتِ، ليكونَ أَظهرُ في تحصيلِ الغرضِ من ندبةِ المندوبِ. وخَصُّوا الزيادةَ بالألِفِ لأنَّها أَخَفُّ وزيادتُها أكثرُ، ولأنَّها أقعدُ في المدِّ [١] من اختَيْهَا. ولا فرقَ بينَ أَنْ تكونَ ندبةً بـــ (يا)، أو بـــ (وَا). قالَ الأندلسي[٢]: يجبُ إلحاقُ ألِفِهَا معَ (يا) لئلاَّ تلتبسَ بالنِّداءِ المحضِ. قالَ الرَّضي: " والأَوْلَى أَنْ يُقالَ: إنْ دَلَّتْ قرينةُ حالٍ على النُّدبَةِ كنتَ مخيَّرًا معَ (يا)، وإلاَّ وجَبَ الإلحاقُ مَعَهَا " [٣].

[[و]] زيادةِ [[هاءٍ]] لبيانِ حرفِ المدِّ [[في الوَقْفِ]] [٤]، لأنَّ الهاءَ مختصَّةٌ {بِهِ} بحسبِ الوضعِ [[وإِنْ كانَ]] آخِرُ المندوبِ [[آخِرَ الصِّلَةِ]] المشهورةِ التي يتعيَّنُ بها الموصولُ، نحوُ: وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماهُ، فإنَّهُ بمنزلةِ واعبْدَ المطَّلباهُ [٥]، [[أو]] آخِرَ [[الصِّفَةِ]]، نحوُ: وازيدُ الظريفاهُ [[على رأيٍ]] قالَ بِهِ يونسُ [٦] والكوفيونَ [٧]. وقالَ الخليلُ وسيبويهِ [٨]: بل تزادُ الألفُ آخِرَ الموصوفِ، نحوُ: وازيداهُ الظَّريفُ، لأنَّ اتِّصالَ الموصوفِ بصفتِهِ لفظًا، أَقلُّ من اتِّصالِ المضافِ بالمضافِ إليهِ، والموصولِ بصلتِهِ. وليونس أَنْ يقولَ: إنَّهُ متَّصِلٌ بها على الجملةِ لفظًا، واتِّصافُهُ بها في المعنَى أَتَمُّ من اتِّصالِ الموصولِ بصلتِهِ وإِنْ كانَ في المعنَى أَنقصَ، وذلكَ لأنَّهُ يُطْلَقُ اسمُ الصفةِ على موصوفِهَا، ولا يُطْلَقُ اسمُ المضافِ إليهِ على المضافِ، ولا الصلةُ على موصولِها. وحكَى يونس أَنَّ رجلاً ضاعَ لَهُ قدحانِ، فقالَ: واجُمْجُمَتَيَّ الشَّاميَّتَيْناهُ [٩]. والجمجمةُ: القدحُ [١٠].

[[أَوْ]] آخِرَ [[المضافِ إليهِ]] نحوُ: وَاأَميرُ المؤمنيناهْ [١١]، (٩٥/ظ) وإِنْ كانَ

---

(١) في الأَصل: أقرب في المدة، مكان: اقعد في المد.

(٢) ينظر قوله في شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٦.

(٣) المصدر السابق ١/ ١٥٦.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٨.

(٥) ينظر الإنصاف ١/ ٣٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٣، ١٤، والارتشاف ٣/ ١٤٨.

(٦) ينظر الكتاب ٢/ ٢٢٦، والأصول ١/ ٣٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٢٩.

(٧) الإنصاف مسألة (٥٢) ١/ ٣٦٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٩، والمساعد ٢/ ٥٣٧-٥٣٨.

(٨) الكتاب ٢/ ٢٢٥-٢٢٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٩.

(٩) الكتاب ٢/ ٢٢٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٩، والمساعد ٢/ ٥٣٧-٥٣٨.

(١٠) اللسان (جمم)، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٩.

(١١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٢٩، ولباب الإعراب ٣٠٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٩.

المندوبُ هوَ المضافُ لكنْ تُركَ إلحاقُهَا لَهُ، خشيةً من فَكِّ المتضايفينِ، وأُلحقتْ بالمضافِ إليهِ، والمرادُ المضافُ، كما تقولُ: حَبُّ رُمَّاني [1]، وإنْ لم تَكُنْ ملكتَ الرُّمانَ، بل الحبُّ فقط.

[[غيرَ]] بالنَّصبِ على الحاليَّةِ أو الاستثناءِ، أي: وإنْ كانَ آخرُ المندوبِ آخرَ المضافِ إليهِ حالةَ كونِهِ غيرَ **[[كافِ جمعِ المذكَّرِ]]**، أي: إلاَّ كافَ جمعِ المذكَّرِ، نحو: غلامُكُم، **[[أَو واحدةِ المؤنَّثِ]]**، نحوُ: غلامُكِ **[[فَهما بواوٍ وياءٍ]]**، فالأَوَّلُ للأَوَّلِ، والثاني للثاني،أَي: يُزادُ معَ كافِ جمعِ المذكَّرِ واوٌ، فتقولُ: واغلامُكموهُ، ومعَ واحدةِ المؤنَّثِ ياءٌ، نحوُ: واغلامَكِيهِ [2]. وإنَّما جازَ مثلُ هذا، وامتنعَ في النِّداءِ المحضِ، نحوُ: يا غلامُكُم ويا غلامُكِ، لاستحالةِ خطابِ المضافِ والمضافِ إليهِ معًا في حالةٍ واحدةٍ، كما في النِّداءِ، وأَمَّا المندوبُ فَلَمَا لم يكُنْ مخاطبًا حقيقةً [3]، بل متفجَّعًا عليهِ أَوْ متوجَّعًا منهُ، جازَ ذلكَ فيهِ **[[للالتباسِ]]** واختلافِ المقصودِ، إذ لَوْ قِيلَ في ندبةِ مِثْلِ غلامِكُم: واغلامُكُمَا، التبسَ بالمثنَّى، ولو قلتَ في ندبةِ مِثْلِ غلامُكِ للواحدةِ المؤنَّثةِ: واغلامُكاهُ، لالتبسَ بالمذكَّرِ، فيتعيَّنُ أَنْ يُقالَ في الأَوَّلِ: واغلامُكُمُوهُ، وفي الثاني: واغلامُكِيهِ، دفعًا للالتباسِ [4].

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٤٣٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٩.

(٢) ينظر الأصول ١/ ٣٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣١، وشرحه لابن هشام ٢٥٩-٢٦٠، والمساعد ٢/ ٥٤٠.

(٣) في الأَصل: به، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٤، والمساعد ٢/ ٥٤٠.

الاشتغالُ

[[وفي المضمرِ]] هذا معطوفٌ على قولِهِ في المنادَى من قولِه: وقياسًا في المنادى [1] ، أَي: ويُحْذَفُ أَيضًا عاملُ المفعولِ بِهِ قياسًا في المضمَرِ [[عاملُهُ على شريطةِ التَّفسيرِ]] [2]، وهذا هو المعروفُ عندَهُم ببابِ الاشتغالِ، [[وهوَ]] أَي: المضمرُ عاملُهُ على شريطةِ التَّفسيرِ [3] اسمٌ [[منصوبٌ بعدَهُ فعْلٌ]] يشملُ نحوَ: زيدًا ضربتُ، [[أَو شبهُهُ]] [4] يشملُ نحوَ: زيدًا {أَنا} ضارِبٌ، [[شُغِلَ]]، أَي: ذلكَ الفعلُ أو شبهُهُ [[عنهُ]]، أَي: عن ذلكَ الاسمِ المنصوبِ [[بضميرِهِ]] أَي: يَنْصِبُ ضميرَهُ نحوُ: زيدًا ضربتُهُ [5]، وزيدًا أَنا ضارِبُهُ[6]، فخرجَ ذانكَ المثالانِ ونحوُهُما. وإِنَّما قلنا: إِنَّ التقديرَ يَنْصِبُ ضميرَهُ، احترازًا من نحوِ: زيدٌ ذُهِبَ بِهِ. [[أَو ملابسِ ضميرِهِ]] فيدخلُ نحوُ: زيدًا ضربتُ غلامَهُ [7]، فإِنَّ الفعلَ لم يشتغلْ بالضَّميرِ بلْ بالغلامِ الملابسِ للضميرِ، [[أَو متبوعِ الملابسِ]] نحوُ: زيدًا ضربتُ رجلاً يحبُّهُ [8]، فالملابسُ هوَ الصفةُ التي هيَ (يحبُّهُ) ومتبوعُها الموصوفُ الذي هوَ (رجلاً)، والفعلُ شُغِلَ بهذا(٩٦/و) الموصوفِ الذي هوَ متبوعُ الملابسِ، وكذا لو كانَ متبوعُ الملابسِ معطوفًا عليهِ عطفَ نسقٍ بالواوِ، نحوُ: زيدًا ضربتُ رجلاً وأَخاهُ [9]، لأَنَّ الواوَ لمطلقِ الجمعِ [10]، فالاسمانِ أَو الاسماءُ مَعَهَا بمنزلَةِ اسمٍ مثنًّى أَو مجموعٍ [11] فيهِ ضميرٌ، بخلافِ الفاءِ وثُمَّ، ولو كانَ المتبوعُ غيرَ

---

(١) ينظر ق ٨١ ظ.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٠، ولباب الإعراب ٣١٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦٢، والارتشاف ٣/ ١٠٣.

(٣) في الأَصل: الشرطية المذكور، مكان: شريطة التفسير، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٢.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٣١٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦٢.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٣، والارتشاف ٣/ ١٠٣.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٣١٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦٤.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٤.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٤.

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/ ٦٣٣، والجنى الداني ١٨٨، ومغني اللبيب ٤٦٣.

(١١) يعني أن أصل التثنية والجمع هما من باب العطف بالواو. ينظر شرح المفصل لابن يعيش٤/ ١٣٧، ٥/ ٢.

ذلكَ، كما إذا قلتَ: زيدًا ضربتُ عَمْرًا أخاهُ، جازتِ المسألَةُ إنْ قَدَّرْتَ التَّابعَ بيانًا أَو بدلاً وبَنَيْتَ على أنَّ [١] عاملَ البدلِ هوَ عاملُ المبدَلِ منهُ [٢]، وإنْ جعَلْتَهُ بدلاً، وبَنَيْتَ على أنَّ عاملَهُ شيءٌ آخَرُ غيرُ عاملِ المبدَلِ منهُ امتنعتِ المسألَةُ. [[لو سُلِّطَ]] ذلكَ الفعلُ أَو شبهُهُ [[عليهِ]] [٣]، أَي: على ذلكَ الاسمِ المنصوبِ [[أَو]] سُلِّطَ عليهِ [[مناسبُهُ]]، أَي: مناسبُ ذلكَ الفعلِ أَو شبهِهِ، بمعنَى أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ عدمُ اشتغالِ ذلكَ العاملِ بالضميرِ وسلِّطَ هوَ ومناسبُهُ على اسمِ المشتَغلِ عنهُ [[لَنصبَهُ]] [٤]، وذلكَ مثلُ: زيدًا أَكرمْتُهُ وزيدًا ضربتُ أَخاهُ، فَتُقَدِّرُ في المثالِ الأَوَّلِ مثلَ المذكورِ، أَي: أكرمتُ، وتُقدِّرُ في الثاني ما يناسبُهُ، أَي: أَهنتُ [٥]. وحقيقةُ الحالِ أَنَّهُ متى أمكنَ تقديرُ المحذوفِ مثلَ المنطوقِ، وجَبَ أَوِ اخْتِيرَ، على خلافٍ، وإنْ لم يُمْكِنْ بحصولِ مانعٍ صناعيٍّ كما في: زيدًا مررتُ بِهِ، أَو معنويٍّ كما في: زيدًا ضربتُ أَخاهُ، إذ تقديرُ المذكورِ يقتضي في الأَوَّلِ تعدِّي القاصرِ بنفسِهِ، وفي الثاني خلافُ الواقعِ، إذِ الضَّربُ لم يقعْ بزيدٍ، فهنا يفزعُ [٦] إلى تقديرِ المناسبِ، فيُقدَّرُ في الأَوَّلِ: جاوزتُ، وفي الثاني: أَهنتُ، لأَنَّ ضربَ أَخي زيدٍ، يقتضي إهانةَ زيدٍ. وفائدةُ القيدِ الأَخيرِ وهوَ قولُهُ: (لو سُلِّطَ عليهِ... الخ) الاحترازُ [٧] عن مثلِ [٨]: زيدٌ هَلْ ضربتَهُ [٩]، فإنَّهُ اسمٌ بعدَهُ فعلٌ مشتغلٌ عنهُ بضميرِهِ، ولكنَّهُ لو سُلِّطَ عليهِ لم ينصبْهُ لأَنَّهُ لا يُعْلَمُ ما بعدَ الاستفهامِ في ما قبلَهُ [١٠].

[[ثُمَّ وَجَبَ النَّصْبُ بَعدَ حروفِ [١١] التحضيضِ]] [١٢] لأَنَّها يجبُ أَنْ يليها

---

(١) (أن) ساقطة من ك. (٢) ينظر الارتشاف ٢/ ٦١٩.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٢.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٣١٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦٢.

(٦) في ك، ي: يفزع، وهو تصحيف.

(٧) في الأَصل: والاحتراز، بزيادة الواو، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) في ك: على، وفي ل: عن، وكلاهما تحريف.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١م ١٦٤.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٦٤، والارتشاف ٣/ ١٠٨.

(١١) في الأَصل: حرف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٨، ولباب الإعراب ٣٢١، وشرح الكافية للرضي ١/ =

الفعلُ لفظًا أو تقديرًا، ففي نحوِ: هلاَّ زيدًا ضربتَهُ، وألاَّ عمرًا أكرمتَهُ، ولولاَ بكرًا عظَّمتَهُ، ولو ما خالدًا أهنتَهُ، لمَّا لم تدخُلْ على الفِعْلِ لَفْظًا، وجَبَ أَنْ يُقَدَّرَ الفِعْلُ بعدَهَا ناصبًا كالمفسِّرِ المذكورِ(١). [[و]] بعد [[إنْ ولَوْ]] الشرطيتين لأنَّهُمَا يلزمان الفعلَ لفظًا أو تقديرًا، فَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ النَّصبُ بعدَهُمَا بالمقدَّرِ، حيثُ لا يوجَدُ المذكورُ(٢)، كقولِهِ (٣):

(٩٦/ظ) لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهلكتُهُ وإذا هلكتُ فعندَ ذلكَ فاجْزَعِي

وكقولِكَ: لَوْ زيدًا رأيتُهُ أكرمتُهُ. فإنْ قلتَ: قد جُوِّزَ في قولِ المتنبي (٤):

ولَوَ قَلَمٌ أُلقِيْتُ في شَقِّ رأسِهِ مِنَ السُّقْمِ ما غَيَّرْتُ مِن خَطِّ كاتِبِ

نَصْبُ قَلَمٍ ورفعُهُ (٥)، مَعَ أنَّهُ اسمٌ بعدَ لَوْ الشرطيَّة، وقَعَ بعدَهُ فعلٌ مشتغلٌ بملابسِ ضميرِهِ، ولَوْ سُلِّطَ مناسبُ ذلكَ الفعلِ، وهوَ (لا بَسْتُ) (٦) على ذلكَ الاسمِ لَنَصَبَهُ، ومعَ ذلكَ لم يَجِبِ النَّصبُ، فكيفَ هذا؟ قلتُ: لَمَّا كانَ الفعلُ المشتغلُ بالملابسِ يناسبهُ فعلانِ، أَحدُهُمَا يَنْصِبُ والآخَرُ لا يَنْصِبُ، رُوعِيَتِ الجهتانِ، فجُوِّزَ الأمرانِ، فإنْ قَدَّرْتَ: لَوْ لابستُ قَلَمًا، وَجَبَ النَّصبُ بهذا الاعتبارِ، وكانَ (أُلقيتُ) مفسِّرًا، وإنْ قَدَّرْتَ: ولَوْ لبسَ قَلَمٌ، لم يَجِبِ النَّصْبُ بل يتعيَّنُ الرَّفعُ حينئذ، ويكونُ (أُلقيتُ) على هذا التقديرِ معَ ما تعلَّقَ بِهِ صفةً لقلمٍ (٧)، ولم يُذْكَرْ ليكونَ مفسِّرًا، ولكن لزمَ من ذِكْرِهِ صفةً (٨)، الدلالةُ على العاملِ المحذوفِ من طريقِ المعنَى. وعلى كِلاَ التقديرَيْنِ لم يخرجْ (لو) عَمَّا عُهِدَ فيها من وجوبِ لصوقِهَا بالفعلِ، فظهَرَ عدمُ ورودِ مثلِ ذلكَ على المؤلِّفِ فتأمَّلْهُ.

[[واخْتِيرَ النَّصْبُ في الطَّلَبِ]] (٩) وهوَ الأَمرُ والنَّهيُ والدُّعاءُ، نحوُ: زيدًا أُكرِمْهُ،

=

١٧٦، والارتشاف ٣/ ١٠٥.

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٦، ١٧٧.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٦.

(٣) النمر بن تولب شعره ٧٢. والبيت منسوب إليهِ في الكتاب١/ ١٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٨.

(٤) ديوانه ١/ ، ١٤٩. والبيت منسوب اليه في مغني اللبيب ٣٥٤.

(٥) ورد البيت في ديوان المتنبي برواية الرفع.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٣٥٥.

(٧) في ي: القلم وهو وجه.

(٨) في ك: الصفة، وهو تحريف.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٢، وشرح شذور الذهب ٤٢٥، وشرح الألفيَّة لابن عقيل ٢/ ١٣٥.

وعمرًا لاتهِنْهُ، وبكرًا عافاهُ اللهُ، لِمَا أنَّهُ يلزمُ من رفْعِ الاسمِ المتقدِّمِ كونَهُ مبتدأً، وهذهِ الجملُ الطلبيَّةُ خبرُهُ، وهو قليلُ الاستعمالِ [١].

[[و]] بعدَ [[الاستفهامِ]] [٢] بالهمزةِ فقط، نحو: أزيدًا ضربتُهُ؟ لأنَّهُ على هذا التقديــرِ يكونُ الاستفهامُ داخلاً على الفعلِ، ولو رُفِعَ لكانَ داخلاً على الاسمِ [٣]. والاستفهامُ بالفعلِ أولى لأنَّ الاستفهامَ عَمَّا يُشَكُّ فيهِ [٤]، وهوَ < عن > [٥] الأحوالِ كثيرٌ، لأنَّهَا تَتَجَدَّدُ، وعَنِ الذَّواتِ قليلٌ. وإنَّما قيَّدنا الاستفهامَ بالهمزةِ، لأنَّ النصبَ بعدَ سائرِ الكلماتِ الاستفهاميةِ واجبٌ، نحوُ: هل زيدًا ضربتَهُ؟ أينَ زيدًا أكرمْتَهُ؟ ومتى عمرًا أهنْتَهُ؟ وكيفَ بشرًا لقيتَهُ؟ فإنْ قلتَ: قد سُمِعَ: هَلْ زيدٌ ضربتَهُ؟ قلتُ: هو قبيحٌ شاذٌ [٦].

[[و]] بعدَ [[النَّفي]] [٧]، نحوُ: ما زيدًا ضربتَهُ، لأنَّ الفعلَ أَوْلَى بالنَّفي من الاسمِ كما مرَّ في الاستفهامِ آنفًا [٨]. [[و]] بعدَ [[حيثُ]] [٩]، نحوُ: جلستُ [١٠] حيثُ زيدًا ضربتَهُ، لأنَّ إضافةَ [١١] (حيثُ) [١٢]. إلى الفعليَّةِ أغلبُ وأكثرُ من إضافتِهَا إلى الاسميَّةِ، فلذلكَ اخْتِيرَ(٩٧/و) النَّصْبُ بعدَهَا [١٣]. [[و]] بعدَ [[إذا الشرطيَّةِ]] [١٤] احترازًا من لفظِ إذا الفجائيَّةِ، نحوُ: إذا زيدًا لقيتَهُ فأكرِمْهُ، لاقتضائِهَا الفعلَ لِمَا فيها من معنَى (إنِ)

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٢.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٩-٣٧٠، والتسهيل ٨١، ومنهج السالك ١٢١.

(٣) ينظــر الكــتاب ١/ ٩٩، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٤، وشرح الكافية للرضي١/ ١٧٢، ١٧٣، والارتشاف ٣/ ١٠٨.

(٤) ينظر الايضاح للقزويني ١/ ٢٢٨.

(٥) الزيادة يقتضيها السياق.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٠.

(٧) ينظــر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٦، والتسهيل ٨١، ولباب الإعراب ٣٢٠، ومنهج السالك ١٢١-١٢٢، والمساعد ١/ ٤١٥-٤١٦ والهمع ٥/ ١٥٥.

(٨) في ك، ي، ل: سواء، وهو تحريف.

(٩) ينظــر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٦، ولباب الإعراب ٢٠، والمساعد١/ ٤١٦، والهمع ٥/ ١٥٥.

(١٠) (جلست) ساقطة من ي.

(١١) في ك: الاضافة.

(١٢) في ي: اضافته مكان اضافة حيث.

(١٣) في ك، ي: بعدها النصب مكان النصب بعدها.

(١٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٢.

الشرطيَّةِ: قالَ ابنُ الحاجب: " مَنْ أَوجَبَ دخولَ إذا الشرطيَّةِ على الفعلِ لفظًا أَو تقديرًا كـ إنِ الشرطيَّةِ، يلزمُهُ أنْ يوجبَ النَّصبَ في هذا البابِ كـ إنِ الشرطيَّةِ، وتجويزُهُ الرَّفْعَ فـي هذا البابِ دليلٌ عليهِ في أَنَّهُ لا يلزمُ دخولُهَا على الفعلِ "(١). وردَّهُ الإمامُ الحديثي (٢) بأنَّ من أَوجَبَ دخولَها على الفعلِ أَوجَبَ بعدَهَا النَّصبَ، وسيبويهِ (٣) لَمَّا لم يُوجبْ دخولَهَا على الفعلِ لم يُوجِبْ بعدَهَا النَّصبَ. قلتُ: المنقولُ بأَنَّ سيبويهِ يوجِبُ دخولَ إذا الشرطيَّةِ على الجملِ الفعليَّةِ، وهوَ مذهبُ الجمهورِ. وَذَهَبَ الأَخفشُ والكوفيون إلى جوازِ دخولِهَا على الجملتينِ (٤)، فإذًا لا يتمشَّى اختيارُ النَّصبِ بعدَهَا على رأْيِ سيبويهِ والأَكثرينَ.

[[والعطفُ على جملةٍ فعليَّةٍ]] (٥) للتَّناسبِ، نحوُ: أَكرمْتُ القومَ وعمرًا أهنتُهُ، إذ (٦) الرَّفْعُ يوجِبُ عطفَ الاسميَّةِ على الفعليَّةِ، وهوَ خلافُ الأَوْلَى، لأَنَّ تناسبَ الجملتينِ المتعاطفتينِ أَرجحُ (٧)، وهذا مِمَّا يدلُّ صريحًا على جوازِ التخالفِ بالاسميَّةِ والفعليَّةِ (٨). وقد حُكِي قولانِ في المسألةِ، بخلافِ ذلكَ، الأَوَّلُ بالمنعِ مطلقًا، حُكِي عن ابنِ جنِّي (٩)، والآخَرُ أَنَّهُ يجوزُ في الواوِ فقط، نقلَ ذلكَ أبو الفتح عن شيخِهِ أَبي علي الفارسي في سرِّ الصناعةِ (١٠). وقد جرَتْ عادةُ النُّحاةِ بأَنْ يذكُرُوا العطفَ على الفعليَّةِ من المرجحاتِ بالنسبةِ إلى المعطوفةِ في بابِ الاشتغالِ، ولم يذكُرُوا مثلَ ذلكَ بالنسبةِ إلى المعطوفِ عليها في نحوِ: زيدًا أَكرَمْتُهُ وضَرَبْتُ عمرًا، إذ لا فرقَ. نبَّهَ عليهِ ابنُ هشامٍ في المغني (١١).

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٥.

(٢) هـو ركن الدين علي بن الفضل الحديثي، له شرح على كافية ابن الحاجب، منه نسخة خطية في بـاريس تحت رقم ٤٠٥٦. توفي الحديثي بالموصل سنة ٧١٥هـ. كشف الظنون ٢/ ١٣٧٦، وابن الحاجب النحوي ٥٩.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ١٠٦-١٠٧.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٤.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٢، والارتشاف ٣/ ١٠٨.

(٦) في ك: اذا، وهو تحريف.

(٧) ينظر مغني اللبيب ٦٣٠-٣٦١.

(٨) المصدر السابق ٦٣٠.

(٩) ينظر الخصائص ٢/ ٧١، ومغني اللبيب ٦٣١.

(١٠) سر الصناعة ١/ ٢٦٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٢، ١٧٤.

(١١) مغني اللبيب ٦٣٠-٦٣١.

[[وعندَ خوف لبسِ المُفسِّرِ بالصِّفَةِ إنْ رُفِعَ]] [(١)] مثلَ ما إذا أَردتَ أَنْ تُخبِرَ أَنَّ كلَّ واحدٍ من مماليكِكَ [(٢)] اشتريتَهُ بعشرينَ دينارًا، وأَنَّكَ لَمْ تَمْلُكْ أَحدًا منهم، لا بشرائِهِ بهذا الثَّمنِ، فقلتَ: كلَّ واحدٍ من مماليكي اشتريتُهُ بعشرينَ، بنصبِ (كلَّ واحدٍ)، فهوَ [(٣)] نصٌّ في المعنَى المقصودِ، لأَنَّ التقديرَ: اشتريتُ كلَّ واحدٍ من مماليكي بعشرينَ، وأَمَّا إنْ رفعتَ كُلًّا، فيحتملُ أَنْ يكونَ (اشتريتُهُ) خبرًا، وقولُكَ بعشرينَ متعلِّقًا بِهِ، أَي: كلُّ واحدٍ منهم مُشْتَرًى بعشرينَ، وهوَ المعنَى المقصودُ. (٩٧/ظ) ويحتملُ أَنْ يكونَ (اشتريتُهُ) صفةً لكلِّ واحدٍ، وقولُكَ: بعشرينَ هوَ الخبرُ، أَي: كلُّ مَنِ اشتريتُهُ من المماليكِ [(٤)] فهوَ بعشرينَ، فَرَفْعُهُ إذن متطرقٌ [(٥)] لاحتمالِ الوجْهِ الثاني (الذي هوَ غيرُ مقصودٍ < و > [(٦)] مخالفٌ للوجْهِ الأَوَّلِ، إذ رُبَّما يكونُ لكَ على الوجْهِ الثاني [(٧)]، منهم من اشتراهُ لكَ غيرُكَ (بعشرينَ أَو بأقَلَّ منها أَو بأَكثرَ، ورُبَّما يكونُ أَيضًا لكَ منهم جماعةٌ بالهِبَةِ والوراثَةِ وغيرِ ذلكَ. وكلُّ هذا خلافُ مقصودِكَ، فالنَّصبُ إذًا أَوْلَى لكونِهِ نصًّا في المعنَى المقصودِ، والرَّفْعُ محتملٌ لَهُ ولغيرِهِ. هكذا قالَ الرضي [(٨)]. وقدحَ [(٩)] في تمثيلِ ابنِ الحاجب [(١٠)] لذلكَ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [(١١)] بأَنْ قالَ: " المعنَى في الآيةِ لا يتفاوتُ كمثالِنَا، سواءٌ جعلتَ (خَلَقْنَاهُ) خبرًا، أَو صفةً، وذلكَ لأَنَّ لفظَ (كُلَّ شَيْءٍ) في الآيةِ مختصٌّ بالمخلوقاتِ، فإِنْ جعلتَ " خلقناهُ " خبرًا، فالمعنَى كلُّ مخلوقٍ مخلوقٌ بقدرٍ،

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٣٢٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٢، ١٧٤.

(٢) في الأَصل، ي: مماليكس، وهو تحريف، وما أَثبتناه من ك، ل

(٣) في ي: هو.

(٤) في الأَصل: مماليكي، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٥) في ك، ي: مطرق، وكذا في شرح الرضي ١/ ١٧٥.

(٦) الزيادة من شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٥ يقتضيها السياق.

(٧) من (الذي هو.... إلى... الثاني) ساقطة من ك.

(٨) شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٤-١٧٥.

(٩) أي: الرضي.

(١٠) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٦، وشرحها للرضي ١/ ١٧٥.

(١١) القمـــر ٥٢. قرأ الجمهور " كلَّ شيءٍ " بالنصب، وعلى قراءتهم يكون معنى الآية عندئذ: إنَّا كلَّ شيءٍ مخلوق لنا فهو بقدر... ينظر مختصر في شواذ القرآن ١٤٨، والبيان في غريب إعرابِ القرآن ٢/ ٤٠٦-٤٠٧، والبحر المحيط ٨/ ١٨٣.

وإنْ جعلتَهُ صفةً، فالمعنى كلُّ شيءٍ مخلوقٍ كائنٌ بقدَرٍ، والمعنيان واحدٌ " [١].

[[ووَجَبَ الرَّفْعُ [٢] في ﴿ كُلُّ شيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُرِ ﴾]] [٣] وإنْ تُوهِّمَ أنَّهُ من هذا البابِ، ولذا خصَّهُ بالذِّكْرِ بينَ ما يجِبُ رفعُهُ من نحوِ: زيدٌ قامَ، وعمرٌو ذاهبٌ، وبكرٌ في الدَّارِ، إلى غيرِ ذلكَ. والحاملُ على هذا الوهْمِ [٤] أنَّهُ يتراءَى فيهِ أنَّهُ اسمٌ وبعدَهُ فعلٌ مشتغلٌ عنهُ بضميرِهِ. وهذا [٥] غلطٌ لعدمِ إمكانِ تسليطِهِ على الاسمِ السَّابِقِ، [[لفسادِ المعنَى]] [٦] في النَّصبِ على التَّوهُّمِ، على أَنْ يُجعَلَ الظَّرفُ لغوًا يتعلَّقُ بـ (فَعَلُوا)، والتَّقديرُ: فَعَلُوا في الزُّبُرِ [٧] كُلَّ شيءٍ، وهوَ غيرُ مستقيمٍ، لأَنَّهُم لم يفعَلُوا في الزُّبُرِ – أَي: صحائفِ أَعمالِهِم [٨] – شيئًا، إذ لم يُوقِعُوا فيها فِعْلاً، وإنَّمَا الكرامُ الكاتبونَ أَوْقَعُوا فيها الكتابَةَ، وأَمَّا إنْ جُعِلَ الظَّرفُ مستقرًّا صفةً لكلِّ شيءٍ فالمعنَى حينئذٍ أَنَّهُم فَعَلُوا كُلَّ شيءٍ مثبتٍ في صحائفِ أَعمالِهِم. وهذا وإنْ كانَ معنًى مستقيمًا إلاَّ أَنَّهُ خلافُ المعنَى المقصودِ حالَةَ الرَّفعِ، إذ المرادُ منهُ ما أُريدَ من قولِه تعالى: ﴿ كُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ [٩] مُسْتَطَرٌ ﴾ [١٠]، و" فَعَلُوهَ " صفةٌ لكلِّ شيءٍ، أَي: وكلُّ ما فَعَلُوهُ مثبتٌ في صحائفِ أَعمالِهِم، بحيثُ لا يغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً، كذا قرَّرَهُ الرَّضي [١١].

[[واختيرَ]] الرَّفعُ[[في الابتداءِ]] [١٢] أَي: بالابتداءِ على أَنَّ (في) بمعنَى الباءِ [١٣]، كقولِهِ[١٤]:

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٥.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٣٢١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٧، ومغني اللبيب ٥٦٣.

(٣) القمر ٥٢. وينظر البحر المحيط ٨/ ١٣٨.

(٤) في ي: التوهم.

(٥) في ك: وهو.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٣٢١.

(٧) في ك: الزبور، وهو تحريف.

(٨) ينظر الكشاف ٤/ ٤٢، والبحر المحيط ٨/ ١٨٤.

(٩) في الأصل: كل كبير وصغير، تحريف وما أثبتناه من ك، ي.

(١٠) القمر ٥٣. وينظر فتح البيان ٩/ ٢١٤.

(١١) شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٧-١٧٨.

(١٢) ينظر لباب الإعراب ٢٢٤.

(١٣) ينظر الجنى الداني ٢٦٦، ومغني اللبيب ٢٢٤.

(١٤) زيد الخيل، ديوانه ٢٧، ويروى فيه:

ويركب يوم الروع فيها فوارس ... يردون طعنًا في الأباهر والكلى

وهو في نوادر أبي زيد ٣٠٣، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١٢، والجنى الداني ٢٦٧، ومغني اللبيب ٢٢٤.

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى

(٩٨/و) أَي: بصيرونَ بطعنِ الأَباهرِ، وهيَ جمعُ أَبْهَرٍ، وهوَ عِرْقٌ إِذا انقطَعَ ماتَ صاحبُهُ [(١)]. والكُلَى: جمعُ كُلْيَةٍ، وليسَ ثَمَّ إلاَّ كليتانِ، وهُمَا لحمتانِ معترضتانِ [(٢)] حمراوانِ لاصقتانِ بعظمِ الصُّلبِ عندَ الخاصرتينِ، داخلَ شحمٍ محيطٍ بِهِمَا.

ولا أدري لِمَ عَدَلَ المؤلِّفُ عن قولِ ابنِ الحاجبِ: " ويختارُ الرَّفْعُ بالابتداءِ " [(٣)]. هذا مَعَ إخلالِهِ بقيدٍ لابُدَّ منْهُ، وهوَ أَنَّ الرَّفْعَ إِنَّمَا يختارُ عندَ عدمِ قرينةِ النَّصبِ الواجبِ والمختارِ والمساوي، لأَنَّ الرَّفعَ هوَ الأَصلُ، لعدمِ احتياجِهِ إِلى حذفِ عاملٍ [(٤)]. وقد يقالُ: يجوزُ أَنْ تكونَ (في) للظرفيَّةِ المجازيةِ [(٥)]. والمرادُ أَنَّ الرَّفعَ يختارُ في حالةِ الابتداءِ، أَي: حيثُ تكونُ الجملةُ ابتدائيَّةً، أَي: مُصَدَّرَةً بالمبتدإِ، وتَرَكَ اشتراطَ فَقْدِ قرينةِ النَّصبِ اتِّكالاً على أَنَّهَا إِذا وُجِدَتْ يُعْمَلُ بمقتضاها، كما نبَّهَ عليهِ. [[و]] في [[أَمَّا]] وإِنْ كانتْ شرطيَّةً [[مَعَ غيرِ الطَّلبِ]] [(٦)]، نحوُ: قامَ زيدٌ وأَمَّا عمرٌو فقد أكرمتُهُ، لأَنَّ (أَمَّا) يُبتَدَأُ الكلامُ بعدَهَا ويستأنَفُ، ولا يُلْتَفَتُ مَعَهَا إِلى قصدِ مناسبةِ ما بعدَهَا لِمَا قَبْلَهَا، وإِذا لم يترجَّحْ [(٧)] هنا النَّصبُ لِعَطْفِ الفعليَّةِ على مِثْلِهَا بَلْ نُظِرَ إِلى ما بَعْدَ (أَمَّا) باعتبارِ نفسِهِ، فاخْتِيرَ الرَّفْعُ مَعَ غيرِ الطَّلبِ لسلامتِهِ مِنَ التَّقديرِ. وإِنَّمَا قالَ: (مَعَ غيرِ الطَّلبِ) احترازًا من نحوِ: قامَ زيدٌ وأَمَّا عمرًا فأكرِمْهُ، فإِنَّ النصبَ فيه مختارٌ، ونظرًا إِلى الجملةِ الواقعةِ جوابًا باعتبارِ نفسِهَا، وهوَ مقتضًى لرجحانِ النَّصبِ من حيثُ إِنَّ الرَّفعَ يلزمُ منْهُ جَعْلُ الطَّلبِ خبرًا للمبتدإِ كما سبقَ [(٨)]. [[وإِذا المفاجأَةِ]] [(٩)] نحوُ: خَرَجْتُ فإِذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو، لأَنَّ المختارَ في (إِذا) الفجائيَّةِ كونُ الجملةِ التي تليها اسميَّةً كما صرَّحَ بِهِ المُؤَلِّفُ في

---

(١) اللسان (بهر).

(٢) في الأَصل، ك: معترضان، وما أَثبتناه من ي.

(٣) ينظر قول ابن الحاجب في شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٠.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٠.

(٥) مغني اللبيب ٢٢٣.

(٦) لباب الإعراب ٣١٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧١.

(٧) من (بعشرين او بأقل منها – في ق ٩٧ ظ –.... إِلى.... لم يترجح) ساقطة من ل، ويبدو أنها لم تصور على الفيلم.

(٨) ينظر ق ٩٦ ظ.

(٩) ينظر لباب الإعراب ٣١٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٠، والارتشاف ٣/ ١٠٥.

بحثِ [١] الظُّروفِ [٢]. وهذا سالِمٌ من الاعتراضِ الذي يَرِدُ على ابنِ الحاجبِ، فإنَّهُ حَكَمَ باختيارِ الرَّفْعِ في الاسمِ الواقعِ بعدَهَا في الاشتغالِ [٣]، فاقْتَضَى عدمَ جوازِ النَّصبِ مرجوحًا. وصرَّحَ [٤] في بابِ الظروفِ بلزومِ المبتدإِ بعدَهَا [٥]، فاقتضى عدَمَ جوازِ النَّصبِ، أَصلاً. ومحاولَةُ الشُّرَّاحِ [٦] للجوابِ عن التَّناقضِ لا تخْلُو من ضَعفٍ.

واعْلَمْ أَنَّ النَّصبَ على الاشتغالِ في الاسمِ الواقعِ بعدَ إذا الفجائيَّةِ فيه ثلاثَةُ أقوال [٧]، قيلَ: يجوزُ مطلقًا، وقيلَ: يمتنِعُ مطلقًا، بناءً على أَنَّها لا تليها إلاَّ الجملُ الاسميَّةُ [٨]. (٩٨/ظ) قالَ الأخفشُ وتبعَهُ ابنُ عصفور [٩]: يجوز في نحوِ: إذا زيدٌ قد ضربَهُ عمرٌو، ويمتنِعُ بدونِ قد [١٠]. قالَ ابنُ هشام في المغني: " ووَجْهُهُ عندي أَنَّ التزامَ الاسميَّةِ مَعَ إذا هذهِ إنَّما كانَ للفرقِ بينها وبينَ إذا الشرطيَّةِ المختصَّةِ بالفعليَّةِ، فإذا اقترنَتْ بقد يحصلُ الفرقُ بذلكَ، إذ لا تقترنُ الشرطيَّةُ بها [١١]". **[[وَتَسَاوَيَا]]**، أَي النَّصبُ والرَّفْعُ **[[في العطفِ على جملة ذاتِ وجهينِ]]** [١٢]، وهيَ اسميَّةُ [١٣] الصَّدْرِ، فعليَّةُ [١٤] العَجزِ، نحوُ: زيدٌ قامَ وعمرٌو أَكرمتُهُ لأَجلِه. وإِنَّما تساويا لحصولِ المشاكلَةِ، رَفَعْتَ أَو نَصبْتَ، إذ في الرَّفعِ عطفُ اسميَّةٍ على مثلِها، وفي النَّصبِ عطفُ فعليَّةٍ على مثلِها. **[[ونحوُ: ﴿ الزَّانيةَ والزَّاني فَاجْلِدُوا ﴾]]** [١٥]، الفاءُ

---

(١) في الأَصل: بعض، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر ق ١٨٧ ظ.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٠.

(٤) أي: ابن الحاجب.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠٨.

(٦) ينظر شرح الكافية لفلك العلا التبريزي ٩٠، ٢١٠، والبسيط ١/ ٤٢٢، ٢/ ٨٢٠، ٨٢١.

(٧) تنظر هذه الأقوال في الارتشاف ٣/ ١٠٥.

(٨) ينظر الجنى الداني ٣٦٤.

(٩) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٦.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ٢٣٢-٢٣٣، والنكت للسيوطي ١/ ٥٧٩.

(١١) مغني اللبيب ٢٣٢-٢٣٣.

(١٢) ينظر لباب الإعراب ٣٢١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٥، والهمع ٥/ ١٥٦.

(١٣) في ل: الاسمية.

(١٤) في ك، ل: الفعلية.

(١٥) النور ٢. وضبطت الاية في المصحف بقراءة حفص "الزانيةُ..." بالرفع. وقرأ عيسى ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد بالنصب. ينظر مختصر في شواذ القراءات ١٠٠، والبحر المحيط ٦/ ٤٢٧.

بمعنَى الشَّرطِ عندَ المبرِّدِ [١]، **وجملتانِ عندَ سيبويه** [٢] ، **وإلاَّ فالمختارُ النَّصْبُ]]**. هذا الكلامُ برمَّتِه عبارةُ الكافيةِ [٣]، ولا يخفى أَنَّ الآيةَ تَتراءَى بحسبِ الظَّاهرِ أَنَّها من هذا البابِ، لأَنَّ الواقِعَ فيها اسمٌ بعدَهُ فعلٌ مشتغلٌ عنهُ بملابسِ ضميرِه، لَوْ سُلِّطَ عليه لَنَصَبَهُ، والفاءُ لا يمنعُ العملَ، كما لم يمنعْهُ [٤] في نحوِ: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [٥] لكنَّ القراءَ السبعةَ متفقونَ على الرَّفعِ [٦]، فسعَى النُّحاةُ في إبداءِ وَجْه يخرجُ الآيةَ من باب الاشتغالِ [٧]، فقالَ المبرِّدُ: الفاءُ بمعنَى الشَّرطِ [٨]، يعني أَنَّ هذا الكلامَ باعتبارِ المعنَى، جملةٌ ابتدائيَّةٌ، مبتدَؤُهَا اسمٌ موصولٌ، لأَنَّهُ بمعنى التي زَنَتْ، والذي زنَى [٩]، وجِيءَ بالفاءِ في الخبرِ للدلالةِ على السببيَّةِ، كما في قولِكَ: الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ. وعلى هذا فليسَ من هذا البابِ، لأَنَّ الفعلَ المشتغلَ بالسببيِّ لَوْ سُلِّطَ على السابِقِ لم ينصبْهُ، لأَنَّهُ لا يصحُّ عملُ ما بعدَ الفاءِ السببيَّةِ في ما قبلَهَا، كما لا يعملُ ما بعدَ الفاءِ الجزائيَّةِ في ما قبلَهَا. وقالَ سيبويه: " هذا الكلامُ جملتان " [١٠]، أَي: الزَّانيةُ مبتدأٌ محذوفُ المضافِ، أَي: حكمُ الزَّانيةِ والزَّاني [١١]، والخبرُ محذوفٌ، أَي: في ما يُتْلَى عَلَيكُمْ بَعْدُ، وفاءُ فاجلدُوا فصيحةٌ، أَي: إنْ ثَبَتَ زِناهَا ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ واحد مِنْهُمَا ﴾ [١٢] فَفُقِدَ الربطُ المشترَطُ في باب الاشتغالِ، وذلكَ لأَنَّ الجملةَ الثانيةَ مستقلَّةٌ برأسِهَا، فلا يعملُ شيءٌ منها في شيءٍ مِمَّا تَقَدَّمَ عليها، ولذلكَ قالُوا [١٣]: إنَّهُ لا يجوزُ [١٤] في: زيدٌ سقيًا لَهُ، أَنْ يُنْصَبَ (زيدٌ) بعاملٍ محذوفٍ على شريطَةِ التَّفسيرِ، ولَوْ

---

(١) الكامل ٢/ ٢٦٥، ولباب الإعراب ٣٢٠.

(٢) الكتاب ١/ ١٤٢-١٤٤.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٨.

(٤) في الأَصل: يمنع، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٥) المدثر ٣.

(٦) يقصد رفع "الزانية" ينظر أَوضح المسالك ٢/ ١٦٣.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٣٢٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٨.

(٨) ينظر الكامل ٢/ ٢٦٥، وشرح التصريح ١/ ٢٢٩.

(٩) ينظر الكشاف ٣/ ٤٧.

(١٠) ينظر الكتاب ١/ ١٤٢-١٤٣.

(١١) في ك: الزاني والزانية مكان الزانية والزاني.

(١٢) النور ٢. وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٨.

(١٣) القائل هو ابن هشام كما في مغني اللبيب ٢٩٢.

(١٤) (لا) ساقطة من ك.

قُلْنَا إنَّ المصدرَ الحالَّ (٩٩/و) محلَّ فعلٍ دونَ حرفٍ مصدريٍّ يجوزُ تقديمُ معمولِه عليه، فتقولُ: زيدًا ضربًا لَهُ، لأنَّ الضميرَ في المثالِ ليسَ معمولاً لَهُ، ولا هوَ من جملته [(١)]، بل هوَ من جملةٍ أُخرَى، إذ اللامُ للتبيينِ [(٢)]، والتقديرُ: إرادتي لَهُ [(٣)]. وقولُهُ:(وإلاَّ فالمختارُ النَّصبُ)، يعني وإلاّ يُقَدَّرُ أَحدُ هذينِ التقديرينِ في الآيةِ، فالمختارُ النَّصبُ لقرينةِ الطَّلبِ، التي هيَ من أَقوى قرائنِ النصب [(٤)]. قالَ الرضي: " وتقديرُ المبرِّدِ أَقوى، لسلامتِهِ من الإِضمارِ الذي في تقديرِ سيبويهِ " [(٥)].

---

(١) مغني اللبيب ٢٩٢.

(٢) ينظر في معنى اللام كونها للتبيين: الجنى الداني ١٤٤، ومغني اللبيب ٢٩١، ٢٩٢.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٢٩٢.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٨.

(٥) المصدر السابق ١/ ١٧٨.

التَّحْذِيرُ

[[وفي التَّحذيرِ]] عطفٌ إمَّا على الظَّرفِ الأَوَّلِ من قولِهِ: (وقياسًا في المنادَى) (١)، وأَمَّا على الثَّاني من قولِهِ: (وفي المُضمَرِ عاملُهُ على شريطَةِ (٢) التَّفسيرِ) (٣). والمرادُ بالتَّحذيرِ تنبيهُ المخاطَبِ على أَمرٍ مكروهٍ ليتجنَّبَهُ (٤) [[وهوَ]]، أَي: التحذيرُ اسمٌ [[معمولٌ]] يشملُ المقصودَ وغيرَهُ، نحوُ: احْذَرْ زيدًا. وبالجملةِ يشملُ كلَّ اسمِ معمولٍ لعاملٍ [[بتقديرِ اتَّقِ]] (٥) فخرجَ لِمَا هوَ معمولُ الملفوظِ، نحوُ: اضْرِبْ زيدًا، ﴿ وَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ (٦)، ولمقدَّرٍ هوَ غيرُ اتَّقِ، نحوُ: إِيَّاكَ، في جوابِ: مَنْ تُكرِمْ؟ [[تحذيرًا منْهُ إنْ كُرِّرَ]] (٧) نحوُ: الأَسدَ الأَسدَ، [[و]] تحذيرًا [[ممَّا بعدَهُ]]، أَي: ممَّا بعدَ الاسمِ المعمولِ [[إِنْ ذُكِرَ]] ما بعدَ المعمولِ [[بواوِ العطفِ]] نحوُ: إِيَّاكَ والأَسدَ (٨). ومعناهُ على ما ذُكِرَ في المفصَّلِ، اتَّقِ نفسَكَ أنْ تتعرَّضَ للأَسَدِ، واتَّقِ الأَسَدَ أَنْ يُهْلِكَكَ (٩). وبعضُهُم (١٠) يُقَدِّرُ ذلكَ بقولِهِ: اتَّقِ تلاقي نفسِكَ والأَسَدِ، ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ وفاعلُهُ - أَعني اتَّقِ- ثُمَّ المضافُ الأَوَّلُ، وأُنيبَ عنهُ الثَّاني، ثُمَّ الثاني وأُنيبَ عنهُ الثَّالثُ (١١). وهذا معنًى مستقيمٌ، لكنَّهُ لا ينطبقُ على قولِهِ: (إنَّ المُحذَّرَ منْهُ هوَ ما بعدَ المعمولِ)، إذ المحذَّرُ منْهُ على هذا التقديرِ هوَ نفسُ معمولِ الفعلِ لا ما بعدَهُ. [[و]] ذِكْرُ [[مِنْ]] نحوُ: إِيَّاكَ مِنَ الأَسدِ (١٢)، [[أَو

---

(١) تقدم في ق ٨١ ظ.

(٢) في ك: الشرطية، وهو تحريف.

(٣) تقدم في ق ٩٥ ظ.

(٤) ينظر أوضح المسالك ٤/ ٧٥.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٥، ولباب الإعراب ٣١٧-٣١٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٠.

(٦) آل عمران ١٣١.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٠، ١٨١.

(٨) ينظر الكتاب ١/ ٣٧٣، ولباب الإعراب ٣١٧-٣١٨.

(٩) المفصل ١/ ١٣٩، وينظر شرحه لابن يعيش ٢/ ٢٥-٢٦.

(١٠) هو ابن هشام كما في أوضح المسالك ٤/ ٧٦.

(١١) المصدر السابق ٤/ ٧٦.

(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٢، وأوضح المسالك ٤/ ٧٦.

عَنْ]] نحوُ: إِيَّاكَ عَنِ الأَسَدِ [(١)]، وتقديرُ: (باعِدْ) هُنَا أَو (تَنحَّ) [(٢)] أَوْلَى من تقديرِ اتَّقِ كَمَا لا يخفَى، [[مَعَ جوازِ حذفِهِمَا]]، أَي: مِنْ وعَنْ، [[مِنْ أَنَّ ثقيلةً أَو]] أَنْ [[خفيفةً]]، نحوُ: إِيَّاكَ أَنَّكَ تَقربَ الأَسدَ، و" إِيَّاكَ أَنْ تحذفَ" [(٣)]، التَّقديرُ: (باعِدْ نفسَكَ من قربِ الأَسدِ، أَو نَحِّ نفسَكَ عن قُرْبِه، وكذا أَنْ تحذفَ، أَي: باعِدْهَا من الحَذْفِ، أَو نَحِّهَا عن الحَذْفِ) [(٤)].[[ولَوْ كانَ]] أَنَّ او أَنْ (٩٩/ ظ) [[تقديرًا كإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ]] من قولِ الشَّاعرِ [(٥)]:

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِراءَ فإِنَّهُ ... إِلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ

وهذا حُكْمٌ من المؤلِّفِ [(٦)] بجوازِ أمرٍ لم يَذْهَبِ الكُلُّ أَو الجمهورُ إِلَيْه، فإِنَّ قياسيَّةَ [(٧)] حذفِ الجارِّ منوطةٌ بـــ (أَنَّ) و(أَنْ) لابِمَا كانَ [(٨)] من المصدرِ المؤوَّلِ [(٩)] بِهما، فلا يجوزُ [(١٠)] في عجبتُ من ضربِكَ: عجبتُ ضربَكَ، بحذفِ الجارِّ، لكونِ المصدرِ في معنَى أَنَّكَ تَفعَلُ، أو أَنْ تَفْعَلَ. وأَظنُّ المؤلِّفُ رأَى ابنَ الحاجبِ أَجابَ عن البيتِ بأَجوبَةٍ، منها: أَنَّ المِراءَ مصدرٌ بمعنَى أَنْ تمارَى، فَحُمِلَ عليهِ لكونِه بمعناهُ [(١١)]، فظنَّ أَنَّ ذلكَ يجوزُ قياسًا. وليسَ هذا بنظرٍ سديدٍ، لأَنَّ ابنَ الحاجبِ إِنَّما ذُكِرَ ذلكَ عن

---

(١) لم أَقف على من قال بتقدير (عن) في باب التحذير بإِيَّاك.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٥.

(٣) في شرح الكافية للرضي ١/ ١٨١: " وقول عمر رضي الله عنه لجماعة "إِيَّاي وأَن يحذف أَحدكم الأَرنب بالعصا وليذك لكم الأسل والرماح ". ثم ينظر الكتاب ١/ ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٦، والإِيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٧، والهمع ٣/ ٢٦، والتاج (حذف).

(٤) العبارة من (باعد....إِلى.... عن الحذف) وردت في ك: باعدها من الحذف أو نحها من قرب الأَسد، أو نَحِّ نفسَكَ عن قربه، وكذا أَن يحذف.

(٥) الفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم بن الفضل في معجم الشعراء للمرزباني ١٧٩، وفيه: للغي جالب. والبيت في الكتاب ١/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٢١٣، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٤١٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٣، ومغني اللبيب ٨٩٠ برواية الدماميني.

(٦) في ل: وهذا من المؤلف حكم، مكان: وهذا حكم من المؤلف، وهو وجه.

(٧) في ك: قياسه.

(٨) في ك، ي، ل: لابهما وبما يكون، مكان: لا بما كان.

(٩) في الأَصل: الأَوَّل، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في الأَصل: يجيز: وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١١) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٧، والإِيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٦.

طريقِ الاعتذارِ عَنْ حذفِ الجارِّ في البيتِ، مَعَ تصريحِهِ بأَنَّ ما فيهِ على خلافِ القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ، ومثلُ ذلكَ مردودٌ لا تثبتُ بِهِ الأُصولُ [١]، هذا كلامُهُ. فلا وجهَ إذًا بِجَعْلِ ما فيهِ المِراءُ مقيسًا.

[[والخليلُ نصبَهُ]] [٢]، أَي: المِراءَ **[[بفعلٍ آخَرَ]]** مقدَّرٍ، والتقديرُ: احْذَرِ المِراءَ **[[فَلَمْ يَعُدَّهُ مِنْهُ]]**، أَي: من قبيلِ ما حُذِفَ فيهِ الجارُّ. (ثُمَّ حَذْفُ حرفِ الجرِّ عَنْ (أَنَّ) و(أَنْ)، ليسَ مقصورًا على (مِنْ وعَنْ)، بل كلُّ جارٍّ) [٣] كذلكَ. قالَ ابنُ هشام: " وأَهْمَلَ النَّحويُّونَ هنا ذِكْرَ (كَيْ) معَ تجويزِهِمْ في نحوِ: جئتُ كَيْ تكرمَنِي، أَنْ تكونَ (كي) مصدريَّةً، واللاَّمُ مقدَّرَةً، والمعنَى: لأَنْ تكرمَنِي، وأَجازُوا أَيضًا كونَهَا تعليليَّةً، وأَنْ مضمرةً بعدَهَا، ولا تُحْذَفُ معَ (كَيْ) إلاَّ لامُ العلَّةِ، لأَنَّها لا يدخلُ عليها جارٌّ غيرُهَا[٤]، بخلافِ أُخْتَيْهَا " [٥]. وشَرَطَ ابنُ مالك [٦] في (أَنَّ) و(أَنْ) أَمْنَ اللَّبسِ، فَمَنَعَ الحَذْفَ في رغبتُ في أَنْ تَفْعَلَ، أو عَنْ أَنْ تَفعَلَ، لإشكالِ المرادِ بعدَ الحَذْفِ. وأُوردَ عليهِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [٧]. مَعَ أَنَّ المفسرينَ اختلفُوا في المرادِ [٨]. و[٩] الجوابُ: أَنَّ اختلافَهُم في المقدَّرِ من الحرفينِ لاختلافِهِم في سَبَبِ نزولِ الآيةِ، وإنَّما [١٠] حُذِفَ الجارُّ لقرينةٍ، ولكن وقعَ الخلافُ في القرينةِ ما هيَ؟ فَقَدَّرَ قومٌ (في) لقيامِ القرينةِ عندَهُم عليها، وآخرونَ (عن) لوجودِ قرينتِهَا عندَهُم، فلا لبس عندَ التَّحقيقِ [١١].

[[وبعدَ الحذفِ محلُّهُمَا]]، أَي: إعرابُ محلِّهِمَا، أي: أَنَّ وأَنْ أَعنيهما **[[مَعَ ما في**

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٧.

(٢) ليس في الكتاب ١/ ٢٧٩، وما يدل على أن القول للخليل، وإنَّما هو تعليق سيبويه على البيت السابق.

(٣) من (ثم... إلى... كل جال) ساقطة من ك.

(٤) في الأَصل: غير اللام، وهو وجه وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٥) مغني اللبيب ٦٨١-٦٨٢.

(٦) التسهيل ٨٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٢-٦٣٣، والمساعد ١/ ٤٢٩.

(٧) النساء ١٢٧. وينظر الكشاف ١/ ٥٦٧.

(٨) ينظر مغني اللبيب ٦٨٢.

(٩) الواو ساقطة من ك.

(١٠) في الأَصل: فإنما، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر الكشاف ١/ ٥٦٧، والبحر المحيط ٣/ ٣٦٣، وتفسير القرطبي ٥/ ٤٠٢-٤٠٣، ومنهج السالك ١٢٨، والهمع ٥/ ١١-١٢.

حيِّزِهمَا]] وهوَ الصلةُ [[نصبٌ عندَ سيبويهِ]] (١) إلحاقًا بالمفعولِ، وحَمْلاً على الغالبِ فيما ظهَرَ فيهِ (١٠٠/و) الإعرابُ مِمَّا حُذِفَ منهُ الجارُّ. [[وجرٌّ عندَ الخليلِ]] اعتبارًا بالجارِّ المقدَّرِ. وهذا الذي نقلَهُ المؤلِّفُ عن الإمامينِ، سبقَهُ إلَيْهِ جماعةٌ منهم ابنُ مالك (٢). قالَ ابنُ هشام: وهو سَهْوٌ، ونقلَ أنَّ المحلَّ نصبٌ عندَ الخليلِ وأكثرِ النحويينَ، وأنَّ سيبويهِ جوَّزَ أَنْ يكونَ المحلُّ جرًّا، فقالَ بعدَ ما حَكَى قولَ الخليلِ: " ولو قالَ إنسانٌ إِنَّهُ جَرٌّ، لكانَ قَوْلاً قويًّا " (٣).

ومِمَّا يشهدُ لمدَّعي الجرِّ قولُ الشاعرِ (٤):

وما زرْتُ ليلَى أنْ تكونَ حبيبةً إليَّ ولا دَينٍ بِهَا أَنَا طالِبُهْ

رووهُ بخفضِ (دَينٍ) عطفًا على محلِّ (أَنْ تكونَ)، إذ أصلُهُ: لأَنْ تكونَ (٥). وقولُهُ: (ولا دَينٍ بها أَنَا طالِبُهْ)، يحتملُ أَنْ يكونَ من بابِ القلبِ، والأَصلُ: ولا دَينٍ أَنَا طالِبُهَا بِهِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الباءُ بمعنَى على (٦)، فلا قلبَ: أَي: ولا دَينٍ عليها أَنا طالِبُهْ. فإِنْ قلتَ: بماذا يتعلَّقُ قولُهُ: (بعدَ الحذفِ)؟ قلتُ: بالمضافِ الذي قدَّرناهُ، أَي: إعرابُ المحلِّ بعدَ الحَذْفِ كذا، ولا يضرُّ تقديمُ المعمولِ على المصدرِ، لأَنَّهُ ظرفٌ (٧) فيُتَّسَعُ فيه، ويحتملُ تعليقُهُ بـــ (نصبٌ)، على أَنْ لا يكونَ في الأَوَّلِ حذفٌ. والمعنَى: ومحلُّهُمَا معَ ما في حَيِّزِهِمَا منصوبٌ بعدَ الحذفِ عندَ سيبويهِ. فإِنْ قلتَ: فيهِ تَخَلُّلَ المبتدأُ بينَ العاملِ

---

(١) قال في الكتاب ٣/ ١٢٦-١٢٧: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: "وان هذا امتكم أمة واحدة وانا ربكم فاتَّقون"، فقال: وإنما هي على حذف اللام، كأَنَّهُ قال: ولأن هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون. وقال: ونظيرها " لإيلاف قريش " لأنه انما هو لذلك "فليعبدوا" فإن حذفت اللام من ان فهو نصب، كما انك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبا. هذا قول الخليل". وينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٣، ومغني اللبيب ٦٨٢.

(٢) وكذا الرضي. ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٣.

(٣) الكتاب ٣/ ١٢٨، وينظر مغني اللبيب ٦٨٢.

(٤) الفرزدق، ديوانه ١/ ٩٣، وفيه: وما زرت سلمى. والبيت من شواهد الكتاب ٣/ ٢٩، برواية الديوان. وقال بعد ان ذكر البيت: "جر (دين) لأنه صار كأنه قال: لأن. وينظر مغني اللبيب ٦٨٣، والمساعد ١/ ٤٢٩.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٦٨٣.

(٦) ينظر في الباء كونها بمعنى على: مغني اللبيب ١٤٢.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٥.

ومعمولِهِ، فيلزمُ الفصلُ بأجنبيٍّ؟ قلتُ: لا تخلُّلٌ في التَّحقيقِ، بل المعمولُ تقدَّمَ فجاءَ التَّخلُّلُ من ذلكَ، فلم يضعفِ الفصلُ، إذ حقُّ المعمولِ أَنْ يتأخَّرَ عن عاملِهِ، فبالنَّظرِ إلى ذلكَ لا يكونُ ثَمَّ فصلٌ في الحقيقةِ. وأَحْسَنَ المؤلِّفُ في التعبيرِ، حيثُ جَعَلَ المحلَّ لمجموعِ الحرفِ المصدريِّ وصلتِهِ، لأَنَّ الموصولَ هنا حرفٌ، فلا إعرابَ لَهُ لا لفظًا ولا محلاً. وبعضُهُم يعبِّرُ بمثلِ هذهِ العبارةِ في الموصولِ الاسميِّ، في نحوِ: جاءَ الذي قامَ أَبوهُ، فيقولُ: الموصولُ وصلتُهُ في محلِّ كذا، تمسُّكًا بأَنَّهُمَا ككلمةٍ واحدةٍ [1]. والحقُّ أَنَّ المحكومَ لمحلِّهِ بالإعرابِ في ذلكَ هوَ الموصولُ فقط [2]، بدليلِ ظهورِ الإعرابِ فيهِ نفسِهِ في نحوِ: لِيَقُمْ أَيُّهُم [3] في الدَّارِ، ولأكْرِمَنَّ أَيَّهُم عندَكَ، وامْرُرْ بأَيِّهِم هوَ أفضَلُ، ومثلُهُ كثيرٌ.

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٩، ولباب الإعراب ١٨٨.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٩.

(٣) ينظر في مسألة أي الموصولة: الكتاب ٢/ ٣٩٨ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٥، والتسهيل ٣٥، ومنهج السالك ٣٠، ومغني اللبيب ١٠٧.

المفعولُ فيه

[[المفعولُ فيه، زمانٌ أو مكانٌ]]، أي: اسمُ زمان أو اسمُ مكان، وهذا جنسٌ يصدقُ على اسمِ الزَّمانِ من قولنا: يومُنا طيِّبٌ، واسمُ [1] المكانِ من قولِنَا: مكانُنَا حسَنٌ [2].

[[وقَعَ فيهِ فِعْلٌ]] - أي: حَدَثٌ [[مذكورٌ]] [3] - فخرجَ ما تقدَّمَ، إذ لم يَفْعَلْ (١٠٠/ظ) فيهما حدثٌ ذُكِرَ، وإنْ كانَا لا يخلوانِ من فعلٍ حَدَثَ فيهما. والمرادُ بالمذكورِ ما هوَ مذكورٌ تحقيقًا بأَنْ يُلْفَظَ بِهِ، كما في: خرجتُ يومَ الجمعةِ، وما هوَ مذكورٌ تقديرًا، كما في قولِكَ: يومَ الخميسِ، لِمَنْ قالَ: متَى سافرتَ؟ لكنَّهُ يصدقُ على المجرورِ بـــ (في) في قولِكَ: سرتُ في يومِ السَّبتِ، فيلزمُ أَنْ يكونَ مفعولاً فيهِ. وهوَ ظاهرُ كلامِ ابنِ الحاجب [4]. قالَ الرضي: " وهذا خلافُ اصطلاحِ القومِ، لأَنَّهم لا يطلقونَ المفعولَ فيهِ إلاَّ على المنصوب بتقديرِ (في)،فالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: هوَ المُقَدَّرُ بفي من زمانٍ أَو مكانٍ، فَعَلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ "[5].

[[ثُمَّ النَّصْبُ]] بتقديرِ (في) [[لازمٌ فيما لَزِمَ الظَّرفيَّةَ]] ولم يُسْتَعْمَلْ لغيرِهَا، كأَنْ يقعَ فاعلاً أَو مبتدأً، ومنْهُ ما يكونُ غيرَ منصرفٍ ولا يتصرَّفُ، وهو ما عُيِّنَ من (سَحَرَ) مجرَّدًا عن اللامِ، نحوُ: جئتكَ يومَ الجمعةِ سَحَرَ [6]، ومنهُ ما يكونُ منصرفًا ولا يتصرَّفُ كبُعَيداتِ بَيْنٍ [7] وما عُيِّنَ من ضُحًى وعتمةٍ وعشاءٍ وعشيَّةٍ، ورُبَّما مُنِعَتِ الصَّرفَ [8].

[[ويعرفُ]] ما لَزِمَ الظَّرفيَّةَ [[سماعًا]] [9]، أَي: معرفةَ سماعٍ، يعني أَنَّ معرفةَ

---

(١) في ك: او اسم.

(٢) في الأَصل: طيب، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٢٨٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٣، والارتشاف ٢/ ٢٢٥.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٨، وينظر شرحها للرضي ١/ ١٨٣.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٤.

(٦) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٢٦-٢٢٧، والمساعد ١/ ٤٩١.

(٧) وهـــي جمـــع بعيد ينظر الكتاب ٢/ ٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٢، واللسان (بعد)، والهمع ٣/ ١٣٦، ١٣٩-١٤٠.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٢٨٦-٢٨٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٨، ١٨٩.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٨.

ذلكَ مستفادَةٌ من السَّماعِ لا مِن أمرٍ ضابطٍ كلِّيٍّ.

[[و]] النَّصبُ بتقديرِ (في) **[[ممتنعٌ في المضمَرِ مطلقًا]]** (١)، أَي: سواءٌ كانَ زمانيًا أَو مكانيًّا، مُبْهَمًا أَو غيرَ مُبْهَمٍ، لأَنَّ الإضمارَ يَرُدُّ الأَشياءَ إِلى أُصولِهَا (٢)، فلذلكَ يجبُ ذِكْرُ (في) معَ الضميرِ، نحوُ: يومَ الجمعةِ سِرْتُ فيهِ (٣)، نَعَمْ، يجوزُ كما سيأتي قريبًا أَنْ يُتَوسَّعَ في الظرفِ فَيُجْعَلُ مفعولاً بِهِ (٤)، وحينئذٍ تقولُ: سِرْتُهُ، وهذا التَّوسُّعُ إِنَّما هوَ بحسبِ اللَّفظِ، وإِلاَّ فالمعنى مَعَ التَّوسُّعِ مثلُهُ مَعَ عدمِ التَّوسُّعِ اتِّفاقًا.

[[و]] ممتنعٌ **[[في الأَمكنَةِ ما عَدَا المُبْهَمِ]]**. ولهذا حُكِمَ بالشذوذِ في مثلِ قولِهِ (٥) في صفةِ رمحٍ:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُـهُ ... فيهِ كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ

لأَنَّ الطريقَ ليسَ مُبْهَمٌ. ولَدْنٌ بدالٍ مهملةٍ: اللَّيِّنُ (٦). ويعسلُ: يضطربُ (٧). متنُهُ: صدرُهُ (٨). وضميرُ (فيهِ) يعودُ إِلى الهزِّ، و(في) للمصاحبَةِ (٩). يقولُ: هذا الرُّمحُ يضطربُ صدرُهُ بسببِ الهزِّ مَعَهُ، وهوَ دليلٌ على كَثْرَةِ اللِّينِ. ومِنْ ثَمَّ اعتُرِضَ على الزمخشري في تجويزِهِ أَنْ يكونَ الصِّراطُ مِنْ: ﴿ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ ﴾ (١٠)، وسِيرَتَهَا مِنْ: ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى ﴾ (١١) منصوبَيْنِ على الظرفيَّةِ (١٢).

[[وهوَ]]، أي: المبهَمُ **[[الجِهَاتُ السِّتُّ]]** وهيَ معروفةٌ **[[والمحمولُ عليهِ]]**

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٢٨٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩١.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٢.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٥، ٤٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٠-١٩١.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٥، ٤٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩١.

(٥) ساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين ١/ ١٩٠، وفيه: لذ بهز... والبيت منسوب إِلَيْهِ في الكتاب ١/ ٣٥-٣٦، وبلا عزو في النوادر ١٦٧، والمقتصد ١/ ٦٤٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٦.

(٦) العين ٨/ ٤١.

(٧) اللسان (متن).

(٨) اللسان (عسل).

(٩) ينظر معنى (في) كونها للمصاحبة: مغني اللبيب ٢٢٣.

(١٠) يس ٦٦. وينظر الكشاف ٣/ ٣٢٨.

(١١) طه ٢١. وينظر الكشاف ٢/ ٥٣٤.

(١٢) تنظر في مغني اللبيب ٧٤٩-٧٥٠.

على المبهَمِ [[كعنْدَ وشِبْهِهَا(١٠١/و) في الإبهامِ]] [(١)] مثل: لَدَى، وتلقاءَ، وحذاءَ، ووسطَ، وبينَ، فإنَّ هذهِ كلَّها محمولةٌ على الجهاتِ الستِّ لمشابَهتِهَا في الإبهامِ [(٢)]. [[ولَفْظ مكانٍ لكثرتهِ]] [(٣)] نحوُ: جلستُ مكانَ زيدٍ، فلفظُ (مكان) لا إبهامَ فيهِ [(٤)]، ولكنَّهُ كثيرُ الدَّورِ في كلامِهم شائعُ الاستعمالِ، فحذفَ (في) منهُ تخفيفًا. والمؤلِّفُ تابعٌ في ذلكَ لابنِ الحاجب [(٥)]، وتعقَّبَهُ [(٦)] الرَّضي بأنَّ لَفْظَ (مكان) لا ينتصبُ إلاَّ بما فيهِ معنَى الاستقرارِ [(٧)]، فلاَ يُقالُ: كتبتُ المصحفَ مكانَ ضربِ زيدٍ، فالإطلاقُ ليسَ على [(٨)] ما ينبغي، كذا قالَ [(٩)]. ويحتاجُ إلى ثبتٍ. [[ومَا بعدَ دخلتُ]] [(١٠)] من الأمكنَةِ المعيَّنَةِ مثلُ: دخلتُ الدَّارَ، وهذا مبنيٌّ على أنَّ (دخلَ) لازمٌ، لأنَّ مصدرَهُ الدخولُ، والمفعولُ في الأغلبِ لازمٌ [(١١)]، ولأنَّ ضدَّهُ خروجٌ، وهوَ لازمٌ اتِّفاقًا، [[في]] القولِ [[الأصحِّ]] [(١٢)]، وهذهِ إشارةٌ إلى أنَّ ثَمَّ قولاً آخرَ، وهوَ قولُ الجرمي [(١٣)]، فإنَّهُ ذَهَبَ إلى أنَّ دَخَلَ مُتعَدٍّ، فَمَا بعدَهُ مفعولٌ بِهِ لا مفعولٌ فيهِ. واختارَهُ ابنُ مالك [(١٤)]، وأيَّدَهُ بأنَّهُ لو انتصَبَ بعاملٍ ظاهرٍ، انتصبَ بعاملٍ مقدَّرٍ، ويكونُ خبرًا. وأُجيبَ: بأنَّهُ إذا كانَ علَّةُ تقديرِ (في) كثرةَ استعمالِ (دخلتُ)، اختصَّ بِهِ، ولم يَجُزْ: زيدٌ البيتَ.

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٠، ولباب الإعراب ٢٧٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٤.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٥.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٤.

(٤) بعدها في ل زيادة كلمة: هنا.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٨، وينظر شرحها للرضي ١/ ١٨٥.

(٦) في الأصل: وعقبه، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في الأصل، ك، ي: الاستواء، وهو تحريف، وما أثبتناه من ل.

(٨) (على) ساقطة من ك.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٥.

(١٠) المصدر السابق ١/ ١٨٤.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٥٦، وشرح الكافية له ١/ ١٨٦.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٤.

(١٣) ينظر قول الجرمي هذا في شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٦، والارتشاف ٢/ ٢٥٣.

(١٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٣-٦٨٤.

[[و]] النَّصْبُ [[مختارٌ في نعتِ الأَحيانِ]] [(١)] عندَ غيرِ سيبويهِ، وأَمَّا عندَهُ فالنَّصبُ واجبٌ على ما نقلَهُ الرضي [(٢)]، وإنَّما اخْتِيرَ النَّصبُ أو وَجَبَ، ليكونَ أدلَّ على الموصوفِ الذي هوَ الظرفُ المنصوبُ [(٣)]. قلتُ: وفي الكتابِ في بابِ ما يكونُ فيهِ المصدرُ حينًا لِسَعَةِ الكلامِ والاختصارِ [(٤)] ما نصُّهُ: " وممَّا يختارُ فيه أَنْ يكونَ ظرفًا ويقبحُ أنْ يكونَ غيرَ ظرف، صفةُ الأَحيانِ، تقولُ: سِيرَ عليهِ طويلاً، وسِيرَ عليهِ حديثًا، وسِيرَ عليهِ كثيراً، وسيرَ عليهِ قليلاً، وسِيرَ عليه قديمًا. وإنَّمَا نُصبَ صفةُ الأَحيانِ على الظرفِ [(٥)] ولم يَجُزِ الرَّفعُ، لأَنَّ الصفةَ لا تقعُ موقِعَ [(٦)] الاسمِ " [(٧)]. هذا كلامُهُ، وصدرُهُ يدلُّ على أَنَّ النَّصبَ مختارٌ لا واجبٌ، لكنَّ عجزَهُ صريحٌ في الوجوبِ، وللنَّظَرِ فيهِ مجالٌ فتأَمَّلْهُ.

[[و]] النَّصبُ [[جائزٌ في غيرِ ذلكَ]] - أي: في غيرِ محلٍّ لزومِ النَّصبِ وامتناعه واختيارِهِ. وقد عرفتَ كلاًّ فيما مرَّ [(٨)]. [[وقد يُتَّسعُ]] < فيدخلُ غيرُ الظرفِ فيه مرَّةً > [(٩)] ويخرجُ عن حقيقةِ الظرفيَّةِ [[فيُجْعَلُ المصدرُ حينًا]] [(١٠)]، أي: يُنْصَبُ بتقديرِ (في) كما يُنْصَبُ الظَّرفُ. قالَ سيبويهِ: " وذلكَ قولُكَ [(١١)]: متى سِيرَ عليهِ؟ فيقولُ: مقدَمَ الحاجِّ، وخُفُوقَ النَّجْمِ، (١٠١/ظ) وخِلافَةَ فُلان، وصلاةَ العَصْرِ. فإنَّما هوَ: زَمَنَ مقدمِ الحاجِّ، وحينَ خُفُوقِ النَّجْمِ، ولكنَّهُ على سَعَةِ الكلامِ والاختصارِ [(١٢)]. يشيرُ إلى أَنَّهُ من قبيلِ مجازِ الحذفِ. [[و]] جُعِلَ الظرفُ [[مفعولاً بِهِ لعَدَمِ تقديرِ معنى في]] [(١٣)]، وحينئذ يسوغُ أَنْ يُضْمَرَ مُسْتَغْنِيًا عن كلمةِ (في)، كقولِكَ: يومَ الجمعةِ صمتُهُ، وأَنْ يُضافَ إِلَيْهِ المصدرُ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٠.
(٢) شرح الكافية ١/ ١٩٠.
(٣) شرح الكافية ١/ ١٩٠.
(٤) الكتاب ١/ ٢٢٢.
(٥) في الأَصل: الظروف، وما أثبتناه من سائر النسخ.
(٦) وردت في الكتاب ١/ ٢٢٧: مواقع.
(٧) الكتاب ١/ ٢٢٧.
(٨) ينظر ق ١٠٠ ظ.
(٩) الزيادة من ك، ي.
(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤.
(١١) في ك، ي: اذا قيل.
(١٢) الكتاب ١/ ٢٢٢.
(١٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٠.

على جِهَةِ المفعوليَّةِ، نحوُ: ﴿ تَرَبُّصُ أَربعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ (١)، أَو الصفةُ المشتقَّةُ منهُ، نحوُ:

يا سارِقَ اللَّيلةِ أَهْلِ الدَّارِ (٢)

وقد عرفتَ فيما مَرَّ (٣) عِلَّةَ امتناعِ نَصْبِ الضميرِ على المفعوليَّةِ. وَوَجْهُ امتناعِ الإضافةِ إلى الظَّرفِ إلاَّ بعدَ الاتِّساعِ، أَنَّهُ على تقديرِ (في)، والمُقَدَّرُ بمنزلَةِ المنطوقِ بهِ، ولا يجوزُ الإضافةُ إلى الجارِّ والمجرورِ، فكذا ما هوَ في قوَّتِهَا. قالَ السخاوي (٤): فإذا قلتَ: يا سارقَ اللَّيلةِ، فإنَّما ذلكَ بعدَ أَنْ جعلْتَ اللَّيلةَ مسروقةً، ولاسْمِ الفاعِلِ هنا مفعولانِ: مُتَّسَعٌ فيهِ وهوَ (اللَّيلةُ)، ومفعولٌ أَصليٌّ وهوَ (الأهلَ). [[وذا]] التَّوسُّعُ في الظرفِ بِجَعْلِه مفعولاً بِهِ [[في]] الفعلِ [[اللاَّزمِ]] نحوُ: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (٥). [[و]] الفعلِ [[المتعدِّي إلى واحدٍ]] نحوُ: اليومَ ضربتُهُ زيدًا، [[دونَ]] الأفعالِ [[ذواتِ]] المفاعيلِ [[الثلاثةِ]] (٦)، فلا يقالُ: اليومَ أَعْلَمْتُهُ (٧) زيدًا عمرًا فاضلاً، [[على خلافٍ في]] الأفعالِ [[ذواتِ]] المفعولينِ [[الاثنينِ]] (٨)، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ جوَّزَ فيهِ، فيقولُ، اليومَ ظننتُهُ زيدًا أَخاكَ. ومِنَ النَّاسِ مَنْ مَنَعَ. وكلامُ المؤلِّفِ ظاهرٌ في نفيِ الخلافِ عن ذواتِ الثلاثةِ، باعتبارِ امتناعِ الاتِّساعِ مَعَهَا، وليسَ الواقعُ كذلكَ، بل الخلافُ مأْثورٌ. والعَجَبُ من المؤلِّفِ مَعَ اطِّلاعِهِ على شرحِ الكافيةِ للرضي، كيفَ نفى

---

(١) البقرة ٢٢٦، وينظر الارتشاف ٢/ ١٦٧، والهمع ٣/ ١٦٧.

(٢) قائله مجهول، وتتمته غير معروفة. وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٧٥، ١٩٣ والأُصول ١/ ١٩٥، وشـرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٥ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٠، والهمع ٣/ ١٦٧، والشاهد فيه: جعل الليلة مسروقة، فهو مفعول مضاف وذلك على التوسع.

(٣) ينظر ق ١٠٠ ظ.

(٤) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، عالم بارع في القراءات والأُصول والتفسير واللغة، له المفـضل في شرح المفصل، وشرح الشاطبية وغيرهما، توفي سنة ٦٤٣هـ. وفيات الأعيان ٣/ ٣٤٠-٣١١، بغـية الـوعاة ٢/ ١٩٢-١٩٤). وينظـر رأيه في المفضل في شرح المفصل ٢/ ٦٣٣-٦٣٤.

(٥) البقرة ١٨٥، وينظر الكشاف ١/ ٣٣٦.

(٦) جوز ذلك الأخفش كما في شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٠.

(٧) في ك: أعملته وهو تحريف.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٢٨٦، والارتشاف ٢/ ٢٧٢، والهمع ٣/ ١٦٨-١٦٩.

الخلافَ فيهِ [١]، والرضي نقلَ الجوازَ فيهِ عن الأَخفشِ [٢].

[[وقد يُنْصَبُ]] المفعولُ فيهِ **[[على شريطَةِ التَّفسيرِ]]** [٣] فيختارُ الرفعُ في نحوِ: يومُ الجمعةِ سرتُ فيه، ونحوُ: سافَرَ زيدٌ يومُ الخميسِ، وأمَّا يومُ الجمعةِ فمكَثَ فيه. ويختارُ النَّصبُ في نحوِ: أَيَوْمَ السَّبتِ سرتَ فيه؟ ويستوي الأَمرانِ في نحوِ: زيدٌ سارَ، ويوم الجمعةِ سرتُ فيه[٤]. وعلى الجملةِ فالتفاصيلُ المذكورةُ في بابِ الاشتغالِ آتيةٌ هُنَا.

(١) يبدو أَن صاحب المتن اعتمد في ذلك على ما ذكره صاحب لباب الإِعراب ٢٨٦، الذي نفى الجواز في ذوات الثلاثة ولم يحك فيها خلافا.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٠.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩١.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩١.

المفعولُ لَهُ

[[المفعولُ لَهُ]] هوَ [[الباعثُ على الفعلِ]]، وهذا يشملُ (١) مثلَ التَّأديبِ، في قولِكَ: أعجبني التَّأديبُ، عندمَا شاهدَ ضربًا لأجلِ التَّأديبِ. فبقولِهِ: (١٠٢/و) [[المذكورِ]] (٢) خرجَ مثلُ هذا، لأنَّ التَّأديبَ فيه(٣) وإنْ كانَ في الواقعِ هوَ الباعثُ على الفعلِ المشاهَدِ، إلاَّ أنَّ ذلكَ الفعلَ غيرُ مذكورٍ، لا تحقيقًا كما في قولِكَ: ضربتُهُ تأديبًا، ولا تقديرًا، كما في قولِكَ: بَلَى تأْديبًا، لِمَنْ قالَ: لِمَ تضربُ زيدًا (٤)؟ وأَشارَ بقولِهِ: (الباعثُ على الفعلِ)، إلى نفيِ قولِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ المفعولَ لَهُ مسبِّبٌ عن الفعلِ، نظرًا إلى مثلِ: ضربتُهُ تأديبًا. قالَ ابنُ الحاجب: و(٥) < لا يستقيمُ، لأَنَّهُ قد ثبتَ قولُهُم: قعدتُ عن الحربِ جبنًا، ونظائرُهُ > (٦)، ولا يستقيمُ أَنْ يقالَ: القعودُ سببُ الجبنِ، بوجْهٍ، ويستقيمُ أَنْ يقالَ: التأديبُ هو السَّببُ الباعثُ على الضربِ. فإذا استقامَ ذلكَ وجبَ ردُّ الجميعِ إِلَيْهِ" (٧). ومرادُهُ بالسَّببِ الباعثِ ما هوَ سَبَبُ (٨) الإقدامِ على الفعلِ (٩)، إمَّا بتَصوُّرِهِ أَوْ بوجودِهِ، ولا يريدُ السببَ الغائي، فإنَّهُ سببٌ في التَّصَوُّرِ ومُسَبَّبٌ في الخارجِ، وكلاهُمَا منتفٍ في: قعدتُ عن الحربِ جبنًا (١٠) ولا يَرِدُ على التعريفِ نحوُ: لَمْ أَضربْهُ تَأْديبًا، لأَنَّ التَّأْديبَ إمَّا أَنْ يرجعَ إلى المنفيِّ، والمعنَى: أَنَّ الضربَ للتأديبِ منتفٍ، فالتعليلُ لفعلٍ مذكورٍ لفظًا، أَوْ إلى النفيِ، والمعنَى: تركتُ الضربَ للتأديبِ، فالتعليلُ لفعلٍ مذكورٍ معنًى. [[والزجاجُ يجعلُهُ مصدرًا]] (١١)، إمَّا نظراً إلى أنَّ التأديبَ في مثلِ قولِنَا: ضربتُهُ

---

(١) في الأَصل: يشتمل، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٢، ولباب الإعراب ٢٨٣.

(٣) في الأَصـــل: التأديب في قولك أعجبني التأديب مكان:هذا لأن التأديب فيه، وما أَثبتناه من سائر النسخ. وهو أَنسب.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩١.

(٥) الواو ساقطة من ك.

(٦) الزيادة من ك، ل كما في شرح الكافية لابن الحاجب ٣٩.

(٧) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٩.

(٨) في ك: السبب (وهو تحريف).

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٢، ولباب الإعراب ٢٨٣.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١٩٢/١.

(١١) قال السيوطي في النكت في باب المفعول له ١/ ٦٤٥-٤٦:" قول الكافية: خلافا للزجاج، فإنه عنده مصدر. كذا نقله عنه الجزولي أيضًا. وقد تعقبه ابن عصفور فقال: إنه وهم عليه، والذي يراه الـــزجاج أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه واجب الإضمار، كذا نص عليه في كتاب المعاني له.

=

تأديبًا، نوعُ من الضرب، وهوَ الضربُ الذي لإصلاحِ شأنِ المضروبِ، فيكونُ كالقَهْقَرَى، في: رَجَعَ زيدٌ القَهْقَرَى[١]، وإمَّا نظرًا إلى أنَّ الأصلَ: ضربتُهُ ضَرْبَ تأديب، فَحُذِفَ (ضَرْبَ) وأُقيمَ (تأديبِ) مقامَهُ، نحوُ: ضربتُهُ سوطًا. واعتُرِضَ بأنَّا نَفْهَمُ التَّعليلَ من: ضربتُهُ للتَّأديبِ، معَ قطعِ النَّظرِ عن المفعولِ المطلقِ، وضربتُهُ تأديبًا، بمعناهُ، فوجَبَ أيضًا أنْ يكونَ تعليلاً، لأنَّ التَّعليلَ والمصدريَّةَ راجعٌ إلى المعنَى لا إلى أمرٍ لفظيٍّ [٢]. [[فإنْ كانَ]] المفعولُ لَهُ [٣] [[فعلاً لفاعلِ]] الفعلِ [[المُعلَّلِ ومقارنًا لَهُ في الوجودِ، وجَبَ تقديرُ اللاَّمِ في المُنكَّرِ[٤] المحضِ]] يعني أنَّهُ إذا كانَ المفعولُ لَهُ فعلاً صادرًا عن فاعلِ الفعلِ المُعَلَّلِ به ومقارنًا لَهُ في الوجودِ، وجَبَ أنْ يُقدَّرَ اللاَّمُ فيما هوَ نكرةٌ محضةٌ، نحوُ: ضربتُهُ تأديبًا [٥]. وقضيةُ هذا، أنَّهُ لا يجوزُ ذِكْرُ اللاَّمِ في محضِ المنكَّرِ، ولم أَرَ أحدًا من النُّحاةِ نقلَ ذلكَ {إلاَّ} عن أبي موسى الجزولي [٦]، فإنَّهم حَكُوا عنهُ منعَ الجَرِّ مَعَ المُنكَّرِ. وبهذا لا يظهرُ أَنَّ المؤلِّفَ اعتمدَهُ، اذ لا تفصيلَ على هذا الرأيِ بينَ النكرةِ المحضةِ وغيرِها، (١٠٢/ظ) بل مَنَعَ جَرَّ المنكَّرِ مطلقًا. قالَ الشلوبين[٧]: ولا أَعرفُ لَهُ في ذلكَ سلفًا.

=

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: نسب بعضهم إلى الزجاج أنه قال بانتصابه نصب المصدر، وليس بصحيح عنه بل مذهبه مذهب سيبويه: قال أبو حيان: وهو خلاف ما نقله ابن عصفور أيضًا. فحصل عنه ثلاثة نقول مختلفة. وينظر لباب الإعراب ٢٨٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩١-١٩٢، والارتشاف ٢/ ٢٢٢ والمساعد ١/ ٤٨٥ والهمع ٣/ ١٣٣٣.

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٤.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٢.

(٣) (له) ساقطة من ك.

(٤) في الأصل: المذكر، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٣، ولباب الإعراب ٢/ ٢٣، والمساعد١/ ٨٨، والهمع ٣/ ١٣٤.

(٦) ينظر رأيه في شرح الكافية للرضي١/ ٩٤، والارتشاف٢/ ٢٢٣، والمساعد ١/ ٤٤٨، والهمع ٣/ ١٣٤.

(٧) هو أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأندلسي الشلوبيين أو الشلوبيني، إمام عصره في علوم العربية من آثاره التوطئة في النحو وشرحان على الجزولية. توفي باشبيلية سنة ٦٤٥هـ. انباه الرواة ٢/ ٣٣٢-٣٣٥ وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٤-٢٢٥. وينظر قوله في الارتشاف ٢/ ٢٢٣، والمساعد ١/ ٤٨٨، والهمع ٣/ ١٣٤.

ونصَّ صاحبُ التسهيلِ على أَنَّ المجرَّدَ من أَلْ - يعني المنكَّرُ- نَصبُهُ أَكثَرُ من جرِّهِ [١]. وابنُ الحاجبِ [٢] إِنَّما اشترَكَ ما ذكَرَهُ المؤلِّفُ لجوازِ حذفِ اللاَّم، لا لوجوبِ تقديرِهَا، ومنْعِ ذِكْرِهَا لفظًا، وإِنَّما اشترطَ ذلكَ للجوازِ، لتقوَى القرينةُ الدَّالةُ على حذفِ اللاَّم، لأَنَّ الأَصلَ إِثباتُهَا، (كما أَنَّ الأَصلَ إِثباتُ (في) معَ الظَّرفِ، فكرهُوا حذفَهَا في موضوعٍ لا تقوَى فيهِ قرينتُهَا) [٣]. ومعلومٌ أَنَّ كونَهُ فعلاً، وكونَهُ لِمَنْ فعلَ الفعلَ الأَوَّلَ، وكونَهُ مقارنًا < لَهُ > [٤] ممَّا يغلبُ على الظَّنِّ كونُهُ علَّةً، لأَنَّهُ لازمٌ[٥] للتعليلِ غالبًا، فكانَ اشتراطُهُ دليلاً على حذفِ اللاَّمِ. ومِنَ النُّحاةِ مَنْ لَمْ يشترطِ اتِّحادَ الفاعلِ [٦]، استدلالاً بنحوِ قولِهِ تعالى: ﴿ وَمِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [٧]، وسيأتي الجوابُ عنهُ في المتنِ [٨]، ومنهم مَنْ لم يشترطِ المقارنَةَ، وإِلَيْهِ ميلُ الرضي [٩]. ووَقَعَ في الكشاف في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿ والخَيْلَ والبِغَالَ والحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [١٠]. والزينةُ فعْلُ الزَّائِنُ، وهوَ الخالِقُ [١١]. فأَخَذَ بعضُهُم من هذا أَنَّهُ يكفي في جوازِ حَذْفِ اللاَّمِ أَنْ يكونَ مصدرًا وفعلاً لفاعلِ الفعلِ المُعَلَّلِ، ولم يَشْتَرِطِ المقارنَةَ في الوجودِ. وقالَ صاحبُ التجميرِ[١٢]: المقارنَةُ ليستْ بشرطٍ، بدليلِ الآيةِ، فإِنَّ (زينةً) منصوبٌ بتقديرِ اللاَّمِ، ولم تَكُنْ موجودةً

---

(١) التسهيل ٩٠.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٩، وشرحها للرضي ١/ ١٩٢.

(٣) من (كما ان... إلى... قرينتها) ساقطة من ك.

(٤) الزيادة من ل. وينظر الارتشاف ٢/ ٢٢١.

(٥) في ك: ملازم.

(٦) هو ابن خروف كما في الارتشاف ٢/ ٢٢١. ثم ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٣.

(٧) الرعد ١٢. وينظر الكشاف ٢/ ٣٥٢، ومغني اللبيب ٧٣٠.

(٨) ينظر ق ١٠٣ و، ١٠٣ ظ.

(٩) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٩٣: "..... وكذا أجاز أبو علي عدم المقارنة في الزمان، وذلك أَنــه قــال في التذكرة على القراءة الشاذة " هذا يومَ ينفعُ الصادقين صدقَهم" بنصب صدقهم. أن معناه: لصدقهم في الدنيا ".

(١٠) النحل ٨.

(١١) الكشاف ٢/ ٤٠٢.

(١٢) في ل: التخمير، وهو تحريف. وصاحب التجمير، هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، سبقت تــرجمته في ق ٢٤ ظ. والتجمير كتاب في النحو شرح فيه المفصل. ينظر بغية الوعاة ٢/ ٢٥٣، وهدية العارفين ١/ ٨٢٨.

عندَ الخَلْقِ، فالمعنَى بالمقارنَةِ هنا: أَنْ لا يكونَ متقدِّمًا ولا بأسَ بالتَّأخُّرِ، نحوُ: شربتُ الدَّواءَ إصلاحًا للبدنِ، والإِصلاحُ متأخِّرٌ غيرُ واقعٍ عندَ الشربِ. وقالَ السَّخاوي[1] في شرحِ المفصَّلِ:

ولا بُدَّ أَنْ يكونَ المصدرُ واقعًا بعدَ الفعلِ. وقالَ اليمني[2] في حاشيتِهِ على الكشَّافِ: وهذا مخالفٌ للمشهورِ عن أئمَّةِ النَّحوِ، ولا نُسَلِّمُ أَنَّ الزِّينةَ ليستْ مقارنَةً للخلْقِ، فإنَّها حالَ الخَلْقِ زينةٌ في نفسِهَا، وأَمَّا الإصلاحُ في المثالِ، فهوَ حالٌ مقدَّرَةٌ، ويحتملُ أَنْ يكونَ التَّقديرُ إرادةَ إصلاحِ البَدَنِ. إلى هنا كلامُهُ. [[وجازَ]]، أي: تقديرُ اللاَّمِ [[في غيرِهِ]][3]، أي: غيرِ المنكَّرِ المحضِ، نحوُ: جئتُكَ إِكْرَامَكَ، أَو ضربتُهُ التأديبَ، أَو جئتُكَ إحسانًا منِّي إليكَ، فيصدقُ على كلٍّ مِنْ ذلكَ أَنَّهُ غيرُ نكرة محضة، أَمَّا الأَوَّلانِ فلتعريفِهِمَا[4] بالإضافَةِ واللاَّمِ، وأَمَّا الثَّالثُ فلأَنَّ النكرةَ موصوفَةٌ، فلم[5] يتمحَّضْ تنكيرُهَا، فيجوزُ (١٠٣/و) تقديرُ اللاَّمِ في ذلكَ كلِّه، وأَمَّا حيثُ يتمحَّضُ التنكيرُ[6]، فيكونُ التَّقديرُ واجبًا < لا > جائزًا، وقد سلَفَ التنبيهُ على ما يقتضي التَّثبُّتَ في قولِ هذا النقلِ، فإنَّا لا نجدُ لَهُ ذِكْرًا في كلامِ الأئمَّةِ المعتبرينَ.

[[بقلَّةٍ]] حالٌ من فاعلِ (جازَ) وهوَ الضَّميرُ المستَتِرُ، أَي: وجازَ تقديرُ اللاَّمِ حالةَ كونِهِ ملتبسًا بقلَّةٍ كائنةٍ، [[في المعرَّفِ باللاَّمِ]][7] كقولِهِ[8]:

---

(١) في الأَصل، ك، ل: السجاوندي، وهو تحريف، وما أَثبتناه من ي، إذ إن السجاوندي لم يشرح المفصل. والسجاوندي هو أبو عبد الله محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي المتوفى سنة ٥٦٠هـ. الوافي بالوفيات ٣/ ١٧٨، وطبقات المفسرين للسيوطي ١٠١، وطبقات المفسرين للداوودي ٢/ ١٥٥. أَمَّا السخاوي فقد شرح المفصل وسمَّاه المفضل، وقد تقدمت ترجمته في ق ١٠١ ظ.

(٢) هو العلامة عز الدين يحيى بن قاسم العلوي المعروف بالفاضل اليمني، له حاشيتان على الكشاف، سمى الأولى درر الأصداف من حواشي الكشاف، والثانية تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف، كانت وفاته سنة ٧٥٠هـ. بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩، وكشف الظنون ٢/ ١٤٨٠، وفيه: عماد الدين، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٢١٩-٢٢٠.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٢-١٩٣.

(٤) في ك: فتعريفهما.

(٥) في ك: لم ولابد من الفاء للربط.

(٦) في ل: النكرة.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٢-١٩٣، والارتشاف ٢/ ٢٢٣.

(٨) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٨، والمساعد ١/ ٤٧٨، والهمع ٣/ ١٣٤، والدرر ١/ ١٦٧.

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

والكثيرُ جَرُّهُ باللاَّمِ.

[[والغالبُ فيه]]، أَي: في المفعولِ لَهُ **[[التَّنكيرُ** [1]**، حتَّى مَنَعَ الجرمي تعريفَهُ]]** [2]، ويَجْعَلُ نصبَهُ كَنَصْبِ المصادرِ التي تكونُ حالاً، فيلزَمُ تنكيرُهُ [3]. واعتذَرَ عن قولِهِ تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [4]، بأَنَّهُ بمعنى حاذِري الموتِ، فتكونُ [5] الإضافةُ غيرَ محضةٍ [6]. **[[وزَعَلَ المحبورِ]]** في قولِ العجَّاج [7]:

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مخافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ

[[حُجَّةٌ عليه]] ولا يتأتَّى لَهُ فيه التَّقديرُ الذي ارتكَبَهُ في الآيةِ، ويحتملُ أَنْ يكونَ ما في البيتِ منصوبًا بحالٍ مقدَّرةٍ، أَي: زاعلاً زَعَلَ المحبورِ، والمصدرُ نوعيٌّ، قاله الرضي [8].

والعاقِرُ من الرَّملِ: ما لا ينبتُ [9]. والجمهورُ: من الرِّمالِ المشرفةِ على ما حولَها [10]. والزَّعلُ: النَّشاطُ [11]. والمحبورُ: المسرورُ [12]، يعني أَنَّ هذا الحمَارَ الوحشيَّ يركبُ هذهِ الرِّمالَ لمخافتِهِ من الرُّماةِ، ولنشاطِهِ وسرورِهِ بإفلاتِهِ من الصائِدِ [13].

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٢٨٤.

(٢) ينظر الأُصول ١/ ٢٠٨-٢٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٤ن وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٢، والارتشاف ٢/ ٢٢٤.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٢.

(٤) البقرة ١٩، وينظر الكشاف ١/ ٢١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٤، والبحر المحيط ١/ ٨٧.

(٥) في ل: لتكون.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٢.

(٧) ديوانه ١/ ٣٥٤-٣٥٥. والشاهد في الكتاب ٣٦٩/١، والأُصول ٢٠٨/١، والمقتصد ٦٦٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٢، ١٩٣.

(٨) شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٣.

(٩) اللسان (عقر).

(١٠) اللسان (جمهر).

(١١) اللسان (زعل).

(١٢) التاج (حبر).

(١٣) ينظر الأُصول ١/ ٢٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٤.

[[وإلاَّ]] يكُنِ المفعُولُ لَهُ فِعْلاً لفاعِلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ ومقارنًا لَهُ في الوجودِ **[[أُظهِرَ]]** اللاَّمُ، فلا يجوزُ الحَذْفُ من قولِنَا: جئتُكَ للسَّمْنِ [١]، فإنَّهُ ليسَ فِعْلاً، ولا مِنْ قولِنَا: جئتُكَ لإكرامكَ[٢] لي، فإنَّ الفعلَ المُعَلَّلَ هوَ المجيءُ، وفاعلُهُ المتكلِّمُ، وما عُلِّلَ بهِ هذا الفعلُ وهوَ الإكرامُ ليسَ فِعْلاً لَهُ، بل للمخاطَبِ، ولا من قولِنَا: جئتُكَ لإكرامِي لَكَ غدًا، لعدمِ المقارنَةِ في الوجودِ [٣].

ولَمَّا كانَ هُنا سؤالٌ يَرِدُ على اشتراطِ كونِ المفعولِ لَهُ فعلاً لفاعِلِ الفعلِ المعلَّلِ، وهوَ أَنَّ الآيَةَ التي أَسلفْنَا تِلاوَتَهَا وهيَ قولُهُ تعالَى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وطَمَعًا ﴾ [٤] تدلُّ على بطلانِ هذا الشرطِ أنَّ [٥] " خَوْفًا وطَمَعًا " مفعولٌ لَهُ ومعطوفٌ عليه، وكلاهُمَا منصوبٌ، والفعلُ المعلَّلُ الإراءَةُ [٦] المسندةُ إلى اللهِ تعالى، والخوفُ والطمَعُ فعلانِ قائمانِ بالمخاطبينَ؟ أَجابَ المؤلِّفُ بقولِه: **[[ونحوُ: ﴿يُرِيكُمُ البَرْقَ (١٠٣/ظ)خوفًا وطمَعًا﴾]]** [٧] محمولٌ **[[على (فَرَأَيْتُمُوهُ) الدَّالُّ عليه يُرِي]]** [٨] فالفعلُ [٩] المعلَّلُ، وهوَ الرؤيةُ القائمةُ بالمخاطبينَ، والخوفُ، والطَّمَعُ فعلانِ لَهُم، فلا إشكالَ. وسُئِلْتُ مَرَّةً بالكجراتِ عن قولِهِ تعالى: ﴿ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُم تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا ﴾ [١٠] . فقالَ السائلُ: أَعرَبَ صاحبُ المدارِكِ [١١] (حزنًا) على أَنَّهُ مفعولٌ لَهُ [١٢]، وهوَ قائمٌ بذواتِ المتولِّينَ،

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٢.

(٢) في ك: لا أكرمك، وهو تحريف.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٣، ٥٤.

(٤) الرعد ١٢.

(٥) (لأن) ساقطة من ي.

(٦) في الأَصل: للاراءة، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٧) الرعد ١٢. وينظر البحر المحيط ٦/ ٣٧٤.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٢٨٤.

(٩) في ك، ي: والفعل.

(١٠) التوبة ٩٢.

(١١) صاحب المدارك (مدارك التنزيل وحقائق التأويل في التفسير) هو الإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي له مدارك التنزيل، وكنز الدقائق في الفقه، والمنار في الفقة وغيرها. توفي سنة ٧١٠هـ. الدرر الكامنة ٢/ ٢٤٧، والجواهر المضية ١/ ٢٧٠، ومعجم المؤلفين ٦/ ٣٢.

(١٢) تفسير النسفي ٢/ ١٤١.

والفعلُ المعلَّلُ (تفيضُ) [١] وهوَ للأعيُنِ لا لأصحابِها [٢]، فكيفَ يستقيمُ؟ فقلتُ: لا نُسَلِّمُ أنَّ الفعلَ المُعَلَّلَ هوَ تفيضُ [٣] حتَّى يَرِدَ هذا، بل هوَ إمَّا مذكورٌ وهوَ فعلُ التَّوَلِّي، وفاعلُهُ وفاعِلُ الحَزَنِ واحدٌ، أو محذوفٌ مدلولٌ عليهِ بقولِهِ: ﴿ وَأَعْيُنُهُم تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾، أي: يبكونَ حَزَنًا.

[[ويجوزُ إضمَارُهُ]] [٤]، أي: إضمارُ المفعولِ لَهُ، لكنْ بشرطِ وجودِ اللامِ، نحوُ: التأديبَ ضربتُ زيداً لَهُ، وحينئذٍ فلا فرقَ بينَهُ وبينَ المفعولِ فيهِ، فإنَّهُ [٥] يجوزُ إضمارُهُ مَعَ وجودِ (في) [٦]، نحوُ: يومَ الجمعةِ سرتُ فيهِ. وإنَّما النظرُ في وجهِ الافتراقِ من حيثيَّةٍ أُخرى، وهيَ أنَّ المفعولَ فيهِ يجوزُ الاتِّساعُ فيهِ بأَنْ يُجْعَلَ مفعولاً بِهِ، ويضمرُ لا على معنَى حرفِ الظرفيَّةِ [٧] ولا كذلكَ المفعولُ لَهُ، فإنَّهُ لا يُتَوَسَّعُ فيهِ هذا التَّوسعُ، فلا يجوزُ: الإكرامَ جئتُهُ، أي: جئتُ لَهُ، فيكونُ حينئذٍ نصبُهُ على المفعولِ بِهِ، كما في: يومَ الجمعةِ سرتُهُ. ويُجابُ بأنَّ الظروفَ [٨] في الاستعمالِ أكثرُ، فكانتْ بالتَّوسُّعِ فيها أجدَرَ. وأيضًا [٩]، فالتَّوَسُّعُ فيها قد ثبتَ [١٠] بما لم يثبتْ في غيرِهَا. **[[وتقديمُهُ على عاملِهِ]]** [١١]، نحوُ: تأديبًا ضربتُ زيدًا، ولا معنًى لتخصيصِ هذا بِذِكْرِ جوازِ التقديمِ على العاملِ دونَ المفعولِ فيهِ، فهما في ذلكَ سِيَّان.

---

(١) في ل: الفيض ١.

(٢) في الأصل: الأعين لا أصحابها، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) في ل: تفيض.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٢٨٤.

(٥) في الأصل: فإن، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦.

(٧) المصدر السابق ٢/ ٤٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٠.

(٨) في الأصل: الظرف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) في الأصل: او نصان وهو تحريف وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) في الأصل: يثبت، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر لباب الإعراب ٢٨٤، والارتشاف ٢/ ٢٢٤.

المفعولُ مَعَهُ

[[المفعولُ معَهُ مذكورٌ بعد واوٍ]] [١]، فخرجَ ما هوَ مذكورٌ بعدَ غيرِ الواوِ كالفاءِ وثُمَّ وغيرِهَا. وفي بعضِ الحواشي أَنَّ التنوينَ في (واوٍ) عوضٌ عن مضافٍ إِلَيْهِ مفرد، أَي: بعدَ واوِ مَعَ. قلتُ: ولا يُعْرَفُ [٢] تنوينُ عوضٍ عن مضافٍ [٣] إِلَيْهِ مفردٍ إلاَّ في كلٍّ وبعضٍ [٤]، ولم يَقُلْ أَحدٌ فيما أَعْلَمُ بأَنَّ التنوينَ يُعوِّضُ عن كلِّ مفردٍ يقعُ مضافًا [٥] إِلَيْهِ حتَّى يجوزَ مثلُ: جاءَ زيدٌ وغلامٌ، وأَنتَ تريدُ وغلامُهُ، فَيُحذَفُ الضَّميرُ ويعوَّضُ عنهُ التَّنوينُ، ثُمَّ لا حاجةَ إِلى هذا، فإِنَّ قولَهُ: **[[لمصاحبته معمولَ فعلٍ لفظًا]]**، نحوُ: استوَى الماءُ والخشبةَ [٦]، وسرتُ والنِّيلَ، **[[أَو معنًى]]** [٧] نحوُ: مالَكَ وزيدًا، (١٠٤/و) مُغنٍ عن حذفِ ما زُعِمَ حذفُهُ، فإِنَّ الواوَ التي لهذِهِ المصاحبَةِ هيَ الواوُ التي بمعنَى مَعَ، إِذ المرادُ بها مشاركةُ ما بعدَ الواوِ للمعمولِ السابقِ عليها في معنَى العاملِ في وقتٍ واحدٍ [٨]، نحوُ: سرتُ وزيدًا، فزيدٌ مشاركٌ للتاءِ المذكورةِ قبلَ الواوِ [٩] في معنَى الفعلِ العاملِ فيهما [١٠]، وهوَ السَّيرُ في زمانٍ [١١] واحدٍ، والمعنَى: أَنَّ سيرَهُمَا وقَعَ في زمنٍ واحدٍ، وهذا بخلافِ قولِكَ: سارَ زيدٌ وعمرٌو، فإِنَّهُمَا وإِنْ تَشارَكَا في السَّيرِ، لكنْ لا يلزمُ أَنْ يكونَ ذلكَ في وقتٍ واحدٍ. كذا قالَ الرَّضي [١٢]. ويَرِدُ عليهِ: سِرْ والطَّريقَ، فإِنَّهُ من صورِ المفعولِ مَعَهُ بلا نزاعٍ، وليستْ الطريقُ مشاركةً للمخاطَبِ في السَّيرِ المأمورِ بِهِ، وقد صرَّحَ بعضُهُم بأَنَّ المرادَ بالمصاحبَةِ هنا المصاحبةُ المطلقَةُ، سواءٌ لم يكنْ ثَمَّ تشريكٌ في الحكمِ كالمثالِ الذي أَوردنَاهُ، أَو كانَ ثَمَّ تشريكٌ لكنَّهُ غيرُ مقصودٍ، بل القصدُ إِلى مطلقِ المصاحبَةِ،

---

(١) ينظر الأُصول ١/ ٢٠٩، ولباب الإعراب ٢٨٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٤.

(٢) في ك: ولا نعرف، وهو وجه.

(٣) في ل: المضاف.

(٤) ينظر الجنى الداني ١٧٨، ومغني اللبيب ٤٤٦.

(٥) في الأَصل: مضاف، وهو خطأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر الكتاب ١/ ٢٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩. والمساعد ١/ ٥٣٩، والهمع ٣/ ٢٣٥.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٤.

(٨) ينظر شرح العمدة ٤٠١، ٤٠٣، والتسهيل ٩٩، والارتشاف ٢/ ٢٨٦.

(٩) في ك: واو.

(١٠) في ك: فيها، وهي تحريف.

(١١) في ك، ي: ان، وفي ل: زمن.

(١٢) شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٤.

نحوُ: جئتُ وزيدًا. فإنْ قلتَ: لِمَ لَمْ يَقُلِ المؤلِّفُ اسمٌ مذكورٌ؟ قلتُ: لعلَّهُ اختارَ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ صدرُ الأفاضلِ [١] تلميذ الزمخشري من أنَّ المفعولَ معَهُ يجيءُ جملةً كما في قولِكَ: جاءَ زيدٌ والشَّمسُ طالعةٌ، تفاديًا عَمَّا ارتكبُوهُ من التأويلِ في هذا المثالِ حيثُ ادَّعُوا الحاليَّةَ، فابنُ جني [٢] قال تأويلُهَا: جاءَ زيدٌ طالعةً الشمسُ عندَ مجيئِهِ، فجعلَهَا كالحالِ المفردةِ السببيَّةِ كمررتُ بالدَّارِ قائمًا سكَّانُهَا. وقالَ ابنُ عمرون [٣]: هيَ مؤوَّلةٌ بقولِكَ: مُبَكِّرًا، ونحوُهُ.

[[وتعيَّنَ النَّصْبُ]] على المفعولِ مَعَهُ **[[لتعَذُّرِ العطفِ]]**، نحوُ: مالَكَ وزيدًا؟ وماشأْنَكَ وعَمْرًا [٤]؟ إذْ لايُعْطَفُ على الضميرِ المجرورِ إلاَّ بإعادَةِ الجارِّ، على ماعُرِفَ من مذهبِ البصريينَ. **[[و]]** تَعَيَّنَ **[[العطفُ لكونِ العاملِ معنًى]]** [٥]، نحوُ: ما لزيدٍ وعمرٍو، وما شأنُ زيدٍ وعمرٍو، فَيُمْنَعُ النَّصبُ على المفعولِ معَهُ، لأَنَّهُ ملزومٌ، لكونِ عامله في مثلِ ذلكَ معنويًّا، ويتعيَّنُ العطفُ لأَنَّهُ الأَصلُ، فلا يعدَلُ عنهُ بغيرِ ضرورةٍ. كذا علَّلَهُ ابنُ الحاجبِ [٦]. قالَ الرَّضي: " وليسَ بشيءٍ، لأَنَّ النَّصَّ على المصاحبَةِ [٧] هو الدَّاعي إلى النَّصبِ، وقد يكونُ ضروريًّا. ولَوْ سَلَّمنَا أَنَّهُ لا يضطرُّ إلى هذا النَّصِّ، قُلْنَا: لِمَ [٨] لا يجوزُ مخالفةُ الأَصلِ لداعٍ وإنْ لم يكنْ ضروريًّا؟ " [٩]. وقالَ بعضُهُم في هذا: العطفُ هوَ المختارُ معَ جوازِ النَّصبِ [١٠]. وفَصَّلَ الرَّضي بينَ أَنْ يُقصَدَ النَّصُّ على المصاحبةِ (**١٠٤/ظ**) فيجبُ النَّصبُ، وبينَ أنْ لا يُقصَدَ النَّصُّ عليها فلا يجبُ [١١].

---

(١) ينظر رأيه في مغني اللبيب ٦٠٦، والهمع ٣/ ٢٤٠.

(٢) ينظر الخصائص ٢/ ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٦، ومغني اللبيب ٦٠٦.

(٣) هــو جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الحلبي. أخذ عن ابن يعيش وجالس ابن مالك، وكان بارعًا في العربية، له شرح المفصل، توفي سنة ٦٤٩هــ. بغية الوعاة ١/ ٢٣١، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٤٧.

(٤) ينظر رأيه في مغني اللبيب ٦٠٦، والهمع ٣/ ٢٤٠.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٢٨٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥، ١٩٦.

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٩، وينظر شرحها للرضي ١/ ١٩٦.

(٧) (المصاحبة هو) ساقطة من ك.

(٨) (لا) ساقطة من ك.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٦-١٩٧.

(١٠) شرح العمدة لابن مالك ٤٠٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٧، والمساعد ١/ ٥٤٢.

(١١) شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٧.

[[وجازَ]] العطفُ معَ جوازِ النَّصبِ [[لعدمِهِمَا]]، أَي: لعدمِ تعذُّرِ العطفِ وعدمِ كونِ العاملِ معنًى، وذلكَ نحوُ: جئتُ أَنَا وزيدًا [1]. ومقتَضَى كلامِ الرَّضي التفصيلُ السابقُ بينَ أنْ يُقصَدَ النَّصُّ على المصاحبةِ، فيتعَيَّنُ النَّصبُ وإلاَّ فلاَ [2].

[[وقد يُضمرُ]] المفعولُ مَعَهُ [[منفَصِلاً]]، كقولِهِ [3]:

فآليتُ لا أَنْفَكُّ أحذُو قصيدةً ... تكونَ وإِيَّاهَا بِهَا مَثلاً بَعْدِي

[[وهوَ]]، أَي: المفعولُ مَعَهُ [[سماعيٌّ]] لا يُقاسُ عليهِ، بل يُوقَفُ على ما سُمِعَ من العربِ فيهِ [[على رأيٍ]] [4]. وذهَبَ الأَخفشُ وأَبو علي الفارسي إِلى كونِهِ قياسًا [5]. قالَ ابنُ مالك: وهوَ الصَّحيحُ [6]. وحَكَى ابنُ هشام الخضراوي [7]: أَنَّ بعضَهُم فَصَلَ بينَ ما يجوزُ فيهِ العطفُ مجازًا، نحوُ: أَنا والنِّيلَ، فيكونُ مقيسًا، وبينَ ما جازَ العطفُ فيهِ حقيقةً، نحوُ: جئتُ أَنا وزيدًا، فيكونُ سماعيًّا. ثُمَّ انتصابُ المفعولِ مَعَهُ بما عَمِلَ في السَّابِقِ من فعلٍ أَو اسمٍ عاملٍ عملَهُ بواسطةِ الواوِ، وهذا مذهبُ الجمهورِ [8]. وزَعَمَ بعضُهُم أَنَّ ذلكَ لا يكونُ إِلاَّ مَعَ الفعلِ اللاَّزمِ، فلا [9] يُقالُ: ضربتُكَ وزيدًا، على أَنَّ (زيدًا) مفعولٌ مَعَهُ [10]. ويُرَدُّ بِـــ: حسبُكَ [11] وزيدًا درهَمٌ، فإِنَّ الكافَ مفعولٌ في المعنَى، إِذ حسبُكَ في معنَى:

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٢٨٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٧.

(٣) أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/ ١٥٩، والرواية فيه:

فاقسمتُ لا أنفكُّ أحذو قصيدةً ... أدعك وإيَّاها مثلاً بعدي

والبيت بلا عزو في المقتصد ١/ ٦٥٩ برواية: أحذو. والشاهد فيه مجيء المفعول معه ضميرًا منفصلاً وهو قوله: تكون وإيَّاها....

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٨.

(٥) ينظر المقتصد ١/ ٦٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٨، والارتشاف ٢/ ٢٩٢.

(٦) ينظر التسهيل ١٠٠، والمساعد ١/ ٥٤٧.

(٧) تنظر حكايته في الارتشاف ٢/ ٢٩٢، والهمع ٣/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٨) ينظر الكتاب ١/ ٢٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٨-٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥، والمساعد ١/ ٥٣٩-٥٤٠، والهمع ٣/ ٢٣٧، ٢٣٨.

(٩) في الأَصل: ولا، وما أَثبتناه في سائر النسخ.

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٨٥، والهمع ٣/ ٢٣٧.

(١١) في الأَصل: وحسبك به، زيادة (به)، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

يكفيكَ [١]. وذهَبَ الزَّجاجُ [٢] إلى أَنَّ العامِلَ مضمرٌ بعدَ الواوِ، فإذا قلتَ: جاءَ البَرْدُ والطَّيالِسَةَ، فكأنَّكَ قلتَ: جاءَ البردُ ولابَسَ الطيالسةَ. وقالَ الجرجاني [٣]: العاملُ الواوُ. مُتَشَبِّثًا [٤]، بأَنَّها مختصَّةٌ بالاسمِ، وهوَ ضعيفٌ، لأَنَّها لو كانتْ ناصبةً، لم يُشترَطْ تَقدُّمُ فعلٍ أَو ما يعملُ عملَهُ ولاتَّصَلَ [٥] بِهَا الضميرُ، كـ (إنَّ) وأَخواتِهَا من الحروفِ النَّاصبةِ، وأَيضًا فهذا حكمٌ بما لانظيرَ لَهُ، لأَنَّ ما من حرفٍ ناصبٍ للاسمِ، إلاَّ وهوَ مشبَّهٌ بالفعلِ أَو بما شُبِّهَ بالفعلِ [٦].

وقالَ بعضُ الكوفيينَ: النَّاصبُ هوَ الخلافُ، فيكونُ العاملُ معنويًّا [٧] والأَوْلَى إِحالةُ العملِ على العاملِ اللَّفظي ما لم يُضْطَرَّ إلى المعنويِّ [٨]. (وقالَ الأَخفشُ ومعظمُ الكوفيينَ: انتصابُهُ على الظَّرفِ) [٩]، وذلكَ أَنَّ الواوَ لَمَّا أُقيمَتْ مقامَ {مع} المنصوبِ على الظَّرفيَّةِ، والواوُ في الأَصلِ حرفٌ فلم يحتملِ النَّصبَ، أُعْطِيَ ما بعدَهُ إعرابَهُ [١٠]، كما أُعطِيَ ما بعدَ (إلاَّ) إذا كانتْ بمعنَى (غيرٍ) إعرابَ[١١] غيرٍ[١٢]. واعتُرِضَ بأَنَّهُ لو صَحَّ

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٨، ٥١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٤، المساعد ١/ ٥٤٥-٥٤٦.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥، والارتشاف ٢/ ٢٨٦، والمساعد ١/ ٥٤٠، والهمع ٣/ ٢٣٨-٢٣٩.

(٣) ينظر المقتصد ١/ ٦٦٠، وشرح الكافية للرضي١/ ١٩٥، والارتشاف ٢/ ٢٨٦، والمساعد ١/ ٥٤٠، والهمع ٣/ ٢٣٨.

(٤) في الأَصل، ي: مثبتا، وفي ك: متثبتا، وكلاهما تحريف، وما أَثبتناه من ل.

(٥) في الأَصل: ويقصد مكان لاتصل، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر المساعد ١/ ٥٤٠ن والهمع ٣/ ٢٣٨.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥، والارتشاف ٢/ ٢٨٦، والمساعد ١/ ٥٤٠، والهمع ٣/ ٢٣٩.

(٨) (ما لم يضطر إلى المعنوي) ساقطة من ك. وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥.

(٩) من (وقال... الى... الظرف) ساقطة من ك. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥، والارتشاف ٢/ ٢٨٦، والهمع ٣/ ٢٣٧، ٢٣٩.

(١٠) يعني نصب حملا على نصب مع التي قامت الواو مقامها.

(١١) في ك، ي، ل: إعراب نفس، بزيادة نفس، وكذا في شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥، وهو وجه.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥، والجنى الداني ٤٧٨.

هذا، لجازَ نصبُ ما بعدَ الواوِ في: كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ، جوازًا مطردًا [١]، وليسَ كذلكَ. وفي هذا البابِ(١٠٥/و) مسائِلُ كثيرةٌ لم يتَّعرَّضِ المؤلِّفُ إلَيْها فتَركْنَاهَا واقتصرنَا [٢] على ما ذكرناهُ من الكلامِ في عاملِ المفعولِ مَعَهُ لأَنَّهُ ضروريٌّ.

---

(١) ينظر هذا الاعتراض في شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥.

(٢) في الأَصل: واقتصرناها، بزيادة (ها)، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

الحالُ

[[الحالُ نكرةٌ]]، نحوُ: جاءَ زيدٌ ضاحكاً، لأنَّ المقصودَ بيانُ الهيئة وهوَ يحصلُ بالنَّكرةِ كما يحصلُ بالمعرفةِ، إلاَّ أنَّ النَّكرةَ أَوْلَى لِخفَّتِهَا. وقالَ الرَّضي: " لأنَّ الأَصلَ النكرةُ، والمقصودُ بالحالِ تقييدُ الحكمِ المسندِ فقط ولاَ معنًى للتَّعريفِ هناكَ، فَلَوْ عُرِّفَ، وَقَعَ التَّعريفُ ضائعًا " [١]. [[أو في تأويلِهَا]]، نحوُ: جاءَ زيدٌ وحدَهُ [٢]، أي: منفردًا [[فَلاَ تضرُّ]]، أي: فلا تَقَعُ الحالُ ضميرًا، لعدَمِ قبولِه التَّأويلَ بالنَّكرةِ، وقد خَرَّجَ ابنُ الحاجب [٣] قولَ العرب: " كنتُ أَظُنُّ أَنَّ العقربَ أشَدُّ لسعةً من الزُّنْبُورِ، فإذا هُوَ إيَّاهَا " [٤]، على أَنَّ إيَّاهَا منصوبٌ على الحالِ من الضَّميرِ المستكنِّ في الخبرِ المحذوف. والأَصلُ: فإذا هُوَ ثابتٌ مثلُهَا، ثُمَّ حُذفَ المضافُ فانفصَلَ الضميرُ وانتصبَ في اللَّفظ على الحالِ على سبيلِ النِّيابةِ، كما قالُوا: " قَضيَّةٌ ولاَ أَبَا حسنٍ لَهَا " [٥] على إضمارِ مِثْل [٦]. قالَ ابنُ هشام: وهوَ وجهٌ غريبٌ - أعني انتصاب الضمير على الحال - وهوَ مبنيٌّ على إجازةِ الخليلِ [٧]: لَهُ صوتٌ صوتُ الحمارِ، بالرَّفعِ صفةً لصوت بتقديرِ مِثْل [٨]. [[تُبَيِّنُ هيئةَ ذي تعريف]] في الغالبِ، لأَنَّ ذا الحالِ بحسبِ المعنَى مخبرٌ عنْهُ، كَمَا أَنَّ الحالَ خبرٌ عنهُ في المعنى، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إذا طرحتَ (جاءَ) من قولِكَ: جاءَ زيدٌ راكبًا، بقيَ: زيدٌ راكبٌ، وكذا إذا طرحتَ (ضربتَ) من قولِكَ: ضربتُ اللِّصَّ مكتوفًا، بقي: اللِّصُ مكتوفٌ [٩]. فإِذَنْ إِنَّهُ شبيهٌ بالمبتدإِ، فكما لا يقعُ المبتدأُ في الغالبِ،إلاَّ معرفةً،لا يقَعُ ذو الحالِ في الغالبِ إلاَّ ذا تعريفٍ.

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠١ن وفيه: لأن النكرة أصل، مكان لأن الأَصل النكرة.

(٢) لباب الإعراب ٣٢٤.

(٣) أَمالي ابن الحاجب ٤/ ١٤٢-١٤٣، ومغني اللبيب ١٢٦.

(٤) تنظر هذه المسألة في: مجالس العلماء ٨، والإنصاف مسألة (٩٩) ٢/ ٧٠٢، ومغني اللبيب ١٢١.

(٥) نثـر مــن كلام عمر (رض) ثم صار للأمر العسير. ينظر الكتاب ٢/ ٢٩٧ ومغني اللبيب ١٢٦، والهمــع ٢/ ١٩٥، وحاشــية الخضري على شرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٤٩، وحاشية الصبان ٢/ ٤.

(٦) أمالي ابن الحاجب ٤/ ١٤٣.

(٧) الكتاب ١/ ٣٦١.

(٨) مغني اللبيب ١٢٦.

(٩) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٨، وأوضح المسالك ٢/ ٣١٨.

[[أَو تخصيص]] [1] إِمَّا بإِضافة، نحوُ: ﴿ فِي أَربعة أَيَّامٍ سَواءً للسَّائلينَ ﴾ [2]، أو بوقوعه في حيِّزِ نفيٍ [3]، نحوُ: ﴿وَما أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتابٌ مَعْلُومٌ﴾ [4]، أو شِبْهِ نفيٍ [5]، كقولِهِ [6]:

لا يَركَنَنْ أَحَدٌ إِلى الإِحْجَامِ ... يومَ الوَغَى مُتَخوِّفًا لِحِمَامِ

وقولُكَ: هَلْ جاءَ رجلٌ ضاحكًا [7]، أَو بغيرِ ذلكَ من وجوهِ التَّخصيصِ، فإِنْ قلتَ: يَرِدُ على المؤلِّفِ جوازُ كونِ ذي الحالِ نكرةً محضةً عندَ تقديمِهَا عليه، نحوُ: جاءَ راكبًا رجلٌ [8]. قلتُ: هذا عندَهُم من جملةِ المُخَصِّصَاتِ، وسبَبُهُ ظاهرٌ. **[[هُوَ]]** عائدٌ إِلى ذي تعريفٍ أَو تخصيصٍ، أي: (١٠٥/ظ) هذا المعرَّفُ أَو المُخَصَّصُ هوَ **[[فاعلٌ أَو مفعولٌ لفظًا]]** مثلُ: جاءَ زيدٌ ضاحكًا. وضربتُ هنداً قائمةً [9]، **[[أَو معنًى]]** [10] نحوُ: ﴿ فَمَالَهُم عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [11]، لأَنَّ المعنَى: فَمَا يَصنَعونَ؟ فمعرضينَ حالٌ مِنَ الضَّميرِ باعتبارِ كونِهِ فاعلاً في المعنَى، ونحوُ: بحسبِكَ محتاجًا دِرْهَمٌ، إِذ المعنى يكفيكَ محتاجًا، فجاءتِ الحالُ من الضميرِ من حيثُ هوَ مفعولٌ بحسبِ المعنَى، ونحوُ:

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٧، وأوضح المسالك ٢/ ٣١٤.

(٢) فصلت ١٠، قرأ الجمهور بالنصب على الحالية، وقرأ أبو جعفر "سواءٌ بالرفع، أي هو سواءٌ. وقرأ زيد والحسن وابن أبي اسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى ويعقوب "سواءٍ" بالخفض نعتًا لأَربعة أَيَّامٍ. البحر المحيط ٧/ ٤٨٦. ثم ينظر الكتاب ٢/ ١١٩، والبيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ٣٣٧.

(٣) ينظر الارتشاف ٢/ ٣٤٦ وأوضح المسالك ٢/ ٣١٤، والمساعد ٢/ ١٧.

(٤) الحجر ٤. وينظر فتح البيان ٥/ ١٦٦-١٦٧.

(٥) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٣١٤.

(٦) قطري بن الفجاءة في ديوان الحماسة لأبي تمام ٤٧. والبيت بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٩، ولباب الإعراب ٣٢٤، والمساعد ٢/ ١٨، والهمع ٤/ ٢١.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٣٢٥، وأوضح المسالك ٢/ ٣١٦.

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٨.

(٩) في الأَصل: عائشة، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٦، ولباب الإعراب ٣٢١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٨.

(١١) المدثر ٤٩. وينظر الكتاب ٢/ ٦١، والكشاف ٤/ ١٨٧، والبيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ٤٧٥.

﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ (١)، فإنَّ "بَعْلِي" خبرُ المبتدإ، وهوَ في المعنَى مفعولٌ (٢)، أَي: أُنَبِّهُ عليه، أَو أُشيرُ إِلَيْهِ شَيْخًا (٣). ومُثِّلَ في بعضِ الحواشي للفاعلِ معنًى بنحو: زيدٌ في الدَّارِ قائمًا، كما فَعَلَ ابنُ الحاجبِ (٤)، وعليهِ نقدٌ قويٌّ أَشارَ إِلَيْهِ الرضي، وهوَ أَنَّ (قائمًا) حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في الظرفِ وهوَ فاعلٌ لفظيٌّ، لأَنَّ الفاعلَ المضمرَ كالملفوظِ، فهوَ كقولِكَ: زيدٌ خرجَ راكبًا (٥). قيلَ: ولم يقيِّدْ المفعولَ بقولِه (بِهِ) كما في الكافيةِ (٦)، ليدخلَ نحوُ: ضربتُ زيدًا الضَّرْبَ شديدًا، فإِنَّ شديدًا حالٌ من الضَّرْبِ، وهوَ مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ بِهِ. وقد يُقالُ: إِنَّما جازتِ الحالُ منهُ نظرًا إِلى كونِه مفعولاً بِهِ في المعنَى، إذ ضربتُ زيدًا الضَّرْبَ، في معنَى: أَوقَعْتُ بزيدٍ الضَّرْبَ. هذا وأَنَا لا أَدري (٧) وَجْهَ تخصيصِ (٨) المفعولِ بِهِ من بين سائرِ المفاعيلِ، لجوازِ وقوعِ الحالِ منهُ؟ إِذْ لا يمتنعُ أَنْ يُقالَ: استوَى الماءُ والخشبةَ طويلةً (٩)، ولا: سِرْتُ والنِّيلَ أَخذًا (١٠) في زيادةِ الفيضِ، ولا: جئتُ يومَ السَّبتِ حارًّا شديدَ الحَرِّ. والوقوفُ عندَهَا في الكافيةِ (١١) جمودٌ لا طائلَ تحتَهُ. ثُمَّ الحالُ إِنَّما وُضِعَتْ لبيانِ هيئةِ الفاعلِ أَو المفعولِ وفي وقوعِ الفعلِ منهُ أَو عليه، مثلاً، فهيَ في الحقيقةِ قيدٌ للعاملِ (١٢)، وليسَ في التَّعريفِ تعرُّضٌ إِلى هذا المعنَى. ثُمَّ هوَ لا يصدقُ على مثلِ: جئتُ والشَّمسُ طالعةٌ، إِذ لا تُبَيِّنُ الحالُ فيهِ هيئَةَ صاحبِهَا، وأَوَّلَهُ

---

(١) هـود ٧٢. وقرئ بالرفع. ينظر الكتاب ٢/ ٧٨، ٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٦٣، والبيان في غريب إعراب القرآن٢/ ٢٢-٢٣. وهو شاذ، لأنه مخالف لرسم المصحف. ينظر الاتحاف٢٥٩.

(٢) ينظر الأُصول ١/ ٢١٨.

(٣) ينظر شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٠.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٢٩. وينظرشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٨.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠١.

(٦) المصدر السابق ١/ ١٩٨.

(٧) ي ك: لا ارى، وهو وجه.

(٨) في ك، ي، ل: وجها لتخصيص، وهو منسجم مع (لا أرى) كما في ك.

(٩) في ك: طويلا، وهو تحريف.

(١٠) في ك: اخذ، وهو وجه ضعيف.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٨.

(١٢) في ك، ي: العامل وهو وجه.

بعضُهُم [١] بقولِكَ: مبكرًا [٢]، فيُدْفَعُ [٣] ذلكَ الإشكالُ، لأنَّ الحالَ فيه باعتبارِ التَّأويلِ مبيِّنٌ لهيئَةِ الفاعلِ أَو المفعولِ. [[بِشَرْطِ]] حالٌ مِنَ الضَّميرِ المستَتِرِ في (تُبَيِّنُ)، أَي: الحالُ نكرةٌ تبيِّنُ حالَ كونِهَا ملتبسةً بِشَرْطِ [[كونِهَا مشتقَّةً]] [٤]، وهذا هوَ الأكثرُ، لأَنَّ المقصودَ الدلالةُ على الهيئَةِ، والدَّالُّ عليها حيثُ يكونُ مشتقًا أكثرَ فـي كلامِهِم مِنْ [٥] غيرِ المشتقِّ. [[أو في تأويلِهَا]] [٦]، أي: تأويلُ المشتقَّةِ كأَنْ تدلُّ على تشبيه، نحوُ: كَرَّ (١٠٦/و) زيدٌ أسدًا، وبدَتِ الجَاريةُ قمرًا، وتَثنَّتْ غُصْنًا، أي: شجاعًا، ومضيئةً، ومعتدلةً. ويجوزُ تقديرُ (مِثْلَ) [٧] في الجمعِ. وقالُوا: "وَقَعَ المصطرعانِ عِدْلَي عَيْرٍ " [٨]، أَي: مصطحبين اصطحابَ عِدْلَيْ حمارٍ حينَ سقوطِهِمَا [٩]. أَو تدلُّ على مفاعلَةٍ نحوُ: بعتُهُ يدًا بيد [١٠]، أَي مُتَقَابِضَيْنِ، أَو على ترتيبٍ، كـ: ادْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً [١١]، أَي: مترتبينَ [١٢] على الإنفرادِ. ومثَّلَ المؤلِّفُ فيما هوَ في تأويلِ المشتقَّةِ بما ذَكَرَهُ حيثُ قالَ [[نحوُ: هذا بُسرًا أَطيبُ منهُ رُطَبًا]] [١٣]، أَي: هذا مُبَسَّرًا أَطيبُ منهُ مُرَطَّبًا، وهذا تعسُّفٌ شديدٌ، ولا

---

(١) هو ابن عمرون كما تقدم في ق ١٠٤ و.

(٢) في ك: مبكر، وهو تحريف.

(٣) في ك، ي، ل: فيندفع، وهو وجه.

(٤) ينظر شرح شذور الذهب ٣٤٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٤، والهمع ٤/ ٨-٩.

(٥) في ك: في، وهو تحريف.

(٦) ينظر الارتشاف ٢/ ٣٣٤، وأوضح المسالك ٢/ ٢٩٧.

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٠، والهمع ٤/ ١٣.

(٨) المـصطرعان: تثنية مصطرع، وهو من يحاول طرح صاحبه على الارض. والعدل: المثل والنظير، وعـدل العير نصف حمله. والقول في اللسان (صرع) و(عدل). وفيه عدلي بعير. والمثل في كتاب الأمـثال لأبي عبيد ١٣٤ برواية "وقعا كعكمي عير" وأورد محقق الكتاب في الحاشية عن إحدى نسخ التحقيق "وقع المصطرعان عدلي عير" وينظر الارتشاف ٢/ ٣٣٤.

(٩) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٢٩٧-٢٩٨.

(١٠) الكـتاب ١/ ٣٩١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣١، ولباب الإعراب ٣٢٥، والارتشاف ٢/ ٣٣٤.

(١١) الكتاب ١/ ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣١.

(١٢) في ك: مرتبين. وينظر أوضح المسالك ٢/ ٢٩٨-٢٩٩.

(١٣) هـذا مـن امـثلة الكتاب ١/ ٤٠٠ وينظر المقتضب ٣/ ٣٥١، والأُصول ١/ ٢٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٠، ٦١ن وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٧.

يخفى أَنَّ الحالَ في المعنَى خبرٌ عن صاحبِهَا، ولم يَشْتَرِطْ أَحدٌ في الخبرِ كونَهُ مشتقًّا أَو في التأويلِ المشتقِّ. وما ذَكَرَهُ المؤلِّفُ من هذا الشَّرطِ هوَ رأيُ الجمهورِ [(١)]، هوَ المبيِّنُ لذي هيئَة [(٢)]. فكلُّ ما حَصلَ هذه الفائدةَ ودَلَّ عليها، فقد حَصَلَ منهُ المطلوبُ، فلم يُتكَلَّفُ تأويلُهُ بالمشتقِّ [(٣)]. [[والعاملُ في بُسْرًا (أَطيبُ) لا (هذا)، كي لا يتقيَّدَ معنَى الإشارةِ به]] [(٤)]، أي: بالبسرِ مِنْ جهَةِ أَنَّ عاملَ الحالِ يتقيَّدُ بالحالِ، فيلزمُ إِذًا أَنْ لا يكونَ إشارةً إلاَّ في حالَةِ البسريَّةِ، ونحنُ قاطعونَ بأَنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَ على غيرِ ذلكَ، كقولكَ وهوَ رُطَبٌ: هذا بُسْرًا أَطيبُ منهُ رُطَبًا، وكذلكَ لَوْ كانَ بلحًا. [[ولا يؤدِّي]]، أي [(٥)]: وكي لا يُؤدِّي [[إلى تفضيلِ الشيءِ على نفسهِ باعتبارِ حالةٍ واحدةٍ]] [(٦)] وهيَ حالةُ الرُّطبيَّةِ، وهوَ غيرُ معقولٍ [(٧)] لاستحالَةِ كونِ الشَّيءِ الواحدِ مفضَّلاً ومفضَّلا عليه باعتبارٍ واحد. وبيانُ ذلكَ، أَنَّ بُسرًا إذا كانَ معمولاً لاسمِ الإشارةِ كانَ من تَتمَّته [(٨)] {لا من تَتِمَّةِ أَطيب} ولم يبقَ [(٩)] لـــ (أطيبَ) إلاَّ معمولٌ واحدٌ وهوَ (رُطَبًا)، كأَنَّهُ قيلَ: المشارُ إِلَيْهِ في حالِ بسريَّتِه أطيبُ منهُ رُطَبًا، وحينئذ يلزمُ أَنْ تكونَ الأَطيبيَّةُ باعتبارِ حالةٍ واحدةٍ وهيَ حالةُ الرُّطبيَّةِ، ويكونُ [(١٠)] للمشارِ [(١١)] إِلَيْهِ فضلٌ باعتبارٍ واحد، وهوَ غيرُ متأتٍّ كَمَا أَسلفناهُ. [[هُوَ]]، أَي: تأويلُ الحالِ الجامدَةِ بالمشتقَّةِ [[قياسٌ في كلِّ مصدرٍ دَلَّ عليهِ الفعلُ]] [(١٢)]، وذلكَ حيثُ يكونُ المصدرُ في المعنَى نوعًا من أَنواعِ الفعلِ من أَقسامِهِ

---

(١) ينظر شرح العمدة ٤٣١.
(٢) في ل: الهيئة مكان لذي هيئة.
(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٥، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٠. وشرحها للرضي ١/ ٢٠٧.
(٤) (به) ساقطة من ك. وينظر في المسألة: الكتاب ١/ ٤٠٠-٤٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٠-٦١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٥-٣٣٨، ولباب الإعراب، وشرح الكافية للرضي ١/٢٠٨-٢٠٩.
(٥) الواو ساقطة من ل.
(٦) ينظر لباب الإعراب ٣٢٦-٣٢٧.
(٧) في ي: مفضول، وهو تحريف.
(٨) في ك، ي: تتمة هذا، مكان تتمته، وهو وجه. وينظر لباب الإعراب ٣٢٧.
(٩) في ك، ي، ل: يصر، وجه.
(١٠) (ويكون) ساقطة من ك.
(١١) في ل: المشار، وهو تحريف.
(١٢) ينظر لباب الإعراب ٣٢٥.

كالمشيِ والرَّكضِ والعَدْوِ والإسراعِ والبطءِ، بالنسبةِ إلى المجيءِ والإتيانِ [[كـ: أتانَا سرعةً]]، أي: مسرعًا [[دونَ]] أتانَا [[ضحكًا]] فإنَّهُ لا يجوزُ، إذِ الضَّحكُ ليسَ من أقسامِ الإتيانِ، هذا عندَ المبرِّدِ [1]، [[وسيبويهِ (١٠٦/ظ) قَصرَهُ على السَّماعِ]] [2]، وكذا الجمهورُ [3]، وقاسَهُ الإمامُ جمالُ الدين بن مالك [4] وابنُهُ [5] بعدَ أمَّا، نحوُ: أمَّا عِلْمًا فعالمٌ، أي: مَهْمَا يُذْكَرُ شخصٌ في حالِ عِلْمٍ، فالمذكورُ عالمٌ. أو بعدَ خبرٍ شُبِّهَ به مبتدأٌ، نحوُ: زيدٌ زهيرٌ شِعْرًا. أو قُرِنَ بألِ الدَّالةِ على كمالٍ [6]، نحوُ: أنتَ الرَّجلُ عِلْمًا [7]، [[فإنْ تَمَحَّضَ تنكيرُ صاحبِهَا]] نحوُ: جاءَ راكبًا رجلٌ [8] واحترزَ بتمحَّضَ من أنْ تكونَ النكرةُ مختصَّةً بصفةٍ أو نحوِهَا، نحوُ: جاءَني رجلٌ فاضلٌ راكبًا، واشتريتُ من هؤلاءِ كلَّ عبدٍ مؤدَّبًا. [[أو تضمَّنَتْ معنَى همزةِ الاستفهامِ]]، نحوُ: كيفَ جاءَ زيدٌ [9]؟ بدليلِ أنَّهُ يُقالُ في المبدَلِ منهُ: أراكبًا أم ماشيًا؟. [[أو وقعتْ في مثلِ: جاءَ راكبًا الأدْهَمَ صاحبُهُ، وجَبَ تقديمُهَا]] [10]. أمَّا في الصورة الاولى فلأن التأخر موقعٌ في لبس الحال بالصفة [11] في مثل: رأيتُ رجلاً راكباً، والتقديم رافعاً لَهُ، فالتزِمَ فيهِ وفي نحوِ: جاءَ راكبًا رجلٌ [12]، ليجريَ البابُ على سَنَنٍ واحدٍ، وأمَّا في الثانيةِ فللزومُ إخراجِ مَا لَهُ الصَّدرُ عَمَّا يستحقُّهُ لو أُخِّرَ، وأمَّا في الثالثةِ فَلِمَا يلزَمُ من عَوْدِ الضَّميرِ على مؤخَّرٍ لفظًا ورتبةً لو قُدِّمَ صاحبُهُ على الحالِ، فقيلَ: جاءَ صاحبُهُ راكبًا الأدهَمَ، ولِمَا يلزَمُ مِنَ الفصلِ بينَ العاملِ ومعمولِهِ بأجنبيٍّ

---

(١) ينظر المقتضب ٣/ ٢٣٤، ٢٦٨، ٢٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٦، والمساعد ٢/ ١٤.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٥، ولباب الإعراب ٣٢٥.

(٣) ينظر منهج السالك ١٨٨، والارتشاف ٢/ ٣٤٤، والهمع ٤/ ١٤، ١٥.

(٤) التسهيل ١٠٩، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٠، والمساعد ٢/ ١٤.

(٥) شرح الالفية لابن الناظم ١٢٦.

(٦) في ك، ي، ل: الكمال، وهو وجه، والكمال ان يقدر: انت الكامل في حال علم، ينظر المساعد٢ /١٤-١٥.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢١٠.

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٨، والمساعد ٢/ ١٧.

(٩) ينظر لباب الإعراب ٣٢٢.

(١٠) ينظر لباب الإعراب ٣٢٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٤.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٤.

(١٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٨.

لَوْ قُدِّمَ صاحِبُهُ على معمولِ (راكبًا) فقط، فقيلَ: جاءَ راكبًا صاحِبُهُ الأدهَمَ. [[ولا يتقدَّمُ]] الحالُ [[على العاملِ]] فيها [[إنْ كانَ غيرَ فعلٍ]] (١) متصرِّفٍ (٢)، احترازًا من نحوِ: راكبًا أحسِنْ بزيدٍ، فإنَّهُ لا يجوزُ، وقد أهملَ المؤلِّفُ التنبيهَ عليهِ. [[و]] غيرَ [[صفةٍ]] لضعفِ غيرِهِمَا في العملِ، فلا يقوَى على العملِ عندَ تقديمِ المعمولِ، أمَّا لو كانَ العاملُ فعلاً متصرِّفًا نحوُ: راكبًا جاءَ زيدٌ، أو صفةً نحوُ: مُتَّكِئًا زيدٌ جالسٌ (٣)، فإنَّ التَّقديمَ جائزٌ لقوَّتِهِمَا على العملِ مَعَ تقديمِ المعمولِ. [[وقَدْ أُجيزَ تقديمُهَا]]، أَي: تقديمُ الحالِ بحالةِ كونِهَا [[ظرفًا]] بشرط أَهمَلَهُ المؤلِّفُ، وهوَ (٤) كونُ العاملِ أَيضًا ظرفًا كالحالِ على ما صرَّحَ بهِ ابنُ برهان (٥)، وذلكَ لِتَوَسُّعِهِم في الظرفِ، ومثَّلُوهُ بقولِهِم: البُرُّ الكُرُّ منهُ بستين، فالعاملُ في (منْهُ) وهو حالٌ: قولُكَ: بستِّين (٦). [[تشبيهًا للمستقرِّ]] من الظرفِ [[باللَّغوِ]] (٧) منها، وذلكَ أَنَّ الحالَ إذا وقَعَ ظرفًا كانَ مستقرًّا لا محالةَ، لتَعَلُّقِهِ، فأُجيزَ حملُهُ على الظرفِ اللَّغوِ في جوازِ التَّقديمِ على عامله في نحوِ: بزيدٍ مررتُ. [[ولا]] يتقدَّمُ الحالُ [[على صاحبِهَا (١٠٧/و) المجرورِ]] (٨) بالإضافةِ، أَوِ الحرفِ، أمَّا الأوَّلُ فبالاتفاقِ، سواءٌ كانَ المضافُ ناصبًا للمضافِ إِلَيْه محلاً نحوُ: جاءَني (٩) زيدٌ ضاربُهُ أَنَا مكتوفًا، أَوْ لاَ، نحوُ: ﴿ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْراهيمَ حَنيفًا ﴾ (١٠)، لأنَّ الحالَ فرعٌ وتابعٌ لذي الحالِ، والمضافُ إِلَيْهِ لا يتقدَّمُ على المضافِ، فلا يتقدَّمُ فرعُهُ وتابعُهُ أيضًا. وأمَّا

---

(١) ينظر الأُصول ١/ ٢١٨.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٣٢٨، والمساعد ٢/ ٢٨.

(٣) لباب الإعراب ٣٢٢.

(٤) في ك: فهو، وهو تحريف.

(٥) هـو أبو القاسم عبد الواحد بن عمر بن اسحاق بن إبراهيم بن برهان الأسدي العكبري النحوي، لـه شرح اللمع لابن جني، توفي سنة ٤٥٦ هـ. إنباه الرواة ٢/ ٢١٣-٢١٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٢٠-١٢١ وينظر رأيه في شرح اللمع له ١/ ١٣٤.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٥، والمساعد ٢/ ٣١-٣٣.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٣٢٢.

(٨) ينظـر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٣-٧٤٤، ولباب الإعراب ٣٢٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٧، والهمع ٤، ٢٤-٢٦.

(٩) في الأَصل: جاء، وما أَثبتناه من سائر النسخ انسب.

(١٠) النحل ١٢٣، وينظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ٨٤-٨٥.

الثَّاني فسيبويه [١] وأكثرُ البصريينَ على المنعِ للعلَّةِ المذكورَةِ. ونُقِلَ < عَنِ > [٢] ابنِ كيسان [٣] وأَبي علي [٤] وابنِ برهان [٥] الجوازُ [٦]. قالَ ابنُ مالك: يجوزُ ولكنْ على ضعف [٧]. [[ولا حُجَّةَ لابنِ كيسان في]] قولِه تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ [[إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾]] [٨] حيثُ ادَّعَى أَنَّ كافَّةً حالٌ من النَّاسِ، ولا ينتهضُ [٩] تمسُّكُهُ بالآيةِ [[لاحتمالِ أنَّها]]، أَي: (كافَّةً) [[مصدرٌ]] جاءَ على فاعِلِه كاللاَّغيةِ بمعنَى اللَّغوِ، أَي: وما أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَفًّا لِلنَّاسِ عَنِ الشِّرْكِ [١٠].

[[أَو صفةٌ]]، أَي: صفةُ مصدرٍ محذوف، أَي: إِرسالُهُ كافَّةً للنَّاسِ، وهو اختيارُ الزمخشري [١١]. وفي الوجهينِ ضعفٌ، لأَنَّ (كافَّةً) لا تخرجُ عَنِ النَّصبِ على الحاليَّةِ، نحوُ: ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ [١٢]. قالَ ابنُ هشام في المغني: "وتجويزُ الزَّمخشري الوجهينِ، يعني الحالَ عَنِ الفاعلِ والحالَ عَنِ المفعولِ - في ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ [١٣] وَهْمٌ، لأَنَّ كافَّةً مختصٌّ بِمَنْ يعقلُ، ووهمُهُ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا أَرسلنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [١٤] إذ قدَّرَ (كافَّةً) نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ - أَي: إِرسالَةُ

---

(١) في الكتاب٢/ ١٢٤:"... ومن ثم صار مررت قائما برجل لا يجوز، لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل، والعامل الباء.ولو حسن هذا لحسن قائما هذا رجل " وينظر شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧.

(٢) الزيادة من ل، وفي ك، ي: عنه، وهو تحريف.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٨، وأبو الحسن بن كيسان ١٤٨ــ١٥٢.

(٤) شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧، والبحر المحيط ٧/ ٢٨١.

(٥) شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧-١٣٨.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٧، والبحر المحيط ٧/ ٢٨١، والمساعد ٢/ ٢١.

(٧) التسهيل ١١٠، وينظر المساعد ٢/ ٢١.

(٨) سبأ ٢٨. وينظر تفسير الطبري ٢٢/ ٩٦، والكشاف ٣/ ٢٩٠، والبحر المحيط ٧/ ٢٨١.

(٩) في ك: لا ينهض.

(١٠) ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨١، والبحر المحيط ٧/ ٢٨١، ولباب الإعراب ٣٢٢ حاشية ٩.

(١١) الكشاف ٣/ ٢٩٠.

(١٢) التوبة ٣٦. وينظر الكشاف ٢/ ١٨٨-١٨٩.

(١٣) البقرة ٢٠٨. وينظر الكشاف ١/ ٣٥٣.

(١٤) سبأ ٢٨.

كافَّةً [١] - أَشدُّ، لأَنَّهُ أَضافَ إِلى استعمالِه فيما لا يعقلُ إِخراجَهُ عَمَّا التَزَمَ فيهِ من الحاليَّة. ووهمُهُ في خطبةِ المفصَّلِ إِذ قالَ: " محيطٌ بكافَّةِ الأَبوابِ " [٢] أَشدُّ وأَشَدُّ، لإِخراجِهِ إِيَّاهُ عَنِ النَّصبِ البتَّةَ "[٣].

[[أَو حالٌ مِنَ الكافِ، والتَّاءُ للمبالغَةِ]] [٤]، فلا يضرُّ وقوعُهُ حالاً مِنَ المفرَدِ المذَكَّرِ، {و} على هذا التخريجِ اعتمدَ بعضُهُم. وقالَ الرضي: وهو تكلُّفٌ [٥]. [[وسُمِّيَت]] الحالُ [[مُنْتَقلَةً إِنْ لَمْ تُقَرِّرْ ما قبلَهَا وهوَ الغالبُ]][٦]، نحوُ: جاءَ زيدٌ ضاحكًا، وأَقبَلَ مسرعًا، و ﴿ ذَهَبَ مُغَاضِبًا ﴾ [٧]، وهوَ كثيرٌ، لأَنَّ المقصودَ مِنَ الحالِ بيانُ أَنَّ الفِعْلَ صَدَرَ مِنَ الفاعِلِ، أَو تَعَلَّقَ [٨] بالمفعولِ مقيَّدًا بتلكَ الصِّفَةِ، والتقييدُ إِنَّما يفيدُ إِذا كانَ بالصِّفاتِ المتغيِّرَةِ المتبدِّلَةِ، لأَنَّ كونَ الفعلِ صادرًا أَو واقعًا على الصِّفاتِ اللاَّزِمَةِ أَمرٌ معلومٌ. [[ومؤَكِّدَةً إِنْ قَرَّرَتْهُ]]، نحوُ: زيدٌ أَبوكَ عطوفًا [٩]، [[ولَوْ]] كانتْ واقعةً [[بَعْدَ]] جملةٍ [[فعليَّةٍ في]] القولِ [[الأَصَحِّ]] [١٠]، وعلى هذا فتارةً تكونُ (١٠٧/ظ) مؤكِّدةً للعاملِ، نحوُ: ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾ [١١] ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [١٢]، ﴿ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٩٠.

(٢) المفصل ١/ ٨، وينظر شرحه لابن يعيش ١/ ١٧.

(٣) مغني اللبيب ٧٣٢-٧٣٣.

(٤) هــذا رأي الزجاج. ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٧، وأوضح المسالك ٢/ ٣٢٤.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٧، وفيه: تعسف مكان تكلف.

(٦) ينظر الهمع ٤/ ٣٩.

(٧) الأنبياء ٨٧.

(٨) في الأصل: وتعلق، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) ينظـر شـرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٤ ولباب الإعراب ٣٣١، وأوضح المسالك ٢/ ٣٤٥-٣٤٦ والمساعد ٢/ ٤٢.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ٦٠٦، وأوضح المسالك٢/ ٣٤٤، والمساعد٢/ ٤٠-٤١، والهمع ٤/ ٤٠ وما بعدها.

(١١) النمل ١٠ وينظر مغني اللبيب ٦٠٣/ ٦٠٦.

(١٢) التوبة ٢٥. وينظر البحر المحيط ٥/ ٢٤.

مُفْسِدِينَ ﴾ [١]، ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [٢]، ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا ﴾ [٣].
وتارةً تكونُ مؤكِّدَةً لصاحبِهَا، نحوُ: جاءَ القومُ طرًّا [٤]، ونحوُ: ﴿ لَآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [٥]، ونحوُ: ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ والملائِكَةُ وَأُلُو العِلْمِ قائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [٦]، فإنَّ (قائمًا بالقِسْطِ) مؤكِّدَةٌ لمضمونِ كلمةِ (اللهُ) في (شَهِدَ اللهُ)، إذ يفهَمُ منهُ القيامُ بالقِسْطِ [٧]. وبعضُهم مَنَعَ وقوعَ المؤكِّدَةِ إلاَّ بعدَ الجملةِ الاسميَّةِ [٨]، وهوَ القولُ المقابلُ للأَصحِّ، والشواهدُ القرآنيَّةُ وغيرُهَا تَرِدُ عليه.

[[ومقدَّرَةً إنْ لَمْ تقارِنْهُ لاستقبالِهَا]] كمررتُ برجلٍ مَعَهُ صقرٌ صائدًا بِهِ غدًا [٩]، أَي: مقدِّرًا ذلكَ [١٠]، ومنهُ: ﴿... ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [١١]، أَي: مقدِّرينَ خلودَكُم. وجَعَلَ ابنُ هشام[١٢] منهُ: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [١٣] وهوَ كذلكَ بالنسبَةِ إلى مُحَلِّقِينَ [١٤] ومُقَصِّرِينَ لا بالنسبةِ إلى آمنينَ، فإنَّها من قبيلِ المُحَقَّقَةِ لا المقدَّرَةِ. [[ومُوَطِّأَةً إنْ وُصِفَتْ]] مَعَ جمودِهَا [[بمبيِّنِ الهيئَةِ]] [١٥] {نحــوُ}: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [١٦]، ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [١٧]. وأَكثرُ

---

(١) البقرة ٦٠. الأعراف ٤، هود ٨٥، الشعراء ١٨٣، العنكبوت ٣٦. وينظر البحر المحيط ١/ ٢٣١.

(٢) مريم ٣٣. وينظر تفسير القرطبي ١١/ ١٠٥، وشواهد التوضيح ١٦٨.

(٣) النمل ١٩. وينظر البحر المحيط ٧/ ٦٢.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٦٠٦، والهمع ٤/ ٤١.

(٥) يونس ٩٩. وينظر تفسير القرطبي ٨/ ٣٨٥، والبحر المحيط ٥/ ١٩٣.

(٦) آل عمران ١٨.

(٦) ينظر الكشاف ١/ ٤١٧، ومغني اللبيب ٦٠٥.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٤.

(٩) من أمثلة الكتاب ٢/ ٤٩. وينظر دلائل الإعجاز ٢٢٠، ولباب الإعراب ٣٢٩. ومغني اللبيب ٦٠٥-٦٠٦ والهمع ٤/ ٤١.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ٦٠٥-٦٠٦، والهمع ٤/ ٤١.

(١١) الزمر ٧٣. وينظر الكشاف ٣/ ٤١١.

(١٢) مغني اللبيب ٦٠٦.

(١٢) الفتح ٢٧.

(١٤) في الأصل: المحلقين، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٥) ينظر لباب الإعراب ٣٢٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٧-٢٠٨، والهمع ٤/ ٣٩.

(١٦) يوسف ٢. وينظر الكشاف ١/ ٣٠٠.

(١٧) مريم ١٧. وينظر تفسير القرطبي ١١/ ٩١، والبحر المحيط ٦/ ١٠٨.

الجماعةِ [(١)] يقولونَ: مُوَطِّئةٌ بكسرِ الطَّاءِ، على أَنَّهُ اسمُ فاعلٍ، لأَنَّ الحالَ وهيَ الاسمُ الجامدُ وَطأتُ، أَي: مهَّدتُ الطَّريقَ لِمَا هوَ حالٌ في الحقيقةِ من الوصفِ الواقعِ بعدَهَا. وفي اللُّباب: مُوَطَّأَةٌ [(٢)] بصيغةِ اسمِ المفعولِ كَمَا هُنَا. قالَ شارحُهُ صاحبُ العباب: سُمِّيتْ موَطَّأَةً، لأَنَّ ذلكَ الجامدَ وَطَأَ الطَّريقَ وسهَّلَهُ لمَا هوَ حالٌ في الحقيقةِ. وهذا إِنَّما يقتضي كونَهَا مُوَطِّئةً لا مُوَطَّأَةً، لأَنَّ الجامدَ هوَ الحالُ، وقد جُعِلَ مُوَطِّئًا لطريقِ حاليَّةِ الوصفِ الواقعِ بعدَهُ.

[[وقد يكونُ]] الحالُ **[[جملةً]]**، لأَنَّ الغرضَ تقييدُ مضمونِ العاملِ، وهو كما يحصلُ بالمفردِ، يحصلُ بمضمونِ الجملةِ، **[[خبريَّةً]]** [(٣)]، لا إِنشائيَّةً، لأَنَّ تخصيصَ وقوعِ مضمونِ العاملِ بوقتِ مضمونِ الحالِ إِنَّما يكونُ بالخبرِ، إِذ الإِنشاءُ [(٤)] الطلبيُّ - نحو: قُمْ - لا يُتَيَقَّنُ وقوعُ مضمونِهِ، فكيفَ يتخصَّصُ به مضمونُ [(٥)] العاملِ؟ والإِنشاءُ الإِيقاعي [(٦)] كـ: بعتُ، لا ينظرُ فيه إِلى وقتِ يحصلُ فيه [(٧)] مضمونُهُ بل المقصودُ منهُ [(٨)] مجرَّدُ الإِيقاعِ، فإِنْ جُعِلَ حالاً، لَزِمَ أَنْ يكونَ وقتُ وقوعِهِ منظورًا إِلَيْهِ، وهوَ خلافُ وضعِهِ. كذا قرَّرَهُ الرضي [(٩)]. وقالَ الحديثي [(١٠)]: الحالُ وإِنْ كانتْ كخبرِ المبتدإِ في المعنَى، لأَنَّهَا(١٠٨/و) حكمٌ خبريٌّ، إِلاَّ أَنَّها قيدٌ، والقيودُ تكونُ ثابتةً باقيةً مَعَ ما قُيِّدَ بِهَا، والإِنشاءُ لا خارجَ لَهَ، بل يظهرُ معَ اللَّفظِ ويزولُ بزوالِهِ، فلا يصحُّ للقيدِ. وحَكَى ابنُ هشامِ الإِجماعَ على أَنَّ الحاليَّةَ لا تكونُ إِلاَّ خبريَّةً، قالَ: وأَمَّا قولُ بعضِهِم [(١١)] في قولِ القائِلِ [(١٢)]:

---

(١) منهم ابن هشام كما في مغني اللبيب ٦٠٥، وأوضح المسالك ٢/ ٢٩٩.

(٢) في لباب الإعراب ٣٢٧ كتبت هكذا: موطئة. ولعل الدماميني اعتمد على نسخة مكتوبة فيها موطأة.

(٣) ينظر التسهيل١١٣، ولباب الإعراب ٣٢٧، وشرح الكافيةللرضي١/ ٢١١، والمساعد٢/ ٤٣، والهمع٤/ ٤٢.

(٤) في الأصل، ك: الإنشائي، وما أثبتناه من ي، ل.

(٥) في ك: مضمونه، وهو تحريف.

(٦) في ك: الايقاء، وهو تحريف.

(٧) (فيه) ساقطة من ك.

(٨) (منه) ساقطة من ك.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/ ٢١١.

(١٠) تقدمت ترجمته في ق ٩٧ و.

(١١) ذكر السيوطي في الهمع ٤/ ٣٤: أن الأمين المحلِّي جوَّزَ وقوعَ جملة النهي حالاً.

(١٢) بلا عزو في مغني اللبيب ٥١٩، ٧٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ٣٤٧، والهمع ٤/ ٤٣، ونسبه =

اطْلُبْ ولا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ

إنَّ الواوَ للحالِ، وإنَّ (لا) ناهية، فخطأٌ [١]. قلتُ: ويجوزُ أَنْ يريدَ هذا القائلُ أَنَّ جملةَ النَّهي خبرُ مبتدإٍ محذوف، والاسميَّةَ حاليَّةٌ. ووقوعُ الطلبيَّةِ خبرًا للمبتدإِ بالتَّأويلِ غيرُ مستَنْكَرٍ. والمعنَى: اطْلُبْ وأنتَ منهيٌّ عن الضَّجَرِ، ومطلوبٌ منكَ تركُ الضَّجَرِ، فلا خطأٌ في كونِ الواوِ للحالِ و(لَا) ناهيةٌ. فإِنْ قلتَ: فما الحاملُ على جعلِهَا حاليَّةً؟ قلتُ: الظاهِرُ أَنَّ حالةَ النَّهيِ عَنِ الضَّجَرِ إِنَّما تكونُ حيثُ تظهرُ مخايلُ الفتورِ، وإماراتُ الكسلِ، فإذا أُمِرَ بالطَّلبِ في هذِهِ الحالةِ التي قد يعذرُ مَعَهَا في التَّرْكِ، كانَ أمرُهُ بالطَّلبِ عندَ عدمِهَا، وهيَ حالةُ النَّشاطِ من بابِ الأَوْلَى. على أَنِّي أَقولُ: **إذا كانتِ الجملةُ الحاليَّةُ في المعنَى كخبرِ المبتدإِ [٢] وكونُهَا قيدًا للعاملِ لا ينافي ذلكَ. وقد صرَّحَ مولانا سعد الدين التفتازاني في شرحِ التلخيصِ [٣] في قولِ أَبِي النَّجمِ [٤]:**

مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ   جَذبُ اللَّيالي أَبطِئِي أَو أَسْرِعِي

بأَنَّ قولَهُ: أَبطئِي أو أَسرعِي حالٌ من اللَّيالي على تقديرِ القولِ، وكونَ الأَمرِ بمعنَى الخبرِ، عينُ ما قلناهُ.

[[فَمُثْبَتُ]] الفعلِ [[المضارعِ]] يُرْبَطُ [[بالضميرِ وحدَهُ]] [٥] مثلُ: ﴿ لا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ [٦]، أَي: لا تعطِ حالَ كونِكَ تعدُّ ما تعطيهِ كثيرًا [٧]. ويمتنعُ الواو، لأَنَّهُ على وزنِ اسمِ الفاعلِ{لفظًا} وبتقديرِهِ معنًى، فَأُلْحِقَ بِهِ في امتناعِ دخولِ الواوِ عليه. وقيلَ: إِنَّما امتنعتْ لمشابَهَةِ المضارعِ المُثْبَتِ للحالِ المفردَةِ في المقارنَةِ والتَّجدُّدِ [٨]،

=

الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ١/ ٣٨٩، إلى بعض المولدين. وعجز البيت:

فآفةُ الطَّالبِ أَن يَضْجَرَا

(١) مغني اللبيب ٥١٩، وأوضح المسالك ٢/ ٣٤٦-٣٤٧.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩١، ومغني اللبيب ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٦.

(٣) شرح التلخيص ١/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٤) ديوانه ١٣٣. وهو من شواهد التلخيص ٤٨.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٣٢٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١١، ٢١٢.

(٦) المدثر ٦.

(٧) ينظر الكشاف ٤/ ١٨١.

(٨) في ل: والتجرد، وهو تحريف.

فكما لا يدخلُ [(١)] الواوُ في مثلِ: جاءَ زيدٌ راكبًا، لا يدخلُ في مثلِ: جاءَ زيدٌ يركبُ. واعتُرِضَ بأنَّ الحالَ الذي يدلُّ عليهِ المضارعُ هوَ زمانُ التَّكلُّمِ، والحالُ التي نحنُ بصددِهَا وهيَ المقيِّدَةُ للعاملِ يجبُ أَنْ تكونَ مقارِنَةً لمضمونِ عامِلِهَا ماضيًا أو حالاً أو مستقبلاً، فلا دخلَ إذًا للمضارعِ في المقارَنَةِ، فلا يستقيمُ التعليلُ المذكورُ. **[[ونحوُ: قمتُ وأَصكُّ وجهَهُ]]** [(٢)] محمولٌ **[[على حذفِ المبتدإ]]** وهذا جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، هوَ أنَّ أَصكُّ (١٠٨/ظ) مضارعٌ مثبتٌ وقعَ حالاً مَعَ أَنَّهُ ليسَ بالضميرِ وحدَهُ بل [(٣)] دخلتِ الواوُ أَيضًا. وقد عرفتَ الجوابَ، وهوَ إنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الفعليَّةَ حالٌ، بل هيَ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، والاسميَّةُ هيَ الحالُ. ويمكنُ الجوابُ بطريقٍ آخَرَ، فيُقَالُ كما ذَهَبَ إِلَيْهِ الجرجانيُّ [(٤)]: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الواوَ للحالِ، بل هيَ للعطفِ، والأَصلُ: قمتُ وصَكَكْتُ [(٥)]، فلا حَذْفَ، وإنَّما عُدِلَ مِنَ اللَّفظِ الماضي إلى المضارعِ لحكايةِ الحالِ الماضيةِ، ومعناهَا [(٦)]: أَنْ تفرضَ ما كانَ واقعًا في الزَّمانِ الماضي واقعًا في هذا الزَّمانِ الحالي، فَتُعَبِّرُ عنهُ بلفظِ المضارعِ. **[[و]]** الجملةُ **[[الاسميَّةُ]]** تُرْبَطُ **[[بالواوِ والضَّميرِ]]** [(٧)]، جميعًا، اعتناءً بشأنِ الرَّبطِ من حيثُ ظهورُ الاستئنافِ فيها، فحسنُ زيادةِ رابطٍ نحوُ: ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [(٨)]. **[[أو بالواوِ]]** [(٩)] فقط، نحوُ: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ونحنُ عُصْبَةٌ ﴾ [(١٠)] إجراءً لَهَا [(١١)] مجرَى الظرفِ، إذ الحالُ شبيهةٌ [(١٢)] في المعنَى بِهِ، فكما جازَ إخلاءُ

---

(١) في الأَصل: فلما وما أَثبتناه من سائر النسخ، وهو اقرب للسياق.

(٢) دلائـل الإعجاز ٢٠٦، وورد المثال في شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٢، والارتشاف ٢/ ٣٦٧، والمساعد ٢/ ٤٦ برواية: قمت وأصك عينه.

(٣) في ك: بان.

(٤) ينظر دلائل الإعجاز ٢٠٦.

(٥) في ك: وضحكت، وهو تحريف.

(٦) في ك: ومعناه.

(٧) ينظـر لـباب الإعراب ٣٢٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١١، والارتشاف ٢/ ٣٦٥، ومغني اللبيب ٦٥٦. وأوضح المسالك ٢/ ٣٥٠، والمساعد ٢/ ٤٥.

(٨) النساء ٤٣. وينظر الكشاف ١/ ٥٢١٨.

(٩) ينظر لباب الإعراب ٣٢٧، ومغني اللبيب ٦٥٦، وأوضح المسالك ٢/ ٣٥٠.

(١٠) يوسف ١٤. وينظر الكشاف ٢/ ٣٠٦.

(١١) في ك: أجراها، بدلا من: إجراء لها.

(١٢) في الأَصل: شبيهته، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

الظرف عَنِ الضميرِ جازَ إخلاؤُهَا عَنْهُ. ولا شَكَّ أَنَّ معنَى الآيةِ: لَئِنْ أَكَلَهُ الذئبُ حالَ كونِنا [١] عصبةً. وقد عرفتَ أَنَّ مثلَ هذهِ الحالِ تَرِدُ عليهم، لأنَّها ليستْ لبيانِ هيئةِ فاعلٍ ولا مفعولٍ، بل هيَ بيانُ هيئةِ زمنِ الفعلِ. وسبَقَ [٢] الجوابُ عن ذلكَ أَنَّ بيانَ هيئةِ الصاحبِ {فيها} ثابتٌ بالتَّأويلِ [٣]، فيُتَأَوَّلُ [٤] هنا بأَنْ يقالَ: المعنَى: لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ (غيرَ ملتفت إلى تَعَصُّبِنَا لَهُ، إِنْ جعلتَ الحالَ مِنَ الفاعِلِ، أَوْ يقالُ: المعنَى: لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئبُ [٥] محفوظًا بِنَا أَو بِتَعَصُّبِنَا لَهُ، إنْ جعلتَ الحالَ مِنَ المفعولِ. وقد نازعَ بعضُ المتأخرينَ في كونِ الواوِ والضميرِ ما يعيِّنُ الرَّبطَ على معنَى الحاليَّةِ، فإنَّكَ إذا قلتَ: جاءَ زيدٌ وقد ضَحِكَ، احتملَ أَنْ تكونَ الجملةُ الثانيةُ حالاً، وأَنْ تكونَ معطوفةً.[[أَو بالضَّميرِ]] وحدَهُ [٦]، نحوُ: كلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ [٧]، [[معَ أَنَّهُ]]، أَي: الاكتفاءُ بالضميرِ في الاسميَّةِ الحاليَّةِ [[غيرُ أَوْلَى]]، والمشهورُ أَنَّ الأمرينِ جائزانِ، وأَنَّهما فصيحانِ [٨]، وذهبَ الفراءُ [٩] إلى أَنَّ تَرْكَ الواوِ نادرٌ، وتبعَهُ الزمخشري قائلاً: إنَّ التَّرْكَ قليلٌ [١٠]، وابنُ الحاجبِ قائلاً إنَّهُ ضعيفٌ [١١]. والمؤلِّفُ عبَّرَ بأَنَّهُ غيرُ أَوْلَى. والكتابُ العزيزُ شاهدٌ بخلافِ ذلكَ كلِّه، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [١٢] وقالَ اللهُ تعالى: ﴿ واللهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ [١٣] إلى غيرِ ذلكَ مِنَ الآيِ [١٤]. فإنْ قلتَ: قد قالَ الزمخشري (١٠٩/و) في

---

(١) في ك: حين وكونه، وفي ي: خبر كونها، وفي ل: حين كوننا. كله تحريف.

(٢) في ك: ويمكن.

(٣) ينظر ق ١٠٥ ظ.

(٤) في ل: فتأول، وهو وجه.

(٥) من (غير ملتفت.. إلى الذئب) ساقطة من ك.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٥، ولباب الإعراب ٣٢٧، ومغني اللبيب ٦٥٦.

(٧) ينظر الكتاب ١/ ٣٩١، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ١٦٥.

(٨) التسهيل ١١٢، والارتشاف ٢/ ٣٦٦، والمساعد ٢/ ٤٥-٤٦، والهمع ٤/ ٤٦، ٤٧.

(٩) منهج السالك ٢١١، والمساعد ٢/ ٤٦، والهمع ٤/ ٤٧.

(١٠) في ك، ي، ل: خبيث، وينظر المفصل ١/ ١٨٥، وشرحه لابن يعيش ٢/ ٦٥، والارتشاف ٢/ ٣٦٦، والهمع ٤/ ٤٧.

(١١) شرح الكافية لابن الحاجب ٤١، وشرحها للرضي ١/ ٢١١، ٢١٢.

(١٢) البقرة ٣٦، والأعراف ٢٤.

(١٣) الرعد ٤١.

(١٤) ينظر مغني اللبيب ٦٥٦.

الأُولى: إنّ الاسميَّةَ حالٌ، أَي: متعادين [(١)]، وفي الثانيةِ كأَنَّهُ قيلَ: واللهُ يحكُمُ نافذًا حكمُهُ، كما تقولُ: جاءَني زيدٌ لا عمامةَ على رأسِهِ ولا قلنسوةَ، تريدُ: حاسرًا [(٢)] فلعلَّ مرادَهُ الاكتفاءُ من الاسميَّةِ بالضميرِ إِنَّما هوَ في جملةٍ يمكنُ أَنْ يُنْتزَعَ [(٣)] منْ طَرَفَيْهَا هيئةٌ تدلُّ عليها بمفردٍ [(٤)]، فلا يردُ عليه [(٥)]؟ قلتُ: كذا قالَ اليمني، وأَشارَ إِلَيْهِ الطِّيبي [(٦)]، وفيهِ نظرٌ، فقد صرَّحَ في المفصَّلِ [(٧)] بالشذوذِ في قولِهِم: كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلى فِيَّ، مَعَ إِمكانِ الانتزاعِ المذكورِ، إِذ المعنَى: كَلَّمْتُهُ مشافِهًا. [[أَوْ]] مَعَ أَنَّهُ [[غيرُ جائزٍ لا على]] الرأيِ [[المشهورِ]]، بل على ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الزمخشري. وقالَ الشيخُ أَبو حيَّان: إِنَّهُ رجَعَ عنهُ [(٨)]. [[وقد يَحْسُنُ]] الضميرُ وحدَهُ في الجملةِ الاسميَّةِ [[لدخولِ حرفٍ على المبتدإِ]] على ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الشيخُ عبدُ القاهر الجرجاني [(٩)] كقولِه [(١٠)]:

فَقُلتُ عَسَى أن تُبْصِريني كأَنَّما بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأَسودُ الحَوارِدُ

فَبَنِيَّ الأُسودُ: جملةٌ اسميَّةٌ حالٌ من مفعولِ تُبْصِرِيني، والمُحَسِّنُ لتركِ الواوِ فيها دخولُ (كأَنَّما) على بَنِيَّ، كي لا يتوارَدُ على الجملةِ حرفانِ. وحَوَالَيَّ: ظرفُ مكانٍ مستقرٌّ حالٌ من بَنِيَّ، والعاملُ ما دَلَّ عليهِ (كأَنَّما) من معنَى الفعلِ. والحَوارِدُ: جمعُ حارِدٍ، اسم

---

(١) الكشاف ٢/ ٧٣.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٦٤.

(٣) في الأَصل: يتنزع، وفي ي: ينزع، وما أَثبتناه من ك، ل.

(٤) في ك: المفردة.

(٥) في ل: فلا ترد الايتان عليهن وهو وجه.

(٦) هو شرف الدين الحسن بن محمد بن عبد الله، من علماء الحديث والتفسير، صنف شرح الكشاف وغيره، توفي سنة ٧٤٣هـ. بغية الوعاة١/ ٥٢٢-٥٢٣، وشذرات الذهب ٦/ ٣٧، والأعلام٢/ ٢٨٠.

(٧) المفصل ١/ ١٨٥، وينظر شرحه لابن يعيش ٢/ ٦٥.وينظر شواهد التوضيح ٢٥٠.

(٨) منهج السالك ٢١١، وفي المساعد ٢/ ٤٦: "..... وقول الفراء إنَّ الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذ، قول ضعيف، لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وغيره، والزمخشري وافقه، ولكنه في الكشاف رجع إلى قول الجمهور".

(٩) دلائل الإعجاز ٢١١، والتلخيص ٢٠٦، ٢٠٨.

(١٠) الفرزدق، ديوانه ١/ ١٧٢ برواية: فإني عسى أن تبصريني كأنما بنيّ حواليَّ الأُسودُ اللوابدُ والبيت في دلائل الإعجاز ٢١١، والتلخيص ٢٠٨.

فاعل من حَرَدَ إذا غضبَ [١]، كخيلٍ صواهلٍ، ونجومٍ طوالعٍ. [[أوْ لوقوعِ الجملةِ]] الاسميَّةِ [[بعدَ مفردٍ]]، فهذا أيضًا من مُحَسِّناتِ تركِ الواوِ عندَ عبدِ القاهر [٢]، سواءٌ كانَ وقوعُهَا بعدَ المفرَدِ ملتبسًا [[بعطفٍ]] كما في قولِهِ تعالى: ﴿ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [٣]، فإنَّ (بَيَاتًا) مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، بمعنَى بائتينَ [٤]، وهوَ مفردٌ وقعتْ بعدَهُ الجملةُ الاسميَّةُ، فَحَسُنَ تَرْكُ الواوِ منها، استثقالاً لاجتماعِ حرفي عطفٍ في الصورةِ. [[أوْ غيرِهِ]] يعني: أو كانَ ملتبسًا بغيرِ عطفٍ كما في قولِهِ [٥]:

واللهُ يُبقيكَ لَنَا سالمًا بُرْدَاكَ تبجيلٌ وتَعْظِيمُ

فقولُهُ: (بُردَاكَ تبجيلٌ) اسميَّةٌ حاليَّةٌ وقعتْ بعدَ المفرَدِ بغيرِ الواوِ، وحَسَّنَ تَرْكَهَا ما قد يتوهَّمُ من عطفِ الجملةِ على المفردِ [٦]. [[و]] الجملةُ [[الباقيةُ]] وهيَ الفعليَّةُ ذاتُ المضارعِ المنفي، والماضويةُ مثبتةً أَو منفيَّةً [[بِهِمَا]]، أَي: بالواوِ والضميرِ، [[أو بأَحَدِهِمَا]] فأَنتَ بالخيارِ. وهذا موافقٌ لِمَا في الكافيةِ [٧] واللُّبابِ [٨]، ويلزمُ عليه صحَّةُ: جاءَ زيدٌ لَمْ يَضْحَكْ. وقد قالَ الأَندلسي [٩]: " المضارعُ المنفيُّ بلم (١٠٩/ظ) لابُدَّ فيه من الواوِ كانَ مَعَ الضميرِ أَوْ لاَ ". قالَ الرضي: " ولعلَّ ذلكَ لأَنَّ نحوَ: لم يضرِبْ، ماضٍ معنًى، كما أَنَّ (ضَرَبَ) ماضٍ لفظًا، فكما أنَّ (ضَرَبَ) لمناقضتهِ للحالِ ظاهرًا احتاجَ إِلى (قد) المقرِّبَةِ لَهُ إِلى الحالِ لفظًا أَو تقديرًا، كذلكَ (لم يضرِبْ) محتاجٌ إِلى الواوِ التي هيَ علامةُ الحاليَّةِ لَمَّا لَمْ يصحَّ معَهُ (قد)، لأَنَّ (قد) لتحقيقِ الحصولِ و(لَمْ) للنَّفي " [١٠]. قلتُ: وجمهورُ النُّحاةِ على أَنَّ المضارعَ المنفيَّ بـــ (لا) كالمثبتِ فلا يدخلُهُ الواوُ. وكلامُ

---

(١) اللسان (حرد).

(٢) دلائل الإعجاز ٢١١.

(٣) الأعراف ٤.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٧١-٣٧٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٨٢، والكشاف ٢/ ٦٦.

(٥) ابن الرومي، ديوانه ٦/ ٢٣١٥. والبيت في دلائل الإعجاز ٢١١-٢١٢، والتلخيص ٢٠٩.

(٦) ينظر دلائل الإعجاز ٢١٢.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٢١١.

(٨) لباب الإعراب ٣٢٧-٣٢٨.

(٩) ينظر قول الأندلسي هذا في شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٢-٢١٣.

(١٠) شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٣.

المؤلِّفِ يقتضي خلافَهُ، كما اقتضاهُ كلامُ المفصَّلِ [(١)] والكافية [(٢)] واللُّباب [(٣)]. فإنْ قلتَ: {قد} يدلُّ لِمَنْ جوَّزَ دخولَ الواوِ قراءةُ ابنِ ذكوان [(٤)]: " فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ " [(٥)] بالتخفيفِ؟ قلتُ: هيَ عندَ المانعينَ مؤوَّلةٌ بِمَا أُوِّلَ بِهِ (قمتُ وأَصكُّ وجهَهُ) من تقديرِ مبتدإٍ [(٦)]. [[لكنْ كثُرَ الواوُ في نحوِ: جاءَ زيدٌ وعلى كتفه سيفٌ]] [(٧)]، مِمَّا كانَ الخبرُ فيهِ ظرفًا مقدَّمًا. وهذا الكلامُ معترَضٌ من وجهين: أَمَّا الأَوَّلُ فلا معنًى للاستدراكِ في هذا المقامِ، لأَنَّهُ بصددِ ذكْرِ ما بقيَ من الجملِ، والاسميَّةُ قد تقدَّمَتْ، فليستْ مِمَّا بقيَ، بل مِمَّا ذَهَبَ، وأَمَّا ثانيًا، فلأَنَّ التفصيلَ بينَ كونِ الخبرِ ظرفًا مقدَّمًا أو غيرَهُ، إِنَّما أوهمَهُ كلامُ صاحبِ التَّلخيصِ [(٨)]، نقلاً عن الجرجاني، وهوَ عكسُ ما في المتنِ، فقالَ: يكثُرُ فيهِ تركُ الواوِ [(٩)]. وقد صرَّحَ الشيخ عبد القاهر بأَنَّهُ ينبغي أَنْ يُقَدَّرَ هنا (خصوصًا كون الظرفِ في تقديرِ اسمِ الفاعلِ لا الفعلِ [(١٠)]. وكأَنَّهُ اختارَ تقديرَهُ هنا) [(١١)] بذلكَ، لأَنَّ [(١٢)] فيهِ رجوعَ الحالِ إِلى أَصلِهَا مِنَ الإِفرادِ، فلذلكَ كَثُرَ مجيئُهَا بغيرِ واوٍ. فإذَنْ هذا القسمُ عندَهُ ليسَ بجملةٍ، فليسَ قسمًا من الجملةِ الاسميَّةِ، فيكونُ ما أوهمَهُ كلامُ صاحبِ التلخيصِ من أَنَّ الجرجاني يفصِّلُ في الجملةِ الاسميَّةِ غيرُ صحيحٍ. [[وامتنعَ]] الواوُ [[في المؤكِّدةِ]] لتمامِ [(١٣)] تعلُّقِهَا بصاحبِهَا وشدَّةِ ارتباطِهَا بِهِ، فلم يحتجْ إِلى الواوِ الرابطِ. [[ووجَبَ (قد) ولو تقديرًا في مثبتِ الماضي]] [(١٤)]. أَمَّا (قد) المذكورةُ فكما في قولِهِ: ﴿ وَمَا

---

(١) المفصل ١/ ١٨٥، وينظر شرحه لابن يعيش ٢/ ٦٥.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢١١. (٣) لباب الإعراب ٣٢٨.

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن بشر القرشي الفهري، الدمشقي، شيخ الإقراء بالشام. توفي سنة ٢٤٢هـ، غاية النهاية ١/ ٤٠٤ وتنظر قراءته في التيسير ١٢٣.

(٥) يونس ٨٩. وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص: "فاستقيما ولا تتبعانِّ" بالتشديد.

(٦) ينظر التلخيص ٢٠٠-٢٠١، والارتشاف ٢/ ٣٦٧، والمساعد ٢/ ٤٦-٤٧.

(٧) ينظر دلائل الإعجاز ٢٠٢، والإيضاح في علوم البلاغة ١/ ١٧٩.

(٨) هو الإمام جلال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني تنظر ترجمته في مقدمة الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٦٨-٦٩.

(٩) التلخيص ٢٠٧-٢٠٨. (١٠) دلائل الإعجاز ٢١٤.

(١١) من (خصوصا... إلى... هنا) ساقطة من ك. (١٢) في ل: لأنه.

(١٣) في الأصل: لاتمام، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٤) ينظر الأصول ١/ ٢١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥، ومنهج السالك ١٤، والجنى الداني ٢٧٠، وينظر البرهان للزركشي ٤/ ٤٧.

لَنا أَلاَّ نَتَوَكَّلُ على اللهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا ﴾ [١]، ﴿ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ في سَبِيلِ اللهِ وقد أُخْرِجْنَا مِنْ دِيارِنَا وأَبْنَائِنَا ﴾ [٢]، وأَمَّا المُقَدَّرَةُ فَكَمَا في قولِهِ تعالى: ﴿ هذه بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [٣]، وقولِهِ: ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم ﴾ [٤] هذا مذْهَبُ الفرَّاءِ [٥] والمبرِّدِ [٦] وأَبي علي [٧] وجماعةٍ من المتأخرينَ [٨] كالزمخشري [٩] (١١٠/و) وابنِ الحاجب [١٠]، وذهَبَ الأَخفشُ والكوفيون [١١] إلى أَنَّهُ لا حاجةَ إلى تقديرِ (قد) حيثُ تفقدُ لفظًا لكثرةِ وقوعِ الماضويةِ حالاً بدونِ قَدْ، والأَصلُ عدمُ التَّقديرِ، لاسيَّمَا فيما كَثُرَ استعمالُهُ.

وَوَجَّهَ بعضُهُم القولَ الأَوَّلَ بأَنَّ (قد) إنَّما اشتُرِطَتْ لتقرِّبَ [١٢] الماضي من الحالِ [١٣]، فصلحَ إذ ذاكَ [١٤] لوقوعِهِ حالاً. قالَ الشريفُ الجرجاني في شرحِ المفتاحِ: " وهذا منظورٌ فيه، لأَنَّ (قد) تُقَرِّبُ الماضي من الحالِ، بمعنَى الحاضرِ الذي هوَ زمانُ التَّكَلُّمِ لا بمعنَى ما يبيِّنُ كيفيَّةَ الفعلِ، فإِنَّ الحالَ بهذا المعنَى الذي كلامُنَا فيه على حسبِ عاملِهَا، قد يكونُ ماضيًا وقد يكونُ حالاً وقد يكونُ مستقبلاً كما لا يخفَى، فما ذَكَرَهُ [١٥] غلطٌ نشأَ من اشتراكِ لفظِ الحالِ. والجوابُ: أَنَّ الأَفعالَ إذا وقعتْ قُيُودًا لِمَا لَهُ اختصاصٌ بأَحدِ الأَزمنَةِ [١٦] كانَ

---

(١) إبراهيم ١٢، وينظر تفسير القرطبي ٩/ ٣٤٨.

(٢) البقرة ٢٤٦. وينظر مغني اللبيب ٢٢٩.

(٣) يوسف ٦٥. وينظر مغني اللبيب ٢٢٩.

(٤) النساء ٩٠. وينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٧، ومغني اللبيب ٢٢٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤، ٢٨٢، وينظر البرهان للزركشي ٤/ ٣٠٦.

(٦) المقتضب ٤/ ١٢٣-١٢٥.

(٧) المقتصد ٢/ ٩١٣، ٩١٥.

(٨) ومنهم ابن عصفور والآبذي والجزولي. ينظر منهج السالك ٢١٤، والهمع ٤/ ٤٩.

(٩) الكشاف ١/ ٥٥٢، والمفصل ١/ ١٨٥، وينظر شرحه لابن يعيش ٢/ ٦٥.

(١٠) شرح الكافية للرضي ١/ ٢١١.

(١١) ينظر الإنصاف مسألة (٣٢) ١/ ٢٥٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٦-٦٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١٣، ومنهج السالك ٢١٤، ومغني اللبيب ٢٢٩، والهمع ٤/ ٤٩-٥٠.

(١٢) في ك: لتقريب.

(١٣) ينظر مغني اللبيب ٢٢٨.

(١٤) في الأَصل: ذلك، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٥) اي الموجه المذكور.

(١٦) بعدها ي ل: الثلاثة، وهو وجه.

مضيَّهَا [١] واستقبالَهَا [٢] وحاليَّتَهَا بالقياسِ إلى [٣] ذلكَ المقيَّدِ لا إلى زمانِ المتكلِّمِ [٤]، كما إذا وقعتْ مطلقةً مستعملةً في معانِيهَا الأَصليَّةِ، ولا استبعادَ [٥] في ما ذكرناهُ. فإنَّهم قد صرَّحُوا بأَنَّ ما بعدَ حتَّى قد يكونُ مستقبلاً بالقياسِ إلى ما قبلَهَا وإنْ كانَ ماضيًا بالنسبةِ إلى زمانِ التَّكلُّمِ [٦]. وعلى هذا إذا قلتَ: جاءَني زيدٌ رَكِبَ، فُهِمَ منهُ تقدُّمُ الرُّكوبِ [٧] على المجيءِ، فلا يُقارِبُ [٨] الحالُ عاملَهَا، وإذا قلتَ: قد رَكِبَ، فُهِمَ قربُهُ [٩] إلى زمانِ المجيءِ، فيُفْهَمُ مقاربتُهُ [١٠] إيَّاهُ، كأَنَّ ابتداءَ الرُّكوبِ كانَ متقدِّمًا، إلاَّ أَنَّهُ قارَبَ [١١] المجيءَ في الدَّوامِ. وإذا [١٢] قلتَ: جاءَني زيدٌ يَرْكَبُ دَلَّ على تقاربِهما [١٣]، وحينئذٍ تظهرُ صحَّةُ كلامِ القومِ في هذا المقامِ وفي وجوبِ تجريدِ الجملةِ عن علامةِ [١٤] الاستقبالِ كالسِّينِ وسوفَ وإنْ، إذ لو صدِّرَتْ بها تبادَرَ منها كونُهَا مستقبلةً بالقياسِ إلى عاملِها. وأَمَّا ما يُقالُ مِنْ أَنَّهُم استَبْشَعُوا أَنْ يقعَ الماضي الصرفُ حالاً بهذا المعنَى الذي نحنُ بصدَدِهِ للتنافي بينَ [١٥] الماضي والحالِ، بمعنًى آخَرَ - أَعني زمانَ التَّكلُّمِ، فاحتيجَ إلى إدخالِ (قد) المُقرِّبِ إلى الحالِ لِتُكسَرَ [١٦] سَوْرَةُ ذلكَ [١٧] التَّنافي، فيزولُ [١٨] الاستبشاعُ -

---

(١) في ي: ماضيها، وهو وجه.
(٢) في الأَصل: واستقباليتها، وما أَثبتناه من سائر النسخ.
(٣) في ك، ي: على.
(٤) في ك: المتكلم، وهو تحريف.
(٥) في ك: والاستبعاد، وهو تحريف.
(٦) ينظر مغني اللبيب ١٧٠، والهمع ٤/ ١١٤.
(٧) في ك: الراكب وهو تحريف.
(٨) في الأَصل، ل: يقارن، وهو تحريف، وما أَثبتناه من ك، ي.
(٩) في ل: قربه، مكان، فهم قربه.
(١٠) في الأَصل: ل: مقارنته، وهو تصحيف، وما أَثبتناه من ك، ي.
(١١) في الأَصل: ل: قارن، وهو تصحيف، وما أَثبتناه من ك، ي.
(١٢) في الأَصل: فاذا، وما أَثبتناه من سائر النسخ.
(١٣) في الأَصل، ل: تقارنهما، وهو تصحيف، وما أَثبتناه من ك، ي.
(١٤) في ي: علاقة، وهو تحريف.
(١٥) في الأَصل: من، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.
(١٦) في ك: التكسير: وهو تحريف، وفي ل: التنكسر، وهو وجه.
(١٧) في ك: ذاك، وهو وجه.
(١٨) (التنافي فيزول) ساقطة من ك.

فَممَّا [1] لا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ذو طبعٍ سليمٍ ". إلى هنا كلامُهُ. وأَقولُ: أَشارَ بهذا القولِ الذي لا يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ إلى ما وَقَعَ للرضي في شرحِ الكافيةِ [2]. وأَمَّا ما قرَّرَهُ هوَ وارتضاهُ وإِنْ كانَ بعضُهُ مأَخوذًا من كلامِ التفتازاني في حاشيةِ الكشاف [3]، فلي فيهِ (١١٠/ظ) نظرٌ، وذلكَ أَنَّ غايةَ ما قالَهُ بعدَ اللَّتيَّا والَّتي [4]: أَنَّ (قد) قَرَّبَتْ الماضي الواقعُ قيدًا من زمانِ العاملِ، فَفُهِمَتْ مقاربتَهُ لَهُ، ولَمْ يُقِمْ دليلاً على فَهْمِ المقارنَةِ [5] وهيَ المطلوبةُ لا ما ذَكَرَهُ مِنَ التَّقريبِ المشارِ إِلَيْه، وهوَ لا يدلُّ على ذلكَ بوجْه. وقد يُورَدُ عليهِ مثلُ: جاءَني زيدٌ لم يضحَكْ، إِذ يقتضي [6] تقريرُهُ [7] أَنَّ معنَى [8] هذا الفعلِ الواقعِ قيدًا بالنسبةِ إلى المقيَّدِ وهوَ جاءَ، فَيُفْهَمُ منهُ تَقَدُّمُ عدمِ الضَّحِكِ على المجيءِ، فلا تقارِنُ الحالُ عاملَهَا. وجوابُهُ: أنَّ النَّافي في [9] هذا المثالِ ونحوِهِ وإِنْ دَلَّ على انتفاءٍ متقدِّمٍ، لكنَّ الأَصلَ استمرارُ ذلكَ الانتفاءِ حتَّى تظهرَ قرينةُ انقطاعِه، نحوُ: لَمْ يَضْحَكْ أمسِ ولكنَّهُ ضَحِكَ اليومَ. والفرضُ [10] عدمُ هذهِ [11] القرينةِ. فإِذاً الاستمرارُ الذي هوَ الأَصلُ سالِمٌ عَنِ المعارِضِ، فتحصلُ الدَّلالةُ على المقارنَةِ، فجازَ بهذا الاعتبارِ وقوعُهُ حالاً، وهذا بخلافِ الماضي المثبتِ، فإِنَّ وَضْعَ الفعلِ الماضي على إِفادةِ التَّجَدُّدِ من غيرِ أَنْ يكونَ الأَصلُ استمرارَهُ [12]. فلذلكَ قالَ مَنْ {قالَ} يحتاجُ إِلى (قد) المقرِّبةِ مِنَ الحالِ، لِتُفْهَمَ [13] < منهُ > [14] المقارنَةُ. وقد عرفتَ ما عليهِ. والظاهرُ مذهبُ الأَخفش والكوفيين في

---

(١) في ي: عما، وهو تحريف.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٢.

(٣) حاشية الكشاف للتفتازاني ورقة ٢٦٦.

(٤) مثلا يضرب للشدة. مجمع الامثال١/ ١٢٥، وينظر الكتاب٢/ ٣٤٧، ٣/ ٤٨٨، ونوادر أبي زيد ٣٧٥.

(٥) في ي: المقاربة، وهو تصحيف.

(٦) في ي، ل: مقتضى، وهو وجه.

(٧) في ك، ي: تقديره، وهو تحريف.

(٨) في ل: مضي، وهو تحريف.

(٩) (في) ساقطة من ي.

(١٠) في ك: والغرض، وهو تحريف.

(١١) في الأَصل: هذا، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) في الأَصل: الاستمرار وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٣) في ك، ي، ل: ليفهم، وهو وجه.

(١٤) الزيادة من ك، ي.

المسألةِ [١]. والمقارنَةُ [٢] مفهومةٌ بدلالَةِ سياقِ الكلامِ على الحاليَّةِ، ولا حاجةَ إلى تكلُّفِ شيءٍ من تلكَ التعليلات. فإنْ قلتَ: لا شَكَّ في جوازِ اقترانِ الماضي المثبتِ بقَدْ إجماعًا، وعندَ وجودِهَا يلزمُ أَنْ يكونَ الماضي قريبًا من الحالِ، فيشكلُ كلامُ الكوفيين ومَنْ وافَقَهُم، لوجودِ التَّدافُعِ في مثلِ: جاءَ زيدٌ وَقَدْ رَكِبَ. إذ وقوعُهُ حالاً يقتضي مقارنتَهُ [٣] للعاملِ الماضي، وقد يقتضي قربَ زمانِهِ منهُ، لا اقترانَهُ [٤] بِهِ. قلتُ: لا تَدافُعَ، لأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ (قد) حينئذ للتقريب، بل هيَ للتَّحقيقِ، سَلَّمْنَا كونَهَا للتَّقريبِ، لكنْ لا نُسَلِّمُ التَّدافُعَ، إذ لا مانِعَ من أَنْ يكونَ زمانُ الرُّكوبِ المقيدِ بمجيءِ الماضي قريبًا منهُ بدليلِ قَدْ، ثُمَّ بدليلِ تقييده بِهِ لوقوعِهِ حالاً. والحاصلُ أنَّهُ وُجِدَتْ قرينتان لا تضادَّ بينَ مقتضيهِمَا، قُرِنَتْ على كلِّ واحدٍ [٥] منهما ما يقتضيه، فلا إشكالَ.

[[و]] وجَبَ **[[تصديرُ الشرطيَّة بضميرِ ذي الحالِ]]**. قالَ المطَرِّزي [٦]: لا تقَعُ جملةُ الشَّرطِ حالاً، لأنَّها مستقبلةٌ، فلا تقولُ: جاءَ زيدٌ إنْ يُسأَلْ يُعْطِ، فإنْ أردتَّ صحَّةَ ذلكَ، جعلتَ الجملةَ خبرًا لِمَنِ الحالُ لَهُ، (١١١/و) فقلتَ: وهوَ إنْ يُسْأَلْ يُعْطِ، وكانَ الحالُ الاسميَّةُ معنًى، فيزولُ المانعُ من تصديرِ الحالِ بدليلِ الاستقبالِ، لأنَّ الحالَ حينئذٍ اتصافُ صاحبِهَا بمضمونِ الخبرِ الذي هوَ الجملةُ الشرطيَّةُ له، وهوَ مقارنٌ لزمنِ العاملِ، فلا إشكالَ. **[[إلاَّ عندَ انسلاخِ معنَى الشَّرطِ، نحوُ: آتيكَ إنْ أتيْتَني وإنْ لَمْ تَأْتني]]** [٧] إذ المعنَى: آتيكَ على كلِّ حالٍ، وإلاَّ فكيفَ يصحُّ أَنْ يكونَ الشيءُ مشروطًا بأمرينِ متناقضينِ؟ وفي التَّنزيلِ: ﴿ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ

---

(١) ينظر ق ١١٠ و.

(٢) في ي: المقاربة، وهو تصحيف.

(٣) في ك: مقارنة.

(٤) في ك: لاقترانهن وفي ي: لاقتران، وكلاهما تحريف.

(٥) (واحد) ساقطة من ي.

(٦) هو أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز النحوي الأديب المشهور بالمطرزي، له شرح المقامات، ومقدمة مشهورة بالمطرزية، ومختصر الإصلاح لابن السكيت توفي سنة ٦١٠هـ. إنباه الرواة ٢/ ٣٣٩-٣٤٠ وبغية الوعاة ٣/ ٣١١. وينظر رأيه في الارتشاف ٢/ ٣٦٣ والهمع ٤/ ٤٣.

(٧) ينظر الارتشاف ٢/ ٣٦٣.

يَلْهَثْ ﴾ (١). قالَ الزمخشري: " فإنْ قلتَ: ما محلُّ الجملةِ الشَّرطيَّةِ؟ قلتُ: النَّصبُ على الحالِ، كأنَّهُ قيلَ: كَمَثَلِ الكَلْبِ دائمِ الذِّلَّةِ لاهثًا في الحالينِ (٢). [[وأكرِمْهُ وإنْ يَشتمْكَ، و" اطْلُبُوا العِلْمَ ولَوْ بالصِّينِ "]] (٣)، وكلِمَةُ (إنْ) في هذا الموضِعِ لا تكونُ لقصدِ التَّعليقِ والاستقبالِ، وكذا كَلِمَةُ (لَوْ) لا تكونُ لانتفاءِ الشَّيءِ لانتفاءِ غيرِهِ ولا للمضيِّ، بل المعنَى فيهما ثبوتُ الحكمِ البَتَّةَ. [[وذا]] الواوُ الواقِعُ في هذينِ المثالينِ الأخيرينِ [[واوُ حالٍ]] (٤) عندَ الزمخشري (٥). ومقتضاهُ أَنْ يكونَ الواقعُ بعدَ الواوِ - أعني الفعلَ معَ الحرفِ - في موضعِ الحالِ، ولا يستقيمُ ظاهرًا، فلذا يُقدَّرُ: ولو كانَ الحالُ كذا، دونَ الحالةِ لو كانَ كذا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ ولأَمَةٌ مُؤمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ (٦)، أَنَّ التقدير: ولو كانَ الحالُ أَنَّ المشركَةَ تعجبُكُم وتُحِبُّونَهَا فإنَّ المؤمنةَ خيرٌ منها مَعَ ذلكَ. هذا كلامُهُ (٧). ولا يخفَى حاليَّتُهُ (٨). [[أَوْ]] واوُ [[اعتراضٍ]] عندَ بعضِهِم (٩). [[وقالَ الجَنَزِي (١٠): العطفُ على محذوفٍ]] وهو ضدُّ المذكورِ، أي: إكرِمْهُ إنْ لَمْ يَشْتِمْكَ وإنْ يَشْتِمْكَ، واطْلُبُوا العِلْمَ لَوْ لَمْ يَكُنْ بالصِّينِ ولَوْ كانَ بالصِّينِ، فيعودُ الأَمرُ عندَ التقديرِ إلى الصورةِ الأُولى، فيكونُ انسلاخُ معنَى الشَّرطِ من جهةِ أَنَّ الشَّيءَ الواحِدَ لا يكونُ مشروطًا بالشَّيءِ ونقيضِهِ، وهذا هوَ الظَّاهِرُ.

[[ويحذفُ]] الحالُ كما إذا قالَ: لَمْ يجيءْ زيدٌ راكبًا، فيقولُ: بل جاءَ زيدٌ، أي:

---

(١) الأعراف ١٧٦.

(٢) الكشاف ٢/ ١٣١.

(٣) ورد الحديث في كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ١/ ١٥٤، وينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٧.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٧.

(٥) لم أعثر على رأي الزمخشري هذا في ما تيسر لي من كتبه، وهو في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٧.

(٦) البقرة ٢٢١.

(٧) أي: كلام الزمخشري. ينظر الكشاف ١/ ٣٦١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٨.

(٨) في ك، ي: حالة، وهو تحريف.

(٩) هو الرضي كما في شرحه على الكافية ١/ ٢٥٧.

(١٠) هو أبو حفص عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي، إمام في النحو والأدب، قرأ الأدب على أبي المظفر الأبيوردي، له تفسير لم يتمه، توفي سنة ٥٥٠هـ، بغية الوعاة ٢/ ٢٢١، ومعجم المؤلفين ٧/ ٢٩٦. وينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٧-٢٥٨، والارتشاف ٢/ ٣٦٣.

بل جاءَ راكبًا، فَحُذِفَت الحالُ لقيامِ القرينة. وإنَّما يجوزُ الحذفُ إنْ لَمْ تَنُبْ عن غيرِهَا [١]، مثلُ: ضَرْبِي زيدًا قائمًا [٢]، كما سيأتي، أو لَمْ يتوقَّف المرادُ على ذِكْرِهَا، نحوُ: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [٣]. [[وكَذَا العاملُ]] [٤] في الحالِ يُحذَفُ [[جوازًا]] مثلُ: ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾ [٥]، أي: بَلَى نَجْمَعُهَا [٦].[[ولزومًا في]] حال [[مؤكِّدَة تعقبُ جملةً مِنْ اسمَيْنِ]] نحوُ: زيدٌ (١١١/ظ) أبوكَ عطوفًا، أي: أُحِقُّهُ [٧] عطوفًا، لأنَّهُ لا يستقيمُ تقييدُ الأُبُوَّة بحالٍ لفسادِ المعنَى، والعِلْمُ ضرورةً يأبَى تقييدَهَا، لأنَّهُ يستلزمُ نفيَ المقيدِ عندَ نفيه، فَعُلِمَ أنَّ المرادَ أُحِقُّهُ عطوفًا، ليكونَ القيدُ راجعًا إلى معرفتِه، فترجعُ بهذا التقديرِ إلى الحالِ المقيَّدةِ، فيدخلُ في حدِّ الحالِ. وإنَّما قَيَّدَ الجملةَ بذلكَ، لأنَّها لو كانتْ فعليَّةً لم يكنْ عاملُ الحالِ الواقعةِ بعدَهَا واجبَ الحذفِ. [[وفي نحوِ: ضَرْبِي زيدًا قائمًا]] مِمَّا يكونُ الحالُ فيهِ سادَّةً مَسَدَّ الخبرِ، هذا [[على القولِ الأَصَحِّ]] لا على قولِ الكوفيينَ الذينَ ذَهَبُوا إِلَيْه، من أَنَّهُ معمولٌ للمبتدإِ ومِنْ تَتِمَّتِه، والخبرُ مقدَّرٌ بعدَهُ [٨]. [[وقد جاءَتْ أسماءٌ لازمةُ النَّصبِ عليها]]، أَي: على الحالِ، فلم يستعملْ إلاَّ لذلكَ، نحوُ: طرًّا، وقاطبةً، وكافَّةً [٩]، وقد تقدَّمَ بحثُهُ [١٠] في قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [١١].

---

(١) ينظر التسهيل ١١١، والمساعد ٢/ ٣٩.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٣٥٨.

(٣) النساء ٤٣. وينظر الكشاف ١/ ٥٢٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٥٥.

(٤) ينظر في مسألة حذف العامل جوازًا ووجوبًا، التسهيل ١١١، ولباب الإعراب ٣٣٠-٣٣١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١٣، والهمع ٤/ ٥٩-٦١.

(٥) القيامة ٤.

(٦) الكشاف ٤/ ١٩٠.

(٧) في ك: حقه، وهو تحريف.

(٨) ينظر في المسألة لباب الإعراب ٢٥٧-٢٥٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٥، والمساعد ٢١٠-٢١١، والهمع ٢/ ٤٤ وما بعدها.

(٩) ينظر لباب الإعراب ٣٣١.

(١٠) ينظر ق ١٠٧ و.

(١١) سبأ ٢٨. وينظر تفسير الطبري ٢٢/ ٩٦، والكشاف ٣/ ٢٩٠، والبحر المحيط ٧/ ٢٨١.

التَّميزُ

[[التَّميزُ]]: اسمٌ [[رافعُ إبهامٍ]] يُدْخِلُ التمييزَ وغيرَهُ. [[وضعيٌّ]]، يُخْرِجُ صفةَ الاسمِ المشتركِ، مثلُ: أبصرتُ عينًا جاريَةً[1]، فإنَّهُ وإنْ رفَعَ الإبهامَ، لكنَّهُ لم يرفعِ إبهامًا وضعيًّا، بل إبهامًا عارضيًّا[2] من الاشتراكِ، فإنَّ الواضعَ لم يضَعِ العينَ لذاتٍ مبهمَةٍ، بل لمعيَّنَةٍ، لكنْ لَمَّا وُضِعَتْ لغيرِ ذلكَ المعيَّنِ أيضًا حَصَلَ الإبهامُ بطريقِ العروضِ. [[عَنْ ذاتٍ]]، يُخرِجُ الحالَ، لأنَّها ترفعُ الإبهامَ عن الهيئَةِ لا عن الذَّاتِ [[مذكورةٍ]]، نحوُ: عشرونَ دِرْهَمًا، [[في مفردٍ]][3]، ظرفٌ مستقرٌّ صفةٌ لإبهامٍ، أي: رافعُ إبهامٍ وصفيٍّ مستقرٍّ في اسمٍ مُفْرَدٍ. فإنْ قلتَ: فكيفَ فَصَلَ بينَهُمَا بـــ (عَنْ ذاتٍ مذكورةٍ) وهوَ أجنبيٌّ؟ قلتُ: ليسَ أجنبيًّا من كلِّ وجهٍ، بل لَهُ تعلُّقٌ بالموصوفِ باعتبارِ أنَّهُ معمولٌ، عاملُهُ وهوَ (رافعٌ). لو سلِّمَ، فمثلُهُ مُغْتَفَرٌ في بابِ الصفةِ، بدليلِ: ﴿ أَفِي اللهِ شَكٌّ فاطِرِ السَّمَوَاتِ والأَرضِ ﴾[4]. والمرادُ بالمفردِ مقابلُ الجملةِ وما ضاهَاهَا[5]. [[تَمَّ بتنوينٍ لفظًا]]، كما في: رطلٌ زيتًا، [[أو تقديرًا في غيرِ المنصرفِ]] نحوُ: كياجُ بُرًّا، ومكاكيكُ شعيرًا، ومثاقيلُ ذَهَبًا، ودوانِقُ فضَّةً، وقراريطُ نحاسًا، وطساسيجُ رصاصًا، وأَواقي لحمًا. قالَ الجوهري: " والمكُّوكُ: مكيالٌ وهو ثلاثُ كَيْلَجات، والكَيْلَجَةُ: مَنٌّ[6] وسبعةُ أثمانِ مَنٍّ[7]، والمَنُّ: رطلانِ، والرَّطلُ: اثنتا عشرةَ أوقيَّةً، والأُوقيَّةُ: إستارٌ وثُلثا إستارٍ، والإستارُ: أربعةُ مثاقيل ونصف، والمثقالُ: دِرْهَمٌ وثلاثةُ أسباعِ دِرْهَمٍ، والدِّرْهَمُ (١١٢/و) ستَّةُ دوانيق، والدانقُ: قيراطانِ، والقيراطُ: طسوجانِ، والطسوجُ: حبَّتانِ، والحَبَّةُ: سدسُ ثمنِ دِرْهَمٍ، وهوَ جزءٌ من ثمانيةٍ وأربعينَ جزءًا من دِرْهَمٍ. والجمعُ مكاكيكُ"[8]. هذا كلامُهُ.

[[والمبنيُّ]] نحوُ: خمسةَ عشرَ دِرْهَمًا[9]، وقولُهُم بتقديرِ التَّنوينِ في غيرِ المنصرفِ وفي المبنيِّ، مشكلٌ، لأنَّهما لا يجامعُهُمَا شيءٌ من أقسامِ التنوينِ المختصِّ بالاسمِ إلاَّ

---

(١) اللسان (عين). (٢) في ك: عارضا.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٧٠، ولباب الإعراب ٣٣٢، وشرح الكافية للرضي١/ ٢١٥، ٢١٦.

(٤) إبراهيم ١٠. وينظر الكشاف ٢/ ٣٦٩.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٣٣٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٠.

(٦) في ك: منا، وكذا في الصحاح. (٧) في ل: منا، وكذا في الصحاح.

(٨) الصحاح (مكك).

(٩) أسرار العربية ٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٢، ولباب الإعراب ٣٣٢.

تنوينُ العوضِ في نحو: جَوَارٍ، ولا وجودَ لَهُ هُنَا، وقد أَشبَعْنَا الكلامَ عليهِ في شرحِ التَّسهيلِ[١]. [[أَوْ نونُ التَّثنيةِ]]، نحوُ: مَنَوان سَمْنًا، [[أَو شبهُ الجمعِ]][٢]، نحوُ: ﴿ثَلاثِينَ لَيْلَةً﴾ [٣]، [[أَوِ الإضافةُ]][٤]، نحوُ: مِثْلُهَا زُبْدًا[٥]. ومعنَى تمامِ الاسمِ أَنْ يكونَ على حالةٍ لا يمكنُ إضافتُهُ معَهَا، ولا يخفَى استحالَةُ إضافةِ الاسمِ مَعَ التَّنوينِ ونونِ التثنيةِ ونحوِهَا ومَعَ الإضافَةِ، لأَنَّ المضافَ لا يضافُ ثانيةً، فإذا تَمَّ الاسمُ بهذِهِ الأَشياءِ شابَهَ الفعلَ الذي تَمَّ بفاعلِهِ الذي بعدَهُ، فَيُنْصَبُ التَّمييزُ لمشابهتِهِ المفعولَ الآتي بعدَ تمامِ الكلامِ[٦]. [[مَعَ جوازِ حذفِ التَّنوينِ ونونِ التثنيةِ، وإضافتِهِ]][٧]، أي: جوازِ إضافَةِ ما فيهِ التنوينُ ونونُ التثنيةِ بعدَ حذفِهِمَا[٨]، نحوُ: رَطْلُ زيتٍ ومَنَوَا سَمْنٍ[٩]، [[مقدارٍ]][١٠]، بالجَرِّ صفةُ المفردِ[١١] بعدَ وصفِهِ بالماضويَّةِ. والمقدارُ ما يتقدَّرُ بِهِ الشيءُ، أي: يُعْرَفُ بِهِ قَدْرُهُ ويبيَّنُ[١٢]، [[كَيْلاً]] كانَ، نحوُ: قفيزان بُرًّا، [[أَو وزنًا]]، نحوُ: دانقانِ فضَّةً، ومثقالانِ ذهبًا، [[أَو مساحةً]][١٣]، نحوُ: ذراعانِ حريرًا، وقدرُ راحةٍ سحابًا، [[أَوْ مقياسًا]] غيرَ مشهــورٍ ولا موضوعٍ للتقديرِ[١٤]، نحوُ: ﴿مِلْءُ الأَرْضِ

---

(١) بــاب التمييــز وبــاب غير المنصرف ساقطان من النسخة التي اعتمدنا عليها من شرح التسهيل للدماميني.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٣٣٢، والمساعد ٢/ ٥٦-٥٧.

(٣) الأعراف ١٢٤.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣٣٢، والمساعد ٢/ ٥٦-٥٧.

(٥) تمــام القــول: على التمرة مثلها زبدًا، فزبدا: تمييز. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٥٤، ولباب الإعراب ٣٣٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١٨، ومغني اللبيب ٤١٣.

(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٨.

(٧) المصدر السابق ١/ ٢١٩.

(٨) في الأَصل: جواز إضافته مع أحدهما فيه، وفي ك، ي: جواز إضافته مع حذف أحدهما فيه، مكان: جواز إضافة ما فيه التنوين ونون التثنية بعد حذفهما، وما أَثبتناه من ل.

(٩) (نحو: رطل زيت، ومنوا سمن) ساقطة من ل. وينظر الارتشاف ٢/ ٣٨٢.

(١٠) في ل: إلى مقدار، بزيادة (إلى).

(١١) في ك، ي، ل: لمفرد، وهو وجه.

(١٢) في ك، ي: ويتبين، وهو وجه.

(١٣) لباب الإعراب ٣٣٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١٧.

(١٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٧، وأوضح المسالك ٢/ ٣٦٦.

ذَهَبًا ﴾[1]، [[أو عَدَدًا]] نحوُ: ﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[2]. [[وسَيَأْتي]][3] تميزُ العدَدِ، والكلامُ عليهِ[4] في بابِ العَدَدِ. [[أَو غيرِ مقدارٍ]] [5] بالجرِّ عطفًا على (مقدارٍ) المتقدِّمِ، والمرادُ بِهِ النوعُ المضافُ إلى جنسِهِ، يُنْصَبُ [[قليلاً إِنْ تَغَيَّرَ اسمُهُ بصنعة]][6] دَخلَتْ فيهِ، فانتقلَ عَنِ اسمِ أصلِهِ، نحوُ: خاتمانِ فِضَّةً، [[وخفضُهُ أكثرُ]] من نَصْبِهِ لِمَا في الخفضِ من الخِفَّةِ بسقوطِ التَّنوينِ للإضافَةِ، معَ حصولِ المقصودِ من رفعِ الإبهامِ معَ الخفضِ، لا سِيَّمَا وإِبهامُ[7]غيرِ المقدارِ ليسَ كإِبهامِ المقدارِ. [[فإنْ[8] لَمْ يتغيَّرِ]] اسمُهُ بالصنعةِ[9] [[كقطعةِ ذهبٍ]] وقليلِ فضَّةٍ [[فالخفضُ لا غيرُ]]. ولا يجوزُ أَنْ يُنْصَبَ الثاني[10] على التَّمييزِ، وينبغي أَنْ ينظرَ في وجهِهِ. [[أو تَمَّ بنفسِهِ]][11] عطفٌ على (تَمَّ بتنوينٍ)، أي: أَو كانَ الاسمُ بالنَّظرِ إِلَيْهِ في نفسِهِ تامًّا (لا بهذِهِ الأَشياءِ المذكورةِ أَوَّلاً، مِنَ التَّنوينِ ونونِ التثنيةِ (١١٢/ظ) وشِبْهِ الجمعِ والإِضافةِ [[كما في الضمائرِ المبهمةِ]][12]، وذلكَ في الأَغلبِ فيما فيهِ معنَى المبالغَةِ والتفخيمِ، نحوُ:[[رَبُّهُ]] جلاً [[و]] للَّهِ [[دَرُّهُ]] فارسًا[13]، والمرادُ هَنَا < بالدَّرِّ > [14] الخيرُ، وهو في الأصلِ مصدرُ دَرَّ اللَّبنُ يدُرُّ[15]. [[وويحَهُ]] رجلاً، وَوَيْحٌ كلمةُ رحمة. [[ونِعْمَ رجلاً]]، فالتمييزُ في هذِهِ الأَمثلة كلِّهَا عن مفردٍ تَمَّ بنفسِهِ وهوَ الضَّميرُ، إِذ لا يُقَدَّرُ لَهُ شيءٌ يَتِمُّ بِهِ من تنوينٍ أَو غيرِهِ[16].

---

(١) آل عمران ١٤٢. وينظر البحر المحيط ٤/ ٣٨٠-٣٨١.

(٢) الأعراف ١٤٢. وينظر البحر المحيط ٤/ ٣٨٠-٣٨١.

(٣) (وسيأتي) ساقطة من ك.

(٤) في ك، ي: فيه.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٧.

(٦) في ي: بصيغة، وهو تحريف.

(٧) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٣٢٩: " وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم: لا سيما والأمر كذلك، تركيب غير عربي.. ".

(٨) في الأصل: وان، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٩) في ي: الصيغة، وهو تحريف.

(١٠) في ك، ي: النصب مكان ان ينصب الثاني، وهو وجه.

(١١) في ل: في نفسه. ثم ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٨.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٨، وأوضح المسالك ٢/ ٣٦٧.

(١٣) في ل: رجلا، وهو وجه.

(١٤) الزيادة من ك، ي.

(١٥) اللسان (درر).

(١٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٨-٢١٩ والارتشاف ٢/ ٣٧٢.

[[و]] كما في [[أَسماءِ الإِشارةِ، نحوُ]]: ﴿ ماذَا أَرادَ اللهُ [[بِهذَا مثلاً ﴾[1] فيمَنْ جعَلَهُ تمييزًا]] لا فيمَنْ جعَلَهُ حالاً، فالتمييزُ هنا منصوبٌ باسمِ الإِشارةِ لتمامِهِ في نفسِهِ ومشابهتِهِ الفعلَ التَّامَّ بفاعلِهِ، كما أَنَّهُ في المُثُلِ المتقدِّمَةِ منصوبٌ بالضَّميرِ لهذا المعنَى.
وهذا كلُّهُ كلامُ الرَّضي[2]، وفيهِ نظرٌ، لأَنَّهُ قد سَلَّمَ أَنَّ مثلَ خمسةَ عشرَ، وكَمْ، تامٌّ بتنوينٍ مقدَّرٍ، فَلِمَ لا يكونُ الضميرُ واسمُ الإِشارةِ كذلكَ ؟ وأَيُّ فرقٍ بينَ الصورتينِ ؟

[[وقيلَ]] المنصوبُ [[في نحوِ: للَّهِ دَرُّهُ]] فارسًا[3]: [[تمييزٌ عن نسبةٍ]][4] كما في: يعجبني طيبُ زيدٍ أَبًا، فإِنَّ المتكلِّمَ قصدَ نسبةَ الدُّرِّ إِلى أمرٍ يتعلَّقُ بالمذكورِ، وهوَ أمرٌ مبهمٌ، فاحتيجَ إِلى تمييزٍ يرفَعُ الإِبهامَ الناشيءَ عن ذلكَ. [[أَو]] عن ذاتٍ [[مقدَّرةٍ]][5]، وذا عطفٌ على (مذكورةٍ) من قولِهِ أَوَّلاً: (رافعُ إِبهامٍ وضعيٍّ عن ذاتٍ مذكورةٍ)، وقد مرَّ الكلامُ في ذلكَ[6]. والكلامُ الآن في هذا، وهوَ: ما يرفَعُ الإِبهامَ الوضعيَّ عن ذاتٍ مقدَّرَةٍ [[في نسبةِ جملةٍ]][7]، نحو: طابَ زيدٌ أَبًا، [[أَوْ شِبهِهَا]][8]، نحوُ: زيدٌ طيِّبٌ دارًا. وتقريرُ ذلكَ أَنَّ (طابَ) مسندٌ في اللَّفظِ إِلى زيدٍ، و(طيِّبٌ) مسندٌ كذلكَ إِلى ضميرِهِ، وهوَ في المعنى مسندٌ إِلى مقدَّرٍ متعلِّقٍ بزيدٍ، وهوَ مبهَمٌ، لاحتمالِ جميعِ متعلِّقاتِهِ. فإِذا قلتَ: أَبًا أَو دارًا، فقد رفعتَ الإِبهامَ عن الذَّاتِ المقدَّرَةِ - أَعني: المتعلِّقَ الواقعَ بحسبِ المعنَى في نسبةِ الجملةِ أَو ما يشبهُهَا -. وهذا معنَى ما قالَهُ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المفصَّلِ[9]، وهوَ موافقٌ لِمَا هنا. ووقعَ في شرحِ الكافيةِ ما يقتضي أَنَّ المرادَ بالذَّاتِ المقدَّرَةِ هيَ النِّسبَةُ، فإِنَّهُ قالَ: لا إِبهامَ في طرفي الجملةِ من < نحو >[10] طابَ زيدٌ، وإِنَّما نشأَ الإِبهامُ عـــن نسبةِ الطِّيبِ إِلى أمرٍ يتعلَّقُ بزيدٍ - فتكونُ تلكَ النسبةُ مبهمةً، قطعا-

(١) البقرة ٢٦. وينظر الكشاف ١/ ٢٦٦-٢٦٧.
(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٩.
(٣) عد ابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٣٦٧ "لله دره فارسا" تمييزا عن نسبه.
(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٩-٢٢٠.
(٥) ينظر لباب الإعراب ٣٣١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١٥، ٢١٦.
(٦) ينظر ق ١١١ ظ.
(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٠.
(٨) في ل: او شبيهها، وهو وجه.
(٩) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٤٩.
(١٠) الزيادة من ك، ل.

فاحتيجَ إِلى تفسيرِهَا لإِبهامِهِ[1]. وكذا الكلامُ في: زيدٌ طيِّبٌ أَبًا، ويُعْجِبُني طيبُهُ[2] أَبًا. وما في شرحِ المفصَّلِ ظاهرٌ، أَمَّا أَوَّلاً فلأَنَّ (١١٣/و) إطلاقَ الذَّاتِ على ما يتعلَّقُ بزيد، مثلاً، ممَّا يشملُ[3] اسمَ العينِ واسمَ المعنَى كالدَّارِ والعِلْمِ، أَوْلَى من إِطلاقِهَا على ما لا يكونُ إِلاّ معنًى من المعاني، وهوَ النسبةُ التي هيَ أَمرٌ اعتباريٌّ. وأَمَّا ثانيًا فلأَنَّ النسبةَ على الحقيقةِ لا إِبهامَ[4] فيها، إِذ تعلُّقُ الطِّيبِ بزيدٍ أَمرٌ معلومٌ، وإِنَّما الإِبهامُ في المتعلِّقِ الذي نُسِبَ إِلَيْهِ الطِّيبُ في الحقيقةِ بحسبِ القصدِ، إِذ يحتملُ أَنْ يكونَ دارًا، أو علْمًا، أَو أُبوَّةً، أَو غيرَ ذلكَ. وأَمَّا ثالثًا فلأَنَّ التمييزَ لا يصلحُ جعلُهُ للنسبةِ، إِذ الدارُ، مثلاً، ليستْ هيَ النسبةُ في المعنَى، فكيفَ يُرفَعُ الإِبهامُ عنها ؟

[[والتَّمييزُ إِنْ كانَ جنسًا]]، أَي: واقعًا **[[على القليلِ والكثيرِ]]** بلفظٍ واحدٍ، كالزَّيتِ والخلِّ والعسلِ، **[[فالإفرادُ]]** واجبٌ، لأَنَّهُ لا يستقيمُ فيه تثنيةٌ ولا جمعٌ، ضرورةَ أَنَّهُ إِذا كانَ بحيثُ يطلقُ على القليلِ والكثيرِ بلفظٍ واحدٍ، لا يكونُ لشيءٍ من أَجزائِهِ لفظٌ يخصُّهُ، لعدمِ تفاوتِهِمَا، فيدلُّ على الحقيقةِ لا على فردٍ، فيمتنعُ تحقُّقُ مثلٍ لَهُ معَهُ، فلا يتأَتَّى التثنيةُ ولا الجمعُ، **[[إِلاّ أنْ يُقصَدَ الأَنواعُ]]**[5] لصحَّةِ اجتماعِ ما يماثلُهُ معَهُ، فيجوزُ التثنيةُ حينئذٍ (والجمعُ، نحوُ: عندي رطلانِ زيتينِ، إِذا قصدتَ الدَّلالةَ على نوعينِ، وعندي أَرطالٌ زيوتًا، إِذا قصدتَ الدلالةَ على أَكثرَ)[6] **[[إِلاّ في عددٍ يفردُ (تمييزُهُ]]**، فلا يجوزُ التثنيةُ ولا الجمعُ حينئذٍ)[7]، وإِنْ قصدتَ الأَنواعَ، لِمَا يلزمُ بتقديرِ عدمِ الإِفرادِ من استعمالِهِ على خلافِ وضعِهِ. **[[وإلاَّ]]**، أَي: وإِنْ لم[8] يكنِ التمييزُ جنسًا بالمعنَى المذكورِ، **[[فإِنْ كانَ عن مفردٍ ثُنِّيَ وجُمِعَ]]** على حسبِ المقصودِ **[[في غيرِ العَدَدِ المذكورِ]]**، وهوَ ما يفردُ تمييزُهُ[9] وضعًا، فتقولُ: مثلُهُ رجلاً، ورجلين،

(١) في ك، ي، ل: لابهامها، وفي شرح الكافية لابن الحاجب ٤٢-٤٣: "فاحتيج إِلى تفسيره للابهام".

(٢) في ك: طيب.

(٣) في الأَصل، ك، ل: يشتمل، وهو تحريف، وما أَثبتناه من ي.

(٤) في ك: الابهام، وهو تحريف.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢١، والمساعد ٢/ ٦٤.

(٦) من (والجمع، نحو.... إِلى... اكثر) ساقطة من ك.

(٧) من (تمييزة...إِلى.... حينئذ) ساقطة من ك.

(٨) (اي وان لم) ساقطة من ك، ي، ل، وهو وجه.

(٩) في الأَصل: (تمييز) بسقوط الضمير، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

ورجالاً[(١)] [[أَو]] كانَ عن متعلِّقِ [[نسبةٍ، فالمطابقةُ لمَا يقصدُ لَهُ من المنسوبِ إِلَيْهِ]] فيفردُ في مثلِ قولِكَ: طابَ[(٢)] زيدٌ أَبًا، إِذا قصدتَ أَنَّ الأَبَ هوَ زيدٌ، فلو ثنَّيتَ زيدًا على هـذا المعنى، وَجَبَ أَنْ تقولَ: طابَ الزيدانِ أَبوينِ، وكذا إِذا جمعتَهُ، وَجَبَ جمعُ التمييزِ، نحـوُ: طابَ الزيدونَ آباءً[(٣)]. [[أَوْ]] لِمَا يُقْصَدُ لَهُ من [[متعلِّقه]] بالكسرِ، أَي: من مـتعلِّقِ المنسوبِ إِلَيْهِ، كما إِذا كانَ القصدُ إِلى شيءٍ يتعلَّقُ بزيدٍ في قولِكَ: طابَ زيدٌ، لا إِلى نفسِ زيدٍ، فتقولُ: طابَ زيدٌ أَبًا، إِذا أَردتَ نسبةَ الطِّيبِ إِلى أَبيه، وطابَ زيدٌ أَبوينِ، إِذا قـصدتَ نـسبةَ الطِّيبِ إِلى أَبيهِ وأُمِّه، وطابَ زيدٌ آباءً (١١٣/ظ) بصيغةِ الجمعِ إِذا قـصدتَ نـسبةَ الطِّيبِ إِلى ما لزيدٍ من أَبٍ، وأُمٍّ وُجِدَ، مثلاً، فيفردُ ويُثنى ويُجمعُ على حسبِ القصدِ.

[[وقيلَ في نحوِ[(٤)]: حسنونَ وَجْهًا ممَّا لا يُلْبَسُ]]، فإِنَّهُ، ممَّا يُقْطَعُ بِهِ أَنَّ المرادَ هنا: حسنونَ وجوهًا، وإِفرادُ الوجْهِ لا يحصلُ بِهِ لبسٌ [[وإِنْ لَمْ يَكُ جنسًا]] كما في هذا المثالِ، إِذ الوجْهُ ليسَ جنسًا بالتفسيرِ المذكورِ [[الإِفرادُ أَوْلَى، لحصولِ الغرضِ بِهِ]][(٥)]، وكونُهُ أَخفَّ من الجمعِ هنا ومن التثنيةِ في قولِكَ: هُمَا حسنانِ وجهًا، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[(٦)]، فإِنْ خيفَ الإِلباسُ وَجَبَت المطابقةُ، نحو: حَسُنَ الزيدونَ آباءً، والزيدانِ أَبَوَيْنِ، وحَسُنَ زيدٌ أَثوابًا، فإِنَّهُ لو قيلَ: أَبًا وثوبًا، لَتُوهِّمَ أَنَّ المرادَ واحدٌ بالحقيقةِ، بخلافِ حسُونَ وَجْهًا < و >[(٧)] ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[(٨)]. [[والصفةُ]]، نحوُ: لِلَّهِ دَرُّهُ فارسًا [[يحتملُ الحالَ]]، والمعنَى التَّعجُّبُ مِنْهُ، في حالِ كونِهِ فارسًا، [[والتمييزُ أَوْلَى]][(٩)] لأَنَّهُ ثناءٌ مطلقٌ، والحالُ ثناءٌ مقيَّدٌ بحالةٍ. وقالَ الرَّضي: " وأَنا لا أَرَى بينهُمَا فرقًا، لأَنَّ معنَى التمييزِ: ما أَحْسَنَ فروسيَّتُهُ، فلا تمدحُهُ في غيرِ حالِ فروسيَّتِهِ إِلاَّ بَها، وهذا المعنَى هوَ المستفادُ من: ما

---

(١) في الأَصل: أو رجالا، وما أَثبتناه من سائر النسخ. ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٩.

(٢) (طاب) ساقطة من ك. (٣) (نحو) ساقطة من ك.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٢، والمساعد ٢/ ٦٤.

(٥) النساء ٤. وينظر البيان في غريب اعراب القرآن ١/ ٢٤٢.

(٦) النساء ٤. وينظر البيان في غريب اعراب القرآن ١/ ٢٤٢.

(٧) الزيادة من ل. (٨) النساء ٤.

(٩) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٢.

أَحسنَهُ في حالِ فروسيَّتِهِ. وتصريحُهُم بِمِنْ في: للهِ دَرُّهُ مِنْ فارسٍ، دليلٌ على أَنَّهُ تمييزٌ "[١].

[[ولا يتقدَّمُ]] التمييزُ [[على العاملِ]][٢]، إِنْ لم يكُنْ فعلاً متصرِّفًا أَو اسمَ فاعلٍ أَو مفعولٍ بلا خلاف، [[وإِنْ كانَ فعلاً]] متصرِّفًا أَو اسمَ فاعلٍ أَو اسمَ مفعولٍ [[على الأَصحِّ]][٣] خلافًا للكسائي والمازني والمبرِّدِ[٤]، فإِنَّهُم جَوَّزُوهُ نظرًا إِلى قوَّةِ العاملِ. [[ويَطيبُ]] في قولِ الشاعرِ[٥]:

أَتَهْجرُ سَلْمَى بالفراقِ حَبيبَهَا ... وَمَا كادَ نفسًا بالفراقِ يطيبُ

[[بالياءِ]] التحتيَّةِ [[يُرْوَى]]، وهذا إِشارةٌ إِلى دفعِ دليلٍ تَمسَّكَ بِهِ مَنْ جَوَّزَ[٦] التَّقديمَ، وذلكَ أَنَّ البيتَ يُروَى بالياءِ، قالُوا: فثبتَ[٧] جوازُ التَّقديمِ، لأَنَّ في (كادَ) ضميرًا[٨] يعودُ إِلى حبيبٍ وهوَ اسمُهَا، ويطيبُ هوَ الخبرُ، ونفسًا عن متعلِّقِ النسبةِ الواقعةِ في هذهِ الجملةِ، أَي: وما كادَ الحبيبُ يطيبُ نفسًا، فقدَّمَ التَّمييزَ على عامله الفعليِّ وهوَ يطيبُ. وهذا لا حجَّةَ فيهِ، لأَنَّهُ كما هوَ محتملٌ لهذا الوجْهِ، يحتملُ أَنْ يكونَ (نفسًا) تمييزًا عن متعلِّقِ النسبةِ الواقعةِ في كادَ مَعَ اسمِهَا، والعاملُ هو كادُ، والمعنَى: وما كادَ نفسُ حبيبِها يطيبُ بالفراقِ. (١١٤/و) وبعضُهُم رَوَى البيتَ: وما كانَ بالنُّونِ، ولا دليلَ فيهِ أَيضًا، إِذ يمكنُ أَنْ يكونَ اسمُ كانَ ضميرَ الحبيبِ، وخبرُهَا نفسًا، وتطيبُ صفةُ الخبرِ - بالمثنَّاةِ الفوقيَّةِ - حملاً على اللَّفظِ، وبالتحتيَّةِ حملاً على المعنَى[٩]. [[ولاَ على التَّمييزِ]]،

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢٢٢.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢٠٤-٢٠٥، والأُصول ١/ ٢٢٣، وعلل النحو لابن الوراق ٢٧٠.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٣.

(٤) المقتضب ٣/٣٦، والأُصول ١/ ٢٢٣، والخصائص٢/ ٣٨٤، وأسرار العربية٧٩، والإنصاف م (١٢٠) ٢/ ٨٢٨، وأبو عثمان المازني ٢١٢.

(٥) المخبل السعدي، شعراء مقلون ٢٩٠، والخصائص ٢/ ٣٨٤. ونسب البيت إِلى أَعشى همدان في الصبح المنير ٣١٢. والشاهد في المقتضب ٣/ ٣٧، والأُصول ١/ ٢٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٨، والهمع ٤/ ٧١.

ويروى البيت: أتهجرُ لَيلى للفراقِ حبيبَها ... وما كانَ نفسًا بالفراقِ تطيبُ

و: أتهجرُ لَيلى بالفراقِ حبيبَها ... وما كادَ نفسًا بالفراقِ تطيبُ

(٦) في الأَصل: جواز، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في الأَصل: مثبت، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) في ك: ضمير، وهو خطأ.

(٩) ينظر علل النحو لابن الوراق ٢٧٠.

نحوُ: عندي دِرهَمًا عشرونَ[١]، [[كَيْلاَ]] يتعلَّقُ بـــ (لا يتقدَّمْ)، على معنَى أَنَّهُ تَرَكَ التقديمَ، كَيْلاَ [[يفوتُ غرضُ الإبهامِ، ثُمَّ التفسيرُ]] الذي يُطْلَبُ بِهِ المبالَغَةُ والتَّفخيمُ، فإِنَّ الشَّيْءَ إِذا أُبْهِمَ تشوَّقَتِ النَّفسُ إِلى معرفتِهِ وتطلَّعَتْ إِلى العثورِ عليه، فإذا فُسِّرَ بعدَ ذلكَ وقَعَ منها أجلَّ موقعٍ، وأيضًا إذا فُسِّرَ بعدَ الإبهامِ، فقد ذُكِرَ إجمالاً ثُمَّ تفصيلاً، والتَّقديمُ مِمَّا يخلُّ بهذا المعنَى[٢]. ثُمَّ أَخَذَ في بيانِ أَنَّ في هذا المقامِ إبهامًا، ثُمَّ تفسيرًا بقولِهِ: [[فَهُوَ]]، أَي: فالتَّمييزُ [[في الأَصلِ فاعلٌ]][٣]، نحوُ: طابَ زيدٌ عِلْمًا، الأَصلُ: طابَ عِلْمُ زيد، [[أو مفعولٌ]]، نحوُ: ﴿ وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٤]، الأَصلُ: فَجَّرْنَا عُيُونَ الأَرضِ[٥]. [[أو موصوفٌ]]، نحوُ: عندي راقودٌ خلاً، ومنوانِ سمنًا، الأَصلُ: خَلُّ راقود، وسمنُ منوان[٦]، [[أُخِّرَ لِذَا]]، أَي: الغرضُ، وهوَ الإبهامُ أَوَّلاً ثُمَّ التفسيرُ ثانيًا. ولا أَرَى هذا يتيسَّرُ لَهُم في كلِّ موضعٍ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لا يستقيمُ اعتبارُهُ في نحوِ: رُبَّهُ رجلاً، ولِلَّهِ دَرُّهُ فارسًا، ونِعْمَ رجلاً زيدٌ.

[[ولا يُعرَّفُ]] التَّمييزُ [[في الأعرفِ]]، وهوَ مذهبُ البصريينَ، لأَنَّ المقصودَ من التَّمييزِ رَفْعُ الإبهامِ، وهوَ يحصلُ بالنَّكرةِ وهيَ أَصلٌ، فلو عُرِّفَ وقَعَ التَّعريفُ ضائعًا. والكوفيونَ على جوازِ التَّعريفِ[٧] كقولِهِ[٨]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا إِنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ... صَدَدتَّ وطبتَ النَّفسَ يا قيسُ عَنْ عمرِو

وهوَ محمولٌ عندَ البصريينَ على زيادَةِ أَلْ[٩].

---

(١) ينظر الأُصول ١/ ٢٤٤.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٣.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٧.

(٤) القمر ١٢، وينظر الكشاف ٤/ ٣٧.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٠، والارتشاف ٢/ ٣٧٨، والمساعد ٢/ ٦٣.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٠.

(٧) ينظر الإنصاف م (٤٣) ١/ ٣١٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٧٨، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٨٣، والهمع ٤/ ٧٢.

(٨) راشد بن شهاب اليشكري في المفضليات ٣١٠، ويروى في شرح المفضليات للقاسم بن محمد الأنباري بتحقيق ليال ص ٦١٥ في الحاشية:

رأيتكَ لَمَّا أن عرفتَ جلادَنا ... رضيتَ وطبتَ النفسَ يا بكرُ عن عمروِ

والبيت في شرح العمدة ١٥٣، ٤٧٩، والمساعد ١/ ١٩٩، والدرر ١/ ٥٣.

(٩) تخليص الشواهد ١٧٤-١٧٥، وشرح الالفية لابن عقيل ١/ ١٨٣.

[[و ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾]][1] الذي تمسَّكَ بِهِ الكوفيُّونَ، محمولٌ إمَّا [[على نَزْعِ الخافضِ]]، أَي: سَفِهَ في نفسِهِ، [[أو معناهُ امْتَهنَهَا أَو استَخَفَّ بِهَا]][2]، فَضُمِّنَ سَفِهَ معنَى فعلٍ متعدٍّ، فَنُصِبَ ما بعدَهُ على أَنَّهُ مفعولٌ بِهِ. [[وآيةُ التَّمييزِ اقترانُ مِنْ بِهِ]][3]، ومِنْ ثَمَّ حُكِمَ على المنصوبِ في: لِلَّهِ دَرُّهُ فارسًا، بِأَنَّهُ تمييزٌ، لأَنَّهُم يقولونَ: لِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ فارسٍ. ثُمَّ ليسَ كلُّ تمييزٍ يقترِنُ بِهِ (مِنْ)، بل نقولُ: يجوزُ جَرُّهُ بِهَا إِلاَّ في ثلاثِ مسائلَ، أَحدُهُمَا: تمييزُ العددِ[4]، نحو: عشرونَ[5] دِرْهَمًا. والثانيةُ: التمييزُ المحولُ عن المفعولِ[6]، كـ: فرشتُ الأَرضَ شجرًا، ومنهُ: ما أَحسَنَ زيدًا (١١٤/ظ) أَدبًا[7]، بخلافِ: ما أَحسَنَهُ رجلاً، والثالثةُ: ما كانَ فاعلاً في المعنَى[8] إنْ كانَ محوَّلاً[9] عن[10] الفاعلِ صناعةً، كـ: طابَ زيدٌ نفسًا، أَو عَنْ مضافٍ إلى مفسِّرٍ ضميرٍ ذي نسبةٍ وقَعَ التَّمييزُ عن متعلِّقِهَا، نحوُ: زيدٌ أَكثرُ مالاً، أَصلُهُ: مالُ زيد أَكثرُ، بخلافِ: لِلَّهِ دَرُّكَ فارسًا، فإِنَّهُ إنْ كانَ فاعلاً معنًى، إذ المعنَى: عظمتَ فارسًا، إلاَّ أَنَّهُ غيرُ محوَّلٍ عنهُ، فيجوزُ دخولُ (مِنْ) عليهِ، ومِنْ ذلكَ: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، يجوزُ: {نِعْمَ} مِنْ رجلٍ زيدٌ[11]. قالَ الشَّاعرُ[12]:

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ ... فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهامِ

---

(١) البقــرة ١٣٠. وينظر معاني القرآن واعرابه ١/ ٢٠٩-٢١١، والكشاف ١/ ٣١٢، والبحر المحيط ١/ ٣٩٤-٣٩٥.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٣٣٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٣.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٢، والارتشاف ٢/ ٣٨٤.

(٤) المساعد ٢/٦١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٩٢.

(٥) في ك، ي: عشرين وهو وجه.

(٦) ينظر منهج السالك ٢٢٦، وأوضح المسالك ٢/ ٣٦٧.

(٧) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٣٦٧.

(٨) المساعد ٢/ ٦١، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ٢٩٢.

(٩) في ك: محملا، وهو تحريف.

(١٠) في الأصل: على، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٣٦٧، ٣٦٩.

(١٢) بجـير بن عبد الله بن سلمة يرثي هشام بن المغيرة في الاشتقاق لابن دريد ١٠١، وللأسود بن شـعوب في شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢، ولأبي بكر بن الأسود الليثي في شرح الشواهد للعيني ٣/ ٢٢٧ (بهامش الخزانة) وبلا عزو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٧.

الاستثناءُ

[[المُسْتَثْنَى]]، سواءٌ كانَ مُتَّصلاً أَو منقطعًا [[مذكورٌ بَعْدَ إلاَّ وأخواتِهَا]]، أَي: أو إِحدَى أَخواتِها، [[فمتَّصلٌ إنْ كانَ مُخْرَجًا]] من متعدِّدٍ لفظًا أَو تقديرًا، نحوُ: جاءَني القومُ إِلاَّ زيدًا، وما جاءَني إِلاَّ زيدٌ. أَي: و[1] وما جاءَني أحدٌ إِلاَّ زيدٌ، فالمُخرَجُ[2] منهُ في الأَوَّلِ ذُكِرَ لفظًا، وفي الثاني ذُكِرَ تقديرًا، [[وإلاَّ]] يكُنْ مُخْرَجًا من متعدِّدٍ لا لفظًا ولا تقديرًا [[فمنقطعٌ]][3]، نحوُ: جاءَ القومُ إِلاَّ حمارًا.

وَحَرَّكَ بعضُ المتأخِّرِينَ هُنَا بحثًا، فقالَ: هَلاَّ[4] {كانَ} الاستثناءُ كلُّهُ متَّصِلاً، ولكنْ تارةً يكونُ المخرَجُ منهُ مذكورًا، وتارةً يكونُ مقدَّرًا، فيكونُ الأَصلُ في نحوِ: ما فيها أَحدٌ إِلاَّ حمارًا: ما فيها أحدٌ و< لا >[5] ما يتبعُهُ إِلاَّ حمارًا، وما يتبعُهُ يشملُ الإِبلَ والبقرَ والغنمَ وغيرَ ذلكَ، فاستُثْنِيَ الحمارُ منهُ. ودَلَّ على هذا المحذوفِ استثناءُ الحمارِ، كما دَلَّ على تقديرِ (أَحدٍ) في الاستثناءِ المفرَّغِ نحوُ: ما جاءَني إِلاَّ زيدٌ، إِخراجُ (زيدٍ)، وعلى تقديرِ على حالٍ من الأحوالِ في: ما جاءَني زيدٌ إِلاَّ راكبًا)[6] إِخراجُ (راكبًا) وكذا القولُ في البواقي.

ويكونُ الفرقُ بينَ هذا الذي يسمُّونَهُ منقطعًا، والاستثناءِ المفرَّغِ، اشتغالَ العاملِ بمطلوبِهِ في نحوِ:[7] ما جاءَني أَحدٌ إِلاَّ حمارًا، وعدمَ اشتغالِه بِهِ في: ما جاءَني إِلاَّ زيدٌ. وأجابَ هذا الباحثُ بأنَّ ذلكَ إِذا سُلِّمَ لم يخرجْ عن الانقطاعِ باعتبارِ الظاهرِ، وإِنْ كانَ متَّصلاً باعتبارِ التقديرِ، فإِذا صحَّ لَهُ الاسمانِ بالاعتبارينِ المختلفينَ، فلا بأسَ بقصرِهِ على أحدِهِمَا لقصدِ التمييزِ بينَهُ وبينَ نوعٍ آخَرَ يخالفُهُ في طريقتِهِ، وهو المتَّصلُ لفظًا. ولَمَّا كانَ على الاستثناءِ المتَّصلِ سؤالٌ مشهورٌ، وهوَ لزومُ الكذبِ في كلِّ صورةٍ من صورِهِ[8]

---

(١) الواو ساقطة من ك، ي.

(٢) في الأَصل: والمخرج، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر لباب الإِعراب ٣٤٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٤، والارتشاف ٢/ ٢٩٤.

(٤) في الأَصل: هذا وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٥) الزيادة من ي، ل.

(٦) من (اخراج زيد.... إِلى... الا راكبا) ساقطة من ك.

(٧) (ما) ساقطة من ك.

(٨) في الأَصل: صور، بإِسقاط الضمير، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

بتقديرِ القولِ بالإخراجِ. (١١٥/و) وبيانُهُ: أَنَّهُ إذا قالَ: لَهُ عليَّ عشرةٌ، قصدَ إِلَيْهَا على أَنْ يكونَ الدِّرْهَمُ داخلاً فيها ليتحقَّقَ الإخراجُ، وحينئذ يلزمُ أَنْ يكونَ الدِّرْهَمُ مثبتًا ومنفيًّا، فيلزمُ الكذبُ في أَحدِ الأَمرينِ، ويتعيَّنُ أَنْ لا يقعَ مثلُهُ في القرآنِ قطعًا، وقد وَرَدَ فيه من الاستثناءِ شيءٌ كثيرٌ، نحوُ:﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عامًا ﴾[١]. أَشارَ المؤلِّفُ إلى جوابِ ابنِ الحاجبِ[٢] عَنْ ذلكَ بقولِهِ: [[**وتقديرُ الإخراجِ قبلَ النسبَةِ، لِتَأَخُّرِ الحكمِ بها عَنْ كمالِ فَهْمِ المفرداتِ وتمامِهَا يدفعُ التناقضَ**]]. وتقريرُهُ أَنَّ دخولَ المستثنَى في المستثنَى[٣] منهُ وخروجَهُ منهُ[٤] يقدَّرُ قبلَ النسبةِ، ثُمَّ يحكمُ بها بعدَ كمالِ فَهْمِ[٥] المفرداتِ وتمامِهَا، فيدفَعُ[٦] التَّناقضُ[٧]، فإذا قلتَ[٨]: لَهُ عليَّ عشرةٌ إلاَّ واحدًا، أنَّ المرادَ[٩] بالعشرَةِ معناهَا وهوَ خمسةٌ وخمسةٌ، فتناولتَ التسعةَ وواحدًا[١٠] معًا، ثُمَّ أُخرِجَ منها واحدًا[١١] حتَّى بقيتْ تسعةً، ثُمَّ حُكِمَ بعدَ ذلكَ بالإسنادِ إلى التسعةِ الباقيةِ، وأَمَّا الواحدُ المُخْرَجُ فلا إسنادَ إِلَيْهِ البتَّةَ، فصارَ المعنَى: العشرةُ التي أُخرِجَ منها واحدٌ لَهُ عليَّ[١٢]. وحاصلُهُ: أَنَّ التناقضَ إِنَّما يلزمُ لو كانَ المستثنَى مُخْرَجًا بعدَ الحكمِ، وقد عرفتَ اندفاعَهُ، فلا تناقضَ إذًا، هذا معنَى ما قرَّرَهُ ابنُ الحاجبِ[١٣]، وتبعَهُ عليه جماعةٌ، لكنَّهُ - رحمَهُ اللهُ - مِمَّنْ يرَى أَنَّ الاستثناءَ مِنَ الإثباتِ نفيٌ، ومِنَ النَّفيِ إثباتٌ[١٤]، وهذا التقديرُ لا يقتضيهِ البتَّةَ.

ولا يخفَى أَنَّ المستثنَى باعتبارِ النَّصبِ والخفضِ والإعرابِ بحسبِ العاملِ على

---

(١) العنكبوت ١٤. وينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٥.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٤٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٠.

(٣) (في المستثنى) ساقطة من ك.

(٤) (منه) ساقطة من ي، وفي ك: قبل النسبة ثم يخرج المستثنى منه، مكان: وخروجه منه.

(٥) في ي: فهم كمال، مكان: كمال فهم. و(فهم) ساقطة من ل.

(٦) في ك: فيندفع، وهو وجه.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٥.

(٨) في ك، ي، ل: قال، وهو وجه.

(٩) في ك، ي، ل: فالمراد، وهو وجه.

(١٠) في ك، ي، ل: والواحد.

(١١) في ي، ل: واحد، وهو وجه.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٥-٢٢٦.

(١٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٤٤.

(١٤) المصدر السابق ٤٦.

أَقسامٍ، فشرعَ أَوَّلاً فيما يجبُ نصبُهُ، إذ هوَ في بابِ المنصوباتِ: فقالَ: [[فينصَبُ]][(١)] - أي: المستثنى حالةَ كونِهِ [[في]] الكلامِ [[الموجبِ وهوَ ما ليسَ بنهيٍ ونفيٍ واستفهامٍ]]، نحوُ: قامَ القومُ إلاَّ زيدًا، وهَلاَّ ذَهَبُوا إلاَّ عمرًا، وهذا هوَ المعروفُ في كلامِ القومِ[(٢)]، [[ولا تحضيضَ عندَ الجَرْمي]] وهذا لم أَقِفْ عليهِ في غيرِ هذا الكتابِ. [[ومنقطعًا]] عطفٌ على الحالِ المتقدِّمَةِ، أَي: وينصَبُ حالةَ كونِهِ منقطعًا واقعًا بعدَ إلاَّ فيما لا يصلحُ وقوعُهُ موقعَ المستثنى منهُ باتِّفاقِ العربِ، نحوُ: ما زادَ هذا المالُ إلاَّ ما نقَصَ، وما نفعَ زيدٌ إلاَّ ماضَرَّ[(٣)]، وأَمَّا ما يصحُّ فيه ذلكَ، فالحجازيونَ[(٤)] يوجبونَ نَصْبَهُ، وعليهِ قراءةُ السَّبعَةِ، ﴿ مَالَهُمْ (١١٥/ظ) بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾[(٥)]. [[وتميمٌ تجيزُ البدَلَ]] معَ ترجيحِ النَّصبِ [[فيما يصحُّ وقوعُهُ موقِعَ المستثنَى منْهُ]][(٦)] كقولِهِ[(٧)]:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بها أَنيسُ ... إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ

اليعافيرُ: الظِّباءُ التي بلونِ الثَّورِ، وقيلَ: الظِّباءُ مطلقًا[(٨)]. والعيسُ: الإبلُ البيضُ يخالطُ بياضَهَا شقرةٌ[(٩)]. وحَمَلَ الزمخشري على هذهِ اللغةِ التميميَّةِ قولَهُ تعالى: ﴿ قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّموات والأَرْضِ الغيبَ إلاَّ اللهُ ﴾[(١٠)]، وخرَّجَهُ ابنُ مالك[(١١)] على

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٦.

(٢) المساعد ١/ ٥٥٨-٥٥٩ والهمع ٣/ ٢٥١.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٢٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٩، وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١.

(٤) الكتاب ٢/ ٣١٩-٣٢٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١.

(٥) النساء ١٥٧. وينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٢٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٣.

(٦) ينظر الكتاب ٢/ ٣١٩، ٣٢٣، والتسهيل ١٠٢، وشرح شذور الذهب ٢٦٠، والمساعد١/ ٥٦٢-٥٦٣.

(٧) جران العود، ديوانه ٩٧، وفيه: "بسابسًا ليس به أَنيس" والشاهد في الكتاب ١/ ٢٦٣، ٢/ ٣٢٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٧٣، ٣/ ٣٥، والإنصاف ١/ ٢٧١، ٣٧٧.

(٨) اللسان (عفر).

(٩) اللسان (عيس).

(١٠) النمل ٥٦. وينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٢٧، والكشاف ٣/ ١٥٦، وأَوضح المسالك ٢/ ٢٦٣.

(١١) شرح التسهيل ورقة ١١٤.

الإبدالِ[1] المختارِ عندَ الكلِّ، بجعلِ الظَّرفِ مُتَعَلِّقًا بيُذْكَرُ، والتقديرُ: قُلْ لا يعلَمُ مَنْ لا يذكرُ في السمواتِ والأَرضِ الغيبَ إلاَّ اللهُ، ولم يجعلْهُ متعلِّقًا بالاستقرارِ، تفاديًا عَنِ الجَمْعِ بينَ الحقيقةِ والمجازِ، إذِ الظرفيَّةُ المستفادَةُ مِنْ (في) حقيقةٌ بالنسبَةِ إلى غيرِ اللهِ، ومجازٌ بالنسبة إِلَيْهِ تعالى، وعَنْ حملِ قراءَةِ السبعَةِ على لغة مرجوحَة[2]. وفي الآيةِ وَجْهٌ آخَرُ، وهوَ أَنْ يقدَّرَ (مَنْ) مفعولاً، و(الغيبَ) بدلَ الاشتمالِ، واللهُ فاعلٌ، والاستثناءُ مفرَّغٌ[3].

[[و]] يُنْصَبُ أَيضًا حالةَ كونِهِ [[مُقَدَّمًا عليه]][4]، أَي: على المستثنَى منهُ واقعًا بعدَ إلاَّ، نحوُ: جاءَني إلاَّ زيدًا القومُ، وجاءَني إلاَّ زيدًا أَحدٌ، أَمَّا الأَوَّلُ، فلأَنَّهُ لو تأَخَّرَ، لوجبَ نصبُهُ، وأَمَّا الثاني، فلأَنَّ الرَّفعَ إِنَّما هوَ على الإتباعِ، ولا يجوزُ الإتباعُ معَ التَّقديمِ[5]. [[وكذا]] يُنْصَبُ مُقَدَّمًا [[على صفتِهِ]][6] أَي: صفةِ المستثنَى منهُ، نحوُ: ما جاءَني إلاَّ زيدًا خيرٌ منكَ، [[في غيرِ الصَّحيحِ]] وهوَ قولُ المازني[7]، فإِنَّهُ اختارَ الاستثناءَ على البدَلِ، نظرًا إلى أَنَّ الصفةَ كالجزءِ من الموصوفِ، فكأَنَّهُ حينَ تقدَّمَ على الصفةِ تقدَّمَ على الموصوفِ، والصَّحيحُ اختيارُ البدلِ[8]، لأَنَّ الموصوفَ والصفةَ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، فإذا تأَخَّرَ عَنِ الموصوفِ، فكأَنَّهُ تَأَخَّرَ عَنِ الصفةِ، ولأَنَّ المقصودَ هوَ الموصوفُ، وقد تقدَّمَ على المستثنَى، فلم يكترِثْ بتقديمِهِ على الصفةِ [[و]] يُنْصَبُ المستثنَى أَيضًا واقعًا [[في مَا خَلاَ، ومَا عَدَا]][9]، تقولُ: قامَ القومُ ما خَلاَ زيدًا، وما جاءُوا ماعَدَا عمرًا. [[وما]] هذهِ [[مصدريَّةٌ]]، فدخولُها يعيِّنُ الفعليَّةَ، فَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ

---

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١٢٧.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٥٨٦.

(٣) المصدر السابق ٥٨٧. ثم ينظر إعراب القرآن ٢/ ٥٣٧.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣٤١.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٨.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٣٤١.

(٧) المقتضب ٤/ ٣٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٢.

(٨) هو رأي سيبويه ٢/ ٣٣٦، واختاره المبرد في المقتضب ٤/ ٣٩٩، ٤٠٠، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٦-٧٠٧، وقد وقع خلاف في النقل عن المازني وعن المبرد. ينظر الهمع ٣/ ٢٥٧-٢٥٨.

(٩) ينظر لباب الإعراب ٣٤١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٠، والمساعد ١/ ٥٨٤.

النَّصبُ[١]. [[والمَصْدَرُ]] المسبوكُ مِنْ (مَا) وصلتِهَا [[حالٌ]] وهوَ رأيُ السيرافي[٢]. كما يقعُ المصدرُ الصَّريحُ حالاً، نحوُ: " أَرْسَلَهَا العِرَاكَ "[٣]. والمعنَى قامُوا خالينَ زيدًا[٤]، (١١٦/و) أي: متجاوزيهِ، وقدَّرَهُ ابنُ هشام خالينَ عَنْ زيد[٥]. والوجْهُ ما قلناهُ، لأَنَّ خَلاَ يتعدَّى إذا كانَ بمعنَى جاوزَ، قالُوا: افْعَلْ هَذَا وخلاكَ ذَمٌّ[٦]، وكذا معنَى ذَهَبُوا عمرًا: ذهَبُوا عادِينَ عمرًا، أَي: مجاوزِيهِ، يقالُ: عَدَا فلانٌ طوْرَهُ، إذ جاوَزَهُ ولم يقفْ عندَ حدِّهِ.

[[أو ظرفٌ]] على ما ذَهَبَ إِلَيْهِ جماعةٌ، باعتبارِ حذفِ الظرفِ وإنابةِ (ما) وصلتِهَا عنهُ، والمعنَى: قامُوا وقتَ خلوهم زيدًا، وذَهَبُوا وقتَ عداهم عمرًا[٧]. [[وقيلَ: ما زائدةٌ]] فيجوزُ الجرُّ، وهذا القولُ منقولٌ عن الجرمي[٨] والربعي[٩] والكسائي[١٠] والفارسي[١١] وابن جني[١٢]. قالَ ابنُ هشام: " فإنْ قالُوا ذلكَ[١٣] بالقياسِ، ففاسدٌ، لأَنَّ (ما) لا تُزادُ قبلَ الجارِّ والمجرورِ، بل بعدَ الجارِّ، نحوُ: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[١٤]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٌ مِنَ اللهِ﴾[١٥] وإنْ قالُوهُ[١٦] بالسَّماعِ، فهوَ من الشَّواذِّ، بحيثُ لا يقاسُ عليهِ[١٧]. [[و]]

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٠، ومغني اللبيب ١٧٩، والمساعد ١/ ٥٨٤.

(٢) ينظر الجنى الداني ٤١٥، ومغني اللبيب ١٧٩، والمساعد ٢/ ٥٨٤.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٣٧٢، والأُصول ١/ ١٦٤، ٢/ ٣١٢، ومغني اللبيب ١٧٩.

(٤) ينظر الجنى الداني ٣١٥.

(٥) مغني اللبيب ١٧٩، ٥٠٥، ثم ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٩، والجنى الداني ٤١٥.

(٦) في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٢٩: "افعل كذا وكذا وخلاك ذم" وهذا المثل يضرب في عذر من طلب الحاجة ولم يتوان. ثم ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٠.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٠، ومغني اللبيب ١٧٩، ١٨٩.

(٨) التسهيل ١٠٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٠، والمساعد ١/ ٥٨٤.

(٩) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي النحوي المتوفى سنة ٤٢٠هـ. تاريخ بغداد ١٢/ ١٧ وانباه الرواة ٢/ ٢٩٧ وتجد رأيه في الجنى الداني ٤١٤، والمساعد ١/ ٥٨٤.

(١٠) منهج السالك ١٧٥.

(١١) مغني اللبيب ١٧٩، والجنى الداني ٤١٤، والمساعد ١/ ٥٨٤.

(١٢) مغني اللبيب ١٧٩، والهمع ٣/ ٢٨٧.

(١٣) (ذلك) ساقطة من ك.

(١٤) المؤمنون ٤٠. وينظر الكشاف ٣/ ٣٢، والجنى الداني ٣٣٢.

(١٥) آل عمران ١٥٩. وينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٧٥، ١٠٣.

(١٦) في الأَصل، ك: قالوا، وما أثبتناه من ي، ل.

(١٧) مغني اللبيب ١٧٩، وينظر الهمع ٣/ ٢٨٧.

يُنْصَبُ أَيضًا [[في خَلاَ وعَدَا في الأَكثرِ]][١]، على أَنَّهمَا فعلانِ جامدانِ لوقوعِهمَا موقعَ (إِلاَّ)، وفاعلُهمَا ضميرٌ مستترٌ، جعلَهُ قومٌ يعودُ إِلى البعضِ[٢]، واستشكلَهُ الرَّضي[٣]، بأَنَّ المقصودَ في: جاءَني القومُ خَلاَ زيدًا، وعَدَا زيدًا، أَنَّ (زيدًا) لم يكُنْ مَعَهُم أَصلاً، ولا يلزمُ من مجاوزَةِ بعضِ القومِ إِيَّاهُ، وخلوٌّ بعضِهِم إِيَّاهُ مجاوزَةُ الكلِّ وخلوُّ الكلِّ. قالَ: فالأَوْلَى أَنْ يُضْمَرَ فيهما ضميرٌ راجعٌ إِلى مصدرِ الفعلِ المقدَّمِ[٤]، أَي: جاءَني القومُ خَلاَ هوَ، أي: مجيئُهُم زيدًا، نحوُ: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[٥]. قلتُ: قد يُدْفَعُ استشكالُهُ بأَنَّ المرادَ كلُّ بعضٍ منهم، بناءً على أَنَّهُ اسمُ جنسٍ أُضيفَ، فَعَمَّ، والاستثناءُ يرشدُ إِلَيْهِ، فلا يَرِدُ أَنَّ المفهومَ في مثلِ:جاءَ بعضُ القومِ، أنَّ الكلَّ لم يَجيئوا، إِذ لا قرينة فيهِ تصادمُ هذا المفهومَ، بخلافِ ما نحنُ فيهِ، فقد حصلَ المقصودُ، وهذهِ الجملةُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، أَو مستأنفَةٌ، فيهِ خلافٌ.

وقد سُمِعَ الجرُّ بِخَلاَ[٦] وعَدَا[٧] قليلاً، كقولِكَ: جاءَ القومُ خَلاَ زيدٍ، ومِنْ شواهدِ الجرِّ بـ عَدَا[٨] قولُ الشاعرِ[٩]:

أَبحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْرًا   عَدَا الشَمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغيرِ

ولم يحفظْ سيبويهِ في (عَدَا) إِلاَّ الفعليَّةَ[١٠]. فمنعَ الجرَّ بها، وهوَ مسموعٌ كما عرفتَ[١١].

---

(١) ينظر الجنى الداني ٤١٤، ٤٣٣،

(٢) ينظر علل النحو لابن الوراق ٢٧٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٠.

(٤) في ل: المتقدم، وهو وجه.

(٥) المائدة ٨. وينظر الكشاف ١/ ٥٩٨.

(٦) قال سيبويه٢/ ٣٤٩-٣٥٠ "وبعض العرب يقول:ما اتاني القوم خلاعبد الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا".

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٢٩: "قال السيرافي: لم أر أحداً ذكر الجر بعد عدا، إلاّ الأخفش". وفي منهج السالك لأبي حيان ١٧٥: "وقال الأخفش في الأوسط.. وأما عدا وضع الجر بمنزلة من". وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٩، ولباب الإعراب ٣٤٤.

(٨) في ك، ي: بعد عدا، مكان بـ عدا، وهو وجه.

(٩) بلا عزو في أوضح المسالك ٣/ ٢٨٥، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ٢٣٦، والهمع ٣/ ٢٨٥.

(١٠) قال السيوطي في الهمع ٣/ ٢٨٦: "والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بعدا لقلته، وإنّما نقله الأخفش والفراء".

(١١) الكتاب ٢/ ٣٤٧، والمقتضب ٤/ ٤٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٦١، ولباب =

[[و]] ينصب أيضًا [[في ليسَ ولا يكونُ]][(١)] على أنَّهُ خبرُهُمَا، وفي الحديث: " وما أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ اللهِ عليهِ فكلُوهُ ليسَ السِّنَّ والظُّفْرَ "[(٢)] وتقولُ: أتوني لا يكونُ زيدًا (١١٦/ظ) واسمُهُمَا ضميرٌ يعودُ على[(٣)] البعضِ[(٤)]، أَو على مصدرِ الفعلِ السَّابقِ[(٥)] كما مرَّ، لكن في جريانِ الوجْهِ الثاني هنا نظرٌ، ولا يستقيمُ في الظاهرِ قولُكَ: أتوني ليسَ إتيانُهُم زيدًا، ولا يكونُ إتيانُهُم زيدًا، اللَّهُمَّ إلاَّ باعتبارِ حذف، أَي: ليسَ إتيانُهُم معَ إتيانِ زيد، ولا يكونُ إتيانُهُم مَعَ إتيانِ زيدٍ، بل كانَ إتيانُهُم بدونِ إتيانِه، ولا يخفَى ما فيهِ من التَّكلُّفِ.

[[وهُمَا]]، أي: جملتا ليسَ ولا يكونُ [[بعدَ معرفةٍ حالانِ]] كما مثَّلناهُ[(٦)]، [[وبعدَ نكرةٍ صفةٌ]][(٧)]، نحوُ: جاءَني قومٌ ليسُوا زيدًا، وأَتاني رجالٌ لا يكونونَ عمرًا، فيلحقهما إذاً ما يلحقُ الأفعالَ الموصوفَ بها، ولا يكونانِ إذ ذاكَ من الاستثناءِ في شيءٍ، لأَنَّ ليسَ الاستثنائيةَ، وكذا لا يكونُ الاستثنائيةُ لا يُذْكَرُ اسمُهُمَا، بل يلزمُ كونُهُ ضميرًا مستترًا على ما مَرَّ. [[وقيلَ لا محَلَّ لَهُمَا مِنَ الإعرابِ]]. قال ابن هشام: " هذا مذهبُ الجمهورِ في جميعِ أَفعالِ الاستثناءِ "[(٨)]. [[ويجوزُ هوَ]]، أَي: النَّصبُ، [[والبدلُ هوَ المختارُ لفظًا، أَو محلاًّ إِنْ تعذَّرَ لفظًا لامتناعِ إِعمالِ ما قبلَ إلاَّ فيما بعدَهُ في التَّامِّ غيرِ الموجبِ]][(٩)]. وهذا الظرفُ لغوٌ يتعلَّقُ بيجوزُ، والمرادُ بالتَّامِّ ما كانَ المستثنَى منهُ فيهِ مذكورًا، وبالموجبِ ما لم يشتملْ على نهيٍ أَو نفيٍ أَو استفهامٍ، فإِذا قلتَ: ما جاءَني أَحدٌ

=

الإعراب ٣٤١.

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٧، والمقتضب ٤/ ٤٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦١، ولباب الإعراب ٣٤١.

(٢) البخاري بشرح الكرماني ١١/ ٥٥، ومسند أحمد ٣/ ٤٦٣.

(٣) في الأَصل: إلى، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٣٤٧، والإيضاح العضدي ١/ ٢١٠، وعلل النحو ٢٧٩، ومغني اللبيب ٣٨٧.

(٥) ينظر الجنى الداني ٤٦٠.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٠، ومغني اللبيب ٥٠٥.

(٧) ينظر الكتاب ٢/ ٣٤٨، مغني اللبيب ٥٠٥، والمساعد ١/ ٥٨٩.

(٨) مغني اللبيب ٥٠٠، ٥٠٥.

(٩) لباب الإعراب ٣٤١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٠.

إلاَّ زيدٌ، جازَ النَّصبُ على الاستثناءِ، والرَّفعُ على الإبدالِ عندَ البصريينَ[١]، وهوَ المختارُ للمناسبَةِ، وعليهِ قولُهُ تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قليلٌ مِنْهُمْ ﴾[٢]، وهوَ عندَهُم بدلُ البعضِ مِنَ الكلِّ، و(إلاَّ) مُغنيَةٌ عن الضميرِ، لأَنَّها مفهمةٌ أَنَّ الثاني بعضُ الأَوَّلِ، ولا يضرُّ البدلَ والمبدَلُ منهُ في الإيجابِ والنفي معَ وجودِ الحرفِ المقتضي لذلكَ[٣].

وههنا تنبيهاتٌ:

الأَوَّلُ: أَنَّ الكوفيين[٤] يثبتونَ التَّبعيَّةَ هنا، لكن لا بطريقِ البدليةِ، بل بطريقِ العطفِ، ويجعلونَ (إلاَّ) حرفَ عطفٍ، وهيَ عندَهُم بمنزلَةِ (لا) العاطفةِ في أَنَّ ما بعدَهَا مخالِفٌ لِمَا قبلَهَا، لكنَّ ذلكَ منفيٌّ بعدَ إيجابٍ، وهذا موجبٌ بعدَ نفيٍ[٥].

الثاني: أَنَّ ابنَ مالك[٦] فَصَّلَ في المستثنَى بعدَ التَّامِّ غيرِ الموجبِ، بينَ أَنْ يكونَ متراخيًا وبينَ أَنْ لا يكونَ متراخيًا[٧]، فإنْ[٨] لم يتراخَ، فالمختارُ الإبدالُ كما مَرَّ، وإنْ تراخَى إلى أَنْ طالَ الفصلُ بينهما[٩]، فالمختارُ النَّصبُ، إذ البدلُ(١١٧/و) إنَّما كانَ لطلبِ التَّشاكلِ بينَهُ وبينَ المستثنَى منهُ، ومعَ التَّراخي لا يتبيَّنُ ذلكَ، كما إذا قلتَ: ما ثبتَ أَحدٌ ثباتًا ينفعُ النَّاسَ في المواقفِ الصعبة إلاَّ زيدًا[١٠]، ونحوُ الحديث: " ما لعبديَ المُؤمن جزاءً إذا قبضتُ صَفِيَّهُ من أَهلِ الدنيا ثُمَّ احتسبَ إلاَّ الجنَّةَ "[١١]. قلتُ: وفي الكشاف في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شيطانٍ ماردٍ، لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلَى المَلإِ الأَعلَى وَيُقْذَفُونَ

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١١، والارتشاف ٢/ ٣٠١.

(٢) النساء ٦٦. قراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقرأ بالنصب أُبيٌّ وابن أبي اسحق، وابن عامر، وعيسى ابن عمر. ينظر السبعة في القراءات ٢٣٥، والتيسير ٩٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٥٨، والبحر المحيط ٢/ ٢٦٦، ٣/ ٢٥٨.

(٣) ينظر المساعد ١/ ٥٦٠، والهمع ٣/ ٢٥٣.

(٤) التسهيل ١٠٦، والمساعد ١/ ٥٦٠، والهمع ٣/ ٢٥٣.

(٥) مغني اللبيب ٩٩٠٩٨.

(٦) التسهيل ١٠٦، وينظر المساعد ١/ ٥٥٩-٥٦٠، والهمع ٣/ ٢٥٤.

(٧) في ك، ي، ل: وان لا يكون، مكان: وبين ان لا يكون متراخيا، وهو وجه.

(٨) في ل: وان.

(٩) في الأَصل: منهما، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/ ٣٠١.

(١١) البخاري بشرح الكرماني ٢٢/ ١٩٨-١٩٩، ويروى فيه: "ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضتُ صفيَّهُ من أهل الدنيا ثم احتسبه إلاَّ الجنة " وينظر مسند أحمد ٢/ ٤١٧.

مِنْ كُلِّ جانِبٍ، دُحُورًا وَلَهُمْ عَذابٌ واصِبٌ إِلاَّ مَنْ خَطِفَ الخَطْفَةَ ﴾[١]: أنَّ (مَنْ) في موضعِ رفعٍ بدلٍ من الواوِ في " لاَ يَسَّمَّعُونَ " أَي: لا يسمعُ الشياطينَ إلاَّ الشيطانُ الذي خَطِفَ[٢]. ولم يذكرِ النَّصبَ البتَّةَ. مَعَ أَنَّ الاستثناءَ متراخٍ. فالظاهرُ أَنَّهُ لا يَرَى فيهِ رأيَ ابنِ مالكٍ. والرَّضيُّ[٣] صرَّحَ بأَنَّ لاختيارِ البدلِ شروطًا، منها: أَنْ لا يتراخَى، قالَ: احترازًا عن نحوِ: ما جاءَني أحدٌ حينَ كنتُ جالسًا هنا إلاَّ زيدًا، فإنَّ الإبدالَ ليسَ بأَوْلَى ههنا من النَّصبِ، إذ كونُهُ مختارًا لقصدِ التَّطابقِ بينَهُ وبينَ المستثنَى منهُ، ومعَ تراخي < ما >[٤] بينَهُمَا لا يتبيَّنُ ذلكَ[٥]، هذا كلامُهُ. وقد جرَى فيه[٦] على[٧] عادتِهِ في اتباعِ ابنِ مالكٍ[٨] والأَخذُ من كلامِهِ في كثيرٍ من الأَوقاتِ.

الثالث: أَنَّ اختيارَ البدلِ على النَّصبِ إنَّما كانَ لتحصلَ[٩] المشاكلَةُ. وقضيَّةُ ذلكَ أَنْ لا يكونَ البدلُ في قولِنَا: ما ضربتُ أَحدًا إلاَّ زيدًا، مختارًا على النَّصبِ، ضرورةَ أَنَّ المشاكلَةَ حاصلةٌ على كِلاَ التَّقديرينِ فيستويانِ. ثُمَّ البدلُ تارةً يكونُ بحسبِ اللَّفظِ، نحوُ: ما قامَ أَحدٌ إلاَّ زيدٌ، وتارةً بحسبِ الموضعِ، حيثُ يتعذَّرُ الأَوَّلُ، بأَنْ يوجدَ قبلَ (إلاَّ) ما لا يمكنُ عملُهُ في ما بعدَهَا، نحو: ما جاءَني مِن أَحد إلاّ زيدٌ، لأَنَّ (مِنِ) الزائدةَ لا تعملُ في موجبٍ ولا معرفةٍ[١٠]، فلا يجوزُ تقديرُهَا بعدَ (إلاَّ) داخلةً على معرفةٍ لوجودِ المانعَيْنِ، وكذا نحوُ: ما جاءَني مِنْ أَحدٍ إلاَّ رجلٌ صالحٌ، لوجودِ المانعِ الأَوَّلِ فقط، وهوَ الإيجابُ. ولا يجوزُ الإبدالُ على اللَّفظِ على مذهبِ الأَخفشِ[١١]، وإنْ جوَّزَ زيادةَ (مِنْ) في

---

(١) الصافات ٧-١٠، وينظر البحر المحيط ٧/ ٣٥٣، واتحاف فضلاء البشر ٣٦٨.

(٢) الكشاف ٣/ ٣٣٦.

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٣٠، ٢٣١.

(٤) الزيادة من ل، وهي موافقة لشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٣.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٠، ٢٣٢.

(٦) (فيه) ساقطة من ي.

(٧) الزيادة من ل.

(٨) ينظر التسهيل ١٠٦، والمساعد ١/ ٥٥٩-٥٦٠.

(٩) في ك: لتحصيل.

(١٠) في ك، ي، ل: ولا معرف. وينظر في عمل(من) الزائدة: الجنى الداني٣٢١، ومغني اللبيب ٤٢٥، ٤٢٦.

(١١) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٥٨، ٣١٩، ٣٢٢، والجنى الداني ٣٢١، ومغني اللبيب ٤٢٨.

الموجبِ مطلقًا، مُعَرَّفًا كانَ أَو غيرَهُ، لأَنَّ الكلامَ في (مِنِ) الاستغراقيَّةِ، ولا يمكنُهُ ارتكابَ ذلكَ هُنَا.

[[وليسَ في حَمْلِ النَّصْبِ في ﴿ إلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾]] من قولِهِ تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطَعٍ مِنَ اللَّيلِ ولاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾(١) **[[على فأَسْرِ، لئلاَّ يكونَ أكثرُ القُرَّاءِ على غيرِ البدلِ (١١٧/ظ) لزومُ التَّناقضِ في الإسراءِ،لأَنَّهُ مقيَّدٌ معنًى بعدمِ الالتفاتِ]]**،هذا الكلامُ انتزعَهُ المؤلِّفُ من كلامٍ ذَكَرَهُ الرضي في شرحِ الكافيةِ(٢) قصدَ بِهِ الرَّدَّ على ابنِ الحاجبِ(٣)، وبسياقِ كلاميهِمَا يظهرُ لكَ معنَى ما في المتنِ، فنقولُ: قُرِئَ قولُهُ تعالى: ﴿ ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُم أَحدٌ إِلاَّ امْرَأَتُكَ ﴾ بالرَّفعِ والنَّصبِ، وأَكثرُ القُرَّاءِ على النَّصبِ، فقالَ بعضُهُم إذا نُصِبَ يكونُ مستثنًى مِنْ قولِهِ: " فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ " فيكونُ في كلامٍ موجبٍ، فلا يكونُ ممَّا نحنُ فيه، وإذا رُفِعَ يكونُ مستثنًى مِنْ قولِهِ: "ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ". وإنَّمَا فُصِّلَ هذا التفصيلُ، لأَنَّهُ لو كانَ النَّصبُ والرَّفْعُ من قولِهِ: " ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُم أَحَدٌ " لزمَ أَنْ تكونَ قراءةُ الأَكثرِ على غيرِ المختارِ وهوَ محذورٌ، ففزعَ بعضُهُم(٤) إلى ما قالَهُ فرارًا مِنْ ذلكَ. قالَ ابنُ الحاجبِ: " هوَ غلطٌ، لأَنَّ القصةَ واحدةٌ، وإذا استثنِيَ من " فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ " كانَ غيرَ مسرٍ بامرأتِه، وإذا أُبدلَ مِنْ " ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ " كانَ مسريًا بِهَا، فَيُؤدِّي إلى أَنْ يكونَ مسريًا بِهَا وغيرَ مسرٍ بِهَا وهوَ باطلٌ. وإنَّما يقعُ في ذلكَ مَنْ يعتقدُ أَنَّ القراءاتِ السبعَ(٥) آحادٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ بعضُهَا خطأً، فلاَ يُبالي بحملِ القراءتينِ على ما يتناقضانِ < بِهِ >(٦). وأَمَّا مَنْ يعتقدُ الصحَةَ في جميعِهَا لتواترِهَا، فبعيدٌ عن مثلِ ذلكَ(٧). قالَ في شرحِ المفصَّلِ: " والأَوْلَى أَنْ يكونَ " إلاَّ

---

(١) هـود ٨١. قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع، ووافقهما ابن محيصن واليزيدي والحسن على أنه بدل من أحـد، والباقون بالنصب، مستثنى من "بأهلك" التيسير ١٢٥، واتحاف فضلاء البشر ٢٥٩. وينظر الكشاف ٢/ ٢٨٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٦، وشواهد التوضيح ٩٤-٩٥.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٣-٢٣٤.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٤٥.

(٤) (بعضهم) ساقطة من ك.

(٥) في ل: السبعة، وهو خطأ.

(٦) الزيادة من ي، ل، وهي موافقة لشرح الكافية لابن الحاجب ٤٥.

(٧) شرح الكافية لابن الحاجب ٤٥.

امرأتَكَ " في الرَّفعِ والنَّصبِ مثلَ: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[(١)]، ولا بُعْدَ أَنْ يكونَ أَقلُّ القرَّاءِ على الوجْهِ الأَقوَى، وأكثرُهُم على الوجْهِ الذي دونَهُ "[(٢)]. قالَ الرَّضي: " إنَّ " أَسْرِ " وإنْ كانَ مطلقًا في الظَّاهرِ، إلاَّ أَنَّهُ في المعنَى مقيَّدٌ بعدَمِ الالتفاتِ، إذ المرادُ: أَسْرِ بأَهْلِكَ إِسراءً لا التفاتَ فيهِ إلاَّ امرأَتَكَ، فإنَّكَ تَسْرِي بِهَا إسراءً مَعَ الالتفاتِ فيهِ[(٣)]، فاستَثْنِ على هذا إنْ شِئْتَ من " أَسْرِ " أَوْ مِنَ " لا يَلْتَفِتْ " ولا تناقضَ، وهذا كما تقولُ: امْشِ ولا تَتَبَخْتَرْ[(٤)]، أي: امْشِ مشيًا لا تتبختَرُ[(٥)] فيهِ[(٦)]. (كأنَّهُ قيلَ: ولاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ في الإِسراءِ، وكذا امْشِ ولا تَتَبَخْتَرْ في المشيِ، فَحُذِفَ الجارُّ والمجرورُ للعلْمِ بِهِ)[(٧)]، هذا كلامُهُ. وتنزيلُ ما في المتنِ عليهِ ظاهرٌ. قلتُ: وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ مقتضَى كلامِهِ أَنْ يكونَ لوطٌ – عليهِ الصلاةُ والسلامُ – مأمورًا بالإِسراءِ بِهَا مَعَ التفاتِهَا، وليسَ كذلكَ، فلم يُؤْمَرْ قطُّ بِهَا، لا معَ التفاتِهَا ولا بدونِهِ، لأَنَّ المقصودَ بالإِسراءِ تنجيةُ المؤمنينَ (١١٨/و) مِنْ إِصابَةِ العذابِ، ولم تَكُنْ هيَ بهذِهِ المثابَةِ، ولا تنجيةَ من ذلكَ بتقديرِهِ[(٨)]: فإنَّكَ تَسرِي بِهَا إسراءً مَعَ التفاتٍ فيهِ بصيغةِ الخبرِ، وذلكَ لأَنَّ المستثنَى ثبتَ لَهُ نقيضُ حكمِ المستثنَى منْهُ، فإذا كانَ المعنَى: فأَسْرِ بأَهْلِكَ إِسراءً لا التفاتَ فيهِ إلاَّ امرأَتَكَ، ثبتَ لامرأَتِه نقيضُ الأَمرِ المذكورِ، أَي: فلاَ تَسْرِ بِهَا إِسراءً لا التفاتَ فيهِ. والمعنَى: بل أَسْرِ بِهَا إِسراءً يكونُ منها التفاتٌ فيهِ[(٩)]، وهذا كما إذا قلتَ: لا تُكْرِمْ زيدًا جاهلاً، فالنَّهيُ إنَّما هوَ باعتبارِ القيدِ، ويثبتُ ضدُّهُ عندَ انتفاءِ ذلكَ القيدِ، أي: أَكْرِمْهُ غيرَ جاهلٍ. وقد اعتُرِضَ على كلامِ ابنِ الحاجبِ بطريقَةٍ أُخرى، وهيَ إِنَّا لا نُسَلِّمُ التناقضَ، لأَنَّ إخراجَهَا من جملةِ النَّهيِ لا يـــدلُّ على أَنَّها مسرًى بِهَا[(١٠)]، بَلْ على أَنَّهَا مَعَهُم[(١١)].فلاَ[(١٢)] يمتنعُ أَنْ تكونَ هيَ

---

(١) النساء ٦٦. وينظر شواهد التوضيح ٩٦.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٧.

(٣) (فيه) ساقطة من ك، ي، ل.

(٤) في ل: ولا تتبختر.

(٥) في ل: لا تبختر.

(٦) (اي امش مشيًا لا تتبختر فيه) ساقطة من ك.

(٧) من (كأنه... إلى... به) هذه العبارة ليس في شرح الكافية للرضي الذي بين ايدينا، ولعل الدماميني اعتمد على نسخة أخرى. ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٣-٢٣٤.

(٨) في ل: تقديره.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٧٧٩، ٧٨٠.

(١٠) في الأصل: بها معهم بزيادة معهم، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١١) ينظر مغني اللبيب ٧٧٩.

(١٢) في ك: اذ، وفي ي: اذ فلا لا مكان: فلا.

سارتْ بنفسِهَا، ولم يَسْرِ هوَ بِهَا. وقد رُوِيَ أَنَّها تَبِعَتْهُم، وأَنَّها التفتَتْ فرأَتِ العذابَ فصاحتْ فأَصابَهَا حَجَرٌ فَقَتَلَهَا[1]. قالَ ابنُ هشام: " والذي أَجزمُ بِهِ أَنَّ قراءةَ الأَكثرينَ لا تكونُ مرجوحةً، وأَنَّ الاستثناءَ في الآيةِ من جملةِ الأَمرِ على القراءتينِ، بدليلِ سقوطِ ﴿ ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُم أَحَدٌ ﴾ في قراءةِ ابنِ مسعودٍ[2]، ولأنَّ[3] الاستثناءَ منقطعٌ، بدليلِ سقوطِهِ في آيةِ الحِجْرِ[4]، ولأَنَّ المرادَ بالأَهلِ المؤمنونَ، وإِنْ لم يكونُوا من أهلِ بيتِهِ، لا أَهلَ بيتِه، وإِنْ لم يكونُوا مؤمنينَ، ويؤيِّدُهُ ما جاءَ في ابنِ نوحٍ - عليهِ الصلاةُ والسَّلامُ -: ﴿ أَنَّهُ ليسَ من أَهلِكَ أَنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ ﴾[5]. ووجْهُ الرفعِ أَنَّهُ على الابتداءِ، وما بعدَهُ الخبرُ، والمستثنَى الجملةُ، ونظيرُهُ: " لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ، إلاَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللهُ " [6].

[[و]] يجوزُ **[[أَخُو النَّصبِ]]**، وهُمَا الرَّفْعُ والجَرُّ **[[مَعَ قلَّتِهِ]]** أَي: قلَّةِ النَّصبِ، فالأَوْجهُ الثلاثةُ جائزةٌ[7] **[[في لا سِيَّمَا]]**[8]، أَي: في الاسمِ الواقعِ بعدَ لا سيَّمَا. وسيٌّ بكسرِ السِّينِ وتشديدِ الياءِ: مِثْلُ[9]. قالَ ثعلبٌ: مَنِ استعمَلَهُ على خلافِ ما جاءَ في قولِهِ [10]:

ولاَ سِيَّمَا يومٌ بدارَةِ جُلْجُلِ

---

(١) الكشاف ٢/ ٢٨٤، مغني اللبيب ٧٧٩.

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي المكي. أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة. توفي سنة ٣٢هـ. طبقات القراء لابن الجزري ١/ ٤٩٥.

(٣) في ك، ل: لأن، وفي المغني وأن.

(٤) أراد الآية ٦٥ من سورة الحجر وهي قوله تعالى: "فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بقطَعٍ مِنَ اللَّيل واتَّبِعْ أدبارَهُم ولا يَلتفتْ مِنكُم أحدٌ وامْضُوا حيثُ تُؤمَرُونَ".

(٥) هود ٤٦. وينظر الكشاف ٢/ ٢٧٣، ومغني اللبيب ٧٨٠.

(٦) الغاشية ٢٢-٢٤. وينظر الكشاف ٤/ ٢٤٨، ومغني اللبيب ٧٨٠.

(٧) بعدها في الأصل: (والنصب مرجوحة) وهي زائدة، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٨) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٣٦٨: "ويجوز في الواقع بعد لا سيما الجر وهو الأكثر، والرفع وهو قليل، والنصب وهو الأقل ولم يذكرهُ، أي: الزمخشري- ". وينظر لباب الإعراب ٣٤٤، ومغني اللبيب ١٨٦-١٨٧، والارتشاف ٢/ ٣٢٨، والمساعد ١/ ٥٩٦، ٥٩٧.

(٩) اللسان (سوا).

(١٠) امرؤ القيس: ديوانه ١٠، وصدره: أَلاَ رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٌ

والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٩، ومغني اللبيب ١٨٦، ٤١٢، ٥٥٠.

فهوَ مُخْطِئٌ[١]. وذكَرَ غيرُهُ أَنَّهُ قد تُخفَّفُ، وقد تُحْذَفُ الواوُ[٢] كقوله[٣]:

فِهْ بالعُقُودِ وبالإيمانِ، لاَ سِيَمَا عقدٌ وفاءٌ بِهِ مِنْ أَعظَمِ القُرَبِ

والهاءُ لا يُنْطَقُ بِهَا في الوصلِ، لكنَّهَا أُلحِقَتْ من أَجلِ أَنَّهُ إذا وُقِفَ عليه كانَ بالهاءِ. إذا تقرَّرَ ذلكَ، فلَكَ في (لا سِيَّمَا يومٍ) وأَمثالِه، جَرُّ يومٍ (١١٨/ظ) وهوَ أَرجَحُهَا، على إضافةِ سِيَّ إِلَيْهِ و(مَا) زائدةٌ، أو إِلى مَا، إنْ جُعِلَتْ[٤] بمعنَى شيءٍ، ويومٌ بدلٌ منْهَا، والرَّفعُ على أَنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، و(مَا) موصولةٌ أَو نكرةٌ موصوفةٌ، أَي: ولاَ مِثْلُ الَّذي هوَ يومٌ، أَوْ لاَ مثلُ شيءٍ هوَ يومٌ. والنَّصْبُ على التَّمييزِ[٥] كما في: ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾[٦]، وقد حَكَمَ المؤلِّفُ بقلَّةِ هذا الوجْهِ، ولا أَعرفُهُم يذكرونَهُ معَ النَّكرَةِ، وإنَّما يقولونَ: النَّصبُ مَعَ المعرفَةِ مُمْتَنِعٌ عندَ الجمهورِ، وأَجازَهُ بعضُهُم[٧]، واستُضْعِفَ، بل قالَ ابنُ الدَّهان: لا أَعرِفُ لَهُ وجهًا[٨]، وقَدْ يُوَجَّهُ بأَنَّهُ على تقديرِ: أَعني، و(ما) تامَّةٌ، أَي: ولا مِثْلُ شيءٍ أَعني زيدًا. ووجَّهَهُ بعضُهُم بأَنَّ (ما) كافَّةٌ، أَنَّ لا سِيَّمَا تَنَزَّلَتْ منزلَةَ (إلاَّ) في الاستثناءِ. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ نصبَ (سِيَّ) معَ سقوطِ الواوِ، مثلُ قامُوا لا سِيَّمَا زيدًا، على الحالِ كما ذَكَرَهُ الفارسي[٩]، وَرَدَّهُ ابنُ هشام بأَنَّهُ لو كانَ كذلكَ لامتنعَ دخولُ الواوِ، ولوجبَ تكرارُ (لاَ)[١٠].

قلتُ: ويندفِعُ الأَوَّلُ بأَنَّ الواوَ إذا دخلتْ، كانَ (سِيَّ)[١١] اسمَ (لاَ) والخبرُ محذوفٌ، والحالُ الجملةُ، والثاني بأَنَّها تكرَّرَتْ معنًى، أَي: قامُوا لاَ مماثِلِينَ زيدًا في القيامِ، {ولا}

---

(١) يرى ثعلب وجوب تشديد ياء (سي) ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) ومن يستعمله على خلاف ذلك فهو مخطئ. ينظر مغني اللبيب ١٨٦.

(٢) ينظر مغني اللبيب ١٨٦، والمساعد ١/ ٥٩٨.

(٣) بلا عزو في مغني اللبيب ١٨٦، والمساعد ١/ ٥٩٨، والهمع ٣/ ٢٩٤. وفه: فعل أمر من وفى، والهاء للسكت وإثباتها في الوصل ضرورة.

(٤) في الأَصل: جعلته، وهو وجه، وما أَثبتناه من سائر النسخ يقتضيه سياق العبارة.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٩، ومغني اللبيب ١٨٦، ١٨٧.

(٦) الكهف ١٠٩، وينظر الكشاف ٢/ ٥٠١.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٩.

(٨) ينظر قول ابن الدهان هذا في مغني اللبيب ١٨٧.

(٩) ينظر مغني اللبيب ١٨٦.

(١٠) المصدر السابق ١٨٦.

(١١) في ك: شيء، وهو تحريف.

أَوْلَـى منهُ {بِهِ}. كما قالَ الزمخشري: ﴿ فَلاَ اقْتَحَمَ العَقَبَةَ ﴾[١] إنَّهُ في معنَى: فَلاَ فَكَّ رقبةً ولا أَطعمَ مسكينًا[٢]. ثُمَّ عدَّ هذا من قبيلِ الاستثناءِ، (ذُكِرَ في المفصَّلِ[٣]. واعترضَهُ ابنُ الحاجب بـــ " أَنَّهُ لا ينبغي أَنْ يكونَ ذلكَ منهُ، لأَنَّ الاستثناءَ)[٤]إخراجُ شيءٍ من شيءٍ، وإِثباتُ ضدِّ الحكمِ لَهُ، وهذا ليسَ كذلكَ، بلْ هوَ إثباتُ ذلكَ الحكمِ الأَوَّلِ بطريقِ الزيادةِ في معناهُ[٥]، ومثالُهُ: أَحسنْ إِلى القومِ لا سِيَّما عمرٍو، وقالَ: إِنَّما ذَكرَهُ لَمَّا كانَ بينَهُمَا - أَي: بينَ مَا قيلَ لا سِيَّمَا وما بعدَهُ - مخالفةُ مَا، لأَنَّ الثاني ثبَتَ لَهُ زيادةٌ، فكأَنَّهُ غيرُ الحُكْمِ الأَوَّلِ "[٦].

[[و]] يجوزُ [[**الجَرُّ فقط بحَاشَا في الأَكْثَرِ**]][٧]، لكنَّها إِنَّما تستعملُ للاستثناءِ فيما تَنَزَّهَ عَنْهُ المستثنى حقيقةً، أَو ادِّعاءً، تقولُ: ضربْتُهُم حَاشَا زيد، ولا يَحْسُنُ أَنْ يُقالَ: صَلَّى النَّاسُ المكتوبةَ حاشاَ زيد، نصَّ عليهِ ابنُ الحاجبِ[٨]. وذَهَبَ قومٌ منهم الجرمي والمازني والمبرِّدُ والزَّجاجُ والأَخفشُ إِلى أَنَّها قد تُستَعْمَلُ فِعْلاً متعدِّيًا جامِدًا لِتضَمُّنِه معنَى (إِلاَّ)[٩]، وسُمِعَ " اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ولِمَنْ يَسْمَعُ حاشَا الشَّيطانَ وأَبَا الإِصبعِ "[١٠]، وهذا هوَ الذي ذَكَرَهُ المؤلِّفُ. وأَمَّا (**١١٩**/و) سيبويهِ وأَكثرُ البصريينَ فمذهَبُهُم أَنَّ (حاشَا) حرفٌ دائِمًا بمنزلَةِ (إلاَّ)،< لكنَّها >[١١] تَجُرُّ المستثنى[١٢]، وسَيَأْتِي الكلامُ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى على ما يتعلَّقُ بِهِ في بحثِ الحروفِ. [[و]] يجوزُ أَيضًا الجَرُّ فقط [[**بِسوَى**]] بكسرِ

---

(١) البلد ١١. (٢) الكشاف ٤/ ٢٥٦، وينظر مغني اللبيب ٣٢١.

(٣) المفصل ١/ ١٩٧، وينظر شرحه لابن يعيش ٢/ ٨٥.

(٤) من (ذكر في... إلى.. الاستثناء) ساقطة من ك.

(٥) في الأَصل، ك: معناها، وما أَثبتناه من ي، ل.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٧-٣٦٩.

(٧) الكـتاب ٢/ ٣٤٩، وأسرار العربية ٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٤.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٩.

(٩) المقتـضب ٤/ ٣٩١، والإنصاف مسألة (٣٧) ١/ ٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥، والجنى الداني ٥١١، ومغني اللبيب ١٦٤-١٦٥، والهمع ٣/ ٢٨٣.

(١٠) قـال ابـن السراج في الأُصول ١/ ٢٨٨: "وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعت أعـرابيًّا يقول: اللهم اغفر لي، ولمن سَمِعَ حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع، نصب بـــ: حاشا "وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٠، ٢/ ٢٤٩، ومغني اللبيب ١٦٥.

(١١) الزيادة من ك، ي. (١٢) الكتاب ٢/ ٣٤٩، ومغني اللبيب ١٦٥.

السِّينِ مَعَ القَصْرِ[١]، [[وسَواءِ]] بفتحِهَا معَ المدِّ، وهاتانِ اللُّغتانِ هُمَا المشهورتانِ، وثَمَّ لغتانِ أُخريانِ، كسرُ السِّينِ معَ المدِّ، وضمُّهَا معَ القصرِ[٢]. [[وهُمَا ظرفانِ]]، أَي: منصوبانِ على الظرفيةِ [[أَبدًا]] في غيرِ الشِّعرِ [[على]] القولِ [[الأَصحِّ]]، وهوَ قولُ سيبويهِ والجمهورِ[٣]، فإذا قلتَ: جاءَ القومُ سِوَى زيد، فكأَنَّكَ قلتَ: مكانَ زيد، وكذا إذا قلتَ: سواءَ زيد، بالمدِّ، أَي: مكانَهُ. وهُمَا من الظروفِ المكانيةِ. وقالَ ابنُ عصفور: لم يُسْمَعِ الاستثناءُ إلاَّ بمكسورَةِ السِّينِ[٤]. واستدلُّوا على ظرفيَّتِهِمَا بوقوعِهِمَا[٥] صلةً، قالُوا: جاءَ الذي سِوَاكَ[٦]. وأُجيبَ بتقديرِهِ خبرًا لــ (هوَ) محذوفًا، وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ الصلةَ غيرُ طويلةٍ، أَو حالاً، عامِلُهَا ثبتَ مضمرًا[٧]. وقالَ الزَّجاجُ[٨] وابنُ مالك[٩]: إِنَّهُمَا بمعنَى (غيرٍ) دائمًا معنًى وإِعرابًا، واسْتُدِلَّ بنحوِ قولِهِ[١٠]:

وَلَمْ يبقَ سِوَى العُدْوَ انِ دِنَّاهُمْ كَمَا دانُوا

وبِشواهِدَ أُخَرَ مَنَ النَّظمِ، وهيَ لا تَرِدُ على المخالفينَ، لأَنَّهُم قائلونَ بأَنَّهُمَا يخرجانِ عَنِ النَّصبِ على الظرفيَّةِ في الشِّعرِ كما نَبَّهْنَا عليهِ، والمؤلِّفُ أَهملَهُ. وقالَ الرُّمَّاني[١١]

---

(١) في الأَصل: الكسر، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر الصحاح (سوا)، والمقرب ١/ ١٦٦.

(٣) الكتاب ١/ ٤٧٠، ٤٠٩، ٢/ ٣٥٠، ٣/ ٤٧٩، والمقتضب ٤/ ٣٤٩، ٣٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٩، ٢٥٩، والارتشاف ٢/ ٣٢٦، ٣٢٧، ومغني اللبيب ١٨٧-١٨٩.

(٤) المقرب ١/ ١٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٩، وينظر منهج السالك ١٧٣.

(٥) في الأَصل: لوقوعهما، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر مغني اللبيب ١٨٨، والمساعد ١/ ٥٩٣.

(٧) ينظر مغني اللبيب ١٨٨.

(٨) لم ينسب هذا الرأي إِلى الزجاج غير ابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٢٨١. وسائر المصادر تنسبه إِلى الزجاجي. ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٩، والارتشاف ٢/ ٣٢٦، ومغني اللبيب ١٨٨، والمساعد ١/ ٥٩٤، والهمع ٣/ ١٦١.

(٩) التسهيل ١٠٧، وسبك المنظوم ورقة ٢٨. وينظر الارتشاف ٢/ ٣٢٦ والمساعد ١/ ٥٩٣.

(١٠) الفند الزماني، شعره ٢٥، وديوان الحماسة ٣٠، لأبي تمام والبيت من شواهد الإِيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٨.

(١١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني، معتزلي مفسر، من كبار النحاة، أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد، وله نحو مائة مصنف منها شرح كتاب سيبويه، والألفاظ المتقاربة، ومعاني الحروف، والنكت في إعجاز القرآن وغيرها، توفي سنة ٣٨٤هـ. تاريخ بغداد ١٢/ ١٦، وانباه الرواة ٢/ ٢٩٤، والأعلام ٥/ ١٣٤. وينظر رأيه في الارتشاف ٢/ ٣٢٦.

والعكبري[١]: يستعملانِ ظرفًا غالبًا، وكغيرٍ قليلاً[٢]. وإِلَيْهِ مالَ ابنُ هشام[٣]. فأشارَ المؤلِّفُ بقولِهِ:(على الأَصحِّ) إِلى هذا الخلافِ. [[و]] يجوزُ أَيضًا الجرُّ فقط [[بغيرٍ]][٤]، وإِنَّما وجبَ الجرُّ معَهَا ومَعَ سِوَى وسواءٍ، لأَنَّ ما بعدهُنَّ مضافٌ إِلَيْهِ، ولا يكونُ إِلاَّ مخفوضًا[٥].

[[وإعرابُهُ]]، {أي} إعرابَ غيرِ [[كإعرابِ ما بَعْدَ إِلاَّ على التفصيلِ]][٦]، وذلكَ لأنَّ (غيرًا) لَمَّا وقعتْ موقعَ (إِلاَّ)، و(إِلاَّ) حرفٌ لا إِعرابَ لَهُ، وغيرُ اسمٍ، وجبَ أَنْ يكونَ لَهَا إِعرابٌ، فَجُعِلَ إِعرابُهَا الإِعرابَ[٧]الذي يكونُ على الاسمِ الواقعِ بعدَ (إِلاَّ) بطريقِ العاريةِ[٨]، وجُعِلَ ما بعدَهَا مخفوضًا[٩] بالإِضافةِ، لأَنَّهَا اسمٌ يقبلُ الإِضافةَ، فوفي بمقتضى الاسمينِ، فوجبَ النَّصبُ في مثلِ: جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ، وجاءَ القومُ غيرَ حمارٍ، وجاءَ غيرَ زيدٍ القومُ، وجازَ النَّصبُ معَ اختيارِ الرَّفعِ في مثلِ: ما جاءَني أحدٌ غيرَ زيد، إِلى غيرِ ذلكَ مِنْ صورِ الاستثناءِ[١٠]. [[وأَصلُهُ]]، < أي >[١١] أَصلُ غيرٍ [[الصفةُ]][١٢] المفيدةُ لمغايرَةِ مجرورِهَا (١١٩/ظ) لموصوفِهَا، إِمَّا بالذَّاتِ، نحوُ: مررتُ برجلٍ غيرِ زيد، أَو بالصفةِ، نحوُ: دَخَلَ بوجهٍ غيرِ الوجهِ الذي خرجَ بِهِ[١٣]. [[ثُمَّ يُحْمَلُ على (إِلاَّ) في

---

(١) هو أَبو البقاء عبد الله بن الحسين النحوي الضرير العكبري، من مصنفاته: التبيان في إعراب القرآن، واللباب، والتبيين وغيرها، توفي سنة ٦١٦هـ. انباه الرواة ٢/ ١١٦، وبغية الوعاة ٢/ ٣٨، وشذرات الذهب ٥/ ٦٧. وينظر رأيه في الارتشاف ٢/ ٣٢٦، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٢.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ٣٢٦، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٢.

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٢٨٢.

(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٣٤٤، ولباب الإعراب ٣٤٤، والمساعد ١/ ٥٩٠.

(٥) في ك، ي: محفوظا، وهو تحريف، ورسمت في الأَصل: مخفوظا بالظاء المعجمة وهو خطأ في الرسم، وما أَثبتناه من ل.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٤، ٢٤٥.

(٧) في الأَصل: اعراب، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) العارية: لا أصلية، اللسان (عربي)، وينظر علل النحو لابن الوراق ٢٧٧.

(٩) في الأَصل، ي: مخفوظا، وهو خطأ في الرسم، وما أَثبتناه من ك، ل.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٥، ٢٤٦، وأوضح المسالك ٢/ ٢٧٨.

(١١) الزيادة من ك،ي.

(١٢) ينظر المساعد ١/ ١٥٩٠.

(١٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٥.

الاستثناءِ]][١]، بمعنَى أَنَّهُ صارَ ما بعدَ (غيرٍ) مغايِرًا لِمَا قبلَهَا نفيًا وإثباتًا كَمَا بعدَ إلاَّ، ولا تُعْتَبَرُ مُغايَرَتُهُ ذاتًا أَوْ صفةً كما كانتْ في الأَصلِ **[[كالعكسِ]]**، أَي: حَمْلاً كائنًا كالعكسِ، أَي: كَحَمْلِ (إلاَّ) على (غيرٍ) في الصِّفَةِ بحيثُ صارَ ما بَعْدَ (غيرٍ)، ولاتُعْتَبَرُ مُغايَرتُهُ لَهُ نفيًا وإثباتًا **[[في مَا]]**، حالٌ مِنَ العكسِ، أَي: كالعَكْسِ حالةَ كونِهِ فيمَا **[[كانَ (إلاَّ) فيهِ تابعًا لمتعدِّدٍ]]** [٢] ليوافقَ[٣] حالُهَا صفةً حالَهَا أَداةَ استثناءٍ، لأنَّهُ لابُدَّ لَهَا في الاستثناءِ من مستثنًى منهُ متعدِّدٍ لفظًا أو تقديرًا، فلا تقولُ: جاءَنِي رجلٌ إلاَّ زيدٌ. **[[فتعذَّرَ[٤] الاستثناءُ]]** ليلتجئَ[٥] إلى حَمْلِهَا على خلافِ أَصلِهَا، وإلاَّ فَلَوْ لَمْ يتعذَّرِ الاستثناءُ وجبَ إبقاؤُها على أَصلِهَا، ولم تُحْمَلْ على (غيرٍ) في الصِّفَةِ، ومثالُ صورةِ التَّعذُّرِ قولُكَ: جاءَنِي رجالٌ إلاَّ زيدٌ، وذلكَ لأَنَّهُ لو ذَهَبَ إلى الاستثناءِ، لَمْ يَسْتَقِمْ، لأَنَّ شرطَهُ أَنْ يكونَ المستثنَى واجبَ الدُّخولِ في المستثنَى منهُ، وهُنَا لا يجبُ دخولُ (زيدٍ) في الجمعِ المذكورِ، لأَنَّهُ نكرةٌ في الإثباتِ، فلاَ عمومَ لَهُ، وهذا إنَّما يصحُّ التمثيلُ بهِ على رأيِ الجمهورِ القائلينَ بوجوبِ الدُّخولِ، وأَمَّا على مذهَبِ المبرِّدِ، فلاَ، لأَنَّهُ يكفي[٦] في صحَّةِ الاستثناءِ بصحَّةِ[٧] الدخولِ[٨]. وما ذَكَرَهُ المؤلِّفُ هو ما في الكافيةِ[٩]، وعليهِ جماعةٌ[١٠]. وذهبَ ابنُ مالكٍ[١١] في آخرينَ[١٢] إلى أَنَّهُ لا يوصفُ بــ (إلاَّ) إلاَّ حيثُ يصحُّ الاستثناءُ، فيجوزُ: عِنْدِي دِرْهَمٌ إلاَّ دانَقٌ، لأَنَّهُ يجوزُ إلاَّ دانقًا، ويمتنعُ إلاَّ جيِّدٌ، لأَنَّهُ يمتنعُ

(١) المصدر السابق ١/ ٢٤٥.

(٢) أراد به لجمع. ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٦.

(٣) في الأَصل: يوافق، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ك، ي، ل: وتعذر، وهو وجه.

(٥) في ك، ي، ل: ليلتجأ بالبناء للمجهول، وهو وجه.

(٦) في ك، ي، ل: يكتفي، وكذا في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٧، وهو وجه.

(٧) في ك، ي، ل: بصحة، وكذا في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٧، وهو وجه.

(٨) تنظر هذه المسألة في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٦-٢٤٧، ومغني اللبيب ١٠٠.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٥، ٢٤٧، والهمع ٣/ ٢٧٣.

(١٠) ينظر لباب الإعراب ٢٤٥.

(١١) التسهيل ١٠٤-١٠٥، وسبك المنظوم ورقة ٢٧، والهمع ٣/ ٢٧٢.

(١٢) يعـــني ذهب ابن مالك في التسهيل حال كونه ثابتًا في آخرين، بمعنى أنه ما ذهب وحده بل هو موافق لنحاة آخرين. (حاشية ل).

إلاَّ جيِّدًا[١]، وحملُوا على ذلكَ قولَهُ[٢]:

وكلُّ أَخٍ مفارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ

[[ومدارُهُ]]، أَي: مدارُ الأَمرينِ في حملِ (إلاَّ) على (غيرِ) وعدمِ حملِه عليهِ [[على تناولِ الصَّدْرِ]] للعجزِ لو سُكِتَ عَنْ (إلاَّ)، فحينئذٍ يمتنعُ[٣] الحملُ، لأَنَّ الاستثناءَ غيرُ متعذِّرٍ كما في قولِكَ: لَهُ عليَّ عشرةٌ إلاَّ ثلاثةً. [[وعدمُهُ]] كما مرَّ من قولِكَ: جاءَني رجالٌ إلاَّ زيدٌ. [[وَضَعُفَ]] أي: حَملُ (إلاَّ) على غيرٍ في الصِّفَةِ [[في غيرِهِ]]، أَي في غيرِ ما تقدَّمَ، وهوَ ما يتعذَّرُ فيهِ الاستثناءُ كالبيتِ المتقدِّمِ. قالَ ابنُ الحاجبِ: " فيهِ شذوذانِ: أحدُهُمَا أَنَّهُ وصَفَ فيهِ المضافَ وهوَ كلٌّ، والقياسُ أَنْ (١٢٠/و) يُوصَفَ المضافُ إِلَيْهِ دونَها فيقال: كلُّ رجلٍ عاقلٍ جاءَني، لأَنَّ ما أُضيفَ إِلَيْهِ هوَ المقصودُ بالذَّاتِ، وإِنَّما جيءَ بها لإِفادةِ الإِحاطةِ. والثَّاني: أَنَّهُ فصَلَ بينَ الصفةِ والموصوفِ بالخبرِ، وهوَ قليلٌ"[٤].

[[ويُعْرَبُ]] المستثنى [[على حسبِ العواملِ في]] الاستثناءِ [[المفرَّغِ]][٥]، وهوَ ما كانَ فيهِ المستثنى منهُ غيرَ مذكورٍ لفظًا، والمفرَّغُ في الحقيقةِ هو العاملُ، لأَنَّهُ لم يشتغلْ بمستثنًى منهُ ليعملَ فيهِ لفظًا، فعملَ في المستثنى رفعًا، على أَنَّهُ فاعلٌ في نحوِ: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ ﴾[٦]، ونائبُ عَنِ الفاعلِ في نحوِ: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ القَوْمُ الفَاسِقُونَ ﴾[٧]، وخبرٌ في نحوِ: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾[٨]، ونصبًا على أَنَّهُ مفعولٌ

---

(١) ينظر مغني اللبيب ١٠١، وشرح الألفية للاشموني ٢/ ١٥٦.

(٢) عمرو بن معدي كرب، ديوانه ١٨١. والبيت منسوب إِلَيْهِ في الكتاب ٢/ ٣٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٩. ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦ إلى حضرمي بن عامر بن مجمع، وذكر الأعلم في تحصيل عين الذهب بحاشية الكتاب ١/ ٣٧١ (بولاق) أن البيت يروى أيضًا لسوار بن المضرب. والبيت بلا عزو في لباب الإعراب ٣٤٥، ومغني اللبيب ١٠١، ٧٣٩.

(٣) في الأَصل: يمنع، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٧١، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٧.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي١/ ٢٣٤، والجنى الداني ٤٧٥-٤٧٦، والمساعد ١/ ٥٥٣-٥٥٥، والهمع ٣/ ٢٥٠-٢٥١.

(٦) المدثر ٣١. وينظر المساعد ١/ ٥٥٣.

(٧) الأحقاف ٣٥. وينظر تفسير الطبري ٢٦/ ٣٨، والبحر المحيط ٨/ ٦٩.

(٨) آل عمران ١٤٤. وينظر المساعد ١/ ٥٥٤.

مطلقٌ في نحوِ:﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا ﴾[(١)] ومفعولٌ بِهِ في نحوِ: ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾[(٢)]، ومفعولٌ فيه في نحوِ: ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ عَشِيَّةً أَو ضُحَاهَا ﴾[(٣)]، ومفعولٌ لَهُ في نحوِ: ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ ﴾[(٤)]. ولا يأتي [(٥)] في المفعولِ معَهُ، فلاَ يُقالُ: لا تَسِرْ إِلاَّ والنِّيلَ، وقالَ الرضي: " ولعلَّ ذلكَ لأَنَّ[(٦)] ما بَعْدَ إِلاَّ كأَنَّهُ منفصلٌ[(٧)] من حيثُ المعنَى عَمَّا قبلَهُ، لمخالفتِهِ لَهُ نفيًا وإثباتًا، والواوُ أَيضًا مؤذنَةٌ بنوعٍ مِنَ الانفصالِ، فاستُهْجِنَ عَمَلُ الفعلِ معَ حرفينِ مُؤْذنَيْنِ بالفَصْلِ، وأَمَّا وقوعُ واوِ الحالِ بعدَهَا نحوُ: ما جاءَ زيدٌ إِلاَّ وغلامُهُ راكبٌ، فلعدَمِ ظهورِ عملِ الفعلِ لفظًا فيما بعدَ الواوِ "[(٨)]. قلتُ: وأَمَّا التوابعُ، فإِنَّما يقعُ التفريغُ منها في البدلِ، أَمَّا عطفُ النَّسقِ فقد عرفْتَ علَّةَ امتناعِه. وعطفُ البيانِ والتَّأكيدِ ينافيهما[(٩)] التفريغُ ضرورةَ أَنَّهُ لا يكونُ إِلاَّ في متعدِّدٍ مُمَاثِلٍ، والتَّعدُّدُ ينافي عطفَ البيانِ، لأَنَّهُ إِمَّا عَلَمٌ أَو مختصٌّ مثلُهُ، فلا يمكنُ أَنْ يُقدَّرَ في عطفِ البيانِ متعدِّدٌ شاملٌ للمذكورِ وغيرِه، وكذلكَ التأكيدُ، لأَنَّهُ ليسَ لنا أَلفاظٌ تأكيديَّةٌ عامَّةٌ تشملُ[(١٠)] المستثنَى وغيرَهُ، حتَّى نُقدِّرَهَا[(١١)]، ويخرج منها التأكيدُ المستثنَى [(١٢)].

بقيَ الكلامُ في الوصفِ، ففي شرحِ الحاجبيَّةِ للرضي أَنَّهُ يجيءُ فيهِ التفريغُ، نحوُ: ما جاءَني أَحدٌ إِلاَّ ظريفٌ، وما لقيتُ أَحدًا إِلاَّ أَنتَ خيرٌ منهُ[(١٣)]. وكذا في اللُّبابِ[(١٤)]، وظنَّ التفتازاني أَنَّ المسألةَ إجماعيَّةٌ، فقالَ في شرحِ المفتاحِ: لا خلافَ في جوازِ الاستثناءِ المفرَّغِ في الصفةِ. وفي مغني اللبيب لابن هشام: " أَنَّ التفريغَ لا يجوزُ في الصفاتِ، ولم يُحْكَ

---

(١) الجاثية ٣٢. وينظر البحر المحيط ٨/ ٥١-٥٢.

(٢) البقرة ٢٨٦. وينظر البحر المحيط ٢/ ٣٦٦.

(٣) النازعات ٤٦. وينظر البحر المحيط ٨/ ٤٢٤.

(٤) البقرة ٢٧٢. وينظر البحر المحيط ٢/ ٣٢٧.

(٥) في ك: ولا يتأتى.

(٦) في ك: ان.

(٧) في الأَصل: ينفصل، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٥.

(٩) في ك: ينافيها.

(١٠) في الأَصل، ل: وفي ك: يشمل، وما أَثبتناه من ي.

(١١) في الأَصل، ك: يقدرها وكذا في شرح الكافية للرضي، وما أَثبتناه من ي، ل.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٦.

(١٣) المصدر السابق ١/ ٢٣٦.

(١٤) لباب الإعراب ٣٤٣.

جوازُهُ إلاَّ عن (١٢٠/ظ) الزمخشري وأَبي البقاءِ. قالَ: وكلامُ النحويينَ يخالفُ[١] ذلكَ، قالَ الأَخفشُ: لا يَفْصِلُ (إلاَّ) بينَ الموصوفِ وصفته، فإنْ قلتَ: ما جاءَني رجلٌ إلاَّ راكبٌ، فالتقديرُ: إلاَّ رجلٌ راكبٌ، يعنِي أَنَّ راكبًا صفةٌ لبدلِ محذوف، وقالَ الفارسي: لا يجوزُ: ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ قائمٍ، فإنْ قلتَ: إلاَّ قائمًا جازَ "[٢]. [[لقيامه]]، ظرفٌ لغوٌ، يتعلَّقُ بـــ (يُعْرَبُ)، أَيْ: يُعْرَبُ المستثنى في المفرَّغِ على حسبِ العواملِ لأَجلِ أَنَّهُ قامَ [[مقامَ المُخْرَجِ منهُ]] غيرَ أَصالةٍ [[لا أَصالةً]]، إذ العواملُ في التحقيقِ عاملةٌ في ذلكَ المقدَّرِ، ولكنْ لَمَّا حُذِفَ وقامَ المستثنَى مقامَهُ عَمِلَ فيه {بطريقِ الفرعيَّةِ} لا بطريقِ الأَصالةِ [[لصحَّة: ما قامَ إلاَّ هندُ]][٣] بتركِ علامةِ التأنيثِ مِنَ الفعلِ، فلولاَ أَنَّ العاملَ مسلَّطٌ في الحقيقةِ على المقدَّرِ الذي هو أَحدُ المخرَجِ منهُ، لَمَا التُزِمَ تذكيرُ الفعلِ. [[وقيلَ]] لقيامِهِ مقامَ المخرجِ [[أَصالةً]] وحقيقةً. [[والصحَّةُ]] في: ما قامَ إلاَّ هندٌ، بدونِ التَّاءِ [[للفصلِ]] بإلاَّ، وفيهِ نظرٌ، إذ غايةُ الفصلِ بهَا أَنْ يكونَ مسوِّغًا لتركِ التَّاءِ في الجملةِ لا مقتضيًا[٤] لتركِهَا وجوبًا أَو اختيارًا، وما قامَ إلاَّ هندٌ، يجبُ فيهِ تركُ التَّاءِ عندَ قومٍ، ويختارُ عندَ آخرينَ[٥]، وهوَ الحقُّ، بدليلِ قولِه:

مَابَرِئَتْ مِنْ ريبَةٍ وَذَمِّ ... في حَرْبِنَا إلاَّ بناتُ العَمِّ[٦]

[[وشرطُهُ]]، أَيْ: شرطُ الاستثناءِ المفرَّغِ [[كونُ المحذوفِ عامًّا]] ليتناولَ المستثنَى وغيرَهُ، فيتحقَّقُ الإخراجُ، [[يناسبُ]] المستثنَى [[المذكورَ في جنسِه]] بأَنْ يقدَّرَ في نحوِ: مَا قامَ إلاَّ زيدٌ: ما قامَ أَحدٌ، أَو انسانٌ، وفي نحوِ: ما لبستُ إلاَّ قميصًا: ما لبستُ لباسًا، وفي نحوِ: ما جاءَ زيدٌ إلاَّ ضاحكًا: ما جاءَ على حالةٍ مِنَ الأَحوالِ، وفي نحوِ: ما سرتُ إلاَّ يومَ الجمعةِ: ما سرتُ وقتًا، وعلى هذا المنهاجِ[٧]. [[و]] في

---

(١) في ك، ي، ل: بخلاف، وكذا في مغني اللبيب ٥٦٥، وهو وجه.

(٢) مغني اللبيب ٥٦٥.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٣٤٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٤.

(٤) في الأَصل: لا مقتضى، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٥) ينظر في المسألة: أوضح المسالك ٢/ ١١٢، ١١٣، ١١٦، وشرح شذور الذهب ١٦٥، والمساعد ١/ ٣٩٠، وشرح الالفية لابن عقيل ٢/ ٨٩، والنكت ١/ ٥٤٦.

(٦) بلا عزو في أوضح المسالك ٢/ ١١٣، والمساعد ١/ ٣٩٠، والهمع ٦/ ٦٦.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٥.

[[صفته]] مِنَ الفاعليَّة والمفعوليَّة والحالية وغيرِ ذلكَ [[ولذَا]]، أي: ولأجلِ أنَّ شرطَ المفرَّغ كونُ المحذوفِ عامًّا [[قلَّ في الموجب]] ولم يمتنعْ، لاستبعاد اشتراكِ أفرادِ الجنسِ في وقوعِ الفعلِ منْهَا أو عليها ومخالفَة واحد إيَّاهَا[١]، ولكنَّ ذلكَ[٢] مُمْكِنٌ، وهوَ قليلٌ جدًّا. [[فجاز: قرأْتُ إلاَّ يومَ كذَا]][٣]، لاستقامته في المعنَى، إذ مِنَ الجائزِ أنْ يقرأَ شخصٌ كُلَّ يومٍ إلاَّ اليومَ المستثنَى. [[لا: ما زَالَ زيدٌ إلاَّ عالمًا]][٤]، لأنَّ ما زالَ موجبٌ من جهةِ أنَّ معنى[٥] زالَ، نفسيٌّ، وقد دخلَ[٦] (١٢١/و) النافي عليها، فيجيءُ الإثباتُ المستمرُّ[٧]، على ما سيأتي في الأفعالِ الناقصةِ - إنْ شاءَ اللهُ تعالى- فيكونُ المعنَى: دامَ زيدٌ على جميعِ الصِّفاتِ إلاَّ على صفةِ العِلْمِ، وهوَ محالٌ[٨]. واعترضَهُ الرَّضي بأنَّهُ يمكنُ حملُ الصفاتِ المثبتَة على ما لا يتناقضُ، ويُستثنَى من جملتِهَا العِلْمُ مبالغةً في نفي صفةِ العِلْمِ، كأنَّهُ قيلَ: أمكن أنْ يجتمعَ فيه جميعُ الصفاتِ إلاَّ صفةَ العِلْمِ (كما حُمِلَ: ما زيدٌ إلاَّ عالمٌ، على المبالغةِ في إثباتِ صفةِ العِلْمِ)[٩] لَهُ[١٠].

[[ولَزِمُ النَّصبُ في مُكرَّرِ المستثنَى]] نحوُ: ما أتاني إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا، فإنْ رفعتَ الأوَّلَ، فالثَّاني هوَ المكرَّرُ، فيجبُ نصبُهُ، وإنْ رفعتَ الثَّاني فهوَ المستثنَى والأوَّلُ هوَ المكرَّرُ، فيجبُ نصبُهُ بتأويلِ: تَركَني النَّاسُ وراءَ زيد إلاَّ عمرًا، أو تَركَني النَّاسَ وراءَ عمرٍو إلاَّ زيدًا[١١]. [[لتعذُّرِ البدلِ والفاعليَّة]][١٢]، أمَّا تعذُّرُ الفاعليَّة فظاهرٌ، إذ الفاعلُ واحدٌ ليسَ إلاَّ، كما تَقرَّرَ في بابِه[١٣]، وأمَّا تَعذُّرُ البدلِ، فقالُوا في تقديرِه: لا يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً من المستثنَى، إذ ليسَ المعنَى على طرحِه، ولا مِنَ المستثنَى منهُ المقدَّرِ، إذ لا

(١) المصدر السابق ١/ ٢٣٤.

(٢) في الأصل: ذاك، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٣٤٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٧.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣٤٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٧.

(٥) في ك: المعنى.

(٦) (دخل) ساقطة من ك.

(٧) في ك: المستتر عليها، وهو تحريف.

(٨) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٧.

(٩) من (كما حمل.. إلى العلم) ساقطة من ك.

(١٠) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٧.

(١١) لباب الإعراب ٣٤٦.

(١٢) ينظر المساعد ١/ ٥٧٥-٥٧٦، الهمع ٣/ ٢٥٦-٢٦٧.

(١٣) ينظر ق ٤٦ و.

يُحذَفُ المبدَلُ منهُ. قلتُ: ففي الثَّاني نظرٌ، فقد قالُوا في ﴿ لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ ﴾[1]: إنَّ الاسمَ الشَّريفَ بدلٌ من ضميرِ الخبرِ المحذوفِ[2]، وقيلَ في: ﴿ وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ هَذَا حَلاَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾[3]: إنَّ (الكَذِبَ) بدلٌ من مفعولِ المحذوفِ، أَي: لِمَا تَصِفُهُ[4]. ولَمْ يُورِدْ أَحدٌ أَعْلَمُ بأَنَّهُ يلزمُ عليهِ حذفُ المبدلِ منهُ، بل أَبدُوا في الآيةِ احتمالاً آخَرَ، إذْ يجوزُ أَنْ يكونَ الكَذِبَ منصوبًا بـ (يقولُوا) المذكورِ، والجملتانِ الواقعتانِ بعدَهُ وهُمَا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، بَدلٌ منهُ، وأَنْ يكونَ منصوبًا بالمحذوفِ، أَي: فتقولونَ الكَذِبَ، أَو بـ(تَصِفُ) على أَنَّ مَا مصدريَّةٌ، والجملتانِ مَحْكيَّتَا القولِ، أَي: لا تُحَلِّلُوا ولا تُحَرِّمُوا لمجرَّدِ[5] قولٍ تَتَعلَّقُ بِهِ أَلْسِنَتُكُم[6]. [[فإنْ صَحَّ دخولُهُ]]، أَي: دخولُ المستثنَى اللاَّحِقُ [[في]] المستثنَى منهُ [[السابقِ، فَمِنَ النَّفي إثباتٌ وبالعكسِ]]، أَي: مِنَ الإثباتِ نفيٌ، [[فيلزَمُ في: لَهُ عليَّ عشرةٌ إلاَّ تسعةً هكذا إلى واحدٍ]] بأَنْ يقولَ بعدَهُ: إلاَّ تسعةً، إلاَّ ثمانيةً، إلاَّ سبعةً، إلاَّ ستَّةً، إلاَّ خمسةً، إلاَّ أَربعةً، إلاَّ ثلاثةً، إلاَّ اثنين، إلاَّ واحدًا [[خمسةٌ]] [7] بالرَّفعِ، على أَنَّهُ فاعلٌ يلزمُ، أَي: اللاَّزمُ لَهُ في الإقرارِ الواقعِ على هذا النَّمطِ خمسةٌ، لأَنَّا أَخرجْنَا التِّسعةَ من العشرةِ بقيَ واحدٌ، أَدخَلْنَا معَهُ[8] الثمانيةَ، صارتْ (١٢١/ظ) تسعةً، أَخْرَجْنَا منها سبعةً بقيَ اثنانِ، أَدخَلْنَا مَعَهَا ستَّةً صارتْ ثمانيةً، أَخرَجْنَا منها خمسةً بقيتْ ثلاثةٌ، أَدخَلْنَا مَعَهَا أَربعةً صارتْ سبعةً، أَخْرَجْنَا منها ثلاثةً بقيَ أَربعةٌ، أَدخَلْنَا مَعَهَا اثنينِ صارتْ ستَّةً، أَخرَجْنَا مِنْهَا واحدًا بقيَ خمسةٌ "[9]. وضابطُهُ أَنَّكَ[10] تجعلُ كُلَّ وترٍ منفيًّا خارِجًا، وكلَّ شَفْعٍ مثبتًا داخِلاً، ونعني بالوترِ الأَوَّلَ والثالثَ والخامسَ وهكذا، وبالشَّفْعِ الثَّاني والرَّابعَ والسَّادسَ وهكذا. والإعرابُ على هذا ظاهرٌ،

---

(١) الصافات ٣٥، ومحمد ١٩.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٧٤٦، ٨٢٢.

(٣) النحل ١١٦.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٢٢، والكشاف ٢/ ٤٣٢، ومغني اللبيب ٨٢١.

(٥) في الأصل: ك، ل: بمجرد، وما أثبتناه من ي.

(٦) ينظر الكشاف ٢/ ٤٣٢-٤٣٣، ومغني اللبيب ٨٢١-٨٢٢.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٣٤٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤١، ٢٤٢.

(٨) في ك: مع.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤١-٢٤٢.

(١٠) في ك: ان، وهو وجه.

فلا يجوزُ في كلٍّ وترٍ إلاَّ النَّصبُ على الاستثناء، لأَنَّهُ مِنْ موجبٍ في كلامٍ تامٍّ[(١)]. قالَ الرَّضي: " والقياسُ في كلِّ شفعٍ الإبدالُ والنَّصبُ، لأَنَّهُ عن غيرِ موجبٍ، والمستثنَى منهُ مذكورٌ "[(٢)]. [[وفي مَا لَوْ ذُكِرَ بَعْدَهُ إلاَّ اثنينِ هكذا إلى تسعةٍ، واحدٌ]]، يعني[(٣)] أَنَّكَ إذا أَضفْتَ إلى الصورةِ السابقَةِ مستثنيات أُخَرَ راجعًا القهقهرى، فبعْدَ (إلاَّ) واحدًا، قلتَ: إلاَّ اثنين، إلاَّ ثلاثةً، إلاَّ أربعةً، إلاَّ خمسةً، إلاَّ ستَّةً، إلاَّ سبعةً، إلاَّ ثمانيةً، إلاَّتسعةً، كانَ اللاَّزمُ واحدًا. فإنْ قلتَ: هذا لا يكادُ يُتصَوَّرُ لأَنَّ المسأَلَةَ مفروضةٌ في ما يصحُّ فيهِ دخولُ اللاَّحقِ في السَّابقِ فيجيءُ الإثباتُ مِنَ النَّفيِ والعكسُ، واثنانِ لا يدخلانِ في الواحدِ، والثلاثةُ لا تدخلُ في الاثنينِ وهكذا إلى آخرِهِ، قلتُ: بَلْ يُتصَوَّرُ ذلكَ بجعلِ المستثنَى منهُ محذوفًا كما ستراهُ، وقد عرفتَ أَنَّهُ إذا وُصِلَ في الصورةِ السابقةِ إلى قولهِ (إلاَّ واحدًا) كانَ اللاَّزمُ خمسةً، والمستثنَى منهُ الواقعُ في صَدْرِ[(٤)] الكلامِ عشرةً، فأُثبتَ منها في آخرِ الأَمرِ خمسةٌ ونُفيَتْ[(٥)] خمسةٌ، فكأَنَّهُ قالَ بعدَ إلاَّ: واحدًا، فعليَّ مِنْ تلكَ العشرةِ خمسةٌ، وليسَ عليَّ الخمسةُ الأُخرى، فيرجعُ قولُهُ (إلاَّ اثنينِ) إلى هذهِ الخمسةِ المنفيَّةِ، لأَنَّ الاثنينِ مِنَ الأَشفاعِ، وقد تَقرَّرَ في الضابطِ أَنَّ كلَّ شَفْعٍ مثبت داخلٌ، فإنَّما يُستثنَى مِنْ منفيٍّ لِتَثْبُّته، فيكونُ المعنَى إلاَّ اثنينِ، فَهُمَا عليَّ مَعَ الخمسةِ اللاَّزمةِ فيما سبقَ، فتلكَ سبعةٌ إلاَّ ثلاثةً، فليستْ عليَّ هيَ ولا غيرُ الأَربعةِ الباقيةِ مِنَ السبعةِ إلاَّ أَربعةً، فعليَّ مَعَ تلكَ الأَربعة، فالمجموعُ ثمانيةٌ إلاَّ خمسةً، فليستْ عليَّ هيَ ولا غيرُ الثلاثةِ الباقيةِ مِنَ الثمانيةِ إلاَّ ستةً، فعليَّ مَعَ تلكَ الثلاثةِ، فالمجموعُ تسعةٌ إلاَّ سبعةً، فليستْ عليَّ[(٦)] هيَ ولا غيرُ الاثنينِ[(٧)] الباقيينِ[(٨)] مِنَ التسعةِ إلاَّ ثمانيةً، فعليَّ مَعَ ذينِكَ الاثنينِ فتلكَ عشرةٌ كاملةٌ إلاَّ تسعةً، فليستْ عليَّ هيَ، فبقيَ مِنَ العشرةِ واحدٌ، (١٢٢ /و) وهوَ اللاَّزمُ كَمَا ذُكِرَ في المتنِ. وإنَّما ضَمُّوا الخمسةَ إلى الاثنينِ المذكورينِ في أَوَّلِ الاستثناءاتِ القهقريَّةِ، لأَنَّهُ الواقعُ،

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤١-٢٤٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٤١.

(٣) في ك، ي: بمعنى.

(٤) في ك: صور، وهو تحريف.

(٥) في ك: وبقيت، وهو تحريف.

(٦) (علي) ساقطة من ي.

(٧) في الأَصل: ي: الا اثنين، وهو تحريف، وما أَثبتناه من ك، ل.

(٨) في ك: الباقيتين.

ولتصيرَ الثلاثةُ بعدَ الاثنينِ واقعةً بعدَمَا يتحقَّقُ دخولُهَا فيه، فَلاَ يُسْتَنْكَرُ الاستثناء، وكذا سائرُ ما وَقَعَ فيهِ الضَّمُّ. وإنَّما قَدَّرْنَاهُ[١]: ولا غيرُ الأَربعةِ الباقيةِ من السبعةِ، ليمكنَ[٢] استثناءُ الأَربعةِ من أمرٍ عامٍّ تدخلُ تحتَهُ، وكذا سائرُ ما قرَّرْنَاهُ[٣] فيهِ مثلُ ذلكَ هوَ[٤] لهذهِ الضرورةِ ومحافظةً على الحقيقةِ، وهيَ كونُ الاستثناءِ متَّصلاً، وليسَ هذا التقديرُ ببدعٍ، فقد قالُوا في مثلِ: ما جاءَني زيدٌ إلاَّ عمرٌو، إنَّهُ يقدَّرُ بعدَ الأَوَّلِ: ولا غيرُهُ، حرصًا على الاتِّصالِ، غيرَ أَنَّ هذا البابَ إذا فُتِحَ أَمكنَ أَنْ يجعلَ كلُّ منقطعٍ متَّصلاً بطريقِ التَّقديرِ، وقد مرَّ التَّنبيهُ على مثلِه في أَوَّلِ هذا البابِ[٥]. وهاتانِ الصورتانِ اللَّتانِ ذَكَرَهُمَا المؤلِّفُ مذكورتانِ في اللُّبابِ[٦]. وقالَ الفالي في شرحِهِ بعدَ أَنْ تعرَّضَ لحلِّ الأَلفاظِ: " وفي الكلامِ حزازةٌ[٧]، لأَنَّهُ لو كانَ استثناءٌ من الاستثناءِ، لزِمَ أَنْ يكونَ المستثنَى منهُ أَقَلَّ من المستثنَى في بعضِ الأَحوالِ كما ظهرَ لكَ من المثالِ[٨] اللَّهُمَّ إلاَّ أَنْ يجعلَ الاستثناءاتِ[٩] من المستثنَى منهُ الأَوَّلِ، بأَنْ يُخْرِجَ البعضَ مِنَ المسقطِ، والبعضَ مِنَ الباقي، والخاطرُ لم يتفرَّغْ لتخليصِهِ[١٠] بَعْدُ، فإنْ تخلَّصَتْ[١١] لذكيٍّ، فيهِ عبارةٌ محقَّقةٌ فَلْيلحقْهَا[١٢] بالكتابِ".

وقالَ صاحبُ العبابِ بأَثرِ قولِهِ (فاللاَّزمُ واحدٌ) ما نَصُّهُ: " لأَنَّكَ إذا قلتَ: إلاَّ اثنينِ بعدَ إلاَّ واحدًا، صارَ اللاَّزمُ سبعةً، ثُمَّ إذا قلتَ: إلاَّ خمسةً، بقيَ اللاَّزمُ ثلاثةً، ثُمَّ إذا قلتَ: إلاَّ ستةً، صارَ اللاَّزمُ تسعةً، ثُمَّ إذا قلتَ: إلاَّ سبعةً بقيَ اللاَّزمُ اثنينِ، ثُمَّ إذا قلتَ: إلاَّ ثمانيةً، صارَ اللاَّزمُ عشرةً، ثُمَّ إذا قلتَ: إلاَّ تسعةً، بقيَ اللاَّزمُ واحدًا.

واعْلَمْ أَنَّ استثناءَ المُسَاوي من المُسَاوَى أَو أنقصَ منهُ لا يصحُّ، إلاَّ إذا انضمَّ إِلَيْهِ ما يُخرِجُهُ عَنِ المساواةِ، وهُنَا كذلكَ، فتأمَّلْ ". هذهِ عبارتُهُ[١٣]. وقد شرَحْنَا المقصودَ بما لا

---

(١) في ي، ل: قدرنا، وهو وجه. (٢) في ك: ليكون، وهو وجه.

(٣) في ك: ما قدرناه، وفي ي، ل: ما قدرنا.

(٤) (هو) ساقطة من ك. (٥) ينظر ق ١١٤ ظ.

(٦) لباب الإعراب ٣٤٦.

(٧) في ك، ي: حرارة وهو تصحيف، والحزازة، وجع في القلب من غيظ ونحوه. اللسان (حزز).

(٨) في ك، ي: الامثال. (٩) في ي: الاستثناء.

(١٠) في ي: لتلخيصه.

(١١) في الأصل، ي، ل: تلخصت، وهو تحريف، وما أثبتناه من ك.

(١٢) في ك، ي، ل: فيلحقها، وهو تحريف.

(١٣) أي: عبارة صاحب العباب.

مزيدَ عليهِ في البيانِ. وقد عرفتَ أَنَّهُم نصبُوا جميعَ المستثنياتِ في المثالِ المذكورِ، فلابُدَّ من التفصيلِ بينَ الأَوتارِ، فيجبُ نصبُها، وفي الأَشفاعِ، فيجوزُ فيها النَّصبُ معَ رُجحانِ الرَّفعِ كَمَا مرَّ[1].

(١٢٢/ظ) [[وقَدْ يُوقعُ موقعَهُ الفعْلُ]]، أَي: قد يُوقَعُ الفعْلُ موقِعَ المستثنَى بطريقِ تَأْويلِه بالاسمِ في [[نَحْوِ: نَشَدْتُكَ]] اللهَ [[إلاَّ فَعَلْتَ]][2]. ونَشَدَ إمَّا بمعنَى ذَكَّرَ مِنَ التَّذكيرِ، أَو بمعنَى طَلَبَ[3]، فالمعنَى[4] على الأَوَّلِ: ذَكَّرْتُكَ اللهَ بأَنْ أَقسمْتُ عليكَ به وقُلْ باللهِ لتفعلَنَّ، وعلى الثَّاني تكونُ نَشَدْتُكَ بمعنَى: نَشَدْتُ لَكَ، على حدِّ ﴿ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا ﴾[5] أَي: أَبغِي لَكُم[6]، والمعنَى: طلبتُ لَكَ اللهَ من بين جميعِ ما يُحْلَفُ بِه لأُحلِّفكَ، ومعنَى إلاَّ فَعَلْتَ: إلاَّ فِعْلَكَ[7]، وإلاَّ لَنُقضَ معنَى النَّفي الذي تضمَّنَهُ القَسَمُ، لأَنَّكَ إذا حَلَفْتَ غيرَكَ باللهِ فقد ضَيَّقْتَ عليهِ الأَمرَ في مطلوبِكَ، فكأَنَّكَ قلتَ: ما أَطلبُ إلاَّ فِعْلَكَ، ففعلتَ بمعنَى المصدَرِ مفعولاً بِهِ لـــ ما أَطلبُ، الذي دَلَّ عليه نَشَدْتُكَ اللهَ. وإنَّما جُعِلَ ماضيًا للمبالغةِ في الطَّلبِ، حتَّى كَأَنَّ المخاطَبَ فَعَلَ ما يُطْلَبُ منهُ وصارَ ماضيًا، كذا قَرَّرَهُ الرَّضي[8]. وقد يُتَوَهَّمُ شذوذٌ في التَّركيبِ من حيثُ إِنَّهُ لا يخلُو إمَّا أَنْ يُقدَّرَ حرفٌ مصدريٌّ أَوْ لاَ، فإنْ قُدِّرَ ليتمَّ التَّأويلُ بالمصدرِ فشاذٌّ، لأَنَّ ذا ليسَ من المَحَالِّ التي يُحْذَفُ فيها هذا الحرفُ قياسًا[9]، وإنْ لَمْ يُقدَّرْ، فالتَّأويلُ بالمصدرِ بدونِ الحرفِ شاذٌّ أَيضًا. وجوابُهُ اختيارُ الشِّقِّ الثَّاني، ولا نُسَلِّمُ الشذوذَ فيه على الإطلاقِ، بل إنَّما يكونُ شاذًّا إذا لم يطَّرِدْ في بابِهِ[10]، أَمَّا إذا اطَّرَدَ، فلا شذوذَ، مثلُ: لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ

---

(١) ينظر ق ١٢١ ظ.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ١٠٦، والتسهيل ١٠٥، ولباب الإعراب ٣٤٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٠-٢٥١.

(٣) في ل: والمعنى.

(٤) اللسان (نشد).

(٥) الأعراف ١٤٠.

(٦) ينظر الكشاف ٢/ ١١٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٧٣.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٥.

(٨) شرح الكافية ١/ ٢٥١.

(٩) ينظر في مواضع حذف حرف الجر قياسًا: لباب الإعراب ٤٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٣، ومغني اللبيب ٨٣٨.

(١٠) في ك، ي، ل: باب، وهو وجه.

اللَّبَنَ[١]، فإنْ نُصبَ (تَشْرَب) بأنْ مضمرةً، يُستدعَى كونُ الحَرْفِ وصلتِه بتأْويلِ اسمٍ، وقد عُطِفَ، ولا شيءَ في الظاهرِ يُعْطَفُ عليهِ غيرُ الفعلِ، وهوَ ممتنعٌ إلاَّ بالتَّأويلِ، فيُتَصَيَّدُ من الفعلِ الأَوَّلِ مصدرٌ من غيرِ سابِكٍ، أَي: لا يكُنْ منكَ أَكْلُ سَمَكٍ وشربُ لَبَنٍ، ولا يُعَدُّ مثلُ هذا شاذًّا لاطِّرادِهِ في بابِه، وكذا إضافةُ اسمِ الزَّمانِ، مثلاً، إلى الجملةِ، نحوُ: جئتُ حينَ جاءَ زيدٌ، أَي: حينَ مجيئِه، وهوَ مطَّرِدٌ أَيضًا، وكذا بابُ التَّسويةِ (تُأَوَّلُ فيهِ الجملةُ بمفردٍ من غيرِ أَداة، تأويلاً مطَّردًا، ولا شذوذَ في شيءٍ من ذلكَ، فكذا ما نحنُ فيه.

[[وقد يُحْذَفُ]] المستثنى[٢]< تخفيفًا >[٣]، نحوُ: قبضتُ عشرةً ليس إلاَّ، أَي: ليسَ المقبوضُ إلاَّ إيَّاهَا، وهَلْ يجوزُ مَعَ ذلكَ حَذْفُ أَداةِ الاستثناءِ، لم يتعرَّضْ إِلَيْهِ المؤلِّفُ. وقالَ ابنُ هشام في المغني[٤]: لا أَعلَمُ أَنَّ أَحدًا أَجازَهُ إلاَّ السهيلي[٥]. قلتُ: وهوَ عجيبٌ، فالمسألةُ في التسهيلِ، وهوَ بمرأى منهُ ومسمعٍ، **(١٢٣/و)** قالَ فيهِ: ونحوُ: ما قعدَ وقامَ إلاَّ زيدٌ، محمولٌ على الحَذْفِ لا على التنازعِ[٦]. أَي: أَنَّ التقديرَ: ماقامَ إلاَّ زيدٌ[٧]، وما قعدَ إلاَّ زيدٌ، وهوَ اختيارُ ابنِ الحاجب[٨] وجماعة، وقد جوَّزُوا في قولِه تعالى: ﴿ رَبِّ إِنِّي لاَ أَملكُ إلاَّ نَفْسِي وَأَخِي ﴾[٩] أَنَّ[١٠] التقديرَ: وأَخي إلاَّ نفسَهُ[١١]، وفي ﴿ لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللهِ ﴾[١٢]، أَنْ يكونَ التقديرُ: لاَ حَوْلَ إلاَّ باللهِ[١٣] ولاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ،

---

(١) ينظر الأُصول ٢/ ١٥٤، ودقائق التصريف ٣٧-٣٨، ومغني اللبيب ٦٢٦، ٦٢٧.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٥، ولباب الإعراب ٣٤٦.

(٣) الزيادة من ل.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٨٣٧.

(٥) هـو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير، له الروض الأنف، ونتائج الفكر والأمالي، كانت وفاته سنة ٥٨١هـ. وفيات الأعيان ١/ ٢٨٠، وبغية الوعاة ٢/ ٨١.

(٦) التسهيل ٨٦، وينظر المساعد ١/ ٤٩.

(٧) من (تأويل فيه... إلى.. الا زيد) ساقطة من ك.

(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ٢١، وينظر شرحها للرضي ١/ ٧٧-٧٨.

(٩) المائدة ٢٥. وينظر الكشاف ١/ ٦٠٥.

(١٠) في ل: ان يكون، بزيادة يكون، وهو وجه.

(١١) ينظر الكشاف ١/ ٦٠٥.

(١٢) تقدم الحديث في ق ١٨ ظ. وينظر الزاهر ١/ ١٠٤-١٠٦.

(١٣) (الا بالله) ساقطة من ك.

كَمَا سيجيءُ[(١)].

[[وقد يُضمرُ]][(٢)] المستثنَى، أَي: يجيءُ مضمرًا، نحوُ: ما قامَ إلاَّ أَنَا، وما ضربْتُ إلاَّ إيَّاكَ، وما جاءَ إلاَّ هوَ، وهذا ظاهرٌ. [[وعاملُهُ]]، أَي: عاملُ المستثنَى بإلاَّ [[الفعْلُ إنْ وُجِدَ]] بتوسطِ[(٣)] (إلاَّ)، لأَنَّهُ يتعلَّقُ بالفعلِ معنًى، إذ هوَ جزءٌ ممَّا نُسبَ إِلَيْهِ الفعلُ، وقد جاءَ بعدَ تمامِ الكلامِ، فشابَهَ المفعولَ، نحوُ: قامَ القومُ إلاَّ زيدًا[(٤)]. [[وإلاَّ]] يُوجَدُ الفعلُ [[فمعناهُ المستنبَطُ من مضمونِ الجملةِ]]، نحوُ: القومُ أخوتُكَ إلاَّ زيدًا، إذ المعنَى: القومُ يُؤاخيكَ إلاَّ زيدًا، أَو يُنْسَبُونَ إليكَ بالأَخوَّةِ إلاَّ زيدًا [[كما في المسائلِ الجبريَّةِ]][(٥)]، نحوُ قولِهِم: شيءٌ إلاَّ واحدًا يَعْدُلُ كذا، ومالٌ إلاَّ شيئًا يَعْدُلُ كذا، فالعاملُ فِعْلٌ مستنبَطٌ من مضمونِ الجملةِ تسدُّ (إلاَّ) مسدَّهُ[(٦)].

وما ذكرَهُ المؤلِّفُ من أَنَّ العاملَ هوَ الفعْلُ أَو معناهُ مذهَبُ البصريينَ، ولكنْ نقصَ منهُ قيدًا لا بُدَّ منهُ، وهوَ قولُهُم بتوسطِ (إلاَّ)[(٧)] كما مَرَّ. واختارَ ابنُ مالك كونَ العاملِ (إلاَّ)[(٨)]، لأَنَّ معنَى الاستثناءِ قائمٌ بِهَا، والعاملُ مَا بِهِ يتقوَّمُ المعنَى المقتضي للإعرابِ. واختارَ ابنُ الحاجبِ كونَ العاملِ هوَ الاسمُ المتعدِّدُ المتناولُ للمستثنَى، لأَنَّهُ الذي صحَّ بِهِ الإخراجُ، فهوَ في المعنَى العاملُ بواسطةِ (إلاَّ)[(٩)]، وقالَ: هذا شاملٌ للمواضعِ كلِّهَا وُجِدَ الفِعْلُ أَو لم يُوجَدْ فالتَّمَسُّكُ بِهِ أَوْلَى[(١٠)]. والمذاهبُ في ذلكَ منتشرةٌ، والكلامُ عليها تزييفًا[(١١)] وتصحيحًا يطولُ[(١٢)]. وظاهرُ كلامِ جماعةٍ أَنَّ الخلافَ في ناصبِ المستثنَى شاملٌ

---

(١) بعدها من ل: ان شاء الله تعالى. (٢) ينظر لباب الإعراب ٣٤٦.

(٣) (بتوسط) ساقطة من ك.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٤٤٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٦.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٤٤٥.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٤٤٥-٤٤١.

(٧) ينظر الكتاب ٢/ ٣١٠، والمقتضب ٤/ ٣٨٩، والخصائص ٢/ ٢٧٦، والإنصاف مسألة (٣٤) ١/ ٢٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٦، ٨/ ٩.

(٨) التسهيل ١٠١، وينظر المساعد ١/ ٥٥٥، ٥٥٧، والهمع ٣/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦١، ٣٦٣، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٧.

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٣.

(١١) في الأصل تزيينا، وساقطة من ي، وما أثبتناه من ك،ل.

(١٢) ينظر الجنى الداني ٤٧٦-٤٧٧.

للمتصِّلِ والمنقطعِ، وابنُ الحاجبِ ذَكَرَ خلافَ ذلكَ، فإنَّهُ لَمَّا فَرَغَ من الأَقوالِ قالَ: وهذا كلُّهُ في المتَّصلِ، فأَمَّا المنقطعُ فإِنَّ العاملَ فيه (إلاَّ)، وعَمَلُهَا فيهِ عملُ (لكنَّ) ولَهَا خبرٌ مقدَّرٌ بحسبِ المعنَى، ومنهم مَنْ يجيزُ إِظهارَهُ، ومنهم مَنْ يقولُ بأَنَّهُ حينئذٍ كلامٌ مُسْتَأْنَفٌ"[1].

[[ولا يتقدَّمُ]] المستثنَى [[على العاملِ]] فيهِ، فلاَ يصحُّ أَنْ يقولَ: إلاَّ زيدًا جاءَ (١٢٣/ظ) القومُ. وهذا عندَ البصريينَ، وأَمَّا الكوفيُّونَ فجوَّزُوهُ[2]، وعدَمُ سَماعِ مثلِهِ في كلامِ العربِ مَعَ كونِهِ خلافَ الأَصلِ، يشهدُ لِمَنْ منعَ ذلكَ.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٣.

(٢) ينظر في المسألة: الإنصاف مسألة (٣٦) ١/ ٢٧٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٨، والارتشاف ٢/ ٣٠٧، والمساعد ١/ ٥٦٧-٥٦٩، والهمع ٣/ ٢٦٠-٢٦٢.

خبرُ كانَ وأَخَواتِها

[[خبرُ كانَ وأَخواتِهَا: هوَ المسندُ]]، وذا جنسٌ يشملُ[1] خبرَ المبتدإِ وخبرَ إنَّ وأَخواتِهَا. وبالجملةِ فجميعُ ما هوَ مسندٌ يدخلُ، وبقولِهِ: [[مِنْ معمولِهَا]] خرجَ ذلكَ كلُّهُ إلاَّ المحدودُ. ولا يَرِدُ هنَا اعتراضُ الرَّضي على قولِ ابنِ الحاجبِ: هوَ مسندٌ بعدَ دخولِهَا[2]، بأَنَّهُ منقوضٌ بـ (قائمٌ) في قولِكَ: كانَ زيدٌ أَبوهُ قائمٌ، لأَنَّهُ ليسَ معمولاً لكانَ ولا لشيءٍ مِنْ أَخواتِهَا[3]. نَعَمْ، هوَ مسندٌ بعدَ دخولِهَا فيتمُّ النقضُ[4] بِهِ هناكَ. [[وبطَلَ إلحاقُهُ]]، أَي: إلحاقُ الخبرِ في هذا البابِ [[بالحالِ]] على ما ذَهَبَ إِلَيْهِ بعضُهُم[5]، [[لجوازِ تعريفِهِ]]، نحوُ: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قالُوا ﴾[6] وهوَ كثيرٌ، والحالُ لا تُعرَّفُ إلاَّ نادرًا، وإذا عُرِّفَتْ، فهيَ مُؤَوَّلَةٌ بنكرةٍ كَمَا مَرَّ. [[وإخلالُ الكلامِ بدونِهِ]][7]، أَي: بدونِ الخبرِ هُنَا بخلافِ الحالِ، فإِنَّهَا فَضْلَةٌ لا يختلُّ الكلامُ بحذفِهَا {غالبًا}. [[وهوَ]] - أَي: خبرُ كانَ وأَخواتِهَا [[كخبرِ المبتدإِ]][8] في ما يجوزُ لَهُ من كونِهِ معرفَةً، ونكرةً، ومفردًا جامدًا، ومشتقًّا، وجملةً فعليَّةً، واسميَّةً إِلى غيرِ ذلكَ من الأَحكامِ المقرَّرَةِ في ذلكَ البابِ. [[لكنَّهُ]]، أَي: خبرُ كانَ وأَخواتِهَا [[يتقدَّمُ في المتساويينِ]][9] تعريفًا وتخصيصًا [[في]] حالةِ [[الأَمْنِ]] مِنَ اللَّبسِ، وهيَ حالةُ ظهورِ إعرابِهِمَا أَو إعرابِ أَحدِهِمَا، نحوُ: كانَ أَخاكَ زيدٌ، أَو كانَ زيدًا هذا، أَمَّا إذا انتفَى الإِعرابُ فيهما ولا قرينةَ، لا يجوزُ التَّقديمُ كَمَا هناكَ، نحوُ: كانَ الفتَى هذا[10]. قلتُ: كذا يقولونَ: ويَرِدُ عليهِ: أَنَّ الزَّجاجَ حَكَى في قولِهِ تعالَى: ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾[11] أَنَّ النَّحويينَ

---

(١) في الأَصل: يشتمل، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥١.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٥١.

(٤) في الأَصل: النقص، وهو تصحيف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٥) وهو قول الكوفيين. ينظر الإنصاف مسألة (١١٩) ٢/ ٨٢١.

(٦) الأنعام ٢٣. وينظر الكشاف ٢/ ١١.

(٧) ينظر ق ١٠٥ و.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٣٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥١.

(٩) ينظر لباب الإعراب ٣٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥١.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٢.

(١١) الأنبياء ١٥.

يُجوِّزُونَ كونَ الأَوَّلِ اسمًا والثَّاني خبرًا، والعكسُ[١]. وظاهِرُهُ اتِّفاقُهم على ذلكَ، وقد مرَّ في بابِ الفاعلِ[٢]. ومَنْ ذَكَرَ الجوازَ فيهما الزمخشريُّ، فقالَ في تفسيرِ سورةِ الأنبياءِ: " تلكَ " مرفوعٌ أَو منصوبٌ، اسمًا أَو خبرًا، و" دَعْوَاهُم " كذلك "[٣].

ووقَعَ لَهُ مثلُ هذا أَيضًا في تفسيرِ سورةِ الأَعرافِ، فقالَ في قولِهِ تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلاَّ أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾[٤]، و" دَعْوَاهُم " نصبٌ، خبرٌ[٥] لكانَ، و(أَنْ قالُوا) رفعٌ، اسمٌ لَهُ، ويجوزُ العكسُ[٦]. **[[وقد تُحْذَفُ كانَ جوازًا]]**[٧] على سبيلِ التَّخفيفِ لكثرةِ استعمالِهَا، أَوْ لأَنَّ معناهَا إذا حُذِفَتْ لا يخلُّ (**١٢٤**/و) فجازَ حذفُهَا **[[في]]** كلِّ موضعٍ وقَعَ فيهِ بعدَ إِنِ الشَّرطيَّةِ اسمٌ بعدَهُ الفاءُ الرَّابطةُ للجوابِ وبعدَهَا اسمٌ مفردٌ **[[مثلُ]]** قولِ العربِ **[[" النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأَعمالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ]]** وإِنْ شرًّا فَشَرٌّ "[٨] **[[بأَربعَةِ أَوْجه، أَقواهَا هذا]]**، وهوَ نصبُ الأَوَّلِ ورفعُ الثَّاني، والتقديرُ: إِنْ كانَ عملُهُ خيرًا فجزاؤُهُ خيرٌ[٩]، حُذِفَ مِنَ الشَّرطِ كانَ والجارُّ والمجرورُ، ومِنَ الجزاءِ كانَ واسمُهَا، فالمحذوفُ من مجموعِ الشَّرطِ والجزاءِ خمسةُ أَشياءَ.

[[وَمَا بينَهُمَا متوسطٌ]][١٠] وتحتَهُ وجهانِ، أَحدُهُمَا: نصبُ الجزأينِ معًا، والتَّقديرُ: إِنْ كانَ عملُهُ خيرًا فيكونُ جزاؤُهُ خيرًا، حُذِفَ مِنَ الشَّرطِ كانَ واسمُهَا، وكذا مِنَ الجزاءِ، فالمحذوفُ إِذًا أَربعةُ أَشياءٍ. والآخَرُ رَفْعُهُمَا مَعًا، والتَّقديرُ: إِنْ كانَ في عملِهِ خَيْرٌ

---

(١) معاني القرآن واعرابه ٣/ ٣٧٦، وينظر أوضح المسالك ٢/ ١١٩، ومغني اللبيب ٧٨٠، والهمع ٢/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) ينظر ق ٥٠ /ظ.

(٣) الكشاف ٢/ ٥٦٥.

(٤) الأعراف ٥.

(٥) في الأصل، ك، ي: خبرًا، وماثبتناه من ل.

(٦) الكشاف ٢/ ٦٧.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٦، ولباب الإعراب ٣٥٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٢، وشرح شذور الذهب ١٨٥.

(٨) هذا القول هو حديث شريف ورد في مختصر المقاصد الحسنة للزرقاني ٢٠٥، وينظر الكتاب ١/ ٢٥٨، ودقائق التصريف ٤٨٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٢، والهمع ٢/ ١٠٣.

(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٨-٤١٩.

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٩، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ١٢.

فجزاؤُهُ خيرٌ، حُذِفَ مِنَ الشَّرطِ كانَ والجارُّ والمجرورُ، ومِنَ الجزاءِ المبتدأُ، فالمحذوفُ إذًا أربعةُ أشياءٍ أيضًا.

وقد لاحَ بما ذكرناهُ أَنَّ الوجهَ الأَوَّلَ أقوى، لأَنَّ الحذفَ فيهِ أَقلُّ، وأَنَّ ما يليهِ هوَ الأَضعفُ، لأَنَّ الحذفَ فيهِ أكثرُ، وأَنَّ الوجهينِ الأَخيرينِ متوسطانِ، لأَنَّ الحذفَ فيهما أكثرُ مِنَ الأَوَّلِ وأَقلُّ مِنَ الثَّاني. ثُمَّ المعنَى في الوجْهِ الأَوَّلِ قويٌّ مطابقٌ للمرادِ، وهوَ إنْ كانَ نفسُ عملِهِ خيرًا، وليسَ المرادُ إنْ كانَ شيءٌ مِنْ عملِهِ خيرًا، أَو في شيءٍ من عمله خيرٌ. وقويٌّ أَيضًا من جهَةِ اللَّفظِ، فإنَّ مجيءَ الفاءِ مَعَ الجملةِ الاسميَّةِ أكثَرُ منهُ مَعَ الفعليَّةِ[١]. قالَ الرضي: " ويجوزُ أَنْ يُقالَ: إنَّ مجيءَ الفاءِ في الفعليَّةِ إنَّما يقلُّ إذا كانَ الفعلُ ظاهرًا، فأَمَّا إذا كانَ مقدَّرًا فلابُدَّ مِنَ الفاءِ، نحوُ: إنْ ضَرَبْتَني فزيدًا ضربتُهُ "[٢]. وأَقولُ: لا ترجيحَ بهذا الوجهِ، فإنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الجزاءَ مَعَ النَّصبِ جملةٌ فعليَّةٌ بل اسميَّةٌ، وإلاَّ امتنعت الفاءُ، فيُقدَّرُ: فهوَ يكونُ جزاؤُهُ خيرًا، كما قالُوا في قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾[٣]، أَي: فهوَ ينتقمُ اللهُ منهُ[٤]. وأَمَّا تفصيلُ الرَّضي بينَ ظهورِ الفعلِ فيقلُّ الفاءُ، وتقديرُهُ[٥] فتجبُ، (١٢٤/ظ) فَلَمْ أَرَهُ لغيرِهِ، والمثالُ الذي أوردَهُ ليسَ بقاطعٍ، لجوازِ تقديرِ المبتدإِ فيهِ، أَي: فأَنَا زيدًا ضربتُهُ، ولا مانِعَ منهُ، بل يكادُ يتعيَّنُ حفظًا للقاعدةِ المعروفةِ في اقترانِ الجوابِ بالفاءِ.

[[و]] تحذَفُ كانَ [[وجوبًا في: أَمَّا أنتَ منطلقًا]] انطلقتُ [[فتحًا]] لهمزةِ أَمَّا [[وكسرًا]] لها، [[أَي: لأَنْ كنتَ]] بفتحِ الهمزةِ [[أَو إنْ كنتَ]][٦] بكسرِهَا، وتقديرُهُ أَنَّ الأَصلَ مَعَ الفتحِ: لأَنْ كنتَ[٧] منطلقًا انطلقتُ، فـ (أَنْ) مصدريَّةٌ موصولةٌ بكانَ المحذوفَةِ، فَحُذِفَ الجارُّ جوازًا على القياسِ في حذفِهِ مَعَ (أَنْ)، وحُذِفَتْ كانَ اختصارًا، وانفصلَ الضميرُ لعدمِ ما يتَّصلُ بِهِ، وجِيءَ بـ (ما) عوضًا مِنْ كانَ وأُدْغِمَتِ النُّونُ في

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٣.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٣.

(٣) المائدة ٩٥.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٦٩، والكشاف ١/ ٦٤٥.

(٥) اي تقدير الفعل.

(٦) ينظر الكتاب ١/ ٢٩٣، ٢٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٨، ولباب الإعراب ٣٥١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٣-٢٥٤، والهمع ٢/ ١٠٦-١٠٧.

(٧) قبلها في ك زيادة: (مع لان كنت).

الميمِ للتَّقاربِ[١]، وأمَّا: {إمَّا} إنْ أَنتَ منطلقًا، بكسرِ الهمزةِ فأصلُهُ أَيضًا: إنْ كنتَ منطلقًا، فَحُذِفَتْ كانَ فانفصَلَ الضَّميرُ. وحَذْفُهَا هُنَا قليلٌ على ما صرَّحَ بِهِ الرَّضي[٢] وغيرُهُ، و(مَا) مزيدةٌ للتَّأكيدِ[٣] لا للتعويضِ كما في ﴿ إِمَّا تَخَافَنَّ ﴾[٤].

(١) مغني اللبيب ٤١٠.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٥.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٢٩٣، والجنى الداني ٣٣٢، ومغني اللبيب ٨٢.

(٤) الأنفال ٥٨. وينظر الجنى الداني ١٧٥، ٣٣٢، ٤٩١، ومغني اللبيب ٤٤٤.

اسمُ إنَّ وأخواتِها

[[اسمُ إنَّ وأَخواتِهَا: هوَ المسندُ إِلَيْهِ]]، فدخَلَ المبتدأُ واسمُ كانَ وأَخواتِهَا وغيرُ ذلكَ، فبقولِهِ: [[مِنْ معمولِهَا]]، أَي: من معمولِ (إِنَّ) أَو إِحدَى أَخواتِهَا خرجَ ما عدَا المعرَّفِ، ولا ينتقضُ بنحوِ أَخُوهُ، من قولِكَ: إِنَّ زيدًا قائمٌ أَخوهُ، وإِنْ كانَ مسندًا إِلَيْهِ بعدَ دخولِهَا، لأَنَّهُ ليسَ بمعمولٍ لَهَا[1]. [[ولا يُحْذَفُ]] الاسمُ في هذا البابِ وقتًا من الأَوقاتِ [[إِلاَّ إذا كانَ ضميرَ الشَّأْنِ[2] بشرطِ الضرورةِ]][3] كقولِهِ[4]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يومًا   يَلْقَ فيها جآذِرًا وظِبَاءَ[5]

والمُجَوِّزُ لحذفِهِ - على ضَعْفِهِ - صيرورتُهُ بالنَّصبِ في صورةِ الفضلاتِ مَعَ دلالةِ الكلامِ عليهِ من حيثُ إِنَّ نواسخَ المبتدإِ[6] لا تدخلُ على كَلِمِ المجازاةِ[7]. فإِنْ قلتَ: كانَ على المؤلِّفِ أَنْ يَستثنِيَ حذفَهُ عندَ تخفيفِ (أَنِ) المفتوحةِ، فإِنَّهُ لا يناطُ بالضرورةِ[8]. قلتُ: تركَهُ اتِّكالاً على ما ذَكَرَهُ في الحروفِ المشبَّهَةِ بالفعلِ[9]. [[في]] رأيِ الفريقِ [[الأَكثرِ]][10]، يشيرُ بذلكَ إِلى أَنَّ مِنَ النُّحاةِ مَنْ جَوَّزَ الحذفَ في السَّعَةِ[11] ولَمْ يشترِطِ الضرورةَ، وهوَ رأيُ ابنِ مالكٍ. قالَ في التسهيلِ: " ولا يُخَصُّ حَذْفُ الاسمِ المفهومِ معناهُ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٥.

(٢) في ل: شأن، وهو وجه.

(٣) ينظر المقرب ١/ ١٠٨-١٠٩، ولباب الإعراب ٣٤٦، والنكت ٤٦٥-٤٦٦.

(٤) ينسب إلى الأخطل في ملحق ديوانه ٣٧٦ (المطبعة الكاثوليكية- بيروت ١٨٩١) وقد أخلت به طبعة قباوة. والشاهد بلا عزو في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٥، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٤٢، والضرائر ١٧٨، ومغني اللبيب ٥٦، ٨٦٧، والهمع ٢/ ١٦٤ـ والخزانة ١/ ٤٥٧، ٥/ ٤٣٠، ٩ـ ١٥٥، ١٠/ ٤٤٨.

(٥) في ل: وظباءا.

(٦) في ك: الابتداء، وهو وجه.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩.

(٨) ينظر علل النحو لابن الوراق ٢٣٠.

(٩) ينظر ق ٢٧١ و.

(١٠) ينظر شرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٤٢، وشرح الجمل لابن هشام ٢٩٥-٢٩٦، والهمع ٢/ ١٦٢.

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦١-٣٦٢.

بالشِّعرِ، وقَلَّمَا يكونُ المحذوفُ إلاَّ ضميرَ الشَّأنِ، وعليهِ يُحْمَلُ: " إنَّ مِنْ أَشدِّ النَّاسِ عَذَابًا يومَ القيامةِ المصوِّرُونَ "[١]. لا على زيادةِ مِنْ، خلافًا للكسائي "[٢].

---

(١) في مسند أحمد ١/ ٣٧٥، وصحيح مسلم ٣/ ١٦٧: "ان اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون" بحذف من. وفيه روايات اخرى. وينظر مسند أحمد ١/ ٤٢٦، وورد الحديث برواية: ان من اشد الناس... في شواهد التوضيح ٢٠٥، ومغني اللبيب ٥٦، والمساعد ١/ ٣١٠، والهمع ٤/ ٢١٦.

(٢) التسهيل ٦٢، وينظر المساعد ١/ ٣٠٩-٣١١.

المنصوبُ بِلاَ النافيةِ للجنس

[[المنصوبُ بِلاَ]] حالةَ كونِهَا [[لنفيِ الجنسِ: هوَ المسندُ إِلَيْهِ]] يشملُ[1] المبتدأَ واسمَ (إنَّ) وأَخواتِهَا، واسمَ كانَ وأَخواتِها، ونحوَ ذلكَ، فبقولِهِ: [[مِنْ معمولِهَا]] خرجَ ذلكَ كلُّهُ. ثُمَّ تعرَّضَ إلى شرائطِ النَّصْبِ - وهيَ ثلاثةٌ[2]- بقولِهِ: [[يليها]][3]، أَي: لا يكونُ مفصولاً بينَهُمَا بشيءٍ، احترازًا من نحوِ:لا في الدَّارِ غلامُ رجلٍ، ولا غلامُ امرأَةٍ[4]. [[مضافًا مُنَكَّرًا]]، نحوُ: لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ[5]، احترازًا مِنْ[6] نحوِ: لا غلامَ زيدٍ عندي، ولا غلامَ عمروٍ، [[أَو مُشَبَّهًا بهِ]][7] نحوُ: لا خيرًا مِنْ زيدٍ عندنا[8]، والمرادُ بالمشبَّهِ[9] بالمضافِ، اسمٌ تعلَّقَ بما بعدَهُ على غيرِ جهةِ الإِضافةِ، فأُجريَ مجرَى المضافِ لشَبَهِهِ بهِ في الارتباطِ، ويعرفُ عندَهُم بالمُطَوَّلِ[10]. ولَمَّا كانَ هنا سؤالٌ، وهوَ أَنَّ إجراءَ المشبَّهِ بالمضافِ مجرَى المضافِ ينتقضُ بقولِهِ تعالى: ﴿ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُم ﴾[11]. فإِنَّ المصدرَ عاملٌ في الجارِّ والمجرورِ، فيكونُ شبيهًا بالمضافِ وقد بُنِيَ ولم يُنْصَبْ ؟ أَجابَ عنهُ بقولِهِ: [[والجارُّ في ﴿ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ]] اليومَ ﴾[12] [[متعلِّقٌ بمحذوفٍ هوَ الخبرُ]]، أي: كائنٌ عَلَيكُم [[لا بالمنفِيِ]] هوَ (تَثْرِيبَ)، [[وإِلاَّ]] يكن الأَمرُ كذلكَ [[كانَ]] المصدرُ [[مشبَّهًا بالمضافِ]] فيجبُ نصبُهُ، وليسَ كذلكَ. قلتُ:

---

(١) في الأَصل: يشتمل، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ١٦٤.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٥، وشرح شذور الذهب ٢٠٩.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣٥٢.

(٥) مغني اللبيب ٣١٣، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٤١.

(٦) في ل: من.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠٠، والارتشاف ٢/ ١٦٤.

(٨) الجنى الداني ٣٠٠، ومغني اللبيب ٣١٣.

(٩) في الأَصل: المشبهة، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) ينظر الكتاب ٢/ ١٩٩، والارتشاف ٢/ ١٦٤، والمساعد ١/ ٤٩١.

(١١) يوسف ٩٢. وتمام الآية: " قال لا تثريبَ عليكم اليومَ يغفرُ اللهُ لكم وهوَ أَرحمُ الرَّاحمين". وينظر الكشاف ٢/ ٣٢٤، والبحر المحيط ٥/ ٣٤٣، ومغني اللبيب ٣١٣، ٧٠١.

(١٢) يوسف ٩٢. وتمام الآية: " قال لا تثريب عليكم" اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين". وينظر الكشاف ٢/ ٣٢٤، والبحر المحيط ٥/ ٣٤٣، ومغني اللبيب ٣١٣، ٧٠١.

البغداديون [١] يجوِّزُونَ تركَ تنوينِ المُطوَّلِ، فيصحُّ عندهُم أَنْ يُقالَ: لا طالعَ جَبَلاً، أَجروهُ في ذلكَ مجرَى المضافِ، كَمَا أُجريَ مجراهُ في الإعرابِ، فيمكنُ أَنْ يتعلَّقَ الجارُّ في الآيةِ بالمنفي بناءً على هذا الرأيِ. وسألَ صاحبُ الكشَّافِ: بِمَ تعلَّقَ " اليومَ " في هذهِ الآيةِ ؟ وأَجابَ بأَنَّهُ يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ " التَّثريبِ " أَو بالمقدَّرِ في " عَلَيْكُم " مِنْ معنى الاستقرارِ، أو بـ " يَغْفِرُ "[٢]. فأَمَّا الأَخيرُ، فَلاَ إِشكالَ فيه، وأَمَّا الذي قبلَهُ يليهِ فمبنيٌّ، على أَنَّ الواقعَ بعدَ الظَّرفِ المستقرِّ معمولٌ للمحذوفِ الذي تعلَّقَ بِهِ الظَّرفُ مِنَ الاستقرارِ ونحوِهِ، والمشهورُ أَنَّ العملَ للظَّرفِ نفسِهِ، لنيابتِهِ عَنْ ذلكَ المحذوفِ، وأَمَّا تعلُّقُهُ بالتَّثريبِ، ففيهِ نظرٌ، أَمَّا أَوَّلاً، فلأَنَّهُ يلزمُ النَّصبَ، لكونِهِ مُطوَّلاً بعينِ مامرَّ في امتناعِ تعلُّقِ الجارِّ بالمنفي، وأَمَّا ثانيًا، فلأَنَّهُ يلزمُ الإِخبارَ عن المصدرِ قبلَ استكمالِ معمولاتِهِ.

[[فإِنْ أُفْرِدَ]] المنفيُّ بـ (لا)، أَي: كانَ غيرَ مضافٍ ولا مشبَّهًا بِهِ **[[ولا جار مَعَ (لاَ)، إِذ مَعَهُ يُجَرُّ المنفيُّ]]**، نحوُ: جئتُ بِلاَ زادٍ[٣]، وغضبتُ مِنْ لا شيءٍ، **[[في]]** الاستعمالِ **[[الأَكثرِ]]**[٤]. وشذَّ التَّركيبُ كقولِ بعضِ العربِ: **(١٢٥/ظ)** "جئتُ بلا شيءَ"[٥]، بالفتحِ، فكأَنَّهُ شبَّهَ في الصورةِ بما يكونُ البناءُ مَعَهُ، وإِلاَّ فلا وجهَ لَهُ **[[لتعذُّرِ تقديرِ مِنْ]]** الذي هو سببُ البناءِ، إِذ لا يصحُّ أَنْ يقالَ: جئتُ بِلاَ مِنْ زادٍ، وغضبتُ مِنْ لاَ مِنْ شيءٍ، بخلافِ ما إِذا فُقِدَ الجارُّ، فإِنَّهُ يمكنُ زيادةُ (مِنِ) الاستغراقيَّةِ حينئذٍ، كما قالَ[٦]:

فقامَ يذودُ النَّاسَ عَنْهَا بسيفِهِ ... وقالَ أَلاَ لاَ مِنْ سبيلٍ إِلى هِنْدِ

فَحُذِفَتْ في نحوِ: لاَ رجلَ، لفظًا وضُمِّنَ الاسمُ معناهَا، فَبُنِيَ، وذلكَ لأَنَّ قولَكَ: لا رجلَ، نصٌّ في الاستغراقِ، فهوَ بمنزلَةِ: لا مِنْ رجلٍ، ولذا امتنعَ أَنْ يُقالَ: لا رجلَ في الدَّارِ

---

(١) ينظر رأيهم في الارتشاف ٢/ ١٦٩، ومغني اللبيب ٥١٥، ٧٠١.

(٢) الكشاف ٢/ ٣٤٢.

(٣) ينظر الارتشاف ٢/ ١٦٤.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٣٢٢.

(٥) ينظر المساعد ١/ ٣٤٢، والهمع ٢/ ٢٠٢.

(٦) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٣، وتخليص الشواهد ٣٩٦، وفيه: وقالت مكان وقال، والهمع ٢/ ١٩.

بَلْ رجلانِ، لمناقضة النَّصِّ على نفيِ الجنسِ، هذا مذهبُ الجمهورِ [١]. وذهبَ صاحبُ المفتاحِ [٢] إلى أَنَّ المُقَدَّرَ (مَا) الابهاميَّةُ [٣] لا (مِنِ) الاستغراقيَّةُ، لأَنَّ تقديرَ الحرفِ العاملِ لَوْ أوجَبَ [٤] البناءَ لَلَزِمَ بناءُ المضافِ إِلَيْهِ. والجوابُ: أَنَّهُ لا تقديرَ ثَمَّةَ، بل الاختصاصُ الإِضافيُّ {كالاختصاصِ} الذي يُفْهَمُ مِنَ اللاَّمِ ومِنْ. [[فمبنيٌّ]]، جوابُ (إِنْ أُفْرِدَ)، أَي: إِنْ أُفرِدَ المنفيُّ على الوجهِ المذكورِ، فهوَ مبنيٌّ [[على ما يُنْصبُ بهِ]] [٥] مِنْ فتحَةٍ أَو كسرةٍ أَو ياءٍ، ليكونَ البناءُ على ما يستحقُّهُ المنفيُّ في الأَصلِ قبلَ البناءِ، وهذا أَحسنُ من قولِ مَنْ قالَ: مبنيٌّ على الفتحِ [٦]، لوفاءِ تلكَ العبارةِ بجميعِ صورِ البناءِ، وقصورِ هذهِ عن ذلكَ.

[[ولَوْ]] كانَ المنفيُّ [[جمعَ المؤنَّثِ السَّالمَ عندَ الجمهورِ]]، فتقولُ على رَأْيِهِم: لاَ مسلماتِ عندَكَ، بكسرِ التَّاءِ [٧]، وفي التسهيلِ: " ولاَ لَذَّاتِ للشَّيبِ، أَوْلَى من الكسرِ " [٨]. يشيرُ بذلكَ إِلى قولِ الشاعرِ [٩]:

إِنَّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عواقبُهُ ... فيهِ نَلَذُّ [١٠] ولا لَذَّاتِ للشَّيبِ

رُوِيَ البيتُ بفتحِ التَّاءِ من (لذَّات) وكسرِهَا. وفي الخصائص لابن جنِّي أَنَّهُ لا يجيزُ فتحَهُ بصريٌّ إِلاَّ أَبو عثمان [١١]، يعنِي المازني. [[أَو عُرِّفَ]] عطفٌ على الشَّرطِ، أَي: وإِنْ عُرِّفَ المنفيُّ، نحوُ: لا زيدٌ في الدَّارِ ولا عمرٌو، [[أَوْ لَمْ يَلِ]] كلمةَ [[لاَ]] وإِنْ

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٦.

(٢) لم أقف على قوله هذا في المفتاح، ولعله في كتاب آخر له.

(٣) في الأَصل: ما لا بهامية، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في ك: اجبت، وهو تحريف، وفي ي: وجب، وهو وجه.

(٥) ينظر لباب الإِعراب ٣٥١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٥، والارتشاف ٢/ ١٦٥.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٥.

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٢، والارتشاف ٢/ ١٦٥. ومغني اللبيب ٣١٣-٣١٤.

(٨) التسهيل ٦٧، وينظر المساعد ١/ ٣٤٠.

(٩) سلامة بن جندل السعدي، ديوانه ٧ وشرح المفضليات ٢٢٦. ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٧٢، إِلى ابن مقبل، وليس في ديوانه، وقد نبَّهَ على ذلك محقق الكتاب. والبيت منسوب إِلى سلامة في تخليص الشواهد ٤٠٠، والمساعد ١/ ٣٤٠، وبلا عزو في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٦، وأوضح المسالك ٢/ ٩، ويروى: أودى الشباب، وتلذ مكان نلذ.

(١٠) في الأَصل، ي: يلذ، وما أَثبتناه من ك، ل، وهو موافق لرواية البيت.

(١١) الخصائص ٣/ ٣٠٥، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٦، وأوضح المسالك ٢/ ١٠.

كانَ نكرةً، نحوُ: ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ ولاَ هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[1] [[فمرفوعٌ مكرَّرٌ]][2]، كَمَا مثَّلنَاهُ[3]، أمَّا بطلانُ العملِ مَعَ المعرفَةِ فإنَّ (لاَ) إنَّما تعملُ حيثُ تكونُ لنفيِ الجنسِ، ولا وجْهَ لذلكَ عندَ دخولِهَا على المعرفَةِ، وأَمَّا وجوبُ التَّكريرِ فلجَبْرِ[4] ما فاتَهَا من نفيِ الجنسِ الذي لا يمكنُ إثباتُهُ في المعرفَةِ، وإنَّما كانَ التَّكريرُ جابرًا، لأنَّ نفيَ الجنسِ هوَ تكريرُ النَّفيِ في الحقيقةِ (١٢٦/و) وأَمَّا بطلانُ العملِ معَ الفصلِ، فَلِتضَاعفِ ضَعفِهَا، فلم تقوَ على العملِ فيما هو بعيدٌ عنها، وذلكَ لأنَّها إنَّما تعملُ لمشابهَةِ[5] الحرفِ الذي هوَ (إنَّ) للمبالغةِ في الإثباتِ، إذ معناهَا التَّحقيقُ والتَّأكيدُ لا غيرُ، وعملُ (إنَّ) لمشابهَتِهَا[6] الفعلَ على ما سيجيءُ. فــ (لاَ) على هذا تعملُ لمشابهَةِ[7] الحرفِ الذي يعملُ بالمشابَهَةِ، فعندَ وجودِ الفاصلِ تَضاعَفَ ضَعفُهَا. وأَمَّا وجوبُ التَّكريرِ مَعَ الفصلِ فليكونَ تنبيهًا على أنَّهَا لنفيِ الجنسِ في النَّكرَةِ، بخلافِ ما إذا كانتْ عاملةً عملَ (إنَّ)، فعملُهَا كافٍ في هذا التنبيهِ، لأنَّهَا إنَّما تعملُ هذا العملَ إذا[8] كانتْ لنفسِ الجنسِ. فإنْ قيلَ: قد وُجِدَ الرَّفْعُ مَعَ دخولِ (لاَ) على المعرفَةِ بدونِ تكريرٍ في قولِهِمْ: " لانولُكَ أَنْ تَفْعَلَ "[9]، أَي: ليسَ متناولُكَ ومأخُوذُكَ[10] هذا الفعلَ. قُلْنَا[11]: قد أَجابَ عنهُ بقولِه: [[ولاَ نَوْلُكَ]] محمولٌ [[على: لا ينبغي]][12]، بمعنَى: لا ينبغي لَكَ أَنْ تتناوَلَ[13] وهوَ ههنا بمعنَى المفعولِ كَمَا مَرَّ. وإذا كانَ كذلكَ، فــ (لاَ) هذهِ في المعنَى هيَ الداخلةُ على المضارعِ، وتلكَ لا

---

(١) الصافات ٤٧. وينظر الارتشاف ٢/ ١٧٢.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٧-٢٥٨، والمساعد ١/ ٣٤٥، والهمع ٢/ ٢٠٦.

(٣) في ل: مثلنا.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٧-٢٥٨، والمساعد ١/ ٣٤٥، والهمع ٢/ ٢٠٦.

(٥) في الأَصل: لمشابهته، وفي ي: لمشابهته، وكلاهما وجه.

(٦) في ك، ل: بمشابهة، وفي ي: لمشابهته، وما أَثبتناه من ك، ل.

(٧) في ي: لأنها لا تعمل هذا العمل إلاَّ إذا، مكان: لأنها إنما تعمل هذا العمل إذا، وهو وجه.

(٨) في ي: لأنها لا تعمل هذا العمل إلاَّ إذا، مكان: لأنها إنما تعمل هذا العمل إذا، وهو وجه.

(٩) ينظر الكتاب ٢/ ٣٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٨، ومغني اللبيب ٣١٩، والهمع ٢/ ٢٠٧.

(١٠) في ك: ومدخول، وهو تحريف.

(١١) في ك: قلت، وهو وجه.

(١٢) ينظر لباب الإعراب ٣٥٢، والارتشاف ٢/ ١٧٢.

(١٣) في الأَصل: يتناول، وفي ك: تناول، وما أَثبتناه من ي، ل.

يلزمُ تكريرُهَا. فإنْ قلتَ: لِمَ لَمْ يكنِ الماضِي كذلكَ، بَلْ أَوجَبُوا فيهِ التَّكريرَ، نحوُ: ﴿ فَلاَ صَدَّقَ ولاَ صَلَّى ﴾[١] ؟ قلتُ: لفواتِ مشابهته[٢] للاسمِ[٣]، وتقريرُهُ[٤]: أَنَّ (لاَ) النافيةَ لَهُ وللمضارعِ شبيهةٌ بـــ (لاَ) التبرئَةِ من حيثُ كانَ المرادُ بها نفيَ جنسِ[٥] الحدثِ الذي يدلُّ عليهِ الفعلُ، إذ معنَى لا يقومُ زيدٌ ولا قامَ: لا قيامَ لَهُ. وامتازَ المضارعُ لمشابهته[٦] الاسمَ لفظًا من حيثُ كانَ كاسْمِ الفاعلِ باعتبارِ موازنتِه لَهُ في الحركاتِ والسَّكناتِ[٧]، فقويَ شبهُ (لا) الداخلُ عليهِ بـــ (لاَ) التبرئَةِ في نحوِ: لاَ بَأْسَ عَلَيْكُم[٨]، فَلَمْ يجبِ التَّكرارُ معَهُ، ووجَبَ مَعَ الماضي، جبْرًا لِمَا فاتَهُ مِنْ هذا الشَّبَهِ[٩] الذي امتازَ بِهِ المضارعُ. **[[ولا هيثمَ]]** في قولِ الشاعرِ[١٠]:

لاَ هيثمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

[[مؤوَّلٌ]][١١]، هذا جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، وهوَ أَنَّ (لاَ) دخلتْ في البيتِ على المعرفَةِ، إذ (هيثمٌ) عَلَمٌ، وهنا مبنيٌّ على الفتحِ ولا رَفْعَ ولا تَكريرَ. والجوابُ: أَنَّهُ مؤوَّلٌ، وتأويلُهُ بأَنْ يكونَ معنَى لا هيثمَ: لا حادِيَ، لأَنَّهُ كانَ مشهورًا بحسنِ الحداءِ، والعَلَمُ إذا اشتهرَ[١٢] بمعنًى يُنَزَّلُ منزلَةَ اسمِ جنسٍ موضوعٍ لإفادةِ ذلكَ المعنَى[١٣]، كما قالُوا في

---

(١) القيامة ٣١. وينظر الجنى الداني ٣٠٤، ومغني اللبيب ٣١٩، ٣٢٠.

(٢) في ك: مشابه، وهو تحريف، وفي ي: مشابهة وهو وجه.

(٣) في ك، ي، ل: الاسم، وهو وجه.

(٤) في الأَصل: وتقديره، وهو تحريف، وفي ي: مشابهة، وهو وجه.

(٥) في ي: جنسية.

(٦) في ك: مشابهة، وفي ي: لمشابهة، وفي ل: بمشابهة.

(٧) ينظر الكتاب ١/ ١٤، والإنصاف ٢/ ٥٥٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢٦.

(٨) ينظر الكتاب ٢/ ٢٩٥.

(٩) في ك: التشبيه.

(١٠) بـــلا عـــزو في الكتاب ٢/ ٢٩٦، والأُصول ١/ ٢٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠٢، ١٠٣، ٤/ ١٢٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٠، ولباب الإعراب ٣٥٢، وبعده:

لا فتى مثل ابن خيبري

(١١) ينظر لباب الإعراب ٣٥٢، والارتشاف ٢/ ١٧٠، ١٧١.

(١٢) في ك، ي، ل: اشتهر، وهو وجه.

(١٣) ينظر لباب الإعراب ٢١٨.

"قضيَّةٌ ولاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا"[١] أَنَّهُ بمعنَى: ولا فيصلَ لَهَا، لأَنَّهُ - رضيَ اللهُ عنهُ - كانَ (١٢٦/ظ) فيصلاً في الخصوماتِ[٢]. ويمكنُ أَنْ يُؤوَّلَ على تقديرِ مضافٍ، لا يتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفَةِ، وهوَ (مِثْل)، أَي: لا مِثْلَ هيثمٍ، فإنَّما دخلتْ (لاَ) في الحقيقةِ على نكرةٍ[٣]. فإنْ قلتَ: القاعدةُ أَنَّ[٤] المضافَ إذا حُذِفَ وأُقيمَ المضافُ إِلَيْه مقامَهُ اكتسبَ حكمَهُ، كما في: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٥] وأَمثالِه. والمضافُ المحذوفُ كانَ معربًا، فَمَا بالُ القائِمِ مقامَهُ بُنِيَ ؟ قلتُ: لأَنَّ مِثْلاً، إِنَّما كانَ معربًا لكونِه، مضافًا، وقد زالتِ الإضافةُ، فَلَمْ يبقَ للقائِمِ مقامَــهُ إِلاَّ البناءُ، لكونِهِ مفردًا. فإِنْ قلتَ: هذا التَّأويلُ يضمحلُّ في قولِ القائلِ[٦]:

تُبَكِّي على زيدٍ ولاَ زيدَ مثلُهُ

فما تصنعُ بِهِ ؟ قلتُ: يفزعُ[٧] فيهِ إِلى تأويلٍ آخَرَ، أَي: ولا مسمًّى بزيدٍ مثلُهُ، أو لاَ واحدَ من مسمَّياتِ زيدٍ مثلُهُ[٨]. ويمكنُ إجراءُ هذا التَّأويلِ في (لا هيثَمَ) أَيضًا.

[[ولاَ إِلينا رجُوعُهَا]] في قولِ الشَّاعرِ[٩]:

---

(١) نثــر من كلام عمر (رض) في حق علي كرم الله وجه، وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير. ينظر الكـــتاب ٢/ ٢٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠٣، ٤/ ١٢٣، وحاشية الصبان ٢/ ٤، وحاشية الخضري ١/ ١٤٩.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٠.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٠.

(٤) في ك: فأن، بزيادة الفاء.

(٥) يوسف ٨٢. وينظر الكتاب ١/ ٢١٢، ٣/ ٢٤٧، والأُصول ٢/ ٢٥٥ وتحفة الطالبين ٢٣٧.

(٦) البيت في ديوان جرير ٢/ ٨٣٣ برواية:

تُبَكِّي على زيدٍ ولم تر مثلَهُ ... صحيحًا من الحُمَّى شديد الجوانحِ

وعلــى هذه الرواية لا شاهد فيه. والبيت بلا عزو في المقرب ١/ ١٨٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣١، وتخليص الشواهد ٤٠٢، والهمع ٢/ ١٩٦، برواية:

تُبَكِّي على زيدٍ ولا زيدَ مثلُهُ ... بريءٌ من الحُمَّى سليمُ الجوانحِ

(٧) في الأَصل: يفرغ، وفي ك: يفرع، وكلاهما تصحيف، وما أَثبتناه من ي، ل.

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣١.

(٩) بــلا عــزو في الكتاب ٢/ ٢٩٨، والأُصول ١/ ٣٩٣، وفيه: بكت حزنا، وشرح المفصل لابن يعــيش ٢/ ١١٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٤٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٨، والمساعد ١/ ٣٤٥.

بَكَتْ جزَعًا، واسْترجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ ركائِبُهَا أنْ لاَ إِلينَا رجُوعُهَا

فَلَمْ تُكَرِّرْ (لاَ)[1] مَعَ الفصلِ [[للضرورةِ]]، فلا يَرِدُ على ما قَرَّرْنَاهُ فيما سَلَفَ.
[[والمبرِّدُ[2] أجازَ]] هوَ وابنُ كيسان[3] [[الرَّفْعَ في الكلِّ]][4] أي: المعرفةِ والنكرةِ مَعَ الفصلِ وبدونِهِ [[بلا شَرْطٍ]] مِمَّا ذكرناهُ آنِفًا.

[[والنَّعتُ]][5]، أَعنيهِ حالةَ كونِهِ [[للمنصوبِ يُنصَبُ]] حتمًا، فيجبُ أَنْ تقولَ: لا غلامَ رجلٍ ظريفًا، بالنَّصبِ [[على رأيٍ]] ذَهَبَ إِلَيْهِ ابنُ برهان[6]، إذ لا مجالَ للرَّفْعِ هنا، لأَنَّ العاملَ في الصفةِ هوَ العاملُ في الموصوفِ[7]، والاسمُ المنصوبُ لا عملَ للابتداءِ فيه، فلا عملَ لَهُ في صفتِهِ.

[[ويُرفَعُ أَيضًا]]، أي: معَ جوازِ النَّصبِ [[في]] رأيٍ [[آخَرَ]] ذَهَبَ إِلَيْهِ جماعةٌ منهم ابنُ مالك[8]، قالَ: " وقولُ ابنِ برهان: لا عملَ للابتداءِ في الاسمِ، غيرُ مُسَلَّمٍ بِهِ، بل لَهُ عملٌ في موضعِهِ، كما لَهُ عملٌ بالإجماعِ في موضعِ المجرورِ بـ (مِنْ) في: هَلْ مِنْ رجلٍ في الدَّارِ "[9]. [[و]] النَّعتُ أَعنيهِ [[للمبنيِّ]] حالةَ كونِهِ [[أَوَّلَ]]، أي: أَسبقَ من غيرِهِ، وذا احترازٌ[10] من النَّعتِ الثاني، في نحوِ: لا رجلَ ظريفًا عاقلاً، فإِنَّهُ لا يكونُ فيهِ إِلاَّ معربًا [[مفردًا]] وذا احترازٌ[11] من النَّعتِ المضافِ، نحوُ: لا رَجلَ حسنَ الوجْهِ. فليسَ فيهِ إِلاَّ الإعرابُ، [[يليهِ]]، أَي: يلي المنعوتَ المبنيَّ، وذا احترازٌ[12] عن أَنْ يفصلَ بينَهمَا فاصلٌ، نحوُ: لا رجلَ في الدَّارِ ظريفٌ، فإِنَّهُ معربٌ[13] ليسَ إِلاَّ، وأَنتَ خبيرٌ بأَنَّ

---

(١) (لا) ساقطة من ك. (٢) المقتضب ٤/ ٣٥٩.

(٣) أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٨٣.

(٤) التسهيل ٦٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٨، وأوضح المسالك ٢/ ٥، والمساعد ١/ ٣٤٥-٣٤٦، والهمع ٢/ ٢٠٧.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٣٥٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٢، ٢٦٣، والارتشاف ٢/ ١٧٣.

(٦) شرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٠، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٣، والارتشاف ٢/ ١٧٤، والمساعد ١/ ٣٤٩.

(٧) ينظر الكتاب ٢/ ٤٩. (٨) ينظر التسهيل ٦٨، والارتشاف ٢/ ١٧٣.

(٩) شرح التسهيل ورقة ٧٦ وينظر المساعد ١/ ٣٤٩.

(١٠) في ك: احترازا.

(١١) في ك: احترازا. (١٢) في ك: احترازا.

(١٣) ينظر لباب الإعراب ٣٥٣.

هذا القيدَ مُغْنٍ عَنِ الأوَّلِ[1]. [[يُبْنى]]، فنقولُ: لا رجلَ ظريفَ، بفتحِهِمَا، (١٢٧/و) فَبُنِيَ النَّعتُ وإنِ انفصلَ عَنْ (لاَ) بالاسمِ المبنيِّ، لأَنَّهُ هُوَ هُوَ في المعنَى، ومُتَّصِلٌ بِهِ في اللَّفظِ، مَعَ أَنَّ النَّفيَ داخلٌ عليهِ، إِذ المقصودُ في مِثْلِ: لا رجلَ ظريفَ، نفيُ الظَّرافةِ عن الرَّجلِ.

[[ويُعربُ]] لَئِلاَّ يلزَمَ إِيهامُ[2] تركيبِ أكثرَ من كلمتينِ تركيبًا مزجيًا، [[رفعًا]] حملاً على محلِّ (لا) معَ اسمِهَا، إذ هُمَا في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ[3]، [[ونصبًا]] حملاً على اللَّفظِ[4]، لأَنَّ فتحةَ لا رجلَ، عارضةٌ في هذا الموضعِ، فأَشبَهَتْ لعروضِهَا حركةَ إِعرابٍ. فلذلكَ جاءَ النَّعتُ عليها، كذا يُقَرِّرُهُ الأكثرونَ[5]. والأَوْلَى أَنْ يُجْعَلَ هذا كما قالَهُ بعضُهُم من بابِ الحملِ على محلِّ الاسمِ النكرةِ، فإِنَّهُ نصبٌ، كما أَنَّ الرَّفْعَ من قبيلِ الحملِ على المحلِّ، لكنْ باعتبارِ محلِّ الاسمِ النكرةِ مَعَ (لاَ) كَمَا مَرَّ. [[وعطفُهُ]]، أَي: معطوفُهُ، والمرادُ بِهِ المعطوفُ على الاسمِ المبنيِّ، أَعنيهِ حالةَ كونِه، أَي: كونِ المعطوفِ [[نكرةً كذلكَ]]، أَي: حكْمُهُ حكمُ الاسمِ الواقعِ نعتًا للمبنيِّ[6] [[إلاَّ في البناءِ]]، فلا يجوزُ لعدمِ مُصحِّحِهِ[7] الذي أَشرنا إِلَيْه، وإِنَّما يجوزُ فيهِ الإِعرابُ رفعًا ونصبًا، ووَجْهُهُمَا[8] ما مَرَّ من الحملِ على المحلِّ واللَّفظِ، أَو الحملِ على المحلِّ فيهما، لكنَّ النَّصبَ على محلِّ الاسمِ وحدَهُ، والرَّفعَ على محلِّهِ مَعَ (لاَ)[9]، كما عرفتَ مثلَ قولِهِ[10]:

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٢.

(٢) في ك: ابهام وهو تصحيف.

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٢٨٨-٢٨٩، والأُصول ١/ ٣٨٤، ٣٨٥ والجنى الداني ٣٠٠.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣٥٣، والارتشاف ٢/ ١٧٤.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٢، ٢٦٣.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٣٥٣، والارتشاف ٢/ ١٧٥.

(٧) أَي: مصحح البناء، ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٤.

(٨) في ك: ووجها، وهو تحريف.

(٩) ينظر المقتصد ٢/ ٨٠٤-٨٠٥.

(١٠) رجل من بني عبد مناة في تخليص الشواهد ٤١٣، فيه: بالفضل ارتدى، وهو بلا عزو في الكتاب ٢/ ٢٨٥، والمقتصد ٢/ ٨٠٤، ٨٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠١، ١١٠، وفيه: ولا أب.

فَلاَ أَبَ وابنًا مِثلُ مروانَ وابنِهِ إِذا[1] هوَ بالمَجْدِ ارتَدَى وتَأَزَّرَا

بنصبِ (ابنٍ). وكقولِ الآخَرِ[2]:

هذا - لَعَمْرُكُمْ - الصَّغَارُ بعينِهِ لاَ أُمَّ لِي إِنْ كانَ ذَاكَ ولاَ أَبُ

برفعِ (أَب).

[[ومعرفةً يُرْفَعُ فقط]] نحوُ: لا غلامَ لَكَ ولا العبَّاسُ[3]، وذلكَ لأَنَّ (لاَ) لو باشرتِ المعرفةَ لَمْ يَجُزْ فيها إِلاَّ الرَّفعُ، فهيَ إِذا كانتْ تابعةً أَوْلَى بأَنْ تكونَ مرفوعَةً.

[[وفي نحوِ: " لاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ]] إِلاَّ باللهِ[4]، خمسةُ أوجهٍ[5] **[[فتحُهُمَا]]** على أَنْ تُجْعَلَ (لاَ) في الموضعينِ لنفيِ الجنسِ، وتُقَدَّرُ كلُّ جملةٍ على حِيالِهَا[6]، لكنَّ الاستثناءَ مشكلٌ من جهةِ أَنَّهُ راجعٌ في المعنَى إِلى الجملتينِ، ولا يصحُّ لفظًا، لأَنَّ الأَداةَ الواحدةَ لا يُستثنَى بِهَا عن شيئينِ. قالَ ابنُ الحاجبِ: وأَشبَهُ ما يُقالُ: إِنَّ الحولَ والقوَّةَ لَمَّا كانَا بمعنًى صحَّ رجوعُ الاستثناءِ إِلَيْهِمَا لِتنزُّلِهمَا منزلةَ شيءٍ واحدٍ "[7]. وقالَ غيرُهُ: هوَ من بابِ الحذفِ[8]، مثلُ: ما قامَ ولا قعدَ إِلاَّ زيدٌ، أَي: لا حولَ إِلاَّ باللهِ ولا قوَّةَ إِلاَّ باللهِ. **[[ورَفْعُ الثَّاني]]**[9] مَعَ فَتْحِ الأَوَّلِ عطفًا على محلِّ (لاَ) مَعَ اسمِهَا. **[[ونصبُهُ]]**[10]، أَي: نصبُ

---

(١) في الأَصل، ك، ل: اذ، وما أَثبتناه من ي، وهو موافق لمصادر التخريج.

(٢) ينسب إِلى رجل من مذحج، وإِلى زرافة الباهلي، وهني بن أحمر الكناني، وضمرة بن ضمرة، وعمرو بن الغوث بن طيئ، وغيرهم. ويروى: هذا وجدكم. والشاهد فيه: عطف (أب) على (أم) بالإِعراب رفعًا على المحل. ينظر الكتاب ٢/ ٢٩١-٢٩٢، والأُصول ١/ ٣٨٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٣١، ومعجم الشعراء ٤٧١، ٤٧٢، ٢/ ١١٠، ومغني اللبيب ٧٧٣.

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٣٠٠، لباب الإِعراب ٣٥٤، والارتشاف ٢/ ١٧٥.

(٤) تقدم هذا الحديث في ق ١٨ ظ، و ق ١٢٣ و.

(٥) ينظر الكتاب ٢/ ٢٩٢، والزاهر ام ١٠٠، ١٠٤-١٠٧، واللمع ٤٤، ٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ١١٢-١١٣، وشرح الكافية للرضي١/ ٢٦٠-٢٦٢، والارتشاف ٢/ ٧٢، والمساعد ١/ ٣٤٨.

(٦) أي: انفرادها، ينظر اللسان (حيل).

(٧) الإِيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩٥.

(٨) ينظر شرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٤.

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٠.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٠، والارتشاف ٢/ ١٧٣.

الثَّاني مَعَ فتحِ الأَوَّلِ عطفًا على (١٢٧/ظ) محلِّ الاسمِ[١] كَمَا مَرَّ عَنْ بعضِهِم في النَّعتِ، أَوْ حملاً على اللَّفظِ كَمَا قالَهُ الجماعةُ[٢]، و(لاَ) في هذينِ الوجهينِ زائدةٌ لتأكيدِ نفيِ الأَوَّلِ[٣]. [[وَرَفْعُهُمَا]][٤] لأَنَّهُمَا لَوْ فُتِحَا على أَصلِهِمَا لتوهمَ امتزاجُ أَلفاظٍ متعدِّدَةٍ، وليسَ مثلُ ذلكَ من جنسِ كلامِهِم، ثُمَّ كرهَ هؤلاءِ العدولَ بأَحدِهِمَا لِمَا فيهِ مِنَ التَّحكُّمِ، فَعَدَلُوا بِهِمَا جميعًا إِلى الأَصلِ في الرَّفْعِ على الابتداءِ، و(لاَ) الثانيةُ إِمَّا زائدةٌ أَو ملغاةٌ غيرُ زائدةٍ كالأُولى[٥]. [[وَرَفْعُ الأَوَّلِ على ضَعْفٍ]][٦] لأَنَّهُ مبنيٌّ على أَنَّهُ اسمٌ لـ (لاَ) التي لنفيِ الجنسِ، واستعمالُهَا كذلكَ قليلٌ. [[وفَتْحُ الثَّاني]][٧] وهوَ واضحٌ، لأَنَّ (لاَ) الثَّانيةَ هيَ التي لنفيِ الجنسِ، و(قُوَّةَ) نكرةٌ مفردةٌ متَّصلةٌ بِهَا، فَتُبْنَى على الفَتْحِ.

[[و]] الاسمُ [[الثَّاني في نحوِ: لاَ ماءَ ماءَ بارِدًا]][٨]، مِمَّا هوَ تكريرُ المبنيِّ[٩] بِلاَ فصلٍ بينَهُ وبينَ المبنيِّ [[يُفْتَحُ]]، أَي: يُبْنَى على الفَتْحِ، لأَنَّهُ إِمَّا تأكيدٌ لفظيٌّ، فحكمُهُ حكمُ المؤكِّدِ، أَو بدلٌ، فحكمُهُ حكمُ المبدَلِ منهُ. [[ويُنْصَبُ]] بطريقِ الإتباعِ لمحلِّ الاسمِ، لأَنَّهُ نَصْبٌ. فإِنْ قلتَ: لِمَ يُرفَعُ التَّابعُ في هذهِ الصورةِ ؟ قلتُ: لأَنَّ (لاَ) هذه للتَّمنِّي، فهيَ بمنزلَةِ (ليتَ) فلاَ يجوزُ مراعاةُ محلِّهَا مَعَ اسمِهَا على ما نَصَّ عليهِ سيبويهِ[١٠] وتَبِعَهُ القومُ إِلاَّ المازنيَّ[١١] والمبردَ[١٢].

وكانَ المؤلِّفُ تَمَسَّكَ بمذهَبِ إمامِ الجماعةِ[١٣]، فَلَمْ يُجَوِّزِ الرَّفْعَ، وصاحبُ اللبابُ

---

(١) في ك، ل: اسم.

(٢) ينظر الأصول ١/ ٣٨٦.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٠.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٠، والارتشاف ٢/ ١٧٣.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦١، والارتشاف ٢/ ١٧٣.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٠، والارتشاف ٢/ ١٧٣.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٠.

(٨) ينظر الكتاب ٢/ ٢٨٩، والأصول ١/ ٣٨٥، ولباب الإعراب ٣٥٤، والارتشاف ٢/ ١٧٥.

(٩) فلي ك: لمبني.

(١٠) الكتاب ٢/ ٣٠٧.

(١١) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٥٤٣، والارتشاف ٢/ ١٧٧.

(١٢) المقتضب ٤/ ٣٨٢. وينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٢، ومغني اللبيب ٤٩٩، والمساعد ١/ ٣٥١.

(١٣) يريد سيبويه.

قالَ: إِنَّهُ يجوزُ في الثَّاني الإعرابَ[١]. فظاهِرُهُ[٢] جوازُ الرَّفعِ[٣] والنَّصبِ عندَهُ[٤]، وعلى ذلكَ حَمَلَهُ صاحبُ العبابِ، وهذا إِنَّما هوَ قولُ المازني والمبرِّدِ، كَمَا عرفْتَ.

[[ومَعْنَاهَا]]، أَي: معنَى (لاَ) [[مَعَ الهمزَةِ استفهَامٌ]][٥]. وهذا غيرُ مستقيمٍ، لأَنَّ الاستفهامَ ليسَ معنَى (لاَ) مَعَ الهمزةِ، وإِنَّما هوَ معنَى الهمزةِ فقط، و(لاَ) للنفيِ، فالهمزةُ الداخلةُ عليها تكونُ حينئذ للاستفهامِ عَنِ النَّفيِ، كقولِه[٦]:

أَلاَ اصطبارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ... إِذَا أُلاقِي الَّذي لاَقَاهُ أَمْثَالِي

يعني: إِذا متُّ فَهَلْ ينتفي صبرُ سَلْمَى[٧] أَمْ يثبتُ.

[[أَو تَمَنٍّ]][٨] كقولِه[٩]:

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُستَطاعٌ رُجُوعُهُ

ولا يخفَى أَنَّ[١٠] (أَلاَ) التي للتَّمنِّي كلمةٌ واحدةٌ بمنزلَةِ ليتَ، فَجَعْلُ التَّمنِّي[١١] معنَى (لا) معَ الهمزةِ صحيحٌ بِلاَ شَكٍّ، ولا يصحُّ أَنْ يُقالَ: بأَنَّ (أَلاَ) همزةُ الاستفهامِ و(لاَ)، وأَنَّ الاستفهامَ مثلُهُ في ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ﴾[١٢]. لأَنَّهُ لَوْ قيلَ: ليتَ لَنَا شُفَعَاءَ، صحَّ، ولو قيلَ: ليتَ (١٢٨/و) لا عُمْرَ، لا يصحُّ. [[أَو عَرْضٌ]] وهو طلبٌ بلينٍ، نحوُ: أَلاَ نزولَ[١٣] فتُصِيبَ خيرًا. وتَبِعَ المؤلِّفُ فيهِ صاحبَ اللُّبابِ[١٤]، وهو منقولٌ عَنِ

---

(١) لباب الإعراب ٣٥٤.

(٢) في ك، ي، ل: وظاهره.

(٣) في ك: الإعراب، وهو تحريف.

(٤) (عنده) ساقطة من ك.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦١، والارتشاف ٢/ ١٧٧.

(٦) مجنون ليلى، ديوانه ٢٢٨، وفيه: الا اصطبار لليلى.. والشاهد في المغني اللبيب ٢١، ٩٧، وتخليص الشواهد ٤١٥، والمساعد ١/ ٣٥٠، والهمع ٢/ ٢٠٥.

(٧) في الأَصل: خبر، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) ينظر الجنى الداني ٣٧٢.

(٩) بلا عزو في الارتشاف ٢/ ١٧، والجنى الداني ٣٧٢، ومغني اللبيب ٩٧، ٤٩٩، وشرح الالفية لابن عقيل ٢/ ٢٣، وعجز البيت: فيرأب ما أثأت يد الغفلات

(١٠) (أن) ساقطة من ك.

(١١) في الأَصل: للتمني، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٢) الأعراف ٥٣. وينظر الكشاف ٢/ ٨٢.

(١٣) بعدها من ل: بنا.

(١٤) لباب الإعراب ٣٥٥، وفيه: ألا نزول منك فتصيب خيرًا.

السِّيرافي[١]. قالَ الأندلسي: " وهوَ خطأٌ، لأَنَّها إذا كانتْ عَرْضًا كانتْ من حروفِ الأَفعالِ معنًى فتختصُّ بالجملِ الفعليَّةِ، فلا تكونُ ممَّا نحنُ بصدَدِه "[٢]. [[مَعَ[٣] بقاءِ العملِ]][٤] الثَّابتِ لـ (لاَ) حالةَ خلوِّهَا مِنَ الهمزةِ. [[وألاَ رَجُلاً]] في قولِ الشَّاعرِ[٥]:

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ على مُحَصِّلَة تَبِيتُ

والمُحَصِّلَةُ: المرأةُ التي تُحَصِّلُ ترابَ المعدَنِ، أَي: تجعلُهُ حاصلاً[٦]. والبيتُ مضمَّنٌ، أَي: تبيتُ تفعلُ كذَا، فهوَ مفتقرٌ إلى ما بَعْدَهُ. نُصِبَ فيهِ (رجلاً) [[بإضمارِ ترونَني]][٧]، والتَّقديرُ[٨]: أَلاَ ترونَني رجلاً هذهِ صفتُهُ، فَحُذِفَ الفعلُ مَدْلُولاً عليهِ بالمعنَى[٩]. [[وأَلاَ للتحضيضِ]] على هذا التَّقديرِ. هذا كُلُّهُ [[عندَ الخليلِ[١٠]، أَوْ]] نصب الاسمِ [[بالضرورةِ]] أَي: بسببِ ضرورةِ الشِّعرِ، وإلاَّ فحقُّهُ أَنْ لا ينوَّنَ [[وهيَ]]، أَي: و[[أَلاَ]] على هذا [[للتَّمنِّي عندَ يونس]][١١]، وقولُ الخليل أَوْلَى، أَنَّهُ لا ضرورةَ في إضمارِ الفعلِ، بخلافِ دخولِ التَّنوينِ في مثلِ هذا المحلِّ، فإنَّما يقدَّمُ عليهِ بضرورةِ الشِّعرِ، وإذا دارَ الأَمرُ بينَ وجْهٍ لا يفعلُ إلاَّ للضرورةِ، ووجْهٍ سالمٍ من ذلكَ، فالحَمْلُ على السَّالمِ أَوْلَى.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦١.

(٢) ينظر قول الأندلسي في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٢.

(٣) قبلها في ك زيادة: هذا.

(٤) ينظر الارتشاف ٢/ ١٧٧.

(٥) لعمرو بن قعاس في الخزانة ٣/ ٥١، ٥٣، ٤/ ٨٩، ٩٠، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/ ١٩٣. وبلا عزو في الكتاب ٢/ ٣٠٨، ونوادر أبي زيد ٢٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠١، ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٢، ومغني اللبيب٩٧، ٣٣٦، ٧٨٣.

(٦) اللسان (حصل).

(٧) ينظر الارتشاف ٢/ ١٧٨.

(٨) في ك، ي، ل: فالتقدير.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٩٧.

(١٠) الكتاب ٢/ ٣٠٨، وينظر الارتشاف ٢/ ١٧٨.

(١١) الكتاب ٢/ ٣٠٨، وينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٣، ٥٣٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٢، والارتشاف ٢/ ١٧٨.

[[وجازَ[١] في مثلِ لاَ أَبَا لَهُ]] وهوَ لاَ أَخَا لَهُ، من بين الأَسماءِ الستةِ، [[ولا غلامَيَّ لَهُ]][٢]، ولا يختصُّ هذا بمثنًّى معيَّنٍ، كما اختصَّ ذلكَ بالأَبِ والأَخِ. [[ولَوْ مَعَ الفصلِ]] بينَ اسمِ (لاَ) واللاَّمِ [[بالظرفِ]] نحوُ: لاَ أَبَا فيها لَكَ، ولا غلامَيْ فيها لَكَ، لأَنَّ هذا مُنَزَّلٌ منزلةَ المتضايفينِ، وقد جاءَ الفصلُ بينَهُمَا بالظَّرفِ[٣] كقولِهِ[٤]:

هُمَا أَخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ

فَلْيَجُزْ في هذا حَمْلاً على ذلكَ، [[خلافًا لسيبويهِ]]، فإنَّهُ منعَ من مثلِ هذا الفصلِ إلاَّ في الضرورةِ، [[دونَ لاَ أَبَ فيها]]، لأَنَّ الإضافةَ في مثلِ هذا الاسمِ لا تكونُ بمعنَى (في) أَصلاً[٥]. [[إثباتُ الأَلِفِ]] - فاعلِ جازَ - أَي: فيما تقدَّمَ مِنْ: لاَ أَبَا لَهُ، ولاَغلامَيْ لَهُ، إِثباتُ الأَلِفِ في المثالِ الأَوَّلِ، [[وحذفُ النُّونِ]] في المثالِ الثَّاني [[للإضافةِ عندَهُ]]، أَي: عندَ سيبويهِ[٦]، وكانَ القياسُ حَذْفَ الأَلفِ وإثباتَ النُّونِ، فيقالُ: لاَ أَبَ لَكَ، ولاَ غلامَيْنِ لَكَ، فيكونُ الاسمُ مبنيًّا على الفتحةِ والياءِ، لكنَّ مذهبَ سيبويهِ والجمهورِ أَنَّ هذا مضافٌ حقيقةً، فأَثبتَ الأَلفَ في الأَبِ كما ثبتَ في: رأيتُ أَباكَ (١٢٨/ظ)، وحُذِفَتْ نونُ غلامَيْنِ كَمَا يُحذَفُ في: ضربتُ غلامَيْكَ[٧]. [[واللاَّمُ مقحمةٌ]] بينَ المضافِ والمضافِ إِلَيْهِ[٨]، [[لتأكيدِهَا]]، أَي: لتأكيدِ الإضافةِ، ولقضاءِ حقِّ المنفي في التنكيرِ بما يظهرُ بسببِ اللاَّمِ من صورةِ الانفصالِ، فإنَّ المضافَ يصيرُ بهذا الفصلِ كأَنَّهُ غيرُ مضافٍ، فلاَ يستنكرُ نصبُهُ، وعدمُ تكريرِ (لاَ)[٩]. [[ولِمُشَابَهتِهَا]]،

---

(١) في ك: واجاز.

(٢) ينظر لباب الإعراب ٣٥٦، والارتشاف ٢/ ١٦٨.

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٢٨٢، ٢٨٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٥، والارتشاف ٢/ ١٦٩.

(٤) في الكتاب ١/ ١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢١ لدرنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة، وفي ديوان الحماسة لأبي تمام ٣١٠-٣١١ لعمرة الخثعمية ترثي ابنيها، وفي الإنصاف ٢/ ٤٣٤ لامرأة من العرب درنا بنت عبعبة الجحدرية، وقيل عمرة الجشمية. وبلا عزو في الخصائص ٢/ ٤٠٥، وعجز البيت: إذا خاف يومًا نبوة فدعاهما.

(٥) الكتاب ١/ ١٨٠، ٢/ ٢٨٣، ٢٨٤، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٥.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٧٦، ٢٧٨، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٥.

(٧) ينظر الكتاب ٢/ ٢٧٨-٢٧٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٥.

(٨) ينظر الارتشاف ٢/ ١٦٨.

(٩) ينظر الكتاب ٢٧٧-٢٧٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٥.

أَي: لمشابهَةِ الإضافةِ **[[في أَصلِ المعنَى]]**[1]، إذ معنَى أَبُوكَ: أَبٌ لَكَ، ومعنَى غُلاَمَيْكَ: غُلاَمَيْنِ لَكَ، بحسبِ الأَصلِ، وإِنْ ثبتَ معَ الحذفِ قوَّةُ الاختصاصِ حتَّى يصيرَ المضافُ معرفةً **[[عندَ غيرِهِ]]**، أَي: عندَ غيرِ سيبويهِ، **[[وهوَ الصَّحيحُ]]** الذي اختارَهُ ابنُ الحاجبِ[2] **[[لفسادِ المعنَى في الإِضافةِ]]** وهوَ ما يلزمُ من دخولِ (لَا) على المعرفَةِ دونَ[3] الرَّفعِ والتَّكريرِ، ولو كانَ مضافًا لكانَ معرفةً، ولا رَفْعَ فيه ولا تكريرَ، وهُمَا لازمانِ إذا كانَ الاسمُ معرفةً. وإِنَّما يكونُ كذلكَ أنْ لَوْ كانتِ اللاَّمُ محذوفةً، وأَمَّا معَ إِثباتِهَا فلاَ نُسَلِّمُ[4].

[[وقد يُحْذَفُ]] اسمُ (لَا) **[[نحوُ: لاَ عليكَ، أَي: لاَ بَأْسَ]]**[5]. قالَ الرضي: "ولاَ يحذفُ الاسمُ إلاَّ مَعَ وجودِ الخبرِ، كما لا يُحْذَفُ الخبرُ إلاَّ معَ وجودِ الاسمِ، لَئِلاَّ يكونَ إجحافًا، وقولُهُم: لاَ كزيدٍ، إِنْ جعلَ الكافَ اسمًا، جازَ أَنْ يكونَ (كزيد) اسمًا، والخبرُ محذوفٌ[6]، أَي: لا مثلَهُ موجودٌ، وجازَ أَنْ يكونَ خبرًا، أَي: لا أَحدَ مِثْلُ زيدٍ، وإِنْ جعلناهُ حرفًا، فالاسمُ محذوفٌ، أَي: لا أَحدَ كزيدٍ "[7]. قلتُ: حَكَى ابنُ هشامٍ في المغني أَنَّ الكوفيينَ استدلُّوا على أَنَّ لامَ المُسْتَغَاثِ بقيَّةُ اسمٍ هوَ (آل) بقولِهِ[8]:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عندَ النَّاسِ مِنْكُم   إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قالَ يَالاَ

إذِ الجارُّ لا يُقْتَصَرُ عليهِ. ثُمَّ قالَ: وأُجيبَ بأَنَّ الأَصلَ: يا قومُ لا فِرَارَ، أَو لاَ نَفرٌ، فحذفَ ما بعدَ (لاَ) النافيةِ[9]. وأَقولُ: الجوابُ الأَوَّلُ مبنيٌّ على جوازِ حذفِ الاسمِ والخبرِ جميعًا، وقضيَّةُ الإجحافِ الذي أَشارَ إِلَيْهِ الرَّضي تندفعُ بأَنَّهُ قد عُهِدَ في أَحرفِ الجوابِ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٦.

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٨٧-٣٨٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٦.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٨٨.

(٤) ينظر الإيصاح في شرح المفصل ٢/ ٣٨٨.

(٥) ينظر الكتاب ٢/ ٢٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٣، ولباب الإعراب ٣٥٦.

(٦) في ل محذوفا.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٦.

(٨) زهـير بن مسعود الضبي أو سويد في نوادر أبي زيد ١٨٥، وبلا عزو في الخصائص ١/ ٢٧٦، ٢/ ٣٧٥، ٣/ ٢٢٨، ومغني اللبيب ٢٨٩، ٥٨١، والمساعد ٢/ ٥٣٠، والهمع ٣/ ٧٤.

(٩) مغني اللبيب ٢٨٩-٢٩٠.

حذفُ الجملِ بعدَهَا كثيرًا، ومن جملتِهَا (لاَ) النافيَةُ، تقولُ: لاَ، لِمَنْ قالَ: أَقامَ زيدٌ[1] ؟ فلاَ بُعْدَ في حذفِ الجملةِ بعدَ (لاَ) التبرئَةِ حملاً على هذِهِ.

(١) ينظر الجنى الداني ٣٠٣، مغني اللبيب ٣١٩.

خبرُ مَا ولاَ المشبَّهتَيْن بليسَ

[[خبرُ (مَا) و(لاَ) المشبَّهتَيْنِ بليسَ: هوَ المسندُ]]، وذَا جنسٌ يشملُ كلَّ مسندٍ مِنْ خبرِ المبتدإِ وخبرِ إِنَّ وأَخواتِهَا وغيرِ ذلكَ، فبقولِهِ:[[من معمولِهَا]] خرجَ كلُّ ما عَدَا المُعرَّفِ.

[[وهيَ]]، أي: وهذهِ اللغةُ، وهيَ إعمالُ (مَا) و(لاَ) إعمالُ ليسَ، لغةٌ [[حجازيَّةٌ]]، كذا في الكافيةِ[1]. واعترضَهُ (١٢٩/و) الرضي بأَنَّهُم لا ينقلونَ عن أَحد، لا عَنِ الحجازيِّينَ ولا عَنْ غيرِهِم رفعَ اسمِ (لاَ) ونصبَ خبرِهَا في موضعٍ، فاللغةُ الحجازيَّةُ إِذًا إعمالُ (مَا) وحدَهَا دونَ (لاَ) إعمالُ ليسَ بشروطٍ، وبَنُو تميمٍ لا يعملونَهَا مطلقًا[2]. قلتُ: نقلَهُ الزمخشري بعينِهِ في المفصَّلِ[3]، ونقلَ ابنُ هشامٍ[4] وابنُ قاسمٍ[5] وجماعةٌ[6] أَنَّ (لاَ) تعملُ عملَ[7] ليسَ قليلاً، وذكَرُوا لإعمالِهَا شروطًا، ولكن لم ينقلُوهَا عَنِ الحجازِيِّينَ. قالَ ابنُ قاسم في الجنى الداني: " ومَنَعَ المبرِّدُ[8] والأَخفشُ إعمالَ (لاَ) عملَ ليسَ، وحَكَى ابنُ ولاَّدٍ[9] عَنِ الزَّجاجِ[10] أَنَّهَا أُجريتْ مجرَى ليسَ في رفعِ الاسمِ خاصَّةً، ولا تعملُ في الخبرِ. ومن الشواهدِ على ذلكَ قولُهُ[11]:

تَعزَّ فَلاَ شَيءٌ على الأَرضِ باقيًا ... ولاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا [12]

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٦.

(٢) المصدر السابق١/ ٢٦٦، وينظر شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٠٥، ٢/ ١١٤، ولباب الإعراب ٣٥٧.

(٣) المفصل ١/ ٢٤١، وينظر شرحه لابن يعيش ١/ ١٠٥، ٢/ ١١٤.

(٤) مغني اللبيب ٣١٥.

(٥) الجنى الداني ٣٠١.

(٦) ينظر الارتشاف ٢/ ١١٠.

(٧) في الأَصل: على، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) المقتضب ٤/ ٣٨٢.

(٩) هو أبوالعباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي، له: المقصور والممدود، والانتصار لسيبويه على المبرد، توفي سنة ٣٣٢هـ. طبقات الزبيدي ٢١٩، وإنباه الرواة ١/ ٩٩، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٦.

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/ ١١٠.

(١١) تقدم في ق ٧٤ ظ.

(١٢) الجنى الداني ٣٠١.

وقد مَرَّ إنشادُهُ.

[[ويُبْطِلُ العملَ زيادةُ إنْ]][1]، كقولِهِ[2]:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ، ولكنْ أَنْتُمُ الخزَفُ

الصَّرِيفُ: الفضَّةُ[3]. والخزَفُ: الطِّينُ المشوي حتَّى يكونَ فخارًا[4]. وروايةُ ابنِ السِّكِّيت نصبُ (ذَهَب وفضَّة)، مخرجة على أَنَّ (إنْ) نافيةٌ مؤكِّدَةٌ لـ (ما) لاَ زائدةٌ[5]. وإنَّما يبطلُ العملُ بزيادةِ (إنْ) لأَنَّ (مَا) عاملٌ ضعيفٌ، عَمِلَ على خلافِ القياسِ، أَمَّا الأَوَّلُ فلأَنَّهُ محمولٌ على ليسَ، وهوَ إِنَّما يُشْبِهُهَا[6] معنًى لا لفظًا، وأَمَّا الثاني فلأَنَّهُ مشتركُ الدخولِ، لا يختصُّ بالأسماءِ، فلَمَّا فُصِلَ بينَهُ وبينَ المعمولِ ضَعُفَ عَنِ العَمَلِ.

[[وتقدُّمُ الخبرِ]] على الاسمِ لضَعْفِهَا في العملِ لِما مَرَّ، فلاَ يتصرَّفُ بأَنْ يعمَلَ النَّصبَ قبلَ الرَّفْعِ كالفعلِ، وذلكَ نحوُ قولِهِم: " ما مُسِيءٌ مَنْ اعْتَبَ "[7] وقولُ الشَّاعرِ[8]:

وما خُذَّلٌ قومِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى

وأَمَّا قولُ الفرزدق[9]:

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إِذْ هُمْ قُريشٌ وإذ ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٣٥٧.

(٢) بلا عزو في الصحاح (صرف)، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٧، والجنى الداني ٣٢٨، ومغني اللبيب ٣٨، والهمع ٢/ ١١٢، وشرح الألفية للاشموني ١/ ٢٤٧. ويروى بنصب ذهب وصريف. ويروى أيضاً: أنتم خزف...

(٣) اللسان (صرف).

(٤) اللسان (خزف).

(٥) ينظر مغني اللبيب ٣٨.

(٦) في ك: يشبهما، وهو تحريف.

(٧) ينظر القول في الكتاب ١/ ٥٩، واللسان (عتب). وقد حكى الجرمي أن إعمال (ما) النصب في خبرها المتقدم على اسمها لغيَّةٌ، وعليه قولهم: ما مسيئاً من اعتب، بنصب مسيء، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٧ والارتشاف ٢/ ١٠٣، والمساعد ١/ ٢٨٠، والهمع ٢/ ١١٣.

(٨) بلا عزو في أوضح المسالك ١/ ٢٧٩، وشرح الألفية للاشموني ١/ ٢٤٨. وعجز البيت:

ولكن إذا ادعوهم فهم هم

(٩) ديوانه ١/ ٢٢٣. والبيت منسوب إِلَيْهِ في الكتاب ١/ ٦٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٧، وبلا عزو في المقتصد ١/ ٤٣٣.

فقالَ سيبويه: شاذٌّ[1]. وقيلَ: مثلُهم مبتدأٌ، ولكن بُنِيَ لإبهامه مَعَ إضافته إلى مبنيٍّ. وقيلَ: مثلهُم حالٌ والخبرُ محذوفٌ، أي: ما بشرٌ في الوجودِ مثلُهم[2] هذا هوَ أصلُ التَّركيبِ، ولكن ينبغي تقديرُ الخبرِ إلى جانبِ (مَا)، فيكونُ هكذا: وإذ مَا في الوجودِ مثلُهم بشرٌ، لئِلاَّ يتقدَّمُ الحالُ على العاملِ المعنويِّ[3].

[[والعطفُ عليه]]، أي: على الخبرِ **[[بموجِب]]**[4] بكسرِ الجيمِ، أَي: بحرفٍ يُحَصِّلُ الإيجابَ، نحوُ: ما زيدٌ قائمًا بَلْ قاعدٌ، أَوْ لكنْ فقاعِدٌ، فيبطلُ العملُ لحصولِ الايجاب، وهيَ إنَّما تعملُ للنَّفي[5]، فلا يجوزُ إذًا في المعطوفِ إلاَّ الرَّفْعُ (**١٢٩/ظ**) حملاً على محلِّ الخبرِ، إذ هوَ مرفوعٌ نظرًا إلى الأَصلِ. وقالَ الشَّيخُ عبدُ القاهر: المرفوعُ بعدَ (بَلْ) و(لكنْ) خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أَي: ما زيدٌ قائمًا بَلْ هوَ قاعِدٌ، فلا يكونُ مِمَّا نحنُ فيهِ، إذ كلامُنَا في العطفِ المفردِ، وهذا ليسَ كذلكَ[6]، بَلْ هوَ من بابِ القطعِ والاستئنافِ، لأَنَّ (بَلْ) و(لكنْ) لا يعطفانِ الجملَ، كَمَا سيجيءُ في بابِه[7]. **[[وكذا نقضُ النَّفي بإلاَّ]]**[8] لعينِ العلَّةِ المتقدِّمَةِ، نحوُ: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾[9]، وقولُهُ[10]:

وَمَا النَّاسُ إلاَّ هالكٌ وابنُ هالكٍ ... وذُو نَسَبٍ في الهالكينَ عَرِيقُ

وأَمَّا قولُ الآخَرَ[11]:

---

(١) في الكتاب ١/ ٦٠: "وهذا لا يكاد يعرف". وينظر الجنى الداني ٣٢٦.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٢٨٢.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٧، والهمع ٢/ ١١٣.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣٥٧.

(٥) في ي: في المنفي، مكان: للنفي، وهو وجه. وينظر أوضح المسالك ١/ ٣٢٦.

(٦) ينظر المقتصد ١/ ٤٣١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٨.

(٧) ينظر ق ٢٧٩ ظ.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٣٥٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٦، والجنى الداني ٣٢٦.

(٩) آل عمران ١٤٤.

(١٠) أبو نواس ديوانه ٦٢١، وروايته فيه:

أرى كلَّ حيٍّ هالكاً وابن هالكٍ ... وذا نسبٍ في الهالكين عريقُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه حينئذ.

(١١) بعض بني سعد في شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٢١٩-٢٢٠، وخزانة الأدب ٤/ ١٣٠، ١٣٢، ٩/ ٢٤٩، ٢٥٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٧، ومغني اللبيب ١٠٢، وتخليص الشواهد ٢٧١. ويروى: أرى الدهر مكان: وما الدهر قال ابن هشام في تخليص الشواهد ٢٧١: =

وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الحاجاتِ إِلاَّ مُعَذَّبَا

فَمِنْ بابِ: ما زيدٌ إِلاَّ سيرًا، أَي إِلاَّ يسيرُ سيرًا، والتَّقديرُ: إِلاَّ يدورُ دورانَ منجنونٍ، أَي: دولابٍ[1]، وإِلاَّ يُعَذَّبُ معذَّبًا، أَي: تعذيبًا[2].

[[**بخلافِ ليسَ**]] فإنَّ عملَهَا في الخبرِ نَصًّا لا ينتقضُ بإلاَّ، نحوُ: ليسَ زيدٌ إِلاَّ قائمًا، [[**إذ عَمِلَتْ**]] هيَ [[**للفعليَّةِ**]] وهذا باقٍ لَمْ يَزَلْ[3]. [[**وهُمَا**]]، أَي: (مَا) و(لاَ) عَمِلَتَا [[**للنَّفي**]][4]، فَلاَ جَرَمَ أَنَّ عملَهَا يَبْطلُ بانتقاضِ النَّفي. [[**ويجوزُ بالباءِ**]]، أَي: زيادةُ الباءِ في الخبرِ [[**في**]] لغةِ أَهلِ [[**الحجازِ**]][5]، نحوُ: ما زيدٌ بمنطلقٍ، قالَ صاحبُ المفصَّلِ: " ودخول الباءِ في الخبرِ إِنَّما يصحُّ على لغةِ أَهلِ الحجازِ، لأَنَّكَ لا تقولُ: زيدٌ بمنطلقٍ "[6]. ونقلَ ابنُ هشام في مغنيه مثلَ هذا عن الفارسي، فقالَ: "وأَوجَبَ الفارسيُّ[7]، والزَّمخشريُّ في نحوِ: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ ﴾[8] الحجازيَّةَ ظنًّا أَنَّ المقتضى لزيادةِ الباءِ نصبُ الخبرِ، وإِنَّما المقتضى نفيُهُ لامتناعِ الباءِ في كانَ زيدٌ قائمًا، وجوازِهَا في:

.... لَمْ أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِمْ.....[9]

= "كذا رواه المازني –أرى الدهر– ولم يثبت أكثر النحويين زيادة إلاَّ". ويروى أيضا معللاً، مكان: معذبا.

(١) اللسان (منن).

(٢) ينظر الجنى الداني ٣٢٧، وأوضح المسالك ١/ ٢٧٨.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٣٥٧.   (٤) المصدر السابق ٣٥٧.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٣٥٧، والارتشاف ٢/ ١٠٣.

(٦) المفصل ١/ ٢٤١، وينظر شرحه لابن يعيش ٢/ ١١٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٨.

(٧) التسهيل ٥٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٨، وقال ابن عقيل في شرح الألفية ١/ ٣٠٩: "وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك، فمرة قال: لا تزاد الباء إلاَّ بعد الحجازية، ومرة قال: تزاد في الخبر المنفي".

(٨) الأنعام ١٣٢، ومثلها هود ١٢٣، والنمل ٩٣.

(٩) من لامية العرب للشنفرى الأزدي ٣١. والبيت بتمامه:

وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن   بأعجلهم إذ أجشعُ القوم أعجل

والشاهد بلا عزو في الارتشاف ٢/ ١١٤ظ، والجنى الداني ١١٥، ومغني اللبيب ٧٢٨، والهمع ٢/ ١٢٧.

وَمَا إِنْ زيدٌ بقائمٍ "[١]. وقالَ ابنُ قاسم في الجنى الداني: " وفي زيادةِ الباءِ بعدَ (مَا) التميميَّةِ خلافٌ، منعَ الفارسيُّ والزَّمخشريُّ، والصَّحيحُ الجوازُ، لسماعِهِ في أَشعارِ بني تميمٍ"[٢]. فقد بَانَ لَكَ وجْهُ الانتقادِ على المؤلِّفِ.

[[ولاتَ هيَ (لاَ) هذه]] النافيةُ العاملةُ عملَ ليسَ **[[كَسُعَتْ بالتَّاءِ]]**[٣]، أَي: أُردِفَتْ بِهَا، مِنْ كَسَعْتُهُ إِذا صيَّرْتُهُ مِنْ خلفِهِ[٤]. فاستعيرَ هنا لوضعِ التَّاءِ في آخرِ هذهِ الكلمةِ. وإِعمالُهَا إجماعٌ مِنَ العربِ. **[[ولا تعملُ إلاَّ في حينٍ]]** اسمًا وخبرًا **[[بحذفِ الاسمِ]]**[٥] أَي: معَ حذفِهِ، نحوُ ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٦] أَي: ليسَ الحينُ حينَ فرارٍ، وهذا هوَ الغالبُ[٧]، وقد يكونُ المحذوفُ هوَ الخبرُ[٨]، كقراءَةِ بعضِهِم برفْعِ الحينِ[٩]. **[[وَعَنْ عيسى]]** بنِ عُمَرَ **[[جوازُ الجَرِّ بِهَا]]**[١٠] متمسِّكًا بقراءَةِ (**١٣٠**/و) بعضِهِم بخفضِ الحينِ. وانظُرْ بماذَا يتعَلَّقُ على هذا القولِ ؟ **[[وَعَنْ أَبي عبيدة]]**[١١] **التَّاءُ مِنْ جملةِ حينٍ]]**، بمعنَى أَنَّها مِنْ تمامِهَا على ما حَكَاهُ الرَّضي[١٢]، كَمَا جاءَ:

---

(١) مغني اللبيب ٧٢٧-٧٢٨.   (٢) الجنى الداني ١١٥.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٣٥٧، والارتشاف ٢/ ١١١، والمساعد ١/ ٢٨٢-٢٨٣.

(٤) ينظر العين ١/ ١٩٢.

(٥) في ك: وخبر حذف، مكان: وخبرا بحذف، وهو تحريف.

(٦) سورة ص ٣.

(٧) ينظر الكتاب ١/ ٥٧، والأُصول ١/ ٩٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٠ والجنى الداني ٤٥٤-٤٥٥، ومغني اللبيب ٣٣٥-٣٣٦، والهمع ٢/ ١٢٢.

(٨) وهو قول الأخفش كما في الارتشاف ٢/ ١١١، والجنى الداني ٤٥٥.

(٩) قرأ الجمهور "ولاتَ حينَ مناصٍ" بفتح التاء ونصب النون، وقرأ أبو السمال بضمِّ التاء ورفعِ النون، وقرأ عيسى بن عمر بكسر التاء وجر النون، وقرأ أيضا بكسر التاء ونصب النون. الكتاب ١/ ٥٨، ومختصر في شواذ القراءات ١٣٩،والبحر المحيط٧/٣٨٣-٣٨٤، وروح المعاني للآلوسي ٢٣/١٤٩-١٥٠.

(١٠) ينظر عيسى بن عمر الثقفي ١٥٦-١٥٧.

(١١) هو معمر بن المثنى التيمي ولاءً، كان من أجمع الناس للعلم، وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها، له مجاز القرآن وغيره. توفي بين سنة ٢٠٨-٢١٣هـ. المعارف ٥٤٣، والمراتب ٤٤، وطبقات الزبيدي ١٧٥.

(١٢) نسب في الرضي ١/ ٢٧١ إلى أبي عبيدة، وكذا في الإنصاف ١/ ١٠٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١١٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٩٧، ونسب إلى أبي عبيدة في البحر المحيط ٧/ ٣٨٤، والجنى الداني ٤٥٢، ومغني اللبيب ٣٣٥.

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عاطِفٍ والمُطْعِمُونَ تَحِينَ مَا مِنْ مُطْعِمِ[(١)]

والذي في مغني ابنِ هشام: " أَنّض أَبا عبيدة يقول إِنَّهَا زائدةٌ في الحينِ، وإِنَّهُ استدلَّ على ذلكَ بأَنَّهُ وجدَهَا في (الإمامِ)، وهوَ مصحفُ عثمان- رضيَ اللهُ عنهُ- مختلطةً بحينٍ في الخطِّ. قالَ ابنُ هشام: ولا دليلَ فيهِ، فَكَمْ في خطِّ المصحفِ مِنْ أَشياء خارجةٍ عن القياسِ " [(٢)].

[[فيبطلُهُ: لاتَ هَنَّا]] في قولِ الشاعرِ [(٣)]:

حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الذي كانتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

فإِنَّهُ لا يقالُ: تَهَنَّا، وأَيضًا فلاَ اشتهارَ لـــ (تَحينَ) في اللغاتِ، ولاتَ حينَ مشتهرةٌ اشتهارًا تامًّا. فإنْ قلتَ: (هَنَّا) ليسَ بحينٍ، فكيفَ عَمِلَتْ فيه (لاتَ) في البيتِ ؟ قلتُ: هوَ وإنْ كانَ في الأَصلِ للمكانِ، لكنَّهُ استُعيرَ للزَّمانِ، كذا في الرَّضي [(٤)].

وهُنَا قَدْ تَمَّ الكلامُ في قسمِ المنصوبِ، فشرَعَ في القسمِ الثَّالثِ وهوَ المجرورُ فقالَ:

---

(١) البيت ملفق من بيتين لأبي وجزة السعدي من قصيدة أوردها البغدادي في خزانة الأدب ٤/ ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، وهما:

العاطفون تحين ما من عاطــف والمسبغون يدًا إذا ما أنعمـــوا
واللاحقون جفانهم قمع الذرى والمطعمون زمان أين المطعم

وينظــر سر الصناعة ١/ ١٦٣، والإنصاف ١/ ١٠٧، والممتع ١/ ٢٧٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧١، ٢/ ٣١٢-٣١٣، والــصحاح واللسان والتاج (حين). ويروى: زمان، مكان: تحين الثانية. وأين، مكان: ما الثانية.

(٢) مغني اللبيب ٣٣٥.

(٣) نسب في المؤتلف والمختلف ١١٥ إلى شبيب بن جعيل برواية: حنت نوار وأي حين حنت وعلــى هذه الرواية لا شاهد فيه حينئذ. ونسب البيت على رواية (لات هنا) في خزانة الأدب ٤/ ١٩٥، ٥/ ٤٦٣ إلى حجــل بــن نضلة، وبلا عزو في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٥، ١٧، وشــرح الكافيــة الــشافية ١/ ٤٤٥، وشـــرح الكافية للرضي ١/ ٢٧١، والجنى الداني ٤٥٥، والمساعد ١/ ٢٨٤.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧١.

الإضافةُ

[[المجرورُ: ما اشتملَ على عَلَمِ الإضافةِ]][1]، وذَكَرَ[2] الكلامَ عليهِ كما سبقَ في المرفوعِ. [[وهيَ]] أي: الإضافةُ [[نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ]][3]، فدخلَ نسبةُ الفعلِ إلى الفاعلِ والمفعولِ في قولِكَ: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، وغيرُ ذلكَ، [[بواسطةِ حرفِ جرٍّ]][4]، فخرجَ ما دخلَ أوَّلاً مِمَّا ليسَ مِنَ المعرَّفِ، لكنْ يَرِدُ عليهِ الإضافةُ اللَّفظيَّةُ فإنَّها ليستْ بتقديرِ حرفِ جَرٍّ، نحوُ: زيدٌ حسَنُ الوجهِ، فتخرجُ معَ أنَّها من المحدودِ، [[لفظًا]] أي: لُفِظَ بهِ لفظًا كما في: مررتُ بزيدٍ، [[أوْ]] قُدِّرَ [[تقديرًا]][5] كما في: غلامُ زيدٍ، وخاتمُ فضَّةٍ، وضَرْبُ اليومِ، وجَعَلَ الرَّضي (لفظًا أو تقديرًا) حالاً من (حرفِ جرٍّ)، وإنْ كانَ نكرةً لِتخصُّصِهِ بالإضافةِ، والعاملُ معنًى (واسطة)، أي: يتوصَّلُ بالحرفِ ظاهرًا أو مقدَّرًا[6]. وليسَ في كلامِ المؤلِّفِ هنا ما يقتضي أنَّ الفعلَ يُضافُ حيثُ[7] يكونُ حرفُ الجرِّ ملفوظًا، نحوُ: مررتُ بزيدٍ، نَعَمْ، في تقييدهِ أوَّل الكتابِ[8] المضافَ المجعولَ من خواصِّ الاسمِ بتقديرِ[9] الحرفِ، ما يدلُّ على أنَّهُ مَعَ اللَّفظِ بالحرفِ لا يكونُ من خواصِّهِ كما أسلفناهُ[10]، فيؤخَذُ منهُ أنَّ الفعلَ قد يضافُ، وقد مرَّ[11] أنَّ الحقَّ هوَ أنَّ المضافَ لا يكونُ إلاَّ اسمًا، والمضافُ في: مررتُ بزيدٍ، هوَ المرورُ لا الفعلُ الاصطلاحي. وزادَ في الكافيةِ قيدًا آخَرَ، وهوَ قولُهُ: (مرادًا)[12]، للاحترازِ من المفعولِ فيهِ والمفعولِ لَهُ، فإنَّ حرفَ الجرِّ مقدَّرٌ فيهما، لكنَّهُ غيرُ مرادٍ[13]. وكأَنَّ المؤلِّفَ لَمْ يذكُرْهُ لِمَا رآهُ مِنِ اعتراضِ الرَّضي[14] بأنَّهُ إنْ أُريدَ أنَّهُ غيرُ مرادٍ معنًى، لَمْ يَجُزْ، إذ معنَى الظَّرفيَّةِ والتَّعليلِ فيهما ظاهرٌ، وأيضًا فلاَ معنًى لتقديرِ الحرفِ، إلاَّ أنَّهُ مرادٌ معنًى، وإنْ أُريدَ أنَّهُ غيرُ مرادٍ لفظًا

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧١-٢٧٢.

(٢) (ذكر) ساقطة من ك، ل.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣٦٥، وشرح الكافية للرضي ١٢/ ٢٧٢.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٢.

(٦) المصدر السابق ١/ ٢٧٢.

(٧) في ك: حيث حين بزيادة حين.

(٨) ينظر ق ١٨ ظ.

(٩) في ك: بتقدم.

(١٠) ينظر ق ١٩ و.

(١١) في ك: وقدم مكان وقد مر، وهو تحريف.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٢.

(١٣) المصدر السابق ١/ ٢٧٢.

(١٤) المصدر السابق ١/ ٢٧٢.

كانَ المعنَى: المضافُ إِلَيْهِ كلُّ اسمٍ صفتُهُ كذا، مجرورٌ بحرفِ جرٍّ مقدَّرٍ، فَيُفضي إلى الدَّورِ، لأَنَّ معرفةَ حقيقتِهِ متوقِّفَةٌ على معرفَةِ مَا أُخِذَ في التَّعريفِ، وهوَ كونُهُ مجرورًا بحرفِ جَرٍّ مقدَّرٍ، وكونُهُ مجرورًا بذلكَ متوقِّفٌ على معرفَةِ كونِهِ مضافًا إِلَيْهِ.

[[و]] الإضافةُ [[الثَّانيةُ]]، وهيَ ما كانَ بتقديرِ الحرفِ [[إنْ كانتْ إضافةَ غيرِ صفةٍ إلى معمولِهَا]]، وهذا يصدقُ على ما يكونُ المضافُ فيهِ غيرَ صفةِ البتَّةَ، سواءٌ أُضيفَ إلى معمولِهِ، كما في: ضَرْبِ زيدٍ، أَو إلى غيرِ معمولِهِ، كما في: غلامِ زيدٍ، وعلى ما يكونُ المضافُ صفةً لكنَّ المضافَ إِلَيْهِ ليسَ بمعمولٍ، نحوُ: مُصارِعُ مَصْرَ، لأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّ الصِّرَاعَ وقعَ في مِصْرَ، وإِنَّما المرادُ نسبةُ المصارعِ إِلَيْها لتعريفِهِ. [[فمعنويَّةٌ]][1] أي: فهيَ معنويَّةٌ، وإِنَّما نُسِبَتْ إلى المعنَى من جهةِ أَنَّها تفيدُ معنًى في المضافِ من التَّعريفِ أَو التَّخصيصِ كما سيجيءُ[2].

[[بمعنَى اللاَّمِ في ما عَدَا جنسِ المضافِ]][3]، و(مَا) كنايةٌ عن المضافِ إِلَيْهِ، أَي: في مضافٍ إِلَيْهِ ليسَ جنسَ المضافِ، بمعنَى أَنَّهُ لا يصحُّ إطلاقُهُ على المضافِ وعلى غيرِهِ، وذا شاملٌ لـ: يَدِ زيدٍ، وبعضِ القومِ، وجميعِ الرِّجالِ.

[[وظرفِهِ]] بأَنْ لا يكونَ المضافُ إِلَيْهِ ظرفًا للمضافِ. [[أو بمعنَى مِنْ]] التبيينيَّةِ[4] [[في جنسِ المضافِ]] نحوُ: خاتمُ فضَّةٍ، وثوبُ خزٍّ، وبابُ ساجٍ، [[أَو بمعنى (في)[5] في ظرفِهِ]][6]، نحوُ: ضَرْبُ اليومِ، وقتيلُ كربلاءَ[7]، وهذا أَخذٌ بالظاهرِ الذي عليهِ أَكثرُ النُّحاةِ، والمحققونَ على خلافِهِ، وأَنَّ الإِضافةَ في مثلِ ما ذُكِرَ بمعنَى اللاَّمِ، وأَنَّ[8] أَدنَى ملابسةٍ واختصاصٍ يكفي في هذهِ الإضافَةِ. ثُمَّ تارةً يكونُ مجازًا حكميًّا بأَنْ تُصرَفَ النسبةُ عن محلِّهَا الأَصلي إلى محلٍّ آخَرَ لأَجلِ ملابستِهِ بينَ المحلَّيْنِ، نحوُ: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهَارِ ﴾[9] حيثُ جُعِلَ اللَّيلُ والنَّهارُ ماكرينِ، فهوَ مِنْ إضافةِ المصدرِ إلى الفاعلِ

(١) ينظر لباب الإعراب ٣٦٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٣.

(٢) ينظر ق ١٣١ و.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٣٦٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٣.

(٤) ينظر في معنى من كونها للتبيين: الجنى الداني ٣١٥، ومغني اللبيب ٤٢٠.

(٥) (في) ساقطة من ك، ومضروب عليها في ل.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٣.

(٧) المصدر السابق ١/ ٢٧٤.

(٨) في ل: فأن، وهو وجه.

(٩) سبأ ٣٣. وينظر الكتاب ١/ ٢١٢، والأُصول ١/ ٢٥٥.

المجازي، وتارةً يكونُ مجازًا لغويًّا[١] كما في:

.... كوكبُ الخرقاءِ....[٢]

إذ لَمْ يُقْصَدْ صرفُ[٣] نسبةِ الكوكبِ عن شيءٍ إلى الخرقاءِ بواسطةِ ملابسةٍ بينَهُمَا، بَلْ نُسِبَ الكوكبُ إِلَيْهَا، لظهورِ جدِّهَا[٤] في تهيئةِ ملابسِ[٥] الشتاءِ (١٣١/و) بتفريقِ قُطْنِهَا في قَرَابَتِهَا لِيَغْزِلْنَ لَهَا في زمانِ طلوعِهِ الذي هوَ ابتداءُ البردِ، فَجُعِلَتْ هذهِ الملابسةُ بمنزلَةِ الاختصاصِ الكاملِ المدلولِ عليهِ بالهيئةِ التركيبيَّةِ في الإضافةِ[٦].

[[مفيدةٌ تخصيصًا مَعَ النكرةِ]][٧] لا يبلغُ درجةَ التَّعريفِ، مثلُ: غلامُ رجلٍ، فإنَّهُ أَخصُّ من غلامٍ، ولكنَّهُ لم يتميَّزْ بعينِهِ، كما يتميَّزُ غلامُ زيدٍ، **[[وتعريفًا في[٨] المعرفَةِ]]**[٩]، وانظُرْ لِمَ أَتَى مَعَ التَّخصيصِ بـ(مَعَ) ومَعَ التَّعريفِ بـ (في) ؟ قالَ الرضي: " وإنَّما أَفادَتْ ذلكَ[١٠]، لأَنَّ وضعَهَا لتفيدَ أَنَّ للواحدِ[١١] ممَّا دلَّ عليهِ المضافُ مَعَ المضافِ إِلَيْهِ خصوصيَّةً[١٢] ليستْ للباقي معَهُ، مثلاً إذا قلتَ: غلامُ زيدٍ راكبٌ، ولزَيدٍ غلمانٌ كثيرٌ، فلابُدَّ أَنْ تشيرَ بِهِ إلى غلامٍ مِنْ بينِ غلمانِهِ، لَهُ مزيدُ خصوصيَّةٍ بزيدٍ، إِمَّا بكونِهِ أَعظمَ غلمانِهِ، أَو أَشهرَهُم بكونِهِ غلامًا لَهُ، أَو يكونُ غلامًا معهودًا بينَكَ وبينَ

(١) ينظر الكشاف ٣/ ٢٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦.

(٢) هذا جزء من بيت وهو بتمامه:

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاحَ بسُحرَةٍ ... سُهَيلٌ أذاعَت غزْلَها في القَرائبِ

الخرقاء: المرأة التي في عقلها نقيصة، وأذاعت: فرقت غزلها.والبيت بلا عزو في المقرب ١/ ٢١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤١٣.

(٣) في الأَصل: صرفه، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) ينظر المقرب ١/ ٢١٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٤، والهمع ٤/ ٣٦٥.

(٥) في الأَصل، ل في قضية تلابس، وهو تحريف، وما أَثبتناه من ك،ي.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨-٩.

(٧) ينظر لباب الإعراب ٣٦٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٤.

(٨) في الأَصل: مع، وما أَثبتناه من سائر النسخ، لأن السياق يقتضيه.

(٩) ينظر الإعراب ٣٦٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٤.

(١٠) (ذلك) ساقطة من ك.

(١١) في الأَصل: الواحد، وما أَثبتناه من سائر النسخ، لأن السياق يقتضيه.

(١٢) في الأَصل: خصوصية لهن بزيادة له، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

المخاطَبِ. وبالجملةِ {بحيثُ} يرجعُ إطلاقُ الغلامِ إِلَيْهِ دونَ سائرِ الغلمانِ "[١].

[[إلاّ واحدَ أُمِّه، وعَبْدَ بطنِه، ونسيجَ وحدِه[٢]، في]] الاستعمالِ [[الأَقَلِّ]]، فإنَّهُ نكرةٌ[٣] في هذا الاستعمالِ مَعَ كونِهِ مضافًا إلى معرفةٍ، لتوغّلِ هذهِ الأَلفاظِ في الإبهامِ، نحوُ: مررتُ برجلٍ واحدِ أُمِّه، أي: نَبيهٌ كاملٌ، قالَ الشّاعرُ[٤]:

أَمَاويَّ إِنِّي رُبَّ واحدِ أُمِّهِ ... قَتَلْتُ فَلاَ غُرْمٌ عليَّ ولا حَدْلُ

فأَدخلَ عليه رُبَّ، وهيَ آيةُ كونِ ما دخلَتْ عليهِ نكرةٌ[٥]. وماوي أَصلُهُ ماويَّةُ اسمُ امرأةٍ، فرُخِّمَ. والحَدْلُ بحاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ، ودالٍ مهملةٍ ساكنةٍ: الظُّلْمُ[٦]. وتقولُ: جاءَني رجلٌ عبدُ بطنِهِ، أَي: مصروفُ الهمَّةِ إلى شبعِ بطنِهِ، ورجلٌ نسيجُ وحدِهِ، أَي: لا نظيرَ لَهُ، وإنَّما قالَ: (في الأَقلِّ) لأَنَّ الأَكثرَ في هذهِ الكلماتِ أَنْ تكونَ معرفةً، يُقالُ: واحدُ أُمِّهِ، أَي: النَّبيهُ والكاملُ، وعبدُ بطنِهِ، أَي: النَّهِمُ الخسيسُ الهمَّةِ، ونسيجُ وحدِهِ، أَي: العظيمُ الذي لا نظيرَ لَهُ[٧]. [[و]] إلاّ [[نحوُ: غيرٍ، ومثلٍ، ممَّا توغَّلَ في الإبهامِ]][٨] من قولِهِم: توغَّلَ في الأَرضِ إذا سارَ فيها فأَبعدَ[٩]، فـ (غيرٌ) لا يتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٤.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٧٧-٣٧٨، والمقتصد ٢/ ٨٧٦-٨٧٨، وشرح الكافية ٢/ ٩١٨، ٩١٩، ولباب الإعراب ٣٦٥.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٣٦٥.

(٤) حاتم الطائي، ديوانه ٢١٢، وروايته فيه:

أماوي إِنِّي رُبَّ واحِدَ أُمِّهِ ... أَجرت فلا قتلٌ عليه ولاأسرُ

والشاهد في المقتصد ٢/٨٧٨، ولباب الإعراب ٣٦٥، وشرح الكافية للرضي ١/٢٧٦، والهمع ٤/١٧٦ ، ٢٧٠، ويروى العجز:

تَلْتُ فلا غُرْمٌ عليَّ ولا خَـــذْلُ

و: قتلت فلا غرمٌ عليَّ ولا جَدْلٌ

و: أُخذْتُ فلا قتلٌ عليهِ ولا أسْرُ

و: ملكتُ فلا أسرٌ لديَّ ولا قتلُ

(٥) ينظر الجنى الداني ٤٢٥.

(٦) اللسان (حدل).

(٧) ينظر اللسان (وحد).

(٨) ينظر لباب الإعراب ٣٦٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٥.

(٩) اللسان (وغل).

إضافةً معنويَّةً، نحوُ: غيرُكَ، لأنَّ مغايرَةَ المخاطَبِ ليستْ صفةً تخصُّ ذاتًا دونَ ذات أُخرَى، إذ كلُّ ما في الوجودِ مِنَ الذَّواتِ ليسَ إلاَّ ذاتًا بهذِهِ الصفَةِ، وكذا (مِثْل) لا يتعرَّفُ بتلكَ الإضافةِ، نحوُ: مثلُكَ، إذ مماثلةُ المخاطبِ لا تخصُّ ذاتًا، وإنْ كانَ (مثلُكَ) أخصَّ مِنْ (غيرِكَ)، لأنَّ المثليَّةَ يمكنُ أَنْ تكونَ مِنْ وجوهٍ مِنَ الطُّولِ والقِصَرِ والشَّبابِ والشَّيبِ والعِلْمِ وغيرِ ذلكَ (١٣١/ظ) ممَّا لا يُحصَى، وكذا كلُّ ما كانَ بمعنَى (غَيْرٍ) و(مِثْلٍ) من (سِوَاكَ) و(نَظِيرِكَ) و(شِبْهِكَ) ونحوِهَا[١]. [[ومعَ ذا]] الذي ذكرناهُ مِنْ أَنَّ (غيرًا) و(مِثْلاً) وما بمعناهُمَا لا يتعرَّفُ بتلكَ الإضافةِ [[مُنِعَ]] نحوُ غَيْرٍ ومِثْلٍ [[اللاَّمُ]] حالَ كونِهَا[[مضافًا]] كراهةً لدخولِ حرفِ التَّعريفِ على ما هوَ في صورةِ المعرفَةِ، وإِنْ لَمْ يكُنْ معرفةً، كذا قيلَ. وأَنتَ خبيرٌ بأَنَّ الحكمَ بتنكيرِ نحوِ: غيرٍ ومثلٍ معَ إضافتِهِ إلى المعرفَةِ لا يسوغُ دخولُ اللاَّمِ في هذه الحالَةِ حتَّى يكونَ ذلكَ مظنَّةً لهذا الاستدراكِ الذي ذَكَرَهُ. وقضيَّةُ قولِهِ: (مضافًا) أَنَّ اللاَّمَ تدخلُ على (غيرٍ) و(مِثْلٍ) وما بمعناهُمَا إذا انتفت الإضافةُ، وهذا صحيحٌ بالنسبَةِ إلى (مِثْلٍ) ونحوِهَا كالشَّبيهِ والنَّظيرِ، وأَمَّا (غيرٌ) فلا تدخلُ عليها اللاَّمُ[٢] ضرورةَ أَنَّها ملازمةٌ للإضافةِ في المعنَى وإِنْ قُطِعَتْ عنها في بعضِ الأَحيانِ. وما يقعُ في كلامِ بعضِ المصنفينَ من التَّلفُّظِ بالغيرِ هكذا محلًّى باللاَّمِ، فلا مستندٌ لَهُ من جهةِ السَّماعِ من العربِ.

[[إلاَّ إذا اشْتُهِرَ]][٣]. استثناءٌ مفرَّغٌ في الظَّرفِ من قولِهِ: (ونحوُ غيرٍ)، أي: وإلاَّ نحوُ (غيرٍ) و(مثلٍ) فلا يتعرَّفُ بتلكَ الإضافةِ كلَّ وقتٍ إلاَّ إذا اشْتُهِرَ [[المضافُ]]، ولو قالَ: الموصوفُ، لكانَ أَوْلَى، أَي: إلاَّ إذا اشْتُهِرَ[٤] موصوفُ غيرٍ أَو مثلٍ بمغايرَةِ المضافِ إِلَيْهِ أَو بمماثلتِهِ[٥] فإِنَّ كلاً من غيرٍ ومثلٍ يتعرَّفُ حينئذٍ بالإضافةِ إلى المعرفَةِ، فينبغي أَنْ يقدَّرَ لتصحيحِ كلامِ المؤلِّفِ مضافٌ قبلَ المضافِ، أَي: إلاَّ إذا اشْتُهِرَ[٦]

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٩، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٥٤.

(٣) في ل: شهر، وهو وجه.

(٤) في ل: شهر، وهو وجه. ومن (المضاف.. إلى... اشتهر) ساقطة من ك.

(٥) في ل: مماثلته، وهو وجه.

(٦) في ك، ل: شهر، وهو وجه.

موصوفُ المضافِ الذي هوَ غيرٌ أَوْ مثلٌ [[بمغايرةِ المضاف إِلَيْه]][1]، نحوُ: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2]، فإنَّ (غيرًا) هنا تُعَرَّفُ بالإضافةِ، فوقَعَ صفةَ ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[3] بناءً على اشتهارِ المنعمِ عليه بمغايرةِ المغضوبِ عليه، كما في قولِكَ: عليكَ بالحركةِ غيرِ السكونِ، لزوالِ ما يمنعُ تعرُّفَهُ بالإضافةِ، وهوَ التَّوغُّلُ في الإبهامِ[4]. [[أَوْ]] شُهِرَ [[بمماثلتِهِ]][5] في شيءٍ من الأشياءِ كالعِلْمِ والشجاعةِ ونحوِ ذلكَ. فإذا قيلَ: جاءَ مثْلُكَ، معَ القصدِ إِلى المماثلةِ في الوصفِ المشتهرِ، كانَ معرفةً لزوالِ التَّوغُّلِ في الإبهامِ كما مَرَّ.

[[وشرطُهَا]]، أَي: الإضافةُ المعنويَّةُ [[تنكيرُ المضافِ]][6] لأَنَّهُ لو كانَ معرفةً وأُضيفَ إِلى المعرفةِ لَزِمَ تحصيلَ الحاصلِ، وإِنْ أُضيفَ إِلى النكرةِ لَزِمَ تحصيلَ الأَدنَى معَ حصولِ الأَعلَى. وعُلِمَ مِنْ هذا أَنَّ العَلَمَ إِذا قُصِدَتْ إِضافتُهُ يُنَكَّرُ، بأَنْ يُجعلَ واحدًا من المسمّينَ بذلكَ اللَّفظِ، ثُمَّ يُضَافُ فيتعرَّفُ، نحوُ:

عَلاَ زيدُنَا(**١٣٢/و**) يومَ النَّقَا رَأْسَ زيدِكُمْ[7]

وليسَ ذلكَ بلازمٍ، بلْ يجوزُ إِضافةُ العَلَمِ معَ بقاءِ تعريفِهِ، نحوُ: زيدُ الخيلِ، وأَنمارُ الشَّاةِ ومضرُ الحمراءِ، وربيعةُ الفرسِ، وإِنْ لَمْ يَكُنِ اشتراكٌ في العَلَمِ[8]. [[**خلافًا للكوفيَّةِ في العدَدِ**]]، فإِنَّهُم أَجازُوا الثلاثَ الأَثوابِ، ونحوُ [[**للاتِّحادِ**]]، أَي: لأَنَّ المضافَ والمضافَ إِلَيْهِ هنا لذاتٍ واحدةٍ في المعنَى، فجازَ تعريفُهَا، بخلافِ: غُلامِ زيدٍ، ونحوِهِ[9].

---

(١) ينظر لباب الإعراب ٣٦٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٥، والارتشاف ٢/ ٥٠٣-٥٠٤.

(٢) الفاتحة ٧.

(٣) الفاتحة ٦. وينظر الكتاب ٢/ ٣٣٣، والكشاف ١/ ٦٩-٧١، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٥٤، ومغني اللبيب ٢١٠.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣٦٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٥.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٦، ٩١٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٥.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٣٦٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٣، ٢٧٧.

(٧) تقدم تخريج البيت في ق ٢٧و.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٣٦٦.

(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢١، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٢، ولباب الإعراب ٣٦٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٧. وقال ابن مالك في نكته على الحاجبية ق ٢٨: "تمسك البصريون في منعه بالقياس، لأنه من باب المقادير، فكما لا يجوز الرطل الزيت، لا يجوز هذا. وجوزه الكوفيون لأنه نقل عن العرب".

[[ويبطلُهُ فسادُ الخاتمِ الحديدِ]][1] إجماعًا، مَعَ أنَّ ما ادَّعوهُ علَّةً لجوازِ[2] تعريفِهِمَا، موجودٌ هنا، إذ هُمَا في المعنَى لذاتٍ واحدةٍ. [[و]] شرطُهَا أيضًا [[أن يغايرَ]] المضافُ [[المضافَ إِلَيْهِ]] لامتناعِ النسبةِ بدونِ المنتسبين، [[فَلاَ يُضافُ موصوفٌ إلى صفةٍ ولا يُعْكَسُ]][3]، أَي: لا تُضافُ صفةٌ إلى موصوفِهَا، لأَنَّهُما كشيءٍ واحدٍ. [[ونحوُ: مسجدُ الجامعُ]] مِمَّا يُتوَهَّمُ أَنَّهُ من إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفَةِ، لأنَّ المسجدَ يوصَفُ بالجامعِ، يقولونَ: المسجدُ الجامعِ[4]، [[وجردُ قطيفةٍ]][5] مِمَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِهَا، فإنَّ (الجردَ) - وهوَ البالي -[6] في الأَصلِ صفةٌ للقطيفَةِ، إذ يُقالُ: قطيفةٌ جَرْدٌ، أَي: باليةٌ[7]. والقطيفةُ: دثارٌ مخمَّلٌ[8]. [[مؤوَّلٌ بحذفِ الموصوفِ]] من كليهِمَا، أَمَّا في الأَوَّلِ فالأَصلُ مسجدُ الوقتِ الجامعِ[9]، وهوَ يومُ الجمعةِ، كأَنَّ هذا اليومَ جامعٌ[10] للنَّاسِ في مسجدِهِ للصَّلاةِ، وأَمَّا في الثاني، فلأَنَّ الأَصلَ قطيفةٌ جَرْدٌ، فحذفُوا الموصوفَ حتَّى صارَ (جَرْدٌ) كأَنَّهُ اسمٌ غيرُ صفةٍ، فقصدُوا تخصيصَهُ، لكونِهِ صالحًا لأَنْ يكونَ قطيفةً وغيرَهَا، فأضافُوهُ إلى جنسِهِ الذي يتخصَّصُ بِهِ.

[[ولاَ]] يُضافُ [[اسمٌ إلى مساويهِ]][11] في العمومِ والخصوصِ بأَنْ يصدقَ كلٌّ منهمَا[12] على كلِّ ما يصدقُ عليهِ الآخرُ، فلا يصحُّ أَنْ يُقالَ: ليثُ أَسدٍ، وحبسُ منعٍ، بالإضافةِ.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٧.

(٢) في ك: الجواز، وهو تحريف.

(٣) ينظر الإنصاف م (٦١) ٢/ ٤٣٧.

(٤) ينظر الأُصول ٢/ ٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٥ والارتشاف ٢/ ٥٠٥.

(٥) والمساعد ٢/ ٣٣٣.

(٦) اللسان (جرد).

(٧) شرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٥٠.

(٨) اللسان (قطف).

(٩) الأُصول ٢/ ٨، والارتشاف ٢/ ٥٠٦، والمساعد ٢/ ٣٣٣.

(١٠) في الأَصل: جامعا، وهو خطأ، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١١) لباب الإعراب ٣٦٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٥.

(١٢) في ك: منها، وهو تحريف.

[[ونحوُ: كلُّ الدَّارهمِ، وإضافةُ المسمَّى إلى اسمِهِ كذاتِ مَرَّةٍ(١)، وسعيدِ كرزٍ، ليسَا منهُ]](٢)، أمَّا الأوَّلُ، فلأنَّ (كلاًّ) ليسَ بمماثلٍ للدراهمِ في العمومِ والخصوصِ، بَلِ الأوَّلُ أعَمُّ مِنَ الثَّاني، وإنَّما جازَ إضافةُ العامِّ إلى الخاصِّ، لحصولِ التَّخصيصِ في ذلكَ العامِّ من ذلكَ(٣) الخاصِّ، ولا يجوزُ إضافةُ الخاصِّ إلى العامِّ المبهمِ لتحصلِ(٤) الإبهامِ، فلا يقالُ: زيدُ نفسٍ(٥)، لأنَّ المعيَّنَ بعدَ ذكرِ لفظِهِ وتعيينِهِ لا يكتَسي من غيرِهِ الإبهامَ(٦). كذا في العبابِ. وأمَّا الثاني فليسَ من إضافةِ الشَّيءِ إلى ما يساويهِ في العمومِ والخصوصِ، لأنَّ المسمَّى لا يماثِلُ الاسمَ فيهما، ومعنَى سِرْنَا ذاتَ مَرَّةٍ: سِرْنَا مدَّةً صاحبةَ هذا الاسمِ، (١٣٧/ظ) فـ (ذاتَ) صفةُ موصوفٍ محذوفٍ(٧). والمرادُ بالمضافِ في سعيدِ كرزٍ، هو المسمَّى، وبالمضافِ إليهِ اللَّفظُ الدَّالُّ عليهِ، فإذا قلتَ: جاءَنِي سعيدُ كرزٍ، كانَ معناهُ: جاءَنِي مسمَّى هذا الاسمِ(٨)، وقد مَرَّ الكلامُ على ذلكَ في بابِ العَلَمِ(٩). [[وإلاَّ]] تكنْ إضافَةُ غيرِ الصِّفَةِ إلى معمولِهَا، بلْ كانتْ إضافةُ الصفةِ إلى معمولِهَا [[فلفظيَّةٌ]](١٠)، لكونِ أثرِهَا إنَّمَا يظهرُ في اللَّفظِ لا في المعنَى، [[مفيدةٌ تخفيفًا]] لفظيًّا [[فقط]]. والتَّخفيفُ في اسمِي الفاعِلِ والمفعولِ المضافينِ إلى الأجنبيِّ لا يكونُ إلاَّ في المضافِ، وذلكَ بحذفِ التَّنوينِ أو النُّونِ، نحوُ: ضاربُ زيدٍ، ومُعْطِي دِرْهَمٍ وضاربَا عمرٍو، ومُعْطيَا دِرْهَمٍ، ضارِبُو بكرٍ، ومعطُو دِرْهَمٍ(١١). وأمَّا المضافُ إلى السببيِّ والصفةِ(١٢) المشبَّهَةِ،

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) لباب الإعراب ٣٦٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٥.

(٣) (العام من ذلك) ساقطة من ك.

(٤) في ك ل: ليحصل.

(٥) في الأصل: نفسه، وهو تحريف، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٦) ينظر في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٥.

(٧) المصدر السابق ١/ ٢٨٥، ٢٨٦.

(٨) المصدر السابق ١/ ٢٨٥.

(٩) ينظر ق ٢١ و.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٩، ولباب الإعراب ٣٦٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٧.

(١١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٢-١٢٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٠.

(١٢) في ي: الشيء من الصفة، مكان: السببي والصفة، وهو تحريف.

فقد يكونُ التخفيفُ في المتضايفينِ معًا، نحوُ: زيدٌ قائمُ الغلامِ، ومؤدِّبِ الخدَّامِ، وحسنُ الوجهِ، فَخُفِّفَ المضافُ بحذفِ التَّنوينِ، والمضافُ إِلَيْهِ بحذفِ الضَّميرِ واستتارِهِ في الصِّفَةِ، وقد يكونُ في المضافِ وحدَهُ، كـ: قائمُ غلامِهِ، ومؤدِّبُ خدَّامِهِ، وحسنُ وجهِهِ، عندَ مَنْ جَوَّزَ ذلكَ، وقد يكونُ في المضافِ إِلَيْهِ وحدَهُ، كـالقائمُ الغلامِ، والمؤدِّبُ الخدَّامِ، والحسنُ الوجهِ[١]. وقولُ ابنِ مالك: " إنَّ الإضافةَ اللَّفظيَّةَ تفيدُ التَّخصيصَ أيضًا، فإنَّ ضاربَ زيد، أَخصُّ من ضارِبٍ "[٢]، مردودٌ، بأَنَّ ضاربَ زيد، أَصلُهُ: ضاربٌ زيدًا، بالنَّصبِ، وليسَ أَصلُهُ، ضاربًا فقط، فالتَّخصيصُ حاصلٌ بالمعمولِ قبلَ أَنْ تكونَ الإضافةُ[٣]. [[فامْتَنَعَ]] - لما قلناهُ مِنْ أَنَّها لابُدَّ أَنْ تكونَ مفيدةً للتَّخفيفِ - قولُكَ: [[الضَّاربُ زيدٍ]]، لأَنَّ التنوينَ محذوفٌ قبلَ الإضافةِ لأَجلِ اللامِ، فَلَمْ تُفِدِ الإضافةُ تخفيفًا، فامتنعَتْ [[خلافًا للفرَّاءِ]][٤]، فإِنَّهُ أَجازَ المسأَلَةَ تمسُّكًا بأَنَّ التَّعريفَ اللاَّمي دَخَلَ بعدَ الحكمِ بالإضافةِ، فحصلَ التَّخفيفُ بحـذفِ التَّنوينِ للإضافَةِ. واعتُرِضَ بأنَّ اللاَّمَ لتعريفِ مدخولِهَا، وهوَ أَمرٌ معنويٌّ مطلوبٌ[٥]، فاستعمالُهُ[٦] يكونُ أَهَمَّ، والإتيانُ بِهِ أَقدمَ، بخلافِ الإضافةِ اللَّفظيَّةِ فإِنَّهَا[٧] لا تفيدُ أَمرًا معنويًّا بل تخفيفًا لفظيًّا. [[وضَعُفَ]] مثلُ قولِ الشَّاعرِ[٨]:

[[الواهِبُ المائةِ الهجَانِ وعَبْدِهَا]] عُوذاً تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطفَالَهَا

والمرادُ بالمائةِ: المائةُ من النُّوقِ. وبالهجانِ: البيضُ، وبعبدِها: راعيها. وعوذًا، بذالٍ

(١) ينظر لباب الإعراب ٣٦٩، وشرح الكافية للرضي١/ ٢٧٨ ، ٢٨٠-٢٨١، وأوضح المسالك ٣/ ٨٩ ، ٩٢.

(٢) النكت على الحاجبية ورقة ٢٨.

(٣) ينظر قول ابن مالك والرد عليه في مغني اللبيب ٦٦٤، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٨١.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٢، ١٣٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨١، والمساعد ٢/ ٢٠٤.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/٢٨١.

(٦) في ك: فاستعمله، وهو تحريف.

(٧) في الأَصل: فإنه، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) الأعشى، ديوانه ٢٩. وينسب إلى بشر بن أبي خازم في ديوانه ٣٩، وإلى أوس بن حجر في ديوانه ٢٥. والبيت في الكتاب ١/ ١٨٣، منسوب فيه إلى الأعشى برواية: تزجى بينهما أطفالها. وينظر المقتضب ٤/ ١٨٣، والأُصول ١/ ١٣٤، ٢/ ٣٠٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، والمساعد ٢/ ٢٠٥.

معجمة: جمعُ عائذ، وهيَ الحديثةُ النتاجِ[(١)] (١٣٣/و). والتزجيةُ: الدَّفْعُ برفقٍ[(٢)]. وهذا مِمَّا تمسَّكَ بِهِ الفَرَّاءُ، ووجهُهُ أَنَّ عبدَهَا معطوفٌ على المائة، فحكمُهُ حكمُهَا، فكأَنَّهُ قالَ: الواهبُ عبدِهَا، وهوَ مثلُ: الضَّاربُ زيد، **[[إذِ الأَوَّلُ]]** تعليلٌ لامتناعِ الصورةِ الأُولى وضعفِ الثانيةِ، فهوَ بمحذوفٌ، أَي: ثبتَ ما قلناهُ من تلكَ، وجوازُ هذه على ضَعْفٍ، إذ (زيدٌ) في تلكَ الصورةِ **[[مباشَرٌ]]** بفتحِ الشِّينِ، أَي: باشَرَهُ المضافُ المُحَلَّى بالأَلفِ واللاَّمِ من غيرِ توسطِ شيءٍ بينَهُمَا، فامتنعَ. **[[والثَّاني]]** وهوَ (عبدَهَا) **[[تابعٌ]]** غيرُ مباشَرٍ، وقد يُحتَمَلُ في التَّابعِ ما لا يحتملُ في المتبوعِ، بدليلِ: رُبَّ رجلٍ وغلامِهِ، و" كلُّ شاةٍ وسخلتِهَا"[(٣)]، معَ امتناعِ رُبَّ غلامِهِ، وكلُّ سخلتِهَا، مرادًا بِهِ كلُّ سخلة لَهَا، كَمَا صرَّحَ بِهِ الجزولي[(٤)]، فَمِنْ ثَمَّ اغتُفِرَ على ضَعْفٍ، **[[وعلى ذَا]]** التعليلِ **[[جازَ: الضَّاربُ الرَّجلِ وزيدٍ]]**[(٥)]، لأَنَّهُ تابعٌ لا مباشرٌ كالأَوَّلِ. قلتُ: وفيهِ نظرٌ، لأَنَّ التَّعليلَ بالتبعيَّةِ إِنَّما هوَ توجيهٌ لأَمرٍ يُسْمَعُ على سبيلِ النُّدْرَةِ والقلَّةِ، فلا يلزمُ اطِّرادُهُ في كلِّ محلٍّ، على أَنَّ مذهبَ سيبويهِ[(٦)] في ذينكِ المثالينِ أَنَّ ضميرَ غلامِهِ، وسخلتِهَا، نكرةٌ كما في رُبَّهُ رجلاً، لأَنَّ الضميرَ الراجعَ إِلى نكرةٍ غيرِ مختصَّةٍ بحكمٍ مِنَ الأَحكامِ نكرةٌ، بخلافِ نحوِ: جاءني رجلٌ فأَكرمتُهُ، فإِنَّ الضَّميرَ فيهِ معرفةٌ لعودهِ إِلى الجائي دونَ غيرِهِ. قالَ سيبويه في رُبَّ رجلٍ وأَخيه: " لا يجوزُ حتَّى تذكرَ قبلَهُ نكرةً، فَيُعلَمُ أَنَّكَ لا تريدُ شيئًا بعينه، لأَنَّكَ تريدُ[(٧)] شيئًا من أُمَّة كلُّ واحدٍ منْهُم رجلٌ، وضَمَمْتَ إِلَيْهِ شيئًا مِنْ أُمَّة كلٌّ يُقالُ لَهُ أَخُو[(٨)] رجلٍ. ولو قلتَ: وأَخيهِ، وأَنتَ تريدُ بِهِ، شيئًا بعينه كانَ مُحَالاً "[(٩)]. **[[وفرَّقَ أَبو العباس المبرِّد بأَنَّ الضميرَ في عبدِهَا للمائة]]**[(١٠)]، فكأَنَّهُ قيلَ: عبدَ المائةِ، تنزيلاً للمضافِ إِلى

---

(١) اللسان (عوذ).

(٢) العين ٢/ ١٦٥، واللسان (زجا).

(٣) السخلة: ولد الشاة من المعز والضأن، ذكرًا كان أو أنثى. والقول لبعض العرب في الكتاب ٢/ ٥٥، ٨٢. وينظر الأصول ١/ ١٣٥.

(٤) ينظر رأي الجزولي في شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣٢، والهمع ٤/ ١٧٩.

(٥) ينظر لباب الإعراب ٣٧٠/ ٣٧١.

(٦) الكتاب ٢/ ٥٥.

(٧) في ك: لا تريد، بزيادة (لا).

(٨) في الكتاب ٢/ ٥٥: أخ.

(٩) الكتاب ٢/ ٥٥.

(١٠) ينظر الأصول ٢/ ٣٠٨، ولباب الإعراب ٣٧١.

ضميرِ ما فيهِ اللاَّمِ منزلَةَ المضافِ إِلى ذي اللاَّمِ، فأُعطِيَ حكمَهُ [[بخلافِ العَلَمِ]] المعطوفِ في: الضَّاربُ الرَّجلِ وزيد، فإِنَّهُ ليسَ في قوَّةِ ما فيهِ اللاَّمُ، فافْتَرَقَا.

[[وحُملَ نحوُ: الضَّاربُ الرَّجلِ]] - بجرِّ الرَّجلِ، وإِنْ لم تَكُنْ في هذهِ الإِضافةِ خفَّةٌ في اللَّفظِ - [[على: الحَسَنِ الوَجْهِ]][1] بجرِّ الوَجْهِ [[بالإِضافةِ]] المفيدَةِ للخفَّةِ، بحذفِ الضميرِ واستتارِهِ والإِتيانِ بالكسرةِ بعدَ الضَّمَّةِ، إِذ أَصلُهُ: الحَسَنُ وجهُهُ، فصارَ الحسنُ الوجْهِ، واللاَّمُ الحاصلةُ عندَ الإِضافَةِ حرفٌ ساكنٌ[2] كالعدَمِ لا يُعبأُ بِهِ (١٣٣/ظ) وإِنَّما حُمِلَ الضَّاربُ الرَّجلِ، على الحسنِ الوجْهِ، لِمَا بينَهُمَا من الشَّبَهِ. ووجهُهُ كون المتضايفينِ محلَّيْنِ باللاَّمِ، وهذا الكلامُ جوابُ شبهةٍ تمسَّكَ بِهَا الفرَّاءُ[3]، وقد عرفتَ تقريرَهَا. وتقريرُ الجوابِ مِمَّا أَسلفناهُ. وقد تمسَّكَ أَيضًا بشبهةٍ أُخرى أَشارَ المؤلِّفُ إِلى جوابِهَا بقولِهِ: [[و]] حُمِلَ [[الضاربُكَ]] عندَ مَنْ قالَ: إِنَّهُ مضافٌ وإِنْ لَمْ يحصلْ بالإِضافةِ تخفيفٌ [[على ضاربكَ]][4]، فإِنَّهُ أُضيفَ مِنْ غيرِ التفاتٍ إِلى التَّخفيفِ، لأَنَّ الإِضافةَ لو كانتْ لأَجلِهِ لم تلزَمْ، إِذ الإِضافةُ المقصودُ بِهَا التَّخفيفُ لا تلزمُ الكلمةَ، كَمَا في: ضاربُ زيد، وضاربٌ زيدًا، وإِنَّما لَزِمَ نحوُ: (الضاربُكَ) الإِضافةَ، لأَنَّ في آخرِهِ إِمَّا تنوينًا أَو نونًا، وهُمَا مشعرانِ بتمامِ الكلمةِ، والضميرُ المتَّصِلُ يدلُّ على الاتِّصالِ، وهُمَا متناقضانِ، فَلَمَّا التزَمُوا الإِضافةَ من غيرِ نظرٍ إِلى التَّخفيفِ في: (ضاربكَ)، حَمَلُوا (الضَّاربُكَ) عليهِ، لأَنَّهُ بابٌ واحدٌ باعتبارِ أَنَّ المفعولَ فيهما ضميرٌ متصلٌ، فخرجَ من ذلكَ، لأَنَّهُ لا يلزمُ من صحَّةِ الإِضافةِ في (الضَّاربُكَ) صحتُهَا في الضَّاربِ زيد[5]. وقولُهُ: [[لَمَّا سَقطَ النُّونُ]] يتعلَّقُ بـــ (حُمِلَ)، أَي: وحُمِلَ الضَّارِبُكَ على ضاربِكَ، لأَنَّهُ سَقَطَ من النُّونِ في ضاربَاكَ[6] وضاربُوكَ، [[والتَّنوينُ]] في ضاربكَ [[بالضَّميرِ]]، أَي: بسببِ الضَّميرِ المتَّصلِ بِهِ [[لا بالإِضافةِ]] وقد عرفتَ وجهَهُ. فتبيَّنَ أَنَّهُ لم يُلْتَفَتْ في

---

(١) ينظر الأُصول ١/ ١٣٤، ولباب الإِعراب ٣٧١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٢.

(٢) في الأَصل: ساكنة، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٢.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٣-١٢٤، ولباب الإِعراب ٣٧١- ٣٧٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٢-٢٨٣.

(٦) (ضارباك) ساقطة من ك.

إِضافتِه إِلى التَّخفيفِ، وهذهِ جهةُ حَمْلِ الضَّاربكَ عليهِ. [[حتَّى لَمْ يُجزْ ضاربَاكَ[١] والكافُ ضميرٌ منصوبٌ]] لَمَّا استبانَ لَكَ مِنْ أَنَّ ثبوتَ النُّونِ مؤذنٌ بتمامِ الكلمةِ، والضميرُ المتَّصلُ بِهِ في حكمِ التَّتمَّةِ لمَا اتَّصلَ بهِ فيجتمعُ[٢] أمرانِ متنافيانِ. و(مَا) من قولِه (لِمَا سقَطَ) مصدريَّةٌ، واللاَّمُ تعليليَّةٌ، ويجوزُ أَنْ يُضبَطَ بفتحِ اللاَّمِ وتشديدِ الميمِ على أَنْ تكونَ (لَمَّا) الحينيةَ، والجملةُ الاسميةُ من قولِه: (والكافُ ضميرٌ منصوبٌ)[٣] حالٌ من ضاربانِكَ[٤]. [[والفاعلونَهُ]] في قولِ الشَّاعرِ[٥]:

هُمُ الآمرونَ الخَيْرَ والفاعِلُونَهُ ... إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

[[لا يُعتَدُّ بهِ]]، إمَّا لأَنَّ البيتُ لم يثبتْ كونُهُ عربيًّا، فَقَدْ حُكِيَ عَنْ سيبويهِ أَنَّهُ مصنوعٌ[٦]، وإمَّا لأَنَّ الهاءَ (١٣٤/و) ليستْ فيهِ ضميرُ نَصْبٍ، وإِنَّمَا هيَ هاءُ السَّكتِ، تثبتُ في الوصلِ إجراءً لَهُ مجرَى الوقفِ، وحُرِّكَتْ بحركةِ هاءِ الضَّميرِ تشبيهًا لَهَا بِهَا[٧]. قلتُ: وزعَمَ هشامُ الكوفي[٨] أَنَّ التَّنوينَ يثبتُ في نحوِ: ضاربكَ، حيثُ يُحكَمُ بأَنَّ الكافَ ضميرُ نصبٍ، وكذا النُّونُ في ضاربانِكَ وضاربونَكَ، فيجوزُ أَنْ تقولَ: زيدٌ ضاربُنْكَ، والزيدانِ ضاربانِكَ، والزيدونَ ضاربونَكَ. وقد حُكِمَ في قولِه[٩]:

---

(١) في: ضربانك، وهو تحريف.

(٢) في الأَصل، ل: فيجمع، وهو وجه، وما أَثبتناه من ك، ي، وهو تحريف.

(٣) في الأَصل: المنصوب، بزيادة (أل) وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٤) في الأَصل: ضاربك، وهو تحريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ، ويقويه الكلام السابق.

(٥) بلا عزو في الكتاب ١/ ١٨٨، ويروى فيه: هم القائلون الخير والا مرونة والشاهد في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٩.

(٦) الكتاب ١/ ١٨٨.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٥.

(٨) ينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٣، ٢٨٤، ومغني اللبيب ٤٥٠-٤٥١، ٨٤٣-٨٤٤.

(٩) يزيد بن محمد الحارثي في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥١، والدرر ١/ ٤٣، وفي معجم شواهد العربية ١/ ٨٩ سمَّاه يزيد بن مخرم. ويروى البيت (شراح) بلا ياء. ونسبه العيني في شرح الشواهد ١/ ٣٨٥-٣٨٦ (بهامش الخزانة) إلى محمد بن محرم الحارثي ورواه: أيسلمني بنو البدءِ اللقاحِ. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وشراحي: مرخم شراحيل في غير نداء. وينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٦، ومعاني القرآن واعرابه ٤/ ٣٠٥، والمحتسب ٢/ ٢٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٨، والبحر المحيط ٧/ ٣٦١، ومغني اللبيب ٤٥٠، ٨٤٨، والمساعد ٢/ =

وَمَا أَدرِي وظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ   أَمُسْلِمُنِي إِلى قومِي شَرَاحِي

بأَنَّ نونَ (أَمُسْلِمُنِي) تنوينٌ لا نونُ وقايةٍ، وَرُدَّ بما في الحديثِ: " غيرُ الدَّجالِ أَخوَفُنِي عليكُمْ "[١] وبقولِ الشَّاعرِ[٢]:

وليسَ الموافِيني لِيُرفَدَ خائبًا   فإِنَّ لَهُ أَضعافَ مَا كانَ أَمَّلاَ

فإِنَّ التنوينَ لا يجامعُ (أَخوفُ) لكونِهِ غيرَ منصرفٍ، ولا ما فيهِ الأَلفُ واللاَّمُ[٣].

[[وقد جاءَ أَسماءٌ لازمةُ الإِضافةِ ظروفًا]]، نحوُ: فوقَ، وتحتَ، وأَمامَ، وخلفَ ووراءَ، وتجاه، وحذاءِ، وعندَ ولدىَ، ولدن[٤]، [[وغيرِهَا كـ: أَيٍّ]][٥] استفهاميَّةً كانتْ أَو شرطيَّةً، أَو موصولةً. [[وتُضافُ]] أَيُّ المذكورةُ [[إلى ما فوقَ الواحدِ في المعرفَةِ]][٦] وذلكَ لأَنَّها موضوعةٌ لأَنْ تكونَ جزءًا من جملةٍ معنيَّةٍ مجتمعةٍ[٧] منهُ ومِنْ مثلِهِ أَو مثليهِ أَو أَمثالِهِ، نحوُ: أَيُّ الرجلينِ جاءَكَ ؟ في سؤالِ مَنْ قالَ: جاءَني أَحدُ الرجلينِ، وأَيُّ الرجالِ عندَكَ ؟ في سؤالِ مَنْ قالَ: أَحَدُ الرجالِ عندي. وأَمَّا مثلُ: أَيُّ الرَّجلِ زيدٌ ؟ فلا يجوزُ، لأَنَّ الرَّجَلَ ليسَ جملةً مجتمعةً من زيدٍ وأَمثالِه[٨]. [[و]] تُضافُ [[أَيٌّ]] [[إِلَيْهِ]] أي: إِلى الواحدِ [[أَيضًا]] معَ إِضافتِهَا إِلى ما فوقَهُ [[في النَّكرَةِ]]، تقولُ: أَيُّ رجلٍ عندَكَ ؟ وأَيُّ رجلينِ ؟ وأَيُّ رجالٍ ؟ وإِنَّما جازَ هذا مَعَ أَنَّ المجرورَ في جميعِهَا ليسَ في الظاهرِ جملةً معيَّنَةً- كما تقدَّمَ التنبيهُ عليهِ- لأَنَّ المرادَ بكلِّ واحدٍ من هذهِ المجروراتِ الجنسُ مستغرقًا مجتمعًا من المسؤولِ عنهُ ومن أَمثالِهِ، فيكونُ في الحقيقةِ جملةً معيَّنَةً

=

٦٧٦ والهمع ١/ ٢٢٥.

(١) صحيح مسلم ٤/ ٢٢٥١، والحديث في شواهد التوضيح ١٧٨، ومغني اللبيب ٤٥١، والمساعد ١/ ٩٧، والهمع ١/ ٢٢٥.

(٢) بلا عزو في شواهد التوضيح ١٧٨، وشرح الألفية للمرادي ١/ ١٦٦، ومغني اللبيب ٤٥١، ٨٤٤، والمساعد ١/ ٩٧، والهمع ١/ ٢٢٥، وشرح الألفية للاشموني ١/ ١٢٦.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٤٥١.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٦، ولباب الإعراب ٣٦٨، والارتشاف ٢/ ٥١٤.

(٥) ينظرالكتاب ٢/ ٣٩٨،والمقتضب ٢/ ٢٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٣١،ومغني اللبيب ١٠٧.

(٦) ينظر لباب الإعراب ٣٦٨.

(٧) في ك، ي: مجتمعة معنية، وهو وجه.

(٨) ينظر لباب الإعراب ٣٦٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٩، ٢٩٠.

منقسمةً إِلى المسؤولِ عنهُ وأَمثالِه، فمعنَى أَيُّ رجلٍ ؟ أَيُّ قسمٍ من أَقسامِ الرِّجالِ إِذا قُسِّمُوا رجلاً رجلاً ؟ ومعنَى أَيُّ رجلينِ ؟ أَيُّ قسمٍ من أَقسامِ هذا الجنسِ إِذا قُسِّمَ رجلينِ رجلينِ ؟ ومعنَى أَيُّ رجالٍ ؟: أَيُّ قسمٍ من أَقسامِ هذا الجنسِ إِذا قُسِّمَ رجالاً رجالاً ؟[1].

[[وأَيِّي مَا وأَيُّكَ]] في قولِ الشَّاعرِ[2]

(**١٣٤/ظ**) فأَيِّي ما وأَيُّكَ كانَ شَرًّا فقِيدَ إِلى المُقَامَةِ لا يَراهَا

[[كـ: أَيِّنَا]][3]، فإِنَّما أُضيفَ في التَّحقيقِ إِلى متعدِّدٍ، لكنْ عدلَ عَنْ (أَيِّنَا) لعدمِ دلالتِهِ على المخاطَبِ[4]، والمقصودُ التَّنصيصُ عليهِ، وتكريرُ (أَيٍّ) لرعايةِ أَمرٍ لفظيٍّ، وهوَ وجوبُ إِعادةِ الخافضِ عندَ العطفِ على الضَّميرِ المخفوضِ[5]، كما في: ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾[6]. ومعنَى البيتِ: أَنَّ مَنْ كانَ منَّا شرًّا مِنْ صاحبِهِ فابْتُلِيَ بالعمَى حتَّى يُقادَ إِلى المُقَامَةِ التي يكونُ فيها النَّاسُ حالةَ كونِهِ لا يَراهَا.

[[وكِلاَ]][7] وهوَ مفردٌ لفظًا، ومثنًّى معنًى، وكذا مؤنَّثُهُ كِلْتَا، **[[ويضافُ إِلى المثنَّى]]** نحوُ: جاءَني كِلاَ الرَّجلينِ، ومنهُ: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا ﴾[8]، وفـي المؤنَّثِ ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾[9]، **[[ولَوْ مَعْنًى]]**[10] لا

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٠.

(٢) العباس بن مرداس، ديوانه ١٤٨، وفيه: فسيق إِلى المقامة. والبيت منسوب إِلَيْهِ في الكتاب ٢/ ٤٠٢ برواية الديوان. ويروى: فسيق إِلى المنية. وينظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٣١، ولباب الإعراب ٣٦٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩١.

(٣) ينظر لباب الإعراب ٣٦٨.

(٤) في ك: الخطاب، وهو وجه.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٠، ٢٩١.

(٦) الكهف ٧٨. وينظر البحر المحيط ٦/ ١٥٢.

(٧) ينظر فيها: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٣٠، ومغني اللبيب ٢٦٨، وأوضح المسالك ٣/ ١٣٧، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/ ٦٢، والهمع ٤/ ٢٨٢، ٢٨٣، وظاهرة التثنية في اللغة العربية ٣٦٤.

(٨) الإسراء ٢٣. وينظر الكشاف ٢/ ٤٤٤، والبحر المحيط ٦/ ٢٦، ومغني اللبيب ٢٦٨.

(٩) الكهف ٣٣. وينظر البحر المحيط ٦/ ١٢٣، ١٢٤، ومغني اللبيب ٢٦٨، ٢٦٩.

(١٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢، ولباب الإعراب ٣٦٨، والارتشاف ٢/ ٥١١.

لفظًا، كقولِه[1]:

إنَّ للخَيْرِ ولِلشرِّ مَدًى وكِلاَ ذلكَ وَجْهٌ وقَبَلْ

فإنَّ ذلكَ حقيقةٌ في الواحدِ، ولكنْ أُشيرَ هنا بها إلى المثنَّى على معنَى: وكِلاَ ما ذُكِرَ، على حدِّهَا في قولِهِ تعالى: ﴿ لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[2] فإنْ قلتَ يدخلُ في قولِه: (ولَوْ معنًى) نحوُ قولِ الشَّاعرِ[3]:

كِلاَ أَخِي وخليلي واجِدِي عَضُدًا في النَّائباتِ وإلمَامِ المُلِمَّاتِ

فإنَّ المتعاطفينِ في معنَى المثنَّى. وقد نَصُّوا على أنَّ مثلَهُ ضرورةٌ نادرةٌ[4]. قلتُ: مرادُهُ بالمثنَّى معنَى ما كانَ كلمةً واحدةً مشتركةً دالَّةً على اثنينِ، إمَّا بالحقيقةِ والاشتراكِ، نحوُ: كِلاَنا، فإنَّ (نَا) مشتركةٌ بينَ الاثنينِ والجماعةِ، أَو بالمجازِ نحوُ: (وكِلاَ ذلكَ) على ما أَسلفناهُ. ويجوزُ مراعاةُ لفظِ كِلاَ وكِلْتَا في الإفرادِ، وهوَ كثيرٌ، ومراعاةُ معناهُمَا في التثنيةِ، وهوَ قليلٌ[5]، وقد اجتمعَا في قولِه[6]:

كِلاَهُمَا حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينَهُمَا قَدْ[7] أَقلَعَا، وكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي

أَقلعَا: كَفَّا عَنِ الجَرْيِ[8] والرَّابي: المنتفخُ[9]. وقد يعرضُ ما يوجبُ رعايةَ اللَّفظِ، نحوُ: كِلاَهُمَا مُحِبٌّ لصاحبِهِ، إذ المعنَى كلُّ واحدٍ منهُمَا[10].

[[ذُو]] الذي بمعنَى الصَّاحبِ لا الموصولِ **[[ويُضافُ إلى ظاهِرٍ]]** اسمِ

---

(١) عبد الله بن الزبعري، شعره ٤١. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢، ٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٠، والارتشاف ٢/ ٥١١.

(٢) البقرة ٦٨. وينظر الكشاف ١/ ٢٧٨، ومغني اللبيب ٢٦٩.

(٣) بلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣١، ومغني اللبيب ٢٦٩، والمساعد ٢/ ٣٤٤، والهمع ٤/ ٢٨٣، والدرر ٢/ ٦١.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٢٦٩.

(٥) الإنصاف ٢/ ٤٤٧، ومغني اللبيب ٢٦٩، وظاهرة التثنية في اللغة العربية ٣٦٥-٣٦٦.

(٦) الفرزدق، ديوانه ١/ ٣٤. والشاهد في نوادر أبي زيد ٤٥٣، والخصائص ٢/ ٤٢١، ٣/ ٣١٤، والمقتصد ١/ ١٠٥، ومغني اللبيب ٢٦٩: وفيه: السير، مكان الجري.

(٧) في الأَصل: وقد، بزيادة الواو، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) المحيط في اللغة ١/ ١٨٧.

(٩) اللسان (ربو).

(١٠) ينظر الارتشاف ٢/ ٥١٢، ومغني اللبيب ٢٧٠.

[[الجنسِ]] [١]. والمرادُ بِهِ ما يقابلُ الصفةَ، فلا يصحُّ أَنْ يقالَ: جاءَني رجلٌ ذو عاقلٍ، لأَنَّ (ذا) موضوعةٌ لأَنْ يُتَوَصَّلَ بها في الوصفِ بما لا يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً، فإذا جازَ كونُ تاليها صفةً، لم يكنْ لدخولِهَا فائدةٌ. قيلَ: وهذِه هيَ الحكمةُ التي اقتضتِ اشتراطَ الظاهرِ، لأَنَّ الضَّميرَ بوصفِهِ لا يدلُّ على حقيقةٍ يُقْصَدُ الوصفُ بها (١٣٥/و) وإِنْ كانَ المرادُ معيَّنًا باعتبارِ مرجعِهِ، لكنَّهُ ليسَ معيَّنًا باعتبارِ لفظِهِ هوَ [[عندَ سيبويه]][٢] أَمَّا غيرُهُ فيجيزُ إِضافتَهُ إِلى المضمرِ[٣]، وفي البسيطِ[٤]: مَنَعَ أكثرُ النحويينَ إِضافةَ (ذي) إِلى مضمرٍ أَوْ عَلَمٍ[٥]. [[ونحوُ: ذوُوهَا]] في قولِ الشَّاعرِ[٦]:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

[[شاذٌّ عندَهُ]][٧] لإضافتِهِ إِلى المضمرِ. وصَبَحْنَا: من الاستعارةِ التهكميَّةِ، أَيِ: جعلنا صَبُوحَهُم- وهو ما يشربونَهُ في أَوَّلِ النَّهارِ سيوفًا مرهفات. وأَبانَ، إِمَّا بالنُّونِ بمعنَى: قطعَ[٨]، أَو بالرَّاءِ بمعنَى: أَهلَكَ[٩]. والأَرومةُ، بفتحِ الهمزةِ: الأَصلُ[١٠].

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٧، والارتشاف ٢/ ٥١٢، والمساعد ٢/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٢) لم ينص سيبويه على ذلك صراحة، وإنَّما لم يستخدم (ذا) بإلا مضافة إلى اسم جنس ظاهر. قال في الكتاب ١/ ٤٣٠، "مررتُ برجل ذي مال، أي صاحب مال" وينظر: ٢/ ٧، ٨، ٣، ٤١٢، ولباب الإعراب ٣٦٨.

(٣) ينظر الارتشاف ٢/ ٥١٢.

(٤) قال السيوطي في البغية ٢/ ٣٧٠: "صاحب البسيط ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة ".

(٥) ينظر المساعد ٢/ ٣٤٥.

(٦) كعب بن زهير، ديوانه ٢١٢، ويروى فيه: أباد ذوي... والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣، ٣/ ٣٦، منسوب إلى كعب، ونسبه في ٣/ ٣٨، إلى الكميت وكعب. والبيت في المقرب ١/ ٢١١، برواية: أبان ذوي، وفي شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٧: صبحن الخزرجية.

(٧) أي سيبويه. قال في الكتاب ٣/ ٤١٢: "... وإنما فوك بمنزلة ذو مال فإذا أفردته وجعلته اسمًا لرجل، ثم أضفته إلى اسم لم تقل: ذوك، لأنه لم يكن له اسم مفرد، ولكن تقول ذواك". وينظر لباب الإعراب ٣٦٨، ٣٦٩.

(٨) العين ٨/ ٣٨٠، واللسان (بين).

(٩) العين ٨/ ٢٨٥، واللسان (بور).

(١٠) العين ٨/ ٢٩٦، واللسان (ارم).

[[ويضافُ الظَّرفُ]] الزَّمانيُّ والمكانيُّ [[إلى الجملتينِ]] الاسميَّةِ والفعليَّةِ، وهذا ليسَ على عمومِهِ عندَهُم، فقد صرَّحُوا بأنَّ (إذا) منَ الظُّروفِ الزمانيَّةِ إنَّما تُضافُ إلى الفعليَّةِ، ولذلكَ جعَلُوا الاسمَ في ﴿ إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ ﴾[1] فاعلاً لمحذوفٍ يفسِّرُهُ المذكورُ لا مبتدأً مخبَرًا عنهُ بمَا بعدَهُ[2]. [[إلاَّ المتمكِّن منَ المكانِ]]، فإنَّهُ لا يُضافُ إلى شيءٍ منَ الجملتينِ. وعبارتُهُ ليستْ بنصٍّ في هذا {المعنَى}. واحترزَ بــ متمكِّنِ المكانِ، منْ (حيثُ)[3]، فإنَّها ظرفُ مكانٍ ليسَ بمتمكِّنٍ، فتلزمُ الإضافةَ إلى الجملةِ اسْميَّةً كانتْ أَو فعليَّةً، لأنَّها لمكانِ النِّسبَةِ، وهيَ كما تكونُ في الفعليَّةِ تكونُ في الاسميَّةِ، وإضافتُهَا إلى الفعليَّةِ أكثرُ، ومِنْ ثَمَّ تَرَجَّحَ النَّصبُ في نحوِ: جلستُ حيثُ زيدًا أراهُ[4].

[[و]] تضافُ [[آيةُ]][5] التي بمعنَى العلامَةِ،[[وذُو]] التي بمعنَى صاحبٍ [[إلى]] الجملةِ [[الفعليَّةِ]]، فالأَوَّلُ كقولِ[6]:

بآيَةِ يُقْدِمُونَ الخيلَ شُعْثاً

والثَّاني كقولِهِم: " اذْهَبْ بذي تَسْلَمُ "[7]، وقد مرَّ الكلامُ عليهما في أَوَّلِ الكتابِ[8]. وسلفَ هناكَ أَنَّ ابنَ جنِّي[9] يرَى أنَّ (آيَةَ) لا تُضافُ إلاَّ إلى المفردِ، وأَنَّ الجملةَ بعدَهَا على تقديرِ (مَا) المصدريَّةِ[10]، كأَنَّهُ رأَى أنَّ الإضافةَ إلى الجملةِ إنَّما ينبغي أَنْ تكونَ في الظروفِ ومَا أَشبهَهَا بوجه، وآية بعيدةٌ منَ الظُّروفِ، وإنَّمَا قدَّرَ (مَا) المصدريَّةَ دونَ أَنِ التي هيَ المعهودَةُ في التَّقديرِ، لأَنَّ الفعلَ بعدَهَا لَمْ يقَعْ منصوبًا في

(١) الانشقاق ١. وينظر البحر المحيط ٨/ ٤٤٦.

(٢) مغني اللبيب ١٢٧.

(٣) ينظر المقتصد١/ ١٣٤-١٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور١/٣٣٤-٣٣٥، ومغني اللبيب ١٧٦، ١٧٧.

(٤) مغني اللبيب ١٧٧.

(٥) ينظر الارتشاف ٢/ ٥٢٥.

(٦) تقدم في ق ١٩ و.

(٧) ينظـــر الكتاب ٣/ ١١٨، ١٥٨،والأُصول ٢/ ١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٦، ٩٤٧.

(٨) ينظر ق ١٩ و.

(٩) ينظر ق ١٩و.

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية٢/ ٩٤٨، والارتشاف٢/ ٥٢٥،ومغني اللبيب٥٤٩،والهمع٤/ ٢٨٨-٢٨٩.

وقت، ولأَنَّهُ لا يختصُّ بالمستقبلِ. والذي رأَى أَنَّها تُضافُ إِلى الجملةِ لحظَ مشابهتَها للظروفِ من حيثُ إِنَّ معنَى الآيةِ العلامةُ، والوقتُ علامةٌ.

[[وقَدْ يُقْحَمُ المضافُ]]، أي يُزاد ويدخلُ بعنفٍ في موضعٍ لا يستحقُّ أَنْ يدخلَ فيهِ، **[[كاسمِ السَّلامِ]]** في قولِ الشَّاعرِ[1]:

إِلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عليكُمَا (١٣٥/ظ) ومَنْ يَبْكِ حَوْلاً كاملاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

إِذِ المعنَى: ثُمَّ السلامُ عليكُمَا، والاسمُ ملغًى، وقدحَ الرضي في دعوَى زيادتِه بأَنَّ المعنَى: ثُمَّ لفظُ السَّلامِ الدَّالُّ عليهِ وكلمتُهُ، فالاسمُ لمعنًى[2] وليسَ بزائدٍ[3]، وفيهِ نظرٌ.

[[وحيُّ خُوَيْلدٍ]][4] في قولِ الشَّاعرِ[5]:

يا قُرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خائِفَهُ على الأَحماقِ

إِذِ المعنَى: أَنَّ خويلدًا قد كنتُ أَخافُ عليهِ أَنْ يحمقَ، أَي يَلِدُ أَحمَقَ. وقدحَ < الرضي >[6] في هذهِ أَيضًا، بأَنَّا لا نُسَلِّمُ زيادةَ الحيِّ، بلْ هوَ بمعنَى الشَّخصِ، فكأَنَّكَ قلتَ: شخصُ خويلدٍ، من إِضافةِ العامِّ إِلى الخاصِّ[7]. **[[ومقامَ الذِّئْبِ]]** في قولِ الشَّاعرِ[8]:

ذَعَرْتُ بِهِ القَطَا ونَفَيْتُ عنهُ مقامَ الذِّئْبِ كالرَّجُلِ اللَّعِينِ

إِذِ المعنَى: ونفيتُ عنهُ الذِّئْبَ، واعترضَ الرضي أَيضًا، بأَنَّا نمنعُ الزيادةَ، بَلْ هوَ من بابِ الكناياتِ، تقولُ: مكانُكَ منِّي بعيدٌ، أَي: أَنتَ منِّي بعيدٌ، لأَنَّ مَنْ بَعُدَ مكانُهُ فَقَدْ

---

(١) لبيد بن ربيعة، ديوانه ٢١٤، والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣، ١٤، والمقرب ١/ ٢١٣ وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٦، والمساعد ٢/ ٣٣٥، والهمع ٤/ ٢٧٧، ٥/ ٣٤٩.

(٢) في ك: فالاسم بمعنى اللفظ، مكان: فالاسم لمعنى، وهو وجه.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٦، ٢٨٧، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤، ١٥.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٦، والارتشاف ٢/ ٥٠٨، ٥٠٩.

(٥) في ل: الاخر. والبيت نسبه أبو زيد في النوادر ٤٥١ إلى جبار بن سلمى بن مالك. وبلا عزو في الخصائص ٣/ ٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣، ١٥ والمقرب ١/ ٢١٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٦، والارتشاف ٢/ ٥٠٨-٥٠٩.

(٦) الزيادة: من ك، ي، يقتضيها السياق.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٦، ٢٧٨.

(٨) الشماخ، ديوانه ٣٢١. والبيت منسوب إِلَيْهِ في الزاهر ٢/ ٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٦، ٢٨٧، والرجل اللعين: هو شيء ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحوش.

بَعُدَ هوَ، وإذا[1] بَعُدَ مقامُ الذئبِ الذي هوَ فيه فَقَدْ بَعُدَ هوَ[2].

[[ولَمْ يَجزْ إضافَةُ المضاف]][3]، لِمَا فيها من حصولِ أمرينِ متنافيين، لأَنَّ إضافتَهُ أَوّلاً تقتضي تمامَهُ بالمضافِ إِلَيْه، وإضافتَهُ ثانيًا تقتضي عدمَ تمامِه بِه.

[[ولا تقديمُ المضاف إِلَيْه ولا ما في حيِّزه عليه]][4]، < أَي >[5] على المضاف، لأَنَّهُ مُنَزَّلٌ منزلةَ الجزءِ من الكلمةِ، فيلزمُ بقاؤُهُ في مركزِه كسائرِ الأَجزاءِ، [[ونحوُ: أَنَا زيدًا غيرُ ضارب]][6]، ممَّا تقدَّمَ فيه معمولُ المضافِ إِلَيْه، كَمَا في قولِه تعالى: ﴿ وَهُوَ في الخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[7]. وقالَ الشَّاعرُ[8]:

فتًى هُوَ حقًّا غيرُ ملغٍ تولّهُ ولا تَتَّخِذْ يومًا سِواهُ خليلا

محمولٌ [[على جَعلِ الغيرِ كــ لاَ]]، أَي: مثلُ {كلمةِ} (لاَ) لأَنَّ في كلٍّ مِنْهُمَا معنَى النَّفي، فكأَنَّهُ قيلَ: أَنَا زيداً لاَ أضربُ، وتقديمُ مثلِ هذا على حرفِ النَّفي جائزٌ، فجازَ في الآخَرِ لمشابهتِهِ معنًى. [[حتَّى يزادَ (لا) المؤكِّدَةُ]] للنَّفي [[في عطفه]]، أَي: في المعطوفِ على ما يدخلُ (غيرٌ) عليه، نحوُ: ﴿ غَيْرُ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾[9]. فإنْ قلتَ: قد استعملَ المؤلِّفُ لفظَ (الغيرِ) محلًّى بالأَلفِ واللاَّمِ، وقد مَرَّ إنكارُهُ عليه هناكَ[10]، فَهَلاَّ أَنكرتَهُ هُنَا ؟ قلتُ: إِنَّما مَرَّ إنكارُ إدخالِ اللاَّمِ على (غيرِ) الملازمَةِ للإضافةِ معنًى، وهذا ليسَ بمرادٍ هنا، وإِنَّما المرادُ لفظُ الكلمةِ، فَلاَ بَأْسَ بتحليتِه باللاَّمِ عندَ قَصْدِ تعريفِه.

[[ولاَ]] جازَ [[الفصلُ بينَهُمَا]][11]، أَي: بينَ المضافِ والمضافِ إِلَيْهِ [[إلاَّ

---

(١) في الأَصل: فإذا، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٧. (٣) لباب الإعراب ٣٧٥.

(٤) (عليه) ساقطة من ك،ي، ل. وينظر في المسألة لباب الإعراب ٣٧٥، ومغني اللبيب ٥/ ٨٨٥.

(٥) الزيادة من ك.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٩٩٥-٩٩٦، ومغني اللبيب ٨٨٥.

(٧) الزخرف ١٨. وينظر البحر المحيط ٨/ ٨، والهمع ٤/ ٢٧٨، والدرر ٢/ ٥٩.

(٨) بلاعزو في مغني اللبيب ٨٨٥، والهمع ٤/ ٢٧٨، والدرر٢/ ٥٩. ويروى: غير ملغ فريضة....

(٩) الفاتحة ٧. وينظر الكشاف ١/ ٧٢-٧٣، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٥٥.

(١٠) ينظر ق ١٣١ ظ.

(١١) ينظر في المسألة الإنصاف م (٦٠) ٢/ ٤٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩، وشرح الكافية ١/ ٢٩٣، والهمع ٤/ ٢٩٤.

بالظَّرفِ]] والجارِّ (١٣٦/و) والمجرورِ [[ضرورةً]][١]، لكنْ فَصَّلَ ابنُ مالك في متنِ التَّسهيلِ بينَ أَنْ يتعلَّقَ ذلكَ بالمضافِ فيكونُ الفصلُ قويًّا[٢]، واختارَ في شرحِهِ جوازَ ذلكَ في الاختيارِ[٣]، فالفصلُ بالظَّرفِ كقولِهِ[٤]:

لَمَّا رأَتْ ساتِيدَا إسْتَعْبَرَتْ ... لِلَّهِ دَرُّ - اليومَ - مَنْ لامَهَا

ساتِيدَا: بسينٍ مهملة فأَلِف فمثنَّاة فوقيَّة مكسورة فمثنَّاة تحتيَّة مفتوحة ودال مهملَة وأَلف. قالَ في القاموس[٥]: اسمُ جبلٍ، أَصلُهُ: ساتيدَمَا فحذَفَ[٦] الشَّاعِرُ ميمَهُ في[٧] قولِهِ[٨]:

فَدَيرُ سُوَى فساتِيدَا فبُصْرَى ... فَحُلْوانُ المخافَةِ فالجبالُ

والفصلُ بالجارِّ والمجرورِ كقولِهِ[٩]:

لأَنتَ معتادُ - في الهَيْجَا - مصابَرَةٍ ... يَصْلَى بِهَا كلُّ مَنْ عاداكَ نِيرَانَا

وبينَ أَنْ لا يتعلَّقَ بالمضافِ فيكونُ الفصلُ ضعيفًا، كقولِهِ[١٠]:

كَمَا خُطَّ الكتابُ بكَفِّ - يومًا - ... يهوديٍّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ[١١]

[[وبينَ ذِرَاعَيْ وجبهةِ الأَسَدِ]] مِنْ قولِ الشَّاعِرِ[١٢]:

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٧٦، ١٨٠، ٢/ ٢٨٠ والارتشاف ٢/ ٥٣٣.

(٢) التسهيل ١٦٠، وينظر المساعد ٢/ ٣٦٧. (٣) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ١٨١.

(٤) عمرو بن قميئة، ديوانه ٧٣، وفيه: ساتيد ما استعبرت... والشاهد في الكتاب ١/ ١٧٨، ١٩٤، والإنصاف ٢/ ٤٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦و ٣/ ١٩، ٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٥، ورواية هذه المضان كرواية الديوان.

(٥) القاموس: (ستد). وينظر معجم البلدان ٣/ ١٦٨، ١٦٩.

(٦) في ل: حذف. (٧) في ل: كما في، بزيادة كما.

(٨) يزيد بن مفرغ الحميري، شعره ١٢٢، والقاموس (ستد). والبيت في معجم البلدان ٣/ ١٦٩.

(٩) بلا عزو في الارتشاف ٢/ ٥٣٣، والمساعد ٢/ ٤٣٣، وشرح الشواهد للعيني ٣/ ٤٨٥، (بهامش الخزانة).

(١٠) أبو حية النميري، شعره ١٦٣. والشاهد في الكتاب ١/ ١٧٩، والإنصاف ٢/ ٤٣٣، والمساعد ٢/ ٣٦٧، والهمع ٤/ ٢٩٥.

(١١) في الأصل، ك، ي: يزيد، وهو تحريف، وما أثبتناه من ل.

(١٢) الفرزدق، ديوانه ١/ ٢١٥، وفيه: بين ذراعي جبهة الأسد. والشاهد في الكتاب ١/ ١٨٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٢، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩، ٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٨، ويروى: اكفكفه، وأرقت =

يا مَنْ رَأَى عارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

محمولٌ [[على حذف المضاف إِلَيْه منَ الأَوَّلِ]][١]، والأَصلُ: بينَ ذراعَيْ الأسدِ وجبهةِ الأَسدِ[٢]، فَحُذِفَ الأَسدُ المضافُ إِلَيْهِ لفظُ (ذراعَيْ) والمنادَى محذوفٌ، ومَنْ استفهاميَّةٌ، أَي: يا قومُ مَنْ رَأَى[٣]. والعارِضُ: السَّحابُ المعترِضُ في الأُفقِ[٤]. وأُسَرُّ: مضارعٌ مبنيٌّ للمفعولِ، أَي: أُجْعَلُ مسرورًا بِهِ، وذِراعَا الأَسدِ: كوكبانِ نيِّرَانِ مِنْ منازِلِ القمرِ[٥]. وجبهةُ الأَسدِ: مِنْ منازِلِهِ أَيضًا، وهيَ أربعةُ أَنجُمٍ[٦] وهذا الذي ذَكَرَهُ المؤلِّفُ هوَ مذهبُ المبرِّدِ[٧]، وكأَنَّهُ اختارَهُ تفاديًا مِنَ الفصلِ بينَ المتضايفينِ بالمعطوفِ، ومذهبُ غيرِهِ[٨] أَنَّ المحذوفَ هوَ المضافُ إِلَيْهِ الثَّاني، لأَنَّهُ إذا دارَ الأَمرُ بينَ كونِ المحذوفِ أَوَّلاً وكونِه ثانيًا، فكونُهُ ثانيًا أَوْلَى[٩]، وتبتني[١٠] عليهِ مسائلُ كثيرةٌ. وإِنَّمَا اغْتُفِرَ هذا[١١] الفصلُ على هذا المذهبِ بما ذُكِرَ، ليبقَى المضافُ إِلَيْهِ المذكورُ عوضًا في اللَّفظِ مِمَّا ذَهَبَ، ولا ضيرَ إِذَنْ في ارتكابِهِ لهذا الغرضِ.

[[و ﴿ قَتْلُ أَولادَهُمْ شُركائِهِمْ ﴾]][١٢]، بنصبِ الأَولادِ، مفعولاً بِهِ بغيرِ الظَّرفِ

=

له، مكان: اسر به.

(١) ينظر لباب الإعراب ٣٧٦.

(٢) (الاسد) ساقطة من ك. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢١.

(٣) (شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢١.

(٤) اللسان (عرض). (٥) اللسان (ذرع).

(٦) اللسان (جبه).

(٧) قال في المقتضب ٤/ ٢٢٨: "فحذف الأَوَّل لبيان ذلك في الثاني". وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٢، ٢٩٣.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢١، ولباب الإعراب ٣٧٦.

(٩) (ثانيا، فكونه ثانيا اولى) ساقطة من ك. وفي ي: أولا، وهو تحريف.

(١٠) في ل: ويبتني.

(١١) (هذا) ساقطة من ل.

(١٢) الأنعام، ١٣٧، وضبطت الآية في المصحف بقراءة حفص: ﴿وكذلكَ زَيَّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلَ أولادِهِم شركاؤُهم لِيُردوهم وَلِيَلْبِسُوا عَلَيهم دينَهُم ولو شاءَ اللهُ ما فعلُوهُ فذَرْهُم وما يفتَرونَ﴾. وقرأ القراء –ما عدا ابن عامر– بفتح الياء من "زَيَّنَ" مبنيًّا للفاعل، ونصب (قتلَ) بهِ و(أولادِهِم) بالخفض على الإضافةِ و(شركاؤُهُم) بالرفعِ على الفاعلية ب (زين). وقرأَ ابنُ عامر (زُيِّنَ) بضم الزاي، وكسر الياءِ بالبناء للمجهول. و(قتلُ) بالرفع على النيابة عن الفاعل.

=

بينَ المضافِ الذي هو (القَتْلُ) والمضاف إِلَيْه وهو (الشركاءُ) [[شاذٌّ]]، لوقوعِ الفصلِ بغيرِ الظَّرفِ في السَّعَةِ. وإِنَّمَا جَرَّأَ المؤلِّفَ على ذلكَ تشنيعُ الزَّمخشري[1]، على هذهِ القراءةِ بِمَا كانَ الواجبُ صونَ اللِّسانِ منهُ. وقولُ الرَّضي: " وقراءةُ ابنِ عامر(**١٣٦/ظ**) ليستْ بذلكَ، معَ نصٍّ كثيرٍ مِنَ النُّحاةِ على أَنَّ مثلَ هذا الفصلِ خاصٌّ بالشعرِ "[2]. والصَّوابُ خلافُ ذلكَ كلِّه، فالقراءةُ ثابتةٌ بطريقِ التواترِ[3] لا مطعنَ[4] فيها لِمَنْ لَهُ[5] مسكةٌ مِنَ الدِّينِ. قالَ ابنُ مالك في التَّسهيلِ: " وإِنْ كانَ المضافُ مصدرًا جازَ أَنْ يُضافَ، نظمًا ونثرًا، إِلى فاعلِهِ مفصولاً بمفعولِهِ "[6]. هذا نصُّهُ. فَمِمَّا وردَ من النَّظمِ قولُ الشَّاعرِ[7]:

=

و(أولادَهم)بالنصب على أنه مفعول به للمصدر. و(شركائِهم) بالخفض على إضافة المصدر إِلَيْه. الكشف ١/ ٤٥٣، والتيسير ١٠٧، والاتحاف ٢١٧، ثم ينظر الإنصاف مسألة (٦٠) ٢/ ٤٣١، ٤٣٥-٤٣٦، والبحر المحيط ٤/ ٢٢٩.

(١) قال الزمخشري في الكشاف ٢/ ٥٤: "وأمَّا قراءة ابن عامر "قتلُ أولادَهم شركائِهم" برفع القتل ونصب الأَولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجًا مردودا كما سمج ورد: زج القلوص ابي مزادة فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله - يعني ابن عامر- على ذلك أَن رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوباً بالياء. ولو قرئ بجر الأَولاد والشركاء، لكان الأَولاد شركاءَهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة على هذا الارتكاب".

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٣.

(٣) قال في اتحاف فضلاء البشر ٢١٧: "وهي قراءة متواترة صحيحة، وقارئها ابن عامر أعلى القراء السبعة سندا وأقومهم".

(٤) في ك: مطعن، وهو تحريف.

(٥) في ك، ي، ل: فيه.

(٦) التسهيل ١٦١، وينظر المساعد ٢/ ٣٧٢.

(٧) لبعض المولدين في معاني القرآن للفراء ٢/ ٨١، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٥. وبلا عزو في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨، ويروى فيه في الموضعين: فزججتها متمكنا. وينظر الخصائص ٢/ ٤٠٦، والإنصاف ٢/ ٤٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٥. وزججتها يعني الناقة رماها بشيء في طرفه زج كالحربة. والمزجة، بكسر الميم ما يزج به من رمح ونحوه. والقلوص: الناقة الفتية. وأبو مزادة: كنية رجل.

فَـــــزَجَجْتُهَا بِمِــــــزَجَّةٍ   زَجَّ القَلُــوصَ أَبِــي مَــزَادَهْ

وقولُ الآخَرِ:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ   نَفْي الدَّرَاهِمَ[1] تنقادِ الصَّيَارِيفِ

فيمَنْ رَوَاهُ بنصبِ (الدَّراهِمَ) وجرِّ (تنقادِ). وقولُ الآخَرِ[2].

فإنْ يَكُنِ النِّكاحُ أَحَلَّ شيءٍ[3]   فإنَّ نِكاحَهَا مَطَرٍ حرامُ

فيمَنْ رواهُ بجرِّ (مطرٍ)[4]. ولا يخفَى أَنَّهُ لا ضرورةَ في شيءٍ من ذلكَ[5].

ومِمَّا وردَ في غيرِ النَّظمِ هذِهِ القراءةُ المتواترةُ، وهيَ قراءةُ ابنِ عامر[6]- رضيَ اللهُ عنهُ-.

قالَ ابنُ مالكٍ: " وتوجيهُ هذِهِ القراءةِ في قياسِ النَّحوِ[7] قويٌّ من وجوهٍ، ومنها: كونُ الفاصلِ فضلةً، فإنَّهُ بذلكَ صالحٌ لعدمِ الاعتدادِ بِهِ. ومنها: كونُهُ غيرَ أجنبيٍّ لتعلُّقِهِ بالمضافِ. ومنها: كونُهُ مقدَّرَ التَّأخيرِ من أَجلِ أَنَّ المضافَ إِلَيْهِ مقدَّرُ التَّقديمِ بمقتضى الفاعليَّةِ المعنويَّةِ". فَلَوْ لَمْ تَستَعْمِلِ العربُ الفصلَ المشارَ إِلَيْهِ لاقتضى القياسُ استعمالَهُ، لأَنَّهم قد فصلُوا بالأَجنبيِّ كثيرًا، فاستحقَّ غيرُ الأَجنبي أَنْ يكونَ لَهُ مزيةٌ، فيحكمُ بجوازِهِ مطلقًا[8].

[[وقد يُحذَفُ المضافُ في الأَمنِ]][9] مِنَ اللَّبسِ، نحوُ: ﴿ وإِلى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾[10]. فَمِنَ المعلومِ أَنَّهُ لَمْ يُرْسَلْ إِلى نفسِ تلكَ البقعَةِ، وإِنَّما أُرسِلَ إِلى أَهْلِهَا بدليلِ

---

(١) في ل، ي: الدراهيم.

(٢) الأحــوص، شعره ١٧٣. والشاهد في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٦، وفيه: لئن كان النكاح... وينظر مغني اللبيب ٨٨١، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٢.

(٣) في الأَصل، ل: انثى، وما أَثبتناه من ك، ي، وهو موافق لمصادر التخريج.

(٤) الــضمير في (نكاحهــا) منصوب على المفعولية من إضافة المصدر إِلى مفعوله، وهو فاصل بين المصدر والمضاف إِلَيْه (مطر). ينظر مغني اللبيب ٨٨١.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٧.

(٦) يريد قراءته في قوله تعالى: "وزُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم". الأنعام ١٣٧.

(٧) في الأَصــل: النحوي، وهو تحريف، وفي شرح التسهيل لابن مالك ق ١٨٢: التجويز، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ق ١٨٢. وينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٢-٩٨٣ (الحاشية).

(٩) ينظر التسهيل ١٥٩-١٦٠، ولباب الإعراب ٣٧٧، ومغني اللبيب ٨١١، والمساعد ٢/ ٣٦٣.

(١٠) الأعراف ٨٥، وهود ٨٤، والعنكبوت ٣٦، وينظر البحر المحيط ٤/ ٣٣٦.

(أَخَاهُم). أَمَّا حيثُ يحصلُ اللَّبسُ فيمتنعُ الحذفُ، فلاَ يجوزُ في نحوِ: غُلامِ هندٍ، حذفُ الغلامِ، لحصولِ الإلباسِ.

[[فَيُعْطَى المضافُ إِلَيْه حقَّهُ]]، أَي: حقَّ المضافِ [[في الإعرابِ]]، نحوُ: ﴿ وجاءَ رَبُّكَ﴾[1] أَي: أَمرُ رَبِّكَ، ونحوُ: ﴿ واسْأَلِ القَرْيَةَ ﴾[2]، أَي: أَهلَ القريةِ[3]، [[وغيرِه]] من تذكيرٍ كقولِه[4]:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَريصَ عَلَيْهِم بَرَدَى يُصفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

أَي: ماء بَرَدَى، وهو نهرٌ، فقالَ: (يُصفَّقُ) بالتَّذكيرِ. والبريصُ بالموحَّدَة: وادٍ[5]، وقالَ[6] في القاموس: والصَّوابُ بالمثنَّاةِ التحتيَّةِ[7]. وتأنيثٍ، كقولِكَ: قَطَعْتُ السَّارِقَ فاندمَلَتْ،أَي: قطعتُ يدَهُ. ومعاملة (١٣٧/و) العاقلِ كقولِهِ تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قائِلُونَ ﴾[8] < فقالَ: " هُمْ " >[9]. كذا في الرَّضي[10]. [[مَرَّةً]] بالنَّصبِ على أَنَّهُ متعلِّقٌ بـ (يُحذَفُ)، والمرَّةُ في الأَصلِ: مصدرُ مَرَّ يَمُرُّ، ثُمَّ استُعمِلَتْ ظرفًا اتِّساعًا، أَي:وقد يُحذَفُ المضافُ وقتًا واحدًا كما

---

(١) الفجر ٢٢. وينظر البحر المحيط ٨/ ٤٧١، ومغني اللبيب ٧٨٧، ٨١١.

(٢) يوسف ٨٤. وينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٤٩.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٢١٢، ٣/ ٢٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٥ وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩١، ومغني اللبيب ٨١٢، وتحفة الطالبين ٢٣٧.

(٤) حسان بن ثابت، ديوانه ١/ ٧٤. والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٨، والهمع ٤/ ٢٩١.

(٥) في معجم البلدان ١/ ٤٠٧: البريص، بالصاد المهملة: اسم نهر دمشق، ثم أنشد بيت حسان.

(٦) في الأَصل، ي، ل: هكذا قال، بزيادة هكذا، وما أَثبتناه من ك.

(٧) قال في القاموس في مادة (برض): "والبريض واد. أو الصواب اليريض بالمثناة التحتية". ولم يذكره في مادة (برص) والذي ذكره فيها: البريص: نبت يشبه السعد بدمشق.والذي بالمثناة التحتية(اليريض) بالضاد وليس بالصاد، هكذا ضبطه في معجم البلدان ٥/ ٤٣٥. قال: يريض، بفتح اوله وكسر ثانيه وياء ساكنة وضاد معجمة: موضع الشام.

(٨) الأعراف ٤. وينظر البحر المحيط ٤/ ٢٦٨.

(٩) الزيادة من ي، ل.

(١٠) شرح الكافية للرضي١/٢٩٢، وينظر شرح المفصل لابن يعيش٣/٢٥،٢٦، ومغني اللبيب٨١٢، ٩٠٤.

أَسلفناهُ[١]. [[فصاعدًا]]، يشملُ[٢] حذفَهُ مرَّتينِ، نحوُ: ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾[٣]، أَي: مِنْ أَثَرِ حافرِ فَرَسِ الرَّسولِ[٤]. وأَكثرَ[٥]، نحوُ: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾[٦]، أَي: فكـــانَ مقدارُ مسافَةِ قربِهِ مثلَ قـــابٍ، فَحُذِفَ ثلاثةٌ مِنْ اسمِ كانَ، وواحدٌ مِنْ خَبَرِهَا، كذا قَدَّرَهُ الزَّمخشري[٧]. [[أَو يبقى على حالِه]] مِنَ الجَرِّ [[بِقِلَّةٍ]]، كقولِهِ[٨]:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

بكسرِ تاءِ طلحة، أَي: أعظُمَ طلحةِ الطلحاتِ. ومنهُ القراءَةُ[٩] الشاذَّةُ: ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ ﴾[١٠] بالجرِّ[١١]. قالَ الزَّمخشري، ومعناهُ: واللهُ يريدُ عرضَ الآخِرَةِ، على التَّقابلِ[١٢]. يعني يقابلُهَا. وخَرَّجَ عليهِ ابنُ مالكٍ ما وَقَعَ في البخاري في حديثِ التَّيممِ: " يكفيكَ الوَجهَ والكَفَّينِ "[١٣] فيمَنْ رواهُ بجرِّ الوجْهِ، أَي: يكفيكَ مسحَ الوَجْهِ والكَفَّينِ[١٤]. ويطَّرِدُ ذلكَ إِذا كانَ المحذوفُ معطوفًا على مضافٍ بمعناهُ، كقولِهِم:

---

(١) ينظر ق ١٣٦ ظ.

(٢) في الأَصل: يشتمل، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(٣) طه ٩٦. وينظر البحر المحيط ٦/ ٢٧٣-٢٧٤.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣١، ومغني اللبيب ٨١٤، والهمع ٤/ ٢٩٠.

(٥) اكثر، معطوف على مرة.

(٦) النجم ٩. وينظر معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٧٠-٧١.

(٧) الكشاف ٤/ ٢٨-٢٩، وينظر مغني اللبيب ٨١٥.

(٨) عبـيد الله بـــن قـــيس الرقيات، ديوانه ٢٠، وفيه: نضر الله. والبيت بلا عزو في دقائق التصريف ١٢٧، والارتشاف ٢/ ٥٣٢، والمساعد ٢/ ٣٦٧ برواية جر طلحة.

(٩) في الأَصل: قراءة، باسقا طال التعريف، وما أَثبتناه من سائر النسخ.

(١٠) الأنفـــال ٦٧. وضـــبطت الآيـــة في المصحف بقراءة حفص "تريدون عَرَضَ الدنيا واللهُ يريدُ الآخرةَ". وقد أجمع القراء السبعة على نصب الآخرة مفعولاً به للفعل يريد، وهو القياس.

(١١) وهي قراءة ابن جماز، ينظر المحتسب ١/ ٢٨١، والتبيان في اعراب القرآن ٢/ ٦٣٢، والارتشاف ٢/ ٥٣٣، ومغني اللبيب ٦٠٠، والمساعد ٢/ ٣٦٧.

(١٢) الكشاف ٢/ ١٦٨، وينظر مغني اللبيب ١١٩، والمساعد ٢/٣٦٧.

(١٣) البخاري بشرح الكرماني ٣/ ٢٢٠ وضبط لفظ (الوجه) بالفتح والضم والكسر.

(١٤) شواهد التوضيح ٣٥٥.

فَمَا مِثْلُ عبدِ اللهِ ولا أَخيهِ يقولانِ ذلكَ، اي: ولا مِثْلُ أَخيه، بدليلِ يقولانِ[١]، وكقولِهِ[٢]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءًا ونارٍ تُوَقَّدُ باللَّيلِ نارًا

أَي: وكلَّ نارٍ، لِئلاَّ يلزمَ العطف على معمولَي عاملينِ[٣].

[[والمضافُ إِلَيْهِ يعوَّضُ]][٤] بعدَ حَذْفِهِ، نحوُ: يومئذٍ، وحينئذٍ، ونحوُ: ﴿ وكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمثالَ ﴾[٥]، ﴿ وَرَفَعْنا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجاتٍ ﴾[٦]. **[[ولا يُعَوَّضُ]]**، نحوُ: ﴿ للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾[٧] في القراءةِ المشهورةِ بالضَّمِّ[٨]. **[[ويُنوَى]]** تارةً معناهُ دونَ لفظِهِ، كما في هذهِ القراءَةِ، وتارةً يُنْوَى لفظُهُ فيبقَى الإِعرابُ، ويُتْرَكُ التَّنوينُ، نحوُ: ﴿ للهِ الأَمرُ مِن قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ ﴾[٩] بالجرِّ مِنْ غيرِ تنوينٍ[١٠]، أَي: مِنْ قَبْلِ الغلبِ ومِنْ بعدِهِ.

[[ولا يُنْوَى]] كَمَا في قولِ الشَّاعرِ[١١]:

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ١٦٨.

(٢) أبو دؤاد الإيادي، ديوانه ٣٥٣. وينسب إلى عدي بن زيد العبادي في ذيل ديوانه ٩٩. والبيت لأبي دؤاد في الكتاب ١/ ٦٦. وينظر الأُصول ٢/ ٧٠، ٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٩، ومغني اللبيب ٣٨٢، والمساعد ٢/ ٣٦٦، ٤٧١.

(٣) أوضح المسالك ١٧٠.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٨-٢٩، ومغني اللبيب ٤٤٦-٤٤٧، والمساعد ١/ ٣٥١.

(٥) الفرقان ٣٩.

(٦) الزخرف ٣٢.

(٧) الروم ٤.

(٨) وهي قراءة القراء السبعة وبها قرأ جمهور القراء. ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/١٧٦، والارتشاف٢/ ٥١٤.

(٩) وهي قراءة الجحدري وعون العقيلي. البحر المحيط ٧/ ١٦٢. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٧-٨٨، ومغني اللبيب ٢٠٩ وأوضح المسالك ٣/ ١٥٦، والهمع ٣/ ١٩٢.

(١٠) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٧٦: "القراءة الضمُّ، وعليه أهل العربية، والقراء كلهم مجمعون عليه. أما النحويون فيجيزون "مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ" بالتنوين، وبعضهم يجيز" مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ" بغير تنوين وهذا خطأٌ، لأَنَّ قَبْلُ وبَعْدُ ههنا أصلهما الخفض ولكن بنيتا على الضَّمِّ لأَنَّهما غايتان...".

(١١) النابغة الذبياني، ديوانه ٢٤٥ برواية:

وساغَ لي الشرابُ وكنتُ قِدْماً أكادُ أَغصُّ بالماءِ الحميمِ

ولا شاهد فيه حينئذ على هذه الرواية على مجيء (قبل) مقطوعة عن الإضافة. ونسب العيني هذا البيت في شرح الشواهد ٣/ ٤٣٥، (بهامش الخزانة) إلى عبد الله بن يعرب. ونسبه البغدادي في =

فساغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً أَكادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُرَاتِ

وقالَ الآخَرُ[1]:

ونَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرَا

[[ويَجبُ حَذْفُ التَّنوينِ وعوضِهِ مِنَ المضافِ]] وهوَ نونُ التَّثنيةِ والجمعِ على حَدِّهَا ومَا حُمِلَ على ذلكَ[2]، (**١٣٧ /ظ**) نحوُ: جاءَني غلامُ زيدٍ وجاريتاهُ ومحبُّوهُ في سِنِيِّ الجَدبِ، وكلٌّ[3] يُنْشِدُ[4]:

..... فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[5]

وإنَّمَا حُذِفَ ذلكَ لأَنَّ التَّنوينَ أَوِ النُّونَ علامةٌ لتمامِ ما هيَ فيه، فَلَمَّا أَرادُوا مزجَ الكلمتينِ مزجًا يحصلُ بِهِ التَّعريفُ أَوِ التَّخصيصُ أَوِ التَّخفيفُ، حذَفُوا مِنَ الأُولى دليلَ تمامِهَا. وبعضُهُم يقولُ: إذا لم يكُنْ في الاسمِ تنوينٌ، يقدَّرُ وجودُهُ ثُمَّ حذفُهُ[6] لأَجلِ الإضافةِ، نحوُ: كَمْ رجلٍ، وهُنَّ حَواجُّ بيتِ اللهِ[7]. قلتُ: وهذا عجيبٌ[8]، فإنَّهُ لا يمكنُ في مثلِ هذا تقديرُ[9] شيءٍ مِنَ التَّنويناتِ، أَمَّا تنوينُ[10] العوضِ والمقابلةِ، فواضحٌ، وأَمَّا

=

خزانة الأدب ١/ ٤٢٦، ٤٢٩، ٦/ ٥٠٥، ٥١٠، إلى يزيد بن الصعق، وبلا عزو في معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣١،ويروى في هذه المظان: بالماءِ الحميمِ، والمقتصد١/ ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ٨٨.

(١) بلا عزو في المحكم (خفي) ٥/ ١٦٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٥ وأوضح المسالك ٣/ ١٥٨، وشرح شذور الذهب ١٠٥، والهمع ٣/ ١٩٢، ١٩٣. ويروى: أُسد شنؤة. وخفية: مأسدة، وهو موضع. ينظر معجم البلدان ٢/ ٣٨٠.

(٢) ينظر لباب الإعراب٣٨٠، ومغني اللبيب٨٤٢-٨٤٤،وأوضح المسالك٣/٨٣-٨٤،والمساعد ٢/ ٣٣٠.

(٣) في ي: وكلا، وهو خطأ.

(٤) ينظر ظاهرة التثنية ٣٨٥.

(٥) بيت من الرجز وتمامه: ظرفُ عجوزٍ. وقبله: كأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدلْدُلِ

وهذا الرجز مختلف في نسبته، وقد أورده سيبويه في موضعين ٣/ ٦٢٤،٥٦٩، لم ينسبه في الموضع الأَوَّل وقال في الموضع الثاني إنه لبعض السعديين. ولخطام المجاشعي أو سلمى، أو جندل بن المثنى أو شماء الهذلية أو دكين في خزانة الأدب ٧/ ٤٠٣-٥٣١، وبلا عزو في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣٦١، ودقائق التصريف ٣٢٤، والمقتصد ٢/ ٧٣٠.

(٦) في ك، ي: يحذف.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٣.

(٨) في ك، ي: عجب، وهو وجه.

(٩) في ك: القدر، وهو تحريف.

(١٠) في ك: بالتنوين، وهو تحريف.

تنوينُ التَّنكيرِ فلاختصاصِهِ[١] ببعضِ المبنيَّاتِ فرقًا بينَ معرفَتِهَا ونكرَتِهَا، ولا يتحقَّقُ هنا، وأَمَّا تنوينُ التمكُّنِ، فلأَنَّهُ علامةٌ على كونِ الاسمِ لَمْ يُشْبِهِ الحرفَ فَيُبْنَى، ولا الفعلَ فيمتنعُ من الصَّرفِ. فكيفَ يُتصَوَّرُ تقديرُ هذا فيما ينافيهِ مِنَ المبنيِّ المشابِهِ للحرفِ، وغيرِ المنصرفِ المشابِهِ للفعلِ ؟ والصَّوابُ ما قالَهُ الرَّضي[٢]: " إِنَّهُ يُقدَّرُ، أَنَّهُ لو كانَ فيه تنوينٌ، يحذفُ لأَجلِ الإِضافةِ "[٣]. وهذا لا يَرِدُ[٤] عليهِ ما وَرَدَ على تلكَ العبارةِ[٥].

[[و]] يَجِبُ **[[كَسْرُ آخرِهِ]]**، أَي: آخرِ المضافِ **[[أَيضًا]]** حالَ كونِ الآخرِ**[[صحيحًا]]** أيْ ليسَ بحرفِ علَّةٍ قبلَهُ ساكنٍ كآخرِ زيدٍ وعمرٍو وأَسدٍ، أَوْ حالةَ كونِ المضافِ صحيحًا، وهوَ عندَ النَّحويينَ ما حَرْفُ إعرابِهِ حرفٌ صحيحٌ. **[[أَو شِبْهُهُ]]**[٦]، وهوَ الواوُ والياءُ السَّاكنُ ماقبلَهَا، هذا إِنْ جعلْنَا الحالَ مِنَ الآخرِ، وإِنْ جعلنَاهَا مِنَ المضافِ فالمرادُ بـــ (شبهِهِ) الاسمُ الذي آخرُهُ واوٌ أَو ياءٌ ساكنٌ ما قبلَهُمَا، فيجبُ كسرُ آخرِ المضافِ مِنْ نحوِ: غلامِي وظَبيِي ودَلوِي[٧].

[[وثُبُوتُ آخرِهِ أَلفًا في غيرِ]] لغةِ **[[هُذَيلٍ]]** فتقولُ: عَصَايَ ورحَايَ، بإِثباتِ الأَلفِ، لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ تحريكُهَا بكسرٍ ولاَ غيرِهِ، فوجبَ أَنْ يبقَى أَلِفًا، وأَمَّا في لغةِ هُذيلٍ فَتُقْلَبُ ياءً وتدغَمُ[٨]، كقولِ شاعرِهِم[٩]:

---

(١) في ك: فلاختصاص، وهو تحريف.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٣.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٧٣.

(٤) في ك: لا يراد، وهو تحريف.

(٥) في ي: العبارات.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٣، والهمع ٤/ ٢٩٧.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٨) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٥٤، والمحتسب ١/ ٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٣، والتسهيل ١٦٢، ولباب الإعراب ٣٨٠، ومنهج السالك ٣٠٩.

(٩) أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/ ٢، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٧. والبيت منسوب إِلَيْهِ في الزاهر ١/ ٣٩٠ برواية: تركوا هَوَيَّ، وسر الصناعة ٢/ ٧٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٣، وبلا عزو في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٤.

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعنقُوا: أَسرعُوا[١]. وتُخُرِّمُوا، بالبناءِ للمفعولِ: أُخِذُوا واقتُطِعُوا[٢]. فإنْ قلتَ: يَرِدُ نحوُ: لَدَيَّ، فإنَّ أَلِفَهُ لا تثبتُ بل يجبُ قلبُهَا ياءً عندَ جميعِ العربِ[٣]؟ قلتُ: لا اختصاصَ[٤] لذلكَ[٥] بياءِ المتكلِّمِ، بَلْ هوَ عامٌّ في كلِّ ضميرٍ، (١٣٨/و) نحوُ: لَدَيْنَا[٦] ولَدَيْكَ ولَدَيْه. [[كأَلفِ التَّثنيَةِ]] فإنَّهُ يجبُ ثبوتُهَا. وافَقَ هذيلٌ غيرَهُ على ذلكَ [[وفاقًا]]، وإنَّمَا[٧] فَرَّقَ هذيلٌ بينَ أَلفِ التَّثنيةِ وغيرِهَا لأَنَّ الأَلفَ في نحوِ: رَحَى وعَصَا، وَقَعَ في محلِّ المتحرِّكِ لِمَا عُلِمَ مِنْ وجوبِ كَسْرِ ما قبلَ ياءِ[٨] الإضافةِ[٩]، ولا يمكنُ تحريكُهُ، فَرَجَعَ إِلى أَصلِه، فصارَ رَحَيِيْ وعَصَوِيْ[١٠] فاستُثْقِلَتِ الحركةُ على الياءِ والواوِ فَحُذِفَتْ، فَسُكِّنَ حرفُ العلَّةِ قبلَ ياءِ المتكلِّمِ، فأُدْغِمَ في نحوِ رَحَيّ وقُلِبَ ياءً، ثُمَّ أُدغِمَ في نحوِ عَصَيّ[١١] للقاعدةِ المشهورةِ في مثلِه، ولم يفعلُوا ذلكَ في أَلفِ التثنيةِ، إِمَّا لأَنَّها لا أَصلَ لها ترجعُ إِلَيْهِ من واوٍ أَوْ ياءٍ، وإِمَّا لأَنَّهُم لو قلبُوهَا لالتبسَ المرفوعُ بغيرِه[١٢].

[[و]] يَجِبُ [[إدغامُهُ]]، أَي إدغامُ الآخرِ في ياءِ المتكلِّمِ حالةَ كونِهِ [[واوًا]] بعدَ قلبِهَا ياءً، نحوُ: مُصْطَفُونَ ومسلِمُونَ [[أَو ياءً]] نحوُ: مُصْطَفَيْنِ ومُسْلِمَيْنِ [[بفتحِ ما قبلَهُمَا]] أَي: قبلَ الواوِ والياءِ [[في ما انْفَتَحَ]]، نحوُ: مصطَفَيَّ، في جميعِ حالاتِه،

(١) التاج (عنق).

(٢) اللسان (خرم).

(٣) ينظر منهج السالك ٣٠٨، والارتشاف ٢/ ٥٣٧، والهمع ٤/ ٢٩٨.

(٤) في ك، ي: لاختصاص، وهو تحريف.

(٥) في ك: ذلك، وهو تحريف.

(٦) في ك: ولدينا، بزيادة واو العطف ولا مسوغ لها.

(٧) في ل: انما.

(٨) (ياء) ساقطة من ي.

(٩) في ك: بالإضافة مكان: ياء الإضافة، وهو تحريف.

(١٠) ينظر سر الصناعة ٢/ ٥٧٩-٥٨٠.

(١١) المصدر السابق ٢/ ٥٨٠، والارتشاف ٢/ ٥٣٧.

(١٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٢-٣٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٤.

وإنّما أُبقيَت[١] الفتحةُ لخفّتِهَا. [[أو كسرِه]][٢]، أي: كَسْرِ ما قبلَهُمَا[٣] [[في ما انْكَسَرَ]][٤]، نحوُ: مسلميَّ في مسلمِينَ، [[أو انضمَّ]] كمسلميَّ في: مسلمونَ، وإنّما قُلِبَتِ الضَّمَّةُ التي قبلَ الواوِ كسرةً لثقلِهَا < و >[٥] لعدمِ مناسبَتِهَا الياءَ[٦]، مَعَ أَنَّ الضَّمَّةَ قريبةٌ من الطرفِ الذي هوَ محلُّ التّغييرِ[٧]. [[مضافًا]]، هذا يتعلّقُ بالأحكامِ المتقدِّمَةِ من كسرِ الآخرِ، وثبوتِه ألفًا، وإدغامِهِ واوًا، أو ياءً، فينبغي أَنْ يكونَ حالاً من المحذوفِ، فيُقَدَّرُ: هكذا يفعلُ ذلكَ بآخرِ المضافِ حالةَ كونِه مضافًا [[إلى ياءِ المتكلِّمِ، وهيَ]]، أَي: ياءِ المتكلِّمِ [[تفتحُ إنْ سُكِّنَ ما قبلَهَا]]، نحوُ: فَتَايَ وعَصَايَ[٨]، حذرًا من اجتماعِ السَّاكنينِ لَوْ سُكِّنَتْ. وقد جاءَ إسكانُهَا بعدَ الألفِ في قراءَةِ نافعٍ: ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾[٩] في الوصلِ[١٠]، وكسرُهَا بعدَهَا في قراءةِ الأعمشِ والحسنِ: ﴿هيَ عصايِ﴾[١١]، وهوَ مطّردٌ في لغةِ بني يربوعٍ[١٢] في الياءِ المضافِ إِلَيْهَا جمعُ المذكّرِ السَّالمُ،

---

(١) في ك، ي: بقيت.

(٢) في ل: وكسره.

(٣) في ل: ما قبلها، وهو تحريف. وهو يريد ما قبل الياء والواو.

(٤) ينظر لباب الإعراب ٣٨٠-٣٨١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٤.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) في ل: للياء، وهو وجه.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٤.

(٨) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩-٤٠، والزاهر ١/ ٣٩١، والارتشاف ٢/ ٥٣٧.

(٩) الأنعام ١٦٢. قرأها جمهور القراء بفتح الياء "ومحيايَ" ينظر المحتسب ١/ ١٣٤، ٣٤٢، ٢/ ٢٣٩، والتيسير ١٠٨، ١٠٩.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٤، ٢٩٥، والارتشاف ٢/ ٥٣٧، ومغني اللبيب ٦٢١، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٧، والمساعد ٢/ ٣٧٩.

(١١) طه ١٨. قرأها جمهور القراء بفتح الياء "عصاي" مختصر في شواذ القراءات ٨٧، والمحتسب ١/ ٧٦، ٢/ ٤٨. وينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٥٣.

(١٢) ينظر المحتسب ٢/ ٧٦،٢/ ٤٧. وينظر معاني القرآن للفراء٢/ ٧٥، ومعاني القرآن وإعرابه٣/ ٣٥٣.

وعليهِ قراءةُ حمزة ﴿ مَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيِّ ﴾[١] بكسرِ الياءِ[٢].

[[وإلاَّ]] يُسكَّنُ ما قبلَهَا [[تُسكَّنُ]] وهيَ [[أَيضًا]]، أَي: مَعَ الفتحِ، ولَكَ في نحوِ: غلامِي، إِسكانُ الياءِ وفتحِهَا. ومَا هوَ الأَصلُ مِنْهُمَا سَبَقَ الكلامُ على ذلكَ في بابِ النِّداءِ[٣].

[[ويُقَالُ]] في إِضافَةِ أَخٍ وأَبٍ إِلى الياءِ [[أَخِي وأَبِي]][٤]؛ لأَنَّهُم لَمَّا حذَفُوا العلَّةَ مِنْ آخِرِهِ، كحذفِهِم إِيَّاهُ مِنْ يَدٍ ودَمٍ[٥]، وصارَ نسيًا منسيًّا، (١٣٨/ظ) ولذلكَ أَعرَبُوا على العينِ فقالُوا: جاءَ أَخٌ وأَبٌ، فصارَ حكمُهُ حكمَ الصَّحيحِ. وأَجازَ المبرِّدُ[٦] أَنْ يقالَ فيهِمَا: أَخِيَّ وأَبِيَّ، مشدَّدًا بِرَدِّ الواوِ المحذوفةِ، وقلبِهَا ياءً وإِدغامِهَا في الياءِ.

[[ولا تَمَسُّك للمبرِّدِ]][٧] في ما أَجازَهُ مِنْ ذلكَ [[بِـ: وأَبِيَّ]] في قولِ الشَّاعِرِ[٨]:

---

(١) ابراهيم ٢٢. وقرأها جمهور القراء بفتح الياء المدغمة "ما أنتم بمصرخيَّ" المحتسب ٢/ ٤٩، والتيسير ٣٤. وينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، والظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز ٣٢-٣٣.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٥٩، والكشاف ٢/ ٣٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٦-١٠٠٧، والارتشاف ٢/ ٥٣٦، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٧.

(٣) ينظر ق ٩٢ ظ، و ق ٩٣ و. وينظر الارتشاف ٢/ ٥٣٨، ٥٣٩.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٨ وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٥، والارتشاف ٢/ ٥٤٠، والمساعد ٢/ ٣٧٩.

(٥) ينظر العين ١/ ٥٠.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٦-٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٨-١٠٠٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٥، والمساعد ٢/ ٣٧٩.

(٧) اختار ابن مالك مذهب المبرد في التسهيل ١٦٢، وخالفه في سبك المنظوم ورقة ٣٥ فقال: "ولا يجوز رد لامات (أب) وأخواته، خلافًا لأبي العباس". وجعله في الكافية الشافية ضرورة. ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٨، والنكت ٢/ ٨٣٦.

(٨) مؤرج السلمي في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧. وبلا عزو في مجالس ثعلب ٢/ ٥٤٤، والأمالي الشجرية ٣/ ٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٦، ومغني اللبيب ٦٠٩.

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجازِ وقَدْ أَرَى وأَبِيَّ ما لَكَ ذُو المَجَازِ بدارِ

أَي: أَمْرٌ قدَّرَهُ اللهُ جعلَكَ حالاً، أي: نازلاً بذي المجازِ، وهوَ موضعٌ بمنًى[1]، < و >[2] قد[3] أَعلَمَ أَنَّ هذا لا يكونُ، ثُمَّ أَقسمَ بقولِه: وأَبِيَّ، وجوابُ القسمِ ما بعدَهُ[4]، وعلى هذا فمعمولُ (أَرَى) محذوفٌ مدلولٌ عليه بما بعدَهُ، ويحتملُ أَنْ تكونَ الجملةُ المصدَّرَةُ بــ(ما) في محلِّ النَّصبِ بأَرَى وهوَ معلَّقٌ عنها بسببِ وجودِ المعلِّقِ، وهوَ (ما) النافيةُ، والقَسَمُ معترِضٌ بينَ العاملِ المعلِّقِ والمعمولِ المعلَّقِ بِهِ. **[[لاحتمال[5] الجمعِ]]**، أَي: لاحتمالِ أَنْ يكونَ أَقسَمَ بآبائِه، فجمعَ الأَبَ جمعَ السَّلامةِ. وأَصلُهُ: أَبينَ[6]، فلمَّا أَضافَهُ سقطتِ النُّونُ للإضافةِ، فاجتمعَتْ ياؤُهَا وياءُ الإعرابِ، فحصلَ الإدغامُ. فإِنْ قيلَ: (الأَبُ) غيرُ عَلَمٍ ولا صفةٍ، فكيفَ جُمِعَ جمعَ السَّلامةِ ؟ قُلنَا: العربُ قد عامَلَتْهُ معامَلَةَ العَلَمِ الذي يُجْمَعُ هذا الجمع فقالُوا: جاءَ الأَبُونَ، ورأَيتُ الأَبينَ، ومررتُ بالأَبينَ، بدليلِ قولِ الشَّاعرِ[7]:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصواتَنَا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأَبِينَا

وإِلى هذا البيتِ أَشارَ المؤلِّفُ بقولِهِ: **[[كالأَبينَا]]**.

[[و]] يُقالُ في الفَمِ مضافًا إِلى الياءِ **[[فِيَّ فِي[8] الأَكثرِ]]**[9]، وهيَ اللغةُ الفُصحَى[10]. ووجهُهَا أَنَّهُ إِنَّما قِيلَ (فَمٌ) في حالِ القطعِ عَنِ الإضافةِ لضرورةٍ

---

(١) معجم البلدان ٥/ ٥٥.

(٢) الزيادة من ي، ل.

(٣) في ك: هو، مكان: وقد.

(٤) وهو قوله: مالك ذو المجاز.

(٥) في ك، ي: مالك ذو المجاز.

(٦) ينظر الكتاب ٣/ ٤٠٥، ٤٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٧.

(٧) زيادة بن واصل السلمي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٤، وبلا عزو في الكتاب ٣/ ٤٠٥-٤٠٦، والأمالي الشجرية ٢/٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٦. واللسان (لبي) وفيه: فلما تعرفن أصواتنا.

(٨) (في) ساقطة من ك.

(٩) التسهيل ١٦٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٥، ٢٩٧.

(١٠) ينظر الصحاح واللسان (فم) و(فوه).

تعدَمُ[١] بوجودِهَا[٢]، وذلكَ أَنَّهُم لو قالُوا: فُو، لانقَلَبَتِ الواوُ أَلِفًا ثُمَّ تذهبُ مَعَ التَّنوينِ لالتقاءِ[٣] السَّاكنينِ، فيبقَى الاسمُ على حرفٍ واحدٍ، ولا شيءَ من الأسماءِ المتمكِّنَةِ كذلكَ[٤]، فَقُلِبَتْ واوُهُ ميمًا لتقاربِهِمَا في المخرَجِ، ولأَنَّ فيهِ غُنَّةً تُنَاسِبُ مَدَّ الواوِ، فعندَ الإِضافَةِ يُفْقَدُ التَّنوينُ فَيُؤْمَنُ مِنْ حذفِ العينِ، فَلِذَا يثبتُ ويعمَلُ فيها ما اقتضاهُ القياسُ من قلبِهَا ياءً وإدغامِهَا، فصارَ (فِيَّ)[٥]. وقد عُلِمَ أنَّ ما قبلَ الآخِرِ مِنْ الأسماءِ السِّتَّةِ يتبعُ الآخِرَ، فلا يشكلُ عدمُ قولِهِم: (فَايَ) نصبًا، لأَنَّ هذهِ[٦] الأَلِفَ مكسورةٌ تقديرًا لوقوعِهَا قبلَ ياءِ المتكلِّمِ (**١٣٩/و**) وما قبلَهَا أَيضًا تابعٌ لَهَا في الكسرِ لِمَا قَرَّرْنَاهُ، فيقوى سببُ القلبِ. **[[وفَمِي]]**، وهذهِ لغةٌ غيرُ فُصحَى[٧]. ووجهُهَا أَنَّهُم يقولونَ عندَ القطعِ عَنِ الإِضافَةِ (فَمٌ)، فالقياسُ أَنْ تلحقَ ياءُ المتكلِّمِ بمفردِهَا على ما هوَ عليهِ عِنْدَ كونِهِ غيرَ مضافٍ، فيُقالُ: (فَمِي) كَمَا يُقالُ في (أَخٍ) و(أَبٍ): أَخِي وأَبِي[٨].

[[و]] يقالُ في (حَمٍ)[٩] و(هَنٍ)[١٠] عندَ الإِضافةِ إِلى الياءِ: **[[حَمِي وهَنِي]]**[١١]. **وتُفْرَدُ]]**، أَي: الأَسماءُ السِّتَّةُ، فالضَّميرُ عائدٌ إِلى ما يُفْهَمُ بقرينةِ المقامِ، وسياقِ الكلامِ، **[[غيرَ ذُو]]**، فإِنَّها لا تُفْرَدُ، والمرادُ بالإِفرادِ: القَطْعُ عَنِ الإِضافَةِ[١٢]. **[[فيقالُ: أَخٌ]]**[١٣]، وقد تُشَدَّدُ خاؤُهُ في لغةٍ حَكَاها الأَزهري[١٤]. وقد يقالُ:

(١) في الأَصل، ك: تقدم، وهو تحريف، وما أَثبتناه من ي،ل.

(٢) أي: اضطر إِلَيْها بسبب عدم وجود الإضافة، فإن وجدت انعدمت الضرورة.

(٣) في ك: لانتفاء، وهو تحريف.

(٤) ينظر سر الصناعة ١/ ٤١٣، ٤١٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٥، والمساعد ٢/ ٣٨٠.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٨.

(٦) في الأَصل: هذا، وما أَثبتناه من سائر النسخ، لأن السياق يقتضي التأنيث.

(٧) الصحاح واللسان (فم)، والهمع ٤/ ٣٠٣.

(٨) (أخي وأبي) ساقطة من ك.

(٩) الصحاح واللسان (حما).

(١٠) الصحاح واللسان (هنا).

(١١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٥، ٢٩٦-٢٩٧، والارتشاف ٢/ ٥٤٠.

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٦، ٣٩٧.

(١٣) ينظر نوادر أبي زيد ٣٥٧.

(١٤) هو أبو منصور محمد بن أحمد الهروي الشافعي صاحب التهذيب في اللغة، كانت وفاته سنة =

أَخُو[١]، كـــ: دَلْوٍ، قالَ الشَّاعِرُ[٢]:

ما المَرْءُ أَخُوكَ إنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرًا عِنْدَ الكريهَةِ معْوَانًا على النُّوَبِ

الوَزَرُ: الملجأُ[٣]. والنُّوبُ: الحوادِثُ[٤]. وقد يقْصَرُ، وقد يلزَمُ حذفَ اللاَّمِ، فيقالُ: هذا أَخُكَ[٥]. حَكَى هذِهِ أَبُو زيد.

[[وأبٌ]][٦] وفيهِ اللُّغاتُ المتقدِّمَةُ إلاَّ جعلَهُ كَدَلْوٍ.

[[وفَمٌ بفتحِ الفاءِ وتخفيفِ الميمِ في الأفصحِ]][٧]، وقد تُضَمُّ فاؤُهُ أَو تكسرُ مَعَ تخفيفِ الميمِ أَيضًا، فهذِهِ ثلاثٌ، وقد تُثَلَّثُ الفاءُ مَعَ القَصْرِ، فهذِهِ ستُّ لغاتٍ، وقد تُثَلَّثُ الفاءُ أَيضًا مَعَ تشديدِ الميمِ، فهذِهِ تسعٌ، وقد تَتْبَعُ فاؤُهُ حرفَ إعرابِهِ فَتُضَمُّ في نحوِ: هذا فُمٌ، ويُفْتَحُ في: رأيتُ فَمًا، وتكسرُ في: نظرتُ إلى فِمٍ، فتِلْكَ عشرُ لغاتٍ[٨]. وحُكِيَ غيرُ هذا أَيضًا[٩].

[[و]] يقالُ: **[[حَمٌ]]** عندَ الإفرادِ، **[[وجاءَ كـــ: يَدٍ]]** ولا معنًى لِذكْرِ هذِهِ لأَنَّهَا التي نُطِقَ بِهَا، وهيَ استعمالُهُ محذوفَ اللاَّمِ، وجَعْلَ ما قبلَهَا معتَقَبَ الإعرابِ، **[[ودَلْوٍ]]** فيُقالُ: حَمْوٌ، **[[وخَبْءٍ]]**[١٠] بجعلِ اللاَّمِ همزةً مَعَ سكونِ العَينِ وفتحِ الفاءِ، فيقالُ: حَمْءٌ. وثَمَّ لغةٌ أُخرى أَهمَلَهَا المؤلِّفُ وحَكَاهَا صاحبُ التَّسهيلِ، وهيَ: حَمَأٌ كخَطَإٍ[١١].

=

٣٧٠هـــ. وفيات الأعيان ٤/ ١٣٤-١٣٦، وبغية الوعاة ١/ ١٩-٢٠. وينظر قوله في التهذيب ٧/ ٦٢٣، والمساعد ١/ ٢٧.

(١) ينظر الصحاح واللسان (أخا).

(٢) في الهمع ١/ ١٢٩، لرجل من طيئ، وبلا عزو في المساعد ١/ ٢٧ والدرر ١/ ١٢.

(٣) اللسان (وزر).

(٤) اللسان (نوب).

(٥) ينظر اللسان (أخا)، والمساعد ١/ ٢٨.

(٦) الصحاح واللسان (أبي).

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٧.

(٨) المصدر السابق ١/ ٢٩٧.

(٩) ينظر الصحاح واللسان (فمم)، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٧.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٦.

(١١) التسهيل ٨. وينظر المساعد ١/ ٢٦.

[[وعَصًا مطلقًا]][1]، أَي مقصورًا، سواءٌ أُفْرِدَ أَو أُضيفَ. [[و]] يُقالُ [[هَنٌ]] هكذا بحذفِ اللاَّمِ وجَعْلِ ما قبلَهَا محلاً لتعاقبِ الحركاتِ الإعرابيَّةِ. [[وجاءَ]] هَنٌ [[كَيَدٍ مطلقًا]][2]، أَي: سواءٌ أُفْرِدَ أَو أُضيفَ، وفيهِ لغةٌ أُخرَى حكَاهَا في التَّسهيلِ، وهيَ تشديدُ نونِه[3].

ولَمَّا انقضَى[4]، كلامُ المؤلِّفِ على القسمِ الذي يمسُّهُ الإعرابُ بطريقِ الأَصالَةِ، انتقَلَ إِلى الكلامِ الذي يمسُّهُ الإعرابُ بطريقِ التَّبعيَّةِ، فقالَ[5]:

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٩٦.

(٣) التسهيل ٩. وينظر المساعد ١/ ٢٦، وفي النكت ١/ ١٤٣: "وقصره -أي هن- حكاه الأندلسي في شرح المفصل".

(٤) في ك: اقتضى، وهو تحريف.

(٥) بعدها في ك: قال الناسخ: "تم النصف الأَوَّل من الكتاب المبارك يوم الاثنين العشرين من رجب سنة ١٠٢٦".

فهرس المحتويات

المقدمة ٣

قسم الدراسة

القسمُ الأَوَّلُ: حياةُ الدماميني وآثارُهُ ٥

نثره.. ١٩

القسم الثاني: دراسة كتاب المنهل الصافي في شرح الوافي ومخطوطاته ومنهج التحقيق.. ٢٢

مخطوطات الكتاب ومنهج التحقيق............................. ٥٠

منهج التحقيق ٥٣

نماذج من صور المخطوط.................................... ٥٥

قسم التحقيق

المنهل الصافي في شرح الوافي

العَلَمُ... ١١٠

المُعْرَبُ.. ١٣١

غيرُ المنصرفِ ١٤٥

الفاعِلُ.. ١٨٨
مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ٢٢١
المبتدأُ والخبرُ ٢٣١
خبرُ إنَّ وأَخواتِهَا ٢٧٨
خبرُ لاَ الَّتي لِنَفْيِ الجِنْسِ ٢٨١
اسم ما ولا المشبهتين بليس ٢٨٣
المفعولُ المطلقُ.. ٢٨٥
المفعولُ بِهِ.. ٢٩٩
الاختصاص ٣٤٤
الاشتغالُ.. ٣٥٠
التَّحْذِيرُ.. ٣٦١
المفعولُ فيهِ.. ٣٦٦
المفعولُ لَهُ.. ٣٧٢
المفعولُ مَعَهُ ٣٧٩
الحالُ ٣٨٤
التَّمييزُ ٤٠٧
الاستثناءُ.. ٤١٦
خبرُ كانَ وأَخَوَاتِهَا ٤٤٤

اسمُ إِنَّ وأَخواتِهَا ٤٤٨

المنصوبُ بِلاَ النافيةِ للجنسِ ٤٥٠

خبرُ مَا ولاَ المشبَّهتَيْنِ بليسَ ٤٦٥

الإضافةُ ٤٧١

فهرس المحتويات ٥٠٧

AL-MANHAL AL-ṢĀFI FĪ ŠARḤ AL-WĀFI

by
Badruddīn al-Damāmini

Edited by
Dr.Fakher J.Matar

VOLUME I

